



بسم الله الرحين الرحيم

يا أيها الرسسل كلوا من الطبيات واعملوا صسالحا اني بهسا تعملون علسيم ه

(صنق الله العظيم))



بسم الله الرحين الرحيم

يا آيها الرسسل كلوا من الطبيات واعملوا صسالحا انى بمسا تعملون علسيم •

((صبق الله العظيم))

المستدان الاول والثاني

بسسم الله الرحمن الرحيم

مقسعمة

ايها الزملاء الإعزاء ..

عندما عاد مجلس نقابة المحامين الشرعى الى موقعه كان حتما ان تسجل مجلة المحاماة نضال المحامين ومجلس نقابتهم .

فتضينت المجلة في اعدادها السابقة كافة الوثائق امام محكمة القضاء الادارى والمحكمة الدستورية العلما وكذلك تساسل الاحداث بدايية من الحل غسير الشرعى لجلس القابة حتى العودة الشرعية بفضل نضسال المسابين وصسائبة الماضاين من اعضاء مجلس القابة .

كبا صدر عدد خاص عن مؤنسر بناء مصر الاقتصادى الذى عقد بدار النقابة في الفترة من ۱۷ ــ ۱۹ نوفبر ۱۹۸۳ تناول كافة قضايا الوطن الاقتصادية حيث تحث فيها نخبة من كبسار الوطنيين المخلصسين التخصصين .

ومؤتبر بناء مصر مفخرة لدور نقابة المعلمين الوطنى والتاريخي من اجل حياة حرة كريمة لاثقة للمواطنين .

وق هذا المدد تمود مجلة المحاماة لتبد الرسلاء المحلمين في حياتهم المبليسة باهسم الابحاث في مختلف فروع القساتوزواحكام محكمة النقفي مدنية وجنائية .

نرجو أن تلقى المجلة قبولا من الزملاء المحامين وتحقق الفائدة الرجوة منها .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير مصر الخالدة ونقابتنا الصامدة ومهنتنا الغالية الحساماة .

والسلام عليكم ورهمة الله وبركاته

بحيد عهوم ابين الحسامي سكرتير عسام القالية

فهبرس العبسدد

•	للسيد الاستاذ محبد فهيم امين المحامى سكرتي عام النقابة
٧	دليل المحلمي لبلم النيابة العابة والنيابات المتخصصة فيها للسبد الاستاذ المستشاريحيي الرفاعي نائب رئيس محكمة النقض
77	الشبسان الاحتياطي السيد الاستاذ الدكتور أبو زيد رضوان أسستاذ ورئيس قسم القانون النجاري – وكبل كليةالحقوق – جابمة عين شبهس
ξA	بعض الأضكار العملية في اجراءات الدعوى الأدارية للسيد الاستاذ الدكتور حسنى درويش عبد الحمسيد القساشي بمجلس الدولة
٥Υ	الوضع القانوني للبغتود ، دراسة مقارنة بين القانون المصرى والشريعة الاسلامية السيد الاستاذ الدكتور جلال ابراهيم مدرس القانون المنض — بكلية الحقوق —جامعة الزنازيق
٧٣	خطا المضرور كسبب للامفاء من المسئولية المدنية السيد الاستاذ الدكتور محبد شتا أبو سسعد مدرس القانون المدنى كلية المحتوق س جليمة التاهرة سـ مرع الخرطوم
17	تضاء محكبة النقض المدنى
173	تضاء محكمة التنض الجناثي
177	غهرس الاحسكام

دليل المعامى امام النيابة العامة والنيابات التخصصية فيهسا

للسيد الستشار / يحيي الرفاعي بمحكمة النقض

الإهداء

الى قلمة المقوق ، ومنادة الحيات الى من اعلنت دوما كلمة الحق ، كلما اطبق عليها السكون ، واستفسافت فضاة معر يوم غابت عنهم حصاة القانون ، الى المعامة : « مهنة الكرامة والكفاح والحرية »! اهدى هذا الدليل .

يحيى الرفاعي

القسم الاول - النيابة المامة الفصل الاول - تشكيل النيابة العامة

النيابة العامة شعبة اصبلة من السلطة القضائية :

● تقوم النيابة المامة بمباشرة سلطات التحقيق والالهام وغيرها من الاختصاصات الشطائية المنصوص عليها في ذلك سلطات واختصاصات فضاة التحقيق . وقسله ساوى دستور عام ۱۹۷۱ في المادة 11 منه بين النيابة العامة والقاضى المختص › في مسلطة القبض والتغييش والحبس وتقييد الحرية ، فأضفى بذلك قيمة دستورية على الطبيعة القصائة للنيابة العامة . وذهب القرار التغييري 10 لسنة ٨ ق الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٨/٤١ الى أن عام تعرض الدستور العالى للنيابة الصامة تشمية من السلطة القضائية ... خلافا الدسائير السابقة عليه . برجم الرأي المهدا قد استقر بحيث لم تعدلة حاحة للنصى عليه .

رجال النيابة العامة :

و ويقوم باداء رسالة النيابة المسامةلدى جميع المحاكم ـ عدا محكمة النقض ـ النائب المسام . والتواب المسامون المساعدون ، والمحامون الممامون الاول ، والمحامون المامون ، وغيرهم من رؤساءووكلاء ومساعدى ومعاوني النيسابة النامة (١) ، (١) .

⁽۱) أما وظيفة النبابة العامة لدى محاصسةالتنفى فتقوم بها ترسابة مامة مستقالة لا تتبع النام ، وليس لها مسلطات التحقيق ولا الاتهام ، اذ تختص بعراسية الخفون المرفوعة امام المحكمة والبقاء الراسية المحكمة والبقض لاداد هذه الرسيالة بها ، ويؤلف ملده النبابة من مدير من بين مستشارى التنقيارة الاستثناف أو المصامين المحامين على الاقل ، يعلونه مدد كاف من الاصفاء من درجة وكيل نبابة من القلالة الكتارة على الاقل وبندب كل من اللهجم والاصامة على الدينة كل من اللهجم.

⁽۲) تمن المسادة (۲۲) من فاقون السلطسة القضائية على ان مامورو الفيط القضائي بكولون فيما يتحقق بأعمال والاناهم تابين للنيسكة العاملةومن أبرز صور هذه التيمية الحق ل التكليفبلادا، اى عمل من أعمال الاستدلال أو التحقيق ، علىأن هذه التبعية خالايسة من أى سلطنة تأديب أو مسادلة تم للساملة الجيالية فحسب .

التبعية التعريجية في النيسابة الصامة وتبعيتها لوزير العمل :

و وتنص آللاًدة ٢٦ من فاتون السلطة التصائية (٦٠) لسنة ١٩٧٢) المصلل المالة النص الله المسلم المواقع المسلم المسلم

مضمون التبعية :

• ويلاحظ أن أعضماء النيابة بباشرون سلطات الاتهام بوصفهم وكلاء عن النائب المام ، أما سلطات التحقيق فيناشرونهاناعشارهماصلاء سنتمدون هذه السلطات من القسانون رأسسا ، أما تبعيتهم لوزير العدل فهي تبعية ادارية محضة لا تعتسد الى عملهم القضائي ، ولكنهـا قد تفتحاب التقول ونهز الثقة في استقلالوحيدة وسمعة النيابةالعامة عند قيامهابالتحقيق او التصرف في قضايا قد تكون للسلطة السياسية أو التنفيذية أو لاحد رجالهامصلحة أو آراء معينة فيها ، ذلك أن وزير العدل عضو في السلطة التنفيذية . وقد تكون تابعا أيضًا لحزب سياسي ، ثم هو يملك على أعضاء النبابة سلطات واسعة في التعيين والنقال والشاديب والندب والتمييز . . الخ (١) ، وسلطته في اصدار القرارات الادارية في بعض هذا المجلس ، ومن هنا فان جوهر مبداالشرعيسة الاجرائيسة يقتضي سـ تأمينسا للضمانات الكاملة لرجال التيابة العامة ، اعادة النظر تشريعيا في سلطات الوزيرفي . هذه الشئون ، والفَّاء النص على تلك التبعية خاصة بعد أن خطت مصرخطوات واسمة في دعم استقلال القضاءباصدارهامؤخرا القانون ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بتعديل قانون السلطة القضائية الذي اعاد الصرمجلس قضائها الاعلى ، واسبغ لاول مرة على النائب العام وكافة أعضاء النيابة ، عدا معاونيها ، حصانة عدم العزل بغير الطريق التاديي (١) .

مكتب النائب المام:

 برأس الكتب الفنى الثاثب الهام :محام عام أول ، أو محام عام ، بماونه عدد من المحامين المامين ورؤساء النيابة .

و ويضم مكتب النائب العام: النائب العام المساعد ... وهو اللدي حل محله وتكون له جميع أختصاصاته في حالة غيابه أو خل مصبه أو قيام ماتع لديه ، وبعاون النائب العام المساعد في اختصاصاته التي بعدها النائب العام ... عدد من المصامين العام الدينة .

كما بضم مكتب النائب العام ادارةعامة النيابات تختص بشسئون العاملين
 ربعض شئون النيابات وعددا من النيابات التخصصة على نحو ما سيجيء البيان

(۱) في هذا المنى يقول د. رياض شمس ، فيدساته « الحرية الشخصية » ص ، ١٢ « اجل تن سلخة اوتر تدارية محضة ولعامو التيسابة الايتثل فها ان شبة ، فكنا تكف عصب و التيابة شخطة الذ طلابة بتعرض مركزه للمبياع وراحته التكدير ومستقبله للخطر بتظاهره ضد وذيره على هذا النجو الجبري، ».

() أن ثناً التوسع من الأوطات الدارسين بالعهد أن يرجع الى طؤفلنا لا تشريعات المسلطة التفالية مفاقاً على تسومها » > ورسالة المستثار الدكتور محمد عبد الخريب في المركز القسائوني للبياية المامة على (100 - 710 وما بعدهما كوسائر طؤلفات فقه الراضات والإجراءات الهبائية في هذا الأسلان . و تلحق بمكتب النائب العام كذلك ادارة التفتيش القضائي للنيابة العسامة براسها نائب عام مساعد او محام عام اول أو محام عام او مستشار بندب من محكمة النقض أو من محاكم الاستثناف . و تضم عددا من المحامين العامين الاول: والمحامين العامين > ورؤساء النيابة .

• نيابات الاستثناف ، والنيابات الكلية ، والجزئية :

وجد لدى كل محكمة أستثناف بالجمهورية نيابة استثناف براسها محمام عام اول وبعاونه عند من اعضاء النيابة . كما توجد لدى كل محكمة أبتدائية نيابة كلية براسها محام عام بعاونه عدد كاف من العضاء ، ولدى كل محكمة جزئية نيسانه جزئية بدرها رئيس نيابة او وكيل نيابة بعاونه في الإغلب الام عدد من الاصضاء . • وتختص كل نيابة جزئية مكانيا بدائرة اختصاص مركز أو قسم شرطة أو

الفصل الثاني ... التمرف في التضايا والقيد بالجدول

 توجد بكل قسم أو مركز شرطة مجموعة من الجسداول والسجسلات والدفاتر السنوية ، تقيد في كل منها برقم فضائي منتابع المصافر التي يحسروها ماصودو الضبط القضائي (۱) ، والتحقيقات التي يجربها أعضاء التيابة في دوائر اختصاصهم و وترسل تلك المحافر بعد ذلك الي النيابة المختصسة ، تقيدها بجداولها ودفاترها القسابلة بدأت الرقم القضائر إلى محضر .

و رمعد أن يقوم مضو النبابة بأعطاء ألو أقفة وصفها القانوني بتصرف فيها : برقع المعوى الجنائية ، أو بحفظ الاوراق ، أو بعدم وجدود وجه لاقامة العصوى ، أو باستيفاء المحضر بعا يراه لازما ، أو بارسائها الرياسة بعد كرة بالرأى أو بتقرير التام ، واثمة شهود . . . اللغ ، ويؤشر في الدفاتر والجداول بما يتم من تصرفات في القضانا المسار البها أولا بأول .

و وقيمًا بلي أهم هذه الجداول والدفاتر :

اولا : في جداول ودفاتر النيابات الجزئية :

إلى المنابات والجناح الخاصة بالمهمين البالذين وآخر يخص قضايا الإحداث .

٢ ... جدول محاضر المخالفات .

٣ ـ دفتر محاضر الشكاوى الادارية . (وهى المحاضر التى لا تنطوى على جرائم الدين و تنطوى على جرائم تحظر تعليمات النائب المام رفع اللحوى الجنائية فيها كجرائم القدف والسب) .

 إ ـ دفتر محافر الموارض (وهي المحافر الى تنظوى على اصابة شخص او وفاته او حدوث حريق بسبب عارض لا دخل في حدوثه لارادة احد او اهماله) .

ه ... دفتر حصر التحقيمة ، وتقيم به التحقيقات المتداولة بالنيابة وما بتم فيها.

ثانيا : في جداول ودفاتر النيابات الكلية :

١ .. حدول لقيد الجنابات الواردة من النيابات الجزئية ،

٢ _ حدول لقيد قضايا الجنح المستانفة ١٠

⁽۱) كذلك يوجب بالشرطة « دفتر احوال القطعة » قليد الإنتقالات ودفتر «احوال التضاية» قليد خلاصة التبليقات بلاقام متتابة أيضا قديكتان بها حتى نامر التبابة بالمحالفية بالقائدة القضائل التاسب » كما توجد اوقام ادترية عرب لمعامر القصحة والاسكان وفيها قليد بها في جهات اختصاصها قبل ارسائها قليدها بالانام القضائية الشابة اليها.

- ٣ جدول لقيد قضايا المخالفات المتانفة .
- دفتر لقيد التظلمات وتقيد به جميع التظلمات التي تقدم في القرارات الصادرة
 من النيابات الجزئيسة والإجراءات التي اتبعت بشائها.
 - ه .. دفتر الشكاوي القدمة ضيد المعامين .

ثالثا : في جداول ودفاتر نيابات الاستثناف :

- ا ــ دفاتر وجداول مشابهة لتلك المشاراليها انفا .
- ٢ جدل فضايا رد الاعتسار وتقيد بهطاباتبرد الاعتبار فور تقديمها اوورودها.
 ٣ دفتر طلبات زبارة المحبوسين احتياطيا وتدرج به الطلبات التي تقدم لزبارة المحبوسين .
- و وبلاحظ أن أقسام ومواكو الشرطة تفيد المحاضر في جداولها باقوب وصف تراه ، وأن المسبرة بالوصف الذي تراه النيابة الله محضر ، وعند ثلا تعدل النيابة القيد بالمحداول على الاساس الدي انتهائه ، فتفير القيد من دفتر الشكاوى الادارية مثلا الى جنول البضع أو المكسون خطر الشرطة لتنفيل هلما التصديل وموافاتها بالرقم المجدد ، وفي جميع الاحوال يؤشر بالجدول الاصلى قريع الرقم اللقي بما أتتهى اليه ذلك التصديل.

الفصل الثالث - دور النيابة المامة في منازعات الحيسازة

- مغطع النزاع في قفسايا الحيسازة: نصباجراءات جمع الاستدلالات والتحقيق
 في منازعات الحيازة اساسا على واقصة وضع البد على المقار وطبيعته ومظاهره
 ومدته وما يكون قسد وقع من غصب أو اعتسداء على الحيسازة، ولا تهدف اللك
 الإجراءات الى تحقيق اللكية أو فحص العلاقات المدنية بين الخصوم مما يختص
 به القضاء الملى ،
- ويعتمد تحقيق وضع اليد والفصبوالاعتداء على الحيازة ؛ على معاينة المقار
 لابسات حالتسه وسسماع أقوال الجيران والشهود .
- مشاؤعات العيارة بين الزوجين: جرت تطيعات النيابة على اغتراح تمكين كل من الزوجين من الاستعراد في حيازةسمكن الزوجية في حالة قيامها ، بل وفي حالة ورجية المستعرف البرائية فقتر حالة رقوع الطلق الرجيع طوال فترةالعدة ، أما في حالة الطلاق البرائية تفتين المالك أو المستاجر فيهما ها أذا لم يكن لهما أولاد بقيمون بالمسكن فاذا كان لهما صغر في حضائة المالقة فيقترح تمكينها دون مطلقها ، مع منع تعرض الطرف الآخر في الحالي بعمل أن يتم التعرف في جميع الاحوال بعموقة المعلى العام لدى محكمة الاستثناف .
- منازعات حيازة الاموال المامة والاوقاف الخبية والمجتمعات المعرائية وبنك ناصر ومنسازعات الري والمسموف : ارجبت تعليمات النسائب المام عدم التصدي لقر ارات الادارية المسادرة في هذا الشان ، كما أوجبت الك التعليمات حماية هذه القرارات الصدوره بالتطبيق لاحكام المادة (. ٩٧) منفي أو (. ٩٧) من تانون نظام المحكم الحلى دقم ٣٧ لستة ١٩٧٩ ، أو احكام قانون الري والصرف أو احكام قانون الني المجتمعات المعرائية المجديدة .
- و وقد نصت المسادة ٣٧٣ مكرراً من قانون المغوبات المضافة بالقانون ٢٩١١ على المدافق بالقانون ٢٩١١ على المدافق على جدية الإسهام ١٩٨٢ على المدافق على جدية الإسهام المدافق أمراهات المدافق المدافق على المدافقة أمراهات لتعفظية لحماية الحيازة ، على أن يعرض هسلما الامرافقة المام على الأقانون المداورة وأو مسبب خلال الانتهام على الاكثر بتأثيده أو بتعدال أو بالمنافق ، ويجب رفع الدعوى الجائية خلال سنين يوما من تاريخ صمور هسلما الورار ، وعلى المحكمة ساعد تنظر الدعوى الجنائية ها أن تفصل في النزاع بناء على التحرر ، وعلى المحكمة ساعد على الترار ، وعلى المحكمة ساعد على التراع بناء على

طلب النبابة الصامة أو المسلمي بالحقوق الدئية أو المتهم بحسب الاحوال ، وبصد مسام أقوال ذوى الشان بتأييد القرارة الفائم ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق . ويعتبر الامر أو القرار العامد كان لم يكن عند مخالفة الواعيد المتساد اليها . وكذلك أذا صند الامر بالحفظ أو يان لا وجه لاقامة الدعوى » .

تعليمات الثالب العام:

 وتطبيقا لهذا النص اصدر السائب المام الكتاب الدورى رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ في ١٩٨٢/٤/٢٨ بالتعليمات الآتية :

أولا : اذا كانت منازعة الحياز المروضة لا تنسكل جريصة من جرائم انتهال حرمة ملك الني المرا النيابة الجوابية بقيد الاوراق بدفتر النسكاوى الادارية وحفظها اداريا دون اصدار أي قرار بشان الحيازة .

ثانيا : إذا كانت الواقعة تنظري على جريعة مما ذكر وقامت دلائل كافية على جدية الاتهام يصدير رئيس النياة العزئية أو مديرها على حسبه الإحوال أمرامؤ قتا بالخذاذ اجرأة تصفيل لحماية العيازة مهمراعاة ما تقضى به المادة ٣٧٣ من عسدم المستراط توافر ركن للاوة في منسارعة العيازة ،

ثالثا: يستطلع راى النيابة الكليةبمذكرة في ألقضايا الهامة وفي هذه الحالة تصدر النيابة الكلية الامر المنسار المسهوموض الاوراق على القساشي الجسوئي المنتلب بالمحكمة الكلية .

رابسا : تصرف الاوراق بالامر الصادر من النبابة العامة خلال ثلالة ايام على القاض الجسوئي المختص ليصدرقرارا مسنبا خلال ثلاثة آيام على الاكبر بتاييد أو بتعديل أو بالفساء أمر النبسابةالصيامة .

خامساً: اذا كانت الواقعة فابنـقرفع الفعوى الجنائيـة طي ألمنهم خلال ستين بوما من تاريخ صدور فراراتفائيالجزئي، وبجب على النيابة الجوئية أن تطلب من المحكمـة النياء نظر الدعويالجنائية أن فقصل في منازعة الحيازة اما بتايد القرار الصادر بمعاية الحيازة أوبالفائه على حسب الاحوال.

سادسا : براعى ان الامر الصادرمن النبابة والقرار الصادر من التافق في منازعة العبارة وبترا النبابة والقرار اليها . وكذلكتمند صدور امر بعقط الاوراق ، أو بالا وجلاقامة الدعوى الجنائية عند خروج النزاع من دائرة التأليم أو لوهن في الدليل .

سابعاً : بعمل بعا تضمنته التعليمات الصامة النسابات النساد البها آنفا ... بخصوص منسازهات مسكن الزوجية والاسوال المسامة والاوقاف الخبيرية والمجتمعات العمرانيسة والري والعرف ويلغي ما عداها من التعليمات .

الفصل الرابع .. في حضور المحلى نيابة عن المتهم امام المحاكم الجنائية

اولا : ق الجنايات : لا بجرز المحامى الحضور ثبابة عن التهم في جناية .

ثانيا: في العنع: توجب المادة ٢٣٧من قانون الاجراءات الجنائية حضور المنهم في
 جنعة أمام المحكمة بنفسه منى كان القانون يجيز الحكم فيها بالحبس الذي
 يجب تنفيذه فور صدور الحكم به .

ومن القرر أن أى حكم بصدر في جنعة حضوريا من محكمة الجمع المستافة يعتبر نهائيا وينفذ قور صدورهمملاباللاة . ٦٦ (أ. ج) ، والاصل أن الإحكام الصادرة بالعجس من المحكمة الجزائية لابتغذ قور صدورها لتونها غير نهائية ، وتسستني من ذلك الاحكام الصادرة بالعبس في سرقة أو على متهم عائد أو ليس له محل اقلمة ثابت بمصر ، فانهذ تنفذ قور صدورها وأو مع حصول استثنافها ، م ٢٣ (أ ، ج) ،

أما فيالجنح الاخرى فيجوز المتهم أن ينيب عنه وكيلا لتقديم دفاعه فيها .

وتبعا فلفك يكون المتهم في جنصةان ينيب عنه وكيبلا التقديم دفاعه في الحالات التالية:

١ ـ امام محكمـة الجنايات اذا كانت الجنحة غير معاقب عليها بالحبس .

 ٣ ـ أمام المحكمة الجوثية ، فيما عداالحالات التي يوجب القانون فيها نفاذ الحكم الابتدائي الصادر بالحسنور صدوره ، والتي اشرنا اليها آنفا (٣٣ ا . ج) .

ثالثاً: في الخالفات: أجازت المادة ٢٣٧ المتهم في مخالفة أن ينيب عنه وكيالا لتقديم دفاعه أما كانت المحكمة التي تنظ الدعوى .

حق المحكمة في الاهر بحضور التهم : في كل الحالات التي يجبز التاتون فيهاالمتهم ان ينب منه وكيلاً لتقديم دفاعه فان المحكمة أن تأمر بحضوره شخصيا متى رأت ولك .

حق الحامى في ابعاء المسلو بالقيباب : في كل الخالات التي يوجب القانون فيها على النهم العضود بشخصه ، فان الينبوب عنه بلحاميه أن يحضر أمام المحكمة لابداء علم المتهم في القباب ، وتقديم دليل علما العلم في حالة وجوده ، دون الينكون من حقه ابداء أي دفاع في النموي ،

تصوصةاتون الاجراءات الجنائية بالنسبة للمحامن :

- عدم جواز ضبط اوراق التهم لدىمحاميه (م ٩٦).
- حضور المحامي بالتحقيق (٧٧ ، ٨٠ ١٧٤ ، ١٢٥) .
 - استمانة المتهم بمحاميه (۱۲۹) .
 - · اتصال المحامي بالمهم المحبوس (١٤١) .
- حضور المحامي أمام محكمة الجنح والمخالفات (٢٢٧) .
 - اخلال المحامى بنظام الطسة (١٤٥).
 - عدم جواز رد أعضاء النيابة (٢٤٨) .
 - تعيين مدافع المتهم بجناية (٣٧٥) .
 - سماع أقوال المحامى بالجلسة (٢٧٦،٢٧٥) -
 - تقدير أتماب المحامى المنتدب (٢٧٦) .

- حضور المحامين امام محكمة الجنابات (۳۷۷).
- وأجب المحامي عند الحكم على المتهم بالاعدام (٣٩)) .
 - حضور المحسامي تنفيــذ حكم الاعدام(١٧٤) .

التقرير بالطمن « بتوكيل » :

تجرى معظم اقلام كتاب النيابة العامة على وضع العقبات المادية أمام من يريد أن يقرر بالطمن بالمعارضة أو الاستثناف أو التقضء أحدالمحكوم عليهم ، وتشترط بعضها تقسديم التوكيل أو استئذان مدير البيابة وغير ذلك .

 في هذا المنى تنص المادة ١٢٣٦ من التعليمات العامة النيسابات العسادرة عام ١٩٨٠ على ما يلي:

« يجب على النيابة قبول التقرير بالطعن بالمارضة بصرف النظر عما أذا كان الطعن جائزا او مقبولا أو لا 6 اذ أن الفصل في ذلك من اختصاص المحكمة وحدهها ».

الفصل الخامس - اجراءات التظلم من اوامر الحبس الطاق والاعتقال:

 أسند الفانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواريء ، والقانون ١٠٥ لسئة ١٩٨٠ بانشاء محاكم أمن الدولة إلى النيابة العامة اختصاصات استثنائية موسعة بالنسبة لبعض الجرائم والمتهمين فيها .

 ولتن كانت اهم تلك المواثم مما يدخيل في اختصباص تبايات أصن الدولة والاموال العامة ، الا أنه لما كانت الاختصاصات المشار اليها منولة لكافة أعضساء النباية متى تولوا التحقيق في تلك الجرائم فقد رأينا بيان أحكامها فيما لى:

اولا: طبقا لقانون الطواريء:

 افرد القانون ١٩٥٨/١٦٢ للنيابة العامة تلك السلطات الاستثنائية بعناسسية قيامها بالتحقيق في القضايا التي تختص بها محاكم أمن الدولة العليا (طوارىء) ومحاكم أمن الدولة الجزئية (طوارىء).

وقد حدد امر رئيس الجمهورية الرقيم 1 لسنة 1981 الجرائم التي تختص
 بها هذه المحاكم وهي :

الحوائم المنصوص عليها في الابوابالاول والثاني مكروا من الكتاب الثاني ،
 وفي المواد ۱۷۲ / ۱۷۲ / ۱۷۵ / ۱۷۹ / ۱۷۹ من قانون المقوبات .
 ب ـ الحوائم المنصوص عليها في المواد من ۱۲۳ الى ۱۷۰ من قانون المقوبات بشأن

تعطيل الواصلات . حـــ الجرائم المنصوص عليها في القانون؟٣٩ لسينة ١٩٥٤ في شمان الاستحـة والذخائر والقوانين المدلة له .

د ـ الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشسأن التجمهــر ، وفي القانون ١٤ لسنة والمظاهرات ، وفي القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٩ الخاصر مدخلة النظام في هماهــ التطبيم ، وفي القسانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية والقواتين المهدلة له ١

 البورائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون 10 لسسنة ١٩٤٥ ألخاص بتسون التموين ، والمرسسوم بقانون ١٦٦ لسنة ، ١٩٥١ الخاص بالتسسمير الجيرى وتعديد الاوباح والقرارات المنفذة الهما .

واذا كون الفعل الواحد حوائم متعددة أو وقعت جرائم مرتبط بمسها ببعض لفرض واحد ، وكانت احداها من اختصاص محاكم أمن الدولة ، تضدم النيابة المتوى، ورمتها الى محاكم أمن الدولة رطوارى،) وتعلبق هذه المحاكم المادة ٢٣ عقوبات.

وقد حوت نصوص قانون الطوارى؛ السلطات الاستثنائية التي أباحتها النيابة
 العامة لدى تحقيقها أي من تلك الجرائم ، وأهمها مسلطة الحبس الاحتياطى
 الاستثنائي .

ومن نافلة القول أن استعمال هـناه السلطة يكون اثناء سريان حالة الطوارىء
 فحست .

١ - سلطة النيابة في الحبس الاحتياطي طبقا لقانون الطواريء :

أباحت المادة الماشرة من قانون الطوارىء النبابة العامة ـ فضلا عن السلطات
 المتروة لها ــ كافة السلطات المهررة لقاضى التحقيق لدى تحقيقها لاى من الجسرائم
 سالفة البيان .

وعلى الرغم من أن سلطة التحقيق في الحبس الاحتياطي مفيدة ومحددة في المادة الإجراء من قائمي الاحتياطي الصادر من قاضي الاحتياطي الصادر من قاضي التحقيق بعض خسسة عشر يوما على حبس التجم ، وبجوز له بد بصلا ما التحقيق بعض خسسة والمدا اخرى لا يوند مجومها على خسمة و أو مددا اخرى لا يوند مجومها على خصمة واربعين يوما ٤ على الرغم من ذلك ، فقد جرى المصل على مجومها على خاصر قالجرائم آنفة البيانغير محدد بعدة (وهدو ما جرت تسميته بالحيس المالق ١٤) (١) .

● ووفقا لما جرت عليه نصوص قانون الطوارىء يكون للمتهم المحبوس أو لمن ينوب عنه أن ينظلم من هـ الحبس فيأى وقت عقب صدوره ، وبناء على هذا التنظم تعرض أوراق الدعوى والمتهمائي محكمة أمن الدولة (طواريء) الطبا أو التنظم عنب وصف الإنهام وما أذا كانت جناية أو جنحة . وتصدر المحكمة فرارها خلال ثلاثين بوما على الاكثر من تاريخ التظلم أما يرفض التظلم .. بمـما يعنى استمرار الحبس ... أو بالافواج من التظلم ..

ويترتب على عسدم مراعاة اى من الواعبد المسار اليها فيما سلف سقوط الحبس ووجوب الافراج عن المتهم فورا.

٢ ـ سلطة الاعتقال طبقا لقانونالطواريء 🛙

• متى اعلنت حالة الطوارىء ، كانارليس الجمهورية _ او من ينيبه - سلطة

 ⁽۱) أنظر في هـ الما الواسـ وع تفصـيلا مؤلفة العبس الطـاق في التشريع المصرى » الاسـيالا كمال المتينى المستشار السـابق بمحكمة التفرونلحاس حاليا.

اعتقال ای شخص متی کان ذلك ضروریاالمجافظة علی الامن والنظام المام (م ٣٠) ١٧ طواریء) .

 وهى سلطة لا دخل النيابة العامة بها ، وان كانت تخضع لرقابة محاكم أمن الدولة العليا .

 وتنص المسادة ٣ مكبررا من قانون الطوادىء على مايلى: « يبلغ فورا كنابة كل من يقيض عليه أو يعتقل وفقة السادة السابقة باسباب القيض عليه أو اعتقاله، وينون له حق الانصال بعن يرى ابلاغهبما وقع عليه والاستعانة بمحام ، ويعامل المنقل معاملة المحبوس احتياطيا .

• ويكون النظام بطلب يقدم بلون رسوم الى محكمة امن الدولة العليا المشكلة وفقا لاحكام القانون .

و'تفصل المحكمة في النظام بقرارمسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ
 تقديم النظام ، ودلك بصد سماع أقوال القبوض عليه أو المعتقل والاتمين الافراج
 عنه فورا .

راوزير الداخلية في حالة صدور قرار الافراج أو في حالة عدم الفصل في النظام
 في الموعد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن يطمن في قرار الافراج خلال خمسة
 عشر يوما من تاريخ صدور القسوار أوانقضاء الموعد المشار اليه

 أَذَاذًا طَمْنَ وَزَبِرَ الدَاخَلِيَةَ عَلَى القَرارَاحِيـل الطَّمَنَ الى دَائرةَ أَخــرى خــلال خحــة عشر بوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمســة عشر بوما من تاريخ الاحالة ، والا وجب الافــراج عن ألمتقل فورا ، ويكون قرار المحكمة في هذه المحالة واجب النفاذ .

 وفى جميع الاحبوال يكون أن رفض تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جديد كلما انتضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم»

ثانيا - سلطة الحبس الاحتياني طبقا للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٨٠ :

 اتشأ القانون ۱.۵ لسنة .۱۹۸ محاكم أمن دولة عليا ومصاكم أمن دولة جزئية خصمها بالفصل في جرائم حددهاعلي سبيل الحصر .

ونصت المادة ٧ / ٢ من أأتسانونه ١ / ١٩٨٠ على أن يكون للنبابة العامة - بالاضافة الى الاختصاصات القسروفها - سلطات قاضى التحقيق في تحقيق الجنابات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .

وقد ادى ذلك ألى تغويلها مزيدا من السلطات فى شسان الحبس الاحتساطى وتغيش الإشسخاس والمتساطى وتغيش الاشسخاس وراقبة المحادثات الخاصة وسجيلها ؛ لدى تحقيقها جناية من الجنايات المسار اليها ، وذلك على الغصب الوارد فى قانون الاجراءات الجناية بشأن سلطات قاضى التحقيق فى اتخاذ الاجراءات سالفة البيان .

وقد آصدرالتاثبالعام في ١/٧/٥١ الكتاب الدورى ٣٢ لمسئة ١٩٨٠ الملغ
 للبيابات في شان تحديد وتنظيم السلطات آنفة الذكر . ونظراً لأهمية هـ أدا الكتاب
 الدورى في العمل فقــد أوردنا نصــه في فصل مستقل من هذا القسم هو الفصل
 السادس .

وبالنسبة للحبس الاحتياطى في الجنايات المسار اليها ، يكون للنيابة العامة
 تبعا لما تصدم - أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة لا تجاوز خصمة عشر يوما
 متى تبين لها - بعد استجوابه أو في حالة هربه - قيام دلائل كافية على ارتكابه
 الحناية المستدة اليه ،

 ولها أن تصدر أمرا بمد الحبس لدةأو لمد آخرى بحيث لا يزيد مجموع هذه المدد عن خمسة واربعين يوما ، ولا تزيدكل منها عن خمسة عشر يوما . وقد اخذ الكتب الدورى سالفالذكر براى فى الفقه يذهب الى أن مدد
 الحس التي يامر بها قاشى التحقيق بجوز أن يصل مجموعها الى ستين يوما .

 ف حين أن الرأى الراجع فى الفقه برى أن مجموع هذه المدد لا يزيد عن خمسة وأربعين يوما ، وفقا التفسير الصحيح لنص المادة ١٤٢ من قانون الاجسراءات الجنائية .

وعلى عضو النيابة قبل انقضاء مدة المجسى الاحتياطي في كل مرة أن يسمع اتوال المتهم ودفاع محاميه في حالة حضوره ، وبثبت ذلك في ذات محضر التحقيق ، دون افراد محضر منفصل لذلك ، وعليه أن يسال المتهم عما أذا لكن لديه جديد بدلى به ، أو دفاع بديهتم يصدر أمره : أما بالأفراج عنه بكفالة أو يفير كفالة ، وأما يصد أمره : أما بالأفراج عنه بكفالة أو يفير كفالة ، وأما يصد خبسه لمسة بعدها لا تصاور خمسة عشر يوما ،

و إذا لم ينته التحقيق ورات النيابة مد الحبس زيادة على المدةالقصوى سالفة البيان (خصسة واربون بوما في البيان (خصسة واربون بوما في البيان (خصسة واربون بوما في البين (خصسة المحالة الدورة) المحكمة الجنجالستانفة منفقذة في غرفة المسورة لتصدر امرها بعد سماع اقوال النيساية والمهم ودفاع حجاميه أن كان له محمام بالافراج عن لهم بعمالية والمهم يتمالة أو بعد الحصيلات متفاقية لا تزيد كل منها على خصسة واربعين وما أذا اقتضاء مصلحة التحقيق ذلك ، وبحيث لا يزيد مجمسوع مدد الحس الحسالة عن منه شهود .

واذا لم يكن المتهم قد اعلى باحالت الى محكمة أمن الدولة العليا قبل انتهاء بدة السنة شهور سالفة الذكر ، وجب قبل انقضائها ـ عرض الامر على تلك المحكمة لتصدر أمرها بعا تراه ، ولها مدالحبس مدة لا تريد على خمسةواريمين يوما قابلة التجديد لمدة أو مدد اخريمهمائلة .

الفصل السادس .. تعليمات النائب العام تنظيما لتطبيق قانون مصاكم امن العولة

کتاب دروی رقم (۳۲) لسنة ۱۹۸۰

استحدث القانون رقم ١٠٥ لسنة.١٩٨ بانشاء محاكم أمن الدولة احكاما جديدة في شمان التطبيق والتصرف في الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة الميا بنظرها .

وتطبيقاً لهدف الاحكام ، وتنظيمالمارستها ، نوجه هناية الفضاء النيسابة البها ، داعين اياهم للالتزام بها ، ومراعاةما يلي في شانها .

أولا : أن محكمة أمن الدولة العليا تختص دون غيرها ... بنظر الجنايات المنصوص عليها في الابواب (الاول) و (النائي ، كو (الثاني ، كور) و (الثاني ، كور) و (الثاني) و (الرابع الثاني ، من الكتاب الثاني من تانيا في القانون رقم (٢٦) لسسنة ١٩٧١ بنسان الوحدة الوطنية ، وفي قسرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٧ بنسان المهم حرية الوطن والواطن ، وفي القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٧ ، والجرام الرتبطة بها ، وكذلك الجرائم التي تقويا لمخالفة العرسوم لمناؤن رقم ٥ السنة ١٩٧٥ ، والجرام الرتبطة بها ، وكذلك المجرائم التي تقويا لمخالفة العرسوم ١٩٠١ الخاص بالتسعير الجيون ، والمرسوم بقانون رقم ١٦ الخاص بالتسعير الجيوني وتحديد الأرباء ، و القسر ارات المخطرة الهما ، وذلك اذا كانت المتوبة الجرائم طعوبة جنائية .

غانيا : أن الدعدي في الجنايات التي تختص بنظرها محاكم أمن الدولة العليا ترفعالي تلك المحكمة مباشرة من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه .

ثالثًا: في الجسرائم الاخرى التي تختص محاكم أمن الدولة الطيا بنظسرها ، ترفع الدعوى ألى تلك المحكمة مباشرة من النبيابة العامة ، بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها . ويراعي أن يكون ذلك دائمابمعرفة رئيس النيابة أو من يقوم مفامه.

وعلى النيابات الجزئية .. متى راترفع الدعوى في أحدى تلك الجرائم .. أن تبعث الى رئيس النيابة بالاورق مشغوعة برايَّها ، ليتصرف فيها ،

وابعا : للنيابة المامة في تحقيق الجنايات دون باتى الجرائم - التى تختص ينطرها محاكم امن اللولة المليا ، سلطات قاغى النحقيق ، بالاضافة الى الاختصاصات المقررة لها ، ويستتبع ذلك أن يكون لها ــَمتى باشرت هذا التحقيق ــ ما يلى :

(١) بالنسبة للحبس الاحتياطي:

١ .. أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا للدة تحددها ولا تجاوز خمسة عشر يوما ، متى تبين لها يه بعد استجوابه او في حالة هربه - قيام دلائل كافية دلى ارتكابه الجنابة المسندة اليه .

٢ _ أن تصدر أمرًا بعد الحبس لمدة أومدد أخرى ، لا يزيد مجموعها عن خمسة واريمين يوما .

وتوفيرا أريد من الضمانات للمتهم المحبوس احتياطيسا ، يراعى أن لا تزيد مدة الحبس في كل مرة عن خمسة عثير يوما . ويعنى ذلك أن الحبس الآحتياطي الذي تصدره النيابة العامة في الكالحالات لا بجاوز .. في مجموعه .. ستين يوما ، مقسمة الى مدد لا تزيد كل منهاعلى خمسة عشر يوماً ، يصدر الامر _ ابتداء _ بأولاها ، ثم يؤمر بمد هــذا الحبس تباعا في باقيها .

٣ _ على عضو النيابة المحقق _ تبل انقضاء مدة الحبس الاحتياطي في كل مرة _ ان يسمع اقوال المتهم ، ودفا محاميه في حالة حضوره ، وشبت ذلك فى محضر التحقيق ، ودون افسراد محضر مستقل ، وعليه أن يسأله عما اذا كان لديه جديد بدلي به ، أو دفّاء يبديه ، ثم يصلع أمره ، أما بالافراج عنه بكفالة أو بغير كفالة ، وأما بمذِّحيســه للذَّه يحددها ، بحيث لا تجــاوز خمسة عشر يوماً ، ما لم تكن الدرالباقية من مدة السنين يوما تقلعن ذلك، فيصدر أمره بمد حبسه لتلك المداد الباقية .

 إن الله بننة التحقيق ، ورات النيابة العامة مد الحسس الاحتساطى زيادة على مدة السنين يومًا المشار اليها، وجب قبل انقضاء تلك المدة ، أحالة الاوراق الى محكمة الجنم المستانفة منعقدة في غرفة المشورة ، لتصدر أمرها _ بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم - بالإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة ، أو بعد الحبس لمدمتها قبة لا تزيد كل منها على خمسة واربعين يوما ، اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، وبحيث لايزيا مجمعوع مدد الحبس الاحتياطي الصادرة منها ومن النيابة العامة على ستة شهور ؟ ه _ اذا لم يكن المتهم قد أعلن باحالته الى محكمة أمن الدولة العليا قبل انتهاء

مدة الستة شهور سالفة الذكر ، وجب _ قبل انقضائها _ عرض الإمر على تلك المحكمة لتصدر أمرها بما تراه ، ولهسا مد الحبس مدة لا تزيد على خمسة واربعين يوما ، قابلة الشجديد للدة أو مدد أخرى مماثلة . ٣ ... اذا انقضت مدة الحبس الاحتياطيولم يصدر قبل انقضائها امر بمدها من

الجهة المفتصة _ سواء كانت النيابة العامة او محكمة الجنح المستانفة

منعقدة فى غرفة المشهورة او محكمة أمن المدولة العليا حسب الاحوال ــ تعين الافراج عن المتهم المحبوس فورا ، وعلى النيابة العامة أن تأمر ــ على الفور ــ بذلك .

(ب) بالنسبة للتفتيش :

11

يُكون النبيابة المامّة في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمـة أمن الدولة . المليا ما يلي :

- ١ تغتيش شخص المتهم ، او شخص فيره ، اذا انصبح من امارات توية انه بحقى أشياء تغيد في كشف الحقيقة
 - ٢ ... تفتيش المنزل الذي يقيم المتهم فيه.
- ٣ -- تفتيش منزل غير المتهم ، اذا وجدت قرائن تدل على أن أحدد القيمين فيه حائز لانسياء تتملق بالجناية التي بجرى التحقيق فيها .
- ا تفتیش ای مکان لضبط ما فیه من اوراق او اسلحة او اثنیاء اخری یحتمل ان تكون قد استعملت فی ارتکاباتلك البطابة و نتجت عنها او وقعت الجنابة ملیها ، وكل ما یفید فی کشف الحقیقة ، وبل ما یفید فی کشف الحقیقة ، وبجب آن یکون الامر بتفتیش المسائل او الامائن مسیبا ولدة محددة .

(ج) بالنسبة لضيط الرسمائل وما في حكمها ، ومراقبة المصادثات الخاصسة وتسجيلها :

يكون للنيابة المامة في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة الطبا ، ما يلي :

۱ - ضبط الخطابات والرسائلووالجرائد والمطبوعات والطرودلدى مكاتب البريد ، والبرقيات لدى مكاتب البرق ، ومر اقبة المحادثات السلكية واللاسلكية ، والاسلكية والاذن بتسجيل الاحاديث التي تجرى في مكان خاص ، متى كان في ذلك فائدة في فهور الحقيقة ، على أن يصسدرالامر بذلك مسببا ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد اخرى محائلة . ولا يغنى عن اذن النبابة بذلك رضاء أحد طرفي الحديث تسحيله .

٢ ـ الاطلاع على الخطابات والرسائل والا وراق والتسجيلات المضبوطة ، على أن يتم هذا الاطلاع - كلما أمكن ذلك _ بعضور المنهم والعائر لها أو المرسلة البه ، وتدون ملاحشاتهم عليها ، ولها حسيما يظهر من الفحص ... أن تأمر بضم تلك الاوراق أخل ملف الدعوى أو بردها ألى من كان حائزا لهـ.. أو من كانت مرسلة أليه .

٣ ـ تكليف ألحائز لشيء يرى فسبطه اوالاطلاع عليه بتقديمه ، فاذا خالف ذلك ،
 ولم يكن في حالة يخوله القانون فيهاالامتناعين اداء الشهادة ، شرى عليه حكم المدة ،
 المادة ،
 ١٨ من قانون الإجراءات الجبائية ، التي تنص على معاقبة الشاهد الله ي يستنع من الاجابة أو عن اداءاليمين .

وندعو اعضاء النيابة العامة الى مراعاة ما تقسدم بكل دقة ، ويغل الزيد من الصالة في تحقيق الجرائم سالفة الذكر لأهميتها لأمن الوطن والواطن ، والمصل على سرعة انجاز تحقيقها ، تملين في حسن تقديرهم لمبردات اصدار الامر بالمجس الاحتياطي او بعده ، أو بأى مهالاجراءات التي يقتضيها التحقيق في هذه الجرائم . القاهرة في ه//١٨٠٨

الفصل السابع - الطمن في أحسكام محساكم أمن العولة

■ نظم غانون حالة الطواريء المسادر بالقسرار الجمهوري ١٦٢ لسسنة ١٩٥٨ في المادة السابعة منه وما بعدها انساءهماكم أمن الخلة المجزئية والعليا واختصاصاتها وقواعد العمل فيها ، ونصت المادة (١٦) من ذلك القانون على انه « الإمجوز الطمن بأي وجه من الوجوه في الاحكام الصادرةمن مصاكم امن المعودة ، ولا تكون هـذه الاحكام المادرةمن مصاكم امن المعددة ، ولا تكون هـذه الاحكام المناسبة الابعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية » .

 واذ صبد دستور عام ١٩٧١ نص فالمادة (١٧١) منه على أن « ينظم القانون مصاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والثبروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها » .

● وتأسيسا على ذلك صدر القانون ٥، السنة ١٩٨٠ بانشساء محاكم لمن الدولة وتضمن تنظيما كاملا لشكيل هذه المحاكم واختصاصها والاجراءات الملها ، ونصى أمادته الناشئة على أن « تكون احكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يعجوز الطمن فيها الا بطريق النقض واعادة النظر ، وتكون احكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطمن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنع المستانفة ، ويجوز العلمن في الاحكام التي تصدرها الدائرة بالنقض واعادة النظر » .

 ونظمت الواد التاسعة ومابعدهاتصفية نظام التصديق على الاحكام الصادرة من المحاكم المناة ، ونصت المادة (١٢) على أنه اذا تقرر اعادة المحاكمة في أي قشية منها تحال الى المحكمة المختصبة طبقالاحكام القانون الجديد وتسرى في شبائها الإجراءات المتصوص عليها فيه .

● والأ اعلنت حالة الطوارى، في عام ١٩٨١ جرى العمل على تمييز بعض محاكم امن اللهولة بأنها (طوارى») وصامم تمكين المحكوم طبهم فيها من التقرير بالطين على أصحامها (١). تأسيسا على النها لا تخضي لنظام الطمن المنصوص عليه في القائرية ١٨٠٠ (١٠ الله تخضيه لنظام التصديق المنصوص عليه في القائرية ١٨٠ المستم ١٩٨١) ومن ثم جرى العمل على أرسال هذه الاحكام الى مكتب الحساكم المستمرى النظر في التصديق عليها اداريا أو الامر بالفائها على احتضاها) أو اعادة الحكامة فيها ، أو التنفيد من المقربة المقائمين بها في هدفه الاحكام ، أو وقف تنفيذها . وأن حق المحكوم عليه مسد صدورها يكون مقصورا على مجرد الالتجاء سناء الى ذلك المكتب بصدك صدورها يكون مقصورا على مجرد الالتجاء سناء الى ذلك المكتب بصدك قداد المعالم المحكم الكون تصت نظر المكتب عند مراسة سلطاته الطائمة الواسعة المعالم المنازة المكتب عند مصرات المطائمة الواسعة المعالم المنازة المال بالقائرين ١٠٠٥ السنة ١٩٨١ .

● وهذا الذي جرى عليسه المصل منذاهلان حالة الطواري، في عام ١٩٨١مخالف التاتون > ذلك أن مؤدى النصى في القانون. ١ لسنة . ١٩٨٨ بانشياء محساكم امن الدولة على تنظيم جسديد شامل لهجاد المحاكم المن الدولة على تنظيم جسديد شامل لهجاد المحاكم على أحسكام على المسكام المائم المقام المقامن المتصديق على أحسكام على المحاكم المأتم المقامن المتصديق على المسكام العبديدة لنظام الطمن المتصديق على بالقانون المحالم المعام المجادية المشار اليه ، والنصى في القانون بالقانون هذا المستخدم على المنكون ما يتمارض ممه من احتكام سابقة ـ مؤدى كل ذلك - ان تكون قواحد تنظيم محاكم امن الدولة المقررة بالتاتون ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ قد فسخت قواحد تنظيم محاكم امن الدولة القررة بالتاتون ١٩٦٨ لسنة ١٩٥٨ قد فسخت والفيت جراحة وضمنا > جملة وتفصيلا بالتدريع الجديد > وان حمال من الدولة والفيت جراحة وضمنا > جملة وتفصيلا بالتدريع الجديد > وان حمال من الدولة المناسخة على المناسخة على المناسخة على المناسخة على المناسخة على المناسخة على المناسخة والفيت حراحة وضمنا > جملة وتفصيلا بالتدريع الجديد > وان حمال من الدولة المناسخة على الدولة المناسخة على ا

⁽¹⁾ راجع ما سبق ف تهاية اللمسل الرابعة، علا الشان .

هي المحاكم المنشأة بالقانون ١٠٥ السمة ١٩٨٠ فحسب ، وإن احكام هذه المحاكم تخضع لنظام الطعن ولم تعد تخضع لنظام التصديق الذي تمت تصفيته .

ولا يغير من ذلك أن المادة الثاثثة من الفانون. و لسنة ١٩٨٢ نسب على ان «تغتص محكمة أمن الدولة (طواري» إدون غيرها بنظر كافة الطعون والتظامات من الاوامر والقرارات المسار اليها بالمادة كرا من القامر والقرارات المسار اليها بالمادة كرا من القانون ١٩٨٧ ٤٠ أن هذا النص لم يتضمن تنظيم اجديدا لمحاكم أمن الدولة ولم يترتب عليه الساء نصوص التنظيم الجديد الدي استحدثه القانون ٥٠٠ لسنة ١٩٨٨ وما ترب عليه من الفاء التنظيم السياق المنصوص عليها بالقانون ١٩٨ لسنة ١٩٨٨ يكون غير ذي الرق من ثم فان نص المادة الثالثة من القانون ٥٠٠ لسنة ١٩٨٨ يكون غير ذي الرق بعث نظام المحاكم المفاة ولا في بعث نظام التصديق الذي تستصفيته القانون ١٩٨٠ .

و واذ كان قد ترتب على منع المصكومليهم من الطعن في الاف الاصكام التي صحدت من مصائم أمن الدولة الطبياد الجزئية منذ عام 1841 حتى الآن ،عدم عرض الامر على محكمة النقفي لتقولكمتها فيه ، فانه يتمن فتح باب الطعن المحكوم عليهمم في خلك الاصكام ووقف العمل ينظام التصديق السماق وعسم المودة اليه من أي طويق لما فيسه من افتشات ظاهر على مختلف العضوق والضمائات ،

القسم الثاني .. النيابات التخصصة

تنص المسادة ١٣ من قانون السلطة القضائية على أن « لوزير العدل ان ينشيء يقرار منه مد بعد موافقة الجمعية العامة المعكمة الإنتدائية محاكم جونيسة ويضمها بنظر نوع معين من القضايا . وببين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها » .

♦ كما تنص المادة ٣٣ من هذا القانونعلي أن « يقوم باداء وظيفة النيابة المائة لدى المحالم عدا محكمة النقض ـ النياب العام › أو أحد النواب المامين المساعدين، أو المحامين العامين الاول › أو المحسامين العامين الول › أو المحسامين العامين عدال معاوضها » . .

 وكأنت قوانين السلطة القضائية السابقة قد اوردت بدورها جوهر الاحكام المنصوص مليها في هاتين المادتين .

واستناداً لها ، ولما للنسائب المسام من سلطة تخصيص اعضاء من مكتبه بالتحقيق والتصرف في أنواع معينة من الجرائيطي مسستوى الجمهورية أو في نطباق مكاني معين ، وتنفيسلة الما نصت عليب معش التشريعات الاخرى ، اصدر وزير العدل سعين ، والمسلم التأمي العام المسلم المسلم السلم المسلم المسلم التي توليا المام معدة قرادات بالشاء مناطقة على المسلم التي المامية المسلم التيابات العادية اختصاصها العام الماميالسية لتلك الجرائي .

 أو فيما بلى نعرض لكل نيابة منها بما يكفى التعريف باختصاصاتها واجراءات المعل فيها.

الفصل الاول - نيابة امن الدولة المليا.

 بتاريخ ۸ مارس سنة ۱۹۵۳ صندر قرار وزير العدل بانشساء « نيابة امن الدولة العليا » والحاقها بمكتب النسائب العام (۱) .

⁽١) يقع مقر هذه التيابة حاليا بمدينة نصرامام مستشفى القاولين العرب .

وطبقا لاحكام مذا القرار والقرارات المدلة له تختص هذه النيابة بالتمرف فيما يقع في كافة انصاء الجمهورية من الجرائم الآتية :

١ ــ للجرائم المنصوص عليها في الإبواب الاول والثانى والثائى مكرر والثالث والمحادى عشر والرابع عشر. من الكتساب الثاني من قانون المقوبات ، وهي الجنابات والجنع المفرة بأسن الحكومة من جهمة الخارج ومن جهة الداخل وجرائم المرقعات والرئيسوة ، والجنع المتعلقة بالادبان ، والجنع التي تقسع بواسطة الصحف وغرط (١) .)

۲ ـ الجنايات التي يصمد بها أو باحالتها الى محاكم أمن الدولة الطيا أمر من رئيس الجمهورية طبقا لاحكام القانون ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء والمعلل بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٧ (والقانون ٥٠ لسنة ١٩٨٧) .

٣ - الجرائم ألتى تقع بواسطة الصحف او غيرها من طرق النشر اذا
 كان الجني عليه موظف عاما أو شخصاذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخصادات.

إ ـ الجرائم المتصاوص عليها في الحواد ١٢٤ و ١٢٤ أ ؛ ١٢٤ ب ، و ١٢٤ جو و١٢٤ م الإضراب عن المحر ٢٧٤ من الأضراب عن العمل والمتحرض عليه وتحبيده ، و دلالك الاعتداء على حق العمل وطربته والتوقف عنه بالمصالح ذات المتفعة العامدة.

ه _ الجسرائم المنصوص عليها في القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر .

 ٦ ــ الجرائم المنصدوس عليها في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالرسوم بقانون ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بتقرير الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية .

٧ - الجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشان حفظ
 النظام بمعاهد التعليم .

 ٨ ــ الجرائم المتصوص عليها في القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشسأن حماية الوحدة الوطنية .

 ٩ ــ الجرائم المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية ٢ لمسئة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والهواطنين،عدا المنصوص عليها في المادتين ؟ ، ٥ منه .

 ١٠ ــ الجرائم المنصوص عليها في القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعلل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .

11 - الجرائم الرتبطة بالجرائم المتقدم ذكرها .

كما تنولى نيابة أمن الدولة الطب تحقيق ما يقع من الجرائم المشار اليها
يدارة مصافظتي القاهرة والجبيزة ، ويجوز لها تحقيق ما يقع من هدهالجرائم
يدارة مصافظتي القاهرة والجبيزة ، ويجوز لها تحقيق ما محكمة أمن
الدولة المليا بالإضافة الى الاختصاصات القررة لها _ سلطات قاضى التحقيق .

⁽ا) يلاحظ أن القانون ۱۰۲ لسنة ۱۹۸۳ أضاف القانون ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۰ بانشاء معالم أمن الدولة العليا دون الدولة العليا دون الدولة العليا دون الدولة العليا دون الدولة العليات التصوص طبيعا أن البابيات ١٠ من الاتباب الثاني من فاتون العقوبات، وفي القانون ۲.۱ لسينة ۱۹۷۳ أمن الاتباب الثاني توجيب وتنظيم أعال البناء العمل بالقانون ۲۰ لسيسة ۱۸۸۳ وفي من وجهالرمة ۵.

وقى جميع الاحوال تختص نبابة أمن الدولة العليا بالتصرف في هـــــــــ الجرائم

ايا كان مكان وقوعها .

■ والما كانت احكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية فانه لا يجوز الطعن فيها الا

• والما كانت احكام محكمة أمن الاحكام الصائدة مما يسمى بمحاكم أمن الدولة

بطريق النقض واعدادة النظر ، أما الاحكام الصائدة مما يسمى بمحاكم أمن الخدوعا

(طوارىء) بنوعيها فيجرى العمال على خضوعها لنظام التصاديق وعدم خضوعها

لنظام العلمن ، (انظر في عدم شرعيةذلك الغصل السابع من القسم الاول من عدا

الدليل) . ه و اتقار في اجراءات التنظيم من اوامر الحسس المطق والاعتقسال ما تضمم في الفصل الخامس من القسم الاول من هذا المذيل .

الغصل الثانى - نيحسمابات امن العولة والجنع المستعجلة الجزئية

 انشئت هذه النيابات في عواصم المحافظات بكافة انحاء الجمهورية وتختص كلمنها بالتحقيق والتصرف فيما بقيعن الجرائم التالية ، بدائرة اختصاص النيابات الجزئية التي مقرها عاصمة المحافظة (۱) :

الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بتاتون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المدل بالقسانون
 ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الخاص بشئون التموين ، والمرسوم بتاتون ١٢٩ لسنة ١٩٥٠ المدل بالتسمير الجبرى وتصديد
 الارباح والقرارات المنفذة لها ، وذلك عدا الجرائم التي تكون العقوبة القروة
 لها اشد من الحبيس ،

- الجرائر المنصوص عليها في القانون ١٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم المسلاقة بين الوجر والمستأجر ،

٣ ــ الجراثم المصوص عليها في توانين خاصة أذا نصت هذه القوانين على نظرها
 على وجه الاستمجال أو السرعة .

وتحال الدعارى الجنائية عن هذه الجرائم الى محكمة امن الدولة العلبا أو الجزئية حسب الاحوال.
 وتختص النبابات الجزئية الخارجة عن مقير عاصمة المحافظة بالتحقيق والتعرف في تلك الجرائم وتحيل الدعارى الجنائية عنها الى المحاكم الجزئية المختمة محليا بظرها.

ورسرى في شأن ما يصدر في هـذه الجرائم من احكام ـ سـواء من محاكم الجزئية المتعطقة ـ القواعد والإجراءات الجزئية المتعطقة ـ القواعد والإجراءات المجائية ، و من عليها في قانون الإجراءات الجبائية ، و وللميانية عند التحقيق في هذه الجرائم ـ النساء فيسام حالة الطوارىء - كافة السلطات المتولة لها بالقانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى وتكون مباشرة النيابة لهذه السلطات على سبيل الاستثناء والضرورة القصوى عنسة قيسام دواعى

عن ذلك ، أو برد نسبة اليهم أن كان تدبيع بمعرفة جهة الضيط » . و وأن مؤدى هذا النص أنه يحق للوى النسان والحامين عنهم طب تسلم الضوطات الزائدة ، أو ثمنها أن كانتقدييت بمعرفة جهة الضيط .

• للاحظ أن محكمة النقض قضت في الطَّمن ١٣٨٥ لسنة ١٥ ق بطسة ١٣

نيسابة أمن الددلة والجنع المستعجسة الجزئية بالقاعرة تتبع نبابة جنوبالقاهرة الاية .

يناير ۱۹۸۳ بأن القانون ۱۲۸ لسنة ۱۹۸۲ الذي عدل المادة النامسمة من الرمسوم بقانون ۱۲۳ لسنة ، ۱۲۵ المعل بالقانون،۱۸ لسنة ،۱۲۸ يتحقق به معنى القانون الاصلح المتهم ، اذ انشط المتهم مركز اقانونيا اصلح له من القانون القديماناترك للقانمي الخياد بين عقوبتي الجبيروالفرامة بعد أن كان القانون القديم ينص على المقربتين معا فيكون القانون الجديد هو الواجب التطبيق .

الفصل الثالث - نيابة الاموال المامة العليا ، ونيابات الاموال العامة

أولا : نيابة الاموال المامة المليا وم :

 بتساريخ ١٦ نوفمبر ١٩٦٨ مسدر قرار النائب العام الرقيم ٥٥ لسنة١٩٦٨ بانشاء نبلة الاموال العلمة الليا بمكتبه وتختص بالتحقيق والتصرف في جررائم لا اختلاس المال الصام والمدوان عليسه والفعر » التصوص عليها في البابالرابع من الكتباب الشائي من قانون العقويات والجرائم المرتبطة بها وذلك في جميعاتحاء الجمهورية .

 ويكون لهذه النسابة في تحقيق علك الجنابات ... بالإضافة إلى الاختصاصات المقروة لها ... سلطات قاضي التحقيق .

و وطبقا الصادة ١٦.٢ من التعليمات العامة النيابات وما يعدها ، تتولى هذه المنطقة المسابقة المستناف القاهرة النيابات التابعة استثناف القاهرة النيابات التابعة استثناف القاهرة من الجرائم المسابق الهائد اذا كان الصد المتهدين فيها من العاملين المائدين باللاولة أو بالهيئسات أو المسابة أو أو حداثالا تتصادية التابعة لها من شاغلي المدرجة النابعة لها من المنافق المدرجة النابعة لها من المنافقة عداد المرجة أن كان من الخاصمين لكادوات خاصة أيا كانت ورجته ، كما تختص بالتصرف في هذه القضاه » .

 وتولى النيابات الكلية والجزئية التابعة لنبابة استثناف القاهرة تعقيق هاه الجرائم اذا كان المتهم فيها مع الإطخاران في تلك الفئات . وترسل هماه القضايا بعد تعقيقها الى نبابة الاموال العامة الطيامشغومة براى المصامى الصام أو رئيس النباة التلكة التصرف فيها .

 ويجوز لنبابة الاموال العامة العليب أن تطلب أى نفيية من تضايا الاموال العامة الأطلاع عليها والنجاز ما تراه بشائها ولها تحقيق أى نضية منهما فى جميع انحماء الجمهورية .

ثانيا : نيابات الاموال المامة :

انشئت هذه النيابات المتخصصة في نيابات الاستثناف ــ هذا نيابة استئناف
 القاهرة _ وتوثي تحقيق جرائم الاموال العامة التي تدخل في اختصاصهاوذلك اذا
 كان احد المتهمين فيها من شاقلي الدرجات أو الفقات المشار اليها بالمادة ١٩.٣ من تطيعات النيابات > كما تولي التصرف هذه القضايا .

 فاذا كان أحد المهمين في القضية من شساغلي الدرجة أو الفشية الإولى أو ما يعادلها فما يعلوها ، أو من الخاضعين لكادرات خاصة ترسل القضية إلى نيابة الإموال العامة العليا مشغوعة براى المحامى العام أو رئيس النيابة الكلية .

 وتتولى النيابات الكلية والجوئية في غير دائرة نيابة أستئناف القاهرة تحقيق الله الجسرائم اذا كان المتهم فيهما مهن لا يدخلون في الفئات انفة الذكر .

 ⁽¹⁾ يقع مقر هذه النيسابة بالعقار رام .ه شارع سيد درويش (شبارع ذكى سابقساً) به القساهة .

اوامر المنع من التصرف في الاموال أن أو ادارتها والتظلم من هذه الاوامر

وطبقا لأحكام الواد ٢٠٨ مكردا (1) و ٢٠٨ مكردا (ب) و ٢٠٨ مكردا (ب) و ٢٠٨ مكردا (ب) و ٢٠٨ مكردا (ب) من تانون الإجراءات الجنائية بجوزائنائب المام ــ اذا قامت دلائل كافية على جدية الالهام في جرائم اختلاس الملتصوم عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون المقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للحكومة لو الهيئنات المامة أو المؤسسات الملكة والوحداث التابعة لها أو غيرها من الاشخاص الامتيارية الهامة أن يامر ــ ضمانا لتنفيذ ما عسى ان يشفى به من الشرامة أو رد المبالغ أو قيمة الاشياء محل الجريمة أو تعويض الجهية لمجنى عليها) بمنع المتهم من التصرفيق أمواله أو ادارتها أو غيرة ذلك من الاجراءات التحقيلة .

كما يجوز له أن يأمر بذلك بالنسبة لاموال زوج المتهــم وأولاده القصر ما لم يُشبت آلها آلت اليهم من غير مال المتهم .

و رئيع في اصدار الامر والتظلم منه وفي ادارة الاموال وما يجب اتخسماده في شان الامر عند التصرف في العنوى الجنائية أو العكم فيها ، وكذلك في التنفيلطلي هذه الاموال ، الاحكام المبينة بمواد قانون الاجراءات الجنائية المشار اليها .

وتختص بتلك الاوامر ادارة الاموال المتحفظ عليها ، بنيابة الاموال العسامة

والمتع من التصرف في الاموال او ادارتها هو في واقع الامر فرض المعراسة على هذه المناطقة الثائب الهام بعد على هذه المناطقة الثائب الهام بعد وتخويلها المدعى المام الاشعراكي في الحالات التي عددها قانون حماية القيم من الهبب الصادر بالقداؤرد 10 السنة ١٨٠٨ مع نص المادة ٢٦ من المستور الدي يحظر فرض المراسة على الاموال بفي حكم قضائي .

• الاختصاص بتجنيع جنايات الاموال العامة:

 والاحظ أن انتهاء خدمة الوظف العام ومن في حكمه أو زوال صفت لا يحول دون تطبيق الاحكام الخاصة بجرائم الامو ال العامة متى وقع الفعل الناء الخدمة أو توافر الصفة .

ق كما أن وفاة المتهم قبل أو بعد احالة الدعوى العنائية الى المحكمة فى الجرائم المتصوص عليها فى المحواد ١١٢ / ١١ / ٢ ، ٤ ، ١١٣ مكسورا / ١ ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات لا تصول دون القضاء بالرد فى مواجهة الورقة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جلية من الجريمة ليكون المحكم نافذا فى أموال كل منهم بقدر ما استفاد .

وبجب أن تندب المحكمة محاميا للدفاع عمن وجه اليهم طلب الرداذا لم يتيبوا
 من يتولى الدفاع عنهم .

الفصل الرابع .. نيابة الشئون المالية والتجارية

اولا _ نيابة الشئون المالية والتجارية بمكتب الثائب المام (١) :

- بتاريخ ۱۹۵۸/۱۰/۲۳ مسدر قرارالنائب الهام بانشاء هذه النيابة بمكتبسه وتختص هذه النيابة بما يلى:
- أ ـ التحقيق والتصرف في القضايا المتطقة بجرائم الكلب غير المتروع في اندءا الجمهورية والتي تدخل في اختصاص النابة الهامة طبقا المقانون ٦٢ لللة ١٩٧٥ .
- التحقيق والتمرف في الجرائم المتطقة بالتهريب الجمركي التي تقعيدائرة محكمة القاهرة الاستدائية .
- ٣ ـ التحقيق والتشرف في القضادا المتعلقة بجرائم المسكوكات الزيوف والزورة في انحاد الجمهورية ـ وكذا التصرف في فضايا الجرائم التي تتولى النيابات العادية تحقيقها وترسيلها المهاللتصرف فيها .
- التحقيق والتصرف في القضايا التعلقة بجرائم الشركات والبنوك وعطيات البروسة وشئون التقد وتهريب الاموال التي تقع في انحاء الجمهورية عدا ما يدخل في اختصاص محكمة الاستندرية الإنتدائية ـ وكذا التصرف في قضايا عدد الجرائم التي تنولي النيسابات العادية تحقيقها وترسلها اليها التصرف فيها .

ثانيا _ نيابة الشئون المالية والتجارية بالإسكتدرية (١) :

- بتاريخ ٣٠/١ آ/١٩٥٨ صدر قرار النائب المام بانشاء هذه النيابة بنيسابة الاسكندرية الكلية .
- وتختص هذه النيابة بالتصرف في القضايا المتطقة بجرائم الشركات والبنوك وعمليات البوسية وعملية المحسري التي تقسم وعمليات البوسية المحسري التي تقسم بطائرة محكمة الإستدرية الإنتدائية ، كما تختص بتحقيق ما يقسم من همله الجرائم بمحافظة الاستكندرية ولها كذلك تحقيق ما يقع منها بمحافظة مطروح .

الفصل الخامس _ نيابة مكافحة التهرب من الضرائب (٢)

- بتاريخ ٣٤٩٦/١٠/٣٠ صفر قراروزير العدل ٣٤٩٦ بانشاء هذه النيابة بعكت النائب العام .
- وتختص هذه النيابة بالتصرف فيما يقع بجميع انحاء الجمهورية من الجرائم
 المتعلقة بقوانين الضرائب .
- وتنولي هذه النبابة تحقيق ما يقسع من هذه الجرائم بدائرة محافظة القاهرة ومدينة الجيزة . ولها ان تتولى تحقيق ما يقع منها في أي جهسة اخرى ، وكذا تحقيق ما جرائم مرتبطة بتلك الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وتكون التبابة عند تحقيق الجرائم المنسبين) ، هم من القرار ابالقانون لا لسنة عند تحقيق الجرائم المنصوص علها في المادين) ، من القرار ابالقانون لا لسنة الله الإختصاصات القروة لها _ سلطات قاضى التحقيق ...

 ⁽۱) يقع عقر هاه التيابة بمبئى محكمــة چنوب القـــاهرة الابتدائية ، بعيدان باب الطلق بالقـــاهرة .

 ⁽٢) يقع مقر عده النيابة بمبئى المحكمة اليحرية اللحق بمبئى المحكمة الكلية بطرق الكهرتيش بالاسكندرية .

 ⁽٣) يقع مقر علت التيابة بمبئى سحكية بتوب القاهرة الابتدائية بميدان أحمد ماهر ساب الخاقى بالقساهرة .

 كما تقوم النيابات الكلية بارسال قضايا الجرائم الضربية التى ترد البهسة من النيابة التابعة لها الى نيابة مكافحة النهرب من الضرائب مشفوعة بالراى فور الانتهاء من تحقيقها وذلك لتتصرف فيها هذه النيابة.

الفصل السادس ما نيابة الشعرات

اولا ــ نيابة مخدرات القاهرة (١) :

بدارسج ۱۱۰(۲۰۱۰) ۱۹۰۸ (۱۹۰۸/۲/۱۸ صدر قرار روز العبل باتشاء هذه النبابة وتختص بالتحقيق والتصرف في جنايات المخدرات والجنح المرابطة بها التي تقع بدائرة محافظة القاهرة.

ثانيا - نيابة مخدرات الاسكندرية (٢) :

 بتاريخ ۱٬۸۰/۱۰/۱ بدأ العمل بقراً و وزير العدل ۲۳۹۳ لسنة ۱۹۹۰ الصادر بانشاه هده النيسابة و تغتص بالتحقيق والتصرف في جنابات المضدوات والجنع المرتبطة بها التي تقسع بدائرة محافظة الاسكندية .

الطمن بالنقض في الاحكام المسادرة في قضايا المخدرات :

ي يُلِأَحظُ عَندُ الطمن بالنَّمْس في الأحكام الصادرة بتحديد الإقامة في جهة معينة أو منع الإقامة في جهة معينة أو الإعادة الى الوطن الاصالى أو حظر التردد على أماكن أو محسال معينة أو الحرمان من معارسة مهنة أو حرقة معينة للعليمة ١٩٦٨ مكرو من قانون المقدرات الرقيم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ أنها عقوبات حقيقية الإاله الها ليست سالبة للحربة مما يتمين معه أيناع الكفالة عند التقرير بالطمن بالنقش، والا تفيى يصاح قبول الطمن شكلا عملا باللادة ٣٦ من القانون ٧٥ لسسنة ١٩٥٩ بأن الاحكام بشأن حالات وأجراءات الطمن المام محكمة النقض . (مجموعة الكتب المنابي لاحكام محكمة النقض من ١٣ من ٢٤ من ٢٥ من ٣١ من ٢٥ من ٣١ من ٢٥ من ٢٥ من ٣١ من ٢٥ من ٢٥ من ٣١ من ٢٥ من ٢٥ من ٣١ من ٢١ من ٢٠ من ٢١ من ٢١

كما يلاحظ أن الإحكام الصادرة من المحكمة الجزئية بالعقوبات سالضة الذكر
 يجوز استثنافها .

الفصل السابع .. نيسابة الاحماث

بنيابة غرب التاريخ 19۲1/٤/١ الشبئت نيابة الاحداث بنيابة جنوب القاهرة ، واخرى بنيابة غرب التامية على المستلفزية و المستلفزية و والتصرف في القضايا التي يتهم و وقطتمي فيسابة الاحداث بالدكاب الجرائم أو بالاسهام فيها وعند تعرضهم الانحراف وكذلك الجرائم المنصوب عليها في القانون ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشان الاحداث (٢) . و وقدتمي فيافة الإحداث الاحداث (١) . و وقدتمي فيافة الإحداث المنطوبة : بالتحقيق والتصرف فيما يقع من القضايا المناز اليها بدائرة معافلة الاستدارية .

 ⁽۱) يقع مقر هذه الثيابة بعيش مطلعة جنوب القاهرة الإبتدالية بميدان احمد ماهر بباب الشاق بالقساهرة .

 ⁽٣) يقع عقر هذه الثيابة جميني المائعة البحرية الأحق بمبنى المحكمة الآفية بطبريق الكورتيش بالاستندرية .

 ⁽۲) انتیارا من اول مایو ۱۹۸۲ سیکون منس هده النیابة وکدا منر سنکیة احداث القاهرة بعدر (کتربیة الحدیثة بنزیة ابو فتاقد بالهیزة امامقسم شرطة بواق اندکرور .

 وبلاحظ أن الحدث في تطبيق قانون الاحداث المشار اليه هو من لم يتجاوز سنه تماني عشرة سسنة ميسلادية وقت ارتكاب الجرية أو وقت وجوده في أحدى

حالات التمرض الانحراف المحددة في المادة الثانية منذلك القانون . وأنه لإمتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ... ومن قبيل ذلك البطاقة الشخصية ... والله وجب ندب خبير لتقدير سن الحدث . فاذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار ان صنه جاوزت الخاسمة عشر ... أم ثبت باوراق رسميسة أنه لم يجاوزها كان لمن ربوب عنب أن يعرض أمره على رئيس النيابة أو فعه الى المحكمة التي المدتم الامادة النظر فيه وظهر وقف تنفيذ الحكم الحمادة النظر فيه وظهر وقف تنفيذ الحكم ، على أنه النيابة أن تتحفظ على المحكوم عليه طبقا المادة ٢٦ س ذلك القانون .

- كما يلاحظ أن لاى من دالدى الحدث ، لو من له الولاية عليه أو ألمسئول عنه
 أن يتخذ بنفسه أو بمحاميه طرق الطمن القررة في القانون أصلحة الحدث . على
 أن لا يجوز الادعاء منيا سواء في التحقيق الذي تجربه النيابة في قضابا الاحداث أو
 أمام محكمة الاحداث .
- فاذا تماندار متولى أمر الحدث كتابة إراقية حسن سيره وسلوكه عند ضبطه في احدى حالات التمرض الأنحر أضافتار أليها في المادة الخاسة من القسائون جاز الامتراض على هذا الاراد أمام محكمة الإحداث المختصة خسلال عشرة أيام من تسلمه › وبتم في نظر هساءً الاعتراض والغصل فيه الإجراءات القردة الممارضة في الإجراءات القردة الممارضة في الإمراء الجنائية ، ويكن الحكم فيسة نهائيا .
- وبجب أن يكون للحدث في مواد الجنايات محام بدافع منه ، فاذا لم يكن قد اختار محاميا قررت النيابة أو المحكمة قديه طبقها القراعد القيورة في قانون الإجراءات الجنائية .
- وقى مواد الجنع بجوز المحكمة ان تندب محاميا الحدث أذا كان قد جاوز
 سنه خسس عشرة سنة .
- وقى جميع الاحوال لا يجوز في حالة اخراج الحدث من جلسة المحكمة اخراج محاميه .
- ولا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدني على المحكوم عليهم الخاضمين لاحكام نانون الاحداث .

الفصل الثامن _ نيسسابة الأداب

- بتاريخ ١٩٦٤/١/١٤ أنشئت بنيابة شمال القاهر أنيابة جزئية لجرائم الآداب(١).
 وبتاريخ ١٩٦٥/٩/٢٦ أنشئت نيابة مماثلة بنيابة شرق الاسكندرية .
- وتختص كل من هاتين النهائين التحقيق والتصرف في الجنع والمخالفات الآلية التي تقم بدائرة المحافظة : ...
- ا أَ البَّمَاء والقوادة المنصوص عليهما في القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة .
- ٢ المطبوعات والانسياء الفاضحة المنصوص عليها في المادتين ١٧٨ / ١٧٨ مكررا من قاتون العقوبات .
- ٣ ـ النَّحْرِيضَ على الفسيَّق والفجيورطبقيا للمسيادة ٢٦٩ مكسروا من قانون المقويات ،
 - إ ـ التموض النثى طبقا المادة ٣٠٦ مكررا من قانون العقوبات .

⁽١) متر هذه التيابة بمجمع الجلاء بالقاهرة .

- ه ــ فتح محال لالعاب القمار طبقا للمادة٣٥٢ من قانون العقوبات . . .
- ٢ ـ المراهنات طبقا للقانون ١٠ ليستة ١٩٢٢ ألمدل بالقانون ١٩٥٠ لسنة ١٩٤٧
 ٧ ــ الوساطة في تشغيل الفنانين طبقا للقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٨
 - ٧ الافعال المخلة بالحياء طبقا المأذتين ٢٧٨ ، ٢٧٨ من قانون المقوبات .
 - أ _ التسبول طبقها القيانون ٢٩ لسنة ١٩٣٣ .
- . ١ ــ جرائم جمع أعقاب السنجايروتداولها وبيمها طبقا للمادة ٢/١ من القسانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ م
 - 11 _ جرائم اعمال اليانصيب طبقا للقانون ١٠ لسنة ١٩٥٧ .

الفصل التاسم برنيسابات الرود

- تختص هذه النيادات بالتحقيق والنصرف في الجنح والمخالفات المنصوص عليها
 في قانون المرود ٢٦ لسنة ١٩٧٣ .
- ويتولى القيام بوظيفة النيابة العامة لدى محكمة المرور ضباط الشرطة اللين ينديون لذلك بقرار من وزير العدل بنياء على طلب النائب العام .
- وتختص بالفصل في هذه الجرائم محاكم المرور الجزئية المنشساة لذلك بقسرار من
 رئير العدل ،

الغصل الماشر ب نيابة الشنون البلدية

ولا: نبابة الشئونالبلدية بالقاهرة (١):

 بتاريخ ٨/٣/٣/٨ صدر قرار النائب الماميانشاء نيابة الشئونالبلديةبالقاهرة. • وتختص هذه النيابة بالتحقيق والنصر ف في قضابا الجنم والمخالفات المنصوص عليها في القانونين ٢٥ لسنة ١٩٤٠ في شان تقسيم الاراضي المَّدَة للبناء ، ١٠٦ لسنةً ١٩٧١ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانونين ٢ لسنة ١٩٨٢ ، ٣ لسنة ١٩٨٢ ، وفي القوانين ١٧٨ لسينة ١٩٦١ بشأن تنظيم هدم الماني ، ٥٣ لسينة ١٩٥٤ (المصدل بالقبانون ٣٤٩ أسبنة ١٩٥٣) بشأن المحال الصناعية والتحارية وغيرها من المحال المقلقة للرأبحة (المصدل بالقسانون ٢٠٩ لسسنة ١٩٨٠ والقسرأر بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١) ، ١٧١١سنة ١٥٠١ (المعدل بالقانون ١٧٠ لسنة ١٥٥٧) بشأن المحال العامة ، ٦٦ لسنة ١٩٥٦ شأن تنظيم الاعلانات ، ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ (المعدل بالقوانين ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ /١٧٧ لسنة ١٩٨١ / ١٢٩ لسنة ١٩٨٢) في شأن أشفال الطرق العامة و ٣٨ لسنة ١٩٦٧ نشان النظافة العيامة بالتمسيمة لجراثم تستوير الاراضي الفضاء والمحافظة على نظافتها (والمعدل بالقوانين ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ ، ١٧٧ لسنة ١٩٨١ ، ١٢٩ لسنة ١٩٨٢) و ١ لسنة ١٩٣٦ المدل بالقانون ٧٨ لسسنة ١٩٤٦ بشسأن الاحتياطات اللازمة لقاومة انتشار حمى اللاريا ، وفي القرار الصادر في ١٩٣٦/٢/٢٨ بشان لائحة جبانات القاهرة (المعدل بالقرارات الصادرة في١/٤/١٤/١ و ١٩٤١/٨/١٠ و ١٩٤٢/٥/٣١ وقرار محافظ القياهرة ١٤٦ لسبنة ١٩٦١) ، وفي القوانين ١٨٥سنة ١٩٢٢ (المعلل بالقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ والقانون ٤٤٨ لسنة ١٩٥١)بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من منصلات الفرجة والملاهي ، ٣٧٢ كسنسنة ١٩٥٦ بشأن اللاهي بالنسبة لجريمة بيع تذاكر

 ⁽۱) يقع مقر هذه التيابة بمبئى محكمة معر اللهريمة بمثيل الروضة بالقامرة ولتبع ثيابة وسط القامرة الكلية .

اللاجن في غير الاماكن للخصصية للذلك ١٩٣٠ لسنسنة ١٩٧٦ بالنسان حظور شرب

ثانيا: نيابة الشئون البلعية بالاسكتعرية(٢):

• بتاريخ ١١/١١/١١ صدر قرار وزير العدل بانشاء هذه النيابة . • وتحتمَىٰ هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في قضايا الجنع والمعالف ت المسار البها أنفأ ـ عدا جرائم تسوير الاراضي الفضاء والمحافظة على نظافتها وضربيسة المسارح وغيرها من محال الفرجة واللاهي، وبيع تذاكرها في غير الاماكن المخصصة لذلك - كما تختص بالتحقيق والتصرف في قضايا ألجنح والمخالفات المنصوص عليها في القانونين ٣٣ أسنة ١٩٥٧ بشسان الباعة الجائلين و ٣٨ اسنة ١٩٦٧ بشان النظافة العامة (المصدل بالقوانين ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ ، ١٧٧ لسنة ١٩٨١ ، ١٢٩ لسمنة ١٩٨٢) وفي القوانين ٥٣ لسمنة ١٩٦٦ بالنسبة لجرائم ذبح الحيوانات وعرض لحومها البيم خارج السلخانة ، ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن الاحتياطيات الصحية للوقاية من الآمراض المدية ، ١ لسمنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقيةوالسياحية و ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاحوال الدنية بالنسبة لجرائم عدم الابلاغ عن الموالسة وَالوَفِياتِ فِي المِمادِ الْقَانُونِي ، ٣٧٦لسنَّة ١٩٥١ بِشَأَنَّ أَلِمُلاهِيْ ﴿ بِالنِّسْبَةِ لَجِسْرال الاختلاط.برواد الملاهي) ، 1 لسنة١٩٢٦ المعدل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٤٦ بالنسبية لجرائم الأشتراطات الصحية الخاصة بالعقارات ، لاتحمة تنظيم شمواطيء الاستحمام بمدينة الاسكندرية الصادرةق١٩٥٣/١٢/٨٥٠ (١) . . • اصدر النائب العام الكتاب الدوري و لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٣/٣٠ باختصاص محاكم أمن الدولة المجزئيسة دون غيرها بجرائم القانون ١٩ أسنة ١٩٧٧ بما فيها جرائم المنشسات الآيلة للسقوت تنفيسذا لنص المادة الثالثة من هذا القانون م ···

الفصل الحادى عشر - نيابة جراثم الاشتياد

• بتاريخ ٢٩/٠/٦/٢٩ صدر قراروزير العدل بانشاء نيابات جرائم الاشتباء .

و وتختص نباية جرائم الاشتباء بالقاهرة(٤): بالتحقيق والتصرف في الجسرائم التي تقع بدائرة محافظت القاهرة(الجيزة المتصوص عليها في الرسيوم بقانون ١٩٠ ليسنة ١٩٤٥ بشان المتردين والمشتب فيهم والرسوم بقانون ١٩٠ لسنة ١٩٤٥ بينظيم الوضع تحت مراقبة البوليس المدلين بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ مي و تقتص بناية جرائم الاشتباه بالاسكندرية : بالتحقيق والتصرف في تلك الجسرائم التي تقد بدائرة معافظة الاسكندرية .

⁽۱) لا يفوتا أن تسجل في هذا الخلام أن صعدالاتمايا التي يجرى نظرها في الخجامسة الواحدها بمحكمة البلدية يعزو حول الآلف الهبية ، وهو ما يشروب العال القمائي برشته بشبها الأهميوية ، الامر الذي يستوجب العلاج طورا ، في هذه المحكمة دفي كل المحاكم المحالات. (۲) يقع ملى هذه الشابلة بعيني المحكمةالطية بطريق الكورنيش .

⁽⁷⁾ يلاّمقاً، أن القانون ١٧٧ لسستة ١٩٨١ المسول به من ١٩٨٤/١٨/١ الله مثل الطوية التصويص عليه أن القانون ١٩٨٩ من الحبيرة التي الا تقل من مطالحتها أن المنظمة التقليق المنظمة التقليق أن الطبقة التقليق المنظمة ١٩٨٥ المنطقة التقليق الإلااء المنطقة التقليق التقليقة ا

واصلح للمقهم ويتمين اطلاء طوية العبس . - ()) يقيم مان علم اللبيانة بالقاهرة في مجمع البلاد وبالاستشدية يمامض للمتعدة الكليسة بطريق الكورتيش .

وتختص الثيابات الكلية في باقي المعافظات : بالتحقيق والتصرف في الجرائم
 سالفة الذكر .

و وطبقاً لاحكام طلكالجرائم بكون للمحملي العام أو رئيس النيابة - إذا فأمناسباب قرية على جسامة خطورة الشتبه فيه أن باسر بايداعه احدى دور اللاحظسة أنني بعددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير المدل على أن تعرض النيابة الاسر على محكمة جرائم الاشتباء خلال مدة اقصاها للاتون بوما من تاريخ هذا الاجراء .

و وللاحظ أن المحكمة الدستوربة قشت في ١٩٨٢/٥/١٥ يُسلم دستتورية نص المادة الاولى من القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠ التي تنص على أن « يوضع تعت مراقبة السرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسسنة ١٩٤٥ وصدر أمر باعتقاله لاسباب تتعلق بالامن العام » .

√ما يلاحظ أن محكمة النقض قضت الطمن ٢٥٢٤ اسستة 30 ق بطسسة
 //١/١٩٨٤ إن القبانون 1٩٦٥ سنة ١٩٨٣ السعة بمن القانون ١٩٤٨ المحكم المحتمد المحكم المحكم بتدير واحد بعد أن كان القانون السابق بعيز المحكم بتدير أو المحكم بتدير أو أكثر على المستبعة فيه (كما أنني القانون الجديد الحالات 7 و ٨ و ٩ و ١٤ من حالات الانستباه ، والني منع الاقلمة في جهة معينة والإعادة ألى الموطن الإصلي ، واستبعد غير الفضاة اللين نمى القسانون ١١٠ على وجوده ألى جانب القضاة) .
 أنقضاة) .
 أنسانية المناسبة المناسب

الغصل الثاني عشر .. نيابات الاحوال الشخصية

● انشئت بكل من القاهرة والاسكندرية نيابة متخصصة اللاحوال الشخصية (مال ونفس) يشمل اختصاصها دائرةالمحافظة ، وتتبها نيابات جزئية متخصصة ، كما انشئت بالقاهرة نيسانة استئناف اللاحوال الشخصية يشتمل اختصاصها محافظتي القاهرة والجيزة (۱) .

و وباشر سائر النبابات و بأني الحافظات الاختصاصات المنوطة بسا في مسائل الاحوال الشخصية كل في نطاق ، اختصاصها النوعي والكاني .

و وتولى النيابة العسامة رماية مصدالع عديم الاهلية وناقصيها والفسائين والتحفظ على أموالهم بما في ذلك وضع الاختاعطيها أو نقلها أو ابداعها بالمسارف أو غيرها (م ١٨٤ مرافعات) والاشراف على ادارتها على السائدة ١٩٦٩ مرافعات) والاشراف على ادارتها على السائدة والوكالة من الضائبين والمساعدة القضائية مما تنظمه احكام القانونين ١٢٢ لسنة ١٩٥١ ما ١١٩ لسنة الرابع من قانون المدنى ، والكسائب الرابع من قانون المرافعات المني الممول به بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المرافعات العالى .

مسأتُلُ أَقُولُاية على اللّٰل تَتلقّٰى النبابات بلّنفات ذوى الشأن عن حالات نقد الاهلية والوقيات عن حمل مستكن أو تصر أو مديمي الاهلية أو ناقصيها أو الفائين .

 ويحقق اهضاء النيابة بانفسهم المسائل الخاصة بتوقيع الحجر ورفعه وسلب الولاية أو الحيد منهما أو ردها ، أو غير ذلك من مسائل الولاية على المال المشهوم عليها في المادة ٩٧٧ مرافعات . أما ما عدا ذلك من المسائل فلمضو النيابة أن محققها بنفسه ، أو أن نشده لتحقيقها أحد الماونين المحقين بمحكمة الاحوال الشخصية أو أحد ماموري الفسيط القضائي .

 ⁽۱) متر زياية القيامرة للاموال الشخصية بمجمع التجرير ، وعثر فياية إستثناف القيامرة الاجوال الشخصية بدار القصاد العالى ، ومقس نيسابة الاستخدرية فلاحسوال الشخصية يصراى المقانية بالنشية .

لتصدر حكمها أو قرارها فيها حسب الاحوال .

 والنيابة الطمن في هذه القرارات والإحكام بكافة طرق الطمن ـ عدا المارضة طبعاً .. وتُعد النيابة بذلك طرفا فيمسائل الولاية على المال ولها ما للخمسوم من حقوق وعليها ما عليهم من وأجبات . • مسائل الولاية على النفس: وتشمل مسائل الطاعة والنفقة والتطليق والنسب وانكاره وحقوق الارث الطبيعية والإبصائية وتطبق فيها اساسا أحكام القوانين ا لسنة ١٩٢٠ و ٢٥ لسنة ١٩٢٩ و ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ولاتحة ترتيب المساكم الشرعية الصادرة بالرسوم بالقبانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ وتعديلاتهما ، مكملة بارجم الاقوال في فقمه المذهب الحنفي ، وذلك بالنسسية المصريين المسلمين ، ولفسير المسلمين مختلفي الطائفة واللة عند رفع الدعوى ، أما متحدي الطائفة واللة عند دفع الدعسوى فنطبق عليهم شريعتهم الخاصة ، واما الاجانب فنطبق بالنسبة لهم القوانين التي تقضى المادة الماشرة وما بعدها من القانون المدنى بتطبيقها . • ووفقًا لاحكام الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات والقانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ يجب أن تتدخل النيابة السامة كطرف أصلى في جميع قضاياً الوقف وقضايا الآحوال الشخصية(نفس) المنظورة أمام المحاكم الابتدائية مسوأه اكانت منعقدة بهيئة ابتدائية ام بهيئة استثنافية والا كان الحكم باطلا .ويجّوز لها هذا التدخل فيما تنظره المحاكم الجزئية من تلك القضايا _ مشل النَّفْقَةُ

وتمثل النيابة بجلسات القضاياالتي تدخلت فيها وتبدى رايها بشائها وبكون لها حقُّ الطمن فيما يصدر فيها من أحكام ...

والحضانة والفتم والمهر والجهاز - ولا يترتب البطلان على مدم تدخلها فيها .

(الضمان الاحتياطي (١٠ (L'AVAL)

للدكتور أبو زيد رضوان أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى وكيل كلية الحقوق ــ جليعة عين شيس

تمهيست:

٣١٥ ـ يتضمن الانتمان في الورقة التجاربة ، لا سيما الكمبيالة (والسند الاذي) نوعا من المخاطق غالبا ما تدفع المستفد فيها الى البحث عن ضحانات أخرى غير ظلك التي يكفلها قانون الصرف والسالف بيانها . ويحقق الفحمان الاحتياطي ، هذا الهدف المتسود ، اذ يعطى امانا للحامل بصا يترتب عليه من التزام أحد الاغيار صرفيا بقيمة الكمبيائة ودفعها حين طول ميماد الاستحقاق ويتشابه الفحمان الاحتياطي بهذا الشكل – في الكثير من القسحات ـ مع كفالة الدين بوجه عام . وأن ابتماد عنها يما غيره المحامل في مواجهات الفسامن الاحتياطي من حقوق ، فضلا عن المركز والشائوني الفحامل في مواجهات الفسامن للاحتياطي من حقوق ، فضلا عن المركز الشائوني الفحام في المحامل الاحتياطي من حقوق ، فضيلا عن المركز الشائوني الفحاص في المحامل الاحتياط من حقوق ، فضيلا عن المركز الشائوني الفحاص في المحامل في مواجهات من طوق عليها من غيرة برزي .

وقد يكون هذا الضمان الاحتياطي سابقا في الظهور على التظهير ، وكان يتم بداية من طريق عقد كضالة عادى ينشيا خارج قانون الصرف تم جرى العرف بعد ذلك ، لا سيما في القرن السادس عشر ، على « توطين 4 هذا الضمان في الصاك ذلك ، وهو الامر الذي ابتمانيذاالضمان عن الكفالة المادية .

ويبدو أن ذلك قد تم عندما بدأت الكمبيالة تلعب دور الانتصان إلى جانب كونها أداة صرف (٢) . ويري البعض أن الاصل التاريخي لتعبير الضمان الاحتياطي Avall عند عادت تصوير عن الكلمة اللابنية Avall وتمني الاتوقيع السخل كانت تعنى في أسسفل توقيع آخر » يرتد الى الكلمة العربية «حوالة» التي كانت تعنى في بدايتها نوعا من الكفائة (١) ، وحيث كانت هذه الحوالة تستخدم كوسيلة غانونية في بدايتها نوعا من الكفائة (١) ، وحيث كانت هذه الحوالة تستخدم كوسيلة غانونية في

(۱) راجع تقصيلا في هذا الوضوع :

Geisenberger : L'aval des effets de commerce.

رسالة دكتوراه ... باريس ١٩٥٥ R. Abrahoms : L'aval de la letre de change, in. Rev. Trim. Dr. Comm.

هره بر ۱۹۰۸ س ۱۹۰۸ سطلا ساله H. Sinay ; La Situction Juridique du donneur d'aval.

الجلة السابلة ١٩٥٢ ص ١٧ ــ ٥٢

F. Goré : L'aval de la lettre de change Sans indication du debite ur garanté.

دائلوز ۱۹۰۷ ـ الفقه ـ ص ۱.۵ ـ ۱۱.

: راجع: (۱) N. Montout-Roussy : La Situation Juridique ambigue du donneur d'aval.

دافلوز _ سیری ۱۹۷۶ _ الفقه _ ص ۱۹۷ _ ۲۱۳

(٢) راجع في هذا المني : جيزينبرجر . الرجع السابق ص ٧

: باجع: (i) L. Huvelin : "raveaux recents sur l'histoire de la lettre de change

باریس ۱۹۰۱ س ۲۲ ـ ۲۱

نقل الاموان والقيم المالية من مكان الى آخر ، وكانت بذلك تتثب ابه مع عقد ا الصرف البدائي .

تعريف الضمان الاحتياطي:

٣٤٧ _ ونبحث أولا شروط الضمان الاحتياطى وشكله . وثانيا أطراف الضمان الاحتياطى ، وثالثا ، طبيعت وآثاره .

اولا ... شروط الضمان الاحتياطي و شكله :

٣٤٨ ـ ومن الناحيسة الموضوعيسة ولأن الفسمان الاحتياطي يثقل كاهسل من يقدمه التزام سرق ، فانه يسترط الصحته لصحته توافر الشروط ألموضوعية اللازمة لنشأة هذا الالتزام الاخير ، خصوصا من حيث سلامة الرضاء والاهلية .

وعلى ذلك يبطل الضمان الاحتياطي الصائد من القاصر (١٠) ولا يعتبر التزاما

۱۲۷ - ص ۱۱۲۰

 ⁽a) وعلى ذلك فان حذا الفسمان يكون قاصرا على الاورال التجارية دون فيها ، راجع : مصر
 التجارية الجزئية 11 ابريل ، 14 . المحاملة س ، ٢ مارس ، ١٩٤٤ عند ٧ ص ١٣٦ رام ١٠٠٤
 (ا) راجع : جيزتيرجر : الرجع السابق ص ١١ ، جودن : القابل السابق ، ربي سدبلو طبعة

 ⁽٧) أذ أن الترام الخطير بالخصيان هو أثر من آقل (التطبيع التسام ينتهان فكل ماكية المحق الثابت * بالكبيلة التي الخطير اليه (المستفيد) 6 يندما يتوم الكميان الاحتياض بوقيقة المصحان فقطونك هي فاجه الوحيدة.

⁽i) كذلك يختف الله عان الاحتياض عن أبول السحوب طيسته للكهبيالة الا بينها يقوم هسخنا الفهبيان أساسنا على الترام تفاشدى في السلاقة بين الفساس والقسون ومن ثم تبسيدو ساق التحليسا الإختياس الاحتياسات الاحتياسات الاحتياسات والترام فالمونى المستوب عليه القابل هو الترام فالونى أصبل المسلم الاحتياض هو أمر جائز في سائر الاحتياض هو أمر جائز في سائر الاحتياض التحياض .

⁽A) ورغم تشابه القبول بالواسطة معاقصمان الاحتياض الا أن الفرق يبقى والسما بينائلكايينة ال بينما يمكن أن يتم الفسمان الاحتياطى أن ورفة مستقلة ، فلن القبول بالواسحة يتسين أن يتم بلمات السات . كما أنه لا يشترف للفسمان|الحتياطي سبق دفعى قبول الكمين|الة كما هو الثمان فىالقبول

 ⁽۱) راجع : محکمة بوالييه ، ا الاوزر۱۹۷۷ - المجلة الخاصلية فالقانون التجارى (بالفرنسية)
 (۱) راجع : للفن مصرى ؟ مارس ، ۱۹۷۷ -- المجموعة س ۱۷ ص ۲۹۱ - دام ۲۹

صرفيا ذلك انضمان الاحتياطى الذي يقدم من النساء والبنات اللاتي لسن بتاجيات اعمالا لحكم اللادة 1،4 من المجموعة التجارية، واذا كان الضاء الاحتياطى لاستطيع ان يدفع بدلك المناسبة على الرضا أمام الحامل حسن النبة ، الا أنه يستطيع ذلك في حال بطلان الالترام الناتج عن تقمى أو أنعام الاهليسة ، أو عدم تجارية الالترام أمام الحامل حتى اذا كان هذا الاخير حسن النبة ،

أما عن موضوع أو محل التصرف ، فهو التزام الضامن الاحتياطي بدفع مبلغ الكبيلة ، وكما يمكن أن يكون هـلهٔ هو ضمان كل مبلغ الكبيلة ، فلا يوجد ثمة ما يمنع من أن يتحدد محل الالتزام في جزء من مبلغ الكبيلة (١) كذلك يشتر له لصحة الضمان الاحتياطي _ في وإنبا _ أن برد بنسان ورفة تجارية صحيحة ، يحيث أذا جاء بمناسبة كبيبالة باطلة اعتبر في حـكم الكفالة الصادية (١) ، يحسبان أن الشمان الاحتياطي هو - كما سنرى _ كفالة خاصة بالاوراق التجارية ، أي الإوراق التجارية الصحيحة .

شكل الضمان الاحتياطي:

۳۶۹ ـ بدیمی انه بتصین آن برد الفسمان الاحتیاطی ، شانه شان ای التزام صرفی آخر کتابه ، غیر آن ورود الفسمان الاحتیاطی شفاهه لا یعنی بطسلانه ، واذ یصبح تنفیسله جبرا آمرا ممکنسا ، فانه سیکون اذن بمثابة کفالة مدنیة (۱۲) .

واذا كان من الضرورى أن يكون الضمان الاحتساطي عن طريق الكتسابة ، وهو شرط وجود وليس لمجرد الإلبات(١٤) ، الآ أنه لا يلزم أن يرد هذا الضمان طلي ذات الصل ، أن يمدكن أن يرد في ورقة مستقلة ، وقد أشارت الى ذلك الاحتمال، وأفر ته ما المادة ١٣٨ تعارى بالقول ٥ ، ويكون ذلك (الضمان الاحتباطي) بكتابة على ذات الكمبيالة أو في ورقة مستقلة أو بمخاطبة » .

واذا كان قانون الصرف قد تسامح على ما يبدو .. في امكان تجسيد الضمان الاحتياطي في ورفة صحيفة الخلا بميداً الكفسياة الخلاليسة الورفة التجسارية واستغلالها ، الا ان ذلك كان ... على كل حال ... أمرا شائما في أمراف التجار قبل وضع المجموعة التجارية الفرنسية (صنة ۱۸۰۷) ، بل وحتى قبل الأحمسة جاك المنظرية سنة ۱۳۲۷ (۱۰) وهمر استشاه يرده مي في الواقع ... دفع الحرج من الخزم المناسبين يظهر الى جانب توقيعه توقيع الضامن الاحتياطي وما قد يتطوى ذلك على الشمكيك في قدرته على الوفاء (۱۱) . أو أن يكون الضامن غير راغبا ملان في اظهار أحد عملائه الرئيسيين ... المدين في الورقة .. بعظهر الضعيف . ذلك لأن ؟ الضمان على ذلك .

⁽۱۱) راجمع : نقض فرنسی ۲۱ فبرایر۱۹۱۸ ـ سیری ۱۹۱۸ س ۱ ـ ۱۵۱

 ⁽١٢) راجع : تقض فرنس ٧ يتاير ١٩٧٠ - الجلة الفصلية - ١٩٧١ ص ١٤٧ تطبق كابرياله
 (١٢) راجع : تيجوير ، الرجع السابق - ٨ ٨٠ - ص ٨٢٥ ، لاكور - بيترون - ١٩٧٣ - ص

۷۰ - ۷۰۰ (۱۵) مصر التجارية الجيزلية ۱۱ امريل ۱۹۰۰ السابق الائسلرة اليه ويجيد القول بأنه لا يشترط ان يكتب الفسمان الاحتياطي بخط بد النسامي، ادام أنه يعمل توقيعه ، الا الهيرة بالخواجع الفطيروليسي بخارة الديلاة الدالة على هذا الفسمان . واجع : تقفي فرنسي ۸ مارس ۱۹۹۱ المكفةالمسلية ۱۹۲۱

[.] ص ۱۹۱۸ (۱۵) راجع : جيزنيرج ... رسافةالدكتوراه ...۱۲۷ ... ص ۱۹۷ وما بعدها .

 ⁽¹⁷⁾ راجع : تقفی مصری ۳۱ اکتوبر ۱۹۹۷ - الجموعة - س ۱۸ - ص ۱۸۸۱ رقم ۲۲۹ .

واذا كان ورود الضمان الاختيادي على ذات المسك لا يشير مسموبات تذكر وأن صيفته ليست حكراً على عبسارات بذاتها وانصا بتمين أن تكون وأصحته الدلالة (١٧) ، الا أن ورود الفسسمان الاحتياطي في ورقة مستقلة قد أثار جدلا من حيث درجة توته ، بحسبان أن هسلما النسان ربعا يصبح عدم الفعالية أذا لم يكن ملازما للورقة التجارية ولا يفيد منه الا الحامل الذي اشترطه . ولهذا قسد المنصف المنطقة المنطقة لا يسدو أن يكون من تبيل الكفالة التجارية رئيست الكفالة الصرفية (ما تقيار شخصى . .

غير انه من المستقر عليه أن الفسهان الاحتياطي الذي يرد في ورقة مسستقلة ، هو، التزام صرفي يتوحد في الجوهر موذلك الفسسمان الذي يرد على ذات الورقية التجارية (١٠) كل ما في الامر – من اعيه - فإن القضاء يتسدد في ضرورة تعديدات المدين العرق الذي يعطى الفسان الصائف ، والجياغ المفسون وتاريخ استحقاق الورقة التجارية (٢٠) ، بل واحيانا يسمل القضاء ضرورة بيان المكان الذي تم فيه اعلاء هذا لفسمان الاحتياطي الذي اعطاء هذا لفسمان الاحتياطي الذي يرد على ذات الملك يتجرد من الاعتياطي الذي المترد على ورقة مستقلة يصدر أساساعلى ضوء اعتبارات شخصية حيث لا يلتزم مقدم الفسمان في همله الحالة الا المام المستيد منه ، وبعمني آخر ، أذا ظلت تصبح بذلك مجهولة من باقي الحصائة الاحتياطي في يد المستفيد الاول فانها تصبح بذلك مجهولة من باقي الحملة الذين يتعاقبون على الورقة والذين لايستطيعون بل وأحبانا يستحيل عليهم الافادة من هذا الفساء (١٢) ،

. ٣٥. ولقد ثار في الفقية خسلات حبول الرقت الذي يصح فيسة صسفور الضمان الاحتياطي . ولا خبلاف حوا امكان ورود هذا الضمان وقت الشماء

⁽١٧) كان يكتب بالصبغ الآية : « في حالة عدم الدائم من قبل (س) انهمست بالدائم ، او بعدر (س) انهمست بالدائم ، او بعدر الدائم الم احتجاز المسامن - ، - او العدم وجول اساس - ، - او العدم وجول اساس - ، - او العدر الم الم الدائم عبارات مثل : اواقتي ملي كالله وبالدائم المائم عبارات مثل : اواقتي ملي كالله وبالدائم الدائم العدر العدر

⁽١٩) راجع : نتض فرنسي ٢٥ توفعبر ١٩٧٤ ــ الجلة الفصلية ... ١٩٧٥ ص ١٤٥

⁽۲٫) راجع : تقض فرنس ۷ مارس ۱۹۵۲ حداقوز ۱۹۵۰ ص ۷۳ تعلیق هیماد ، تقلیق طرف کا تعلیق میداد ، تقلیق خواص کا احمار خواص کل خات خواص کل خواص کا کا خواص کا

 ⁽۲۱) راجع : نقض فرنس ۱۱ یتایر ۱۹۷۲ ... ۲ ۵ ۵ ونقض فسرنس ۲۲ یتسایر ۱۹۹۹ ...
 المحلة الفصلیة ۱۹۹۹ ص ۲۷۶ .

⁽٦٣) ويتأد التساؤل _ احيانا _ في الفقية حول مدى انتقال الضمان الاحتياض الوارد فيدفة مستقلة مع انتقال الكعبيالة . وبعضي الخم الاعلى حاصل الكعبيالة بوجود هذا المسمان في ووقة مستقلة في من معددا فيها السبيم الستفيد من الفسان » فيثار التساؤل حول حق هذا الحساس في الواجه على الساس في الواجه المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز من وابع وملحقات الذي الإعجاب بعلى المساس الدين من وابع وملحقات الذي الله بالتنافي . . واجع : جيزبرج من وابع وملحقات الذي الله بالتنافي . . واجع : جيزبرج من وابع وملحقات الذي الله بالتنافي . . واجع : جيزبرج من الاعالى الله بالتنافيد . . واجع : جيزبرج من وابع وملحقات الذي الله بالتنافي . . واجع : جيزبرج من الإعالى المناز ا

الورقة (٢٣) وحتى حلول مبعاد الاستحقاق ، اما بعد هذا التاريخ فيثور خلاف على غراد ذلك الذي الدرصول جواز أو عدم جواز التظهير بعد مبعاد الاستحقاق. الاثرى خالف الاثرى الله على المنابط ال

وفي رأينا أنه أذا ورد الفسمان الاحتياطي بعد حلول ميماد الاستحقاق فأنه لا يفقد فعاليته تماما . وهو وأن لم يأخذ المضمون الصرفي للضمان الاحتياطي خلال فترة التداول ؟ ألا أنه يعتبر على كل حال كتوع من الكفالة المادية ذلك لأن الورقة التجارية ذات الإطراقية بحلول ميماد الاستحقاق صفتها كاداة أنتمان (١٧) ، ويصبح من الصعب القول باعطاء الضمان الاحتياطي الذي يرد بعد ذلك ذأت الإلراقية التجارية باعتبارها أداة التمان .

٣٥١ ــ وقد بأخد الشمان الاحتياطي شكلا مفايرا وذلك عن طريق التزام الضامن الاحتياطي في الورقة التجهاريةبتوقيع صرفي آخر غير الصيفة أو الشكل المعروف ، كان يتم الفسمان الاحتياطيءن طريق القبول ألو عن طريق التظهير .

الضمان الاحتياطي على شكل القبول

707 - ويتم ذلك - على سبيل الثال - في حالة ما اذا قام احد المساوف بفتح اعتماد لاحد عملائه بمبلغ معين على سبيل المجاملة ، ويجعد هذا الملغلصالح مسبيلة المباراساحي) يكون فيها أحد أصدقائه (أو عملائه) مستغيداً فيها (١٨). ويشترط هذا العميل اساحي) يكون فيها أحد أصدقائه (أو عملائه) ان يكون معلوما بين البنتك وعيله أن قبوله هدو ضمان فها وليس قبولا بالمغني العمرف قبولا مرافقة والقبلة واذا تم هذا القبول من قبل البنك المجامل فائه لا يعتبر في حقيقة الواقع قبلا ميانيا الساحب المساحب عليه قبلا للكميائة ، فائه يستطيع الرجوع على البنتك باعتباره مسحورا عليه قبلا للكميائة ، فائه يستى صحيحا أن العلاقة بين البنك المجاملوبين

⁽۱۳) اما الضمان الاحتياطي لورقة تجاريقيد الانشاء ثد الدس يجيز وبرم انه سيكون ضمانا تحت شرط والف وهو اتشاءالورفة التجارية . راجع : اليزو - المرجع السابي رهم الاما . ويجيزه اليملي الأخسر حتى ورد حسنة اللسان ورولة مستقلة (جالاتا - ستوفلي ۱۷۸ - مر ۱۹۹) وتؤيد محكمة الفرنسة جواز اللسمان الاحتياطي تقلميات ليد الانشاء (نقلي ۱۹۷ مر ۱۹۷ - الجفة الفصاية بروا ص ۱۹۸ تعلق كابرياف) الا ان هذا الرائس ويضرع السيخ كون عسيه كون مسمح مصدية المباغ المساون ويضرع الفسمان الاحتياطي من طبيعته .

 ⁽۱۲) راجع : ليونكان ــ ريتو ــ ج ٤ ــ رقم٢١٤ ص ٤ جيزتبرج ــ ٥٦ ص ٥٤ ــ ٥٥ ، جافلدا
 ــ ستوظي ــ ١٧٥ ــ ص ١٩١ ــ ص ١٩١

⁽۲۵) راجع : محکمة باریس) نوفمبر ۱۹۳۰ ـ جازیت بالی ـ ۱۹۳۱ ـ ۱ - ۱۱

⁽۲۷) راجع : فيقاتني ـ چ ۲ ... ۱۲۲۲ ص ٥٠٥ ... ٥٦] . (۲۷) راجع في هذا المني : ليسكو ... روبلو ... چ ۱ ... ۸۲۹ ... ص ٥٥٠

⁽۱۸) راجع لأ هلا الثال : جيزئبرج - ١٢ - ص ١٢٧ -- ١٢١ ، نقض فرنس ٢٣ يوليو ١٩٦٨ المحكمة اللمالية ١٩٦٩ ص ١٢٩

الساحب هي عبلاقة خسامن بمضمون ويستطيع البنسك ــ على هــذا النحو ــ الرجوع على العميل بقيمة الكمبيالة وفقا للاتفاق المبرم بينهما .

الضمان الاحتياطي عن طريق التظهم :

واذا كان الضمان الاحتياملي عن طريق القبول قد يسدو امرا نادوا ، الا أن الضمان الاحتياطي عن طريق التظهر ليس كذلك ، أذ كثيرا ما يتم هذا الضمان على الضمان الاحتياطي ووقع الضمان على التنظيم وذلك تعادرا الصيفة الصريحة الضمان الاحتياطي ووقع الضمان على الكثيرالة بوصفه مظهرا فيها ينضم حدكدًا – إلى سلسلة الضمان الاتيابية اختسان الاتيابية الناساسيا وليس مجرد ضامرا صياطي ، ويتم ذلك على النحو الالمي : إذا أواد (١) المستفيد من الكبيالة خصمها لدى إحداليتوك الذي كلاطين المأتسان المأتسان المستفيد ، فقد عالم المأتسان المنطق المأتسان المنطق المناسفة المناسفة على المناسفة على المناسفة على المناسفة على المناسفة المناسف

وواضح أنه في مثل هذا الفرض أن المظهر ! المزعوم) (ب) ، لم يستفد بأى وجمه من الوجيوه من مضابل الوفاء في الكمبيالة لأنه لم بقدم أى قيمة فيها . وعلى ذلك يستطيع في علاقتمه مع المدين المنسعون (1) أن يثبت بكافة وسائل الاثبات حقيقة الملاقة بينهما بينما بعنه عليه ذلك في علاقته بالحامل حسن النية وبديهي أن تلك المساطان الفصل فيها قاضي الموضوع (٣) .

ثانيا: اطراف الضمان الاحتياطي

٣٦٤ - بنشأ عن الضمان الاحتياطي عسلاقات مركبة ؛ أولاها : ما بين الملتزم المضمون والضأس الاحتياطي وتلك علاقة تتم خارج نطساق قاتون العرف ؛ كان عكون وكانة أو فضسالة ، ونابهما ، وهي العلاقة التي تنشأ بين الضامن الاحتياطي وبين الحامل الشرعي الورقة الشجارية حيث بلترم الفسامن الاحتياطي التراما صرفيا أما هذا الحامل ، وفضلا عما تقدم بتنقل ألى الفساس الاحتياطي اقاماً اجرعلي أما حجالة المحتوق التي كانت العامل الشرع للورقة بحكم حلولة معلى هذا الاخير وذلك في مواجهة الدينين في الكمبيالة (٢٠) .

واذا كان الضمان الاحتياطي ينشأ ابتداء عن عالاقة بين اللتوم الضعون والضامن الاحتياطي ، فان ثمنة تساؤل يتود حول من من المتزمين في الكمبيالة بجوز ضمانه احتياطيا ، ومن الذي يمكن أن يصدر عنه هذا الضمان .

(۲۹) راجع أن ذلك : قاض فرنس ۲ فيراير ١٩.٢ - داكلور ١٩.٢ .. ١ ص ٩٣) ، غلاا كان التوفيع مشلا على وجه الكهيبالة بجوار اسميم الساحب او السحوب طيمة غاته يمكن اضماده كضمان احتياض وفيس كتابي .

(٣٠) راجع : تقلی مدنی فرنس ۲۱ بنایر ۱۳۶۰ - داللوز الاسسیومی ۱۹۲۵ - ۱۹۲۱ > تقلی
تجاری فرنس ۳۰ مایر ۲۱۱۱ - تفکید افلصلیهٔ افلامی ۱۹۲۱ - مرابع ۱۹۲۱
 M. Cabrillac : In lettre de change dans In jurisprudence

باریس ۔ طبعة اللية ۔ ۱۹۷۸ ص ۱۲۹ ۔ ، ۱۴

من يرد الضمان الاحتياطي لصالحه

900 - بداية يتمين القبول بأن الفسمان الاحتياطي لا يكون الا لتوقيع
صرفي . وإذا كانت المادة ١٣٩ من المجموعة التجارية تلعب الى القول بأن « الفيمان
الاحتياطي يكون علم الساحب أو المعلى (المظهر) . . . » فأنه من المستقر عليه
ان الفيمان الاحتياطي بمكن أن يقرر لصالح كل ملتزم في الورقة التجارية ،
مثل الساحب أو المفهر أو المسجوب عليه القابل (١٦) ، بل أن القضاء لم يشرد في
امكان أن يصدر الفيمان الاحتياطي لمسالح فيامن احتياطي سابق (١٦) ، وعلى ذلك
لا محل المنا الفيمان الاحتياطي لمسالح المسجوب عليسه الذي رفض قبول
الكمبيالة (٢٦) ، بحسيان أنه لا يعتبر مدينا قبها ، أما بالنسبة المسجوب عليه
الذي لم يطلب قبوله بعد على الكمبيالة فيتجه بعض الفقه (٤) واحكام الفضاءات الى جوازد باعتباره شمانا احتياطياتحت شرط واقف وهو قبول المسجوب عليه ،
الى جوازد باعتباره فيمانا احتياطياتحت شرط واقف وهو قبول المسجوب عليه .

واذا كان تحديد اسم الملتزم الصرق المستغيد من الضحان الاحتياطي ببدوامرا ضروريا باعتبار أن التزام الفساس الاحتياطي وقفا لحكم المادة ۱۲۳ تجارى يتحدد على ضوء التزام المضحون ١٢ أن غياب تحديد اسم هذا الاخير في الحالات التي على شاف الاحتياطي ما في الامر أن ثمة تساؤل تصبح ضروريا لمرفة من مسخر الفسمان الاحتياطي ما في الامر أن ثمة تساؤل تصبح ضروريا لمرفة من مسخر الفسمان الاحتياطي للترم بضمان دفي الكمبيالة عند حول مهداة المستحقاق أمام العامل الشرعي والتزامه في هذا الشمان هو التزام عني مستحقاق أمام العامل الشرعي أن والتزامه في هذا الشائل هو التزام عيني In Rem وليس مجرد التزام شخعي في الورقة ؟) فان الضاموالاحتياطي للتزم في هذه الحالة الصالحجمها المتزم في الورقة ؟) . كسيا برى بعض الفقه الإطبالي (٧) أنه في حالة غياب تحديد أسم المتزم المضمون قان الضامن الاحتياطي يغترض أنه تم لصالح المتزم التي يترتب على وفائه لكمبيالات القبولة ، أو أن يكون لصالح المسحوب عليه في الكمبيالات القبولة ، أو أن يكون لصالح المسحوب عليه في الكمبيالات القبولة ، أو أن يكون لصالح المسحوب عليه في الكمبيالات القبولة ، أو أن يكون لصالح المسحوب عليه في الكمبيالات القبولة ، أو أن يكون لصالح المسحوب غير هذا الحالة .

ولقد جاء قاتون جنيف المرحد (. ١٩٣٠) فحسم هذا الخلاف ، بما نصعليه في المادة ٢٩١)، منه أي حال عدم في المادة الأرجية النظر الإلمانية ، من أنه في حال عدم تحديد آسم أالتزم المضمون فان الضامن الاحتياطي يفترض أنه قد تم لمالم المساحب ، وبعد ثريء من التردد استقر القضاء القرندي على أن هذه القرنة سا

⁽٣١) راجع : نقض فرنسي ١٦ اكتور ١٩٦٨ - اللجاة التعلية ١٩٩٩ ص ١٥٥

⁽۲۲) ياجع: محكمة باربس ١١ التوبر ١٩٠٧ ما الحبة الفصاية ١٩٦٨ ص ٢٨٠ ، في انابة صوية تلخ يقي المائة المحتميات المحتميات المحتميات المسامن صحيفة تلخ يقاط القام و المحتميات المح

⁽۲۲) راجع : تقض فرنسي ٩ يولية ١٩٥٧ سبولتان النقض الفرنسية ١٩٥٧ س. ج ٢ رقم ٢٢٣

 ⁽١٤) راجع : اليزو - الرجع السابق - رقم ١٩٥٥ ص > جينزنبرج - ٩١ - ص ٥٩ - ٠٠
 (١٩٠ راجع محكية سيراسبورج ٣ اكتوبر ١٩٧٥ - المجلة الفصلية ١٩٧٥ - ١٩٨ > داللوزه١٩٧

⁽۳۹) راجع : نقض فرنسی ۲۶ ینایر ۱۹۱۲ – ۱۱٪ ۱۹۱۲ – ۱ – ۲۰۰۰ ، نقض تجاری ۹ یولیة ۱۹۵۷ – بولتان النقض الفرنسیة ۱۹۵۷ – ج ۲ - رائم ۲۳۳

⁽۲۷) راجع : فیقانتی ۔ ج ۳ ۔ ۱۲۲۹ س۸۵۱

المادة ٢/١٣٠ تجارى فرنسى ... هى قرينة غير قابلة لائبات المكس (٢٨) . وفي راينا أن مسلكانانون جنيف الموحدوالشريعات التي تأثيرت به يبسدو موقف مبور أذا لاحظنا أن مدم ذكر أسم الملتوم المضمون يعتبر بشابة أهمال بجب أن يحاسبطيه هذا الاخير ، وذلك أمر يحققه أعتبساران هذا الضمان قد تم لصالح الساحب وبالتسائي يفيسد منه كل المكدينين في الكمبيالة (٢٢) .

ممن يجوز أنّ يصعر عنه الضمان الاحتياطي

٣٥١ - لما كان الفسمان الاحتياطي بهدف الى تدعيم انتمان الكمييالة والورقة التجارية العامة فانه يصلد اسناسا من الم Tiers أي من شخص لديه اهلية الالتزام العرفي (١٠) ويكون من غير المتزين فيها . ولقد كان هذا الامر من المسلمات في ظل لائمة جاك سلفاريه مسئة ١٣٧٦ وقبل وضع المجبوعة التجارية الفرنسية سنة ١٨٠٨ (١٤) ، وقد اشارت الى ذلك المادة ١٨٨ من المجبوعة التجارية المربة حينما لقرر أن « دفع الكميالة فضلا عن كونه مضمونا بقبولها وتحويلها يجوز ضماته اعتباطيا »

ولهذا كان من رأى الفقه ألفرنى القديم (٢٠) وكدلك أحكام القضاء فيصا مفى (٢٠) ، الله ليس بعقدور أى مدين مرقى تقديم هذا الفسان الاحتياطي مثل الساحب والمظهرين وضمانهم والمسحوب عليه القابل ، بحسبان ان هؤلاء ليسوا من « الاغيار » بالنسبة للورقة التجارية . غم إن هذه النظرة بدات في الراجع باعتبار أن المشرع انما أراد سي فالواقع سمن القسمان الاحتياطي منح الحسامل ه ضمانا أضافيا » لذلك الذي يأتى من ضمان الخطور أو قبول المسحوب عليه .

ورجع لدى بعض الفقه (٤٤) واحكام القضاء (٤٥) الراى الذي يجيز لكل مدين تحصل الكمبيالة توقيعه أن يقدم الضمان الاحتياطي طالما أن هذا الضمان يكونمن شأنه تدميم حق الحامل .

وعلى ذلك يكون بمقدور الساحب أو المظهر تقديم الفسمان الاحتياطي . وتتحقق فائدة أكبدة من ذلك ، مثال وتتحقق فائدة أكبدة من ذلك ، مثال الوفاء بتقديم الفسمان الاحتياطي لصالح المسحوب عليه القابل فان هذا الساحب أو المظهر - وأن كان يستطيع التسسك بسقوط حق العمامل في الظروف المادية الا أنه لا يستطيع ذلك تكونه ضامنسا احتياطيا للمسحوب عليه القابل . وكذلك الامراذا قسم أحد المظهرين الفسمان الاحتياطي لصالح الساحب الذي لم يقدم

⁽۲۸) راجع : تقص فرنس (دواتر مجتمعة) ۲۳ ینایر ۱۹۵۱ ـ داللود ۱۹۵۱ م ۲۰.۵ ، المجسلة الفصلیة ۱۹۵۱ ص ۱۸۱ تطبق کاپریگ ، تقفی ۱۸ نوفیر ۱۹۵۷ داللود ۱۹۵۸ ـ قصساء – ص ۲۱ ه نقص ۸ مارس ۱۹۲۰ ـ المجلة الفصلیة ۱۹۲۱ می ۱۸۱ ، قادن مع ذلک : ابراهامز ، المجلة الفصلیة ۱۸۸۰ می ۱۹۱ ـ ۱۹۲۱ المکال افسابق المسار الیسب فقرق ۷ می ۱۵۰ لا یری آن القرینة هی فرینسة بسیطة آنها لا تحقق بالنظام العام والله یکانالبات عکسها ،

⁽۲۹) راجع کللك : فرانسوا جورى ــ القال السابق ــ خصوصا ص ١٠.

 ⁽٠٠) راجع : محكمة بواتيبه ١٠ أكتوبر ١٩٦٧ ــ المجلة الفصلية ١٩٦٨ ص ١٩٦٤

 ⁽٤١) راجيع : چينبربرچ سالرچع السابق سـ ٨٠ س ٧١ س٧٠ حيث يشير الى .
 الرجع : Esprit du code de commerce.

ج سا - ص 21 سا22 ك - ؟ آليزو سائر هم السابق سافترة ١٩٦٠ ص ٢٥٧ س ٢٥٧ س ٢٥٨ (٣) راجع نقص فرنسن (عراقص) . ايولية ١٨٩٠ ـ دافلوز ١٨٩٦ ـ ١ سـ ٥٠٧ ـ نقض ٣٠٠ يتاير ١٨٠٧ دافلوز . ١٩٦١ ـ ١ سـ ١٩٠

 ⁽³¹⁾ راجع : طبقاتني ـ ج ۴ ـ ۱۹۲۲ ـ ص ۱۰۵ ـ ۱۹۵ ، فيون کان ـ رينو ـ ج ٢ ـ فاترة
 ۲۵۷ ص ۲۹۷

⁽ه)) راجع : محكمة باريس ٢٦ مارس ١٩٢٦ ــ دائلوز الاسبومي ١٩٢٢ -ـ ٢٥٠

أَوْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ مِن مثل هذا الظهر وانكان ستعليم _ كمظهر _ التمسك بسقوط حق الحامل الهمل ، الا انه يمتنعطيه ذلك كضامن احتياطي لهذا الساحب . ذلك لانه بتعد على هذا الاخير _ لانه تبعد على هذا الاخير _ لانه تبعد على هذا الاخير الذا قدم الظهر الاخير _ مثلا _ الضمان الاحتياطي للمظهر الاحير على هـ مثلا _ الضمان الاحتياطي للمظهر الما المثله للمظهر الاحير الرجوع عليه مثكم انه ضامن احتياطي للمظهر الاول حيث يتعدد عليهم الرجوع عليه يحكم انه ضامن احتياطي للمظهر الاول حيث يتعدد عليهم الرجوع عليه يحكم ونه مظهر الاحتا عليهم (ال) .

ولقد اقر قانون جيف الموحد هذا السلك (م ٢/٣) وأجاز أن يكون الضمان الاحتياطي من ه اى شخص ولو كانهمن وقعوا الكبيلة » . ولقيد تعنى هذا الالتواه أنفسا مشروع قانون الكميلة تاكلونية أمنان وفقا لحكم المادة ٣٩ من المشروع ، غير أنه يجعل القول في اعتقادنا بضرورة أن يكون من شأن الفصاد الاحتياطي الصسادر من احد الوقعين على الكميلة أن يوسم من دائرة رجوع الحامل والا أصبح عديم الجدوى والفعائية ، أذ لا معنى لان يصدر هيفا الضمان الاحتياطي من مدين صرفي لصالح المدين السائق مباشرة على الحامل (١٤).

ثاثتا: طبيعة الفسمان الاحتياطي وآثاره ٣٥٧ - يعتبر الوقوف على طبيعة الفسمان الاحتياطي في الكمبيالة والورقة التجارية المامة ، من المسائل التي المقد حولها الجلل الفقيي (١٤) ، وذلك لما يترتب عليها من أهمية تتعلق أساسا بتحديد مدى التزام مقدم الفسمان أمام حلس الكمبيالة .

وبدأية لا يشود الجدل في أن الضمان الإحتياطي بمتبر في جميع الاحوال عملا للجوال عملا المحدود المجدود المجدود المتدون كالك للجدود المتدون كاللك والمسيك . أذ لا يعتبر عملا تجاريا بالنسسة لهدف المدون المتدون ال

لا بالخد وصدفه حكادا الا اذا تم الصالح توقيع صرفي .
غير أن التساؤل نثور حول طبعة التزام مقدم الفسمان الاحتياطي امام
المحامل ، وهل بعتبر الفساس الاحتياطي بمثابة « الدين » في الورقة التجارية شائه
شان أي مدين صرف آخر ، ام أنه معتبر بمشابة « الكفيل المتضامان مع المدين
الإصلي » والتزام هو التزام تبعي أ

ويكاد يستقر الرايسواء في مصر (١٩) أو في فرنسا (١٥) ، حتى بعد صدور

⁽۲) ومثال ذلك آذا ضمن المظهر الرابع)الطهر الاول فانه يكون بعقدور المظهر الشبائي والشبافة الرجوع على هذا المظهر الرابع كامان أحتيب على يتمكر على المطهر الثاني والثلاث الرجوع على المظهر الرابع بصانته هباه الدويه لاحقنا عليهم ومضمونا منهم .

⁽٧٧) راجع في هذا المثي كذلك : فيفاتني ج ٣ ــ ١٩٩٢ ــ ص ١٥٥

 ⁽٨)) راجع للصبلا أن ذلك : مقال سيناى السابق الإشارة الله ٢ وابفسا : جيزلبرج برسالة الدكتوراه راجع خصوصا ص ١٢ ب ٣٠

⁽١) راجع : تقلس فرنس ۷ طرس ۱۲۵ - دالليز ۱۲۵ - دالليز م ۲۷ سيق هامل عممكية (١) راجع : تقلس م ۲۷ سيق هامل عممكية (القاهرة الإبدائية ؟ ينايز ۱۲۱ - الكجمودة الرسمية الاحكام واليموث الانتونية بن ١٠ ص ١٧٥ رقم ٢٠ ر وراجع الملك اللحة ٢/٨٧ من الكجمودة الدينة التي تصن على ان « (۱۵۵۱ الناشـــة من ملمان الحيال المناشــة من ملمان الحيال المناشــة من الميان التجارية ضمانا الحياليا ٤٠ مناشر عملا بعاري »

 ⁽م) راجع : نقش فرنس ۱۷ ینایر ۱۹۵۰ J.C.P۰ ۱۹۰۱ یا بر دوم ۱۹۹۸ تطبق .
 (۱۵) محمد مسالع ب ۱۷۳ - ص ۲۲۷ ۱ مصنی شفیق ۲۷۹ - ص ۲۰۳ ۱ مصطلع کمال فه

ـ ١٧٤ ـ ص ١٥٠ ـ اكثم المفولي ـ ١١٤ ـ ص ١٢٩ . (١٥) راجع : صيناى ب اقابل السابق خصوصيا فقرة ٢٢ ص ٤٢ جينزيرج ٢١ ـ ص ٢٠ .

ارانا رابط - سینان ۱۰ اسان اسانی مستوصت هاره ۱۲ ص ۱۶ جیتزیرم ۲۱ س می ۱۳۰ م لیسکو ــ دویلو ــ ۱۹ س ۱۸۰ ص ۱۹۰۷ که کابریاف ـ اگرچم السابق ــ ۲۰ ــ ص ۱۳۰ ۲ تقلیفرنسی ۷ یتایر ۱۲۰۰ الجلة الافصلیة ۱۹۷۱ ص ۱۶۷

تأون سنة ١٩٣٥ الذى تأثر بقانون جنيف الوحد ، ان طبيعة التزام مقدم الشمان الاحتياطي هو من طبيعة احتياطية ، الالانشا هذا الالتزام الاترام الاترام الله نن المعرق المنسون ، والنقوم الضامن الاحتياطي بالله في لحد الم الكمبيالة فلا يقوم بدفع دين مستحق عليه وإنما يقوم بدفع دين مستحق على المدين المصرف المضاف المنسون ، وعلى هذا النحو ببدو إن جوهر كل من الضمان الاحتياطي والكفالة هو جوهر واحد ، وهو الالتزام بدفع دين على الفير ، مع فارق يتبدى والشحاف الذيكون المصرف ويكون المصرف ويكون المصرف ويكون المصرف التحساس الاحتياطي في مواجهة المصل هو بالشرورة بمثلة الكفيل المتساس وببدو أن هذا التفسير هو الاكثر اقترابامن نص المادة ١٣٩٩ من المحويمة التجارية المربة التي تقرر بان ﴿ ١٠ وبلوم الفياس المتياطيما بالوقاع على وجهه التفسياس بالاجه التي بلزم المنسمون على حسبها (الكمبيالة) ما لم توجد شروط بعدادة التي بلزم المنسمون على حسبها (الكمبيالة) ما لم توجد شروط بعداد

مَّلَى أَن هَذَا الرَّالِي إِنا كان منطقة ووجاهته ببنو انه يتصارض مع مبداً استقلال التوقيعات في الورقة التجارية وما يتميز به الالتزام الصرف اكوتمالتزاما مجردا ، ولذلك يظب في فقه المدرسة الألمانية اعتبار التزام الضامن الاحتياطي مجردا موقعة وقيمه على المستك التزاما مستقلا برتبط به هدا الضامن العامل بمجرد توقيعه على المستك دون ما اعتبار لهصحة أو لبطلان التزام المدين المضمون ، وبمعنى آخر فأن التزام المضمان الاحتياطي ، عصيت التوقيع ، عن أي التزام الخي فالورقة التجارية ، الضمان الاحتياطي ، من حيث التوقيع ، عن أي التزام آخر في الورقة التجارية ، وعلى ذلك يلزم المضامن الاحتياطي سفى ققه هذه المدرسة سحتى ولو كان توقيع وعلى ذلك يلزم المضامن الاحتياطي سفى ققه هذه المدرسة سحتى ولو كان توقيع المدرسة العرب المسلى توقيعا باطلا أو جاء من قبل ناقص الإهلية (١٥) .

وبعدو أن هذا الرأى الأخر هو الذي انتصر من سبيا من قانون جنيف الموحد (م رحمة) مراورة والشريطات التي تاثرت به ومها مشروع فانون الكمبيالات والمنتدات الاذبة في صحر الذي ينص في المادة ٤١ منه على أن لا مده ويكون الترام الشمان صحيحا ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا لاي سبب آخر غير عببه في الصان صحيحا ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا لاي سبب آخر غير عببه في الصنان مدينة المرتب التي تاثرت به لم يشبأ أن يلحب بهذا المنطق التربيعات بأن لا يلزم الضامن الاحتياطي بلحب بهذا الترب به مضمونه من (٤٥) .

٣٥٨ - وقرأينا أن ألقيمة الحقيقية الضمان الاحتياطي تتبدى في التزام الضامن أمام حامل الكمبيالة بالتزام صرفي بتوكد وتندم به حق هذا الحساس ؛ في حال قود المدين الاصلى عن الوفاء لسببار الآخر ، ولذلك يتمين أعتبار الضامي الاحتياطي بعثابة المدين الصرفي في الورقة التجارية التي تحمل توقيصه واعتبار التزام محميحا ولو كان التزام المضور غير ذلك ، لكنه ، من تاحية أخرى ، ولان التزام المضور غير ذلك ، لكنه ، من تاحية أخرى ، ولان المناطق دينا على ها المناطق عن المناطقة ولذلك لا يلتزم الا في الحدود التي يلتزم فيها هذا الاخير ، ولا يعتبر هذا التحقيظ لا يحتويط عن المناطقة التي تربط ما بين المدين الإصلى المناطقية أن ين عني هذا المناطقة التي تربط ما بين المدين الاسلى وضاحته الاحتياطي (١٠) (١٠)

وعلى ذلك يتمين اعتباد الفسمان الاحتياملي بمثابة الكفالة الخاصة بقانون الصرف تجمع في ذات الوقت بين سمات المدين المرفى الذي ملتزم بالكمبيسالة

۲۲ – ۲۱ مراجع تفصیلا : جینزبرج – رسافه الاستوراه انشان البها – فقرة ۲۲ – س ۲۱ خ نام ویقول نس الله ۲/۱۲ م الجموعة الفرنسية ، التقول من قانون جیشه الجموعة الفرنسية ، التقول من قانون جیشه الجمع (et) le donneur معامله est tenu de la meme manière que celui dont !! الاحمد porté garant ..".

⁽⁰⁰⁾ راجع في هذا المني : سيناي : اللهال السابق .. راجع فقرة ١٣ ص ٢٠ ٠٠

التزاما صرفيا ؛ وبين مسمات التفسالة التضامنية (١٥) . وبترتب على ذلك آكار في العلاقة بين الضنامن الاحتيساطي وبين العامل ، وبين هذا الفسامن والمتزمين الآخرين في الورقة التجارية ، وبين الضامن الاحتياطي والمتزم المضمون .

اولا .. حكم الملاقة بين الضامن الاحتياطي والحامل:

محل الالتزام امام الحامل وحدوده

وترتيبا على ما تشدم / أذا قدم الشمان الاحتياض لصالح السماحب او وترتيبا على ما تشدم / أذا قدم الشمان الاحتياض الحقيقات في الكميالة الحد المظهرين فإن الفسمان الاحتياض فترم ألمام المحاسل بضمان قبل الكميالة المنتجب عليمه السائل لحكم المسائل المسائل

ولترم الضمائي الإحتياطي على النحو السابق أمام حامل الورقة) سواء الكان الفسان في ذات الصاف أو ورقة مستقلة ، أو سواء اكان هذا العامل هو الذي كان حائزا الورقة وقت الاتفاق على الشمان أو أي حامل آخر يتصمانية عليه (مه) ، أو حتى آذا كان العامل صو الحامل / الوق Porteur solvens ، عليه (مه) ، أو حتى آذا كان العامل صو الحامل / الوق المتعالم بالمتعار كونه أحد المتنوين أي ذلك الملتى المتعارك ونه أحد المتنوين في الرفق كان وأحد المتامل / الوق » هو أحد المظهرين في الورقة وكان مضمونا مد يحكم الانتزام الصرف من الوقع الذي قدم الضمان لصالحه (١١) ،

⁽١/٥) راجع محكة بارس ١٢ اكتوبر ١٩٦٧ _ الجلة الفصلية .. ١٩٦٨ ص ٢٨٣ رقم ؛ (٥٥) ومن هذه الزاوية يبتعد القصمان الاحتياطي من ١٩٨٨ اللية الد الاخرة يتعهد فيها الكفيل امام دان محدد وقت ابرام علد ١٩٤٥ .

⁽١٥٩) راجع : جيئزيرجر سارهم ١٤٦ ساص ١٩٨ – ١١٩

ومن ناحية اخرى ولان التزام الضامن الاحتياطي يتحدد على صـوء التزام المدين الصرق المضمون ، ويساد هكذا كالتزام بمي ، وحيث يتمسائل التزام الضام الاحتياطي في هذا الشأن معالتزام الكفيل المتضامن فاقه يترتب على ذلك المتأت الآتية :

آ 1) لا يستطيع الضامنالاحتياطي ، في حالة الرجوع عليه مباشرة أن بتمسيك بحق التجريد ، اى بوجوب الرجوع والتنفيط على المصين الصرفي المفسحون . وذلك محض تطبيق لحكم المادة ٧٩٣ مدني . كذلك اذا تعددالفسمان الاحتياطيون على الدين لا يتقسم بينهم.

(ب) لا يستطيع الشامن الأحتياطي، في حالة الرجوع عليه ، أن يتمسك في مواجهة الحامل الا بالدفوع التي كان بعقدور ألمدين الصرفي المضمون التمسك بها .

وترتبيا على هذه القيامدة لا يجوز الشامن الاحتياطي أن يدفع مطالبة العامل بابة دفوع كانت بعقد مون المترة آخر في الورقة غير المترم النف حون () . ولا يوفق له أن يحتج أمام العامل غير المائر / متى كان حسن النية ، بالدفوع التي يظهرها تظهير الورقة والتي لا يستعلج المتزم المضمون استخدامها في علاقته مع هذا الجامل . مثل الدفوع الناتجة عن بطلان توقيع المتزم المضمون تنيجة لفنى أو اكدراه أو تدليس أو غير ، أو تلك الدفوع الناتجة من انعدام سب الالزام أو عدم مشروعيته أو التي تعمل ببطلان أو غيم مشروعيته أو التي تعمل ببطلان أو نسخ علاقة الاساس . غير أنجب القائل، يستطيع الفائن الاحتياطي التمسك بالدفوع التي يكن فيها ألزام المدين الصرف المشرويات أو تزوير توقيع المتزم المشرون باطلا لعب في الشكل ، كنقص أحد البيانات الازام المدين المتراه المنافقة المنافقة به شخصيا مثل تزوير توقيعه أو تقص أهلية الحامل المحامل النافع المنافقة به شخصيا مثل تزوير توقيعه أو تقص الهليتة أو هوب الشكل الخواها المنافقة الم

 ٣٦. غير أن ثمة خلاف ثار حول بعض الدفوع التي يعكن أن يستخدمها الضامن الاحتياطي في مواجهة الحامل غير المباشر حسن النية ، مثل تقص اهلية المتزم الصرفي المضمون .

و يكاد بستقر آلراي على انه اذا كان هذا الدفع لا يطهره التظهير بالنسبة لهذا المدفع لا يطهره التظهير بالنسبة لهذا المتزم الصرفي المضمون ، الا ان مبسدا استقلال التوقيعات يقف حائلا دون امكان استخدام هذا الدفع من قبل الفسامن الاحتياطي (٣٣) فضلًا عن أن الفسامان

^(.7) ومقاد ذلك لا بستطيع القدامان الاحتياطي اذا كان قد قدم غدمانه للمطلوب أن يعظيمطالية الصفاءل بعلم يعود إلى الاساحب وينشأ عن تحوير أن تزوير التوفيع (داجع نقض غرتسى دوائر معاجمة) 21 يونية 1-11 حبارت بالى 1-11 - 17 - هم > كما لا يعوز شالا لفصادن السساحب أن يعلم مطالبة الصفائل بعلم كان بعقسـهود أى من المطورين .

⁽۱۱) قارن مع ذلك : محمدن شليق بـ ١٩١ _ من ٢٩١ ويرى عدم جبواز تسميك الفساعي الاحتمالي بهذا الدفع حتى ولو كان اللمسانون بستكرم الشرط الناقص . وواضح ان هذا الراي الذلى يقول به فضيفا الكبير 6 يتعارض تماما مع ما استقر عليه الراي واحكام القضاء ، بارونموس فشريم ذاته .

رَاجِع : تَقَصَ مصرى ٢ ابريل ١٩٧٩ ــ طَن رقم ٢٠٣ لسبة ٤٦ (لم يَشَر َبعد) . (١٢) راجع : تَقَصَ فرتسي ١٢ مارس ١٩٦٩ ـ الجِنَةُ المُصلية ١٩٦٩ ـ ١٧٧ تطبق كابرياف

الاحتياطى ، في هذه الحالة ، ربعابستهدف اساسا ضمان نقص اهلية المتزم العرق من ناقص الخضون (١٤) . كما أنه وفقا لحكم المادة ، ١١ جبارى ان الالتزام العرق من ناقص الاهلية لا يكون باطلا الا بالنسبة له نقط. ومن ناحية اخرى ، عرو الخلاف احيانا و حول بعض الدفوع الاخرى . مشل ظائالتي تعلق بسبق الوفاء (١٥) والمقاصة الدينة و التجديد (١١) والتصاد المدينة confusion و الحساد المدين العرق و منا الدون الدين العرق المنا الدونة صفة الدائن والمدين العرق المنا المنا المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة و المناسبة المناسبة و المناسبة المناسبة و ال

(ج) يجوز للضامن الاحتياطي أن يحتج أني مواجهة الحامل بسقوط حق هذا الاخير بسبب الاهمال وذلك في الحالات وبالحدود التي يسمح بذلك فيها الملتزم الصرف المضمون ، فإذا كان الضمان الاحتياطي فلد قدم لصالح ساحب الكمبيالة ، وهو المدين الاول فيها ، فإن الضامن الاحتياطي لا يستطيع أن يتوسك بسقوط حق ألحامل المهمل الا اذا كان الساحب (المدين المسمون) لم يقدم مقابل الوقاء (١٩) . وقد اكلت المادة .١٤ من المجموعة التجارية ، تلك القــاعدة ، بشأن تحرير بروتستو عدمالدفع اذ تقرر أنه 1 لا يجوز لضامن ساحب الكمبيالة ضمانًا احتياطيها أن يحتج بعهدُم عمه البروتستو الآفي الحالة التي يسوغ فيها الساحب الاحتجاج به » ، اما اذا قدم الضمان الاحتياطي لصالح المسحوب عليه القابل فانه يمتنع على ضامنه الاحتياطي التمسك بسقوط حق العسامل الهمل . ذلك لان هذا الامر يستحيل كذلك ، وفي جميع الاحوال ، على المستحوب عليه القابل ، بحسبان أنه بالقبول بصبحالديم ألرئيسي في الكميالة لا مستطيع التعلل! الوفاء (٧٠) . أما أذا كان التدخل بضمان أحتباطي قد تم لصالح أحدا لظهرين فانه في الحدود ألتي يستطيع فيها ذلك المظهر المضمون . وقد أشارت الي هذا الحسكم كذلك المادة ١٤١ تحاري أذ نصب على إنه لا طرم أعلان ألبر وتستو الى ضامن محيلًا الكمبيالة (الظهر) ضمامًا احتياطيا كما يلزم أعلانه لنفس المحيل المذكور وأن لم يحصل ذلك سقط حق الرجموع على الضامن » (٧١) .

⁽³¹⁾ راجمع : شيون : تطبق ف : دافلوز ١٩٤٩ -- ٢ ص ٨٩ -- . ٩ -- وربما يتفقها الرأى مع ما عقره الملكة ٧٧٧ مند والتي تقم على أن « من كلسل التزام نافعي الإصليمة مسعد نقص الاصلام الام عدما متعلم الما الالتا هـ .

بسبب نقس الاهلية كان مازما بتنفيذ الالتزام.» (١٥) قيام الدين المرق بالوفاء يقوض الاساس اللذي يرتكز عليه التزام الضامن الاحتياطي .

⁽١٦) أي القاصة التي تتعلق شروطها بين الدين العرق الضمون والحامل .

⁽۷۷) کیا گی حالة قیام العملی بالاتسازل بن حقه العملی وجم التجدید بدین فیر صرف (مغنی ... او تجاری) اذ چرتب علی التجدید تغیی فی صفة آلدین ویستگ بالثالی اقامهان آلاحتیساطی اللی لا یفسن الا اکترام صرف .

⁽١٨) راجع ما سبق : فقرة ه.٢ من هذا الإلف .

⁽٩) ولا يستطيع مثل هذا العامل الهدى ساخل حقة مرفيا أن يلاحق الضامن الاطليقيلي السامل (1938 المارة) الاعلام الاطليقيلي على اسساس (1931 المارة) المرفق المارة المرفق المارة المرفق المارة المرفق الم

أما اذا قدم الفسمان الاحتياطي لمسالح جميع الموقعين على الورقة التجارية دون تحديد فانه يبدو أن مُثل هذا الفسمان بعتب باتره ، لا سسيما في حالة قيسول
المسحوب عليه للكمبيالة ، ليشسل الالتزام بضمان اشمل هسده التوقيمات اللواما
بالكمبيالة ، وهو توقيع المستحوب عليه ، وعليه لا يستطيع الضامن الاحتيساطي في
مثل هذه الحالة التمسسك بسقوط حق الحامل الهمل ٢١١) .

ثانيا حكم العلاقة بين الضامن الاحتياطي واللتزمين الآخرين في الكمبيالة :

۳۲۱ و تنبدی هذه الملاقة واضحة متی اجبر الضامن الاحتیاطی علی الوفایقیمة الکتبیسان فی حال تصدو المتزا المصرف الفصیص ، و اذ یکن المبلذ الفصیص الاحتیاطی الموفی و فضلا عن رجوعه علی المتزام الفصون بدعوی شخصییة بعکم علاقته معه کما سیجیء ، ان پرجع علی المتزمین الموقعین علی الورقة .

غير أن ثمة خلاف يثور في هذا الشان ، وهو خاص بالتساؤل حول مديحق هذا الفسان الاحتياطي/ المؤفى في الرجوع على الوقعين الورقية ، وهسل ينحصر حقه في الرجوع على القيمين على التحدو الذي يجدوز فيسه ذلك الملتزم المضمون ، اي يرجع فقط على المتزمين في الورقة الذين بضمتون سـ بحكموه قمع فيها – المتزم المقسمون أم آنه يسستطيع الرجوع على كل الوقعين في الورقة (٣) أ

والواقع من الامر ؛ أن الضامن الاحتياطي اذ يقوم بالوفاء بقيمة الكمبيالة فانه يصل بذلك على رائضا عد ويحكم القسانون محسل الحسسامل الشرعي للكمبيالة وليس محل القترم الفسون كما يعتقد البعض (٢) ؛ فان الفسامي الاحتياطي / المؤل يستطيع الرجوع مرفيا على كل الموقعيين فالورقة بعن فيهم المقترم المفسودن ويستطيع الرجوع على مؤلاء متعتما بما كان يتعتم بهالحامل الشرعي مسحوق ومن بينها قاصدة تطهسير الدفوع وبالحسدود والنيوط التي عكم هده القاعدة (٢) ،

⁼⁼

⁽٧٢) راجع ايضا : جيزنبرع - رساقة الدكتوراد - ١٩١ - ص ٢٢٥

⁽٧٧) فيثلا الله كان تدخله المساهع المسموب طيسه القسابل فلا يكون له حق الرجموع الا طي السامي الذي لم تقرير المرجموع الا السامي الذي لم يقرم مقابل الوفاء ، وذلك كان تدخله لمساعج الشاعب فائه لا يكون له الرجموع الا مثل المسموب طيه القابل بشرط أن يثبت أن السامية فد قدم مقابل الوفاء (داجم محكمة باريس على القابل بشرط أن يثبت أن السامية قد قدم مقابل الوفاء (داجم محكمة باريس على 190 - 190 لم يكون فالمخترجين فلا تن قد تدخل المسافح احد القابرين فلامخترجين فلامخترجين فلامخترجين فلامخترجين فلامخترجين فلامخترجين المسابقين فلامخترم القسمون .

⁽٧٥) راجع : محسن شفيق ــ ٢٩٦ ــ ص ٢١ ــ ٢٢٢ ــ ٢٢٢

⁽٧٥) راجع : ليسكل مد روابل ب ١٥ - ٨.٥ - ص ١٩٧١ > جيالبري - ١٩٢٦ - ص ١٣١ ٢٠ - ١٩٥١ - ١٩٥١) و ١٩٥١ - ١٩٥١ - ١٩٥١) و ١٩٥١ - ١٩٥١ - ١٩٥١ - ١٩٥١ ، ١٩٥١ - ١٩٥١) و ١٩٥١ من ١٩٥١ - ١٩٥١) و ١٩٥١ من ١٩٥١ - ١٩٥١) و ١٩٥١ من ١٩٥١ - ١٩٥١) و ١٩٠١ من ١٩٥١ - ١٩٥١ - ١٩٥١ من ١٩٥١ من ١٩٥١ - ١٩٥١ من ١٩٠١ من ١٩٠١

تالثا .. حكم الدلاقة بن الضامن الاحتياطي واللتزم الضمون:

الكفاته ، أذ النسان الاحتياطي – كما سبق البيان – هو بهثابة لعالمت عن الصلاقة الناشئة عن الكفاته ، أذ النسان الاحتياطي – كما سبق البيان – هو بهثابة كفالة خاصة بقائن الصرف - فان الضاءن الاحتياطي يعتبر بشابة الكفيل في علاقته مع الملتزم المضمون ، وبعكم هماه المسلاقة ، التي تتم خارج نطاق قانون المرف (۱۳) بستطيع الضامن الاحتياطي الذي أجبر على الوفاء بقيمة الكبيالة أن يرجع على المنتبر المتعلق في المنافقة في الكفائة في الكفائة في الكفائة في الكفائة و يقال المدن وفي المدن المنافقة على الفائد من المتعلق المائت الكفائة قد صفحت بعلمه أو بعير علمه . . . »

وبرى البعض من الفقه (١٧) سقوط هداه الدعرى النخصية للرجوع على المنتزم المضمون والتي تكتلها الشمان الاحتياطي القرامة أقدا الهامة أذا الم المناد المتحيون والتي تكتلها الشمان الاحتياطي بحسبانه فقيلا به باخطار النزم الضمون قبل ونائه بالدين اعمالا لحكم المادة الرائم بتجاهل قائمة الدين الفائم المنتقدات بطريقة تحكمية الإختيالات النوعي بين وضع الكثيل المدين الفائمة الاحتياطي من وجد البه طلب الوفاء أن يلعن له لاحتياط القاسية لقانون العرف (١٨) . وأد يقوم الشامن الاحتياطي بالوفاء دن ناطاء والا تعرض للاحكام القاسية لقانون العرف (١٨) . وأد يقوم الشامن الاحتياطي بالوفاء دون اخطاد المائزم المضمون خلافا لما تتفنى به المادة ١١/١/١٨ الترام الفيان الخياطي ، قلل الوفاء بها له مرائوجه الدفرة على مواجبة الحامل ، الاحتياطي ، قبل الوفاء بها له مرائوجه الدفرة على مواجبة الحامل ،

٣٦٣ _ وفضلا عن هذه الدعوى الشخصية الناشئة عن الكفالة يكون كلالك للشمامن الاحتياطي مكتبة الرجوع على المائزم المضمون بدعوى الرجوع حولا محل الحامل الذي تلقى عنه الوفاء . وهي دعوى يحكمها فانونالصر فباعتبارها ناشئة عن الحقوق الثابتة بالكمبالة .

الشروط الاتفاقية لتصعيل آثار الضمان الاحتياطي:

٣٦٤ ـ أذا كانت المادة ١٣٩ من المجموعة التجارية قد أقرت ـ كما صبق البيان ـ مبدأ الزام الشامن الاحتياطي باحكام الوفاء بالكميسالة على وجمه النفسامين وذلك بالاوجه التي يئزم بطاللتزم السرق المضمون ؟ الا أنها اجازت ـ مع ذلك ـ الاتفاق على تصديل تلك الاحكام . أذ تقور المادة ١٣٩ بأن "طرم الضامن احتياطيا بالوفاء على وجهالتضامن بالاوجه التي يئزم المضمون على حسبها ؟ ما لم توجد شروط بشسلاف ذلك بين التصافدين 8 .

وعلى ذلك يمكن تصديل احكام الزام الاحتياطى عن طريق الاتفاق صراحة على شروط من شأنها التخفيف من الزام الفساس الاحتياطى ، وهذه الشروط تعتبر صحيحة متى لم تتعارض و احكام قانون المرف (١٩١) ، ويختج هساده الشروط الاتفاقية آثارها سواء آكانت واردة بذات الصك أو في ورقة مستقلة ، ومثال هاده الشروط > تلك التي يتم بمقتضاها قصر الشاعان الاحتياطى على جزء من مبلغ الكميلاة ، أو أن يقتصر أنو هذا الضمان على تول الكميلاة بن ضمان ضمان قانها ، أو أن يشترط النامان الاحتياطى على الاطلاع الذي الاطلاع التعارض على هذاه الكميلات المستحقة الدفع لدى الاطلاع على تقديم هذاه الكميلات الوفاء ضلال مدة مصددة ، أو قصر ضمانه الاحتياطى على على

⁽٧٠) وقد تكون هذه الطلاقة ناشئة عن وكالة أو فقسالة .

۱۹۷ ... ۱۹۲ ... ۱۱۵ ... ۱۹۷ ... ۱۹۲ ... ۱۹۷ ... ۱۹

⁽۸۸) راجع : ليسكو ــ روبلو ــ ج ۱ ــ ۷۰ه ص ۷۷ه ــ ۷۲۱ ، جافالما ــ ستواقي ــ ،۱۹ ــ ص ۲۰۸ ــ ۲۰۹

⁽١٩) راجع ما سبق لقرة ١٢، من هذا اللؤلف

ضمان الحامل الذي الترم المامة دونيائي الحملة المتعاقبين على الكمبيالة .
على اننا نرى انه لا يجهوز ، على خلاف ما يزاه بعض الفقسة الفرقسي (٩٠)
والمرى (١٨) ان يشترط القسامي الاحتياطي عدم الرجوع العدامل طبيه الا بصد
تجريد اللتزم المضمون من أموائه . ذلك لان مثل علما الشرط يجيء تحديا لحسكم
نائوني آخر يتعلق أساسا باحد وكاثر تأتون العرف ، فضلا عن أن يفرغ عسام
القسمان من مضمونه ، كذلك لا ترى منصحيحا أمكان تعليق التزام الفسامي
الاحتياطي على شرط يخل بعيدا التضاية اللهائية الورقة التجارية ،

⁽۵٫) راجع : لیسکو ــ روباو ــ ج ۱ ــ ۱۹۲ ــ ص ۵۵۰ (۸۱) راجع : محسن شلیق ۲۹۸ ــ ۲۲۳ ، مسطی کال که ــ ۱۷۹ ــ ص ۱۹۲

بعض الافكار العملية في اجراءات الدعوي الادارية

للاستاذ الدكتهر حسنى درويش عسدالحميد القاضى بمجاس الدولة

من المسلم به أن قانون المرافعات المدنية والتجارية الشريعة العامة في الإجراءات في مصر عند انعدام النص الخاص (١) و ذلك أعام الا لقامدة الاصوليسة أن المناص يقيد العام لا العسكس . وتفصيل ذلك أنه عند انعدام النص الدخاص تطبق قواعد قانون المرافعات المنبة والتجارية ، باعتبارها القانون الرافعات المنبة والتجارية ، باعتبارها القانون الاجراءات . وإذا وجد التصريعين على القاضي احترامه (٢) .

وتطبيقا لمذلك نجد أن الدعوى الجنائيسة تستقل باجراءات خاصة بها فيما يتعلق باعدادها وكيفية الادعاء بها ، وتشكيل المحاكم المختصة بنظرها وتوزيع الاختصاص فيما بينها ، وفيما يتعلق أيضا باجراءات نظرها بالبلسة ، وقواعد النياب والمحضور فيها ، واجراءات الطمن في الحكم الصادر فيها .

وق الواقع أنه لا بجمع بين قواعد جامع واحد في تشربعنا المعرى هو وحده الإجراءات المجتائية من جانب آخر ، سوى الاجراءات المجتائية من جانب آخر ، سوى التنظيم القصائي في نفسه ، حيث أنن المحاكم التي تفصل في الدعاوى الجنائية هي بعينها مشكلة من نفس قضاتها حالتي تفصل في الدعاوى المدنية (٢) ، ،

وقد احال قانون الاجراءات الجنائية صراحة على القواعد المتررة في المرافعات المدنية والتجاربة في مسائل مصينة (٤) .

 لا يحدث أن تثار أمام المحاكم الجنائية أمور أجرائية تكون قد غفلتها مواد الاجراءات الجنائية ، أو قد تكون قــد عالجتها بشيء من الفعوض أو النقص .

 ⁽۱) راجع دكتور طبيعة الجرف ، مدى النبارض ابن طبيعة المسازدات ، وقواعبه الرافصات الدنية ، مجلة مجلس الدولة 6 السنة السابصة ۱۹۵۷ ، ص ۲۵۰ وما تلاها .

 ⁽۲) راجع د. عبد الباسط جميعي 6 في شرح فاتون الرافعات المعنية والتجارية طبعة ١٩٨١ ء
 مي ٢٠ وما علاها .

 ⁽۲) راجع : د. رؤوف میبسد ، میسادی الاجراءات الجنائیة في القانون المرى ، الطبعة
 اثنائت عشر ۱۹۷۹ ، ص ۱۱ وما تلاها .

⁽³⁾ ومن امثلة ذلك : ما نصت عليه المادة ؟٣٧ اجراءات من أنه تطن ورفة التكليف بالحضور لشخص المئن البه ، أو معل الخامته بالطرق القررة في فاتون الراضات الدنية والتجارية .

وما نصبت عليه المادة 17(A تا 17 من أنه من ذات القانون للخصوم ، القنصاة على المحكم في الحالات القردة في المادة المسابقة وفي مسمسائر حالات الواد البيئة في القون المراهات في المواد المسنبة والتجارية وما من ذات والقانون من أنه تسرى لهام الاحاكم المجتلئية القواملة الروة في قانون الاراهات لمنع المساهد من الحاد الهنسية المناهد من المحادة منها . كما أنه من المسافة م ماسالا من المجتلئية ومواميد المسافة م ماسالا

فعندلله لا مانع يعنع من الرجوع في شافها الى قواعد المرافعات المدنية ، حتى بغير احالة صريحة ولا ضمنية من مواد الاجراءات الجنائية ، دفعا لما فيها من غموض او استكمالا لما فيها من نقص .

ومن حيث أنه أذا نظرنا إلى قوانين مجلس الدولة (ا) يبين أن الشسارع حين أخذ بنظام مجلس الدولة سنة 1347 ، لم يترك للقضاء الادارى الناشيء فرصةً تكوين قواعد الإجراءات التي يعمل بها المامه ، وإنما وضع له بعض قواعد محددةً في قانون انساله ، وإحالة فيما عداهاالي تانون المرافعات اللدنية والتجارية .

وقد ورد النص على هدا الحسكم صراحة في قوانين المجلس وآخرهاالقانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٢ ، حيث تنصالمادة الثالثة منسه على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون . وتعليق احكام فقون المرافعات فيما لم يرد به نص ، وذلك الى أن يصدر فانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي واستنادا الى هذا النص ، يتمين على محاكم مجلس الدولة بمختلف انواعها ودرجاتها ، ان تعليق قواعد الإجراءات الواردة في قانون المرافعات بشرط الا تتعادض تمك القواعد مع طبيعة المتازعة الادارية (١) » .

وقد استند قضاء المحكمة الادارية العليا في هذا الصيعد على ان روابط السنون الخاص تختلف في طبيعتها من روابط القانون العام ، وان فواعدالقانون المام وروابط القانون الخاص ولا تطبق وجوبا على روابط المنان الدام الا اذا وجد نص خاص يقفي بذلك ، وانسا يكون للقافي حريته السنون العام الا اذا وجد نص خاص يقفي بذلك ، وانسا يكون للقافي حريته القانون العام من الادارة في قيامها على المرافق المانونية التي تنشأ في مجال القانون العام من الادارة في قيامها على المرافق العاممة ، وبين الادارة في ملائمة مها ، وله أن يطرحها من كانت غير ملائمة معها ، وله أن يطرحها من كانت غير ملائمة ممها ، وله أن يطورها بها بحقق هسادا الكلام ومن هذا يفترق القانون الاداري من القدلي في أنه غير مقدن حتى يكون متطوراً غير جامد . ويتم ز القضاد الاداري عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد تضاء تطبيعي مهمته تطبين تصوص متنان على معاني الإغلب قضاءانساني لا منسلوحة له من خلق الحل المناسب ، وبهدا برسي القواعد لنظام قانوني قائم بذاته ينبثق من طبيه وابط القانون العام واحتياجات المرافق ومقضيات حسب سيرها .

خطة العراسة :

اولا: خصائص قواعد الاجراءات امام القضاء الادارى .

⁽۱) انشيء مجلس الدولة بمتنى القانونرولم ۱۲۲ سنة ۱۹۷۲ ر باسدار فاتون مجلس الدولة ۱ وکا ۱تان ذلك القانون قد وضع على مجل فقدجات به بعض الإخطاء . ومن تم فقد الخي هذا القانون وحل مجله الخاتون رقم ۹ لسنة ۱۹۲۹ تم الفريطا القانون بدوره واستيمل به القانون رقم م السنة معامل الدولة الجديد رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۲ اكبل به المترع صلاح القضاء الإداري في مصر الا جسلة محلس الدولة الجديد رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۲ اكبل به المترع صلاح القضاء الإداري في مصر الا جسلة صاحب الاختصاص العام في مجال الخانوات الادارية .

ر) وقد ذهب البعض سطفاً على هذا الوضع وقولة « إل الراهات الادارة تعبض حائية عاقماًى الراهات المدارة تعبض حائية عاقماًى
 الراهات المدينة فعدم صدور المقانون النظم فلاجر ادات أمام القضاء الادارى .

ويراجع : د. عبد النزيز خليل ، قواهد الرافعات خبعة ١٩٧٨ ، ص ٢ ه

ثانيا : طبيعة المرافعات الإدارية ،

نالثًا: القانون الواجب التطبيق على الرافعات الادارية . رابعا: القواعد والاجراءات لتي ورد النص عليها في قانون مجلس الدولة . خامسا : قواعد قانون الرافعات في قضاء مجلس الدولة .

- القواعب التي تتفق مع طبيعة المنازعة الادارية .

_ القواعــ التي لا تتفق معطبيعة المنازعة الادارية .

سادسا: بعض المشكلات المملية .

سابعا: الخاتمة.

وذلك على التفصيل الآتي :

اولا - خصائص قواعد الإجراءات لمام القضاء الإداري

تختلف المنازعة الادارية اختلافا جذريا عن المنازعة المدنية ، وهذا التباين بينهما يؤدي الى اختاف طبيعة كل من الرافعات المدنية والرافعات الادارية ، يرجع هذا الى عدة اسباب جوهرية ،

١ _ ﴿ فَأَحَدُ أَطْرَافَ أَيْمَازُعَةُ الأَدَارِيَةُ شَخْصَ مِنْ أَشْخَاصَ أَلْقَانُونَ أَلْعَامُ لَه كل مميزات السلطـة المـامة قد تكون الدولة أو أحد فروعها المركزية أو المحلية أو احدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة .

وهذا الطرف يكون غالبا ــ مدعياعليه في المنازعة الادارية نتيجة لامتياز المبادرة (١) التي تتمتع بها السلطة المامة ويعطيها الحق في التنفيذ المباشر (٢) دون الالتجاء للقضاء للحصول على حكم بحقوقها أأثى تدعيها قبل الافراد أو التابعين لها أو المتماقد ممها .

فالإدارة تستطيع أن تصدر من القر أرات التي ترتب آثارا حسنة أو سبيلة بالنسبة للطرف الآخر ولها أن تضع حداللعقود التي بينها دبين المتماقد معها أو تعدل من شروطها دون حاجة لوآفقة مسبقة من الطرف الآخر او حكم يصدر بذلك (٢) وعندئذ لا يكون المتضرد من هذه القرارات الا أن يلجى القضاء فيكون مدعياً في المنازعة الادارية ، وهـــذا الامتياز قد لا يتاح لها في حالات نادرة وعندئذ تكون الادارة هي المدعية بعجزها عن اتخاذ اجراءات التنفيذ المباشر . اما الطرف الآخر _ المدعى عليمه _ فهوالشخصية الخاصة ، موظفا ومواطناعاديا أو متعاقدا وهــذا الطـرف لا يتمتع بأي ميزة من مميزات السلطة العامة .

٢ ــ * وتنميز المنازعة الادارية عن المنازعة المدنية من ناحية الحق موضوع المنازعة ، فموضوعها من الحقوق الأدارية ، اي تلك التي تنشأ بسبب علاقة بين الشخص العسام من ناحية والشخص الخاص من ناحية اخرى . يستوى ان يكون فردا عاديا أو متعاقدا فيها أوعاملا لديها كما يستوى أن تستند الملاقة الى مركز قانوني لائحي (كالملاقة الوظيفية).

او اتفاق (عقد ادارى) او قانون بالحق في منح الترخيص لمزاولة مهنة او حرفة ، فضلا عن ذلك فإن المسازعة الادارية قد تكون موضوعية أي التي يختصم

⁽۱) راجع : د. احمد كمال الدين موسى 6 نظرية الإلبات في القانون الاداري ١٩٧٥ ص ٦٢ (٢) راجع : د. كامل ليلة ، نظرية التنفيسة الباشر .. رسالة طبعة ١٩٦٢

⁽١) راجع : د. على القمام 6 سقطة الإدارة في تعديل العقد الإداري في رسالة ١٩٧٧ .

منها قرار ادارى استنادا على مسدا المشروعية التي تطلب أن تكون جميع الاعمال الادارية مطابقة للقانون شسكلاوروحا .

٣ ــ به كما تنميز المنازعة الادارية من المنازعة المدنية في أن الاولى تختص بنظرها والفصل فيها جهة قضائية خاصة وهي جهة القضاء الادارى في النظم التي تأخل بنظام ازدواج القضاء حيث يوجد جهة قضائية المنازعات القانون الخماص وراخرى القضاء الادارى . وتختص محكمة أنتقض بالتمقيب على الاحكام التي تصدر من الجهة الاولى وتختص المحكمة الادارية الملها بالتمقيب على الاحكام التي تصدر من محاكم الجهة الثانية (محكمة القضاء الادارى والمحاكم التاديبية) .

إ سبح القضاء الادارى طبقا لقانون ٧٧ استة ١٩٧٦ (م ١٤/١٠)
 مختصا بالفصل في جميع التازعات بعدان كان اختصاصه محددا على سبيل الحصر.

نانيا - طبيعة الرافعات الادارية:

ادى اختلاف طبيعة المنازعةالاداريةعن المنسازعة المدنية الى اختلاف طبيعسة الإجراءات التي تحكمها عن تلك التي تحكم المنازعات المدنية .

الله المنازعات الادارية لا يجوز للقاضى أن يحل محل الادارة ولا أن يصدر الرا لها في سلطة عامة واصدار أو امر لها بالرغم من كونها خصما في المسازعة لهيد تدخلا في شونها فيتمارض مع مبدأ استقلال السلطات، فليس للقاضى سوى المحكم بالفاء القرار الطلحون فيه جوئها أو كلبا او رفض الافاء (۱) ، ولا تتصدى من اطلاقات الادارة ، أما في دعارى الاستجفاق فسلطت تتحصر في أجابة الملحية لللهامية بالمناحة بالمناحة عادى الاستجفاق فسلطت تتحصر في أجابة المناحة الملاقية حيث يستطيع أذا ماطلب منه أن يصلد أمرا بالتسليم أو بعنع التصرض أو غير ذلك من الاحسكام الذي لا تقيد بها أمام القضاء الادارة .

 ۲ ـ ان القاضى الادارى له بصدد المنازعة الادارية دورا أيجابيا في تسسيير احراءاتها .

. فهيئة مغوضى الدولة (٢) تقوم بالعبء الاكبر في استيفاء الدعوى الادارية بضم ما تراه الإنما لها من المستندات والاوراق بل أن من واجبها أن تشير ولو من تلقاء نصبها جميع الدفوع المتطلقة بالدعوى ،حتى ولو كانت غير متعلقة بالنظام الصام كالتصادم .

⁽۱) راجع : د سلیمان الطماوی ، دروس آن القاصاد الإداری ، دراسة طبارنة ۱۹۷۱ ص ۲۵۸ دما الاها

⁽٦) متح الشرع هيئة الملوضين سلطات كتيرة زادت في سحتها نظام ملوض الحسكومة امام مجلس الدولة الفرنس من نامية تبصير اللحوى وتهيئها للمراقعة . وتطفس اختصاصات هيئة ملوضي الدولة طبقا لحكم الواد ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٨ من قانون

٧٤ أسنة ١٩٧٢ ق : (1) تشرف هيئة القوضين على تحضير الددوى وتهيئتها المرافعة .

 ⁽ب) يودع الخوض الأبير بعدد فيه وقائع الدعوى والسائل القانونية التي يثيما النزاع وبدى دايه مسببا ويجموذ للوى النسان ان يطلبوا على الربر المفوض بقلم كتاب الدهلمة ولهم أن يطبوا صورة مد على نظائم م

وبالقابل لا يستطيع القاضى بصددالمنازعة الخدنية ان شير من تلقساء نفسسه دفعا لم يتمسك به الخصوم ، ما لم يكن من النظام العام ، أو أن يطلب من الخصم ضم مسستند أو ورقة في اللعوى ، ولو كانت منتجة فيها ما لم يطلب منسه ذلك ذرى النسان .

إ ـ لا تقتضى المرافعات الادارية تدخل المحامى دائما ، وان كان توقيعه علم عرضتها لازم لصحتها ، نظرا للمورالذي تقوم به هيئة مغوضى الدولة في تعضيرها واستيقائه ، فاجراءات التقاضى الما المضاء الادارى اصبحت ايسر بكتي من اجراءات التقاضى المام الفاصلى الادارية في صورت تقيق صورت تشكى لرئيس المحكمة بعد الرسم المقرو وطلب في نهائها الحكم بما يطلبه المدمى حتى تنولى هيئة التوفيق عبء الاستيفاء والتحضير دون أن تكلف الخصوم عناء حتى تقياد البحث في القائق وحتى عناء البحث لائارة الدفوع التي تستند على الوقائع الموصوفة (1) .

(ح) القراح اتهاد النسازية وديا ونص المتروعاتي أنه يجهز اللطوفي أن يصرض على الطبولين تسوية التزاع وذلك على السهل الباديء القانونية التي ثبت عليها فضاد المحكمة الإدارية الطيا خلال إجل يصده فأن تمت المتسوية استيجلت القضية من الجدول الانهباء النزاع وأن ثم تتم السسوية جاز المحكمة عند الفصل في اللهدوي أن تحكم على الماترفي على التسوية يضرافة لا تتجهاؤز عثرين جنيها بعوزز منهما فلطرف الإخر .

(a) الفصل في طلبات الاعقاد من الرسوم .

(۵) الطمن في الاحكام من اختصاص حيثه موضية ملامونة وقد من هذا الوضوع بمراحل الاثن. - في قال القانون رام ماذا لمسيسة معال : ينتمر حق الطمن امام المحكمة الإدارية الطيبها في الإحكام الصادرة من المحام الإدارية ومن محكمية الفضاء الاداري على رئيس هيئة الخلوضين وصده دون غيره سواء من القاد نفسه أو ينساء على ظهيادي الشان .

ـ في ظل القانون مه لسنة ١٩٥٩ : لهيتمر من الطمن امام المحكمة الادارية الطبا في الإحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري أو القسائي الادارية أو المحاكم التاديبية طي رئيس هيئسة الخوضين بل قرر هذا الدش تحدال فلوى النسبان مقابل تضافة معيشة تودع في خزاية المجلس تقلى دائرة فحسى الطون بعصادرتها في حالة الصمكي براض الطبن .

في ظل اظلاقون الممثل ۱۹۷۲/۲۳ : فاته شدخرق بين الاحكام المسادرة من مسكية اظلماء الاداري او من الحاكم والديبية ، وبين الاحكام المسادرتمن مسكية القضاء الاداري في الشون المضام العالمية في احكام المساكس الادارية .

ففي الحالة الإولى : يقدم الطن من ذوى الشأن أو من رئيس هيئة مقوض العولة .

وفي الحاقة الكتبية : لايجوز الخطص طبح المواطعكة الانزيةالطيا الا ديرييس.ميت مفوطي الدولة في الحالات المحددة في القانون وذلك الأ مسحم الحكم على حلاف ما جرى عليه فضمالكهاتهالاطرية الطيا إذ ذلا كان المفصل يتنفى تقرير ميافاتونيام بحيث فهذه المحكمة تخريره .

(نزید دن اکتفاصیل : پراجیح در مسلیمان اطعاری ، الرجع السابق ، ۱۹۷۳ ⁶ ص ۳۲ . وایشا ۵۰ معید مصفور ، و در میسن خلیسل ، الاقصاء الاداری ، الکتاب الاول ، ۱۹۷۳ ص ۱۹۲۳ وما ۱۹۵۶) .

(۱) لا تفي طبيعة الإجراءات الآي يقوم بها عنوض الدولة من اللموى اللي متوى حسيبة 6 وابنا مي منازية فضلية يجري القسائية حتى يستطيع وابنا مي منازية فضلية يجري القسائية حتى يستطيع القاض الادارى ان يتصدى لتطفيعها والفصيل فيها وهذه الشروط التي يعب توافرها فالدموى الادارية لازمة ليس فقط متد رفيها ، بل يجب إن انقل قائمة الى ان يعتم فيها .

ه ــ تمسار اللموى الادارية ــ فالنهاية أن الادارة كخصم فيها يجب ان تون خصما فريفا وان يكون الهدف هو البحث عن المقيقة وآثارها في المسازعة وليس كسب القضية والاسراع نحو فضها وليس كسب القضية والاسراع نحو فضها وليس اطالة أمدها وتعليقها بصدم ابداع المستندات اللازمة لذلك والتي تكون غالبا تحت بد الادارة ، فالمنازعة الادارية تتصل بالرافق المملة والسائمين طيها والململين فيها والتباطؤ نحو انهائها أيا كانت أصبابه من شسائه أن يتمكن على الصلحة العامة .

ثالثًا - القانون الواجب التطبيق على المرافعات الإدارية :

لابوجد قانون متكامل السرافعات الادارية ، من أجل ذلك كان الاجتهاد لازما وضروريا لتحديد القواعد التي تطبق في هذا المجال .

ففى فرنسا توجد مصادر مكتوبة لهذا النوع من فروع القانون وبجانبهده المصادر توجد مصادر غير مكتوبة وهى القواعد العامة في الإجراءات المتعارف عليها القدر في مجال المرافعات المدنية والمجلس يقوم بعمله بالانتقاء منها بالقدر الذي لا بعده المبادىء تقضيها المدالة لان عده المبادىء تقضيها المدالة والمنطق في تسير الخصومات القضائية ، فنصرض لنفسها فرصا المعصل في اية منازعة من المبازعة التي تنظرها ،

اما في مصر فينص القسانون على تطبيق القواعد الواردة بقانون المرافسات المدنية و التجارية على الإجراءات المام القضاء الاداري فيما لم يرد فيعض خاص الادارية المناب بصدر بعد وبذلك بعد قانون المرافعات الادارية المدني لم يصدر بعد وبذلك بعد قانون المرافعات المعنية والتجارية المتربعة العامة في الاجراءات في مصر عند انعدام التص الخاص .

فالخلاف لا يثور حول تطبيق هذا القانون أو عدم تطبيقه أمام القضاء الادارى وانما ينصب حول تحديد القواهد التي لا يتمارض تطبيقها مع طبيعة المسازعة الادارية فيكون تطبيقها وأجها عند انعلام النص وتلك التي يتصارض تطبيقها مع طبيعة هساده المسارعة قلا يجموز القول تتطبيقها .

وفى هذا الخصوص تعرض للقواندوالاجراءات التي ورد التصعليها في قانون مجلس الدولة وقواعد قانون الرافعات في قضاء مجلس الدولة .

رايما _ القواعد والاجراءات التي ورد النص عليها في قانون مجلس العولة :

أفرد قانون مجلس الفولة فصلا خاصا للاجراءات أورد فيه ما ارتآه لإزما لسير الدعاوى الادارية مراعيا فيما قدره من احكام في هذا الشان التسبيط والسرعة في الاجراءات ومنسع التمقيد والإطاائة والبعد عن المنازعة الادارية عن لقد الخصوصا المقابا تعجيما دقيقا وتأصيل الاحكام تأصيلا بريط بين شتائها ربطا محكما بعيدا عن التناقض والتعارض متجها فحو اللبات والاستقرار تكيفا مع مقتضى الخصائص المهزة أنسازعات القسانون الادارى مستهديا بالتبابن بين طبعة الروابط التي تشسيا فيما بين الادارة والافراد في مجالات القانون المام والتي تنشأ فيما بين الادارة المخالف في مجالات القانون ...

ومن حيث أنه أممانا من المشرع في تقدير هذه الخصائص الميزة قداستشمر ضرورة النشريع بما تستنزمه الروابط الادارية من وضع قانون متكامل للاجراءات التي تتفق مع تنظيم القضاء الاداري وما تبه اليه في ختام المادة ؟ سالقة الذكر فيما تنفى به من الاحالة على قواعد المرافعات في شأن ما لم يود فيسه نمى خاص وذلك نقط بصفة مؤتنة الى لن يصسفر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي

الاداري اومن حيث ان التضاء الاداري بتميز بأنه ليس مجرد قضاء تطبيقي كالقضاء المدنى بل هو في الاغلب قضاء أنشائي يبتدع الحلول المناسبة للروابط القضائية التي تنشأ بين الادارة والافرادفي تسيرها للمرافق العامة وبين الافراد وهي روابط تختلف بطبيعتها عن روابط القانون الخاص ، فمن ثم يكون القضاء الادارى نظرياته التي يستقل بهآني هذا الشان فيرسى قواعد القانون الادارى باعتباره نظاما قانونيا متكاملا ، فلا بأخذ من أحكام القــانون الخــاص الا لضرورة وبقه م وبحيث لا يكون في القهاعدة المستوردة اي افتثات على كيان القانون الاداري أو استفلاله ـ وبالمشل بسم القضاء الاداري على هذا المتهاج في مجال الاجراءات اللازمة لسم الدعوى والعلم، في الاحكام فيؤكد امتناع القيساس ، بين أحكام المرافعات والاجراءات في القضاء الاداري لوجبود الفيارق بين اجراءات القضاء الإداري واجراءات القضاء المدنى المدنية ، فأن روابط القانون المام المسا تتمثل على خلاف ذلك في نوع من الخصومة المينية أو الموضوعية مردها الى قاعدة الشرعية ومبدأ سيادة القانون بتجردهن الخصومة الشخصية أأتى تتهيمن على روابط القانون الخاص والاجراءات الادارية يملكها القاضى فهو الذى يوجههما ويكلف الخصدوم فيهسا بمما براه لازما لاستبغاء تحضيرها وتحقيقها وتهيئتها للفصل فيهاء ثم هي تتصل باستقرار حكم القانون فعلاقات الإفراد مع الهيئات المسامة بمسا بلزم تأكيدا الصالح السام بتسبير أمدهاعلى ذوى الشَّان } اما من النص واما من أختُلاف طبيعة كلُّ منهما اختسلافا مردهاليُّ نشباط المحاكم أو الى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشسا فيما بين الادارة والافراد في مجالات التانون المام وتلك التي تنشساً قيما بين الاقراد في مجالات القانون الخاص .

ومن حيث أنه أذا كان أمر الفلاف الذي يرجع سببه إلى نصوص التشريع لا يشير جلا فأن الفلاف الذي مرده الى أختلاف نشاط المحاكم والى تباييروابط التأون المام وروابط القانون الفاص بسستاهل مصرفة الى عساصر النظاف مرجعها إلى روابط القانون الغاص وان تمثلت في خصومة شخصية بين أفراد عادين تصغرع حقوقهم .

خامسا _ قواعد قانون الرافعات في قضاء مجلس الدولة :

ومن حيث أنه باستقراء احكام قضاء مجلس الدولة (۱) يسين أته قسد طبق بعض قواعد قانون المرافعات مسلمالكانوات الادارية واستيمد بعضها الآخر من هذه القواعد الفاصة بالتدخل في الدعوي وتحدر الضمم الذي يتحصل بالمصروفات والقواعد الخاصة بالتدخل في الدعوية . واللادة ١٥ التي تقضى بامتبدار الإجراء باطلا أذا نص القانون على بطلان أو عندما يشوبه عيب جوهري يترب عليه ضرر للخصم واللادة ٢١٢ بتصحيح ما وقع في الحكم من اخطاء ماددة ، واللادة ٢٨٩ بتصحيح ما وقع في الحكم من أخطاء طلب موضوعي ، والملادة ١١ بالزام المحكمة التي أصعت الحكم أهلت موضوعي ، والملادة ١١ بالزام المحكمة باحالة المنوى للمحكمة المختصسة عند الحكم بعدم الاختصاص ، والمادة ١١٦ الدي تنظم توقيع مسودة الحكم والملاتين المحكمة باحالة المنوى للمحكمة المختصبة عند الحكم بعدم الاجتمال ، والمادة ١٩٦١ عن المواد المحكمة المختصرة بعدم باحواد الاستمالة بأصل المنورة والمادة ١٩٦٩ عن المديز الذي لم يحلف الموادة قاعاله ويطلان الحكم بعالداك ، والمديز الذي لم يحلف المواد إدالات قبل هو المديز الذي لم يحلف المواد والملادة معالد والمادة المحاد المحاد المدين الذي المستقرار المحكم تبعا الذلك .

المادة ٣٠ وما بعدها من قانون الاثبات الخاصة بتحقق الخطوط والمساهاة والاخذ بالمادة ٢١١ مرافعات بمسلحا التنسائل عن الاحسكام وقصر الطمان في

⁽١) الإدارية الطية ، العدد الأول ، مبسما ١١ ، ص ٧٦ وما ١١هم .

الاحكام على المحكوم عليه وتطبيق المادة ٢١٣ عن الطمن في الاحكام الصادرة قبل النصل في الرقص على الملا باختياطي والمختياطي والاختياطي والمحكمة أن تحكم على من يتخلف من العلملين بها والخصوم على ابداع المستندات أو عند القيام باجراءات المرافعات في المحمدالذي المحكمة بدلا من المحكمة بنا لا تقلم من جنيه ولا تتجم بوف اللعوي لماد الانتباط المحكمة بدلا من المحكمة بدلا من المحكم بوف اللعوي لماد الانتباط المحكمة بدلا من المحكمة بدلا من المحكمة بدلا المحكمة بالمحكمة المحكمة بدلا المحكمة ال

وبجانب ذلك ذهبت المحكمة الادارية العليا الى اعتبار بعض القواعدالتي وردت بقانون المرافعات المدنية والتجارية متمارضة مع طبيعة المتازعة الادارية وانتهت الى عدم جواز الاخل بها أمام القضاء الادارى .

ومن أمشلة ذلك عدم جواز الإخدابالقواعد الخاصة بالاحكام الفيابية أو تلك الخاصة بالأحكام الفيابية أو تلك الخاصة بالمرافقات الشغوية وبعدم جواز تطبيق الحادة ٢٩٩ باستثناف وجميع الاحكام الصادر في الطلب الاصلى ومدم جواز الاخد بفكرة قاضى التحضير التى كان مختصا بطها بالمادة 111 من التقون اللغني وعدم جواز تطبق القاعدة شسطب الدعوى على الدعوى الادارية أو سبدا جواز المفاضة في الاحكام الادارية لتمارض كل هداد القواصد مع طبيعة المناورية الادارية الادارية الادارية الإدارية الإدارية الإدارية الدعوى على الدعوى على المنابقة في الاحكام الادارية لتمارض كل هداد القواصد مع طبيعة المنازية الادارية .

غنى من البيان أنه مع استقلال القانون الادارى عن القانون المدنى في مبادئه ونظرياته فان قواعد القانون الادارى ليست في مرتبة واحدة من حيث هسلفا والاستقلال حيث يوجد اتصاد في بعض القواعد بين القانون المدنى والادارى مرده الى الضرورات ومبادىء القانون الطبيعي وقواعد المدالة والقانون الادارى حيث يطبق مثل هذه القواعد وأمانقصد فقط نقلها الى نطاقه وادماجها في قواعده الخاصة التي يطبقها على المنازعات ألادارية .

سادسا ـ بعض الشكلات العبلية :

من أهم المسكلات المطبة التي تصادف عن تطبيق قانون مجلس الدولةالنص المتملق بالطون في القدرارات النهائية الصادوة من الجهات الادارية فيمنازمات الضرائب والرسوم باعتبار أن هذه المنازمات ذات طبيعة ادارية بحتمة ، ولكن اختصاص مجلس الدولة بنظر هماة المنازعات لا يضاء الا بصد تنظيم هاذا

⁽¹⁾ راجع : د. أحمد كمال الدين موسى : نظرية الإليات في القانون الإدارى ١٩٧٧ حيث قام بمحاولة صيافة نظرية للإليات في القانون الإدارى ، تستهما أساسا الدعاوى الإدارية التي تضميراهمالا في ضعومة أو مثارية الدارية ومرديا المالوطوم دعاوى الإلغاء ودعاوى القلساء الكامل والتي تقوم على مثارات ادارية قاصل يحقرق أو مراكز الهونية دواياسا المحكدة الإدارية السليا س ٢٩٠ ، مبدأ ١٩١١ من ١٩٣٠ - البدأ ١٩٢١ من ١٩٣٠ من ١٩٣٠.

الاختصاص وتنظيم اجراءاته في القسانون الذي سيصعر بتنظيم الاجراءات الخاصة بالقسم القصائي معاصلة و ولاحظ أن هذا القائرعات و ولاحظ أن هذا القائرة لم أن اختصاص الجهات القصائية المختصة بنظرها حاليا وبذلك فقد المتقاضون جانبا من اختصاص الجهات القصائية المختصة بنظرها حاليا وبذلك فقد المتقاضون جانبا من الضمانات القردة لم بعوجب نصوص فانون مجلس الدولة

بيد أن المحكمة الادارية العليا قسد قضت بأن النص على ولاية محاكم مجلس دهينة بصدور القانون الذي ينظم نظر هذه المنازعات الفرائب والرسوم المحاكم سواء بالفصل في منازعات الفرائب والرسوم التي لم ينظم لها المشرع طريفا تضائيا اللطمن ، أو بالفصل في كل قسوار اداري يتعلق بهده المنازعات ولا يتسسم تشائيا اللطمن ، أو بالفصل في كل قسوار اداري يتعلق بهده المنازعات ولا يتسسم اللهم الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر منائعة لمور حول الفساء قرار مصلحة الجمهورة من الرسوم المجركية المنازعات الواقعة الموردتها الشركة الجمهورة رقم لا إلمسنة لا كاباعفاء بعض مواد البنساء من الفرائب وفسيرها من الفرائب والرسوم المجركية استنادا الى نص المحادة الاولى من قسوار دئيس الفرائب والرسوم المجركية المنازعات وانتهت المحكمة الى أن التكييف القانوني لا الفرائم سواء اعتبر سمنازعة غربية منازعة في قرار اداري بالامتناع عن الامناء من رسوم جموركية ، قان الاختصاص بنظرها ينعقد لمحاكم مجلس المدولة وواعتبار أن مجلس الدولة وواقتها المحاتم العادية بحسبانها منازعة ادارية وباعتبار أن مجلس الدولة هو القاضي المعادية ومسائيا منازعة ادارية وباعتبار أن مجلس الدولة هو القاضي المعادية والمسائية المادية و المعادية و المعادية و المعادية و المعادية و المعادية و المعادية و القاضي المعادية و القاضي المعادية و ال

سابعا ـ الخاتمة :

عرضنا في عجالة نصيرة ، لهمض الافكارالاساسية في مجال تواهدالاجراءات المام القضاء الاداري . فقد نص الشارع ... على التفحييل السيابق ... في قوانين مجلس اللولة لتماقبة على بعض النصوص الاجرائية ، أما غالبيتها فيحيل بشأنها التي قواعد المرافعات المدنية والتجاربة ، والتي لا تختلف في طبيعتها. مع دوابط القانون العام ، أيا كان الراي في طبيعة قواعد المرافعات الدنية والتجاربة ومدى اتفاقها أو تعارضها مع طبيعة المسارعة الادارية ، فان الوضع السابق يمثل تفرة تشريعية في صرح قضاء مجلس اللولة .

ومن احل ذلك ، فاننا نهيب بمُشرعنا ان يسرع في اصدار القانون القضائي للجلس الدولة خاصية وان الاوضياع الدستورية والقانونية مستقرة ولا يوجد ثمة ما يحول دون اصدار مثل هذا القانون الذي طال انتظاره حتى يكتمسل صرح مجلس الدونة .

الوضع القانوني للمفقود 🗥

دراسة مقارنة بين القانون المرى والشريعة الاسلامية

دكتور / جلال ايراهيم مدرس القانون المنى بكلية العقوق ــ جامعة الزقائيق

_ خطة البحث .

... من هو المفتود .

ـ احكام المفقود ،

اولا ... أحكام المفتود في فترة الفقد .

ثانيا - الحكم باعتبار المفقود ميتا ،

ثالثا ـ عودة المفقود .

(١) مراجع البحث :

اولا ... مراجع الشريعة الاسلامية :

(١) في اللهب الحنفي :

... حاشية العلامة معبد أمين الشهير بابن عابدين والسماة رد اللحتار على الدر الفتساد عرج تنوير الإبصار .

طيم بالطبعة اليهنية ، بدون سنة طبع .

وبشار البه باسم : ابن عابدين .

- الهداية . شرح بداية البتدىء .

نشيخ الاسلام برهان الدين أبى الحسسن طى بن أبى بكو بن عبست الجليسل الراشسدائي الرضيائي :

شركة مكتبة ومطيعة مصطلى اليابي العليي واولاده بمعر 6 يدون سنة طبع .

ويشار اقيه باسم الهداية . (٢) في المذهب المالكي :

را) في مستب السالك الى اقرب السالك اليهذهب الامام مالك .

بقه انسانات الى الرب النبانات الر احمد بن محمد الصاوى المالكي .

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحطبى واولاده بعصر - ١٩٧٢ هـ - ١٩٥٢ م

ـ الشرح المسلي . أحمد بن محمد بنمحمد المردير .

مطبوع بهامش بلقة السالك .

الحق ، دار التهضة العربية - ١٩٧٤ ،

.. اسبائيل غلام ، مطافرات فالاعلىغاليكالمانة للحق ... بالليلة سيد غيد الله وهيه ... ط. ٧ س١٩٦٧. .. توفيق حسن فرج ، اللمخل للطوم/القانونية ط. ٧ ... ١٩٧٥ - ١٩٧١ .

.. ارون اليس الاسيوطي . مبادىء القسالون (٢) العق .. مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٢ .

_ جميل الشرقاوى . دروس في اصول القانون . الكتاب الثقلي تطرية الحتى . دار النهضســة . على المعرف . دار النهضســة . تعرية . القاهرة ــ 1490 .

إن هو المقود ؟ •

شرطان أولهما : عمدم العملم بالكان ، والثاني : عدم العلم بالحياة أو المات .

ولكن مثل هذا التصريف للمققود غير دقيق لأن المول عليه ، فقط ، في اعتبار الشخص معقود من عدمه هو عدم العلم بالحياة أو الملات ولكن لا يضاف الى ذلك أيضا عدم العلم بالمكان لائه قديم في مكان الشخص ولا تعرف حياتهمن الى ذلك أيضا عدم العلم بالمكان لائه قديم في مصيره مجهولا (٢) فعدم العلم بالمكان

- حسام الدين كامل الإهوائي . معافرات في مقدمة القانون الدني (نظرية الحق) . 197 -

۱۹۷۱ . ــ حسن كرد . المدخل الى القانون . منشاةالعارف ــ الإسكاندرية ط و ــ ۱۹۷۲ .

- شحس اقسين الوكيل . مياديء القانون _دار المفرف . ط. ا — ۱۹۶۸ . _ بيد التم الايدراوي _ : الدخل المطوم القانونية _ مطابع دار الكتاب العربي . اللساهرة _ 1917 .

.. معهد سامی مدکور . نظریة الحق .. دار افکر افعرین ۱۹۵۱ .

.. نميان محبد خليل جِمعة , دروس في العد خل العلوم القالونية ... دار النهضة العربية . كائنا .. مراجع القانون الغرنسي (إكراجمالهامة) :

Capitant (Henri). Introduction a L'étude de droit civil. 4 eme. ed. 1921.

ويشار الله باسم: تابيتان. Planiol, Ripert, Savatier. traité pratique de droit civil français. tome 1 er. 1925.

ويشار الله باسم بلاليول وربير وساليتيه . Planiol. traité élèmentaire du droit civil, tome 1 er. 2 eme ed. 1901.

ويشار اليه باسم بالليول Marty et Raynaud. Droid civil. les personnes. 3 eme ed. 1976.

ويشار أاليه باسم مارتي وريتو .

(۱) ويبدو أن القلهاء أتصار هذا الإنجاه قد تأروا بما كان طيه المعل حين كان القلصاء بجرى على المنطقة حيث آن القلماء في هساخا المقدي عام عام بطرق المساحاتية ج ٢ ص ١٨٠ :
(الذا غاب الرجل فلم يعرف له موضع ولا يعلم أحى هو أم ميت قهو مققود » . ولسكن يسند أن الله المساحة المستفاد المساحة ا

قد يكون قرينة على عدم الصلم بالحسال ولكنسه ، بدانه ، ليس شرطًا لاعتبسيار الشخص مفقود لانه قد يعلم حال الشخص ولا يعلم مكانه ولا شك في أنه في هذه الحالة لا يكون مفقودا .

وعلى ذلك فالمفقود هـ و الشخص الذى لا تعلم حياته من معاقه (٤) ، بحيث ساور الشك وجوده فلا يمكننا الجزم به ويشدوب عدم اليقين مصاته فلا يمكن تأكده .

ـ المفقود والفاتب:

وفقاً للمادة ٧٤ من المرسوم بقانون رقم 111 لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال فالفائب هو (اولا) اذا كان مفقوداً لا تعرف حياته أو مماته . (ثانيا) اذائم يكن له محل اقامة ولا موطن معلوم خارج المملكة المصرف المالية واستحال عليه أن يتولى شئونه بنفسسه أو أن يشرف على من بنبيسه في ادارتها .

فالفياب أوسع محنى من الفقد لإن الفائب يشمل الفقود كما يشمل من ليس بعقود على النحو السالف (انظر المادة ٧٤/ لانيا من المرسوم بقانون المسسار اليه حالاً).

وعلى ذلك فكل مفتود غائب وليسى كل غائب مفقود . فالفيساب قد يعتبر مقدمة الفقد ولكنه ليس الفقد ذاته .

(٢) أحكام المفقود في القانون المصرى(٥):

تنص المادة ٣٢ من القانون المدنى على أنه « يسرى في شأن المقود والفائب الاحكام القررة في قوانين خاصة فأن لم توجد فأحكام الشريعة الاسلامية » . والقوانين الخاصة التي الساوت اليها المادة ٣٣ مدنى هي القوانين التالية:

.. اما في صلحب المالكية فلكفتود هو من « في يعلم آخي هو ام ميت » (الشرح الإصحافي مطبوع يهفشي بلغة السائلة ب 1 ص 1.4 وجاء بلشة السائلة (ب 1 ص 2.4) " (الخافود مي التطع خبره مع مدم المثمان الكشف عنة فيطرح الإسسيرلائه في يتقطع خبره ، والمعبوس اللذي لايستطيع الكشفة عنه » .

(9) أنظر في ذات أفضى: احمد سيلامة ص161 ، شمس ظامين الوكييل ص 7.4 ، ويبيل الشرقاوى ص 74 ، فروت أنيس الأسيوفيص، ٢/١ البداوى ص 750 ، تصبيان جمعة ص 7.1 ، السماعيل فاتم ص 147 ، وهذا ما كانت تنص عليه الخارة ٦٢ من الشروع التمهيدي كما أن الحلاة ١٩٧١ أرسوم بقانون رقم 111 فسنة 197 بشأن أفولاية على الكل المقود هو من الإلا محرف حياله من معلك » .

وافظر في نفس المش من الفقسمة الفرنس : كابيتان . ص ١٣٨ رقم ٩٩ ، بالابيول ص ٢٥٨رقم ١٧٧ وما بعدها .

(a) انظر في احكام الماتود في القانون الغرنس كابيتان من ١٩٩٩ رقم ٢٠٠٠ وبالايوارقر١٩٧٧ مي١٩٠٦ وم ١٩٠ رقم ١٩٠ وما بعدها ، بالايول وربيد وسافيتيه ج ١ ص٤٥ رقم ١٧ وما بعدها ، ماري وربتو ص ١٦ رقم ١٩٠ وانظر ايف المراجع الآلية :

Veaux. Absents et disparus. D. 1947, ch. p. 169.

Marguerite Baitard Mazeaud. Ll disparition. th. paris. 1948.

Sarrante et tager. L'état civil des disparus. Gaz. Pal. 1946, 2. Doct. 34.

Vincent. Le problème des disparus civils. Gaz. Pal. 1946, 2. 45. Voirin. La représentation de non présents et de présumés absents dans les succession qui leur sent dévolues. J.C.P. 1948, 1. 697. ١ ــ المرسوم بقانون رقم ٥٠لسنة ١٩٢٩ الصادر في ١٠ مارس١٩٢٩ خاص
 ببعض احكام الاحوال الشخصية (١) .

وتنص المادة ٢١ من هذا القانون على أن « يحكم بعوت المفقود الذي يغلب عليه الهلائي بسعد أربع حسنين من تاريخ فقده ، وأما في جميع الاحوال الاخرى عليه الهلائي المدة التي يحكم بعوت المقودمدها الى القانون وذلك المعهد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة الى معرفة أن كان المفقود حيا أو مبتا » . ونتص الملاق ٢٦ من ذأت القانون على أن « بعد الحكم بعوت المفقودبالصفة المبتة في الملاة السابقة تعتد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورئته الموجودين وقت المحكم » .

 ٢ ــ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الصادر في ١٢ يولية ١٩٢٠ خاص باحكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية .

_ وتنص المادة ٨ من هذا القانون على أن « اذا جاء المفقود أو لم يجيء ، وتبين أنه حيى فروجت له ما لم يتمتع الثاني بها غير عالم بحياة الاول ، فأن تمتع بها الشاني غير عالم بحياته كانت للثاني ما لم يكن عقده في عدة وفاةالاول »

ولدراسة أحكام المفقود بالتفصيل سندرس:

أولا: أحكام المفتود في فترة الفقد .

ثانياً: الحكم باعتبار المفقود ميتا . ثالثاً: ظهور حياة المفقود (عودة المفقود) .

٣ ... (أولا) أحكام المفقود خـــلال فترة الفقد :

_ والقصود بالدراسة هنا هو دراسة أحكام المفقود طوال فترة فقده ، اى قبل الحكم باعتباره مينا .

- وألمفقود هنا لا يمكن اعتباره مينا، الشك في هذا وعدم صدور حكم بذلك،
كما أن حياته أمرا محتملاً وليس محققاً ، ومراعاة لهذبن الاعتبارين ، ومراعاة إنما الصالح المسالحي السلامي القساعدة
لصالح المقتود ولصالح المصطيع به فقد صاغ فقهاء الشرع الاسلامي القساعدة المائمة التي تحكم المفقود في هدف الصياغة التي عبن عنها فقهاء القانون المدنى بأن
وميت في حق غيره (٧) ، هدفه الصياغة التي عبر عنها فقهاء القانون المدنى بأن
« المقتود يعتبر حيا في حق الإحكام التي تضره وتنف غيره ، وهي الإحكام التي تفقيه وتضر غيره وهي
على ثبيوت موته ، ويعتبر ميتسا في حق الاحكام التي تنفعه وتضر غيره وهي

⁽١) يلاحظ بالنسبة لهذا القانون أمران :

الأول : أن هذا القانون عمل في بعض أحسكام القانون رفي م؟ لسنة . ١٩٢٠ خاصة المادةالسابهة منه وذلك بما ورد في المادتين ٢١ و ٢٢ من هسلمالقدانون (أى فقون ١٩٢٠) ولقد كان التربيب الأوشى التشريات يقتضى مثا أن ثيرز المؤون سنة .١٩٧ فيل فقون سنة ١٩٢٥ ، ولان لما كان فانون سنة ١٩٣٠ ، ولان لما كان فانون سنة ١٩٣٠ قد المنافقة المادون المنافقة المادون المنافقة المادون سنة ١٩٣٠ من المادون سنة ١٩٣٠) كان تصرف لما في المادون سنة ١٩٣٠ من المادون سنة بيادون المنافقة المادة من المادون المادو

التأتى : أن هذا القانون قد تعدل بالقانون دام ١٠.٢ لسنة ١٩٥٨ (الاصادر في ٢٠ يوليو١٥١٨ التشور بالجريعة التسور بالجريعة التسور بالجريعة التسور بالجريعة التسور بالجريعة المساورية المساورية التسويعة المساورية التساورية التساورية

⁽٧) ابن عابدين جه ٣ ص ٣٣٩ .

الاحكام المتوقفة على ثبوت حياته » (٨) ، ولنفصل هذه القاعدة في شقيها .

ومتشفى هلمه المَّاعدة اعتبار المُعتود حيا في الاحكام التي يكون مقتضى القول بعرته فيها المحاق المُعرر به والمحاق|النفع بضيره وهذه الاحكام هي التي تتوقف علي نبوت موته .

... فالقول مثلا بأن المفقود مهت يتر تب عليه توزيع أمواله علىهورثته واعتداد زوجته عدة الوفاة تمهيدا لزواجها بغيره .

ولا شك ان هذه الاحكام فيها ضررالمفقود (لأنهــا تؤدى الى توزيع أمواله على ورثته والتفريق بيئه وبين زوجته) وفيها منفعة لفيره (لورثته ولزوجته) ، وهنا يعتبر المفقود حى فى حتى هذه الاحكام . وترتيبا على ذلك :

 ١ ــ بالنسبة الل المفقود: تبتى اموال المفقود ، طوال فترة الفقسة على ملكه ولا تقسم على ورثته لان تقسميم التركة على الورثة حمكم يترتب على الوفاة فلا ينطبق على المفقود لاحتمال كونه حى .

ولكن هذاً لا يمنع من أن يميّن على اموال المفقود وكيل يقومبادارتها والمحافظة عليها (م ٧٤ ــ ٧٦ من قانون الولاية على المال) .

 ٢ ــ بالنسئة لزوجة المفقود : تبقى زوجة المفقود ، طبوال فترة الفقه على نعته .

على أنه يلاحظ هنا أن الملاة ١٢من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٩ تنص على أنه « أذا غاب الزوج سنة فاكثر بلا علم مقبول جاز لزوجته أن تطلب الى القاضى تطلبقها بالنا أذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه » .

 (ب) يمتبر الفقود ميتا في حق الاحكام التي تنفعه وتضر غيره (أو المفقود ميت في حق غيره).

... فالقول ، مثلا ، بان المفقود حى يترتب عليه ثبوت حقه فى الميراث اذا مات ما برئه المفقود وكذا ثبوت حقه فيها أوصى له به أذا مات الهوصى .

"ولا شكّ أن هذه الاحكام فيها نفع المُفقود (لانها تؤدى اليّ اكتسابه المسأل بالمراث أو بالوصية) وفيها ضرر لفسيره (ورئة مورثه وورثة من أوصى له) .

وهنا يعتبر المفقود ميت في حق هذه أحكام . وترتيبا على ذلك : ـ لا يرث المفقود احدا من ماتمن أقاربه ولا يستحق بالفعل ما أوصى له به

لأنه يعتبر ميت بالنسبة لهذه الاحكام . " " وقف المفقود من التركة بقدد نصيبه - ولكن ، من قبل الاحتياط ، وقف المفقود من التركة بقد نصيبه الذي يستحقه ، وكذا يحقظ له ماأو مي له به (١) (١) (م ه) مواريث) وذلك الي حين التأكد من حياته بعودته او من مماته بصدور الحكم بموته ، هدذا هو وضيع المفقود قبل صدور المحكم باعتباره ميتا .

 ⁽A) انظر : عبد المتمم البدراوي من (۵۵ > جميل الشرقاوي من ۲۹ > تعمان جمصة من ۲۰٫۷
 مذكرة المشروع التعليمين بد الإمصال التحلصيرية جد (من ۳۲۷ .

⁽١) اظفر أستثناف ١٨ يناير ١٩٦٩ ـ المحاملات العاشرة ص ١٤٥ رفم ٢٩٩ حيث اكدت المحكمة الفاقعدة السابقة وما يترتب طبها ثم قررت انه ترابية على ذلك لا يمملك الوكيسل من المفتود رفع دموى بطلب نصيبه في مراك له .

⁽١٠) اتكل تطبيقاتوانثلة للكله في ابنهابدين ج. ٢ ص ٢٤١ . ``

3 __ والواقع أن القاعدة المتقادمة التي تبين أحكام المفقود في الفترة ما بين فقده وحتى المكرم باعتباره مينا تعد ، في نظرنا ورغم الاجماع الفقهي عليها ورغم استعدادها من الشريعة الاسلامية ، غير منطقية من ناحية وغير صحيحة من ناحية أخرى وهذا بظهر في الشيق الشاقي منها .

. أما أنها غير منطقية فهذا يظهــرمن عدم الفاقها مع الواقع .

فالفرض الذى تبين هذه القاعدة احكامه يتعلق بالمفقود منذ بدء المفقد وحمى قبل صدور المحكم باعتباره ميتا ، وعليه فالمفقود ، وفقا لهذا الفرض ، يعتبر حى من جميع الوجوه ، فهو حى استصحابا لأنه كان حيا حين فقده وهذا هو الاصل فيسه فيظل حيا حتى الآن استصحابا للحال السابق . وهو حى فرضا لأن المفرض الذى نعالجه هو حكم المفقود قبل صدور الحكم باعتباره ميتا أى أن الفرض فيه أنه حى ،

ومتى كان الامر كذلك فاننا لا نفهم الهلة المنطقية التي تقتضى معاملة المفقود هنا باعتباره مبتا « في حتى الاحكام التي تنفيه وتضر غيره » فاذا كان المفقود حي استصحاباً وفرضا فلماذا نصامل هلما الحي ، في بعض الاحوال ، باعتباره مبتا! وما هي العلة المنطقية التي تجعلنا نخرج على الاصل العام فيه ، من انه حي ، لكي نعامله باعتباره مبتا ؟

واذا كانت هناك ، حتما ، علة ما تقضى باعتباره « ميتما » في حق الاحكام التي تنفعه وتضر غيره ، فهل روعيت ، حقا ، هذه الطة وعاملنا المفقود هنما ، وفقا لها ، على أنه ميت .

عن الواقع لا . فمقتضى اعتبار المفقر د مينا ، اعمالا لهذا الشيق من القامدة ، كان ينبغي عدم توريشه وعدر تركة من الن ينبغي عدم توريشه وعدر تركة من الوي ممن يرئهم وق تركة من الومي له وهدا الم يحدث . فضعن حقالم بورث المفقود فللا أينا حجزنا له في الميراث المين نصيبه في التركة لحين التاكد من موته أو من حياته اي اننا لم نمامله ، كما سبوقان اطنا كقامدة علمة ، على انه ميت ومن هنا يتضح ان هداه القيامة ، ايضا ، غير صحيحة لاننا بعد ان أعلناها مخامة خالفناها ، وإيضا ، بصورة مطلقة .

والواقع من الامر أن المفقود في الفترة ما بين بداية فقده وحتى قبل صدور الحم باهتباره ميتا يظل كما هو مفقود ، أي لا حي ، بمضي أنه يمكن الجزيمياته ، ولا دام قد انقطع البقين بصدده فلا ولا ميت مني أنه لا يمكن الجزيمياته ، وما دام قد انقطع البقين بصدده فلا يبقى الا الاحتمال فهو يعتمل أن يكون حي وبحتمل أيضاً أن يكون ميتا ؛ ولها يجب معاملته على هذا الاسباس فتكون شخصيته القانونية شخصية احتمالية وركون زوال الشخصية القانونية عنه ، إيضا ، زوال احتمالي . ووفقا لهاده « الاحتمالية » في شخصية القانونية عنه ، إيضا ، زوال احتمالي . ووفقا لهاده

ونمن زى ان منطق هذه الشخصية الاحتمالية المفقود بستنم القول انه لا تزول عنسة الحقوق التي تترتب على ثبسوت الوفاة ولا بكتسب المعقوق التي تترتب على ثبوت المحياة .

 فلا تزول عنه المحقوق التي تترتب على ثبوت الوفاة . ولهذا يظل ماله على حكم ملكه لان زوال الملك عن المال ، بترتب على ثبوت الوفاة وهي لم تثبت فلا معلى بمقتضاها ونظل المال على ملكه لاحتمال حياته .

واعمالا لهذه القاعدة أيضا لا تحدث الفرقة بينه وبين امرأته لأنحدث الفرقة هنا يترتب على ثبوت الوفاة وهي لم تنبت فنظل أمرأته له لاحتمال حياته أيضاً.

. وكذلك لا يكتسب المحقوق التي تترتب على ثبوت الحياة ، ولهذا لا يرث. « نملا » ، من مات ممن يرثه ولا يثبتله فصالا نصيبه فيصا أوصى له به في تركة الموصى له لأن اكتسباب هيذه المعقوق يترتب على ثبوت حيباته وهي محتميلة نقط ولهذا لا يكتسبها « لاحتمال وفاته »(١١) .

ولكن لما كان أحتمال وفاته هو احد احتمالين فائمين وهو وحده يرجب عدم نبوت المحق له الله الله هناك احتمال آخر يوجب ثبوت هذا المحق له وهو «احتمال حينه » ، واعمال هذين الاحتمالين مما كما يوجب القول يصدم ثبوت المحق له فملا ، مراهاة لاحتمال وفاته ، فانهى بينها ، القول يثبوت حق ماله ، مراهاة لاحتمال حياته ، ولهذا نقول بأنه يؤقف المعقود نصيبيه في ميراث من توفي ممن يرنه ونصيبه في مرائح من أوصى له ،

فوقف هذا النصيب له فيه مراعاة للاحتمالين ، احتمال وفاته بعدم تثبيت الحق له فعملا ؛ واحتمال حياته بصدم اهدار اي حق له ،

فَالْفَقَـود وأنَّ لَمْ يَكُنَ لَهُ حَقَ مُؤَكِد فَي تركّة مِن تُوقَى مَمِن يرثه لان شخصيته التانونية ليست مؤكّدة فإن له حق احتمالي في هـله التركّة لأن شخصيته القانونية شخصية معتمـلة هـلدا المق الاحتمالي يتمسّل في حقه في أن يوقف له نصيبه في تركّة من ماتت معن يرته أو في تركّة من أوصى له .

". وَنَضَّ بِالقَسَاعِدة العَسَّامَةُ راعيَّنَا مصلحةُ الْفَقُودُ التي تَعْفَى باعتباره حي ، كما هو متنصي الاصل استصحابا و رفض ، و راعينا البضا مصلحة القير حين تقتفى هذه الصلحة التسك باحتمالان يكون المفتود متاونون في رحافيات لهذه المسالح المتعارضة لم نهدر الواقع ، كما فعلت القاعدة السابقة المجمع عليها ، ولم نصامل المفتود « كميت » وهدو ما زال « محتمل الحياة » ولم نصامله « كمي » روه « محتمل الموت » ولكتنا عاملناه على أنه شخص « محتمل الحياة ومحتمل الحياة . الحياة » ظم نزل عنه حتى يزول بالموت ، ولم ثنيت له حقا بثبت بالحياة .

ه .. (ثانيا) الحكم باعتمار المفقود ميتا :

لاشك أن هذا الوضع الذي يسيطر عليه الشك وعدم اليقين بالنسبة المفقود يوقع من صحوله في حرج مطلبم فهم الاستطيعون التصرف على أنه ميتالاحتمال حياته وهم إيضا لا يستطيعون القلساء على المل أنه حي لقيام الشك لاثيرا حول موته . ودفعاً لهذا الحرج أجاز القانون الحكم باعتبار المفقود ميتا أذا طال غيابه لان طول الفياب برجح جانب الوت على جانب الحياة ، وتلماطال الفياب رجحت كفة الموت على كفة الحياة رجعسانا كبيرا بجيز معه لقاضى أن يصسفر حكمه ، ا اخذا الراجع ، بعوت المفقود ، وستدرس هنا :

(١) متى يمكن آلحكم بأعتبار المفقود ميثا .

(۲) آثار الحكم باعتبار المفقود ميتا بم

إلى سرا) متى يمكن الحكم باعتبار المفقود مينا ؟
 بعد العمل (١٢) بالرسوم بقانون قرم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ صار الفقمه يفرق في
 صدد المدة التي يمكن الحكم بعدها باعتبار المفقود مينا ، ووفقا المادة ٢١ من هما.

المرسوم ، بين فرضين :

⁽¹¹⁾ ويبرر فقهاء الشريعة الاسلامية معم لبوت حق للمقود في تراة من يراته لبريرا جيسلا حين يقولون ان المقود , يعتبر حيا استحمسهاا والاستحماب حجة ضمية تعليج للدفع لا الالبات، اى تصليح تدفي ما ليس بثابت لا لإلياته ، وما دام الاستحماب حجة ضمين تعليم لبوت حق فقيم في ماله وما قدم الاستعماب حجمة في مثبتة فلا يشبت له حق في مال غيره . انظر : ابن مابدين ج ٢ ص ١٣٧ و ص ٢٤٧ والهداية ج ٢ ص ١٨٢ .

⁽٢)) أما قبل الهميل بهذا الرسوم فقيد كان الهبل في هذا الوضوع ، شأن سائر احكام الحوال الشخصية ، يجرى وفقا كلمب الإمام الإعظم ابن حنيقة النمبان ، وقد اختلف فقهاء الحناية في من يحكم بالقامي باحبار الكافود ميتا .

٧ ــ (1) الفرض الاول: أن يغفد الشخص فى حالة (١٦) يقلب فيها الهلاك دما أذا فقهد الشخص فى الحسرب أو فى اعقاب كارثة كبرى كغيضان أغرق البلاد أو حادث قطار أو سفينة أو طائرة أو فى زازال ولم يعشر على جثته (١١) .

وفي هذه الحالة قرر المشرع انه اذا استمر الفياب في هذه الظروف أربعة
 سنوات فعلى القاضى « إن يحكم بصوت المفقود » .

اى أن المشرع قرر أن اجتماع ظرف الفياب في حالة يغلب فيهما الهملاك مع

_

. فتحب البعض الى القول بان القاض يحكم بعوت الفقود بعوت اقرائه ولا تقدير كلك بسسن

مصين . ومن قالوا بهذا اختلفوا ، فقيل المعتبر هــو موت افرائه من جميع البلاد لان الامعار فعنفضلف

وبن خلاوا بهذه اختفوا ، فعين المصرر هنو وبوت طوات من جيس استد دن الاصلال طولا وقصرا بحسب الافقار يحسب اجرائسبحاته العلقة وقلما قالوا الممثالية اطول اعطرا منالردم ولان الراى الخدى عليه الخمص هو موت الحراته في بلده لان في عرف موت الحراته من البلاد حريمظيم بخلافه من بلده قائما فيه نوح حرج محتمل .

ولان القاتلين بأتضحيدير بالسحن اختفوا في ليلية اجبراه هذا التقدير . همتهم من اعتبر الحول ما يسينى الله الأفران غلاما . تم اختفوا في هذا الأطول فقده البسكى بعالة ومترين سنة من يوجولد (وهذا ما اخذ به صاحب الهداية ج ٢ ص ١٨١) ومتهم من قدره بصلة ومتهم من قدره بتسمين وفيل ان التقدير بتسمين هو الأولاق وان كان الأوليس ان لا يقدر بشره (هداية ج ٢ ص ١٨٢) .

... ومنهم مهامتیر اكثر ما یعیش الیه الافران غالبا لا أطواه (وهم التأخرون) فقواه (ص) : « اعبار احتى ما بين الستين إهى السبيين » وهلى هذا قدره بعضهم بستين لان من يعيش طواقها نافد والحكم للقالب . وقدره ابن الههام بسبين للعديث لاقها نهاية هذا الخالب .

- ومن هذا يتضبع أن الطلاف بين أنصار هذا الرأى ما جاد ألا من اختلاف الرأى في أن القافب هذا في الطول أو مطلقاً .

. وذهب البخص الثالث التي القنول بتهيهي الرأى هنا للامام (وهذا ما إختاره الزيامي) ولا تقدير فيه ، فعلي القالميان يمثل ويجتهد ويسطى ويسطى الأسب بل ينظر ف الأفران وف الزمان وفي الكان تم يجتهد لاته يختلف بالمتلاف المالاد وكذا شبة الطال تختلف باختلاف الانسطاس فان الملك العظيم الذا اقتطع خيره يظلب على القان في انتي معة أنه قده مات .

(٦) إذا ما الترامة حرفية نمى المادة ٢١ من الرسوم يقانون رقم ٢٥ أسنة ١٩٧٩ والتي تنمى ما أنه ﴿ وَهِلَيْ يَتَمَ على أنه ﴿ يَحَمَّى بَعِوتَ المُطْفِرَ الأَلْنِي يَظْفٍ عليه أَرْبِي اللهُ بعد أربع سنية من الربِي فقده ﴾ لوجيطيناً أن تور ، البعا لموقية النمى ، أن العيرة عي بالشخص ذاته على يقلب عليه الهلاك أم لا وليست إلى من عالهمالة قاتى فقد فيها الشخص (أي يقلب فيهما الهلاك أم لا) أن أن الميسار شخص » لا موضوص .

ولان الواضع من النص ذاته 6 خاصةميزه حين يقرر « وأما في جميع الاحوال الاخسرى » 6 والما في جميع الاحوال الاخسرى » 6 والواضع ايضا من فقهاء الشريعة الإسلامية (قطارابن عابدين ج ٢ ص ٢١ عبد يعبر عن ذلك بقوله ما والما وقد في المامية المعرى الوالميرتبالمالة التي فقد فيها الشخص الا يحالة الشخص الا يقدم المامية المامي

(1) والقريب من الامر هذا أن يعلى المقهاديلتقون بهذه المحالة حالة الشخص الذى يُخسرج لتضاء حاجة قريبة (ساهم صدكور ص ١٧) كمن خرج المحالة وقع يصد (البداوى ص ١٩٥) أى يعتبرون هذا الحالة يقلب فيها الهلاك رفم أنه من الواضح تباما أنها حالة ليس الهلاك فيها لا راجحما ولا حتى مرجوحا والامر الاكثر قرابة أفهم مع ذلك يعتبرون حالة الشخص الحذى يغرج لقاماء حاجة بهيئة حالة لا يقلب فيها الهلاك 1 (سامل مداور ص ١٧) .

a Cont. of

استمرار هذا الغياب لمدة اربعة سنوات يقيم قرينة قانونية على وفاة المفقودوهي قرينة تماخذ بالظن الراجع وتستجيبالي تفطية مركز فلق وغامض(١٠) .

ولنا في هذا المام عدة ملاحظات .

. الاولى – أن نصل المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ ينص على أنه « يحكم بوت المفقود الذي يغلب عليه الهمالك بصد أدبع سنين من تاريخ فقده » (راجع باقى النص قيما تقلم) ،

وايراد النص على النصو المتشدم يفيد آنه ليس للقاضي أيه سلطة تقديرية في أن يحكم أو لا يحسكم بعوت المفقود في هذه الحالة بل أن عليه أن يحكم بعوته أذا ما توافر الشرطان اللذان نصبت عليهما المادة وهما شرط استعراد الفيساب لمدة أربع سنوات وشرط حلوث الفيساب في حالة بطب عليما المهلال وهذا الإصنع من

اريم سنوات وتترف حارت العيساب في حاله يقلب الهلاك (وهذا لايضم من ان للقاضي مطلق السلطة التقسدرية في تحديد ما اذا كان الفيساب قد حدث في حالة يقلب فيها الهلاك من عدمه)

... وبالتسالي فنحن نرفض ما ذهب اليه بعض الفقه في هذه الحالة من القول بأن المحكمة تحكم باعتبسار المفقود ميتسابشرط أن يرجع قديمسا الهسلاك أي تعلل

ظواهر الحال ونشائع التحسرى على أن الشخص يتدر أن يكون حيسا ويفلب أن يكون قد مات (١٦) فما ذهب اليه هـ لما الرأى غير صحيح لأنه : ١ ـ ينسترط شرطا اضافيا لم ينسترطاه القدانون ذلك أن يجسل على الماد الذات الذا

القاضى واجب التحرى عن حياة المفقودوهو ما لم يشترطه النص الذى اكتفى. بالشرطين السابقين . ٢ ـ كما أن الامر هنا ، كما قلسا بتعلق بقرينة قانونية على القساشي أن

يعملها اذا ما تواقرت شروط انطباقها وليس متطاقا بقرينة قضائية القاضي ان يعملها اذا ما تواقرت شروط انطباقها وليس متطاقا بقرينة قضائية القاضي ان يعمد شروط انطباقها .

٣ ــ ان هذا الراى يؤدى الى منح القاضى سلطة تضديرية فى أن يحمكم أو لا يحكم بموت المفقود وهم غيابه فى حالة يفلب فيها الهلاك واستعرار هذا الفياب الربعة سنوات وهذا بخالف نص المادة سالفة الذكر التى قلنا النها « توجب » على القساضي الحكم بموت المفقود اذا ما توافرت الشروط السبابقة وليس فقط تمنحه السلطة فى الحكم بموته اذا ما توافرت همده الشروط اى أن الحمكم هنا « وجوبى » لا « جوازى » »

" ألى أن هذا الرآى فيه خلط بين فرض القباب ق حالة بقاب معها الهسلاك وفرض القبياب ق حالة لا يقلب معها الهلاك لان معيز الملاة السابقة وهو يمعي على حكم الفيساب ق حالة لا يقلب معها الهلاك التي على القنائي عبه التعري م « بمعيم الطرق المكتة » لمسرفة ما أذا كان المقود حيا أو ميتا ، ويبدو أن هادا القدريق من الفقسه خطر بين الفرضين واستلزم للاول ما استلزمه المسرعاتاتي نتا

 النائية: آنه واذا كانالنص السابق يقفي باحتساب الاربع سنوات و من تاريخ الفقد » الا آنه يجب أن يفهم من ذلك أن الهيرة هي بتاريخ القطاع اخبسار المقود لا بتاريخ غيابه لائه قد يتفيب في تاريخ ولكن تظل أخباره ممروقة الىوقت لاحق على هذا التاريخ وقد يظول هــــة الوقت لسنوات .

ولحق على المالية: ان القانون رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٥٨ أعلى لوزير الحربية سلطة اصدار التالية: ان القانون رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٥٨ أعلى لوزير الحربية القاما فقعوا التام المسلمة مومى اذا ما فقعوا التام المسلمات الحربية (١٧) بشرط مضى مدة الاربع سنوات ويقوم هذا القرار بالنسبة المسلمات الحربية (١٧) بشرط مضى مدة الاربع سنوات ويقوم هذا القرار بالنسبة

⁽١٥) شمسالدين الوكيسل ص ٢١٠ وانظسر أيضا حسام الاهوائي ص ٥٧ .

 ⁽١٦) احمدسلامة ص ١٥٦ وايضا حسسام الإهوائي ص ٥٥ > اسماعيل قائم ص ١٨٦ أن تهاجها.
 (لإعبال التعضيرية ج ١ ص ٢٦٨ .

 ⁽۱۷) وقرآرسدورها القانون الافروضيقاسة عابة كان الشرع يعاقع كل حالة بقانون خاص مثال
 (۱۵) وقرآرسدورها التفاص باحتيار مقتودي حملة فلسطين في حكم التوفين .

العددان الأول والثاتي ـ السنة الرابعة والستون

للمسعوبين مقام العكم بالنسبة للمدنيين وعلة هذا ، كما قررت الذكرة الإيضاحية لهذا القانون هي توفير الجهد المدى على زوجات المفسودين من رجال القسوات المسادة عن طريق عدم ذهابهم اليجهات القضاء في وقت تشسته فيسمه اللوعة والامي .

A – (ب) الغرض الثانى: أن يققد النسخص فى حالة لا يقلب فيها الهلاك . كن سافر التجارة أو السياحة أو لطلب العلم أو لاى أمر آخر ظاهره السلامة نم انقطعت إخباره بحيث لم يعد بالوسط الجزء لا بحياته ولا بعماته . وفي هـفه العقل يقر عجز الملاة 17 سالقة الذكر بأنه « يغوض أمر المدة التي يعكم بعوث المفتدة الموض أمر المفتدة المنتمة الموضة أن المفتدة ألم سدا الى مهرفة أن كان المقتود حيا أو ميتا ». وطبقا لهذا النص قما أذا القافى , واليس المنتمة » لمرفة ما أذا كان المفتود ميتا في أم يحتم باعتبار المفتود ميتا أو لا يحكم ، والمعتا « جوازى » له وهو أذا ما قر أعتبار المفتود ميتا أنه أن يحمد باعتبار المفتود ميتا أنه أن يحمد باعتبار المفتود ميتا أنه أن يحمد كم ، يعتبر المقود من بنا بعد والمدافرات بالم أن يتجاوزها وكن هذه الاربعة سنوات تمتبر حدا أدنى لا يجوز له النزول عنه لانه أذا من من هند فى حالة بنها الهبلك يحكم بهونه أذا ما انتفى أربعة سنوات مناورت بالسبة أن نقد فى حالة لا يقلب فيها الهلاك .

٩ منحوظات هامة: على أنه يلاحظ بالنسبة للفرضين السابقين المحوظتان
 التاليتان:

إ ـ أنه أذا كان للقاضى أن يحكم بصوت المفقود ، منى توافرت الشروط السالف ذكرها في كل فرض على حدة ، الا أنه أذا ثبتت حياة المفقود فيلفى الحكم بالبات الفقد حتى ولو كان المفتود لم يعد .

٢ _ أن الاحكام السابقة الاصطواري الشان من رفع دعرى بموت المُفقود (اي بموت حقيقة لا باعتباره ميتا حكما) حتى قبل القضاء أربعة سنوات على فقده(١٨) ومتى ثبتت الدعوى (وبجوز الإتهابكافة طرق الالبات بعا فذلك البيئة والقرائن) حكم القاضي بموت المُفقود حقيقة وليس فقط باعتباره ميتا .

. ١ - آثار الحكم باعتبسار الفقود ميتا .

۱۱۱ حكم القاضى باعتبار المفقود ميتاترتب على ذلك انقضاء شخصيته القانونية
 لوفاته « حكماً » ووجوب معاملته معاملة الميت .

ويستمرض هنا (أ) لآثار الحكم باعتبار المفقود هيتا .

ئم نمرض (ب) للقاعدة العامة التي تحكم آثار الحكم باعتبار المفقود ميتا .

11 ــ (أ (آثار الحكم باعتبار المفقود ميتا .

 ⁽۱۸) وفيصله الحاقة بجمل القاض الاوكيل القدى بيده مال الفقود خصما عنه ، وانام يكن له
 وكيل ينصب له قيما تقبل طيسه البيشة الايات دموى مؤله .

نَهُمْ أَمَانُونَ هُلُهُ الآثار على النحوالثاليُّ : الله

ا بائنسىية الزوجة المتقود. : . .

بنص الآرة ٢٢ من الرسوم بقانور م م السيسة ٢٩٦٩ على آنه « بعد الحكم بعوت الدورة من العدد وجبه على الدورة الدورة من الم

ومن هذا يتضح أنه بصد صدورالمكم بعوث المفقود تعتمد أروجتمه عدة الوفاة (وهي ربعة أشهر وعشرة ايام) من تاوين صدور همدة الحسكمة التهما تعتبر ترملت منذ هذا التاريخ .

ويسرى هـ فدا الحكم على الزوجة سواء كان مدخولا بها ام لا (١٩) ت.

٢ ــ بالنسبة لمال المفقود :

تنص المادة ٢٢ من المرسوم بقسانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٩ على اله تنا

« بعسد الحكم بعسوت المفقود . . . ثقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم » .

_ وبتضح من ذلك أن تزكة المفتودتفتنج من بوم صدور الحكم باعبارهميتها وتوزع هذه النركة بين ورثته الموجودين في هذا الوقت أما من مات منهم قسيل صدور هذا الحكم (أى في الفترة ما بين الفقية وصدور الحكم) فلا شيء له لانه مات الناء حياة المفتود .

٧ - بالنسبة النصب الم و و المفقود من تركة مورقه (او من تركة الهجيله) فنا فيم النصب الم المحد بر المالفقود الناء فترة الفقد فإن المفقود الإبرث. هذا السخص (سواء طبقا القاعدة انه يشتر منا أو حق الاحكام التي تنفسه و رشر غيره او سواء لانه لا يكتسب المحقوق التي تتقب على ثبوت الحياة) و لكن يوف لهذا المفقود نصيبه في تركة مورنه لحين زوال الشك عن حالته باليقين ٤ سواء كان هما المفتود نصيبه في تركة حيا او بالجكم باعتباره ميتا . فإذا ظهر المفتود ميتا أ . في هما تتص المائة و ميتا أ . في هما تتص المائة و من تانون الحاوث على انه ١٤ ان حكم باعتباره ميتا . في مما تص بالردة و تت موت مورثه ٤ .

ومفاد هذا النص أن هذا التصيب « للوقوات » للمنتود لا يُورَع على ووات ، للمنتود لا يُورَع على ووات بل بعاد توزيمه على ورثة مورثه الموجودين وقت وفاة عذا المورث .

هــذه هي الاحكام التي تنظم آثار البحكم باعتبار المفقود ميتا .:

ولكن ما هو تنوير فسله الإحكام أهلها هو ما حاوله الفقة حين حاول وضع ا قاعدة هامة بمكم فلك الإحكام :

١٢ ..: (ب) القاعدة العامة التي تحكم آثار الحكم باعتبار المفقود ميتا :

ذهب الفقسه المسرى ، في مجموعه (٢٠) ، الى محاولة تبرير الاحكام السابقة بمحاولة ردها الى قاعدة علمة مؤداها «أن القفود يعتبر سيتسا من وقت المحكم بموته بالسبه للاحكام التي تضره وتنفع غيره (كانفسال زوجته عنه وتوزيع تركته) ويعتبر ميتا من وقت فقده بالتسبة للاحكام التي تنفعه وتضر غيره (كاستخقاق المفقود للمراث أو الوصية) . » .

والواقع أن هذه القساعدة لا غيسار عليها في شقها الاول والذي يعتبل المفقود ميشا من تاريخ المحكم بموثه بالنسبة للاحكام التي تضره وتنفع غيره .

ولكن الامر الذي يثور الشك حول صحته هو الشق الثاني لهـذه القساعدة والذي يقضى باعتبار ، المفقود ميتا من الريخ فقده بالنسبة للاحكام التي تنفعه وتضر غسيره .

فهذه القاعدة من ناحية تضالف الواقع لانها تمامل المفقود بما هو مخالف المحقيقة لأنها تصامله على انه ميت من تاريخ الفقد (اى قبل صدور الحسكم باعتباره ميتا) مع انه في حقيقة الامر-، وكما قلنا سابقا ، يعتبر في هداه الفترة حي وليس ميتا ،

كما أن هذه القاعدة من احية آخرى تعطى الحكم باعتبار المفقود ميشا صغة كاشفة ليست له لانه من المعترف به أن هماذ الحيكم حكم منشىء وليس كاشف (أي ينشىء حالة الجوت باعتبارها حالة جديدة تغاير الحالة التي كانت عليها الأمور قبل صادود وليس كاشفا عن هذه الحالة) .

والواقع أن الامر الذي قامت القاعدة السابقة لتبريره هو عسدم أثبات حق المفقود لتصيبه في تركة من توفي معن يرئه هذا المفقود وكذلك عدم أثبات حق المفقود في أدرة المفقد وتبسل قيما أو من يه باعتبار المفقود مينا هذا من ناحية وكذلك تبرير أعادة توزيع هذا المال على مورثة مورث المفقود وقت وقاة هسلة المورث ،

واذا كان هذا هو الهدف الذي قامت القاعدة السابقة لتحقيقه فلا شبيك أنها قد بفته ولكنها أنضا تجاوزته جايت هذه المجاوزة على حسباب الاعتبارات الواقعية التي تقضي باعتبار المتقود قبيل صدور الحكم باعتباره مبتا حيا لا مبتا .

والواقع أنه يمكن الوصول الى ذات الفاية بصورة اكثر دقة من حيث الصياغة مع مراهاة الاحتبارات الواقعية أيضا .

⁽۲۹) انظر مراتصادها: الرای: توفیق فرج ص ۱۵۵ ، احمد سلامة ص ۱۹۵ ، اسعامیل فاتم ص ۱۸۲ ، عبد القصم البدراوی ص ۱۹۵ ، جمیسل الشرفاوی ص ۷۷ ، خمسما الاصوائی ص ۸۵ ، شمس الدین الوکیل ص ۲۹۱ ، معدد سایهداویر ص۸۱ واقط الماترةالایشاهیة : الاعمالالتحصیے ۲ ج ۱ ص ۸۸۸ ،

والقرق الاحتراض على علم القاهدة : حسن كره ص ٢٢ه هامتى (٢) 6 متصور مصطفى متصور من 10 هامتى (١) . ويلاحظ أن أسلس علم القاهدة تجده في الشريعة الإسلامية . القر ابن عابدين ج ٢ ص ٢٠٢٠ .

فالحطا الذي وقع فيه انصار هذاالراي هو انهم اعتمدوا أن المفقود وسلمك نصيبه في المراث أو الوصية بمجرد موت المورث أو الموصى (") . فاقا ما حكم بامتيار المفقود مينا فان هذا الفقه حاول ايجاد الوسسيلة التي « تربل الملك » عن المفقود ليس فقط من تاريخ صسادور هذا الحكم ولكن أبضا من تاريخ بداية هذا التملك وهنا رأى هذا الفقد أنه ليس هناك اسهل من تقرير أعتبار المفقود مينا في مدف الحالة من تاريخ الفقد أنه ليس هناك أسهل من تاريخ وفاة مورثه ولكن أيضسا من وقت سابق على ذلك ، وحقيقة الامران المفقود لم « يتملك » أي ضعيب في تركة من مات مين يرئه ولا في تركة من أوصيله

فكما قلنا سابقاً (١٣) أن المفقود لا يكتسب المحقوق التي تترتب على ثبوت الحياة ، وتنجة لهذا لا يثبت للمفقود حق في تركة من مات ممن يرئه ولا يثبت له نصيب في تركة من أدوت الحياة المنافعية بدرت على ثبوت الحياة والمفقود حياته ليست ثانية لاحتصال وقائه ،

ولذلك قلنا أنه مراءاة لاحتمال حياة المفقود يوقف له تمسيبه في تركة المورث أو الموصى لحسين التيقن أما من حيساته بموذته وأما من ممساته بصيدور الحكم أ معتباره مبتا .

فالفقود ليس له حق على الماللان كان صنيدخل في نصيبه لو لم يفقد ، أو ذا عاد ، كل ما له من حقوق هنا هو حقه في أن يوقف له هذا المال فلا يوزع على ورثة المورث أو المومى .

ومتى كان واضحا في الإذهان أن ألفقود لا يتملك المال بالمراث فاقه لا معتى الاعتباده مبتا من تاريخ نقسه بالسبسة لهذا المال لان الهدف الذي تربد فعقيقه من عدد المتادة ، وهو أعادة توزيع هذا المال على ورثة الورث أو الموسى وتت وفا أيا منهما ، يمكن الوصول البه بالقولياته منى صدد الدكم باعتبار المقتود مبتا وال ما كان له من حق في « وقف » هذا المال للتيتن من موته ومن لم يعاد توزيعه على مستحقيه من ودلة مورثه أو الموسى له ،

ومن هنا فنحن ترى أن القاعدة السابقة التى تقفى باعتبار الفقود ميثاً تارة من الربغ الحكم وتارة من الربغ الفقد قاعدة غير منطقية وغير صحيحة النبيء عن خلط في الفهم واولى منها أعتبار المفقود ، دائما ، مينا من تاريخ صدور الحكم باعتباره ميتا لما فيها من الفاق مع الواقع وتناسق في الإحكام وأعطاء هدا

⁽۲۱) والواقعانشيمة ألفلت في اللهم هذه لم يتج متهسبا حتى الشرع . فالساحة ٤٥ من قابون المواريث تنص على انه ١١ وان حسكم يصوحه (اى المقود في رد نصيبه اكلى من يستحقة من الأورية » فالمسادة بتصيما بفلف الا نصيبيه » منا توجى بان المقود قد تعلك فعلا هذا التصبيب وهذا ما يعنونا الرائقي بالخلط في الاقدم , وقد كان من الاولى التميم مثا ليس يتمييم وكان الا بما وقفه له »
(وهذا ما صر به منا فقيلة الشرع الاسائن . انظر ابن بابدين ج ٢ م ٣٤٧) .

⁽٢٢) الذّا كانت القاعدة التي وضمها الطفــة التقدم لحكم أحوال المطفود في فترة الطفــد تطمي باعتبار أنه يعتبر مينا في مقل الإحكام التي تنظمت ونفر غيره ولاء كنيجة لهذه القامة لا يرث للفنود من مات من الخارب الذين يركم طنحن هنا تنساطن، والعمال الملك ، الحال المرت مشكلة كيفية القصرف فيلكل الذي « ورد» » هذا المطور الما لات تسترف بعاتم، يأن هذا المطورة لا يرث !! .

اليسرهذا أه مرة اشرى ، دليل على ان هذه القامدة (الواردة في هذا الهامش) قامدة فردقيقة ويشر من الشكلات الخر مما تقدم من اللحظول . (٢٢) انظر ما تقدم فقرة (١٤) .

. ١٣ - (ثالثا) - ظهور حياة المفقود (عودة المفقود) (٢٤) .

قلنا فيما تقدم أن الذي يصدر بانهاء الشخصية القانونية للمفقود هوالمحكم الصادر و باغتباره وليس موتا حقيقيا الصادر و باغتباره وليس موتا حقيقيا ووالتالي بمكن أن تخالف المحقيقة هذاه الاعتبار » ويظهر المفقود ، فإذا ظهر المفقود عادت البه شخصيته القانونية ، ألتي زالت عنه بصدور الحكم باعتباره مينا ، وكانه لم يفقدها في يوم من الابام.

والمقصدود بظهور الفقود ليس هوعودته فعلا ولكن ، فقط ، ظهور حياته على نحدو بنفي الشبك الذي كان يحوم حولها (وهذا ما المحت اليه الميادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ في مقدمتها) .

ـ على أن ظهور حياة المفقود على هذا النحو تقتضى منا بيان مركزه بالنسمة لامواله وبالنسبة لزوجته .

11 - (1) بالنسبة لامؤاله:

اذا عاد المفقود فالاصل حمو أن تعمود اليسه أمواله التي وزعت على من اعتبروا ورثته باعتبار أن همله الاموال الفقود اعتبروا ورثته باعتبار أن همله الاموال الفقود الفقود الفسيم من أرث من برئه واللى اعيمة توزيعه على ورثة هذا الاخير وكذلك الامر بالنسبة لما أومى له به وأعيد توزيعه على ورثة هذا الاخير وكذلك الامر بالنسبة لما أومى له به وأعيد توزيعه على ورثة المرس .

ــ واذا كان هذا هو الاصل العام الا ان تطبيق.هذا الاصل ، من الناحة العملية ، قد يصادفه بعض الصعوبات حيث بكون هــؤلاء الاشخاص قــد تصرفوا في هــذه الانوال الى الغير ، فيل يجوز «للمائد» استرداد هذه الاموال من الغير أم لا ؟

بفرق الفقه هنا بين فرضين :

الفرض الاول: إذا كان التصرف قدتم بحسن نية (بمعنى أن يكون المتمر ف والمتصرف أن هذه الحالة والمتصرف أن هذه الحالة المتلف أنه المسائد » فلا يستطيعهن ثم أن يستردونده الاموال منالمتصرف بفناني في مواجهة والمسائد » فلا يستطيعهن ثم أن يستردونده الاموال منالمتصرف اليسه لانه تحملك بسبب شرعى من يدتسوع منها التصرفات الشرعية» (٢٥) ولا يستطيع ، كذلك ؛ أن يرجع على المصرف نضمانيا » لان بده كانت يدا شرعياة أستولت على المال باذن المسارع ويحكم سلبه صحيح » (٢٦) .

. ب وهنا يبرز بعض الفقه(٢٧) فكرة الحلول العيني بمعنى انهم بقررونالعائد

⁽٦٤) القصودبالدراسة هنا هو ظهور حيساة الفقود الذى سبق الحكرباغتباره ميتا . اماللقلود الدى يعود قبل صدور مثل همانا المسكم فلا بين اشكلات ما . فزوجته مازالت له بلا خلاف عوماله له أيضا واذا كان احد قد وضع يده عليسه. فهدو فاصحب ومن تم ضامنا له كها أنه يرث من مادافيل ذلك مين برايهم ومستحق ما كان موصى له به .

 ⁽۲۵) عبد المتمم البدراوی . السابق ص ۱۵۵
 (۲۷) الرجع والکان السابقین .

« عدالة » الحق في استرداد الخلاللستيفل بصاله في قمة من انتقل البـه ماله على أساسي انه برته باعتبار أن هيا الجال قد حل في ذمته حلولا عينا محل مال المهود السائد .

الغرض الثماني : اذا كان النصرف قد تم بسموء نية (بمعنى العملم بحيساة المقود رغم صدور الحكم) فهنايستطيع العائد أن يسترد أمواله . (() - بالنسبة الزوجة :

يفرق هنا بين فرضين :

الاول: اذا كانت زوجته لم تنزوج فهي له وتستمر الزوجية بينهما كما كانت قبل صدور الحكم باعتباره ميتا .

الثناني: اذا كانت زوجتــه قد تزوجت .

وهنا سيتمارض القول برجوع زوجة المفقود اليه مع ما لزوجها الثانى من حق استمرار زوجيته لها . وهنا حاولت المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ها للسنة ١٩٠٤ وضع فاعدة الحل هدا التسارض فنصت على أنه : « اذا جاء لا المفقود أو لم يجيء ولبين أنه حي فزوجته له ما لم يتمتع الثاني بها غير عالم بحياة الاول . فأن تمتع الشاني بها غير عالم بحياته كانت الثاني ما لم يكن فقده في عدة .

والمستفاد من هذا النص أن القاعدة العامة فى هذه المحالة هى رجوع زوجة المفقود اليه واستشماء من هذه القساعدة العسامة تكون الزوجة للزوج الشساني اذا توافرت الشروط التالية :

۱ ــ ان یکون قد عقد علیها فملا .

 ٢ = أن يكون هذا المقد قد تهمدانقضاء عدة وفاة المقود ٤ اىبعد انقضاء اربعة اشهر وعشرة آبام من تاريخ صلور الحكم باعتباره ميتا .

٣ ـ أن يكون الزوج قد تمتم بزوجته فعلا أي دخل بها .

إلى الزوج الثاني حسن النية أي لا يعلم بحياة المفقود (٢٨) .

ومتى توافرت الشروط السابقة بقيت الزوجة الزوج الشسائى ولا تصود المفاضلة بين الزوج المائدوالروج المفاضلة بين الزوج المائدوالروج المفاضلة بين الزوج المائدوالروج المواحد المائد اذا ما تخلف أيا من شروطها ومما تصروه من بقائها الزوج العبدد أذا توافرت جميع شروطها بمضا النظر عما أذا كان هناك أي اعتبار آخر بوجب ترجيح كونها لهذا أو لذاك وبصفة خاصة حالة ما أذا كانها أولاد لإما منها دونالاخر، وهذا ما حدا بمعضالاتهادالا، الكانيج وضعة في الحسبان وهو وجود أولاد لاي من الوجين من عدمه فإن تساويا فيذلك ينظر إلى الاعتبارات الاخرى .

⁽⁷⁾ ويقرر بعلى الفقه الا حسام الامواني من ٢٥ أنه : يعتبر الأروج الثاني من النية الذا كان قصد مقدم في عالم المقد خلال مقد مقدم في المقد خلال مقد عليه المقدم خلال المقدم النياة المنطقة عليه من الامر بلا مبرد إلانه يجمل من المقد خلال المعتبد المستحديد المنطقة على المعتبر المنطقة المنطقة على المنطقة ا

وتحن نعتقد أن حل المسألة علىهذا النحو فيه أهدار تام لحقوق المرأة ، بل وكرامتها .

ونحن نقترح هنا وجوب التفرقةبين قرضين :

الأول: زواج المسراة بزوج جماد تنبجة لحصولها على حكم بالطلاق تطبيقا المعادة ١٢ من المرسوم بقسانون رقسم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والتي تقضي بأنه « إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عملو مقبول جاز فإننا نمتلد أنه لا يمن اهداد هما بأننا الأا تضروت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الانفاقسته » فإذا تحركت أرادة الزوجة وحصلت على حكم بتطليقها « بأننا » من المقود على النحو السبابق ثم تحركت أوادتها ثانية بالزواج من غيره فأننها نمتقمه أنه لا يمكن اهدار هما الأرادات والحكم بعودتهما للمائد رغيها عنها . ذلك أننا نرى أنه يجب الإعتماد عمد الزوجة هنا أو بأقل القليل وضع هذه الإرادة في الاعتبار عند تقدير هما الأمر

ولا يجون ، في رابنا ، دفع هذا القول بأن المادة السابقة تنطبق فقط على الفائب لا على المفقود ، وبالفرورة ، وبالفرورة ، فائب مفقود ، فكل مفقود ، وبالفرورة ، فائب كما أنه لا يجوز إيضا الاعتراض على هذا القول بأن وضع الفائب يفترق هنا عن وضع المفقود لان الفائب فقر يكون له مكان معلوم يمكن فيه مخاطبته بشان هذا القضية على النحو الملكي نصت عليه المادة ١٣ من ذات المرسوم بقانون (وهي متعلقة بمخاطبة الفائب باندازه بالمحضور الاقلمة مع نوجته أو بنقلها اليه أو يطاقها والله يمخاطبة الفائب وضع « الفائب » نقلتها طلك يمكن وصول الرسائل البه ، وقررت أنه للقاضي هنا أن يطلق الزوجة « بلا يمكن وصول الرسائل البه ، « بلا اعذار وضرب الجرائل الهد.

الثاني : أن تتزوج المرأة بزوج جديد نتيجة لانتهاء الزيجة الاولى بمسدور حكم باعتبار المفقود ميتا .

وفي هذا الفرض يمكن اعمال المادة ٨ سالغة الذكر ،

والواقع، أن هذه التفرقة التي تقول بها لا سند لها من النصوص ولكنها قسد تساعد الشرع أذا ما أراد أن يضع قانونا بنظم أحكام المفقود .

ومن الجدير بالذكر هنا أن فقهاءالحنفية يرون أنه في حالة عــودة المفقود « فزوجته له والأولاد للثاني » (٣٠) «

⁽۳۰) اين عابدين ۾ ۳ س ٣٤٢ ,

خطأ المضرور كسبب للاعفاء من المستولية المدنية

De la faute de la Victime Comme une Cause de l'exonération de la responsabilité Civile

قادكتور محبد شتأ ابو سعد مدرس القانون المدنى ــ كلية العقوق

تمهيشد:

۱ ب نص قانونی: Disposition

تنص المادة ١٦٥ من التانون المدنى الصرى على أنه :

« اذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه ، كحادث منجى، ، او قوة قاهرة ، أو خطأ من المشرور ، أو خطأ من الغير ، كان غير ملسرم بتمويض هذا الضرر ، ما لم بوجد نصى أوانتاق غلى غير ذلك » .

يتكلم هذا النص عن توة انسبب الاجنبي في الاعفاء من الممثولية في مجسسالي المسئولية المقدية والمسئولية التقصيرية على حد مسسواء .

ولم يحصر النص صور السبب الاجنبى التي نقطع رابطة السببية ، وتعلى بالتالى من المسئولية ، ولكنه ضرب امثلة السبب الاجنبى لذى لا يد اللشخص نهه ،. كالحادث الماجيء أو القسوة القاهرة أوخطا المضرور ... النع .

ويهبنا هنا التعرض لخطأ الممرور، كصورة من صور السبب الاجنبي ، يترتب عليه انقطاع رابطة السببية ، وبالتالي الاعفاء من المسئولية المدنية .

٢ - تاريخ هذا النص القانوني : Histoire

ا ــ النص المتدم ، كان تد ورد فالمادة ٣٣٧ من الشروع التمهيدي ، مسع بعض خلاف في الفتظ . وقد اترت لجنة الراجعة هذا النمن ، بعد استبدال كنية المضروب كلمة المساب ، واصبح رتم المادة ١٩١٩ في المشروع النهائي ، وقد اتر مجنس النواب - وقتذاك ــ هذا النمن . وفي لجنة القانون المدني ببجلس النواب ثار جــدل طويل حول هذا النمن . وفي لجنة القانون المدني ببجلس النواب ثار جــدل طويل حول هذا النمن .

ــ حيث ذهب أحد الاعضاء الى وجوب أن يكون المدأ في المسئولية التقصيرية هو أمتراض الخطأ ، وتحيل النبعة ، خيثلا يستطيع المسمئول أن يتخلص مسن مسئوليته ، الا أذا نفى علاقة السببية عنطريق أثبات السبب الأجنبي .

... وكان الرد على ذلك انه لا توجدشريعة ، تتخذ ببدأ تحيل تبعة الخطاو الخطأ المروض نقط كاساس المسئولية ، وأنها بحب البات الخطأ كبدأ عام ، ثم تسرد استثناءات على هذا المبدأ يؤخذ فيها بالخطأ الفسروض ، وكانت الفلبة للراى الأشير ، حيثانتهت اللجنة الى اقرار النص تحت رقسم الملدة ١٦٥ ، وقد وافق عليه مجلس الشيوخ (١) . .

ب ـ وقد ورد في الذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي ، بالنسبة لهذا النص وما بعده من تصوص ما يلي :

تستظهر المدواد من ٢٣٢ الى ٢٣٥سلسلة متصلة الطقات من الأحسكام ،
بين أحوال أرتفاع المسؤولية والتقفيف منها ، وقد درج الفقه على النقريق
بين أحوال أرتفاع المسؤولية لاتعدام رابطة السببية، كما هو الشان في السبب الأجنبي،
وأحوال أرتفاعها بسبب انتفاء القطا ، كمايقة ذلك في حالة الدفاع الشرعي ، وحالة
صحور أمر من رئيس ، وحالة الشروق ، ومهما يكن من شأن هذه التقرقة ، منسبن
الانسب من الناحية العبلية ، أن تحشد هذه الأحوال المخالفة في صعيد وأحد ،
المناصر أمر من المتالفة المسئولية تنظمها جبيعا ، وحقسم عبد النبات الخطأ على
لمن أحدث الشرر أن يتبت وجدود السببالأجنبي ، وينفي بذلك مسئوليته باستماد
كل قريلة عليها ، وللمحدث عن من القتهاء لليال في هذا الشأن ، فمن رأيهم أن
المشرور أذا أتمام الدليل على المسئولية ، بالنبات الخطأ والشرر وعالاتة السببية هذه بالباسا
المشرور أذا أتمام الدليل على المسئولية ، بالنبات الخطأ والشرر وعالاتة السببية هذه بالباسات
السبب الإجنبي تا (٢٠) ،

وإذا المصحت تلك المقدمة التههدية، عن أن كل الاتجاهات ، تتفق على أن الثابات السبب الأجنبي ينفي السلطولية عقاتني اتعرض في المباحث التالياتي المكسرة . خطأ الضرور كسبب من أسباب الاعقاء من المسئولية ، المتدرجة في مفسهوم السبب الاجنبي .

⁽۱) مجمدوعة الأعمال التحفسيية ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦١ > وفي تحميل ذلك د. بسعد الوزاك الستهوري ، الوسيط ج ١ هامش ١ ص ٥٧٠ ، وص الواضح أن هسلم التافضات كلفت وسنيلي ذرة عن ذرا مفاخر التشريع في مصر ، لعلقمة مااتطوت طيه من المكاسات عامة لكل قاتوني خاص معيق م.

ويقابل نص للنادة ١٦٥ مدني مصري ، نص اللادة ١٢٧ مدني جزائري وترجمست الفرنسسية

[«]Adéfaut de disposistion légale ou Conventionnelle, échape à l'obligation de réparer le dommage, celui qui prouve que ce dommage provient d'une cause qui ne peut lui être imputée, tel que le cas fortuit ou de force majeure, la faute de la victime ou celle d'un tiers».

⁽۲) المستو السابق (مجمسوعة الإمسسال التحضيمية ج ۲) ص ۲۷۷ – ۲۷۷ و القلسو السنهوري 6 السابق ، ماشر. 1 ص/۲۵ / ۲۷۱، وتعد طابطة أن القسامي الوطني طرم بتطبيق القانون الاجتبى اذا الشارت العقة الاستأذ بتطبيقطذا القانون ، مسواد أن المجال الوارد أن الذن ، أن بعدد لتصويف بوجه طامي ، واقطر أن وضيفائل القبائون واجب التطبيق على القسدير التعويض .

Plèrre BOUREL, Les Conflit de lois en matière d'obligation extracontractuelles. B.D.P. Paris 1961 P. 255.

المحث الأول - فعل المصرور بين الخطأ وعدم الخطيا وعلاقة ذلك بالسقولية

De la relation entre le fait de la victime et la responsabilité

٣ ــ غمل المضرور ، قد ينط ــوىعلى خطا ، وقد لا ينطوى على خطأ : وقد كان الإنجاه السائد أنه أذا صدر عن المضرور فعل لا يشكل خطأ ، فانه لا يمكن أعتبل هذا الفعل صببا أجنبيا معفيا من السخولية، وقى فرنسا ، كان يلزم ، لا عتبل فعصل المضرور سببا معفيا من المسئولية أن يكون فعلا خاطئا ، وأخيرا تتأولت المحاكم « عن صفة الخطأ هذه ولم تعد تتطلب عاكشرط في اعتبار فعل المضرور سببا أجنبيا للحارس » (٣) .

وخلاصة ذلك ، بوضوح ، أن ضعل المجنى عليه يمكن أن يكون سببا اجنبيا ، به تنفسح المسئولية ، سواء كان فعلاخاطنا ، أو غير خاطىء ، وذلك في حدود ما نراه الآن ، حيث نعالج حالة الفعل غير الخاطىء للهضرور ١، ثم خطا المضرور سن حيث بلهووجها ، ونصرض لذلك في حطيين .

ب رأى الدكتور السنهورى: لامسئولية اذا كان غمل المضرور غير الخاطىء
 هو وحده سبب المرر:

بذهب الدكتور عبد الرازق المستهورى ، الى أنه عند الحديث عن خطساً المضرور ، فيجب أن « نستبعد صدورةلا محل المكلم فيها لوضوح حكمها : الا يتم من المدعن عليه خطا ما ؛ ثابت أو مغروض، ويقع الضرر بغمل المضرور تفسه . فقد خرجنا عن نطاق المسئولية التقصيرية . أذ لا يوجد المهنا مسئول ، فالمضرور الا الذى الحق بنفسه الضرر ، وكان هدذا بغمله ، سواء كان هذا الغمل خطأ أو غير خطساً » (٤) .

Traité théorique et pratique de la responsabilité civile délictuelle et Contractuelle.

⁽۱) د. ابراهيم الدمسسولن ، الاعتساء من السئولية عن حوادث السيارات ، ۱۹۷۰ ، بشمد ۱۷۱ ص ۲۲۸ ع

⁽³⁾ الوسيط ع 1 3 بقد 970 ص 481 مول نفس المنى بخصوص هذه المسمورة وهبتها 6 الاستقار هترى وليوه مازو 3 قد 1914 م والطبقة الثالثة من طاقها . الاستقار مقرى وليوه مازو 3 قد 1914 مراطبقة الثالثة من طاقها . Identification price .

ولى نفس اللمتى 6 د. اتور سلطان ، مصادر الالترام ، ط ٢ (١٩٥٨) بند .٣٠ ، د. عبدالتهم فرج الصدة ، المسادر ١٩٥٨ بند ٢٠٤ ص ٢٠٥ .

معنى ذلك ، أنه اذا خلت ساحة المسئولية من خطأ المدعى عليه ، وشغلها خطأ المفرور ذاته ، غلا مسئولية ، ولامسئولية أيضا أذا كان فصل المفرور ، وحده ، حتى ولو لم يكن خلطئا هو سبب الفرر ، وترى أن الأسلس القلوقي لهذا المهوم ، يكين ، في أنه حيث لا مسئول عن الشرر فلا مسئولية بسببه ، ولا مسئول عن الشرر ، اذا انتفى خطأ المدعى عليه ، وكان المضرور ، بقمله الخاطيء أو غسير الشرر ، وسنبير الشرر ، وسنبير الشرر ، هو سنبير الشرر .

ومن هذا العرض البطىء المفكرة عبدكن استخلاص التاعدة العابة الاتيسة ، التى تشكل جوهر 124 المرحوم العلابةالسنهورى بصدد مفهوم فعل المضرور غير الخاطئء واثره على المسئولية ، ومؤداهاته :

لا مسئولية على الاطلاق ، اذا كانهما الممرور غير الخاطىء ، (أو الخلطىء)، هو وحده ، دون سواه ، الذي ترتب عليه المرر ،

و الدكور سليبان مرقس والدكتور معمود جمال الدين زكى: فكرة اشتباء فعل المشرور غير الخاطىء بالقسوة القاهسسرة:

وياتتى مع جاتب من هذا القول ، ماذهب اليه الاستاذ الدكتور سليمان مرقس من أنه اذا كان قمل الصاب ، لا خطأ نبيه المله عسبيا أجنبها عن الدعى عليه ، اذا ثبت أنه غير مكن التوقع ، ولا يسكن أيضا تحاش نتائجه الضارة ، فهو بهدف المثابة « يشبه الحادث الفجائي في أنه يجب أن يتواهر عهد أنتفاء التوقع وانتفساء التالمي » (٢) .

وخطورة هذا الرأى تتمثل في انتسال كاهل المدعى عليه ، اذا كان في امكاسه تلامى تتاتع نمل المضرور ، المسارة ، ولميتم بذلك ، ويتضح ذلك من قول الاستلذ المكتور سلييان مرقس آنه وأن « كان قمل المساب ليس مها يلزم المدعى عليه توقعه» ولا كان في امكانه أن يتوقعه ، وجب مجذلك استاده الى المدعى عليه ، اذا كان في وسعه أن يتحاشى نتاتجه القسارة ثم تصرف ذلك ، فان مرتجه القمل الفسار لا يجوز له أن يضبح بفعل المسلب ، ما دام في امكانه أن يحول دون وقوع الفصر » (٧).

 ⁽a) الوجيز في نظرية الانتزام ... ع ا في مصادر الانتزام ط ٢ بند ١٩٥ ص ١٩٥٥ أو الظهر مقالنا بن : مفهوم اللوة القاهرة ، النشور بمجلة مصر الماصرة ، العمد الاخير .

 ⁽٢) في نظرية دفع المسئولية المنبقة الأهامرة ١٩٣١ ص ١٩٣/٢٩٢
 (١) السابق ، ص ١٩٩١ ، د. محمد لبيب شنب ، المسئولية من الانسياء ، ١٩٥٧ هامش ١

ص ۲۲

ولكن أثبات هذا عسير ، كما ن سكوت الدعى عليه في حد ذاته ، يمد خطأ ، أو على الأثل اتمكاس لسوء النية ، والغرض الآن ، ان معل المنرور ، غير الخاطيء، هو وحده ، دون سواه ، سكب المرر ،

ولذا يكنى التشبيه ، دون استازام علاقة الدعى عليه بفكرتى النوقع والدفع، وترك الامور لجراها المسادى ، والذى يستلزم البلته أن فعل المفرور ، كسان بعابة قوة قاهرة ، لم يستطع توقعها ولاتوفيها ، فيهذا التفسير الفنى ، يمكن أن يستقيم التشبيه المسلر اليه ،

وهذه النتيجة بيكن استخلاصتها ، مرنمول بعض الفقهاء (٨) من أنه اذا كلن غمل المصرور ، معتدلا ، ولا يتسم بالخطأ ، و فلايبكن أن يكون له أى أثر على أحسكام المسئولية . وذلك عسدا الغرض الذي تتوافر فيه شروط القوة القاهر ق ماذا ما صحر من المصرور ما يعتبر فعلا غير متوقعولا بيكن للبدعي عليه مثاوبته وتدارك الناره عان المسئولية ستنتفي بسبب القوة القاهرة ٤ ، وعليسه على المضرور ، غير الطلع، ، ينفي مسئولية المدعى عليه ، ذاذا توامرت فيه شروط القوة القاهرة .

١ ــ راى الدكتور ابراهيم الدسوقي: اثر فعل الشرور غيسي الخلطيء في التسبب في الشرر :

موضوع رسالة الدكتور ابراهيم الدصوقي هو الإعناء من المسئولية المدنيسة عن حوادت السيارات > ولذا عائه اهتماسات العبين اتر غصل المضرور في الخاطئ ، و محل السيارة تتخصل في الحادث > وهو يقول في هذا الصحدة « ارى أن غمل المشرور ب خاطئا كماناو غير خاطئ ، ب يكن أن يعتبر مسبيا المبنيا عن الحارس معنيا من المسئولية اعلما تلها أو جزئيا يقدر المستراكه أو تصبيه في احداث الضرر ، غضل السيار قواستراكه أو المادث يمكن أن ينسب الى عمل المفرور غير الخاطئ ء ﴾ ذا العبر قلست بصفة الخطأ وأنها بصدى تسببه منا المعل في جمل السيارة تتدخل في الحادث)

وقد احس مسلحب هذا البراى بمضافته لنص المادة ١٦٥ سدنى مسرى ، ورز ذلك ، بأن نمل الفروغير الخاطىء ، شاته شان نمل الفر ، غير الخاطىء ، شاته شان نمل المدروغير الخاطىء ، يترتب عليه اعقاء حارس الشيء وقو « جزئيا با دام انه كان الصد السيباب الغرر » (١٠) ذلك أن الخطاليس شرطا لازما لاعتبار واقعة معنسة بيئانة صبيب العنبي ،

ونمنتد أن هذا الرأى ، على فرض صدقه بالنسبة المسئولية حارس الشيء ، الله لا يصدق بالنسبة لمهوم نص الملاة ١٦٥ ، ولكن الجانب الإيجابي في هـذا الرأى يتمثل في أنه يحاول صياغة تناعدة عابة مؤداها أنه كلما كان فعل المضرور

 ⁽٨) الاستان الدكتور نعبان جمعة ، دروس فالواقعة القانونية 6 أو المسادر في الارادية ١٩٧٢
 من ١١/٧٠ .

⁽۱) بند ۱۷۳ می ۱۷۱ می ۱۷۱ امور یکی انه یسکن الوصول الی هذه التیجة می طریق مقارنة السل الشهرور می الطانی، سیالواضه الکونة لفتیرة القائمة ای العادت الفجشی ، اگیر لا پشترف ولا یمکن تصور اشتراف الخطأ بالنسیة لها مافاقسود... هو هام رابطة الاسناد ، وذلك لا یتوقاملی صفة الخطأة ، ولا شك انه فی الاطف بطش القمرورالسنے وغی المیز لاطاء العماری من المسئولیة دلیل كیے علی صحة هذا الرای ... » .

⁽١) الرجع السابق ، يند . ١٥ ص ٢١٠ ، وهامش ٧٨٤ ص ٢٤١ .

غير الخاطئ، يؤثر في حــدوث الغرر >دون إن يكون المؤثر الوحيد > غان ذلك يقتضى بحث غــكرة اعقاء الحارس منالمسئولية > ولو جزئيا > ومجهوم المخالفة الجزئي لذلك > انه كلها كان غمل المضرور > غير الخاطئء ، هو المؤثر "وحــيد في الحادث > اى سبب وقوعه > غلا مسئولية على المدعى عليه > أننا بجب > أننا بجب القالم المناطقة على المضمى > ان يستجمع غمل المضرور > غيرالخاطئء > عناصر القوة القاهرة »

ثانيا : تطبيقات عملية

يمكن أن نضرب مجموعة أمثلة ، لحالات متباينة ، يتضح منها ، عدم مسئولية المدعى عليه ، على الاطلاق ؛ لأن أساس الضرر يرجع الى ضعل المضرور غسير الخاطئء ،

_ في مجال حوادث البناء :

اذا كان الطريق المادى ، قد ارتفعت غيه مياه المجارى قدرابة ثلانسة سنتيترات ، بسبب الفجار المواسمير ، عنطفه مورث المدعين الى طريق فسرعى خاص بالمدعى عليه ، يقيم فيه تشويناتربل وزلط ، وعند اجتيازه اياه ، لسم يستطم حنظ توازنه ، غسقط من فوق كومة الربل والزلط ، غاصطديت راسسه بسيارة المدعى عليه ، التى يتم تفريفها ، غمات ، متأثرا بجرحه ، غان المدعى عليه لا يكون مسئولا ، حتى ولو كانت اصابته قد حدثت نتيجة تحرك السيارة ذائهسا

(ويكون الأمر كذلك لو كان الطريق، علها ، وانخذت الاجراءات الادارية السليمة لتحويل المرور منه ، وعلقت اللافتات الدالة على ذلك ووجد من بنبه المارة ، ومع ذلك، اجتاز مورث المدعين الطريق ، ضحـدتتوفانه على النحو المتقدم) .

ـ في مجال الرصف:

لو قام المدعى باعطاء اشارة للمدعى عليه ، سائق السيارة المحلة بمسواد الرسنه ، كى ينزل حمولته للم أله الرست ، فرجد القبمة المحبدية لأحد المهال، بين المواد ، قحاول المذها ، فزلت قديه ، وسيقط تحت حبولة السيارة فحداث اصابته ، على المدعى عليه لا يكون بحسولاع أي تمويض .

ف مجال النقسل:

وفي مجال مسئولية الناتل الجوى ، يؤكد الفته أن فعل المضرور غير الخاطيء لا بعد انحرافا في السلوك « ولا يؤدى الى اعفاء الناتل من المسئولية الا اذا ثبت أنه

⁽۱۱) قارن الصادر التي اشار اليها الإستاد الدكتور محمود جمال الدين زكر ، ف مجز العارة التي زدر المارة التي الورد) وجم التي اوردناما انها ، و دلاك بولفه السابق ، م ١٣٠٥ ، والقرف شي : عام في حوادث المسابرات > في القسابون الاسابقي والقرنس : Camille JAUFFRET, La responsabilité Civile en matière d'accidents d'automobiles : Paris 1965 pp, 89 et ss.

كان غير متوقع وغير مصكن تلافيه » اكتلق مؤقت في نسبع الراكب يبعله لا ينتبه الى دوران المزوجة التي يعرب بجوارها اعلن انتزابه مغها لا يصبدو اهبالا بنه الذا المن دوران المزوجة التي يعرب بجوارها اعلن المبدرة والمبالا بناهن المبدرة « ويجب من جهة اخرى التنزية بين الضاؤهجرد السلوك الغريزي الشاذ المكافئ الملكيء الذي يتعلق الراكب انتاء هبوط اضطراري انوار سيار قسير على سطح الأرض المنتوقس من المكافئة المناب المناب المناب من مكانه بسرعا الاجراز الطيار ؛ وإذ الك تحدث صدية غنيفة المنصال الراكب بجراح ، دون الطيار وعالم اللاسلكي المكافئة لذي المناب بسوء الحديد الله هر الراكب تدبئي في متحده لما السبب بسوء الحديد النوك هي المناب بسوء الحديد الم

ـ في مجال حوادث الطرق والسيارات :

واذا كان المدعى ، قد أصيب فجاقبحالة صرع ، فسقط على الطريق ، وابتد قدما تجهد تجهد المدعى ، قدهبت عجلة الصيارة ، كان قائدها بتحكيافيها ، وأعطى تنبيها للبدعى ، قدهبت عجلة السيارة الخلفية ، بعد ان حاول السنائق بكل دقة تفادى الحادث ، قان المدعى عليه ! يكون بمسئولاً بدنيا عن التحويض (١٣) .

ـ في مجال الصــيد :

واذا كان أحد الصيادين ؛ على اللغش الذي يسير دائريا ؛ قد نقد توازنه الثناء القباك في الماء مصفحة على المناب البخارى ؛ الذي لو لم يكن يسير دائريا لما كان قد أصيب ؛ فسأن المدعى عليه لا يكون مسئولا البنة عمن يكن يسير دائريا لما كان قد أصيب ؛ فسأن المدعى عليه لا يكون مسئولا البنة عمن الصابة المدعى ؛ وبالمائل ، فلا مسئولية منية ؛ ولا تعويض على عائقه ، طالما المائلة المدعى المركة الدائرية كانت منظمة ومن مسئلة على المبلك (1) الثابت المحكمة أن الحركة الدائرية كانت منظمة ومن مسئلة على المبلك (1)

المطلب الثماني - الفعل الخلطيء البضرور

ان المضرور ، الذي تسبب بخطئه ، ق احداث اصابة نفسه ، لا يستطيع سن حيث المبدأ ان يطالب بالتمسويض على تفصيل سيلي .

⁽١٢) أد. ثروت أنس الأسبوطي > مبئولية النافل الجوى 6 الطبعة الاولى ١٦٠٠ > بند ٢٦٨ من ١٦٨ من ١٩٦٨ من الد ٢٦٨ من الد ٢٦٨ من ١٩٦٨ من الد من و ويشار الد السنولية من الإشباء (١٩٦٧ من ١٩٥١ الذي فقل الشبود عن الشبود عن المنافلة من المنافلة عن المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة من المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة من المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة المنافلة من المنافلة المنافل

٠ (١٢) السابق ، بند ٢٧١ ص ١٤ه

⁽١٤) التفاصيل في الصدر السابق ۽ هادش ۽ ص ١١ه .

وهذا المبدأ يترره الاستاذ هنرى لالوبتسوله (١٥) :

«La victime ne peut demander la réparation d'une dommage qu'elle subit par sa faute».

قنطى الدائن ، يكون له ، من بلباولى ، ذات الاثر الذى راينا سسلفا ، بلنسبة أفعل المشرور غير الخاطىء « اذاكان له نمت الخطأ في جانبه » (١٦) إى ألهه اذا كان على الدائن ، أى المشرور ، يتطوى على خطأ ، ترتب عليه الضرر الذى لحق به غلا بمسئولية ، من حيث البدا ، على الدى عليه ، وذك « كسقوط السساف على الأرض لمحاولته ، من حيث البدا ، على الدى عليه ، وذك « كسقوط السساف معرد من المفرور نفسه ، عقليه أن يريفني دعوى الني رفعها المفرور (١٨) ما المفرور نفسه ، عقليه أن يريفني دعوى الني رفعها المفرور (١٨) الذي الدى وقوع الفرر الذى المبله ، عاقبه لا يكون هناك حجل لمسافة حارس الدى على وقوع الفرر الذى المبله ، عالم الا المثور يكون تقيمة عالمل سبق عليه هو خطأ المفرور، وهذا العالمل السابق هو الذى يعتبر وحده السبب المتيني للفرر » (١١) ، وين ثمينين ، فاعدا المدى عليه من المسئولية ، ان يستظهر القاشى ، في هذا الغرض أولا وجود خطأ من المدى ثانيا : وأن يكسون هذا الفطأ هو سبب الفرر المسائلة والمنافق المنافق عليه من المسئولية ، هذا الفطأ هو سبب الفرر المسائلة ، وبعض منه بن المسئولية ، هذا الفطأ هو سبب الفرر المسائلة ، وبعض المهنون الفرعة بهنا المائلة عليه المن المنافق عليه بن المسئولية ، هذا الفطأ هو سبب الفرر المسائلة ، وبعد المؤرد المهنان المنافقة عليه بن المسئولية ، هذا الفطأ هو سبب الفرر المسائلة ، وبعد من المنفرة بن المنافقة عليه بن المسئولية ، هذا الفطأ هو سبب الفرر المسبب الشرر ، (١٨) . وبعرض لهذين الشعرة بينا المسائلة . المنافقة المنافقة المنافقة عليه بن المسئولة . و

أولا: خطيا المدعى

يجب أن يستظهر القاشي ، أن تبة خطأ ، وأن الخطأ صادر عن المدعى .

اولار: القطيسا :

۱ سالمتی: يقصد به انحراف المدعی عن سلوك الشخص العادی ؛ عنسد وضع الدعی فی نفس الظروف الخارجیة الشخص العادی ؛ مع ادراکه اذلک ؛ فهو الخال بوذالمنی لا ینسب الا الی شخص یمن أن یسدر به هذا الإخلال ؛ وإذا يلزم فيه أريكون ميزا على الآتل وعلى هذا يكن التول لن للخطا عنصريت ؛ عنصرمادی هو القبل الذي يقع به الاخسالال يمكن القول أن للخطا عنصريت ؛ عنصرمادی هو القبل الذي يقع به الاخسالال بالوجب ؛ وعنصر مهنوی ؛ هو التبييز (في المسئولية التعسيرية) ؛ مسافا

Henri LALOU, Traité pratique de la responsabilité Civile, 5me édition, Paris 1955 No 316 P. 254.

١٧ 6 ١٧) د. معبود جميال الدين زكي ، الرجع السابق ، بند 196 ص ٢٦٦ .

⁽١٨) د. معبد لييبشنب6 الرسالةالسابقة، بند ٢١١ ص ٢٢٠ ، ومبدأ عدم التمويض عندلبوت

⁽١٩) الاستقلا العبيد الدكتور جيزاالشرقاوي، الصاحر في الارادية ، دار النهضة ، بند احمرا؟» وإيظار تعريف المناص الاكتزام كواجب فالوني خاص بقائمة مؤلفه عن المقد 6 وفائمسة مؤلفة عن الاراد بلا سبب على حساب القر1972.

استبان أن الشخص العادى ، لم يكن ليتصرف مثل تصرف المدعى الو انه وجد فى مثل ظروفه ، غنى عنصر الفطا يكون متوافرا قبل المدعى ، اذا كان مبيزا ، الـــا الممل الصبى ، غير المبيز ، والمبنون ، ماتها لا تعد خاطئة مهما اعتراها من شذوف، ونخضع الأمر فى هذه الحالة للفــرض الأول ، حيث لا يسأل المحمى عليه ، اذا كان غمل الصبى ضى المبيز والمجتون مرتبيل القوة المتاهرة (١٠) .

٢ - المعولي : ومعيل تقدير خطـالمفرور (المدعى) هو معيل موضوعى ، فلك أن الدوراته في السياف الخلص ، الخلف ، اى لا يقطر نبه الله هو ، اى لا يقطر محلك الضرور ، وأنها يقاس بصلك الشحول ، أوانها يقاس بصلك المشرور ، "بالنسبة للمسلك المعدى للرجـل اليقظالمتمر ، فيستهد المهيل الشخصى كلية ، وتراعى فقط ظروف المصاب الخارجيــتومسلكه القطاهر » (١١) .

٣ - الآثاث : وخطأ المضرور لا يكن افتراضه ، بل يجب على المدعى عليه ،
 وهو يحلول نفى مسئوليته ، أن يثبته ، غطأ المضرور ، هو خطأ واجب الاثبات ،
 ولايكن افتراضه ، أو القول بوجود قرينه عليه (٢٧) .

ويستطيع المدعى عليه أن ينفى مسئوليته عن طريق اثبات خطأ المضرور ، وهو يستطيع أن يحتج بخطأ المشرور فيهو أجهة المضرور ذاته ، وقى مواجهة ورثته اللين يرفعون الدعوى باعتبارهم ورثة ، أها اذا تقدم الوارث ، كأصيل في دعوى المسئولية ، أى « باعتبار أنه قد أصابه ضرر جباشرهن موت المساب ، كلا يجوز للمدعى عليه في هذه الصالة ، أن يحتج بخطأ المساب ، آلا بالقدر الذي يستطيع به الاعتجاج بخطأ الذي ، اذ أن المضرور الأصلى في المنرض الذي نحن بصدده هو الوارث ، والمساب يعتبر من الفير بالنسبة الله » (٣٣) .

وكما يكن للمدعى مليه أن يحتىج شطأ المضرور قبل الوارث ، فأنه يستطيع أيضا أن يعتبع بضطأ الوارث الذي أفضي الى الحاق ضرر بالمضرور ، فاذا طالب والسد الطفل المتوفى ، سسائق السيارة التى دهسته ، بالتعويض ، كان للمدعى عليسه (السائق) ، أن يعنع مسئوليته بضلسا الوارث ذاته ، في القيام بو اجب الرعاية (١٤) . ورضى انه يلزم فضلا عن ذلك أبوت عام خطأ السائق أصلا

ثانيا : صدور الفطا عن المرور او المدعى وهده :

بجب ان يكون الخطأ ، بالمنى المتدم ، قد صدر عن المضرور المسدعى في دعوى المسئولية وحده او مسن احد « الاشخاص الذين يسأل عنهم كاحد تابعيه او

⁽۲) د. محمد لبيب شنب ۶ السابق ، بند ۲۱ ص. ۲۲ حيث بلسيف ۱۹۵۵ آنه يحق الحارس الهمسا أن يضلع مسئوليت بان يتصلف باهمال من تجب طيهم رقابة في الميز ۶ باهباده خطسا صادوا من الشخ . و حكم محكمة مونيلييه المسادر ف ۲۳ ديسمبر ۱۹۳۵ والتشور في الجاليت ديراليه ۲۲ س ا ۲۱) الشبار اليه في مفضى ٤ .

 ⁽۲۱) درسیلیمان مرقس ، ق نظیریة دفیع السئولیة العقیة ، مطبعة الانتصاد ، التسبخة العربیة ، ص ۲۹۲ .

⁽۲۲) انظر د. ابراهیم النسوالی ، السابق،بند ۱۹۲ ص ۲۲۰ ، ویشول لالو ، بنسه ۲۱۷

⁽۲۲) د. الستهوری کا الوسیط » ج ۱ ءالسابق کا می ۸۸۱ هاشت ۱ وطحقه ص ۸۸۹ . (۲۲) د.الستهوری ، الاسابق ، کامیآلوشیو.

أولاده » (٢٥) دون سواهم ، غاذا انتفى خطأ المضرور ، بالمعنى المنتدم ، انتفى دفع المسئولية بناء على ادعاء خطئه . لاتسلمتيث بكون خطأ المضرور وحده هو سبب ضرره ، ولم يكن للمدعى عليه دخل في ذلك، علا بسئولية على المدعى عليه اسلا (٣٦) ، على ارد رفع اصل مسئوليته ، كان عليهان يثبت أن الخطأ قد صدر عن المضرور أو المدعى وحسده .

ثانيا : خطأ المسدعي هو السبب الباشرالضرر

: - 1 Hais:

يجب أن يكون خطأ المضرور ، هو السبب الباشر في حدوث الضرر ، بمعنى أنه يجب أن يقوم الدليل على تو أفر رابطة سببية بين الخطأ الذى تارقه المشرور ، وبين الشمر الذى حاق به ، قاذا ثبت أنخطأ الدعى ، لم يكن له أي دور في وتوع الحادث ، قان ذك لا ينفى مسئولية المدصىعليه . « وتطبيتاً لذلك تضى بهسس فولية حارس سيارة عن الضرر الذى احدثه لسيارة لخرى ، لارتطابه بها ، اثناء وقوفها ، بالرخم به أن سائق السيارة المشرورة كان تد ارتكب خطأ بوقوفه في يوم فردى المام بيني جعل رتما زوجيا ، وذلك لانه لا توجدراب طة سببية بين هذا الخطأ وهسذا الحادث » (۱۲) .

٢ - الاهتقة: ويكون خطأ المرورهو السبب المباشر للحادث ، في امشالة كثيرة ، اكثرها مستقي من حوادث السيارات ، منها : عبور طريق ، دون تبعم ، من غير أماريق ، دون تبعم ، من الميارة المعارفة المسرورة على أن السارة المسرورة الموردة في أن السارة المسرورة الوردة ، في المعارفة تبنعه من ذلك ، أورقوف المشرر نجاة وبلستيرار ، أو بتردد، في وسلط طريق تعبره السيارات ، أو الظهور الفجائي المم السيارة ، نقى هذه الحالات وراماناها لا يمكن القول ، الأن خطأ المشرور ، كان السبب المباشر للحادث ، اى السبب الذي لو لم يتواجد ، لما كان هناك حادث اصلا (٨٨) .

البحث الثاني سائر خطا الضرور على مسئولية الدعى عليه

١ - القاعبدة:

اذ ثبت خطأ المضرور ، وكان هـذاالخطأ هو السبب المباشر للضرر الذي لحق به ، قلا مسئولية على المدعى عليه « ولايصح الزامه بأى تعويض ولو جزئيا » (٢٦)

٢ ـ التطبيقـات :

_ وتطبيقا لذلك ، قلا مسئولية على المدعى عليه ، اذا كان الدائن ، قد توأنر في جانبه ، وحده ، وصف الخطأ ، « كسقوط المسافر علم, الأرض لمحاولته ركسوب

⁽ra) در معهد لبيب تشتب ، الرساقة السابقة بند ۲۱۲ ص ۲۶۰

⁽۲۷) در السنهوری ، السسایق ، هامش ۱ص ۱۸۸ ،

التطار في اثناء سيره ، أو لانزلاق تعسمين سام الصرية المفطى بالجليد ، أو لعبوره شريط السكك الحديدية رغم المنع ، وكتلف الرسالة ، في اثناء نقلها ، نتيجة لسوء التعبيلة ، أو دون تفليف ، أو يغير تخطية كانيسة » (٣٠) .

- وقد قرر أفقه الفرنسي ايضا ؛ اتهاذا كان خطأ المضرور ، هو السبب الوحيد، الذي انفني الى حدوث الفرر ، غان مسئولية الذي عليه تنتبي ، ليس فقط في حللة المسئولية التقصيرية التي تنبني على خطاراجب الاندات ، وأنما في حالة المسئولية المنترضة أيضا ، سنواء كانت ناجهة عنهما الحيوانات أو الانسياء (٢١)

ولا ينبغى تصور أن تدخل الشيء كالسيارة ، في الحادث ، ينبغى أن يكون له تأثير على مدى التعويض ، ذلك أن تدخل الشيء ، لا يحد في مثل هذه الحالة ، السبب المنتج المشرر ، بل أن هذا « التدخل جاء نتيجة لما لم آخر سابق عليه هو خطا المضرود ، وهذا الخطأ يجب تدخل الشيءويعتبر هو السبيب الحتيتي في حمسول الضرر " (٣٣) .

وعلى ذلك غانه اذا كان هناك سباق المسيارات ، وحددت الدولة ، تحسيدا دقيقا ، الكان الذي تجتازه السيارات ابان عداية السباق ، وعلم بذلك الكافة ، أو مسار في امكانهم العلم به ، غان تواجـــدشخص في مكان خط سير السيارات انتاء السباق ، يعتبر خطا بنه ، بحيث اذا دهبته سيارة غلحدثت به اصابات بالفقة ، غانه لا حق له في طلب التعويض ، لان تدخــل الشيء لم يكن السبب الحقيقي الذي رتب الضرر ، ذلك ان خطاه ، هو ، بجب هذا التحصيل .

واذا انحرف تائد دراجة ، عادية ، الو بضارية ، انحرالها مفاجئا ، غير مسبوق بأى السارة ، يتم عن مرفق بأى السارة التي دهيته ، لا يكسون مسئولا ، لا يقرم بالتمويض ، لانتساء مسئولا ، لا كليا ولاجزئيا عن بقتله ال الصابقة ، وبالتالي لا يلزم بالتمويض ، لانتساء الضاف في جلتبه ، و وقد اطرد القضاء في مرتسا على أن مبور الطريق من غير المكان المخصص لمبور الشارقة من حطل بحسرم المشروق من التمويض ، وأن مجاوزة تائد دراجة بخارية لسيارة من على يبنها يمتبرخطا بعض سائق السسيارة كلية سس المسئولا لا عن تمويض كلى ولا عن السئولية » (۱۳) بحيث لا يكون المدعى عليه مسئولا لا عن تمويض كلى ولا عن

 ⁽٣٠) د. معمود جمال الدين ز ل ، السابق بند ١٩٥ ، ص ٣٦٦ وانظر الإحكام التي اشاراليها في الهــوامش من ٧ حتى ١٢ س ٣٦٦ من هوامش الفقرة ١٩٥ .

H. LALOU, op. cit., No 317 p 225 d.s. faute de la victime (**) qui est la cause exclusive de dommage exonére de tout espèce de responsabilité, non seulement de la responsabilité qui repase sur une faute prouvée (art. 1382 et 1383 C. Cir. «francais»), mais de celle qui repose sur une responsabilité présumée de dommage Causé par les animoux (art. 1385) (Civ 17 juill 1917, D. P. 1917. 1. 133; Nancy, 10 nov. 1920, Rec. Gaz. pal. 1920. 2. 636), ou par les choses inanimées (art. 1384, § 1er) (Req. 9, juill, 1919, Rec. Gaz Trib. 1919, 1, 83; Req. 8 déc. 1930, D.H. 1931, 36).

⁽٣٩) د. محمد ليب شبب ٤ السابق ، بتد١٤٩ ص ٢٤١ - ٢٤١ . وطرف الدنتور سليمان مرضى ، الخطل الفسسان ط ٢ ص ١٠٠٩ يقد ١٩٨٥ اشار اليه ايضا في ملمتي ١ ص ٢٥٢ . (٣٦) د. محمد ليب شبب ، الرساقة الشارةاليها > بتد ٢١٢ص ٢٤١ والاحكام الصميعة الذي الشار في هامتي ٤ - ص ٢٤٢ .

تعویض جزئی (۳٤) . وهذا با نطت محکمة باریس .

٣ ــ بوقف محكمة النقض الترنسية بن غكرة الاعقاء الكلى المدعى عليه :

يمكن القول ، أنه كلما كان خطأ المضرور هو السبب الباشر للفصر الذي لحق به غان المدعى أو الدائن ، يكون خطؤه هو السبب الوحيد الحادث ، أو يكون بنجابة السبب الوحيد الحادث ، وأذ غائه ، الا يعتبر تشددا من محكبة التقض الفرنسية بنظاء أن نقرر في حكبها الصلار في ١٣ أبريل سنة ١٣٣٤ : أن يقريفة المسئولية التي نقع على على الحارث » (٣٥) ، ولكن التشدد الحقيق يكون في أطراد لحكام هذه المحكمة ، على أن المحارث الا يعفى أعلماً كليا ، الا إذا كان خطأ المضرور ، غير ممكن النوقع وغير ممكن المنود و عبر ممكن النوقع وغير الذي يحلول دعمه بسنة من المادة ١٨٤ المنزود ، من ذلك مثلاً قول الأو (٣٧) ، ولان الدي يعلمول دعمه بسنة من المادة ١٨٤ احترى مرشعى :

«La faute de la victime, pour exonérer Complétement le gardien de la chose inanimée de la présomption de responsabilité resultant pour lui de l'article 1384 § 1er, du Code Civil doit Consister dans un événement imprévisible et invévitables.

إلى الماليد المؤيدين لمحكمة النقض الفرنسية :

ايد ريبون لوغلوش ، وكولان وكلبينان ، ورودير ، وآخرين مسلك محكهة النفض الفرنسية القاتل بأنه : لا اعفاء كلى للبدعى عليه الا حيث يكون خطا المضرور غير ممكن التوقع وغير ممكن النفع ، وقد استند هدذا الراى « الى ان ثبوت خطا المضرور ، لا يكنى وحده لنفي ابلغة السببية بين تدخل الشيء والشرر ، لان الحرارس تد يكون قد ارتكب خطا بدوره ، ولذلك بجب لاعقائه كلية أن يثبت أنم لم يرتكب أي خطا ، واحسن وسسيالمذلك أن يثبت أن خطا المضرور كان هدو السبب الوحيد للحادث ، لكونه غير مكن التوقع ولا الدفسيع » (٣٨)

ه _ اعتراض الدكتور محيد لبيب شنب :

وقد اعترض الاستاذ الدكتور محمدليب شنب على هذا التحليل ، وقال أنه تحليل غير سليم ، لان احتبال خطأ الحارس ، لا ينبغي أن يحول دون تطبيق قواعد

 ⁽٣٤) محكمة باريس ١٩٠١/١٠/١١ البسائيتدي بالبيه ١٨ ابريل ١٩٣١ ومحكمة إلايس ١٩٠٠ ديسمبر ١٩٢٥ دالون الاسيبوس ١٩٣١ - ٧٠ . فقط لالو ، السابق بنه ١٩٣١ س ١٩٦٥ :

ديسمبر ۱۹۳۶ داور ۱۳۳۱ داور ۱۹۳۱ د اور ۱۹۳ د اور ۱۹ د اور ۱۹۳ د اور ۱۹۳ د اور ۱۹ د

⁽۲۵) عرائض ۱۲ ابریل ۱۹۳۶ دالوژ العودی۱۹۲۶ - ۱ - ۱) وردت اشارة للحسکم ف الرجع السابق » ص ۱۴۲ ،

 ⁽۲۷) انظر حكم معكمة السين الصياد ف١٩٤/١١/١١ التشود في مجلة الاسبوع القسائوني
 ١٩٢٥ ص ٢١ .

روم) مؤلفه ، سالف الإشارة ، بند ۲۱۷ صرود؟ ⁶ ۲۵۱ .

⁽٨٩) د. محمد لبيب شتب > العابق > بتدا؟ ص ١٤٤ > ولا تحراض طن عبدان السبب الوحيت المحمدات وقان الاحراض طن استلزام تطبل ذلك يكون خط المفرود في محكن التواجوفي محكن الدفع .

التاتون ، والأمر يخضع في البداية والنهايتاتواعد الاتبات ، واذا كان اسلس المسئولية عن الاشياء هي القرينة ، غان القرينة تصغط الم ثبوت خطا الضرور ، أما أن كان الأساء هو عكرة الخطر ، غان تقراعدالمسئولية عن الاثنياء ، يجب استبمادها أذا ثبت أن الضرو برجع الى خطا الضرور ، كما أن ثبوت خطا الضرور ينفني الى تطع رابطة السببية بين تعفل الدىء والقرر ، غيتخلف ركن بن أركانالمسئولية ، غيض الحادر كلية . « كلك اشتراطتوانر صنتي القوة القاهرة في خطا المضرور بهما المضرور بهذا المنى يمثل عمير سببا أجنبيا من تبيل اللغو والحسو ، اذ يبعل المناسولية عن أن خطا المرور بهذا المنى يمثل قام عربيا مسئولية . ولما كان الشارع منك كانتيار من تعبل اللغو والحسو ، أن خطا المنولية .. ولما كان الشارع منالقو القاهرة ، علا يكن الشارع من القوة القاهرة ، والما المناسور من القوة القاهرة والحادث المناجيء عالميان تعقف المنولية .. ولما كان الشارع من القوة القاهرة والحادث المناجيء ، عالميدان تخطف الشروط المعلوب نوامرها في خطا المنروط المفاوب نوامرها في خطا المنورط المفاوب نوامرها في خطا المنورط القون يكتفيان في غطا المنورط العلوب نوامرها في خطا المنورط التودة التعاهرة ، والمدالة والنطق القانوني يكتفيان في غطا المنورك خاطأنا لكي يؤدي الى اهناء المارس من مسئولية » (٢٩) .

واذا كان معل المشرور خاطئًا ، ملتميكون شاذًا ، والشاذ لا يمكن الزام احد بتوقعيه .

_ والخلاصة اثن أن خطأ الشروريكمى ، وحده ، لدنع بمئولية الدمى عليه ، بوجه علم ، ولا يعكن الزائم بالبائت أن نقط الشرور الخاطيء كان غير بمكن التوقيع ولا الدعم ، ولكن هذا الثول يجب أن يكون يدخلا لبحث نمكرة تعدد « الاخطاء المسببة للضر » (-) ، نهى فكرة تعلوى على عروض علية بالغة الأهبية ونصرض لذلك في البحث الأخير .

البحث الثالث ــ خطأ المشرور في نطاق مُكرة تعدد الالفطاء المسينة الشرر

اذا اتضع أنه تد « وقع من المدعى عليه خطأ ومن المصرور خطأ آخر ، وكان لك من الخطاين شأن في احداث الضرر . وجب أن نعرف الى أى حد يؤثر خطا المصرور في المسئولية التى تجبت عن خطأ المدعى عليه ، وهنا يجب أن نعيز بين ما اذا كان أحد الخطأين المستفرق الخطأ الآخر ، أو بتى كل من الخطأين مستقلا عن الخطأ الآخر ، فت حكون منهما خطاب المشترك » (١٤) ونعرض لهاتين المسألتين وتابعين ،

^{(.}٤) گاندکتور جنیستل افترطاوی ، السترجعافسایق ، بند ۱۶ ص ۹۳ . (۱) المفاور که افدکتورنیدالرزاق افستهوری السایق ، بند ۹۲ ص ۸۸۲ ، ۸۸۲ .

الطلب الأول ــ استغراق الخطأ

فكرة نظرية :

تد يجتمع خطأ المضرور مع خطاالمسئول (٢)) ، ويستغرق احدهما الآخر، وهنا يجب الخطأ المستفرق ، غلا يكون للاغير اثر ، غاذا كان خطأ المستفرق (المتعرف المسئولة المنبؤلة المعنى عليه) هو الذى استغرق خطأ المضرور ، كانتجسئولية المعنى عليه كابلة ، ولا يكون لفطأ المضرور ، منحيث الأصل ، أى اثر ، في تغنيف المسئولية عن المدعى عليه ، لها اذا كان خطأ المضرور هو الذى جب واستغرق خطأ المدعى عليه ، فن خطأ المضرور ، هنا ، كما في المحث السابق ، يقطع رابطة السببية ، غنرتفعي تبعا لذلك ، ويصورة كلية ، مسسئولية للدي عليه ،

صور عملية تطبيقيـــة :

هنك صور عيلية اساسية ، لا مجال للخلاف الفقهي بشاتها ، نيها يستفرق احد الخطاين ، اى خطأ المضرور أو المسئول ، الخطأ الآخر ، وأهم هذه الصـــور با بلر :

الخطا العبدى يفوق في جسسابته ماعداه ولذا يستفرقه

١ ـ القامــدة :

اذا كان هناك خطأن ؛ أحدهما من المضرور والآخر من الدعمي عليه (المسئول)؛ وكان أحدهما عبديا ؛ غان الخطأ العبدى يستفرق ما عداه ؛ لأن الخطأ العبدى ؛ يكون من الجسلمة ؛ بحيث يفوق الخطالة فسر .

٢ س قضاء النقض كلصل لهذه القاعدة ففرض أول : فيه يتعبد المضرور احداث الضرو (٤٣) :

ف حكم لمحكمة التعنى المسرية ، صادر ق ١٩٣//١/٣٨ ، يبكن أن نجد أصل . هذه القاعدة ، غفد تفست الحكمة في حكمجنائي ، أنه اذا كان الجنبي عاليه تد تعسد الاضرار بنفسه ، واتخذ من خطأ الجائي بلغذ من خطأ تمسده ، غاؤتها الفرس بنفسه ، غلا حق التحويض (٤٤) نفى المال خطأن : خطأ الدعى عليه ، والفرض

⁽٢)) د. معبود جمال الدين زكي ، السابق،بلد ١٦٥ ص ٧.٥

⁽۲)) يتمقق هذا الأرض 6 ايضا 6 في صورةاتطاد حرم شخص على الانتحار ، فيظنى بنشنب أمام سيارة ، ويقل بنشنب أمام سيارة ، ويتم يتم يتعاول (الصداقار » فيظا ينشى خطا القيادة يسرعة خطفه هده المام الله سيسيارة ، والفرض الكانون فاللوايا مسيخ الالبات . ويلاطل التا لا تم هي منا تنظيم : ماملة تطفيم القدر بواسطة باللافين » خاصة خطل تمامل شكرة .

القامن ﴾ وانسا تكنى بالتماري القلامي الهوالالشريمي » والن القل : Albert LADRETE : Etude Critique des méthode dévaluation du préjudice corpored, C.E.D.A. Paris 1969 PP, 59 et ss.

⁽٤)) كالماماة ١٢ رقم ١.3 ص ١٨٥ .

· الفرض العكس : تعبد الدعى عليه احداثالضرر :

في الفرض المتقدم كان المشرور هم الذي تعبد احداث الشير ، وفي هـذا الفرض ، المعكر ، بالمشرور ، وهنا الفرض ، المعكر ، في المشرو ، وهنا تتحقق مسئوليته ، ويجب « عليه تعويض كالم لما احدثه من الشير حتى وأو كان خطا المشرور غير المتعبد له حنظ في احداث الشير ، ذلك أن تعبد المدعى عليه احداث الشير هو وحده الذي نقف عنده سـببالوقوع الشير ، أيا خطا المشرور علم يكن الأطفا استغلم المدعى عليه لاتبام تصدفين احداث الشير . فاذا تعبد سـسائق السيارة أن يدهس رجيلا محموف المسائق عن عنده السيارة أن يدهس رجيلا محموف المسرسير في الطريق دون تقد كم يجز له أن يحتج بخطأ المضرور سائر في الطريق ، فون تقد من تفسه كان المشرور سائر في الطريق ، فون تقد فطأ) في المنظرة تينه ، فيكون قد افطأ المسائق تعبد دهس المغيرور والميكن خطأ المضرور الا ظرفا استغله المسائق في اتقلاد تينه » (٤٤) .

الفرض المثالث : اتحاد ارادة المضرور والمدعى عليه لاحسدات الضرر :

هذا الفرض ينجزأ الى فرضين متفايرين ، اولهما: اذا اراد الدمى عليه والمعرور احداث الفرر ، دون ان تستقلفينهما ، وقليهما : اذا استقلت تبه الدمى عليه عن نية المدمى .

— غاذا اتحدت ارادتا المضرور والمدعى عليه ، غاراد كل منهما احداث الشرر او الآدى ، « كما أذا فعع مصاب بصرض مستعص طبيبا في أن يخلصه مسن حياته » (ه) ، أ فيجب عدم الوقوف عند دفكرة تعد كل منهما احداث الشرر ، ب ل يجب البحث عن مدى الخطأ ، ولما كمان الخطأن عبديان ، فان البحث هنا يكبون حثيا أ، ومع خلك فيمكن الاستهداء بالآتى : ١ — أذا كان خطأ المريض يفوق خطا الطبيب ، ويستخلص خلك من تكرار الشريد والالحاح لاحداث الشرر ، حتى استجاب الطبيب ، وأداد النتيجة ، فنرى أن مسئولية الطبيب لا تنتقى على الأطلاق ، وأنها يمكن أن مسئولية المبنائية ، لان شرف الباعث أن مسئولية المبنائية ، لان شرف الباعث لا ينفى حقيقة القصد ، ولا عبرة هنسالتيوق خطأ على أخر .

۲ - واذا « لم بسستغرق خطأ الريض خطأ الطبيب في هذه الحالة ، وبقى خطأ الطبيب تثبا ، وبقى المسئولية عن منطريق انتفاء الخطأ ، قائما تنتفى - فيسما يقرره الدكتور السنهوري - عن طريق انتفاء الشرر ، فمان الطبيب لم يحدث ضررا بمرض خلصه من حياة شفيه » (٦) ومنهم لا تكون هناك مسئولية على الطبيب .

وهذا الرأى خطير ، لأنه يفتات على الأصل الشرعي ، الذي يجمل الحياة ملكا لبارئها ، غاذا كان الآلم من الله ، والشفاعين الله ، غان أتمعي ما ينكن التوسل به

⁽۱۱) د. الستهوري ، السابق ، بته ۱۲۵هم۱۸

⁽ه)) السابق ، هامش 1 ص ۸۸۶

⁽۲۱) د. الستهوري ، الهامش لالشار اليه .

الى الراحة ؛ هو التداوى ؛ دون الوصول الى مرحلة . ازهاق الروح لتخليصها من الألم أن الطبيب الذى يفعل خلك يكون شريكافي ازهاقي روح عبدا ، ولا أتمل من الزاسه بالتعويض . ولذلك غان راى الدكتسور السنهورى في هذا الصدد ، بعد محل نظر ، لتأثره بأشكل معاصرة ، منبئة الصلة بأصوانا الدينيسة .

الها أذا لم تتحد أرادتا المضرور والدعى عليه ، على احداث الضرر ، بل ظلت كل بنها عن الأخرى ، وأكد ظاهر الحالذلك ، عن طريق عدم ثبوت اتضاقى ، أو تواطؤ بين الطرفين ، « قالظاهر أن خطأاللدعى عليه العمدى ، هحو الذي يبتى تأتي ، وهو الذي يستقرق خطأ المضرورالمددى ، وتتحقق مسئولية الدعى عليه كليلة » (٧) وهذا الفرض صحيح ، اذائذ في الحسبان ، أن تصد المضرور ظل حبيسا ، ولم يتم الأعصاح عنه ، أو تسم الأعصاح عنه في صورة أنه يتبنى الخلاص عبد من الحياة والأم ، ولكن لم يقع اتعلق أوتواطؤ . ومع ذلك غان الاثبات هنا عسير بل وبالحر العسر .

٢ ... والخطا العبدى لا ينفيه الرضا كاصل علم

أولا : هنك حالات ؛ تتحقق نبها السئولية المنية ، ويجب نبها التمويض كلبلا ؛ على الرغم من رضاء الممرور ، وهي حالات منفق عليها وليست محل جعل أو خلاف لأن رضا الممرور فيها لا يشكل خطاً ، ويمكن أن نضرب إمثلة لها بها يلي :

٣. القسطا الهندس المبائل في التصعيم العبيه لا يعروه رضا العهيسل: تحدث النهارات لعبارات كثيرة ، علو كاريمسدر الخطا معرونا تحسسا الخطرة السئولية المدنية ، كالشركات التي تباشر عبل جسات للتربة ، أو الشركات التي تحدد يقترة الأساس على تحيل البناء الاوار معينة ، ولو تم من في هذا النطاق ، أن كان سبب الانهيار هو الخطا في التصميم الذي يقوم به مهندس ما ، والذي يتضد صورة السبب الذي لا يجوز أن يكون في مثل ظروفه أن يقع فيه ، غان المهندس ملك المنطقة ، يتحبل المسئولية كبلة ، و لا يقبل هناه برضا العميل بالتصميم المعيب ، لأن رضا العبيل بالتصميم المعيب ، لأن رضا العبيل لا يبرد خطا الهندس الفني .

 ٣ ــ الفطا الصيدائي في تركيب الدواء لا بيرره رضا الريش : تد يحـــتاج مريض الى تركيبة دوائية معينة ، عددهاالطبيب المالج ، ووجد الصيدلي أن هناك

Robert DEINEIX, La responsabilité Civile en matière d'accidents et de dommages prouvoqués par le Courant electrique, Paris 1938 No 119 P. 167 «La victime ne peut évidemment exeréer un recours si la survenance de l'événement est entièrement imputable à sa propre fauta».

نقصا في احد بكوناتها ، تعرض على الريض أن يستبدل بهذا العنصر الفاتب عنصرا
موجودا ، فاذا وافقه الريض ، وثبت اتمترتب على وضع هذا العنصر بالذات ،
تغيير جوهرى في طبيعة التركيبة الدوانية بالابر الذي اشر بالريض ، فان الصيدلي
يعتبر بسئولا ، ولا بيرر خطاء الهني ، رضاالمنحرور ، ان رضسا المضرور في هذا
المغرض ، كما في الغرضين السليقين ، الإشكل خطا ، ولذا علن المحول عليم
المعرض الكالم ، هو خطا الصيدلي ، وبالجبلة ، فليس من المعول أن يكون مجيدر
المعرض الكالم ، هو خطا الصيدلي ، وبالجبلة ، فليس من المعول أن يكون مجيدر
رضاء المضرور بالشرر ، من شاته أن يستخرق خطا المدعى عليه ، فالأصلل الذي أن
رضاء المضرور ، بترك فعل الدعى عليه كما هو ، فلا يزيل عنه صفة الخطا
ولا يستغرثة ، ويكون المدعى عليه مسئولاها المحتلة بخطئه من الضرر بمنسئولية
ولا يستغرثة ، (4) (4)

ثانيا : وهنك حالات تتحقق فيهــاللسئولية للدنية ، ولكن يكمى فيها التعويض الجزئى لا الكلى ، وهي حالات رضا المضرور ، التي يشكل فيها هذا الرضا خطأ ، ومن المئة ذلك ما يلى :

ا - رضا الشخص بركوب مسيار قفي سليعة لا ينفى خطا السائق واتها يكون مجل اعتبار لتخفية التصويض: انه بسبب استحكام ازمة الواسلات > والرضية ق انجز الامال الحكومية لولغامة > متبتبل الانسان > صراحة > لا دلالة > ركوب سيارة > يعلن المسيارة > وفرهذه الحالة > تد بعم حادث للسيارة > مرجمه عدم صلاحتها > ولا كان رضا المضرور في هذه الحالة بشكل خطا > الا انته لم يكن الخطا الوحيد في حدوث الحادث > ولكن الخطا الاسامي > هو خطا تالسيارة الشيارة التي تعين على المحكمة الا تمكم بكلسل السيارة التي الدها > وهي غير صالحة > اذلك يتمين على المحكمة الا تمكم بكلسل المعويض > لو تخفيضه > بقدر التعويض > ملى المدعى عليه > بل بلزمها تخفيف التعويض > لو تخفيضه > بقدر يتفاسه بح خطا المضرور .

٧ حث المضرور الساقق على تيادة السيارة بسرعة تعرق المعدل السيوح به> لا ينفى خطأ الساق ، و اتما يكون به حل امتبار عند تعدير التصويض : ولا يكير هذا الأجر المساق أو كان المضرور حدم والذي السير وحده ، ولان الاشكال يقور غيبا لو الأبر المساق أم المساق أم المساق أم المساق المساق

⁽A) د. افستهوری > افسایق > بند) جمس ۱۸۸ م وبلاحاد آن افسسیدان مسئول اشتی افلین یعملون معه > و تخانفانحاریانسید مسئولی تعملی نعه > و تخانفانحاریانسید الاطباء ، فهم آن ذات سواد ک واقش بوجه عام :

الاطباء > فهم آن ذلك سواد ک واقش بوجه عام :

Janine AMBIALETI, Responsabilité ûn fait d'autrui en Droit . midicale Paris 1966 (B.D.P. PP 77 et m).

⁽٩٤) أنشر د. معيد شتا أبو مبعد : ميكن، الاشتراف في الجويبة ومدى امكان التحويض المدفى من الاشتراف في الجرائم المنطئية في المملكة المربية السمودية ، مجلة الامن العام العبد ٩٧ . (١٥) د. السنهوري ، السابق ، بند ١٩٥٥ م. ٨٤ .

٣ - رضا الخصور بلجراء جراهحة المحلقة علامة ، رغم نصح الطبيب بصحم الجراتها ، لا ينفي خطا الطبيب بصحف والجراتها ، لا ينفي خطا الطبيب ولكنه يختفين وسلولينية فقط : ورككر في ايابنا هدفه جراحات التجييل ، غلقا كاتب الجراح مخطرة ، وراى الطبيب انها كذلك عسلا المحل على اجراتها ، غلاء كات الطبيب ، واجراتها؛ المناسف على اجراتها ، غلاءن الطبيب ، واجراتها؛ الناسف على بالمستطيع اللطبيب القول بانتماء خطلة ، بغية عدم الزابه بكل التصويض ، وكل ما يسستطيع مدى الزام الطبيب بالتحويض ، دون ارينفي خطا الطبيب فاتحويض ، دون ارينفي خطا الطبيب فاتح بضاء ، أذ كان يتمين على الطبيب بالزاء خطورة الجراحة ، الا يجريها اصلا ، وبالمكس ، فإلو كان رضا المخرود ، لا يشكل خطا ، غان مسئولية الطبيب عن التحويض تكون كابلة ، غلذا كان الريض ، لا يشكل خطا ، غان مسئولية الطبيب عن التحويض تكون كابلة ، غلذا كان الريض ، الطبيب ، دون ياجراء على اشتارة الطبيب عن المناب ، وكان رضاؤه بناء على اشتارة الطبيب » (أه) .

٣ - ولكن رضمها المفرور قد يكون خطايستفرق الخطا المبدى الدعى عليه

لحكام القضاء المحرى منذ اولفر القرن الماضى وحتى اوائل الربع الثانى مسن الشرن الدهلي ، تدجت ابطالة ، تصلح لاستخلاص تامدة علية بؤداها ، أنه يمكن ان يكون رضا المفرور خطا يستقرى خطاالدعى عليه ، فلا يستحق بعد ذلك أى حق في التعويض ، لا بصورة كلية ولا بصورة جزئية ، ويبكن أن تصوغ ، بعد استقراء هذه الأحكام ، قاعدة علية مؤداها ، انه كليا كان نمل المضرور مخالفا المتقرن ولا يضر به وحده بل يضر بالكلفة ، فأنه يستفرق خطا المدعى عليه ، وبالتألى غلا حتى له في مطالبة المدعى عليه بالتعويض ، حتى لوكان عمل المدعى عليه بالتعويض ، حتى لوكان عمل المدعى عليه بشكل صورة جلية من صورة الخطبة ،

و الأمثلة النضارية التى استخلصا الدكتور السنهوري من النضاء المسرى ، والتي احتنا صياغة المدر المتدم من خلالها هي :

١ - أن صاحب السنينة ، الذي يرضي عربينة ، بنقل مهربات حربية ، بحيث

 ⁽¹⁰⁾ د. الستهوری ³ نفس الوضع السابق.
 (10) د. السنهوری ³ نفس الوضع السابق.

يترتب على ذلك مسادرة سفينة اليس له (٥٣) الحق في الرجوع باى قدر من التعويض على صاحب المهربات .

لرأة البالغة سن الرشد ' غيرالترة ، اذا تهلكت منها شهوتها ، فلقالت الى مماشرة خليلها ، لا يمكنها الرجوع عليه باى قدر بن التمويض (١٥) .

٣ ـ انه اذا « اتفق اهـ الى بلدين على الضاربة معا ، ومات احدهم اتناعالضاربة ،
 فلا حق لورنته في التعويض ، لأنه هو الذي عرض نفيه باخته باختهاره إلى
 الثتل » (١٥٥ .

ويقال ، عادة ، أنه لا حق في التمويض ، كلية ، في حالة تقانف طرفي المسلورة بالموب ، ولا حق في التعويض كذلك اذاتسارب فريقان وأصيب واحد منهم بضرية الفضت الى موته ، على ما أورده حكسما حكية الاستثناف الوطنية في ١٩٥/٦٠.١/٨ (١٩٠٠/ ١٩٠٠/ ١٩٠٠ وأكسري حكية القض المصرية في ١٩٥/١/٢٨ المتويض حقا أعترت أن المتضاربين ، يعد كل منها معتديا ومجنيا عليه ، وإذا تجمل التمويض حقا لكل منهما بحسب الظروف ، ويرى الدكتور السنهوري أن هذا أذا « كان صحيحا في المضاربة بوجه عام ، الا أن الاتفاق على المضاربة – وهو الترب ما يكسون الى المناف المنافض الدي وموادي الدينة عليه » (١٥٠) المبارث عليه ما المناف المنافض المنافض والمنافض والمنافض والمنافض المنافق عليه ماحة ، الأن الرضا لا بحب أن يقوم الدليل عليه صراحة ، لأمه ينزم عليه ، أثر أن الإدار يوجدليل علي المورية ، في حالة المعل كلام محكمة النفض المرية ، الا أن يوجدليل على الرضا المريح ، في حالة المعل غير المكتوبة ، التراك يشر بالكاف عد .

يتحقق استفراق الفطا ايضا كلما كازباحد الفطاين نتيجة للفطا الافر

ينحقق استفراق الفطا ايضا كلما كان احد الفطائين نتيجة الفطا الأفسد ، ويتحقق فلك في صور عملية هامة يتطرق بمضها ، بحالة اعتبار خطأ المضرور نتيجة لخطأ الدعى عليه ، ويلحق بعضها الآخر، بحالة اعتبار خطأ الدعى عليه نتيجة لخطأ المضرور .

س فين المثلة القوع الأول: أى الحالات التي يعتد فيها بخطأ الدعى عليسه وتحبله المسئولية الكليلة ، لان خطأه استشرق خطأ الدعى ، على اسلس أن خطأ المدعى (المشرور) كان بيرد نتيجة لخطئه (أي الدعى عليه) :

١ - لا يعقد بخطأ المريض في علاجنفسه ولكن يعقد كلية بخطأ الطبيب الذي الشار عليه خطأ المريض ، مخصلاً الشار بهذا العلاج ، فلك أن خطأ الطبيب يستغرق خطأ الطبيب ، وفعا المبين تتجةترتبت على خطأ الطبيب ، ولذا يتصلم الطبيب التعويض كليلا .

⁽¹⁰⁾ استثناف مختلف ۵ ۲۲/۲/۸۶۸۱ م روس ۸۲۸

⁽٥٤) [استثناف مخلط : ١٩٢٨/١/١٢ م .٤ ص ١٩٢

⁽ه) د. السنهوري ، السابق ، بشد ؟٩٥ص ٨٨٧/٨٨١ وحكم محكمة الاستثناف الوطنيسة ف ١٩١٠/١/٢٤ م.د ١١ دقم ٢ ص ١٨٣ . - ^

⁽۵۱) د. الستهوري ، السبابق ، بند ۹۴وس ۸۸۷ هامش ۱ .

٢ - لا يعتد بخطأ ململ المسعد الخارجي ، اثناء البناء ، ويعتد كلية بضحطا المهندس الفنى الذى أشار باستخدام هذا الصعد ، لأن خطأ العامل كان نتيجة لخطأ المندس المني الأمر بالتشميل ، ميلسرم المندس بالتمويض كاملا .

٣ - لا يعتد بخطأ الواطن العادى ؛ الذي يتناول جرعات اكبر من القسرر ؛ فيصلب ، ويسأل الصيدلي ويعوض تعويضاكاملا ، لقيامه بتسليم الضرور الدواء دون روشته علاج ، حالة كونه لا يسلم الا بناءعلى تذكرة علاج ، تتحدد نيها الحرعية المتررة ، ذلك أن خطأ المضرور كان مجردنتيجة لخطأ الصيطى .

 إ - لا يعتد بخطأ المضرور ، فيما لوركب « مع صديق له في سيارة يتودها هذا الصديق مسرعا في سيره بها ، ننجم عنهذا السير السريع ، خطر ، دمع الراكب ، تحت تأثير الفزع ، الى أن باتي بحركة خاطئة التماسا للنجآة ، فأضر بنفسه » ١٥٧٠) اذ أن خطأ المضرور هو مجرد نتيجة لخطاالمدعى عليه ، فيستفرق خطأ الصديق خطأ الراكب ، وتتحقق ٥ مسثولية المسديق كاملة ٣ (٥٨) .

الضرور ، وبالتالي يكون خطأ الضرور ستفرتا خطأ الدعى عليه ، حبث يكون خطاً المضرور سبب الضرر الذي يتطع رابطة السببية ، حالة ما اذا « دهس سالق السيارة احد المابر ، ، واثبت أن المضرور تحول مَجاة من جانب الطريق إلى الجانب الآخر ، دون أي احتياط ، وكان هذا الخطاهو السبب الوحيد للاصابة ، فقد أثبت أن الخطأ المغروض في جانبه _ وهو الخطأ في الحراسة _ ليس الا نتيجة خطأ المضرور • واستغرق خطأ المابر خطأ السائق ، وانعدمت علاقة السببية ما بين خطأ السائق والضرر ، مانتفت مسئولية السائق اذاعتبر خطأ المضرور هو وحده السبب في وتوع الشرر » (٥٨) .

الطلب الثاني - الخطب المسترك

التي اصطلاح الخطأ الشنرك استهجان الفتهاء ، مثل سليبان مرتس (٥٩) مثل السنهوري (٥٩) ، ومازو (١٠) ، ولالو(٦١) ، ومع ذلك استمر استخدام الخطأ الشائم ، لأن التسيم الدنيق ليس له مثارنين هذا الأصطلاح ، وقد ترجم الدكتــور ثروت أنيس الاسبوطي (٦٢) هذا الاصطلاح عن الاتجليزية بتعبير الخطأ الساهم ، أو الاهمال الساهم (٦٣) ، وسبب استهجان تعبير الخطأ المشترك faute Commune ال Contributory negligenceأنه ليس منالتخطأ مشترك بالمنى الذي يوجى به هذا التمبير ، غالمضرور والمدمى عليه البرتكبانخطأ مشتركا ، وانما بوجد في الواقع خطأن

⁽۷۷ ، ۸۸) د. الستهوري ، السابق ، بنده!ه ش ۸۸۷ ، ونقض مندتی ۲۱ یتنسایر ۱۹۳۹ مجنوعة عمر ٢ رقم ١٦٢ ص ٨٩) ، الكشار اليسهق هامش ١ . (٨٥) رسالته سافقة الإشارة ؟ ص ٢٢٢ .

⁽۹۹) السابق ، ص ۸۸۸ هامش ۲

⁽۱.) الطول النظري والمبلي، ج ٢ فقرة ١٥.٧

⁽¹⁷⁾ الطول المعلى > طيعة 1900 ص١٧٧. (١٢) مستولية الثاقل الجون)السابقُّ بند ٢٦٧ ص ٥٠٨ ، ٥٠٨

⁽١٢) انظر د. معدد ثبتا ابو سعد 4 تاريخ السئولية التقصيية في السودان 4 الطبعة الاولى

^{. 1945} Ein

...نقلان عن بعضهما ، احدهما ارتكبـهالخصرور ، والثاني ارتكبه المدعى عليه ، وفي هذا الصدد يقرر لاو : اتــه علىالصعيد المعلى ، غان خطا المضرور ، ليس هو دائما الخطا الوحيد الذي يترتب عليه الضرر ، واتما يوجد ايضا ما يعرف بالأخطا المتنزك ، وهو التعبير السائد ، للدلالة من وجود خطئين متعلين عن بعضهما الآاً،

وللوقوف على حقيقة بضهوم الخطاالساهم ، أو الخطأ المسسترك ، يحسن استعراض بعض الامكار التلونية وهي :

١ - تعريف الفطا الساهم أو الفطا الشترك :

الفكرة أنه أذا كان هناك خطآن ، مستقلان عن بعضهها ، غلم يسستفرق لحدها الآخر ، وساهم كل بفها في أحداث الضرر ، على استقلال ، فان الضرر لا يكون تلجها عن سبب واحد ، وأنها يكون تلجهاعن سببين ، الحدها فطا الضرور ، وإلثاني جلال الدعى عليه ، وفي هذه الحالة تكون بصعد خطأ بساهم (بفتح الهاء) ، أو كما يقال عادة تكون بصعد خطأ مشترك ، فإن المسؤلية في هذه الحالة توزع بين المسئول والمشرور بقدر ما لحدثه كل بفها من ضرر .

ولتعريف الخطأ الساهم أو المُشترك ، يجدر تتبع الفكرة في أطار مقارن ، ثم اجماء التعريف اللازم لها ،

- فكرة الخطا المساهم:

الشرر الواهد ؛ الذي يشترك المشرور والمدمى عليه ؛ في اهدائه ؛ كل منهما بخطئه المستقل ؛ ليس فكرة حديثة ؛ ولكنه فكرة قديهة ، وأن كان شمولها ، بنصى تشريمي ، قد ظهر هديثا .

.. ففى القانون الروسانى ، كانت التامدة أنه « أذا وقع من شخصين خطأ عهد ، غاصيب احدهما بضرر من فعل الآخر ، فلاحق للحصاب فى رفع دعوى التعويض على الآخر ، وقد ضمن يويهونيوس ... هذاالبدا ، القاعدة التي اشتهرت بلممه (١٥٥) quod si quis ex Culpa sua dammon sentit, non intelligitur dammum sentire»

ــ والى القانون الارجنتنى انتعلت طكالتاءدة ، التي وجدت ليضا في الشرائسع الانجلوسكسونية ، حيث أن القاهدة العلمة في القانون الانجليزي والأبريكي ، أنه حيث

H. LALOU, op. cit. No 348 p. 279 «En pratique, la faute de la victime n'est pas toujours exclusive de la faute de l'auteur du dommage. Il y a alors, non pas faute Commune on le dit souvent, mais deux fautes différentes».

⁽١٤) ويلاحظ أن الارتشراك في المسئولية اوالتمويض ، لا يكون له مسيوغ فقط في حافة الحفظة الشخص المساعم ، بال في حافة المسئولية المسئولي

⁽۱۷۵) د. مسليمان مرفس ، المسلمق ، ص١٩٧ ، والراجع التي اشار اليها في هوامش ٢٠٧٠. ولد الثقافة الكثير فلا مرفق المرفقة الكثيرة فلا مرفق المرفقة الكثيرة فلا مرفق المرفقة الكثيرة فلا المسلم.
ذلك ، فعلى السناة أو الزاه ، فإن كان المسلم. هو الذي استاؤه ، فلا يأون الا تأمم » . الرجع (المباقى ، تقدر الوضع .

جتمع خطأ المضرور مع خطأ المعلم، فلاحق للمصاب في التعويض الكلى أو الجزئي، ولكن أذا لم يكن الخطأن بتعاصرين ، مائه يسأل عن الشرر من أتبحث له الفرصسة الاخرة لتلاقيه (٢٦) ، وفي هذه الحالة يكون التعويض كابلا .

اما القانون المسرى فينصى فى المادة ٢١٦ منه على انه « يجوز للقاضى أن ينقص محدار التمويض ، أو لا يحكم بتعويض ما افا كان الدائن بخطائه ، قد الشعرك فى احداث الضرر أو زاد فيه » وكان هــــــذاالنصى فى صيافته الواردة فى المادة ٢١٤ من المشروع التمهيدى بضيف حالة تألشــــة »ينتقص نيها التمويض أو لا يحكم به وهى حالة بأن الماد عن الدائن تد سوا مركز المدين ، ولكن لجنة القانون المدنى بمجلس المشيوح خداته هذه الحالة ، وتركها للتواعد العابة ، وقد وافق مجلس المسيوح على ذلك (١٧) .

- أثر: خطأ المُسرور في حالة الخطأ الساهم للتصوص عليها في المادة ٢١٦ مدنى :

أن نص المادة ٢١٦ يوضيح المداين الآتيين:

١ - السلطة التقديرية القاضى فانقاص التعويض لو عدم الحكسم به: الناشى ، بحسب نصل المادة ١٦٦ بدنى ، صلحب سلطة تتديرية مطلقة ، نبجوز له ، من مجهة ، أن ينتمس التعويض ، اذاوجد أن خطأ المدعى عليه يستغرق خطأ المضرور في الغروض آئنة السرد ، ويجوزالقاضى ، من جهة أخرى ، الا يحكم بأى تعويض على الأطلاق ، وذلك ، في الفروض التي يستغرق نبها خطأ المضرور خطأ المدعى عليه ، والتي سلفه بياتها ، اثناء الحديث عن أستغراق الخطأ .

٢ - حق القاضى في توزيع التعويض، على السئولين القعددين :

من حق القاضى أن يوزع التعويض ، على المسئولين المتعدين ، بما غيسهم المضرور ، ولكنه في هذه الحالة ، بحد عداولا مدى حسابة كل خطأ ، فلذا استطاع القاضى أن يحدد جسابة كل خطأ ، أو بالاحرى نسبة كل خطأ ، أو وزع السئولية على المخطئين ، بما غيهم المضرور ، بنسبة خطأكل منهم ، وإذا لم يستطع تحديد نسبة خطأ كل مساهم بخطئه في لحداث المضرر ، وزع التعويض على عدد الرؤوس .

ـ تطبيـــق عبلي :

في حالة معرفة نمسية القطا : تادشخصان سيارتين بحالة تعرض حياة الاشخاص واوالهم الخطر) عتصافها عجالة كون خطا أعدها كان في الواتم الشد من خطا الاشخاص واوالهم الخطاء الأدام على المنطاع الأخر ، ولكن تواهد الاتبات لم توصل الى ذلك ، الضيرت سيارة الأول بهاته، وسيارة الثاني بهاته، عن هذه الحسالة ، يوزع الشرر الذي لحق بأدلهما عليهما ، "

⁽٢) واقضا السباق عن تاريخ السبوليةالتقصية في القانون الإنجليزي، ومعاضراتنا التي التيناما على فضاة جهورية السيودانالايمقرائية عراضهمان فيالشريعة الإسلامية دراسةعقرنة ببناسية طبيق الشريعة الاسلامية في السيودان، عودروسا تقسيم والمجافزيوس والمجبشي را اللقة القدن) بجامعة ام درمان-الإسلامية في السبوفية التقصية والقصادان. وإذا في مسيودان مرفين، السبوفية عن المحافية عن المساود عن المحافزة عن المساود عن المسا

ويوزع الضررالذي لحق بثانيهما عليهما ،ويتقاضا في التعويض ، ملا يعسستحق أي منهما لدي الآخر شيئا ، طالما أن كلا منهمابسئول ومضرور في نفس الوقت .

كذلك غاته « أذا تصادبت سيارتان؛ غلصاب السيارة الأولى ضرر تدر بببلغ . وثبت الخطأ في مجنبها ، وثبت الخطأ في مجنبها ، وثبت الخطأ في مجانب كل من السنتين ، أبا النسرب الذي أصاب السيارة الأولى وقدره خمسسون جنبها غيضم بين السائقين بحصب جسلمة الخطأ ، فلذا فرض أن القاضى لم يستلم ان يتبين هذه الجسلمة قسم بالنساوى ، نيكون السائق اللختي مسئولا تبل السائق الأول ببلغ خمسة وعشرين جنبها ، ولما الشيرة الثانية وقدره عشرون جنبها ، فلته يقسم أيضا بالنساؤى بين السائقين ، غيكون السسائق الأول مسئولا تبل السائق الأول مسئولا تبل السائق الأول مسئولا تبل المسئق الأول في النهاير خمسة عشر جنبها » (٨٨) مسئولا تبل المسائق المن المسئق الأول في النهاير خمسة عشر جنبها » (٨٨) ومنا أيضا لحمل كل سائق نصفحجوع الشورين ،

- لها في هللة معرفة نسبة الفطا غنان جبلغ التعويض بوزع بين المسئول والمحرور ، بحسب هذه النسبة . وقد قررت حكية التقفى (١٩) في هذا الصدد أنه أذا كان المصرور قد اخطأ أيضا ، وصاحم أيضسا ، بدوره في احداث المرر الذى أصابه ، نبيجب مراماة ذلك في تقدير ببلغ التعويض الذى يستحقه ، غلا يحكم له على الغير المناسب لخطأ هذا الغير ، لائه أذا كان قد لحقه مرر من جراء خطأين ، خطأه وخطأ الغير ، غان ذلك يقتضى توزيع بلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما، وبناء على عملية تشبه المتلسة لا يكون الغير ملزياً الا ببقدار التعويض المستحق من كل ضرر ، مقوصا بنسه ما يجب ان يتجله اللضرور بسببه الخطأ الذى وقع من كل ضرر ، مقوصا بنسه ما يجب ان يتجله اللضرور بسببه الخطأ الذى وقع

ـ اتما بالاحتاد أنه اذا كان هناك خطائ متبيزان احدث كل منهما اثرا مستقلا من الآخر ، غان الأبر بخرج في هذه الحالة من خطاق غلام الم تلم الله تلم الكتب شهادة خاطئة ترتب عليها ادراج دائن في الرتبة الاولى خطأ ، غلا بجوز لقلم الكتب بن يحتج على هذا الدائن بأنه هوايضا اخطأ في انه جمل قبده بهند الى الوال غير مطركة لدينه ، ما دام مال المدين المكتب التي الكتب يكتمي لوناء الدين في الرتبة التي الدي تعتبر التي التي الدين الماخوذ عليه القديد يكتمي لوناء الدين في الرتبة التي الدي في الدين المائية الدين في الرتبة التي الدين في الرتبة التي الدين في الدين المائية الدين في الدين المائية الدين في الدين المائية الدين المائية الدين في الدين المائية المائية الدين المائية الدين المائية المائية الدين المائية الدين المائية الدين المائية المائية المائية المائية المائية الدين المائية الدين المائية المائي

سريان الخطأ المساهم على المسئوليتين العقدية والتقصيرية :

اكنت المذكرة الايضاعية للمشروع النميدى ، أن المادة التي تعرضت المسكرة الخطأ المشترك (المساهم) يسرى حكسهالا يسرى حكسها على المسئولية التعاقدية والمسئولية التعاقدية التعاقدية التعاقدية التعاقدية التي أن المشار يشاء المادية على حد سواء ، وتعتقدت الأشارة ساتقول المذكرة سالي أن المشرر نشأ من خطأ الدائن ووحده ، واثبت بذلك وجود السبب الأجنبي . وكما أن حق الدائن في التعويض يستقد عند لندراده بلحدات الشرر بخطأته ، كذلك لا يكون من حقة أن يقتضي تعويضا كاسلا

⁽۱۸) د. الستهوري ۽ السابق ۽ پڻد ۱۹۹ ءمي ۱۹۸ .

 $⁽p_T)$ تغفى جنائى $7/3/c_{1}$ 1 المعاملة $47/c_{2}$ 1. من 4.83 وقد أورده الستهورى في هامش 4.8

⁽۱/۱) استثناف مختلف ۱۹۹۳/۱۲/۱۲ م ۱۳۱س ۸۲ تكل عن د. الستهوری می ۸۹د بهسامش ۱ الاهامی یعی ۸۱۲ د ویاهل اید شاه ۲ اگر الاعدام الفظا الاشتراد حال لبوت آن شاه الامرور ام یکن سبیا نباشرا فی احداث الامرور.

ادا اشترك بخطئه في احداث هذا الشرر أوزاد فيه أي مسوء مركز المدين > ويتوقف عدار با ينقص من التعويض بوجه خاص على مبلغ رجحان نصيب الدائي أو اللهين في احداث الشريح عنصرا في احداث الشرر . وقد جمات المادة ؟ ٥ كبرن التقنين الأللتي من عنصا الترجيع عنصرا عند و عنصر الشروع > عنصر المناز الم

وبعد ، غهذه أوليك في الموضوع ،الذي يحتاج ، لاجرم ، الى تعبيق البحث. الثانرن نبه ، خلصة مع وجود هذه الكتابات المحربة التهبة ، الذي يداها ، برسالته ، الاستاذ الكبر ، الدكتاب المراحة الكبر ، الدكتور السابقورى . الاستاذ الكبر ورالسابقورى . وراصلها قضائيا الملامة الدكتور السنود الدكت ورحضا بعبق الاستاذ الدكتور معجد لسيشنب ، وقرئها بنقة الاستاذ الدكت ورحت انبدن الاسبوطى ، ومعق جائب لمنها الدكتور أبراهيم التسرقى ، والكن الكتيت بهذا المحرض البسيط ، لانتقل في القصل الثانى ، وهو موضوع ، البحث المناسلامي . المناسلامي الكانى الكبر في الاستالامي .

والله الموضيق .

د معرب الاعمال التصليماتي على من مورد المن الاعمال التصاور من المناز الاعمال المناز الاعمال المناز الاعمال المناز الاعمال المناز المنا

قضاء محكمة النقض المدني

(1)

(1 ° ٪) نقض . ﴿ الخَمْوَمِ فِي الطَّيْنِ » . حكم ﴿ حجية الحكم » . قوة الأمر القضي .

(؟) حكم . ١٥ بياتات الحكم » . بالانالبطان الاحكام » .

ا سالطعن بالنقض لا يجوز الا من المسكوم عليه سم آ ٢١١ مرائمسات . الخصومة في الطعن متصورة على الخصوم التحتييين في النزاع ، ليس لن تبل الحكم الإندائي ولم يطعن فيه في الاستثناف حق الطعن بالمنقض .

٢ ـ وجــوب أن يكون للخمــم في الطعن بالنفض مصلحة في العفاع عن الحكم المطعن فيه . انتفاء ذلك . اثره ، عدم تبول الطعن .

٣ - نخلف احد المستشارين الذيب ن اصدروا الحكم من حضور جلسة النطق، ه اسبب قبري مطول غير صحافوت النافقية» وجوب تضين الحكم ما ينيد اشتراكه في المداولة والتوقيع على مسودته ـ جيزاء

مخالفته ، البطلان ،

بالله على المرافق الم

٢ ــ اذا كان لا يكفى فيهن يختصم في الطمن أن يكون طرفا في القصومة التى صحر فيها الحكم الملمون فيه ، بل يجب أن تكون له بصداحة في الشفاع من المسكر حين مسخوره ، ولما كان الثابت من الاوراق

أن المطمون ضده الثالث غير بحكوم لمساحه بل حكوم عليه هو والطاعنين ولم يوجه . اليه بنهم ثبة طلبات في الدعوى عائد لا يقبل اختصابه في الطمن ويتمين لذلك الدحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة اليه .

٣ - بقاد تصوص المبواد ١٦٧ : ۱۷۰ ، ۱۷۸ مراقعات _ وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة .. أنه أذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به لسبب ماتع تهرى موقع على مسودته الشنهلة على منطوقه واسبابه وحل غيره وتت النطق بالحكم وجب اثبات ذلك في الحكم والا لحقه البطلان ، إذا كسان ذلك وكان اثنان من المستشارين الذيق سبعوا المرافعة في الدعوي . . لم يحضرا تلاوة الحكم المطعون فيه وحل مجلهما أخران . . وأن كأن الصكم وأن بين في مسدره الهيئة التي اصدرته وهي الهيئة التي سمعت المرائمة واشتركت في المداولة .. الا أن الحكم جاء خلوا من يبان أن المستسار . . الذي لم يحضر النطق به قد اشترك في الداولة ووقع على مسونته ، وكان هــذا البيان جوهريا على ما سبق بياته 6 نسان الحكم بكون مشوبا بالبطلان مما يستوجب نتنسه ،

(الطحن رقم ۱۹۹۸ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ فيراير ١٩٨٢)

149

ا ــ حكم . « پيانات المكم » . بطـــلان . « بطان الاحكام » `

؟ ... التماس ادادة التقلق . . حكم « الطعن في المكتم » .

٣ _ حكم . ٥ تسبيب الحكم ٢ .

النطق بالحكم من غسير الهيئة التي سمعت المرائمة واصدرته . لا بطلان . اشاف الفلان . اشاف فلك في بياتله الم سدوره والتوقيع على مسودته من غسير الهيئة التي سمعت المراقعة . الره . بطلان .

عدم جواز الطعن بالتهاس اعسادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق .

اتامة الحكم قضاءه على أسباب تكفى لحمله . عدم النزامه بسرد أسانيد ووتائع تجاوز التدر اللازم للفصل في الدعوى على ضوء القاعدة القانونية التي تحكم النزاع .

1. مجرد النطق بالحكم من هيئة غير التي سيعت المراضة واصعرت الحكم لا ينرتب عليه بذاته بطلانه وانسا الذي يبطله – وفقا لما تنقي به المادة ۱۲۷ وسا المعدم من تانون المرافعات – أن يقفل المحكم الثبات ذلك في بياناته ، أو أن تكون الميئة التي اصدرت الحكم ووقعت مسوقته هي غير تلك التي سيعت المرافعة وحجزت الدعوي للمكم.

٧ ـ قاعدة عدم جواز الطعنيالتهاس اعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن نيه بهذا الطنيق هي قاعدة اساسية واجبة التباع على اطلائها ولو لم يجر بهما نص خلص في القانون و وتقوم على اصل جوهري من قواعد المراضحات يهدف الى استقرار الاحكام ووضع حد اللقائس .

" _ اذا كان الحكم قد بنى تضاءه بمدم جواز طرح النزاع من جديد في صورة التهاس آخر - لا على أن موضيوع الالتماسين سبق القصال فيسمما قسى الالتماسين . . رئـــما . . وانمـــا على أن سسبق رفسع هسذين الالتهاسين والفصل فيهما يبنع من رنسع التماسات جـ ديدة عن ذات الحكم ولو كان مبناهـا اسبابا لم يسبق الاستناداليهاف الالتماسات السابقة ، وإذ كانت هذه الدعلية صحيحة وتكفى لحمل تضاء الحسكم بعدم جسواز الالتماسين ، ماته ما كان بحاجة بعد ذلك الى أن يسرد أسائيد الالتأسين الجديدين او يفصل وقائع الحكم الملتبس أعادة النظر فيه ، لان ذلك بجاوز القدر اللازم للفصل في الدعوي على ضسوء القاعدة القاتونية التي تحكم النزاع ، وحسبه أن يبين مجمل واتمة الدموى وطلبات الخصوم ودنوعهم الجوهرية وايراد الاستباب التي حملت قضاءه .

(الطن رقم ۱.۷۸ لسستة ۶۸ ق جلسسة ۱۹۸۲/۲/۲۸) .

(")

إ ـ دعوى . « رفع الدعوى » . « اجراءات التقاضى » . نظام عام . نفض . « السبب المتعاق بالنظام العام » . بفوع .

۲ ــ اختصاص . ۱۱ الاختصاص النوعي ۱۱ . فضاء مستمجل . حكم .

اجراءات التقاضى . تطقها بالنظام العام . اثره ، جواز ابداء الفع بصدم تبحول الدعوى لرضهها بالمسالفة لتبلك الاجراءات لاول مرة المام محسكمة النقش ولهذه المحكية أثارته من تلقاء نفسها .

القضاء الستمجل . اختصاصه . ثبوت أن الإجراء الملؤب بنه ليس عاجلا أو يبس أصل الحق ، وقونه عند حد الحكم بحم الاختصاص دون الاحالة ، علة ذلك ابتئاء الدعوى على طلب الفصل في أصلل الحق ، وجوب الحكم بصدم الاختصاص والاحالة لحكمة الموضوع .

ا ــ اجراءات التنافى تتملق بالنظام العام ، ويجوز ابداء اللغع بعدم تبول الدوعى لزمهها بالمخالفة لتلك الإجراءات لاول مرة المام حكمة النقض ، بل يجسوز لهذه المحكمة المارته من تلقاء نفسها .

٣ - يختمن .. قاضى الامور المستعجلة _ ونشا للهادة ه؛ من تاتون الراممات بالحكم بصفة مؤتتة ومع عسدم المساس بأصل الحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، فأساس اختصاصه أن يكون المطلوب الامر بالخساة ترار عاجل وألا يبس هذا الترار أمسل الحق الذي يترك لذوى الشأن يتناضلون نيه أملم القضاء الموضوعي ، فاذا تبين أن الاجراء المطلوب ليس عاجلا أو يبس أصل الحق حكم بعدم اختصاصه بنظر الطلب، ويعتبر حكمه هدذا منهيا للنزاع المطروح عليه بحيث لا يبتى منه ما يصع أحمالته لحكمة الموضوع ، ألما اذا تبين أنَّ المطلوب بنه _ حسب ألطلبات الأولية أو المعلة -غصل في أصل الحق فيتعين عليه أن يتخلى

عن النصبل في الدعوى ويحسكم بصدم اختصاصه بنظرها ويحيلها لحكمة ألوضوع المنتصة بالطلب الطروح عليه عبلا بالملاتين 104 / 110 من قانون المرافعات .

(الطمن رقم ۱۳۲۹ لسستة ٤٨ قر جلسسة ٨٢/٢/٢/أد

(1)

. ablet ... 1

٢ بـ محكمة الوضيوع , حبكم , ١٥ تسبيب الحكم ١٥ ,

تسليم الاعلان لغير شخص المعان اليه . . وجوب النسات المحضر بالاعسلان البيان الخاص باخطاره بكتاب بعنجسل . م ١١ مراهمات تبل تعديلها بالقانون . . . ا لسنة ١٩٧٤ . عدم جواز تكلة النقض بهيرفة الاعلان بدليل غير مستبد بن الورقة ذاتها .

نتديم مستندات أو مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم دون تصريح أو اطلاع الخصم الأخر عليها ، لا على المحكمة أن التقتت مها ورد يايهها من دلماع .

 ١ -- بقاد النس في المادة ١١ في مترتها الثانية تبل تمديلها بالقانون رقم ١٠٠ اسنة ١٩٧٤ . . وفي نقرتها الثالثة . . وفي المادة ١٩ من قانون المرافعات . . يدل على ان المشرع أراد من المضر أن يثبت الخطوات التي يتخدِّها في اتهام الاعلان لمضمان وصول ورتنه الى المان أليه أو وصول الاخطار بمكان وجودها أن لم تصل اليسه ، وحتى يكون في ذلك رقابة على المحضر فيما بياشره من أعمال يترتب على أتمليها أثار تأتونية؛ الما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطمون نميه أن المحضر اكتفى في ورتسةً اعلان المطمون عليه الاول بتحرير عبسارة « الخطر ٢/٤/٢/٢ » وهي عبارة لا تقيد بذائها قيلم المحضر بأرسال كتاب للممنن اليه في موطقه الاصلى أو المقتار يخبره قيه بأن صورة الأعلان سلمت لجهة الادارة، كها لا تفيد أن الاخطار تم بطريق المومى

عليه - أى المسجل - ولا يغسير من ذلك القول بأنه ثبت من الشهادة المسادرة من قلم المضرين أن الاخطار قد أرسل اليه بكتاب يسجل ذلك أنه لا يجوز .. وعلى ما جزى به قدامات هذه المحكسسة _ تكيلة النقس الوجود بورقة الاعلان بدليل غسي مستبد من الورقة ذاتها .

٢ ــ المسرر في تضاء هذه المحكمة أنه اذا انعتدت الخصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجزت الدعوى للحكم فسان صلتهم بها تنقطع الا بالقدر الذي تصرح به المحكمة ، فاذا أقدم أحد الأطراف مستندا او مذكرة في فترة حجزها للمحكم دون أن يكون مصرحا له بتقديم أيهما ودون أن يثبت اطلاع الطرف الاخر عليه غلا على المحكبة ان النَّفتتُ عنه ، واذا كان الشابت من مدونات الحسكم المطعون نيه أن محسكمة الاستثناف الم تصرح للطاعنتين بتقديم مستندات في نترة حجز الاستئناف للحكم وان الطرف الآخر لم يطلع على المستندّ للقدم منهيا خلال هذه الفترة غان النصى على الحكم المطمون نيه بالاخلال بحق الدغاع. لافتقاته عن هذا السنند يكون على غير الساس

) الطن رقم ۱۱۷ لسبئة ۸٪ ق جلسبة ۱۹۸۲/۲/۲۸) •

(•)

1 ــ ددوی ، تعویض ، ۱۱ ددوی التعویض » . حکم ، ۱۱ حجیة الحکم » ،

٢ ـ حكم . ٥ حجية الحكم الجنائي ١٠.١ثبات
 مدة الامر اللغين .

 γ _ حكم , العيوب التعليل γ , γ ما يمبد قصورا γ , دفاع ,

دعوى التعويض . اتامتها ضد المتوع دون التابع ، الحكم الصادر فيها لا يجوز جيبة فيها ورد بدوناته بشأن اسم ، النابع ، للبتوع الحق في الرجدوع على التابع الذي لرتكب الحسادث المفضى بالتعوض عنه ، (τ)

1 ـ حكم . « عيوب التدليل » .

۱ _ صحکية الوضوع . « تكييف الدعوى » . دعوى . « الكييف الدعوى » .

۲ ـ. نقض . ﴿ أسبابِ اللَّمُنَّ ﴾ .

3 - حكم . « عيوب التدليل » . نقض ، ر
 « أسباب الطنن » .

لا محل للنمى على الحكم بما لم يعول عليه تضاله .

لحكبة الموضوع حق فهم الدعوى على حتيتتها واعطائها الوصف التانوني الصحيح . وعدم تقيدها في ذلك بتكييف الخصوم (مثال في بيع) .

عدم تقديم الطاعن العليل على مسا تمسك به من أوجسه الطعن في الميمساد التانوني . نص لا دليل عليه .

مدم بيان الطاعن اوجه التناتض في الحكم ، نص مجهل ، غير متبول ،

ا — اذ كان — المكم المطعون فيه لم يقم تضاءه على ان تسجيس المقتدين ينقى بذاته كسب الطامئة اللكية بالتقاده المؤول بل اتلم تضاءه في هذا الشان على عدم نبوت ادعاء الطامئة بكسب الملكية الذى كبرت المستغلفية – عان التحقيق المستغلفية – عان النص على الحكم بالفيط في تعليق المقادن النص على الحكم بالفيط في تعليق المقادن على غير اسامئ ،

۲ – من المقرر وعلى ما جرى به تضاء هذه المسكمة أن تكييف الخمسوم الدموى لا يقيد المسكمة ولا بينعها من فهمها على مقبقتها واحطاتها التكييف المسحيح – فاذا ما كانت – طلبات المطعون ضدها الأولى هى المشكم ببطلان عقد البيع المؤرخ لل / ١٩٦٧/١٠ تأسيسا على أنها الملكة لارض النزاع وأن العقد المشكور قد صدر من غير باللك ولم تكن طرفا في الصحيم من غير باللك ولم تكن طرفا في الصحيم

حجية . الحكم الجنائى أمام المساكم المنبة . شرطه ،

اغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى. تصور ، مثال في تعويض ،

ا - اذا - كانت دعوى التعويض قد رئمت ضد الطاعن وحده - التبوع - ولم يختسم نبها تالبعه برتكب الحادث ؛ قدار الحادث ؛ قدار شبها لا يحوز حبية في صدد صا أورده في موذلته بشأن أسم التابع - ويجوز - للجنوع أن يرجع على التابع لذي رتكب عملا الحادث المتنى بالتعويض الذي رتكب عملا الحادث المتنى بالتعويض

٧ - بقاد نص الملاتين ٥٦) من تاتون الإحسرامات الجنشئية و ٧ ، و من قد الحد الجنشئية و ٧ ، و من قد الإحسرامات الجنشئية و ١ المواد الجنشئية تيام الحكمة المغنية كيام كان قد فصل فصلا لارما في وقوع الفصل الجنشئية والمدنية والمدنية والمدنية في مدا المحادث في الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته المنشئية في هذه الإمور لهنتم على الحاكم تعتبرها وقتريها و وتمين عليها ان المدنية أن تعيد بحثها ؟ وتمين عليها اللحلمة بها لكي لا يكون حكمها بخالفا للحكم المنشئية المدنية على المحافدة بها لكي لا يكون حكمها بخالفا للحكم المنشئية المدنية المنشئية بها لكي لا يكون حكمها بخالفا للحكم المنشئية المسائيق .

٣ _ اذا كان الحكم المطمون نيه قد قضى . . بتأبيد الحكم الابتدائى على سند من القول بعدم تقديم المستأنف _ الطاعن _ الدليل على صحة نفاعه وأقام قضاءه في هذا الخصوص على انه « ليس على المخكمة أن تسمى لتقديم الدليال ق الدعوى بل ذلك هو واجب المدعى المستأنف الذي تقامس عنه فيكون قد فشل في اثبات دعواه تبل المدعى عليه ٠٠ ، قاته يكون تد اغفل تحقیق دخاع جوهری من شاته لو صح ـ أن يتفير به وجه الرأى في الدعوى آذ لم يعن بتبين حقيقة مرتكب الحادث الذى صدر ضده الحكم الجنائي والذى يتتيد القاضى المننى بحجبته فيسا تضي به من ادانة من نسب اليه ارتكاب الجريمة ومن ثم يكون معيبا بالقصور ،

(الخن رقم ۱۳۸۱ اسستة ۵٫۹ ق جسسة ۱۹۸۲/۲/۲۸) .

الصادر بشاته ، غان الحكم المطمون فيه وقد انتهى في قضائه الى ان حقيتة هذه الطلبات هى مدن الطلبات هي من مليها الأولى لا يكون بهدا القضاء وقد قضى بما لم يطلبه الخصوم والمطلبات التقاء وقد قضى بما لم يطلبه الخصوم والمطلبات التكييف التلاوني الصحيح .

٣ — من المقرر في تضاء التقض — قبل العمل بلقتون رقم ٢١٨ لسسغة ١٩٨٠ اس المصل بلقتون رقم ٢١٨ لسسغة ١٩٨٠ ان الشمارع عدد من الاجراءات الجومرية في الطمن بطريق التقض أن يناط بلخصوم انفسهمتقديم الدايل ملى اليتمسكون التقون ، وأذ كان ذلك وكفته الطامنية أن ذلك وكفته مبلف الطمن صورا رسسمية من تقول الشهود والمذكرة المتحبة البودن بها تقول الشهود والمذكرة المتحبة بنا الجوع بلك محكمة أول درجة والاتراز النسوب صنوره من من الدايل من الطاعة في هذا الشان تكون من الدايل من المناطقة من النماة الطاعة في هذا الشان تكون من الدايل من

٤ ــ بن المترر في تضاء هذه المحكمة انه على الطاعن أن يبين أوجه التفاقض بين ما استخلصه الحكم بن أتوال الشهود وبين المستندات التي أتسار اليها بسبب نعيه وجواضع خطأ المحكم في هذا الشائ والا كان النص جهلا.

(الطنن رقم ۱٬۹۲ لسنة ۸۶ ای جلسنة ۱۹۸۲/۲/۲۸) . ۱۳۰۰ - ۱۰۰۰ ا

8 v 3

۱ - دعوی . « تعجیل الدعوی » . « سقوط الشمومة » .

؟ ... تقادم . ١٥ افتقادم افغيسي » .

 ٣ ـ حكم . « ميوب التعليل » . «القصور في التسبيب » . « ما يعد كفاك » . دفاع .

تعجيل الدموى بعد التطاع سير الخصومة نيها ، وجوب اعلان الورثة به

في الميماد ، لا يفني عن ذلك تقديم صحيفة التمحيل الى قلم الكتاب ،

أ السبب الصحيح للنملك بالتقادم الخمس ، ما هيته

عدم الرد على الدناع الجوهري الذي تد ينغير به وجه الرأى في الدعوى تصور ، بثال

ا — لا يكمى تقديم طلب تعجيب الدعوى بعد انتطاع سير الضمية غيها الى علم الكتاب ، بل يتمين لكي يعتبر الهماد المسلم المادة على المادة المرافعات بدعيا ، وبالتطبيق لحكم المادتين ما ٢٤٠٥ أن يتم اصالان وركة الخصم المتوق بالتحبيل خلال هذا الميماد ،

٧ - بن المقرر في تفساء هذه المحكمة أن السبب الصحيح في حكسم المحكمة أن السبب الصحيح في حكسم المسلم من غير صالك بشرط أن يمكن سجلا ، حتى وأن كان قابلا للإبطال ، مقاذا توفر هذا السبب وكانت الحيازة مقدرة بحسن النبة على ملكية المقار تكسب بوضع البد عليه هدة خمس سنوات متالية .

٣ - اذا كان الحكم المطمون فيه-لم يمحص ما أذا كان الطاعنون قد أعلنوا بصحينة تعجبل الدعوى بعد الانتطاع ، وما اذا كان الاعلان ــ ان كان قد تم ــ قد حصل خلال اليعاد المترر بالمادة ١٣٤ من قانون الرائمات ليبين من ذلك ما اذا كان الدمع بسقوط الخصومة تاثما أم غير تاثم على أساس سليم ، كما أنه اغتل التعرض للعقدين اللذين تمسك بها الطاعنون كسبب صحيح للتملك بوضع اليد ودون أن يبين الاسبأب التي دعته الى التول باته لـم يتواقر أهم سبب صحيح ، وحجب الحكم بذلك نفسه عن تحتيق دغاع جوهرى تد يتقير به وجه الرأى في الدعوى وبما يمجز محكمة التنض عن مراتبة تطبيته التاتون . فاته بكون _معيبا بالقصور في التسبيب .

(۱۹۸۸ رقم ۱۹۲۹ لسستة .ه ق جلسسة ۱۹۸۲/۲/۲۸) . (4)

(A)-

1 ... تقفى . « الخصوم في الطبي».«الصفة في الطبن » .

7 ـ نقض « الوكالة في الطمن » .

۲ ــ وقف ، ۱۱ الوقف الغيرى » .

الاختصام في الطعن ــ شرطه .

عدم تقديم المحامى سيند وكالته ، اتره ، عدم قبول الطعن ، م ١/٢٥٣ مرامعات ،

الوتف الخيرى . ما هيته . اعتسار ما يتابل بدل السكنى من الوتف الخيرى. شرطه : (مشسال)

 يتمين لقبول الطعن من الطاعن أن يكون خصما حقيقيا في الحكم الملاصون يه بأن يكون قد نازع خصمه أو ناثرعه خصمه قبيا يدعيه أو له طلبات با ؛ وأن تكون له صفة في رقم الطعن .

٢ _ اذا كان بحابى الطاعنين بر . ورثة . . . لم يقدم سنذ وكالته عنهم حتى جلسة المراشعة غان الطعن منهم يكون غير مقبول عملا باللاء آ ١/٢٥٣ من قالون الم إله سات .

٣ ـ لا كان من القرر شرعا أن الوت لا يكون خيريا ألا أذا جمل أبتداء على جهة بن جهات ألبر > غلا يصح القول الوتف القيل ببدل السمسكنى والرتب في الوقف من الحقف الخيرى الأذا السباس من حجة الوقف أن المستحق لهما لم يكن شخين المستحتين في الوقف الأطنيائيين في الوقف الأطنيائية من الربح والسكنى باعتبارة من عالمسائن أو ممن لا سنكنى لهم أو مشاكلم من المساكلم و مشاكلم الومنائية المساكلين الومن لا سنكنى لهم أو مشاكلم من المساكن الم مشاكلم من المساكن المها و مشاكلم من المساكن المهالية المساكن المهالية المساكن المهالية و مشاكلم من المساكن المهالية و مشاكلم من المساكن المهالية و المساكن المهالية و مشاكلم من المساكن المهالية و مشاكلم من المساكن المهالية و المهالية و المساكن المهالية و المساكن المهالية و المساكن المهالية و المه

(الخمن رقم ۲۷۸ لسستة ۲۲ ق جلسسة ۲/۲/۲۸۲۱)

1 _ طنن , « الكموم في الطنن » ,

۲ — حكم , « انمدام الدكم » , دعوى .
 « دعوىالبطان البتداة » , واوع بطان , اطان .

 ٣ ـ دعوى . % رفع الدمسوى » . « اصلان الدعوى » . « انعقاد الشمسومة » .

) ـ تقض , « السبب الجديد » ,

ه ــ دهوی 🕻 🛠 اتمدام الحکم » .

الاختصاص في الطعن ، شرطه

الأصل عدم جواز رفع دعوى ببنداة ببطلان الحكم أو الدفع بذلك في دعــوى تللية الاستثناء أن يكون الحـكم معدوماً . بتجرده من اركانه الاساسية . عسدوره على شخص لم يعان بصحيفة الدعوى . . وجوب اعتباره معدوماً .

_ عدم اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . أثره . عدم تحقق الواجهة بين الخصوم . تضاء المحكمة في هذه الحالة. وروده على غير خصومه .

.. تسلم صحيفة الدعوى في ضمير موطن المدعى عليه ، أثره ، عدم تحقق الفاية منها مما يبطلها ،

... عدم انقضاء الخصوبة القضائية . اثره ، تجرد لحكم الصادر نيها بن احد اركاته الاساسية ، جواز اتابة دعوى اصلية ببطلانه .

توجيه الطعن الى استباب الحسكم الابتدائى التى اخذ بها الحكم الطعون فيه دون اضافة ، عدم تقديم الدليل على طرح وجه هذا النعى على محكمة الاستثناف ، عدم جواز اثارته المام محكمة التقض لاول سدة ،

انعدام الحكم ، اثره ، اعتبار الدموى ، التي مسدر فيها هذا الحكسم كأن لم تكن

في الدعوى المنعدمة .

١ -- لا يكفى فيمن يختص في الطمن أن يكون طرفا في خصومة أبام المحكمة التي أصدرت الحكم المطمون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أملمها في طلباته او نازعه خصمه في طلباته هو . ولما كان الثابت بالاوراق المطعون عليه الاخير بصفته تد وتف من الخصومة موتفا سلبيا ، ولم يكن الطاعنة أي طلبات تبله ولم يحكم عليه بشيء . . كاتت الطاعنة قد اسست طعنها على اسباب لا تتعلق به . مانه لا يقبسل من الطاعنة اختصابه في الطمن ويتمين الحكم بعدم تبول الطعن بالنسبة له .

۲ ۔ القاعدة ۔ وعلى ما جرى به تضاء هذه المكهة .. أن الحكم التضائي متى صار صحيحا منتجا أثاره فيمتنع بحث اسباب الفوار التي تلحقه الاعن طريق التظلم منها بطرق الطمن المناسبة وكان لا سبيل لاهدار هذه الاحكام بدعوى بطلان أصلية أو الدفع به فيدعوي أخرى . الا ان المسلم به استثناء من هذا الاصل العلم في بعض الصور التول بليكان رمع دموى بطلان أصلية أو الدنع بذلك اذا تجرد الحكم من اركاته الاساسية - وتوليها مستوره من قاض له ولايــة القضـــاء في خصـــومة مستكملة المتومات اطراما ومحملا وسببا وقتا التاتون ، بحيث يشوب الحكم عيب جوهرى جسيم يصيب كياته ويققده صفته كحكم ويحول دون اعتباره موجودا منلة صدوره ، قلا يستنقد القاشي سَلطته ولا يرتب الحكم هجية الامر المقضى ولا يسرد عليه التصحيح المعدوم لا يمسكن رأب صدعه . . وبن تبيل ذلك صدور حكم على خصم لم يعلن بمسحيقة الدعوى ،

٣ ــ مؤدي نص الواد ٦٣ ، ١٧ ، ۱۸ مرافعات بدل على أن شسرط تيسام الخصوبة .. كيا تظبها تاتون الراقعات .. هو: الربط بين طرقيها المتخاصمين في مسلحة القضاء بالمثول نبها حقيقة _ بالحضور الفعلى -- أو حكما - بالتخلف عن الحضور مم انتراض التدرة عليه بناء على اعسلاته

عدم جواز التحدي بالاوراق التي اصبح بها الحضور _ اذ بغير هذا لا ناوم المواجهة بين دعوى المدعى ودنساع المدعى عليسه ليفصل بينهما القضاء ، تلك المواجهة التي لا تتأتى _ على ما أوجبه القاتون _ الا باعلان المدعى عليه للحضور امام القاضي في التاريخ المحد لنظر الدعوى ، ليحق له الفصل في خصومة معتودة بين يديه ، لما كان ذلك فإنه ما لم يتحقق الاعسلان على هذا النحو ، قلا تكون ثبة خصوبة . قاقاً تضى نيها القاضى برغم ذلك ورد تضاؤه على غير محل . ولما كان نص المادة . ١ من مانون الرامات بتضى بأن تسلم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو قي موطنه ، وكان تسلم صحيفة التتاح الدعوى في غير موطن المدعى عليه من شمانه أن يحول بين المدعى عليه وبين الاتمسال بالدعوى عن طريق الحضور أمام القضاءة الامر الذي يقوت الماية من تلك الورتسة وبتطلبها تبعا لذلك ولا تنمتد الخصومة بها وكان عدم انعقاد الخصومة من شباته ان ينقد الحكم محله ويجرده بالتألى من ركن لا تيام له بدونه ، غانه لا جناح على سن يحتج عليه بمثل هذا الحكم أن يواجه ذلك باتابة دموى أسلية ببطلاته ،

قد قضى بتأبيد الحبكم الابتدائي لاسببابه دون أن يضيف على أسبابا اخرى وكان وجه الطمن منصبا على أسباب الحكم الابتدائي ولم تقدم الطاعنة لهذه الحكمة ما يدل على أنها عرضت هذا النفاع على محكمة الدرجة الثانية . . من ثم غانه يكون ـ على ما جرى به تضاء هذه المحكمة _ سببا جديدا لا تجوز اثبارته لاول مرة أمنام محنكية النقض ،

ه ... اذا كان الحكم المطعون فيــه وقد تشى محيحا بانعدام الحكم الصافر في الدعوى . . على ما ورد في الرد على الاسباب الاول والشالث والسادس من أسياب الطعن غنعتبر هذه الدعوى كأن لم تكن ، منذ البد نيها وبالتمالي لا يجموز التحدى باعتبار عقد البيع المشار اليه من الاوراق التي أحتـج بهـاً في تلك الدعوى المتعدمة ويصح الطمن على هذا العشد (11)

تحكيم . « قوادته . إصدار حكم المحكمين » . حكم . « حكم المحكمين » .

الحكم في شارطة التحكيم . التزايه بكل القواعد المسررة في باب التحكيم من تشكون المراقعات . م ١- ه برالعمات . حكم الحكيين . وجوب أشتراك جبيع المحكين في اصداره . كلية راي الإغلية عليه . عدم جواز اصداره من هذه الإغلية في غيبة الإقلية ما لم ياذن لهم الطراف التحكيم التفسيم . م ٧ . 6 ، ٧ / ١/٩ مراقعسات . علة ذلك .

مؤدى نصر المادة ١.٥ مرانمات هو النترا المحكم بكل الدواعد المتروة في بلب المتحكم وهي نقير (الضمائات الاساسية للخصوم في هذا الصدد ومؤدى نص اللالتياك (٥٠٠٧ مرائمات وجوب مسدور للكمين بالتمتراكم جبيما فيه وأن كنان لا يلزم الا اجتماع راى الاغلبية عليه بعيث لا يجوز أن يصدر من هذه الاغلبية عليه في غيبة الاتلية ماليا يتمان المتحكم المناسبة مثلك المناسبة من اللدة الامان المتراه المتاسبة من المدة ١٦٠ من تاثير الرائمات نفسلا عن مخالفة من تلدة ١٦٠ من تاثير الرائمات نفسلا عن مخالفة من تلدة ١٦٠ من تاثير الرائمات نفسلا عن مخالفة من مخالفة من تلدة ١٦٠ من تاثير الرائمات نفسلا عن مخالفة من تلدة ١٦٠ من تاثير الرائمات نفسلا عن مخالفة من مخالفة من المدة ١٦٠ من تاثير الرائمات نفسيلا عن مخالفة من المدة ١٦٠ من تاثير الرائمات نفسيلا عن مخالفة من المدة ١١٠ من عالم المدة ا

﴿ الطَّنْ رَقَمَ ١١٤٢ لَسَنْسَةَ أَهُ كَ جُلَسِيَّةً ١٩٨٢/٢/٧) ،

(77)

۱ ـ دموی ، ۱۱ وقف الدعوی ۲ , مطکسسیة الوضوع ،

٢ ـ التزام . « حق الحبس » .

° سـ حكم ، « حجية الحكم » . « قوة الامر القفي » .

وقف الدعوى طبقا المادة ١٢٦.
 مرافعات من اطلاقات محكمة المرضوع.

الحق في الحبس ، فترطه ، الاستباب الرتبطية بالنطيوق ، بطريق الدعوى الاصلية ، واذ التزم الحكم الملعون فيه هذا النظر فاته لا يكون مخالفا للتانون .

(الطنن دقيم ٥.٩ أسسنة ع) أن جلسسة ١٩٨٢/٢/٢) .

(1.)

شقعة . ﴿ الشقعة بسبب الجوار » .

حق الاخلبالشغمة في الاراضي الرراعية سبب الجسول ، شرطسه سيلامسقة ارض الجل للارض البيمة بت جهتين ، بحساورة الجسل للارض البيمة بتطمتين بتقصلتين يملك كل منهما في احدى جهات هذه الارض ، لا يبيع له الاخذ بالشقمة . ماة ذلك ،

مؤدى نص المادة ٣٩٦ من القانون

المدنى يدل على أن الشارع أنها أراد أن يجعل العبرة في تقرير الاضد بالتسفعة بمجاورة أرش الجار الشقيع من جهتين من جهاتها للارض الشفوع نيها ، أذ أسند التلاصق بالشروط التي ذكرها الي ارض الجار ، ولما كان التلاصق من جهتين وضما واردا على أرض الشفيع بصيفة المفرد ، كان هذا الوصف لا يتوانر اذا كان الشنيع بجاور الارض الشمقوع قيمها بقطعتين منفصلتين يملك كل منهما في احدى جهسات هذه الارض اذ أن الشرع ركز أهتبالية في تحديد أوصاف أرض الشنتيم دون الأرض المشفوع فيها مما يقتضي القول بأن ملاصقة هذه الارض بقطعتين لا يؤدى الى ثبــُوت الشنمة نبها لمالكها ذلك لان الشنيع انها يسمئند في شفعته في هذا الغسرش الي عتارين منفصلين فلا يصدق على أي منهما وصف الجاورة من جهتين . الاخذ بالشفعة بسبب الجوارق الاراشى الزراعية . شروطهما . يجب أن تكون ارض الثننيم تطمة واحدة مجاورة للأرض الشفوع فيها من جهتين . م ٣٩٦ مدنى . عدم جواز الاخذ بالشقعة اذا كان جسوار ارض الشمنيع للارض الشنوع فيها من

(الطن رقيم 6.) لسينة ٥١ ق چلسية ١٩٨٢/٢/٢) .

جهتین بعتارین منفصلین ،

اكتسابها حجية الشيء المحكوم نيه . الثره عدم جواز المنازعة نيها في دعوى الخرى .

١ ـ تغدير طلب الخصوم وتفاالدهوى لحين الفصل في مسالة أشــرى بنوتك الحكم عليها طبقا للهادة ١٩٦ من تساقون المرافعات ــ من أطلاقات محكمة الموضوع حسيما تستبينه من جـدية المتازعـة في المائلة الاولية أو معم جدينها .

١ - يشترط التبسك بحسق الحيس الحيس المبدادة ٢٩ من القاتون المدخى أن يكون هنك دينان متقالين المدحى في في التقليل المدحى في في التقليل المدون وهنك رتبط بين الدينين وكان يكون هفاك ارتباط بين الدينين الما تقوني تاشيء من ملاتمة تقونية تبدللية بين الدينين سواء من ملاتمة تعلق المينين المقاتبة أو غير تعاقدية وكان علمي ناشيء من والما بين ناشيء من والمن المدون المدون الدينين أن يكون الدين المدون من اجله في نقم المدون الدينين أن يكون الدين المدون من اجله في نقم المدون هذه المدون من اجله في نقم المدون هن واحد من اجله في نقم المدون هن اجله في نقم المدون هن اجله في نقم المدون هن اجله في نقم المدون المدون

٣ - أذ كان من القرر في تفساء هذه المحكمة أنه متى كانت الاسبقي مرتبطة بالمطوق أرتبطا وثيقا لا تقوم لمه تلاية الإيها فاتها كورودة لا تتجزأ ويرد عليه من هوة الإسر القضى وكان القضاء في مسألة أسلسية أذا اكتسب للبنارعة في أي دموى تالية بالتسسية بالمسئلة المقصى من العودة للمسئلة المقصى من العودة طابت حقل في أي دموى تالية بالتسسية المسئلة المقصى فيها ولسو كان بسبب طابت خطلت فيها ولسو كان بسبب خطابت خطلت.

(الخلن رقم ۱۹۲۳ لسبته ۱۵ أن جلسبة ۱۹۸۲/۲/۲) .

(14)

1 ـ نقض . لا القصوم في الطور » .

الافترام الانتسام » . مجرات .

) - بيع ، 10 أليبع بالعربون » ، علست . 10 تفسير العِلْد » ، معكنة الوضوع .

ه ـ نقض . « السبب في التتج » .

۱ - عقد . « غسخ الطد » ،(الشرطالمربع الفاسخ » . حكم معكمة الوضوع .

الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه

البطلان المتصوص عليه في المادة ١٦٨ مرافعات . شرطه .

قابلية الالتزام الانتسام من عدمه . م ٢٠٠ مدنى ، مناطه .

المربون . ما هيته . نية العاقدين وحدها هي المناط لاعطاء العربون حسكمه القانوني .

اقلبة الحكم على دعليات بتعدد . كملية احداها لحبل تفساله ، النص في دعابة لخرى غير بنتج .

خلو العقد من الشرط المربع الفاسخ. أشره ، لقساضى الموضوع سلطة تقدير الحكم به عضد تخلف المحين عن تقليط التزايه .

١ ــ لا يجوز أن يختصم في الطعن
 الا بن كان خصما حقيقيا في النزاع .

۲ ـ ن الترر ـ وعلى ما جرى به تضاء فرد المحكة - أن البطائن الشعوص عليه في المادة ١٦٨ من تأتون المراشعات لا موجب له الا اذا عولت المحكمة في حكيها على ما يقدم لها من خذكرات أو بستقدات لم ينبت اطلاع الخصوم عليها .

آ ب سؤدى نص المادة ، ٣٠٠ مستن التقون المنتى أن المبرة في تحديد تدليلة الإنتزام الانتسام بن عديب ترجيع الى طبيعته ولها الى الفرض الذى ربى اليب المتعاددان أو انصرات تنهيبا الى ذلك ، وكان لحكية المؤضوع السلطة الملاقة في تقدير الدليل على استظهار القية المستركة للمتعاددين في هذا الشأن وفي تعسير صبيغ المعود للتمون على با هى لوق بعتسود المعاددين بني الثابت تضاءها على اسباب

١ - العربون هو بها يقدمه المسدد الماتدين الى الآخر عند انشاء المقد ... وقد يريدان وقد يريدان وجه نهائي ، وقد يريدان ان يجعلا لكل بنها الحق في انهاء المقد او نقضه ، ونية الماتدين هي وحدها المني بجب التعويل عليها في اعطاء العربون حكم المتاذني ...

 ه - اذا أتيم الحسكم على دعليات بتعددة وكانت احداها كافية لحمل الحكم غان النعى على دعابة آخر يكون غير منتسج .

٣ - مؤدى نص المادة ٧/١٥٧ من التقون المحنى الوضيوع ليس التقون المحنى الوضيوع ليس محنيا عليه أن التقون المنتب الترابه وله في ذلك سلطة تقديرية أذا لم ينضين المقد الشرط الصريح الشابع المنتب الا يكون لقاضى الوضيوع المشابع أي سلطة تقديرية ويكون حكيه به عند توفره مقررا لا يقشنا .

(افضن رقم ۲۲۸ کسسته ۸۶ ق جلسسته ۲/۲/ ۱۹۸۲)

(37)

1 ــ كقادم « تقادم مكسب » ,محكهة!|وضوع.

٢ ــ البات . خبرة .

۳ ـ نقض ، التماس ادادة النائر ، دموی .
 « الطبات ف الدموی » .

استظهار اركان وضع اليد الكسب للملكية ، من مسائل الواقع استقلال تانس الموضوع بتقديرها .

اتخاذ محكمة الوضوع من الله الشهود الذين سممهم الخبير بغيرهلنبيين ترينة ضمن تراثن اخرى في الاتبات ، لا خطا ،

القضاء باكثر مما طلبه الخصوم . الطمن نيه يكون بطريق النياس اعادة النظر . القشاء بذلك عن أدراك بنطاق

الدعوى وطلبات الخصوم ، سبيل البلعن
نيه هو التقض .

1 ـ المترر في تشاء هذه المحكمة أن
استظهار أركان وضع اليد المؤدى الى
كسب المكية ببضى الدة الطويلة هو من
مسائل الواتم التي يستقل بتقريرها قاض
المؤسوع بني قام تقديره لها على اسباب
مقب وأنه .

٢ - مسكمة الوضوع لها سلطة وموضوعية في تقدير على القبير ولا تثريب عليه اذا اتفقت من اتوال الشهود الذين سمعه القبير بغير خلفة عين قريئة ضبن تمرير القبير انفى بلكية الطاعنين لارض التزاع بوضع اليد المويلة المكسبة للبكية ولا يشدون كمها خطأ في القانون لابها لم تصبح حكمها خطأ في القانون لابها الهين .

٣ - المترر في تضاء هذه الحكية انه وأن كان الحكم بأكثر مما طلبه الخصسوم من أوجه التماس أعادة النظر طبقا للقترة الخامسة من المادة ٢٤١ مراغمات وبينتضاه يعاد عرض النزاع على المحكبة التي نصلت فيه لتستدرك ما وقعت فيه من سهو فير متعمد فتبادر الى اصلاحه متى تبيئت سببه الا أنه أذا كانت الحكبة قد سنت في حكيها المطعون تبه وجهة نظرها نبيه واللهرت أثها تدرك حقيقة ما قدم لها من الطلبات وأنها بقضنائها هذا تجاوز بها طلبه الخمسوم ومع ذلك أصرت على هذا التضياء مسببة أياه في هذا الخصوص ، وبرز هذا الاتجاه وانسحا في الحكم غائه يمتنع الطمن عليسه بطريق الالتماس ويكون طريق الطعن عليه في هذه الحالة هو النعض .

(الشن رقم ۱۹۹۲ لسستة ۸) ق جلسسة ۱۹۸۲/۳/٤) ·

(10)

۱ ــ تفادم « فقدم کسب » . محکمة الموضوع ۲ ــ البات ، خبرة ، . ۲ ــ تقض ، القبض اعادة النظـر ، دموی الطبات في الدموی » ،

استظهار اركان وشسع اليد الكسب

الموضوع بتقديرها .

اتخاذ محكمة الموضوع من أتوال الشمود (١٩٨٢/٢/٤) الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين تريثة ضبن قرائن اخرى في الاثبات ، لا خطأ ،

> التضاء بأكثر مما طلبه الخصوم ، الطمن نيه يكون بطريق التماس اعادة النظر . التضاء بذلك عن ادراك بنطاق الدعوى وطلبات الخصوم . سبيل الطمن تيه هو التقض ،

> ١ ـــ المرر - في تضاء هذه المكبة أن استظهار أركان وشنع اليدالمؤدى اليكسب الملكية بمضى المدة الطّويلة هو من مسائل الوائم التي يستقل بتقريرها تناضي الموضوع متى قام تقديره لها على أسجاب مقبولة . ٢ _ مصكبة الموضوع لهسا مسلطة موضوعية في تقدير عبل الخبير ولا تثريب عليها اذا اتخذت من اتوال الشهود الذين سبعهم الخبير بغير حلف يبين قريئة غببن تراثن أخرى تضبنها تتدرير الخبير أثنى ملكية الطاعنين لارض النزاع بوضع أليسد الدة الطوبلة الكسبة للبلكية ولا يشوب حكيها خطأ في القانون لانها لم تسسمع

> > الشهود ولم يحلقوا أمامها اليمين .

٣ _ المترر في تضاء هذه الحكمة أتسه وان كان الحكم بأكثر مها طلبه الخصوم من أوجه التهاس أمادة النظر طبقا للفترة الخلمسة من المادة ٢٤١ مرامعسات وبمتتضاه يماد عرض النزاع على المكمة التي فصلت فيه لتستدرك ما وقعت فيسه بن سنهو غم بتعبد غنبادر الى أسالحه متى تبينت سببه الا أنه اذا كانت المحكمة تد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها نميه وأظهرت أنها تدرك حقيقة ما قدم لهما من الطلبات واتها بقضائها هذا تجاوز سا طلبه الخصوم ومع ذلك أصرت على هــذا التضاء مسببة ايآه في همذا الخصوص ٤ وبرز هذا الاتجاه واشحا في الحكم نسأته يبتنع الطمن عليه بطريق الالتباس ويكون

للملكية . بن بسائل الواتع استقلال تاض طريق الطعن عليه في هذه الحسالة هــو النقض .

﴿ الطُّن رَفِمِ ١٦٦٤ ليسبئة ٨٤ ق جلسبة

(17)

1 ــ اثبات , تظام عام ,

٢ ــ البات . محكمة الوضوع .

قاعدة مدم جواز أثبات التصرفات التانونية المنية الا بالكتابة نيسا زادت قيمته على عشرين جنيها أو اثبات سا يخالف الكتابة أو يجاوزها الا بالكتمابة . عدم تعلقها بالنظام العام ، أثر ذلك .

طلب احالة الدعسوى الى التحقيق . يشترط . أن يكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومنتجه نيها ، تقدير ذاك استقلال قاضي الموضيوع به . حسب، اتلمة تضائه على اسباب مؤدية للنتيجة التي انتهى اليها .

١ - من المقرر قانونا وفقا للمادتين ١١/١٠ من قانون الاثبات أن التصرفات التاتونية المنية لا يجوز اثباتها الا بالكتابة منى كانت تمنها تزيد على عشرين جنيها وأنه لا يجوز اثبات ما يخالف الكتسابة أو ما يجاوزها ، الا بالكتابة ما لم يوجد انتاق أو نص القانون يضبر الاتبات بشمهادة الشهود أو الترائن باعتبار أن التاعدة السابقة لا نتطق بالنظام المام ويجدوز الاتفاق على ما يخالفها صراحة أو ضمنسا وأن هذه التاعدة تسرى على جبيع العنود المنشئة للالنزام كالبيع وغيرها من المقود وبالتالي ملا يجوز لاحد طرقي المتد طلب احالة الدعوى التحتق الانبسات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي طالما أن الخصم الآخر قد تمسك بعدم جواز الاثبات بالبينة.

٢ _ من المترر وفقا للمادة الثانية من تاتون الاثبات أنه بجب أن تكون الوقائم المراد اثباتها متملقة بالدعوى ومنتجه نيها وجائزا تبولها ٤ ويشترط لان تكون الواتمة المراد أثباتها منتجة في الدعوى انتكون وثرة

في انتناع القاضى بثبوت كل لبر يعضد ما يدعيه طلب التحقيق ، والنص في كـون الواتمة منتجه أو غير منتجه في الدصـوى من حسائل الواتع التي يستقل بتقديرها قاض الموضوع ، ولا رقابة عليه لمحكـة التقض من كلت الإسباب التي بني عليها تضاؤه من شانها أو تؤدى الى التنبيسة التي تنني الها .

الطنق رقم 197 السنة 2) ق جاسة 1/4/ 1941

(W)

اختصاص « اختصاص ولائی » . عقد « عقد « أداری » .

العقد الادارى ، ماهيته ، اختصاص مجلس الدولة بهيئة تضاء ادارى بالنظر في المنازعات الخاصة به ،

المادة الماشرة بن التقون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بشان تغظيم مجلس الدولة و وهو القانون الذي رفعت الدحوى في ظله - وهو ملى أن يفصل مجلس الدولة بهيشة تنساء ادارى دون غسيره في المنازصات الخاصة والتوريد أو بأي عقد ادارى آخر > ومن المقرد أو بأي عقد ادارى آخر > ومن المورق تضاء هذه المحكمة أن العقد الادارى هو المعتد الذي يربه أحد الشخاص الماتور في تضاء هذه المحكمة أن العقد بناسبة تسييره وأن يتصل بالمرقق العلم بناسبة تسييره وأن يتصل بالمرقق العلم واحكليه بتضمين ويحقي غرضا ما المعتد المام واحكليه بتضمين بالساوب المقانون العلم واحكليه بتضمين بالمعتد المعتد على المعتد المعتد المعتد على المعتد المعتد المعتد على بالمدون المعام واحكليه بتضمين المعام واحكليه بتضمين المعاد واحكليه بتضمين المعاد المعتد المعتد على المعتد المع

(الطنن رقم ۱۹۲۹ لســـنة ۶۸ ق جلسسة ۱۹۸۲/۲/٤)

(W)

شقية .

حق المسترى للمين المشفوع غيها ألا تتجزأ عليه الصفقة ، بفاده ضرورة استمال طأب الشفعة على المين برمتها دون جزء

بنها . طلب الشفيع جزء بن المين المبيعة بالشفعة . أثره ، ليس له الضحول الى طلب المين كلها بادام قد فوت على نفسه المواعيد المتررة للاخذ بالشفعة . علم ذلك،

من حق الشترى للعين الشفوع فيها الا تنجزأ عليه الصفقة ولازم ذلك ضرورة أن يشتبل طلب الشفعة برمتها ولا يتتصر على جزء منها ، واذا تعدد الشمعاء من طبقة واحدة وكاتت هي الطبقة الاعملي التي يحق لها الاخذ بالشفعة قاته يجدر بكل شفيع منهمان يطلب الشفعة في كل المين المستوع تيها درءا لاحتمال أن يطلب الشفعة بعض الشفعاء دون بعضهم الاهر او الا يطلبها احد غيره او يمسقط حق احدهم فيها لسبب يتعلق بالواعيد أو بغيرها بن اجراءات الشفعية فتستغرق الصفقة على الشترى وبذلك تكون الدعوى غي متبولة ، وبن جهة أخرى ليس لن طلب جزءا من المين المبيعة أن يعدل الى طلب العين برمتها مادام قد فوت على نفسه الواميد المتررة للاخذ بالشممة اذمن المترر، في تضاء هذه المحكمة أن أجراءات الشنعة المنصوص عليها في المسواد ١٤٠ الى ٩٤٣ من القانون المدنى ومواعيدها مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسا ذات الحق ويوجب القانون اتباعها والا سقط الحق في الشفعة .

(الطمن رقم ۱۳۲۲ اسبینة ۸) فی جاسسیة ۱/۳/۳/۲)

(19)

قرار اداری . اختصاص « اختصاص ولائی » . تعویض .

الترارات الأدارية الصادرة من الادارة أو الجوات الادارية ذات الإختصاص القضائي، المتصادرة المتصادرة المتصادرة المتصادرة المعادرة المعادرة بيا إلى المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المادية والمستثناء ، با يرى المدرع المدرع المدرع المدرع المدرع المدرع المدرع المدرع هدم) .

قرارة تظره ، (مثال بشان التمويض عن صرار هدم) .

الاختصاص بنظر الطعون التي ترنع عن القرارات الادارية سواء صدرت من الأدارة أو من الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي والتمويض عنها ينعقد - وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة - لجلس الدولة بهيئة ترار ادارى دون غيره عدا سأبرى المشرع بنمن خاص اعطاء التضاء العادى ولاية نظره ، والقانون رقم ه ؟ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم البلتي _ الذي يحكم وأتبعة الدعوى ــ قد نباط بلجنة ادارية تشكل بقرار من المصافظ تقرير هدم أو تصحيح الاعمال المخالفة ، كما ناط بلجنة ادارية آخرى يراسها احد تضاة المحكمة الابتدائية نظر الامتراض على تسرارت اللحنة السابقة ، ونص عالى أن يكون قرارها في شأن الاعتراض نهائيسا ، واذ كانت ترارات اللجنة الاولى ادارية وترارات اللجنة الثانية صادرة من لجنة ادارية ذات أختصاص قضائي ، وكان القانون المثمار البه لم يرد نص يخول القضاء العادي ولاية القصل في الطمون التي ترقع عن قرارات الكاللجان ، فانمجلس الدولة بهيئة فضاء أدارى بكون هو الجهة القضائية المختصة بالفصل في تلك الطعون أو طلبات وقف تنفيذ تلك الترارات او التمويض عنها . لما كان ذلك وكان تنفيذ جهة الادارة ترار اللجنة الاولى بالهدم تبل ان يصبح نهاتيسا بفوات مواعيد الاعتراض أتما يرتبط بهذا القرار برابطة السببية ويستبد كياته منه ولا ينحدر الى حد الانعدام ، قان الاختصاص بنظر طلب التعويض عن ذلك يكون معتودا لجلس الدواسة بهيئة تضاء ادارى دون غيره على ما تقضى به المادة العاشرة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس

﴿ الطَّنْ رَقَمَ فَقَدُ لُسِينَةً ٨٤ كَ جُلِسِيةً ١٩٨٢/٢/٤ }

(Y+)

٢ .. حكم . قوة الامر القفي ، تقفي . .

(العلمين) على ١٩٨٢/٢٥٩) غياب المقصم أو موته لا يعد ترينة على ١٩٨٢/٢٥٩)

ما يدعيه خصمه العاشر . لا رثابة لمحكمة النقض على التدير الوضوعي للتراثن .

الامر بوقف تنفيذ الحكم المطعون قيسه طبقا للهادة ٢٥١ مرافعات . لا يجوز قوة الامر المقضى لا أثر له على الفصل في ذلك الطمن أو غيره .

1 - اذا كان حضور الخصم اسام الحكمة بقرر لصلحته مهدو عداء عليسه ورخصة له ولا اثر لمجرد غيلبه على سا تقضى به قواعد الاتبات ولا يجوز اعتبار هذا الفياب ترينة لصالح الغصم الحاضر أذا كانت الطاءنة في الاستثناف المرنسوع نبها يتع عليها عبء أثبات بطاعتها على بوضيوع الدعوى حضير المطمسون عليه الاول او لم يحضر فليس لها ان تنعى على المحكمة عدم اعتبار تظلفه عن حضور الجلسات وسكوته عن منازعتهسا في الاستثناف ترينة على صحة ما تدعيه ويكون النمى مضللا عن تعلقه وسكوته عن منازعتها في الاستثناف ترينة على صحة ما تدميه ويكون النمي مُمْسِلا عن تطلسه بالتقدير الوضوعي للقرائن مما ينحسر عنه رتابة محكمة النقض ثاثما علىغيراساس.

ا — القضاء في طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالتطبيق المسادة 101 من المعاون فيه بالتطبيق المسادة 101 من المواقع المرافق المسلم فيه انتسا المضروب الذي يخشى من الشخيذ ، وإسكان المضروب لهذا المحكم من تأثير على المسلمة أنفسهم وليما بلغ الارتباط بين الخصومتين ومن ثم فليس للطاعنية أن تتحدى بوقف وين ثم فليس للطاعنية أن تتحدى بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه في الطعن الأضير على المشارية المحم المطعون فيه في الطعن الأضيع على المسلمي على غير أسلمي .

(الطن رقم ۱۲۲۸ لسستة ۱۸ ق جلسسة ۱۹۸۲/۲۷۸)

(11)

1 ــ حكم « بيانات الحكم » . بطلان « بطبلان

۲ ... دەوى .. « التدخل في المعوى » :

٣ ـ محكمة الرضوع . البات القرائن .

النقض أو الخطأ في اسسماء الخصوم وصفاتهم لا يكون من شسافه التجهيسل او التشكيك في حتيقة الخصيم ، واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتب بطلان الحكم عليه .

التدخل الهجومي والاجتماعي في الدعوى أنسره ، صميرورة المتدفسل خصمها في الخصومة ، الحكم الصادر فيها حجة لـ أو عليه ، الطابات التي يجوز لكل منهما ابداؤها في الدعوى ، مناطها ،

عدم التزام محكمة الموضوع بمناقشة كل تريئة بدلى بها الخصوم طالما التابت تضادها على ما يكفى لحمله ،

۱ ۔ من المقرر وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة ـ أنه أذا كان النقض أو الخطأ · في أسسماء الخمسوم وصف اتهم ليس من شأنه التجهيل أو التشكيك في حتيقة الخمسم واتصاله بالخصوبة المرددة في الدموي فأنه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسسيها مسا نصت عليه المادة ١٧٨ من قانون الرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم .

٢ - مؤدى نص المادة ١٢٦ ، ١٢٧ مرانعات بأن القضاء التدخل يلزم المحكمة بتحقيق دغاع المتدخسل ببديه في موضسوع أدعائه ، وأن تقضى نبيه حسبها يتبين لها أن هو وجنه الحق نيه وهنو لا يستى بالضرورة أن يصدر تضاءها لصالحه لجرد أنها تبلت تدخله لان هذا القضباء لا يحوز أدنى حجية تحول دون المحكمة والقضاء بما تراه في موضوع الندخل ، واته واثن كان يترتب على التدخل بنوعيه (الانضمامي والاختصامى) أن يصبحالدخل خصما في الدعوى نبكون الحكم الصادر فيها حجة لـــه او عليه ، ألا أن المتدهل الشمهليا . مستد ملكية البائع 🖚 🖚

یجوز له آن ببدی طلبات تغایر طلبات من المنضم اليه وأن جاز له أوجه دماع جديدة " بهذه الطلبات على خلاف التدخل الهجومي ألذى يحيز المتدخل أن بيدى ما يشاء س الطلبات والنفوع وأوجه النفاع كأي طرن

٣ - محكمة الموضوع غيرملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن فسير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواه طالما أتابت تضاءها على سا يكفى لحمله بما ينطوى على الرد الضمني لما يثيره الخصم من حجج لم تهندها .

(الطعن رقم ١٢٧٥ السيستة ٤٨ ق جلسيسة C 15AY/1V5

(77)

1 - تقفس ، « الخمسيومة في الطمين » . الاختصاص في خصبومة , شرطه ,

۲ ــ "قادم . « نقض . مكسب للملكية » . وضع يد الشترى الدة الطويلة سبب كاف لكسب الملكية . لا يحول دونه وجود عيب في سيند البالع له .

٣ ـ. نقض . ﴿ أسيابِ الطُّمنِ . السببِ المُفتقر الى العليل »

نص عاد من الدليل , عدم قبوله , محكمــة والتقض لا تلتزم بتكليف الخصم بتقسديم ما يؤيد طعتية

 ٤ ــ البات « الاحالة الى التحقيق » . الالتفسات عن طب الاحالة الى التحقيق . مناطه . وجود ما يكفى لتكوين عقيدة المحكمة .

١ - اذا كان الطمن بالنقض يختصم فيه من حكم لمسالحه في الحكم المطعون عليه دون المحكوم عليه _ مثل الطاعن - وأذا لم تكن للطاعن طلبات تبسل المطعون عليسه الثاني ، ومن ثم يكون الطمن الوجه اليه غے ہتبول ،

٢ -- وضع الشترى بدء المدة الطويلة المسبة للملكية سبب يكفى بذاته لكسب الملكية ولا يمنع من تيامه وجمود عيب في

س - أذا كان الطاعن لم يقدم مسورة رسمية من تقرير الخير الذي ينسب اليبه الخطأ في بيان توافر الدة الطويلة الكسة للكية - لما كان ذلك ، وكانت مقدها المكية غير مازية بتكاليف الطامن تقديم ما يؤيد طعنه عان النمي بهذا السبب لا يسكون يقبولا .

أ ـ طلب الخصم احالة الدموى الى التحتيق ليس حقا محتب على محتبة الموضوع أن تجيبه البه / أذ هـ وطلب يخضع لحالق تقدير المحكمة . . لا عليها أذ هي النفت صنب / أذ رات في عناصر الدعوى ما يكمي لتكوين عقيدتها .

(الطمن داسم ۲۲۸ لسسستة ۶۸ ق جلسســهٔ ۱۹۸۲/۲۴۷)

(77)

١ - تزوير . الادعاء بالتزوير .

قبول الادهاء بالإنزوير . شرطه ان يكون منتجا في النزاع .

ا _ يشترط العبول الادصاء بالتزوير
 _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة _
 ان يكون منتجا في النزاع ؛ غان كان غسي
 ان الر قي موضوع الدعوى تعبىء على
 الحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تعضى شواهده أو تحققي .

(الفان رفسم ۸۹۱ لسستة)) ق جلسسة ۱۹۸۲/۲/۱۰)

(45)

۱ ... حير ۱۱ حير: تعقال » ... ا

توقيع المجرّ التحفظى ، الفاية مله ، رفض دعوى الطالبـة بالدين الوقـع من أجـله الحجـرُ تأسيسا على سداده ، الره ، الفاء أمر الحجـرُ التحفظى ،

۲ ... دعوی ۱۱ مصاریف الدحوی ۱۱ . الهمسکم بمصاریف الدحوی علی کامپهالی المحالات الواردة باللدة ۱۸۵ مراکسات امر جوازی المحاکمة (مثال) .

١ ــ الفاية من توقيع الحجز التحفظى
 هو التنفيذ على الامسوال المجوز عليها

بغية انتشاء الدين الطالب به ، وإذا كانت محمكة الوضوع عند نظير الدعبوى الموضوع عند نظير الدعبوى الموضوعة بالملابة بيلغ الدين الذي توقع المجزز التحفظي من لجله ، اند تبين لها للدين (المعون ضده) بسداد الدين بلكمله على دفعات بعضها سابق على تلييخ المجزز التخطي والمعضى الآخر لاحق عليه، المحمد التي التضاء بريض دعوى المالية بلدين على لازم ذلك وائره هو القضاء بالدين الم التجاد الدرات التحفظي المتطاء منه .

٢ _ النص في المادة ١٨٥ من قسانون الرافعىسات على ان للمحكمسة ان تحكسم بالسزام الخمسم الذي كسب الدعسوى بالمساريف كلهسا او بعضها أذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه أو اذا كان المكوم له قد تسبب في أتفاق مصاريف لا مُأثدة ميها ، أو كان قد ترك خصمه على جهل بما كان في يده من المستندات القلطعة في الدعوى بمضموته تلك المستندات ، واذا كان ابرد النص على النحو مسالف الذكر يجمل أسر الصكم بمساريف الدعوى في الحالات الواردة بسه جوازيا للمحكمة ، ومن ثم نسان الحكم المطعون عيه اذا الزم الطاعن مصاريف الدعوى بعد أن ثبت أن الطعون شده ــ وفقا للمستندات التي قدمها ـ قد أوفي بمما يزيد على دين الاجرة الذي كان مستحثا في ذبته للطاعن وماء لحجز اداري سابق ومن ثم أم يكن متسببا في رضع الدعوى ، وبالتالى التزم صحيح التاتون .

(الطنق وقم ۱۷٫۲ لسسنة ۸) ق جاسسة ۱۱/۸۲/۲/۱۱)

(07)

(۱ ف ۲) بيع ، شامة « تعدد الشارين » . صورية . البات .

 بيع مشترى المقلر الشفوع نيه لشتر ثان قبل املان الرغية في الاضذ بالشفمة أو قبل تسجيلها ، م ١٣٨ مدى، مؤدا ، مدم جواز الاخذ بالشفمة الا من المشترى المثقى ، شرط ذلك ، الا يكون البيم اللقي صوريا . ۱ - توسك الشفيع بالبيع الاول وادعاء صورية البيع الذي ، وجوب البيات ذلك في مواجهة المشترى الشاتى ، مسبيله في اختصام المشترى الذكور في دعوى الشفعة أو بانخاله نبها أو بتنخل المشترى الشغمة من توقف مصير دعوى المشفعة على المسلول في صورية أو جدية البيع الشاتى.

١ ــ بن المقرر في تضاء هذه المحكمة متى كان العقد صوريا ماته يعد غير موجود قانونا ، وأنه وأن كان مناد نص السادة ٩٣٨ من القانون الدني انه أذا صدر بيسم من مشترى العقار الشفوع فيه لمستر ثان تبل أن تعان أية رغبة في الاخذ بالشفعة أو تبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة أسانه يسرى في حق الشفيع ولا يجوز الاخدة بالشنعة الابن المشترى الثاني وبالشروط التي اشترى بها الا أن فلك مشروط بألا يكون البيسم الثاتي صوريا ، فاذا أدعى الشفيم صوريته وأقلح في اثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المآلك للمشيري الاول مُلَّماً وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي لا وجود له بما يفني الثسفيع عن توجيسه طلب الشسفعة الى الشتري الثاني .

٢ _ يجب أن يتم أثبات صورية البيع الثاني في مواجهة المُسترى الثاني لانه هو ساحب الشأن الاول في نفى هذه الصورية واثبات جدية عقده ليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه ، ويتحقق ذلك باختصامه في دعوى الشفعة مع تبسك الشنيع بالبيع الاول ودمعه بصورية البيع الثاتي مسورية مطاقة ، او بادبخساله أو تدخله خصما في الدعوى تبل الفصل نيها دون اعتداد بأن يتم هذا الانخال أو التدخل في المواعيد المحددة لطلب الشغمة وعندئذ يتعين على المحكمة أن تفصسل في النف بالصورية اذ يتوقف مصير دعوى الشفعة على ثبوت الصورية وبصدور حكم لصالح الشفيع بصورية عقد المشترى الشاتى تصمح آجراءات طلب الشقعة في البسع الاول .

(الطنن رقم ،AC لسيئة ؟٤ ك جلسية ١٩٨٢/٢/١١)

(77)

التماس اعادة النظر

الفش كسبب لالتماس اعادة اللنظر ، ماهيته .

1 - المترر في تفساء هذه المحكسة الذي تقصده المحكسة الذي تقصده المادة (١٤٦١) من تسانون المثارة من المتوافقة المحكسة المتوافقة المحكسة المتوافقة المحكسة المتحكسة المتحكسة المتحكسة وتقويط في خميشة مثلة اكل مطلعا على أصبال يستحيل كشفة غاذا كان مطلعا على أصبال يستحيل كشفة غاذا كان في وسعة تبيين في مركز يسمح له بعراقبة تصرفات خصبه في مركز يسمح له بعراقبة تصرفات خصبه في مركز يسمح له بعراقبة تصرفات خصبه في المسائل التي المتوافقة لا النسائل التي يتظام بنها فاته لا وجه للاتهاس.

(۱ ، ۲) دعوى تقسدير قيمسة الدهوى » . ايجان . محكمة الوضوع .

 ا - وحده أو تعدد الاسباب التي تقوم عليها الطلبات في الدعوى استقلال محكمة الموضوع بتقديرها . شرطه .

٢ ــ الدعوى بطلب الإجرة والتعويض عن نقص قبية القوم المؤجر ــ دون غش او خطأ جسيم ــ اعتبارها ناشئة عن سبب تقونى واحد هو مقد الإيصار . وجوب تقدير قييتها بجيلة الطلبات فيها .

ا ـ أنه وأن كان تقدير وحده أو تعدد الاسباب التي تقوم عليها الطابات في الدعوى ما تستقل به محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك لمصنحة التقض الا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة قد فهبت الواقع في الدعوى وحصلت بناء عملي اسسباب سائفة .

٢ _ ١١ كان الطمن شنيده الأول قيد

اسس طلبى الاجرة والتعويض تبل الوزارة البها غشا على عقد الابجار دون أن ينسب البها غشا أو خطأ جسب حاحل الطلبين على سبب واحد هو عقد الاجدار وتقد الدعوى بقيبة الطلبين جبئة والإختصاص الإنتدالى الحرب أن الاختصاص الإنتدالى الجمالة أول درجية ويكون حسكها فيها جسائزا استثنائه وأذ خالف الحكم المطمون فيه هذا التحقيق بعد المنظر وقضى بعدم جواز الاستثناف بالنظر الفنى بعدم جواز الاستثناف بالنظر قدن يكون تطبيقة .

(الطمن رقم ۸۲۹ اسسستة ۶۷ ق جلسسه ۱۹۸۲/۲/۱۱)

(44)

(٢٠١) ملكية . « اللكية الشائمة. بيع الحكم بصحة ونفاذ البيع . قسمة .

۱ - ببع المالك على الشيوع للكه محددا ، مغرزا ببع صحيح ، أثره ، جواز المحكم بمسحة ونفلاه با لم يثبت حصول تسهة نافذة ووقوع البيع في حصة غير البائم .

 ٢ — المشترى لقدر مفرز فى العقدار الشائع لا يجوز له طلب التسليم مفرزا عالم ذلك .

ا _ المترر وعلى ما جرى به تفساء هذه المحكمة _ يجبوز المبائع وان كان مالكا على الشيوع أن يبيح ملكه محددا لهنور وحالة التحديد هذه وان ظلت مملقة المشيوع غان هذا كله لا يبطال الشيك على الشيوع غان هذا كله لا يبطال الشيك عنه يمتبر صحيحا ونفذا في حق الشيك المالم المقرار المتمرف غيه ، وينبني على ذلك المه يجوز الحكم بصحة ونفاذ بيح الشيك على الشيوع مفرزة محددة طالما لم يتسمة تسعة نافذة يقع بها البيع في حصة غير المبايع على المسابع في حصة غير المبايع على المسابع في حصة غير المبايع على المبايع في حصة غير المبايع على حصة غير المبايع على المب

٢ ــ من المقرر ــ وعلى ما جرى بــه قضاء هذه لحكــمة ــ أنـه لا يجــوز

للشترى القدر مغرز في المعتر الشائع ان يطالب بالتسليم مغرزا – ما لم يثبت حصول تسبه نامذة ووقوع القدر البنيع في نصيب البائع له بهتنمي القسمة – ذلك لان البائع له « الشريك على الشبوع » لم يكن ببلك وضع يده على حصته مغرزة قبل حصول القسمة الا برضاء بلكي الشركاء جييما : ولا يمكن أن يكون للمشترى حقوق أكم لم ما كان للبائع ، همذا الى ما ينرتب على لجزء من المثل الشائع بغير الطريق الذي لحبوء بالمثل الشائع بغير الطريق الذي رسيه القاتون ،

(الطمن رقسم . ٢٩ لسسنة ٥١ ق جلسسة ١٩٨٢/٢/١٢) .

(79)

1 ـ نقض « اسباب الطمن n .

۱ ـ التزام . بيع « التزامات البائع » .
 شفه .

عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن الهيب الذي يعزوه للحكسم المطعون فيه وموضمه واثره في تضديه ، غير متبول ، لا يغفي عن ذلك توضيحه لله في مذكرته الشارحة ،

حلول الشنيع محل المشترى في حتوته والزامانه م ٩٤٥ مدنى مغاده تحمل المائع دون المشترى في مواجهة الشغيع بكافة التزاماته تبله .

الما كانت المادة ٢/٢٥٧ من تاتون المرامات توجب ان تشتيل صحيفة الطمن المنتفض عـلى الاسـباب التي بني عليها تلطمن و عراق الاسبب العلمن و عـلى هـا جرى به قضاء هذه المحكة لا يتحقق المائية بن به تعربها واضحا كاشفا عن المتهدو ينه كشفا و إفيا تأتيا عنه الغموس أو الجهالة بحيث بيبن بنه الميب الذي يعزوه لمنه و الجهالة بحيث بيبن بنه الميب الذي يعزوه منه و أن المائي الى الحكم الطعون فيه وموضعه منه و أثره في تضائه فين ثم يتعرن أن يرد هذا البيان الواضح في ذلت صحيفة الطعن مجهلا ولا يغنى عن ذلك خكر سبب الطعن مجهلا ولا

141)

1 حكم « حبية ألحكم » خلف ، بيغ ، ،
 ٢ - معكمة الواسوع « سلطتها في الله الدير) خبرة .

الحكم الصادر ضد الباتع متعلقا بالعقار المبيع . حجة على المسترى الذى سجل عقده بعد صحور الحكم أو بعد تسسجيل صيحة الدعوى التى صدر فيها الحكم . علة ذلك .

لمحكمة الموضوع تقدير عهل الخبير وتقفى بما يطمئن اليه وجدانها .

ا — الحكم الذي يصدر ضد البشيم المتملقا بالمقتسار الميسيم يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة — حجة على المشترى الذي سبهل مقد ثيراتهجد صدور التي الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى التي يصدر نبها هذا الحكم ؛ وذلك على اساس أن المشترى يعتبر ممثلا في شخص البائم له في ظلك الدعوى القابة ضده وانه خلف خاص له .

ا ـ لحكمة الموضوع تتدبير تبية عبل الغير وتهذفها بعلن الله وجدائها كا كان ذلك و وكانت حكمة الموضوع لم كان ذلك و وكانت حكمة الموضوع لم تعدود سلطتها التقديرية قد اخذت بها جاء الإيمك الذي الحراها وسلامة الاسس التي بني عليها رايه ، فلا عليها في هذه الحالة اذا طرحت المذكرة المقدية من الخبير الثاني وحاله من الخبير الثاني وحاله من الخبير الثاني وحاله من الخبير الثاني وحاله من الخبير التاني التاني

(الفنن رقيم ١٩٤٢ لسسنة ٤٤ ق جلسسة ١٩٨٢/٢/١٧) .

144)

شفعة . اختصاص « اختصاص محلی » .

ايداع الشنفيع الثمن الحقيقي للعقبار الشفوع فيه . وجوب أن يتبهذزينة الحكمة المنصلة بنظر دعوى الشفعة في المعساد التانوني . م ٢/١٤٢ مدني . بالصحينة والاحالة في بيانه ألى المذكسرة الفسارحة التي يقدمها الطاعن .

لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يبينوا في صحيفة الطمن أوجه النفض في بباتات صحيفة الاستثناف الأودى الى بطلابها الكتاء بالإحالة الى الذكرة الشارحة نسان النمى بهذا السبب يكون مجهلا ومن نسم غير متبول .

٧ - النص في الفترة الاولى من المادة الشعيع على أنه ﴿ يحسل ١٩٥٨ من الشعيع مل المسترى في جميع حقوقه والتزاجاته » مغاده أن البلغ وليس المشعيع بكافة الالتزاجات التي كان يتحسل في مواجهة بالمشترى ومن ذلك الالتزاجة المشترى ومن ذلك الالتزاجة المشترى ومن ذلك الالتزاجة المشترى ومن ذلك الالتزاج والاستحقاق والميوب الخفية كما أنه أذا نبت الشخعة انفاتنا الترم الشغيع بالنبن الى البلغ مباشرة إلا أن يكون هذا بالخي قد صبق أن تقاضاه من المشترى

(الطنن رقسم ٢٤٥ فسسنة ٤٨ ق جلسسة ١٩٨٢/٢/١١) -

(4.

۱ _ مسئولية « مسئولية تقصيرية » .

مــلاتة النبعية شرط تيامها أن يكون المتبوع سلطة نصلية في اصدار الاوادر الى التابع في طريقة اداء عمله وفي الرشابة عليه في تنفيذ هذه الاوامر ومحاسبته على الخروج عليها .

آ - مؤدى نص اللدة ١٧٤ من القاتون المدنى - وعلى ما جرى به تقساء هده المحكة - أن عمالاتة التبعية تقدوم على توافر الولاية في الرقساية والتوجيه بعيث تكون للبتبوع مساطة غملية في امسدار الأوليم إلى التابع في طريقة أداء عصله وفي الرقابة عليه في طريقة أداء عصله وفي الرقابة عليه في طريقة أداء عصله ومحاسبته على الخروج عليها .

(اللهن رقم ۱۰۸۵ لسستة ۵۱ ق جلسسة ۱۹۸۲/۲/۱۷ .

نصت المادة ٩٤٢ من القانون المدنى في مَقرنها الثانية على أنه يجب ــ خلال ثلاثين يوما على الاكثر من ناريخ اعلان الرغبة في الاخد بالشفعة - أن يودع خزائة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كابل الثبن الحقيفي الذى حصل به البيع مع مراعاة ان يكون هذا الايداع قبل رمم الدعوى بالشفعة مال لم يتم الإبداع في هذا اليمساد على الوجمه المتفدم سيقطحق الاخدد بالشفعة ، وايدأع النبن خزانة المحكمة في خلال الموعد الذى حدينه المبادة السالفة هو اجراء من اجراءات دعوى الشفعة بما بوجب حصوله أمام المحكمة المختصة تانوما بنظر دعوى الشفعة .

٢ - من المقرر أن ما لم نفصل نبيــه المحكمة - بالفعل لا يمكن أن يكون موضوها لحكم حائز قوة الامسر المقضى ، ويشترط لكي يحوز الحكم حجية الشيء القضي فيه أتتاد الخصوم والموضوع والسبب ، واذ كانت دعوى صحة العقد تخطف عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا غان الحكم بعدم تبول دعوى صحة التماقد لعدم تيام المشدرى بالتزامه بدغع كامل الئمن لا يهنع الشترى من العبودة الى دعوى صحبة التماقد اذا ما قام بايفاء باتى الثمن ومن ثم مان هذا القضاء لا يتضمن قضاء ضمنيا بنسخ المتد ،

(الطعن رقم ٩٦٣ لسسنة ٧) ق جلسسة

(الطعن رقم ٥)ه لسبينة ٥١ ق جلسية ١٩٨٢/٣/١٨) . . (15AY/F/1A

(37 J

1 ... دعوى « اغفال الفصل في الطبات » . أسنتناك الاحكام في الجائز استثنافها . حكم .

٢ - دسبوم جعركيسة « الافراج الافت » .

اغدال محمكمة أول درجة الفصمل في الطلمات . أثره . بقاءه معلقا أمامهما . سبل الفصل فيه الرجوع اليها م ١٩٣ مراممات ، عدم جواز طرحه على محكمة الإستئناف .

الضرائب والرسبوم الجمركية وغرامات مخالفة شروط الامراج الؤقت عن البضائع وتحديد نسبتها وأسس تقديرها بنصوص تشريعية . أشره . المتراض علم الكالة

1 ــ لما كان الطلب الذي تغفل محكية أول درجة الفصل فيه عن غلط أو سهو وعلى مساجري به تضماء هذه الحكهة يكون باتيا على أصله معلقا الملهها لم يقض فيه ، ويكون السبيل الى طلب الفصل فيه هو الرجوع الى نفس المصكمة طبقا لما تقضى به المادة ١٩٣ من قانون الرافعات وأن الاستئناف لا يطرح على محكمة الدرجة الثانية الا ما نكون رحكهة اول درجة تــد

(77)

١ ـ بيع ، محكمة الوضيع . التزام «النرط الفاسخ المربع » .

٢ _ حبكم « حجيسة الحكم » . قوة الأمر - فاتون . اللفی ، پیم ،

> تنازل البائع عن التمسك بالشرط الفاسخ المريح . استقلال قاضي الموضوع بتقديره قيام الشرط الفاسمخ الضمنى لآ يسلبه سلطته النقديرية في آجابة طلب النسخ أو رفضيه .

حجية الحكم ، شرطها ، دعوى صحة عقد البيع ، اختلافها عن دعوى القسخ ، الحكم بعدم تبول الاولى لعدم دفع المسترى كالل الثين ، ليس تضاء ضبنيا بالنسخ، حق المشترى في العودة الى دعوى صحة بها . التماتد أذا أوفى بباقى الثبن .

> 1 - بن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص تنازل البائم عن التمسك بالشرط الفاسخ الصريح من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع مني أقامت قضاءها على أسانيد سلئفة ، وقيام الشرط الفاسخ الضمني لا يسلب القاضي سلطته التقديرية في أجابة طاب النسخ أو رفضه .

فصلت فيه ورقع عنه الاستئناف لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد قصل في الدعوى بالنسبة الشق الخصاب بالملمون ضده الثانى الذى اغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه غانه يكون قد وقع باطلا ؛ ولا بزيل هذا البطلان طلب الطاعن من محكمة الرستئناف التصدى له للفصل فيه ، ذلك أن ببدأ التتاضي على درجتين هدو من المبادىء الاساسية النظام القضائى التى المبادىء الإساسية النظام القضائى التى المبادىء الإساسية النظام القضائى التى المبادىء المحكمة خطافتا لي البحر المحسوم المبادى فيه تحد تصدى للدعوى بالنسبة المطمون ضده الثانى الذي يكون بالنسبة الموادية قد أغفات الفصل فيها غانه يكون خالها للتاون .

٧ - مغاد المواد ٢ ، ١٠١ ، ١١ ١ مرا من التعنون الجباك - واللدة الاولى من شرار رئيس الجمهورية الاولى من شرار رئيس الجمهورية المحديد التعريفة الجبركية والمادة ٢٧٦ بتحديد التعريفة الجبركية والمادة ٢٩٦٠ بشأن الاتراج المؤتت ، بدل على أن المشربة المؤلفة شروط الامراج المؤتت عن المشابقة عد تحددت نسبتها واسس تقديم المؤلفة بها من تاريخ نشرها في الجبرية الكاتمة بها من تاريخ نشرها في الجبرية الرسعية ولا يقبل من المد الاعتذار بجميلة المسابقة والمتزام المقاتف بيئة من المسابقة بها من الريخ نشرها في الجبرية تتناوله من المسابق المطروحة عليه من المسابق المسا

الطمن رقم ۲.۱ لسيستة ۶۸ ق جاسيسة ۱۹۸۲/۲/۱۸) .

(40)

۱ ـ شفعة . تسجيل .

 ٢ ــ محكمة الموضوع . تقدير الدليل . اثبات تقفى . السبب التعلق بالواقع .

البيع الذى تجوز فيه الشفعة لا يشترط أن يكون مسجلا ، هجيــة التاريخ العرق على الشفيع ما لم يثبت أنه قدم فشا ،

تقدير أتوال الشهود واستخلاص الواقع في الدعوى مما يستقل به قاضي الموضوع.

المنازعة في ذلك جدل موضوعي عدم جواز اثارته امام محكمة النقض .

۱ – لا يشترط – وعلى ما جرى بــه قضاء هذه المحكة أن يكون البيع اللــانى مسجلا أو تابت التاريخ قبل تسجيل طلب الشفة حتى ياترم الشنيع بالاخذ بالشفة غبــه دون البيــع الاول ، فالتاريخ العــرق وحجة شطبه ما لم يثبت أنه قدم غشــا ليكون سابقا على تسجيل اعلان الرغبة ي الشفعة .

Y - تقدير اتوال الشهود واستخلاص الوقتم بنا وعلى با جرى به تضاء هذه المحكية ما يستقل به قاض الموضوع طالا أنه لم يضرع بنتك الاتوال عبا يؤدى اليسه بدلولها ولا تتريب على محكية الموضوع) ان هى اخذت بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتيله ايضا ؟ ما دام المعنى الذي اذذى تختيله إيضا ؟ ما دام المعنى الذي اذذت بتناق مع جاراتها .

(الطن رقسم ۲۹۲ لسستة ۶۸ ق چلسسة ۱۹۸۲/۳/۱۸

(m)

1 - قانون « القانون واجب التطبيق » .

٢ ــ تامين . فانون . مسئولية .

احالة القانون الى بيان محدد في تانون آخر ، أثره ، اعتباره جزءا من التالون الاول ، الإحالة المطلقة أثرها ، وجسوب التقيد بما يطرا على القانون المحال الب

التأبين الاجبارى على السيارات الخاصة لا يفطى المسئولية المنتية عن وغاة او اصابة ركابها م ه ق ١٣٥ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك الفاء القانون رقم ٤٩١٩ لسنة ١٩٥٥ الذي لحالت اليه المادة مسالفة الذكر .

 ان القانون حینما بحدد نطاق بعض احکامه بالاحالة الی بیان محدد بمینه فی قانون آخر فاته بذلك یكون قدد الحق هذا البیان بذاته ضمن احکامه هو فیضحی جزءا معه يسرى بسرياته دون توقف على سريان القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أمسلا > أما أذا كانت الإحالة مطلقة البيان أمسلا > أما أذا كانت الإحالة مطلقة للى مان يقضون آخر مان مؤدى ذلك أن القانون المحيل لسم يعن بتضين الحكياء لمراد المحددا في خصوص ما أحال به وأنها ترك ذلك المقانون المحيل الله بما في مع قد يطرا عليه من تعديل أو تغيير .

٢ - لما كانت المسادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ سنة ١٩٥٥ بشــان التأمين الاجبارى على السيارات تنص على أن « يلتزم المؤون بتغطية المسئولية المنبية الناشئة عن الوناة او عن اية اصابة بدنية تلحق اي شخص من حوادث السميارة اذا وتعت في جمهمورية مصمر وذلك في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ٩٤٤ سنة ١٩٥٥ » . مان قانون التأمين الإجباري على السيارات المذكورة يكون قد الحق بحسكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ بن قانون المرور رتم ٢٤} سمنة ١٩٥٥ والخاص بتحديد المستفيدين من التأمين دون أن يتأثر بقاء هذا البيان بالفاء قاتون المرور المذكور وبالتالى يظل الوضع على ما كان عليه من ان التامين الاجباري على السيارة الخاصة لا يشهل الاضرار التي تحدث لركابها ولا يفطى هـذا التأسـين المستولية المدنية عن وناة أو أصابة هـــؤلاء الركاب .

(الطن رقم ۱۵۷۷ لسبــــّة ۵۱ ق جلبــــة ۱۹۸۲/۲/۱۸) .

(44)

نقض « الطمن بالنقض » .

اسباب الطعن بالنقض ، العبرة في بيانها بما ورد بصحيفة الطعن وحدها .

العبرة في بيان أسباب الطمن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... هي بيا جاء بصحيفة الطمن وحدها ، ولما كان سببالنعي ليس مما يمس كيان الحكم

ولم برد الا في المفكـــرة الشــارحة نمانـــه يكون غير متبول .

(الطعن رقم ۹۹۳ لسسنة ۸) ق جلسسة ۱۹۸۲/۲/۲۱ .

(MA)

ا ـ نقض « ايداع الاوراق » . بطلان .

٢ ــ اثبات . تزوير . محكمة الموضوع .

وجوب إيداع الطاعن صورة مطابقة للأصل من الحكم المطمون فيه والاحكما السبابقة عليه . اذا لحال اليسبها ق ١٣ اسبابه ، م ٢٥٥ مرانعات معدلة ق ١٣ لسنة ١٩٧٣ ، افغال ذلك ، السره ، بطلان الطمن ، عدم وجوب إيداع صورة من الاحكام السابقة ، يناطه ،

النعى على قضاء بحكمة الموضوع بعدم استعمالها الرخصة المضولة لها في المادة ٥٨ اثبات ، اثره ، غير مقبول ، علة ذلك .

١ - لئن كان من المقرر طبقا للمادة ٢٥٥ مرامعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ ــ المنطبق على الطعــــن الراهن _ وعلى ما جرى به تضاء هـده المحكمة أنه يجب على الطاعن أن يسودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعين صورة مطابقة للأصل للحكم المطعون فيه والاحكام السابقة عليه الصادرة في ننس الدعوى اذا كان الحكم المطعون فيه تــد احال اليها في أسبابه - وهو اجــراء جوهرى يترتب على اغماله بطلان الطعن الا أن أبداع صورة من الأحكام المسابقة التي أحال اليه! الحكم المطعون فيه عند التقرير يضحي لا محل له اذا كان الحكم المطعون فيه قد ضمن السبابه بيان بوقائع النزاع ودفاع الطرفين ووجهت اسباب الطعن الى الحكم المطعون فيه وحده .

۲ - من المترر على ما جرى به تضاء
 عذه المحكمة أنه لا يقبل النمى على تضاء

بحكية الموضوع اذا هي لم تعسيتعبل الرخصة المخولة لها وفقا لنص المادة ٥٨ الخصوص يدخل في حصدود سسلطتها

(الطمن رقم ١١٤٢ لسببة ٤٨ ق جلسبة - 13AT/Y/T1

(44)

١ ـ حكم ، اختصاص .

بالنقض » 🗻

الحكم المسادر بعدم الاختصاص ، فيه للخصومة ، جواز الطعن فيمه على المزاد . استقلال ،

> دعوى الضبان ، استقلالها عن الدعوى الأصلية . جواز الطعن في الحكم الصادر نيها على استقلال .

> ١ ــ لئن كاتت المادة ٢١٢ من قانون ا! انمات لا تجيز الطعن في الاحكام التي تصدر أداء سير الدعوى ولا تثتهي بهسا الخصومة الابعد صدور الحسكم المنهى الخصومة كلها نيما عدا الاحكسام التي عددتها على سبيل الحصر وهى الاحكام الوتتية المستعجلة والمسسادرة بوتف الدعوى والأهكام التي تصدر في شبق مر الموضوع متى كأتت قابلة المتنفيذ الجبرى تبسيطا للاوضسماع ومثعا من تقطيسم اوصال القضيبية آلا أن الحكم بعستم الاختصاص يجوز الطعن فيه على استقلال اعتبارا بانه حكم ميه للخصومة ميما تضى نيه وحسيه بصدد عدم الاختصاص طالا انه لم يعتبه حكم في موضوعه .

> ۲ ــ من المقرر ــ وعلى ما جــرى به تضاء هذه المحكمة - أن دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الاصليبية ولا تعتبر دماعا ولا دمعا نيها ، وكان على الهيئة الطاعنة أن تطمن بالنقض استقلالا

خلال الميماد القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٥٢ من قانون الراقعات .

(الطمن رقيم ٢٢ لسيسنة ٤٩ ق جلسيب . 15AY/Y/Y1 '

(10)

بيع « بيع الاملاك الخاصة للدولة » « البيع بالزاد » انعقاده . أموال .

بيع أملاك الحكومة الخاصة بالزاد ، ركن القبول نيه تصديق وزارة المالية أو المحافظ الخاصة » . رسو المزاد وايداع مبلغ التأمين مجرد ايجاب من الراسي عليه

مقساد المواد ٨ ، ١٧ ، ١٨ من لاتصـة شروط بيع املاك الميرى الحرة المسادرة في ٣١ من اغسطس ١٩٠٢ ــ مرتبطة ــ وعلى ما جرى به تفساء هذه المحكمة ان بيم الملاك الحكومة الخاصة المطروحة في المزايدة لا يتم ركسن القبول نيسها الا بالتصديق على البيع من وزارة المالية ولا يمتبر رسو الزاد وايداع مبلغ التأمين الا ابدايا صادرا من الراسي علية المزاد واذا لم يثبت حصول تصديق على البيع للمطعون علمه أنان هذا البيع لا يكبون ماتا وتظل الارض البيسعة على ملك "ماثمة .

لما كان ذلك وكان ماحب الاختصاص بالوائقة على البيع - في واقعة النيزاع هو محافظ الثم تمة وذلك طبقا للقيران الحمهوري رتم ٤٩ه لسنة ١٩٧٦ بشسان التحبص المحافظين في ببع الملاك الدولة الخاصية بالمارسية لنعض الجهيات وبالشموط المبنية بهذا القيرار ، وكان مدير الاسكان ليس بنائب عن الدولة في التصديق على البيع ولم يتضمن الكتاب الدوري الصادر رقم ١٤٣ متارمخ ٢٣ أبريل ١٩٧٧ مالوحه بن الأدارة العامة لإملاك الحكومة الى مديرية الاسكان والتعمسير

بعملفظ سة الشرقية والرقق مسبورته الرسية – أي تقويش من جلتب المختص وتقونا بالواقت على البيع الى مدير وكان ما تضيفه هذا الكتاب هو مجرد الإلاغ بلحكام القسرار الجمهوري الذكور و ولما كان الحكم الملطون فيه قد المكورة هو مسلحب الاختصاص التمي الى أن مدير الاسكان والمراقب الاختصاص الاتحلى في بعم الملاك الحكومة بطريسي الاتحلى في بعم الملاك الحكومة بطريسي الاتحلى المديرة المستقادا الى الكتساب المورى المسار اليه ورتب على ذلك انمقاد السقد، المشار اليه ورتب على ذلك انمقاد السقدة المقادن والمساد في الاستدلال ،

(الطمن رقم ٢٥٦ لسسنة ٥١ ق جلسسة ١٩٨٢/٢/٢٢) .

(11)

1 _ حكم « حجية الحكم » قوة الامر القضي.

۲ - حكم « تسبيب الحكم » استثناف .

٢ _ حيازة . محكبة الوضوع . تقادم .

حجية الشيئ المحكوم فيه ، لاتلحق الا منطوق الحكم وسا يكون مرتبطا به من الاسمباب أرتباطا وثيقا وفيسا فصل فيه الحكم مالم تنظر فيه الحكمة بالشعل أو يرد في أسباب الحكم زائدا ، لا يحوز قوة الامر المقضى .

الفاء محكمة الاستثناف للحكم الابتدائي. عدم التزامها بالرد على اسبابه طالما أقامت تضاءها على ما يكفى لحمله .

استيفاء الحيازة شسروطها القانونيه للتبلك بالتقادم ، التحقق من ذلك ، من محكمة الموضوع ، حسبها أن تؤسس تضاءها على اسباب تكمى لحبله ،

 حجية الشيء المحكوم نيه ، وعلى ها جرى به تفساء هذه المحكه، لا تلحق الا منطوق الحكم ، ولا تلحق بالسبابه ، الا ما كان منها مرتبطا بالنطوق ارتباطه وثيقاً ، ونبيا نهسا فيه الحكم ، سواء في

النطوق أو في الاسبك التي لايقوم النطوق بدونها ، ومالم تنظر فيه المحكمه بالفعل أو يرد في أسبك الحكم زائدا على حلجة الدعوى ، لا يمكن أن يجسوز قوة الاسر المتصى .

٢ -- لا الزام على محكمة الاستئناف اذا ما قضت بالفاء الحكم المستأنف ، هأن نتعقب اسمبابه وترد عليها ، طالما تقيم قضاءها على مايكنى لحمله .

٣ ــ لحكمة الموضوع السلطه التابه في التحقق من استيفاء الحياز والشروط التي يتطلبها القانوب للنبلك بالنقادم / وحسبها أن تؤسس قضاءها على اسباب تكفى لحله .

(الخطين رقم ٢٦٩ لسيستة ٤٨ ق جلسسة ١٩٨٢/٢/٢٤) .

(73)

ا سنعوى ، حكم ، اصدار الحكم ،

٢ - قوة الامر القامى . حجيسة « حجيسة المحكم الجائل أمام الحاكم المنية » . تدويض .

حجز الدعوى للحكم ، اثره ، انتطاع صلة الخصوم بها الا بالتدر الذي تصرح به الحكه ، تقديم احد الأطراق، مذكره خلال غتره حجز الدعوى للحكم دون التصريح له بذلك ، لا على الحكمه أن التنتت عنها،

حجية الحكم الجنائى لهام المحاكم المنعه، شرطه ، الحكم بالبراء ، التانسه على ان الفعل لا يمانب عليه القانون سواء لانتها القصد الجنائى أو لسبب آخر ، أشره ، لا تكون له حجيه السبىء المحكوم أسمام المحكمة المدنيسة ،

إ ـ أذا أتمقدت الخصومة وأستوقي الخصوص تفاعم فيها وحجزت الدعسوى للحكم ، عنان صلتهم بها نتقلع الإ بالقدر الدي تمرح به 'لحكمة ، عاذا قدم احسد دون أن يكون مصرحا بتقديمها ، غلا على الحكمة أن هي المنتفت عنها .

٢ ــ مؤدى نص المادة ٥٦ من تانسون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قاتسون الاثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية اسلم المحاكم المدنية الا اذا كان قد مصل مسسلا لازما في وقبوع الفعل المكسون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمنبية وفي الوصف القانوني لهذا النعل ونسبته الى ماعله ، وأن الحكم الجنائي الصـــادر بالبــراءة اذا كان مبينا على أن الفـــعل لا يعاتب عليه القانون ســـواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فاتسه لا تكون له حجية الشبيىء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية ، وبالتالى مائه لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما أذا كان هذا الفعل معتجرده منصغة الجريمة تدنشأ عنمه ضرر يصح أن يكون أساسا التعويض ،

(الطمن رقم ١٦١٦ السيسنة ٤٨ ال جلسية ١٩٨٢/٣/٢٤) ،

(27")

1 ـ نقض « الحاج سند التوكيل » .

؟ ـ نقض « بيان الاسباب » السبب الجهل .

صدور التوكيل الى المحامى الذى رفع الطمن بالنقض من كيل بعض الطاعنين . عدم تقسيم توكيل الاخريين للتعرف على. حدود وكالته . اثره . عدم قبول الطعن . بالنسبة لهم .

عدم بيان الطاعن العواد الذي يعــذوه الى الحكم المطعون قيه وموضعه منه واثره في قضائه ، نعى مجهل غير مقبول .

ا ـ اذا كان البين من أوراق الطعنين الدائم الذي المحافرة المحافرة له من الطاعن الثاني من تفسيه ويسقته وكيلا عن الطاعنين الثالثة والرابعة بتوكيل ذكر رقبه الا أنه لم يقدم هذا التوكيل حتى حجزت الدعوى للحكم ، لما كان ذلك وكان لا يغنى عن تقديم التوكيل الاخير جود ذكر رقبه أذ أن تقسيم التوكيل الاخير جود ذكر رقبه أذ أن تقسيمه وأجب حتى تتعقق

المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود وكالة الطاعن التاتي عن الطاعتين الثالثة والرابعة وما أذا كانت تشهل الافن له في توكيل المحاسين في الطلب من بالنقض أو لا تشهل هذا الافن ، لما كان ما تقدم فأن الطعن بالنسبة الطاعنين الثالثة والرابعة بكون غير مقبول لرفعه من غسير ذي مسيدة .

٧ - سبب الطـــعن بالنقض يجب -وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكة - أن يكون مبينا بيتا دتيتا كاشغا عن المقصود يكون مبينا بيتا دتيتا كاشغا عن المقصود منه بحيث يبين منه العواذ الذي يصفوه المطاعن الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في تضائه .

(الطعن رقم ١٦١٢ لسيسنة ٨٤ ق جلسسة ١٩٨٢/٣/٢٤) .

(11)

إ ـ محكمة الوضوع ، تقيدير الدليل ،
 أبرة ،

۲ ـ ملکية « اسباب کسب اللکية » .

راى الخبير لا يقيد المحكمة حسسبها أن تقيم قضاءها على اسباب كافيسسة لحمله .

الغموض الذي يشوب وضع اليد المكسب للتماك بالتقادم م ٢/٩٤٩ مدنى .

ا — القرر في تضاء هذه المحكمة أن المتبير لا يقيد المحكمة ، وحسبها أن تقيم قضاءها على أسسباب كالهيسة في معمل المسباب كالهيسة في تحديد تاريخ بدء يد المطمون فيسدها الأولى ها منا تشسيه به أتلم قضاءه في ذلك على ما تشسيه به أمام محكمة أول درجة من أنهسا وضمت يدها على المعلم بنذ سنة الما1 قبل وفاة بورقها للنعى بالمبيين يكون على غسير النعل باند من النهيا وضمت يدها على غسير النعل باند من النهيا يكون على غسير أساس .

ل الغوض الذى يشوب وضحح البد الكسب للتبلك بالتقادم هو ، وعلى ما المسحد عنه المترة الثانية بن المادة 159 بن القاندون المدنى ح عيب نسبى عيض عليه وضع اليد .

(الطعن رقم ع٧٤ لسينة ٤٨ ق جلسية ٢٥ مارس ١٩٨٢) ،

(60)

١ ــ حق « اسارة استعمال الحق ».مسئولية « مسئولية تقصيرة » .

۲ ـ تعلیم .

۴ ـ تعليم . مسئولية « مسئولية مدنية »

اساءة استعمال الحق . مناطها . نية الاضرار بالفير . توافرها . خطأ مستوجب للمسئولية التقصيرية .

خلو القاتونين ١٦ لسينة ١٩٦٩ في شأن التطبير الخاص و ١٩٦٨ سنة ١٩٦٨ ليشار ١٩٦٨ ليشار التعلق والآداب ، معادة حديد التلابية المنسسة الطوم والآداب ، معادة حديد التلابية المنسسة الشاري للشبول بشمير التلامية الشاتي الشاتي المنسسة التي يرغبون الانتخاق بها ،

ا — الاسسال أنه لا جناح على سن يستعبل حقه استعبالا بشروعا قلا يكون بمسئولا عبا ينشا عن ذلك بن ضرر بغير على نحو ما نصت عليه المادة الرابعة بن المقاسسة منه بن يعد على هذا الاصل الحلق الخالسة بنه بن تبد على هذا الاصل اعبالا لنظرية أسارة استعبال الحلق بينها في أحد معاير شائلة يجمع بينها مناط بشترك هويته الاضرار سسواء في ضاط بشترك هويته الاضرار سسواء في صورة تعبد الاساءة الى الغير دون نفسح صورة تعبد الاساءة الى الغير دون نفسح

يعود على صاحب الحق من استعماله أو قى مصورة استهته بها يحيق بذلك الفير من مضرر جسيم تعتيقا أنفع يسمير يجنب ما الماد المادة أو أذا كانت المساح التي يربع الأخير الى تحقيقها غير مشروعـة للامر الذي يربط ما بين نظرية أسساءة الامراف الدق وبين تواعد المساؤلية المتعملية وقواجها الخطا .

٢ _ القانون رتم ١٦ أسنة ١٩٦٩ في شان التعليم الخاص ينص في مادته الثالثة على أن « تخضيع المدارس الخاصية لتوانين التعليم العام » وجرى نص المادة ٦٣ من القانون رتب ٦٨ لسينة ١٩٦٨ بشان التعليم العام على أن " الدراسية عالمة دون تخصص في الصف الاول سن المرحلة الثانوية وتنقسم في الصفين الثاني والثالث الى شمعيتين عملوم وآداب » دخلت مواد هذبن القانونين من تحصديد معايير للقبول بهاتين الشنعبتين مما مفاده حربة التلاميذ المنقدولين للصف الشسائي الثانوي في اختيار الشعبة التي يرغبون في الالتحاق بها ويأتسبون في أتفسسهم التدرة على مواصلة الدراسة بها في تلك الرحلة من التعليسم ،

إلى لكن كان المحلمون ضدها الاولى بصفتها بديرة بمرسة حرية ادارتها وحق تنظيها بالطريقة التى تراها وحلى الوجه الذي يختل تحتيق مصلحة تلك النشاه بالم التحرف في تراراتها في هذا المصدد حكاتت المصالح التى تربى الى تحقيقها بنها لكانت المصالح التى تربى الى تحقيقها بنها الخبير من ضرر جسيم بسبيها مما يصد تليله الأهيه بحيث لا تتفاسب مع مايميب المياة لاستعمال الحق يتوافر به ركسن الخط البرجب لمسؤولتها المدنية .

(الطمن رقم ۹۹۹ لسنة - ۸) ق جلسمة و۲ مارس ۱۹۸۲) .

(13)

۱ _ تقادم .

٢ ـ نزع الملكية للمنفعة العامة . تقادم .حق
 « حق الانتفاع » .

الحقوق الخاضعة التقادم الخمسي . م ٣٧٥مدني ، مناطها ، التجدد والدورية

نقر مرسوم نزع اللكية . اشره . نقل ملكية المقار المنزوعة ملكيته الدولية من ناريخ النقر . الصاحب المقار هسوء الانتفاع به وبضراته حتى سداد الثمن او ليداعه . له دفع كل تحد عليه ولو كمان مصدره نازع الملكية . القانون مصسود هذا الدق ، تقادمه بذيس عشرة سنة . هذا الدق ، تقادمه بذيس عشرة سنة .

ا مناط خضوع الصق للتصادم الضيرة الإولى الضيرة الإولى من المادة ٢٧٥ من القانون المدنى هواتسانه بالمورية والتجدد أي أن يكون الالتزام مما يتكرر ويستحق الاداء في مواعيد دورية أيا كانت يدتها ؟ وأن يكون الحق بطيعته بستبرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تفي مداده من وقت لأخر.

٢ – مؤدي الواد ه ، ٨ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من قانون نزع الملكية الصادر في ٢٤ من ابريل سنة ١٩١٧ المعلل في ١٨ مسن يونيو سنة ١٩٣١ ــ المنطبق ملى واقمــة الدعوى ــ وعلى ما جرى به تشنساء هذه المحكمة أن نشر مرسوم نزع اللكيـــة في جريدتين رسميتين يترتب عليه نقسل ملكية المقار المنزوعة ملكيته الى الدواسة واضائته الى المنسائع العسابة بن تاريخ النشر ولكن ببتى المقار في بد صاحبة حتى يدنم له الثبن المتنق عليه أو يودع ما يتم تقديره من ثمن بواسطة الخبسير الذي يمينه رئيس المكهة عنبد عدم الاتفاق عليه أو يصدر قرأر من وثيرر الاشغال بعد اطلاعه على الشهادة الدالة على أبداع هذا الثبن بالاستبلاء على العقار المنزوعة ملكبته بالقسوة اذا لم يتخلى عنه صاحبه خلال خبسة عشر يوباً بسن اعلانه بهذا الترار ، ولذا يبقى صاحب المتار ، منتفعاً به وبثبراته حتى أيداع الثبن أو صدور ترار وزير الاشفال آنف السان وله في سسيل حمساية يده في تلك النترة الحق في أن يدنيه كل تعد على انتفاعه بالمقار واو كان مصدره نسازع الملكية ولذا يكون القانون هو مصدر هذا الحق في الانتفاع و? يتقادم هذا الحسق

الا بانتضاء غيس عشرة سنة ولا يسسرى عليه التقادم الخيس المنصوص عليه في المقورة الأولى من الملاة ٢٧٥٥ من التانسون المدنى كما أنه لا يهد حقا بطبيعته مستمرا لا ينقط سمة نازعة الملكية بالوغاء بمذال الانتفاع بالمقار المنزوعة في ماكيته في مواعيد دورية بتجددة .

(الطن رقم ١٠٤ لسينة ٩) ق جلسية ١٩٨٢/٢/٢٥) .

(EV)

ا ـ نقض « الخصوم في الطبن » .
 الاختصام في الطبن بالتقض . شرطه .

٢ - حكم ««حبية المحكم» . قوة الإمراقةهي. المنع من اعادة نظر النزاع في المسالة المقدى فيها شرطه . ما لم تنظر المحكمة فيسه بالفصل لا يمكن أن يكون موضوعا لحسكم حائز لقوة الإمر القضى . مثلل

ا — القرر ق تضاء هذه المحبــة انه لا يكمى لتبول الطمن بالنتض بجــرك أن يكون الطمون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي اصدرت الحكم الملمون أمام الحكمة التي اصدرت الحكم الملمون أمامة في طلبته أو غازت الخاصة في طلبت خده الثاني أية طلبات كما لم يوجه هــو هــوذ كانت الخاصة لمنده الاول أية طلبات لما أو الي المطمون شده الاول أية طلبات لما أو عليه بشيء في الحــــكم له أو عليه بشيء في الحــــكم المحلون فيه في الخصابة في هذا الطمن يكون غير مقبــول .

٧ - من المترر ق تضاء هذه الحكسة المؤسسوع ال عالم تنظر فيه يحكسة المؤسسوع بالفطل لا يمكن أن يكون محلا الحكم بحورة الامر المتضى وكان الثابت بن الحكسم الصادر في الدموى رقم ١١ السنة ١٩٦١ مينى على سوهاج أنه أثلم تضاءه برغض طلب عسيم تفاذ التصرف على مجسرد علم صدور هذا التصرف بن الدين دون عدم صدور هذا التصرف بن الذين دون المتزاع المتزاع التمرف على ما ذا كسان علم ملكا المتزاع التمرف عيه المكاللة على خان هذا المتكم لا يحوز حجية غير مالك ، غان هذا التكم لا يحوز حجية غير مالك ، غان هذا المتكم لا يحوز حجية غير مالك ، غان هذا المتكم لا يحوز حجية عيد المنطق المتكم لا يحوز حجية المتحرف ا

ويكون النعى بهذا السبب على غـــر الا ماحازته .

(الطعن دقيم ٩٣٢ لسيسنة ٤٨ ق جلسيسة . (19AY/Y/Yo

(EA)

١ ــ حكم ، استثناف ، بطلان ،

عدم ارفاق نسخة الحكم الأصلية بملف الدعوى الابتدائية عند نظر الاستئناف . لا بطلان ، كفاية مسودة الحكم السنائف في تحقيق الغاية بن الإجراء ،

 ١ ــ الئــن أوجب المشرع في الفقـــرة الثانية من المادة ٢٣١ مرانعات على قسلم كتاب المحكمة الني اصمدرت الحكمم المستأنف أن برسل له الدعسوى الي محكبة الاستئناف خلال المدة المحددة ، وائن كان الثابت أن نسخة الحكم الابتدائي الأصلية لم ترفق بهلف الدعوى الابتدائية، الا أنه لما كان القانون لم يرتب البطـــــلان على عدم احضار اللف كاملا الى محكمة الاستئناف ، وإذ كان مسلما من الطاعن بأن مسودة الحكم المستأنف كانت مرفقة بالك الابتدائي الذي أرسسل لحكسمة الاستئنان، مما تتحقق به الفابة مسن راهية كل منهما . الاجراء ، نان النعى على الحكم الطعون قيه بالبطلان يكون على غير أساس . (الطعن رقم ٧٤)١ اسسىئة ٨٤ ق جلسسة

(29)

1 ـ صحكمة الوضوع . تزوس . . 496's ... T

. 19AY/Y/YA

محكمة الموضوع ، حقها في الحك برد وبطلان اية ورثة ولو لم يدع أمامها بتزويرها ، م ۸ه اثبات ،

الوكيل ، مهنته ، تثنيذ الوكالة دون تجاوز حدودها ، ابرامه عقدا بخرج عن ١٩٨٢/٢/٢٨ .

في دعوى الملكيسة المطعون في حكمسها حدودها . عدم نفاذه في حـق الموكــــل

 ١ - لا تثريب على محكمة الاستئناف ادًا هي استعبلت الرغصة الخبولة لها بالمادة ٨٨ من قانون الإثبات بأن تحكيم برد أية ورقة وبطلانها اذا ظهر لها محلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى انهـــا مزورة حتى ولو لم يدع أمامها بالتزويسسر بالاجراءات الرسومة له ،

٢ - من المقرر أن على الوكيـــل أن بقوم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها الرسومة وأنه اذا خرج عن حدودها وابرم عقدا باسم الأصيل مآن ما ينشأ عن هذأ العقد من حقوق والتزامات لا بضاف الى الأصيل الا اذا أجاز التصرف .

(الطن رقم ١٢٨٤ لسسنة ٨٤ ق جلسية . 19AY/Y/YA

(0.)

(١) اثبات . نظام عام . ٢ ــ صورية .

تواعد الاثبات ، عدم تعلقها بالنظام العام ، أثر ذلك ،

الصوربة المطلقة والصورية النسببة .

١ _ تواعد الاشات - وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة - ابست من النظام العلم فادًا سكت عنها من بريد التمسك ابا عد ذلك تنازلا منه عن حقه في الاثبات بالطريق الذي رسبه القانون ،

٢ _ الصحورية المطلقة هي تلك التي تتناءل وحود المقد ذاته فيكون المقسد الظاهر لا وجود له في الحقيقة ، أمسا الصورية النسبة فهي التي لا تتنساول وحود العقد واتبا تتناول نوع العقد أو ركتا قبه أو شرطا من شروطه أو شخص المتعاةدين -

(الطعن رقم) ١٢٥ لسسنة ١٨ ق جلسية

1 ـ تقض « صحيقة الطمن » . بطلان .

۲ س استئناف . حكم « ما لا يعد قصورا » . بطلان .

٣ _ ارث . ملكية . قصمة .

بيانات صحيفة الطعن المتطقة بالطاعن وصنته وموطنه ، الغرض منها ، كـل بیان یفی به ، لابطلان ،

اقامة الحكم المستأنف على دعلمات صحيحة ، تصوره عن الاحاطـــة ببعض دعامات الحكم الابتدائي . لابطلان .

الوارث ، ليس له طلب تثبيت ملكيت. في أحد أعيان التركة بجساوز حمسته المراثية قبل أجراء تسنهة ناتذة في حق باتى الشركاء . علة ذلك .

1 _ الفرض الذي رمى اليه الشارع بن ذكر البياتات المتعلقة باسماء الطاعنين وصفاتهم وبوطن كل بنهم انبا هو اعلام ذوى الشان في الطعن بمن رفعه من خصوبهم في الدعوى وصفته ومحله علما كانيا ، وكل بيان من شأنه أن يقي بهــذا الفرض يتحقق به قصد الشارع ،

٢ _ لا يبطل الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية تصوره عن الاحاطسة ببعض الدعامات التي استند اليها الحكم الستأنف ، طالما أن الحكم السادر سبن محكمة الدرجة الثانية قد أتسام قضاءه على دعامات صحيحة تكفي لحمله ،

٣ _ لا يجــوز الوارث أن يطلب _ استثادا الى حقه في الارث - تثبيت ملكيته لنصيب في احد أعيان التركة بجاوز حصته الم اثنة في هذه المين تبل أجراء تسسمة نانذة في حق سائر الشركاء ، والا كــان ذلك افرازا لجزء من التركة بغير الطريسق الذي رسمه التاتسون ،

(الطعن رقم ۱۱۸۹ لسسنة ۶۸ ق جلسسة . 19AY/Y/YA

وصية . بيع . ادث .

القرينة الواردة بالمادة ١١٧ مستني . ليس لغير الوارث التمسك بها .

 بن القرر – وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة - أن ما ورد بالمادة ٩١٧ من القاتون المدنى لا يعدو أن يكون تقريرا لتيام ترينة تاتونية لصالح الوارث تعنيه من أثبات طعنه على تصرفات مورثه ألتى الضرت به بأنها في حقيقتها وصية مسل مقاده انه ليس لغير الوارث أن يتمسك بهذه القرينــة .

(الطمن رقم ١١٢١ لسيسنة ٨٤ ق جلسسة . 39AY/Y/YA

(04)

البات . صورية . وصية ،

طمن أحد المتماتدين في عقد البيسع الكتوب بأنه يسترد وصنية ، طعـــن بالصورية التسبية . عدم جواز أثباته الإ بالكتابة . خلامًا لحالة الوارث ، علة ذلك ،

تنص المادة ١/٢٤٤ من التانون المثى على أنه « اذا أبرم عقد صورى مُلدائني المتعاندين وللخلف الخاص ، متى كانسوا حسنى النبة ، أن يتمسكوا بالمقسد الصورى ، كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد السنتر ويثبتوا بجبيع الوساتل مسورية المقد الذي أشر بهم " مما مقاده أن لدائني المعاقدين وللخلف الخاص أن يثبتوا بكافة الطرق صورية العقد الذي أضر بهم ، أما التماتدان ملا بجوز لهما البسات ما بخالف على ما اشتمل عليه المتد المكتوب الا بالكتابة ، والطمن على عقد البيسع بأته يسترد وصية ولم يدنع فيه أى ثبسن هو طمن بالصورية النسبية بطريـــــق النسش ومتى كان العقد الظاهر الطعسون عليه بهذه الصورية مكتوبا غاته لا يجوز

لأي من عاقدية أن بنبت هذه المسورية الا بالكتابة وذلك مهلا بنص الملاة 1/1 المناتبة وذلك مهلا بنص الملاة 1/1 المناتبة وذلك مهلا بنص الملاة على حالة الوارث الذي يجوز له البنات على عالمة بنه يخفي وصسية بجميع الطرق ، كما بجوز له الاستغداد من القرينة القانونية المسررة لصالحه من القانون المنفي عن تواسر شروطها ، ذلك أن الوارث لا يستيد حقد شروطها ، ذلك أن الوارث لا يستيد حقد من القانسون مباشرة على أسساس لن من القانسون مباشرة على أسساس لن المترس قد صدر أصارإ بحقة في الارت غيكون تحايلا على القانون .

(الطنن رقسم ٣٠٠ تسمسنة ٩) ق جلسسة ١٩٨٢/٢/٢٨ .

(05)

1 ـ عقد « تفسير العقد » .

۲ ـ وصبية . ارف . انيسات « القبرال القانونية » .

٣ ـ هېة ، وصية ، صورية ،

عدم جواز الانصراف عن عبارات العقام الواضحة . المقصود بالوضوح . م ١/١٥٠ منسى .

الترينة المنصوص عليها فى السادة ٩١٧ مدنى ، شرط انطباقها ، أن يكون المتصرف اليه وارثا .

احتفاظ الواهب بحته فى الانتفاع بالمال الموهوب مدى حياته . عدم تعارضـــه مع تنجيز التصرف .

ا — النص في المادة - 1/10 مسن التنسون المني على اتسه « اذا كانت عبارات المقد واضحة فلا بجوز الاتحراف منها من طريق تفسيرها للتسحوف على ارادة المتماتدين » يدل على أن التلشي طرم بأن بأخذ عبارة المتماتدين الواضحة كما هي فلا بجوز له تحت سنار التفسير الاتحراف عن مؤادها الواضح الى معنى آخر ، والمقصود بالوضوح هو وضسوح

الارادة لا اللفظ والمغروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصــده الارادة .

٢ ــ يشترط لانطباق القرينة التانونية المتصوص عليها في المادة ٩١٧ من التانون المدني في حالة احتفاظ المتصرف بحيازة المين التي تصرف فيها ويحقه في الانتفاع بها مدى حياته واعتبار التصرف مضافا الى ما بعد الموت تسرى عليه احكام الوصية أن يكون المتصرف اليه وارثا .

٣ - احتفاظ الواهب بحته فى الانتفاع بالمال الموهوب مدى حياته لا يتحتم معه اعتبار العقد وصية ولا يتعارض مع تنجيز التصرف .

(الخطعن رقسم ۱۳۳۶ لسنة ۶۸ ک جلسست ۱۹۸۲/۲/۲۸ .

(00)

اليات « الاقرار القضائي » .

الاترار التضائي . ما هيته . شرطه.

الاترار القضائي هو اعتراف خصم بالحق الدعى به لخصيه في مجلس القضاء قاصدا من ذلك اعداءه من اثناء الدليل عليه كما أنه يشترط في الاترار أن يكون صادرا من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به وفي مسيعة تغيد ثبوت الحق المتربة على سبيل اليقين والجزء

(الطعن رقم ۲۱۸ اسسستة ۶۸ ق جلسسية ۱۹۸۲/۲/۲۸ .

(07)

(۱) ، (۲) استثناف « اعتبار الاستثناف كان لم يكن » دفوع .

 (۲) اثبات ، محكمة الوضيوع ، سلطتها في مسائل الإثبات ،

 الدقع باعتبار الاستثناف كان لـم يكن . يا هيته .
 عدم اعلان الستانف عليه شــلال ٣ ــ عدم تمسك الطاعنين بأن المطمون عليها تمهدت عدم استلام اعسلان مصحيفة (الستئناف غشا وتواطل ، سكوت محكمة الموضوع عن اتخاذ الجراء لم يطلب منها لاثبات ذلك لا خطأ .

۱ - لما كان الدغم باعتبار الاستئنات كان لم يكن يصد دغما شدكليا لا يتعلق بالنظام العام فلن يسقط بعدم ابدائه تبال العرض لموضوع الدعوى وكان البين أن المطبون عليها الثانية قد تبسكت بهذا الدغم بالجلسة الاولى التي مثلت فيها امام محكمة الاستئناف وقبل أن تبدى مفاعا في موضوع الدعوى غان الدغع يكون قد استقام اسام المحكمة ولا يستقط الحق في التيماك به بسا لم يحصل التنازل عنه صراحة أو ضمنا .

٢ _ مفاد المادة الخامسة من قانون المرامعات أنه أذا نص القانون على ميعاد حتمى لانخاذ اجراء يحصل بالاعلان نللا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم خلاله ويخضع التراخى في أنخاذ الاجسراء خلال الميماد المحدد للاثار والجزاء المنصوص عليها في هذا القانون متى كان أليعاد قد بدأ وانتضى في ظله ولو صدر بعد انتضاء هذا الميماد تانون آخر يلفي أو يعدل هذه الإثار فاذا كان ميعاد الثلاثة أشهر ألذي استلزيت المادة ٧٠ من قانون المرامعات أن يتم اعلان صحيفة الدعوى خلاله قد بدأ وانقضى دون اعلان الصحيفة قبل تصديل تلك المادة بالقانون رتم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ مان نص المادة ٧٠ تبل تعديله يكون هــو الواجب التطبيق ، واذا كان الشابت من الاوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم الكتاب في ١٩٧٣/٤/٧ ولم يتم اعلانها للبطعون عليها الا في ١٩٧٥/١/٢٣ -فأن ميعاد الثلاثة أشسهر الذي كان يجب تكليف الملمون عليهما بالحضور خلاله يكون

قد بدا واننهى تبل العمل بالقانون ٧٥ سنة
19٧٦/٨/٢١ من ناريخ نشره في ٢٩٧١/٨/٢١
و ويكون نمن المادة ٧٠ من قانون الراقعات
تبل نعديله هو الواجب النطبيق با كان
نلك وكان بؤدى هذا النص والمادة ٢٤٠
الستانف عليه بالحضور خلال تلاقة أشهر
من تقيم صحيفة الاستثناف الى قلم الكتاب
غان الاستثناف الى قلم الكتاب
المدة ويتحتم على المحكمة توقيعه حالة طلبه
المدة ويتحتم على المحكمة توقيعه حالة طلبه
من صاحب المصلحة فيه طالما لم يسسقط
حقه في ابدائه .

(الطمعن رقم ٣١) سنة ٧) ق جلسمسة ١٩٨٢/٢/٢٠) .

(ov)

(۱) ، (۱) اختصاص « اختصاص ولائي »
 تحکيم ، دموی « دموی الضمان » نظام عام ،

١ .. دعوى الضبان المقابة بن هيئة علية ضد احدى شركات القطاع المام اختصاص هيئات التحكيم بنظرها ق ، ١ المسنة ١٩٧١ . للمحكمة المعروض عليها النزاع إن تقنى بعدم اختصاصها بن نلقاء نعسها في هذه الحلة .

۲ _ دعوى الضمان المقامة من هيسة النقل العام ضد شركة التأمين احدى شركات القطاع العام – قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها والأبيا بنظر

الدعسوى . وجوب القفساء باهالتها الى هيئات التحكيم م ١١٠ مرافعات .

 النص في المادة ٦٠ من قانون المؤسيسات العامة وشركات القطاع العيام الصادر بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ المنطبقة على الدعوى على أن تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الاتية : (١) المنازعات التي نقع بين شركات القطاع العام (٢) كل نزاع يقع بين شركة تطاع عام وبين جهة حكومية أو هيئة علمة يرجع الى أن هذه الانزعة لا تقوم على خصومات تنعمارض فيهما المسالح كمما هو الشمان في مجمل التطاع الخاص بال تنتهى جميعا في نتيجنها الى جهة واحدة هي الدولة ــ وكان النص السالف لم يفرق بين مفازعمة اصلية أو منازعة فرعيسة أو بين منازعسة سببها علاقة عقدية أو غير عقدية وأنسأ جاء نصا مطلقا شاملا لاية مسازعة بين شركات القطباع العام والهيئات العسامة والمؤسسات العآمة لما كان ذلك وكان الحكم المعمون نيه قد قضى بتأبيد الحكم الابتدائي نيما انتهى اليه من عدم اختصاص القضاء العادى بنظر دعوى ألضمان الفرعية القائمة بين الهيئة الطاعنة وهي هيئة عامة وبين الشركة المطمون عليها وهي من شركات القطاع العام وكان للمحكمة أن تقضى من تلقاء ننسها بعدم اختصاصها لانتفاء ولأيتها بنظر الدعوى طبقا لنص السادة ١٠٩ من قانون الرامعات مان الحكم المطعون ميسه يكون قد النزم مسحيح القانون .

١١. أن المشرع بنصه فى المادة . ١١ من تاتون المراضعات على أن « على الحكية أذا تفست بعدم اختصاصها أن نابر باحالة الدعوى الى الحكية الختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم الحسكية المحال اليها الدعوى بنظرها قد هدف الى بالاختصاص الولاي واذ كانت المذكرة بالاختصاص الولاي واذ كانت المذكرة بحيث القضاحية لظاف المادة ، قد السارت الى والادارى الا نا النص ساقة الذكر وتحد جاء عليا بطلقا ينطبق إيضا أذ با كانت جاء عليا بطلقا ينطبق إيضا أذ با كانت الدعوى داخلة فى اختصاص هيشة ذات

اختصاص تضائى كهيئات التحكيم لتونسر العلة الني يقوم عليها حكية النص ، واذ لم ياخذ الحكيم النظر ولم يأخذ الحكيم المنطقة المحكيم المنطقة المحكيم المختصة المنطقة التأمين الى هيئة المتكيم المختصة غائه يكون معييا الى هيئة التكويم المختصة غائه يكون معيد المختصة غائه يكون معيدا بمنطقة التأتون » .

(الطمين رقم ۱۹۹ اســنة ۹) في جلسيسة ۱۹۸۲/۲/۳۰) .

(04)

(۱ ۲ ۲) شخصة « ملحقات الثمن » .

ا - اقسامة المشسترى على المقسار المشفوع فيه بناءا أو غرس فيه اشسجارا اسواء غزل الرغبة ، لا يحول دون الدكم الشفيع باحقيته في المشفع طالما توافرت لديه اسبابها واستوفى اجراءاتها ،

٢ - وجوب ايداع الشغيع لكامل الثمن الحتيثى للمبيع . ولا محل لايداع ملحقات الثمن .

ا العبرة في الشخعة هي بحالة التمار الشفوع فيه وعدالة التمام الشفوع فيه وقت بيمه ، فاذا التمام الشفوع المارة الوفية ، فان ذك وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة ، لا يحول دون الحكم للشفيع باحتيته في الشفعة لجراءاتها القانونية ، و كية ذلك أن الشرعاع عالج هذه الحالة و كاثر من الاثار المترتب على الحكم ببوه الشفعة .

٢ - ملحقات الثين لم يرد بها تكليف في التأتون بايداعها أذ أرجبت المادة ؟؟؟ من القاتون الدني على الشميع أن يودع خزينة المسكية الكائن في دائرتها المقار المشغوع نيه كل الثين الحقيقي الذي حصل به البيع واغلت تلك المادة بلحقات الثين نيها يجب إيداعه

(أقطعن رقم 100A قسيلة A) في جلسيسية 14A7/7/71) ،

(09)

(۱) نامینات اجتماعیة ، دبویشی ، مسئولیة « مسئولية تقصيرية . عمل ».

مسئولية المتبوع في أعمال تابعة . ليسمت مسئولية ذاتية . مجال اعمال حكم المادة ٢٤ ق ٦٣ لسسنة ١٩٦٤ هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

1 - اذا كانت مسئولية المتبوع عن نابعه ليست مسئولية ذاتية وأنها هي مسئولية الكفيل المتضامن وكفالته مصدرها ١٩٨٢/٢/٢١) .

القانون ، غاته لا جدوى من النصدى في هذه الحالة بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٣ اسنة ١٩٦٤ التي لا تجيز للمصاب ميما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد هيئة النامينات الاجتماعية باحكام أي قاتون آخر ، ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العبل الا اذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به تضاء هـذه المحكمة _ هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

(الطمن رفيم ٢٨٦ لسينة ٧٤ ق جلسية

(11)

تأتيش « التقتيش بالن » . الن التقيش . « اصداره » « تنفيذه » بطلان . تقفى « حالات الطمن ــ الخطا في تطبيق القانون » .

اذن التغنيش ، اشبتراط تنفيذه خالال بدة معينة ، غير لازم ، صدور الاذن خلوا من تقييده ببدة معينة ، لا يبنع من تنفيذه في أي وقت طالما كانت الظاروف الدي انتضاء لم تنفع .

عدم جواز اعادة التفنيش استنادا لاذن سبق تنفيذه . أساس ذلك .

لما كان الشارع لم يشترط لصحة الاذن بالتفتيش الذي تصدره التيابة العلمة أن يكون تنفيذه خلال مدة محددة فاقا ما رات النيابة تحديد المدة التي يجب اجراء التفتيش خلالها غان ذلك منها يكون اعمالا لحقها في مراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهددا بالتفتيش الى وقت قد يتجاوز الوقت المحدد واذا لم تحدد النيابة اجلا لتننيذ الاذن الذي اصدرته غان هذا الاذن يعتبر قائما ويكون التغتيش الذى حسل بمقتضاه صحيحا تاتونًا طَالِمًا أَن الظروف التي انتضته لـم تتغير وان تنفيذه تم في مدة تعتبر معاصرة لوتت صدور الاذن ، لما كان ذلك وكان من المترر أن الاذن الذي تصدره النيابة المامة لاحد مأمورى الضبطية القضائية بتفتيش منزل ينتهى مقموله بتنفيذ متتضاه غمتى اجرى المأمور المنتنب التفتيش فليس الله ان يميده مسرة ثانية اعتمسادا على الاذن المذكور - ولما كان المطمون ضده لم ينازع ق أن تنفيذ الاذن كان المرة الاولى وفيتاريخ معاصر لصدوره - اليوم التالي - فسان . الحكم الطمون فيه اذا تضى ببراءة المطعون ضده على اساس أن أذن التفتيش صدر باطلا لعدم تحديد مرات إستعماله يكون قد جانب صحيح القانون بسا يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

نبعيد . أختلاس اشياء محيوزة . دفاع . « الإخلال بحق الدفاع . مايوفره » حكم . «تسبيه تسبيب مبيب » اقبات . « بوجه عام » . شهادة مرضية .

الدعم بعرض المتهم في اليوم المحددالبيع. وتقديم شمادة مرضية بذك ك ثبوت مخاطبة المصفر شقيقه في محل البيسع ، دفسع جوهرى يسائده القالع ، وجوب تحقيقه أو الرد عليه ، مخالفة ذلك ، قصور

اذ كان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها وبان محضر جلسية المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان مريضاً في اليوم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التي قدمها والثابت مها أنه مصاب بانزلاق غضروفي بالفقرات القطنية تسبيب عقه شال بالساقين ، وكان الثابت أيضا من محضر التبديد تفيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذي وقع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيته فان دفاع الطاعن سالف الذكر انها هو دماع جدى يشهد له الواتع ويسانده في ظاهر دعواه بل هو دفاع جوهری بنبئی علیه ان صح تغيير وجه الراي في الدعوى لانتفاء تصد عرقلة التنفيذ وهو الركن المعنوى في الجريمة المسندة اليه مما كان يتعين سعه على المحكمة تحقيقه بلوغا الى غابة الامر نيه أو ألرد عليه بما ينفيه ، وأذ كان الحكم المطعون فيه قد أكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه رغم تصوره في استظهار دناع الطاعن المشار البه ايرادا له وردا عليه فأته يكون معيبا بما بستوجب تقضمه والاحتالة .

(الطمن رقم ۱۰۱۸ لسنة ۹) ق جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۱) - (الغمن رقم ۱۲۲۵ لسـنة ؟) ق جلسـة ۱۱۸۰/۱/۲) .

(77)

 (۱) نقابى , « ما يجوز وما لا يجوز العامن فيه من الاحكام » , نيابة عامة ,

الحكم الاستثناق الثيابي أقسادر بالبراءة . حق الثيابة العامة في الطمن فيه بالتقفيمنذ صدوره علة ذلك:؟

(٢)وصف التهمة , محملة الوضوع « سلطتها في تعديل وصف التهمة » ، تواجد فيمنطقة معتودة , دعوى جثالية , لا نطاقها ، حكم ، « تسبيبه ، تسبيب في معيب » .

حق محكمة الوضوع في تكبيف الواقمة مون

التقيد بالوصف المحالة به . حده . الغمل المسادى في جريبة مفسادة ألبلاد دون تعريح . اختلاف عن ذلك الكون لجريبة التواجد

مدم جدوى نمى النيابة العامة على الاحكم بانه لم يقفى بعدم الإختصاص . لكون المطبون فسيده حدال . ما دام دفقى بالبراءة لعدم لبوحالوالمة. عدم جوال الدفع بعدم اختصاص محكمسة الجنع بمحاكمة العدمة لاول مرة أمام المتقفى . ما لم تزن مناصر المخاطفة لابئة في الحكم .

١ ـ بن حيث أن الحكم المطعون فيه وأن صدر في غيبة المطعون ضده الا انــه وقد تشى بتاييد حسكم محكبة أول درجــة القاشى بالبراءة لا يعتبر أنه تد أشر يــه حتى يصح له أن يعارض فيه ، ومن شـم غان طعن النيابة الصابة فيه بالنقض من تاريخ صدوره جائز .

١ – من حيث ان النيابة العابة تنبت الطعون ضده لمحاكمته بوصف انه غادر البلاد بنون جواز سفر ومن غير الاماكن المخدسة لذلك ، وتفي الحكم الابتدائي المؤيد الاسبابه بالحكم المطعون غيه ببراعته من حضر الفسط الته وجد في فعاشية من حضر الفسط الته وجد في فعاشية عسكرية بنون تصريح وهي واقعة بثبتة للصلة بيا تضيفه طلب الشكليف بالحضور؛ لم كان ذلك غلة وأن كان الاصل أن حكمة وألى المؤسور لا تتقيد بالوصف القاتوني الذي المؤسور الموسودي المؤسوط المؤسوسة المؤسوسة المؤسوسة المؤسوسة المؤسوسة المؤسسة المؤس

تسبغه النيابة العابة على الفعل السخد الى المتهم وان من واجبها أن تخص الواقعة المطروحة عليها بجبيع اوصانها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لاتها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد ، بالواتعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل انها مطالبة بالنظر في الواتمة الجنائية التي رقعت بها الدعوى على حقيقتها كها تبينتها من الاوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة، الا أنه يجب أن تلتزم في هذا التطاق بألا تعاتب المتهم عن واقعة مادية غسير التي وردت في أهر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف اليها شيئا . واذ كان الثابت من الحكم المطمون عيه أن الدعوى رغمت على الطعون ضده بصفته مصريا خرج من البلاد خاسة من غير ان يكون حلبالا لجواز سفر سارى المفعول يبيح له ذلك ، وبأنه خرج من غير الاماكن التي حددها وزير الداخلية ، وكان الفعل المادي المكون لهاتين الجريبتين بختلف عن الفعل المادى المكون لجريهة التواجد في منطقة ممنوعة بمقتضى ترار وزير الحربية رتم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ وبن ثم غيى واتمة مغايرة للواتمة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، قان الحكم المطعون قيه يكون تد طبق القانون تطبيقا صحيحا ،

(الطن رقم ١٤١٣ استة ٤٩ ال جلسسة ١٩٨٠/١/١١)

(77)

. مواد مغدرة . تغنيش . « الذن التغنيش » . بطلان, نقض، « اسباب الطنن ما لا يقبل منها ».

تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الامر بالتفتيش ، موضوعي ،

ذكر الضابط الماذون له بالتفتيش انه هو الذي علم بالتحريات ومراقبة القهم ، ثبوت انه لم يكن يعرف المتهم مند ضبطه ، لبطال اذن التفتيش لعدم جدية التحريات، السطة ،

اذ كان الحكم المطعون فيه انتهى الى صحة الدنع ببطلان أذن التنتيش وسأ ترتب عليه وتشى ببراءة الطعون ضده بناء على ما نصبه « وأذ كان الثابت بمحضر التحريات الذي صدر الاذن مستندأ اليه ان رئیس وحدۃ مباحث مرکز شربین ھے الذى تسام بالتمريات والراتبة الستبرة للبتهم حتى تاكد أنه بحوز المغدر ويتجسر تيه بيتها أثبت هو نقسسه بمحضر ضيسط الواتعة انه انتقل وبرفقته توء من الشرطة السريين لتنفيذ الاذن وخلف متهى بشارع أمام المستشفى العام من الناحية الشرقية وجد شخصا جالسا ببترده وعندبا سأله عن اسبه تبين له أنسه الشخص الذي استصدر اذن النيابة بضبطه وتفتيشه وقد ردد ذلك واكده في اتواله بتحقيق النيابة واضهاف أن التحريات التي أجرأها مصدرها سرى وأته لا يعرف شخص ألتهم الامير البذي يدحض ما ذكيره بمحضير التحريات الذي صدر الاذن استنادا الى ما هاء به من أن التحريات التي أجراها وبراتبته الستبرة للبنهم اكنت له حيسارة المتهم للمخدر وتضحى هذه التحريات مجرد بلاغ تلقاه من مرشد سری او شخص سا بان المتهم يدرز مخدرا بقصد الاتجار وهو ما لا يصلح بحال لامددار أذن بالتغتيش لاتمدام التحريات الجدية ومن ثم يكون الدغم ببطلان الاذن بضبط المتهم وتفتيشه تد آستقام على سند صحيح من الواتسع والقانون ويكون الاذن وما تلآه وترتب علية باطلا ، وأذ كان مقاد ذلك أن المحكمة أتما

ابطلت اذن التغنيش تأسيسنا عملى عمد جدية التحريات لا تبيئته من عدم مصحة ما اثبته الضابط بمحضر التحريات بن انه هو الذى قلم بالتحريات والمراقبة المستمرة للمطمون ضده ولم تبطل الاذن لجرد عدم يتم الضابط بالتحريات والراقبة بنفسه ؟ وهو استقاح سائح تملكه محكة الموضوح لما هو بقرر من أن جدية التحريات وكمايتها للدى بستقل به قاضيه بفي معتب ؛ ومن أم يكون الطمن على غير اساس .

(الطعن رقم ١٤١٥ لسبئة ٤٩ ق جلســة ١٩٨٠/١/١١)

(37)

1 — حكم , «بياناته » , «بيانات الديباجة»
 « ما لا يعيبه », بطبائن , نيابة عامة , نقض ,
 « اسباب الطمن , ما لا يقبل منها » ,

افقال البسات أسم ممثل التيابة في المحكم . لا ميب ،ما دام محصر البحلسة قد تضمن تشيلها ومرافحتها في المحوى. ومتى كان الطامن لا يجحمان تمثلها كان صحيحا .

٣ -- معضر الجلسية . دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما لايوفره » تقفى « أسياب الطبين . ما لا يقبل منها » .

عدم جواز الارة الدفوع الوضوعية ، لاولمرة امام محكمة الثقفي ،

٢ ــ تبديد . اختسلاس اشسياه محجوزة .
 مسئولية جنائية .

السداد اللاحق فوقوع جريعة اختلاس|لاشياد المعبورة . لا يؤثر في فيامها .

ا _ بن المترر أن عدم أشتبال الحكم على اسم معثل أشبابة لا يصدو أن يكون سهوا لا يترتب عليه البطلان ، طافا كان الثابت بن محضر الجلسة أن النبابة السابة كانت ميثلة في الدعوى وأبدت طلباتها .

 ٢ ــ اذ كان بيين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها أن الطاعن لم ينقع الاتهام السند اليه بما يثيره في طعنه

من عدم علمه ببحضر الحجز أو بالبدوم المحدد لبيع المجوزات أو بكتابه أو بتعيينه عراساً أل بعدم انتشاب يندوب الحجرزات أو كانت هذه الأسوير المين ينازع فيها لا تمعو أن تكون دقوها أمام محكمة الموضوعية كان يتعين عليه التملك بها أمام محكمة الموضوع الرأة الجدل في شأتها لاول مرة أمام محكمة النقض.

٣ -- من المقسور أن السحاد اللحق
 لوتوع جريمة اختلاس الانسياء المحجوز
 عليها . يغرض حصوله . لا يؤثر في قيامها.

. (الطمين رقم ١٥٠٠ لسينة ٢٦ ق جلسية ١٩٨٠/١/٢٨) ،

(70)

نقد ، تهریپ جمرای ، حکم ۱۱ تسییه ، تسییب غیرمیب » نقص ۱۱ سباب الطمن ــ مالا یقبل مثمه » .

لما كان المشرع طبقا للهادة الأولى من التقاون رقسم 19 لسمة 1974 بتنظيم التعلق في التعلق التعلق في التعلق التعلق في التعلق المستقد الانتينية المساحرة بترار وزير الانتصادي وقم 1971 يشترط لاباتحة حمل المضاحات المشاحد المساحد المتلاد لتقد اجتبى توقير أحد أمرين را الأولى) أن يكون هذا التقد بثبتا باقراره الجمري عند وصوله الى البلاد لوالقاني أن يكون مؤشرا به في جواز سغره بمحرفة الجمري عند وصوله الى البلاد لوالقاني أن يكون مؤشرا به في جواز سغره بمحرفة المحرف المسارف المتبدة أو الجهات المرضو

لها بالتعامل في النقد الاجنبي . وكان مسا يدعيه الطاعن من أن لديه شمهادة تثبت صرفه النقد الاجنبى المضبوط من أهد مصارف دمشق قبل أهدوسه للقاهرة ــ بفرض صحته _ لا يؤثر في تيام الجريبة ما دام أنه لم يقدم الدليل على أنه أدخله البلاد عند تدوم البها ، لما كان ذلك وكانت جريمة اخراج النقد الاجنبى على غير الشروط والاوضاع المقررة تناتونا للطبقا لنص المادة الأولى من القانون رتم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٢٤ من لاتحتبه التنفيذية - تتحقق بحمل المسافر الى الخارج للنقد الاجنبى دون أن يكون مثبتا باقراره الجمركي عند وصوله للبلاد أو غير مؤشر بسه على جسواز مسقره من احسد المسارف المعتبدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الاجنبى ولم يستلزم التانون لهذه الحريبة تصدا خامسا وكان ما أثبته الحكم. عن واقمة الدموى كانيا في الدلالة على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن غان منماه في هذا الشأن لا يكون له محال ،

(الطمن رقم ۱۹۲۲ لسنة ۹) ف جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۱ م .

(11)

حكم « اصداره . اجماع الآراه » . معارضة « تغلرها والحكم فيها » . نقض « حالات الطمن . سلطة محكمة النقض » . محكمة (النقض (سلطتها». بطلان .

التضاء في المعارضة بتاييد الصكم الغيلى الاستثنافي الصادر بالغاء حكم البراءة الابتدائي . وجوب صخوره بلجهاع الآراء . تخلف النص فيه على الاجماع يبطله ويوجب تاييد البراءة المغفى بها ابتدائيا . ولو كان الحكم العيابي الاستثنافي قد نص على صدوره بلجهاع الآراء .

حق بحكمة النقض في نقض الحبكم في · · هذه الحالة بن تلقاء نفسها .

(W)

هیئة عامة ، موظفون معومیون ، اجرادات ، . « اجرافات المحاکمة ۱۱ ، دعوی جنائیة ، « فیود تحریکها ۱۱ ، تقفی ، « اسباب الطحن ، ما لا یقبل متها ۱۱ ،

موظفو الهيئة الماسة لجمع المسديد والصلب ، موظفون عموميون ، الله الله الدعوى الجنائية على أحدهم عن جنصة وتمت الناء تادية وظيفته أو بسببها ، من وكيل نبلة ، عدم تبولها ، المسادة "٣ الجرامات ،

أذا كان ترار رئيس الجههورية العربية المتحدة رتم ٧٧١ لسسفة ١٩٦٩ بانشسساء الهيئة المأمة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب تد نص في ملاته الأولى على أنه ﴿ تنشساً هيئة عامة نسمى الهيئة العآمة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بسوزارة المناعة والبترول والثروة المعنبة ، ، وكانت المأدة ٦٣ من تانون الاجسراءات الجنائية تنص في مقرتها الثالثة على أنسبه « لا يجوز لغير النائب المام أو المسامى العام أو رئيس النيابة العابة رقع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريبة وقعت منه أتنساء تأدية وظيفته أو بسببها » . وكان الثابت من الأوراق أن المطمون ضده يعمل مستخدما عبوميا بالهيئة العامة لجسمع الحسديد والصلب واللحق بوزارة الصناعة والبترول والثروة المعدنية وهي احد أشسخاص القاتون العلم وأن الجريمة المنسوبة اليسه وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسسببها وأن الدعوى الجنائية قد رقعت بناء على طلب وكيل النيابة الجزئية وهو أمر فسمير جائز قانونا وفقا لما جرى عليه نص المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية مان الحكم الملمون نيه اذ تضي بعدم تبول الدمسوي الجنائية لرضها من غير ذي صفة يكون متفقا مع حكم القائسون .

منى كان الحكم المطعون نميه قد مسدر بتأييد الحكم الفيأبى الاستثناق المسارض فيه من الطاعن وللقاضى بالغماء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة دون أن يذكر أنه صدر باجباع آراء التفاء خلافًا لما تقضى به المادة ١٧٦ من قانون الاجسراءات الجنسائية من أنه ﴿ اذا كسان الاستئناف مرفوعا من الندامة العلية نسلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الفاء الحكم المسادر بالبراءة الأباجساع آراء تضاة المحكمة » . ولما كان بن شأن ذلك کبا جری علیه تضاء محکیة النتض __ أن يصبح الحكم المذكور باطلا نيما تضى به من تأييد الحكم الفيابي الاستثناق التاضي بالفاء البراءة ، وذلك لتخلف شغط صحة الحكم بهذا الالغاء ونقا للتانون ، ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الفيابي الاستثناقي القاضي بالغاء حكم البراءة تد نص على صدوره باجماع آراء القضاه ، لان المارضة في الحكم الفيابي من شاتها أن تعبد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المسكمة أن تقضى في المعارضة بتأبيد الحسكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البراءة ، غاته يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه مسدر باجماع آرأء القضاه ، ولان الحكم في الممارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثناني الا أنه في حقيقته تضاء منها بالفاء الحكم الصادر بالبراءة بن محكمية المكهة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قاتون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النتض الممادر بالقانون رتسم لاه لسنة ١٩٥٩ أن تثقض الحكم لصلحة ألتهم مِن تلقاء نفسها أذا تبين مما هو ثابت فيه انه منى على مخالفة للتاتون أو على خطأ في تطبيقه او في تأويله ، غانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الاستئنافي الغيابي وتأبيد الحكم الستأتف الصبادر ببراءة الطاعيسن ،

(الطمن رقم ١٥٢٥ لسنة ٩) ك جلسة ١٩٨٠/٢/٢)

(الطمن وقم ١٣.٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١ .

(W)

 (۱) البات « اعتراف » . حكم « ما لا يعيبه في نطاق التعليسل » . « تستيبه . تسبيب فسي معين » . نقض « أسباب المعنن ، ما لا يقبل منها»

تسبية الفحكم الاقراراعترافة . لا يعيبه . ما دام لم يرتب عليه وحده الاثر القانوني للاشراف.

(۲) مسئولية جنالية « الإعضاء منها » . أسبابالاباحة وموقع المقاب . ظروف سففة . محكمة الوضوع « سلطتها في تقدير توافر بخطروف المففقة » . ضرب « ضرب اهنت دامة » .

الجنون أو عاهة المقل دون فيهما هما مناط^ه الإمغاء من المقاب عملا باللادة ٢٢ عقوبات .

الحالة النفسية والعصبية تعد من الاسلار القضائية المخففة التي يرجع الامر فيها كتقيدير محكمة الموضوع دون مطب .

(٧) رابطة السبية , فرب « فرب احدث عامة » , چريمة « اركانها » , حكم , تسبيه , تشبيب في معيب » , تقض « اسباب الطمن , ما لا يقبل منها » ,

توافر رابطة السببية بين الخطا وحمسبول ألماعة ، شرط للحكم بالادانة ، مثال .

ا — أذ كان خطأ الصحم في تمسيه الرار الطاعن بجلسة المحكمة اعتراسيا الاتسرار لا يقدم طالما أن الاتسرار المحكمة المن المحكمة الموتم عليه الأخراس وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القاتوني للاعتراف عان ما يثيره الطاعر بقلة الخطأ في الأسفاد لا يكسون له حل.

المحتمد المعلقة عن المقلب الجائل لقدار الجائل الشعورة وأختيارة وقت ارتكاب الحائث هو أن يكون مسبب هذه الحائم لجمال الحائم الحائم الحائم المعارفة المعارفة

المسؤولية بل هو دفاع لا يمدو أن يكسون مترونا بتوانر عفر تضائى مخفف يرجم مطلق الامر في اصاله أو اطراحه لتقدير محكمة الوضوع دون ربياية عليهما من محكمة النقش ومن فم غلا يعبب الحكسم معتم وده على هذا الدفاع .

إلى حتى كان الحكم قد نقل من التقرير الطبى الشرعى وصف أصليات المجنى عليه بديه وأنه تخلف لديه بسبها عاهتان بستدينان الأولى بيده الينى وهى اعانة بنهاية حركة ثنى مصمها للأمام واللقيسة بيده اليسرى تجمل الاسبعين الوسسطى والنصر في حالة ثنى جزئى ما تعجزه عن اعهائه بنحو ه ١١ إلى خلق تعرف بذلك قد لما على توانر رأبطة السببية بين خطا الطاعن وحصول الماهتين ما ينفى عنه عقلة قالة القصور في التسبيب ما ينفى عنه عالمة التسبيد إلى التصور في التسبيب .

(الخاصن رقم ۱۹۳۷ استة ۶۹ ق جاسسة ۱۹۸۰/۲/۱۷)

1773

(۱) محلمة الإحداث . «الشكيلها » , حكم. «بياتات» . «السيف الطنى . ما لا يقبل منها ». محكمة الاحداث تشكل من قاض بعاوته غيران اظفال السهى القيرين مسهوا في معلم العبلسسة والحكم . لا يطلان . الساس ذلك !

(۱) تسمير چيرى ، ارتباط , طوية ، دانقوية ، المتعربة » ، و حالات الطعن ، الجسرائم للرئيلة » ، قالم « و حالات الطعن ، الطعال في الطعن » دانلة الطائن بحريتنى بيم سلمة بازيد من سرما ، ومدم الاطان من الارسمار وجوب توليح سعرها ، ومدم الاطان من الارسمار وجوب توليح عقوبة دارت عقيما المالة ۱۹۷۸ عقوبات ، توليح مقوبة مناقة عقيما المالة ۱۹۷۸ عقوبات ، توليح مقوبة مناقة من كل من التهمين ، خطا ، وجوب تسميم بالاتفاء بطوبية الجربية الاولى الاشد .

ا ـ لما كان مفاد نص المادة ٢٨ مسين القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦ ق شسان الأحداث عن ما ورد بقترير لجيئة بجلس الشمب _ ن محكة الأحداث تشكل من الشمية ين أحدها تشكل من الاخمية بين أحدها على الأشاع بن النمية ين حضور هسيا المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث بن جميع الوجوه ليسترشد به القاضى في حكمه

تحقيقا للوظيفة الاجتهاعية لحكية الاحداث والا كان الحكم بلطلا) وكان البين — ن والا كان البين و — ن براجعة الحكم الابتدائي الؤيد الاسبابة بالخمامين من الاخصائيين تدحفرا جاسة الحلكة وقدما تقريرها – وكانت النيابة الطاعة لا تدعى ما يخالف ذك فان مجرد اغفال اسسمى ما يخالف ذك فان مجرد اغفال اسسمى مجرد سهو لا يترتب عليه البطلان ، وسائد تثيره الطاعة في هذا الشان في سعيد تثيره الطاعة في هذا الشان في سعيد تثيره الطاعة في هذا الشان في سعيد

٢ ــ أذ كاتت جريبتا بيم سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد فانونا وعدم الاعلان عن الاستمار المستعمل الى الطعون ضده مرتبطين ببعضها ارتباطا لايقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهها مما جريمة واحدة والحكم بالعتوبة المقررة لاشدهما وهسي الجريمة الأولى ، وذلك مملا بالفترة الثانية . من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكسان الحكم الابتدائي لم يلتزم هذا النظر وتضي بتوقيم المتوبة القررة عن كل من الجريمتين اللتين دان الطعون شده بهما ٤ قان الحكم المطمون نبه أذ أيد الحكم الابتدائي يكون تد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معسمه تصحيحه بحذف العقدوبة التى أوقعسها بالنسبة الى التهمة الثانية اكتفاء بالمتوبة مسعرة بازيد بن السبعر المقرر بوضوع التهبة الأولى باعتبارها الجريمة الاسك عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ مسن تاتون المتوبات ورفقي الطعن فيها عبدا ذلك .

(الطمئ رقم ۱۰۰۷ استة ۹ ال جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۸ .

(v.)

(۱) وصف التهمة ، اجراءات ، ﴿ اجراءات المحاكمة » ، نقض ، ﴿ اسباعَ الطَّسَ ، مَا لَا يَقِيلُ منها » .

واجب الحكمة في اسباغ الوصف السميعتلى الواقعة فرمقيدة بالوصف اللىاقيمت به الدعوى, شرطه ؟ .

تعديل وصف التهمية من حيدارة سنجة غير صحيحة الى بيع بازيد من السعر القرر . خطا . لاختلاف الفعل القدى في كل من الفجريستين عنسه في الاخترى .

 (۲) اختصاص ، « اختصساص محاكم اصن الدولة » ، تقف ، « اسباب الطمن ، ما يقبسل منها » ، محاكم امن الدولة .

1 ... الأصل ان محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف التانوني الذي تسبغه النسابة الماية على الفعل السند الى التهم وأن من واجبها أن يمحص الواقمة المطروحة عليها بجهيم كيوقها واوصافها وأن تطبق عليها نصوص التاتون تطبيقا صحيحاً > لأنهسا وهى تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاتها الضيق المرسوم في وصف التهمة المال عليها بل انها مطالبة بالنظــر في الواتعة الجنائية التي رفعت بها الدعسوى على حقيقتها كما تتبينها من الأوراق ومن التمتيق الذي تجريه بالجلسة _ الا أتــه يجب أن تلتزم في هذا النطاق بالواقعسة المطروحة والاينطوي الوصف الجديد على تحوير لكيان الوائمة المادية التي أتيمت بها الدعوى وابنياتها القانوني ويجاوز نطاق التكبيف التاتوني للواتعة ... أي مجرد ردها الى اصل من نصوص التانسون الواجب التطبيق ، والا ينطوي على مساس بكاسل عناصر جريبة لخرى لم ترامع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو الرآممة ، ولما كاتب الدعوى تد رفعت على الطعون ضده موسف أنه حار سنجة غير صحيحة وكان ألفعل المادى المكون لهذا الجريمة يختلف عن النمل المادي المكون لجريمة البيع بازيد ون السعر المترز ، لماتب عليسها بمنتشق الرسوم بقانون رتم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، وبن ثم فهي واتعبسة مفايرة الواتمسة

الواردة بطلب التكليف بالحضور ويكسون الحكم المطمون فيه أذ عدل وصف النهسة من عياز أم سنجة غير صحيحة ألى بيع سلمة مسعرة بأزيد من السعر المقرر وتضى بعدم أختصاص المحكمة نوعيا أستنادا الى هذا التحسيول قد خالك القانون .

٢ _ متى كان تضاء هذه المحكمة ت_د استقر على أن محاكم أمن التولة هي محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة الحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو مِن يقوم مقلمه ، وأو كانت في الاصـــل مؤثمة بالقوانين الممبول بها ، وكذلك في الجراثم المعاتب عليها بالقانون العلم التي تحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقلمه ، وأن المشرع لم يسلب المحاكــــم صاحبة الولاية العَلْمة شيئا البتة مسن اختصاصها الأصيل ااذى أطلقته الفقسرة الأولى بن المادة ١٥ بن تاتون الســــلطة التضائي لبشمل الفصل في كافة الجسراتم. الا ما استثنی بنص خاص . ولما کان قد صدر قرار وزير المدل رقم ٢٣٢} لسنة ۱۹۷۸ بتاریسے ۱۱/۱۱/۱۲۸ علی ان يعمل به من أول بِنابِر سنة ١٩٧٩ بانشاء محاكم جزئية للجنح الستعجلة وتعديسل اختصاص محاكسم الجنح والخالفسات الستعجلة ونص في مادته الأولى على أن تنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية مدا محاكم القاهرة والجيزة والاسكندرية وطنطا والمنصورة ودمنهور محكمة جزئية الجنح المستعجلة تختص بنظسر الجسرائم المبينة في هذه المادة ومن بينها الجراثم النسوس عليها في الرسومين بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التبويسن ورتم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الأرباح والقرارات المنفذة لهبا . ونصت الملاة الثانية منه على أن يكون مقر كل من المحاكم المفكورة في الملادة السابقة عاصمة المحافظة وفي مبنى محكمة ابن الدولة الجزئية وتشمل دائرة اختصاص كل منها ما تشمله دائرة اختصاص الحكمة

الابتدائية التابعة لها . وكان هذا القسرار: تد صدر ــ حسبها هــو مبين بديباجته ــ طبقا للملاة ١٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وبعد موافقة الجمعيات العامية لقضاة الماكسم الابتدائية .. لما كان دلك ، وكان الحكسم المطمون فيه منهيا للخصومة على خلاف ظاهره ﴾ ذلك بأن محكمة الجنح الجزئية المستعجلة بهدافظة الاستهاعيلية الني انشئت بقرار وزير العدل سالف الذكر ــ وهى احدى المحاكم التابعة للتضاء المادي سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل نيها _ نيما أو رفعت البها ومن ثم يكون في هذا الحكم جائزا ، لما كان ذلك وكان الحسكم الطعسون نيه تد صدر فيأبيا ولم يُعلن الى المطعون شده الا بعد الطعسن عليه من النيابة العامة بطريق النقض ــ الا أنه متى كان الحكم قد صدر بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بعدم اختصناص الحكية نوميا بنظر الدموى على خسالك التانون ، وكانت النيابة العلمة لا تملك ــ والجالة هذه ــ تقديم الدعوى الى محكمة اخرى - غان الحكم المطعون غيه لا يعتبر في خصوصية هذه الدعوى _ أنه تسمد إشر به حتى يصنح له أن يعارض فيسه 6 وبن ثم غان طعن النيابة العابة بالنتض في الحكم من تاريخ مندوره يكون جائزاً لما كان ذلك ، وكأن الطمن قد أسستونى الشكل المترر في القانون ، وكان الحكسم تد جاء معيبا بالخطأ في تطبيق القائسون على ما سلف بياته غاته يتعين تقضمه ، واذ كان تضاء محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصر بحثه على الاغتصاص ولم يتعرض لموضيوع الدعوى غاته يتمين - حتى لا تفوت على المطمون ضده درجة من درجات التقاشي أن يكون النقض مقرونا بالغاء الحكـم الابتدائى السنانف واحالة القضية الى محكبة أول درجة للنصل نيها من جديد.

(القسن رقم ۱۹۵۱ لسنة ۹) ق جلسية ۲۲/۱/۸۲۷) .

فهرس الاشكام

البيان	التاريخ	ئم رقم كم الصفحة	را الحا
. قضاء معكبة النقش المدنى		,	
(1 ° 7) تنفى . « الخصوم فى الطعن » حكم « حجية الصكم » توة الإمر المتفى . ٣ ـ حكم « بيانات الحكم » بطلان « بطلان الاحكام »	1947/ 1/14	17	١
 ١ حكم - « بياتات الحكم » - بطلان « بطلان الاحكام » ٣ النباس اعادة النظر - حكم « الطمن في الحكم » ٣ حكم - « تصبيب الحكم » - 	•	17	۲
 ۱ - دموی . « رفع الدعوی » . « اجراءات التقانی » . نظام عام ، نتشن . « السبب النماق بانظام العام » . دفوع . ۲ - اختصاص . « الاختصاص النوعی » . نضاء مستعمل . حکم . 		9:1	٣
 ١ - اعسالان ٢ - محكمة الوضوع . حكم . « نسبهب الحكم » . 	•	11	ŧ
ا حد دعوى ، تمويض ، « دعوى التعويض » . « حجية الحكم ». ٢ حكم ، « حجية الحكم الجنائي » ، اثبات ، مدة الامر المتفى، ٣ حكم ، « عيوب التدليل » . « ما بعد قصورا » ، دغاع ،	•	11	
 إ - حكم . ٩ عيوب التدليل » . ٢ - بحكمة الوضوع . ٩ تكييف الدعوى » . دعوى . ٩ تكييف الدعوى » . ٣ - نقض . ٩ أسبك الطمن » . ٣ - خكم . ٩ عيوب التدليل » . نقض . ٩ أسباب الطمن » . 	•	1	٦
 ١ - دعوى . «تمعيل الدموى » . « سقوط الخصوبة » . ٢ - تقليم . « التقادم الغيسى » . ٣ - حكم . « عيوب التدليل » . « القصور في التسبيب » . « ما يعد كذلك » دفاع . 	•	1.1	٧
 إ نقض . « الخصوم في الطمن » . « الصفة في الطمن » . ٢ نقض « الوكلة في الطمن » . ٣ وقف ، « الوقف الخيرى » . 	19.47/ 17/1	1-1	٨
۱ ــ طعن . ۱ الخصوم في الطعن » . ۲ ــ حكم . ۱ اتحام الحكم » . دعوى ادعوى البطلان المتداة». وقوع بطلان . اعلان .	•	1.1	1

البيسان ٣ ــ دعوى ، « رفع الدعوى » ، « اعلان الدعوى » ، « اتمقاد الخصوبة » ، ٤ ــ نقض ، » السبب الجديد « ، ٥ ــ دعوى ، « اتعدام الحـكم » ،	رقم رقم التاريخ الحكم الصفحة		
شفمة . ﴿ الشفعة بسبب الجوار ﴾ .	1447/ 17/1	1.1	١.
تحكيم ، « تواعده ، اصدار حبكم المحكين » ، حبكم ، « حكم المحكين » ، حبكم ،	«	1.8	11
۱ — دعوى . « وقف الدعوى » . محكبة الموضوع . ٢ — الترام . « حق الحبس » . ٣ — حكم . « حجبة الحكم » . « قوة الابر المتفى » .	•	1-8	11
 ا - نقض . « الخصوم في الطعن » . ٢ - دموى . حكم . بطلان . « بطلان الإحكام » . ٣ - التزام . أوصاف الالتزام . « قبلية الالتزام للانفسسام » . ٢ - بيخ . « البيع بالعربون » . عقد . « تفسسير العقد » . ٥ - نفض . « السبب غير المنتج » . ٥ - نفض . « السبب غير المنتج » . ٢ - عقد . « مسيح العقد » . « الشرط العمريح الفاسنخ » . ٢ - حكم . محكية الموضوع . 	•	1.0	14
 ا ـ نقادم « تقادم مكسب » . محكمة الموضوع . ٢ ـ أثبات : خبرة . ٣ ـ نقض ، النباس اعادة النظر . دعوى « الطلبات في الدغسوى » . 	1947/ 4/8	1-1	18
 ا - تقلام « تقلام مكسب » . محكمة الموضوع . ٢ - البات . خبرة . ٣ - نقض . القباص اعادة النظر . « دموى . الطلبات في الدمسوى » . 	•	1.7	10
۱ – أنسـك . نظلم عــلم . ۲ – أنبــك . محكمــة الوضوع .	•	1.4	17
اختصاص « اختصاص ولاتي » ، عقد « عقد اداري » .	•	1-8	17
شسفعة .	•	1.8	1.4
قرار اداری ، اختصاص « اختصاص ولائی » ، تعویض .	•	٨٠٦	11

البيسان	التاريخ	َرَقَم رقم الحكم الصفحة
 إ اثبات « ترينة تضائية » . محكمة الموضوع ، نقض . ٢ حكم . توة الامر المتض . نقض . ١ حكم « بيفات الحكم » . بطلان « بطلان الاحكام » . ٧ دعوى . « التنحل في الدعوى » . 	13AY/ Y/3 «	1.1 1.
 ٣ ـ محكية الموضوع ، أثبات ، القرآن ، ١ ـ نتش . «الخصوبة في الطمن » ، الاختصاص في خصوبة ، ٢ ـ نقصاد ، « محكمه الملكية » . ٣ ـ نقصاد ، « محكمه الملكية » . ٣ ـ نقض . « أسباب الطمن ، السبب المنقر الن الدليل » . 	1941/ 1/1	11. **
 إ - أثبات . (الإحالة إلى التحقيق » . تزوير . الإدماء بالتزوير . تبول الادماء بالتزوير . شرطه أن يكون منتجا في النزاع . 	1947/ 17/1.	111 TF
۱ _ حجـز « حجز تحفظی » ۰ ۲ _ دعوی « مصاریف الاعوی » ۰	1147/ 1/11	111 78
(۱) ۲) بيع ، شخصة « تعدد الشترين » ، صورية ، اثبات ، التباس اعادة النظر ،الغش كسبب لالتباس اعادة النظر ، ما هنته ،	€	07 111 77 711
(1) ۲) دموی « تقدیر قیمة الدعوی » . ایجار . محکمة الموضوع ،	¢	117 77
(١ ، ٢) ملكية . « الملكية الشائمة . بيع » . الحكم بصحة ونفاذ البيع . قسمة .	1947/ 4/14	117 - 78
ا _ نقض « آسباب الطعن » . ٢ _ الترام ، بيع « الترابات الباقع » . شفعة .	•	117 11
مسئولية « مسئولية تقصيرية » . 1 حكم « حجية الحكم » خلف ، بيع . ٢ ـ محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدلل » خبرة .	1947/ 17/19	118 W.
شفعة . اختصاص (اختصاص محلى) . ١ ــ بيع ، محكمة الموضوع ، التزام (الشرط الفاسخ المربع).	11AY/ Y/1A	118 TT
 ٢ حكم « حجية الحكم » ، توة الامر المتضى ، بيم ، ١ حدوى « اغفال الفصل في الطلبات » ، استئناف الاحكام غير الجائز استثنافها ، حكم ، 	•	110 . TE
 ٢ _ رسوم جبركية (الأمراج المؤتث » . تتون . ١ _ شسفهة . تسسجيل . ٣ _ محكية المؤسوع . تقدير الدلبل . اثبات . نقض . السبب 	•	117 70
المتطق بالواقــع . ١ ــ قانون « القانون واجب التطبيق » . ٢ ــ تأبين ، قانون ، بسئولية .	Œ	117 FT

، البيسان	التاريخ	رقم م الصفحة	رةم آلحك
نتض « الطمن بالنتض » .	1147/ 1/11	117	77
 ١ ــ نقض « ابداع الاوراق » . بطلان . ٢ ــ أثبات . تزوير . محكمة الموضوع . 	13.47 7/11	117	44
۱ ــ حـــكم ، لختصاص . ۲ ــ دعوى « دعوى الضبان » . نقض « الطعن بالنقض » . •	•	114	*1
بيع « بيع الإملاك الخامسة للدولة » « البيع بالمسزاد » . انعتساده . أمسوال .	1947/ 4/14	114	ξ.
ا - حكم " حجبة الحكم » فوة الامر القضى . ٢ - حكم " تسبيب الحكم » استئناف . ٣ - حيارة ، محكمة الموضوع ، تقاهم .	17.47/ 4/48	111	13
 ۱ حموى ، حسكم ، اسدار الحكم . ٢ - توة الامر المتضى ، حجية « هجية الحكم الجنائى لهام المحلكم المدنية » ، تعويض . 	«	111	24
۱ - نقض « ليداع سند التوكيل » . ۲ - نقض « بيان الاسباب » السبب المجهل .	•	14.	٤٣
ً ١ - محكمة الموضوع . تقدير الدليل . خبرة . ٢ - ملكية « اسباب كسب الملكية » .	1947/ 4/10	17-	11
 ١ حق « اساءة استمبال الحق » . مسئولية ١ مسسئولية تقصيرية » ٢ ـ تعليم ، ٣ ـ تعليم ، مسئولية « مسئولية مدنية » . 		171	80
ا تقسادم	13.47/ 4/40	171	13
 ١ - نقض « الخسوم في الطعن » . ٢ - حكم « حجية الحكم » قوة الإبر المقضى . 	ĸ	177	ξY
حكم ، استثناف ، بطلان ،	1247/ 7/14	111	A3
١ ــ محكمة الموضوع ، تزوير ، ٢ ــ وكالـــة ،	•	377	٤٩
۱ _ اثبات ، تظـــام علم . ۲ _ صورية .	•	177	٥.

البيسان	التاريخ	م رقم م الصفحة	رة, الحك
1 _ تقض « صحيفة الطعن » بطلان .	1947/7-/14	371	01
 ٢ استئناف ، حكم « ما لا يعد تصورا » ، بطلان ، ٣ ارث ، ملكية ، قسمة ، 			
وصية . بيسع . أرث .	•	371	**
اتبات . صورية. وصية .	•	371	٥٣
۱ _ عقد « تفسير العقد » . ۲ _ وصية . ارث . اثبات « القرائن القانونية » . ۳ _ هية . وصية . صورية .	1747/ 7/14	170	30
ا علبه ، وسبيه ، سوريه ، اثبات « الاترار التفسائي » .		170	00
(۲،۱) استئناف « اعتبار الاستئناف كأن لم يكن » دفوع .	1344/ 4/4.	140	07
٣ _ أثبات ، محكمة ألوضوع ، سلطتها في مسائل الاثبات ،			
(۲٬۱) اختصاص « اختصاص ولائي » تحكيم ، دعوى « دعسوى الفسيهان » نظام علم ،	•	771	٥٧
(۲۷۱) شغمة « علمقات الثين » م	1147/ 17/11	117	۸٥
تأمينات اجتماعية . تعـويض ، مسئولية « مســـــــــــــــــــــــــــــــــــ	(()	IYA,	٥٩
قضاء محكهة النقض الجنائى			
نفنيش « التعنيش باذن » اذن التفنيش « اصدارة » . « تغنيذه » بطلان . نقض « حالات الطمن الخطأ في تطبيق التأسرون » .	11.8./ 1/8	111	٦.
تبدد ، أختلاس أشياء محجوزة ، فغاع « الاخلال بحــــتَ الدفاع ، ما يوفر » حكـــم ، « تسبيبة تسبيب مبيب »	194./ 1/17	. 171	7.1
اثبات . ﴿ بوجه علم ﴾ . شهادة مرضية .			
 ١ نقض ، « مَا يجوز أ ، ما لا يجوز ٱلطّعن نبه من الاحكام » نبابة علية ، 	€	17-	7.5
 ٣ ـ وصف النهبة . محكمة الموضوع « سلطتها في تعديل وصف النهبة . 			
تواجد في منطقة ممنوعة ، دعوى جنائية ، « نطاقها ، حكم ، تسبيبة ، تسبيب غير معيب » ،			
 ٣ - المتصاص ، الجداث ، فقوع ، « العقع بعدم الاختصاص « . حكم . 			
« تسبيبة ، تسبيب غــــــــــ معيب » نتض ، « أســـــــــــــــــــــــــــــــــــ			
الطمن ، با لا يتبل بنها » .		171	٦٣
مواد مخدرة ، تعتبش ، « أذن التفتيش » ، بطلان ، نقض. « أسباب الطعن ما لا يقبل منها » ،	-		
" اسباب الطمن ما لا يقبل منها » . ١ - حكم ، « بياتاته » . « بياتات الديباجــة » « ما لا يميبه » . بظلان ، نيابة علمة ، نقض ، « اسباب الطمن ، ما لا يقتل	114./ 1/1/	171	78
بنها ﴾ .	•		

	التاريخ	رةم الصفحة	رقم الحكم
 ٢ - محضر الجاسة ". دناع « الاخلال بحق العفاع ، ما لا يوفره » تقض « أسباب الطمن . ما لا يقرئمنها » . ٣ - تبديد . اخطلاس الشياء محجوزة ، مسئولية جنسائية . 			
نقش ، تهریب جمرکی – حکم « تسبیبة ، تسبیب غـــــــ ممیب » نقض « اسباب الطعن – ما لا یقبل » ،	194./ 1/8	1 177	٦٥
حكم 3 أصداره ، أجماع الاراء » ، معارضة « تنظرها والحكم نيها » ، نتض حالات الطمن ، سلطة محكمة النتفى » ، محكمة النقض « سلطتها » ، بطلان ،	194./ 7/7	141	דד
هيئة علية ، موظفون عبوييون ، اجراءات ، « اجـــراءات المحلكية » ، دعوى جنائية ، « قبود تحريكها » ، نقض ، « اســـبهب الطعن ، ما لا يقبل منها » ،	194./ 1/7	ijŢŸ	77
 ا تشات « اعتراف » . حكم « با لا يميبه في نطاق التدليل » « تتسبيبة ، تسبيب غير معيب » . تقض « اسباب الطمن ، با لا يقبل بنها » . ٢ ـ مسئولية جنائية « الاعفاء بنها » . اسباب الاباحة ومواتـ ع الصاب طروف مخففة ، بحكمة الموضوع « ساطانها في تقسير توانر الظروف المفتفة » . ضرب « ضرب المحث عامة . ٣ ـ رابطة السببية ، ضرب « ضرب أحدث عامة » . جريسسة « أركانها » . حكم ، تسبيبة ، تسبيب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن ، با لا يقبل » . 	11.4-/ 1/11	V ` 14.E	τ λ
 ر مخكمة الاحداث . « تشكيلها » . « بياناته » . « اسمباب الطعن . ما لا يتبل منها » . ٢ - "سميرجري - ارتباط . متسوبة . « عقوبة الجرائسم الرتبطة » . نقض . « حالات الطعن . الخطأ في تطبيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	194-/ 4/14	. 148	11
 إ _ وصف التهبة . اجراءات . « اجراءات المحاكبة » . نقض . « اسباب الطعن . جا لا يقبل منها » . ٢ _ اختصاص . « (ختصاص محاكم امن الدولـــة » . نقض . « اسماب الطعن . جا يقبل منها . محاكم أمن الدولة . 	194./ 1/1	V 170	٧.

رقم الايداع ١٩٨٤/٢١٤



بسم الله الرحين الرحيم

يا ايها الذين آمنسوا اطيعوا الله واطيعوا الرسسول واولى الامر منسكم غان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليسوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلا . .

« صدق الله العظيم »



بسم الله الرهين الرهيم

يا أيها الذين ابتسوا اطيعوا الله واطيعوا الرسسول وأولى الابر بتسكم غان تقارعتم في شيء غربوه الى الله والرسول أن كلتم تؤينون بالله والرسوم الاغر خلك غير ولمبن تأويلاً • •

صدق #4 المثايم

بسم الله الرحمن الرحيم

وقسجوة

أيهسا الزملاء الاعزاء

الحيد لله الذي وفقنا في اصدار اعداد بجلة للحلياه المُتلفرة بنذ عودة المجلس الشرعي تنقابة المحلين لوقعه ٠٠

وعدينا الحالى يضم المديد من الإيحسات في مختلف فروع القانون كمسا تعودتم منا دائما ٥٠ كما يضم أهم اهكام محكمة التقض مدنية وجنائية ٥٠

ندعو الله أن تلقى المجلة قبولا من الزبلاء المحلين ونابل أن يساهم زبلاؤنا ف ادداد مجلة المعلماة بلبحاثهم واهم الاحكام القضائية من مختف درجات التقاضى ٠٠ وأن يداوا برايهم في القطام الجعيد لاستلام مجلة المحلين والذي يضمن قتل الزبلاء استلام الاعداد التي تفصوم دون شكوى أو الاعتفار بنقاذ الكبية ٠٠

- كها نرهب بكل اقتراهات واتنقادات من الزملاء الحادين بشان الارتقاء بالجلة -ندعو الله أن يونقنا جيما لما فيه غير مصر وتقابتنا الرائدة ومهنتنا الغالية المعلياة -
 - . والسلام عليكم ورهبة الله ويركفه ٠٠

محود فهيم أمين الحسامي سسكرتبر عام النقابة

غهرس العبجد

•	
_	
الاستاذ بعبد نهيم أبين الأهلى سكرتع علم القابة	السيد
الافرار في الشريمة الاسلامية	أهكام
للسيد الاستاذ المستشار معبود الشريبتى ناتب رئيس مجلس الدولة	3
ض المثل البنالي وعلائله بديره ر	غصال
للسيد الاستاذ المستشار الدكتور اهيد رفعت خفاهي ثالب رئيس محكية التنفس	t
الإغلاس والغالاه ـــ ووقك تقيقه	حكم اا
للسيد الإستاذ الدكتور على جبال الدين عوض المحلى استاذ ووكيل كلية المتوق _ جليمة القاهرة	
سقطة التضاء في تعميل المقد الإداري	ہدی ہ
للسيد الاستاذ الدكتور زكى مجد مخبد النجار	
لا يستقط بالكسادم	المق
للسيد الاستاذ الدكتور رائت بنصد أعبد عباد	
نأه محكية الاكلس الجشي	
باء محكية التكلن الجثال	
كلبة الاستلا التبب اهد الفسواجة نقب بعلى جبهورية بصر العربية ورئيس الاتعاد في الكتب الدائم	
التعادا العادية العرب بالشرطوم بن ٢٦-٨٧ نبر اير ١٩٨٨	
قرارات وتوصيات إلكتب الدائم لاتعاد تلعلين العرب	
هن ۲۱ سـ ۲۸ غبرایر ۱۹۸۶ ــ القرطیم	
غهرس الانسسكام	

احتكام الاقترار في الشريفة الاستلامية

للسبد الاستاذ المستثنار معبود الشربيلي نافيه رئيس مجلس الدولة

بالمسيحة:

الاتسرار من أميلة أللة أثبات الحقوق ولذلك مقيت به الشريعة الاسسلامية فبنيت أهكابه أسسوه بغيره من أهلسة الانبسات كالشسهادة والبينسسة والقرائن وغيرها . . ونظرا لهذه الاهبة غانسا نجيل هذه الأهكام لمها يلى : ...

(١) تعريف الاقسرار (١)

الاتسرار هسو الاخبار بلبوت حتى للفسيير على نفس المسر وقسد يكون له العتى المجر بسه أيجابسا وقسد يكون مسلبيا وبذل الاول أن يقر شخص بأن عليسه الريسد ألك درهم ومقسال الذاتي أن يقسر بأن لا حتى له على غلان أو أتسه استعط بينسه الذي مليسه .

(٢) عجيسة الاقسىرار:

للانسرار هجة تاسرة على النسر لا يتعداه الى غيره فيؤاخذ به النسر وحده دون سسسسواه

وتسد ابت حجيسة الادرار بالكتاب والسنة والاجسساع والمعول.

فأسنا الكتاب نقوله تمالى (فليكتب ويبلل الذي مليه الحق وليتق الله ربه) (٣) فقد أسنر الله صناعب الحق بابلال أي بالاقرار وكذلك قوله تمالى (يأيها اللين آيقوا كونوا قولهن بالقسط شهداء الله واو على القسكم) (٣) وشهادة الانسان على نفسه حضاها اقراره بالحق .

والما الدخة عما روى أن النبي صلى الله عليه وصلم تبل بن ماعز واللفليفية الرارهما بالزنا ومالمهما بموجبه في اتلبة الحد عليهما علو لم يكن عجة لمسا الفذهبا به في العسد الذي بن الحسر صفاته انه يعرا بالشبهات .

ولها الاجاع فقد نجع القفهاء من عهد النبى طيه الصلاة والمسلام عسلى ثن الانسوار حجة على القسر وجرت الابسة الاسلامية على ذلك في مجالاتها والتضيفها .

وأسا المعنول غلان الماثل لا يتسر بشوء شار بنفسه أو حاله الا ادًا كان

⁽١) الإصول الطبائية في الرائمات الشرعيـة الشبخ على تراعبهُ عن ٦٣ وما يمدها ،

^(؟) سورة البائرة الإيسة رغم (۲۸۷) .

⁽٣) سورة اللبساء البة رقم (١٣٥) ،

صافتا فيه غاذا مسسدر الاسترار به تكون وجهة المبتق راجحة على وجهة الكنيه نيمان ببتنشاه .

وكون الاتسرار حجسة تامرة على ألمتر لا يتعداه الى غيره عان ذلك لان المعر لا ولاية لسه الا على نفسسه غيسرى كالبسه عليسه دون مسمواه ولذلك تبل ولسوا التسر جمهول: إنسبه على نفسه بالرق جاز ذلك على نفسه وباله ولا يسرى عسلى أولاده وأمهاتهم ، وأنه وأن كان هذا هو الإجبل الا أنه يستقي من هذا الإصل حالات يتعدى نبها الامرار شرورة الى غير المتر ومن أبلسلة ذلك ما بلى : ...

(أ) أذا أتسرت الحرة البالغة على العسها بعين الأخسر وكلبها زوجها علمها المحسد والمدر المسلم المسلم

(ب) أذا أثر الأوبر بدين على تفسه لا وقاء له ألا من مين يطكها قان السدائن
 بيعها ولسو تشرر السناجسر .

 اذا أثرت مجعرلة النسب بانها بنت أب زوجها أو جده وصدتها الاب أو الجدد وكنبها زوجها أناسخ النكاح وأو أدى ذلك ألى تغير النوج.

٠٠ (٣) حكم الإقسرار:

حكم الاقرار هو شوت المقر به الاتبائه ابتسداء عائمًا اقتسر شخص بأن منسده الأخسر الله درهم منسلا ثبت هذا الدين في نبسة المقسر في الملقى بسجب الفسر غير ا الاقسرار كالقرض منسلا ولا يعتبر أن الاقرار رهسين الذي اثبته .

(1) طبرق الإنسرار ،

للاترار مسدة وسائل وهي ما يأتي : ...

اللفظ مبواء كان مريحا أو شبينيا .

٢ ــ الاشارة ــ والمتصوديها الاشارة المعودة المفهومة .

٣ ــ الكتابة فيموز الإترار كتابة .

السنكوت في بعض الاعوال كسنكوت البكر عند استثمار وقيها لهبا فبل.
 النزويج وسنكوت التوكيل عند التوكيل .

. (0) شروط مسحة الإقسرار :

يشترط لمسحة الانسرار توانسر شروط في كل بن النسر والمتر له والمنسر به ومبيئة الانسرار على النحو الآتي :

اولا ... الشروط التي يجب تمتقها في القسر:

و مذه الفيروط من أرسا

(1) المثل _ قالا يصبح الترار المجنون والصبي الذي لا يطل -

ب) البلوغ علا يصبح الزار الصبي المبيز لإنصدام اطية الالتزام لديه ويستكلى

من ذلك أن يكون مأثونًا بالتجارة على هذه العالة تصبح التراراته المتصلة بتجَّارته عيمت لتراره يدين أو عارية أو عيب سلمة باعهسا .

- (ج) الرغب علا يجوز الاعتداء باترار الكره.
 - (د) البنظة الايصح السرار النام.
- (ه) المسعو غلا يسمح الترار السكران وان كان الفقهاء غرقوا بين بن يمسكر بطريق مباح كين سكر كارها غلّه لا يؤخذ بالتراره أبا من سكر بطريق منظور غلّسه ياخسذ بالتراره زجرا له الا في بعض حالات لا يؤخسذ بالتراره ومن ليظلها الالسرار بالحدود او بالردة ،
- (و) أن يكون معلوما قان كان مجهولا أم يصبح كالترار شخص في جماعسة أن لقائن عقد المستنا الله فرهم و
- (ز) الا بكون المتر منهما في التراره لانه في هذه الحالة على التهمية دخل مرجعان جانب المسدق على جانب الكلب لان الاترار شمهادة على النفس عدر بالنهمة كالمسهادة ومثال ذلك أن يقسر المريض مرض الموت على نفسه بدين عليه لاحسد الورقة عائسة لا يصح لاته منهم بجواز أنه بإثر بعض الورثة على بعض .

ثانيا ــ الشروط التي يجب تحققها في المُثر كــه :

وهذه الشروط هي: أ_

(1) أن يكون بحتق الوجرد وقت الاترار حتيتة أو شرما كين يتر لمبل علان بألف درهم تركها أبوه لكه أذا ولد الإلل بن سنة أشهر بن الاترار عائه يكون بوجوداً حقيقة غذا كانت الحالل بمعدد بن طلاق بائن ثم يجرى الولد لاكلر بن مبدة أشهر بن وقت الاترار ولا تأل من سنين من وقت القرقة ولم يحصل إترار بالتضاء الصدة أن الشارع هنا أثبت نسب الولد لابيه يكون بوجودا وقت الاترار عكيا.

 (ب) لا يكون مجهولا جهلة غاهشة بأن كان مطوما أو مجهولا جهسلة يسيرة والجهالة الفاهشة كان يتول أن لا مسد الناس عندى الف درهم أبا الجهالة المسيرة كان يقول لاتنين لاحدكما عندى الف درهم ويؤهد المترق هذه المالة بالتلكر .

ثالثًا .. الشروط التي يجب تعقلها في المقسر به :

هذه الشروط مي : ـــــ

(1) الا يكان مستعيلا عقلا أو شرعا وبثال المبتعيل عقلا أن يقسر شخص بأن غلانا الترسه الله درهم في تاريخ كان القر له قد بات تبله أو ان لقلان عقده دية أبيسه الذى تتله خطسا وابسوه حى رأيا المال شرعا كان يقر شخص بأنه ورث هيو و أخته عن والده ولكل منهم نصف التركة لان هذا يخالف أنصبة الورثة شرعا وهى أن الذكر مثل عطا الاتفين .

(ب) أن يكون ما يجرى فيه التملل بين النفس ليا يعينه كما أو التر بدايسة للمان أو يبكنه كما أو التر بالك درهم له لها أذا لم يكن كذلك لم يصمح الاعتدار لمن يتر لأخر بحجة خطة أو حلة تراب .

رابعا ... الشروط التي يجب تحققها في صيغة الاقرار وهذه الشروط هي :

(1) أن تكون منجزه لا معلقة على شرط:

 (ب) ان تليد ثبوت الحق المتر به على سبيل اليتين والجزم علو كانت مشعلة على ما ينيد الشك او الطن كان الاترار باطلا كين يقول (لفلان عندى آلف درهم في على او غيبا أعلم) .

(هـ) أن تكون بالعبارة أذا كان المتربه حسد من حدود الله تمالي فلا يعسم الاترار في هذه الاحوال بالكتابة ولا بالاشارة ولا بالسكوت -

(د) أن يتكرر الاقرار أربع برأت بالنسبة للزنا في رأى الحنابلة والحنايسة أيا المسالكية والشافعية فلا يشترط الا أقرار أو إحدا

(ه) أن تكون بين يدى القاشى أذا كان القسر به هذا خالصا الله تعالى كهد الزغا وشرب الخبر والسرقة .

تفامسنا كالمسول الاقرارة

للاترار اصول معينة هي : ـــ

(!) انه يصح الاترار بالملوم وبالجهول ولها بالملوم عظاهر ولها الجهول كان يقر الانسان بان عليه لآخر دين دون أن يحده أو يقر بأنه بلام بالفسسان من انتلاف شيء لا يدرى تبيته أو أنه اغتصب كيسا بسه بال لا يدرى تدره واجيز هــذا النوع بن الاترار لحياء للحتوق وفي هذه الحالة يؤخذ المرء باتراره لكن لا يتفي عليه الا بعد أن يلزم بتلسير الليهة.

(ب) أن الاقرار يشمسهل القربه وما يستقيمه هادة غان أقسر الأخر بمسبهب شهل ذلك عبده وأن قسر له به شهل ذلك البناء وأن أقر بخاتم شهل القمى .

(ج) أن المتر يلتزم بالتراره ولا يتبل منه بعد ذلك ادماء السه كذب في الواره .

(د) أن المتر أذا التربحق لفيره ووصفه بوصف فيه بصلحة له ولا يثبت الا بالشرط وكنبه المتر له عاته لا يتخذ بالاترار في خصوصية هذا الوصف وبثال ذلك أن يقول المتر بأن عليه دين كذا للاخر وأن الدين مؤجل ويكنب المتر أسه أن الدين مؤجل لان الآجل في هذه الحلة وصف للدين فيه بصلحة للبعر ولا يثبت الا بالشسرط وقد حكنب المتر له هذا الوصف على هذه الحالة يؤخذ المتر بالتراره ويكون الدين حالا لا تدخسلا ، اللهم الا أذا أتبت المقسر الاجل ببيئة وفي حالة عدم وجودها والتحول للمتر أسه المتحرك الدينة .

سائسا۔۔تجــزلة الاقــرار :

تجزئة الاترار ممناه أن يؤخه المتر بجزء من التراره دون باتي الاترار .

والمناعدة في المتوانين الرخفية أن (الاترار لا يتجزا) سواء لكان الاسسوار منصبا على واتمة واحدة أم أنه ينصب على وقائع متعددة .

وقد استثنت هسذه القوانين الوضعية من تامدة (عدم جواز تجزئة الانوار) هلة ما اذا انصب الانرار على وقائع متحدة وكان وجود واقعة منهسا لا يسطرم حتما وجود الوقائع الاخرى والواقع أن هذا الاستثناء لا يعتبر حقيقة استثناء مسن التعادة لاته أذا السبب الاترز على وقائع متعددة مستقل كل منها عن الاخرى فائسه يكون اقرارات بتعددة مستقلة بقدر عدد هذه الوقائع وبالتعلى فاذا أخذ ببعض هذه الاترارات عن بعض الوقائع دون الاترارات التي تنصب على وقائع أخرى فأن ذلك يكون أيضا تطبيقا لقاعدة مستم جواز تجزئة الاترار لان كل الدرار لم يؤخذ به هسو في العرارات .

ولا يتجزأ الادرار على صاحبه الا اذا انسب على وقاتع متعددة وكان وجـــود واتمة لها لا يستلزم حنبا وجود الوقاتع الاخرى» .

والمسادة (٩٠) من قانون المرافعات المتية والتجارية البحريثي المسسافر. بالرسوم رقم (١٢) لمسنة ١٩٧١ والتي تنص على ما يأتي " سـ

« لا يتجزأ الاترار على حلى صاحبه غلا يؤخذ بنه الضار به ويترك المسلح له بسل يؤخذ جبلة و احدة وبع ذلك بتجزأ الاترار اذا انسب على وقائع متحدة وكان وجود واتمة بنها لا يستلزم حتبا وجود الوقائع الاخرى».

ومشروع تاتون الاتبات الكويتي والذي نص في ال ادة (٥٧) منه صلى مساياتي .

« الإقرار هجة على المقر »

ولا بتجزأ الاقرار على صاحبه الا اذا اتمب على وقائم متعددة وكان وجسود واتمة منها لا يستلزم حتبا وجود الوقائم الإخرى » .

أما في الشريمة الإسلامية عقد ررد بها ما يقيد خلاف ذلك أي ما يقيد جسوار تجزئة الافرار وذلك على التمو الآتي ! ــــ

(أ) نتد ورد في الشرح (١) ما يأتي : __

(اَذَا ثَالَ أَنْ اَدَمَى عَلَيْهِ بِثَيْءَ (اُنْتَ وَهَبُدَهُ لَهُ . أَوْ بَعْدُهُ لَى) عَلَارَارِ وَعَلِيف اثبات الفية أو البيم غان لم يلبت حلف أنه ما باعه ولا وهيه واستحقه) .

﴿ وَأَذَا مُثَلُّ إِنْ طَالِبَهُ بِشَيءُ وَعُبِنَهُ لَكُ عُلَتْرَ أَرْ وَعَلِيهُ بِيَأْنُ الْعَرِفَاءُ ﴾ .

الله عليه ولا يؤخذ بالاصاد المتراره بالشيء الذي عليه ولا يؤخذ بالاصاد المتحدد المتحدد والمتحدد المتحدد المتحد

⁽١) الشرح المبتير جـ٣ ص ٩٩٥ -

(ب) كما جاء أيضا بالشرح الصغير مايأتي (١):

ومن أثر بمال في ذبته وأدعى تأهيله غائه يقبل قوله أنه كان من بيع وأشبه
 في دعوى الإجل بهيئه وأذا كان من قرض غالقول ببيئه ٥ .

ولى هذا تجزئة للاقرار أيضيا .

(ج) كما جاء بشرح مجلة الاعكام الدولية لعلى صبرى ما ياتي (٢) .

(ويردد الاترار برد المتر له ولا بيتى له حكم أى أنه لا يصسح القبول والتصديق بعد الرد ــ واذا رد المتر لم متدارا من المتر به كان يكون المقر به بلسلا عشرة دناتم غرد اربعا بنها علا بيتى حكم الاترار في المتدار المردود عن الاربعة دناتم ويعسبح الاترار في المتدار الباتي الذي لم يرده المتر له كفائك لو كان المتسر له شمفهمين لمسرد العدما وقبل الآخر بيلفذ المقبل نصف المتر به (٣).

وفي هــذا تجزئة للاترار:

(د) وجاء في المنيءا ياتي (٤) : ب.

وأن قال له على الله قضية لياها لزمه الإلله ولم تقبل دعوى القضاء وقال الناضي تقبل لا كان له على القاضية بقال لا كان له على وتقلل لا تعرف المسلم على المسلم وقتل على السير وقضيته) . وقبل المسلم المسلم المسلم المسلم بالمسلم المسلم المسلم المسلم بالمسلم المسلم وقبع ما هو المسلم وقبع ما هو المسلم ال

وفى هذه تجزئة للاقرار وان راى مسلحب الحق أن قوله عليه الله قضاها لميه تناقض لانهبا هذان لا يجتيمان ،

(a) وجاء في كاساف التناع من منن الانتاع ما يأتني (a) .

(أذا وصل بالاراره ما يسقطه على أن يقول على الله لا يلزيني أو قد قبضته واستوناه أزيه الأله الآن ما ذكر بعد قوله (على الله) رفع لجميع ما أفر بعد قبله عليه يتبل كاستثناء الكل وتأتنى كالمسه غسير خلف على ثبسوت الألف عليسه فهسده الأبطأة لا يتصدر أقراره أخبار بثبوته . متنافيا ولاته أقر بما لا لله وأدهى ما لسم يثبت معه علم يقبل منه ولاته في صورة ما أذا قبل قبضته أو استوفاه أقسرار على المتر الم المتراسلان لا يقبل اقراره على غيره) وفي هذا تجزئسة للانسرار .

⁽١) الشرح الصفير جا؟ ص ٢٤ه 🖟

⁽۲) شرح المجلة أطي صدري ج ٤ من ٨٦ -

⁽۱) تكبلة رد المفتار من ۲۱۰ -

⁽٤) الكشيرية من ١٩١٦ -

 ⁽a) کشف ألتناع عن منز الإنناع به ۲ غي ۱۲۲۷ -

(و) كما جاء بالاصول التشائية في المرافعات الشرعية ما يلتي (١) : ...

. أذ قال عندي لفلان الله درهم إلا الله درهم أو الاخبسيائة درهم فاته لا يسبح الاستثناء وتجب الالله وق هذا تجزئة للاقرار .

(ز) كما جاء بكتاب طرق التضاء في الشريعة الاسلامية للشيخ أهبد ابراهيم ان الاترار في النته الاسلامي يتجزا (٢) .

(ح) وكذلك ورد في الوسيط السنهوري (٣) ، ومن الاترار في النبة الإسلامية يتجزأ ويخلص مبا نتدم أنه خلامًا للتوانين الوضعية فان الاترار في الشريعة الاسلامية يتجزأ أي بكن الاخذ بجزءمنه دون الآخر .

سابعا ــ الاقسرار بالنسب:

الاقرار بالنسب نوعان هيا اقرار الشخص بوارشواقرار الوارث بوارشوذلك على الوجسة الآتي:

(اولا) ألاقرار بالوارث:

يصبح الاترار بالوارث لاتبات نسبة شروطه هي : ...

(أ) أن يكون المتربه محتمل الثبوت عقلاً علقد كان مستحيلاً غلا يصبح الاقرار ويبنى على خلك أنه أذا كان المتربه وأدا فيجب أن يكون بحيث يواد مله ألمله من ناحية السن غلا يجوز أن يتسر أنسسان بأن غلانا وأد والاخير أكبر منه أو يساويه أو أتل منه سنا بحيث يثل مثله ألمله .

- (ب) الایکون القسر بنسبه معروف النسب من غیر المتر ،"
 - جسديق المقربة لليقسر.
 - (د) الايكون في الاترار تحبيل للنسب على الغير

(ثانيا) لقرار الوارث بوارث .

اذا اتر الوارث بوارث آخر مند اختلف الراى في اثبات، نميه علاا كان الوارث واحدا مند ذهب راى الى ان ذلك لا يثبت النسب لانه انزار على غيره وعن المورث وذهب راى آخر بأنه يثبت به النسب ()) علاا كان المتر اكثر من وارث بانسه كان رجلين او رجل وامراتين اى اكتبلت ميهم نصاب الشهادة ثبت النسب ايا اذا تعدد الورثة واتر لحدهم او بمضمم دون البعض الآخر عان النسب لايثبت .

اما بالنسبة للبيرات ملته يؤخذ بالزرار من التر بالوراثة ويشارك المتسر لسه الوارث في الميراث .

 ⁽١) الاصول القضائية في الراضات الشرعية للتستاذ على تراعه من ١٣٨٠.

⁽٢) طرق للنضاء فشريعة الاسلامية للشبع الحمد ابراهيم ص ١٣٥ . ١٣٧ .

⁽۲) الرسيط للسنهيري چـ ۲ من ۱۲ه -

 ⁽٤) الاصبرل التضائية المراضات الشرعية الشيخ على تراعه من ١٠٥٠.

واذا اتر الوارث لآخــر بالوراثة ثبـم اتر لذان بعد افراره الاول بالوراثة قــان المتر له الاول ان صدق المتر في لتراره تشارك الثلاثة في الارث أبا اذا لم يعـــافق على اتراره غان المتر له الثاني يشارك المتر في نصيب دون نصيب المتر له الاول .

وينترع عما تقدم انه اذا التر وارث بدين على المورث دون باتى الورثة تحمل المتر بالدين كله في حدود تصبيه ،

فاينا سراقرار الريض ورض الوت :.

مرض الموت هـ و المرض الذي يقلب عيسه الهلاك ويتمل بسه الموت معلا . ولاترار المريض مرض الموت المكام هي

(1) أن أتراره بدين لاجنبي مسجيح ونافذ .

 (ب) ان التراره بدین لوارث لا یصح فی رای من برون انه لا وصیة لوارث الا باجازة الورثة .

(ج) أن اتراره باستيماء دين له على الوارث لا يصح ليضب الا باجازة الورثة .

د) أن أبراء الإجنبي من دينه يصح في حدود الثلث أن لم يكن مدينا أو كان مدينا بدين غير مستغرق أو أذا كان مدينا بدين مستغرق لم يجز الإبراء الآن حقسوق الدائنين تتعلق بكل أمواله ،

 (ه) أنه أذا أثر بدين لزوجته المللقة عائه يؤخذ بالتراره أذا مات بعد انتشاء عدتها لاتها لا تكون وأرثه والاترار لغير الوارث جائزا لها أذا مات أثناء عدتها عالى الترار لا يجوز لاتها وأرثة .

تاسما سيطلات الاقترار:

اذا مندر الاترار مستوفيا شروطه الشرعية انتج الثره وهمو ثبوت حق المر بسه للمترله على المتر الالذا أبطل .

ويبطل الاقرار بالمرين هما : ـــ

(1) تكنيب المتر له أي رده له وذلك غيبا ينطق بحقوق العباد لأن السرار المتر علي المترار المتر به وأزويه وتكنيب المتر المتر علي غيب المتر عليه على ثبوت المتر به وأزويه وتكنيب المترك لسه غيه على أن منعمته عائدة عليه طبل على عدم ثبوته غلا بثبت سبع المترك ويستنى من ذلك مسائل لا يبطلها الرد وهي الاترار بالحرية وبالمتق وبالشرعية أو بالنسب غيبا يصح الاترار به أو بالملاق والتكاح أو بالوقسف والأرث .

(ب) رجوع المتر عن اقراره بحقوق اللــه تمالي كحد الزنا غاذا رجع المتر بالزنا عن اقراره لم يؤاخذ بسه .

· عاشرا ـــا أواضع التي تسبح فيها البيئة مع الإقرار: ·

الاصل أن البيئة لا تقام الا على مفكر نبتى أثر المدعى عليه بالدموى لم يحتج ذلك للبيئة وذلك لثبوت الدعوى بالاترار الذي يصد من أتسوى المجسج وليس للهدعى أن يحضر شهودا بعد ذلك على دعواه ولا للقاضى أن يشتقل بعسماع شهادة الشهود على تلك الدعوى وما عليه بعد ذلك الا أن يحكم بمتنفى الاترار بالبيئة مسع الاترار لا لان الاترار لم يثبت بسه الحق المدعى بل لان البيئة تتعدى لغير المعرار لا ينعسدى .

ولكن يستثنى مما تقدم أحوال تسمع فيها وهذه الاحوال هي : ...

(۱) الوكالة غاذا اتر الوكيل بوكاته عن الموكل في تبض الدين غائسه يجوز لسه اتابة بينه على ذلك حتى بيسرى اتراره في حسق الوكل ولا يمستطيع انكاره مصد ذلك .

(ب) الوساية غاذا اتسر شسخص بوسايته على قاسر غان القاضي يطالبه بالبينة أيضا حتى لا ينكر الوارث الوساية بعد ذلك ،

به) اثبات الدين على الميت غاذا اتر احد الورثة أو بعضهم بدين على الميت احتاج المتر له للبنية لاثبات حته في مواجهة بلقي الورثة وكذلك بلقي الدائنين .

(د) الاستحتاق غلو أتر المشترى باستحقاق العين الحالبها غاته يجنوز ساماع البينة حتى يتحدى الحكم إلى البائم غيبالو انكر الاستحقاق .

(ه) اترار الاب أو الوصى بحق على الصغير غاته لابد بن بينه تتلم عليه.

(و) أترار الوارث للبوسي له بحق متسمع البيئة ليتحدى لفير المتر.

(ز) ادعاء واضع البعد استحقاق المقار واقرار الدعى عليه بذلك ملته تسبع بينه على وضع البدحتي تسري بالنسبة لفير الحق، ه

· واللسه ولي التوفيق 206

مخصائص المحقق الجنائي وعبالاهته بغره

قلاستاذ المنتشار الدكتور: احبد رفعت هُفاجي ذاتب رئيس محكسة التقفي

١ ــ كلبة ترحيسيا:

اخـــواني:

٩ يسرني ان اللحدث اليكم في هذه الدورة . . .

والمنتح حديثي بالترحيب بكم أعضاء بالاسرة القضائية . .

اسال اللــه ان يوفقكم في عبلكم الجديد وان يسدد حملكم حتى تحققوا ما ترجو البــلاد على ايديكم من خير وبركة .

٢ -- فكرة التدريب:

لما كانت الدراسة القانونية في كليات الحقوق هي دراسة أكاديبية تهم بالجانب النظري محسب وبن ثم على نحدة أمدادا النظري محسب وبن ثم على نحدة أمدادا كانب المبارة هذه الوظاف التي تتطلب في شاغلها تكوينا خاصا ، ذلك أن هسذه الدراسة تنتقر الى الدراسات التطبيعية والنواحي العبلية التي تمين عسلى حسن ادادوظيفة التضاء.

لمساكان ذلك 6 غاته قد بات لزاما تتظيم دورات خاصة تهدف الى اعداد وتكوين رجال للقضاء والنيابة العلمة للقيسام بمهلم وظائفهم .

وبالنسبة أرجل الغضاء بالذات نقد كثر الحديث في الأونة الاخيرة بشيان مشكلة , تراكم القضايا وتعبت لراء معيدة لحلها تحتيتا للاصلاح المتضائى ، عذهب البعض الى وجوب زيادة عدد القضاء ببنها استلزم آخرون تعديل التشريع للقضاء على المتعيد في الإجراءات .

وعندى أن ضرورة البجاد أسلوب لندريب رجل النضاء ند يكرن بن بين العوامل الممالة النى ــ تساعد على حل هذه المشكلة ذلك أن من شمل الندريب تكوين هؤلاء تكوينا مهنيا وأعدادهم اعدادا كانيا لمارسة أعباء وطائفهم .

أو دد انجهت سياسة الدولة الى العناية بالتدريب ، نقلبت وزارة الداخليسة بوضع نظام لندريب ضباط الشرطة منذ أبد طويل » كما انشات وزارة الشارجيسة معهدا لندريب الدبلوماسيين ، وكذا الصال فى وزارة الثقافة والاعلام ووزارة القوى العاملة ووزارة الشئون الاجتماعية الى غير ذلك .

كما تنبعت وزارة المعلى الى ذلك ملتجهت الى وجوب الاطلاع بسبه المعتريب لرجل التضاء والنباتية والاجتماعية بهذه المجلى المتضاء والنباتية والاجتماعية بهذه المهمة بالنسبة لاحضاء النباتة . لما بالنسبة لرجل القضاء نما زال الابر تبسد المبحد والمراسة ، وقد وضمت بشروعات كثيرة اهمها مشروع قرار رئيس للجمهوريسة في سنة ا١٩٧١ بالشاء المركز القومي للدراسات القضائية ومشروع تشون في سنة

١٩٧٥ بانشاء الركز التومى للدراسات والوثائق التضائية منضبنا تعديل يعض احكام قادون السلطة القضائية . بيد أن هذه المشروعات لم تر النور حتى الآن .

وتسد اثير الامر ابتداء في الاداة التشريعية لوضع نظام التدريب هسل يسكون باستمسدار ترار من وزير المسدل ام ترار من رئيس الجمهورية ام قانون أ وأن كان من الملائم أن يبسدا التدريب نورا بأي فسكل من الاشكال ثم يعسدل على ضسيوه ما تسفر عنه التجسرية .

ولا يفؤننا أن نشسير في هذه المسعد إلى أن وزارة المسدل تد بدأت مشكورة بتدريس اللفة الفرنسية لرجال التضماء والنبابة في شمكل دورات تدريبية ، غير ان هــذه الدورات لا يستنيد منسه الأ تليسل من رجال التضاء والنيابة وأن كانست لا تجيدي بالمسرة في تدريبهم على العبل القضائي اذ لاغناء لهذه الدراسية في شيان اكتساب الخسيرة للعبل في القضاء .

كما أن الوزارة تد أخذت في التحضير لانشاء معهد للدراسات التضاليسة في مصر اسرة بنظام مدرسة التضاء الوطنية في مرنسا الا أن دراسة المشروع لم تتسم بعد .

ونامل أن تنتمي هذه الدراسية في أثرب وتت حتى يتم أنشاء هذا المهد ليستنبد منسه رجال التضاء والنيابة في مصر وكذا زملائهم في الدول العربية باعتبار أن يصر هي دائما مصدر اشتفاع فكرى في منطقة الشرق الاوسط .

فيدرسة التضاء الوطنية في مرنسسا تضم ... مضلا عن التسم الوطني ومعره مديسة بسرود ويتوم بناهيل بعض الشباب واجسراء مسابقة بينهم لنعييتهم في الوظائف التضائية - تسما دوليسا خاصا بتكوين وتبرين التضاة الاجانب وبالاخس المنهين الى دول ترتبسط مسع فرنسا بتعساون تضائي بمتتضى معاهدة ، حيث تتسم فبسه دراسات نظرية وعملية يحصل الطالب بمدها على دبلوم بعد اجتياز الامتحان يؤهله للتميين في الوظائف التضائية في بلده ، ومتسر هذا التسم الدولي بياريس .

وقرى أن ينشسا غورا تسم بادارة التفتيش التضائي أو ادارة مستقلة بوزارة العدل للتيام بمهة التدريب في شكل دائرتين : دائرة مدنية ودائرة جنائية يدرس في كل منهسا بعض السواد ،

وراد الدائرة المنسسة :

- ١ -- مشكلات عملية في الرافعات ،
- ٢ بعض اخطاء تضالية شائعة .
- ٣ تضاء النقض الصادر في الواد الدنية والتجارية والاحوال الشخصية .
 - ١ ــ المة عن التعديلات التشريعية التي تصدر تباعسا .

مواد الدائرة المنائبة :

- ١ --- مشكلات عملية في الإجراءات الجنائية .
 - ٢ تعليمات النباية المساية .

- ٣ _ تضاء النتش المعادر في المواد الجنائية .
- إ... لمة من التعديات التشريعية التي تجدر تباعا...
 - ه ... التحتيق الجنائي العملي .
 - . ١ ... الطبيب الشرمي ،
- ٧ ... الخطابة (باعتبار أن رجال النيابة يختصون بالراعسة في التضايسا غضلا عن التحقيق والتصرف في التضايا) .

على ان تكون المواظيسة اختيارية في بداية الابسر ، ثم تتحول في المستقبل اجبارية وحينسئذ تنتهي بامتحسان بعد استكبال فترة التدريب ، ونتيجة الابتحسان تعتبر من بين عناصر الترقية الى الدرجة الاحسلي ،

وسببين النطبيق العبلى لهذا التدريب كهنية مواجهة تفصيلاته من أجل تحقيق ا اغراضه بزيادة درجة كفاية رجل القضاء والنيابة ورفسع مستواه في الاداء .

لسا كان ما تقدم 6 علم السردد في المساهبة بتصيب في هذه الدورة التعريبية لاعضاء النباية العابسة .

٢ _ خطـة الدراسـة : _

ولا يسعني بمسد ذلك الا أن أبين بايجاز خطة الدراسة فاتسبها تسبين : · · التسم الاول سـ خصائص المحتق الجنائي ،

- ١ ... الايبان بمهنته في استظهار الحقيقة ،
 - ٢ ــ الحيـندة والتجرد ،
- ٣ ند ضبط النفس والناى من التسرع في الحكم على تيبة الدليك .
- عنوة الملاحظة وسرعة التصرف واجتناب التباطؤ ف جمع الاطة .
 - ه ... كتبان أسرار التح**تيق** 🖟
 - النسم الثاني علانة المعتق الجنائي بغيره .
 - ۱ مالانته بالنهــم •
 - ت ملاقته بالشاهد .
 علاقته ببلبور الضبط القضائي .
 - إ _ ملاقته بالحابين ،
 - ع ــ ملاقته بالخبراء ه ــ ملاقته بالخبراء
 - ٣ _ علاقته بتلم انكناب ،
 - ٧ _ الملاتة بين النيابة والقضاء .
 - ٨ ... علاقة عضو النيابة بغير من رجال النيابة العلبة .
 - ٩ ــ مدى سلطة وزير العدل على اعضاء النيابة العابة .
 - الحقق الجنائي بوسائل الاعسالم .
 - ١١ ــ علانته بالجبهور ٠
- وسابين في خاتبة الدراسة النصوص القانونية الواردة في العستور في هــذا الخســوص .

القسم الاول - خصائص المعقق الجنائي

المحتق الجنسائي هسو من يتوم بمباشرة التحقيق بمعناه التانوني و

اى اعضاء النيابة العامة أو تضاه التحقيق .

نلا ينصرف هذا اللفظ الى ملبورى الضبط القضائي الذين بياشرون جمسع الاسسندلالات .

وحتى يسنطيع المحقق الجنائى أن يطلع بالعبء الملقى على عائقه يجب أن يكون مزود بالمطومات الاساسية عارفا بواجباته ، قادرا على ادائها مراعيا حكم القائسون الذى اقدسم على احترابه .

وصيفة هذا القسم كما وربت في المسادة ٧١ من تانون السلطة التضائية رتم ٢٩ السيفة التضائية رتم ٢٩ السيفة ١٩٧٠ ، اتسم بالله المطلم أن أحكم مين النامي بالمدل وأن أحترم القوانين .

غالفانون هــو المشرع الذي يكتل نقرير الامن ويسط النظام ، وفيــه سلامة المجتمع ، يتيم الميزان صيانة للحقوق والواجبات وفي ذلك رغــد الافراد وطهانينهم .

ان الوظيفة التى تؤديها النيابة العامة تنطسوى على مموقاية اجتماهية كبيرة وهى حياية النظام الاجتباعى والقانونى الذى اضحارب بمسبب ارتكاب المواقعية الاجرامية ،

ولا ينونسا في هذا الصدد أن نشير في جلاء الى تاعدة كلية نبه اليهسسا العلامة جان جرائن عبيد كليسة الحقوق في جنيف وهي أن النيابة العلمة هي حارس المسالح المسامة والشابن للتطبيق السليم للتوانين ومهيتها ليست البحث عن تحقيق الادانسة وأنها الوصول الى الحقيقة وحسن ادارة المدالة .

وبهدذا التول لم تصد النيابة خصما لاحد .

وانسا هي شعبة من شعب السلطة ، وتسد تضع محكمة النقسد في 1 يناير 1971 أن النيابة العالم عصمية السمية السلطة التضائية خول الشارع اعضاءها من 1971 أن النيابة العالمة المحتمدة وبين الاحكام الخامسة بين ما خوله لهم سلطة التحتيق وبياشرة الدعوى العمومية وبين الاحكام الخامسة بالتحتيق بمعرضها في الباب الرابع من الكتاب الاول -- من تلتون الإجراءات الجنائية والتحتيق الذي يباشرونه اتبا يجرونه بيتنضى وظائفهم وهو عبل تضافي .

(مجبوعة الاحكامس١٢ ص٨٥)

وتاكيدا لهذا القول ننسد جاء بالبندد . ١٠١ من التطبيفت العامة للنيابة « انه لا بجسوز لاعضاء النيابة أن يجهروا باراء في المنازعات السياسية أو أن يشتركوا في «هيفت سياسية أو يعضروا اجتماعاتها» . وبن هذا المتطلق يجب أن يتوافر في المحتق الجنائي صفات معينة ولا ثسك أن السران يساعد على توافسر هذه الصفات ، وإن النقص في هذه المطات تسسد يحمل الومسول إلى الحقيقة صعبا مها تسد يصيب المدالة في الصبيم .

وغنى عن البيان أنه يجب على عضو النيابة العابة أن ينامل في المسقل الإخلاقية حتى تبنلى، نفسسه بالنزعسات السامية ، ويسدرك ما يستنبع الاستبسك بالمفسيلة من عظيسة في النفس وجبال في الخلق وسعو في الشسمور والادراك فيتحبس لذلسك كل التحبس ويوجه ارادته إلى العمل الحبسد والتنكير النبيل ،

وحياتنسا المبلية وخبرتنا الشخصية تسد دات على ذلك أمسدق دلالسة وبيئته احسن بيسان ، كل ذلك يكون الاعتصام بالفضيلة والاستيساك بالحق والواجسب هيسا غابتنسا دائبا في حياتنا وتصرفاتنا .

ه سه الايمان بمهمته في استظهار الحقيقة : (الجانب المعنوى)

يجب على المحقق الجنائي أن يؤمن برسالته وهي استظهار الحقيقة ،

وهذا الايدان شرط النجاح فى اداء رسسالته ، ويعنى ذلك أن يعتقد أن الوصول الى الحقيقة وتحقيق المدالة هما هدغه وغايت المنسسودة ، يجب أن يؤمن بذلك ، غان غمل أن يخل بواجبه مهسسا لاقى،ن صماب ،

وابيان المحقق برسالته في اظهار الحقيقة كثيرا ما ترضع عن عاش القهسم جهدا كبيرا ، اذ قسد ينتهى الاسر بالدعوى الى عسدم السير فيها بسسا يترتب على هسذا من تجنيب المتهم المتول أمسام المحكمة كبسا في الصورة التي يكون فيهسا التضساء مراعة مؤكسدا .

وعلى هذا مُكلما كانت القضايا التي تقديها النيابة العابة الى المحكمة وتصدر ميهما احكاما بالبراء تليلة كلما كان هــذا دالا على حسن تصرف عضو النيابة العابة .

معلى المحقق في سبيل أداء رسالته أن يجعل من نفسه تأضيها غلا ينحسساز لجانب معين جريا وراء بعض الظواهر التي تسد تخدعه وانها يكون ميسل عضسو النيابة العامة الى جانب الانهسام بعد أن نقسدم الدعوى الى المحكمة ، وحتى في هذه الصورة يجب طلب البراءة لسو ظهر أنه لا محسل لاسفاد الاتهام الى المتهم أذ النيابة تبلسل المجتمع والمجتمع لا يبغى الا الدق والعسدل .

٦ ـ العيدة والتجرد:

خبول تانون الإحبراءات الجنائية النيابة الماية مسلطة التحتيق مالنيابة العسامه هي المختصبة اساسسا بالتحقيق ، واستثناء يجبوز ندب قاض لتحقيق تفسية معينة وهي صبورة نادرة تليلة الوقوع في النياة العبلية .

واذ تتوم النبابة المابة بالتحتيق عهى تباشره طبتا للقواعد التاتونية المدرة للتحتيق في شـان تأخي التحقيق ، بعضى ان عقـــو النبابة العلبة يقــوم بالتحقيق لا بوصفه من مــاطة الانهــام فلا يلبس لبدا تــوب الانهام في ذلك الحين ، فهــو في واتسع الامر حينها بباشر وظيفة التحقيق قاش للتحقيق لا يخضع في ادائه لعبله الالقسانون ،

وتاسب على ذلك لا يجوز أن ينحاز الى رأى معين .

ويجب ان يتحلى عضــو النبابة المابة بالحيدة ، بيمنى انه يتحرى الحسق اينيا كان ســواء ادى الن اتابة دليل قبــل المتهم الى نفى اتهام يقــــع مــلى عاتقــه .

عالمونيم يهميه دائيا الحقيقة نبقدر ما يهتم بادانة برتكب الجريسة فالسه يهميه اظهيار براءه البرىء ومن يهم يتمين عليه أن بياشر أعسال وظيفته في بوضوعية وحيده ؛ أذ المسالح لعضو النباية المابة في الدعوى .

ولا مسائلة تقسوم تبله سلا من الناهية الادارية أو من الناهية الادبية سأو لسم ينشسه الاسسر مرفسع الدعوى على المغم أو أدانشسه ،

واذا كانت القاعدة الكلية المسار اليها والتي تعتبر عضو النيلة العسابة هين بياسر التحقيق هو تاض للتحقيق غيب ان يتصف بالصدل اى يحترم حاوق الناس وان يعملى كل ذى حسق حقسه والعادل هسو من لا يلحق ضررا بأحد ولا يأحسد اكثر من حقسه ، ولتحقيق العدل يجب مسدم التحسيز اى الحيسده والتحيز هسو يبسل الانسان لان يعيز بين النين منساويين ، غالقاضي يجب الا يفسرق في حكسه بين غنى ونقسير وذى جاه وغاتسد الجاه بسسبب المجيسة لاحسد المتلفسيين أو المناه والمظهر الخارجي ،

وغضلا عن الحيده يجب أن يتصف عضدو النيابة العامة بالتجرد 6 أى أن جرد نفسه عن كل تأثر يقدم عليه بينامبية الحادث الذي يقوم بتحقيقه فيجب أن يسير في طريقسه منجها الى مبيل الحسق .

عليه ان بباشر التحقيق على أساس أنه خالى الذهن عن اى علم مسابق غلا يجسوز لسه ان يستمع الى رواية عن الواتمة فى غير جلسة التحقيق خشية أن يتسع عليه تأثير غير مباشر بتصور معين للحادث يسير فى اجراءات على هداه دون أن يشمو هسو بذلك .

كسا بنبض عليه أن لا يجمل لما بعتبل اطلاعه عليه من الصحف أي تأثر في تصوير مجريات الاحداث والا يتجمه اتجاها معينا في التحقيق اعتقادا مضمه السم بهذا يرضي المسرعا في الدعموى عما دام يجبل العدالة علن يجمد من يحاول النيل منمه منفذا يمتطبع عن طريقه المملمي بتصرفاته .

واذ التزم عضب والنيابة الماية بهسذا التول مقسد استعق حباية القلون ومن بينها تبتمه بالحصلة التصالية وهبو ما تضت به الواد ٩٦ و ٩٧ و ١٩٠ من قلون المسلطة التصالية رتم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ مسلا بجوز تحريك دعوى خسم الا بعمد السنطان جه معينة ، وقسد السبغ القاتون هذه المعسسلة على صاحبها حتى

بديكن من مباشرة اعمال وظيفته في بأن من انهام مفرض أو تبض جاثر أو أتامة مسترعة في غير محلها مها قسد يبس صاحبها بقدر ما بمس الاحترام الذي ينظر به الكافة الى النظام التضائي في مجموعة وإذا تنكب عضسو النبابة العلمة الطريق المستقيم عقسد جسارت مخاصمته أمام القضاء .

وهسو ما تفست بسه المواد من ؟٩؟ الى ..ه من تأتون المراقعات أذا وقسع منسه غش أو تغليس أو غدر أو خطأ مهنى جمسيم . ويقسع الغش أذا كان تصرف عفسو النيابة متاثراً برشسوة من أحسد المفصوم ، ويتم التدليس أذا تصسرف بمحاباه لاحسد المفصوم بدائع شخصى لا بدائع من بصلحة المدالة ، أسا المستر لهمسو من يطلب عضسو النيابة رسوما أو غرامات أو يلخذها وهي ليست مستحقة أو تزيسد على المنسمة من يطلب المنابع على المسترحة أو المادة) ١١ من تأتون العقوبات) والخطأ المهنى المستوقع مع الخطأ المنابع عفسو الخطأ المادمودي .

الا أن أعضياء النيابة الماية في حضورهم جلسات المحاكم الجنائية ليسوا خاصمين - كالقضياه - لاحكام السرد لاتهم في موتفهم وهم يطون مسلطة الاتهام في الدعسوى لا شببان لهم بالحكم ليها بيل هم بنقابة الخصم غلط واثن السرد غير جائز في حقيم (نقض في ١١٨٦ حجوعة ٢٥ سنة الجزء النائي من ١١٨١ رقم ٢٠) وبعبارة أخرى مائه لا يجوز رد عضو النيابة العامة أذا كان بباشسر وظيفت من معما المناها المائة المائة أنا كان بباشسر وظيفت بوطيته خصيا منضها Partie pionte في الدعوى الجنائية أما أذا كان يتوم بوظيته خصيا منضها Partie jointe في الدعوى الخنية والتجارية غيجسوز رده اسسوة بالمنافية والتجارية غيجسوز رده المسوة بالمنافية والتجارية غيجسوز رده المسوة بالمنافية والتجارية غيجسوز رده المسلمة المسلمة المنافقة المسلمة المسلمة

٧ ... مُبط النَّفُس والثاي عن التسرع في الحكم على قيمــة الدليل :

ان موقف التحقیق من المواقف غیر المادیة فی حیساة الفرد . مفسلا عهسا یتمسم بسه من طابع الرهبة نهسو غیر عسادی لان الانسسان لم یالفه ولا بسدری بمعنباته ولا ما قسدینتهی الیه امسره .

ونثيجة لذلك متسد تبسدو بعض تصرفات غير عادية من الاشخاص المثلين امام المحسنة كالمتهم أو المجنى عليه أو الشماهد أثباتا أو نفيا ولماراته الاضطراب والتعلم وتوتر الاعصاب .

يجب أن يقابل المحتق ذلك بضبط النفس والهجوء والمسبر ، وضبط النفس هسو سيطرة الإنسان على ميوله وغرائزه ورد غلواتها باغضاعها لحكم المقسل والتفكير ، فين الشجاعسة أن يضبط الإنسسان نفسه عن الاسترسال في الغضب يحفظ والاسستسلام لسه أذا ما أحنقه أو غلظسه أبسر نضبط نفسه عن الغضب يحفظ عرابته ويوغر عليسه متاعب كثيرة ويفسح المجال لمقله ليذكر وينظب على المساعب يحدد ،

بجب أن يقابل الانسان السيئة بالحسفة وأن يقابل سفاهة السفيه بالتحملم عنسه وعسدم الاكتراث لسه. ويناتى للمحقق ذلك حين يؤون بأن كل ما يلحظه من تصرفات بسدو فسير عادية أنسا ترجسع الى موقف التحقيق ؟ وعلى هسذا فانها في حليقة الحال طبيعيسة مسلا بنبغى أن تكون ذات تأثير في مجريات التحقيق وآثاره م يجب على المحقق أن يتخلى بالممبر اي احتبال الآلم والمحن علا يصبيه الضجر حتى يصل الى غليسه وذلك حين يسمال شاهدا أو يستجوب منها أن تلكا في أجاباته لكى يصمل الى المحتية أذ في التلقى والتسرع ما يسؤدى الى أغضال بعض الإدلسة فو طبس بعض المتقال ان توصل إلى المحالة .

ويجب المثارة اى مواصلة الجسد والنشاط والداب على العبل حتى يتم انجازه . وجساء بالبسد ٣٩ من التعليات العامة للنيابة انه لا يغيب عن عطبته المحسقق أن الدسة والانساه والمثابرة وسعة الصدر تعين كثيرا على الكشف عبسا دق أو غبض مسن أسور .

ويجب على المحلق أن يناى بندسه عن التسرع في الحسكم على تعبة التطيل بل يجب عليه أن يقلب الرأى على مختلف وجوهه حتى يتيتن من مطابقته لمتضى المسال ولا يانزم بالنافس الاول الذي يتبادر الى ذهنه عن الحادث ،

أوة اللاحظة وسرعة التصرف واجتناب التباطؤ في جمع الاملة :

بجب على المحقق أن يركز انتناهه الى كل ما يتملق بالتحقيق بن الشخاص ووقائع فيلاحظ الاشخاص انتساء بلولهم النحقيق ويستخلص الوقائع حين ظهورها ، ويلاحظ مكان الجريبة حين المعلينة لاكتشاف بعض الآثار المادية التي تفيد في كيفية وتوع الجريبسة وتعرف الحقيقية ،

ثم يجب على المحقق أن يكون مربع الخاطر غاذا لاحظ جروحا حديثة بوجسه المنهم يجب أن يبسادر الى سؤاله عنها أذ قسد تدغمه الى الاعتراف و وأن يكون قسوى الذاكرة حتى يمكن أن يربط بين الاحداث المختلفة وقوة الملاحظة وسرعة المفاطر وقسوة الذاكرة كلها أسور مرتبطة .

ويجب أن تسير الاجراءات الجنائية بسرعة وأن يتم التصرف سريما ، فأن هوض عليسة بنهم مقرضا عليه وجب البت في الحال بعد استجوابه ، وأذا طلب بنسة أذن بالتفتيش بجب البت فور تقديم الطلب، و استهداء بيسا تقسدم فقسد أوجب البند ٥٣ من التمليبات العابة النيابات أن يستبر عضو النيابة العابة في التحقيق دون تعجل حتى بنتهى بنه غان تعذر انجازه دهمة واحدة فيجب تحديد جلسات قريبة متلاحقة لمرحة الغرافيسة .

واخيرا يجب عليه النصرف في التحقيق لها بتقديم المتهم الى المحكمة أو بأن لا وجه لاتابة الدعسوى البنائيسة حتى تستقر براكز الخصوم اذ توجيه الاتهام بعس الشخص في سمعته ويضر بمصالحه فيجب السرعة في التصرف في التحقيق تحقيقا الاعتبارات انسائيسة.

اما اذا كان في سرعة التصرف اهدار لحتوق الخصوم أو مساس بالعدالة وجب التأتي والتريث قبل امسندار القرار •

٩٠ ــ كنبان اسرار النصقيق:

يعتبر القانون أجراءات التحقيق وما يتصل به من الاسرار وحرم أنشاءها م فلسد يحسدث أن يتحدث المحقق من واقعه معينة بياشر تحقيقها مع زيبيل أخسر أو فسرد آخسر مسسواه كان ذلك اقتباء العمل أو بعسد العمل ، بهما قسد يترتب على ذلك مفسسار ، فقسد ينتقب الحديث الى من قد يستقيد مما به من معلومات وعلى أساسها يرمم لما نبه مصلحته أما بالبسات الانهسام قبل المتهم أو محاولة دفسع المهمسة عيسه ولا شسك آنه على أي من السورتين نضيع الحتيقة .

وقد تضت المادة ٧٥ من تانون الإجراءات البنائية على أنسه تعبر اجراءات التحتيق ذاتها والنتائج التى تسغر عنها من الاسرار ، ويجب على تضاء التحتيق ذاتها والنتائج التى تسغر عنها من الاسرار ، ويجب على تضاون التحتيق أو يضماء النيابة العالمة وبمساعديهم من كتاب وخبراء وغيرهم مين يتصلون بالتحتيق أو يحضرونه بسبب وظيئتهم أو مهنتهم صحم الشائه وبن يخالف فلسك يعاتب طبقا المسادة الا 17 من فأتون المقويات (الحبس بحدة لا تزيد على سنة شهور أو الغزامة التى لا تتجاوز خمسين جنيها مجريا) وجاء بالمذكرة الإنساحية انه شهم التمالى لفصيان سبر التحتيق في جبراه الطبيعي وصحم المسلمي بمصالحة وضع النمن الحالى لفعيان سبر التحتيق هيو بصراحة التحقيق ذات عنه غنائك أن الهيدف من كتبان أسرار التحتيق هيو بصطحة التحقيق ذات عدم ذائعته تبل أن يتحقق اسناده الى المتهم وذلك عتى لا يوسسم برىء بتهمة تؤثر في سبحة وكرامته .

وجربية انشاء اسرار التحقيق بؤخذ بها الموظفين التقيون بالتحقيق المتصلون بسه او اولئك الذين يحضرونه بسبب وظيفتهم غخرج عن نطاقها الخصوم او الشهود لو اغشوا ما وصسل الى علمهم من اجراءات التحقيق والنتائج التى تسفر منها .

وتأكيدا لذلك أوردت التعليبات العابة للنباءات البنسد ٧٩ الذي ينص على أتسه لا يسسوغ لصف النبابة التجدث تليفونيا في شأن موضوع التحقيق السذي يجسريه والالمة ألبن أسفر عنها نك أذاعسة اسسراره والالمة ألبن أساسر على نلك أذاعسة اسسراره والامرار بمصلحته . كسا جساء في البنسد ٨٠ أنسه تعتبر اجراءات التحقيق ذاتها والتناج التي تبخر عنها من الاسسرار ويجب على اعضاء النبابة والكتبه أن يحرصوا على سرية هذه التحقيقات وعلى عسدم المشائها .

القسم الاستن ل عسلامة الحقق الجنائي بفسيره

١٠ -- توپيسند :

انه في سبيل الوصول الى غلية واحسدة وهي اعبسال المدالة ، يجب أن يتسوم · التفاهم المستر بين المحقق الجنسائي وكل مسن تكسون له صله بالتحقيق كالمهسم والتساعد .

واذا كانت المهمة الاساسية لعضو النيابة الماية هى التحقيق الا انه في مباشرتها بحتاج الى أن يكون على مسلة بجهات متصددة ، ففي نطاق عبله يتعسبل برجال التضماء وبتسلم الكتاب وفي خارج هذا النطاق وبهنامسية ادائه لوظيفته همو على مسلة بمابورى الضبط القضائي والمحابين والغبراء كالإطبسساء الشرعسيين والمسالح الحكوميسة المختلفة .

ويجب على المحقق هين نقرم علاقة بينه وبين غيره _ بمن تقدم فكرهم _ ان يكون عارف الصدود حقوقه وواجباته والفاية منها حتى يكون تصرفه سلهما منسها بالشرعية القانونية .

11 ... علاقة المقل المناثي بالتهم:

يتوم المحقق الجنائي بسؤال المتهم عن التهمة المنسوبة اليه ، محنى ذلك أنسه يوجهها الله وينبت أتواله بشأنها دون مناششة نبها ولا مواجهة بالإدلة المثلة قبله كبا يتولى المحقق استجواب المتهم ، وهذا الاجراء يتطلب المضلا عن توجيه المتهمة الله عدم حجابهته بالادلة المختلفة التاثية قبله ومناششته غيها كيا يهتدها أن كان ينكرا التهمة لم يعترف أذا شاء الإعراف .

وبجب على المحتق ان براعى في هذا الصدد احترام كرامة المتم واتدييسه ، بحيث لا بلجا المحتق الى انسباع اساليب او توجيه عبارات يترقب عليها المتهان كرامة الانسان ، كسا بمتنع عسلى المحتق الالتجاء الى الوقعية بالمتهم مسواء عن طويق الاسسئلة التي توجه اليه أو عن طريق التهديد أو الوعيد ،

وبنساء على ذلك غلا يجوز للمحتق الالتجاء الى الساليب تعذيب المعم من الجل الحصول على اعتراف له بانتراف الحادث الذي يجرى التحقيق نميه ، غلن عمل ذلك فان فعله يكسون الجربية المنصوص عليها في المسادة ١٧٦ من تاتون الصعوبات .

كسا أن النسد ٢٨ من التعليبات العابة النيابة تسد نصبت على أنسه لا يجسوز للبحلق أن بعد المتهم بشيء ما كتخفيف العقاب عنه أو نحسو ذلك لكي يحصسال على اعتراف بأرتكاب الجريبسة .

١٢ - علاقت بالقساهد:

شهادة الشهود la preuve testmoniale من الطريق المادى للاثبات الجنائي حين أن الكتابة هن الطريق المادى للاثبات المدنى ، لان الاول ينصب في المتساد على حوادث عابرة تتسع نجاه بقلا يسبتها انفساق أما الثاني فينصب عاده على أثبسات وأقصه نقال الايجساب مسج القبول بين الطراف المقد وهي واتعة معدة ومرتبسة

وللبحقق كابل السلطة في مسهاع من يرى سماعهم من الشهود مسواء طلب الخمسوم ذلك أم يطلوا وله أن يرغض من يطلب اليه سماعه منهم أذ أم ير عائدة من سماعهم في نبسوت الجريسة وظروعها واستاد هذا الى المتهم أو برامته منها (المسادة 11، من تأتون الإجراءات الجنائية).

والاصل أن الشهادة يجب أن تنصب على ما أدركه الشاهد بحواسه ؛ أنسا ليس ثهـة ماتع من أن يشهد بناء على معلومات استقاها من غسيره ولو اتكرهـا هـبذا الفير . ولا يشترط أن تكون الشهادة بنصبه على نفس واتمة الدعوى ، فقسد تتصب على بلابسات لها تأثيرها في ثبوت الواتمة أو في تقدير العقوبة بثل الشهادة على سبعة المتم أو حالت المسلوب سبعة المتم أو حالت المسلوب التأتيا بالكلها ويجبع نفاصيلها بل يكمى أن يكون من شاتها أن تؤدى الى تلك الحقيقية باستفتاج ساتة يثلاثم بسه القسدر الذي رواه الشاهد سبع عناصسر الانبات الاخرى ، والشاهد هسو شخص ساتته الظروف الى أن يصل المركاتسة بعض المعلوبات عن واتمه جنائية معينة وانتضى الواجب الاجتمامي أن يكتب عما الى طوصال الى عليه فون أن يجني بن ورائه شيئا ،

لما كان ذلك ؛ فاته بجب احترام الشماهد ومسهم التبييز بينه وبين غيره ، روى عن النبي معلى الله عليه وسلم توله «اكرووا الأسهود فان الله تصالى به الكرووا الأسهود فان الله عليه وسلم توله «اكرووا الأسهود فان تلبيح أو تصريح بعيد الاسميمانية بشانه أو تعلق بنصمين معنى كذبه ؛ حتى لا يصمل الى حالة من الكرا الشمادة بها إسالت تضار به العدالة .

وفي هذا الصدد في البنسد . } من التعليمات العابة للنيابات انسه لا بسوغ للمحقق ان يظهر المام الشهود بطهر المتشكك في اقوالهم بابداء ملاحظسات او اشارات تبعث الخسوف في نفوسهم وتعقل السنتهم عن تقرير ما ازمعوا الادلاء بسه من حقاقق .

١٢ -- علاقــة الحقق الجنائي ببلبوري الضبط القضائي :

يدمو التحقيق الاتصال بأبورى الضبط الذين يقدبون استدلالاتهم عسمن الواتمة المنائية والمتروض أنها تغير المحتوق وترشيده الى الطريق الموصل الى المعتبق في الترب وتت . ولما كانت غاية المحتية نم أنهم يساعدونه في استكبل التحقيق في الترب وتت . ولما كانت غاية عبد التحقيق على المحتول الى الحقيقة غالمتروض أنه لا تمارض بين عمل كل منهما ، غير انه يجب على المحتق أن يمكون حريصا اشعد الحرص ، قلا يتأثر بتمسوير معين للحادث بقدم ماسور الضبط تأسيسا على أنه يسؤدى واجبا مكلا لواجبه بمسا بجمل بدسر وراء اعتقداد شد يكون خاطئا عن شخص مرتكب الجريبة مسا تد يؤدى المدالة وظلم الابريساء .

ولا يعنى ذلك لبدا غندان الثنة في المطويات التي يتقدم بهما بأمور الفعها ، وانسما هو نسوع من التحرز تقتضيه المدالة ، غاذا مساور المحقق شك حمول حبيدة المطويات التي يتقاها تمين عليه أن يحصها بعقمة ، غان اراد استهادها وصحم الاعتباد عليهما يعبب أن يسكون لبنا في تشركه بهما لا يهبس الجهمد الذي بنكس ماور الضبط من لا ينقد مدق معاونيه له في مباشرته لمهما وظهفته . وحباء بالبند ١٠١٤ من العطيبات العلية للنبابات أنه يجب على أعضماء النبابات أن تكون علاقتهم برجسال البوليس وغيرهم من الوظفين الذين تربطهم بهم روابسط المعل علاقة قالمة على المحودة وحمن التناهم . كما ورد في البند ١٠١٠ أنسه أذا رأى عضو النبابة توجيه أيه بلاحظة ألى احد شباط البوليس أو غيره مس رجسال الضبط القدمائي عن معرف بدر بنسه غلا يوجهها اليه بباشرة بل يجب عبدسا المناه الماشرة ألى العبد، على مرف براس النبابة ليوجهها اليه باشرة بل يجب عليه عليه على المسر أولا على رئيس النبابة ليوجهها اليه باشرة بل هذا الشان .

11 _ علاقية المقلى بالماسين:

ان موقف المنهم دائها اضعف بن موقف الهيئة الاجتماعية التى تبطهها النياية الماهة كيسا أن توجيب النهبة الى شخص معين بن شائه أن يوقسع الاضطراب في نفسه حتى لو كان برينا ، وبن ثم بجب أن يلجأ المنهم الى محسام للعقاع عليه في الحلمي مساون للعدالة على الماهار الحقيقة ، ويجب أن يبكن للعامي بن اداء واجبه بوصفه وكيل عن المنهم ، وأن يجلب الى طلبه با أيكن ذلك لحقة بوقف المنهم وبدى حالته النفسية حتى لا ينتسد ثقته بالصدالة ، كل ذلك مسم عسام تعطيل مسيم الدعوى الجنائية وعسم الماءة الطسن بالمحلى حين يسمى الى تبرئة موكله أو أماه دارة والمسام ، أمساماة الطسن بالمحلى حين يسمى الى تبرئة موكله أو أماهان دارة عالم المنازة المسام ،

١٥ ــ علاقتــه بالخــبراء:

بجب على المحقق الجنائي أن يكون ملما بالجهات التي تفيده في مباشرته لممله وباختمام كل جهة مثل الطب الشرعي والتحليل وتحتيق الشخصية.

١٦ - علاقته بقلم الكتسساب:

بجب أن يكون عضو النيابة العلمة على دراية كالمة بأصل علم الكتلف لأن أى تراخ في قيلم علم الكتاب بواجبه تسد يؤدى الى تعطيل سسير التحقيق 6 ولسد يترتب على ذلك احتبال ضياع الحقيقة وأحدار العدالة ، وففسلا عن ذلك يجب على عضو النيابة العلمة أنه بشسرف على تنفيذ أوامره أشرافا تعليا بما يستلزم السؤال معانم غياو الاطلاع على الاجسراء الذي تنضيذ .

واخيرا يجب أن نتسم الملاقة بين عفسو النيابة العلمة وقلم الكتاب بروح من التعاهم لما غيد الضرورة فلا يعسسم التعاهم لما غيد الضرورة فلا يعسسم الي توصل علاقة العمل الى التفاضى عن الاخطاء أو الاهبال ألذى قسد يقع من احدهم.

٧٠ - العلاقة بين النيابة العامة والقضاء:

. تبل تديسب ان كسل قاض هو ناقب عسام ويسلم التجميع التجميع التحميل التجميع بين منطقى الاتهسام والمحلكمة في يسد واحدة ، ابسا في المصر المحدث غهناك استقلال بين منطقي الاتهام والمحلكمة .

وتتبجسة اللسك

- " -- لا يجوز -- كقاعدة عامة -- للتضاء تحريك الدعوى الجنائية . "
- لا يجوز للمحكة أن تندخل فق أعبال النيابة العلبة فقطاب منها تحريك
 الدعوى الجنائية ضدمتهم مسا .
 - ٣ المحكمة حسرة وغير متيدة بطلبات النيابة العلمة .
 - ل يجوز المحاكم ان توجه الى النيابة العلمة لوما أو نقدا .
- وهسو ما أكنته محكمة النتض في حكمها المسادر في ١٩٣٢/٥/١٦ (مجبوعة

التواعد القاتونية الصادرة في ٢٥ سنة ؟ الجزء الثاني من ١١٨١ رقم ٢) بتولهسا دانيابة سلطة بسنتلة لها بحسكم وظبينها ولهنة الدعسوى التي في عهدتها حرمة عليب للمحتكم عليها أيه سلطة نبيسح لها لومها أو تعييها بباشرة بسبب طريقة سيرها في اداء وظبينها ما بسل أن كان التفساء برى عليها شبهه في هذا السبيل عليب له الإ أن يتجه في ذلك الى المصرف بباشرة على رجال النيابة وهبو النائب العام أو الى الرئيس الاعلى للنيابة وهو وزير الحتاقية على أن يكون هبذا التوجيه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة لهسا من لا ينفس من كرابتها أمام الجمهور ،

نليس لمكنة الجنايات ان ترسى النيابة في حكيها بانها « اسرانت في الاتهام » وانها « اسرانت ايضا في حشد المتهم وكيلها للمتصبح، جزافا » .

ولما كان مفسو النيابة يتصل برجال القضاء بمناسبة ادارته لوظيفته الخقصد بدعسو التحقيق الى الالتجاء الى القافى لمسد حيس المنهم احتياطيا أو تعتيض منزل غير المنهم احتياطيا أو تعتيض منزل غير المنهم لحيسا أن النيابة المنات الحاكمة المناقيبة على التعلق أن النيابة الصابة بسير المحل التعلق والتازر والتالف بين القضاء والنيابة ، وأن ينظلسر الى أحسسكام أو قسرارات القافى نظرة موضوعية لا أثر لهما عليه ، غيجه أن تقوم الملاتة بينهما على أصاب من المودة والتعام ، غاذا رفض القافى بعد الحيس الاحتياطى غلا يؤلسر المالت بينهما على حين التالف منهما للهرات التعامل علا يؤلسر المالت بينهما على حين القائم منهما على حين التعلق حين التعلق على يؤلسر المالتانية منهما على حين التالف منهما .

لها في محاكم الجنايات عان بن واجب حضو النيلية الحاضر في الجلسة أن يترافع في الدعوى مبينا ادلة الاتهام مغندا المزاعم الذي يتنفرع بها المنهم الانقلات مسن النهمة ، وإذا استبان لعضو النيابة المترافع أن المنهم برئة غلا ضمير عليه أن غوض الراي للمحكمة حتى ولو كان ذلك على خلاف رأى رؤساته تطبيقا لقاعدة « أذا كان التلم متيدا غاللمسان طليق » ،

وقد نص البنسد ٤٣٠ من التعليبات العابة للنيابات ان على من يحضر جامسة المحاكبة الجنائية ان يدرس القضايا دراسة وافية وان يعنى ببعث ما يعرض فيها من المسائل التاتونية حتى يكون على استعداد نسام الاداء واجبه لدى نظرها

١٨ ... علاقة عضو النيابة العابة بغيره من رجال النيابة العابة!:

الناعدة أن للتأسيب المسلم على أعضاء النيابة مباطلة أمدار أواسر طأرمة
لقنونا عندها بياشرون أعبالهم بومسنهم سلطة أنهسام سلا تحتيق سو وبعيسدا
عن جاسة المحاكمة ، غاعضهاء النيابة عندها بياشرون اختصاصاتهم بومسنهم
مسلطة تحتيق لا بياشرونها وكسلاء عن أحسد لان حسده السلطة تضافيه لملا بياك
النائب العام أن يصدر الى العضو المحتق أواسر طارصة تحتونا بخصوص أجسراءات
التحتيق وجبع الادلسة ولا بخصوص القبض والحبس والاسراع ، وأذا تصسرت
العضو على خلاف ما تسد يوجه البسه من أواسر كان تصرفه صحيحا متجا ألوم من
الوجهة القانونية وأن جساز أن يستتم المسئولية الادارية غصيب أن كان لها

وفي هــذا تضت محكمة النتض في ١٩٤٢/٢/٢٢ (مجبوعة القواعد القالونية في ٢٥ سنة الجـــزء الثاني ص ١٨١١ رتم ٤) بتولهـــا :

« أن كون النيابة المعويية وحدة لا تتجزا وكل عفسو من أعضائها يباسل التعب العومي والمبل الذي يوسدر من كل عضو يعتبر كله مساهر منت وذلك لا يسدق الا على النيابة العومية بعملتها مسلطة أنهام أما النيابة بعملها سلطة حتيق سالا يسدى ذلك عليها لانها خولت هذه السلطة استثناء وحلت غيها حلى المناس التعبي العين التعبر على التعبر ا

وعلاقة عضو النيابة العلبة برؤساته يجب أن نقوم على الصراحة والشجاعة الادبيسة والمراحة هي أن يقول المسره الحق كابلا مطابقا كل المطلبقة لما يعقف أنه الحقيقة والواقسع من غير مداورة فيه أو التواء وبالا تحريف أو تبديل ، غلا يكترف. لاى اعتبار إخسر مسوى الصدق والعسدل .

وتنجلي الشجاعة الانبية حين بيدى عضو النيابة طلعابة رايه وما يمتعد اته الحق مما بجسر ذلك عليه من اثار كسا لو خلف راى رئيسه وجاهر برايه ملامه كالمتحدة الانبيسة نستقزم قسوة ارادة دائسة لا تنزعزع ، وهي لا تكون بسه ، والشجاعة الانبيسة نستقزم قسوة أرادة دائسة لا تنزعزع ، وهي لا تكون الا في الايم الذي تبلغ درجسة غير طلبلة من الرقي والحضارة حين يشمور كل فسرة بانه المتحدث له عقسل يفكر بسه وله الحرية في التفكير والاستقلال برايه ، وترى أن الذين يتمضون بالشجاعة الانبيسة قليلون وما ذلك لان كيسار النفوش القلاء في كل رئسان وبسكان .

ومظاهر الشجاعة الادبية عديدة منها اعسلان الراى والجهر بالحق ، فيجب ان نقف الى جانب الحق ندافسح عنه ونتحل الآلام فى سبيله بشجاعة فى التسول ومراحة فى القول ومسبعر على تحيل الآلام من اجسل الحق واستقلال الراى ، فيتى آمسن انسان بسسداد لبر وجب ظيه أن يجهر به ويدافع عنه ولو اغضب ذلك الأضرون لمارضتهم لرليه ، كسا أن من الشجاعة الادبية الاعتراف بالخطاء وهو فضيلة تسسئزم من الشجاعة بظها يستلزيه جهسر الاسمان برايه الصواب ، أن الغوور أو الكبر الزائف فسد بجمل المسرع عن الاستواب المناطسا بل رمسائه والكبرة فيه ، الا أن الشجاعة الادبية تفع الاتسان يدعه المن المسرع من الاعتراف المحروب الخطاسا بل رهسالها المالات على المنطساء وهذا دليسا على تقديره للصدق وحبه المدق .

١٩ ... مدى سططة وزير المسدل على اعضاء التيابة العلمة :

حس تأتون الاجسراءات الجنائية الفرنسى على أن لوزير المسطل أن يطلبه من النائب العام رئيس الدعسوى الجنائية ، وله أن يطلب منسه أيضًا رفع العلمسون بالنتض في الإحكام المسادرة في المسواد الجنائية ، غير أنه في مصسر السنيعد وزير العصدل كليسة من التدخل في رئيسة الاعوى الجنائية أو بباشرتها لاته على أيسة حال من رجسال المسلطة التنفيذية لا القضائية ، وهذا لا ينفى أن لوزير المسلط

مسلطة الرقابة والانسراف على النبابة ، فقد نصت الحادة ١٦٥ من قانسون السلطة التضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ على اعضاء النبابة يتبعون رؤساءهم والنائب المسلم وهم جميمسا يتبعون وزير المسدل ، وللوزير هسق الرقابة والاشراف على النبابة واعضاءها .

ومعنى ذلك ان سلطة وزير العدل على اعضاء النيابة تنتصر على مجسسرد الاشراف والتوجيسه محسب عليس له ان يشاركهم فى اختصاصاتهم ولا ان يصدر إسرا المزما بانخساذ فسرار معسين ،

٢٠ - علاقة المحتق الجنائي بوسائل الاعسلام:

ان وسائل الاعسلام من المؤثرات الخارجية على نفس الشاهد ، فكتم مسن المواتا تبل احياتا تبل احياتا تبل المجاتا تبل المسلوم على النضاء ، بل احياتا تبل ان تسمينوفي جهات التحقيق اجراءاتها ، وفي الغالب أن لا نطابق المطهبات اللمي تسمية االمسحف على ما همو ثابت بالتحقيقات بسبب عنصر الاثارة والتشويق الذي يراد به اجتذاب القارى، ويميز التحرير الصحفى ، هذا غضسلا عما تد يجريه المحبر ذاته من تحترتات خاصة صحنية ،

ومن الطبيعي ان تتصور مطالعة ألشاهد لتلك المطوعات لو بالاقل السباع بها ثم يحدث ان يدلى بالشهادة في اسر متعلق بالواتعة الجنائية ؛ أذ للتشسر في العمصف تاثيره على نفسية الامراد ؛ بل تاثيره على القاضي الذي تطسرح عليه الدعوى ، وحباية له بن تأثير النشر تصت المسادة / ١٨ من قانون العقوبات على عقاب بن ينشر علانيسة له بدورا من شاتها التأثير في القضاء الذين يناط بهم الفصل في دعبسوى علانيسة أساء القضاء ورغم خسيرة المقاضي وحيدته فقد اراد المشروع حهايته والابر أذن أمني بالنمسة الى المساحد غان وسائل الاعسلام تسد تؤدى سداقات أبرا مقابرا لما يعتقدها بها سساقت أبرا مقابرا لما يعتقدها والشاهد بساقي التي يداملون التي يقديها بها يكون لسه البلغ الاثر في سير جويات التحقيق ؛ وسن ثم نبحسن تحريم التشسير

وليس الغرض من حظر نشر اى بيانات عن التحتيفات التى تجريها النيابة المهابة هـو مصلحة التحقيق بالا تذاع اسرار «حتى لا يؤثر ذلك عـلى حسن سير المحتيق خصب ، بل ان الخطر في هذا المجال يهدت ايضا الى تحقيق غلية اخسرى هي أن الاعتبارات الانسانية توجب عـدم اذاعــة الانهــام الى ان يتحقق استاده الى المهم وذلك حتى لا يوسم برىء بتهــة تؤثر في سمحته وكرابته ، وسح ذلك على المائلة الدورة الحظر لا يراعى دائها بالدقة اللازمة وكثيرا ما يسمح بتمـص تكتب عن جرائم تكسون بالات في مرحلة التحقيق وكثيرا ما اساء النشر الى سمحة اشخاص تنين غيا بـسـد براغهم معا نسـب اليهم .

لما كان ذلك غقد امتنع على المحقق بصغة مطلقة ان يسمح بحضور مندوبي . • المصحف انتساء التحقيق او ان يدلي اليهم بأية بيانات او مطلومات ، وفي هذا المسدرت

المطيبات العلمة للنيابات البنسد . A الذي ينص على انه يجب على أعضاء النيابة العلمة و الكتسة أن يحرصوا على صرية التحقيقات والا يفضوا للنوبي الصحف و المجلات ووكالات الابناء باية معلومات من نلك التحقيقات وعلى المسالح السالح المسالح السالح المسالح المسالح المسالح المسالح المناب النيابة أن ينشروا في الصحف الراء ما يكونون قسد وتقوا عليها النساء عملهم سن أمور التحقيق وأسراره في تضايا حكوتها في تصرفوا نبها سسواء في مسورة لبحث تانونية أو تعصى واتمى ، كا يجب على أعضاء النيابة أجتناب السماح لينوبي المحف والمجلات بالمتقلط صورهم في يقسر عملهم الرسمي بالنيابة أو في مجل المساح الساح الساحت والمجلات بالمتقلط صورهم في يقسر عملهم الرسمي بالنيابة أو في مجل الرساء الساحت و المجانب المساح المساحة ا

٢١ - علاقة المعقق الجنائي بالجمهور:

ان التحقيق الابتدائي غير علني للجبهور بل هو سرى عنهم ؟ فلا ينبغي السماح للجبهور بارتيساد يكان التحقيق ولا بالأطلاع عليه ؟ وهذه السرية بقصورة على للجبهور بارتيساد يكان الدعوى أبالاطراف غيجري التحقيق في مواجهتهم كسسا يجوز لهم الاطلاع عليه ؟ وقسد نص البنسد ٣٧ من التعليمات العامة للنيابات على أنه يجب السماح للبحابي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة مالم يتسرر الحقق غير ذلك .

خاتينية

٢٢ -- النصوص الدستورية :

ولا يسمنا في ختام هذه الدراسة الا أن نسردد بعض مسواد الدستور التي منطق بهسسا:

المادة ١٤ : الوظائف العامة تكليف للتاثمين لخدمة الشمعب .

المسادة . ٤٠ : المواطنون لدى القانون مسواء .

المسادة ١١ : الدرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لاتمس .

المسادة ٢) : كل مواطن بتبض عليه أو يحبس أو نقيد حربته بأى قيد تجب معاملته بمسا يحفظ عليه كرامة الانسان - ولا يجوز أيذاؤه بدنيا أو معنويا .

المسادة ٦٧٪ المتهم برىء حتى نثبت ادانته في محاكمة تانونية تكفل لسُّه غيهسا ضمانات الدفاع عن نفسه .

المسادة ٦٨ : تكفل الدولة سرعة الفصل في التضيايا .

واللسه ولي التوفيق 222

حكم الافلاس والفساؤه ـ ووقف تنفيذه

الاستاذ الدكتور على جمال الدين عوض المحلمي استاذ ووكيل كلية الحتوق بجامسة التاهرة

لولا _ اهـداف نظام الإغلاس واسسه المسامة

ا -- المسالة الجوهرية في هذا البحث هي كيفية الخلاص من حكم شهر الإملاس 6 خلاصا نهائيا أو خلاصا وؤنتا 6 وبيان مدى احتبال التخلص من آثاره بعسد صدوره ١ فليس يهنا عرض اجراءات الطعن فيه تفسيلا 6 بل كل ما يهنا هسو التركيز على بيان الي الي دي يبكن الوصول إلى الفساء الحكم أو على الإثار وقف تنفيذه ٠

ولتد تبدو فكرة البحث سطحية ، والحقيقة أنها ليست كذلك ، فقد شطات القضاء وبنسا ، بل ولا نزال الحسلول فيها سويخاصة وقف التنفيذ سمحسلا لتتليب وجهات النظسر المتفايرة ، ويرجع ذلك الى الطبيعة الخاصة لحكم شهر الإقلاس ، والإجراءات التي ميز المسسرعبها حالات وطرة الطعن فيه .

ولكى تفهم الطول التى سنعرضها فى الموضوع المباشر للبحث ؟ يجبه أن يكون حاضرا فى الاذهان بعض ببادىء اساسية يقوم عليها نظام الاعلاس ، ومن هسا كان واجبا أن تعرض لتعريف الاعلاس واعدائه والاسس الجوهرية فيه ؟ وهى عناصر يجب أن لا تغيب من القاضى وهو يفسر نصوص الاعلاس أو ببخث عن حل المشكلات التي تعرض عليه ،

٢ ــ مالاملاس نظام مريد خاص بالتجار ، يستهدف حماية التجارة والتجار والتجار السوق عبوما ، وهــو نظام للتنفيــذ الجباعى على لهوال المدين التاجــر الذي يتوقف عن وضاء ديونه التجارية في مواعيــد استحتاقها متى كان هذا التوقف يكشف عــن انهيار النبانه ويقصد به تصفية هذه الاموال جميمها وبيعها وتوزيح ثبغها وماء لديونه ، ونقا لاجراءات تستهدف المساواة بين الدائنين .

وهذا النظام ، وضعه ونظهه تانون التجارة في المادة ١٩٥ وما بصدها ، فلا يخصع لسه الا الدين التاجر ، لما غير الناجر فيخضع لنظام الاعسار الذي نظهه التاثين الخدي ، وهذا الاخسير ينترض أعسار الذين أي زيادة ويونه الحالية على لمواله (المادة ١٤٦ هنهي) ، على خلاف نظام الاعلاس الذي لا يتوم على ملالية الموالدة به المناجر من أجوال وساعله من ديسون ، غالاعلاس يتحسق بمجسرد توقف المدين التاجر سباطفي المتتم سعن وغاء ديونه التجارية الحاليسة ولو كانت لديه أسوال تزيد على هذه الدين ، كا انه لا يجوز شهر الملاسسة ولو كانت ديونه تفوق أبواله مادام لم يتوقف عن وغاء ديونه .

ويبرر هذا الحكم أن موصد الاستحاق في البيئة التجارية له خطره ، والاخسلال به تسد يعنى اشاعة الاضراب في الوسسط المتصل بالتلير وقسد يؤدى الى توقف تحسار آخرين عن دفع ديونهم لان التاجر يتبادل الدائنية والمديونية مع زملائسه ويعتبد كل بنهم في وفساء ديونه على تبض حقوته في مواعيد استحقاقها .

وقسد مبر الشارع من هذا الميدا بتوله في المادة 190 نجارى : « كل تاجسر وتقد عسن دفسع ديونه يعتبر في حالة الإعلامي ويلزم الشهار اعلاسه بحسكم يصحر بذلك » وسنرى غيبا بعسد أنه وأن كان الاصل أن جبيسع آثار الامسلامي تترقسب وترتبا بمدور هسذا المكم الا أن يعضها يترتب دون أن يكون قسد مسدر حكم بشهر الإعلامي بترتب بحكم الواتع ، وهذه حالة با يسمى بالاعلامي القمسلي أو الدمي ، بالقالمة للاعلامي المعان أو المشهر ،

٣ — ويهدف نظام الاملاس الى تبكين الدائنين من الحصول على حقوقهم أو على التدر المبكن بنهسا وعلى تسدم المساواة غيسا بينهم ، وذلك برضع يسد المدين العاجر على مديونه ، عن ادارة لهواله والتعرف نهها ، واعتبارها المدين ، العاجر على العاجرة عبيا دائنيه العاديين ، السنين يوضعون في حسف واحسد على قدم المساواة بسلا تنفس بل نهيا بينهم ، وذلك حتى لا يتبسن الدائن القريب من المدين والذى عسرة مسوء حاله على دائن آخر بعيد عنه ، ويتتشى انظارا لحصر حقوقه وديونه ، وتوزيع باله على دائنيه تسمة غرباء بنسسبة خلك بنسم ، وهداه مودينه ، وتوزيع باله على دائنيه تسمة غرباء بنسسبة حقوق كل منهم ، وهداه عبلية يقوم بها شخص تعينه المحكمة يسمى « السنديك ، بك ودكل التغليسة » ، ودر اتب اعباله عن طريق احسد تضاتها الذى يعين لذلك ويسي ، « بأور التغليسة » .

وتدور أحكام الافلاس كلها وتتحقق الفايات المتصودة من نظلها أبتسداء من الدي الدي المتحد على المتحد المتحدد المتحد المتحدد المتحدد

- غور بالنسبة للبدين:

١ - يعنى المار وضياع النقة والشرف النجارى .

٢ — وهو يمنى غل يسد المدين عن ادارة أمواله ، ويحل محله نبها وكيسلغ للدائنين الذي تمينة المحكمة وهب والسنديك ، غلا يكون للمدين المغلس أن يسستوفى حقوقه ولا أن ينى ديونه ولا أن يتصرف في مال له مسواء اكان مسا يستخله في تجارته أم لا ، غان غصل لم يكن تصرفه نافذا على دائنيه .

٣ ــ ويحرم المين من بعض حقوقه السياسسية ، ويتعرض للقبض عليــه وحبسه اذا أصبح مظنة الخياتة بدائنــه .

_ اما بالنسبة الدائنين مان مسدور حكم الاملاس:

ا ــ يحرم كلا منهم من مباشرة حقوقه ضدد الدين حتى لا يتسابقوا فتختل المساواة بينهم › اذ أن من يتمامل مع الدين يجب أن يطبئن الى حمايسة حقوقه لذا الملس مبدية والى أن أمهاله المدين أو عدم مراقبته أن يضره › و إذا تضى القانون بامتبار جبيسع الدائنين ــ منذ شهر الافلاش حـ منضمين جبرا الى « جماعـــة » لها شخصية اعتبارية يمثلها السنديك وهــو الذى يرعى مصالحهم طبئا للقانون وتحت رقابسة التفضى.

٢ ــ ويشهر الاغلاس تحل آجال جبيع الديون التى على المدين لكى يمكن اتمام التصنية في بساطة وسرعة ، كما يقف سريان غوائد الديون التى ترتب غوائد وذلك لكى تسوى في الحكم بالديون التى لا تسرى بالنسبة لها غوائد .

٣ ــ وتبد آثار حكم الالعلاس الى غنرة ما ٤ قبل معدور ٥ لان المشرع تعد أن المشرع تعد أن المشرع المخاله المخاله المخاله المخاله عند المخاله المخاله وقرب توقف ٤ نشبول له نفسه القيسلم باعمال قسد نضر بدائنيه فوضع المشرع المشرع المشرع المشرع المؤاننين من هذه الاعمال التي وقعت خلال ما يسمى ٥ فقرة الريبسة ٥ .

... ويؤثر الإملاس كذلك في هقوق الفير ، ومثال الفير من كان له مال لسدى المناسى:

 ا ــ فقد يتمــذر عليه استرداده في حالات معينة ، ويضطر هندنذ الى التعرض لزاحهة داننى المفلس على أمواله ويكون عليه أن يشمــارك في التفليسمــة كبــاتى الدانين .

٢ — ولهذا السبب ، ولان دائنى الملس قد لا يكونون معروفين للحكية وقت لحكم ، اوجب المشرع اتضاذ اجراءات الشهر هاذا الحكم ليضبن هلانيت بشكل واسمع يمكن لكل من لمه مصلحة أن يحيط بواتمة الاملاس ويتدبر أبره بالطمن في الحسكم أو بالمحافظة على حقوقه بطريق آخر .

٥ - هدذا ؟ وبتى مسحر الحكم بشهر اغلاس المدين غان المحكمة تمسين فيه
 وكيلا للدائنين يتوم بجهنته الاساسية وهى حشد أبوال الملس وحصر ديونة ؟ ورسم

المشرع لذلك اجراءات الغرض منها الومدول الى هذا الهدف ، وهدو توزيدم مالدى المدين على دائنيه .

على أن التنليسة لا تتنهى حتيسا بهذه الخاتية الحزيثه التى تجرد ألمسدين أبواله جبيعا وتلوث أعتبساره . غهناك غرص التسويات أخسرى تتوقف عسلى موقف الدائنين بن المغلس والذى يتحدد تبعسا لمسلوكه ومدى حسن نيته والالمل في نهوضه بسن كبوته ، غاتهم أذا قدروا ذلك فقسد يبربون بمعه مسلحا تفسائيا أي يقسم تحت المسروات القضاء » يتفسف صورة من صور كثيرة ، ولكنه يعيد ألمدين ألى ادارة أبوالله لمتحكينه من الوفاء الدائنين ، بالشروط التي تصالح جمهم عليها ، غان تعمقر الوصول الى مسلح بم المدين ، لسبب رآه الدائنون أو نصى عليسه القائنون ، أمسيح الدائنون في حالة « انصاد » ، أى متأميين للانتضائي على أبوال المدين ، غييسدا للائنون في حالة « وزيح أبواله عليهم ، وقد يكتشف السنديك عسدم كفاية أبواله المدين حتى للسير في الإجراءات وإن مقوقه غارقة في الدين منينهي الابسر الى ما يسمى « خلل التغليسة » لعدم كفاية أبوالها حتى ينظهر المدين بالله

وقد ردد نشرع أن يفتح للمدين . منى كان حسن النية سىء السط ، طريقا يتغادى به شهر اغلاسه ، فادخل فى التشريع المسرى نظلها تعرقه تشريعات الشرى يسمى الصلح الواقى من التفليس ، وذلك بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ .

٦ ــ اسس نظام الافلاس ، تصداد :

ما تقدم بدو أن نظام الاعلاس بهدف الى حملية الدائنين من تصرفات المدين الذى اضطربت احواله وذلك بمنمه من الاضرار بهم ، والى حملية الدائنين بعضهم من بعض لان من الطبيعى أن يسمى كل منهم الى استيفاء حقوقه كاملة ولم عسنى حساب مصالح الأخرين فعندا يتدخل المشرع لحياية الدائنين جميما حملية متساوية بمع التسابق غيبا بينهم وذلك عن طريق ضمان تقد معين من المصلحة لكل منهم ، وبالاضافة الى حياية مصالح الدائنين عندما يشهر الملاس مدينهم فقسد حرص المشرع على أن يجعل من نظام الافلاس وسيلة الى تقوية ائتبان المناجر وذلك عن طريقي : غيم منهم مبيد الله تجبية عن طريق احترام فجعل منه مبيد يلحق المار بالمدين حتى يسمى جهده الى تجنية عن طريق احترام تعهداته ، وفتح للمدين سيده لن يغلس سالمبيل لتخليص نفسه من ورطنه متى شمير الملاسة فيكله من استعادة بعض حقوقه غيزيل آثار الافلاس عن نفسه ويسدد قى أنوتت ذاته ديونه .

ذلك هو المجمل ، وهدذا بعض التفصيل :

ا حديثة الداننين من عبث المدين: متى شهر الملاس المدين تممنى ذلك ان جميع امواله تصفى وتوزع على دائنيه ، ولذلك كان طبيعيا ان يسمى المسدين ، وقد اصبح مهددا بتجريده من كل ماله ، الى اقتطاع ما تصمل الله يده من ماله و اخداته عن داننيه ، أو الى التصرف في هذه الابوال طبقاً لهواه دون براهاة أصول الثعرف والمدالة ، لهذا رتب الفاتون على صدور حكم شهر الانحلاس رفسع بد المدين مسن ادارة أبواله والتصرف نبها ، ويعتبر هذا الابر بعثابة حجز عام على لموال المدين انداخلة في الفيان العام لداننيه ، وتحقيقا لنفس الهدف نظر المشرع الى أهسال المدين المعادرة هنسه قبيل شهر افلاسه وقرر عدم نفاذ الكثير منها في حق الداننين بني وافرت شروط معينة تجعلها بطنة الربية .

ومع ذلك غان المشرع برعى المدين المفاسى متى كان، جعيرا بالرعاية ، بمكلمه من الحصول على صلح مع داننيه يستميد به مركزه ونشاطه النجارى ، بشروط معينة تهدف. الى حماية المدين وحماية داننيه بتمكينهم من استيفاء جميع حقوق لدى المدين .

٢ — براماة المسلواة بين الدائنين : وكما حاول المشرع حباية الدائنين من المتراحين كذلك حاول حباية كل دائن من الدائنين الآخرين وذلك بمنعهم من التزاهم نيما بينهم والحصول على مزايا غير عادية منى اضطربت أعبال المدين - واهم مظاهر هذه الحباية حشد الدائنين جبيعا في «جباعة الدائنين» وهي لها تمضية معنوية - وينع كل منهم منفردا من الخذاذ أى اجراء غردى ضد المدين + ووقف سريان فوالسد الدين ، واسقاط الآجال + وإبطال المزايا الاستثنائية التي حصل عليها دائن لنفسه خلصة + واهدار كثير من الإميازات المتررة لبعض الديون وذلك توسيعا لنطاق الضمال الما الما الدائنين العادين ، حتى يطبئنوا عقدها الى تحصيل حقوقهم عندها يقع المدين المحاصول على الائتمان اللازم لسه .

وقيل في بيان ذلك أن نظام الاملاس يحقق المساواة بين الدائنين ، ويبنسع الدائن انتهام اسلاب المسحين الذى وقسع مريما في ميسدان الاعمال ، وتنظيسم الاعلاس على هذا الوجه يخلق منه اداة قيبة لائنبان التاجر ، اذ يوقن الدائنون بأسسه في حالة النوقف عسن الدغم يتدخل التاثون لحمايتهم كلمم بلا تمييز ، فلا يستطيع احدهم أن يمستوغى دينه دون بقيسة الدائنين ، بسل يستوغى كل واحد منهم على النصيب الذى تعطيه أبوال الملين ، وهذا من شائه أن يطبئن التجار على حقوتهم وصدة المليئينة الزم الآن منها في أي وقت آخسر ، أذ أن الصنقات تعتد بين متعالمين متباعدين وهو ما يتعفر معه مراتبة المسجين عن كثب ، ولكن نظام الانالاس يبعث الثقة في نفس الدائن منيون ساغا بأنه أذا حلت تكبة بدينه غان يقصيه الدائنون الاتربون عن المساهبة في السوال المسدول عليه الدائنون » .

وبمبارة اخرى « نظام الاغلاس نظام جماعي وضح لحياية بمماحة جماعة الدائنين ، ولذلك يشتركون جماعة في ادارة التطبيسة على قدم المساواة حتى ينقهوا غيما الى حل ، اما بالصلح مع المصدين أو بالسير في بيع لمواله وتوزيع تمنها فهما بهنهم بنسة ديونهم وفى هذا النظام تتقيد الاقليسة براى الاقلية ولا يغضل الحاضر منهم على الغائب لانهم يعملون بواسطة وكيل يعينونه وتصدق المحكمة على تعيينه وعلى الوكيل أن يدعو الفاقبين منهم لتحقيق ديونهم ، وعليه أن يعفظ لهم نصبيهم عنسد التوزيم طبقاً لما يقضى بسه القانون » .

وسعيا وراء هذا الهدد، حجاية الدائنين جبيمهم - أوجب المشرع شهر حسكم الاسالاس ليعلم به كل من الدائنين ليبادر الى حماية مصالحه في المسوقت المناسب (۱) .

وتدور الحلول التى أخذ بها المشرع والتضاء حول اتابة هذا التوازن بفيسة تتشيط الانتبان التجارى وحباية الثقة المشروعة التى تضمها كل طائفة بن المتمالين في شخص المسدين .

ثانيها هد حكم شهر الافلاس

٧ ــ طبيعة الحكم بشهر الاغلاس ــ هو كاشف ومنشيء :

تتضى المسادة ١٩٥ تجارى ان « كل تاجر وقف عن دغع ديونه بعتبر في حالة الملاس ، ويلزم اشهار الملاسه بحكم يصدر بذلك » . ويلزم من هسذا النص ان يكون المطلوب شهر الخلاسة تاجرا ، متوقفا عن دغع ديونه التجارية ، وان يكون هناك تلازم بين التوقف عن الدغع ومباشرة التجارة اى لن يحصل التوقف والمدين لا تزال لسه سسفة التاجسر .

. ويجرى التول على أن حكم شهر الامالس له طبيعة خاصة ، فهو حكم منفىء وليس كاشفا كها هو الاصل فى الاحكام ، والصحيح أنه حكم كاشف أو مقرر كها أنها ينشىء حالة جديدة ، فهو باعتباره وصفا لحالة توقف الناجر عن وفاء ديونه يعتبر حكها

⁽١) نقض ٧ مارس سنة ١٩٧٧ المحلماء السنة ٥٥ صفحة ٦٣ .

بقررا لانه يشهر حالة تائبة هي اغلاس المدين ، ولكنه ينشىء مركزا عاتونيا جديدا هـ والتصفية الجهامية أجوال المدين ، ويرهب اقارا كثيرة ما كانت موجودة قبل صدوره كمال بيد الدين عن ادارة أبواله ، وانتساء جماعاة الدانتين ، واستاط آجال الدين التي معى المفاس ، وهـذه اثار يازم لترتيبها صدور حكم بشمهر الإملاس ، فهو ينشىء في هسذا المني (ا) .

أى انه يرتب آثارا وينشىء مراكز لا تنشأ تبسل صدوره .

ومع ذلك عان لهذه التآمدة استثناء في ناحيتين : مالقاتون يرتب على مستور حكم الإناس التارب النسبة المهض التصرفات الصادرة من المستين قبل شهر الخلاسة حكم الإناس بيكن أن تترتب حتى وأو لم يستور حكم بشهر الغلاس المستين ، وهداذا ما يعرف بالإنالاس الفسلى (المسادة ١١٥ حكم بشهر الغلاس المستين ، وهدذا ما يعرف بالإنالاس الفسلى (المسادة ١١٥ حتصري) ،

٨ ــ حكم شهر الإفلاس له عجيــة مطلقة :

غالآثار التى تترعب عملى صدوره يعتبع بها عملى القاضى كافقر بالنسسية لاموال المسين جميعها ، أما بالنسبة الاشخاص غان المسدين يعد مفلسا بالنسبة الى الدائن طالب التعليس والى الدائنين الآخرين والكافة جميعا لان حالة الاغلاس لا تتجزا (٢) ولهذا مسترى أن القسانون أوجب اتخاذ أجراءات لشمر الحكم حتى يعلم الكافسة بالحسالة الجديدة فيتخذ كل ذى مصلحة ما يراه ، كما أنه فتصح أصام كل ذى مصلحة بساب الطعن في هسذا الحكم ولسو لسم يكن في الدعسوى التي انتهت بحسب الطعن في هسذا الحكم ولسو لسم يكن في الدعسوى التي انتهت بحسب الطون في هسذا

اما بالنسبة الى أموال المدين فان شهر الإعلاس بعد كأسه هجز عسام على كل أموال المفلس ، مسواء المستفل في التجارة أو أمواله الإفسري ، الملوكة لسه وقت الإعلاس أو التي تؤول اليسه مستقبلا ، فهذا الحجز يقطى نبتسه كلها .

ان كانت القاعدة مى ان الاحكام لا يتناول الثرما من لم يكن طرفا فيها الا انها لا تسرى على حسكم شهر الاللاس بان الرّد يتناول كل القابي ولهذا أرجب القانون اعاتته بالنشر خُتى يعلم به كل من له المعلمة كما ان القانون لجاز تكل واحد من مؤلاء الفضق فيه وعلى ذلك لا يؤثر على مؤا السكم تتازل أحد الدائميين عنه حتى وأو كان هو الذى رفع دعوى الإنلاس وحصل على الحكم فيها ، وعلى ذلك يبقى الحكم حتى يزول بالطمن فيه باحد طرق الطمن في الإحكام عموما أو بالحكم باعادة اعتبار الملكس متى توارث الشروط الثانونية .

الزقازيق الكلية ٢٧ أغسطس ١٩٣٩ المحاماء السقة ١٠ عي ٣١٧٠٠

⁽١) نتش ٢٧ يناير ١٩٧٩ مع ٣٠ صفحة ٢٧٢ ، ٧ مارس ١٩٧٧ مع ٢٣ صفحة ٢١١ .

⁽٢) وتطبيقا لذلك حكم أنه :

واحكام اخري عديدة

وبرتب القنماء على شمول هذا المجز نبة المدين كلها أنه طالما تلبت حالة الافلاس ولم سنه فاته لا يجوز شهر اغلاس المدين مراه لخرى لان الاعلاس التسائم لا بدع ما ابرد عليه اغلاس هديد .

ونظل حنلة الاقلاس باتية — جا يترتب عليها من رفع يد المدين عسن ادارة
 أبواله وعدم نفاذ تصرفاته فيها على الدائنين — حتى تتنهى التغليسة أما بالمصلح
 وأما بالاتحاد وتوزيع أبوال المصدين على دائنيه

٩ ... بضبون الافلاس ، وشهره ، وتنفيـــده :

يتضبن الحكم بشهر الاغلاس بيانات الزامية ببطل اذا تخلف احدها • وبيانات -غير الزامية لا تظهر ميه الا اذا تواغر سبب يوجب ظهورها -

امسا البيانات الالزامية ، عمى :

١ ... الامر بشبهر الاغلاس ،

٢ — اثبات حالة الوقوف عن الدفع مع بيان الاسباب التي استخامت منها المحكسة هذه الحالة ؛ واثبات توافر الشروط الاخرى اللازمة لشهر الاملاس .

٣ _ تميين احد تفساة المحكمة مابور اللتغليسة (م ٢٣٤) .

إ ـ تميين وكيل مؤقت للدائنين (تكون مهيتهم مؤقتة حتى يجتبع الدائنون
 لانتخاب الوكلاء الدائبين (م و ۲۹) .

هـ الاسعر بوضع الاختام على أموال المفلس (م ٢٣٩) الا أذا كان رئيس
 المحكمة قسد سبق وأصدر أمره بذلك .

٦ ... تعيين جريدتين لنشر الحكم (م ٢١٣) .

اما البيانات غير الالزامية ، نهى :

١ – الامر – عند الانتضاء – بحيص المفلس أو الحافظة عليه بمعوقة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأبورى المحكمة (م ٢٣٩).

٢ ... تعيين تاريخ الوتوف عن الدفع ، الا اذا لم تستطيع المحكمة ذلك عند شهر الاعلاس بسبب عدم توفر المناصر التي تلزم لهذا التعيين ؛ فتعينه في حسكم لاحق (م ٢٣١) ٢١٤) .

١٠ ... أشهر حكم الأفسالاس:

تلنا أن لحكم الاملاس هجية مطلقة على الكافة ، يجوز لكل شخص أن يحتج به ويتعرض كل شخص للاهتجاج به عليه ، وتلنسا كذلك أن المشرع سلوذا السبب سـ نتح الطرأق لكل ذى مصلحة أن يطعن فيه توصلا ألى الفاقه هباية المصالحه التي تتأثر بشهر انلاس المسدين ، ولهذا السبب أوجب المشرع شهر حكم الاملاس حتى يمكن اغتراض علم الناس بصدوره ويحيطون علما بواقعة الاغلاس ليتنبروا المورهم بالطرق التانونيــة .

ولهذا تقضى المسادة ٣١٣ تجارى أن « ينشر ملخص الحكم المسادر بالسهار الاتفاد مرحمية وكلاء المداين في جريفتين تعينان لذلك في نفس الحكم بضرط أن التوان الجرائد المدة اللاعالاتات التضائية ويلمس لمخص الحكم المكور في اللوحة المسادة فلك في المحكمة الكائنة في الجهة التي صار السهار الاتملاس قيها وفي محكمة كل جهة يكون فيه المعدين الملسى حمل تجارة » .

وبفهوم النص أن وأجب الشهر هو على وكيل الدائنين أي السنديك ، وعليه أن يقوم بذلك قرر مُسود (النشر في المسحك ، يقوم بذلك قرر مُسود (النشر في المسحك واللسق بالمحكم) لا يهيب الحكم ولا يمطل نفاذه ولكنة يرتب مسئولية السنديك عبا يترتب من ضرر ، ويبنع صريان بعد الطعن في الحكم التي لا تسرى — كما يسترى — الا أبنداء من نبام أجراء النشر () .

وتكون مصاريف الشهر على عاتق التغليمية .

ويوجب تانون السجل التجارى (رقم ؟٣ لسنة ١٩٧٦) التأشير بالصكم في السجل الخاص بالملس خلال شهر من صدور الحكم (م ٨) ، وأنها لا يترتب على نخلك هذا التأشير الحزاء الخاص بتخلف النشر واللسق .

وسنرى أن الحكم برفض شهر الاملاس لا يشهر لانه ليس له حجية مطلقسة بسلم هـــو متصور على طرق الخصومة التي صدر فيها .

11 ــ النفساد المجل:

الحكم الصادر بشهر الاغلاس واجب التنفيذ مؤقتا وبفير كنالة (١١٨ تجارى) ، منذ صدوره ، وقبل منذ مدوره ، وقبل منذ مدوره ، وقبل منذ مدوره ، وقبل منذ العمل الرسمى يوم صدوره على ما سنرى ، وهسذا النفساذ السر واجب ولو كان الحكم قابلا للطمن به بالمارضة أو الاستثناف ، ويذهب راى الى مصر انتفيض المؤتف ، في على الإجراءات التحفظية المتصود بها حياية حقوق الدائنسين وصيانة أبوال المسدين ، كثمر الحكم ووضع الاختام وعمل الجرد وغل يد المسدين وبنسع الدائنسين من اتخذا اجراءات انفرادية ، لهسا الاجراءات التى لا تستلزم والسم على السمين ألم السمين ألم المساولة في أسما المحالة الدون أو المسدولة في أمر الصلح أو بيع أبوال المناس التى لا يضتى ملهما من اللطف » .

وهذه النعرقة وان كانت معتولة تبررها اعتبارات عبلية ؟ الا أنه حسكم أن : « نص المسادة ٢١١ تجارى الذى يقضى ان حكم شهر الإنلاس نافذ بتوة المتاتون نفاذا معبلا نص مطلق ينصرف الى جميع عناصر الحكم بغير تفريق بين الإجسراءات التحفظية أو تقرير حالة الإنلاس أو تحديد تاريخ التوقف عن الدفع ، وعسلى ذلك يعتبر

⁽١) اذا صدر حكم التعليس نجابيا وهام ركلاه التعليسة باجراءات النشر واللمق على الوجمسة التعاوني فلا يلزم بحدثلك اعادة هذه الإجراءات بالنسبة للحكم المعادر في العارضة المرفوعة ضعد هسيكم التعليس: نقض فرنسي عرائض ١٣ ماير ١٩٤١ ، طور التحليلي سنة ١٩٤١ عشمة ٢٤٤١ .

تاريخ التوتف عن الدفع نافذا بنذ محور حكم الإفلاس وينتج هذا التحديد الرّه في تعيين فترة الربية وفي طلب ابطال التصرفات الواتعة خلالها بنسذ صحور حكم الإفلاس دون تعليق على صيرورة هذا الحكم نهائيا » .

القاهرة الإبتدائية ١٤ غبراير سنة ١٩٦١ المجبوعة الرسبية عدد ٦٣ ص ٧٧٦ رئاسة (القاضي أحيد فتحي مرسي) .

١٢ -- تحديد لحظة نفاذ الحكم:

ويثور في هذا الخصوص تحديد اللحظة التي يرتب فيها الحكم آثره ، والمسالة المعبة خطيرة تبدو مشالا في ان يد المسدين ترضع عن ادارة امواله « ببجرد مسدور الحكم » (م ٢١٦ تجارى) غاذا اجرى المسدين تصرفا في يوم الحسكم بالافسلاس ولم يكن المتصرف الله يعلم بالدعوى المرفوعة بطلب تغليس المسدين عمل يعمل التصرف ولم يتن المتصرف المدين عمل يعمل الصادر في يوم معين الرقم المي التصرف المنافق أن يوم معين المره على التصرفات المسادرة في يوم معدوره وقبيل النطق بسه ام ينظر الى ساعة صدوره قبيل التطق بسه ام ينظر الى ساعة صدوره قبيل التعلق من الجلسة التي مستورة في دوم معين الحكم تقد صدر في آخر لحظة من الجلسة التي مسترد يفيها باعتبار ذلك الوقت هسو المتين صدوره فيه فتصح التصرفات المسادرة في مباح ذلك اليوم ولكن تبل ختلم الجلسة ، وفي المساقة كلام ،

ثالثا _ الطعن في حكم شهرة الإغلاس والفساؤه

١٢ ــ التصنوص:

لم يترك المشرع موضوع الطعن في حكم الانالاس للتواعد المسلبة في تأتسون المراعم ان هذا الحكم له خصائص فريدة لانه حجة على الكافة : فأجال الطعن لكل صاحب مصلحة ولو لم يكن طرفا في الدعوى ، ولانه يرتب آثارا خطسيرة لقعد عجل باستقراره فقصر المواعيد . ونظمت ذلك الجواد ن. ٣٩ الى ٣٩٤ تجارى:

وادة • ٣٩ مد الحكم باشهار الافلاس والحكم الذي يمين نيه بوتوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم باشهار الافلاس تجوز المعارضة نيهما بن المفلس في ظرف ثبانية آيام وبن كل ذي حق غيره في ظرف ثلاثون يوما ويكون ابتداء المهادين المذكورين من اليوم الذي تبت غيه الإجراءات المتعلقة بلصق الإعلانات ونشرها المبيئة في مادتي ٢١٣ و ٢١٤ .

والله المالية المالية المناس أن يستانف في المواعيد البينة فيما يأتي العسكم الصادر باشهار افلاسه .

مادة ٣٩٦ هـ اذا كان المفلس غائبا أو اثبت انسه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر باشهار المالسه جاز لبه بعد انقضاء ميعاد الثبانية آيام أن يعافى من قيد الميعاد المسذكور . واقد ٣٩٣ هـ يجوز للداينين أن يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دخسح ديونه في وقت غير الوقت الذي تعين في الحكم باشبهار الاطلاس أو في حكم آخر مسدر بعده ما دايت المواعد المقررة لتحقيق الديون وأبيدها لم تنقض وعلى انتضات تلك المواعد فوقت الوتوف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للمداينين عقررا عسلى ما هو عليه بدون المكان تقيم نيه .

مادة ٣٩٤ هـ . يعاد استثناف اى هكم صدر فى الدعاوى الناشئة عسن نفس التغليسة يكون خبسة عشر يوما نقط من يوم اعلاته ويزداد على هذا اليعاد مسدة المسلمة التي بين بحل المستثنا ومركز المحكمة التي اصدرت الحكم المذكور .

1 - المارضية

1٤ ـــالجــدا :

* الحكم بالشمار الاملاس والحكم الذي يمين نيه لوتوف الملس عن دفسع ديونه وته الملس عن دفسع ديونه وتسابق على الحكم بالشمار الاملاس تجوز المعارضة نهما من الملس في ظرف شدية أليام ومن كل ذي حق غيره في ظرف ثلاثين يوما ويكون أبتداء المعادين المذكورين من الميوم الذي تبت نيه الإجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات وتشرها المبينة في مادتي 117 و م 711 و م 71 و ماري .

وواضح أن في أهذا النص خروجا على التواعد العلية أذ الاصل أن العارضة (في التشريع الذي كان قالبا وقت وضع هذا النص) متصورة على طرق الضعومة الاولى ، بينيا منحها المشرع التجاري لكل ذي مصلحة ولو يكن طرفا نبها ، وذلك لان حكم الاملاس له حيبة مطلقة ويمس مصالح جبيسع الناس غوجب أن يسمح لكل من يهمه أمر الحكم أن يطمئ نبه .

١٥ ... طبيعة المعارضة :

تتبل المعارضة من المقلس الفاتب وتكون عندئذ معارضة بالمعنى الدقيق * السادة . ٩٩ أسادة . ٩٩ أسادة . ٩٩ أسادة . ٩٩ تتبارى ونظبته تنظيما خاصا غير ما ورد بقاتون المراهات ؟ وينظر اليه قاتون التجارة على المعارض عادى للطمن بينيا كان في تاتون المراهمات طريقا استئاتيا لا محسله تنشسجيمه .

١٦ - ٨٠٠ نقبل المارضة:

(١) وتتبل المعارضة من المدين ولكن نقط اذا كان الحكم بالنصبة لليه غيلبيسا ، وهو يعتبر كذلك اذا صدر من تلقاء نفس المحكمة أو بناء على طلب النيابة العامة بغور اعلانه (في حالة قراره أو المشاء المواله أو شروعه في اختلاسها) ، وكذلك أذا أهلن المدين بالدعوى غلم يحضر الجلسة الاولى وحكم في الدعوى دون أعسادة أعسالته (م ٩٥ تاتون المرافعات العسابق ، وم ١٩٢) .

اما اذا صدر حكم الاملاس بناء على طلب المدين كان عضوريا دائما ، فلا يكون له أن يمارض فيه ، ولا يكون أمانه سوى طريق الاستثناف . واذا رضى المدين : بحكم الاملاس نقيل في مرنسا أن هذا الرضا لا يبنعه مسن الطعن فيه بالمعارضة على اساس أن هذا الطل الذي يخرج على القاصدة العلمة ليبره أن حكم الاغلاس ينطق بالنظام العالم غلا يجوز النزول عن الطعن فيه ، كما أنه يضسح قيودا على حرية المدين في القصرة في أمواله كما هو سأن حكم الحجز على ناقص الاطبية و هدذا الاخير لا يجوز النزول عن الطمن فيه ، ألما في محر قالراي على ناقص العلمة نفيه ، ألما أي القاعدة العالمة المنافق أن تبول المدين المكم يهنمه بن المعارضة فيسه ، تطبيقا لعبوم نص الماسة فيسه ، تطبيقا لعبوم نص الماسة فيسه ، تعلم الاغلاس عندما قررث أن تعلم الدين الحكم الفيامي يبنعه بن المعارضة فيه ، وكل ما في الامر أنه لما كان حكم الاغلاس ولجب النخلة فور صدوره فلا يفهم بن تيام المدين بتغيذه أنسه رضى بسه ، ولهذا فان جود معارنته السنديك في تحريز الميزانية أو تقديم دغاتره البسه بي المحكم المعارف المحكم .

۱۷ — (ب) المارضة من جانب غير المدين : لا يتصور صدور المعارضة من جانب الدائن طالب الافلاس ، لانه — وهـ و المـدهى — يكون الدكم بالنسبة اليه هو باى الله حضوريا دائها لان غياب المحدى أن يجمل الدكم غيابيا بالنسبة اليه هو باى صورة كانت (المـاتنان ۱۹ ، ۹۳ مراضعات) ، فلا يكون له الا أن يطعن بالاستثناف (طبقا الهادة ، ۳۹ تجارى) . وهو لا يدخل في نطاق ذوى الممــلحة الذين لهـــم أن يعارضوا في الدكم لان هـ ولاء هم الذين لم يكونوا طرفا في الدموى ، لها الدائن من عندكان كذلك .

كما لا تقبل المعارضة من النبابة العامة التي طلبت شهر الاملاس لاتها بهذا الطلب تكون خصما في الدعوى ، ولا يكون لها سوى استثناف الحكم الصادر برفض طلبيا .

۱۸ ــ (ج.) المعارضة من ذوى المسلحة : طبقا النص كل من له مسلحة يكون له أن يعارض ولو لم يكن طرفا في دعوى الإغالس ، وسبب هذا الحكم الخارج صلى التواعد العابة أن حكم الإغلاس حجة على الكافة (نقض ١٧ مارس ١٩٧٢ مجدوعـــة النقض ٣٣ ص ٢٣١) و يعتبر من ذوى المسلحة كل شخص لم يكن طرفا في دعوى الاغلاس وجع ذلك يؤتر الحكم بالإغالس في محتوجة ١١) .

بدخل فى ذلك ، مشلا ، من دخل فى تصرف مع الملس لان هذا التصرف يتعرض للبطلان -- منى شمور افلاس المدين وغطت فترة الربية ، فيكون له مصلحة فى المساه الحكم المدين وغطت فترة الربية ، فيكون له مصلحة فى المساه الحكم المدين في الاصل الى انحلال الشركة ، والشريك المتضابن اذا شمير الحسلامي الشركة لان املاسها يؤدى الى افلاسه - هو ، واذا شمير افلاس المسدين وعينت المحكمة المستديك وشمير انفلاس المحكمة المستديك وشمير انفلاس المدين من محكمة اخرى جاز المستديك ان يطمن فى هسنا الحكم المجديد لاته يشل جماعة الدائنين ولهم مصلحة فى الغاء الحكم الشدي (؟).

⁽١) تقض ١٧ يناير ١٩٦٣ المجموعة ١٤ صفحة ١٣٦٠ •

۲۰۰ ص ۲۰۰ بلتان ۲۰۰ مایو ۱۹۰۸ بلتان ۲۰ ص ۲۰۰ ۰

وطبقا للقاعدة العامة يستط الحق في المعارضة مع ذي المسلحة اذا قبل الحكم صراحة أو ضبقا ، وأنها يلزم التتسدد في استخلاص معنى القبول (١) .

١٩ _ بيماد المارضــة:

يختك بيماد المارضة باختلاف شخص المارض: عان كان هسو الدين غاليماد نهائية أيام ، وان كان من دوى المحلحة نهو ثلاثون يوما ، ولا يضاف بيماد مسافة لان النص أضاف بيماد المسافة في حالة الاستثناف (م ٣٩٤) وسنكت عنه في حالة المارضة (م ٣٩٠) ،

وفى كل الحالات يسرى الميماد من اليوم التالى لاتباه اجراءات شهر الحكم ، اى النشر في المسحف واللمستى في لوحة الاعلانات بالمحكمة (٢) .

٢١ _ المنداد الميماد بالنسبة الى المفلس:

وتتضى المسدد ٣٩٦ أنه « اذا كان المفلس غاتبا واثبت انه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر باشهار افلاسه جاز له بعد انتضاء بيعاد الثبانية أيام أن يعافى من قيسد المعاد المذكور » . و ومنى ذلك أن أنهام أجراءات شهر الحكم يكون قرينة على علمه

(۱) برسو ص ۲۲ه هایش ، لبون کان ورینو ۷ ـ ۱۳۳ -

ولا ينترتب السنتوط غي حتى ذي المسلحة على كون الدين قد رضى بالسكم لان السيرة عي بوضا من يويد قطعن لا بوضا تسخص لخو نحيره •

(٣) من احكام التضاء في هذا التصوص •

اذا كان للمدين جملة محال تبارية تتع فى دولئر مصاكم منظلة وتردت اجراءات لصح الحكم فى بعضى عده المحاكم دون البخس الافخر فأن ميداد المارضة يعرفى فى مونجهة الإشخاص المتدين فى دوائر المحاكم المتى تم غيا اللصق ولا يسرى فى مواجهة الاستخاص المتيين فى دولتر المحاكم الاخرى ، ولو كان النشر فر المصحف قد تم استثناف مختلط ها يولية 1711 بلتان 77 من 1742 .

وحكم ان المادة ٣٦٠ من المقانون التجارى تنفس بأن الحكم بشير االاناس تجوز الحارضة فيه من المقام في من المقارضة ويه من المقام في المناسبة المحارين المحارين

ويؤدى هذا أن للمعارضة فى حكم شهر الإدلاس طلهما مغتلطا فهى معارضة حقيتية أذا واست من الخلس وهى اعتراض من غير للنصم لذا واست من ذوى المسلسة الذين لم يكونوا طرفا فى النصومة للتى صدر فهما حكم شهر الإدلاس مما لا محل ممه للالتجاء للى طوق الاعتراض المخير فى تالين الراقعات .

اسكندرية الابتدائية ٢٥ اكتوبر ١٩٥٨ المطهاء ٣٩ من ٩٠٧ ٠

 بصدوره ولكن يبكته أن يثبت مكس هذه القريفة بالنبات آنه لم يطم به . وهذا التص استثناء لا يبتد الى غير المقلس بذاته / ملا يفيد بنه الا هو وورثته لانهم يحلون محله ؟ ويجب التشدد في قبول الدليل طبى صدم عليه بالحكم (١) .

۲۲ ــ اجسراءات المعارضية:

نتم المارضة ونقسا لتقون المرافعات الذي كان ينظبها بتكليف بالحضور أسلم المحكمة التي المسام و يجب أن تشتيل صحيفة المعارضة على بيسان الحكم المطمون فهه واسباب المعارضة والاكانت الصحيفة باطلة (م ٢٨٦ مرائمات الملفي) . ونمان الصحيفة الى بن مسدر الحكم لمساحته أي بان طلب شهر الافلاس ، وكذلك للبدين أن كان المعارض شخصا غيره ، كيسا يجب في جبيسع الاحوال اعلانها الى السنديك لانه يمثل المدين وجباعة الدائنين .

وفغظر المحكمة المعارض لبامها في الدعوى بن بجديد ، ولا توقف المعارضسة تغليد الحكم لانه واجب النفاذ غورا (؟) .

هسذا ويلاحظ أن المعارضة لا تجسوز الا في الحكم المسادر بشهر الاعلاس (م ٣٩٠ تجارى)) أما الحكم الصادر برفض الاغلاس غان حجبته نسبة متصورة على من كان طرفا في الدعوى التي انتهت به ؛ وهسو دائما حضورى ؛ ولا يطعن نيسه الابالاستئناف مسن كان طسوفا في الدعوى .

٢٢ ــ موضيوع المعارضية:

المعارضة في حكم شهير الافلاس لا تطرح على محكية الطعن الا ما حصل الطعين فيه من تفسياه المحكية المطعون في حكيها لان المعارضية شرعت بتصد سحب الحكم من المحكية التي المدرته واعادة النظر فيه ، ولا تتصور شرعت بتصد سحب الحكم من المحكية التي المدرته واعادة النظر فيه ، ولا تتصور

⁽¹⁾ ويقل السؤال مع هذا النص حول الدة التي ينطق بالدنياتيا حق الملس غي المارضة: وفي الإجابة عن هذا السؤال خلاف ، فتيل يقامن على موقف ذوى المسلحة -- ويمتد الجياد اللي فهاية تلاثين الإجابة عن هذا السؤال خلاف والمساور في ما المياد المسلحة عند الجياد المياد المسلحة المياد الم

⁽٢) واذا رفضت المحكمة الماؤسة غلا يجوز المعارض ان يعارض مرة اخرى في الحكم الصادر في الماؤسة ، وليهن الموى المسلمة أن يعارضوا فيه لان الماؤسة لا تجوز الا في الحكم الصادر بشهر الإعلاس لا في الحكم الصادر في الماؤسة -

ان يطلب منها أن تعبد النظر في أمسر لم يعرض عليها أو عرض عليها ولم تفصل فيه (1) .

٢ ــاستئناف حكم التفليس

٢٤ _ النم_وص:

نتضى المادة "٣١٦ تجارى انه « يجوز للمفلس ان يستانف في المواعيد المبيئة فيها. يأتى الحسكم المساهر باشمار الانملاس » أو وتسول المادة ١٣٤ تجسارى ان ييساد استثناف اى حكم مسدر في الدعاوى الناشئة من نفس التفليسة يكون خيسة عشر يوسا مسن يوم اعلانه ويزداد على هذا المعاد ييساد المسافة التي يبين بحسل المسافة التي المحكم الذكور .

٠ ٢٥ ــ ون له هـــق الاستثناف:

من النصين المتقدمين يمكن تصديد مركز كل من اصحاب الثمان على النصو التسالي:

۱ — الله عين : تنص المادة ٣٩١ مراحة حق المغلس في استثناف الحسكم المسادر بتغليبة ، ويرى بعض الشراح أن هذا النص لم يكن لسه داع لان حسق المغلس في حدة الاستثناف ثابت بالقواعد المسابة في قاتون المرانعسات ، ويلتعس لسه سببا في أن يقصود الشارع من وضع هذا النص هـ والامادة أن يتجاوز عن طريق المعارضة واللجبوء الى الاستثناف بباشرة أي دون أن تسبقه المعارضة ، ولو كان بيساد المعارضة لا يزال بفتوها .

ويسيح له أن يستأنف الحكم ولو كان الدين الذى طلب الأغلاس بعتضاه مها يدخل فى النصاب النهائى للمحكمة الإبتدائية ، لان دعسوى الأغلاس دعسوى غسير تابلة المتعدر نتمتر زائدة على نصاب المحكهة الابتدائية فى جميع الحسالات (م ٤٤ مرافعات) .

ويسقط الحق في الطعن بالاستئناف متى رضى المدين بالحكم ، تطبيقسا للقاعدة العلمة في المرانعسات (م ٢١١ مرانعات) ، على أن تتشدد المحكمة في استخلاص هذا الرخسا من سلوك المدين .

(أ) و فإذا أقام الذير معارضة ، في الدحكم الصادر بشهر الافلاس ، على أساس أنه المالك للمحلّ الذي رفست الافتام عليه تنفيذا لحكم الاهلاس ، ولم تكن هذه الماكية موضوع بحث عند نظر الدصوى المصادر فيها ذلك الحكم اذ أن شهر الافلاس لا يترتب عنها وليست من مسئلوماته ، غلن ملكية الممل تخر من نطاق حكم شهر الافلاس ولا تشميل حبيته ولا يجوز العلن من الغير في هذا الحكم تأسيسا على ملكية الممل لان القمان في مذه العالمة يكرن مسادرا من لا صفة له ثميه ، ولا مصلحة له في الغاء الحكم الم تعديله ما دام لا يضار مله ولا يحتج به عليه » .

(الجيزة الابتدائية ۳ مايو ۱۹۹۰ المجموعة الرسمية المسئة ۱۳ صفحة ۳۲۱) ، (وسعيل المسألك في هذا القصوص حو الاسترداد لذي يحمى المكية والمحقوق للعينية لان الحواد ۲۷۱ اللي ۱۳۹۱ تجسماري لم ترد على سعيل المحمر : نفس الحكم السائق) ه ٧ _ فو المسلحة : ذكرت المساد . ٣٩٠ تجارى ذوى المسلحة فيهن يجوز المسلحة فيهن يجوز المسلحة فيهن يجوز المساد الله النهائية المساوي الدمسوي النهائية المسادر - ولسم يرد نص بماثل في خصوص الاستثناف المائية والراجح اتبه لبس لهم هذا المقى مادام لم يرد به نص ، وصحع ذلك عسان لهم أن يمارضبوا في الحسكم وإذا انتهت المعارضة بتليسد حكم الاتفائس جاز لهم استثنافه لمباللة واعبد العامة بوصفهم كاتو اطرافا في دعسوى المعارضة (1) . ويتتصر هذا السبيل على من عارض في الحسكم أو تدخل في المعارضة ، لما غيرهم قلا بجسوز لهم الاستثناف وعنى انتخى بيعاد المعارضة اتفل فيهايا باب العلمين في حكم الافسالاس من جانبهسم .

هذا) وتعيز المسادة ١٣٦ مرافعات لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الاستثناف الرفوع بشكل صحيح من ضميره م

وكل ذى مصلحة همو كل من يعتبر الحكم الذى يصحر في الاستثناف هجة مليه (٣) ويكون تدخله متبولا متى كان يطلب الانضمام الى احد الخصصوم (م ٣٧٣ مراهمات) .

٢٧ _ بعداد الاستثناف:

تمر الشرع التجارى ميماد استثناف حكم الاملاس كى يعجب باستقرار الاونساء غبطه خيسة مثر يوما (٣٩ و ٣٩ تجارى) ويفسات اللهبه يهماد المسادة على خسلان المحكم الابتدائى . منذا مسدر الحكم بنساء على طلب المدين غاذا مسدر الحكم بنساء على طلب المدين غاذا مسدر الحكم بنساء على طلب المدين غاراى ان يسرى ميماد الاسستثناف بالنسبة الله من يوم مسدوره (٣) .

⁽١) بجوز ونقل للتواعد العامة لمن عارض في حكم شهر الاعلاس معارضته أن يستأنف هــذا الحكم أو بنضم الل أحد الخصوم المستأنفي أو المستأنف طيهم في ذات طاباتهم أمام محكمة الاستثناف طبقا لما تفضى به المادة ٢/٣٦ من تأتون الحراضات (تقضى ٧ عارس ١٩٧٧ مج ٢٣ ص ٢١١) .

⁽٧) ومن تدخل في دعوى التطيسة ورفض تدخله لا يقبل منه أن يتجاهل الحكم المسادر بطلك ويطلب تدخله من جديد أمام الاستثناف للطعن في هذا المحكم بحد أن هاز عود الشرء المحكوم فيه بالنسبة لهمدة! التدخل -

استئناف مختلط ١٩ يونيه ١٩٣٥ الماماء السفة ١٧ ص ٢٤٩ -

 ⁽۲) ميماد استثناف الحكم الصائد بشهر الإغلاس مو خيسة عشر يوما بن يوم اصالاته وفقياً لحكم المائنين ۱۹۹ و ۱۹۶ شجاري .

ه و رد معل القول أن فاتون الحرائمات الذي المادة ٣٩٤ تجاري لذ لا يقصد من دواد امتدار - الذاء ما نصت طهيه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد راى الشرع ان يخص بها دعاري معينه خروجا على القواهد للماية التي نظمها تانون الرائمات كما عي الحال في دعاري شهر الاعلاس ، •

نقض ۲۸ یونیه ۱۹۵۲ مج السنة ۷ می ۸۰۷ ۰

وقد استقر رأى ممكنة الكفض على ان ميماد استثناف الممكم في دعوى شهر الإفاص والدعاوى المتلوعة عنها هو خصمة عشر يوما من اعلان الممكم وهو الميماد الذي حديثه المادة ١٣٤٤ تجارى -

نتش ۱ نونمبر ۱۹۵۱ مع ۷ مس ۸۷۱ -

امسا اذا مسدر غيابيا قلا يسرى بيعاد الاستئناف الا مضد انتهاء بيعسساد المعارضسة او الحكم باعتبارها كان لم تكن (م ٢٧٩/ مرافعات) و وصو ما يؤدى الى بقساء بيعساد المعارضة و الاستثناف بفتوحا اذا لم نتم اجراءات النشر واللصنق الخاصة بالحكم ، ولهسذا المان من المسلحة سكمسا رايسا ساتخاذ هذه الإجراءات المناتب الدائن الذى مسعر له الحكم أو السنديك المؤقت) كى تبسدا مواعيسد الملعن وكى يصبح الحكم نهائيا وتتسر الاوضاع في اترب وقت (سم ١٤ نوفهير ١٩٢٣ سلتان ٢٩ صفحة ١٩ م ١٩ ينيلو ١٩٢٧ بلنان ٢٩ ص ١٨٤).

٧٧ _ اثـار الاستثناف:

تدمنسا أن حكم شهر الاقلاس واجب النفاذ فورا منذ يوم صدوره و لا يعطسل را مسع الاستثناف كانت لسه راسع الاستثناف كانت لسه حجبه الذيء المتدى في واجهة الكافة ، ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر في الاستثناف ولب بالمعارضة بمن لم يكونوا في الخصوبة لأن بثل هذا الطعن جائز تاتونا فقسط في حسكم شسمر الاقلاس لا في الخصوبة لأن بثل هذا الطعن جائز تاتونا فقسط شهر الاقلاس إلى في الحكم الصادر في الاستثناف ، ابسا أذا الفي حسكم شهر الاقلاس زال أثره نهائيا وسقطت جميع الإجراءات التي انخفت تنفيذا له ٤ وتجب عادة الحال الي ما كانت عليسه ،

ويرى بعض الشراح أن السنديك يعتبر - عندنذ .. فى كل ما تلم بـ فضولها يلزمــه تقديم حساب عن ادارته تبل الفاء الحكم ، ويختص بالنظر فى المنازعــة هــول هذه الادارة المحكمة التى يقسع فى دائرتها محل المدعى عليه وفقا للقواعد المـامة ، وليس محكمة التغليس الان التغليسة لم يعد لهـا وجود .

٢٨ - أستئناف الحكم الصادر برفض شهر الإفلاس:

متصور هذا الطعن مسن رفع الدعوى بطلب شهر الإملاس ولم يصدر الحكم المسالحه ، كالدائن والنبابة العامة والمدين .

وبجوز الاستثناف ولو كان الدين اساس الدعوى يقل عن نصاب الاستثناف لان دعسوى الافلاس ذاتها دعوى غسير مقدرة القيمة .

وسع ذلك اذا طلب الدائن الحكم لله بصحة الدين وشمور الانالس غرفضت المحكمة شمير الانالس لان الدين غير ثابت غلا يجلوز استثناف الحكم الا اذا كانت فيهنه تسجم بالاستثناف لان هذا الطمن يكون عنفلاً موجها الى الحكم برفض الدين ٤ أسا اذا قضى الحكم بصحة الدين ورفض الانالاس لتخلف شروطه جلاز الاستثناف الساكانت قبية الدين .

ويعتبر المحكم برغض الإغلاس من الإحكام الصادرة فى الدعاوى الناشئة عسن التفليسة نيئدضه استئنائه للهادة ٢٩٤ تجارى ، ويكون ميعاده خيسة عشر يوما من يوم اعسان الحكام مضافا اليها ميعاد المسافة ١٠٤ اذا كان المسألف هسو المسدين فيرى اليعساد بالنسبة له من يوم العسكم .

٣ ... اثسر زوال هالة التوقف عن النفسع ابسام محكمة الطمسن

: 4-II-41 _ Y3

اذا طعسن في حكم الافلاس بالمارضة أو الاستئناف وكشفت المحكيسة أن المحسوم عليه لم يكن متوقعا عن الدفع وقت رفع دعسوى الاهلاس فيعنى ذلك أن المحكي مبوقة عن الدفع وقت رفع دعسوى الاهلاس فيعنى ذلك أن المحكم مسحد ضطيا ووجب عليها الفاؤه ، لكن أذا كان المحين متوقعا عن الدفي وحت رضيع الدعوي عائلة عن الدغم مسحر مسحيط ، فاذا تبكن المدين الشياء نظير الطمن من ازالسة حالة النوقف عن الدفع بوسيلة بشروعة ، مثلا زرق عالم المنابعة أو المجرى تسويات مسع دالته بعيث زالت حالة النوقف ، نهل يمكن لمحكمة الطمن أن تلقى الحكم على اساس أن حالة التوقف عن الدفع وتات اصداره من المحكمة التي استرقة أو أتبعنا النطق البحت المتنسطة المحكم وقت اصداره من المحكمة التي اصدرته أو أتبعنا النطق البحت المتنسا أن المحكم متى مسدد سليها تعذر الفاؤه ولسو زالت حالة النوقف بعد مسدوره وتبل أن يحميه نهاتيا بناييده لان المناده بكون لعيب فيسه ، ويظل المدين مفاسا ، ولو تلنا أن يمسيم نهاتيا بناييده لان المناد على حكم الاقلاس بعد أن تفلب المدين عملى مشاقته وتمكن من سيداد ديونه تبسل صدور الحكم نهاتيا لوجب الفاؤه .

وقد اختلف الفته والقضاء في فرنسها بين الرابين وكذلك الشأن في القضاء المصرى المختلط والوطني ، واخذت بالرأى الثاني محكمة اسنناف مصر في ١٦ فيسمبر ١٩٤٢ (المحامة ٢٢ صفة ٥٦ على سبيل المثال).

وقد اخذت محكمة النقض المرية بها ذهبت اليه محكمة استثناف مصر ، وقالت :

﴿ أَن حَالَةُ الإمالَاسِ التي نقل يسد المدين المفلس على أَن يوق ديونه بنفسسه
لا نتقسر الا بالحكم النهائي المسافر يشهر الاملاس ، ويتى كان ذلك كان المحكم
بشمر الفلسه أن يزيل حالة التوقف التي انتابته الى ما قبل صدور الحكم النهائي في
الاستثناف المرفوع بنسه ، فاذا ثبت لمحكمة الاستثناف زوالها غلا عليها أن هي الفت
الحكم الابتدائي بشهر الاملاس .

(نقض بدنى 1 ديسمبر ١٩٤٩ مجلة التشريع والقضاء السنة الاولى صفحة ٢٦٣ وتعليق امين بسدر ؛ استثناف القاهرة ٢٧ نوفيبر ١٩٦١ المجهوعة الرسمية ٦٣ صفحة ١٧٢ / ٢٧ مارس ١٩٦٢ نفس المجهوعة ٣٣ صفحة ١٨٣) .

٣٠ – وبننتد بعض الشراح هذا القضاء ، بتوله انه يصدم بنص المسادة ٢١٦ تجارى التي تقرز أن * الحكم باشهار أهلاس تاجر بوجب بمجرد صدوره رضح يسد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن أدارة جميع أبو اله وعن أدارة الاموال التي تؤول الله المؤلفة والماء المسادة ١١٦ تجارى الله المئية فيها وصد في حالة أهلاس * كما أنه لا يستقيم ونص المسادة ٢١١ تجارى التي تغفى أن الحسكم الصادر باشهار أهلاس تأجسر يكون وأجب التنفيذ مؤقداً ، كما أنه يتنافى صحح وجود وكمل للتعليسة معثل للدين والمائين والسدى توجب المادة ٢١٥ تجارى نعينة في ذات حكم الإنالاس ، وهو يعمثل الأفراض التي بعد نظام الماليس الى تحقيقها لان بقساء المفلس متصرماً في مله ولو في خلود وفساء نظام التعليس الى تحقيقها لان بقساء المفلس متصرماً في مله ولو في خلود وفساء

ما عليه نيسه استداية لعنصر الضرر الذى حساق بالدائنين ويتبع الغرصة للمسدين نيحابى بعض دائنيه ، ثم انه يسمح للبدين بوفاء ديونه رغم غل يسده مسع انه يحرمه بن استيناء حقوقه بسع أن هذا الاستيفاء يزيسد فى أصوله بينها الوفساء ينقص بنهسا .

ويرى آخــرون أن الرأى الاول حجبه اصلب ، لكن الثانى اولى للاعتبارات المبليــة ، وانها بجب على المحكمة ان تامر السنديك لولا باجراء تحقيق الديون حتى ماكد سن عــدم وجــود دائنين غائبين ، وهــن ان المدين اصديع عادرا على الوفساء بجديع ديونه او انه تــد حصل على بطاحة جديم الدائنين بالنسوية ، وبهــذا تصون المحكمة تــد قصل على دون الواضح أن الحكمة تــد قصطــد لذلك المحكمة تــد تضطــد لذلك المنابين - · · وبن الواضح أن الحكمة تــد تضطــد لذلك الى تاجيل النصــل في الطمن حتى يتقدم اليها السنديك بنتيجة تحقيق الديون ،

3 ـــ اثسر غوات مواعيسد الطمن في حكم الإغلامي وسيسقوط الحسكم

٣١ ــ اذا ناتت مواعيد الطعن القانونية ــ ق حكم شهر الافلاس ــ وهــاز حجيــة الامر المتفى تعذر الطعن نبه بأى طريق مهــا شرعه التانون كطريق عادى للطعــن في الإحكام النهائية ، وأصبح حجة على الكافة .

تالت في ذلك محكمة النقض: « أذ حصر المشرع طرق الطعن في الاهكام ووضع لها تتفاه محكمة النقض لها كبالا محدودة و إجرادات معينة غائه وعلى با جسرى به قضاه محكمة النقض يعتبع بحث أسباب الموار التي تلحق بالاحكام الا عن طريق التنظيم منها بطرق الطعن المناسبة لاهدار تلك الاحكام بدعوى بطلان اصلية ، وذلك تتدير لحجية الاحكام باعتبارها عنوان المحتيمة في ذاته وأن جازا استئساه من هذا الاصل المسلم في بعض الصور ، القسول بلكان رفسح دعوى بطلان أصلية أو الدهم بذلك ، عان ذلك لا يتاتى الاعساسية (1) .

٣٢ ــ سقوطحكم التغليس لزوال سببه:

وقد يلنى حكم التقليس تلقائيا دون الطمن فيه ، حتى انهار الاساس الذي بنى عليه ، بن ذلك ما قضت به محكمة النقض ، بقولها : حتى كان الحكم المسادر بشهر اغلاس شركة مؤسسا على توقفها عن الوغاء بدين محكم به عليها بحكم قفى بنقضه ، فأن الحكم المتوض يعسد اساسا للحكم المسادر بشبهر الإفلاس وبن ثم يعشير حكم شهر الإفلاس ملنيا تبعا لنتض الحكم القاضى بالذين (وذلك أعبالا لنص المسادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لمسنة ١٩٥٦ في شأن حالات واجراءات الطعن المسام محكسة التقض ويقع صدف الالفاء بحكم القانون مترتبا على صدور حكم النقض ويغير هاجة الى حكم آخر يتضى بسه (٢)

⁽۱) نتش ۷ مارس ۱۹۷۲ مجبوعة النقش ۲۳ مطعة ۳۱۱ •

 ⁽۲) تتض ۲۱ مايو ۱۹۱۱ مجموعة التنفى ۱۷ مستحة ۱۳۶۱ - ونتض ۱۱ مارس ۱۹۹۵ نفس المجموعة
 ۲۱ من ۳۰۰ .

٣٧ ــ الطمـــن بالنقــض:

يجوز الطعن في حكم شهر الاعالاس بطريق النقض ؛ شبأن اى حكم آخر ؛ وبذات الشروط والإجراءات المقررة للطعن بالنقض ؛ حيث لم يضسع قانون التجارة لهذا الطعن احكاما خاصسة ،

لذلك تجب مراعاة التواعد ألماية في تاتون المرائمات ، ويخاصة في بيان من يوجه البه الطعن ، ومن ذلك ما تضعت به محكمة النقض من وجوب توجيه الطعن الى المحكوم لهه كسا يوب توجيه المحكوم لهم كسا يوب توجيه المحكوم لله الدائنين باعتباره ممثل جماعة الدائنين ، غاذا انتصر الطاعن على توجيه الطعن الى طالب شهر الافلاس ولسم يختصم وكيل الدائنين كان الطعن باطلا ، لان هذا حسو متنفى السادة لا من القانون لاه لمسئة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن بالنقض .

ويتبل الطعن من كل دائن ، وللمقلس نفسه أن يطعن بالنتض فى الحسكم الصادر بنغليسه كى بتخلص منسه ، على أن يختصم وكيل الدائنين فى كل صور الطعن . ويكون الطعن بالنتض عادة أذا أخطأ الحكم فى الثانون ، أو لحيب آخسر فيه ، الوصور فى اسبابه أو تناتض فيها بينها .

٣٤ _ التماس اعسادة الفظر:

يجوز هذا الطعن في حكم التغليس طبقا للتواعد العابة (1) ، حيث لا يوجد تنظيم خاص بحكم الافلاس (م 31 وما بعدها مرافعات) .

١ — الاحكام التي لا يجوز الطعن غيها

٣٥ ــ تغضى المادة ٣٩٥ تجارى بعدم جواز الطمن بالمارضة أو بالاستثناف ق
 بعض الاحكام ، منتول : لا تغبل المارضة ولا الاستثناف ق الاحكام المطقة بتمسيين
 أو استبدال مأمور التعليسة أو وكلاء المداينين ولا قى الاحكام المسادر ق بالامراج عسن

⁽١) من ذلك ما حكم به من انه :

ما دام أن الكانون يرتب على المكم باللاس الشركة الملاس جميع الشركاء التضامنين فيها وذلك بخير حاجة في المحصول على حكم على هذا الشريك بصفته الشخصية غانه اذا طلب دائل هذه الشركة انداسها فأن هذا العلب يكرن منتضمنا أيضا الملاس حواء الشركاء دون حاجة في التمريع مذلك في الطلب ومن شمم فأنه اذا انحذ الشريك المتضاف في دعوى الإفادس أو تخطّ فيها غانه يكرن قد التيحت له اللاممة وبدائيا الم جميع ما لدين من أوجه الدماغ في تلك الدعوى مصواء ما يتعلق بن هذه الاوجه بالشركة أو بشخصه وبالتالي بعد يمل منه الاعتراض على الحكم بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة ، لان هذا الاعتراض طبياً المائة - فا عراضات (قديم) انما شرح في لم تتع له الغرصة لابداء دفاعه في الدعوى التي صحر خيها المسكم المعترض عليه والذي يعتبر حجة عليه ه .

نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٦٢ مجموعة النقض ١٤ صنحة ١٢٠٢ -

الفلس أو باعطاء أعانية ليه ولماثلته ولا في الأحكام المسادرة بتأفير عمل المسلح أو ينتدير المدون المتنازع نبها تقديرا فؤقتا ولا في الإحكام المسادرة في النظام من الاوامسر التي اصدرها مامور التلليسة على حسب حدود وظيفته » .

ونلاحظ أن السبب في عسدم اجازة الطمن فيها أنها نتماق بمسائل أجرائية ولا تسس حقوقا لاحسد مساسا يرتب ضررا ، كما أن كثيرا منها ليس حكها بالمعنى المسعيح بل هسو من تبيل الاواسس ،

٧ _ الإجراءات الوقتيه المستعجلة

77 _ ورد في كتاب تضاء الابور المستعجلة للاسائذة نصر العين كالى وغاروق راتب أن مسدور حكم الاقلاس يرتب غل يحد المدين عن أدارة ججيع أحواله وصن أدارة الإمسوال التي تؤول الله ملكتها وحسو في حالة الإقلاس (١٩٦٨ تجارى) . ولا يجسوز من تاريخ صدوره رضح دعاوى منطلة بالمسول التغليسة — المنقولسة والنابئة — منها أو عليها أو الفضائة اجراءات تنفيذ على أبوال التغليسة الا في وجه بشأن المصلح الواتي من التغليس ، على أنه من تاريخ تنفيذ الحكم بالفتقاح اجسراءات الصلح الواتي من التغليس بلبنا أن من تاريخ تنفيذ الحكم بالفتقاح اجسراءات المصلح الواتي من التغليس بلبنا أنس المادة ١٢ من القانون وقت الدعاوى وجميع أجراءات المتنفذ الموجهة قبل المدين التي من شأنها تعطيل تجارته العادية كما توقف التغليم فلا على هذا سام يصدر القائمي المنتب عن دفات وكيلا مؤتنا (١٤٣٢ و ١٤٧٥ و ١٤٧٥ و ١٤٨٠ و ١٤٨٥ عام بالمورا التغليس يوسين قاضيا

ويجوز لمسور التغليسة أن يطلب بن المحكمة بنساء على طلب المفلس أو بعض الدائنين ٤ أو من تلتساء نفسه استبدال واحسد أو أكثر من وكسلاء الدائنين بغيرهم أو عزلهم أو زيادة عسددهم (٢٥١ و ٢٥٣ تجاري) .

ويختص مأمور التغليسة بالمصل فى الشكاوى الخاصة باعمال وكسلاء الدائنين ويحكم فيها فى مسدة ثلاثة أيسام من تاريخ تقديمها اليه ، ويجسسوز التظلم مسن الحسكم المذكرر أسام المحكمة الابتدائية (٢٥٥ تجارى) وإذا لم توضيع الاختسام تبسل تعبين وكسلاء الدائنين غالوكسلاء المذكورين يطلبون من مأمور التعليسة وضعها (٢٥٥ تحارى) .

واذا كان بين المسوال المفلس اشياء تابلة للتلف او لتقلب الاسمعار في السموق ، او يستلزم حنظها مصاريف كبيرة واستخدام محل النجارة ، فيختص مأمور التفليسة بنساء على طلب وكلاء الدائنين بالتصريح ببيعها بالكيفية والشروط التي يراها بعد مساع أتوال المفلس ومندوبي الدائنين أو بعد طلب حضورهم رسميا (٢٦١ تصاري) ،

ويقضى ملمور التغليسة فى طلب المفلس الخاص بالحصول على نفقة من الموال التغليسة له ولعائلته بصد سماع اقوال الوكلاء ويجوز التظلم مسن التقدير الوارد فى الحكم للمحكمة من اى شخص له منفعة فى ذلك (٣٦٥ تجارى) . ويحصل بيسم منتولات المفلس وبضائمه ومحل تجارته باذن من مأبور التفليسة للوكلاء بيين لهم فيه طريقة البيسم ، ويكون ذلك اسا بالتراضي أو بالمزاد المسسام على يسد سماسرة أو على يسد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالاوجه المبيئة في قانون المرافعات فيها يختص بالبيوع الجبرية (تجارى) .

ويجوز لوكلاء الدائنين بعسد طلب حضور المفلس رسميا أن ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات التي المطلح جميع المنازعات المتوقق أما المتوقق أو المنازعات المتوقق أو بدساوى خاصسة بالعقرات و واذا كانت تبية ما حصسل عليه العملح غميم مسبنة أو كانت أزيد مين الف قرض فلا يكون المصلح نافسذا الا بعد التصديق عليه من المكهة (۲۷۸ خبارى) .

ويجب على وكسلاء الدائنون أن يودعوا فى صندوق المحكمة النعود المتحملة من أشخال التعليسة بعد استنزال المبلغ المخصص من مابور التعليسة للمحاريف المعادة ، ولا يجسوز اخسة تلك النعود من الصندوق الا بأبر المأبور المذكور (٢٨١ تجارى) .

ويجوز المبور التعليسة في اى وقت كان ان يابر بالتوزيع على أربغ، الديون التي مسار تحقيقها ، ويكون التوزيع بدوجه بالهم تخصيص يحررها وكسلاه الدائنين ويصدر عليها ابر المأور المذكور بالتوزيع ، وانما عليه ان يبتى ببلغا كانيا اللديون المناسئة عليها (۱۸۳۳ تجارى) ، ويجب على كل دائن في الجلسة التي تحقق عيب دينه أو في ظرف ثهائية أيسلم على الاكثر بصد تحقيق مطلوبه — أن يؤيد لها مأمور التعليسة أن دينه المذكور صحيح والا غلا يكون له نصيب في التوزيع حتى يخصصل التعليم ، وبدأ وصلت عصلت يحصل التعليم ، وبدأ ومسلت منازع على المحكمة (۱۹۲۹ تجارى) ، وإذا حصلت منازعة في الديون يحيل مأمور التعليمة النظر عيها الى المحكمة (۱۹۲۹ تجارى) ، وتحكم المحكمة في جميع المنازعات بصفة تضية مستعجلة ويكون ذلك بحكم واحسد ان اسكن (۲۰۰ تجارى) ،

والمستفاد من نصوص مواد القانون التجارى والمواد المختلفة المتقدية أن المشرع جعل ولاية الفصل في الاجراءات التحفظية والصعوبات التي نتشاً عن التعليسة للقاضي المين مأمورا التقليسة لا لقاضي الامور المستعجلة ، فهدو الذي يأمر ببيسع منقولات المللس بالطرق التي يرها ويطلب من المحكمة عزل أو استبدال واحد أو أكثر من وكلاء الدائنين ، ويضفي بالفقة الوتنية للمفلس وعائلته من أموال التعليسة ، ويقسرر بوضع الاختسام على أموال الملس بنساء على طلب وكلاء الدائنين اذا كائت لم توضع بمسد أو برفعها بصد ذلك ، وبالجملة فهو الذي يقرر ما يراه من الاجراءات الوقتية لمسانة حقوق الدائنين .

انها يلاحظ أن الاختصاص يعتى لقاضى الابور المستعجلة أذا كان الاجراء الوتنى مقصوداً منه الداخلة على مصالح وحقوق مدنية ، لا دخل لها بالتفليسة ، ويغشى عليها من الضياع أذا لم يشملها القضاء المستعجل بحيايته ، كسا لو أدعى مشخص ملكية منقولات موجودة ضمن أبوال الملمس ورفع دعوى مستعجلة على وكلاء الدائنين بتعيين خبير لاتبات حالتها وبيان تهيتها ، أو بطلب حارس أو حافظ من عسده لحراستها والمحلقظ عليها حتى يتضى في النزاع الخامس بالملكية من محكة الموضوع المختصة ، أو كما لو طلب السنديك تعين حارس على أبوال مدينه الملس المشتركة بين حكية المشروبين تحين حارس على أبوال مدينه الملس المشتركة بين حرين وقبل المستولكة المحتوية وينهر الكسراكة المشروبين المشرية وينهر الكسراكة المتحديدة وينهر الكسراكة المتحديدة وينهر الكسراكة المستولية وينهر الكسراكة المتحديدة المتحديدة المتحديدة المتحديدة وينهر الكسراكة المتحديدة ا

في الادارة معهم ، أو كيا لو تعلق الامر باشكال في التنفيذ أيام تأمني التنفيذ ، كما أذا أراد أحسد الداننين الماديين – بالرغم من صحور حكم أشهار الإعلاس أو بالرغم من صحور حكم أشهار الإعلاس أو بالرغم من صحور حكم التنفيذ على أبوال الدين بالطرق العادية ويأده في ذلك وكيل الداننين أو الشخص المهن لمراقبة أعبال المدين أو كيا لو مانع شخص في وضع الاختام على العمل بحكم أشهار الانسلاس أو الوردة في ترار رئيس المحكمة بحجة ملكية له أو لبعض المتولات الموجودة فيه ، أو غذلك بن صعوبات النتفيذ الاخرى التي تنظر أيام تأفي التنفيذ (أ) ،

رابعها ... وُقف تُنفيذ حكم الافلاس وآثار الوقف

٣٧ - آثار حكم شهر الافلاس:

نترتب على صدور الحكم بشهر الاملاس وبمجرد صدوره آثار يمكن حصرها في بجبوعات ثلاث :

الاولى ــ ما يمس شخص المغلس من حيث حقوقه السياسية •

والثانية - وهى خاسة بحتوق المفلس وسلطلته المسالية واهمها رفع يده من ادارة المواله او التصرف نيها مستقبلا ، ويطلان او عدم نفاذ بعض تصرفاته السابقة ، على جماعة الدائنين ومنعه من التقاضى ، ويحل محله في كل ذلك السنديك او وكيال الدائنين .

والحبوعة الثلاثة بنه الخاصة بحقوق الدائنين ؛ وبذالها ايتاف الدمساوى والإجراءات الانترانية ؛ وابتاف تسجيل الرهون وحقوق الابتياز المقارية ؛ وابتاف تسجيل الرهون وحقوق الابتياز المقارية ؛ وابتاف الدائنين سريان فوائد الديون التي على المدين ؛ وحلول الديون المؤجلة ؛ ورهن جماعة الدائنين أي وسسقوط حقوق أي أن أبوال المدين تصبح مرهونة رهنا علما لصالح جماعة الدائنين ؛ وسسقوط حقوق اخرى لمعض الدائنين في مواجهة المقلس ،

وندخل في مفهوم آثار حكم الإنالس سلحكها أخرى أجرائية أأزم التستون المحكمة بها ، وهي تعيين أحسد تفسساة المحكمة مابورا المتعليسسة ، وتعيين وكيسل مؤقت أو وكلاء مؤقتين للدائنين ، والامر بوضع الاختام على أبوال المعلم ،

هذه الآثار وتلك تدخل ... في بحثنا ... في منهوم حكم الاندلاس ؛ التي سفري أن طلب وتف تنفيذ حكم الاندلاس يستهدف تعطيلها مؤثنا بالابر من المحكمة الذي تستجيب به نها الطلب .

ويضمع حكم شهر الاقلاس حاكاى حكم آخر القواعد الخاصة بوقفه تفيدً الاحكام ، وقد ذكرنا أن حكم التأون يقنى بنفاذه نفاذا معجلا من يوم صدوره (۱۱۱ م تجارى و ۲۸۹ مراغمات) . ، ولهذا يجوز طلب وقف تفيذه من المحكمة المختصسة أى محكمة الافلاس عند المارضة فيه ، ومن محكمة الاستثناف بنفاسية الطعن فيسه ، ومن محكمة الاستثناف بنفاسية الطعن فيسه ،

⁽١) انظر في هذا البيان نصر الدين كامل والخرون في القضاء السلمجل •

٣٨ — وقد أثير خلاف ؛ بمناسبة طمن بالنقض ؛ حول آثار الأمر المعادر مسن محكة النقض ؛ بوقف تنفيذ حكم الاعلاس حتى يفصل فى الطمن . وقد ثار الخلاف بوجه خاص بالنسبة للاجراءات التحقيقية كوضع الاختام على محلات التاجر ؛ هل يترتب على طفاته لتحكم جواز رفع هـذه الاختام ؛ وهل تعود الى الملس جميع سلطاته لتى التحكم حواز رفع هـذه الاختام ؛ وهل تعود الى الملس جميع سلطاته لتى التقافى ؟ . . وبعبلرة ، التى سلبها منه حكم الاعلاس ومنها ادارة لمواله وصفته فى النقافى ؟ . . وبعبلرة ، اخرى هل تتوقف جميع آثار حكم الاعلاس حتى يفصل فى الطحن أم يقتصر ألوتف عسلى بعضها من البعض الآخر ؟ . . قبل فى ذلك كلم كلسي ؟ نلخصه ونختيه بها تضت به يحكم النقاف في ذا الخصوص .

١ ــ غفى دعوى رغمت المام محكة جنوب القاهرة (دائوة ٧ اغلاس) قضت غيها في ٣١ مايو ١٩٧٥ استند وكيل الدائنين الى حكم الفتض الصادر في ٩ ابريسل ١٩٧٥ بوقف تنفيذ حكم الإغلاس وطلب من المحكمة تفسير هذا الحكم وعلى الخصوص بيان الآتى:

أولا : الاثر المترتب على صدور قرار الايقاف بالنسبة لحكم شسهر الاعلاس وُخاصة بالنسبة لاجراءات التعليمة .

ثانيا : الاثر المترتب عليه بالنسبة لحالة غل يد المفلس وهي حالة تفرضها أهكام تاتون الاملاس الذي تعتبر مواده من الاحكام الآمرة .

ثالثا: الاثر المترتب عليه وبدى السحابه على بهذا ليتاك اتابة الدعوى الفردية ضد الملسروبنمه بن بباشرة حتوق التقاضى بدعيا وبدعى عليه، وكذلك جبيع الإجراءات التنفيذية التي حرم القانون بباشرتها الا في بواجهة وكيل الدائنين ، خاصسة وأن الفصل في الطمن بوضوعيان يتم قبل اربعة أو خمسة أعوام .

وقد طلب وكيل الداننين فى الجلسة تعيينه حارسا تضائيا على محلات المسعين وكافة أوجه نشاطه وتبثيله تضاء حفاظا على حقوق المدين والدائنين مع الاذن لسه بطلب سلفة من احد المسارف .

وتدم المفلس مذكرة شرح فيها طبيعة حكم محكمة النقض بوقف التغليذ ، وقسال ماده صو توقف السباغ صفة الملس عليه حتى يقضي يقبول الطحن وما يترعب على هذا التبول من آكار آخرى ، أو برفضه ، وأضاف أنه بالنسبة لإجراءات التطفية يمكن القول بابكان السبح في الإجراءات التطفية وبقا للبادة ١٨٦ كأعبال الجرد وتقديم المفصص والحساب الإجبالي وعلى الاسباب المهمة التي نشأ عنها التعليس وبيان توصف طبقا للمادين ١٧٠ و ٢٧١ ، ما بالنسبة لاتر الحكم على غل يد الملس فان الحل القانوني الصحيح هو السماح له بلدارة لهواله مع لتخرا دات التحفظية التي نضحين عصدم الإضرار بحقسوق الدائنسين وتحت رقابة المسيد ماهور التلانهة التي تضحين عصدم الإضرار بحقسوق الدائنسين وتحت رقابة المسيد ماهور التطفيفية .

وطالب برفض طلبي السنديك لمثالفتهما القانون و ولتقديمها من غير ذي صفة .

 ٢ _ واثير السؤال ، كذلك ، المام يحكية استثناف القساهرة (دائسرة ٧ تحارى) في نزاع غصلت غيسه في ١٦ ابريل ١٩٧٥ ، بهناسبة طلب تعيين حارس على ممتلكات المدين المفلس والذي قضى بوقف تففيذ الحكم الصادر بتغليسه ، وفي هده التضية لجأ المدين - مور وتف التنميذ - الى الحصول على أمر من قاضى التنميدذ يزفع الاختسام عن محلاته وتسلمها ، مما دعا الدائنين الى طلب فرض الحراسسة حتى ينصل في الطعن من محكمة النقض ؛ غاثيرت مسألة تعيين القاضي المختص بهذا الطلب أهو تناضى الامور المستعجلة أم محكمة الاقلاس ، وتبسك طالبوا الحراسيسة بأن الحكم القاضي بوقف التنفيذ لا يتضبن تعديلا أو الغاء لحكم الإملاس ولا يعدل في آثار الحكم التي تقسع بحكم القسانون وبن يوم صسدور الحكم ولسو لم يشهر ولا تحتاج الى أجراءات تنفيذية ، فهذه الآثار شمتهر باستمرار حالة الافلاس ، فسلا بزول الا بانتهاء التغليمة بالصلح أو بالاتحاد أو بالغاء حكم شبهر الاغلاس ، ومسن هذه الآثار أسباغ الصفة على السنديك ومأمور التقليسة وغل يد المدين الذي يعتسبر بمثابة حجز شامل لاموال المدين برمتها ، وحرمان الدائنين من رمّع الدعاوى وحلول آجال الديون ووتف سريان الفوائد ، وقالوا أن قضاء محكهة النقض المسادر بوتف تنفيد الحكم طبقا لنص المادة ٢٥١ مرافعات لا يمس الآثار المتقدمة لان حكم وقف التنفيذ بطبيعته لا يتناول الا ما يقبل التنفيذ الجبري من آثار الحكم الطمون فيه ٤. كما أنه لايتناول الا اجراءات التنفيذ التي نتخذ بعد تقديم طلب وتف التنفيذ ، ولا ينصرف الى الآثار التي ترتبت على مجرد صدور الحكم وبقوة القانون . لانها قد ترتبت قبسل التقدم بطلب وقف التنقيذ ، ولا الى اجراء وضع الاختام على محلات ومخازن المدين المُفلس الذي تم قبل طلب وقف التنفيذ ، وأن أثر حكم وقف التنفيذ أتما يقتصر علمي منع اتخاذ اجراءات تنفيذية لاحقة لتقديم الطلب المتبثلة في منع اتمام التصفية الجمامية كالبيلج . . .

هذا ، وقبل في وجهة النظر المخالفة ، أن القضاء بوقف تنفيضة حكم شسهر الاسلام ، وهو من الاحكام المنشئة ، ينصب على الاصل فيؤدى الى عدسم انتساج حكم الانقلاس لاى اثر من آثاره ، ويبقى الحال على ماكان عليه قبل صدور حسكم الانسان .

٣ ـ وق حكم لحكة استثناف التامرة (ق ١٦ يوليو سنة ١٩٧٥ استثناف رق ٣٠ المسنة ١٩٥ ق تجارى) تالت المحكة : ان آثار حكم الإفلاس تنحصر أولا) قائل تترتب بقوة القانون بنساء على الطبيعة الولاتية للحكم ، وثانيا ، في آثار عبلية تتعفية تترتب على طبيعته الوقتية ، وثالثا في آثار عبلية تتعفية بنساء عسلى طبيعته التنفيذي التنفيذي بوقف التنفيذ ألى الإثر التنفيذي لحكم الإفلاس ، ذلك لان الإبر بوقف التنفيذ يصدر بناء على المسادة ١٩٦ مراهمات في عنم تعالج الإثر التنفيذي للحكم ، ويتحقق هذا بالنمبة الى اجراءات التغليمسسية باعتبارة ما اجراءات التغليمسسية باعتبارة الإجراءات ويقوى المر محكة النقض بوقف التنفيذ الى المسير في هسذه الإجراءات و المساس باتنارها التقونية التي تتعبيم طلب وقفه ما تعيم طلبه وقفه ما تعيم طلبه وقفه المنا ويتحق المناس باتنارها التقونية التي تتعيم طلبه وقفه المناس الإجراءات أو المساس باتنارها التقونية التي تتعيم طلبه وقفه المناس المناس تعيم طلبه وقفه المناس المن

النفاذ ، ولا ينصرف الامر بوقف التنفيذ الى الآثار التحفظية لحكم الانملاس ، وهدفا يعنى أن وقف تنفيذ الحكم لا يؤدى الى وقف ازالة الاجراءات التحفظية التى اتخفت بناء على ذلك ، لان هذه الاجراءات لاتحفظية التى اتخفت لجزاءات وتنبية تلحكم وانها هي المجراءات وتنبية ترعى الى الوثلية بن خطر حال ، ولا ينصرف الامر بوقف التنفيذ ألى الإثرار المتربية بقوة القسانون على حكم الافلاس ، ذلك لان الاثر المشوء لحكم الافلاس ، ذلك لان الاثر المشوء لحكم الافلاس من طبيعته الولائية لا قوضه التنفيذية ومن ثم لا تعفير الآثار المتربية على حكم الافلاس غير جدى ، والقول بغير ذلك كان بوجب على حكمة النفلاس غير جدى ، والقول بغير ذلك كان بوجب على حكمة النفض عدم غيول وقف التنفيذة أذ أنه لا يجوز غيول هذا الطلب بعد أن يتم اللغب وهدو ما يجعل طلب وقف التنفيذة تشرا حسيم حكم طبيعته الولائية غير مقبول حلان الآثار التي تترتب بقوة التأثون على حكم طبيعته الولائية غير مقبول حلان الآثار التي تترتب بقوة التأثون عملي حكم الإملاس نسخه على المحكم الجراءات متنابعة تقوى المنافق المعرف المسلب بعام منها بينها تعتبر الآثار الذكورة تأتونية تجمها وحدة غير قابلة المتجزئة وهي حالة الاملاس ، أما القسول أنها لهسفا السبب التنفيذ وقف يعترض لهم طبيعة وقف التنسرة .

3 — واخيرا عرض الموضوع فى تضية عصلت نيها محكة استثناف القساهرة فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٧ خلاصتها أن تاجر شمير الملاسه شمة تفعى بوقف تثنيذ هدذا الحسكم ، رفعت دعوى اخزى بطلب تقليس هذا المدين غثار السؤال عبا أذا كانتظ الدعوى المزمومة بن احسد الدائنين بقبولة باعتبار أن وقف تنفيذ حكم الإملاس يخلع - وقتسا - عن وكبل التفليسة صفته ويجبيز لكل ذى شمان أن يقاضى المدين أم أن التضماء وقف التنفيذ لا يعمن هالله الإملاس السنديك سلطانه .

طمن في حكم الاستئناف ، الذي اخذ بالوجهة الاولى ، أسام محكمة النقض ، وتبسك الطاعن بأن الحكم فيه اخطأ في تطبيق القانون وفي بيسان ذلك يقول « انه ردد أسام محكمة الاستئناف تهسكه بالخنسج بعسم قبول دعسوى شهر الالملاس لمسبق صدور حكم باغلاس نفس التاجر ولذلك تكون هذه الدعوى مرفوعة من غير ذي صنة ولكن الحكم المطعون ضده ونفض هذا اللفغ استقادا الى أن حكما مصدر من محبة النقض بوقف تنفيذ حكم الافلاس الاول ، وهنو ما يترتب عليه عنودة أهلية الاتحاضى الى المفلس ، في حين أن الامر بوقف تنفيذ حكم الافلاس لا ينصرف الا الى التخافى الى المفلس ، في حين أن الامر بوقف تنفيذ حكم الافلاس لا ينصرف الا الى التخافى الى المفلس ، في حين أن الامر بوقف تنفيذ حكم الافلاس وفقت الاتفاق الله التخاف النقط ، أساس محكمة النقف ، التقافى علا يقدم النظر قائد يكون قدد لخطأ » .

م. رفضست بحكمة النقض هذا الطعن ؛ وحسبت بشكلة الآثار التي تترعب
 على القضاء بوقف حكم الإفلاس ؛ بقولهسا :

« حكم شهر الاملاس ينشىء حالة تاتونية جديدة هى اعتبار التاجر الذي توقف عن سداد ديونا في حالة الملاس جمع بها يرتبه القاتون على فلك بين على يسده عن ادارة أسواله أو النصرف فيها وفقد اهليته في التقاضي بشأتها ويحل مطه في مباشرة علك الإسود وكيل الدائنين تعينه المحكمة في حكم اشهار الإقلاس ، الا أنه أذا أسرت محكمة النقض بوقف نثفيذ هذا العسكم ابنسع على وكيل الدائنين مباشرة اذا أسرت محكمة النقض بوقف نثفيذ هذا العسكم المناته التي خولها له المقلون نتيجمة أسباغ على السفة عليه بموجب جسكم المهار الإفلاس المنفى بوقف نتفيذه بجيعم الماره ، وبن ثم يعدود الى الناجسر المهارس مصالحية ادارة أسواله والتقاضي في شائها الى أن يقسرر مصر حكم شهر الإفلاس بقضاء من حمكمة النقض في الطعن بعدم تبول الدعسوى لرنمها من غير ذي صفة ناته لا يكون شد اخطأ في تطبيق العاقون (۱) .

٣٩ __ دعوى المراسة على ممتلكات المفلس بعدوتف تنفيذ حكم الاغلاس:

كذلك من الموضوعات التي التارت الجدل تحديد المحكة المفتصة بغرض هراسة على معتلكات المفلس عندما ينتمى بوقف حكم الإنملامن ، وهل تدخل هــذه الدهـاوى في مفهوم الدعاوى الفائدة عن التعليسة فتختص بها المحكة التي اصدرت ، أو تكون خارجة عن التعليسة باعتبار أن وقف تنفيذ الدكم يلغى - مؤقتا - حالة الإنسالامي فيكون المختص بهذه الحراسة محكمة الامور المستحجلة طبقاً المقواعد العلمة أ . . .

ووانسم أن الإجابة على هذا السؤال ترتبط وتتوقف على الإجابة على السؤال الامسم من التروقف تثنيذ حكم الاملاس على هللة الاملاس ذاتهسا طبقا لما عصلناه .

⁽۱) نقض ۲۲ ینایر ۱۹۷۹ مجرعة قللش ۳۰ ص ۳۳۳ ۰

* مدى سَلَطَة القضآء في تَعديلَ العقد الادارى »

السيد النكتور زكي بحبد محبد النجار

_ القدمة : _ (تمهيد وتقسيم) أ...

الامسل في التواعسة المنية التتليدة أن المقد شريعة التماتدين 7 ولا يعلى التماتد بن التزايات تبسل الطرف الأخسر الا للقوة التاهرة ، وهي الحادث غسير التوسيم ، الذي لا يمكن دغمه والذي يجعل تنفيذ الالتزام بمستحيلا ،

ويقوم معبار التفرقة بين هذين النوعين من المقود على ضوابط تسلاتة 6 يشترط توافرها في المقسدلكي يعسد عقدا اداريا وهي : — (۱)

_ ان يكون احسد طرنيه شخص معنوى عسام من اشخاص القانون العام .

 ان یکون المقد منطقا بمرفق عام سواء فی انشاءه او تنظیمه وادارته او نسییره واستفلاله م.

.. ان ينضيهن المقدد شروطا استثنائية غير مالوفة في القانون الخاص .

واذا كانت متود الادارة الخاصة يسرى في شائها تواعد المتاسون الخاص (المدنى) ، ويختص بنظر المنازعات التي نثور بشائها التضاء العلاى ، فانه على المكس تطبق تواعد المتانون المسام على منازعات المتود الادارية ، كمسا يختص بنظر هذه المنازعات القضاء الادارى (مجلس الدولة) .

وعلى ذلك ؛ غان الاصل في ان العقد شريعة المتعاتدين لم يبكن الانسذ بسه على اطسالته في بجال العقود الادارية بصفة عابة ؛ وعقود الالتزام بصفة خاصة .

متسد انشأ مجلس الدولة الفرنسي مركزا وسطا - بين الحالة العادية التي يستعيل فيها يستطيع المتماتات فيها أن يفي بالتزاءاته وبين التاوة القاهرة التي يستعيل فيها تنفيذ الالتزام - يستطيع فيه الملزم أن يفي بالتزاهه لان الوفاء ممكن في ذاته وليكن يناله فسيه أرهاق مادى شديد . هذا المركز الوسط هاو ما يطلق عليه نظرياة الظروف المارثة

 ⁽١) انظر في تفصيل ذلك وسائننا للبكترواه بعنوان و نظرية اللبطان في العقود الإدارية - هرامسة مقارنة ، ٠ جاسة عين شعص معنة ١٩٨١ هـ ١ ومة بعدها ٠

وتقوم هذه النظرية على انسه الذا وجدت ظروف لم تكن في الحضبان وكان من شاتهما أن تريد الاعباء المالية الملتساء على عاتق احد طرفي العقد الى حدد الاخلال بتوازن العقد اخلالا جسبيا ، غلهذا المتعلقد ان يطلب دولو مؤقتا د المساهبة مسن الطرف الأخسر في الخصائر التي تلحق بسه غاذا رغض كان لسه الحصق في الالتجاء الى التفساء لكى يحكمله بالتعويض المناسعية والادر بوقف تنفيذ العقد لحين زوال الحدث المفاول (١/١٤٧٣ منى) ،

غبا مدى الاخد د بهذه الاحكام في مسادة المعتوبة الادارية ! .

وهــذا بــانــوف؛ نعــرض لــه في درامـــتنا هــذه ، وقــد قسمــينا الدراسة الى التقاط الآلية: ـــ

اولا: ... نشماة نظرية الظروف الطارئة . .

ثانيا : _ شروط تطبيق النظرية في القانون الاداري . .

ثالثا: - الجرزاء في النظرية ...

الفاتية ،

أولا ؛ _ نشأة نظرية الظروف الطارلة : _ _

 بدأت النظرية كثرط شهن مغروضا في المعاهدات الدولية ، غهى تنقضى بتغير النظروف على ما هــو معروف في التانون الدولى العام ، وانتتلت النظرية بعد ذلك الرالقانون الادارى ،

— وكانت الحرب المالية الاولى هى المناسبة التي رات لجلس الدولة المرنسي للذهنة بها في يقدم الدولة المراسبة اللذهنة بها في المناسبة بورد و (١) Bordeaux ، والمتنت الى جميع انواع المتاسود بمدذلك .

و سرد اخسد القانون الادارى بالنظرية دون القانون المنى يرجع الى : — ا سان اتضية الادارة تتصل اتصالا وثيقا بالصالح المام ، ولذلك يحرص القانون الادارى على أن يوفق في احكامه بين القواعسد القانونية الصحيحة والمسلحة

وتخلص وتلاع حدة الدعوق عن الله عليه نشوب الحرب العالمية الإولى ارتصت اسمسحار اللهمم ارتفاع ماملة الرتفاع المامل الدرجة أن وجدت شركة الإنساط الهية بورود أن الإسمار التي تتعاضاها أبعد كليرا من أن تعلى المعلق المساور أن المعلق المساور أن المعلق المساور أن المعلق المساور أن المساور أن المساور المساور أن المساور المساور أن المعلق المساور المساو

المابة ايسا في التاتون المعنى فالكثرة الشالبية من اقضية تعلق بمصالح الامسواد دون ان يكون لهسا مساس بالمسالح العام والمسلحة العابة .

٢ ـــ ان التانون الادارى ليس مقيده بنصوص تشريعية كالقاتون المدنى ٠٠ ولذا جدد في معر لمسلحة نظرية الظروف الطارئة امران أ ـــ

اولهها: — انشاء التضاء الادارى وهبو اكثر استعدادا لتبول النظرية التضاء المستنى . .

ثاقيهها حـ غهور التطبيق المدنى الجديد وتسد وجد فيه القضاء المعنى ذائسه النص الذى كان يلتمسه للاخذ بالنظرية ومن هنسا أخذت الطروف الطارئة تمسلكم طريقها الى التقنيفات الحديثة ومنهسا التقنين المدنى المعرى في ٢/١٤٧ .

ــ ولقــد كان الحال قبل ظهور التقنين الدنى الجديد يجرى على رفض القضاء الاختطط الاختطاط الوطني والمختلط الاخسة بالنظرية بينباكان الفقه يؤيد الاخسة بها .

أسا في فرنسا غيازال القضاء يجرى على عدم الاخذ بالنظرية في التواصد المدنية وأن طبقها في حجال المعتود الادارية ، كبسا لم يتجه المشرع نحسو تقنين النظرية في الداء سكواتها النظرية في الداء سكواتها النظرية في الداء سكواتها النظرية أذا نص في م ١/١٤٧ بدني على « وسع ذلك اذا طرات حسوادت استثنائية عاسة أن لم يكن في الوسع توتمها وترتب عسلي حدوثها أن تنفيسنة الالتزام التماقدي وأن لم يصبح مستحيلا ، جساء مرفقاً للمدين بحيث يهسده بكسارة فاحدها ، جاز للقادى تبدي بهسارة الطرفين أن يسرد الدرنام الى المرفق الى الحدد المعتول ويتسع بلطلا كل انتفق يضاف غلك » .

بهذا النص اصبحت نظرية الظروف الطارئة بتسررة في مصر بصفة علية وليست بالنسبة للعتود الادارية خصب منسرى ليضا على العتود المنية مع ملاحظة أن اساس النظرية في العتود الادارية هسو قاعدة استبرار المرافق العلية في اداء س خدماتها للحمهور.

- ونظرية الظروف الطارئة بن النظريات السلم بها في الفقه الاسلامي في بعض العقود وبصفة خاصة عقد الإيجار فينفسخ عقدد الايجار بالعفر في المذهب الحنفي ، ذلك أن الفسخ في الحقيقة يكون بطابة انتناع بن الالتزام بشرر ونظرية المغر في الفقاء الاسلامي واسعة ننظيم يعتبره المقاون شوة قاهرة ومسا يعتبره حوادث طارئة (٢) .

ثانيا : ــ شروط تطبيق النظرية في القانون الاداري : ــ

(1) ــ اننكون بصدد عقد متراخى: ــ

اى يكون هناك نترة من الزمن تفصل بين صدور العقد وتنفيذه .

⁽٢) السنهوري الرسيط مصادر الاشدام عن ٨١٥ وما بعدها ، هامش (١) هن ١٠٠٠ -

وهذا شرط بديمى فلا تسرى النظرية الا إذا كانت هناك غترة من الزمن بين ابرام المتد وتنفيذه ، ويحدث اثناء هذه الفترة حوادث غير متوقعة (نادرة) تجعل تنفيذ الالتزام برهتا الى ان النظرية لا تسرى الا على المقود المساه بالمقود الزمنية (الدورية) ولا تسرى على المقود المنسا في المال المجتبى لتطبيق النظرية في مجال المقود الادارية يتبثل في عقود التوريد والاشمال العابة وعقسود الامتيسائر غمن صمدة المتحددة وانه وان كان ذلسك لا يتسع الا نادرا الا ان المشرع المصرى قسد آثران يسكت عن هذا الشرط فهسو شرط غالب لا ضرورى .

ــ ولكن يثور هنا تمماؤل هام هــو : ــ

هل تطبيق النظرية في حالة حدوث الحادث الطارىء بعد المدة المحدة في العقد للتنفيذ ؟ اجابت المحكمة الادارية العليا على هذا التساؤل في حكم حديث – نسبيا – لها مسدر في ١٩٦٢/٢/١٩ وقررت فيه : –

 « انه » . . يجــوز تطبيق النظرية (نظرية الظروف الطارئة) في حالة وقوع الحادث الطارىء بعد المدة المحددة التنفيذ مادام الحادث قسد وقسع اثناء المهلة التي وانفت الادارة على منحها للبنعاند بعد انتهاء هذه المدة) (٣) .

 ٢ ــ ان تجد بعد صدور العقد حوادث استثنائية علية وليست خاصة بالدين .

فاذا كان الحادث الذى طسرا بمسد ابرام المقد خاصا بالدين فلا تطبق النظرية حتى ولو كان من شاته ان يجمل تنفيسذ الالتزام مرهقا كافلاس المدين أو خمسارته الفادحسة في صفقة اخسرى الخ . .

وبثال الحوادث العامة الزلازل أو الانتلاب المفاجىء .

باختصار أن الظرف الطارىء يجب أن يكون عهاما مسواء تبثل في مضاطر التصادية (مثل قيسام تسميرة رسمية أو الغاتها) أو أدارية (عمل الامير) أو طبيعة (الزلازل) هسذا ولقسد أدى تدخل الدولة الحديثة في ظروف الانتاج إلى تداخل صور المفاطر الثلاثة وإيها يصح سببا لتطبيق النظرية .

٤ ــ ان تكون هذه الحوادث الاستثنائية العامة ليس في الواقع توقعها : ــ

مان كانت متوقعة أو كان ببكن توقعها فلا سبيل لتطبيق النظرية ويتفرع على أن الحادث لا يبكن توقعه أن يكون أيضا بها لا يستطاع دمه ذلك أن الحسادث الطارىء الذي يستطاع دفعه يستوى أن يكون متوقعا أو غير متوقع .

ولكن هل يجب أن ينصب شرط النوقع على الظرف الطارىء ام على آثار و أ

بادىء الابر أهبل مجلس الدولة الفرنسي فكرة عسدم توقسع الثار الطسرف واشترط أن ينصب شرط عسدم التوقسع على الظرف ذاته ولكن سرعان ما عسمل

⁽٣) الادارية الطيا عن رتم ١٩٦٢ لسنة ٦ ق في ٩/٢/٦٢/١ مج س ٧ ص ١٠٢٤ ·

المجلس عن تشدده وأصبح يكتفى بأن تكون آثار الظرف الطارىء هى ألتى لم يكن في الإيكان توتمها وهـــذا ما أتجهت اليـــه الادارية الطيا ايضا (٤) .

وينبنى على ذلك أن يكون هذا الحادث المفلجيء ، خارجا من ارادة المتعلقدين ،
هــذا واقعد تطور القضاء في هذه الفاحية طورا كبيرا أذ قسدم القضاء فسيكا
من التوسيع على النظرية أذا اعتبر بهن الظررت الطارئة مسحور أمهان تشريعية
من غير السلطة الادارية من الامتيساز بترتب عليها أن يصبح تفيذ الالترام مرها
وعلى ذلك فاذا ما مسحرت أمهال تشريعية من الدولة لا تؤثر على عقود السلطات
المحلية الا في نطاق النظرية وبشروطها ، كها أنه لا يشترط أن يكون الحادث الفاجيء
راجع الى غصل الادارة من خطأ من جانبها غينطبق النظرية حتى ولو لسم تخطيء
الدارة في تصرفها بادام قسد أدى الى أرصاق الذين في تنفيذ المتراك أرمانيا
الشادية المتراك الوال أو أن الظرف كان راجما الى أرادة المتماتدة على
تنطبق النظرية بطبيعة الحال أو أن

ان تجعل هذه الحوادث تنفيذ الالتزام مرهقا لا مستحيلا .

نيشترط اخيرا لاعبال احكام النظرية أن تجمل هذه الظروف الاستثنائية العلمة الفير متوتمة تنفيث العلمة الفترة المي متوتمة تنفيث العائن في حالة الفترة التامرة سولا يكنى في ذلك حرمان المتعادمان اربلحه أو حتى اصابته بخسائر فلحسة محتبلة بل يجب أن يكون من شائها أن تهسده بالتوتفد الملهما التصاديات المتسد المتعادم معنى مقب وظك عكرة نسبية تعدى كل حالة على هذة . المتحدة المتعادم وطلاحة المتحدة والاستحداد المتعادم المتحدة المتحددة المتحد

نارهاق الدين ينظر الى الصفقة التي أبرم في شائها المقد وبميار الارهساب بوضوعي لاذاتي -

بنظر فيه الى الصفقة المعقودة التي ابرم في شاتها المقد لا الى شخص المدين . • . فيجب أن تكون النظرف الطارق عارضة واتها السبب الماشر في تلب التوازن الماشي المشرع با اذا كانت هذه الظروف دائمة أو ذات أثر دائم وليس من المنتظـ ان يمسود المؤسفة المسابق المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسد . و الاناسات المناسبة المناسد . و الناسات المناسد . و الناسات المناسد .

ثالثا : المزادق النظرسية "

_ اذا ما توافرت الشروط السابقة فما هــو الاثر المترتب على ذلك ؟ .

اجابت المحكمة الادارية المليا في حكم حديث لهما يعد من أبسرز أحكامها على هذا النساؤل نبصد أن نصلت المحكمة النظرية وشروط تطبيقها تررت : __

(. . .) وبؤدى تطبيق هذه النظرية (الطسروف الطارئة) - بعسد توانسر شروطها جائزام جهة الادارة المتعادة بعشاركة المتعادد معها في احتبال نصيب من الخسارة التي احاتت به) طبيعة المساركة المتعاد الادارى واستدامه على طبيعة المقد الادارى . . . وذلك ضمان لتنفيذ المقد الادارى واستدامته لمسير المرفق

⁽٤) الادارية للطيا في ه/١٩٦٢/٦ س ٧ ص ١٠٣٤ ما سبق الاشارة اليه ٠

العام الذي يخدمه ومرضاته للصالح العام - ويقتصر دور القاضى الادارى على الحكم بالمعويض المناسب دون أن يكون له تعديل الالتزامات العقدية » (٥) -

تفصيل ناسك : _

... انب لا يترعب على توافر الشروط السابقة فسنح العقسد أو وقف تنفيذه وانها يوقف والمحادث المتعادد كما هو .

فالتعاقد لا يتوقف عن تنفيذ المقد ، والا تعرض للجزاءات المتصوص هليها في المقسد ولكن بصدف أن يتحول الخرف الطارىء الى قوة قاهرة في وقسته قصير ، في هذه الحالة للبتماقد أن يتوقف عن النفيسذ خلال هسذه الفترة وعليه معاودة التنفيذ على معتب زوالها الا أذا كانت الظروف ذات اثر دائم وليس من المنتظر أن يعود المرفق الى سيرته الاولى ، فلابسد في هذه الحالة من تعديل المقسد طبقاً للظروف الجديدة أو نسخة أن كان ذلك متعذرا .

يحصل على المتاتد في حالة توافر شروط نظرية الظروف الطارثة أن يحصل على معاونة بن جهسة الادارة .

غطى المتصاقد في هذه الحالة أن يتقدم الى جهة الادارة بطلب تقديم المعاونــة أيا كانت صورتها ـ سواء بطلب رفــع الاسعار أو القمويض المادى غاذا رفضت جهــة الادارة ، بديد المسون للبتماتد مهما غان له أن يلجأ الى القضاء بطلب الزام الادارة بمعاونة المتعاتد معها بها يخفف عنه الارهاق الشديد الذي يلحقــه من جراء تنفيذ المقـد .

ولكن ما مدى سلطة القاضي الادارى في هذه الحالة ؟

هل يحكم للبتماتد مسع الادارة بالتمويض الكليل بها لحقه من خسارة عادمة ؟
... هل له أن يمدل من شروط المتدد ؟ هل يحكم بنسخ المتد ؟ . في القواعد المدنية تمطى م ٢/١٤٧ الحق للتأمى في هذه الحالة _ تمديل التزامات المتماتدين باحد لهور ثلاثية : _

اما بانقاص الالتزام المرهق أو بزيادة الالتزام المتابل ، أو وقف تنفيذ المقد لمعين زوال الظرف . . الا أنه لا يجوز للقاضى المدتى الحكم بفسخ المقدد ، عليه فقط توزيع تبصه الحادث الطارىء بين طرغى المقد بلحد الصور السابقة ، أى أن مهمة القاضى المدنى في نظرية الظروف الطارئة تتجاوز تفسير المقد الى تصديله المواد ١٤٢ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٧ ، ١٩٠١ فقرة ٢ بدنى ، فهسل هذا هى سلطة القاضى الادارى في مجال المقود الادارية أللمتعاشد مع الادارة أن يطلب بن جهة الادارة تقديم المون له على عالة توافر الشروط السابقة على انفضاء بطلب الزام المجهة الادارة المتعادة طلب المعاونة كان للمتعاشد معها أن يلجاً الى القضاء بطلب الزام المجهة الادارية بتقديم العدون ،

 ⁽a) الإدارية الطيا - في تضية ١٩٦٦ لسنة ١٠ ق في ١١/٥/١٩٦١ مع من ١٣ عن ٧٧٤ .

ولمجلس الدولة ان يدعسو كلامن الطرمين الى محارلة الاتفاق الودى ٤ سم

... وهذا دور طبيعى يقوم بسه مجلس الدولة في جميع الغائر مات القطعة بالمقود الادارية حد عادة اشال الطرافان في الوصول الى الاتفاق الودى عليس لمسلم القاشي الا الحكم بالتمويض ، والقول بغير ذلك يتناشى وطبيعة التضاء الادارى الذي تحكمه القامدة الاصلية في انسه يحكم ولا يعيسر من ناهيسة ، وتعريض المصلحة العابة للخطرين ناهيسة أخسرى .

فالمقسد يظل كما هسو على الرغم من أن الضرر يرجع الى سبب آهسر خارج عسن ارادة المعاتدين ؛ وكل ما للمتماتسد هسو الحق في التمويض .

ولكن ما هـــذا التمويض ؟ هل يكون كليلا عن جبيع الاشرار التي تعسيب التماتد ؟

ان التعويض الذي يحكم با التاشي الإداري في هذه الحلة لا يمسد وكونه مساهمة ومعاونة وبشاركة في متدار الضرر وليس لاجبسار الضرر كله نعوزع الفرر بين الطرفين وذلك عكس الحال في نظرية التوازن المالي حيث يكون التعويش كالملا عن الاضرار التي تصيب . . . المتعاقد (٢) وهذا با تررته الادارية العليا بقولها : ...

۵ ، ويترتب على ذلك الزام للجهة الادارية المتعاقدة بيشاركة المتعاقب مهمسا في احتبال نصيب من الخسارة التي لحانت بسه طسوال غفرة تيسلم اللطرف الطسارىء »

أى أن مهدة القاشي تخلص في توزيع الاعباء وؤقتا بين طرفي المقسد مع استبرار قيسلم المقدو الالتزامات المترتبسة مليه (٧) .

ولكن ما هسو اسباس الحكم بالتعويض ؟

تحن نرى أن أساس الحسكم بالنمويض أن يرجسع الى الطبيمة الذاتية للمقود الادارية التي تقفى بضرورة سير المرافق العلبة بانتظسام والى قواعد المعاللة .

وعلى ألقاشى عند تحديد التعويض مراعاة مسدة الظرف الطارى، ومقددار. الخسارة المادحة النماتد والادارة المناسسة المسارة المادحة والادارة المسارة النماتد والادارة مساسم نشا الادارة تعديل الالتزامات التعاقدية ، على أن تفسمين العقسد شرط يخسول للبتعاقد نسسخ العدد ف حالة الظرف الطارىء ، لا يصول دون الملاسسة بالتعويض على اساس تواعد النظرية ، على أن الإتفاقسات التي تيرم بسين الادارة والمعاقد بها لا بنيع من التبسك بالنظرية أذا لم تنجع في تلاقي الاختلال في اقتصاديات المقدديات التي تدرم بسين الادارة المقددية لا تنزع برم بسين الادارة المقددية لا تنزع برم بسين الادارة المقدديات التي التنظيم النظرية التي تقسع على تنظيم الظروف الطارئة واثارها عدسم مطيعة بنتحة لائر هما .

واحكام النظرية تتمسل بالنظام العام ، ويقسع كل انتاق على مخالهها باطل ، وسن نسم يقسم باطل ، ولا تبلك وسن نسم يقسم باطل ، ولا تبلك الجهسة الإدارية أن تضع شرط يعول بين المتعاقد وبين التبسك بالعودة المقاهرة والنظرف الطسارىء إذا وقسع إيها وتكالمت شرائطه ، بن له حق النبسك بالنظرية .

⁽١) أنظر حكم محكمة القضاد الإداري في ٢٠/٦/٧٥٠ -

⁽٧) حكم الإدارية الطيا السابق الإشارة للمها .

الدين فى كل عقيد ليه الحق فى التبسك بالنظرية (م 187 / 7) ، وكذلك المتساؤل اليه اذا تم التنساؤل بيولندة جهسة الادارة حتى لو كانت للظروف الطؤنة حدثت تبل التناول مسادام للمتنازل اليه العسق فى التبسك بجميد حقوق المتساؤل عسلى أن المتنساؤل اليسه فى حسلة عسدم مسواؤنة بجميد الادارة على المتساؤل التبسيك باحسسكام النظمرية ولكن مسع ارجساع مسبب التمويض الى المسلولية المتسدية ، كمسان الورثة التبسك بالنظرية ،

ولكن هل لجهة الادارة التمسك باحكام النظرية .

اذا تعاقد الفرد مسع جهة الادارة وكان له أن يتمسك غيها بالنظرية (الظروف الطارئة) أذا ما توامسرت شروطها بالنسبة البسه ، ظلعكومة ايضسا أن تتمسسك غيسه بهذه النظرية ، أذا كانت السئقة التي عقدتها بتصدوا بضسارة فاحسة بالنسبة الى السفت ذاتها ، ولا يعتد بأن جهسة الادارة لا يرعقها أن تتميل أن هذه الخسارة أذ شوء هين بالنسبة الى ميزانيتها الضحة ، ذلك أن سالار على لا ينتهى حتى ولو أن المدين قسد اسمعته ظروف لا تتصل بالصفقة التي الصبحت برعقسة في ذاتهسا (٨) .

الفاتوسيسية: __

ومن كل ما سبق نخاص الى ان سسلطة القاضى الادارى في مجالي اهمسال نظرية المتسد الطروف الطروف الطارفة ولو لسم تبتسد الى تمديل الالتزامات التماتدية ، بوقف تنفيذ المتسد أو انقاص الالتزام المرهق الذى يبتى كما هسو ألا انها تبتد الى الحكم بالتمويض الذى هسو لاشك مساهسة أو مماونة بن جهة الادارة المتماتد معها والذى بقسكل لا جسدال زيادة في التزايات جهسة الادارة .

اى أن الحكم بالتعويض ... الذى يملكه القاشى الادارى هنا ... ما هو الا بتعديك وصورة من صور تعديل المستد الادارى . بزيادة الانتزام الغابل (التزام جهسة الادارة) . هـ..و تعديل في التزامات الادارة المسلح المتماتسد معها ولو لم يجسبون المسرر كلية ولا يمكن القول بان تعديل المستد بغذه الصورة يتمارض وطبيعة المعد العدارة ولا يمسك الادارى أو تواصد العدالة أو تأصدة أستبرار سي المرافق العابة عادام الاستراك يتعداه ، الى وقف التنفيسة أو انتفاس الالتزام المرهى ، الذى هـ.و لا تسلك فيسه ضرر بلحق المنتمين لتوتف المرفق عن اداء الضعابات التى عولوا عليها في ترتبه لبور عبر عبر المراكبة في تعديل المتدرب الدرارى سلطة أو حكمة في تعديل المتدرب المداري بسل له هـ.ذه المسلطة وان كانت سلطة محدودة لا تصل الى مستوى سلطة الادارة وهى سلطة تنفق وقواعد المشروعية والمدالة وتظمى هــذه المسلطة في المحكمة بالتعويض للمعارفة والمشاركة في المحكمة في المحكمة المسلطة الادارة وهى سلطة اللادارة وهي سلطة الادارة وهي سلطة المنازع المتعويض للمعارفة والمشاركة في المحكمة بالتعويض للمعارفة والمشاركة في المحسلة الدى الاعتراض على نقالت

بالتول بان هذه التعويضات موتنة حتى بنتهى الظرف الطارىء أنها الذى يدعو الملتزم بثلا الحالمات الادارة بالتعويض في الظروف العادية أو حتى بعسد أن صارت عاديسة عنب الحادث الطاريء؟ .

لابدعاة لذلك غزيسادة النزام الجهة الادارية كان مرتبط هو الآخر بقوة الحادث الطارئ، وهسو التعويض الذي يهنف اليه المنتزم أو المتعاقد معها (أي مع الادارة).

ولقد نطقت محكمة التفساء الادارى بلفظ التمديل صراحة في حكمها الصادر في القضية رتم ٤٧لسنة ٢ تضائهة في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٠ اذقررت:

« إلى كانت الطروف الطارئة التي أجاز القانون بالاستفاد اليها للقاضي تعديلُ الالتزام المرهق الى الحدد المعلول بعدد الموازنة بين مصلحة الطرفين تصلح شيئا للادعاء بتعديل العشد الثناء تتفيذه ، فانها لا تصلح شيئا اللادعاء بعدد تنفيذ المقد بالتعويض عن عسائر نتجت بسبب ارتفاع الاسعار .

الحق لا يستط بالتقادم

السيد الدكاور: / رافت بحيد أعيد عباد

ان موضوع تقادم الحق في عالمنا المعاصر يمثل متبة أمام كثير من الناس في سبيل استرداد حقوقهم لمجسرد ان قام الغير بوضع يسده عليها بدة من الزمن هذه المسدة كتيلة بتبلكه داستثناره بهذا الحق دون أي سند شرعي أو قانوني يثبت تبلكه لهذا الحق . مالتقادم طبقا انتصوص القانون الدني يسقط أو يكسبه الحقوق ؛ وقبل ان نتاول موضوع تقادم الحق يحسبه أن تلقي نظرة على منهوم الحق الذي هو المط للتسسادم .

مالحق في اللغة يطلق على معان كثيرة منها: المدل أو الثابت الواجب على الغسير أو النصيب ؛ وفي الإصطلاح: اختلفت الفقهاء في بيان مقهوم الحق بين مؤيد لوجوده وبنكر له .

من أنكر عكرة الحق استبدل بها عكرة المركز القانوني وعلى رأس هذا الغريق المتبه النونسي ديجي Duguit والفقيه النبسياوي هانزكلسن Kelsca والفقيه النبسياوي هانزكلسن وهم من انصار المدارس الواقعية والاجتباعية حيث يرون أن قوامسد القانون الوضعي تضع الفسرد في مركز يرتبط فيه بالافراد الآخرين في اطلار سين الإنزام باتفاق بوقف أيجابي أو سلبي ، وعنسد تطبيق هذا المهوم على علاقسة بن الملقات نجد أن الفرد يتجبل واجبا يستنيد بنبه شخص أو الشخاص آخرون دون توضع ارادة المستفيد منه ، غالاطراف بمناسبات الركز الفانون المستند الى تاتون يتعرض الجديم في ظله أبا لتجبل الواجب وابا للاستفادة بنسه .

اسا الغريق التقلل بفكرة الحق غقد اختلفوا غيبا بينهم في تعريف العسق فينهم من قال المحق فينهم من قال الحق في نطساق محدد . ومنال أو الحق هو قدرة ارادته يخولها القانون المحق هو مصلحة بشروعة يحيها القانون ، وهناك فريق ثالث جمع بين التعريفين وقال : إن الحق هسو ارادة ويصسلحة .

وايا كان التعريف الذى تبل للحق الا أن مكرة الحسق حتيتية واتعسة ويتول بها غالبية مقهاء القانون بالرغم من الهجوم الذى تعرضت له من جلنب انصلل المذاهب الواتعية والاجتباعية ، حيث يقسم الفقت الحقوق الى نوعين اساسيين ، النوع الاول:

يتضين ما يسبى بالحقوق العلبة وهى التي تستهدف فليات تسودها فكرة الصالح المسلم وتنظيها تواعد القانون العلم ، والنوع الثاني : تنضين الحقوق الخاصة وهي التي تستهدف غليات فردية وتنظيها تواعد القانون الخاص .

وبعد هذه المتدمة ينور النساؤل من كينية انتفساء الحقوق في القانون المنني المعرى ؟ معند الرجوع الى نصوص القانون المدني أبعد أن الحقوق التهفي ببسا يعادل الوغاء (الوغاء بمقابل – التجديد والانابة – المقاصة – انجاد الذمة) ، كما نتفض دون الوغاء بهسا (الابراء – استحالة النتفيذ – التقادم المسقط) ، وأذا نظرنا الى الانتضاء

و دون الوغاه نجسد أن النتسائم المسقط للحق هو احسدى حالات هسؤا الانتضاء . غيل عملا يستط المصبق بالتتام أي هل أذا مضى على الحق تقرة زيفيسة مخيلسة (بدة تتسائم) وهسو في حيازة شخص آخسر غير مالكه يستط أو ينتضى هسذا الحق وتنتل ملكيته إلى واضع البسد أو الحائز؟

اذا نظرنا الى موقف المدرع والفته العنى المسرى من الاجابة على هسفا المساؤل نجد انهم فرتسوا بين الحقوق العلبة حيث قالوا بحدم محقوطها بالتقادم ، أمسسا في مجال الحقوق الخامسة فقد نصري القاتون العنى على تقادم العسق (المسواد ٢٧٤ - ٣٨٨) عامة ببضي خيسة عشر ماما (طويل) .

واذا كاتت حتوق دورية متجددة او حقوق الاطباء والصيادلة وما شابههم فتتقادم بمضى خيس سنوات (تقادم خيسى) والحقوق الخاصة بمسلحة الضرائب أو الرسوم المستحقة للبولة فتتقادم بثلاث سنوات (تقادم ثلاثي) . أما حقوق التجار والمسلل والخسدم والصناع وغيرهم منتقادم بسنة واحسدة (تقسادم قمسير) ومن أتسو التقسادم أنه يسقط الحق (المواد ٢٧٤ -- ٣٨٨) ويكسيه للحائز الغير مالك طبقسا لنص السادة ٩٦٨ بعني ٥ من حار منتولا أو عتارا دون أنّ يكون مالكا لسه أو هسار حقا عينيا على منقول أو عقسار دون أن يكون هذا الحق خاصة به ، كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحسق العيني أذا أستبرت حيازته دون انقطاع خيمية عشر سنة . اى أن الشروع وغالبية النقب المدنى تالوا بتقسادم الحسق مسواء كان تقاديسا بسخطا أو تقادما بكسيا للحسق أذا بضي على حيازته بسدة التقسادم سبواء كاتت تصيرة (بسنة) أو خبسية أو طويلة (خبس عشرة سنة) وتبسك به مناهبه في بولجهسة المدمى الذي يطالب باسترداد حقه بعسد مض مسدة التقادم حيث يلتزم القلض بالعكم بتبلك المدمى عليسه للثيء محل التقادم ولا يكون لاعتراف المدعى هليسه المتمسك بالتقادم بوجسود حسق للمدمى في الشيء محل الدعوى أي اعتبارا أذا بهاء هسدا الاعتراف بمسد النبسك بالتقادم وكل ما يترعب على ذلك الاعتراف نطف الدسسوال طبيعي في ذبته (م ١١/٣٨٦) وخلاصة القول أن التقادم مسواء كان بمنقطا الم مكسبا يكون أسه اثر عمال على حتوق الاشخاص الخاصة ، في الاولى يؤدي الى انتشاء الالنزام وملحقاته (م ٢/٣٨٦) اذا نبسك مناحبه . وفي الحالة الثلثية يؤدي الى كسب الملكية أو الحق أذا تبدك بده الحائز فالتقسادم الكسب يكسب ملكية الشيء وتوابعه بالحسال التي كان عليها عند بسدء سريان التقسادم ، ولقسد علل الفته المني لغذ المشرع بالتقادم المسقط أو المكسب للالتزامات أو الحقوق بأن ذلك يرجع إلى اعتبارات بتمسيدة:

العقبة الاول: أن سكوت مسلحب الحق عن المطلبة بحثه طوال مدة التعقم دن وجسود به أسم عن المطالبة بعسد تريفه على أنه استوعاه أى أن المشرع التفسد من بخى بسدة التنسادم تريفة على الله أوغاد .

الاعتبار اللهي : أن الاخذ بالتعادم يجتب المحاكم الفصيل في مناز مسأت مخور. عليها مسدة طويلة يصمب الدائهها .

الإعتبار الثالث : أن الاخذ بالتقادم يساعد على منسع تراكم الديون على الدين و هسو أولى بالرعاية في نظر الشرع من الدائن الذي احبل المطالبة بحقه ،

ولكن لو نظرنا إلى المبررات التي سائها الفته والشرع للأخسف بالتعاهم كسبهم من اسباب سقوط أو كسب الحق واجرينا الوازنة بينها وبين النثيجة المرتبة على ثلاث وهي مستوط أو تشخساء الالتزامات أو كسب المكية والحقوق بالتعادم إمجننا أنه ليس هناك أي نوع من الوازنة بينها لان في الأخسف المتحلم المستوط وانقضاء اهدارا المحسق الاتوي بالمسبب الاضعف عكياء يسنى أنسا القول بستوط وانقضاء الحتوق الثابتة لجسرد أن الظروف مكات المختصب من وضع يده على حق الفي حدة معينسة ولم يطاب صاحب الحق في المطابة بحثه بدة معينسة يستحق طبها هذه المقوبة البحسية وهي اعدار حتسه وستوطه وانتقاله ألى الفير المقتصب ولا يضافي أن القول بذلك بذلك بذلك مبادىء الحقوق التي كلها الشرع الشرعى والمسرع الوضمي المتطة في المصتور وهي حباية حسق الملكية للمواطنين .

واذا رجعنا الى الاعتبارات التي ساتها الفته والمصرع المني للقول بالتعسادم بتوعية فاته يمكن الرد عليها على الوجه الآتي :

فالنسبة للأعتبار الاول: والذي يتخذ نيه التسادم تريئة على الوقاء ، فيسا القول اذا وجدت التريئة التلطمة لدى المدعى على أن المدعى عليه التبسك بالتقادم لم يتم بالوفساء ،

والاعتبار القائي: الذي يرى أن التسادم بجنب المحاكم المصلف في مناز مات يصمعب البائها يمكن الرد عليه بأن هذه المصوبات لا يكون لها بحل أذا وجدد الدليل التاطيع والثابت المكبة المدمى « مثل الحررات الرسمية الموثقة بالشهر المقارى » وماتالي لا يكون هنسا محل للاخذ بهذا الاعتبار ،

وبعد أن تناولنا ، وقف الفرع والفقه الدنى بالنسجة لسقوط أو كسب المق بالتقادم استفادا الى الامتبارات الني سبق ذكرها بيكن القول بأن هنساك من الوسائل غير التقادم الذي قالوا به ما يحقق الامتبارات المذكورة قال بها الفقه الاسسالامي دون أن تؤدى الى اهدار حقوق الانسخاص كما قال المشرع والفقه الوشمي .

نبالرجوع الى الفته الاسلامي بخصوص موضوع التقادم نجسد أن السفاهي الفقهية جيمها اجمعت على أن * الدق لا يسقط بتقادم الزيان * أي مهسنا تسوك الإنسان المطابة بعنه الوجود لذي أنسان آخر غلك بأق لا يسمناط بالتسادم ، مالحل مند نقهاء المسلمين لا يستط الا بالإبراء أو الوغاء عنط ، وقايا عداء ذلك عالمي يبقى لصلحبه الاصلى أيضا وجد ، ظك مي القاعدة العابة لذي غلهاء المسلمين بالنسبة لتقادم الدق ، وقد استدل الفقهاء على ظك القاعدة بقول اللسه مجملته وتعالى : * با ليها الذين آبنوا لا بالموار الوالكم بينكي بالباءال الا أن تكون تجساره

عن تراض منكم » فاستوط الحق بالتتسادم يعد من تبيل اكل مال الفسير بالباطل . كما استندوا الى تول الرسول عليه الصلاة والسلام « لا بيطل حق أمرىء مسلم وان قسدم » ولكن البعض منهم وخاصة غنهاء المسالكية والمناخرين من الحنفية ذهبوا الى التول بأن التتادم وأن كان لا يستط ألحق الا أنسه يكون مبررا لمستم سماع الدس بالحق اذا رغمها بعد مض مدة التقادم لانه ترك الطالبة بحقسه طسول مددة التقادم مع تمكنه من ذلك وانتفاء المذر الشرعى عالسكوت يعتبر دليلا عسلن انه غير محق في دعواه وان الدعى عليه همو المسالك الاصلى وبالتألي لا تمسمع دمواه تغليبا للاحوال الظاهرة واستقرار للاوضاع والمماملات في المجتسع ، الذن مالبديل عن الاخذ بمعتوط أو كسب الحق بالتقادم كما قال الشرع والفقه المدنى هسو « مسدم سماع الدعسوى » لرغمها بعسد منى مدة التقادم ، ولكن ما هسو مفهوم اللقه « لعدم سماع الدمسوى » هل معنى ذلك أن الدموى لا ترقع من المسدعى الى المدعى عليسه ابتداء ؟ ام أن الدعوى ترمع ويغصل غيها أمام التامي ؟ وبالنظسر الى مفهوم مسدم سماع الدعوى هسو عدم العبل بمتنساها اى لا يوجسه اليمين الى المدعى عليه المنكر ولا تقبل البيئة من المدعى اذا عرضها ، وانكار المسدعي عليسة يلزم أن يكون أملم التساشي وهسدًا يعني أن المدعى يرمع دعسواه أبتداء ويستدعى التاني طرفي الدعسوي لمساع اتوالهم . وعلى ذلك أذا رفسم للمدمي بالحسق .

وهنا نجد أن الفرق بين فكرة ﴿ عدم سباع الدعوى لوغمها بعدد معى مدة التسلم ﴾ وفكرة منقوط الحق بالتتادم بنصح في أن اعتراف الحد عن عليه في العسالة الولى حتى ولو كان بعد تبسكه بالتتادم بإذى ألى العكم بالحق المدعى بعكس العالمة الثانية غان اعتراف الدعى ها عليه بحق المدعى أذا كان بعد تبسكه بالتسادم لا يكون له أي تأثير في الحكم بالدى له عين با يترب على أعتراف الدعى عليه هو تنظف النزام طبيعى في قبته قبل الدعى ، كما أن الاخذ بنكرة عسلم مساع الدعمى عليه للتتادم لا يترب عليها ستوط الدى بعض المدتى عليه للمدعى على اعتراف المدعى عليه بعقب مقط ويحق لله أذا أتكر المدعى عليه يراجسه ويكم برفض دعواه أن يعاود رغع دعسواه وسرة أخرى لمل المدعى عليه براجسم ضبير ويعترف بعكس التسادم حميم المهوم المدعى الذي يتربه على الإخذ به معلوط الحق قلا يمكن المدعى عليه المحدول عليه حتى ولو أعترف به المدعى عليه بعسم به معلوط الحق قلا يمكن بدسه المحدول عليه حتى ولو أعترف به المدعى عليه بعسم به به عليه تبيمسكه بالتعادم .

هــذا ونجد أن الهدة، من عسدم سباع الدعوى للتسادم في المعهوم الشرعي وسقوط الحق بالتعادم في المعهوم الشرعي وسقوط الحق بالتعادم في القسانون المسدني هو استقرار الاوضاع ووضحه هــد المبارع الكلام اختلاقها في ومسياة تحقيق هذا الهدف ، معكرة عسدم سباع الدعوى للتعادم تقوم على عدم تبول البينة من المدعى تكانب في دعوا القراء المستقط في يوم سبن الايلم وأن المسدمي عليه أم يكن بدينا أصلا بخلاف التقسادم المستقط في المعدى عليه أم يكن بدينا أصلا بخلاف التقسادم المستقط من اعترامه بأن الدعى الذي يعتقر العدف بطريق سقوط الحق بعضى الدة بالرقم من أعترامه بأن الدعى الذي سقته التعلق من أعترامه بأن الدعى الذي سقته التعلق من أعترامه بأن الدعى الذي المتقادة عدد مساهب الحق وأن الدعى عليه بدين مسلام لكن الدين سعداً التعلق وأن الدين سعداً المتارعة عليه المتحدد عليه المتحدد الذي المتحدد الدعود الدعود المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد الدعود المتحدد المت

ونستظمى بن قلك أن التقادم السقط قاعدة بوضوعية لها عدم سباع الدعوى نلتقادم فهى قاعدة البلت تعلى الستنيد بنها بن البسات حقه كيا سبق القسول . هيذا وتفظف بدة التنادم في نظرية عبدم سباع الدعوى عند القطين بها في اللغه الإسباليني ،

(المتأخرون من الحنفية يسرون أن بدة المتعاجم تكون حيس عشرة صفة في الدين والوديمة والملك والمعتار والميراث ، وقسلات وثلاثين صغة بالنسبة الدسوى الارث يدسوى أسسل الوقته ، لها المساكية فقسد اختلك بدة التعاجم منسدهم فتكون عشر سنوات بالنسبة للاجنبي عسير الشريك والشريك ، وقريمين مسلما بالنسبة للشريك الدريب) ، وبا ذكروه بمثاله لمسا غيل في القسام السني ، الحج ، ، سواء كان مستطا أو مكسبا ، وقسد يقال في صدد نقد فكرة و مستم مسسماع الدعوى المناز عالم المناز المناز

وقد يوجه نقسد آخر المكرة عدم سباع الدعوى باتجا تشابه مع انقضاه الخصوبة يلكن يبكن التول بان هناك أوجسه اختلاف بينهما مالأولى سببها أهمال المسدمى في رفع دمسواه ابتداء كمام القساضى خلال بدة التقليم - لما انقضاء الخصوبة للتساهم نسببها عدم موالاة المدمى لدعواه ليام القشاة - كما أنه لا يشترط انتضاء الخصوبة للتقليم أهمال المسدمى متنقضى بضى بدة ثلاث سنوات بمكس عسدم الدعوى للتقادم عبد مدرط عيها أميال المسدمى في ترك دعواه - وبدة انتفساء الخصوبة لا يلمتها الوقف والانتماع عسلاوة عملى اختسالات بدة انتضاء الخصوبة للتساهم عن بدة عسلم سباع الدعوى للتقام .

ولكن اذا طبقنا عكرة عدم مساع الدعوى بمفهومها في الفقه الاسسائمي بدلا من التنادم المستط أو الكسب في التانون الدني سيحكم القاشي بعدم سباع الدعسوى التنادم المستط أو الكسب في التانون الدني سيحكم القاشي بعدم سباع الدعمي و لا يحق الدي يرفعها المدعى بعدم سلط المدين و المستط المدين المساح أو المدعى المائم المدين واقتضا الماضر لوجسدنا أن النتيجة لا تخطف عن الاخسط بالتقادم كديب من أمعيف سقوط الدي أن انتخب المائم والمدين النتيجة وهي ضدياع حقوق النساس لان المدعى عليه قالما ما يتكر حسق المشقو وأحدة وهي ضدياع حقوق النساس لان المدعى عليه قالما ما يتكر حسق المشقو وخاصسة أن مغربات الدنيسا طفت على البشر في هذا العالم وبالتسائي تجسسه أسترار حيازته لحق الشير لمجرد اتكاره حسق المدعى غامنة أن نكرة عسدم مساع الدعموي لم تعط للمدعى الحق في الالجوء الى أي وسيلة الخسرى في الالهساء، تالنبيسة الذي تترب على على الاخذ بالتنادم بنوعية المسئط أو المكموم عي ضسياع طعوق المسدمى .

ولكي تؤدى مُكرة عسدم سماع الدموى دورها ق المانطة على حاوق النساس بم تحقيق التوازن بين استقرار الاوضاع والمايلات في المجتمع ... (وهسو الهسعة، الذي استند اليب الفته المدنى بصدد تبريره للاخذ بفكرة سترط الحق بالتقادم) ربين عسدم اهسدار أو ستوط الحق بالتقسادم طبعا للتاعسدة العلبة في الفعسه الاسلامي - يجب أن تدخيل بعض التعديلات في بفهوم فكرة عدم سماع الدعسوي للتعادم لكي تعتق هــذا التوازن وارى الا تتنصر فكرة عــدم سباع الدهــوي على غبيد سلطة السدعي في الانبسات لحقه وحصرها في اعتراف السدعي عليه نقط بل لابسد من التوسع في دائرة الاتبسات بالنسبة للمدعى بحيث يمكنه البسات حقسه بالمحررات الرسبية الموثقسة بالثبهر المتسارى بالاشساقة الى اعتراف المسعم عليسه ، أي أذا تلم المسدعي برضع دمواه لهام التساشي للمطالبة بحته بمسد بشى مدة التقادم فاته يبكنسه الحصول على حقه اذا قام باثباته بمحرر رمسمى مواق بالشهر المتساري أو اعتراف السدعي عليه بحق الدعى ، والأخسط بهذا المهوم نفكرة مسدم سماع الدعوى للتنادم بحلق التوازن الطلوب لان تصر حسق السدعي في الانسات على حالتي المحررات الرسبية الموتشئة أو اعتراف المسدعي عليسه بحق المدعى سيؤدى الى استقرار الاوضاع في المجتمع حيث لا مجال للابسات بالمررات العرفية أو شهادة الشهود أو اليبين - كما سيسهل للمحاكم القمسل في النزاع هيث لا توجيد منعوبات في البينات الحسق طالب الله بمحررات رسبية موثقة بالشهير المقارى ، كما يؤدى ايضا الى عسدم اهدار حقوق النساس لمنى مدة التقادم هيث مكتنهم النظرية من اثبات حتوتهم بالحررات الرمسية الوثاسة أو باعتراك المدمي عليسه بالحق .

وفيها مسدا ذلك بن وسائل الاتبات ... شهادة الشهود أو المحررات العرفية أو اليمين ... لا يحق للمدعى أن يلجأ البها عنابا له على أهباله في المطالبة بحقسه طوال بدة التعادم وحتى لا تفتح المجال الى كارة المنازعات ليام القاضي وبالقالي يؤدي الى عسدم استقرار الاوضاع والممايلات في المجتمع .

وبعد العرض السابق لفكرة عسدم سقوط الحق بالنتائم ولبراز فكرة عسدم سماع الدعوى للنتائم بمفهومها الاخسير الذي عرضته الترح أن تعسقل اللهموس المخاصة بالتعسادم بالنسبة لها عامة في التائسون المسدني (٣٧٤ هـ ٣٧٨) لتكون مدة النقسادم بالنسبة لها واحدة وهي النقادم الطويل على الوجه الآتي :

لا تسبع الدعسوى من المدعى للمطالبة بعقة من المدعى عليه المتكر الهام القاضى
 الحارفعها بعسسة بغيض خبس عضرة بمئة بغير عفر شرعى ولم يكن لديه من المعروات
 الرسبية الموثقة بالشهر المعارى التي تثبت حقه » .

ومفهوم النص المترح هسو أن دعوى المدعى لا تسبح للتقادم أذا رهمها بمسد أبضي بدة التقادم وهي خبس عشرة سنة ؟ ولم يكن لديه عسقر شرعي يبنعه بن رهمها

تبل منى المسدة ، وأنكر المدى عليسه العسق ، ولم يكن لديه ما يثبت هنه بمعسور رسمى، وثق بالشهر المعارى .

والنص السابق يحتق التصد المللوب من الأهسة بالتعلم وهسو اسستقرار الرضاع في المجتمع ويؤدى الى اعتاء المسحى عليه من التسات ملكيته استقادا الى التسادم كترينسة على انته المسالك الحميقي والفعلى تغليبا للاونسساع الظاهرة . وبن يدعى بغير غيل عليه عبء الإنجات بشرط أن يثبت حكه بالمورات الرسيبة المؤتدة نشط الامر الذى يتبح لسه المكتبة المحمول على حقه استقادا الى أن الحق لا يستط التقادم بيتكن من ذلك وأنكر المدعى عليه حق المدعى علته في هسدة المعلسة يكون دعسواه بلطلة ويحكم برنضها عسلى اعتبار أنه لم يكن ملكة أصلا والمكيسة المدعى عليه من المدعى عليه المحلسة المدعى عليه عليه من المدعى عليه عليه عليه المحلسة المدعى عليه عليه عليه المحلسة المدعى عليه عليه عليه المحلسة المحلسة المحلسة المحلسة المحلسة المحلسة المحتبة المحت

وفي نهساية مقالتي أرجو من الله أن أكون تسد ونفت بعض الشيء في عسرتش الفكرة التي قصدتها وما توفيقي الإبالله ، والله ولي التوفيق . . .

قضساء محكمة النقض الدني

. (1)

. خال د اساط استعبال الحق به د داوی د البلاع غی الدعوی به د بستوایة در

المساطة عن استعمال حق التقاضى او الدفاع في الدعوى مناطها ، وصف الفعل بانه خطا بن عدمه ، خضوعه لرقابة محكمة النقض ،

نصت الماددان الرابمة والخامسة من التقنين المختب اسستمهالا المفنى على أستمل حقيه اسستمهالا المفنى مروعا لا يكون مبدؤلا عما ينشا من ذلك من ضرر بالغير وهو با لا يتحقق الا بانتساء كل مملحة في استممال الحق و وحما التعانى والداع مسن المحقوق المحلحة ولا يمال من يلج ابواب القضاء ثبت انحرامه عن الحسق المجلسة الا اذا المضمومة والمحت مع وضحوح الحق المنسلة المخمومة والمحت مع وضحوح الحق المنسلة المخمسة ووصف الاعمال بتما غاطاته من مماثل المقاون الذي نقضع لرقابة محكسة من مماثل المقاون الذي نقضع لرقابة محكسة النقض .

ر الشن رتم ۱۷۲۹ كسنة ٥١ ق جلسة ١٤/٤/١)

(7)

ع**ليه ، تضير الحده ، يحكية الوضوع ، بسخال الواقع » ·** محكية المرضوع - سلطتها عن غيم الواتع عن الدعوى وفي نضير المحروات شرطه -

۱ سلحكة الموضوع وعلى ما جسرى بسسه بضاء هذه المحكة السلطة التابسة في تحصيسا المضى الذي قصسده المعاتدان من عبسارات المعد وغهم الواقسع في الدعوى وتلمبير مجرراتها بما فراه أوفي بمعصود المسحاب الشسان عبهسسا وحصيها أن تتيم قضاءهما على أسباء مساحقة تكلى لحمله والا تخرج في تنسيرها عن المشى الذي تحتيله عبارات المجرر ،

ر الشن رقم ١٦٠٤ أسنة ١٨ ق جاسة ١٩٨٧/٤/)

(Y) .

(۲ ، ۱) تعویض د عناصر التعویض ه ه تعدیر التعویض ه

 ٢ ــ التمويض ، الفاية منه ، جبر الضرر جبرا متكانا وغير زائد نطيه ،

۱ - بجوز لحكية الوضوع ، وعلى ما هرى بحد تضاء هسدة المحكية - أن تقضى بتعويض المجالى عن جبيع الاضرار التي حالت بالضرور أن الا أن ذلك مشروط لبان تبين عناصر الضرر الذي تضت من أجله بهذا التعويض وأن تنسأتش كل عنصر منها على حدد ، وتبين وجه الحقيسة طلب التعويض عنه أو عسدم احقيد .

 ٢ ـــ الغاية بن التعويض هي جبر الضرر جبرا بتكافئ مه و فهر زائد عليه ،

ر الشلمان رائم ۱۹۸۳ استة ۵۸ ق جالسة ۱۹۸۲/۲/۷) •

(£)

(۱) تطبيم · (۲) تطيم · ايجار ·

المدرسة الضامسية ، منشأة غير حكوميسة . خضوعها لرقابة وزارة الغربية والتطبيم في العجود المبينة بالقانون 17 لسنة 1719 ولاتحته النغيفية . نيوت اختلال ادارتها وسوء حالفها الماليسة اثره ، رضح يد صلحيها عنها وتولى هدير التعليم دارتها لحين ازالة اسبك المخالفة .

المعرصة الخاصة . عسدم اعتبارها وفجرة لوزارة التربية والتعليم طالما لا تربسط الوزارة بصاحبها علاقة الجاريسة ، لا يغير من ذلك ما نصت عليه المسادة ١/٣٨ من اللائحة التفيذية (4

تأمين - التأمين الجباري عن هواهك السيارات ، • تقادم د تقادم مسقط ، •

الدموى المباشرة للمضرور قبل المؤمن في التليين الإجباري عن حوادث السيارات ، خضوعهــــا التقادم الثلاثي المنصوص عليه بالمسادة ٧٥٧ منتي م م/٢ ق ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وقف تقادمها طوال مدة المملكية الجنائية ،

عدده سريان المدة بصدور الحكم الجنائي النهائي أو ستوط الدعوى الجنائية بعد رمعها بالتتادم . لئن كاتب الدعوى المباشرة الني اتشماها المشسسرع للبضسرور قبسل المؤسس بعقتضى المادة الخليسة من القانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التلبين الإجباري من المسئولية المنيسة الناشئة عن حوادث السيارات خاضعة للتقادم الثلاثي النصوص عليه في المادة ٧٥٧ من التاتون المدنى والذي تبدأ مدتسه من وقت وتسوع الغمل غير المشروع الذي سبب الضرر الا أنسته من المتزر وعلى ما جرى به تضماء هذه المحكمة مدرانسه بتي كان مبتنعا تانونا على المضرور اعبالا للبادة ٢٥٣ من تاتون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقائون رتم ٨٥ لسمنة ١٩٧٦. والمطبقسة على واتمهة الدعوى دان يرمع دعواه المباشرة على المؤمن أمام المحاكم الجنائية بمد راسسع الدعوى الجنائية على الجاني محدث الضرر سواء كان هو بذاته المؤمن أسه أو أحد منن يعتبر الاخبر مسئولا عن الحقوق المنيسة عن مطه ، وكان اذا رنسع دمشواه اسمام المعلكم المعنيسة النساء السير مَى الدعوى الجِمَائية مَان رمَمِهَا في هــــذَا الوقت يكون عقيما أذ لا يمكن النظر غيها ألا بعسد . ان ينصل نهائياً في ظك الدعوى الجنائياة ، غان رغيم الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة ملتما تاتونيا يتعذر معه على الدائسان المضرور مطالبة المؤمن بحقه مما ترتب عليه المادة ٢٨٢ من القائون المدنى وقف سريان التقادم ما دام المائسم عائما وبالنالي يتف منريان التقسائم بالنسسسية لدعوى المضرور تبل المؤمن طسوال المسدة التي تدوم فيها المصاكمة الجنسائية ؛ فاقا مسقطت الدموى الجنائية بعد رفعها بالتقائم انقضت تلك الدعوى ومن تاريخ هذا الانتضاء يزول المانسع القلتوني كنف البيان ويمسود سريان تقادم دعوى المضرور البلائرة تبل المؤمن •

ر الشفن رام ۷۸۷ استة ۱۸ ق جاسة ۱۹۸۲/۱۸۸)

للقانون ١٦ لسنة ١٩٦٩ من جواز منح أسحساب الدارس الخاسة اعانسة ايجار ، علة ذلك ،

 ۱ ــ بن المترر ــ وعلى ما جــرى بــه تضاء محكية النقض ... أن المدرسسة الخامسة تعتبر بنشأة خامسة لانها على ما أنصحت عنسه الملاة الاولى من القائسون ١٦ لمنة ١٩٦٩ منفسساة غير حكومية تقسوم أمسلا وبمسفة فرعيسة بالتربية والنعليم أو الاعسداد المهنى أو بأيسة ناحيسة من نواحي النعليم العلم وان كانت تخضسع لرقابسة وزأرة التربية والتعليم وتفتيشسها والقيسسسود البيئة في القائسون الذكسور ولائحته التنفيذية ؛ والمستفاد مما تضمنته المادنان ١٦ و ٣١ من القانون المذكسور بن انه يكون لكل بدرمسية خاصيسية لجنسة استثمارية لادارنها وتقسوم كل مدرسسة بتمين ناظرها ومدرسيها ويكون المقد بين مسلحب المدرسسة والمالمين يها ثابتا بالكتابة وما نصت عليه المادة ٢٩ من هذه القانسون من أنسه اذا ثبت أن أدارة المرسسة تسد اختلت وأن حالتهسسسا المادية قد سماءت كأن لجلس التطيم الخاص مللوزارة وشبعها تحت الاشراف المالي ويترتب على ذلك أن ترقع يد مساهب الدرسة عنهسا وتتولى مديرية التطيم المختصة ادارتها نبابة عنسه لحين ازالة اسباب الخالفة على نحو ما قضت به المادة . } من اللائمة التنفيذية من قرار وزير التطيسم إلىسنة ١٩٧٠ نفساذا المقانون رقم ١٦ أسنة - 1177

٧ - المنرسة الخاصة لا تمد مؤجرة أوزارة النزيهة والتطيم طالما أن الوزارة لا تربطها بساحب المرسسة علاقت أيجارية ولا يقسدح في ذلك المرسسة علية المادة ١/٢٨ من اللائحة التنتينية للقتون رقم ١٦ اسنة ١٩٦٩ من جواز بنع اسحاب المادارس الخاصسة اعلقة أيجار بقابل أيجسار المكان الذي تشسطه المرسة وهذه الاعالمية عضلا من أنها جوازية بالنسبة للجوسة التي تقوم من الإخيرة التي يلزم المساجر في الملاقسة الإجارية بادائها للوقير لقساء انتفاعسه بالعين اللجاسية بدائها للوقير لقساء انتفاعسه بالعين المجاهية بالعين المجاهية بالعين المجاهية والعين المجاهية بالعين المجاهية المناعة والمحافية وتتفاعة المؤسسة والعين المجاهية والمحافية وتتفاعة المناعة بالمجاهية والمحافية والمحافية

ر الشن رام ۱۱۱۶ استة ٤٨ ق جاسة ۱۱۸۷)

(7)

(١) نقفي ، ايناع سند التوكيل ،

صدور التوكيل الى المحلى الذى رفسع الطمن بالنقض من وكيل الطاعنين - عسدم تقديسسه للتعرف على حدود الوكالة - اثره ، عسدم أبول الطمن -

ا - اذ كان البين من أوراق الطعن أن المعلى مسئته وغيداً مساور أليه من أخسر مسئته وغيداً من الطاعتين بتوكيل ذكر رقيسه ، الا أنسه لم يقسدم هذا التوكيل حتى حجزت الدعوى للحكم ، أسا كان ذلك وكان لا يعنى من تتديسه التوكيل الاغير مجرد ذكر رضه ، أذ أن تقسيم التوكيل الاغير مجرد ذكر رضه ، أذ أن تقسيم حتى تتحتق المحكمه من وجسوده وتستطيم مراسة حدود الوكلة من الطاعتين ، وبا أذا عن تتشيل ألان في الطسست من التشيل ألان في توكيل المحابين في الطسست من الطمس من انتدم فأن الطمن يكون غير مقسول الرفعسه من غير ذكر مسئة

ر الشن رتم ۱۳۰۴ أسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤)

(V)

(۱) بيع د التزام البائع بالنبان ، تسويل ، خلف ،
 د تقادم مكسب ، ،

النزام الباتع بضمان مسدم النعرض للشنوى يتولد من عند البيع ولو أم يسجل انتقسال هسذا الالنزام من الباشسع الى ورثته فيمنتع عليهم منازعة المشترى الا أذا توافرت لديم أو لدى مورقهسم شروط وضسح اليد على المين المبيصة المسدة المسدة المسكية .

ا - من احكام البيسع المتررة بالمادة ٢٩٤. من التاتون المنى التزام البات عضمان عسم التصريض المشترى في الانتساع بالبيسسم لو بنازمده لمه ي مواد الالترام وطي ما جرى بسه تضاء هذه المحكة - يتولد من عقد البيسميط ولو لم يشهر ع عليس للباسع لعسدم تسسيل

علد البيغ ان يطلب الحكم على المشترى بتثبيت بشكرت هو للبيسع ، أذ يعقع على الباسع ان يتعرض المشترى لآن من وجب عليه الشمان امتع عليه التعرض ، غنن يضمن نقسل الملك لفسيم لا يجوز أن يدعيسه لفلسسه ، وينتقل هذا الانزام من الباتج الى ورثته غينتع عليهم مثله مثار عسسة المشترى نبيا كسبه من حقوق بعوجب علسد البيم الا أذا توافرت لديم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيسع شروط وضسع اليسد على العين المبين المبيد المدا الكسامة للملكية .

ر الشن رتم ۷۰۷ استة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٤)

(A)

- (۲ ، ۲) دعوی ، اقتعوی اأبولیمنیه ، ،
- (۲) حكم د عيوب الاتطيل ، الانتانش ٠
- دعوى د دعوى السورية ، الدعوى البوليمية ، ،

1 _مـــ الدعوى البوليصية . ماهيتها .

۲ ـــ الدعوى البوليمية ، دعوى السخصية
 لا يطالب غيها الدائسن يحسق عينى ولا يؤول
 بهتضاها الحق العينى اليسه أن الى نعينسه ،
 الحكم الصادر غيها لصالح الدائن ، السره ،

٣ ــ التناتض الذي بنسد الحكم ، ماهيته .

إ ـ دعوى الصورية ، اختلائها عن دعوى عدم نفاذ تصرف الدين ، للدائن في الدعوى الواحدة ان يطمن في تصرف بدينه بالصودية و عسدم نفساذ
 التصرف في حقسه ،

۱ — الدعوى البوليصية ليست في حديثنها ، وعلى ما جرى به قفساء هذه الحكية - الا دعوى بصدم الهذا التعرف الصادر من المدين اشرارا بدائنه ، ولا يمس الحكم الصادر نهيا صحة العقد الصادر من المدين ، بل يظهل هدذا المتد صحيحا وتقها بين ماتديه منتجا كانسة اثاره القانونية بينهما .

۲ _ لیس من شان الدعوی البولیسیسة المناسلة بین العتود ، بل می دعوی شسخسیة

لا بطالب نبها الدانسن بحسق عينى ، ولا يؤول
بهت الما الحق المينى البسه او الى مدينه ، بل
بها تنخل ضين يا يكمل بسه القانسون حقسوق
الدانتين ضين وسائل الضيان دون أن يترتب على
المحكم فيها الصالح الدائن أن تمود الملكية الى المدين
وانها ترجع المين نقط الى الضيان العام للدائنين
ووليس من شسان تعسجيل التصرف أن يغير من
طريقة أميال هذه الدموى أو الآثار المترتبسة
عليهسا ،

۲ — التناتض الذى ينسبد الحكم — هو وعلى ما جرى سه تضاء هذه الحكمة — ما نتباهى سه الاسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يبكن حبل الحكم عليه ٤ أو ما يكون و اتصا في أسسبابه بحيث لا يبكن معه أن ينهم على أى أساس تضت المحكمة بنا نشنت بسه في منطوقة ،

١ حدوى الصورية ودعوى صحم المناسلة تصرف الدين هما دعويان مخالفتان ، غيجوز الذائن اشبه أن المنين صورى بنية أستيذا المال الذي تصرف غيه في بلكه المناسلة المال الذي تصرف غيه في بلكه المناسلة على المقدد الحقيقي بدعوى صحم نفساة التصرف في حقه ، كما أنسه يجوز اللدائن في الدعوى الواحدة أن يطمن في يجوز اللدائن في الدعوى الواحدة أن يطمن في يعمل مناسلة التصرف في مناسلة التصرف في تتم فيحاول البات الصورية أولا المن بنجسج حقه غيدول البات الصورية أولا المن بنجسج التصول الى ضحمة المذاؤن في حقة .

(الشن رتم ١٦٤٢ لسنة ٤٨ تي جلسة ١٦٤٢)

(4)

(۱) حكم د حجية الحكم ، • قدوة الإمر الفضى •
 (۲) عقد ، تكييف الحد ، • محكة الوضوع •

هجية التكم ٥ مثاطها ، ما لم تغلره المحكسة بالفطل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قسوة الإمسر القضى ،

تكيف العتود ، المبرة فيها بحقيقة ما منساه الماتدان بنها ،

دمرك هسدذا القصسد ، من مسلطة محكية الوضوع ، مليها تكييفها التكيف التانوني الصحيح دون التتيد بتكيف الماتدين ،

ا — مناط الحجية المانعسة من اعسادة طرح النزاع في ذات المسلة المنفس فيها أن يكون الحرام النحة المنفس فيها أن يكون الحرام المنح ألى مسسالة اساسية بعد أن نتاتش فيها الطرفان واستقرف خليقتها بينهسا استقرارا يمنع من اعادة طرحها ومناللمنها والبت فيها بحكم جديد ، ومن ثم غان ما لم تنظره المحكسة بالفعل لا يكون موضو ما لحكم يحوز حجية الشيء ،

Y — العبرة في تكييف المقد — وعلى ما جرى بسه قضياء هذه المحكة — هي بعقيقة ما فلساء المائدان بنسه > وتعرف هذا القصد بن سلطة محكة المؤضوع وبنى تبيئت تلك المحكة أرادة المائدين على حقيقتها فان عليها أن تكيفها بعسد للك التكييف القاتوني المحيح دون اعتداء بيسا اطلقه المائدان على المقد بن وصف أو ضهناه من عابرات نخالف حقيقة التعسائد وقصدها بن امراه .

(الطن رتم ١٩٨٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)

(10)

۱۹) خضاه د رو اقتاضی » ۰ یُعوی د ترک النّصوبة » (۲) خضاه د رو اقتاضی « دعوی » الساریک » ۰ نفش

طلب رد القاضى ، جسواز التنازل عسه ، لا حاجة لتبول القاضى ، علة ذلك ،

تضاء محكمة النقض بنقض الحكم وبالفاء الحكم المستانف وبائبات تنازل الطاعن عن طلب رد القاضي ، أثره ، وجوب الزام الطاعن بالمساريف عن كانسة درجات التقاضي ، علة فلك .

ا ... نص المسادة ا ١٤١ من قانون الرائمسات الذي قبار ترك القصوبة نصا عليا لم يخصصها الدي قبض التخسساء المني يختص التخسساء المني ينظرها ، والمادة ١٤٦ ويا بعدها من تاتون الرائمات في شان عبدم صلاحية القضاء وردهم وتتعيم لم نتص على عسدم جسواز النسسازا من طلب الرد ، ولمسا كانت طبيمة الرد لا تتجامى مع النتازل عنه ، وكان الشرع عنها الصدر اغيرا المدر اخيرا المدر اخيرا مع التنازل عنه ، وكان الشرع عنها الصدر اخيرا المدر اخيرا عليه المدر اخيرا المدر اخيرا عضم احكام قاسون رقم ه ٩ بتعديل بعض احكام قاسون

الراغمات المنيسة والتجارية رتم ١٣ لسنة ١٩٦٨ شهد أشياف مسادة جديدة برقم ١٦٢ مكررا تنص على أنسه د أذا غضى برمض الرد أو ستوط الحق ميه أو عسدم تبسوله أو باثبات التنسازل عنسسة لا يترتب على تقديم أي طلب آخسر وتف الدعسوي الاصلية » ، وعسدل المسادة ١٥٩ من قانسسون المرافعات فأشناف فقرة جديدة نفص على اتسبه « وفي هالة التنسازل من طلب الرد تحكم المكهة بمصادرة الكفالة » مما يؤكد أن القسانون لا يهنم التنساول عن طلب الرد شاته شسان اي طلب آخسر لصاحبه التبسك بسه أو التنسازل عنسه ، ولا يحول دون ذلك ما نصت عليه المادة ١/١٤٢ من قانون المرافعات من أن النرك لا يتم بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بتبوله لان القاضى ليس طرفسا ذا مصلحة شخصية في الخصومة ، فسأن الحكم المطعون فيه اذ رفض طلب الطاعن التنازل عن طلب الرد يكون شهد اخطا في تطبيسسسق القائسون ٠٠

٧ ... تضاء محكمة النقض بالغماء الحسمكم المستلف ... الذي اكتنت عن البات تنازل الدعى عن طلب رد الثانفي ... وباتبات تنسازل الدعى عن طلب رد الثانفي ... من طلب الرد يوجب الزايه بمصاريف الدعوى عبلا بنص المسادة ١٤٣ من تقسسون المرابف الطمن بالنقض لان التلفي المطلوب رده ليس خصياذا مصلحة شسسخصية المطلوب رده ليس خصياذا مصلحة شسسخصية من طلب الرد .

(الطن رتم ١٩٨٢ لسنة ٤٨ ان جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

CAD

(١) تقادم - معاياة - وكالة -

(٢) التزام ، اومىك الالتزام ، •

تقادم دموى المطالبة باتماب المحلى ، يذوه من داريخ انتهاء الوكالة ،

الشرط والاجل • وصف يلحق الالتزام ، الغرق؛ بينهسسا ،

ا سد النص عن المسادة ٢٧٦ من العقون الدنى على أن « تتعلم بخيس سسنوات حثوق الاطبساء

والصيادلة والمعلبين والمهندسين والخبراء اوكلاء النقليسة والسماسرة والاستاتذة المطبين على ان تكون هذه الحتوق واجبة لهم جزاء عما ادوه مسن عبل بن أعبال مهنتهم وما تكيدوه بن مصروفات » كما تررت المسمادة ١/٣٧٩ من ذات القسسانون ان ا بيسمدا سمريان التقسمادم عي المتوق المذكبورة عي المادتين ٣٧٦ ، ٣٧٨ مسن الوقت الذي يتم نميه الدائنون تصرفاتهم ولسسو استبروا يؤدون تصرفات الحرى ، والمسادة ٥١ . من قانون المعاماة السابق رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ سـ الذي يحكم واقعة الدعسوى - تئس على أن المالي في مطالبة موكله بالانمساب عند عسدم وجود سند بها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ التهساء التوكيل ٤ ممسا مؤداه ان تقسادم دعوى المطابة بأتضاب المحامي ببدأ من تاريخ انتهاء الوكالة ·

۲ - بفساد نص المادنين ۲۷۱ « ۲۷۱ / ۲۷۱ را من التقتون الدني الته وان كان كل من الشرط و الإهل و الإهل يضطف لمن على من الشرط و الإهل المنظمة بالمنتقل الره على الإلترام الموصوف عييف لا يكون الالتزام المطق على شرط محتقا في تيله أو واله أذا بالالتزام المضاف الى لجل بكون محتقا في وجسوده وكنسه بؤجل النفساذ أو مؤجل التفساذ و مؤجل التفساد .

ر الشنن رقم ٦٨ أسلة ٤٢ ق جاسة ١٩٨٢/٤/١٥ ع

(17)

مكم « هجية الأمكم » • دعسوى •

الحكم برفض الدعوى بحالتها ، لـــه هجيـــة موتونة ، اثر ذلك ،

من المفرر عى نضاء هذه المحكمة أن الصحكم برنش الدعوى بطنانها النى هى عليها لا يكسون له الا حجية بوقوتة تتنمر على المعلة النى كانت عليها الدعوى حين رفعها أول عسرة ولا تصول دون معاودة طرح النزاع بنى كلتت الحسلة النى انتهت بالحكم السابق قسد تغيرت ا

ر الفان رقم ۸۹۰ أسلة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٠)

(14)

دعموى • « انتظاع سير القصومة » • « ستوط القصومــة » • اســـتكذاب

انقطاع سير الخصومة ، عسدم بدء سريسان مسدة السنة المعدة لسقوط الخصومة الا من تلريخ الصلاح المستوحة الامتان من تلريخ بمحرفة خصمه الذي تمسك بهذا المستوط ، لا يغفى عن ذلك على المؤكد بوجود الخصومسسة بلية طريقة أخرى .

النص في المسادة ١٦٥ من تاتون الرائمسسات على انسه لا تبسدا بسدة مستوط القصوصسة في حالات الانتظام الا من اليسوم الذي تسلم فيسه من يطلب الحكم بستوط الخصومة باعلان ورئية حصمه الذي توفي أو من قسلم من زالت صفقت بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصلي يدل على أن بسدة السنوط لا تبدأ في السريان الا من تاريخ اعلى نم خطبه الأخلى خطبه الذي تمسلك بهذا المستوط بمعرفة خصمه الذي تمسلك بهذا المستوط، الخلاية على الذي تمسلك بهذا المستوط، الخصومة المحالية الذي تمسلك بهذا المستوط، بالمستوط، المخارية الخرى ولو كانت تاطمة .

و الشان رام ۱۰۷۹ استة ۱۸ ق جاسة ۱۹۸۷/٤/۱۸)

(31)

(۱) جموی - « الاتحقل فی الادموی » - بطلان - نظم علم (۲) بطلان - « بطلان الحكم » - حكم » تسبيب الحكم » استثناف -

التدخل في الدعسوى ، وجسوب أن يسكون بالإجراءات المعادة لرفع الدعوى تبسل يسسوم المحلسة أو بطلب يقسم شفاعة في هفسسور المحضوم ويثبت في محضرها ، ١٣٦٥ / ٢ مرائمات المحفول المحلس في فيهة المسد المحموم لا يكون الراب الإجراءات المعسادة لرفسع الدعوى ، مخالفة فذاك ، أثره ، بطلان العمل الإجرائي ، تعلق هذا البطلان بالنظام العام ، وجرد حضور الخصسسال المحلسات تالية لا يصحح البطلان .

بطلان الصكم المستنف ، تقسما محكمة الاستثناف بتأييده والاحالة الى اسبابه ، السره ، يطلان الحكم الاستثناق ،

ا — من المقرر وصلا بنص السادة ٢/١٢٦ من تقون الرائعات أن التنظي يكون بالإجراءات المسادة لريون بالإجراءات المسادة لريون الرائعات الدعوى عبل يسوم الجلسة أو المصوم وبنيت عنى حضرها ، غلاا كان المسد المسادة علين عن واجهد الالراف غلبا غان التنظل لا يكون عنى مواجهد الالالإدراءات المتسادة لرنع الدعوى "وحفالة للك جوداة بطان هذا العمل الإجرائي ، وهو بطلان يتملق بالنظام العام لنطقه بلسس التقافي وتتضى يتملق بالنظام العام لنطقه أحسس التقافي وتتضى بسه المكة من تقساء فلمسلم الكمل ذي جسادة اللهلايات عالم جرد حضور الخصم الذي كان خالسات غياسات

٢ - تضاء محكة الاستئنال - بتاييد حسكم باطل واحالتها الى اسبابه ، يبطل حكمهــــــا بما يستوجب نقضه .

(الطنن رقم ١٧٩٦ أسفة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٨)

(10)

(١) افترام ٠ - اوصاف الافترام ، ٠

ناليــــة .

(٢) شبقة • يكينة • بينع •

الالنزام المطق على شرط فاسسخ ، اعتبساره نافذا وتاثما في فترة التطبق .

احتية الطالبة بالشسفعة ، بناطها ، لبسوت ملكسة الشفيع للمقار الذى يشسفع بسه وقت تبسام سبب الفسفعة .

 ا س من المغرر وعلى ما جرى بسه تضسساه هذه المحكة أن الالتزام المعلق على شرط فاسخ سـ بخلاف المعلق على شرط واقف سـ يكون قالمسسا ونافذا في نفرة النطبق وان كان مهددا بخطسر الزوال .

 ٢ سماط احتية الطالبة بالتسماعة هو ثيسوت ملكسة الشفيع لعقاره القسماوع به وقت ابرام عقسد البيسع الذي تولدت عنه القسماعة .

ر الناسن رام ۹۵۰ استة ۸۵ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۸۸ ع

(17)

۲۰۱) دعوی د وقف الدعوی عشره د نجب الشراه د ٠ محکمة الواسوع ع

إ ــوتف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مراغمات .
 جوازى للمحكمة حسيما تستبينه من جدية المنزعة في المسللة الأولية الخارجة في حدود اختصاصها .

۲ سندب خبير ف الدعوى ، فى الرخص الخولة لحكمة الوضوع ، لا عليها اذا لم تر محلا لنسبه طالما انها وجسدت فى لوراقى الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها .

إ _ وقف الدموى طبقا للبادة ۱۲۹ من تقون ماد المكنة هو _ وعلى ما جرى بسه قضياه ماد المكنة الرجوازي للمحكمة حسبيا تستبينه من جدية المثار عبة في المسالة الاولية الخارجة من اختصاصها او عسم جديتها .

۲ ... ندب الخبير في الدعوى ... وعلى ما جرى بب تفساء هذه المحكمة ... من الرخص الخولة لمحكمة ... من الرخص الخولة لمحكمة الوضع عليها تقدير مدى لزوم هذا الإجراء وتقضى بنا يطبئن اليه وجدائها ، ولا على محكمة الموضوع اذا لم تر محلا لإجابة طلب الطاعن ندب خبير طالا انها وجسدت في أوراق الدعوى ما يكمى لتكوين عقيدتها نبها...

ر الشن رقم ٤٨٧ أسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)

(AV)

تجزئية - عكم ۽ الخن تي الحكم ۽ -

الطمن على الحكم الصادر في موضوع قيسر تابل للتجزئة ، للخصم الاستقادة من طعن مرفوع من عير في عير في المعند ، م ٢١٨ مراهمات ، صدم التجزئة في معنى المسادة للكسورة ، ماهيته ،

من المترر, ــ وعلى ما جرى بسه تضنياء هذه المحكمة ــ أن النص في المسادة ٢١٨ من تأسون المراضعات الوارد في بلب الاحكام العانة عي طرق الطعن عي الاحكام يدل على أن المشرع أجساز

خروجسا على مسعا نسبية الاثر المترتب عسلى الجراءات المرافعة أن ينيد خصسم من طهسسن مرافع من غيره في المساد في حالة الحكم في موضوع غير تقبل للتجزئسة بالتنخل في الطهس بالوسيلة التي ينتها المسادة أن الذكورة ، ومسسح التجزئة الذي تعنيه هسذه المادة هو أن يكون ذلك على وجه بطلق أي من شسالة أن اللسل في النزاع لا يعنيل في طي حل واسد بعينه ،

ر الشان رام ٢٧١ أسنة ٤١ ق جلسة ٢٧/١/٢٨٢) .

CAA

دعوى - ، ضم العاوى ، - حكم ، القعن في الحكم ، -ضنتنف - ، الاحكام غير الجائز استثناف ، ، الاحسبكام الجائز استثنافها ، -

تحدد الطلبات في احسدي الدعوبين المتدبتين لو النضيتين والمستدة الى سبب تقوني واحد . الحكم في احداها ، صبحم جواز الطعن فيسه على استقلال ، الاستثناء ، م ١١٦ مرافحسات اختلاف اسبب التقوني للطلبات المروضة ، الحسكم المنهي للخصومة في احداها ، جواز الطبين فيسه على استغلال ، و بدال » .

انه بن المترر وعلى باجسرى به تضاء هدده المحكبة انه اذا كاتت احدى الدمويين المنصجتين أو المنضيئين تتضبن طلبسات متعددة تستثد الى سبب تاتوني واحد غان الغصل في أحسد تسلك الطلبات لا يعد منهيا للخصومة في باتيها فلا يجوز الطمن فيه على استقلال عمسلا بنص المسادة ٢١٢ من قانون الرائمات الا اذا كان قابسلا للتنفيسة الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك أن التابلية للتنفيذ وعلى ما اوضحت عنه الذكرة الايضاحية ٥ تنشىء للمحكوم عليه مصلحة جنيسة في الطمن نيسه على استقلال حتى يتسنى طلب وتف نفاذه ؟ لسا كان ذلك وكان الواتسع الثابت مي الدعوى أن المطعون شده شبهن دعسواه الرقيمة طلبين يربطهما سبب تاتوني واهمد هو عتسد المتاولة وبالتالي مَان المُمسِل مَى أحد هذين الطلبين لا يعد تضساء منهيا للخصومة 6 كبسا أن الطاعن طلب في دعواء الرقيبة الزام المطعون ضده بأن يدمسسع

له مبلسغ ، ٥٠ الات ، قيمسة الزيسادة التي تدرها الطاعن للاعبال التي نفذها وفقا للاسمار التي طرات بسبب الحرب ، ومبسلغ ٧٦٥ جنيه تيمة ما أستولى عليه من ادوات وتهمأت للطاعن ٤ ومن ثم مان هذين الطلبين الاخيرين وان جمعتهما منحيفة واحدة يعتبرا دعويتين مستقلتين بجسسوز استثناف الحسكم المسادر في ايهما اذا انتهت الخصومة فيه ولو كان الشق الاخر غير جائسيز استئنائه ، واذ كان الشسق الخاص بطلب الزام المطمون شده تبان يدنسع للطاعن مقدار الزيسادة ف تيمة الاعمال التي نفذهسا يعتبر الوجه المتابل لطلب المطعون ضده الزام الطاعن بأن يرد لـــه متدار ما انتضاه زائدا عن تيمة الاعمال التي تيت وغشيا للاستهار المحددة في مقيد المقاولة ٤ قان هذين الطلبين يعتبران في حتيقتهما دمسوي واحدة غلا يجوز استثناف الحكم السادر فيهما الا بمد صدور الحكم المنهي للخصومة في الدعوي برمتها ، و أذ كان الثابت أن شـــقا من طلبات المطمون ضده لم يكن قد فصل فيه وقطعيسا وأنما أحالست الممكهة الدعوى للتحقيق بشأته مان الاسستثناف المرنوع عن الطاعن عن ذلك الحكم يكون غيسر حائز مصمان أن الخصوبة لم تكن قدد أنتهت برمتها وان الشبيق المقضى فيه بالزام الطاعسن بهيلغ . ١٣٥ جنيه -حصل عليه الطاءن زائدا عما أنفقه على البناء - لم يكن مشمولا بالنفاذ المعجل ، واذا النزم الحكم الطعون نيه هذا النظر غاته لا يكون تسد خالف التاتون أو لخطسا في

.. و البلدن رام ۱۰۲۹ استة ۱۵ ق جلسة ۲۰۱۹)

تطبيقية .

CAAD

(۲ ، ۲ ، ۲ ، ۱) حيازة ٠ . حيـازة اقتلب ، • نقــادم • - التنادم الكسب ، • ملكيــة •

و ه ، ۲ ، ۷) اثبات • محكية الوضوع • تقسادم • «التنادم الكسم» • حيسازة • حسكم •

رد) شامة - د النزول عن الشبامة ، حكم - د تسميه.
 الحكم ، -

(۱) حيسازة النائب هي حيسازة للاصيسل ،
 (مثال في حيسازة الثائب عن القاصر) ،

(٢) وضع اليد على العنسار ، سبب مستقل من اسباب كسب اللكية .

(۲) ادعساء الشفيع بدخول العين المسفوع
 بها في عقد تبلكه ، لا يتناقض مع ما يقسرر ،
 من اكتسابه الملكية بمضى المدة الطويلة .

 (٤) الحيارة ، صلاحيتها لتبلك حصة شائمة بالتشائم ،

(٥) وضع أليد وأتمة مانية ، جسواز أثباتها
 بكائية الطرق ،

(١) وضع اليدد الكسب العلكية بعضى المبدة الطويلة ، استقلال محكمة الوضوع بتقديسسر الاطلة والوتاسع المؤديسة اليسه طالما كسان استخلاصها سائفا ،

(۷) وجوب أن تبين المحكة اركان وضع اليد الذى خامت الى النبلك ببوجبه ، لا عليها أذا لم تتاول كل ركن منها ببحث مستقل متى أنبا الحكم في مجموعه أنه تحراها وتحقق من وجودها ،

٨ - شفعة ، التنازل صراحة أو ضبنا عسن استهال حق الشفعة ، هو استثناء بن الاصل المام ، عثم جواز التوسع في تفسيره ، تتازل الشغيع من حق الشفعة في البيع المعادر من جاره لا يفيد بذاته أنسه تتازل عن أستميال هذا الحق في البيع المعادر بن المسترى الى الغير .

إ - القرر في قضاء هذه المحكمة أن حيسارة الثائب نعفير حيسارة الثائب نعفير حيسارة الثانب للثانب من العالم المناف المحافظة المنافية المنافية المنافية المنافية عالما المنافية عندا المنافية عن القاصر حولو كان عديم اللهيئيز - ضمن صدة وضع يسدة المنافية المنافية المنافية المنافية أن مباشرته المنافية الم تكن لحساب القاصر أو باسمه .

٣ ـــ وضع اليد من أسنوق شرائطه التانونية يعد سببا يكى بذاتــه لكسب الملكيــة محسنقلا عن البيـــع فيجوز المشترى أن يستند في ملكيته الى النقـــادم المكسب بدلا من عقـــد الشراء .

٣ ــ لا تنافض بين الادعاء بأن المين الشغوع
 بها تدخل في عقــد تبليك وبين تقريره أنسه وضبع
 اليد عليها واكتسب بلكيتهسا بمضى المدة الطويلة

لا يهم بعد ذلك أن يكون عقسده مسجلا أم عرفيا مسلما بصحته أو مطعونا عليه .

إ حد المترر في تضاء هذه المحكمة أن الحيارة
 على الشيوع تصلح السابسا لتملك الحصسسة
 الشائعة المجوزة بالتقادم .

وضع اليد واقعة مائية يجوز اثباته
 كنة طرق الاثبات والمحكمة أن ترجع في تحريها
 الى ما بين يديها من عقدود وأوراق لنتخذ منها
 ما تقيده من دلالة على ثبوت وضع البد أو نفيه .

١ - تقدير ادلة الدعوى والوقائسع المؤديسة الى كسب الملكية بعضى الدة الطويلة بما تستقل محكمة المؤضوع بنى اعتبدت على السبياب سسائمة بن اشائها أن تؤدى الى النتجسة التى انتهت اليها .

٧ -- بحكية الموضوع -- وان كانت بازمة أن تبين في حكيها لركان وضع اليد الذى خلصت الى الثبلك بوجيه الا انها غير طربة بأن نورد هذا البيان على نحو خاس فلا عليها اذا لم تتناول كل ركن بن هذه الاركان ببحث مستقل مني بان من جيوع عكيها انه تمر أما وتعنق من وجودها .

٨ ــ اسا كان التنسازل من استمال حسق الشعمة هو استثناء من الاصل المام وهو جواز الشيعينها القاسون > الشعمة في نطاق الحدود التي بينها القاسون > ان هذا الاستثناء لا يجسوز التوصيع في تفسيره > عن استمهال حق الشسعة في البيسع الذي صدر من جاتبه لا يعيد بذات الشعمة في البيع الذي يصدر سن حاته في الشعمة في البيع الذي يصدر سن المشعمة في البيع الذي يصدر سن المشعري الى الغير > ويكون على غير السلمي احدى بسه الماعان إن عسم استمهال الملحون شده حق الشعمة من البيع الذي صدر من المائل المسلمية في البيع الذي صدر من المائل المسلمية في البيع الذي صدر من من المائل المائل المائل عدم عدم الدي المسلمية في البيع الذي صدر من هذا الاخير المائل المائل > المائل المائل > المائل عدم المائل المائل > المائل المائل > المائل المائل > المائل

ر قطن رقم ١٥١٥ أسفة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٥)

(Y+)

(١) محكية الرضوع • «مخلتها في تندير إلوال الشهود»
 الثبات • «تقدير السوال الشهود تلفى» •

(۲ ، ۲) بمىئولية + د بىسلولية تقميرية + + بمحكمسة الرئىسوم + دعموى +

 ا ستغلال محكمة الموضوع بتندير أتوال الشهود . مؤداه . المجادلة نيها مجادلة في تندير الدليل . لا رقابة لمحكمة الننض على محكمــــة الموضوع نيه .

 ٧ ــ تكيف الفعل باته خطأ موجد للمسسلولية
 التقسيرية ، من المسائل التانونية التي تخمسع لرقائة محكمة النقض .

٣ ــ دعوى التعويض عن المسئولية التقصيرية التابتها على اساس خطا معين نسبه المدعى الى المدعى عليه ، اتابة المحكمة قضاءها على خطا واجب اثباته لم يدعه المدعى ، خطا ،

ا ستقدير أتسوال الشهود واستخلاص الواتم بنها هنو بها تستقل بنه معكمة الوضنسوع ولا سلطان عليها في ذلك الا أن تخرج بتلك الاتوال الى غير ما يؤدي اليسه مطولها ، كما أن لهسسا اطراح ما لا يطبئن اليسه وجدانهسا منها دون ما الزآم عليها بابداء اسبابه ، وذلك استحمالا لحقهما عى تقدير الادلة وترجيع ما تسراه منهسا متسبقا مم ظيروف الدمسوى كاشفا عن وجه الحق نبها دون ما برقابة عليها من محكمة النقض ما دام نهجها في ذلك مستندا الى اصول ثابتسة في اوراق الدعوى ومتفقا مع المنطق . لما كان ذلك وكان الحكم المطمون نيه بعد أن أستعرض اتوال شاهدى الطاعنين انتهى الى عسدم الاخذ بها لعم اطبئناتها اليها ، فإن مجادلة الطَّاعتين ف ذلك لا تخرج عن كونها مجسادلة في تقسسدير الدليل ، وهو ما لا رقابة لهذه المحكمة على محكمة الوضوع نيسه .

٢ ... تكيف الفعل بأنه خطأ موجب للبسئولية التنسيرية يعتبر من المسائل القانونية التى تخضع ارتابة بحكمة النقض .

ليس لحكية ألوضوع ـــ وعلى ما جرى
 بـــة تضاء هــذه المحكية ـــ اقامـــة المسئولية
 التقصيرية أو نفيها على خطأ لم يدعه المدعى متى
 كان أساسها خطأ يجب اثباته ، أذ أن عبء أثبات
 الخطأ غى هذه الحالة يقع على ألمدعى المشرور .

(اللهن رام ٢٣ أسلة ٤٩ ق جاسة ٢٥ /١٩٨٧) -

(11)

 (١) الثبات ٠ ، الإفرار غير التضائي ، ٠ محكية الوضوع ٠ سلطتها) تكوير الإفرار غير التضائي ٠

(۲ ، ۳) البات - غبرة - محكمة الرضوع - - تاويـر طبار ، • . . .

 الافرار غير القضائي خضوعه لنتذر القاشي لسه تجزئته كما أن لسه اعتباره دليسلا كليلا او مبسدا ثبوت بالكتابة او مجسرد قريئة او لا يلخذيه احسسلا .

٢ ــ راى الفبير لا يقيد المحكمة ، حسبها أن
 تقيم تفساءها على أسباب كافية لحيله ،

٣ ــ حق محكمة الموضوع عى أن تلخذ أولا تأخذ
 بتقرير الخبير كله أو بعضه .

۱ ــ اترار المطعون ضده عي تحقيق النياسة التسبية هو اترار غير قضائي يخضسع لتقديسر التلفي الذي يجوز لسه تجزئته و الاخذ ببعضه دون البعض الآخر > كما أن لسه مع تقدير الظسروف التي مصدر غيها أن يعتبره دليسلا كابلا أو مبسدا مثبوت بالكتابة أو مجسرد تعرينة أو لا يافسسد سه امسلا .

۲ سمحكة الموضوع غير متيدة براى الخبير لانها لا تقفى الا على اساس ما تطبئن اليسه وبحسبها أن تقيم تضاءها على أسباب كافيسة لحله .

٧ ــ لحكة الموضوع أن تلفظ بتقرير الفبير. كله كما لها أن تلفظ بمض ما جساء بسه وتطرح بعضه أذ هي لا تقضى ألا على أساس ما تطبئن اليسه نيه ، غلا على الحكة أذ هي أطرحـــت لم الرره الخبير من بديونية المطعون ضده القامرتين

بريح الاطيان الزراعيسة مسدة المطلبة طالسسا كان استخلاصها حسيم استحقائهما ذلك الريسع تبله مسائفا وقائبا على اسباب تؤدى الى النقيمة التى انتهت اليها .

ر الثان رقم ۱۰۹۲ استة ٤٨ ق جاسة ٢٥/١/٨٢٠ ع

(YY)

(۱) المنتساس ، المتساس ولائي ، المتساس اللجلسة الغضائية ، • السلاح زراعي • المتساس اللجنة الغضائية الاصلاح الزراعي ... نطاقه م•ق ۱۷۸ السنة ۱۹۵۷ المسئول بالفظوئين رائي ۱۲۱ السنة ۱۹۲۳ ، ۱۲ السنة ۱۹۷۷ •

ا — مساد نص المسادة ١٣ مكر من الرسوم بتقون ردم ١٩٥٨ المنعقة بالقانسون رثم ١٩١ المنعقة بالقانسون رثم ١٩١ المنعقة بالقانون رثم ١٩١ المنعقة التقانون رثم ١٩١ المنعقة المتابقة المتابقة الإسلاح الزراعي — وعلى ما جرى بسه تفساء هذه المحكمة — أن اختصاص اللجنة التضائيسة للمسلاح الزراعي يتناول نعص ملكية الاراضي للمسلاح الزراعي يتناول نعص ملكية الاراضي للمسلاح التناوي مبلا للاستبلاء طبقا للترارات المتدية من الملك والمصل نبيا يمترض الاستبلاء من مناز عكل المتديد ما يجب الاستبلاء ما وقتا لاحكم المتون .

ر الشن رتم ۲۲۶ استة ۶۹ ق جاسة ۲۸/۱/۸۸۲)

(77)

(1 ، 7) الليات - غيرة - اعبال الطبير ، محكمة الوضوع • (7) الليات ، اجراءات الإلليات ، الإمالة اللتحقيق • محكمة · الوضيوع •

 ١ -- لا الزام على الخبير بان يقوم بتحرير التقرير بنفسه ، كفاية توتيعه عليه ، م ١٥٠ أئبات ، علة ذلك ،

۲ --- طلب مناتشة الخبير ليس حقا للخصوم ، لحكية الموضوع ان تطرحه أن رأت فى عنـــــاصر الدعوى ما يكنى لتكوين عقيدتها فيها وتقضى بما يطبئن اليسه وجدائها .

 ... محكمة الوضوع - عدم التزامها باطالة الدعوى الى التحقيق متى توافر لديها من اهمناصر ما يكفى للفصل فيها - "

ا _ به الدنص المادة ، و ا من قانسسون الاثبات أن المشرع لم بمنظرم أن يقسوم الغبيسر بكتابة القرير بنفسه و اكتنى بأن يكون القسرير بمرف المنة على الله من دلالة على سدوره بنه بصرف النظر عبا أذا كان صلب التقرير مجسودا بنطة لم يخط غيره .

٢ -- طلب الخصــوم مناتئــة الخبير ليس حقــا يتعتم على محكة الموضوع اجابتهم اليــه ولها ان تطرحه ان رأت ان في عناصر الدعــوي ما بكني لتكوين عقيدتها فيها وتقضى بما يطبئــ اليــه وجدانها .

٣ ـــ بحكية الموضوع ـــ وعلى ما جرى بـــه
 تضاء هذه المحكية ـــ غير مازية باحالة الدعوى
 الى التحتيق متى تو ادر الديهـــا من المناصر ما يكلى
 للمسل ديها .

ر الشن رام ۱۳۱۳ استة ٤٨ ق جلسة ۲۸/٤/۲۸).

(YE)

(۱ ، ۷) شامة د توالی البیرع ، صوریة • حکم د عیرب التحایل ، با یمند تصورا • اثبات • بیسم •

۱ - طلب الاخذ بالشسغمة من المشترى الثانى عند توالى البيسوع - شرطة - أن يكون البيع الاخير قد تـم قبل تسجيل اعسلان الرغبسسية بالشفعة والا يكون هذا البيع صوريا .

 ٢ ــ قضاء الحكم الطعون فيه بصورية عصد بيسنع المشترى الثانى . عدم بياته لادلة الصورية تصور (مثال) .

۱ سد يجب على الشفيع الذي يريد الاضسة بالشفعة في حلة توالي البيسوع ، وعلى ما جزى بسه تضاء هذه المحكة — أن يستعبل حقة وقفا للبلاة ٩٣٨ من القاتون الدني ضد الشدرى الثاني

وبالشروط الى اشترى بها متى ثبت ان البيسم لذلك الاخير تسد تم تبل تسجيل اعلان الرفيسة بالشسفمة ولم يكن هذا البيسم صوريا ،

٢ - الساكان الثابت من مدونات المكم الملعون غيه أن المطمون عليه الاول اختصم الطاعن المشترى الثانى للمتار المبيع وتمسسك بصورية المتسد المنادر لسه فكلفته بحكية الاستثناف باثبات هذه الصورية غير أن الحكم المطعون فيه أقام فضاءه بصورية المتد المذكور دون أن يعرض لادلية السورية مجتزئا ذلك بالتسول بمسدم اطمئنان محكبة الوضوع الى انسوال شهود الطاعن أي حين أنه لم يكن مكلف بالثبات الصورية بل كان المكك بها هو المطمون عليه الاول ، وهجب الحكم ننسه خن الرد على دناع جوهري للطاءن بستوط حق الطمون عليه الاول في الفسنة المتسار المبيم بالتسفعة لعدم ليداع الثبن الوارد بالعتسد المنادر للطاعن وتدره ٣٥٠ جنيه ، فيكون الحكم المطمون نبيه تسند اخطأ ني تطبيق القاتون وعاده التصيور في التصبيب مما يستوجب نقضه ،

ر الشن رقم ٢٤١ أسنة ٤٩ ق جاسة ١٩٨٧/٤/٧٨)

(Ye)

نظى • ايراع سند الوكاة •

مدور التوكيل الى المعلى الذي رفسع الطمن بالنقض من وكيل الطاعن ، عدم تقديم توكيسسل الإخير للتعرف على حدود وكالته ، السره ، عسدم تبول الطمن .

النص في الفترة الأولى من المسادة ٢٥٥ مسن لتقون المرافعات على أنه بجب على الطاحس لن يود غلم الكلاحس لن يود غلم الكلاحس لمن تقديم المسلمين بالمسلمين المسلمين المسلمين

رفعه قسدم التوكيل المعادر السهمن وكيل الطاعن
---- الا أنه لم يقدم التوكيل المعادر من الطاعن
لهذا الوكيل حتى حجز الطعن للحكم ، وإسا كان
لا يفنى عن تقديم التوكيل الأخير مجرد فكسر رقبه
في التوكيل المعادر من هذا الوكيسل للمحلى الذي
رفسع الطعن اذ أن تقديم هذا التوكيل واجب حتى
حدود هذه الوكالة وما اذا كانت تضيل الاذن له في
حذود هذه الوكالة وما اذا كانت تضيل الاذن له في
حذا الاذن ،

ر الشن رام ١٦٤٦ أسنة ٤٨ ق جأسة ٢٩/١/٨٢)

(77)

(۱ ، ۲) تزوير • تكش ، البيب الجيد ، •

(۱) الادعساء لاول بسرة ابسلم محكمة النتض بتزوير الاوراق والمستدات المعلق تتدييمسسا لمحكمة الموضوع ، غير جائز ، علة ذلك ،

(٦) الإدعساء أسلم محكة النفش بتزويسر ورقسة الحكم الملعون فيه بعد النطق بسه ، ونطق الفصل في صحة سبب الطحن على ثبوت هذا التزوير بن عنيه ، بعاثر ، (بثال) .

١ ... الطمن بالتفس لا ينقل الدعوى الى معكمة التقض بعقتها التى كانت عليها قبل سدور العكم المطمونةيه ويطرح عليها الخصوبة بكابل عناصرها كما هو الشأن في الاستثناف ؛ وإنها يتتصر ما يطرح

على هذه المحكة على الواضع التي ينمي بهسا الطاعن على الحكم الملعون فيه وفي هدود الاسباب التي يوردهسا في صحيفة طعنه وما يجيز القاتون التي من السباب من الدائرة من السباب منا التول سو وعلى ما جرى يسه تفسساء هسذه المحكة — بعدم جواز الادعساء بالمتزوير السسام حمكة النقش على الاوراق والمستدات التي مسبق تتديمه المحكة المؤضوع ولم يكن قسد طمن نبها بالتزوير الملها باعتبارها سببا بعديدا لا يجوز نسط بنا بعديد، لا يجوز السباء محكمة النقض .

٢ ــ اذا بني الطعن على وثوع بطلان جوهري مى الحكم المطمون عيه وادعى بتزوير ورتتسم بعبد النطق به وتطق الفصل في مستحة سبب الطمن عبلي تبيوت هينذا التسزوير من عصه قان الادعساء بالتزوير أسام محكسة التنفي في هذه الحالة يكون جائزًا ؟ إسا كان ذلك وكان الادهساء بالتزوير شند أنصب على هندوث تغيير مادى بديبلجة نسخة الحكم الاصلية المطعون غيه وعلى معشر جلسة النطق بسه بكشط كلمسة علنا » من ديبلجة نسخة الحكم الاصلية وكتابة عبارة « في غير علاتية » وتعديل كلبة علنــــــا بمصر جاسة النطق بالحكم الى عبارة ﴿ في غير علاتية » مما يجمل النطق بالعكم قد تم في جلسة غير علنية ، وتعلق السبب الاول بن سببي الطعن بذلك لان بنساء الطمن على الحكم المطمون نيسه بالبطلان للنطق به في جلسة غير علنية مأن الادماء بالتزوير في عده الحالة يكون جائزا أبداؤه لاول يسرة ايسام عده المكبة -

ر الفن رام ۹۲۹ استة ۵۱ ق جلسة ۹۲۱ (۱۹۸۲)

قضاء محكمة التقلس الجنائى

(YY)

(1) ثمرانات و اجرانات الماقية ، • تزوير • البيات ، برجه عبام ، •

(۱) تأوير ٠ . معررات عرفية ، ٠ جريمة ٠

(۲) تزوير • اثبات ، بوجه عنام ، • جريمه • (۳) تزوير • اثبات ، بوجه عنام ، • مطلبة الوفسوع •

د مطالها فی تادیر الدایل ، ۰ هام ۰ ، تسبیبه ۰ تسبیب غیر معیب ۰ نظر ، اسباب قطن ۰ ما لا یقبل متها ، ۰

(۱) تزویر ۱۰ الاشتراک فی التزویر ۱ اشتراک ۱ هـگم
 د تسییه ۱ تسییب غیر وجیب ۱ البات د بوجه عام ۱ ۱

 (a) حكم بياناته - بيانات التسبيب - - تسبيبه -تسبيب غير محب - جرية - اركانها - - تزوير -

(۱) تزوير جريمة ، اركانها ، ٠ غرر ٠ حكم ٠ ، بياقاته ٠
 بياقات التمبيب ، « تسبيب ٠ تسبيب غير معب » ٠

(٧) تارويد - القارويد في المعرفات المرفية - مكم - المجيبة الميت أمير معيب - جريمة - - الكاتمة - - شرر - الشير المتصل - -

(A) جريمة والكافها و و بأعث و تزوير و حكم و و تسبيبه
 تسبيب غير معيب و و

(٩) محكمة الموضوع « سلطتها في تتجير الطهل » «
 (٩) محكمة « إجراءات » « إجراءات التحقيق » « حكم « تحبيب» « تسبيب» « تسبيب» « تسبيب» « المسبيب» « السبيب» « تسبيب» إلى حميب » «

(۱۰) تزویر ، بریمة ، ، ارکانها ، ، ، اثبات البورمة ، اللبات ، بوجه عمام ، حکم ، تسبیبه - تسبیب غیر معیب ، ،

 (١١) خط - غير - رابط السببية - محكة الرضوع - سقطتها في تكوير الجايل ، - النبات - بورجه عام ، -

اطلاع المحكبة بنفسها على الورقة المزورة . الجراء جو مرى من اجراءات المحلكية في جرائسم المزوير - يتنضيه واجبها في تمحيص الدليسسل الاسلمي على الدهبوي - المفسسال ذلك يميب الإمراءات - ملة ذلك !

مدم توجود المحرر المزور لا يترتب عليه عليسا عدم ثبوت جريمة التزوير ، المحكمة أن تكسسون متيدتها في ثمان ثبوتها بكل طرق الاتفات ،

حق التلفس في تكوين عليدته من أي دليل أو عربنة يرتاح اليها . ما لم بليده التلون بدليل معين

جرائم التروير . لم يجمل القانون التباهمسسا طريقا خاصا .

الادلة التى يعتبد طليها ؛ الحكم ، يكنى لن تكون فى مجموعها كوحدة مؤديسة الى ما قصده ألحسكم منها ، علة ذلك ؟

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوي . لا تجوز أثارته أبام محكية النقش .

الاشتراك في التزوير ، تبليه دون مطاهر خارجية أو أعبال بادية مصنوسة ،

يكفى لثبوته اعتقاد المكهة بحصوله من ظروف الدعوى وبلابساتها اعتقادا ساقفا .

تحدث الحكم صراحة واستقلالا عن كل ركسن من اركان جريمة التزوير غير لازم ، حد ذلك ،

كفاية احتبال حدوث الشرر في تزوير المسور المرنى .

تحدث الحكم مبراحة ، من ركسن الغير في جريبة التزوير ، غير لازم بل يكفى أن يسسكون بستفادا من مجموع عبارته ،

المجرد تغير الحقيقة في محرر عرض بلعدى الطرق المسلمات المسود مليها في التقون كلياية لقو أثر جريسة التوويد . متى كان من المكن أن ينزقبه طليسة في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير صواء كان القرور حقيلا ، تتعير ذلك من اطلاقات محكمة الوضوع ، متى كان تسبيها مسائفا ،

الباعث لبس ركفا من الركان جريمة التزوير . عسدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استثلا .

الليمكية أن تلكذ باعتراف المهم ولو كان واردا بمصر الشرطسة ، بني اطبات الى صدقه ولو أ عسفل عنه في براحل لفرى ،

ثبوت وتوع التزوير أو الاستعبال . التنسازل عن السند الزور مين تبصك بسه في الدعوى المثنية لا أثر لسه على وتسوع الجريبة .

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها الا عن الإملة ذات الاثر في تكوين متبدئها ، التعانها مسن اي دليل آغر ، بفساده ، الحراهه ،

تتدير توافر الدليــل على الخطأ وقيام رابطــة السببية بين الخطأ والضرر ، موضوعى ، شرط ذلك ؟

1 — من المترر أن أغنسال المحكة الاطلاع على الورقة محل بجرية التزوير مند نظر الدعوى يعيب لجراءات المحلكة لان الحسلاع المحكة بنفسسها على الورقة المؤرة أجراء جوهرى من أجراءات المسلكة في جرائم التزوير يقتضيه ولجبها في تبحيص النئيسل الاسلمي في الدعوى على اعتياز أن تلك الورقة هي العليل الذي يحيل شسواهد التزوير ومن ثم عرضها على يسسلط البحث التزوير ؟ ومن ثم عرضها على يسسلط البحث المنافسة في حضور المدافسج على المطلسة في حضور المدافسج على الطاعن لإبداء رأيه فيها وليطنرن الى أن الورقسة عليها .

٢ ... مدم وجبود الحرر الزور لا يترتب عليه حتب عديم تحتب عديم التروير اذ الايسر في هذا مرجمه الى ايكان تيسلم العليب على حصبول التزوير ونسبته الى المهم وللبحكية أن تكسبون مقديما في ذلك يكل طرق الاثمات .

٣ ــ من المتر ان الاصل عن المحاكمات الجنائية هو التنساع القاضى بنساء على الادلة المطروحة عليه ، غله أن يكون عقيدته من أى دليسل أو قرينة يرتاح اليها الا إذا قيده القانسون بدليل معين ينص عليه ، و إلسا كان القانون الجنائي لم يجعل لائمات أن تكون الاحلة التي امتبد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل ويقطسع غي كل جزئيسة من جزئيسات وينط يمكل بعشه المتحدية ، غلا ينظر إلى دليل بعينه لمناشد المحكمة ، غلا ينظر إلى دليسل بعينه لمناشد المحكمة ، غلا ينظر إلى دليسل بعينه لمناشد على مجدوعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكمة وراجائية الادلة إلى على مجوعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم ومنتجسة غي الكبال التنساع المحكمة و المهنائية ال

إ ــ إــ إ ــ كان من ألمترز أن الاستراك في جرائم التروير بتم غالبا دون مظاهر خارجية وأمسال يلدية محسوسة يبكن الاستدلال بها عليه > وون ثم يكنى لثبوته أن تكون المحكة أسد امتشدت حصوله من ظروف الدهوى وبالإمسائها وأن بكون امتقادها سائها تبرره الوقاع الني بينها الحسكم

وهو ما لم يخطىء الحكم فى تقديره ـــ علن ما يثيره الطاعن فى هذا الثمان ينحل الى جسدل موضوعى لا يقبل اثارته امام محكمة النقض .

 لا يلزم أن يتحدث العكم صراحة و استقلالا عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قدد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

 - من القرر أن احتبال حصول الشرر يكلى في جرية التزوير في محرر عرضي ولا بشترط لصحة الحكم بالادانسة في جرائم التزوير أن يتحسدت عن ركن الضرر سراهة واستقلالا بل يكلى أن يكسون مستقادا من مجموع مبارأته .

٧ - من المترر أن مجرد تغيير الحتيقة في محرر عرضي باعدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتواأسير جريمة التزوير منى كان من المكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تضيير الحقيقة ضرر للفيرسواء كان المزور عليسه لم أي شخص أخر ولا كان الفرر محتبلا ، أذ تتدير فلك من الهلائات محكة الوضوع منى كان مسائما وقو ما لا يحتاج الى تطليل خاص منى كانت مدونات الحكم تشسيد على نوادره .

٨ -- الباعث على ارتكاب جرينة التزوير ليس
 ركدا من اركانها حتى تلزم المحكمة بالتحدث عنه
 استقلالا وايراد الإدلة على توافره

١٠ - بن المقرر أتسه بني وقسم التزوير أو استمبال المحرر المزور المان التغازل عن المحسور المزور من تبسك بسه لا أثر له على وقوع المجريبة ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للسند المت للتغازل الطاعن عن التبسب ك بالمجريب ، لان المحكة - أسول الاستدلال - لا تلتزم بالتحدث في حكيها الا عن الإدلة ذات الاثر في تكوين متيدتها ولا عليها لن عي التقت عن أي دليل لان في عدم أير ادها لن مي التقت عن أي دليل لان في عدم أير ادها لسم ما ينبد المؤراحة .

(PY)

تَكَلَّى * كَالُونَ * ، كَالُونَ اصْلُحَ ۽ * تَكُلَّى ، كَتْجَابِ الْتَأْسُ، ما لا يقبل ملها ، • حكم ، تسبيبه • تسبيب غير محب ، •

التاتون الاصلح للبنهم . ماهيته ؟ العكم ببراءة الطعون ضده باعتبساره رئيس مجلس ادارة الشركة من تهمة عدم تقديم الشبهادة

التيبية عن البضامة التي اغرج لاستيرادها مسن مبلة اجنبية _ المترضة في جأنبه بالسادة ١٣ من القانون ٨٠ لسنة ٧٤ استنادا الى السادة ١٦٠ من القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التمايل بالنقد الاجنبى الذى اعتنق مبدأ شخصية الجريمة صحيح اساس ذلك ا

أذ كان المكم المطمون فيه قسد أقلم قضساءه بيراءة الملغون شده تاسيسنا على أن السنادة ١٦ بن التاتون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ التي نصت على أن يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها مس شخس اعتباري أو احسدي الجهات الحكومية أو وحدات القطاع المسلم هو مرتكب الجريبة من موظئي ذلك الشَّخْص أو الحهة أو الوحدة وأن هذا القانون هو الواجب النطبيق على واقعسة الدعوى دون نص السادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ أمسينة ١٩٤٧ اذ هو اصلح للبتهم لاتـــه استبعد المسئولية المعرضة في جانب رئيس مجلس ادارة الشركسة المستوردة بمتنفى المادة ١٢ سالغة الذكر وكسان لم يثبت من أوراق الدعوى أن الطعون ضده هو الوظف النوط بسه تقديم الشهادة محل المساطة . لما كان ذلك وكانت المسادة ١٦ من القانون رتم ٩٧ استة ١٩٧٦ بتنظيم التمايل في النقد الاجنبي المعول به بعد ثلاثة أشهر من تاريسخ نشره في المِريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/١٤ تجري بأن يكون المسئول عن الجريمة في هالة سدورها عن شخص اعتباري او احدى الجهات الحكومية أو وهسسدات التمااع المسلم هو مرتكب الجريمة من موظفي ذلك الشخص أو الجهة أو الوهدة مع مستوليته التضابئية عن المتوبات الماليسة التي يحكم بهسا وكانت المسادة ١٣ من القانون رتم ٨٠ لمسفة ١٩٤٧ بتنظيم الرتابة على النقسد الإجنبي سالذي وقعت الجريبة في ظله ... تنص على أن يكون المسسئول من المخالفة في حالة صدورها بن شركة أو جبعيسة الشريك او المديسر او مضو مجلس ألادارة المقعب 11 - أن تقدير توافر الدليسل ملى الضاسيا وقيام رابطة السببية بين الخطسا والضرر ... في الدموى المنية ــ بن المسائل المضوعيسة التي يتفرد غاشى الموضوع بتقديرها ــ الباتا أو ننيا ـــ دون معتب مادام السد السلم الضاءه على اسباب تؤدى الى ما انتهى اليسه .

﴿ الْمُعَانُ رَفِم ، ١٧٩٥ قَسَلُةُ ١٤ قَ جِلْسَةً ١٩٨٠/٢/١

(YA)

عكم د وقبحه • والتوايع عايه • واعبداره ، • شـــهادة مسابية • تلقى - اسباب قطن • يا يتبل ينها ، • سرته •

... وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوتيمها . في مسدة ثلاثين يوما من النطق بها ، ما لم تكسن مسادرة بالبراءة ، وألا كانت باطلة ،

الشهادة السلجة . لا تمسدو أن تكون دليل اثبات ، يغنى عنه اشسارة رئيس الهيئــة التي أسدرت الحكم من بقاته دون نوقيم الى ما بعد المصاد الغانوني،

لمساكان تاتون الاجراءات الجنائية تسد أوجب ني المسادة ٣١٢ منه وضع الاهكام الجنائيسسة وتوتيمها في مسدة ثلاثين يوما من النطق بهسا ، والا كانت باطلة ، ما لم تكن منادرة بالبراءة ، ولما كان المكم الطعون فيه قسد صدر في ٢ من مايسو سنة ١٩٧٧ وحتى يوم ٦ من يونية سنة ١٩٧٧ لم یکن تسد اودع ملف الدموی موقعا علیه ــ علی ما بيين مما أشر به على ذات الحكم رئيس الهيئسة التي أصدرته بن أنه أبلي أسيابه على كالسب الجلسسة في التاريخ المصار اليه سفاته يكون ماطــلا مستوحا نتضه . وغني من البيان أن هذا المطلان يترتب هتها صواء تستم الطاعن الشهادة السلبية التي اشار اليها في مذكسرة اسسبابه لم لم يتعمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليـــل أثبات على مستم التيسام بهذا الاجراء مَى المعاد الذي عدده التاتون ويفنى من هذا الدليسل ما يسسرد بالسارة رئيس الهيئة التي اسدرت الحكم من بكاته بدون توقيم حتى يوم ٦ من بونية سفة ١١٧٧ . لما كان ما تقدم قائه يُنمين نقض الحكم والاهالة ، ر کفتن رتم ۱۲۰ کسته ده ق بشنة ۱۲۰/۲/۱۰)

أو رئيس مجلس الادارة حسب الاحوال وكسان تضساء هذه المكبة تسدجري على أن المتصود ا بالقانون الاصلح في حكم الفقرة الثانية من المشادة الخامسة من تأتون المتوبات هو القانون السذى ينشىء للمنهم مركزا أو وضعا أصلح له من التاتون القديم ، كأن يكون تد الفي بعض الجرائسم أو بعض المتوبات أو خنضها أو ترز وهها للاعتساء من المسئولية الجنائية دون أن يلفى الجريمة ذاتها ، مان الحكم المطعون ميه اذنفي مسئولية المطعون ضده المنرضة على سنة مما يجرى بسه نص المسادة ١٦ من القاتسون رقم ٩٧ لسسنة ١٩٧٦ بكون تسد طبق القانون على وجهه الصعيح ، إسا كان ذلك البين من مطالمة المفردات المضمومة أن الملعون ضده لم يكن الوظف المستول عسن تسوية الاستبارة موضوع الدعوى ، غان الحكم المطمون نبيه اذ نغى مسئوليته الشخصية عسسن الجريمة يكون تسديني ذلك على ماله اصل ثابت بالاوراق وسلم من تالة الخطسة مي الاستاد ،

و الفان رقم ۲۰۸۱ اسلة ٤٩ ق جلسة ٢٠/١٧ (١٩٨٠)

(Y+)

و ۷ ، ۲ ، ۲ ودوي جنائية ۰ ، انفساؤها بعض الدة ، ۰ تكاوم - نفض - اسراب الفنن ، ما يقبل بفها ، ۰ - مالات للفان - اللبانا في تشيق الاقتــون ، • مضـوع ۰ - البنــم بقافساء الدوي الجنائية بضى المسدة ، • اجـــراءات - نجوانات المكلمة ، • عنوبة •

(۱) توالى تلجيل نظر ايدعوى لاعـــلان المهم
 (ملاتا تاتوييا بشي مدة النتادم دون اشام الاملان مالوه
 (مرة ما انتضاء الدعوى الجنائية بمض المحدة مام 5 مح مام

 (۲) الدمع بالقضاء الدموى البضائية بالتقسادم منطق بالنظام العام . جواز الثارته لاول مسسرة اسسام محكمة النقض . شرط ذلك ا

(۲) التمویض المنصوص علیه عی القانون رقم
 ۱۹۲ ملیمته ۱

١ --- حيث أن الدعوى الجنائية رضعت مسلى
 الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٧١/٣/١٤ بدائسرة

وحيث أنه بين من الأطلاع على المردات التي أن أمرت المتكة بشبها نحقياً لوجسه الذي أن الدي أن مكن الماض ابتداء أمسام محكة الدغيلة الجزئية بلغات التيسد والوحسف وظلمت الدحموي بنظرورة لبابها المتسارا أمن أعالت الدونيات وهو ما لم يتم الى أن تقست أعالت الدونيات وهو ما لم يتم الى أن تقست إلى أن تقست إلى المتبارا المتبارات المتب

البنائية بالتنام تجوز أثارته في آية هالة كانت عليها الدعوى وأو لاول حسرة أسام حكسة التنفي المنظم المام ؛ طالما كان الذاب بن بدونات الحكم الحلمون فيه حداء هو الحسال في الدعوى الماموس طيه في القانون رقم ١٦ لسفة التحويض المنصوص طيه في القانون رقم ١٦ لسفة تكيلية تنطوى على عنصر التحويض وقائرم علوب المبنى أو الغرامة التي يحكم بها على الجسائي تنظيقا للغرض المصود من العلوسة من تلجسة تنتيقا للغرض المتصود من العلوسة من تلجسة كيلتهسا المردع والزجس ؛ وشد حسدند الشعار عقدار هذا التحويض تحديدا تحكيا غسير

مرتبط بوتوع أي شرر وسوى نيه بين الجريمسة التابة والشروع نبهسا بع مضاعنته ف حالمة العود ؛ ويترتبُ على ذلكُ أنـــه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنالية ، وأن الحكم به حتمي تقضى-المحكمة به من تلقاء نفسها على المسئولين عسن أرتكاب الجريمة دون سواهم ، ملا يبتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحتوق الدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها الثابون ، وأخيرأ غان وغساة المحكوم عليه بالتعويض اثناء نظر الدعوى تستتبع حتباً عسدم الاستبزار نبي .. الاجراءات والحكم بأنتفساء الدعوى الجناتيسة أعمالًا لنص المسادة ١٤ من تأثون الأحسسراءات الجنائية ، ولا يغير بن هذا النظر أنب أجيسز في المهل - على سبيل الاستثناء - لمسلحة الجهارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك التمويش والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكسام ؟ ذلك بأن هذا التدخل ــ وأن وصف بأنه دعسوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعيسة . بالحتوق المعنية ... لا يغير من طبيعسة التعويض المذكسور با دام أنه ليس بقابل شرر نشساً بن الجريبة بالفعل بل هو في الحنينة والواتم عنوبة راي الشـــارع أن يكبل بها المتوبة الاسلية وليس من تبيل التعويضات الدنية الصرفة ، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعته وخصائصه عن الدعوى الدنية التي ترنسع بطريق التبعيسة أسام المحلكم الجنائية بطلب التعويض عن الضرر الناشيء عن الجريبة بالفط والتي يمكن توجيههسا للماتي والسنول عن العنوق المنية على السواء ويكون نبها التمويض متبشيا مع الضرر الواتع . لمسا كان ما تقعم مَأَن الحكم المُطعون عيه أذ دَأَن الطاعن يكون تسد جانب التطبيق السليم للتاتون مما يتمين ممه نتضه والتضاء بانتضاء الذمسوي الجنائية ببنى السدة .

ر الشن رائم ١٩٣٥ أسنة ٨٤ تى جاسة ٢٠/٢/-١٩٨٠)

(17)

ا ساير بالا وجه ، بستشار الامالا ، غان ، و الخسن في الاسر يسمع وجود وجه ، فضلة في الخان ، • ، القرامج على اسبياب الخان ، • تفلى ، « اسبياب الخان • با لا بالبال بلها ، ، « الخان بالتغلى » التكوير به ، فياية عابة ،

الطعن بالتفض في الإسبر الصادر من مستشار الإحالة بحدم وجدود وجه لاقابة الدعوي ضمير جائز الا للنقب العام أو المعلى العام لدى محكمة الاستثناف في دائرة اختصاصه وللبدعي بالجنسوق المنيسسة .

تقرير المحلى العام للنيابة الكلية بالطعن بالنقض وايدامه اسبابه موقعسة بنه وحده ، السره ، عدم تبول العلقة . عدم تبول الطعن شكلا لتخلف شرط العبقة . الكتاب الرسسل بن المحلى المسلم الاول لدى بحكية الاستثناف الى المحلى العالم للنيابة الكليسة بالوائتسة على التقرير بالطعن لا بعسد توكيسلا بنه بالطعن .

لمساكات المسادة ١٩٣ بن تاتون الاجسراءات . الجنائية تنمن على أن للنائب المسلم وللبدعي . بالحتوق المنبسة الطمن السام محكمة النتض في الامسر الصادر بن بستثبار الاهالة بأن لا وجسه لاتابة الدعوى وكانت المادة ه٢ من تاتون السلطة التضائية رقم ٦) لمسقة ١٩٧١ تقص على أن يكون لدى كل بحكبة استثناف محسام عسام أسبه تحت اشراف الناتب العسام جبيسع حقوقسمه واختصاصاته المنسوس عليها في القوانين ذلك أن القانون أنها أراد أن يصدر الطمن عن الذائسه الملم أو المعلى العلم لدى محكمة الاستثناف أو بن وكيل عن أيهما حتى يكون في ذلك مسالة البنهم وأن عليه أن يتولى هو وشبسم أسبقب الطعن غاذاً كلف احد اعواته بوضعها نيجب عليه أن يوضع ورتتها بما ينيد اتراره أياها أذ أن الاسباب أتماً عي في الواقع جوعر الطمن وأساست ووضعها بن اخص خصائصه أبا أيداع ورتسة الاستجاب علم للكتاب غلا ماتسع بن حصوله بتوكيل كسسا هو الشان في التقرير بالطعن - لما كان ذلك وكان المحلى العام لتبابة غرب الاستخدرية الكليسة هو الذي ترر بالطعن وأودع السبابه موتمسة مله وحدده غان التقرير بالطعن وأبسداع أسسبابه والتوتيع عليها بكون حاصلا من غير ذي صفة -ولا يغير من ذلك ما اشبر اليسه في كل من التقريسر بالطمن بالتنش وليصال أيطاع ورنسبة الاسسباب من أن هذا الاجسراء تد ثم بتوكيسل من المعلمي الملم الاول لنبابة استثناف الاسكندرية ذلك أن الثابت بن كتاب هذا الاغير المؤرخ ٢٠/١/٢٠ انه لم ينمى ديه على توكيل المعلمي العلم لتيابسة غرب الاستخدرية الكلية وإنها انتصر على الاشارة الى موامنته على التتوير بالطمع بالتنفى وايداع الاسباب في الميماد وهو لا يعد توكيلا بنه بالطعسن اذ أن الموافقة على انخاذ الجسراه لا يغيد التوكيل في أجرائه بالمنى المتصود في صحيح الفاتون سلسا كان ذلك عان الطعن يكون غير متبسول شكلا لمسدوره مين لا يطك التقرير بسه تاتونا .

ر الشن رام ۱۹۷۷ أسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٧)

(TT)

(۱) سركة ٠ الخاء اثنياء بسرونة ٠ تغض ٠ ٠ الصفيسة
 والسلمة في الخن ٠ د ثباق الخن ١٠٠

(۲) دعوى بعنية • « تُظرِعا والحكم نبها » • الفتصاص •
 سرقة • الفلساء اشياء • بصروفة • تعويش •

(٣) اثبات ، بوجه عام ، • مكم • ، تسبيب • تسبيب • استثناف • دعوى مطبة ، نظرها والمكم فيها • • سرة • نكف، اثباء بسرواة •

 (3) استثناف - المقاد اشياء بسرواة - سرنة - دهـوى مطية - د نظرها والمكم فيها - - جريمة - اركافها - -

(د) البينات ، برجه عنام ، • دعوى جلائية • ، نظرهنا والمكم فيها ، • دعوى بدئينة • ، نظرمنا والمكم فيها » • سرلة • فقط، الشياء بصروفة •

(7) الليات و يوجه علم » وشاع » و الأطال بخسق النفاع ، ما لا يولره » ، حكم » و تسييب » تسييب أيد يعيب » ، صرفة » الفقد الثياء بسرونة » تقفى » ، السياب النفاق » ما لا يكبل بقوا » »

مدم جواز الطمن بالنتض ، من الدمى بالعتوق الدنية والسنول منها ، الا نيبا يتحلق بحقوقها الدنية م ٣٠ ق ٧٥ لسنة ١٩٥٩ ،

بتى نفتص المحكة الجنائية بالتعويضات الدنيسة 1

متى يتمين رغض طلب التمويض أ

بناط الحكم بالتعويض ، ولو تضى بالبراءة ؟ تأسيس الحكم ، تضاده بالبراءة ، على عستم

تاسيس المحم ، مصاده بعبراء من حق توانسر اركان جريعة الاختساء ، هذه الاسسياب بذاتها ، تكون اسبابا للحكم برغض دمسسوى التعويض ١٠

تأييد الحكم الملعون فيه ، الحكم الصادر برغض الدعوى التنبة لاسبابه اعبار الحكم الإبدائي حازا الشعوء المتختف النبلة له ، الشعوء المتضاف النبلة له ، المتختف الم

الاسبيل ، أن على المحكمة ، وهي بصنده الاستثناف المرضوع من الدعى بالمقوق المنية ، أن تتمرى توافر الركان الجريمة ، وثبوث الواقعة

الخطأ القانوني في الحكم القاشي بالبراءة .

غير متبدة في ذلك ، بقضاء البراءة ،

بتى لا يمييه ا

المحكمة الجنائية ، غير مقيدة بطلبات المدمى بالحتوق المنية ، رائع الدعوى المباشرة ، وهي بصدد انزال حكم تاتون المقوبات ،

كفاية أن يتشك القاضى في صحة أسسناد التهمة ، كفي يقضى بالبراءة ،

لا يعيب الحكم أن تكون المكهة قسد أغفاست السود على بعض أفلة الإنهسام ، مفساد أغفال التحدث عنها ؟

1 ... لمسا كان الطاعن هو الدهي بالحقسوق الدنية ، وكانت الفقرة الثانية من المسادة ٣٠٥ من القانسون رقم ٩٧ من القانسون رقم ٩٧ من المسادة واجراءات الطمن أمسام محكة النفض نفص على والمسئول منها الاغها يتعلق بعقوتها المنفيسة ، وكان الطاعن أم يدع بعقوتها المنفيسة ، شدها الاولى . . . ، ، علن الطمن بالنسبة للمعون مندها الاولى . . . ، ، علن الطمن بالنسبة للمعون مندها الاولى . . . ، ، علن الطمن بالنسبة للمعون مندها المنكسورة يكون غير جائز .

 ٢ ــ الــا كانت الحكية المناتيسة لا تختص بالتعريضات المنية الا اذا كانت منطقة بالمحــل

الجنائي السند الى المنهم ، عاذا كانت المحيية قد برأت المتهم من النهمة السندة اليسه لمسدم ثبوتها غان ذلك يستطرم حتما رغض طلب التعويض لانسه ليس لدموى التعويش محل عن شعل لسم بثبت في حق من نسب اليه ، أما الحكم بالتعويض ولو تشى بالبراءة نشرطه الا تكون البراءة تسسد بينت على عسدم حصسول الواقعة اصلا او على عسدم صحتها أو عسدم ثبوت استادها الى المتهم لانه في هذه الاحوال لا تبلك المحكمة ان تقضي بالنعويض على المنهم لقيام المسئوليتين الجفاتيسة والمدنية مما على ثبوت حصول الواتعة وصحة اسنادها الى صاحبها ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيسد لاسبابه بالحكم المطعون فيه تسد اسس تضاءه بالبراءة على عدم توانسر اركان جريمة الاختساء المستدة الى الطمون ضده مان هـــده الاسباب بذاتها في هذه الحالة تكون اسبابا للحكم برمض دعوى التمويض •

٣ - أسا كان الحكم المطمون فيه قسد ليسد الحكم الصادر برفض الدعوى المننية لاسبابه ه وكان مفاد ذلك أن محكمة ثائى درجة اعستبرت الحكم الابتدائي حائزا لغوة الشيء المتضى فيسه بعصم استثناف النيابة لسه بحيث يبتنم عليها وهي في سبيل النصل في الدعوى المنية المستانفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة ومسدى خطأ المجنى عليه التنديسر التعويض عن الضرر الذي أصابه ، وهذا التول ينطوي على خطيها في تطبيق القاتون ، ذلك أن المادة ٢٠٤ من تاتون الاجراءات الجنائبة تجيز للمدمى بالحتوق المنية أن يستأنف الحكم المسادر من المحكمة الجزئيسة _ الى المخالفات والجنح ، نيما يختص بحتوت..... المنيسة وحدها ، أن كانت النعويضات المطلوبسة تزيد على النصاب الذي يحكم عيه التانسي الجزئي نهائيسا وحقسه في ذلك تاثم لأتسه ممستقل عسن حق النيابة العامة وعن حسق المنهم لا يتيسسده الا النصاب ، ومتى رفسع استثناقه كان مسلى المحكبة الاستثنائية أن تعرض لبحث عنساسر الجريمة من حيث تواشر اركاتها وثبوت الفمسندلي الكسون لها في حق المتهم من جهة وتوعه وصحة نسبته اليسه لترتب على ذلك آثاره الثانونيسسة غير متيسدة في ذلك بتضساء محكمة أول درجسة 6 ولا يبنع بن هذا كسون المكم في الدعوى الجنائية

قسد حاتر قسوة الابسر المتضى ، لان الدعوبين الجنائية والمنية وان كاننا ناشئتين من سبب واحد الا أن الوضوع في كل بنهما يختلف منسه في الأغرى مما لا يمكن معه التمسسك بحجية الحكم النهائي ،

 ان كان الاصل أنه وأن كان على المكية الاستثنائية وهي بصدد تنلسر الاستثناف الرفوع من المدعى بالحتوق المنية غيبا بختص بحتوتـــة أن تتحرى توأفسر أركان الجريبة وثبوت الواشمة المكونة لها وصحة نسبتها الى المطعون شده غي متيدة في ذلك بتضاء البراءة الصادر من محكمةً أول درجة ، الا أنه لما كان الخطأ التانوني في الحكم القاضي بالبراءة - بفرض ثبوته - لا يعيفه ما دام أن قاضى الوضسوع قسد مسول في تكوين متيدته بتبرئة المتهم على مسدم اطبئناته الى البوت التهبة غي حتسه بعد أن الم بأقلة الدعوى ووزنها ولم يتنفع وجدانه بصحتها مما لا يجوز ممسمه مسادرته في اعتقاده ، غان تعييب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون _بفرض مُمحته _ يكون غير منتج ويكون النمى في هـــذا الشـــان: غير سستيد ،

 ه ... المحكمة الجنائية غير مقيدة يطلبات المدمى بالحقوق المدنية رائع الدموى المباشرة وهي بصحد انزال حكم قانون المقوبات على واقعة الدعوى .

" - من المترر في تضاء محكة النقض أنسبه يكس أن يتشكك القاضى في صحة اسئاد النهمة النهمة في المتم كي يتضى له بالبراءة أذ مرجع الاسر في ذلك الى ما يطبئن اليسه في تتديسر الطيسا ما دام الظاهسر من الحكم أنه احلط الدعوى عن يصر ويصيرة وكان الحكم المديمة تبل الملحون غمده بها يصل قضاه ، وكان لا يعبب الحكم ان تكون المحكة قد اغلت الرد على يعض الحلة الاتهام أد أتهسا غير مازية في حقاة القضاء بالبرداءة بالرد على كل حليل من احلة اللبوت ما دام أنها قد رجعت دماع خليل من احلة اللبوت ما دام أنها قد رجعت دماع التهم أو داخلتها الربية والشك في صحة عنامها ينيسد غياما المرتبة الملحية مناصر المنات عنها ما ينيسد غياما المنات عنها ما ينيسد غياما المنتها المرتبة بها ما تطبئن مصسه الى الانتها المرتبة الملمون ضده ،

ر الشن رام ۲۶ آسنة 29 ق باسة ۱۹۸۰/۲/۱۷)

(TT)

(١) نقض ٠٠ ستوط الطون ٠٠

(٧) استثناف ٠ . نظره والحكم فيه . ٠ اجـراءات ٠
 اجراءات الحاكمة ، حكم ٠ . بطائله ، ٠ نظام ٠ اسـباب السياب الطائلة ٠ . نظام ٠ اسـباب الطائلة ٠ .

مدم تتدم المحكوم عليه لتنفيذ المتوبة المتيدة للحرية المتضى بها تبل اليوم المحدد انظر طعنه . اثره ، ستوط الطعن .

لحالة المحكمة الاستئنائية الدعوى الى دائرة اخرى بعد تلاوة تقرير التلخيص المهها ، لا يغنى عن تلاوته المام الدائرة المحال عليها ، اغفال ذلك ، أثره ، بطلان الحكم ، علة ذلك أ

الطمن المرضوع من المسئول عن المتسسوق المنية ، نقضه ، لعيب في الإجراءات ترتب عليه البطلان ، امتداده الى المنهم ، لتطق البطـــــالان بالحكم ذاته ولوحدة الواقعة ولحمن مسسير المحالة .

1 حيث أن الطاعن الأول وفق ما أنصحت عنه النيابة العابة - لم يتندم لتنفيذ المت--وبة المتيدة للحرية المتضى بها عليه تبل يوم الجاسة للحددة لنظر طعنه نيتمين الحكم يستوطه .

٢ ــ اذا كان يبين بن بطالعة بحضر جلسات المعلكمة الاستثنائية أته بعد تلاوة تقرير التلخيص مجلسة ١٩٧٩/١١/٩ أحالت المحكبة الدمسوي الى دائرة أخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التي احيات اليها الدعوى ، وهي الهيئسة التي أمدرت الجكم المطمون نيه مها ينيد تلاوة تقرير الطخيص ، كما خلت من ذلك مدونات الحسسكم المطمون نيه ، لما كان ذلك ، وكان التسانون قد أوجِب في المادة ١١] من ثانون الإجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة النوط بها الحسكم في الاستثناف تقريرا موقعا عليه منه يشمسمل ملخص وقائع الدعوى وظرونها وأدلة الاتبسات والنفى وجبيع المسائل الفرعيسسة التي رغعت والاجراءات ألتي نبت واوجبت تلاوته تبسل اي اجراء آخر ، حتى يلم التضاء بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أتوال وليتيسر مراجعة الاوراق تبل اصدار الحكم ؛ فلذا

قررت المحكة بعد تلاوة التعرير تلجيل التضية للتى سبب من الاسباب وق الجلسة التى محدت لتلق ما تقرير ألجية التنزير بن جديد تكون واجبية والاغان المحكة تكون قد أغلقت اجراء من الإجراءات الجوهرية اللائرية لصحة حكها ، ومن ثم يكون الحكم الملمون فيه باطلا نتيجة هذا البطلان في الإجراءات ، ميا يتمين معه تنضسه والحملة في خصوص ما تضي به في الدهــــوى المنافقة عن المنافقة عن الدهـــوى المنافقة المنافقة

والشن رتم دوه فسنة ٤٩ ق جلسة ٢٠/١٩/١٩)

(YE) .

جربهة ، ، اركانها ، ، شيك بدون رسيد ، نسب ، انستراك ،

تظهر الثميك من المستفيد أو هامله ألى آخر ، لا يعد أصدار له ، أثر ذلك : أنناء تيسام جريمة اللهذه ٢٣٧ متوبات في هقه ، ولو كان يعلم وقت التظهر بعدم وجود مقابل وفاء لدى المسحوب علمه ،

حدم اعتبار مظهر الشيك شريكا للساحب في جريمة اعطاء شيك بدون رضيد ، ثبوت أشتراكه ممه بطريقة من طرق الاشتراك ، لا يحول دون عقابه باعتباره نصبا ، اساس ذلك أ

جريبة اهطاء شيك بغير رصيد هي جريســـة السلمب الذي اصدر الشيك غير الذي خلق اداة الوغاء ووضمها في التداول وهي تتم ببجرد اعطاء السلمب الشيك التي المستفيد مع علمه بأنه ليس تتم بودة الإنعال وحدها دون غيرها من الانعـــال

التألية لذلك ، لما كان ذلك ، وكان التظهير المحاصل من المستفيد أو الحليل لا يعقبر ببشابة أساحك فلا يتع مظهره تحت طائلة نسس المسادة ٣٧٣ من دائون المقسسوبات وقو كان المقبر لا يعقبر وماء لدى المسحوب عليه كما أن المقهر لا يعقبر مريكا للساحب لان الجربية تبت وانتهت باصدار الشيك وهو ممل سباق على التظهير اللهم أذا يتنه أشبك أن عنم المقبل على النظهير بروسية من طرق المتراك ساق الصداره على هذه المسورة على أن عنم المقاب على النظهير بروسنة جربية شبك يني ترسد إلى مؤلس المقبل على النظهير بروسنة جربية شبك نصبا على المقاب على النظهير توانم أركان هسنة من المجربة ،

و الشن رتم ١٣٠٣ إسنة ٤١ ق جاسة ٢٩/٢/ ١٩٨٠)

(Ta)

معارضة . ما لا تجوز العارضة فيه من الاحكام ، • استثناف . نظره والحكم فيه ، • نفض ، اسباب الطعن • ما لا يعبسل منها » • الصلحة فيه » •

شرط تبول المعارضة في الحكم الحضــــورئ الامتبارى الاستثنافي !

عدم ابداء الطاعن بجلسة المعارضة ، مسذره في التخلف عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المضوري الاعتباري ، وجوب الحكم بعدم جواز المعارضة ، قضاء الحكم الملعون فيسب باعتبار المعارضة كان لم تكن ، عدم جدوي النمي عليه بالخط في تطبيق القانون ، علة ذلك آ

مبنى كان الطاعن قد عارض في حكم حضوري
استثنافي وكان من المقرر أن المطرضية
في مثل هذا الحكم لا تعبل وغنائنس المادة ١٤١١ من
المجرز الإجراءات الجنائية الا اذا اثبت المسكوم
طيه تيلم العنز الذي منحه من الحضور ولم
يستطيع تقديمه قبل الجلسة التي صدر فيها المحكم
المضوري الامتباري - ولما كان الطاعن قد تغلله
عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضية من
عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضية من
المكم المحضوري الاعتباري ولم يقدم بالقالي مطر
تخلفه عن حضور الجلسة الذي صدر غيها المحكم
المكم المحضورة الجلسة الذي صدر غيها المحكم
تخلفه عن حضورة الجلسة الذي صدر غيها المحكم
المكم المحضورة الجلسة الذي صدر غيها المحكم
المكم المحضورة الجلسة الذي صدر غيها المحكم
المكم المحضورة الجلسة الذي صدر غيها المحكم
المحكم المحكم المحكم
المحكم المحكم
المحكم المحكم
المحكم المحكم
المحكم المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المحكم
المح

المارش نيه غاته كان يتعين الحكم بمدم جسواز المارضة ، لما كان ذلك وكان الحكم الطعون فيه وان تضى باعتبار المارضة كأن لم تسكن هسو في حتينته حكم بعدم جواز المارضة في ألحسكم المضوري الاعتباري غان ما يثيره الطاعن بشان عدم صحة الحكم الطعون فيه لصدوره في فسسير الحاسة الاولى الحددة لنظر المارضة يكون وأردأ على غير محل له . لما كان ذلك وكان الطعن واردا على الحكم الصادر في المارضة الرفوعة من حكم حضوري اعتباري فصبب دون المكم المضوري الاعتباري الذي لم يقرر الطاعن بالطمن فيه ماته لا يتبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم الاخير • ولا محل ثلقول بأن الحكم الطعون فيه قد شسابه خطأ تطبيق القانون مما يجيز لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بنص السلاة ٣٥ من التاتون رتم ٥٧ سنة ١٩٥٧ في شأن هسسالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض التنفسساء مصلحة الطاعن بن الحكم بعدم جواز المعارضية بدلا من الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

ر للطن رقم ١٥٠ كسنة ٥٠ ق جلسة ٢٠/٣/١١)

(LA)

تجمور • حكم ، تسبيبه • تسبيب أور معيب ، • نظى ، اسباب النفن • ما لا يقبل منها ، •

شروط تيام التجبهر : أن يكون مؤلفا من همسة أشخلص على الاتل ، وأن يكون الفرض منسسه ارتكاب جريمة أو منع أو تعليل تنفية القسوانين أو اللوائح أو التأكير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية المل باستصال القوة أو التهديد باستصالها ،

مناط المقاب على التجمهر وتضاين المجمهرين في المسئولية عبا يقع بن جرائم تنفيذا للفرض منه : هو تبوت عليهم بهذا الغرض .

منى كانت المادتان الثانية والثالثة من القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ في شان التجهور حسسددنا شروط قيلم التجهور تانونا في أن يكون بؤلفا من خبسة اشخاص على الاتل وأن يكون الغرض بنه خبسة اشخاص على الاتل وأن يكون الغرض بنه

ارتكاب جريمة أو منم أو تعطيل نثفيذ القوانين او اللوائح أو البائم على السلطات في امسالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال التوة او التهديد باستصالها وأن مناط المتاب على النجمهر وشرط تضلن المنجمهرين في المسئولية عن الجراثم التي نقع تنفيذا للفرض منه هو ثبوت علمهم بهذأ الغرض ، وكان بشترط أذن لثيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادنين النانية والثالثة من القانون ممالف البيان اتجاه غرض المتجهرين الذين يزيد عددهم على خمسة اشخاص الى متسارقة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نبة الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا فرضتهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت تد وقست نتيجة نشاط اجرامي من طبيعة واحدة ولم تسكن جرائم استقل بها احد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى اليها السير الطبيعي للامسور وقد وقعت جبيمها حال التجمهر ، لما كان ما تتسدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بوضوح على توافسر ظك العناصر الجوهرية السالف بيانها في حسق الطامنين ــ و آخرين ــ وكان ما أورده الحكم في مجبوعه ينبىء بجلاء عن ثبوتها في حقهما وكانت دلالة با استظهره الحكم في بدوناته على نحسب ما سلف كافية لبيان اركان التجمهر على ما هــو معرف به في القانون وعلى ثبوتها في حق الطاعنين واذيا كلتت جناية السرقة باكراه التي دانهمسا الحكم بها بوصفها الجريبة ذات المتوبة الاشسد أعبالاً لنص الله ٢٤ من تلقون المقسوبات قد وتمت نتيجة نشاط اجرامي من طبيعة واحدة وحال التجمهر ولم يستقل بها أهد المتجمهرين لحسابه وكان وتومها بتصد تنفيذ الفرض من التجمهر وأم تتم تنفيذا لتصد سواه ولم يكن الالتجاء اليها ميدا من المالوف الذي يصح أن يفترض محسه أن غيره من الشتركين في التجمهر قد توقعوه بحيث تسوغ محاسبتهم عليه باعتباره من النتائج المحتملة مِن الأشتراك في تجمهر محظور عن أرادة وعسلم مفرضه وكان لا تثريب على الحكم أن هو ربيط حناية السرتة بلكراه تلك بالغرض الذي قلم من أطه هذا العشد واجتمع أفراده متجمهرين لتنفيذ متنضاه ، إذا كان ذلك ، عن الحكم يكون تد أصاب صحيح القانون وما يثيره الطاعنان في هذا الصدد انها ينَّمَل الى منازعة موضوعيسة في العناصر

السائفة التي اشتقت بنها المحكية بمتقدها في

الدموى ويرند في حقيقته الى جدل موضسوهي في تتديرها للادلة المتولة التي اوردتهسا وفي مبلغ المبتناتها اليها وهو مالا يجوز مصادرة المحكمة في عقيدتها بشائه ولا المغرض فيه لبلم محكمة النعفي.

(الطُّن رقم ٢٠٠٧ آسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٩)

(YV)

(1) استثناف - محافة استثنافية - « تسبيب المكافها"،
 حكم - « بيشانه » - « تسبيب - تسبيب غير معيب » • تظهر
 د اسباب الطن ما لا يقبل ملها » «

را) محكبة الوضوع « « سلطتها في تكوير الوليسل » «
 الثبات « « يوجه علم » « « شسهود » « لفضي « اسسبباب الفضاء » ملسا »

ايراد الحكم الاستثناق اسبابا مكبلة لاسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتقه ، منساده ، لخذه بطك الاسباب عيما لا يتعارض مع الاسباب الذي اضافها ،

سمجيل العكم الابتدائي في صلبه تطبيق المواد التي طلبتها النيابة والتي بينها في صحره - تضاء الحكم الاستثنافي بثانيذه الاسبليه - وان خسلا في صلبه من ذكر المواد التي طبتتها المحكمة ، لا يعيد - علة ذلك 1

... حق محكبة الوضيوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ما دام ساتفاء

تثدير الخطأ المستوجب المستولية المنيسسة والجنائية . موضوعي .

تتدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والشرر ـــ موضوعي ه

الفما الشنرك في نطاق المسئولية الجنائيسة لا يظي المهم من المسئولية ،

 ا _ من المقرر أن أيراد المسكم الاستئنان أسبلها مكلة الاسبلب حكم محكمة أول درجة __ الذي امتنته __ متنضاه أنه بلغذ بهذه الاسبلب

غيما لا يتعارض مع الاسباب التي اضافها ، وكان الحكم الغيابي الاستثناق الؤيد بالمكم الملعسون فيه قد استهل اسبابه بقوله و ان وقائع الاتهام والقيد والوصف المنسوب الى المنهمين سبق أن أحاط بها الحكم المستثنف ومن ثم غلا محل لاعسلاة سردها تفصيلا ويوجزها انه أثناء تيادة المتهم الاول ٠٠٠ » وكان في هذا ما يحمل معنى الاحالة على أسباب الحكم الابتدائي ، غان منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون نيه واان جاء خاليا في صليه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة ، الا أنه تشي بتأبيد الحكم الابندائي - بالنسبية للطاءن -لاسبابه وللأسبلب الاخرى التي اوردها ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبيق على المنهم المادة ٢٣٨ عقوبات التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر اسبابه غلا يصم نقضه ، أذ ا أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضبن بذاته المادة التي عوتب المتهم بها .

٢ - ١١ كان الحكم الابتذائي قد أورد أقروال شهود الحادث متضمنة أن الطاعن كان يتبود السيارة بسرعة شنيدة ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال هؤلاء الشبهو د لسبة مأخذه الصحيح من الاوراق ؛ وكان الجكم المطعون فيه قد تضبن الاحالة الى أسباب الحكم الابتدائي على ما سلف بياته ، قان النعى عليه بالتصور يكون على غير أساس ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه ... في نطاق سلطته التقسديرية وفي منطق سائم وتدليل متبول - قد استخلص من ظروف الواتمة ومناسرها ... ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعن واستظهر رابطة السببية بين هـــذا الخطأ والضرر الواقع من انطلاق الطاعن بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة تادبا بن طريق نرعى مخترقا طريقا رئيسيا دون أن يتحتق من خاو هـــــذا الطريق الاغير من المركبات واذ تصلعف مسسرور سيارة أتوبيس به فوقع الاصطدام بينهما ممسا سبب الحادث كما أورد الحكم - بناء على الكثيف الطبى سـ اصابات المجنى عليهما واتها ادت الى وماتهما ، وكان هذا الذي استطعمه مستهدا مها له أصل ثابت في الاوراق وليس محل جسدل من الطاعن وهي إتوال الشهود سالفي الذكر وسسة دلت عليه الماينة ، وكان تقدير العطأ المستوجب

لسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتطق بموضوع الدعوى ولا يتبل المجادلة نيه أمام محكمة النتض . وكان تقدير توانر رابطة السببية بين الخطـــــــا والضرر أو عدم توافرها هـــو من المســاثل الوضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معتب عليها ما دام تقديرها سائفا مستندا الى أتلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان بسكفي لتواغر رابطة السببية بين خطأ المتهم والشرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقعات الدعوى أنه أولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وبن ثــم فان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ نى حق الطاعن وتتحتق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ما خلص اليه الحكم في هذا الشان سديدا ويكون ما يثيره الطاعن في غير محله ، أما ما يثيره الطاعن من أن خطأ الفير « السائق الاخر المتضى ببراءته » كان السبب في وتوع الحادث ، نائه لا جــدوى له نبه لانه ... بفرض تيامه - لا ينفي مسئوليته الحنائية عنن الحادث التي أثبت الحكم قيلها في حقه ، ذلك بأن الخطأ المشترك - في نطاق المستولية - الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية وما دام الحكم .. في هذه الدعوى ... قد دلل على توافر الاركان القانونية لجريمة النتل الخطأ التي دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ اليه ومن نتيجة ملاية وهي وتسوع الضرر ومن رابطة سببية بينهما ، قان النعى على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا محل له . لما كان ما تقدم ، غان الطمن برمته يكون على غير أساس بتعينا رغضه بوضوعا ء

(الشان رقم ۲۲۹۳ أسنة 21 ق جاسة ۲۲/۱/ ۱۹۸۰)

(TA)

 (١) تبغ - دعوى جنائية - . نظرها والحكم غيها . - دعوى معنية - . نظرها والحكم غيها . - حكم - . بيشاته . - بيشات التسبيب . -

(٢) تبغ ٠ شهادة سأبية ٠ دعوى معنية ٠ الصفــة
 والملأمة فيها ، ٠ حكم ٠ د تسبيب ٠ تســـبب معيب ، ٠ د بطائن الحكم ، ٠

التضاء بالبراءة . المتلم على عدم ثبوت وقوع النعل المسند الى المتهم ، يتلازم معه الحكم برفض

الدعوى المدنية ، ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم .

مدى التمديل الذى جرى على الفترة الثانية من المادة ١٩٦٦ أ . ج بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ ؟

ا — اذ كان مبنى البراءة حصبها جسساء فى مدونات الحكم أن الاتهام المسند اليهما على غسير أسلس من الواتع والمتنون علمه ينطوى ضمنا على أسلس من الواتع والمتنون الدنية بها يؤدى الى رغضها لان التضاء بالبراءة فى صدد هذه الدعوى — وقد اتم على عدم بثوت وقوع المتحسل المسند الى المند الى المند الى المند الى ينظرى معه الحكم بوغض الدحسوى المعنين غلته فى منطوق الحكم ،

٢ ... متى كان البين من الشمادة الصادرة من علم كتاب نيابة ... م.، في ١ من مارس سسنة ١٩٧٨ والرغبة باسباب الطمن أنه حتى هسسة التاريخ لم يكن قد تم ايداع الحكم المطعون ايسة الصادر في ٣١ من يغاير سنة ١٩٧٨ موشعا عليه بقلم الكتاب ، وكان القانون على ما استقر عليه تضاء هذه المحكمة طبقا لنص المادة ٣١٣ من قانون الاجراءات الجنائية تد اوجب وضع الاحسكام الجنائية وتوتيمها في مدة ثلاثين يومأ من النطق بها والا كانت باطلة ، وكان التعديل الذي جرى على النترة الثانية من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ والذي استثنى احسمكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة الى ما يصدر من احكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعيسة للدعوى الجنائية ذلك بأن مؤدى علة التعديل ... وهي على با لنصحت عنه المذكرة الايضاعيــــة للقانون - الا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبم لا دخل له ميه ... هو ان الشارع قد انجيه الي حرمان النيابة العامة وهى الخمس الوحيد المتهس في الدعوى الجنائية من الطمن على حكم البسراء، بالبطلان اذا لم توقع اسبابه في المعاد الحدد تانونا ، أما أطراف ألدموى المنية غلا مصلحة في انحسار ذلك الاستثناء عنهم ، ويظل الحسكم بالنسبة اليهم خاضما للاصل المام المقرر بالماده ٣١٢ من تاتون آلاجراءات الجنائية غييط ل اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوتيع عليه . لما كان ما تقدم ، غان الحكم الطمون فيه والذي لم

يوتع في خلال المعاد القرر يسكون باطلا ويتمين القضاء بنقشه نبيا قضى به في الدموى المنيسة والاحالة مع الزام الملمون ضسدهما المعروفات المنية .

ر الطَّانَ رَمَّم ١٣٨٠ أَسَنَة ٤٩ قَ جَلَّسَة ٢١/٤/١٩٨)

(44)

محاباة • تقابات • شروط القيسد ۽ الحتصاص • الاختصاص الولائي ۽ قرار اداري •

 (۱) الولاية العابة على المنازعات الاداريسة والدعاوى التاديبية . لمجلس الدولة باعتبساره هيئة تنسانية مستقلة . المسادة ١٧٢ من الدساور

(۲) قرارات لجنة قبول المحابين ، ادارية ،
 اثر ذلك ، الاختصاص بنظر الطعون في القسرارات
 النهائية التي تصدر بنها ، ينعقد اصلا لمحكسسة
 القضياء الاداري ،

٣) الطعن في القرار المسادر برفض طلب اهادة القيد . في حالات محو الاسسم تلديبيا من جدول لمحلين . تخلص بنظره محكمة القضاء الاداري مجلس الدولة . اثر ذلك . وجوب القضاء بعدم نتصاص محكمة النقض بنظر الطعن والاحالة الى لمحكمة المخلصة .

1 — ان المسادة ۱۷۲ من الدستور تنص على الدراجة من الدستور تنص على الدولة هيئة تضائية مستقلة ، ويختص بلغم بلغمل في المازعات الادارية والدماوى التلابيبة المنازع المنازع المنازع الدولة على المنازع الدولة على المنازع الدارية والدماوى التأديبة بعيست بكون تأشى المائرات الدماوى والمنازعات ، علم يعسد المتسابة الى هذه بتدا بعسائل بحددة على سبيل الحصر كما كسان مؤذ الا يعنى غليد المشرع من استلامية ، وهذا لا يعنى غليد المشرع من المنازعات الادارية والدعالي الذكوبة الدعالي من المنازعات الادارية والدعالي المي سبيل الدعالي ال يكون نتاك على سبيل الدعالي ال يكون نتاك على سبيل الاستثناء من الامارية الدعالي اليكون على البهام المسارئ

بالمادة ١٧٢ سالفة الذكر ، وعلى هددا النصو بعمل المشرع التفويض المخول له بالمهادة ١٦٧ من الدستور في شسأن تحديد الهيئات القضائيسة واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها مع مراعاة الاصل العام المقسرر بالمادة ١٧٢ من الدستور في شان اختصاص مجلس الدولة بالنصل و المنازعات الادارية والدعاوى التاديبية باعتباره صاحب الولاية العامة في هــذه الدعساوي وتلك المنازعات .

٢ - إلى كانت قرارات لجنة قبول المعابين المنصوص عليها في المواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٦ و ٧٧ ، ٧٧ و ١٦٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسننة ١٩٦٨ انما هي في الواقع من أمرها ترارات ادارية وذلك بحكم التشكيل الآدارى المحض لتلك اللجنة وطبيعة المسائل المنوط بها نظرها ، أذ أنها نؤلف - طبقا للمادة ٥٧ - من النقيب وأربعة مر المحامين المتبولين أمام محكمة النقض أو محاكسم الاستثناف يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه سنويا وتتوم بالتحتق من استيفاء الطالب للشروط المحددة في القانون للقيد في جداول المحابين ؟ مَان مِنْتَمْسي ذلك أن ما يرمع من طعون في القرارات النهائيــة التي تصدر من تلك اللجنــة ينعقـــد الاختصاص أصلا بنظر هسا لمحكمة التضاء الادارى بيطيس الدولة طبقا للبواد ١٠ ١٣ / ١٤ / ١٥ / من تاتونه المصار اليسه انفسا ، وذلك فيما عسدا، الحالات المبينة في المواد ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٧٧ بن قانون المحاباة رتم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والتر نص نيها على اختصاص محكمة النتض 3 الدائسر ٥ الجنائية » بالفصل ميها استثناء من ذلك الاسك

٣ ـــ لما كانت المـــادة ١٦٢ من تأثون المحاماة رتم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه : ﴿ إِنْ صَدْر ترار تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضى سبع سنوات كلبلة على الاقسل من لجنة تبول المالين المنصوص عليها في المسادة ٥٧ من هذا القانون قيد اسبه في الجيدول ماذا رات اللجنة أن المسدة ألتي مضت من وقت صدور القرار بمحو اسسمه كانية لاصلاح شائه وازالآ أثر ما وتسع منه أمسرت بقيسد أسسمه بالجدول وحسبت التميته من تاريخ هذا الترار ، وللجنسة ان تسبع أتوال الطالب وتصدر قرارها بصد

لذذ رأى مجلس الثقابة فاذا قضت برفض طلبسه جاز له تجديده بعد خيس سنوات ولا يجوز تجديد الطلب اكثر من مسرة ، والترار الذي يصدر برغض الطلب يكون نهائيا ، و واذ كان هذا النص لم يشتبل على تخويل محكمة النقض ولاية الغمسل نيها يرنسع من طعون أو مثارهات في خصصوص ما تصدره اللجنسة المشسار اليها من قسرارات نهائية _ صريحة كانت أو ضمنية _ برنض طلب اعلادة التيد في حالات محو الاسم تأديبيا من جدول المحلمين وذلك على خلاف ما هو مقرر في الحالات المستثناة التي تقسدم بياتهسا ، مأن الاختصاص بالنصل في هذا الطمن المرفوع بشأن لمتناع لجنة تبسول المحامين عن اعسادة تيسد الطاءن بعدمحو اسمه تاديبيا من جدول المحامين -يكون منعقدا لمحكمة القضياء الادارى بمجلس الدولة ، لما كان ما تقدم ، فاته يتمين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن وياحالنه بحالته الى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة. (الشن رتم ١ استة ١٩ ق جلسة ٢٨/٤/٢٨)

(£+).

(١) ِ الثبات ، بوجه عام ، د شــهود ، • تتش • اســباب المُعن - ما يقبِل مِنْها -

(٧) دفوع ، الدفع بتعتر الرؤية ، • اثبات ، بوجه عام • غساع ، الاخلال بحق النفاع - ما لا يوفره ، •

 ارتباط ٠ عنوبة ، عنوبة الجرائم الرتبطة ، ٠ قتــل مند ، غرب ، د غرب بصيط ۽ ، اثبات ۽ پوجه عنام ۽ ، نَعْض . حالات الشن ، مِمَالِقة القانون والْمُطَّا في تَطْبِيتُه ، • محكية النقض وسلطة وحكية النقض ووحكم وتسبيبه و سپيپ محيب ۽ ٠

سلطة محكمة الموضوع في نقديسر الادلسة ، اطبئناتها لاتوال الشاهد يفيد أطراحها لجبيسع الاعتبارات التي ساتها الدغاع لحبلها على عسدم الأخذ بها ،

إلدناع المبنى على تعذر الرؤية موضوعي، كتابة الرد عليه بالاحَدُ بلالمة الثبوت في الدعوي • الارتباط بين الجرائم ، تقديره ، في الاصل

لحكمة الموضوع ، حد ذلك أ

كون الواقعة ، كما اثبتها الحكم تخالف ما انتهى اليه من عدم تيام الارتباط خطأ تاتونى ، يوجب تدخل محكمة النتض .

معاتبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل جريبة بالرغم مها تتبيء عنه الواقعة . كما اثبتها الحكم من قيسام الارتباط الوارد بالمسادة ۲/۲۳ يينهما . خطأ ، وجوب تضه وتصحيحه بالقضساء يعقوبة الجريمة الاولى الانسد .

ا - من المقرر أن لمحكة المؤضوع بما لها من سلطة تقدير الإدلة أن تأخذ بها ترتاح اليسه منها وفي المشتقية الإدلة أن تأخذ بها ترتاح اليسه المنها المؤسخة بجسيح الاعتبارات القي سائعا القساع على عسده الاخذ بها أذ أن وزن أتسوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون نمها شهادتهم وتعويل التفساء عليها مهها وجه اليسا من مطاعن وهام حولها من شبهات مرجعة إلى محكة الموضسوع ولا يجوز الجعل في ذلك.

٢ - متى كان الاصل أن الدغاع المبنى على تعذر الرؤيسة بسبب الظلام حيث لا يستحيل مسادة بتوة الاشياء هو من أوجه النفاع الموضوعية التي يحسب الحكم ردا عليها لخذة بادلة التبوت في الدعوى ، وكأن الحكم ـــ مع هذا ـــ تـــد عرش لهذا النفاع ولطلب اجراء تجربة واطرحهما في توله الانساءة كانت كانية للرؤية بشهادة زوجـــة صلحب المنزل الذي وتعت أمامه الحادثة والمواجهة لمنزل المجنى عليه فتسد كانت حجرتها مضسساءة بلببة كبيرة وشباكها المطل على الشسارع منتوحا بما يسمح على وجه التلكيد للمسارة بالشسارع في هذا الكان ان يري جيدا ما حوله ثم الحسيراً ما ظهر برتبة المتهم ووجهة من اصابات ظفريـــة لم يستطع تعليل سببها وما بالشاهد الاول مسن اسابة بالسكين في مساعده الايسر لدى محاولته التبض على المنهم يزيد من اطبئنان المحكمة الى مبحة نسبة الواقعة الى المتهم . . » وأذ كسان هذا الذي أورده الحكم سائفا ويرتكز على أساتيده التر لمينازع الطاعن فيصحة معينها منالاوراق ؟ وكان من المستقر عليه أنه وأن كان القانون قسد اوجب سماع ما يبديه المتهم من اوجه الدفسساع

وتحتيقه الا أن المحكمة أذا وضحت لديها الواقعسة لو كان الاسر المطلوب تحتيقه غير بنتج في الدموى غلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عسدم اجبنها هذا الطلب ؛ ومن ثم أشه وقسد بان أن المنزعسة في أمكان الرؤية تستهدف اثارة الشبهة في الادلة المستهدة من اقسوال شسمود الالبساء وهو ما اعرضت المحكمة منه الطبئتا بنها لادلسة النبوت التي عولت عليها واوضحت علم ارتضها له ؛ غان ما ينماه الطاعن من اخلال بحته في الدفاع " يكون غير سديد سويتمين رفض الطعن موضوعا،

٣ ــ من المترر انسه وان كان الاصــل أن تقدير تيسلم الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حسدود السلطة التنديرية لمحكبة الموضوع الا أنسه متى كانت وتائسم الدعوى ... على النصو الذي حصله الحكم - لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم تبسام الارتباط بين الجرائم وتوتيعه عقوبة مستقلة عن كل منها مان ذلك يكون من تبيل الاخطىاء التانونية التئ تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القاتون على وجهه الصحيح ولما كمان الحكم المطمون فيه قد تضى بمعاتبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي القتسل العمد والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبىء عنسه صورة الواقعة كما أوردها في أن الجريبتين قسد انتظمتهما خطبة جناثية واحبدة بعبدة أمعسال مكيلة ليمضها اليمض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشبارع بالجكم الوارد بالفقرة الثانية من المسادة ٣٤ من تأتون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بمتوبة الجريبة الاشد وهدها وهي العتوبة المتررة للجريمة الاولى ، ومن ثم ماته ينمين نتض الحكم المطمون ميه نتضا جزئيا وتصحيحه بالفاء عقوبة الحبس المتضى بها عن الجريمة الثانية عمسلا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمسادة ٣٥ من القائسون رقم ٧٥ لمسنة ١٩٥٩ -بشان حالات واجراءات الطعن أبام محكمسة النقض _ من نقض الحكم لمسلحة المتهم اذا تملق -الامر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجسيه في أسياب الطمن ،

(۱۹۸۰/٤/۲۸ أستة ٤٩ ق جلسة <math>(19۸۰/٤/۲۸)

كلبة الإستاذ النقيب احبد الخواجه نقبب محلبي جنهورية مصر العربيسة ورايس الاتحاد في الكتب الدائم لاتحاد المحامن المرب بالخرطوم

من ۲۱ ــ ۲۸ غیرایسر ۱۹۸۶

السيد/ الاستاذ الثاتب المام السادة الضيوف . .

لم يعد لي من الحديث الا اتله ، بعد الذي الناش فيه المتحدثين ، ولكن لي كلمة يغرضها على الواجب ، ويحتمها الاداء ، وهو تبول ان المله لاتنا نعيش في عسالم . عربى مجنون بقاتل نبسه العربي العربي ويتقاتل نبيه العربي والمسلم وتضبع الحقائق وتغيب الرؤى . شمم نندب الاطلال ونقدول أين نحن ؟ همل نحن آثمون ؟ هل نحسن محقون ؟ كلا انها مقطئون والخطأ نينا لاتنا غيبئها الانسسان منذ زمن طويل واستبحنا يهاؤه واستبحنا هريته مند مترة طويلة عادت بي الذكري الى اسجاب أغول عصر النهضة يوم استدعى الخليفة المابون الاسام العظيم احمد بن حنبل يساله همل الترآن تديسم أم مخلوق وأصر الامسام على رأيه وكان معارضها لرأى الخليقة تطلب الخليفة الى حراسه أن يصلوه الى السحن ليعنبوه ، شم يأتى به من جديد ، ليسال الخليفة الاسلم هل الترآن تديم أم مخلوق ؟ ويصر الاسلم على رأيه . شم يعود الى السبجن ، ومات الخليفة المأمون والامام مسجون وأتى من بصده عمسه المعتصم ووسع دائرة العداب والتعذيب ، لم يكتف بأن يستدعى الاسام مسن محبسه ، بـل استدعى علماء الامة الاسلامية ، من كل مكان ليسالهم هسل القسران تديم أم مطوق من انتصر منهم لرأى الامام حبسه ، ومن آئسر السلامة وانتصر لرأى الطَّلِينة أمرج عنه ، ولكن المحبوسين الحسدوا يقالصون عددا التهم فسير قادرين على أن يتحملوا منذاب السجن ؛ الا الاسلم مُقدد أبي ألا أن يكون الدين في خدمة الناس ، وليس في خدمة الحاكم ، غليست من تفسيايا السلمين ولا مسنّ أركان الاسلام ، أن يكون القرآن قديما أو مخلوقا ، غتلك قضايا جدلية وأذا ورد العذاب في معرض الحدل عمملي الدنيما المسلام ، وآية همذا النبوذج أن قهر المسلطان اتحرف بالعلماء عن صحيح الدين ثسم اتحرف بالمفكرين عن صحيخ الفكر ثسم آتسر باتي الناس السلامة حتى لا يتعرضوا لعنذاب السلطان ، ودالت دولة بني المباس تاريخنا المانا نشرا صفحاته على تعددها ونجد عيه حقيقة مؤكدة ، واحدة ، أنسه كلما كان الراى للنساس والحكم بعسدالة للنساس تقديت الابة وعلا كعبها ، وكلما غابت حريسة الانسسان أو غيبت أندحرت الأمة .

الفلسطيني يتاتل الفلسطيني نعم ، فهل هذا حق وهل هذا عدل أولا ، هل هــذه حتىتــة ! هل الفلسـطيئي يتــاتل كلا · الحتيقة أن حــكومة عربيــة تحارب حكومة عربية ، من خلال النسطينيين وهــذا هو موتف الحكومات العربية من القضية الناسطينية كل حكومة تريد أن يكون لها بين الناسطينيين يد وأن تكون لها بينهم عزة ومنعسة وأن يكون لهسا نيهم حكم وأن يكون السرأى رأيهسا لمساذا ؟ لان الثورة العلم ملينية باعتبارها لنبسل ظاهرة وجسعت عسلى الارض

العربية في السينوات الافسيرة قابت عسلى أساس ديبقراطي . والفسلاقة بين الناسمطينيين وبين الحكومات العربية ليس مبعث عقط القضية الفاسمطينية . ولكن الباعث الحقيقي لـــه هــو أن الثورة الفلسطينية تقبع منهجها ديمقراطينًا . والحكام العرب لا يتبخون هـــذا المنهج ، ولا يريدون أن يكون هـــذا هـــو منهج الثورة الفلسطينية ، ينشق المنشقون ويحارب المنشقون الامسلاء ويذهب الامسلاء سن الجبهة الى طرابلس أو الى مكان آخر بعد أن دكت المعسكرات في مسبرا وشناتيلًا شم يفادر المتاتلون أرض لبنان ، كل هذه نواغل سوف تتكرر وسوف تتأسيع اذا بتى العسالم العربي على حاله ، وإذا ارتضى المثنفون وأنتم منهسم عسزلة تفرض عليهم ، يتقبلونها صاغرين . كلا با الحوة محديث مسئولية المتنف في التلاد المربية هو المهنيئة ، غانا أننمي الى نقسابة تعلمت فيهسا أنها نشأت منذ النتين وسبعين مسسنة " ومند نشاتها وهبت ننسها لتضمية الوطن لها التضية مهى الاستقلال ، وأما الوطن نهو وادى النيال وحملت النقابة هذه الإمانة بشرف يلقى على كل شاغل لمكان فيها أن يحمى تراثها ، لانها عندها قامت الثورة المصرية سسنة ١٩١٩ كان نتيب المحامين منفيا مع مسعد زغلول . هذه حقيقة من نُضال المحامين ، ونضال المحامين عبر الزيان هو الانتصار لتضية الاستان هو أن يكون العكم للاستان هو أن يكون السراى للانسسان هسو أن تكون الديبتراطية بالانسسان هي هستي الانسان في أن يعبر وأن يفكر وحقه في أن ينشسا التنظيمات السياسية بارادنسه الحرة لا يرد عليها قيد من قأنون او سلطان وحق المواطن في ألا يحبس الا في تهمة محددة مبنية الاركان وأن يطلب اليه فيها الجواب ويفسير الاتهام والجواب لا يجوز حبس ولا يجوز اعتقال ، وأن يصل إلى قاضيه الطبيعي ليقضى في أمره عقابا أو براءة باسم العدل باسم الحق والقانسون باسم الشعب ولا أتدمه لقاض لسم يعرف من القاتسون الا أن القساشي منصة يجلس عليها وللقانون غاية هي أرضاء الحاكم عندما نتول التاضي الطبيعي نعتصم بالقائسون ونعتصم بالانسسان وحملت النقابسة الامانة ثلاثين عاما شم قام اتحادكم محملت نقابــة المحامين في مصر دورها وتبــدلت . التضية واصبح امام الاقصاد تضية ووطن اما القضية غهى القضية الطسطينية ولما الوطان مهو الامة العربيسة جميمسا وهنسا كان الانتقال العظيم من الاتليمية الى التهبية ليدرك كل انسان في كل جزء من الوطن العربي أنه مسئول عن توحيست آمال أمت لا أتول في شكل وحدة مستورية أو سيامنية عهذا ليس شأتنا أنما هو شان النساس عندما يتررون ولكن الآمال العظام يجب أن ينسح الطريق أمامهما دلوني في العسالم كله على دولنسين متجاورتين تتكلمان لغة واحدة نحسير الدول التي" نيها استعمار استيطاني كامريكا وامريكا الجنوبية - الا الدول العربية أيس هناك دولتان نتكلمان لغة واحدة الا الدول العربية وهذا دليل على أن الاصل نبها بعد نهضتها هـ و الوحدة وليس التجزئة ، هـ و أن كل جزء نيها يحمى الجزء الثستى عهــل تحــن تعبل إن اجل ذلك هل تحن تكرس الوحــدة وترقع اعلامها هل تحــن نكرمس الوحدة ونحن أدعو الى تتسيم لبنان او نعمل على تتسيم لبنان أو نكر س التسيم لبنان هل نحن نبني الوحدة ونحن تدعو كلنا إلى استفتاء حرفي المحراء الغربية ندعسو الى تقسيم الدول وننسادي مالوحدة ونتسامل ونتمجب ما همذه القضسايا التي تطرح علينسا وانا اقسول لكم لا تنتظروا الى سؤال ولا الى جسواب غان ذلك كلسه معل الحكام وليس معل الشمعوب ومتى اختلف الحكام تصورنا أن تقموم حمرب بين جار وآخر والماينا - وانسا اعنى دائما - مع احترامي الكليل للاهوة المراتبين والسوريين ــ ان حزبين يرفعان مبدأ واهدا أو حزبا واحدا يراسع مبدأ وأحد على الارض العربية ويحكم دولتين وأن الحكومتان تتناحران • وحسين قابت أول تجربة رائدة في الوحدة بين مصر وسوريا ونحن في عهدها وجيلها سعد المواطنون العرب بهسذه العلابة المظيبة التي تابت بهسا بصر وسوريا ولسم تسدم الوهسدة لا لان الذين صنعوها هم الحكام فحسب ولكن لانفسا لسم ندغر لها مقوماتها لسم يرمعها الشمعب على اكتافه لم يبذل الشعب الدم في سسبيلها لم يتدم في سسسبيلها شهداء او ضحایا انها قدمنا قسرارین جمهوریین مادرین فی مصر وفی سوریا لتحقق الوحدة . كانت الوحدة ابل كل سوري وابل كل بصرى ولكن تحتيقها اسم يتم من خلال هؤلاء الناس ، تبت الوحدة ثـم جرى عليها الاستفتاء وأو حدث العكس لبقيت الوحدة حتى الآن ولاتسع نطاقها ولسا استطاعت اسرائيل ان تفرق المجتمع العربي الى تسبين • ثسم ناتى في تضية بثسل القضية الاسرائيلية ، هي تضيهة أضحت من الصراحية والوضوح بحيث لا تحتيل الثيك ، لقد قلنا وقلت باسيم نقابة المحليين في تحتيقات جرت أن السلام وأسرائيل لا يجتبعان لاتهبا نقيضان اسرائيل نقوم على الغزو والسالم لا يعرف غزوا أن معارضة نقابة المعامين للسلم مع اسرائيل هي معارضة مبدئية مستبدة من الحق والدين ورفعنا في سبيل ذلك ما شاء الله لنا وتحملنا في سبيل ما تحملنا نصف مجلسنا ذهب الى السجن وحلت نقساية المحامين ، فهسل لا نت لنسا قناة ؟ أبدا عادة التعابسة الى بوقعها بن خلال بوقف حضاري عظيم همو بوقف القضاء المصري وقمو الحريات المتساح في مصر وعلى الجانب الآخر وكما تلت في تونس ادينت مصر الانها ابرهت صلحا مسع المسدو ولم نستنكر ذلك ولكن اقيمت في مواجهة ذلك جبهتسان جبهة للرغض وجبهة للصبود والتصدى وتلت لو أن الراغضين رغضوا أو الصابدين مسدوا لتلنا اننا في معين الجدل حول التضية ولكن أبي الله الا أن يظهر الحتيتة وهي أن حكوماتها تقيم الجيوش لتحمى العروش لا لتحمى الحدود ولو رفض الرافضون أو صبد الصابدون أو أطلقت رصاصة وأحدة في الجولان لسقطت كابب دينيد بفير طلب ومع ذلك فان عظمة الشسعب المرى انسه وضعها في حجمها الحتيتي وعظمة الشعب الممرى في انتصاره لتضية أبته في كل بكان وها نحن على المساحة نتول هسل تعود مصر أم لا تعود من الذي يستطيع أن يقيب مصر من سساحة المهل في الامة العربية أن الذين يريدون أن يغيبوا مصر من مسلحة العمل في الامة العربية العربية يجنون على الامة العربية أن مصر هي نصف المسالم العربي ولو كان النسف الساكت لقلنا عنا الله عنسه ولكن مصر عبر التاريخ وكما اتول دوما عقل العرب المفكر ويدها الضاربة ولساتها الناطق وعلى الذين يريدون أن يجردوا الامسة العربية من عقلِها ويدها ولسانها أن يبحثوا لهم عن عقل ولسان ويد المرى عليهم أن يعاربوا كما حاربت مصر وكما نريد نحن في نقابة المعامين في مصر أن تعارب ، نحن تعادى الصلح مسع اسرائيل أيس انتصسارا لجبهة الرغض او لجبهة السبود ولكتنا نعارضه انتصارا لحق الفلسطيني نعارضه انتصارا لحق الممري نعارضه انتصارا لحق المواطن العربي نحن في اتحادنا وفي نقابتنا لا ننحاز الا للمسدل والحسق وليس من الحق ولا من العسدل في شيء أن يبتى الشسم الكلسطيني مشردا طريدا في لمة كثرت خيراتها وحسق الشعب الفلمسطيني في أن يعسود رهين بلهور محددة أولها أن تبتعد كل حكومة عن التعجل في الشهون الفلم حطينية حتيتة أو محاوا وأن يترك المل الفلسطيني للفلسطينيين ليرتبونسه كيف ما شساءوا وأن يكسون

والقضية اللبنائية هي الاخـرى صورة من مــور الصراع العربي نريد لبنـان الدر السنقل الموحد كيف وطوائله ونشـاته الحر السنقل الموحد كيف وطوائله ونشـاته تنبي الى قوى اجنبية اذا اردغا أن نحرر لبنان نطينـا أولا أن نصرر الارادة اللبنـانية وأن نطيعم أن عظية الابة أي أبه تبني من خلال وحـدتها الوطنيـة وأذا اردنهم نبوذجا أو نهاذج لمـا يقطه الاستعبار من خلال تسـزيق الوحدة الوطنينة غلبائم حكم محر والمحـودان في المسـودان وفي محر كاتت اللمبـة الاساسة.

هي نصم الوحدة الوطنيسة واستطاع المسودان أن يحافظ مسلى وحدته وان بيسنل في ذلك جهودا كبيرة واستطاعت مصر من خسلال ثورة عظيمة أن تحقق الوحدة الوطنية واراد الاستعبار وارادت الصهيونية أن تضم هذه الوحدة منذ سنوات تليلة مضت ولكن الشمعب المعرب آب الى ما يدبر له والوحسدة الوطنية هي اساس كل عبل عظيم وناجع شريطة أن يكون مبناها الاول والاخير هو الديبتراطية ومن خلال ذلك اذا استطعنا أن نحشد الناس من خسلال رأى النساس لن ندعو النساس الى ان يحاربوا مسع العراقيين نهسد ايران غائتم تطمون انه يسوم أن دخل الغزاة ارض فلسطين لسم يطلب احد من النساس ان تتطوع للحرب تقدم المتطوعون مسن تلقاء انفسهم بدانعون عن الارض الفلسسطينية وحاربوا في فلسسطين والدنين ارداهم وأودى بنسا جبيما هي الحكومات التي استدعت ابناءها وتبأت الهدنسة على ارضها نتضبتنا واضحة لا تحتاج الى جدل اذا كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم نقوم على أسمس مسليمة ومعقولة بحيث يدرك الحاكم أنه غساهم للنساس وليس سيدهم وانهم يستطيعون أن يغيروه وأن يبدلوه تصح التضية وهسين يسرى الحاكم انسه يستطيع ان ينشىء المؤسسات وأن يتيم التنظيمات وأن يبنى الاحزاب غمفاء عسلى الدنيسا وعفاء طل كل ما فيهسا مندئذ تبقى دعوننا عاليسة أتا لا أريد ان أطيل عليكم ولكن الدموة العظيمة التي قال بها السيد الاستاذ الناتب المام في معرض الفكر القائسوني ومعرض النطبيق القانوني وهسو يحدث الانحاد من خلال تضميه مسادلة وهي تطبيق الشريمة الاسلامية على الارض السودانية والمحامون العرب على اختلاف ادباتهم لسم يرقضوا في يوم مسن الايام أن تطبيق الشريمة الاسلامية بل كاتوا دعاة لها ولكن ولكن أتا ولا التحدث عسن السودأن لان

هنساك دعوة في مصر ايضسنا بتطبيق الشريعة الاسلامية وأتا مصرى ومن حقى أن أتكلم عن مصر بغير عقد انا اتول لهؤلاء الناس انا اتبك تطبيق الشريعة الاسسلامية المتزاسا بالدين ولكن عليكم أن تطبوا أن تطبيق الشريمة الاسلامية يصحح أكثر لسو طبق في مجتمع مسلم وعلى الذين يطبتون الشريعة أو يريدون أن يطبتوها أن يطبوا ان الخليفة العادل عبر منسع حد السرقة في عسام المجاعة وعليهم ايضسا أن يذكروا أن تطبيق دين اللـــه رهين بأن يلتزم الحاكم بعدل الله حتى لا يشعب في الامة المربية شباب جدد لا يستطيعون بحكم سنهم وتلة خبرتهم وتلة تجربتهم ، أن يتموا فريسة لتفسيرات غير صحيحسة فان الساحة العربية كلها من الخليج الى المحيط تشسهد الآن صراعاً حاداً في الشسباب تكون من خلاله جماعات دينية تدعو الى تطبيق الشريعة الاسالمية وتدعسو الى تطبيق شريعة الله ومنهم من تسدم للمحاكمة ومنهسا من لسم يقسدم ، نحن لا نتعرض لاحكام التضساء ولا تسبقهسا فقسد تطهنا من تقساليدنا ان القضساء هو المنسا وهسو حصننا ولقسد ظسل في مصدر حتى الآن المنسا وحصنت وهدو في ذات الوتت المئن للحاكم وحصدن له واصبحت المتبقة في مصر إن الحاكم والمحكوم بنزلون عنسد حسكم القضساء وينفذونه وتلك علامة جديدة في الارض العربيسة علينا ان نعيقها في كل ارض منى لا يصدر قانون بالفساء حكم أو قاندون بحل نقابة حصلت على همكم تريد أن نعبق هذه المواتى الجديدة وأن تدافع منها وأن نحيى استحابها وأن تذكرهما جدير بنا من خالل هذه النظارة العظيمة أن ندعو الى تطبيع الشريعة الاسلامية وأن ندعم معها في ذات الوقست الى خطق الكيان المسلم ولو عشمنا في أرض ترفرف عليهما رايسات الاسمطام ، رايات المسدل مشل عهد الخلافة ولا اقسول ثبنيا أو بثل عهد الدولة العظيمة بشل مهد الازدهار الاسلامي يسوم ارتقى العلم والادب والفسن في كل النواحي في الدولة الاموية والدولة الاسلامية عندسد سسوف بذكر التاريخ حمدا وسسوف بذكر التاريخ شسكرا لهؤلاء الذين قدمسوا الله على انفسهم وجعلوا اللبه قبلتهم وجعلوا هجرتهم الى الله ورسسوله ، ولقسد كنت تسد أعديت نفسى على أن أريد آية في مسدر الكلام تلاها المترىء عنسد بدء التسلاوة ولسم يعسد لى الا أن اكمسل هذا الحديث بآيسة أخسري و نسلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك نيمسا شجر بينهم ثسم يجدوا في أتنسهم حرجسا ممسا قضيت ويسلموا تسليما » أن الاحتكام لغير الله في الدين أمر تسلماه قواعد السدين أن الاحتكام لغير الانسان في تضايا الانسان بعيدا عن الله هو انكار للدين لان الله يقسول في عظمة خلق الانسان « واذبال ربك للملائكة اني جساعل في الارض خليفة قالوا أتجعل نيها من ينسسد نيها ويسفك النماء ونحن نسبح بحبدك وتقدس لك » وكان رد الله عليهم عظيما « قال اني اعلم ما لا تعلمون » ثـم قـال القرآن وعلم آدم الاسماء كلهـ اثم عرضهم على الملائكة نقال أتبئوني باسماء هــؤلاء أن كنتم صادقين قالوا سبحانك لا علم أنا الا ما علمتنا أنك أنت العليم الحكيم هذه هي رؤية الله للانسان نبن كان بؤبنا نبطيه أن يعلم أن النساس سواسية كاسنان المشسط ومن كسان مؤمنا معليه ان يعلم ان النساس لدى الحاكم أي حاكم سسواء لا يتميز أي واحد منهم بنسبة أو حسبه أو جاهه أو ماله أو عصبيته أنسأ يتبيز الانسان في الدين بعبله هــذه هي تضيئنا مــع الدعوة الى تطبيق شــرع الله ولكن أتول يسبق الدعسوة الى ذلك دعسوة الى الجهسساد دعسوة الى تحسرير فلسطين دعوة الى الانتمسار للعراق دعوة الى مقاومة الذين يحاربوننا في دينتا ويخرجونسا من ديارتا وهي آية رددتها في المؤتنز الربع عشر للمعلمين عندها قالوا لمساذا تمارض اسرائيل قلت لان الله نهاتا من ذلك في قوله « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم والذين لم يضرجوكم من ديلوكم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يصر التبسطين » أنها ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين والخرجوكم من ديلوكم وظاهروا على الخراجكم أن تولوهم ومن يولهم علولتك هم الطالمون » وقضيقا

اخننى الكسلام ننسيت أن اشسكر على الترتيب الافسوة المحاسين السودانيين ومجلس النتابة وأن أتدم الشسكر جزيسلا ووفيرا إلى الاخ والمسدوق الحزيز الاخ الاستاذ ميرغنى النصرى ٤ نتيب المحابين في الصودان وأن اقسدم قبل هسذا تحيات المحابين العرب الى شسعب السودان والى الاستاذ الناقب العسام والى حكوسة السودان والى رئيس جمهورية المسودان شسكرا لهم باسم المحابين العرب على كل الرماية التي نلقاها هاسات ونتبنى أن نصود الى الخرطوم في سرة اخسرى كل الرماية التي نلقاها هاستكال حديث الوحدة وأن نسستبدل بالحسدية ولتسد المستبدئنا بحديث التكالى حديث الوحدة وأن نسستبدل بالحسدين من التمكم الملهنية حديثا في تنظيم الدولة الماسطينية على الارض الللسطينية وحديثا في تنظيم الدولة الماسطينية على الارض الللسطينية وحديثا المراتية الايرانيسة حتى تصود مدائس المسراق الى امرائيل جزاهم الللسة غيرا وحتق لابتنسا النصسر .

واشكركم للبسرة الثانيسة.

والسسلام عليكم ورحبة الله ١٥٥

قسسرارات وتوعسيات

الكتب الذاتم لأنحساد المحامسين المسرب حسن ٢٦ – ٢٨ غبراير (شباط) ١٩٨٤

الخرطــــوم

قسرار مشسان

 ١ -- أن إلحكب الدائم لاتحاد المحابين العرب المنعد بالخرطوم في الفترة من ٢٦ - ٢٨ غبراير ١٩٨٤ ، وبعد الاستباع الى خطابي الامين العام ورئيس الاتحاد في جلسة الامتتاح .

بقسرر اعتبارهما وثيقتين اساسيتين من وثائق اعسال هدده الدورة بحيث يعسبح ما ورد بهسا من توجيهات اساسية محسورا لتشاطات الاماتة العسامة المستقبلية.

 ٢ - يؤكسد المكتب الدائم على تراراتــه وتوصياته الصادرة عـن دورة انعتــاده بتونس في الغترة من ١٦ - ١٨ ديسمبر ١٩٨٣ ويطالب الإمائة العلمــــة والنقامات بهذهـــا.

قـــرار بشــان المتقابن السياسين في الوطــن المــربي

ان المكتب الدائسم لاتحساد المحالين العرب في دورة انعقساده بالخرطسوم سـ اذ يلاحسط بتلق بالسخ تزايد اعداد المحتجزين والمعتقين السياسيين حسن تبسل السلطات في الدول العربية سـ بدرجسة الصبحت نيها ظاهرة الاعتصالات جسزءا من نسسيج الحياة السياسية في الواطسن العربي .

وحيث أنه تسد اعتبر مثال هذه المارسات الأحد العوامل الرئيسية الهزائسم العربية ، وتغييد المواطن العربي وشال قدرات التضالية في مواجهة الهجمسة الامبريائيسة الصهيونية الشرمسة على التعلقسة .

وتمسكا منسه بضرورة الالتزام بتطبيق ما ورد بالاغسلان العالمي لحقوق الإتسمان والقرارات والمواثيق الدولية ، بطلب الحكومات العربيسة بالامراج عسن الممتتلين السياسيين أو اهالتهم الى محاكمة عادلسة السلم تأضيهم الطبيعي .

كمسأ بكلف الامانة العامة والنتابات بضرورة تكثيف نشاطها واستخدام كالسة

الوسسائل العبل على تنفذ هكا القسرار ، وإن تزود النتهات الابائسة العساسة بقوائسم موقعة تحتسوى على اسماء المعتقلين والمحتجزين السياسيين وتوهسيف التهم المنسوبة اليهم ، وأن يتم التنسيق مع الاباقة العابة حول الفضال السسبل المكنة لتابع مدة الحسالات .

وعلى الاماتة المسلمة ان تتقدم بتقرير مفصل حدول أوضاع المحتجزين السياسيين الى دورة اجتماعات المكتب القاديسة .

وفي هذا المستدديمي المكتب الدائم كافة النتابات والزبلاء الذين استجابوا للقسرار الصادر عن دورة تونس بالتوقف مساعة عن العمل يوم ٢١ فبراير الجارى تضاينساهم معجناء الراي .

قـــــرار هــــول

اضراب المحلين المرب في الضفة الغربية المعتلة

يؤكد الكتب الدائم لاتصاد الماسين العرب تليسده الكامل لاضراب الماسين في المنسفة الغربية المعتسلة ويحي وتنتهم البطولية في وجب مسلطات الاحتسلال الاسرائيلي وممارساتها التعسفية المغالفة لابسط التوانين والمباديء والاتعانيات والاعراف الدولية .

ويطن دعهه الكابل لمبود هولاه المعلين أخوة العروبة ، ورسلاه المهنة ويقسرر الطلب الى جبيت النتابات العربية بالمبل على تعريف الرأى المسام العربي والدولي ببوتف الزملاء المربين ب بكافة الوسائل المتاهة سوففسح المبارسات الصهيونية ضد المواطنين العرب في الاراضي المعتلة ، وذلك لدى كافة التعليات والمنظيف التلونية والانسانية في العالم .

كبا يناشد النتابات العربية بضرورة تقديم الدعم المادى للزبلاء المضربين ، وان يسمسهم كل عضو فيها بعيلغ عشرين دولارا اودع في صندوق خاص يواسطة الابانة العملية لدعم الزبلاء الصابدين في الضفسة الغربية وقطاع غسزة .

قـــــرار

تتديرا للدور المنسارى الذى تقسوم به اليونسكو في ميدان التربية والكلسائة والاعسلام وحقوق الإنسان وأرساء دمائم المسسلام .

ونظرا للضفوط التى تبارسها الولايات المتحدة وبريطاتيا واسرائيل والصهيونية المالسة على اليونسكو والتهديد بالانسحاب من أعبالهسا والاسسساك حسن أداء التزايلتها المالسة تحوها ، ونظرا لكون هذا النسوع من الضافط لا يهسطة الا الالعلق الضرر بأداء اليونسكو لرسالتها ، ولكونه أيضا يتعارض مسع الالترامات الدولية لكل عضو في هيئة الإمسم المتحدة .

نان المكتب الدائس الانصاد المحامين العرب ينسدد بالتهديد العسادر مسن الولايات المتحدة وبريطانيا ، ويعان تأبيده ودعمه لمنظمة اليونسكو في كافة أوجسه الشالتها .

ويناشد الجبومة الدولية أن تمل لتتراجع الولايات التحدة الامريكيك هسن تحديها هدذا ؛ وتنفيذ التراباتها الدولية ،

ويطالب المكتب الدائم الحكومات العربية المتادرة ماليما دهم ميزانيسة المنظمة لتمكينها من تادية دورها باستقلاليسة كالمسلة .

قسسوار بشسان غطة الامانة المابة اتنفيذ برناسج عمسل الانصساد في الرحلة القانية

ا — أن المكتب الدائم بعدد أطلاعه على خطة الإماثة العلمة وتوجيهاتها لتنفيذ برنامج عبل الانصاد في المرحلة التسامة ، يتسر الاسمى والانكثر الواردة بها ويصفة خاصات في مجال دعم وتنبية العلانات بين النتابات بعضها البعض وبينها وين الامائة العامة ، بسا يحتنا أهداف الاتحاد وغلياته .

كيا يعيى الاباتة العلبة وجهازها التنفيذي على ما تنبوه من أوراق عمل ومنترحات ، ويثنى على الورتتين المتمنين من نقابة السودان ضمن ملف العمل الممل المروح على دورة المعلد الخرطوم .

ويدءو النقابات الى الالتزام بالمتساركة فى برنابج الاحتقال بالعيب الاربعين للانعاد والسسمى مع الاماتة العلمة لتنفيذ ما ورد بورقة العسل التى اتسرها المكتب الدائسسم ،

 ٢ ـــ كما يؤكد المكتب الدائم على شرورة النزام النقابات بتنفيذ تراره السابق بشـــان مـــداد كل عضو بها رســم اشـــدراك سنوى نظير عضويته للانهـــاد .

على أن ينسم تقدير قيمته بالتشاور مسم الامانة العامة .

وضرورة تسديد النقابات للاشتراكات المتأخرة طرفها ، والعمل على تقسكل لجان أو جمعيات المسحقاء انصاد المعلمين العرب بن مناصر تقنونية ومهنسة ، واقتصادية وقرة داخسل مناطق النقابات الاصفاء ، على أن تكون مهمة هدفه اللجان جمسع التبرعات للاتحاد دون أيسة شروط أو ارتباطات تؤثر على استقلالية انصاد المحابين المرب ، ونتبني علية الإحسالام والعربياه بالاتحاد وتضاطاته .

بالإضافة الى تيام النقابات يجيع التيرصات وتقييم التسهولات والمساعدات للاتحادين خسلال اعضائهسا . . .

مُصــــرار بشـــان اعـــادة الكيان القانـــوني لنقابـــة المالين بالجماهــــية الليبيـــة

تاكيدا لقرارات المكتب الدائم السابقة بشأن استقلال مهنة المحلماه وتقابات في الوطن العربي ، باعتبارها ركسيزة اساسية لضمان استقلال القضاء وسسهادة حكم القانون ، وحملية حقوق المواطنين وحرياتهم الاساسية ،

يكك الامانة العلبة بالسهر على استقلال مهنسة المحاماه ونتاباتها ومتابعسة هذا الأسر بشكل دائسم .

كما يطلب من الامين المسلم مواصلة السمى لدى المسئولين بالجماهيرية الليبية ، من أجل تحقيق ما التزموا به في لقساءات سسابقة مع الامين العام الاسسبق ، ومع منظى نقابات المفرب وتونس بشأن احسادة الكيان القانوني لنقابة المحامين .

قـــرار بشــان الاعداد والتعضير للهزنهر الخلبس عشر الأثعـــاد

قرر المكتب الدائم عقد المؤتبر الخابس عشر للاتحاد في الجزائر حـلال شهر اغسطس ١٩٨٤ القادم تحت شهار « الدينتراطية وحتوق الانسسان ضهائة اساسية لتحقيق الحريسة والتتدم والوحدة » .

كيا قسرر تشكيل اللجنة التحضيرية ، ولجان المؤتبر الفرعية ومترريهـــــا وموضوعات الإبحاث على التحسو أننساه :

(١) رسم الإشعارات : للمضو خمسون دولارا امريكيا والمرافق ثلاثون دولارا
 (١) تتكون اللحنة التحضيرية للهؤتير من الاستخدة:

- ١ _ الامين العمام . ٢ _ الامين العام المساعد .
 - ٣ ... الأمين العام المساعد للشئون الدولية .
 - إلى العام المساعد للشئون الماليسة .
 - ه ... عضو المكتب الدائم عمار بسن تومسى .
 - ٦ الاخوة نقابة الجزائر ،
 - ٧ _ وون يرى الإسين العام الاستعانة بهم .

هِ ــ الجان المؤتمر والمقريسن:

اللجنــة المتـــرو

- ١ --- لجنة الوطن العربي عضو المكتب الدائم الاستاذ عبدالله
 ابو بكر (تونس) .
 - ٢ _ لجنة فلمسطين الامن المام المساعد الاستاذ محمد مسرى مبدى (ممسر).
 - ٣ لجنة الحريات المابة . عضو المكتب الدائم الاستاذ زكسى
 وسيادة القانون . جميل حافظ (المسراق) .
- - وتبحيد المسطلحات . عسران (سسوريا).

 ه سد الله مالح عبد المسزيز
 - الوطن العربي .
- ٧ __ لجنة مكامحة الاستحمار الاستاذ / نبيل الهلالي (مصر).
 والامبريالية والفصل العنصري.

د ـ ابحساك الإنبسر:

مِّضَايا الوطِّسن العربي: `

- تثييم ، } سئة بن أعبال جابعة الدول العربية (بحصلة وآغاق) ، (مصر) ،
 - الانتثال العربي إسبابها ووضع هــد لهـــا ، (الاردن) .
- ـ مأساة لبنسان أسبابها وطرق طهـا (لبنان « بيروت ، طرابلس » ، سوريا ، معـب ، ،
- اسباب سلبية الجباهر العربية والحكومات النساء محنة لبنان وسا
 بعدها (سسوريا ؛ فلسطين ؛ بسيروت) .
 - ... الحرب المراتية الايرانية (المراق ؛ الكويست) .
- الازمة الانتصادية والاجتباعية والثقامية في الوطن العربي وآثارها عسلي المستقبل (مصير ؛ الريساط).
 - ... آغاق تطــوير الملاقات المربية الافريقية (المسودان) .

القضيسة الفلمسطينية :

- الحقوق الثابتة للشحص الفلسطيني بهسا غيه حقه في العودة وتقرير الممير
 واتابة الدولة الفلسطينية ذات السيادة (غلسطين ، بصر ، سوريا) .
 - ب التسدس (الاردن) فلمطين) مسوريا) .

 - آثار تطبيق القوانين والاواسر العسكرية على النظام القشائي ومهنة المحاماة في غلسطين المحتلة (الاردن) غلسطين) .

تطبيق برنامج المملل الذي اقره المؤتمر الدولي حسول قضية فلسسطين
 (جنيف سبتمبر ۱۹۸۳) مدور الحكومات والمنظمات الشمعية (السدار البيضساء) .

حقوق الانسان والحريات الاسساسية:

تقييم مدى تطبيق الحقوق المنيسة والسياسية في البالد العربية المستقة على العهد الدولي للحقوق المنية والسياسية (سبع تقارير جوابية) (المفسوب ، وحر) .

ــ الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضى الفلسطينية المحتلــة والمخالفة لاتفاتيات جنيف (الاردن ٤ سوريا) .

العلاقة المضوية بين الننبية والحقوق المدنية والسياسية (السعودان ، مصر ، المفرب) .

جريمة التعذيب في ضوء القوانين العربية والشريعة الاسلامية (جميسع النتامات).

انتشار ظاهرة الاختفاء والتعذيب والنصفية الجمعية ... اسبابها ... ضرورة العبل من أجل مكامحتها (جميع النقابات مصر ٤ سوريا ٤ العراق ٤ لبنان ٤ المسودان ٤ الكويت).

توافق مضبون حقوق الانسان المنصوص عليها في مواثيق الاسم المتحدة مسع مفهوم حتسوق الانسان في الاسسلام (مصر ، البحرين ، العراق ، الكويت) . الحسد الادغى من القواعد لمعالمة المعتلين والمسجونين (صوريا ، مصر ، المنان « بيروت طرابلس » ، المغرب ، العراق) .

دور اللجنة العربية الدائبة لحقوق الانسان في اقسرار وحماية حقسوق
 الانسان في المسالم العربي (المسراق) .

نحو اتفاتية عربية لحقوق الاسسان (لبنان « بيووت ، طرابلس » ، العراق ، الاماسة العامة ، المسودان ، ممر) .

- تدريس ونشر حقوق الاسان ومسيلة ناجعة الاسرار وحماية حسقوق الانسان (المفسرب).

اوضاع المرأة في الوطين المربي:

تقييم نتائج عشرية الهم المتحدة للمراة (بالنسبة للمراة في الوطنين المربي) (العراق) تونس) .

الاتفاتية الدولية للتضاء على جميع أنواع النمييز ضد المرأة (تحليلها)
 العمل من أجل التصديق عليها وتطبيقها) (تونس) .

- تقييم نشاطات أجهزة جامعة الدول العربية المعنية باوضاع المسراة (الاردن).

دراسة مشروع الميثاق الاجتماعي للمراة الذي اعدته جامعة العول العربية (الاردن).

اوضاع المرا^ق فى الاسسلام (يصر) سوريا) المغرب) **ب**سوئس ، المسسودان) .

استقلال القضياء والمعلياه :

تقییم مدی استقلال القضاء والمداماء في مختلف الاتطار العربیسة (تجربتی مصسر والسودان) (مصر) السودان) لبنان « بیروت) طرابلس » » تونس) ،

دراسة الاعلان المسالى حول استقلال المدالة الذي اعلن ببنترياك
 ۱۹۸۳ (سسوریا) المسودان) .

المحاكم الاستثنائية في الوطن العربي (كل النتابات) .

... دور بعنات تتمى الحقاق والمراتبة القضائية في تدعيم حسق الدماع (الإمانة العامة - الامين العام المساعد للشئون الدولية) .

توهيد التشريعات العربية والمسطلعات القانونية :

- تقييم اعبال مجلس وزراء المدل ، ومجلس وزراء الداخلية العرب ، ولجنة توحيد التوانين في الجامعة العربية ، والمنظمة العربية للدناع الاجتماعي (سسوريا ، المغرب ، تونس) .

ــ المؤتمر السابع للاسم المتحدة حسول الوقلية بسن الجريهة ومعسابلة

الداء الراي في الواضيم التي سيمالجها المؤتمر: ...

(1) الابعاد الجديدة للجريبة والوتاية منها في اطار التنبية .

(ب) مسلسل وافاق التضاء الجنائي في عالم متطور ،

(ج) ضحايا الاجرام - الشباب والاجرام والعدالة .

(د) صياغة وتطبيق حمائي الامم المتحدة في الميدان الجنائي (ليفان ؟
 الامائة الامدة ؛ الاستاذ / اليوسفي) .

مكاغمة الاستعمار والامبريالية والفصل والتبييز العنصري :

الاراشي المربية المحتلة والمستعبرات (غلسطين ــ الاردن - مسوريا ــ بعسر ــ ارتبريسا)

_ المستوطنات اليهودية (الاردن ؛ فلسسطين) .

الامبرياليـــة والصهيونيـــة ،

الطبيعة المنصرية لكل من اسرائيل وجنوب المريقيا وممارستها الفائسية .
 الاشكال والاساليب الجديدة للفزو الامبريالي .

... تفاتم ظاهرة المنصرية والتبييز العنصرى في الدول الاوربية ضـــد العبال ، المهلجرين والطلبة والمقيمين العرب (المفسرب) ،

التعاون الاستراتيجي الابريكي الاسرائيلي في المجالات السياسية والانتصادية
 والمسكرية وموقعه بن القانون الدولي
 (السيوريا) .

➡ يحق لكل مصام أن يتقسدم بأى بحث يختاره شريطة أن تصل الابحساث في نهاية شسهر أيار (مايو) من نسختين واحدة للاماتة العابة والاخرى المسرد اللجنة ترمسل على عنسوان نقابته مباشرة) على الا تزيد صفحات البحث عن ٢٠ صفحة .

_ يطبع من كل بحث ... ا نسخة وتتحيل النقابات نفقات طباعة الإبحسات المتدبة بسن اعضائهـــا .

قـــــرار

عول استكمال تكوين الكاب الدائسم

1 5 200 %

أن الكتب الدائم لاتحاد المحليين العرب في دورة انعتاده بالخوطيع، خيلال الفترة بن ٢٦ الى ٢٨ فيراير (شباط) ١٩٨٤ ، بعد الإطلاع عسلي تقريب الإبائية العابة حسول انتهاء بسدة عضوية بعض الاساتذة الاعضاء المنفيسيين للاتعساد ومعض أن اطلع على المسادتين ٢ ، ٣ من تظاهمه الداخلي:

يقسسرر

ا تجديد عضوية الاستاذ عبار بسن توبى عضوا منضما فى المكتب الدائسم
 إلسدة أربسم سنوات تبدأ من تاريخ ٢٦ غبراير (شباط) ١٩٨٤ .

٢ ... انتخاب الاستاذ لحيد عبران عضوا منضها في المكتب الدائم للاتحساد بسدلا من الاستاذ رئسساد عيمى الذى قبل المكتب الدائسم استقالته اعتبسارا مسن ٢٦ نبراسر (شعاط) ١٩٨٤ .

٣ ــ انتخاب الاستاذ النقيب حيد يوسط الميسي رئيس جمعية المحلمين بالكويت الميسا مساعدا لشون الخليج العربي طسوال فقرة رئاسسته لجمعية المحلسين الكويتيسة.

قــــرار بشــــان

القانون الاساسى للاتمساد ونظابه الداخلي

كلف المكتب الدائسم الامانسة العامة بارمسال مشروع تانسون الاتحساد الاسامى ونظاهه الداخلى الذى وضعته اللجنسة المختصة فى القساهرة برئاسة النقيسب الاستاذ/ ميرغنى النصسرى الى النقابسات

على أن تقدم النقابات بالحظائها ، على المشروع خطيسا ، الى الامانسة العلبة ، في ظرف شهوين من تاريضه (نهاية أيسار ، بايسو) ، شم يعرض المشروع مسع الملاحظات على المكتب الدائسم الذي يعبق المؤنسر ، وتشكيل لجنة خامسة خبين لجسان المؤتسر المناتشتة تبهيسدا الاسراره .

قسرار شكر وتحيسة

يحيى اعضاء المكتب الدائم لاتصاد المحامين العرب ، الشعب المسوداني المناب على منا حالا بعد المؤتمرين من ترحاب وحفاوة ، ويقص بالسفكر جموع المحامين السودانيين ، وجلس نقاباتهم وعلى راسه الاستاذ النقيب الميرغني النصرى لمنا بلاؤه من جهند في التحضير والاصداد لاعبال هنذه الدورة في اجتماعات الكتب ، وما تنهدو الذولاء المشاركين من كسرم وحسن ضيائسة .

كيا يضم بالشكر الاح الرئيس جعثر نبيرى رثيس جمهورية المصودان الديدر اطبة لاستقباله الاساتذة التقييساء ه

ويحيى الكتب الدائسم الاستاذ / رئيس القضاء ، لمتابعته أعباله ، وكربسه وجفاوتسه ،

ويذكر أعضاء المكتب الدائم للاستاذ النقب العام لجيهورية السودان الديمقراطية تفضيله بالشياركة في افتصاح أعيسال دورة المقاد الخرطوم ، وحرصت على منابعة نشاطاته ، وتقديم المسون والتسهيلات التجاهية .

كسا بشكر المكتب الدائم الإمانة العابة وجهازها التنفيذي لمسا بذلوه مسن جهود وانجازات ملموسسة وعمليسة .

فهرس الإحسكام

البيان	التاريسخ	رتم الصفحة	رقم الحكم
ساء محكمة النقض الدنى	قف		
حق « اساءة استعمال الحق » • دعــوي « الدغاع في دعوي » ، بسئولية ،	1/3/74/1	Yo	1
عقد « تفسير العقد » محكية الموضوع « مسائل الواقع » . محكية الموضوع - سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وفي نسير المحررات شرطه ،	19.87/18/9	٧٥	۲
(1 ° ۲) تعویض « عناصر التعویض » « تقدیر التعویض »	19/1/1/	٧٥	۳
(۱) تطیم ، (۲) تعلیم ، ایجار ،	19AY/E/ A	٧٥	ξ
تلين « التلين الإهبارى من هوادث السيارات » . تقادم تقادم مسقط » .	19AY/E/ A	77	٥
 (۱) نقض « ایداع سند النوکیل » (۱) بیع « التزام البقع بالضسمان » نسسجیل ، خلف ، نقادم کسب » » 	11A7/E/1E 11A7/E/1E	**	7
(۱ ° ۲) دموى « الدموى البوليسية » . (۲) حكم « ميوب التعليل » التناقض . (٤) دموى « دموى الصورية » الدموى البوليسية » .	11.47/1/16	W	٨
 (۱) حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المتضى . (۲) مند « تكييف المند » . محكمة الموضوع . 	1947/8/10	٧٨	1
(۱) تضاء « رد القاضى » . دعوى « ترك الخصوبة » (۲) تضاء « رد القاضى » . دعوى « المساريف » ، نقض	1147/8/10	٧٨	١.
 (۱) تقادم ، محاماة ، وكالة ، (۲) النزام « أوصاف الالنزام » . 	1147/8/10	V1	11
حكم 3 حجية الحكم ٤ . دهوي .			
دموى . (انقطاع سير الخصوبة » . (سقوط الخصوبة » . بستثنف		٨.	18
 (۱) دعوى . « التدخل في الدعوى » . بطلان . نظام عام . (۲) بطلان ، « بطلان الحكم » . حكم « تسبيب الحكم » . سختاف . 	• •	۸.	18

البيان	التاريــــخ	رةم الصفحة	رقم الحكم
(۱) النزام ، « أوصاف الالنزام » ، (۲) شفعة ، ملكية ، بيع ،	1947/8/14	٨.	10
(۲،۱) دعوى « وقف الدعوى » خبره « ندب الخبراء » . كهة الموضوع .	17.87/8/11	A۱	17
تجزئة ، حكم « الطعن في الحكم » ،	17.47/8/77	A١	17
دعوى ، « ضم الدعاوى » ، حكم « الطعن في الحكم » . ستنف ، « الاحكام غير الجائز استثنافه » « الاحسسكام جائز استثنافها » .	۱.	A1	1.4
(۱ ، ۲ ، ۲)) حيازة . «حيازة النقب » . تقادم . التقادم الكسب » . بلكية . (ه ، بلكية . (ه ، بلكية . (ه ، ۲ ، ۷) اثبات . محكمة الموضوع ، تقسادم . التقادم المكسب » . حيازة ، حكم . (. كم . (. كم . (. كم كم . (. كم كم كم كم كم . « تسبيب لحكم » . « كم » .	n		11
 (۱) محكمة الموضوع ، « سلطتها في تقدير أتوال الشهود » (۲) ۳) مسئولية ، « مسئولية تقصيرية » ، محسكمة لموضوع ، دعوى ، 	1	۸۳	۲.
 (۱) اثبات . « الاقرار غير التضائى » . محكمة الموضوع • ملطتها) تقدير الاقرار غير التضائى • (۲ ° ۳) اثبات ، خبرة . محكمة الموضوع ، « تقدير لدليل » . 	•	Aŧ	*1
(۱) اختصاص و اختصاص ولائى « اختصاص اللجنـة لتضـائية » . اصلاح زراعى ، اختصاص اللجنة التضــائية للصلاح الزراعى ــ نطاقه م.ق ۱۷۷ لسنة ۱۹۷۲ المــدل بلتانوئين رقعى ۱۲۱ لسنة ۱۹۷۱ ، ۲۹ لسنة ۱۹۷۱ .	! :	AE .	**
(() ۲) اثبات . خبرة « اعبال الخبر » محكمة الموضوع . (٣) اثبات « اجراءات الاثبات » الاحالة للتحقيق ، محكمة الموضوع .		3A	.17
(ر ، ۲) شمعة « توالى البيوع » صورية ، حكم « ميوب التعليل » ما يعد تصورا ، اثبات ، بيع ،	1947/2/74	, ,,,	T E
· بعض ﴿ لِيَدَاعِ مِنْدُ الْوَكَالَةِ ،	1947/8/19	Ãó' i	Ťo
· (٤٠١ ﴾ آثرويز ، نقض « السبب الجديد » ،	4121/11	J'A	F7

البيان	التاريسخ	رةم الصفحة	رقم الحكم
قضاء محكبة النقض الجنائى			
(۱) اجراءات (اجراءات المحلكية » . تزوير ، البسات الوجه علم » . (۲) تزوير ، ق محررات عرفية » ، جريمة ، (۲) تزوير ، النبات (بوجه علم » ، حكمة الموضوع ، (۳) تزوير ، النبات (بوجه علم » ، حكمة الموضوع ، قد محبب ، تقدن (السباب الطمن ، ما لا يتبل منها » . (ق) تزوير ، (الاستراك في النزوير » اشتراك ، حسكم ، (ق تسبيبه ، تسبيب غير محبب » البات و بوجه علم » ، (۱) تزوير محبب ، جريمة (أركاتها » ، تزوير ، و ببالله ، (۱) تزوير جريمة (أركاتها » ، ضرر ، حكم ، « ببالله ، ببلغت الصبيب » و تسبيبه ، تسبيب غير محب » . (۱) تزوير و النزوير في الحررات المرفية » حكم (تسبيبه . تسبيب غير محبب » جريمة ، « أركاتها » ، ضرر « الضرر السبيب غير محبب » جريمة ، « أركاتها » ، ضرر « المضرر السبيب غير محبب » جريمة ، « أركاتها » ، ضرو « المضرر السبيب غير محبب » جريمة ، « أركاتها » ، ضرو « المضرر السبيب غير محبب » جريمة ، « أركاتها » ، متروير ، حكم ، « نسبيبه المتبل» ،		AV	77
تسبيب غير معيب » . (۱) محكمة ألوضوع « سلطتها في تندير الطيل » . البات . « اعتراف » اجراءات « « اجسراءات التحقيق » . هسكم « نسبيبه . تسبيب غير معيب » . (١) تزوير ، خبرية ، « أركتها » . « انبات الجريسة » . ابكت « بجبه علم » حكم « تسبيب ، تسبيب غير معيب » . (١١) غطأ ، غير ، رابطة السبيب ، محكمة الموضوع « ملطتها في تندير الدليل » . انبات « بوجه علم » . « ملطتها في تندير الدليل » . انبات « بوجه علم » .			
حكم « وضعه ، والتوتيع عليه ، واصداره » ، شسهادة سلبية ، نقض « أسبل الطعن ، ما يتبل منها » ، سرقه ،	11.4./٢/1.	A1	YA
تقض ، تاتون ، « تاتون اصلح » ، نقض « اسباب الطمن، ما لا يقبل بنها » ، حكم « تسبيبه ، تسبيب غير معيب » ،	11/1/17	A٩	**
(٢ / ٢ / ٣) وعوى جنقية . « انتضاؤها ببضى الدة » . « حالات تعلقم ، تقض « اسبقه الطعن ، ما يثيل منها » . « حالات الطعن . الخطا في تطبيق التساتون » . دخسوع ، « الدفع بتنضساء الدحوى الجنسانية بعضى المسدة » ، اجسراءات « اجراءات المحاكمة » ، عقوبة ،	194./٢/1٣	1.	۲.

ė li gati	القاريب	رةم الصفحة	رةم الحكم
۱۹۸ - اس لمر بالا وجه ، مستشار الاحلة ، طعن ، « الطعن في الاحريم محمد وجود وجه ، الصفة في الطعن » . « التوتيع على أسباب الطعن » ، نقش . « اسباب الطعن » ، با لا يقتل منها ») « الطعن بالنقض ، التترير به » نيابة علية .	-/٢/١٢	11	۲۱
19. (۱) سرقة ، اغفاء اشياء مسروقة ، نقض ، « المسفة والملحة في الطعن » « نطاق الطعن » . (۷) دعوى هنية ، « نظرها والحكم نيها » ، اغتصاص ، سرقة ، اغفاء اشياء ، مسروقة ، تعويض . (۷) البات « بوجه علم » ، حسكم ، « تسبيبه ، تسبيب » ، استثناف ، دعوى مدنية « نظرها والحكم نيها » . (۱) استثناف ، اغفاء اشياء مسروقة ، صرقة ، دحسوى مدنية . « نظرها والحكم نيها » . (۵) الباتف ، « نظرها والحكم نيها » . جرية « اركانها» ، . (۵) البات « بوجه علم » ، دعوى جناية . « نظرها والحكم نيها » . (۱) البات « بوجه علم » ، دعفع ، « الاخسلال بحسق سرقة ، الغاء ، « نظرها والحكم نيها » . (۱) البات « بوجه علم » ، دعفع ، « الاخسلال بحسق الدغاع ، ما لا يونوه » . حكم « « تسبيب فسيم » ، مسرقة ، نقض ، « اسباب الطعن ، ما لا يقبل ، بنها » .	./r/۱v		77
 (۱) نتض ، « ستوط الطعن » ، (۲) استثناك ، « نظره والحسكم نيه » ، اجسراءات ، « اجراءات المحاكمة » حكم ، « بطلانه » نقض ، اسسبلب الطعن ، ما يقبل منها ، دعوى جنية ، دعوى جنية . 	/٢/1٩	18	**
۱۹۸۰ جربیة ، ۱ ارکانها » ، شبك بدون رمسید ، نمب ، اشعراك ،	/1/17	3.8	4.5
 ۱۹۸۰ معارضة (بالانجوز المعرضة نيه بن الاحكام ؟ • استئناف « نظره والحكم نيه ؟ • نقض « اسباب الطعن • با لا يقبسل بنها ؟ • الصلحة نيه ؟ • 	/٣/٢٦	10	T 0
، ۱۹۸۰ تجمهر ، حكم 3 تسبيبه ، تسبيب غير معيب » ، نقسض 3 اسبك الطمن ، ما لا يقبل منها » ،	/E/ N	10	77
/ ۱۹۸۰ (۱) استثناف ، وحكمة استثنافية ، « تسبيب احكامها » حكم ، « بياناته » ، « تسبيبه ، تسبيب غير معيب » ، نقض « اسباب الطعن ما لا يقبل منها » ،	/11/17	11	TV

البيسان	التاريسخ	رقم الصفحة	
 (۲) محكمة الموضوع ٥ « مسلطتها في تقسدير الدليل » . اثبات ٥ « بوجه علم » ٥ « شمهود » ٥ نقسض ٥ أسسبلب الطحن ٥ ما لا يقبل منها ٥ رابطة السببية ، خطأ . 			
ا (۱) تبغ ، دعوى جنائية ، « نظرها والحكم فيها » . دعوى منتية ، « نظرها والحكم فيها » . حكم ، « بيسائلته » ، « بينائلت التسبيب » ، (۲) تبغ ، شهادة سلبية ، دعسوى مدنيسة ، « الصفة والمسلحة فيها » ، حكم ، « تصبيه ، تسبيب معيب » ، « بطلان الحكم » . « بطلان الحكم » .	1 /٤/٢١	17	**
 ؛ محلماة ، ثقابات «شروط التيد» اختصاص « الاختصاص الولائي » قرار اداري . 	14./1/14	1.4	77
 (1) اثبات « بوجه عام » « شهود » . نقض . اسبب الطعن . ما يقبل منها . (7) دفوع « الدفع بتعذر الرؤية » . اثبات « بوجه عام » بدفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » . (7) ارتباط . عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » . متسل عهد . ضرب . « ضرب بسيط » . اثبات « بوجه عسام » . مقد « حالات الطعن » مخالفة القانون والخطأ في نطبيته » . محكية التقفر « سلطة محكية النقض » . حكم « تسبيب . نسبيب معيب » . 	94-/8/44	11	.

رتم الايداع ٢٦١٠ أسسنة ١٩٨٤

دار الطباعة الحنيشة ٢ كنيسة الارمن ــ اول ش الجيش ت : ٩٠٨٣١٨



بسم الله الرحين الرحيم ويحق الله الحق بكلماته وأو كره الجرمون

« صدق الله المظيم »

عــد خاص عــن الانتخابات

وملعق الصنور وتوانين تتظهم مباشرة العطوق السياسية ومجلس الشعب والاهزاب السياسية ومجلس الشورى

مايو ويونيسه ۱۹۸۶

السنة الرابعة والستون

المسندان الخامس والسادس



بسم الله الرحين الرحيم

ويحق الله الحق بكلهاته ولو كره المجرمون «صدق الله المظيم»

عسدد خاص عسن الانتخابات

وطحق الصنتور وتواتين تتظيم مباشرة الحقوق السياسية ومجلس التسمب أوالحزاب السياسية ومجلس التدوري

مایو ویونیسه ۱۹۸۶

السنة الرابعة والستون

المسددان الخامس والسادس

غهرس المستحد

منفحة	
٣	مقسدهة للسيد الاستاث محمد فهيم ابين المحامى سكرتير عسام الققابة
-	, ,
ί	ندوة نقابة المحامين الاولى
٤	كلهة الاستاذ احمد الخواجة شبب المحلين
•	كأمة الاستاذ محمد المسماري وكيل المقابة
٧	° دمون الافتضاب والصويات للسيد الاسناذ المكتور عصمت سيف الدولة المحلمي
17	تميب الاستد احبد الفواجه نقيب المابين
	امتنجابات الملبة ــ والحريات المسابة
18	السيدالاستاذ احمد نبيل الهلالي عضو مجلس النتابة
44	سيب الاسفاذ احمد الخواجه نقيب المعلين
40	ندوة نقابسة المابين الثانيسة
70	أسارعة في نستورية قانون الانتخاب الجديد للسيد الاستاذ الدكتور محمد أعصفور المحلمي
٧.	شرير مغوض الدولة في الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٠ ق
7A	ديمتور جمهورية مصر العربية
1.7	غابون رتم ٧٣ لمسنة ١٩٥٦ ينتظيم مباشرة الحقوق السياسية
117	منانون رقم ٢٨ لسبنة ١٩٧٢ في شان مجلس الشعب
174	مانون رقم ١٠ السنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية
184	مانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشوري
301	درار وزارة الداخلية رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٤ بشان تنظيم الدماية الانتخابية .
100	مرار وزار ^د الداخلية رقم ٢٦٣ لمنة ١٩٨ بلجراءات ترشيح وسحساب أعضاء مجلس الشعب ،

بسم الله الرحين الرحيم

مقسدية.

ايها الزملاء الاعزاء

كان واجبا على نقابة المحابون ـ وقد عاد مجلسها الشرعي بياشر مسئولياته ـ ان تمان رايها وتقول كلمتها في هذا القانون الغريب المريب قانون الانتخاب بالقالية .

والمعابون وهم قادة العبل الوطنى والسياسى فى مصر — لا بد لهم أن يتدارسوا قانون الانتخاب وهو فى رابنا اخطر القوانين المتعلقة بحريات المواطنين وهقهم فى اختيار مبتليهم ونوفي الفسهانات والحريات التى تكفل تبثيلا صحيحا للمواطنين وتعبيرا صادقا عن رغيلتهم ومسالحهم •

لذا أقامت النقابة مدونين تحدث فيهما أساتذة من أفاضل الحسامين الوطنيين المخلصين ، كشفوا خفايا هذا القانون واهدافه الخبيثة ،

واستكبالا البحث قدمنا في نهاية المدد بصوص النسستور المسرى وقوانين بهاشرة الحقوق السياسية وجهلس الشعب والاحزاب السياسية ومجلس الشسورى والقرارات المتعلقة بالانتخابات حتى يكون هذا المدد مرجما كلملا في هذا الشان ،

نابل أن نحقق بذلك الفائدة الرجوة ، وفقنا الله جبيما في خدمة مصر هرة مستقلة والمعاماة زاهرة رائدة ونقابة المعامين صابدة شابخة ٠٠

والسلام عليكم ورحبة الله وبركاته عدد

محبّد قویم آسین الحسابی سکرتے عسام الفقابة

بسم أأنسه الرحبن الرحيم

كلهة الاستاذ لحهد الخواجه نقيب المعلين (١)

أيها الأخوة الاعزاء يسسعد زملاءكم اعضساء مجلس الفقابة ويسسعنني أن نبسدا بن الآن على بدار الشهرين القادبين بلماديث متمسدة هسول المسريات العابة نبداها معسا بيقن مستقر في اذهاننا ان نقابة المعلين مسئولة مسئولية قسدر ومسئولية ضبير عن أن توفر الحرية كل الحرية لكل مواطن في مصر وليس هناك مناخ تبسدو فيسه آمسال المسرية وتحقيقها واجبسا مقسدر مرحلة الانتخابات المسابة غندن نؤبن بالديبقراطية ايباتا راسخا وبحق المواطنان ان يكونوا احزابهم بارادتهم بغير قيد ايمانا تسسويا ثابتا ونوفر الكسلمة لكل راغب مهما كان رايه ومهما كانست عقيدته وهذا اليقن نستبده بن تراث عظيم استقر في وحسدان وضبير الثماغلين تواما والمسؤلين دواما عن نقسابة المعلمين ولا نريد ان نستيق العوادث فاقسول أن نقابة المحامين ليست نقابة هــزب حاكم أو ممارض ــ غلا يجوز أن تتردد في جنباتها دهوة حزيية ولكفنا مسؤلون ايضسا على ان ننتصر للمحامين الذين يكونون الجمعيسة العبوبية أنقسابة المحلبين ونحن نعام ان محسابين كثيرين سسوف يدخلون معركة الانتخابات وسوف تتبين أتجاهاتهم وتتنوع أغراضهم ولا لخفى سرا اذا محت النسا مساهبة منسأ لاخواننا الذين سوف يدخلون المركة الانتخابية على الاقسسل في الفاهرة سوف نوغر لهم من هذه الدار مكانا يمقدون فيها ندواتهم الانتخابية مهما كانت مذاهبهم ومهما كانت انتماءاتهم الحزبية ولا اريسد أن أيغي على وقت الاساتغة المتعيثين لانهم مختصون ومتخصصون مهتبون بالموضوع الذي نطرهه اليسوم واتا اعسلم ان أهى وزييل الاستاذ محبد المسهاري وكيل نقابسة المحلين على عجسل بن المسره لاستدعائه في سفر علجل الى بلاه فاستاذن زملاءه المعاضرين لان دوره ياتي في نهاية السكلام في أن ينقدم هــو حتى يدرك رهلته ثم نقدم الصديق المزيز الاستاذ النكتور عصمت سنيف الدولة وهو غنى عسن كل تعريف ثم يتلسو ذلك بهجة مجلس نقسابة المحامين الاستاذ نبيسل الهلالي والكلمة الآن تلاستاذ محمد المسماري .

 ⁽١) ندوة نتسابة المحابين الاولى عن قانون الانتخاب والحريات العابة بقساريخ ١٩٨٢/٣/٠٠.

كلمة الاستأذ محيد المسيارى الحابي وكيسل الفقابسة

با كنت لاتحم ننسى في هذا المجال ولكن انتحبني فيه صديقي العزيز والزميل الكبير الاستاذ النتيب تسم صديقي العزيز والاستاذ الكبير محمد معيم وأتا لا أملك أن اعمى لكليهما امسرا . ولولا أتى على عجلة من أمرى لسكان لنسا في قاتون الانتخاب كلمات طوال ولكان لنسا ايضسا في الحرية كلمات طوال ولتسد مهدتموني في هسذه الدار بالذات احد المتكلمين في الحرية ، كما بحلوا لي أمّا شخصيا الكلام وكما أحلو للحربة كما بشغى أن تكون ، ولذلك غائى حين أتمرض لقانون الانتخابات ، وقسد المسطر لان المسابل معسا في احيسان كثيرة قد تعمارض القسانون والكتك تضلر الى التصابل معلى وأكن كلهمة الحق بنبغى أن تسدوى في حيدًا المكان - لأن كلية الحق ينبغي هنا هي التي تحسكم طليعة المتتنين في هــذا البلد _ ولقــد عودتمونا وعودناكم أن نتكلم هنــا كلمة الحق أيــا كانت النتيجة التي يوجيها قاتون الانتخابات الجديد أيا كان موقعه من القوانين • قاتسون تد مسدر بكل اسف اصدره حزب يريد لنفسسة الاغلبية وانا آسف أن أقسول هــذا الكلام في مستهل كلامي وأن كان غيكم من ينتبون للحزب الحاكم غينبغي أن يطبوا أن هــذا التانون أول من يعيبه ، أول من يعيب هــذا الثائــون يحق . انه تلتون لم يراعي نيه العبومية ولم يراعي نيه التجريد ولم تراعي نيه مصلحة الامة ولا مصلحة الحرية بيتين هذا الكلام . وأنا لا أغترى على القانون الذي تد اضطر للتعامل معه . ولكني اتولها كلمة حق أن الذين اصطنعوا هذا التانون ، أنما أرادوا أن يكيلوا للمرية كيل ضربة جديدة . وانها ارادوا أن يحولوا بين الحرية . . وبحسبي هنا انهم بغرضون على أن انتمى ألى حزب لا أريد أن أنتمى أليه بحكم أن هــدا الحزب ينبغي أن يحصل على ٨٪ يعني حسبة الــ ٨٪ دى هــذا القيــد الذي وضبعه التائسون لكى يكون لاى حزب الحق في أن تكون قائمته موضع الحسك هده أول ضربة للحرية بيتين أول ضربة لحرية الاحزاب وأول ضربة لتأتون الانتحساب بالتائمة ذلك لان العزب الذي له في منطقة معينة جمهور له كلسة وجمهور له وزنه . هذا الحزب ينبغى أن يصان له هذا الجبهور وأن تصان لهذا الجبهاور كليته ، وكان حريا لواضعى هــذا القانسون أو أرادوا النصــغة من أتفسهم وأو ارادوا النصفة من الحرية ولو ارادوا أن يسمروا على نهج القاتون المسحيح م وان يمسيروا على جادة الحق من المكتهم كان لزاما على هــؤلاء الناس الا يتفسوا أمام ما يريدون أن يعطوا أصواتهم لفرد من الافراد أو لمثامة من القوائم كأن يتبغى تبل كل شيء ، أن تلغى هــذه النسبة لانها ليست تبــدا على الحرية فحسب ، لكها ضرب لتاتون الانتخاب وضرب لحرية المواطن في أن يقول كلمة وأن شـــهادته أن يشاء من النساس . هذه أول ضربة ، الثانية الدستور يجعل لكل انسسان الحق ف الترشييع والانتخاب ، لما يجي الدستور في مادته هما اللي وضعينه ، مش اهنا اللي وضعينه . الا هم ادعوا احمًا جماهير الشعب لكن السنين وضعوا الدستور تال دستورهم . أن لكل مواطن الحق في الترشيح والانتخاب وأن تخسم تيدا على حريتي كبستقل في الراي ، ونعن نظم أن نصف المريين على الاتسل . ان لم يكن ثلاثة ارباع المصريين على الاتــل كلهم من المستقلين . فاذا حرمت ثلاثـــة

ارماع الابة بن أن تقول كليتها أو أن تعطى شهادتها أسهلها في ألحكم مأنت تقضى على ثلاثة أرباع الاسسوات التي كان ينبغي أن تعملي في حريسة وفي استقلال . وفي لهانة . انت تدعوني لان اشهد شهادة الزور ، انت بهــدًا القانون لا تضرب حريتي محسب ، ولكنك تضعني بحيث لا أتول كلمة الحق ، ولا أملك أن أقسول كلمة الحق ، أتت بهدذا القاتون تجعلني انتبي الى حزب لا أريده ، وهدذا أيضا ضرب الدستور ، لأنّ الدستور بجعال الدستور ده مثن من عنديًا هذا الاتجاه في الدستور . أن لكل مواطن الحق في الانتباء الى الجماعة التي يريدها ـــ ليس هـــذا جنيا دستوريا محسب ، ولكنه حق اصبل على بستوى العالم كله لأن اتفاقيسة النجزيات . وميثاق الامم المتحدة ، كلما تلتقي على أن لكل مواطن الحق في أنّ ينتمي الى اية جمعية ، وانه لا تيد هذاك على حريته السياسية ، فاذا أتت وضعت المام المستقلين هذا السد ، وحلت بينهم وبين الانتماء الى انفسسهم - وفرضت عليهم ان ينتبوا الى جماعات لا يريدونها بالنمسل . فأنت هنا تضرب حقا أصيالا مسن ` حتوق الانسان بها كان يتبغى أن تضربه بل كان يتبغى أن تراعيه في كلُّ ما تقدم من تواتين يد. القاتون ما پسيبناش برضه ـ خلاص حنسلم باتة دستوري وهــو ليس دستوريا بالسرة _ حنسلم بأنه ماتون للمطحة العامة وهو ليس متمسودا سه الصلحة العابة . على أي منظور للبصلحة العابة تبجى أثث تقول أيسه ، ما أنا بالتــول أن القــانون. ده معبول للحزب الحــاكم النــاس بنزعل بنثول لا كذاب . التول لا مش كذاب ، انظروا الى نصوص القانون ، (القائمة) اللي تأخذ النسبة الكبيرة _ البابيتي متعد الراة لها اللي هي الراة مش بتنتض زي الرجل سواء بسواء مش بتدخل القائمة زى أنسان سواء بسواء ، ما الذى يجمل لهذا الحزب الذي حصل على الاغلبية . أنه يأخذ امرأة لم ينتخبها أحسد في دائرتها يمني مش يقهم برضه هذه السبالة هــده الراة كان أول من ينبغي من النســــاء كان أول من ينبغى أن يحتج على هذا التأسون لاته يضربهن ولاتسه يصفعهن حيث أتسه يمكن أن يوضع .. وبيحط منتات رغم النسبةن في التوائم الحزب الذي يحصل على الاكارية بالمُسدُ متمسد المراة اليساده مش كده وبس ، ده بيتول الكسور في الانتخابات القائمة المنت ٢٥ ٪ من سنة مبيطاعوش النسين يقول لك آخذ العمال - ولصالح ليس لصالح اللي انتخبوه لا مش لصالح التائمة اللي انتخبته لا - آخذ الد ٢٥ ٪ من سنة ببقى الربع من سنة ببقى ١١/ ببقى ينجح من هذه القائمة واحد مُقط . لها الكبيور غيروح لصاحب الاغلبية ضرب لكل تبهــة وشرب لحقوق الانسان . وشرب لكل منهوم انتخابي وضرب للمباشرة ، وضرب لاصوات الانسان اذا أردتم أن يكون هــذا هــو قانون الانتخاب الذي نجري علية فلا كانت الانتخابات ولا كانت آلتوانين -. ولا كانت الحرية ، اتسول تولى هدذا وانصرات ، ودعا لكم والسلام . . .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته عاا

تأنسون الانتخساب والحريسات

للنكور عصبت سيف الدولة المحامى

لنا بلاقى مسعوبة كبرة جدا بأن أتصدث عن الانتخابات وعن تأسون الانتخابات وعن تأسون الانتخابات وعن الحروزيات الولا لائي كبحلهى الن من ليس له صغة لا يجوز له أن يرفع دعوى أو أن يتدخل و وأنا من الستقلين الذين حريهم التشريع القائم صغة أو أي مصلحة في الانتخابات وبالتالى تتزور با تتزور يستقوا ينجحوا ستين داهبة المرشحين وغير المرشحين من جبيع الاحزاب ، ما دعت أنا محروبا بن هذا .

وكنا نتكل في هذه الندوة على الاستاذ الكبير الضير الدكتور عصنور كان سيحدثنا عن الحريات ويمتعنا بعقائق نتضيه بالقانون _ وكنت الفروض ساتحدث بعده فالتقط بعض الانكار التي بتولها وآخذ منها مادة ، غليس هناك من طريق معينها أعبر عن نفسى بصرف النظر عن العنوان الذي اختير لى في هذه الندوة أولا أن أنفى نفيا باتاً هذا الزبط الذي لم يكن به احد بين عملية الانتخابات والحريات المامة أو الديمقراطية _ لا علامة بينه لا على الستوى الطمي ولا على المستوى الفطى ولا على التقاليد بين وجود مجلس منتخب وين الحرية وبن الدبهقراطية _ الدليل على مذا كلكم تمرنون _ فالدولة في المالم ايا كان نظامها لا يوجد فيها مجلس منتخب نمرة ٢ الدولة تمارس السلطة .. في أي دولة تمارس السلطة فيه حكومة .. المحكومة ذات ثلاث شعب سلطة تنفيذية وسلطة قضائية وسلطة تشريعية للم ناس يعملوا قوانين وناس ينفذوها ، وناس يطبقوها في المحساكم ومن مجمل هؤلاء جميما. نتكون ما يسمى السلطة - السلطة القضائية تعين بقرار جمهورى ، المسلطة التنفيذية رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء الشعبي - الوزراء بقرار جمهورى الوظفين للعملية التشريعية عن طريق الانتخاب مجرد انهم ينتخبوا - لا يعنى هذا الا أن هذه وسيلة ربما تكون انضل وسيلة • ليكونوا موظفي صنع التوانين ـ في مصنع القطاع الخاص لصنع القرانين الثابع لاي حكومة العفد عندنا كلهم بينتخبوا مش حدد بيتول أبدا أن العبدة بيبثل شحب القرية حد احنا كلنسا نعرف - بعد ما ينتخبوه بيمل ايه القضاة في الولايات المتحدة الامريكية _ بينتخبوا _ مش حتى كده أن القضاة في الولايات المتحدة بيمثلوا الشعب الامريكي الربط بين عملية أن ناس بتنتخب ـ وان لهم علاقة بالديمقراطية ـ او تمثيل الشعب • او ارادته او الى آخره عذه مغالطة يشيعها اصحاب الصلحة في أن يصلوا الى مذا الادعاء _ وقيل زمان الله الشات الحكاية دى معلا لهم علاقة بالشعب - لاته كان الترشيع من ياب الوكالة ... امل كل دايرة ... بيدوا كل واحد توكيل ... ويتول له اتنضل منك ، يوم بها بغلسط بسحبوا التوكيل - فجم اخترعوا حاهمة بتانت عفسو مجلس الشعب يمثسل الامسة ككسل - بقى الراجسل اللي بلدياتي في البداري اديتوا صوتهم اول ما ينجح يتول أنا مش ممثل ممثل اسكندرية _ هذه العلاقة الوهبية إلى اخترعها الفكر الليبرالي البرجوازي النافق باسم الحرية خلت فيه خلط يلهونا بعيدا عن الحربات ابن الحربة في الشارع - الديبةراطية في الشارع - مجلس الشعب سيتحول مباشرة الى جزء من الدولة من السلطة من اداة القهر التي تقهر هذا الشعب النظام .

الديمةراطي هو الذي يمسم وبقدر ما يسمح للناس العاديين خارج مجاس الشسعب بممارسة الدفاع عن انفسهم ... او الضغط أو ارهاب الصكومة ، حتى لا تستعمل تصدر قرارات _ أو تصدر قوانين مضادة للحريات ٠ ومن هذا حتلاقوا نهاذج كثيرة جدا بيتول بثلا حرية الراى .. مش حرية الراى في اللجان الحكومية .. لا حرية الراى في الشارع - حرية الصحافة مش حرية الصحافة مش حرية الوقائم المصرية اللي بتعملها الحكومة وتطلع ميها قوانينها _ حرية الصحافة اللي تعبر عن الناس اللي مش جوء الحكومة _ حرية الإحراب الاحزاب دى نشأت في وقت متخلف • يعنى متاخر جدا عن نشأة النظام البرلماني _ ونشأت بالذات لمحاولة تكتل الناس خارج هذه المجالس اواجهة استبداد النواب بعد ما يبقى لهم سلطة التشريم · لكن في هذه الحدود البالغة في أن قضية المالم كله عي في انتخابات ولا مغيش انتخابات الانتخابات انزورت ولا لا ، وتائسة نسبية والإ تائسة ما يبقاش هـو البديل بحيث أنه لو الفوا تاتون الانتضاب والفوا القانون رقم ٣٣ والغوا تاتون العزل - والغوا قانون ٠٠٠٠ وما تدخلوش في الانتخابات ٠ وبقت عاملة وبقى عندنا مجلس شعب درجة اولى _ مش معنى كدة ان هذا السُعب بقى نيه الحرية _ وفيه ديمقراطية _ اذا كان حـذا المجلس سياتي - بحكومة من حزب الاغلبيــة يتحول الى السـلطة التنفيذية - يروحوا يطبخوا القوانين في الحزب جوه - وبعدين يروحوا جوه المجلس الوزراء يقمدوا في حتة _ والنواب يقمدوا في حتة _ ويقوم واحد من الحكومة يقترح القانون اللي هما منبركينه جوه بين بعض نيتوم واحد يعلق _ وواحد 'يعترض ويقولوا ايه ودارت الخاقشة جوه مجلس الشعب وصدق عليه _ واحدًا نتصور ان الدنيا كلها بقت بخير لانه والله فيه معارضة في مجلس الشعب • حددا نفهم في حدوده ، منتشفلش بالعبلية الانتخابية عن تضيية الحرية تضية البني المين - مش حرية _ هم بيتكلموا عن حرية الانتخاب _ حرية الترشيح _ ما حدش بيتكلم أبدا عن حرية الأكل _ حرية الشرب _ حرية الأمن على نفسه ما ينضربش على تفاه في اتسام البوليس - حرية العمل يجب عمل اذا تخرج ميفصلش من العمل - الحرية متاعت الناس اللي ما بيترؤا أو يكتبوا - ولا يقرؤا الجرايد · تعملوا ميت الف جريدة في ٣٠ مليون بيترؤهاش بسبب انهم مبيمرنوش يتراوا · حتملوا مائة الف حرية انتخاب ميه احنف ٤٠٠ واحد المنين واحد ـ حيتبقي منهم ناس مش حيرشحوا انفسهم علشبان كده ... مهتمين توى ... حسكاية اللي حيترشح أو ما يترشحش ... نيسه حسرية التمسويت عدد الناس اللي لهم حق التصويت عشرة مليسون من ٤٠ مليون والعشرة مليون ح يحضر منهم ٣ مليــون و ٣ مليون حينتخبوكم أنتــم با بتسوع . . ؛ يبتى هيستكم كلهسا هي عبسارة عن ٣ مليون و . · ؛ لازم هنرجسم لحريتهم همه بس مش لازم انهم يزنوا ويكلموا عن الحرية • عن الديمقراطية ومصر اللي ضاعت ومصر اللي حتيجي _ وعلقوا آمالنا بوهم _ اننا ننشغل بهذه القضية _ حرية الناس الحقيقية -- حرية الاكل -- حرية الامن حرية النطيم -- حرية العبل --اللي معدش حدد داوتت منذ حوالي عشر سنين بيجيب لها سيرة - أصبح الذين ملاوا الارض صراحًا - بالاشتراكية ٠ نسيوا حرية أن تكون أشتراكيتنا - بدون اشتراكية منيش ديمتراطية في ظل الانفتاح الانتصادي مفيش ديمتراطية الراسمالي مستحيل اثنه يكون ديمقراطي ٠ اسبب بسيط ان فهمه للديمقراطية - مو فهم القادر على ممارسة حربته يعطيك الحق في الحرية ب الها اتسك تستطيع أن تمارسها أولا نستطيع أنت حر ــ كل واحد وشطارته هــذا هو الفهم المتخلف للدبيتر اطبة الذي ساد في القرن ١٧ و ١٨ الخ من زمان قوى الدنيا كلها غرقا .. هذا لا يهنسم اطلاقا أن طريق تعيني أعضاء الهيئة التشريعية عن طريق الانتخاب مو انضل وسيلة وصلت اليها النظم وانه أفضل الف مرة من انه يجوا لى جماعة محدودي المدد او واحد من نوق يطلع لي من مراسيم بقانون ... يقول أنا أدري من النساس سملحتي في هذه الحدود نتكلم عن القانون الجديدة في هذه الحدود مُقطِّ أن هناك وسيلة جيدة جدا أصلح وسيلة عرفت الى الآن _ مي لاعضاء المجالس التشريعية _ وانه صدر بها قانون أخيرا أنا بقدم القدمة الاولى عشان _ في نطاق دى نقدر نتكلم بصدق ، لكن بنعميش المسالة ـ في أحد الإيام تلقينا دعوة من رؤساء الإجزاب المارضة - بالاجتماع في أحد منزل كرام النساس للنظر في مسالة الانتخابات القادمة ... ورحنًا معدنا حوالي حداشر ساعة نظلها غذاء دسم كريم من رجبل كريم وتناقشنا وكانت ممثلة جميع الفصائل أظن ما كنش ممثل فلحنا مستقلين احتجينا _ أنتم جبينا نتكلم في الانتخابات ليه ــ احنا لا ليناً في الطور ولا في الطحين دي تضمية الحرية والديمقر اطية ، دى تهمكم ومش عارف ايه طب موافقتين ــ يا اخواتنا احنـــا خايفين ندخل معركة ضد قانون الانتخابات _ ونحاول نعطه وبعدين تنظوا بينا في نص المعركة ـ قال لا يمكن طب انفضاوا ـ دي ورقعة وكان من حظى أنا اللي كتبتها بأيدى ــ انه تتعهد الاحزاب المارضة بأنها لا تدخل الانتخابات القادمة الا اذا الغي تانون كذا وةلنون كذا • وتانون كيت وتانون كيت اتفضلوا وتعوا احتج احمد رؤساء الاحزاب قال احنا رؤساء احزاب _ انها اللي بيقرر الحاجات دى الجمعية العمومية للحزب مَّاننا لهم دي محلولة _ في القانون الدولي رؤساء الدول بيوقعوا على الماهدات بشرط التصديق احنا بنكتفى منكم بان توقعوا على هذا التمهد وبمدين . نعرضوها على احزابكم - واذا الحزب بناعك قال لك بيتي انت برىء لكن لازم . . ووقعوا جميعا جبيم الوجودين - وتشكلت لجنة دفاع عن الديمتراطية كله اغلبهم مستقلين في خدمة أن تتبح مرصة لهذه الاحزاب ، يتبنوا تضبيتها ولما تداول هذا الكلام .. قال السيد رئيس كلمة حكمة قال معلش همه حيدخلوا الانتخابات وفوجئنا انه مُعلا دخلوا الانتخابات من الذي له حق ... انه يشكو من قانون الانتخابات •••

هذا بيثل الصيغة النهائية لتأسر الاحزاب السياسية في مصر حكومة ومعارضة ضد الشحب و اولا تخلوا بصغة نهائية عن الحرية الوحيدة التي يبكن اعتبارها حرية مقدسة مفيش حرية وحيدة كل الحريات الاخرى منفرعة منها في حرية الراى الفرق بين الانسان والحيوان حاجة واحدة ان الانسان يستطيع أن يقول لا لكن عنها يقول نعم و خكل المواشى تقول نعم و كما تعطيها تلخذ الانسانية كلها متبسمة في انه عندما تحطى شء، تصعليع ان تقول لا وترفضه زيفت كل المعلية الانتخابية منذ أولا كان الدستور وقف الرئيس أنور السادات بعد أن ترا كتابا للغرنسي جسور منظ ويبين ووسط ويسار ووسط مبهور الراجسل وقسال لهسم ما هو السياسة أيه ما هو يبين ووسط ويسار حسورا تشكيم على كده حساومها من التي يعرف في المسكرية عندكم يعرف اللي بيدب تدريب عسكرى بجيوا ٣ عدكر كده واتنين ينادوا اجبع عكل واحد يترصوا وراء واحد بجمعوا في يجيبوا ٣ عدكر كده واتنين ينادوا اجبع عكل واحد يترصوا وراء واحد بجمعوا في علائة منابار و هم يعلمون يعني آثا لا اتصد كل الحقيقة هي غلائة منسابر مقائي خطر على الهذه النابر و ما يعلمون يقلي داخل الاتحاد الاشتراكي حد في يوم تاني خطر على اله عالات المنتية المنابر و ما تنافي خطر على

بالله انه يقف يقول لهم لقد اتخفت قرارا مرتبط بمسميركم رأبت أن احسول المنسابر الى أحزاب تمام - اجتمعوا وكل منبر حول نفسه الى حزب - يا اخواننا دى لعبة كبيرة جدا ازاى _ انتم دلوقتى بتقبلوا الاحزاب، بقى على جثة الدستور _ تلك المقارنة هي الآن بين الاتي - هو بيديكم الاحزاب • والاحزاب مطلوبة لكن بيديهالكم بشكل غير شرعى _ الدستور بيحرم الاحزاب انتم تشترطوا انه لابد من تمديل الدستور لتقوم الاحزاب على اساس شرعى - لا دى مكاسب - يا ابنى اللي بيديك مكسب دلوقتى وبتبرنه على أنسه يديك مكسب مخالفا الدستور بكره حينها لغسوا حلجات مفيهاش مكاسب ومتقدرش تفتح عينك عملوا الاحزاب بعد ٤ سنين ٣ سننين ـ وجدوا أنه لازم يمدلوا الدستور ـ جه قانون الانتخاب أنا مش عاوز أتهم حد كلكم تعرفوا · انهم جميعا طرحوا عملية القائمة النسبية ليه بقى القائمة النسبية دى معناها انه الاحزاب كلهم يقعدوا في حجرة ويقسموا الدوائر مع بعضهم زى ما حدث سنة ١٩٢٦ -- يعني ما دام بيتسم ده قايمة وده قايمة ، مؤامرة رخيصة لا علاقة لها لا بالحرية ولا بالديمقراطية ــ ولا باحترام الناس يعنى مجموعة احــزاب غير شرعية حاولت أن نقترح التراحيا بالتتآمر مهيا على هذا الشبعب لاستيماد المستقلين ـــ وهم يطبون أن كثيرا جدا من المستقلين طلعه بن عينهم انهم ميدخلوش أحزاب أسبب بسيط أنه لا يريدون أن يغرطوا لا في الشرعية الدستورية ولا أن يدربوا الحكام على أن يضعوا الصوت لهم ولاحزابهم طلعوا لهم مانون الاحزاب _ على كل واحد في الاحزاب دى انه يعمل برنامج مبادى، ثورة ٣٣ يوليو ثورة ١٥ مايو السلام الاجتماعي الوحدة الوطنية ٠٠٠ لما كانوا بيناتشوا حزب العمال في مجلس الشعب جت اللجنة التشريعية ، وقفت كتبت مسفحتين في هدده الحكاية ... طيب ايه هو السلام الاجتماعي ٠٠ احنا حنحطه قانون داوتتي ٠ نجاء تترير اللجنة التشريعية أن السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية ومبادى، ١٥ مايو - كلمات لسه حتحتاج لتحليل ٠ ونحن نرجو أن القضاء بشوف لها حل ٠ ويقول لنا بن الذي تعنيه السلام الاجتماعي ـ هلب يا جماعة با اللي طالبين الاحزاب عليكم ـ تروحوا للمحكمة الدستورية .. او تطلبوا من الحكومة ان تفسر الكلام ده .. انا حدخل على حزب وعندك سلام اجتماعي السلام الاجتماعي ــ خدوا الاحزاب ــ الاحزاب بتي تيادة ــ وكوادر _ ودور _ وجرايد _ وخوف من النسيان _ فرض حضورهم على أذهان الشمب - نهشى خطوة بعد كده - من سنتين أمّا بدردش زى ما أنا عايز ٠٠ أرجو ما حدش بضيق بي ذرعا لاتي ... منفاظ ... غيظ ... ودي فرصتي من سنتين ... كان كل الماملين في الحقل السياسي بيصيفوا في الاسكندرية _ وتزاورنا ليل نهار نعمل ایه نسوی ایه ـ الانتخابات جیه بعد سنتنی لازم نعدلها من دلونتی مش عارف ايه نهاية تداولنا في انه الطريق الوحيد _ لتصور مصر الديمقراطية _ أو اتجاه الديبقراطية سلميا .. مع تجنب العنف .. هو انه تيجي معركة انتخابية قائمة تدخلها الاحزاب ويصفى تيها الحزب الوطني ونحن متاكدين هم بيتولوا - انه في أى انتخابات حرة يعنى بدون تدخل بدون ضغط الحزب الوطنى مش حيتصرف النحزب الوطني زي ٠٠ معلق من غوق معسوك كده ٠ يوم ما تسبيب اللي غوق ده منيش حزب ورا ... طب اتفقنا على الآتي ... وهذا له شهود وأنا اللي انترجت وكلهم وانقوا .. لانه صبح باتي باعتباري اصغرهم سنا يكلفوني ابحث ده .. اعمل ده وانا كصميدى ١٠٠ أروح أعمل أي حاجة ٠٠٠ وهم يتولوا كتبت لنا ١٠٠ يعنى نهايته ١٠٠ التفقدا على أيه احدًا نركز بشكل اساسي على دخول مدانسة انتخابية فقط ٠٠ وابه

لا بيجوز من أجل السلام الاجتماعي برضه أي أحد يذخل معركة حزبية ضد رثانمة الجمهورية وبالتالى على رئيس الجمهورية أن ينهى العلامة بينة وبين النصرب الوطني وبقائمة فسنية ـ مِش نسبةِ ب ٨٨ بـ ١٠٠ // _ الحزب الوطني يصرح ٢٠٠٠ طب نبتدی ازای،۔ حد ببتدی ۔ ابتدی انت حاضر یابیں، وجینا ۔ واتفقشا نہ ملسلة مقالات في الجرايد لاقداع المسيد رفيس الجمهورية ليس من المسلحة الحزبية أو العركة الانتخابية إو مصلحته مو أو مصلحة مصر ـ أن يربط مصير المارسة الحزبية برئاسة الجمهورية ب وما تستنق من اعتبار وتقهير المره ٢ أن تجرى جريدة الاهالى ما وجريدة الشعب استفتاء زى ما جتعمل الجرايد كلها ٥٠٠٠ ربنا يوفق - وبدأنا اللي بيسبوه مخطط - هو كان مخطط صحيح - بش مش مخطط ضد أحد - مخطط من أجل الوصول سلبيا ... أن تعبر سلبيا صده الرحلة - الحدد الاجزاب بعد أن وافق ــ ووزعت النقط اللي هيكتبها قائلة . . كيت ــ وكيت ٠٠٠ أن يشارك .. وبمجرد أن جات دعوات من رئاسة الجمهورية للعضور واتكلمنا وبتاع انضح أن المسألة كلها ديمقراطية - لأن رئيس المجمهورية بيشاؤر الاهزاب وهو أبو السكل . ياللي مستقلين باللي لمينسا هنسا ولا هذا أعملوا تناتسون الانتخاب عبلوا قائمة نستية ما اعترضوا على القائمة التسبية هذا القانون ما القانون في صيفته حقيقة مو تقنين لارقي أساليب تزييف الانتخابات حاقول لكم ازاى ــ أنا باتكلم لان مذا القانون ما كان يمكن الوصول اليه والى الآن ــ حمكن الا يطبق فيما اذا كان الذين يتنسعقون بالحرية وبالديمقراطية _ ويحرضوا الناهق و ٠٠٠٠ النم ٠ يستعملوا تلك الحربية الوحيدة المتاحة لهم حربية الراي ـ أبو أن كال الاحزاب المارضة امتنعت وقاطعت هذه الانتخابات _ سيبوه للحزب الوطني _ حيجرى أيه - ما هي واحد النتيجة واحدة تماما ما مو يعني بعض الاحزاب ما دخلتش مجلس الشوري جماهيرها قلت ابدأ _ الجماهي ما بتقلش وتزيد لمجرد الدخول بالعكس _ فاتت عليهم الفرصة أنا علت لاحد قادة الاحراب أو لقياداته اكسب الانتخابات الجاية ـ ازاى قلت قطا الانتخابات ـ لا تدخيل معركة عن الحريات أو الديمةراطية الا بشرطك أنت علمنا تقبلني شروط الاخرين عشان يبتقي نيه مبدأ عشان ببقى فيه تفرقة ٠ ايه الديق ببينك وبين الحزب الوطني مادام البتلمبوا لملعب واحد ــ صحيح انت لابس لون وهو لابس لون ــ لكن تطبيق القواعد واحسب سايماي محدش عسسارف ، اللي يصسبعب عليقنا بقي المستقلين والناذبيين الاهممالي بتي هممذه الاحمممزاب جبيعهما القائهمممة في مصر لا يستحقو أي حزب منها بدون استنفاء شرط تمثيل الشعب المصري في أي مِجْنِس * مسم احترام للاشكاص يعنى دن حاجة ودى حاجة ـ مش بتكلم في الاشخاص لانه فيه اشخاص ــ شيفين أن الاخزاب ضرورة وأننا لازم أمارس وجهة نظری _ نبتدی نشوف القانون بیتول امه _ القانون بیقول _ ان الانة خابات بالقائمة ... خدوا بال حضراتكم فيه ثلاث حاجات ملهش علاقة ببعض في تاريخ النظم ـ الانتخابات بالقائمة شيء غير والاندَمَابات بالقائمة النسبية غير الانتخابات بالقائمية : التمسيية الحزبيسة دول ٢٠٠٠ ، نظم سريعتي متفوتين في المدوق مسيعتين الانتخاب بالقائمة النضبية للتضاف دي تدتن خلجة مختلفة لللختلاف بالقائمة كلفا بنعمله في نصر من زمان قوى سالانتخاب بالقائبة إن انه الاماكن الشاغية إس ويقروهن ولاها اكثرون وكان واحد بوبالتالي اندعان كل ملغوب أن ينتضد أكسر مهنواحد فأبالتاثمة تمذاللتجابات مجاش بنهائية للحاسيب بايزين عشري تسرياحه إورغهرة

نبيجي كل محلبي يضع حذه الاسماء ٠ هذا هو اصل الانتخاب بالقائسة ٠ زي ما بيحصل في النقابات أيضًا .. مادام الانتخاب بالقائمة بيجوا ٣ أو ٤ محامن أو ٣ و ٤ أعضاء مجلس ادارة او ٠٠٠٠ النع ٠ بيعملوا قائمة يحطوا اسماءهم من نوق ٤ مثلا - ويكتبوا ٦ خانات تملاما زى ما أنت عارف ٠٠ الانتخاب بالقائمة الذى يعدها الناخب _ والقائمة اللي بيقيدها المرشحين يتعاونوا مسع بعض _ مع بعض ٠٠٠ ألخ ٠ بعضهم يقدر يملا قائمة والثانى ما يملاش قائمة ٠ وهذا ما كانت تمله الاحزاب تالوا الانتخاب بالتائمة بيتي كل حزب أحسن طريقة له انه ينزل تائمة . وبدعوا القائمة .. لكن هي الانتخاب بالقائبة مش لان الرئسمين قوائم .. هي انتخابات بالقائمة لانه - كل ناخب بيعمل قائمة دواثر ٠٠٠ على جميم مستوى المالم في جميم الكتب الدستورية في جميم النظم وهذا النظام طبق في نرنسها عدة مرات للنلخب أن يشكل قاتمته ممن بشاء اختيارا من القوائم .. شوفوا حضراتكم .. مش كلها ننزل قوائم ويدعوا لقوائمه ٠٠ انما أنا كناخب _ كوني أنا حريتي مرتبطة باتى استطيع أن أعمل قائمتي غير مقيد بقوائم الرشحين ــ اكبر واحد من الناس بتــوع . ، راجل نتيه اســه « جور » كلهم الناخبين ــ يفــرض على النــــاخب ان يختار بين القوائسم كما هي ، غلا يمكن أن تطلق على هذه عمليسة انتخابية ببساطه بن غير مشرع ٠٠ ما بيشرحش له ما دامت اجبرت الناخب على أنه يختار في دائرة الل دائرة معينة ٠٠ مع ده مع ده ٠٠ هو لم يعد يختار أحد دى زى الاستفتاءات اللي كانوا ٠٠٠ يجبيلك كتاب مكتوب عليـه بسم الله الرحمن الرحيم الاشتراكيــة الديمتراطية _ ويعرضوا كله على الاستفتاء _ تجي تترا الكتاب نختار الكتاب _ عايسز بمنم الله الرحين الرحيم ... تيمن ثلاثي المكار صوفي أبو طالب في الاخر ... ويجي يقول قلت نعم أنت وانقت على الكتاب كله ٠٠٠ في الاستفتاء بتاع نبراير سنة

١٩٧٧ ــ قال التجمهر اشعال شائنة مؤيدة ، نمره } اعتساء الضرائب اللي ما لهمش نالاثة غدادين النَّاس كلها قالت آه · الغالمين كلهم قالوا آه · هم قالوا الاعفاء من ٣ فدادين - قال لا عثمان التجمهر بيقى تأبيسده ، المهم أنه هذا القانون عمسل قوائم نصبية ـ واكره الناخب على أن يختار قائمة كما مي ـ لا أن يعد هو قائمة··· بمعنى انه الغي حقيقة الانتخاب بالقوائم لاني أنا لما أخلكش القائصة بتاعتك يبتى انت لنيت نظام الاخذ بالقوائم وابتدات تخترع انتخاب جديد مو أنه كما لو كنت بترشح بعد القوائم بعد الاشخاص ٠٠٠ تيجي في الخطة الثانية .. يبقى شوف _ حضراتكم يقول تزييف ارادتهم لان ارادة الناخب كانت محصورة داخل القائمة كلها منتخبش مديبطل صوته مجم قالوا القائمة النسبية الحزبية مطيب في تجربة غرنسا وغير فرنسا سنة ١٩٢٩ _ عملوها ورجعوا عنها بعدين _ اذا نزل مستقل واحد في الدايرة يعتبر نفسه قائمة .. ممكن واحد مستقل يقولك أنا قائمة يتبدوه بنزل بقائمة لوحيده لانه مبكن تختاره هوه وتكمل التمسعة من التوائم الثانية _ لان القائمة هو ما يعدها لناسه جم قالوا لا الانتخابات _ القوائم اللي من حقها أن ترشح نفسها .. يبقى لازم منتبية لحزب • طيب ندخل كلنا أحزاب لازم تعمل احزاب _ تكون البرنامج بتاعك • مبادى • ثورة ٢٣ يوليو والمسلام الاجتماعي و١٥ مايو اعرضوا على مجلس الشعب وياناس أنا عايز ترشح حتى بالتوائسم سد لا لازم تطلع كبسده طب أتتم يعنى . . يعنى أنا لازم ترغبوني على أني ادخل عزب وعبلين قائمة هزييسة سويتقولوا أن البسرر للقائمة النسبية . هو عصل 4

بين تأثير الاشخاص على الناخبين وبيتي المباراة بين المبادى، لكن يا اخواننا انتم عشان تخلوني ادخل انتخابات ٠ باضطر اروح ادخل حزب _ اذا كان لهم ميادي، _ على أي حال أنا ما الخلهاش علشان مالهمش مبادى؛ ١٠٠ أنا لخلتها عشان الخل الانتخابات ... بنجبرني على أن انجني بانتهاء حزبي على أن أمارس حتى في الانتخابات مذه هي النتيجة اللي حصلت دلوقتي شوفوا حضراتكم .. يعنى لحنا كتبنا في هذا ونشرنا ، لكن أنا ما كنتش متصور أن هــذا القـــاتون سيفسد كل البـــــاديء ــــ الاخلاق ـ السياسة .. هذا القانون آثاره الخلفية .. وتدميره سيظهر في المشر سفين القادمة لانه فوجئنا في الاشهر الاخيرة بانه كل الاحزاب وبدون استثناء ما عندماش مانسع أن تدخل على القائمة بتاعتها من غير أن تكون منتيمة المرب ده أنا مؤيدك من الأول - ولا أنا مرتبط بك - ولا أنا ٠٠ دنا بالنخل للناخبين أقول لهم - أنا حزب كذا _ المغروض انه في القائمة اللي هم ينتخبوا الحزب لكن انا متفق ٠٠٠٠ انحدرت لوثوا مواقب الرجال عودوا الناس على مجرد الكذب وتعاونوا على الكذب . . . همه دول الناس اللي حيميلوا تشريع الناس الكذابين الاماتين ، النساس اللي تبلوا هذه الدعارة السياسية • أن يعظوا أحزاب لا ينتبون اليها _ بهجرد قضاء حاجات بدون ارتباطهم في المستقبل · هم دول اللي حيماوا التشريمات فيما بعد · واللي حنطق آمال حريتنا ومستقبلنا ومستقبل وطننا ، على دول الكذابين همه اللى حيوصلوا الى مجلس الشحب القادم الذين دخلوا أحزابا لا يؤمنون بها - الذين ٠٠٠ والاحزاب التي باعتها عضويتها ــ لتحصل على ٨٪ علشان الريس يدخل ٠٠٠ الى اى مدى فتك بنا هذا القانون ٠٠٠ أنا ما كنتش اتصور ٠٠٠ وما له ما احنا عايزين ٨٪ عاوزين ١٥٪ حتى الحزب الوطني ٠٠٠ لو تجاوزت المالة الشريعة والدستورية والحرية ، واصبح انساد اخلاتي ، هذا الحزب ، هــذا التـــانون بدأ لمسلحة بعض الاحزاب • ثم أضر بتضية الاحزاب ثم أنسد الملاقات الحزبية ثم مو الان يشيم النساد الخلقي في الملية الانتخابية بحيث اصبح في نظرى أنا لكل انسان _ ان لم یکن متمسك بدستوره ولا بمبادؤه ولا برجولته مجرد ای یکون متمسكا باخلاته عليه أن يقاطع هذه الانتخابات ٠٠ واشكركم • •

تمقيب الاستاذ اهبد الخواجه نقيب المعلبين :

عودنا الاستاذ عصبت سيف الدولة وعودنا أن يطرح علينا في كل مكرة تبل ال بناتش النتائج أن بعد البها تقضف ولقد بدأ في أول حديثه فكرة عن الحزيوسة ومن الديمقراطيسة ثم تأثيم حديثه على أن الانتضابات ٢٠٠٠ ثم ناتش قانون الانتضاب ١٠٠ بيمسوم بعورات لا تبس الحياة السياسية وحدها بل تبس أخلاق المارسسة السياسية وهو حديث على طلاوته سوف تطلب من الاستاذ الدكتور عصبت في ندواته القابة أن يعد حديثه فيها وأن نسبع مسابطة بينه وبين رأيا بخالها وأقد بدأ حو الحديث بأنه كان يتمنى أن يكون للاستاذ الدكتور حصد عصفور ليتمنى أن يكون للاستاذ الدكتور حصد عصفور ليتمنى أن يندونه وفكرته ١٠٠ ما يستطيع أن ينسسج بسه نسيجا بتكايلا ١٠

وقبل أن تقوم بكلمة نمته بهسا على هذا الحديث نكل الدور نتسمسع كسا قلت الى قرة عين مجلس نقابة المحامين الزميل الصديق الاستاذ احمد نميل الهلالي •

الانتخابات العابة ـ والحريات العابة

الاستاذ اهد نبيل الهلالي عضو مجلس التقابة

أيهب الاخبوة من الصعب على الفاية بمدد هذا الحديث الشيق الذي أتقق معه في كثير واجْتِلف معه في اكثر من الصعب على إن إحاول أن أصطحيكم معى في استكمال المهيئ. . لكني ساحاول ، نحن في هذه الايام نتصحت كثيرا عن الانتخابات ــ لاننسا على مشمارة انتخابات وهي انتخابات يدرك الذين يحكمون انها قسد تسكون لها خطورتها لان الانتخاب ولو من الناجية النظرية نقط هي الاداة النستورية التي يعبر البسوب من خلالها عن ارادته ويمارس الشسب من خلالها سيادته ولكن لان السادة الذين يجكبون يدركون أن جماهم شعبنا قد طال عليها الليل وقاض بها الكِيبِيلِ وبانتِ تنطلع الى تغير حقيقي ولان السسادة الذين يحكمون يدركون أن في أية انتخابات عسرة - والانتخباب الحسر في بالدنسا حلسم - مسوف يأتي حسكم الشمعب بن خلالها فاسميا على السياسات والمارسمات التي ذاق شعبنا طوال سنوات وبسنوات بهارها المرة لذلك كله جنسد الذين يحكون - ترزية التشريعات لينصلوا الهم ميسب واقيسا ضد غضسة الثيسب نطلعوا علينا ببدعة القوائم س وأنب اختلف مع التكتور العزيز عصبت سيف الدولة واتفق مصه حول العسلاقة بين الانتخابات العامة والحريات العامة . . . ، أجسراء انتخابات في بلسد لا يعنى ان مناك يبيتراطية - لكن ايضا هناك علاتة بين الانتخابات العلبة والحريات المسامة وهي عب للنة ضرورة أو لو جساز إلى النسول الحريات العامة شرط مسبق لجدية أي انتخابات عامية . لذلك لا يجب ولا يكني أن نتعامل القوى الوطنية والبيبة المية مع الحريات الملبة كمجرد هدف يدرج في البرامج الانتخابية التي لتسمى هدده التوى الى تجنيتها ، اذا ما قدر لهما أن تنجح وتتولى الحكم ، اطلاق الجريات المامة يجب أن يكون مطلبا نناضل جميعا في مسيله من قبل الانتخابات ومن خلال الانتخابات ومن بمد الانتخابات ، اذ بحن واهبون أو تعسورنا أن الانتخابات المقبلة يمكن أن تسفر عن أطلاق الحريات - أن تسبهر الانتخابات عن الملاق للحريات ما لم تجرى ابتداء في ظل اوفر تسط ممكن من الحريات فلكي يكون مسوت الناهب مؤشرا وتسادرا على تحقيق ارادة الشعب في التغيير لابد أن تكفيل الحريات العلمة ابتداءا - ولابد ان تحاط اى عملية انتخابية من النها الى مائها بالضمانات التي تومر حيدة ومزاهة الانتخابات ... وتقطع يد من يحسلول تزييف ارادة الناخبين ، أن أية انتخابات تجرى في غيبة الحريات في ظل الإجراءات الاستثنائية والتشريمات الاستثنائية والتضاء الاستثنائي - لا يمكن أن تكون مسوى انتخابات كاركاتورية اشبه بالمرحية والخدعة المنيتهائية التي تستهدف الهاء الجماهير واضغاء الشرعية والاستثمر ارية على وشع فير شرعى يتعتكره خزب واحد ، ولا يكتفي بأنه حسرب واعداد _ اسكنه يريد ان يسكون حسرب اوحسد ، اذلك وسنع التسليم والتأكيد على المبيئة المركة الانتخابية المبلة _ تظل المركة الاهم هي مصركة المنطاق من العل اطلاق الحريات العلية واخترام حقوق الانسسان المعرى وتصفية والمار ومهار سينات الدولة البوليندية التي نعيش في طلها - ولذلك تبعركة الخريات المأبة هي يعركة السناعة وهي معركة كل سنماعة ، ومن غير المثبول أن تؤجلها او، أن ترحلها إلى ما بعد الانتخابات ... أو أن تنشيق عنها لحظة بحسابات المتزكة الانتخابية وتبعاتها ، قان مدى قسدرة الجماهير على استثنار الانتخابات المتبلة في احداث قدر من التغيير رهدن بحجم الحريات التي سوف ينجح نضدال الجماهير من المناهر بمدا قبل ال تبخعا العبانية الانتخابية .

نظسام الانتخابات بالقالية ز

بعد ذلك ـــ لابـــد لى من كلبة حول قانون الانتخابات طالما أن النــــدوة عنـــوانها قانون الانتخابات ـــ ولى ثلاث وتفـــات بالنمــية لقلون الانتخاب .

اولا : هسول الهدف من هذه البدعة سـ نظسام التوائم هو في حقيقسة نظسام للحماية الجمركية يفرضب الحزب الحاكم ليحمى من المنافسة بضاعته الباترة والجائرة وهذه القوائم . أو هذه البدعة تُستهدف أساسا أولا حرمان القوى ، والتيارات التي لم بصرح لها بعسد بتكوين احزابها الشرعية وحرمان الشخصيات العابة المستقلة من تنصول الانتخابات يعنى كمرشدين مستقلين - بعبارة أوضح حرمان الونسد اللى يسوم ما مسدر هذا القانون ــ كان لسه ماكسبش التضية ــ ومرجعش الى الساحة السياسية - حرمان الناصريين التيار الناصرى حرمان التيار الاسلاس . حرمان الشيوعيين المصريين وحرمان الشخصيات العلمسة المستقلة - من مضول الإنتخابات ... الهدف الثاني .. ه.. و انقاذ الحزب الحاكم من مجابهة ه.. و اعجيز من ان يتوى عليها مع مصائل المعارضة _ انتاذه بفتل المعركة والمجابهة - الى داخل منعوف المعارضة الهدف الثالث هو اجهاض ارهاصات الانتتاء والانسلاف بين مختلف القوى الوطنية المعارضة ... والزام هــذه القوى بقوة القانون أن تخوض الانتخابات متنانسسة متزاحمة فيما بينها - رابعسا حظر التحالفات بين احسسواب المارضة ـــ أو الاتفاق فيما بيفهـــا على قوائم مشتركة وجات المـــادة الخابسة مكرر من القانون نقول صراهسة يكون لكل حزب قائهسة خاصسة بسه ولا يجوز أن تتضين التائمة الواحدة اكثر من مرشحى حزب واحسد والهدف الذي يهدف اليه المسرب الحاكم بن هدذا النص هو تحقيق النصر بالمنهج الاستعباري البالي فرق تسسد وهــذا الحظر يولد مفارقات شاذة للغساية بين النصوص القانونية القائمة ــ يعني تانون الانتخساب يحظسر على الاحزاب المعريسة سدان تتحالف عيما بينهسا حسول برناسيج انتخابى واحد ... تتفق على تحقيقه في حالة فوزهما بالاغلبية ووصولها الى الحكم في حين المسادة ٢ من قاتسون الاجزاب السياسية يعرف الحزب السياسي بأنه كل جماعة منظمة نتسوم على مبادىء واهداف مشنركة ونعمل لتحتيق برامسج محددة وذلك عن طريق المسساركة في مسئوليات الحكم طيب المساركة في مسسئوليات الحكم نفترض ونتسع لان يشترك اكثر من حسزب في الحكم . ومع ذلك يأتي قاتسون الانتخاب ، ويحظر التحالف بين أكثر من حزب للوصول الى المشاركة في الحكم لننهيذ البرنامج الانتخابي المتفق عليه ... بش بس كده ده .. التحالف بين أي حزبين أو أكثر من الاحزاب السياسية هسو في حقيقته صورة من صور أو خطوة على طريق الوحدة الوطنية اللي عبلوا لها متقون يحبيها . ولذلك مان حظر التعالف الانتخابي بين الاهزاب ... هـ و في حقيقته تقويض للوهـدة الوطنيـة التي تسوجب المسادة الثالثة من الدستور صيانتها والتي تنص المسادة ٦٠ من الدستور على ان (الحفاظ على الوحدة الوطنية واجــــب عــلى كل مواطـــن) ــ أكثر من هـــــذا شونوا المفارقة تصل الى اى حسد : سـ تاتون الانتخاب اصبح يحظــر ويبنع تحالف مسائسل المعارضة فيما بينها في حين تجيسر المسادة ٢١ من مانسسسون الاحزاب التحلف بين الاحزاب المصرية ، والاحزاب الاجنبية ــ بس بأنن من اللجنــة المركزية الانحاد الاشتراكي ــ معنى ده ايسه سهمني هذا أنه معظور عسلي حزب الونسد منسلا او جزب التجمع ان تتحالف مع حزب العمل المصرى -- ومصموح للحسرب الحاكم أن يتملل مسع حزب العمل الاسرائيلي ...

ثانيها : حسول عدم دستورية قانون الانتخاب :

بدعــة التواتم كما قال زملائي واصاتفتي الذين سبقوني تنطوي على صحوان مسارع على المتعلق المساول واقتبال فانتج الاطان المالي المتوق الاسان - ومقلقة مريحة لواثيق حتوق الانسان الدولية التي وتعت عليها المكومة المريسة ويبكن دى بن تخر القرارات اللي مفي عليها السادات ، المفاقفات المستورية التي ينطوي عليها التلون كالآتي:

اولا: تاتون الانتخاب كيا ذال زملائي يجبر المواطسين الذي يريد أن يهارس حقد الدستورى في الترشيع على أن يغضم رغم أنف ورغم تفاعاته لاحسد الاحسراب القائمية و يسا كده ٥٠ يلفيش ترشيع ٥ رغم أنه لفليسة يسوم الانتخاب أو لفاية يوم بسدا عبلية الانتخابات لم يكن قسد أنفسم لاي حسرب من الاحزاب القائمة لانسه مثل متنع ببرامج هذه الاحزاب للاعاب عبد اجبسارا النامي فكرة ويتبل فكر الحزب اللى حينضم اليه علشان يترشسح ٥ هذا الاجبار ينطوى على مصادرة مداورة الراي المكتولة للمواطن طبقا للهادة ٤٧ من الدستورية

٢ ــ تصر حق الترشيح على المواطسن المنمى لحزب مصرح بــه تاتونسا يجســد مصادرة حــق الاغلبية الساحقة من المواطنين في الترشيح .

وأنا اعتقب أني قرأت - احمائية عن عبد الناهبين بش عشرة بليون بس أنما حوالي ١٢ مليون ... فيه ١٢ مليون لهم حق الانتخاب والترشيح واعتقد ان مجموع عضوية الاحسراب السياسية المصرح بهسا لا يزيد عن ٢ مليسون بيقي اذن خبسة اسداس الناخبين يسلبهم التاتون الاثم بن جقهم الدستوري في الترشيح _ لكن الادهى والامر ــ أنه حتى السدس المنتبي للاحزاب حقه بيتصادر في التطبيق العملى ازاى - ؟ غلنفترض مثلا - دايسرة مطلوب فيها ١١ عضوا ١١ مرشيع في القائمة ـ ونيه ثلاثين عضو في حزب من الاحزاب شايفين انهم يستخموا حتهم في الترشيح - الحزب بحكم القانون الانتخاب أن يختسار من الد ٣٠ الا ١١ اما ألب ١٩ الباتين ميتدروش يرشحوا نفسهم . زمان كان يمكن يستقيلوا من الحزب - ويرشحوا نفسهم - قدرار الحزب بترشيح ١١ هدو قرار بمصادرة هدق الترشيح بالنسبة لــ ١٩ رغم أن الــ ١٩ دول أعضاء في أجسراب شرمية قالمسة هسذه مخالفة دستورية جديدة لان قانون الانتخاب بيجمل حق الترشيح للحزب . يعنى بيسلب حق الترشيح من المواطن - يعطيه للحزب في حين أن المسادة ٦٢ من الدستور تنص على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح - والمادة ١٢ ما قلتش للحزب هسق الانتخاب والترشيح - والمسادة ٦٢ من الدستور بنتول للمواطن - اي كل مواطن حسق الانتفاب والترشيح - وما قلتش للبواطن الحسزيي حسق الانتفاب والترشيح .

٣ ــ تاتون الانتخاب بعدر المسادة .) من الدستور التي تنص على ان المواطنين المسحى التيز بينهم بسبعي المسكون من المعتوق والواجبات العلمة لا تبيز بينهم بسبعيه الجنس . . او العقيدة ليسة ألان تاتون الانتخاب لمسا يقصر حتى الترسيح على عضو العزب سبييز بين الواطن العزبي والمواطن غسير العزبي ويحسول المواطنية عند العزبي ويحسول المواطنية المن المراب المحرح بقيامها إلى غلسة منظوطة تنتع وحدها بالمسلم الدستورى في الترشيح حد هذا يتعارض مع المسادة ٢ من الاطائن المالي لحقسوق.

الإنسان ــ التى تنص على ان لكل انسان حق التبتع بكانة الحتوق والحريات الواردة في هــذا الإعلان دون اى تبييز ، ولاسيها من حيث الجنس ، والبراى السيه على هــذا الإعلان دون اى تبييز ، ولاسيها من حيث الجنس ، والبراى السيه والمواق المنتفية الدولية المعتوى المنتب وانسيسيه اللي وتعت عليها مصر التي تقص على ان (لكل مواطن الحق والفرصـــة وان المتخابات دورية ما ورد في المادة وعهمة على اساس من المساواة في أن ينتضه وأن ينتخب بانتخابت دورية المادة وعهمة على اساس من المساواة) ،

إ. عنديا يتنزط قانون الانتخاب أن يكون المرشح عضو في حزب قائم . وعنديا يطرح واضعوا هذا القانون الشعار الشساد الشماز لا بستقلين في العبل السياسي — وحاصه في ظل التيود اللقيلة المغروضة على حق انشساء الاحزاب السياسي م ميهدون الف باء الديقراطيه والمطلم الحربي في اى بلد متصر الدزب السياسي بطبيعة نجع التياري والعضوية الاجبلية في الاحزاب محالفه صريحة . حتى لقانون الاحزاب بتاعهم — لان المسادة ٢ من قانون الاحزاب يقد ل لكل مصرى الدق في الانبناء لاي حسرت سياسي لم تقل على كل مصرى واجبه الكل مصرى الدق في الانبناء لاي حسرت سياسي لم تقل على كل مصرى واجبه الانتساء لحسرت سياسي — لم تقل على كل مصرى واجبه المناف المنافية المسادي الانتسان العالمي لحقوق الانتسان — اللي يتقول (لا يجوز أرغام احسد على الأنتساء الى يتقول (لا يجوز أرغام احسد على الأنتساء الى يجوز أرغام احسد على الانتسان المالمي الي جويز أرغام احساد على الانتسان المالمي المن جديدة المناف المنافية على الانتسان المنافية على الانتسان المنافية المنافقة المناف

ه مسك مخالفة آخرى — السارت اليها متالة هاسة للمستشار عيد الحديد يونس منذ اسبوعين — المقال أوضح نقطه مهمه — ببكن كانت عليه على الواحد الحديثة أنها هـ و دلما على أن الشرع النحسوري يغترض أن الانتخابات المنصب نجرى طبتا لنظام الانتخاب المودى — بحيث يصبح نظام الانتخاب بالمودى — بحيث يصبح نظام الانتخاب بالماتهم بتعارضا مع احكام الدستور وعلى مقارنة بسيطة جدا - بين نص المادة كما من قانون الانتخاب من قانون الانتخاب ونص المادة كما هن قانون الانتخاب من قانون الانتخاب المودى المادة كما من قانون الانتخاب غن هده الايسام — المادة ألما يتقول أذا خلا مكان احد الاعضاء المنتخبين قبل أنتها مدة عضويته حل محله احد الاعضاء الاصليان الذين لم يحل دوره في العضوية نتيجة عدد المقاعد الذي حصلت عليها قانبته في الانتخاب بيتى المهلية واحد يختفي — واحد يحل محله من القائمة مؤدى النمي أنه في حالة خلو المكان لا انتخابات عين المهلية واحد واحد من القائمة - طب بيتى نودى المادة ؟ امن المسئون عين المهربة من المهربة عن المهربة عن المهربة عن المهربة عن المهربة عن المهربة عن المهربة المناس بقول (أذا خسلا يكان واحد من القائمة - طب بيتى نودى المهربة من المهربة عن المهربة عنه المهربة المهربة المناس على المهربة عنه المهربة المهربة المهربة المهربة على المهربة عنه المهربة عنه المهربة عنه المهربة المهرب

خطسورة اخلاقيسة:

خطورة نظام الانتخاب بالتائمة أيها الاخوة لا تنتمر على المخالفات المستورية المسيمية التى ينطوى عليها وانها الخطورة الاخطر في تقديرى — هى الخطورة السياسية والاخلاقية التى أشار اليها الدكتور عصغور لان هذا النظام المسية والعزيية في ابتدعوه ومن أتروه في مجلس الشعب بالسائد الحياة المدياسية والعزيية في محمر . هسرا النظام المتعدداته وتسوده يفرس في الحياة المدينية قيما ميكياتيلية بالمة الخطورة الوصولية والانتهازية والاتبار بالانتباء الحزيى سد و على احمين المروض الاستهنار بالانتباء الحزيى سد لان الانتباء الحزيى المدع تذكرة مرور الى مناصد مجلس الشعب ، ويصبح علاقة الحزب بعضو الحزب التلام على مصلحة التخلية أو منامة عارضة مؤتلة مؤسطى المعتدة أو

ثالثًا : وجــوب استبرار المعركة ضد القانون :

هناك نقطة في تقديري مهسمة جدا - وهي قضية وجوب استمرار المعركة ضد القانون - من الخطأ الفسادح أن نقول التفسنا أيها الانخوة مادام نظام التوائم مسدر ونجسد في صورة تاتون ونشر في الجريدة الرسمية نقد قضى الامر واعتبرت بدعسة التوائسم أمسر واتع يجب أن نتعامل معسه - أيها الاخوة سيمكن لحسن حظنسا أن هذه الندوة نجسري في مبنى نقابة المحامين - ولقد ضرب المحامون مثلا رائما في كيفية التعامل مع القوانين غير الدستورية علينا أن نتذكر وأن نعى جيددا مفزى معركة المحلمين ، ونضال المحامين ضد العدوان على الشرعيسة في نتابتهم - يوم اصدر السادات - التانون ١٢٥ بحل مجلس النتابة الشرعي صدر هذا التاتون ليطبق ولينفذ وليسرى - ولكن المحامين لم يستسلموا لمنطق التسليم بالاور الواقع - ولو أنهم استسلبوا للبؤامرة السادانية ضد الشرعية ، ولسو أن المدامين لم يناضلوا ضد العدوان على الشرعية ... لما صدر حكم المحكمة الدستورية المليا ولكن المحامين صمدوا للعدران على الشرعية وتشبثوا بمجسم الشرعي ممات القانون ١٢٥ وعادت الشرعية . واثبت المحامون بنضالهم أن الحق الذي وراءه مطالب لا يضيع ... لانه أقوى من القوة الغشوم . ولو تنكرت في مسموح التشريع . نحن مطالبون بأن نناضل ، أيضا ضد هذا القانون البدعة احشا المعامين - كمّا شريحة ضيقة في المجتمع ومع ذلك استطنا القانون ١٢٥ . ولو أن كل القسوى السياسية وكل القسوى الشريفة تضافرت وتكاثفت وناضلت بشنى صور النضسال ضد هذا التانون فيستط هذا القانون ، وهذه الندوة صدورة بن هذا النضال هناك صور اخسرى - هناك مثلا - مذكرة تطالب بالغاء هذا القانسون تجهم عليها توقيعات من اللجنة المصرية للنفاع عن الحريات ، كل هـــذه الاشـــكال يجب أن نسهم نيها وفي غيرها .

الآفة في اسلوب الحكم وليس أسلوب الانتخاب:

ومع ذلك غلا يجب أن نتصور أن نجاح القوى الديمقراطيسة في أسسقاط بدعة القس وأثم سسوف يحل مشسكلة الديمقراطية من جذورها لانه لا يجب أن ننسى أن انتخابات ١٩٧٩ سسيئة السهمة طبخت في حلة الانتخاب الفردى ، فالانتخاب يعنى مهكن تنطيغ سرواء في حلة الانتخاب الفردى ، أو في حسلة القوائم النسسبية سأو القوائم المطلقة سويظل ببت الداء أيها الاخوة هسو أسلوب الحكم المطلق ، وليس نظاء العشية المطلقة .

عُمانات اساسية غرورية :

بعد ذلك أريد في أيجاز وسرعة ، أن أنطرق الى ضمانات الانتخاب ، ما يكنيش أن دل السلوب الانتخاب ، زى ما تلت ، وأنما يجب أيضا لكى يستطيع النساهب في الانتخابات المقبلة أن يكون صوته مؤثر فعال في تحقيق ولو شيء من التغيير ، يجب أن نتوافر جموعة من الشمانات ، ولى ضمانة هي انهاء حالة الطواريء ، ففي ظل استبرا الطواريء يصبح اى حديث عن انتخابات حسرة نزيه مجرد نسكته سمجة كريمة ، أن مطلب أنهاء حالة الطواري، ما هواش بدعة ، حتى انهائها أو رفعها في خلال المحركة الانتخابية ما هواش بدعة ، وتصفية المعتقلات ، والامراج عسن المعتفلات الوسكتوريات المسكوية في المركا اللاينية يسوم تجبرها الحركة الجماعية في الربح على أن تجرئ التخابات المسكوية في الربحا على أن تجرئ انتخابات

تربع أحيات الأحكام العرفية ، وحصل هذا في بعض بلاد أبريكا اللاتينية من شهور ، ولا يتبل في هذا أن التطل الحكومة الستبرار حالة الطوارىء بمتنفيات ويتبل الحكومة الستبرار حالة الطوارىء بمن الرقب هدو في ذاته مبارسة الإرماب وعلى هدواة الطوارىء وتشريعات الطوارىء أن يستوعبوا فروس التاريخ ، غالحكم العرف لم يعصم غاروق من شورة بوليو وحالة الطوارىء لسم تتبغ شمب مصر من أنه ينتفض على حرامية قوته في يناير ٧٧ ،

ثانيا : الفاء ترسانة التشريعات المتيدة للحرية ، التي تجسد خلاصة الخبرة المحلية والعالبة لكل جلادى الشعوب من اسهاعيل صدقى الى ديكتانور شيلي الدموى بينوشت .

ثالثا _ اطلاق حرية تكوين الاحزاب السياسية ، وحرية ممارسة النشمــاط الحزبى _ برفع كل القيود المغروضة على انشاء الاحزاب السياسية ومهارستها . لنشاطها ــ بحيث يصبح لكل القوى والتيارات والطبقات حق اقلمة أحزابها المستقلة وبن المضحك وشر البلية ما يضحك ، أن يازم قاتسون الاحزاب في مصر أي حسزب سياسى ببادىء ثورة يوليو . ثمم يحرم الناصريون من حقهم الدستورى في تكوين الحزب الناصري ... من المضحك وشر البلية ما يضحك ان يلزم قانون الاحسراب اى حسرب سياسي بمبادىء الشريعة الاسلامية • شم يحظر على التيار الاسلامي أن يشكل حزبا ... من المضحك وشر البلية ما يضحك ان ينص الدستور على ان النظام المكم في مصر اشتراكي ديمتراطي ثم يحرم الشيوعيون من حق تكوين حزب شيوعي في الوقت الذي تسمح فيه تلعبة الراسمالية الماليسة ، زعيمة الامبريالية العاليسة الولايات المتحدة الامريكية بقيام هـزب شـيوعي بنقدم في كل انتخابات رئاسة بمرشم هناك أيها الاخروة من يتوهمون أن في مقدورهم أحياء ترأث بابا روما في القرون الوسطى -- بحيث يقولون لحــزب من الاهــزاب قم فيقــوم بفرمسان --او يحظـرون حزب آخر بهجرد حرمانه من صلك الففران على هؤلاء المسادة أن يدركوا ان الحزب السياسي تجسيد لضرورة موضوعية وهو يدور وجودا وعسدما مع توانسر هــذه الضرورة . والمسلسل الذي لا ينتهي من تصـــايا التنظيمات الدرية من شتى الاتجاهات ليؤكد أن الضرورات الموضوعية أبقى واقوى من أى حظر تشريمي - فالعبل السياسي في أي مجتمع متحضر - لا يمكن أن يتوقف على الحصول مسبقسا على رخصة ... وأنا أقولها بكل صراحة ووضوح من مصلحة كل الأطراق، ان يمارس العمل السياسي على السطح وفي وضح النهسار . . العمل السياسي سيمارس - سيمارس - والمصلحة أن يمارس في وضح النهار ولا يوجد بين المستغلين بالسياسة من يهسوى السرية - النشاط السرى دائها هسو نتسساج - المسراز السدود التي نقسام على القنوات الشرعية - ازالة هذه السدود والغساء تأشيرات الدخسول الى ساحة العمل السياسي واسباغ الشرعية على الجبيع - هو الضمان الوحيد لاحترام الشرعيسة من الجميسع .

وابعا: الناء العزل السياسي بعد ذلك لابعد من الفاء العزل السياسي . و هنا لا بد أن يتوقف القرال المدعى العسلم الاشستراكي من أن يعبث بقوائم المرسية في الانتخابات المتبلة .. وخاصة بعد أن صدر حكم محكمة القضاء الاداري بوقف قسراج العزل عن الاستاذين الكبيرين فؤاد وسراج الدين وابراهيم فرج . واحللة قنون حياية الجبهة الداخلية الى المحكمة الاستورية الطياء لان هسنا الحكم منسان أن عانون حياية الجبهة الداخلية الذي يعطى الحق في الاصراض والعزل

السياسي مطمـون في دستوريته ــ لمـا اى عامل بسيط يتهم في تضية بيوقف عــن العمــل وهــذا القانون متهم بانتهاك الدستور بيقى على أمّل تقدير يوقف القـــاتون عن العمل لضابة لما المحكمة الدستورية تحكم له أو عليــه •

خامسا : اطلاق حرية الدعاية الانتخابية برنع كل التيسود التسسمية المغروضية على الدعاية الانتخابية ، وخاصة اللي غرضتها المسادة ١١ من تلمسون مجلس الشعب ـ ابيسارح صدر قرار وزير الداخلية بتنظيم الانتخابات وطبعما يمنى كان ازكى من تسرار وزير الداخلية السابق النبوى اسماعيل مشسال الحاجات _ اللي كان منصوص عليها في القرار الوزاري السابق الخاصة بمنع المجسوم على كامب دينيد على اى نصو ولسو بصورة كاريكاتورية واكتفى القرار الوزارى الحديد بأنه احال على القوانين السارية - والمسادة ١١ من قانون مجلس الشعب بتنص على ان تلتزم الاحزاب السياسية وكل مرشسح لعضوية مجلس الشعب في الدعاية الانتخابية بالمباديء التي وافق عليها الشمعب في الاستفتاء بتاريخ ٢٠ /٤/٢/ ويلتزم بالوسائل والاساليب المنظمة للدعاية الانتخابية طبقا للقواعد التي يصدر بها تــرار وزير الداخليــة) . يعنى الهجوم على اتفاقيــة كلهب ديقد محظور ــ المطالبة بالفاء كامب دينيد محظورة المطالبة بتعديل كامب دينيد محظورة - ويعنى ممكن نطالب بتعديل الدستور ... لكن مش ممكن أن نطالب أو نهمس من قريب أو من بعيد بالفاء اتفاقية كامب ديفيد _ الخطير في الامر أن مخالفة هذه القبود هنا مثن قاصرة بس على العقوبة الجنائية ... ده طبقها للمهادة ١١ تعتبر مخالفة احكام همهذا المانون ... من الجرائم الانتخابية ويسرى عليها احكام المادة الثانية من تانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية _ نيما يتعلق بالحرمان من مباشرة الحقوق السياسية يعنى اللي ... يهاجم كلب دينيسد ممكن يحرم من حقوقه السياسية • ومن الجسدير بالذكر ان غريق منتخب مباحث امن الدولة ونيسابة امن الدولة وجسد المساتش قسرب فبسدا يسخن فنيابة ابن الدولة استدعت مؤخسرا عدد بن الشسخصيات المابة الشيخ حافظ سالبة والاسناذ على سسالمة والاستاذ أحبد ناصسر للتحتيسق ممهم لاتهم في احدى خطب الجمعة هاجموا انفاتيسة كلبب دينيد أو اعتقد أن الشيخ حافظ سلامة أفرج عنه بكفالة ٢٠٠ جنيه يعني من قبـل الانتخابات ما تبـدا بينكرونا بأن مهاجمة كابب دانيد جريمة يعاتب عليها القانون أا!

سلامساً: التكلؤ في النرس في الدعابة الانتخابية ، هـذا يستوجب وقته تسخير اجهزة الإعسلام الحكوبية والمحف القوية للدعاية للحزب الحاكم وتحبيل ميزانية الدولة و ولم ال الحكم المحف القوية للدعاية للحزب الحاكم الصحف ميزانية واجهزة الإعسلام ليست بكا للحزب الوطني الدينتراطي ، كتا تلنا الصحف القويبة بلك الحزب القومي و لكن اسبه الحزب الوطني الدينتراطي ، كتا تلنا الصحف القويبة بلك الحزب القومي و لكن المجمدة الاعلام والمحف القويبة بلك الحزب التوامي والمناسب المحبوبة الإعلام والمحف القويبة بالحراد المطلق بين الاحزاب المتناسسسة بين والنقراب المسامو و المسلم المعرف المعرف أو للرشمع المعارض لحصب ، ان حد الحداد المعارض أو للرشمع المعارض لحصب ، ان الحداد المسلمة و حق دستورى للمواضة في ان يطرحوا المكارم وبرامجهم على الراي المسام حرق دستورى لكل مواطن و وقد دستورى للراي المسلم على الراي المسام حرق دستورى لكل مواطن و وقد دستورى للراي المسلم بحدرية و وباستقلال وفي خديمة المجتبع تمييرا عن انجاهات الراي المسلم واسهان في كوين الراي العالم – توجيهه بيتي المحدادة القويبة لازم نعبر عن كل

انجاهات الراى المسلم ... مثل اتجاه واحدة ... هسو اتجاه الحاكم ... والنظام الحاكم والحزب الحاكم . . الخ .

كذلك المادة ١٩ من الاعلان المالي لحقوق الانسان بتنص على أن لكل شخص الحق في حرية الرأى والتعبير ويعتبر جــزء لا يتجــزا من حرية الــراي والتعبير _ الحق في استقاء _ وتلقى الانباء والانكار _ يعنى حرية الرأى ماهياش حريـة _ ان أنا أقول اللي عاوز أقوله _ وأنما حرية ألرأى _ هي أن أتلقى المكار الأخرين ايضا - ماى مصادرة - أو حجز أو حجب المكال أحزاب الممارضة عن المواطن هـ و انتهاك لحرية رأى كل مواطن ، طبعا الزم نسكون موضوعيين _ ولازم اتول انه بوجد وعد تفضل به المسئولين عدن الاعالم مشكورين من اسبوعين ثلاثة بأنسه لما تقترب الانتخابات حيسمح الحزاب المعارضة بأن تعبر عن نفسها من خالل أجهزة الإعالم والصحف القوية - هذا الوعد لسم ير النسور بعسد يذكرنا بوعود سسابقة سيعني ياسا توجيهات • وياما تعليمات وياما وعسود بالسماح للرائ الأخسر بالتعبير عن نفسه لم ترى النسور سـ ومسع ذلك حنفترض الوعسد المرة دى طبق هذا ليس مظهرا لديمقراطية الحسوب الحاكم . ولا تفضيلا من أحدد دا الحزب الحاكم مخالف القانون ومعطله - ليه ! -« الدكتور عصمت بيعاق تعليق مهم ... يقول أن المديد الوزيسر الاعلام صفوت الشريف أول أمس صرح بأنه تحقيقا للمساواة بين الاحزاب فيحرم كل الاحزاب من استممال اجهزة الاعلام -- والمساواة في الظلم عدل) انسا لسة بالتول الحزب الحاكم معطل القانون ؟ لان طرح اراء المعارضة عبر اجهزة الاعلام مالوش عسلاقة بالانتخابات لانَ في مانسون انصباد الاذاعة والتلفزيون رقم ١٣ لسفة ١٩٧٩ المادة ٢ نترة o توجب على اجهزة الاعلام من سنة ١٩٧٩ احترام هذا الحسق بقى بن سنة ١٩٧٩ للنهاردة المادة المذكورة تلزم اجهزة الاعسلام (طرح القضايا المسامة مع اناحة الفرصة لبيان مختلف الآراء بشأتها بما فيها الاتجاهات الحزبية) حسد حس بالقانون ده من يسوم صدوره ؟ طبعا غيه قوانين معبولة للتصدير مثل للتطبيق في مصر . . للاستهلاك الخارجي لكي يظهروا أن مصر واحسة الديمتراطية في الوطن العربي . هذه المسادة مسادة بجب أن تطبق في جميع الاحسوال ... مثن بس في موسم الانتخابات ... لأن الانتخابات لها فقسرة خامسة هي الفترة السابعة من المسادة داتها التي تقسول (الالتزام بتحصيص جانب مسن وتست الارسال الاذاعي والتلينزيوني للاهازاب السياسية أبأن الانتخابات لشرح برامجها للشمب وكذلك تخصيص جانب من وقت الارسسال بصغة منتظمة على طول لمرض الاتحاهات النكرية الرئيسية للرأى المام) •

سابعا : الضباتة ، الاخيرة — هى اشراف الهيئة التضائية على العيليسة الاتخابية برمنها — على أن يكون الاشراف كابلا شسابلا غمليسا لعالا — لا شكليا — ولا صويا — ولذلك يجب أن يتولى القضاء بياسسة جبيع اللجان — من اللجنة النص وبس للاسف اللجان التحاثية خالص — اللى بعد صلى تبها عبليا التمويت وحشبو الصناديق ، من من برياسة تاضى ولا اللجنة المركزية العليا — اللى حنطان الاحسزاب اللى حصلت على تسبة الله // وحتد فل في التقسيم من عميه و جبيع اللجان يجب أن تكون برياسة تأفى ، لان هذا هو حكم المسافة الم من المستور الله يتولى يتم الاكتراع تحت أشراف أعضاء من هيئة تضافية — الاكتراع دده ميلية و متكللة عبدا من لحقلة عسر وراتنى في الصندوق — اللحقلة عسرة الاموات اللحقاة المسافة الاموات المحتلة المسافة الله الاموات المحتلة المسافق المشافي — شمائه

محتاج اضمائه ... فلا معنى لاشراف القضاء ... ما لم يتمتسع القضاء باستقلاليته وحصانته المطلقة _ وهذه الخبهانة مهدرة في هذه الايسام _ لقسد بلغ الاستهتار بحصائة القضاء واستقلالية القضاء في مصر حسد التطاول على قدسية سساحة التضاء احنا شفنا في مضية الجهاد ازاى بلغت الجراة بالابدى الخفيسة والآذان الخنيسة للدولة حسد اقتحام غرف المدأولة ، لكن ايضسا ابها الاخسوة - لا يكفى ان تناضيل من أجل هذه الضمانات ولا أن نقنع بهذه الضمانات ، الضمانات ستظل حبر مراق على الورق ، ما لـم ينجح نضال الجماهير ، في أن يفرض ممارسة ومعاتبة العابثين بحرية ونزاهمة الانتخابات ولوسرة واحدة عشان رأس الزئب الطائسر يعلم أجهسزة الامن درس يتذكسروه وهم - يقدموا مسرة أخرى على النزييف فكها نطالب دائما بمحاكمة مرتكبي جرائم تعذيب المواطنين — عليفا أن نطالب بمحاكمة مزيني ارادة الناخبين ولقد صدرت في الفترة الاخرة احكام تضائبة دمغت بعض المهليات الانتخابية في بعض الدوائر بالتزوير ، واعيدت الانتخابات في بعض الانتخابات المحلية _ وغير المحلية _ هؤلاء الذين ارتكبوا هذا النزوير يجب أن يحاكبوا - لان مرور التزييف دون رادع او حساب يشجع المزيفين على أن يستثمروا مهاراتهم وعلى ان يشمروا عن ســواعدهم ليقدموا خدماتهم في الانتخابات المقبلة لكن للاســـه الشحديد ما يحدث - هو النتيض من ينتهك حقوق الانسان المعرى يكافأ -احنا بن كام شهر بس الساعد الابين لوزير الداخلية نبوى اسماعيل ايسام انتخابات سنة ١٩٧٩ كونيء بأن عين عضوا بمجلس الشوري - ومنذ اسابيع اغدتوا بنشان رئيم على قائد نرقة التعذيب في سجن القلعة اللي بيدبح في الاخوة المتهمين في قضية الجهاد ... كوفيء على هذا النشاط بمناسبة عيد الشرطة ... كاماته الشرطة بنشان لاتقاته من تشريط اجساد المواطنين ٠٠٠

ختاما أيها الاخوة - لا أريد أن اختم كالمي بدون رد سريع على من يحلوا لهم ان يتهموا كل مطالبة بالحرية ، وكل مطالبة بازالة العوائق التي تعترض سمير الديهقراطية باتها من قبيل المزايدة على الديمقراطية ، هذا البعض يتهموننا - باننا زى التطط بناكل وننكر ، هؤلاء البعض ببنسون علينا بحرية النتسد الباحة والتاحة هذه الايام لمنحافية المعارضة - ويتولون لننا احمدوا ربكم ده ولا جريدة معارضة صودرت بن ٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ - هذا المنطق المفلوط - برفوض وبردود ، ذلك ان الديمةر اطية لا يمكن ان تقوم أو أن تكون ما لم تفسرز دوما قريدا ومزيسدا مسن الديمقراطية -- الديمقراطية مسيرة - ان كان لها ابداية - قلا يجب أن يكون لها نهاية واذلك نفى مجال الديمةراطية -- المطالبة بالمزيد - لا يعتبر مزايدة -الا في نظـر اعـداء الديبةراطيات ... اعداء الديبةراطية الذين ... لا يتصورونها ... الانتوش تزين الجدران الخارجية لسجن الوطن الكبير - لا اتصور أبها الاخوة -ان احدا يمكن أن يجادل في أن المواطن المصرى في أعقساب ٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ تسد استرد بالنعل حقسه في أن يتنفس ولكن ... ليس بالتنفس وحسده يحيـــــا الانسان والتنفس من خلال حرية القول في غيبته حربة الفعل ليس تنفسا وانها تثفيس ان الدرية المناحة لصحافية المعارضة في التعبير ، في ظل التبود الصارمة على حق التنظيم وحرية العمل السياسي - اشبه ما تكون بالحرية المكفولة لملك الغابة في الزئير داخل تنصه الحديدي في حديقة الحيوان ... نزئير الاسهد ... لا يزميج ولا يخيف وتسد لا يتسدم ولا بؤخر ، بسل هو منيد ومطلوب لاتسه يمساعد على جذب الزوار للحديقة والترفيه عنهم _ وهذا الزئير همو الذي يبيزه عن أسمه تمر النيسل الذي يهر من تحته كل يوم الات السارة دون ان يلفت انتباه اهد وشكرا م

تمقيب الاستاذ اهيد الخواجه نقيب المعليان

بين امل نرجوه وواتسع نعيشه جرت احاديث الاساتذة المتكلمين أو المعلمين اللي مدق في التعبير وندن نحيى بالأمل ولكنسا نعيش الواقسع ولقد طرح الزملاء الثفرات التي تصيب قانون الانتخابات والتي اصابت قانون الانتخاب . . والامر فيها لا يتف عند هذا الحد بل قد يجاوزه الى أن يصبح هذا القاتون أداة تزييف لارادة الناخبين ولا أريد أن استرسل في الحديث ولكن سموف أقص عليكم بعض النباذج من واقدع نحياه وواقد سوف نعيشه قدأ ، لحم يكن الاخدد بنظسام القوائم الحربية النسبة ... ولا تفريض نسبة معينة لكي يغوز من نجسح في الانتخاب بمتعد في مجلس الشعب ، بـل أن هذه العملية ، صيفت ببراعــة غالبة لعلها توجب بالحزب الناجح مهما كان حجمه - ولكن أصل ألى غاية التول - اتول أن القانون المطروح بين أيدينا قد يترتب عليه حصول حزب على الكثر بن باثة بتعسد ثلم تعجز نسعة عددية غالية ، رغم حمنسولة عللي ربسم المتاعد _ عن النجاح _ والتضبة طبخت أو طهيت في ممنع تزييف التوانين _ نلقد شاءوا أن يجعلوا من المدن - ١٧ دايرة من ٨٤ دايسرة وهي نسبة تفوق على الثلث - وهي باختصار في القاهرة خبس دوائر - والاسكندرية ثلاث دوائر بورسميد دائرة السويس دايرة — الاسماعيلية دابرة — اســوان دايرة — ال**بحر الاحبر دايرة** وفي الوادي الجديد دايره . وفي مطروح دايره . وفي جنوب سينا دايره . وشسمال سيئًا داره . وهذه الانتخابات من خلال تجربة تربية وحديثة . الاقبسال في المسدن ضعيف ، ولقد عايشنا في وقت واحد بتجربتين بلغ عدد الرشسجين في دائرة محرم بك عسد الناخيين ثلاثة آلاف صوت ، وبلغ عسد الناخيين في دايرة بني عبيد في المنصورة سنتين الف صوت يعنى أن الدائرة ونحن نطم أن ستين الف صسوت يمكن ان يذهبوا في غيبة ثلث الناخبين في الترى خارج الحدود ، لا يمكن أن يتوفسر هذا الحضور . الا اذا ملئت بطاقات ابداء الرأى ومعنى ذلك أن الدائرة في الاقليهم . تسد بلغ نسبة التصويت ميها عشرين ضعف دائرة في السدن ، ماذا كانت مسدد المتاعد المحصصة للمدن ١٣٤ دائرة مبيكن أن يفوز بها جبيما حزب واحد ومع ذلك لا يحمسل على نسبة ٨ ٪ من الاصوات الى عشرين أتل من ٥٪ ولا يمكسن أن نتصور أن هذه اللعون صيغت لتحتيق العدل ذلك أن العبرة بها يحصل علب الحزب من نسبة الاصوات الى مجموع الناخبين في الجمهورية كلها . ولكن صيفت بهدف واضح . هـو أن الرقابة الشــعبية تحقق في المـدن بعــورة انضل . مما تحقق ؟ في المدينة وفي القرى ، عسلي الاقل لان المدينة وعاء واحد . او مكان واحد ، وللنقاء منه سمهل ، ومقاومة البغى والظلم منيه اسسمل من مقاومة البغى والظلم في التربة . هذه علامــة يجب أن نرعاهــا في اعتبارنا حتى تــكون المطالبه بالرمابة المضائبة ، على اجسراء الانتخابات في الاماليم ، هي الضهان الاساسي والوحيسد ليس في الدائرة العامة ولا في الدائرة الرئيسية ، ولكن في كل لجنــة انتخابية لوجود عنصر قضائي أو عنصر محابد من جميع الاجهزة القضائية . ف كافة الدوائر ضباتا لشيء واحد ، هو أن توضع في الصناديق أسوات التلفيين _ الذين وصلوا مسلا الى صنادق الانتخابات واعطَّ اصواتهم . وهـ و مطلب جزهري اشار اليه في عبارة عاجلة الاخ الاستاذ تبيل الهلالي ، ما هــو الدور المطلوب منا في نقابة المحلمين نحو العبلية الانتخابية ، نحسن تطالب بالديمة اطيسة . نطالب بالدينتراطية باعتبارها الاسساس ألذى تبنى عليسه جبيع منظبات الدولة ... المطس التشريمي المجلس النيابي ، السادا ، لكي لا تنفرد الحكومة بتقرير مصمير أسة في غيبة الشعب . والحكومة لا تستطيع ذلك الا اذا زينت ارادة الجماهي . فكل مطلب يحول بين الجماهير بتزييف ارادتها ، يتعين أن يكون مطالبا أساسيا ، لضمان حسدة الانتفساب وحريتها بغير تحتيق ذلك لا تحقق الديبقراطيسة ، ولا تحقق الحرية . ولا يتسوم مجلس نيابي يعبر تعبيرا صادتا عن آمال الجماهير ولا تقسوم حكومة تعبر عن كمال الجماهيم ، بتى ايضا لهــر كخر اشار العه الزملاء في عجالـــةُ ويتمين أن نخرج من هــذا الاجتماع بقرار . أو برأى نيسه ، نرسلة ألى السيد رئيس الجمهورية . تاتون العتوبات يحدد في عبارات واضحة ، وصادقة من همو الانسان الذي يجب أن يمنسع من استصال هقه في الترشيح ولكننا موجئنا بقوانين سياسية هذه التوانين السياسية هي التي يترتب عليها العزل السياسية واشهرها المتانون ٣٣ سنة ١٩٧٨ الذي جمع في مادنيسه الرابعة والخامسة صورا تستطيع المكومة من خلالها أن تهد يد العزل الى أي مشتقل بالسياسة مهما سلمت النيات وحسنت النوابا . ولا يكفى أن نقرر بأن هذا القانسون غير تستوري بل يتمين أن نطالب أيضا رئيس الجمهورية بأعمال السلطة المخولة لسه ، المسادة ٨ بن التاتسون ٣٣ سنة ١٩٨٧ ، بتجيز ارئيس الجمهوريسة أن يصدر عفسوا عسن المعزولين الذي عددتهم المسواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من التاتسون ٣٣ سنة ١٩٧٨ . عاستأذنكم بأن نوجه باسم نقابة المحابين ، وباسمكم نداءا الى السبيد رئيس الجمهورية أن يمسدر عنوا عن جبيسع المعزولين السياسيين وبهذا تؤدى النقابة بعض دين الواطنين ولا أريد من استرسك ، غان الندوة لم ينتهي ميعادها ، أو لسم ينتهى جدولها . وهي مؤجلة للاسبوع القادم أو الاسبوع الذي يليسه حسبما ينتهي اليه الاسر في الاعلانات لان الموضوع يحتاج الى حديث اطسول. واحاديث اعبق وكنا نأمل أن يحضر ممثلوا الاحزاب وقد أرسلنا اليهم .

والى لقاء قادم نلتقى ، مع الدكتسور عصف ور والندوة مستبرة .

واسال الله أن تبتى نقابة المحامين توية .

والسلام عليكم ورحمة الله ١٠٠

بسم اللسه الرحين الرحيم

التازعة في دستورية ماتون الانتخاب الجديد (١)

للدكاور محمسد عصفور المعابى

طرحت على محكمة القضاء الادارى مؤخرا عدة تضايا ثبين المطاعن في دستورية تعديل تأنون الانتخاب الذي عدل بـــه عن نظام الانتخاب الفردى وأخسذ عوضا عنه منظام آخر اسمى خطأ ومغالطة بأنه نظام النعليل النسبي .

وفي ثلاثة أحكام متماتبة أصرت محكمة النضاء الادارى على رفض طلبات وقعة التنفيذ المقابة طمعنا في قرار استبعاد المرشحين المستثلين استثادا الى عسمه تضمينها التوائم العزبية والتى اعتبرت في نظر المحكمة التنساة الشرعية الوحيدة التي يسمح بها نظاء الانتخاب المصدل .

وقد تناولت في المذكرة التنصيلية التي تدبتها في قضسايا الزملاء : عجد الحليسم رمضان وكبال خالد و د . حسن علام المسائل الدستورية الاساسية بالنسسجة لنظام الانتخاب المبتدع ، وكذلك ما يتصل بعده المسائل خاصا بدستورية تأتون الاهزاب .

وكم كانت سمادتنا عنديا اطلعنا على تقرير هيئسة بخوشى الدولة فى الطمن المام من الزميل عبد الحليم رمضان رقم ١٩٩٨ سنة ، ٣ في والذي انتهى فيسة المحكود فاروق عبد البر الى عدم دستورية تقون الانتخاب استفادا الى ما يتطوى عليسه من الحروق على الاستور في شأن انجاهه الى الاخذ بنظام الانتخاب الفردى ، وكذلك من الحران من حق الترشيع ، وأخيرا استفادا الى تسه في ظلما الفياب المعلى لحرية تكوين الاحزاب يكون حربان المستقر ، فن الترشيع أبرا بخالفا للمستور ،

وهذه المطاعن هي بعض ما أوردته في المذكرة التي تنشرها فيما يلي هتى بطلع رجال القانون على وجهة نظر تتبناها مع معظم الاوساط القانونية وحتى تشسارك جبها في استاط هذا النظام الاتخليل الشال الذي يعد في حقيقه بعمة من البحع الشالة التي قصد بها تأييد سيطرة الحزب الحاكم على الحياة السياسية فهد لحد القوانين التي فصلها حكما يقسال حد « ترزية » الحزب لسكى تكون عسلى المناس . . .

واذا كانت محكمة التفساء الادارى تسد نحت نحوا مخالفا لهذا الاتجاه العام ، غان ذلك لا يحول دون احترام رابها الذى اعتنقته وان كان ذلك لا يحول بيننا وبهن نقد هذا التفساء ، وخصوصا ما نتصوره جهودا في مسألة أعبال المسيادة مد ذلك اننا نعتقد سكما هو موضع غيبا بعد سان فكرة أعبال المسيادة قسد لمسيبت في مسيبها ، عندما سمح الدمنور بالرقابة على دمنورية القوائين ، فلم يمسد مقصورا مح وجسود هذه الرقابة أن يتنفع أى قرار ادارى سمها كان وصفه سابية حصائة أصبحت الآن تفكر على التشريع نفسه وهو اسمى صور العمال السيامي . .

 ⁽١) جمعت هذه الدراسة بين كلمة الدكتور صحد عصفور في النموة الثانية في ١٩٨٤/٤/١ عن قانون الانتخاب والحريات العامة وبين بحثه الذي تعمه أمام المحكمة الادارية الطيا في الطعن ١٥٩٨ لسنة

أوجه عدم دستورية قانون الانتخاب رقم ١١٤ استنة ١٩٨٣ -

ولا يفيب عنا أن لمحكمتنا الادارية العليا عدة لحكام سابقة في شأن دستورية تنتون الانتخاب رتم ١١٤ لمستاة ١٩٨٣ ، وقد تحدى محلو الحكوبة بهذه الاحكام وكانسا هي تجهز على كل الاعتراضات الشديدة والفاضبة في كافسة الاوسلط ، المشارة ضحد نظام انتخابي جالس وشحاذ وليس هناك في العالم المحضر كلسه مئيسل الشحوذه .

رى بنيننا ان قضاء المحكمة الادارية الطها السابق ، لن يحول دون معاودة للنظر في الموضوع فى ضوء طرح جديد بحجج جديدة واسانيد اخرى غير تلك اللى طرحت فى القضايا التي نمسل نيها .

غالمسالة فى بداية الابسر ومنتهساه هى رغبة مخلصسة ومتجردة فى مصلصة عامة ننشدها لهذا الباسد الطبيه ولا نبغى من وراء هذا الطعن سوى دفع شر جسيم وخطر يتهدد ٠٠ نظاينا الصتورى الديمتراطى ٠

منا ، ويود الدفاع أن يؤكد ١٠ أن الانزعة التى فصلت فيها المحكمة أنصا دارت حول وجه وحيد من وجوه المسكلة ، وهو الوجه المتعلق برفض تقدم المستلين عن الاحزاب الى الترشيع ، واشتراط اندراج جبيع المرشحين ــ لقبول ترشيحهم ــ في قوائم حزبية ١٠٠٠

في حين أن ما نصلت فيه المحكمة في أكنر من حكم لايتناول سوى وأحد من عديد المسكلات الدستورية التي يخلقها نظام الانتخاب الشاذ والبتكر ·

والواهع انالطعن القائم يطرح على بساط البحث اكتر بن بشكلة دستورية . تنسال كلهما من نظام الحكم الدستورى والديموةراطي ·

قرار دعوةالناخبين الى الانتخاب وهل تعتبر عملا من اعمال السيادة :

واول ما يقال في شمان الموانسع التي تحسول بين هيئة المحكمة الموقرة وبين نظر النازعة الحالية ، تضاء سابق المهيئة الموفرة ، بان من الستقر عليه فقهسا وفقساء أن جميع الاعهال التي تقصل بملاقسة الحكومة بالمجالس النبايية فينها حل المجالس وفض دوراتها ودعوةالناخين الى الاستفتاء أو الانتخاب ٠٠٠ كل تلك القرارات عميمن أخص مظامر اعمال السيادة التي ينص فانون مجلس الدولة في المادة ١١ منه على عدم احتصاصه بنظرها ٠

وما من شك ى أنه أيها كان الرأى ف تكييف قرار دعوة الناخبين الى الانتخاب وما أن المنافسة أن الواضع أن وما أذا كان يعد كذلك ، غان الواضع أن دعوة الناحبين لا تدخل تحت أى تفسير في العلامة بين الحكومة والمجالس النيابية والتى تقتير القرارات الصادرة في شائها من أعمال السيادة ·

ومع ذلك غانه لاشبهة في اختصاص القضاء الاداري في ان يفرض رقابته على

قرار دعسوة الناخبين الى الانتخاب للتحقق من مشروعيته ومشروعية السند الذى نتم المعلية الانتخابية مالاستناد اليه ·

وذلك ذن دعوه الناخسين انما تتم ونقا لاحكام الدستور ، غوجب التحقق من مطابقتها للدستور • وفضالا عنظك ، مانه لا محل للتحدى دفكرة اعمال السديادة اطلاقا ، حيث ينصب الطعن على دستورية التانون نفسه الذي يصدر قدرار دعوة الناخين بالاستناد الليه •

ولكن محكمة التضاء الادارى رفضت هذا النظر وقضت بعدم الاختصاص على اساس أن قرار - دعوة الناخبين الى الانتخاب تستبر عملا من أعمال السيادة - وجاء في أسباب الحكم:

وحيث أنه بالنسبة للطاب الاول من الطبات الستعجلة وهي طابت الحكم بوقف تنفيد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٤ بدعوة النساخبين الى انتخاب أعضاء مجلس الشعب مان المحكمة تلاحظ أن هدذا القسرار وأن كأن قسرأرا اداريا منظورا اليه من خالل طبيعة الساطة التي تولت اصداره وهي رئيس الجمزورية ، الا انبه في حقيقته ، وحسب تكييفه القانون الصحيح بجاوز نطاق الممل الادارى بالفهوم العام للنشاط الادارى الساطة التنفيذية ويدخل في نطاق آخر هو مجال النشاط السياسي للحكومة ذلك المجال الذي تمارس فيه سلطاتهما بوصفها سلطة حكم وليس جهاز ادارة وايسة ذلك أن القرار المشار اليه هدما ثمة الملاقة بين الحكومة ومجلس الشمعبوقد استقر الفقهوالقضاء الاداريين علىأن الاعمال الخاصة بعلاقة الحكومة بالبرلمان وفي متدمتها دعوة الناخبين لانتخاب اعضاء المجالس النيابية - انما يصدر من الحكومة بصفتها عضوا سياسيا وليست جهازا اداريــــا . وقد اطلق على مشل هذه الاعمال اصطلاح اعمال السبادة تمييزا لها عن اعمال الادارة المقادة قصدا الى اخراجها عنولاية الرتابة القضائية ، ذلك أنه لو المتدت رقامة القضاء الى الاعمال الخاصة بعلاقة الحكومة بالبراسان لاصبح القضاء هيئسة سياسية عليا تماك حق الرقابة على الاعضاء السياسية في الدولة ومي الحكومة بوصفها سلطة حكم _ والبراان ، الامر الذي لاينفق مع طبيعة ومهام المعلطة التضائبة في رقابتها على أعمال الادارة •

وحيث أنه لما كان ذلك ، وكان القرار الظهون فيه يعد عصلا من اعسال السيادة منائه طبقا لنص المسال السيادة منائه طبقا لنص المسادة 11 من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 27 لسنة 77 تكون المدكمة غير مختصة ولانيا بنظر الطمن على هذا القرار 6 ولا مجلس لاعبال نص المادة 11 من عانون الرافعات في عذا الثمان وذلك بالنظر الى أن اعبال السيادة تخرج في الرفاية على مشروعيتها عن ولاية جهات القضاء عبوما عبلا بنص المسادة 17 من قانون السلطة التختائية بالقانون رقم 21 لسنة 77 م

وحيث أنه فيما أثاره الدعى مانه لم يستعدف القرار المسار اليه بالطعن الا لكي يتوصل الى الطعن على الفانون رقم ١١٤ لسنة ٨٣ يعيب عدم الدستورية مان عدا القول مردود بما هو مقرر من أن ثبة غارقا بين حق المحاكم في بحث دسستورية التوانين وغكرة أعمال السيادة وذلك أن تقرير حق المحاكم في بحث دسستورية القوانين لا يؤدي الى تقليل نطاق أعمال المسيادة والمتداد اختصاص القضاء بنظر المعون التعلق بها إما ما كانت أوجه الطعن الموجة اليها سواد الكانت قالية على أساس عيب هخالفة التلذون أو المنوبتها في ذاتها أو في سندها التشريعي بعيب أحافة الاستور م

اختفاء اعمال السيادة بعد صدور دسستور سنة ١٩٧١ وغرض الرقابة على دستورية القوائين

لقد اكتنا أنه لم يعد هناك محل للتحدى بفكرة أعمال السيادة أطلاقا ، بعد أن _ استط العصبور الحصاقة السباسية التي يتبتع بها أقوى أداة سياسية وهي التشريع ، غليس من المقبول أن يسمح النظام الدستوري بالرقابة القضائية عالى مستورية أقوانين توسلا الى الحكم بسمد مستورية غير الدستورى منها (وهو نوع من البطلان) في حين تستمعي بعض الاعبال أو القرارات الإداريسة على الرقابة غلكي لكتر قوأ أو أميازا من القانون نفسه .

ولقد سلبت محكبة القضاء الادارى نفسها بأن القرار الجمهورى بدعسوة الناخبين الى الانتخاب بعد قرارا اداريا منظورا البه من خلال طبيعة السلطة التي تولت اصداره وهو رئيس الجمهورية الا أن المحكمة في سبيل صدها نفسها عسن رتابته تالت : أن هـ ذا الترار هو في حقيقته ، وهسم تكييفه القانوني الصحيح يجاوز نطاق العبل الادارى بالمفهوم العام للنشاط الادارى للسلطة التنفيذية ويدخل في نطاق آخر هـو مجال النشاط السياسي للحكومة ذلك المجال الذي تمارس فيه سلطتها بوصفها سلطة حكم وليس جهاز ادارة . وآيسة ذلك أن القرار المسار اليه هو ماتحة الملاقة بين الحكومة ومجلس الشعب ، وقد استقر الفقه والقضاء الاداريان عسلى أن الاعمال الخاصة بعلاقة الحكومة بالبرلسان وفي مقديتها قرار دعـوة الناخبين لانتخاب اعضاء المجالس النيابية ، انها يصــدر عن الحكومــة بصفتها عضوا سياسيا وليس جهازا اداريا ، وقسد اطلق على مشبل هذه الاممال اصطلاح أعمال السيادة تبييزا لها عن أعمال الادارة المعتادة تصدا الى اخراجها عن ولاية الرقابة القضائية ، ذلك أنه أو امتدت رقابة القضاء الى الاعمال الخاصة بمسلاقة الحكومة بالبرلمان لامبح القفساء هيئة سياسية عليسا تبلك حسق الرقابة على الاعبال السياسية في الدولة وهي الحكومة بوصفها سلطة حكم والبراسان ، الامر الذي لا يتفق مع طبيعة ومهام السلطة القضائية في رقامتها على اعمال الادارة ، واستنادا الى هــذه الاسباب اعتبرت المحكمة أن قــرار دعوة الناخبين يعد عبلا من أعبال السيادة طبقا للمادة ١١ من قاتون مجلس الدولة .

ولسنا في حلجة الى بيسان نساد هذا التدليل في ضوء التحول الخطير الذي الصابه الرقابة القضائية لاعبال المسلطة العابة نتيجة استحداث الرقابة على دستورية التوانين مسند ١٩٦٨ المسحكة العبد خاص في دستورية المحبحة الدستورية العليا التي صارت احدى المؤسسات الدستورية ، المهال المحبة المستورية على المحبة المستورية عن الاعتراف بها لان رقابتها أنها تنسب على العمال السياسي الاول وحد التشريع ، وما من شك في أن الاعتبارات السياسية المن السياسية المحبد منها المحبد مسندها الوحيد في أسباغ الحصائة على بعض القرارات الادارية على دستورية القوانين ، حدد الاعتبارات قد منقطت تعليا بباحث الرقابة على دستورية القوانين ، غلبست اعبال المسيادة المذكورة اتوى في صنفها السياسية من التشريع فلك انها اذا كانت تكتسب هذه الصنة نتيجة مشاركة الادارة في بعض اعبال الحكم ، غان المال التشريعي عبل سياسي خالص لانه الحكم نفسه في اعلى صورة .

وبالإضافة الى ما تقدم غان ما استثنت البه المحكمة في اعتسار قرار دهوة الناخبين عملا من اعمال السيادة ، هسو يعض لحكام القضاء واراء الفقه ، في هين ان احكام قضاء مجلس الدولة الغرنسى الحديث والمجلس الدستورى أسم تصد تبتير هذا القرار عبلا من أعبال السيادة مع النارق الشاسع بين نظامتها التضائي الآن (في ظل الرقابة التضائية على دستورية القدوانين) وبين التضاء الإدارى الغرنسي المتحفظ،

ومع ذلك راجسع تتريسر مغوضى الدولسية Delmas Haut et Brissel مصلة القسانون المسام Delmas Haut et Brissel مصلة القسانون المسام سنة ١٩٨٦ ص ١٩٨٦ ص ١٩٩١ وقد اشار غيه الى ان غكرة أعبال السيادة طرحت جاتبا في الطمون الانتخابية وقرار دعسوة الناخبين الى الانتخاب من ١٩٨١ بوجه خاص) ، وأنسا وأخيرا عان دستور ١٩٦١ مين اوجب ان تكون لكل خصوبة قاض ، وأنساد لا يجوز تحصين اى تصرفه للسلطة العابة لهام رقابة القضاء ، يكون قد الغي ضبئا اي نص تشريعي يقوم عسلي غكرة أعبال السيادة ،

على انه لا يفوننا أن تسرار دعسوة الناخبين الى الانتخاب لإبد وأن يتم وفقا للدستور غاذا كان النظام الانتخابى المترر تطبيقه بتانون انتخابى مطعون فيه بعدم الدستورية غان وأجب القضاء أن يراتب الشرعية الدستورية لقرار الدعوة تثفيذا لمسا يوجبه الدستور في هذا الشأن .

هل تسعف المسادة ٥ من الدستور في اسباغ الدستورية على نظام الانتخاب بالقائمة :

من بين الاسباب التى صدرت بها احكام الهيئة الوقرة للتدليل على شرعية نظام الانتخاب بالقائمة ما جاء فى احد هذه الاحكام ان الظاهر مسن نمس المسادة الخامسة من الدستور أن النظام السياسي فى جمهورية مصر العربيسة يقوم عسلى اساس تعدد الاحزاب ، وانسه تأسيسا على ذلك علن انتضاء التاتون أن يكون الترشيح على اساس قائمة حزبية متفقا وظاهر نص المادة الخامسة من الدستور ، . »

ولتسبح لنا هيئة المحكمة الموترة أن نقول أن كل ما يمكن استفلامه من حكم المسادة الخليسة من الاستور أنها نقفض نظلها سياسيا يقوم على العزب الواحد وتوجب تيسام نظلم الحكم على أساس تصحد الاحزاب . وهذا التصحد ينطلب بداهة أن يكون هذا المعدد الى غير حدى وأن لا يكون محبوسا في يد الحكهمة أو الحزب الحاكم بحيث تتحكم في عدد الاحزاب التي يرخص بتيلهها ، ويذلك يقيسد من حرية الاحزاب إو بالاحرى يهدرها تهاما .

ماذا اضيف الى ذلك أن تأنون الاحزاب نفسسه رقم ٠٠ لمسسنة ١٩٧٧ والذى صدر تبل تعديل المسادة الخامسة فى الدستور من أشبحد القوانين تضييقا عسلى حرية تكوين الاحسزاب السياسية وهسو أمر منكر وشاذ فى كلفة النظم الديمقراطية أذ يعتبر تكوين الاحزاب السياسية حرية عامة لا يجوز أن يرد عليها أى قيسد .

ولعل أبرز مظاهر التعييد فى قانون الاحزاب السياسية اخضاع انشاء الحزب بترخيص يصدر من لجنة حكومية . . ومجدا الترخيص فى الحرية مبدا مناهض لنظلم القانون وهــو من خصائص نظام البوليس المناهض اللعيقر اطبية .

غير أن ما هـو ادعى الى المجب حظر تقون الاحزاب تكوين الحزب عـلى السام بدنى أو طائفي أي أن هذا المتأتون يلفي بجرة علم التيسارين السياسيين البارزين في حياة الجاعات كلها ونعنى بذلك النيار الدينى والنيار المهالى بينها أن أتوى النيارات السياسية في العالم المعاصر المتحضر هما النيارات السياسية في العالم المعاصرة المعاصرة المتحدد المعاصرة المعاصرة

با لنسا نذهب بعيدا واسرائيل التي غرضت علينا صداقتها نقوم على اساس ديني عنصرى وداخل هدده التركيبة الدينية بيرز التيار العمالي (قراجع المادة) ثانتا بن القانون رقم -) لساحة 1977) -

واذا كان من الجائز أن ينطوى القسانون رقم ،) لسسنة ١٩٧٧ على مثمل مدا انشدود الشسديد والتضييق البالغ على حريه تكوين الاحزاب فقد يكون الاحزاب فقد يكون الاحزاب فقد يكون الاحزاب فقد من المسنور المتنازع معنول المنفور المنازع معنول المنازع معنول المسادة ٥ من المسنور الاشتراكى . لها بصد تعديل المسادة المفاهسة من المستور والمضاء الاتصاد الاشتراكي واتالة نظام الاحزاب التعدى فله كان من الفروري (وهدو لهسريده الدستور) استفاط هدف التاتون وبالاتل استطط تهده .

وتبدو الخالفة النصنورية المسارخة في تانون الاحزاب بوضعه الحالي عندما يصدل انتظام الانتخابي — (الذي استمر اساسه ما يترب من مالة هسام دون معير ، لكي يجدل القانية الحزيبة اسساس وينساط تقدم المرشحين للانتضاب ، نباي منطق يجمل الحزب حلت الأنتمس الوحيدة بين المرشح والناخب ، ثم يضيق على حرية الاحزاب كل هذا التضييق الى الحد الذي يجمل حق الترشيح محتسكرا في العسدد التليل من الاحزاب التي نعرف الحكومة بها غنصرم ، المديين مست الملخبين والالاف بن المرشح من من حقهم الدستوري في التبثيل لاتعلى لا تعلوي محت محت محت محت برب بن الاحزاب التليلة الموجودة .

ولذلك غانه حتى اذا سلبنا جدلا بدستورية متانون نظام الانتخاب بالقائهــة خالغروض حتى يستتيم هــذا التول ، أن تكون حرية تكوين الاحزاب مكنولة بحيث يكن أن تتعدد الاحزاب على وجه حر غير يقيد يكنل تبثيل كاغة النيارات السياسية بها في ذلك المستقلون .

اسا الوضع على ما هدو عليه وطبقا لقانون الاهزاب غان فرض نظام القائمة في ظل هذا الوضع الدستورى بنعكس على نظام القائمة ويشبوبه هدو الأهدر بمدم الدستورية .

ومن الشراح من يأخذ بهذا الراى حيث يوجب النظر الى التاتون المطعون فيه مربوطا بتاتون المربوطا بتاتون المورد عباية الجبهة التاتون الخرين هما تاتون حباية الجبهة الداخلية والسلام الاجتهاعي رقم ٢٣ لمسئلة ١٩٧٧ اذ لسو كان هسذان التاتونان غسير موجودين لامسيح القاتون دستوريا • المسسكلة اذن أن النصوص التنافية على المنافية من المنافية من المنافية على المنافية على المنافية من المنافية على المنافية من المنافية على المنافية من المنافية على المنافية على المنافية على المنافية المنافقة على المنافية على المنافية

نقانون الاحزاب رقم . ٤ لسنة ١٩٧٧ يقيد نظام الاحزاب بشسكل يمسل للى حد المنع بعيث لا يفلت من القيود الذي وضعها الا الملائكة أو المبيد و والنظام الديمقراطي لم يتم الا لحكم الاحرار من البشر . تسم ان هسذا القانون بهدر حوية الرأى الذي كملها الدستور في المسادة لا كه منه ويهدر الحصساتة البراساتية التي كملها الدستور لاعضاء مجلس التسعب في المسادة لا كه ينسه (ص ٢١١) ، وقف المكتور سماد الشرقاري والدكتور عبداللسه ناصف. ، نظم الانتخاب في العسالم وفي معر ، طبعة ١٨٨١ ص ٢٦١ وقانسون حميلة الجبهة الداخلية ، عزل مجموعة مسن طبات ساسيا بأن خطر عليها الانتجاء الى الاحزاب السياسية ومباشرة ، الدخوق والاتضطة السياسية ومباشرة) الدخوق والاتضطة السياسية ومباشرة) الدخوق والاتضطة السياسية ومباشرة) الاعتراض على النوشيع » .

«وأذ صدر تأسون الانتخاب . في هذا المنساخ المتبعد لحتى الانتضاب والنرسيم ومن لسم ينسحب عليه وصف عسدم الدستورية . و والقاء بعض نصوص لمتارن الاحزاب وقاسون حملية الجبهة الداخلية سوف يضفى الدستورية عسلى تقانون الاتخاب لانه سيفتح طريقاً لهام الواطنين لتكوين لجزاب وترشيح النسبه وقد وصفت المعارضية قانون الاحزاب الحالى بأنه ما زال يبنع الكثير من الاتجاهات ويضح قبودا على تكوين الاحزاب . وقال استأذ للقانون العملم » ان قانون تتظيم الحزيي ولهيذا طالب الحيد الاحزاب حو بالنمل والواقع تانون لتقييد التنظيم الحزيي ولهيذا طالب الحيد عضاء مجلس الشيعيد النظام القانون رقم ٣٣ المستة المصد السيدة (ص ٣٣ المستة المستدر السيدة (ص ٣٣ المستة المستدر السيدر السيدة (س ١٩٣ المستة المستدر السيدر المستدر السيدر الميدر السيدر السيدر السيدر السيدر السيدر المستدر التيدر المديدر المديدر السيدر السيدر المديدر السيدر السيدر المديدر المديدر السيدر المديدر المديدر

أولى المسكلات أذن هي المسلكة المتعلقة بالوضسع الدستورى للاحزاب السياسية في نظابنا أخيقراطي لاصداء هذا الوضع على تبنى نظام امتخابي بمبنه ، . وفي عدارة أخرى ما أذا كانت المسادة الخليسة من الدستور تعرض احتكارا لحزب السياسي بحيث تجمله تنسأة الاتصال الوحيدة بين المرشحين وبين الناخيين ام أن هذه المسادة تتجمل تعدد الاحزاب السياسية الإساس الشرعي لاقلة نظام ديبتراطي خصب بحيث يكون التعدد الحزبي هـو الهدف لا أن تكون الاحراب السيادة الساحة السياسية الاساسادة السياسية لا تتكيف وحتوق السسادة الشرعيين وحتوقهم الدستورية في الرشاعة والاحداد المنافية والاحداد المسادة الشيع صطحب ملحب عليه المسادة المسادة المتكون هذه الاحزاب المتسيدة على الشعب المتحكمة في المواطنين عبيا المسادة والارادة ام تكون هذه الاحزاب المتسيدة على الشعب المتحكمة في المواطنين

ويرتبط بهذه المسألة الجوهرية بحث مدى دستورية نظام القائمة الحزييسة في ضوء الحرية المتيدة للغاية في تكوين الاحزاب السياسية على نصو يحول دون نصعد الاحزاب خلافا لمسا المسرت به المسادة الخامسة بن الدستور بعظسره المطلق انشاء احزاب عنى اسمى غلوية او طائنية او دينية . وهسو با يؤدى بالفعا الى ضرب اتوى النيارات الشميرة ومنح اصحابها من أن يعبروا عن وجودهم وفكرهم في شكل منظم سياسيا ، وهسو يؤدى حنها الى أن يقصر النظام الحزبي سعسن أن يحتق با قصدنه المسادة الخابسة من الدستور من تعدد الاحزاب وهو تبثيل كالهسة النبارات المذهبية والمفكرية باعتبار أن حرية تكهين الاحزاب حق دستورى لكافسة الواطنين .. ولا يجوز تعطيله أو تقييده في شأن طوائف معينة من المواطنين بسبب اختسالات مكرهم عن الفكر الرمسي لحزب الحكوية .

وبا بن شك فى أن نظام القائمة الحزبية مرتبطا بهدذا التقييد الشديد لحوية كوبن الاحزاب بخالف المسادة الخامسسة من الدستور ، ويؤدى حتبا الى تعطيل حكمها والى مَرض نوع من لحتكر الاحزاب المحدودة المعترف بها للتشساط السياسى عير أن هدية الاحزاب الطيلة سـ عسدا حزب الحكومة سـ احزاب ضعيفة محدودة الاتر بسد البداية وأن ذلك كان أبرا متصودا منذ خطر ببسأل سيد النظام السابق أن يحول اجنحة أو منابر الاتحاد الإشتراكي الى احزاب ، مقد كان منبر الحكومة أتوى واضخم هدف المنابر لاته منبر المساطة الحاكمة ، وأذا وضمت عسدة الحتيار الكان معنى ذلك أن احتكار الشاط فى الحياة المسياسية الحقيقة موضع الاعتبار لكان معنى ذلك أن احتكار الشاط فى الحياة المسياسية فى الحقيقة احتكار واتعى لحزب الحكومة ، ، ولذلك مان من شان أي تشريع يشدد من تبضة الاحزاب أو يعطيها امتيازا أن يكون في المتينة تشريما احتكاريا للحسزب الحلكم وحسده . . وهسذا هو الثمان في نظام النقامة الحزبية . ذلك أنسه أن يؤكد انجاه الحكومة في استئصال الاحزاب المعارضة .

واذا كانت هدده النتيجة اثرا حنبيا للوضع الاحتكاري الفعلى لحزب الحكومة المهين حتى دون اتهام أي تشريع انتخابي بالمحاباة أو الانحياز غان الامر يكون اسموا بكثير اذا كان المشرع متحيزا يتصمد تفصيل نظلم انتخابي على مقماس حزبه الماكم ، ومن أسف أن المناقشات البرلمانية التي ثارت في شأن نظام القائمة الحزبية والإحكام الشاذة التي تبناها هذا النظام ... قد غضحت النوايا السيئة نحسو النظام الحزبي _ الذي هـو اساس نظاينا الديبقراطي _ عنديا أعلن على السنة واضعى المشروع من اعضاء الحزب الحاكم أن احدى غايات هذا النظام بأحكاسه الشاذة تتليس مدد الاحزاب بحيث ينتهى النظام الحزبي الى حزبين فقط ، وقسد بررت الحكومة اصرارها على تيد حصول اى حزب على نسبة ٨ ٪ من مجموع اصوات الناخبين (لكي يحصل على جواز مرور الى البرلالين) بأن الهدف مسن اشترط هذه النسبة استبعاد الاحزاب التي لا نتمتع بشمية كبيرة نسبيا من النمثيل داخل البراسان ومدم تفتيت أصوات الناخبين بين أحزاب كثيرة والقضاء على تمدد الاحزاب . الامر الذي يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي كسا هـ و الشائن في ايطاليا الماصرة . ولا نحسب أن هذه الرغبة الحزبية الجامحة يمكن أن تأتلف مسع حكم المسادة الخامسة من الدستور التي توجب تعدد الاحزاب لا تصفيتهما ذلك ان الواضح منها بجانب اتصاء الاحزاب المعارضة عن البراسان بل وتصنيتها سياسيا ، اعطاء الحزب الحاكم مزايا تزيد من سيطرته وقد تأكد هذا الاتجاه في الاحكام الشاذة التي تضينها نظام الانتخاب بالقائمة المزيية . سواء في تحويسل الاصوات المعارضة أو المقاعد الزائدة الى حزب الحكومة عسلى نحسو ما سنغصله في حينــه ه

المسادة الغابسة من الدستور وهل تصلح سندا لفرض نظام القائبة الحزبية :

جاء في اسبلب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٩٨ المسنة ٢٨ ق بجلعسة المدارة النظام السياسي ١٩٨١/٤/١٧ « ان المسادة الخابسة بالدستور قضت بأن يقوم النظام السياسي في جمهورية حصر العربية على اساس تعدد الاحزاب في اطار المقومات والمباديء الاساسية في الدستور مها يجعل هدف الاحزاب الدة مساغة النظام السياسي في مصر وتقييم النوادة في المدارد في تقون الاحزاب المعياسية مع المنيسان الدستورى على المعارف ألم المنازع المقاون أن المدارع المقاون المنازع المقاون المنازع المقاون المنازع المن

ورنب الحكم على ذلك نتيجتين خطيرتين :

النتيجة الاولى : هي حسب عبارة الحكم ننسه أنه لا يقبل مهن لا ينتمي لاحد الإحزاب السياسية القائمة عقونا المشاركة في النظام السياسي للبسلاد ،

ولم يرى الحكم في ذلك اية مخالفة دستورية أو نوعاً من الحرمان ولا بدعة في التنظيم السياسي ٤ بل اعتبر ذلك متفقا مع العرف الدستوري والتشريعي من قبل ٥٠ فيهاء ق أسباب الحكم : « أن الالزام بانتباء المرشح الى حزبه من الاحزاب السياسية وترشيحه في قوائبه كطريق وحبد لمضوية مجلس الشمع ليس بدعة في التنظيم السياسي حيث جرى العرف الدستورى والتشريعي من تبل على جمل المضوية المالية بالاحدد لعضوية مجلس الامة وتسولي المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب في الدولة كان قائبا على صيفة تحالف توي الشمع العابلة ضين نطبار الاتحاد الاستراكي العربي » .

والنتيجة الثانية: انه ليس في قصر هق الترشيع على اعضاء الاحزاب أن اخلال ببعداى المساواة وتكافؤ الأمرص عليها في المانتين ٨ ، ، بالاستور ، ، وأن الشروط المؤسوعة في قانون الانتخاب مجلس التسسب قسد وضمت بقصد تنظيم مهارسسة من الترشيع دون انطواء على تمييز فئة على أخرى من المواطنين بما يقل بعسدا تكافؤ الغرص فيما بينهم وقسد استبانت المحكة من ظاهر البحث أن التسسوص التشريعية التي توسدها القسرار المطمون عليه تدور في فلك المانتيسن ٥ ، ١٣ مالاستور ،

اى أن الحكم اعتبر المسادتين ٨ ٠٠ من الدممتور متيد ثان بحكم المسادة الخامسة من الدستور (الخاصة بتعدد الاحزاب) تقيدهما بحكم المسادة ٦٣ مسن الدستور وتقول أسباب الحكم في ذلك :

" أن المبداين العابين المطلقين في المسادين ٨ ، ٤ , بالدستور تيدنها أحكام المسادين الخابصة و ١٣ بالدستور بأحكام القانون ، نيها قضت به المسادة الخابصة بشأن تيام النظام السياسي في مصر على اساس تعدد الاحزاب وصا نصت بسه المسادة ١٦ من أن للمواطنين حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستغناء وغنا لاحكام التانون ، غاذا نصن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن مجسلس المسسسة ١٩٨٠ في المسادة الخابصة مكروا المقترة السياسات المقترة المحاربية واشتراط أن يكون الانتخاب بالقائمة الحزيبة واشتراط أن يكون المرشيح بدرجا في احدى هذه القوائم غان القرار المطمون نيه يكون متنقسا لاحكام التانون وينتقاصع احكام الدستور ،

ونحن دون ان نخوض في تفصيل التعريفات او الجزئيات التي سنتناولها بالتفصيل نبها بعد نرجو ان نستدعي النظر الى الحقائق التالية :

ان الحكم قسد خاض في دستورية القانون على نصو لم يترك قيه مكساتا للقضاء الدستورى أن يقول كليته فيه ، و هسو بذلك قسد سسسد الطريق أسلم للواطن في الومسول الى تاشيه الطبيعي ذلك آنه وان كان من حق المحكمة الذي لا بنازعة فيه ، أن تفصسل في الدغم بصحم المستورية تقديرا منها لجدية الدغم أو عسدم جديته وعندلذ يقتصر الابسر على الحكم برغض الدفيع الا آنه يتجلوز اختصاصها بدون شك الخوض في موضوع الدستورية التغرير على وجه يقيني بدستورية تشريع من التشريمات ، ومن باب أولى ترجيع نص دستوري على نص دمستوري آخر لان معنى ذلك أن التفسياء الاداري أو المسادي هيو صلحب كلية في دستورية تشريع من التشريمات أو تفصير بعض نصوص الدستور على نحو يمطل احسكام نصوص نستورية أفسري .

ومسع ذلك غان تفسير الحكم للنصوص الدستورية على النحو الذي انتهى

ألف. الله المدار النصوص الاساسية في الدسستور ، ويبسسخ النظام السياسي و نظام الحكم كيا أراده الدستور واكده في الابواب الاربعة الاولى : واولها خاص بالدولة (أو نظام الحكم) وفاتيها خاص بالمتوبات الاساسسية للجنبع وثالثها خاص بالحريات والحقوق والواجبات العابة ورابعها خاص بسيلاة القاتون ،

النب الاول تؤكد مواده ان نظام الدولة اشتراكى ديبقراطى وأن الصبادة المحب وحده وهدو مصدر السلطات ، ويبارس الشعب هدده السحيادة ويحبها ، . . على الوجبه المبين بالمعتور ، وهدو يقمد اسلسا في اطار المتوبات الاساسية وجبادىء الحرية وسسيادة القانون ، وعنها اكمت المسادة المتوبات الاساسية وجبادىء الحرية وسميادة القانون ، وعنها اكمت المسادة من الدسستور (في الباب الاول ، تيام النظام السياسي على اساس تعدد الاحزاب قيدت ذلك بأن يكون في اطار المقومات والمبادي على المجتمع المحرى المنصوص عليها في الدستور ، اي أن النظام الحزي، يكل تفصيلاته واحكابه خاضع للمتوجات والمبادىء الاساسية في الحريات وسيادة القانون . . .

ولهذا يكون مناقضا الدسستور تهابا أن تكون سلدة وحسدة في الدستور (هي الملدة الخابسة) وضعت بتصد القضاء على وحدانية التنظيم السياسي سندا في الدستور تهابا حيث ينصب النظام الحزبي (على نحب ما يضمه المشرع أو يبتده) ، مسيطرا على مسواد العستور الاخسري التي تؤكد الديتراطية والحويات العابة وسيادة التانون بؤكد هذا النظر نفس العبارة التي ورمت في المسادة الخابسة من الدستور التي التابت النظام السياسي على اساس تعدد الاحزاب فقد فرضت فلك متيدة بأن يكون في اطار المقومات والجسادي الاسامية للمجتمع المصرى المصوص عليها في الدستور ه

ولذلك غانة مهما ينقضى الدستور ، ان تعطى الاحزاب السياسية (المعرف بسرا) ابنزاز الو احتكار علسي حساب القصوص الدستورية الافسرى لان مؤدى خلك انتقال السيادة من التسعب الى الاحزاب ، وان تتسيد الاحزاب المقومات والمباديء رلا تخضع لهما بحكم الدستور ، ٥٠٠ وتبما لذلك تستط التنيجتان الخطيرتان اللنسان رتبها الدكم ناسيسا على هذا النظس .

المنسب من المتبول دستوريا أن يكون الفاء نظام شمولي بنص الدستور لكي بحل مصله نظام تعدد الاحزاب نكبة على الاسة واعتمداء على سيادتها ، وإن يمارس على الواطنين الانتماء ألى أي حسزب سياسي حتى يستطيع أن يمارس بيرض على الواطنين الانتماء ألى أي حسزب سياسي حتى يستطيع أن يمارس انه لا يتبل من لا ينتمي لاحد الاحزاب السياسية القائبة تائونا الشاركة في النظام السياسي للبلاد مهذا تترير لوجه من وجدوه الحرمان السياسي لا يهمكن أن انتجله نصوص دمستور ديبقراطي وهدو يعني في الحقيقة أن نظام الاحزاب كما تنرضه المسادة الخامسة من الدستور ، بحمل الانتباء الحزبي شرطا للواطنة الإجابية وأذا اجاز أن يستدل بسابتة الاتحاد الاستراكي المترانة بين نظلين احدها في ما المناسم ديبقراطي والآخر شسبمولي نها كان يجدوز للحكم أن يستحدل بها في الاتحاد الاستراكي .

ولهسذا السبب يكون التفسير الصحيح للمسادة الخامسة من الدستور ، عسدم

اكراء المواطنين على الانتباء الحزبي ، او تعليق المساركة في النظام السسياسي (اى مهارسة بعض الحقوق السياسية) على العضوية الحزبية والقول يغيد ذلك بجمل العضوية في الاتحاد الاشتراكي . حدواز المرور للعبل السياسي ،

ولا يستقيم النظر أسابق مع طبيعة الاحزاب كجمعيات اختيارية تقوم على الارادة الحرة حسبما عرضها قانون الاحزاب نفسه -، وكما انتهت الى ذلك محكمة التضاء الادارى نفسها فى احد احكابها ونكرة الصفة المالية على الحزب السياسي ، ومي مدذه الصفة التي تعتبر نتيجة حتمية للتفسسير الذي اعطاء الحسكم للانتها الحربي ،

نفى حكم محكمة التفساء الادارى المسادر في ١٩٨٤/٤/٣ في الدعوى رفم ٩٢٧ لسنة ٣٨ ق تأكيد للطبيعة المنيزة للصرب السياسي بالمفايرة للاتصاد الاشتراكي أو الاتصاد القومي وقد جاء في أسباب هذا الحكم:

ان الاحزاب السياسية التي أسست وكفلك التنظيمات السياسية التي كانت قائمة واعيد تأسيسها وفقا لاحكام الفانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ لا تخرج عن أن تكون نوعا من الجمعيات الخاصة التي تبعد عن السلطه العامة ولا تمارس ايا من اختصاصاتها ٠٠ ولا يقدم في الطبيعة القانونية للاحزاب السياسية (باعتبارها من اشخاص القانون انخاص) أن الاتحاد الاشتراكي العربي ومن قبله الاتحاد التومى كان يعتبران من اشخاص القانون العام ذلك أن هذه الصفة لم تسبغ عليهما الا بحكم قانون انشائهما الذى اعتبرهما سلطة سياسية وناط بكل منهما وظيفة دستورية ننصل بالترشيع لعضوية مجلس الامة ، كما عهد اليهما بممارسة سلطة الرقابة والتوجيه وبهذا الوصف فقد اعتبر كل منهما بمثابة سلطة سياسية شعبيه مسنقلة عن السخطات الثلاثة ونتج لهسا معنى الحكومة الذى شمل في الصورة التقليدية السلطات التشريمية والتنفيذية والتضائية والمنى الواضح والسادع تهذا النضاء انه اعتبر الحزب شخصا من اشخاص القانون الخاص على خلاف الاتعاد الاشتراكي العربي ، واساس هذا القضاء ان الحزب لم يعتبر مثل الاتحاد الاشتراكي سلطة سياسبة نبط بها وغيفة دستورية تتصل بالترشيع لعضوية مجلس الاسسة وهذا يمنى ان الحزب السياسي بطبيعته لاتفاط به اية وظيفة دستورية وتبعسما ادنك ذاته اذ نيط بالحزب وظيفة دسستورية تتصل بالترشيح فان ذلك يعتبر مناقضا لقانون الاحزاب نفسه الذي يعتبر الحزب السياسي جمعية خاصة تبعد عن السلطة العامة ولا تمارس أيا من الختصاصاتها وهددا التكييف التانوني من جانب المحكمة للحزب السياسي ينتهي حتما الى وجوب العدول عن تضاء لهبذه المحكمة يعطى الاحزاب السياسية احتكار اخطر حق سياسي (وهو أنترشيح الذي يعتبر في حقيقته مظهرا من مظاهر سميادة الامة) ولا يأتلف اطلاقا مع طبيعتها حسبها حددها غانون الاحزاب ، كما لا يأتاف مع وصفها الدستوري كأساس النظام الديمتراطي ومتيده بأصبوله

اما ما ذهب اليه الحكم من ان قانون الانتخاب بالقائمة يتفق مع احكام الماوتين ٥ ، ٦٢ من الدسستور ولا ينساقص احكام المادتين ٨ ، ٤٠ محضر ما سنتاوله بالنقب تفصيلا نبها يلي من البحث . الشكلة الحقيقية في نظابنا السياسي هي الحزب الهيهن :

ونظام الانتخاب الطعون فيه يؤدّى الّى زيادة هيهنته والانتهاكات الدسستورية الترتبة على ذلك :

ان الحكم الحتبى المادة الخابسة من الدستور ليس تأكيد شرعية نظام التائمة الحزبية بل عو التأكيد على تمدد الاحزاب تمددا هنيقيا وليس ومعيا يؤدى الى وجود حزب نحول يفترس الاحزاب الصنيرة الضعيفة التي يتسامع وجودها ٠٠ وفي الدراسسة الحادة الجادة عن نظام الانتخاب المطمون فيه ٠٠ لكد المؤافان وبعق أن بشاكفا تفصر اسلسا في الهروب من الحزب الواحد والحزب المسيطر (ص ٢٠٠) الصدر السابق) ٠٠

ومن اسف أن هنساك اكثر من تاعده في نظام الانتخاب المبتكر تؤدى الى زيادة هيهنة الحزب السيطر · · وهو حزب الحكومة الذي ابتدع النظام تفصيلا على المقاس · · وهذا ما يؤدى الى عدم حل الشكلة الإساسية ·

ظاهرة الحزب الهيبن :

يقول المؤلفان : ه طالما أنه لا يوجد تناسب في القوة بين الاحزاب المتنافسة فان النتيجة النهائية لذلك هي غوز الحزب القوى بالمقاعد البرلمانية ، والحزب الوطني ، صيحقق نجاحا سلحقا ، وربها لا يقتصر نجلحه على الفصل التشريعي الرابع بل يعتبد الى ما يليه من مصول تشريعية ، لان من المستبعد أن تقوى الاحزاب المارضة الصغيرة في فقرة قصيرة ومن هنا ستعيش البلاد نظام الحزب شديد السيطرة الذي يسود دول الصائم الثالث ذات النقد والحزبي (ص ٣٤٥

ان الاحزاب القائمة ليست متساوية في انقوة وانما يوجد حزب واحد قوى واحزاب أخدى ضعيفة - الاهر الذي يستحيل معه أن يتحول نظام تعدد الاحزاب الى نظام الحزبين - النتيجة الوحيدة الرتقبة لهذا التنظيم الانتخابي مو تيسام نظام الحزب السيطرة (ص 23٣ ـ المصدر الساق)، وضع السخد الشرعي لفرض التكاتورية الحزبية ليس بالنسبة للشحب فقط كالحبين بر بالنسبة لاعضساء الحسرب العساق، بل بالنسبة لاعضساء الحسرب العساق،

لمل من اكبر المسخريات في شان نظام الانتخاب بالقائمة على نحو ما يغرض في مصر انه ــ نظام يؤدى حتما الى فرض ديكتاتورية رؤساء الاحزاب او قياداته السداسعة ·

وليس هذا العيب مجرد عيب و قانوني ، أو تشريعي ذو طبيعة سياسية ، وأنها هو عيب دستورى يضم النظام بعدم الدستورية بوصفه انتهاكا للامساس الديمتراطي الذي يعتبر في النظام الحزبي أهم اركانه .

فالمادة الاولى من الدستور تؤكد ان نظامها السياسي اشتراكى ديهقراطى ، وتفسر المادة الثالثة ما الذي تعنيه الديهقراطية السياسية حيث تؤكد ان السيادة للشمب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويهارس الشعب هذه السيادة ويحميها وتبرز المادة الخامسة من الدستور احد الخصائص الديمقراطية لنظام الحكم عناهم نقسرر ان النظام المدياسي يقوم على اساس تعدد الاحزاب ، وذلك في اطار المقومات والمبادى، الاساسية للمجتمع المحرى المنصوص عليها في الدستور ٠٠ وهذه المقومات هى التى تناولها البلب الثانى من الدستور ولها المبادىء نهى التى نصعليها البلب الثالث الذى خصص و للحريات والحقوق والواجبات العامة ، والبلب الرابع الذى خصص لمديادة القانون »

وفي أطار هذه المبادئ والاصول الديمةراطية لا بد وان يقدر نظام الاحزاب ونظام الاحزاب الانتخاب واذا كان تاكيد الدستور على ان تحدد الاحزاب هو من اصسول الديمةراطية ، مقد أكد المشرع في مانون الاحزاب ان استكمال هذه الديمقراطية ان يتحقق ما لم ينعني التنظيم الداخلي للجزب على اساس ديمقراطي ، لانه من غير المتبول أن يطلب من حزب سياسي قرار شــؤونه بأسلوب دكتاتوري .

ان يحترم نظام الدولة الديمتراطى ، وهو يهدر الديمتراطية في تعامله مع اعضائه ، ولهذا السبب ظهر بين الشروط التي اوجبت المادة ٥ من الدستور التزام النظام الداخلي بها ٠

(خلسما) طريقة واجراءات تكوين تشكيلات الصرب واختيار تياداته واجهزته الشائلة ومباشرته الشاطة و تنظيم علاقته باعضائه على اساس ديمقراطي وتصرير الاختصاصات السياسية والتنظيمية والسالية والادارية (اى من هذه القيادات والتشكيلات مع كفالة اوسم هدى الهناتيشة الديمقراطية داخل صدة التساكات ٠٠

ومن صراحة هذا النص في تانون الاحزاب ، هل يتصور أن يتحقق أي قدر من الميتراطية في أي حزب من الاحزاب السياسية في الاختيار بين اعضائه معن يرغبون في الانتشام للصوية مجلس الشعب ؟ أولا يؤدى النظام نفسه ... بغض النظر عن عبوبه ... ألى أن يجمل من قيادة كل الحزب دكتاتورا مطلق الادارة سوا، في اختيار الاعضاء أو في تربيب من يختارون في الثابة الحزبية ؟ والسنا نهضم بذلك الاعضاء أو في تربيب من يختارون في الثابة الحزبية ؟ والسنا نهضم من الديمقراطية في مصدوم الوعد النجم ، بهدمها داخل الاحزاب السياسية ، تمهيدا لمهدما على مستوى الامة كلها عضدما تمكن مذه القيادات من أن تقرض ارادتها على مجدوع الناخبين فيعن ترضى عن ترشيحهم ؟ .

ان الانجازات التى نشهدها داخل احزاب المهارضة بالذات تكشف عن حقيقة الكارئة وابعادها التى صاحبت نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية : من حيث تعزيق الروابط الاسرية و وتنافس أو تصادع ومدى على أولويات الترتيب في القائمة وما يؤدى اليه ذلك من طغيان وتجبر القيادات السياسية المساسية .

فهذه الشوائب الخلقية بجانب خطورة دلائتها القومية لا يجوز التهوين من شانها أو تشويه طبيعتها بالادعاء أنها لا تنطوى على مطعن قانونى محدد يمكن طرحها على محكمه قانون تراقب الدستورية فهى تصلح بدون شسك من زاوية التنظيم الحزبى الديقراطى مطعنا قانونيا محددا ، يدعو الى اعادة النظر في قضساء سابق ،

الانتخابات هى اساس شرعية نظام الحكم كله وليست غصب اساس شرعية قيسام المجلس التشريعي :

ان الانتخابات الحرة والسلبية هي جوهر النظام الديبتراضي وهي روهه وهي توته الدائمة ذلك ان الغرض الاساسي الذي تقوم عليه فكرة الانتخابات ان تكون معلمة الحكم شعبية بأن ... تتشكل بارادة الشعب الحرة واختياره السليم المسحيع . اذ لاقتصر الابر على تشكيل الهبئة النبابية التشريعية تشكيلا شعسا حرا . وانها بتجاوز السر الانتخابات الى تشكيل السلطة النتفيقية طالبا ان معظم نظم الصحم تتيم رابطة جوهرية بين التشكيل الوزاري وبين التشكيل النيسابي ، وتنعكس هذه الامور كلها على حركة التشريع وسلوك الحكومة ثم يكون لهدة الامرور صداعا على السلطة التضلية في رقابتها على الصل التشريعي والتصرف بالاداري وبن هسا كانت عبلية تنظيم الانتخاب : (اسلوبه أو طريته ، واجراءات وضمانات نزاعت وسلامته) عي اخطر عملية سياسية في النظام الديمقراطي ، أن يتوقف على حسن لختيار ب نظام الانتخاب الديمقراطي ، كما يتوقف على نزاعة السلطة القائمة على تطبيق اجراء الانتخابات توفير السند الشرعي المسجيح لسلطة الحكم بل ولنظام الحكم باسره ، ولذلك غان اساء لختيار النظام الانتخاب والتنخل لسلطة الحكم بل ولنظام الديمقراطية والانحراف في طريته اجراء الانتخابات والتنخل في حريتها ، عدم الديمقراطية والانحراف في طريته اجراء الانتخابات والتنخل في حريتها ، عدم الديمقراطية في اسسامها ولسن تكون حدرة في القمير عن ارادة الشمعية

ولسنا في حاجة "لى ان نسير الى تساند الاصول والاساليب الديبقراطية فيها
بينها حتى يمكن الادعاء بقبام نظام ديعقراطي سليم " غير ان هذا لا يعنى انسه
يكفى لذلك توانر الاحهزة او الاساليب الديعقراطية منع يتحتق مذا الشمكل
الديتراطي دون أن تتحقق الديتواطية بالفط " ولعمل ابرز الامثلة على ذلك
الديتراطي دون أن تتحقق الديتواطية بالفط " ولعمل ابرز الامثلة على ذلك
الشميد للمعارضة وبنترم بوجودها ، عندئذ لا يكتفى بقص اجنحتها ولا تحيف
حرياتها في هارسة نشاطها السياسي وانما يتجاوز ذلك الى انتلاعب في النظام
الانتخابي واجراء الانتخابات بطريقة تبقى للسلطة السياسية والادارية الههيئمة
الكاملة على مسار العملية الانتخابية وكافة مراحلها " وتكون التنيجة النهائية
الكاملة على مسار العملية الانتخابية وكافة مراحلها " وتكون التنجة النهائية
المكلم الى تصفية المارضة واستعرار هيهنة الحزب الحاكم وبائتالي شل العملية
السياسية الديمة راطية والتي تهدف بداحة الى تسداول الحكم بين معارضة الامس
وحكومة النفد ، لا أن يكون الحكم حتا لحزب واحد مسيوار أو مهيمن يتسامح موحكومة النفذ ، لا أن يكون الحكم حتا لحزب واحد مسيوار أو مهيمن يتسامح موحورة النظ الملكة والله الثما قابضة أو مجددة في مكانها لا تطمع اسدا في أن
تما اللي الحكم الى المحكم الله المناهة الله المحلة الله المراكة المناه الله المحكم الى العملة المناه المناه المناه المناهة المناه المناهة المناه المن

ولقد حند الفقيه الانجليزي جنينجز من هذا المعبر التعس حيث قال:

ان سلطة المارضة تتحطم تهاما بتحطيم الانتخابات الحرة ، لان المارضة
 لا تستطيع از تتفوق على الاغلبية في التصويت وانها كل ما تستطيع أن تفعله
 مو أن تهدر بهزيمة الحكومة أذا هي التجات الى الشعب

غير أنه أذا حيل بين المعارضة وبين ذلك مان تهديد المعارضة بالالتجاء الى الشعب عدد حساء .

غير أن الفقيه الإنجليزى لا يفغل الإنسارة الى وجبوب تساند الإصسبول النبية أطابة كلها حتى تستطيع المارضة أن تؤدى دورما الهام حَرَيْن أساسى في نظام الحكم الديمة أهلى سواء من حيث تداول السلطة تبما لتكون اغلبية لا يمكن أن تكون أبدية وثابتة وأنما مي أغلبية وقتية ومتحركة ٥٠ ومن حنا كانت أدوار المحلوبة المدرسة المديدة سسبواء في الرهابة السياسية على تصرفات الحكوبة (أو منسع

الاعتداءات أو الانتهاكات الدسستورية) متوقفة على توفر الاصسول الحرة للنظام الدبيقراهاى من حريات وحقوق سسياسية غير منتقصة أو متيدة والفقه الدسستورى دقول في ذلك :

وحتى اذا كانت هناك ممارضة وكانت هناك حرية انتخابات غان الالتجاء الى الشمه يقدو غير فصل اذا لم تكفل حرية الاجتباع و ومن هنا كلفت القيود والجوازفات الدستورية متسائدة غيا بينها ويتوقف بعضها على البعض الآخسر و ولا يجوز أن يعطل ولحد منها و وانما يجب أن تعمل كنها و ووظيفة المارضة لا تنحصر و أن نراما تعمل وانما أن تعنع كذلك الاعتداءات المتلصصة بالتدريج و راجح في ذلك مؤلف : المراسان) و

ونحن نترك جانبا هذا التقليد السايس والادارى المسين الذى استقر في
حياة مصر السياسية من حيث التلاعب الفاضح في الانتخابات والتزوير الصريح
في المنتائح دون أى وازع من قانون أو ضمع وكانت نتيجة ذلك الحتيية اصطناع
لارادة الشمب في الفالبية الساحقة مها أجرى من انتخابات أو استقناءات - و لم
يعصم الديهفراطية من هذا التروى انساح السبيل أيام طعن يبكن توجيهه الى
الانتخابات وذلك لسبب بسيط هو أن الطمون الانتخابية حسب نصوص الدساتير
التماتبة اسند الفصل غيها ألى الهيئة النيابية التي يجرى اصطناعها ببعرفة
الحكومة والادارة والتي تحرص أطبيتها على رفض الطمون قطعا لدابر كل جدل في
شرعية الجلس النيابي كله •

ولهذا لم يكن غريبا ازتدعو محكمة استئناف الناهرة في حكم شهير لها بتعويض الحسد المرشحين عن المسائد، عن ينصبه بسبب تنظل الحكومة السسائر في الانتخابات الى حد التزوير التي وجوب أن يكون الطمن الانتخابي طعنا تضائيا خالصا لا يكنفي نبه باشراك محكية النقض في طور أول دون إعطاء هذه المحكسة سلطة البت واصدار القرار ،

غير أنه لم يكتف نظام الحكم في مصر أن يستمر اسلوب الحكم على ما هو عليه منذ أكثر من ثلاثين عاما مستبدا ومطلقا ، يتزين باشسكال ويلبس اقنعة ديبقراطية ولكنه في المارسسة المعليسة ينتهك الاصسول الديبقراطيسة ويمارس الاصطفاع والتزوير في الانتخابات والاستغناءات •

ولم يتنع نظام الحكم بذلك ، ولكنه لجا في ظل دستور سنة ١٩٧١ وبالتحديد منف سنة ١٩٧٧ وباعتراقه بالنظام الصنوبي الى اسلوب مبتكر في تقال الديمقراطية وازماق روحها وتحنيطها ووضعها جثة مامدة في صندوق زجاجي هذا نظام قانوني شاذ او لم تكن كفراعين بارعين في التحنيط ؟

لقد اعترف نظام الحكم حقيقة بالاحزاب منذ سنة ۱۹۷۷) وحتى يضغى على النظام الحزبى شرعية دستورية ، على النظام الحزبى شرعية دستورية ، على سنة ۱۹۷۰ المادة الخامسة من المستور لكى يلغى وحدانية التنظيم السياسي متطلة فى الاتحساد الاشتراكي ، ويقيم بسدلا بنها نظام تعدد الاحزاب ، غير ان هذا التعديل العستورى المتأخسر والمتراخى لم ترتب عليه الإكار القانونية والسياسية الواجبة ،

فبن الغريب أن هذا الحكم الدستورى القاطع في تبنى نظام ديمقراطي اساسمه

تعد الاحزاب قام جنبا الى جنب مع قانون الاحزاب رقم 2 لسنة ١٩٧٧ المهدد فى الكثر من نصوصه لحرية الاحزاب والذى ينتهك المبادى، الدستورية المريحة فى حرية الراى وحرية تكوين الجمعيات وحرية مارسة النشاط السياسى .

ومسنى ذلك أنه بدلا من أن يستط قانون الاحزاب في مجال التطبيق بعد تعديل المستورى ، فان هذا النص الدستورى المستورى ، فان هذا النص الدستورى الذي يجعل من تعدد الاحزاب اساسا شرعيا لنظام الحكم ، فرض عليه أن يدور في فلك وتحت سلطان قانون باهدار حربة تكوين الاحزاب ٠٠

واخطر من ذلك أنه لم يكن من شان التحديل الدستورى ان يغير من الاوضحاع السياسية التى ارساها نظام حكم متسلط فرض على الحياة السياسية من موتسع السلطة ، احزاما تليلة اعترف بها ، جمل لاحدها وهو حزب الحكومة الهيمنة الكاهلة على المسرح السياسى فاورته القوة والجساء التى كانت لابيه الاتحاد الاستراكي وهو اذا كان قد بدا بغرض هذه الهيمنة في الواقع المحلى بمنح الحزب كل امكانيات الحولة هانه ثنى على ذلك بالهيمنة التانونية ، استنداد الى تانون الاحزاب السياسية الذي جعل من برنامج حزب الحكومة الاطار الشرعي الوحيد المسبوح به لتكوين احزاب سياسية اخترى ، كما اسند الى لجنة حكومية حزبية (مي لجنة شئون الاحزاب) سلطان التحكم في الترخيص او الاعتراف بلحزاب جديدة ،

غير أن نظام الحكم لم يقف عند هذا الحد في نقض و وعوده ، باقامة نظام الحكلم التعدد الاحزاب وفي نفس الوقت غرض السيطرة أو الهيمنة الكاملة الحزب الحاكم سوانها هـو قد نفنن في محاربة الاحزاب المراشة بكثرة ما باستفه من قوانين ميندد للحريات وهي في نفس الوقت _ تنال كثيرا من كيان الاحزاب المارضة ، منائد البتدع النظام السلوب الحاكمة السياسية لتهديد المارضة بقانون من أسوأ التوانين حسمة وبوضوعا وهو قانون حياية التيم من العبب ، كيا استن قانونين صارخين في انتهاك الدستور تحت أوصاف مخادعة هما : حياية الجبهة الداخلية ، والسلام الاجتماعي ، والوحدة الوطنية ، وليست هذه الإحكام التشريعية المبتدعة سوى قوانين تحكم بالموت المدنى على من قصد الحاكم أن يعزلهم سياسيا فيتضى من الساحة منافسين اقوياء تهز شخصياتهم اركان السلوب حكم يقوم على القسوة ما لناخامة .

وانتقل نظام الحكم الى اسلوب شاذ آخر اراد به ان يضع آخر اللمسات الصورة السرد الديمقراطية ويصنع آخر حلقسة فى سلسلة التبود الثقيلة على الحداث ٠٠

ونعنى بذلك العدول عن نظام الانتخاب الفردى واحلال نظام القائمة العزبية محله - والحق اننا نشهد بالبراعة للنظام في اسلوبه المخادع والديلوماسى ، اذ اتبع سياسة الغطوة ، او ستى السم في شكل جرعات - · فقد بدأ النظام باحثال القائمة في هيئة سياسية مصطلعة لا حول لهسا ولا طول اسسمها مجلس الشورى هي أقرب الى نوادى السمر الملنى او لم يسبه مبتدع النظام بأنه مجلس المائلة المصرية ، وعلى الرغم من ان المعارضة كانت بتيقنة من هزال هذا المجلس وقلة شائه الدستورى الا انها حذرت من تسائل نظام القائصة العزبية الى حياتنا السياسية - فقد صحت مخلوف المعارضة عندما لنظام مجال تطبيق القائمة . السياسية الى المتخابات المجالس الشعبية المطية - ، ورغم مقاطعة الاحزاب، المعارضة الحزبية الى المعزبية الى المخابية المعارضة الحزبية الى المعربية المع

الانتخابات التي جرت استنادا الى هذا النظام ، غان نظام الحكم مضى في طريقه الرسوم وخطته الموضوعة منذ بداية ١٩٧٧ ، واخضع انتخابات مجلس الشعب لنظام الانتخاب بالتائمة ، واشترط كجواز مرور (للاحزاب المارضسة) الى يجلس الشعب حصول الحزب على ٨٪ بن مجموع اصوات الناخبين ، ولم يكتف بال من الشعري ،

وفي ضوء هذه الاحداث والظروف لابد وأن ينظر ألى نظام القائمة الحزبية وأن يقدر دستوريا على هو حقيقة أمر يجد سنده الشرعي في المادة ٥ من الدستور؟ أم أن هذه المادة لا تسمح للاحزاب بأن تحتكر حتى الترشيح تتمطل احد وجهى سيادة الشعب؟

هل يعتبر المشرع حرا في ان يختار ما يحلو له من نظام الانتخاب ام انه مقيد في ذلك اذا كان الدستور نفسه قد وضع على اساس نظام انتخابي يعينه ؟

وحتى اذا كانت للمشرع حرية في اختيار اي نظام انتخابي ٠ نهل هـذه الحرية مطلقة ؟ ام انها مقيدة بضوابط الديبقراطية ٠٠ ومل هذه الضوابط وضعية ام انها سياسية ؟

مدى حرية الشرع في الحتيار نظام انتخابي بعينه

مدى حرية الشرع في اختيار نظام انتخابى دون سائر الانظمة الانتخابية .. هل هناك قبود دستورية في هذا الشان؟

ما من شك في أن للبشرع _ أي مشرع في نظام ديمتراطى _ الحق في أن يختار نظام الانتخاب الذي يتبع في اختيار نواب الشعب في المرلسان ، غير أن صدا الحق (شانه شأن سائر الحقوق) مقيد بعدة قيود ومحكوم بعدة ضوابط :

♣ وأول هذه القيود ما يكون النظام الدستورى نفسه قد غرضه من احكام وتوجيهات فى هذا الشأن • معددة بلتزم المسرع بما يكون الدستور قد اختاره من بين نظم الانتخاب المختلفة • ولا يستطيع المشرع أن يخرج على هــذا الاختيار الا أذا عــدل النصوص الدستورية بالطرق المرسومة فى الدستور •

چ و كانى صده القيود هو با يكون النظام الدستورى نصمه تد اخذ به كاصل
عام كاساس للحكم حتى ولو لم يفرض توجيهات معينة وصريحة في شأن نظام
الانتخاب الذي يفضله ٠

(أ) وما من شك فى ان اى نظام انتخابي ياخف به المشرع الابد وأن يحترم الامسول العامة التى ارساما الدستور كاطار دستورى وشرعى للنشاط العام تشريعيا كان او ادارما ٠٠٠

ناذا كان الدستور قد كمل المواطنين حقا غير مقيد للقرشيع والانتخاب • فانه لا يجوز المسرّع ان يقيد ما اطلقه الدستور • مدعيا انه ينظم ولا يفعل شيئا آخر غير التنظيم لان المجمع عليه فقها وقضاء ان سلطة المسرع في تنظيم الحريات العامة لا يمكن ان تقسم لتقييدها او الانتقاص منها او احدارها •

واذا كان الدستور قد فرض المساواة بين جميع المواطنين في كافة المحقوق والواجبات ، غان هذه المساواة مفروضة بوجه خاص في نطاق ممارسة حقوق الحقيلر . معالمي الشعب ، لان هذه الخقوق تعثل تمة الحقوق العلمة لتعاقبها بالارادة الشعبية ..

الدستورية :

العامة المعره عن سيادة الشعب في أن يختار ممثليه في الأسسات الدستورية • ولذلك غان التشريسع الانتخابي الذي يهسدر مبسدا المسساواة أو يقيده يكون مخالفسا. للمستور •

(ب) على أنه بجانب الاحكام الدستورية التنصيلية التى تكون الاطار الشرعي الذي لا يجوز المشرع أن يتجاوزه في اختيار احد النظم الانتخابية ، هناك في كل دستور نصوص تليلة تتحدت بلغة عامة غير محددة وبطورية مجعلة أو موجزة من تعنى نظام الحكم النظام الديمقراطي ... ولذن كان الدستور يكتفي بهيئا الوصف الموجز دون أن يخوض في تقصيل التعويف بالنظام الديمقراطي الذي يتصده . الا أن الاحكام المتعددة المني تتفائر في أرجاء الدستور توضح بطريقة تقاطمة ما الذي يعنيه الشرع المساور توضح بطريقة تقاطمة ما الذي يعنيه الشرع الدستوري بهذه الديمقراطية التي يجب أن يلقزم بها المشرع فيها يصطوره من توانين لا سيها ما يتطفى منها باسطيب واشكال التعبير عن الارادة الشعبية ومن منا يتأكد قيد اسامي يرد على حرية المشرع في اختيار نظام انتخابي بعينه ومو أن يكون بهذا النظام ديمقراطيا بمفهوم الديمقراطية التي يتبناها الدستور ويجملها اساسا لنظام الحكم .

والديهتراطية اذا هى وردت وضعاً واسباسسا للحكم فى الدستور غانمسا تعدو معنى دسستوريا وقانونيسا ووضعيا بلتزم بسه المشرع فيها يصدر هن تشريعات . الديمقراطية وصف دستوري وقانوني ووضعي يتقيد به المشرع ويخضع تارقابسة

لنت نظرنا في بعض الدراسات الجادة عن نظام القائمة الحزبية تلك التغرقة بين وصغني أبرزا وكانها غير بتطابقين • فقد تبل بثلا أن حيدًا النظام في بعض الحكله غير دييتراطي دون أن يعني غالب أنه غير المتحرى وحذه التغرقة أو القابلة في نظر الدستور غيره المتحرة عليه ، لا يكون غير ديتورى وضعيا وهدذا هو ديتورا في مسئوري وضعيا وهدذا هو المتحدة المتحدة في المتحدة المتحدة في المتحدة المتحدة المتحدة في المتحدة الم

وحيث أن يؤدى نص المسادة ٥٦ من الدستور ١٠ الذى اورده الدسستور في بالدريات والحتوق والواجبات العامة ١ ان المشرع الدستورى لم يقف عند حسد ما كان متررا في الدساتير السابقةمن كفالة حق تكوين النقابات وتهتمها بالشخصية الاعتبارية (المادة ٥٩ من دستور مناه (١٩٥٦) (والمادة ٤١ من دستور ١٩٥١) المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة عام بأن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على الساس ديمتراطي وذلك تمهيقا اللفظام الديمتراطي الثقابات والاتحادات على الساس ديمتراطي وذلك بمهيقا اللفظام الديمتراطي الذك المتنابقة والمنابقة بها نمى عليه في مانه الاولى عن بمعتبات من عليه في مانه الاولى عن بمعتبات ورده في من الديمتراطية النياز الديمان الديمتراطية الني ارساما وتشكل

ممالم المجتمع الذى ينشده سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشمبية – وهي جوم الديمتراطية أو – بالشاركة في ممارسة السلطة – وهي وسيلتها و واذا كانت حرية الراى والافتيار هما من الحريات أو الحقوق العابة التى تعد ركيزة اكل صرح ديمتراطي سليم نقد حرص الدستور على النص في بابه الثالث الذى خصصه لبيان الحريات الحقوق والواجبات العامة ، على أن حرية الراى مكفولة ولكل انسان التعبر عن رايه ونشره بالقول أو بالاكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبر في حدود القانون (المادة ١٤) ؛

وأن أنشأ، النقابات والاتحادات على أساس ديهقرائي حق يكفله التانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية · (المادة ٥٦) · وأن للهوائل حق الانتخاب والترشيح وابدا، الراى في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون · ومساهمته في الحياة العلمة وأجب وطنى (المادة ٢٦) كما عنى الدسنور بتبكين الواطنين من مهارسة حقوقهم العامة ومن بينها اسهامهم انفسهم في اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم في أدارة دفة الحكم ورعينه مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على القطاق القومى في مجلس الشمعب والشورى أو على انتطاق المحلى في المجالس الشمعية هسبها جرت به نصوص الواد ٨٧ ، ١٦٧ ، ١٩٦ من الدستور ·

وتأسيسا على صداالتفسير الدستورى للنظام الديبتراطى وما يوجبه من احترام حرية اختيبار الواطنين لقياداتهم السحاسية والنقابية تفست المحكمة الدستورية القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٨٨١ بعل مجلس نقابة المحابة بعد مجلس نقابة المحابة بعد المحكم : « أن الشرع الدستورى أذ نص في الحابة ١٣٥ من الدستور على أن انشاء النقابات والاتحادات على اساس دييقراطى حق يكفله القانون انها عنى بهذا الأساس توكيلا مبدأ المحرية النقابية بمفهومها الديمتراطى الذى يقضى – من بين ما تشفى به أن يكون لاتضاء القانون القالمة الحق في أن يختاروا بانفسهم وفي حربة قياداتهم ما يشفى به أن يكون لاتضاء القابة الحق في أن يختاروا بانفسهم وفي حربة قياداتهم منظم الابر الذى يستنج عدم جواز أهدار الهذا المدارة بدخاره أو تعطيله ٠٠ ومن ثم تكون هذه المساقة قد وضمت قيدا يتمن على الشرع المادى أن يقترم بسه وإداه الا يتمارض مع با يسنه من نصوص تشريعية في شان النقابات مع مبدأ الحرب نصوص تشريعية » في شان النقابات مع مبدأ الحربة الفقلية بمفهومها الدينقراطي الذي سنف من تشويس تشريعة في شان النقابات مع مبدأ الحربة الفقلية بمفهومها الدينقراطي الذي سنف من تسوس تشريعة في شان النقابات مع مبدأ الحربة القفلية بمفهومها الدينقراطي الذي سنف من نصوص تشريعة في شان النقابات مع مبدأ الحربة الفقلية بمفهومها الدينقراطي الذي سنف مبدأ الحربة المنابعة المنابعة على المنابعة المنابعة الحربة المنابعة المناب

(الحكم الصادر في القضية رقم ٤٧ أسنة ٣ القضائية دستورية بتاريخ ١١ من يونية ١٩٨٣ م) ٠

ويستلخص من حكم البدأ الذي أوردنا بعض أسبابه :

 ١ ـ أن النظام الديمتراطى والديمتراطية (اللذين وردا فى عبارات الدستور وصفا لنظام الحكم وتحديد الفلسفة) معنى دستوريا ووضعيا يغرض اطارا قانونيا على عبل الشرع لا يجوز المشرع المادى الخروج عليه والا كان تشريعه غير دستورى ٠

٢ ــ ان من بين عناصر الديمفراطية الدستوزية خرية المواطنين ف الاختيار وواجبهم الوطني في المجاه المائمة كب يتبثل ذلك في حتى الانتخاب و الحريبة المائمة كب يتبثل ذلك في حتى الانتخاب و الترشيح وهو ما لكده حكم الدستورية العليا نيبا ذكره من عناية الدستور بتدكين المواطنين من ومارسة حقوقهم المسابق و ون بينها إسهامهم انفهيهم في المختبار

قياداتهم ومن ينوب عنهم في ادارة دغة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومي في مجلسي الشعب والشوري أو على النطاق المحلى في المجالس الشعبية حسبها جرت به مصوص المواد ١٨٢ ، ١٦٢ من الدستور .

ومؤدى ما تقدم انه حيث يتدخل المشرع لمالجة حقوق الانتخاب والقرشيح فانه ليس مطلق اليد في ان يضع ما يشاء من الاحكام وانما هو مقيد بأمرين :

اولهها: ان نظام الانتخاب يجب ان يكون ديمتراطيا بمحنى أن لا يخالف نظام الحكم الديتراطى على نحو ما فسرت نصوص الدستور ما هو المخى بالديمتراطية.

الها القنيد الثاني : فهو الخاص بالتفصيلات الجزئية والاحكام الفرعية التى قد يكون نظام الانتخاب الديمتراطى قد اخذ بها فلا يكنى ان يكون نظام الانتخاب الذى اخذ به الشرع من حيث الشكلة نظال ديهتراطيا (او من بني النظم التى تأخذ بها الديمتراطيات) وانها ينجب ان لا ينطوى مثل هذا النظام على أى حكم بهدد الحق الاصاسى في ان يوضح المواطنون انفسهم ، أو حق سائر المواطنين في حرية اختيار

واى تقييد أو تعطيل لحق الترشيح أو الاختيار يمتبر مناقضا للدستور وسوف نبين فيها يلى كيف ينتهك نظام القائمة الحزبية أحكام الدستور في المجالات الاتهة:

واول هذه الانتهاكات: ان الدستور نفسه قد وضمع على اسساس نظام الانتخاب الفردى وانه اخذا بتقليد طويل الامد ، وفي ظل قانون انتخابي قائم على اساس الانتخاب الفردى ، ضمن احكامه بعض النصوص القاطعة التي تؤكد تبنيه هذا النظام الانتخابي ولذلك عائم اذا عنى للهشرع ان ياخذ بنظام انتخابي أخسر ، فانه كان بتمين عليه ان بعدل اولا نصوص العستور ، بوصفها الاداة التشريعية الاعلى بدائي لا تتلف مع النظام المستحدث الذي يريد المشرع ادخاله وليس من القبول ابدا أن يكون من شان استحداث الشرع لنظام انتخابي جديد تعطيل بعض ضوس الدستور الدستور النافذة ،

ولا يمكن أن يبرر هذه المخالفة الدستورية ما قد يقال أن الشرع أنها يمارس سلطته في اختيار ما يشاء من نظم الانتخاب طالما أن هذه السلطة بقيدة سلمًا في الدستور الذي يكون قد وضع على أساس نظام انتخابي آخر

وثاقى الانتهاكات الدستورية: ان نظام الانتخاب الطمون غيه وان كان في ظامره نظاما ديمتراطليا الا أنه غيما لحتواه من أحكام شاذة ، ينتهك أكثر من نص من نصوص الدستور ويحال حقوق الرشحين والناخبين على حد سواه ·

نهو فى تفصيلاته يتمارض مع مبددا التبثيل النسبى لاته خليط غير متناسق بين عدة نظم انتخابية متنافرة •

وهو في بعض احكامه يفرض على الناخبين مرشحين مجردين من الإدارة أو .

معطيها على نحو ما يوجه اصوات الناخبين الى مرشحين رغض هؤلاء الناخبون التصويت لصالحهم ·

الدستور نفسه قائم على اساس الانتخاب الفردي :

اول الطاعن على دستورية نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية ان الدستور نفسه قد وضع في ظل نظام الانتخاب الفردى الذي احال اليه الدستور فضالا عن التقاليد السياسية المستقرة لمشرات السنين ٠٠٠ وهو ما ادى الى ان يتضمن الدستور بعض الاحكام التني تقطع بأن نظام الانتخاب هو نظام الانتخاب الفردي ١

حيث تنص المادة ۸۷ من الدستور على ان يكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب المجلس السرى العام و وذا الوصف لا يمكن ان ينطبق على الانتخاب بالقائمة الحزبية لانه لا يمكن اعتباره انتخاب مباشرا ولا صريا على نحو ما سنفصله نيا بعد ، غير أنه بؤكد الرأى الذي نقول به ما نصست عليمه المادة ٩٤ من الدستور صراحة أذ تقضى بأنه :

 اذا خلا مكان احد الاعضاء قبل انتهاء مدته انتخب او عين خلف له خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس بخلو الكان » •

ولا بستقيم هذا النص الا مع نظلم الانتخاب الفردى الذى يسمع بانتخابات تكميلية خلافا لنظام القائمة الحزبية • غير أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قـد ارتكب عدوانا دستوريا غاضحا بوضع حكم يلغى حكم المادة ٩٤ من الدستور هو حكم المادة ١٨ التي تنص على انه :

اذا خلا مكان احد الاعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته حل محله احد
الاعضاء الاسليين الذى لم يحل دوره في العضوية منتجة عدد المتاعد التي حصلت
عليها قائبته في الانتخابات ، فاذا لم يوجد اعضاء اصليون حل محل من انقهت
عضدوينه العضدو الاحتياطي ، وفي الحالتين يسكون حلول العفدو بترتيبه
ورود اسه في القائمة التي انتخبت وبذات صفة سلفه » .

ولا تنعثل المخالفة الدستورية منا في أن نصا تشريعيا يلني حكم مادة دستورية وأنما نتعثل المخالفة الدستورية في أن نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية كله يناهض نظام الانتخاب الفردى الذي تعناه الدستور وأوضح عن نلك في اكثر من مادة من مواده لعل أوضحها المبادة ٩٤ من الدستور -

اما بالنصبة للمادة AV من الدستور التي توجب أن يكون الانتخاب مباشرا وسريا عاما ، فقد ثار الجدل في شائها ، وفي حين أن التفسير الدستورى السليم هو غصر هذا الوصف على نظام الانتخاب الفردى ، فأن رأى الحكومة وحزبها يتوسمان في تفسير الوصف ويعتبران نظام الانتخاب بالقائمة نظام انتخاب مباشر ،

حرمان الآلاف من حقهم الدستورى في الترشيع نتيجة الأخسد بنظام القالبة العزبية انتهاك لمربع نمى المسادة 17 من العستور :

تنص المسادة ٦٢ من الدستور على انه :

« للمواملن حق الانتخاب والترشيح وابداء الراى في الاستقتاء وغقا لاحكام
 القانون ومسامعته في الحياة واجب وطنى عمالة

وعبارات هذه المادة ، ومكان وضعها في الدستور في انباب الثالث الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة ، تتضافر كلها على تأكيد أن حق الترشيح حق شخصي عام لكل مواطن بالغ ، فهو انن احد الحقوق الدستورية التي يكفلها الدستور نفسه كلمواطن • وانها لدلالة توية تماما أن يقرن حق الترشيح بحق الانتخاب ، لان معنى ذلك بوضوح انه على نحو ما يعد حق الانتخاب عقا دستوريا شخصيا وفوريا وحرا ، فكفلك يعد حق الترشيع منوطا بكل مواطن يأمن في نفسه الكفاءة للترشيح ٠٠ واذا كان الدستور قد أحال في شأن ممارسته هذا الحق لاحكام القانون • مان ذلك لا يعنى اطلاقا أن هذا القانون المحال اليه يهاك تقييد او اهدار ما كفله الدستور نفسه نكل مواطن من حق الانتخاب والترشيع . وانها اقصى ما يعلكه القانون ازاء مدذه الحقوق الدستورية هو تنظيم ممارستها بالنسبة للجبيع . والتنظيم في مفهوم الفقه والقضاء والدستور لا يمكن أن يبلغ حد التغيير أو الانتقاص ، وأنه نتيجة لذلك ليس من حق المشرع - بالخالفة لاحكام الدستور .. أن يتخذ من التنظيم التشريعي ذريعة للاعتداء على الحرية أو الانتقاص بن الحق الدستورى · وهذا هو الموقف الوضعى الصريح لدستور المانيا الاتحادية تأخذ به النظم الدستورية الختلفة دون نص خاص وحو ما أخذ به تضارنا الادارى وبحكمه الصادر في الدموى رقم ١٥٤٨ لسفة ٣٨ ق بجلسسة ١٩٨٤/٢/١٢ وقد جاء في أسباب هذا الحكم:

« وحيث أن دور اأشرع في الدول الديمقراطية التي تحترم دساتيرها في نطاق الحقوق والحريات العامة يقف عند حد النظم ولا يجاوزه الى الخفار أو أصدار أو مصادرة الحق كما لا يجوز انخاذ تنظيم الحتوق والحريات المامة كوسيلة النيل بنها أو حرمان شخص أو طائفة من حق أو حرية قدرها الدستور غان فعل اأشرع ذلك غانه يكون تحد صادر حقا أو حرية نتايا الدستور فيكون القانون متعارضا مع عليه *

غير أن القدانون ١٦٤ لسنة ١٩٨٣ في جمله الترنسيج بنوطا بالاحزاب السياسية وحدما ، غانه يهذر بوضوح حكم الدادة ١٣ من الدستور : لانه يقضى على حق الترشيج اذ ينتزعه بن كل مواطن ويعطيه للاحزاب السياسية ٥٠٠ وهـو ما يمنى في الحقيقة بدر على احسن الفروض تحويل طبيعة حق الترشيج من حن مدردي وشخصي لكل مواطن ، الى مسلطة تملكها الاحزاب المعترف بها ومي في ممارستها لهذه السلطة الحطيرة لا تخضع لاية رقابة غيبا يمكن أن يشوب هذه المارسة من انحراف و وهذا الحكم الجديد يقيم مازية في المابلة والتنظيم بين حصر الانتخاب والترشيح بينها ساوى الدستور نفسه بينهما في الماملة و

وغضلا عن انتهاك المسادة 17 من القانون 111 لسنة 1947 انتهاكا صريصاً لحكم المسادة 17 من الدستور فائها تنقيك كذلك حكم المسادة 25 من الدستور والتي يجرى نصبها : « الوطنون لدى القانون سوا، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامه ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنمس أو الاصل لو اللغة أو الدين أو المقيدة و وبا من شبك في أن حصر حق الترشيح في المنشين الى الاحزاب السياسية المتترف بها ينعلوى على اخلال بالمساواة الاميز بين طوائف الواطنين قاصرا حق الترشيح على اعضاء الاحزاب دون سائد الواطنين وعو ما يعنى الحرمان من حق مستورى لجميع المستقمي واعضا، الاحزاب الموانية المواطنية وعما المستقمي واعضا، الاحزاب

الذي تحت التكوين • أو المعظور تكوينها وليس هناك ما هو أشد انتهاكا للدستور من نشويه طبيعة حق الترشيح والقضاء عليه لحق نردى • وكذلك من تبييز في المعابلة بسبب الاختلاف في العقيدة السياسية .

هذا هو الحكم الدستورى الصحيح في مخالفة المادة ١٧ من القانون رتم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ لمص المادتين ٦٢ ، ٢٠ من الدستور · فهاذا كان دفاع الحكومة ؟ ·

.... لقد ذهبت تقدير لبخة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب الى أن الدستور قد غيرض المشرع وضع الضوابط لحق الترشيع لعضوية مجلس الشمع وقصرعا على الاعضاء الملتزمين بالقومات والمبادى، الاساسية المجتمع الصرى والتي تتضمنها برامع احزابهم الملتة ، ولا يعد هذا الشرع مانما لحق دستورى ، ذلك أنه لا يبدو أن يكون شرطا تنظيبيا من شروط الصلاحية التي يضمها المشرع بتقويض من الدستور شسانه شسأن شرط السن واجادة الغراة والكتابة والتيب بحداول الانتخاب وادا، الخدمة العسكرية أو الاعفا، منها وباتي الشروط المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شسأن مجلس الشمعب

« وبناء على ما تقدم غان تصد الترشيح لعضوية مجلس الشحب على اعضاء الاحزاب لا يعد بنصا المستخدى الترشيح ذلك لته يمكنهم أن وغنوا في الترشيح الك لته يمكنهم أن وغنوا في الترشيح الانتضام الى أى حزب من الاحزاب القائمة أو أى حزب ينشا مستقبلا أو أن ينشئوا حزبا خاصا من الاحزاب القائمة أو أى حزب ينشأ مستقلا أو أن ينشئو حزبا خاصا بيم وفقا لنقانون تتبنى أداءهم يتم ترضيعهم من خلاله » •

(مضيطة مجلس الشعب الجنسة ٨٥ المتعددة في ٢٠ يولية ١٩٨٢ ص ٧٤ . •

فالحديث عن نغويض دستورى المشرع فى وضع الضوايط لحق الترتسيح بحيث يقصرها على الاعضاء الملتزيين بالمقومات والبالدىء الاسخسية للموتهم المصرى والتي تنقصفها برامج احزابهم الملتة ، • هذا الحديث لا يمكن أن يوصف الا بالجهل او بالفوضى ، ذلك أنه فى النصوص الدستورية التي يحال فيها أنى تانون لا يجوز تفسير هذه الاحالة على أنها تفويض وأنها يقتصر دور المشرع بالنصبة للحريات بالمذات على تنظيم المهارسة دون الانتقاص أو التعبيد .

أيا أن عسدا التقويض المزعوم في شأن حق الترشيح يتسع لوضسع الفوابط التي تؤدى الى قصر هذا العق على الاعضاء المتزين بالقومات والمبادى، الاساسيه للمجتمع المصرى والتي تقضينها برامج اهزابهم المطنة سعدا أنزاى المتكر يقيد من اطلاق الدستور نفسه لحق الترشيح وهو أدر لا يمكن المشرع وبالذات صدا المعزبي الذي يبددعوانه على المستور بقصر حق الترشيح على اعضاء الاجزاب المعزف بها وهو بذلك يعطى ظلف الاحزاب المعزف بها وهو بذلك يعطى ظلف الاحزاب احتكارا أو المباز على انقاش حكم مستورى صريح ١٠٠٠ وهو أكثر من ذلك يحور الخطاب اندستورى الى كفه الواطنين ويحل محلم دون اعتراضة من الدستور سالاحزاب الطبلة المعزف بها ساستورية من وأنها مستودعها الوحيد لهم افراد الشعب من الواطنين و

ندعى لجنة النشور الدستورية والتشريعية في تقديرها من أن هذا العدوان الفاضح على حق التوضيح لا يعد هذا الشرط بانما لحق دستورى ذلك أنه لا يبدو ان يكون شرطا تنظيميا من شروط الصلاحية التى يضمها ألشرع بتغويض من الدستور شأنه شأن الشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الشميب •

ولو سلبنا بأن المشرع يملك (باحالة من الدستور نفسه) أن يضع شروطا تنظيمة لحق الترشيع فان هذه السلطة التشريعية متيدة بأن تقتصر وضع شروط التنظيم دون أن تتجاوز ذلك الى ما تسميه لجنة الشئون الدستورية شروط الصلاحية على النحو الذي يخرج عن نطاق التنظيم ويخل بالبدا الاساسى الذي وضعته المسادة ٤٠ من الدستور في شأن المساواة .

(1) وليس من السائخ اعتبار الانتماء الخزبي شرطا تنظيبيا لهارسة حق الترشيع شائه شان الشروط الاخرى – ذلك أن الشروط التى كانت تنص عليها المسادة ٥ من القادون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ لم تكن نفي من وضع من يرغب من ترشيع نفسه ولا هى كانت تنعي من طبعه حق الترشيع فللبه كحق شخصى وحرية يهارسها المواطن دريته أو وقعة في الترشيع بارانته دون تخل أو ابلاء كحق دسستورى المواطن حيثته أو حقة في الترشيع بارانته دون تخل أو ابلاء كحق دسستورى شخصى وليس كترفيص سقوط أمر بيد سلطة اجنبية هى الحزب • فشرط الانتهاء الحزبي الذي علق عليه حق الترشيع يختلف في طبيعته اختلفا جوهريا عن سائر الشروط التي كان يتطلبها قانون مجلس الشعب (والتي لا تتوقف ارادة أو سلطة الشبيع أفضلا عن أنه شرط يدخل تغيرا جوهريا على حق الترشيع نفسه كها وسنه الدستور ويحوله من حق قردى وشخصى الى سلطة يعاكها الحزب بحيث الدرب ويشدد الترشيع حقا فرديا يعارس بارادة هرة • وانها يصبي رخصة في يد قادة الحرب •

(ب) اما أن اشتراط الانتماء الحربي لامكان ترشيح المواص (لعضوية مجلس الشعب) يخل اخلالا خطيرا ببيدا المساواة المكنول بالمادة ٤٠ من الدستور فهذه بخالية مستورية وافسحة - وصع ذلك بأن دور الحكومة على هذا الوجه نتسم بالمثالطة والمكابرة • مها ذهب اليه تقرير الشنون الدستورية من امكان غير المتيز الى الاحزاب : الانضمام الى حزب من الاحزاب القائمة أو أي حزب بينما مستقبلا أن ينشع أهزا إخاصتة بهم وفقا للقانون يتبنى آراءهم ، ترشيحهم من خلاله هنا الذي يقلل يؤكد الانتهاف الصارخ لإحكام الدستور العديدة التي تذكر هذا التمييز المتعرب بن المنتمين وغير المنتمين الى الاحزاب :

اما دعوة اللجنة للملاين المحرومة من حقوتها الدستقورية بالانصام الى ما سوف ينشأ مستقبلا من الاحزاب و نمسناما الواضع أن تظل هذه الملاين معطلة حقوقها الدستورية الى أن تنشأ مستقبلا الحزب الذي تقبل مبادئه وبذلك يفوت على تلكل الملاين فرصة التعبير عن رايها وعن الشاركة في تكوين الارادة المامة على تلكن سنوات مالية عليها تحين الخرصة المورة تشريبية مقبلة !!

وليس هناك ما هو أشد استهانة بالحقوق الدستورية من هذا الراى الساذج الذى تبديه لجنة الشئون الدستورية دفاعا عن عدوان جائر على حقوق الترشيح وبالتالى حقوق الانتخاب •

٣ — وأمعن في المفاطنة ما قال به احد مشرعي التظام مدعيا أن النظام الحالي لا يخل بعبدا الساواة بقوله : «.أن المسلواة لابد أن تكون بين المسلوبين التين يوجدون في أوضاع وأحدة !! » •

وليدلنا هذا المتفلسف ٠٠٠ اين هذه المسلواة في حتى المترشيح بني المنتمين الى الاحزاب وبين بالابين غيرهم نمسواه كانوا مستقلين عن الاحزاب أو كانوا يمتنقون برنامجا لم يظهر الى حيز التنفيذ بفضل لقساومة قانون الاحزاب !!

لنرجع الى الحكم المدا في قضائكم المادل في الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ ق بجسة ١٩٨٤/٢/١٢ منى اسباب الرد على هذا المتناسف !

« • • ورد بالباب الثابن من الدستور تحت عنوان القومات الاساسية للمجتمع من مادته الثنامة النص على ان تكفل الدولة تكافؤ الفوص لجميع الواطنين كما تضمن الباب الثلث الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة النص في المادة .
 • ٤-على ان « المواطنون لدى القانون سواء » • •

ومن همذا يتبين أن تمييز الحزبين الوطنى والاشتراكى (عصر القضاء) عن الاحزاب الاخرى التي كانت المدتبين الدراب الاخرى التي كانت عليه خالفه لنص المدتبين ٨ ، ٤٠ من الدستور • وتعارض مع مبدأ الساواة وتكافؤ الفرص باعتبارهما من المبادئ الاساسية التي تحكم الواطنين وسائر لجهزة الدولة •

ونحن نسلم تملها مع هذا التنطسف بأن المساواة لابد وأن تكون بين التساوين اللغين يوجدون في أوضاع واحدة من أنهم جميما مواطنون من الدرجة الاولى يتساوون لانهم يوجدون في أوضاع واحدة من أنهم جميما مواطنون من الدرجة الاولى يتساوون في جميع الحقوق ولا تعايز بينهم لاسباب مختلفة في مقديتها المقيدة السياسية أؤ الانتماء الحزبي من خاذا جعل هذا الانتياء صبيا لتعيز النتي وحربان غير المنتما من حق دستؤرى ، غاننا لا نرى كيف لا يكون ذلك انتهاكا لبدأ المساوأة !

هل يمسد نظام القائمة نظام انتخاب مباشر ؟

ظند ذهبت الحكومة الى أن الانتخاب المباشر يمكن أن يكون فرديا كما يمكن أن يكون بالقائمة · لان الانتخاب المباشر معناه أن الناخب بختار نائبه مباشرة من بني المرشحين دون وسيط بينها الانتخاب غير المباشر وهو الانتخاب الذي يختار فيه الناخب شخصا مندوبا ، وهؤلاء المندبون هم الذين ينتخبون النواب ، اى بن الانتخاب بتم علي درجتين فلا يقوم الناخبون مباشرة باختيار ممثليهم في البراسان بانفسهم وانما يختار الناخبون مندوبين للقيام بمهمة الاختيار نيابة عنهم ، وهو ما يعنى ان اختيار النواب يكون في ايدى ناخبى الدرجة الثانية ،

وتقول الحكومة واعضاء حزبها وفقا لهذا المعيار يكون نظام الانتخاب بالقائهة انتخابا مباشرا . لان الشمعب كله هو الذي يختار نوابسه مباشرة ولا يختار مندوبين عنه يقومون بهذا الاهتيار وقرار الشمعب هو القرار النهائي الحاسم في الانتخابات بمعنى انه هو الذي يحدد نائبه في البرلمان •

وهذا الراى الذى يلخذ بظاهر الامور ويشكلية تامة لا يمكن أن يخفى عبق التوارات بين نظام القائمة الحزبية وبين نظام الانتخاب الفردى من حيت طبيعته المباشرة أو غير المباشرة ٠٠ فاساس راى الحكومة القول بان شرط الانتخاب غير المباشرة على درجتين تكون الدرجة الاولى لنتحب أى لمجهور الناخبين) في حين أن الدرجة الحاسمة مى الدرجة الثانية التي يقوم المندوبون فيها بالخفيار الذواب ٠٠

مع أن نظرة ملحصة تقطع بأن الانتخاب بالقائمة أشد في صفته غير الباشرة من الانتخاب غير الباشر النقليدي ، وهو أيمن في صفته غير الديمتراطية لسببين :

المسبب الاول: هو أن المرشحين في الانتخاب غير المباشر مكنولة لهم حريتهم الكاملة في الترشيح دون تدخل اطلاقا من اية جهة اجنبية • والشعب نفسه مو الذي يختار بحرية مندوبيه مغوضي عنه انتخاب النواب ٠ اي ان بداية الانتخاب عير المباشر بداية ديمقراطية مائة في المسائة ويدلا من أن يتم انتخاب النواب بمعرفة جمهور الناخبين يتم انتخابهم بمعرفة مندوبين منتخبين من الشعب ومغوضيين في اجراء هذا الانتخاب والامر على عكس ذلك تماما في نظام الانتخاب بالقائمة ٠ ذلك ان الترشيح لا يملكه من يريد الترشيح ولا السعب نفسه الذي يقوم بالانتخاب ٠ وانما يغرض كل حزب على الشعب أو جمهور الناخبين قائمة بمن يرشح للعضوية . أى أن الرسم لا بتقدم مباشرة الى الناخب وانها بجب أن يمر من خلال مصفاة الحزب ٠ عن طريق عملية انتقاء أو اختيار مبدئي يقوم به قادة الحزب ٠ ولا يمكن أن يستبعد هذا النظام من نظم الانتخاب غير المباشر بدعوى أنه يبدو على غير الحن انه انتخاب على مرحلتين أو درجتين (ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣) فطالما أن الناخبين مم الذين يقومون بالاختيار للنواب مباشرة ولا ينفسرد متدوبون قلائل بهسذا الانتخاب فه نظام القائمة الحزبية يعتبر نظام انتخاب مباشرا • والواقم أن الميار الحقيقي نميما أذا كان نظلم الانتخاب مباشرا أو غير مباشرا أو عدم قيامه هو بقيام العلاقة المباشرة بين المرشحين والفاخبين - ماذا كان الثابت أن الحزب هو الوسيط العتمى بين المرشمتين وبين الناخبين ، وأنه لا المرشح ولا الناخب له رأى يرئـــــه لــه في عملية الترشيح التي مي الجوهر الديمتراطي للعملية الانتخابية برمتها • اذا كان النابت ذلك غانه يكون من السخرية البالغة ان يوصف هذا النظام التحكمي بانه انتخاب مباشر بينما تتحكم فيه انزعامات الحزبية وتفرض آرائها في شأن من يرشح وترتيب المرنسحين ـ أي أن التحكم يقع عند المبع ٠٠ وعو يمتد الى الصب حيث لا يُحون ممارسة حرية الانتخاب المزعومة مجرد اسطورة لاتها تتمخض عندئذ اختيارا بين المروضين على الفاخبين من قيادات الاحزاب - ومكذ، فان نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية يقضى على حريتين مستوريتين مكفولتين بالمسنور هـاحرية الترشيح وحرية الانتخاب .

فنظام القائمة يجعل من حق الاحزاب أن تحتكر مى حق الترشيع فتحرم المرشح من حقه وحريته في أن يرشح نفسكه وتتحكم في وضعه وترتيبه في القائمة • نما نعرض على الناخب أن يختسار في حسدود الملاء الحزب، ه

ومؤدى هذا النظام الشاذ المنتهك للاصول الدستورية أن يحيل الانتخاب المبدى المام النصوص عليه في المادة ٨٨ من الدستور انتخابا غير مباشرا وعلى درجتني واعلى الدرجتني مي الخوب ويبيدو ما في هذا النظام من انتهاك كامل للانتخاب الجائم الذا وضمنا في الاعتبار وعلى سبيل المقارنة البحتة أنه عندما للانتخاب الجائم الذا وضمنا في الاعتبار وعلى سبيل المقارنة البحتة أنه عندما كان "و يجرى في مضر الانتخاب بطريق غير مباشر أي على درجتني، مانه في الدرجتني المتاتبة المنتخاب الأن الذي يقوم بعملية المترشيح مجموعاته من المنتخبين وأن الختلفت شروطهم من طقة الى اخرى " في حين أن الانتخاب الآن سوف يتم طبقا للظالم المتاتبة الموابية على درجتين يكون كل حزب مس الاحتراب المسموح بها هو درجتها المليا وهو ما يعنى احتكال المراد غلائل في كافة الإحزاب المنطأة المتيار المشابين " فيلس هذا المنظام الذي المنتفي مولية المنافق المنتفين لو المسدين ما كان يمكن أن يجرؤا عنى انتقدم أنى جمهور الناخبين لو الم يجتبه واجفله حزب من الاحزاب " فهل يتصور افساد للحياة السياسية انسد من ذلك ؟ والا يكنى ذلك مطعنا جوهريا بعدم دستورية نظام غاسد كل هذا المساد ؛

بغض النطر من التضييق النديد على الحرية الدستورية في تكوين الاحزاب وتعددما مها ينحكس على دسنوريه نظام القائمه الحزبيه * غان الذي لا تسبهه فيه أن نظام القائمة الحزبية بنطوى على التهاكات دستوريه خطيم من بينها ما دخرنام من غبل ويضيف اليه أن التغنيد الستتر في حياتنا السياسية عو نظام الانتحاب الفردى وما من شك في أن للعرف الدستورى قيه وضميه وخصوصا اذا كان المستورى فيه وضميه وخصوصا اذا كان المستورى منه العربي في نصوصه على اساسي أن من منه التقالم الحزبي لم يعترف به أن الانتحاب يتم فرديا وليس بقائبه حزبية أذ غضلا عن أن النظام الحزبي لم يعترف به دستور الا بعد نعديل المادة المجاهسة من فستور الالا ي صنه ١٩٨٠ ، غان منصاب المناسبة رغم اعترافها بتنظيم سياسي لوحد لم تفكر أبدا في فرض نظام الشائمة الحزبية من من بعض النظم الشمولية ووحدانية التنظيم السياسي

ابماد نظام القائبة الحزبية - نظام مهجن :

في الدراسة التفصيلية الوحيدة التي صدرت عن نظام الانتخاب الراهن وصف دتبق لهذا النظام الشائد الذي وصف خطا بأنه نظام و تبثيل نصبي أو نظام القائمة الفسيية الشروطة ، -- فقد قال المؤلفان أن ماتين التسميتين لا تصران عن حقيقة جوهر هذا القانون --- فالمقانون لا يقيم نظام التمثيل النصبي الخالص ·- وأنها قام المقانون على جرعات مختلفة من نظام التمثيل النصبي ونظام الانخلية ونظام التمثيل النصبي التكيية ونظام تشميل المصالح وغير ذلك من القواعد المروغة والمبتكرة - ولذا فان التكييف الحقيقي لهذا النظام الانتخابي انه نظلم مختلط mixte لو مهجن mixte و رويا المجان المحالة التي يتميز بها نظام (ص ٣١٥) ٠٠٠ والقانون بحالته الراهفة لا بحقق المدالة التي يتميز بها نظام التمثيل النصبي ، ويؤدي الى نقائج مشابهة أو اشد لنتائج نظام الاظبية المطقة (ص ٢١٦) كتاب نظم الانتخابات في الصالم وفي مصر تأليف الدكتورة سماد الشرقاوي والدكتور عبد الله ناصف _ الناشر دار النهضة المربية طبعة مارس سنة ١٩٨٤

فهو قد أخذ من نظام التمثيل النسبى فكرة توزيع القساعد على القوائم الحزبية بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها في الانتخاب داخل كل دائرة ·

واخذ من نظام الاغبية النسبية • • • فكرة أن القائمة الحاصلة على اكبر عـدد من الاسوات تحصل على المقاعد البلقية التى لم توزع على اساس العاسم الانتخابي مالقائمة الحاصلة على الإغلبية النسبية تحصل المقاصد الباقية حتى لو لم تحصـــل على الإغلبية الماللة •

واخذ عن النظام الالماني المختلط: اشتراط بنسبة معينة من الاصوات المصحيحة على مستوى الجمهورية الحصول على مقعد في الدراسان مصددها التأثير بنسبة 1/ بينما حددها النظام الالمساني بنسبة 0/ نقط.

واخذ عن نظام تمثيل الصافح نسبة الخمسين في المانة عمال وفلاحين كمما الضمى حماية على النمنيل النصائي لا مبرر لها باشتراط تمثيل النصاء في ٣١ دائرة انتخابية •

واخذ بقاعدة الزام اثقائمة الحاصلة على اقل عدد من الاصدوات باستكمال نسبة الد ٥٠٪ عمال وغلامين (ص ٣١٥ ، ٣١٣) ٠

هل هـــو نظام منطقی او مفهـــوم؟

نعم مو نظام مبتكر وقد دافع فيلسوف النظام او مبتدعه عن هذا الابتكار باننا لا نقلت غينا ، فقد قال هذا المبتكر ، ، اننا لا نبحث بصفة مستبرة عن بلد اخذ باسلوب معن لناخذ به واذا لم يلخذ به بلد معن يكون محرما علينا ، ، الننا لا نسير ورا، بلجيكا او غيرما لكي نحل مشاكل لدينا ، وما تحل اذا لم يكن مناك لا نسير دولة اجنبية الا نستطيع حل مشاكلنا وهذا حسق للمشسرع لا يجسوز أن يتبادى فيه أو ينحرف بسلطته ، فيقيم نظلها قساذا لا مثيل لسه شخوده بهزج فيسه مركبا غريبا بين عسده نظم متباينة الاسس مختلفة الاتباهات لا تؤدى الى حل مشاكلنا بل على النقيض من ذلك تخلق قدرا أكبر من المشاكل وتضيف الى المشكلات القائمة تعتيدات جمة ،

وقد وصف بعض اساتذة التانون المحليدين هذا النظام وصفه الحق في ختام دراسة جادة جاه فيها أن الحاجة ماسة لفهم • النظام المصرى الذي تراكمت عليه شروط وقيود ، واثقل باداء ونظم متقاربة جلته معقد اللي حد يصحب مه على المواطن المتفف فهمه واستيعابه ويثير مشاكل مستحصية امام القائمين على تنفيذ التانون وتطبيته (ص ٢٥١) وهو بنسم بتعتبدات وعبوب شديدة لا مثيل لها في نظم الانتخاب المروغة (ص ٢٠١) ؟

الانتخابات هي اساس شرعية نظـلم الحكم كله وليست مُحسب اساس شرعيق قِيلم المجلس التشريمي:

أن الانتخابات الحسرة والسليمة هي جوهر النظهم الديمتراطي وهي روحسه وهي تونه الدائمة . . ذلك أن الفرض الاساسي الذي تقوم عليه مكرة الانتخابات أن تكون سلطة الحكم شعبية بأن تتشكل بارادة الشعب الحرة واختياره السليم الصحيح » أذ لا يتنصر الامر على تشمكيل الهيئة النيابية التشريعية تشمكيلا شعبيا حرا ، وأنمسا يتجاوز أثر الانتخابات الى تشكيل السلطة التنفيذية طالما أن معظم نظم الدكم تقيم رابطمة جوهرية بين التشكيل الوزاري وبين التشكيل النيابي ، وتنمكس هذه الإسور كلها على حركة التشريع وسلوك الحكومة ثسم يكون لهذه الامسور صداها على السلطة التضائية في رقابتها على العبل التشريعي والتمرف الاداري ومن هنسا كانت عبلية تنظيم الانتخاب : (اسلوبه او طريقته) واجراءاته وضمانات نزاهته وسلامته) هي الخطر عملية سياسية في النظلم الديمقراطي .. اذ يتوقف على حسن اختيار نظسام الانتخاب الديمقراطي ، كما يتوقف على نزاهة السلطة القائمة على تطبيق اجراء الانتخابات ، تونير السند الشرعي المحيح لسلطة الحكم بـل ولنظمام الحكم باسره . ولذلك غان اسماءة اختيار النظممام الانتخابي الذي لا يتحقق معمه الديبقراطية ، أو الانحسراف في طريقة اجسراء الانتخابات والتدخل في حريتهما ، همدم للديبقراطية ، لأن سلطة الحكم مستفقد هتما سندها الشرعى لانهما أن تكون ديمقراطية في أساسها ، أو أن تكون حسرة في التعبير عن أرادة الشعب الحتيتية .

ولسنا في حاجة إلى أن نشير إلى أن تساقد الأصول والإساليب الديتر اطمسة عنبا سنها حتى يكن الإدعاء بتيام نظام ديتراطى سايم ، قير أن هذا لا يعنى انه مكتى لذلك توانر الإجهزة أو الإساليب الديتراطية ، قتل يتحلق هذا الأسكل أنه مكتى لذلك توانر الإجهزة أو الإساليب الديتراطية ، قتلد يتحلق هذا الشكل الديتراطي دون أن تتحلق هذا الديتراطية بالفعل ، ولعل أبرز الإبثلة على ذلك أعترات نظام الحكم بتعدد الاحزاب اعتراف شكلها وهو يضعر في نفسه العداء الشديد للمعارضة السياسي وأنسا بتجاوز ذلك الى التلاعب في النظام الانتخابي وأجراء الانتخابات المساسي وأنسا بتجاوز ذلك الى التلاعب في النظام الانتخابي وأجراء الانتخابات بطريقة بنى للمساطة السياسية والادارية الهيئة الكالمة على مصلر المهلية الانتخابية وكانة مراحلها ، وتكون النتيجة النهائية لذلك هي نقد النظام الحزبي أنفسه لملة وسوده ، أذ ينتهي النطبيق المهلي لسياسية الحكم الى تصنيق المعلرضة الذي الديتراطية والني تهدف بداهة الى تداول الحكم بي معارضة الابس وحكومة الفحد › لا أن يكون المكم ، حتا لدنب وأحد مسيطر أو مهين يتسليح حسح وجدود معارضة قريلة نظال المكم ،

ولقد حدد الفقيه الاتجايزي جينفجز من هذا المسر التمس حيث قال:

ان سلطة المعارضة تتحطم تبليا بتحطيم الانتخابات الحسرة ، لان المعارضة
لا تستطيع أن تتنوق على الافليية في التصويت ، وأنبا كل ما تستطيع أن تقصله هو
أن تهدد بهزيبة الحكوبة أذ من التجأت الى الشمع،

غير أنه أذا حيل بين المعارضة وبين ذلك غان تهديد المعارضة بالالتجاء الى التسمع يفدو هيساء .

غير أن الفقيه الانجليزي لا يغفل الاشارة ألى وجوب تساند الاصول الديبقراطية كلها حتى تستطيع المعارضة أن تؤدى دورها الهام كركن أساسى في نظام الحكم الديبقراطي مساواء بن حيث تداول السلطة تبعا لتكون أغلبية لا يمكن أن تكون أبدية وثابات وأنها هي أغلبية وتتية ويتحركة: وبن هنا كانت أدوار المعارضة العديد سسواء في الرقابة السياسية على تصرفات الحكومة (أوبنع الاعتدادات أو الانتهاكات الدسانورية) يتوقفة على تونسر الاصول الصرة للنظام الديبقراطي من حريات وجتوق سياساية غير منتضفة أو متيدة ، والفقة الدستورى يتول في ذلك :

« وحتى اذا كاتت هناك معارضة وكاتت هناك حرية انتخابات > غان الالتجاء الى الصحب يفدو غير غمال اذا لم تكل حسرية الاجتباع ، ومن هنا كلف عن الفيسود والموازنات الدستورية بسائدة فيها بينها ويتوقف بضمها على البعض الأخر ، ولا يجوز أن يعطل والصح منها ، وإنها يجب أن تعمل كلها ، ووظيفة المعارضة لا تتحصر في أن نزاها تعمل وإنها أن تبنع كلك الاعتداءات المتلصصة بالتتريج ، (يراجيع في ان نزاها تعمل وإنها أن ينع كلك الاعتداءات المتلصصة بالتتريج ، (يراجيع) في ذلك ولك : البراسيان Parliamant

ونمن نترك جاتبا هذا النتليد المسياسي والادارى المسسين الذي استقر في حيساء
مصر السسياسية من حيث التلاعب الفاضح في الانتخابات والتزوير الصريح في النتائج
دون اى وازع من قاتون او ضمير ، وكانت نتيجة ذلك الحقيبة اصطفاع لارادة الشمعب
في الغالبية الساحتة منا اجرى من انتخابات او استنتاءات ، ، ولم يعمم الديبقراطية
من هذا التردى المساح السبيل ليسام طعن يمكن ترجيحه الى الانتخابات وذلك لسبيد
بسيط هسو أن الطمون الانتخابية حسب نصوص اللمسائير المعاتبة اسسند المصل
نيها الى الهيئة النيابية التي يجرى اصطفاعها بمعرفة الحكومة والادارة والتي تحرص
أغلبيتها على رفض الطمون قطعا لدابر كل جدل في شرعية المجلس النيابي كله لا .

ولهذا لم يكن غربيا أن تدعو حكمة أستثناف القاهرة في حكم شهيم لهسا پتمريض أحد المرشدين عن اقصائه عن منصبه بسبب تدخل الحكومة السسائر في الانتخابات إلى حد التزوير) إلى وجسوب أن يكون الطمن الانتخابي طمنا تضائيا خالصا لا يكتفي فيه باشرائك جمكمة النقض في طوره الاول دون اعطاء هذه المحكمة سلطة النت وأصدار القرار!

غير أنه لم يك نظام الحكم في مصر أن يستمر أسلوب الحكم على مسا هسو عليه منذ أكثر من ثلاثين عاما مستبدا ومطلقا ، يتزين باشسكال ويلبس أتفعة ديمقراطية ولكنه في المهارسة العملية ينتهك الإمسول الديمقراطية ويمارس الإصطناع والتزوير في الإنتخابات والاستفتاءات ٠٠

لم يتنسع نظسام المكم بذلك ، ولكنه لجسا في ظل دستور سسنة ١٩٧١ وبالتحسيد منذ سنة ١٩٧٧ (باعترائه بالنظام الحزبي) الى اسلوب مبتكر في تتسل الديمتراطية وازهاق روحها وتحتيطها ووضعها جثة عليدة في صندوق زجلجي هسو نظسام تانوني شساذ ! او لسم نكن كعرامين . . بارعين في المتضيط ؟ !

لتد امترف نظام الحكم حقيقة بالامزاب منذ سنة ١٩٧٧ ، وحتى يضمى على النظام الحزبي شرعية دستورية ، صحال سنة ، ١٩٨٨ المادة الخامسة من المستور لكي يلني وحدانية التغليم السياسي منطقة في الاتحاد الاشتراكي ، ويقيم ودلا منها

نظسام تمسدد الاحزاب ، غير أن هـِــذا التعديل الدستورى المتلخسر والمتراخى لم ترتب عليسه الآثار القانونية والسياسية الواجبة :

نهن الغريب ان هذا الحكم الدستورى القاطع فى تبنى نظاماً ديه تواطى اساسه تعدد الاهزاب ، قسام جنبا الى جنب مسع قانون الاهزاب رقم } لسنة 1949 المسدد فى اكثر من نص من نصموصه لخنية الاهزاب والذى ينتهسك المسادىء الدستورية الصريحة فى حرية الراى وحرية تكوين الجمعيات وحرية مبارسة النشاط السسادى ؛ أ.

ومشى ذلك أنه بدلا من أن يسقط قانون الاهسزاب في مجال التطبيق بعسد تمسديل المسادة ٥ من الدستور وكاثر لهسذا التعديل الدستورى ٬ قان هذا النص الدسستورى الذي يجمل من تعسدد الاحزاب أساسا شرعيا لنظسام الحكم ٬ فرض علبسه أن يدور في ملك وتحت سلطان قانون باهدار حرية تكوين الاحزاب !!

ولفطر من ذلك أنه لم يكن من شان التعديل الدستور أن يغير من الاوشساع السياسية التي أرساها نظام حكم بتسلط فرض على الحياة السياسية - من موقع السياسية التي أد مترف بها ؛ جعل لاحدها وهسو حزب الحكومة الهيئة السلطة . أحـزابا تليلة اعترف بها ؛ جعل لاحدها وهسو حزب الحكومة الهيئة على المسرح السياسي ؛ غاورته القوة والجاه التي كلت لات بالمستاد الاشتراكي وهـو أذا كان قد بدأ بغرض هذه الهيئة في الواقع العملي بعنع الحـرب لألي بالهيئة القائونية استفادا الى قانون الاحزاب السياسية الذي جعل من برنامج حزب الحكومة الإطار الشرعي الوحيد المسموح بسه لتكوين أحزاب سياسية أخـري كما أسـند الى لجنة حكومية حزبية (هـي لتكوين الاحزاب سياسية أخـري كما أسـند الى لجنة حكومية حزبية (هـي لجنة شؤون الاحزاب) سلطان التحكم في الترخيص أو الاعتراف باحزاب جيدة إلى

غير أن نظاماً والحكم لم يقف عند هذا الحدد في نقض « وعدود » باتابة نظاماً شمكل لتعدد الاحزاب وفي نفس الوقت غرض السيطرة أو الهيئة الكليلة للحرب الحاكم مد وأنها هدورة تدنفن في محاربة الاحزاب المعارضة بكرة مسالات المنافئة بن توانين بتبدة للحريات وهي - في نفس الوقت مد تلل كلير من كيان هذه الاحسراب المعارضة . . . فقد ابتدع النظام أسلوب المحاكمة السباسية لتعديد المعارضة بتانون عن السدوا التوانين سمحة وموضوعا وهمو تقون حياية المتيم من العبب - كما اسنن تاتونين صارخين في انتهاك الدستور تحت اوصاف بخادعة هدساء!

حماية الجبهة الداخلية ، والسلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية . وليست هذه الاحكسام النشريمية المبتدعة سسوى قوانين تحكم بالموت المدنى على من قصسد الحاكم أن يعزلهم سياسيا فيتمى من السلحة منافسين التويساء تهز شخصياتهم اركان اسلوب حكم يقسوم على القوة والمفادعة !

« وانتقال نظام الحكم الى اسلوب شاف آخر اراد به أن يضع آخر الله سالة القيدة الثنيلة اللهسات لمصورة الردة الديقراطية ، ويصنع آخر حلقة في سلسلة القيدة الثنيلة على الحريات . . ونعنى بذلك المعول عن نظام الانتخاب الفردى واحلال اختلام الثانمة الحزيية مجلة ، . والحق انسا نشهد بالبراعة للنظام في اسلوبه المخلاح والدبلوساسي ؟ اذ أتبع سياسة الفطوة خطوة ، أو سقى المسمى في شكل جرعات !! مقال مهاد المناسبة في هيئة سيلدية مصطفة لاحول لها ولا طول اسمها مبتدع اسمها مبلس را المهادي (أو لم يسهم مبتدع اسمها مالسدة المهادي المهادية بالمهادية بالمهادية بالمهادية المهادية ولا طول المهادية بالمهادية المهادية بالمهادية با

الشسعب ؟ ٠

النظام بأنه مجلس العائلة المصرية) ؛ وعلى الرغم من أن المعارضة كانت متيقنة من هزا هذا المجلس وقلة ثمانه الدستورى الا أنها هذرت من تسلل نظام القائيسة العزيبة الى حياتنا السياسية ، وقد صحت مخاوف المعارضة عندها ومسمع النظام مجلس التطبيق القائمة العزيبية الى انتخابات المجالس الثسميية المطلبة ورغسم مخلطمة الاحزاب المعارضة الانتخابات التي جرت استغدا الى هذا النظام ؛ مان نظام الحكم مفى في طريقه المرسوم وخطته الموضوعة منذ بداية ۱۹۷۷) و أخضص التخاب من على التقائم أن من مجسوع انتخابات مجلس الشمب لنظام الانتخابات بالقائمة ، . ، واشترط كجواز مسروم (للحزاب المعارضة) الى مجلس الشمب حصول الحزب على ٨ إ من مجسوع الصوات الناخبين ؛ ولم يكتف بالسه ه بالنسبة لمجلس الشورى !

وان يقدر دستوريا: ها هل هو حقيقة المسر يجد سنده الشرعي في المسادة • من الدستور؟ ام ان هذه المسادة لا تسمح اللحزاب بان تحتكر هستي الترشيح فتعطل أحد وجهي سسيادة

وحتى اذا كانت للشرع حريسة في اختيار أي نظسام انتخابي ، فهل هذه الحرية بطلقة ؟ ام انها مقيدة بضوابط الديبقراطية ، وهل هذه الضوابط دقيقة .
 أم انها سياسية ؟

وضَع السند الشرعى لفرض الدكاتورية الحزبية ليس بالنسبة للشــعب فقط كالخبن بــل بالنسبة لاعضاء الحزب ايضا !

لعل من اکبر السخریات فی شان نظام الانتخاباب بالقائمة علی نحو ما پدرض فی مصر انه نظام یؤدی حتیا الی مرض دکتاتوریة رؤساء الاهسزاب او تنریعی » ایر د تشریعی » او « تشریعی » ذو طبیعة سیاسیة ؛ وانها هو عیب دستوری یصم النظام بصدم الدستوریة بوصنه انتهاکا للاساس الدیمقراطی الذی یعتبر فی النظام الحزیص آهم ارکاته . .

مالات الأولى من الدستور تؤكد أن نظامها السياسى اشتراكى ديمتراطى ، وتنسر المادة الثالثة ما الذى تعنيه بالديمتراطية السياسية حيث تؤكد أن السيادة ، للتسميه وحدد ، وحدو مصدر الساطات ، ويمارس الشمه هذه المسيادة ، ويديها : وتبرز المادة الخامسة من الدستور احد الحصائص الديمتراطية لنظام الحكم عندما تتود أن النظام السياسي يقوم على اساس تعدد الاحزاب ، وذلك في الماد المقومات والمبادى، الاسلسية للمجتمع المحرى المنصوص عليها في الدستور وما المبادى فهي التي نص ومذه المتربات هي التي تناولها الباب الثابين من الدستور واما المبادى فهي التي نص عليها الله الذي خصص « للحريات والمواجبات المامة » ، والماء المرابع الذي خصص السيادة التاتون ،

وفى اطار هذه المادىء والاصول الديمقراطية لابد وأن يقودنظام الاهزاب و ونظام الاهزاب هو أحسال من ونظام الانتفاد . وإذا تلكيد الدستور على أن تعدد الاهزاب هو أحسال من الصول الدينتراطية ، نقدد لكد المشرع في تقاسون الاهزاب أن استكمال هسذه

الديمتراطية لن يتحتق ما لم يبنى التنظيم الداخلى للحزب على اساس دينتراطى ، لاته من غير الحكوب دكتاتورى ، أن لاته من غير المكوب دكتاتورى ، أن يحترم نظام الدولة الديمتراطية ، وهو يهدد الديمتراطية في تعلمله مع اعضائه ! ولهذا السبب غهر بين الشروط التي اوجبحت المسادة ، من الدسستور الترام النظام الداخلي بها ،

(خابسا) طريقة وإجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وإجهزته القيادية ومباشرته لنشاطه وتنظيم علاقته باعضائه على اساس ديمقراطي وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والماليسة والإدارية لاى من هسفه القيسادات والتشكيلات مع كفالة أوسع مدى للبناقشة الديمقراطية داخل هذه التشكيلات .

وبع صراحة هذا النص في قانون الاحزاب ؛ هل يتصور أن يتحقق أي قدر من الديهتراهلية في أي حسرب من الاحزاب السياسية في الاختيار بين أعضائه معن يرغبون في النترشيع لمضوية مجلس الشعب ؟ ؛ أولا يؤدي النظام نسبه بغض النظر عسن عيوبه ... أن أن يجعل من تيسادة كل الحزب تكتاتورا مطلق الارادة سسواء في اختيار أن الاحضاء أو في ترتيب من يختارون في التاتهة الحزبية ؟ والسحنا نهسدم بطلك الديتراطية في مصدرها أو عند المنبع ؛ بهدمها داخل الاحزاب السياسية ؟ تمهيدا لهدمها على مستوى الاستة كلها عندما تبكن هذه القيادات من أن تغرض أرادتها على مجرع الناخبين فيهن ترضيع من ترشيعهم ؟ !

ان الانتجارات التى نشهدها داخل احزاب المعارضة بالذات تكثيف عن هتيقسة الكارثة وابعادها التى صاحبت نظام الانتخاب بالقلقية العزيية : بن حيث توتوق الكارثة وابعادها التى صاحبت نظام الانتخاب بالقلقية العزيبة : بن حيث تعتريق الروابط الاسرية ، وتنافس أو بتجار القيادات السياسية للاحزاب المساسية ، نهذه بردى الله ذلك من طفيان وتجبر القيادات السياسية لا يجوز التهوين مسن شاتهما المساس الشويه طبيعتها بالادعاء انهما لا تنطوى على مطمن تاتوني مصدد يمكن طرحهما على محكمة تانون تراقب الدستورية نهى تصلح بدون شمك بن زاوية التظيم العزبي على محكمة تانون تراقب الدستورية نهى تصلح بدون شمك بن زاوية التظيم العزبي الديمتراطي مطمنا قانونيا مصددا) يدعو الى اعادة النظر في تضاء مسابق بجاء في الميتراطي مطمنا قانونيا مصددا) يدعو الى اعادة النظر في تضاء مسابق بجاء في الميتراطي مجلسة المحكر المسادر في الدعوي رقم ١٩٤٨ السنة ٢٨ قا بجلسة ١٩٨٤/٤/١٢

« ان المسادة الخامسة بالدستور تضعت بأن يقسوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على اسساس تعدد الاحزاب في اطسار المتوبات والمسادىء الاساسية في الدستور مسايحمل هسدة الاحزاب اداة صياغة النظام السياسي في مصر وتتيم النواغق النشريمي الوارد في قانون الاحزاب السياسية مع البنيات الدستوري على النحو المسابحة ويحكم اللزوم القانوني أن تكون التوائم الحزبية هي المطريق الوحيد الى مقاعد مجلس الشعب » عقلا يقبل من لا ينتهي التوائم الدرية هي المناسبة القلياسية المناسبة » عقلا يقبل من لا ينتهي الاحسد الاحزاب السياسية القليامة قانونا الشياركة في القطام السياسية القلياء الدرية على من الله يتعين خطيرين:

النتيجة الاولى - هى -- حسب عبارة الحكم نفسه -- أنه لا يقبل معن لا يقلم الاحد الاحزاب السياسية القائمة قالونا المنساسية القائمة قالونا المنساسية القائمة قالونا المنساسية القائمة المنساسية المنساسية المنساسية المنساسية والمنساسية والمنساسية والمنساسية والمنساسية والمنساسية والمنساسية والمنساسية والمنساسية والمنساسية المكونة والمنساسية المكونة والمنساسية والمنساس

« أن الالزام باتنياء المرشاح إلى حرب من الاحزاب السياسية وترتبحة في لتنظيم السياسي توانب كطريق وحيد لعضوية جلس الشحب ليس يدعة في التنظيم السياسي حيث جسرى العرف الدستورى والتشريعي من قبل على جمل العضوية العالملة بالاتحاد الاشتراكي العربي الطريق الاوجد لعضوية مجلس الاسة وتولى المناسبي العالمة عن معهوم أن النظامية المسابق في الدولة كان قالها على مسيفة تحالف قسوى النساسة أمين المسابق في الدولة كان قالها على مسيفة تحالف قسوى الشعب العالملة ضمين الهسار الاشتراكي العربي » .

والتنبجة الثانية: آنه ليس في قصر الترشيع على اعضاء الإهزاب اى الصلال ببداى المساواة وتكافؤ القرص القصوص عليها في الملادين ٨ ٠ ٠ ٠ وان الشروط المؤسوعة في قانون انتخاب مجلس الشمعت قلد وضعت بقصد نظيم مدارسة حق الترشيع دون انطواء على تبييز فلا على المزى من المواطنين بما يخل بعبدا تكافية القرص فهما بينهم ، وقد استباتت المحكمة من ظاهر المحت أن التصوص التشريعية التى ترشيدها القرار المطمون عليه تدور في غلك المستور • اى أن الرحكم اعتبر المسافين ٥ ، ٢ ، كان الدستور أن غلك بتبديان محكم المسافة الخاسة من الدستور (الخاسة بتعدد الحزاب) تتيده مسابح بحكم المسافة الخاسة بن الدستور و الخاسة بتعدد الحزاب) تتيده مسابح بحكم المسافة المحكم في ذلك .

« أن البداين العابين المطلقين في المنعتين ٨ 6 . 3 بالدستور تينتها احسكام بالسادتين الخامسة و ٢٦ بالدستور بلحكام القانون . نعبا قضت به المسادة الخامسة بشأن قيسام النظسام السياسي في معر على اساس قصدد الأخراب وما نصست به المسادة ٢٢ من أن للوواطن حسق الانتخاب والترشيخ وابداء الراي في الاسستفتاء وقتا لاحكام القانون ، فاذا نص القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٦ في مسئن مجلس الشعب والمصدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ في المبادة الخامسة كرار الفترة الاولى بالمسادة السادسة على أن يكون الانتخاب بالمقابمة الحزبية واشترط أن يكون المرشح مرجا في احدى هذه القوائم فان القرار المطعون فيسه يكون بنفقا لاحكام القانون وبتقسا سع لحكام الدستور .

ونحن دون أن نخوض في تفصيل التفريضات أو الجزئيات التي سنتفاولها بالتفصيل نبيا بصد - نرجو أن نسترعي النظر إلى المقالق التالية :

"أن الحكم تسد خاض في دستورية القانون على نحسو لم يترك فيسه مكاتسا التحسستورى أن يقول كليته فيه . وهسو بذلك قد مسد الطريق اسلم المواسس في الوصول الى تناضعيه الطبيعي ذلك أنه وان كان بن هسق المحكمة الذي لا بنازعة في به أن تقصل في الدنع بعسم الدستورية تقديرا بنهسا لبعية الدفع أو عسم جديته وعندنذ يقتمر الاسرع على الحكم بريض الدفع الا اتسه يتجاوز اختصاصها بدون شسك الخوض في موضوع الدستورية التجرير على وجه يقيني بدسستورية تشريع بن التشريعات و بن بسلم أولي ترجيح نص بدمتوري على نص دستوري تشريع بن التشريعات أولي ترجيح نص بدمتوري على نصورية تشريع بن التشريعات أو تقمير بعض نصوص الدستور عسلميا نصوص الدستور عسلميا نصوص الدستورة الشريع بن التشريعات أو تقمير بعض نصوص الدستور عسلى نصوص الدستور عسلى

« وسع ذلك غان تنسير الحكم للنصوص الدستورية على النحو الذي النهى اليه › يؤدى الى اهسدار النصوص الاسلسية في الدستؤز ويبسخ النظام السياسي أو نظام الحكم كسا اراده الدستور واكسده في الإبواب الاربعة الاولى : وأولها خاص بالدولة (أو نظام الحكم) وثانيها خلص بالمتومات الاساسية للمجتمع وثالثها خاص بالحريات والمعتوق والواجبات العامسة ورابعها خاص بسيادة القانون .

فالباب الاول تؤكد مواده أن نظام ألدولة اشتراكى ديمقراطى وأن السسيادة للشسعب وحسده وهو مصدر المسلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها . . على الوجه المبين بالدسنور . وهـ و يقصد اسلسا في اطار المقومات، الاساسية

ومبسادىء الحرية وسيادة القانون .

وعندما اكدت المسادة الخامسة من الدستور (في البلب الاول) تيسام النظسام السياسي على أنساس تعمد الاحزاب تبعت ذلك بأن يكون « في اطهار المتومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور " . أي أن النظام الحزبى بكل تنصيلاته واحكامه خاضع للمتومات والمبسادىء الاساسية في الحريات وسسيادة القانون . .

ولهذا يكون مناقضا للدسستور تماما ان تسكون مسادة وحيسدة في الدسستور (هي المسادة الخامسة) وضعت بقصد القضاء على وحدانية التنظيم السياسي مسندا بنص الدستور تهاما حيث ينصب « النظام العزبين » (على نحسو ما يضعه المشرع او يبتدعه) مسيطرا على مواد الدستور الاخرى التي تؤكد الديمتراطية والحريات العامة وسيادة القانون ! يؤكد هذا النظر نفس العبارة التي ورهت في المادة الخامسة من الدستور التي أقامت النظام السياسي على أساس تعدد الاحزاب 6 فقيد فرضت ذلك مقيدا بأن يكون « في اطار المقومات والماديء الاساسية المجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور ، ولذلك غانسه ممسا ينقض الدسيستور ، أن تعطى الاحزاب السياسية (المعترف بهسا) المتيارًا أو احتكارًا على حسساب القصسوص الدستورية أغسري ! لان مؤدى ذلك انتقال السيادة من الشعب الى الاهزاب ، وأن تتسسيد الاحزاب المقومات والمبادىء ولا تخضع لها بحكم الدستور ٠٠ وتبعا لذلك مسقط النتيجنان الخطيرتان اللتان رتبهما الحكم تأسيسا على هذا النظر .

غليس من المتبول دسنوريا أن يكون الفساء نظلم شمولي بنص الدسستور لكي يحل محله نظام نعدد الاحزاب نكبة على الامة واعتداء على سيادتها ، وإن يفرض على المواطنين الانتماء الى اى حزب سياسى حتى يستطيع ان يمارس حقوقه السياسية وانه لما يناقض مبدأ السيادة الشميلة ، ما ذكره الحكم من أنه « لا يقبل من لا ينتمي لاحب الاحزاب السياسية القائمة قانونا الشاركة في النظهام السياسي البلاد » فهذا تقرير لوجه من وجدوه الحدرمان السياسي لا يمكن أن بتعبله نصوص دستور ديبتراطي وهو يعني في الحقيقة ان نظام الاهزاب كها تفرضه المادة الخامسة من الدسنور ، يجمل الانتمساء الحزبي شرطا للمواطنة الايجابية ! واذا جازان بسندل بسابقة الاتحاد الاشتراكي للمقارنة بين نظلين احدهما ديمقراطي والأخر شمولي ، مما كان يجوز للحكم أن يستدل بها في ظل نظام ديمقراطي عَم شمولي الفي وحدانية التنظيم السياسي اذالغي الاتحاد الاستراكي .

ولهذا السبب يكون التنسسير الصحيح للمادة الخاسسة من الدستور ، عسدم اكراه المواطنين على الانتماء الحزبي ، أو تطبق الشاركة في النظام السياسي (أي ممارسة بعض الحقوق السياسية) على العضوية العزبية ! والقول يغيسد ذلك بجعل المضوية من الاحزاب - تماما كالمضوية السابقة في الاتحاد الاشتراكي -جواز المرور للممل السياسي !

ولا يستتيم النظر السابق مع طبيعة الاحسزاب كصعيات. اختيارية تتوب على

الارادة الحرة حسبها عربها تانون الاحزاب نفسه و وكيا انتهست الى ذلك محكمة. التفساء الادارى نفسها في احدد احكامها متكرة الصفة العامة على الحزب. السياسي وهي هذه السفة التي تعتبر نتيجة حتية التغسسير الذي اعطاه الحسكم للانتهاء الحزبي .

ننى حكم محكمة القضاء الادارى الصادر في ١٩٨٢/٤/٣ في الدعوى رقم ٩٢٧ لىسنة ٣٨ ق ، تأكيد للطبيعة المتيزة للخزب المسياسي بالمفاسرة للاتحساد الإشتراكي أو الاتحاد القومي: وقد جاء في أسباب هذا الحكم:

" أن الاحزاب السياسية التي اسبت وكذلك التنظيبات السياسية التي
كانت تاثبة ولعيد تضييسا ونقا لاحكام التاثون رقم ، إ اسنة ۱۹۷۷ تضرج عن
ان تكون نوع عن البجميات الخاصة التي تبعد عن السلطة العلية ولا تيارس ليسا
من اختصاصاتها ، ولا يقسد في الطبيعة التاثونية للاحزاب السياسية (باعتبارها
من اشخاص القلون الخاص) أن الاتحاد الاشتراكي العربي ومن تبسله الاتحاد
القومي كان يعتبران من اشخاص القانون الصام ذلك أن هدفه الصحفة لسم
تصبغ عليه ما الا بحكم قانون الشاقها الذي اعتبرها سلطة سياسية ونساط
بكل منها وطايضة دستهرية تتصل بالترشيع لعضوية حسلس الالله على عهد اليبها بمبارسة سلطة الرائبة والتوجيه وبهذا الوصف فقسد اعتبر كا
كما عهد اليبها بمبارسة سلطة الرائبة والتوجيه وبهذا الوصف فقسد اعتبر كا
شهما بنابلة سلطة مياسية مستقلة عن السلطات الثلاثة ونتبسع لهها معني
التكوية الذي شبل في المسورة التعليدية السلطات الثلاثة ونتبسع لها معني
التكوية الذي شبل في المسورة التعليدية السلطات التشريعية والتفيينية » .

والعنى الواضح والقاطع لهيذا القضياء أنه اعتبر الحزب شخصا مسن الشخاص القاقون الخاص على خيالات الاتحاد الاشتراكي العربي ، واسياس هذا القضياء أن الحزب لم يعتبر مثيل الاتحاد الاشتراكي العربي ، واسياس هذا القضياء أن الحزب المدينة بتصل بالترشيع لعضوية مجلس الاسبة ، وهيذا يمني أن الحزب السياسي بطبيعت لاتفاط به أبية وظيفة دستورية وتبعا للكك فاتسه أذا نيطت بالمحرب وظيفة دستورية تتصل بالترشيع فأن ذلك يمتبر مناقضا القاتون الاحزاب نفسه الذي يعتبر الحزب السياسي جمعية خاصة تبعد عن السلطة الماية ولا تمارس أيا من اختصاصاتها وهذا التكيف القاتوني من جانب المحكمة للمحرب السياسي بتنهي حنبا إلى وجوب العول عن قضاء لهذه المحكمة يعطي الاصراب السياسية احتكار أفطير حق سياسي (وهيو الترشيح الذي يعتبر في حقيقت مظهرا من خظاهر سيادة الآية) ، ولا يأتك اطلانا مع طبيعتها حسيها كسدها

 أيا ما ذهب اليه الحكم من أن تأتون الانتخاب بالتاثية يتنق مع أهسكام المادنين ٥ ، ٢٢ من الدسنور ولا يناتش حسكم احكسام المادتين ٨ ، ٠ ، ، غيسا ما سنتاوله بالتغنيد تقصيلا غيما يلى من البحث .

غير أنه لا يعيب نظاينا المجيب أنه نظام يستعصى عليه الفهم ؛ وأنبا كذلك خلمه الشبياذ بين عدة نظم ويخرج به هذا الخلط عن أن يكون منتبيا ألى التبشيال النسبى الذي أدعى عند وضعه النظام أنه هدفه .

ولهذا تيل عنه بحق انه ليس نظام تبثيل خالص ، وانها هو نظام مختلط يقوم على الزج بين تواصد مختلفة من صحة انظمة انتخلية ... وبن هنا غانه ... سوف بحقق نتائج شبيهة بنتائج نظلم الانتخاب بالاغلبية وربما نتائج اشهد . (ص ٢٤١) .

٤ ـ نظام ينتسب غورا الى التهثيل النسبى :

ولا يحقق نظام انتخاب اعضاء مجلس الشسعب وغقا المتأتون 11 السنة الممرى ليس مرايا لنظام العرى السنة المحرى ليس الملا مزايا لنظام العرى ليس خالص ، وذلك لسبب بسيط هسو أن النظام المعرى ليس نظام مختلط يقوم على المزج بين قواعسد مختلف من عدد أنظمة انتخابية ، ففاح عن قواصد لغرى مؤضها عليه المحتور والتشريع من عادة أنظمة انتخابية ، ففالحين وتبثيل النساء وتبثيل بعض المحافظات تبثيلا يقوق أهميتها السكانية ، وبن هنا على نظام انتخاب اعضاء مجلس الشعب سوف يحقق نقائج شبيهة بنتسائج نظام الانتخاب بالاغليبة وربما نتسائج الشمد (ص 13) .

(أن هذا النظام) يتسم بتعتب دات وعيوب شديدة لا يثيل لها فى نظم الانتخاب المحروفة ، وقد ساهم فى هدف التمتيدات تبنى نظام الانتخاب بالمثالية بتدونا (بتواعد بمندة) . . . وقد فرضت هذه التمتيدات تبيودا على الناحيتين وصلى الاحزاب بما ، وكلت صببا فى وصف البحض لهذه التوانين بعدم الدستورية وبحسم الديتراطية (ص ٢٤٩) .

وغضلا عن ذلك غان هسذا النظام ... بالقيود والشروط الواردة غيسه لا يحتق أى مبزة من مزايا النبليل النمبيى . بل أن النظام يحتق النتائج المهية التى نترتب على النبليل بالاغلبية وهى عدم تناسب المتاصد التى يحصسل عليها . . وفي هذا تشويه خطع الرأى المسلم اصالح حزب الاغلبية (ص ٢٩٩) .

الطاعن بمدم الدستورية على المسادة ١٧ :

والقانون المطعون بعدم دستوريته يحتوى على تاعدتين غربيتين على التمثيل السبى وهو ما ينيسد بالضرورة ان المشرع قسد تبنى مبدلين غربيين عن نظام المبئيل النسبى وهها:

* تصويت الناخب العابل التحويل جبرا عنه .

په وبېدا نكبي نجاح الاغلبية ونكبي غشل الاتلية .

خالشرع مسد اخف بتاعدة التصويت التابل التحويل دون ارادة النسخب وبعش ذلك في امرين غير ديبقراطبين وغير دستوريين هما النص على تاعدة الثبانية في المسانة والمولة اصوات الاحزاب التي نقل عن ثبانيسة في المسانة الى هسرب الاغلبيسة .

مالتانون ينص في المسادة ١٧ اخيرة على أن الحزب لا يبثل في البزلسان الا أذا حصل على نسبة ثبانية في المسائة من الاصوات الصحيحة التي أعطيت عسلى مستوى الجمهوريسة .

ونتيجة لذلك غان الحزب الذى لا يحصسل على نسبة الـ ٨٪ يفتسد مقاعده التي يكون تد غاز نبهسا في بعض الدوائر ، ولهذا السبب يعتبر بعض الشراح هــذه النسبة جواز مرور لدخول البرلسان ، (ص ٣٣٧) وقسد كات النسبة في الاقتراح ستاون في صيغته الاولى هي ، ١٪ ولكن السيد رئيس الجمهورية ناشد حزيسة تضيض هــذه النسبة الى ٨٪ غاستجاب الحزب لهذا الطلب ، (ص ٣٣٧ ، ٣٣٨) . (انصبور السابق) ،

وتاعدة الثباتية في المسلمة في تعيير البلطين: « تاعسدة تلبية بن شامها استبعاد الاحزاب المسلمية بلا رحية ، بل وربعا الدت الى اختفائها بن المسرح ، السياسى ، وقسد اعترفت احزاب المعارضة ذاتها بصحوبة الحصول على هسفه النسبة بن الإصوات على مستوى الجمهورية ، خاصة وانها احزاب وليدة واعضاؤها تلبذي واسم تستكل تشسكيلها بعد في مختلف المحافظات ، ويذلل على ذلك قسول رئيس حزب التجيع ان القساون يجير لحزاب العارضة عسلى خصوص المعركة الانتخابية في جبيسح الدوائر وهسو أمر يعمعب تحقيقه نضلا عن صعوبة استكمال احزاب المعارضة تواتها بعرشدين المسلمين واحتياطيين ، (ص ؟ ٢٤) .

وفى نظر الشراح المحليدين أن نسبة ألى ٨٪ نسبة كبيرة ، تهدم مبدأ التبثيل النسبى من أساسه ، وقد بررت الدكوية أمرارها على هذا القيد أن الهدف من أشتراطه هو أستيماد الاحزاب الذي لا تتبتع بشهية كبيرة نسبيا من التبثيل من أشتراطه هو أستيماد الاحزاب الذي يقودي الى عسد الإستقرار السياسي كبا هدول الشناي المطلق الكبير الذي يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي كبا هدوالشان في إسطانا المصرة ،

غير أن المعارضة المصرية وكثيرا من الراتبين يرون أن هدفه النسبة كبيرة وأن الهدف من وضح هدفا الشرط هو حرمان المعارضة من التبثيل داخل البراسان ، وضمان استبرار الحزب الوطنى الديمتراطى الحاكم في كرامى الحكم : استبرار المعرضة : استبرار الموسمات القاتية خاضب عن المسيطرة المصوت الواحد ، والدران الواحد ، والعزب الواحد بل أن بعض اعضاء الحزب الوطنى نقد درأى حزبسه بشيرا الى أن نتيجة هدف التبد ، أن يتحدث الحزب الوطنى بسح نفسسه داخل البرلسان ، وأن الواجب اتاحة الموصة الاعزاب الممارضة لدخول البرلسان بدلا من تركها تعبل في الشسارع السياسى ، وقسيكون ذلك أكثر الملاتا للحكوبة من المتلق الذي يمكن أن تحدثه المعارضة داخس البرلسان ، (ص ٢٢٩ - ٢٢١) (المصدر السابق) .

واذا كانت قاعدة الثبانية في المسافة تبال انتهاكا صارخا المسدا التبثيل النسبي ولنبدا الديمتراطي في هرية التبثيل • فإن القاعدة الاخرى الكبلة لها انسد انتهاكا للدستور • وهي قاعدة اعطاء الاصوات المهدرة اللقائمة الماصلة على اكثر الاصوات اى الماصلة على الاغلبية وكذلك قاعدة فرعية هي ايلولة المقاعد الباقية الى حزب الاغلبية ليضا •

ولو كانت الحكومة الحزبية بنسفة وصادقة النية في الاضد حقيقة بنظام التبليل النسبى لانترجت تاعدة عادلة في اعطاء كل ذي حق حقه ، وبدلا من اغتصاب الحزب المسيطرة لاصوات ومقاعد الاتلية ، لا نبعث طريقة القاسم الانتخابي ، ، فنظام النشيل الندمي كما يو مصروف يقوم على ببدأ المدالة في توزيع المتاعد صلى القوائم بنسبة عدد الاصوات التي مصلت عليها كل قائمة دون اصدار ملحوظ للاصوات ، وتكل هذا النظام ب كما هسو بعروف ب طريقة اكبر البوائي وهي طريقة نفسح الحسال لهام الاحزاب الصغيرة الذي لهم المتخابي ، ولكنها تجمع عددا غير قليل من الاصوات ،

غير أن الشرع المسرى لم يلفذ بهذه الطريقة أو طريقة القاسسم الانتخابي الصحيح وإنها الهذ بقاعدة مؤداها اعطاء المتاعد الباتية للقائمة المحائزة على أكثر الاصوات • وهب يخرج المشرع على نظام التبثيل النسبي ولحد بتاصدة أخرى غريبة مستوحاة من نظام انتخابي آخر • هبو نظام الانتخاب الفردي بالاغلبيسة النسبية الذي يقضى بفوز المرشيع الحاصل على أكثر الاصوات (ص ٣٣٨ • المصدر النسابق) •

وهكذا نؤدى هذه التاعدة ألى عكس المقصود من نظام التبثيل النسبيّ : فهذا النظام يتصد به تبليل الاحزاب الختلفة بقدر ما تحصل عليه من المصوات . ليسا التاعدة التي نباها القانون المطعون هيه منؤدى الى تبييز حسرب واحسد على غيره من الاحسراب .

. وبعبارة آخرى تؤدى الى تكبر نجاح حزب الاغلبية وتمسغير نجاح اهزاب - المحارضة (س ٣٤٠) المصدر السابق ، وهسو ما نعوض له في مكان آخسر . وهانان القاعدتان غضسلا عبا تتطويان عليه من انتهاك للديبقراطية غها كذلك

به أما قاعدة أشتراط السـ ٨٪ لكى يمثل العزب في البرلسان فهي مخالفــة للمستور من وجهـــين : ـــ

يد الوجه الاول: - ان تيد الـ ٨ × هو تيد تحكمي بفرضه الحسرب الحاكم استنادا الى سيطرته على السلطة التشريعية لكي يستبعد من التبثيل السياسي كانة احزاب المعارضة التي لا يرجع ضعفها الى علة فيها . وانها يرجع الى أن حزب الحكومة تسد ولد من موقسع السلطة واجتنب أعضاءه من بين مسفوف الحكام النملين . . ورغبة الحكومة المطنسة في تصفية أحزاب المعارضة بغيسة ما تسهیه استقرارا سیاسیا لیست - بای المقاییس - رغبة مشروعة دستوریا . وانها هي تتمارض تعارضا صارخا مدع المادة الخابسة من الدستور انتي توجب تعدد الاحزاب كأساس لنظام الحكم الديمقراطي ، أما ما تقدرع بسه الحكومة من مخاوف يثيرها تعدد الاحزاب ، فهذا تذرع بحجة ساتطة ، لان حرية نكوين الاحزاب مقيدة تقييدا صارما بقانون تنظيم الاحزاب ، وتتجمع في الجنسة شنون الاحسراب الحكومية السلطات الكفيلة بهنع هدذا التعدد الخطير المزعوم للحزاب التي يصرح بقيامها . . واكثر من ذلك فأن الاحزاب المصرح بقيامهما غملا لا يتجاوز عددها - بجانب حزب الحكومة - خمسة مقط ، انتزع احدها حته في الوجود والاستبرار بحكم قضائي ! ! فأي سند دستوري يناقض المادة · الخامسة من الدستور تستطيع الحكومة أن تتحدي بسه لفرض تيدر تحكمي عسلي حتوق الاحزاب المعارضة المشروعة في أن تبثل في البرلمان بما تحصل عليه مسلا من اصوات الناخبين ؟ وبأى حق يبطل هـ ذا الحق الدستورى استنادا الى مرض نسبة تحكية من مجموع اصوات الناخبين . كانت في المشروع ١٠٪ فهبطت بفعل مِن المُعالِ التسامِحِ الى ٨٪ !!!

ولما الوجه الثاني لمخالفة قاعدة السـ 7x المستور • فهو أن حرسة الانتخاب هي أساني نقلد السلطة التشريعية وتكوين المجلس النيابي • ولأمني المفقيقي لهذه هي أساني و لا يتصور أن المدرية حين أن التصويت • ولا يتصور أن يكون نظام الانتخاب دستوريا أذا هي الصيد وقد الارادة بطريقية ملتوسة ، وبن تبيل هذا الانواء اشتراط شرط تمجيزي وتحكى • ينتهي الى أهدار الارادة الشيراط شرط تمجيزي وتحكى • ينتهي الى أهدار الارادة الشيراط تعاد المقاعد ا

التى يحسل عليها . واهدار هذه الاصوات التى تعتبر جحدثة بذاتها الرها الدستورى في انتخاب ببتلين بن احزاب المعارضة . ولكنها تهدر لان الحزب لسم يحسل على سنتوى الجمهورية على السلام أ . فكيف يعكن تبرير هذا الاعتداء على الارادة الشمسية في تلك المناطق التى فارت فيها أحسراب المعارضة ببعض المناسد ؟ . .

ذكرنا أن نسبة السد ٨/ التحكية غير دستورية لاتها تبثل تبيدا غير مشروع على الارادة الشعبية و وتنتهى في التطبيق الى اهسدار هذه الارادة في المسلطق التي يكون الحزب المعارض تسد حصسل على متاعسد بالفعل ولكنه عجز عسن المحصول على السير نقسد بذلك جواز المرور الى البرلمان و

غير أن ما هو أمعن في انتهاف الدنور هدو تعويل التصويت جبرا المصلحة المحزب الحاكم اى سرقة الاموات وتضخيم الانتصار الهزيل الذي يكون الحزب الحاكم ديل مبلاته حد حصل عليه ، ذلك أن نظام الانتخاب الشساذ السم يكون الحزب المعارض قسد حصل عليها ، أو بحربان عدا المدارض المدرض تسد حصل عليها ، أو بحربان عدا المدرب من المقادد التي يكون قسد كسبها في بعض الدوائر ، وإنها هدو قسد اعتبر هذه الاصوات والمقادة تنبية للحزب الحاكم ، ويعقل هدا السطو على الاصوات والمقادد منابع المدرب الحاكم ، ويعقل هدا السطو على الاصوات والمقادد مخالفتين دستوريتين جسيبتين :

به المخالفة التستورية الأولى فهي لا تقه عند حد اهدار هرية التلفيسين وإنها كذلك المحتمارهم • لانها لا تكتبى باهدار اصوات النلخيين وإنها تعطيها لمسن رئفس النلخين وإنها تعطيها لمسن رئفس النلخين اصلاءها لهم • يقول باحثان دستوريان : « أن النظام المرى تحكيى لانه يغرض على الناخب أمرا لا يرضاه • بل ويحدد له الحزب الذي يحول له الصوت لانه يغرف الناخب على همـذا الحزب (ويالقطع همـو لسم يوافق لاسه صوحت موافق لاسه منه يه يعني الانتخاب فون أن يكون له حق الاختيار • ، (ص ٣٤٣) . على الذهاب الى صفاديق الانتخاب فون أن يكون له حق الاختيار • ، (ص ٣٤٣) . ويتان المؤلفان بين هذا الوضع الشاذ وغير الديتراطي ويبن النظام الايرانسدي حيث يتوم الناخب الايرلنسدي عديد يعني النائم الايرانسدي صوته يتوم الناخب الايرلنسدي المدانيين وهيا) : هومات على ذلك بأن القاضب الوحيد الذي يصول له الذي يصول له الذي يصوت المحزب على المنافين وهيا) : الذي يصوت المحزب المنافين وهيا) : الذي يصوت المحزب الوطني المنافين هيا الذي يصوت المحزب الوطني المنافين وهيا الذي يصوت المحزب الوطني المنافين وهيا الذي يصوت المحزب الوطني المنافر فوزه طبقا التوقعات قادة هذا المستوب • .

وهذا يمنى في بساطة تابة ووضوح قاطع أن الناخب المسرى - في ظل هدذا النظام الشاذ - يذهب الى صناديق الانتخاب تحت سيف التعدد باتمه أذا صوت الى النظام الشاذ - يذهب الى صناديق الانتخاب تحت سيف التعدد بأنه أذا صوته في الى المرضة غانه يغادر مغادرة غير مضمونة ، غان صوته في نهاية الامر صوف يذهب الى حسزب الحكومة ، غليم أذن الطناء والمفسارية أو المليدة ، ولماذا لا يختزل الطريق ويصوت لجزب الحكومة ؟ .

ع. أبا المُخالفة المستوريسة الثانية:

فتتبكل في اتمدام الإساس الشرعي لوجود اغضـــاء مجاس الشعب المكوميين الذين سرق لهم النظام الانتخابي اصوات المارضة!! ويتول المؤلفان اللذان استشهدان برايها في أكثر من موضع أن نواب هسزب الاغلبية الذين يشخلون متاعد بلسوات آخرى ينتدهم ذلك الاساس الشرعى لوجودهم في البرلسان ، بالاضائة الى خلق شمور بالرارة لدى العزاب المعارضسة لمجزها الموراسات المورها الموراسات المورها عنها أن تم تطبيق الصدى التوامد المتمارعه عليها في المسالم ، خلق قاعدة أكبر البوائي أو أكبر المتوسطات أو طريقة هوندت رسر ، ؟؟ المسلم السبق) .

ليس هذا غصب وآلما تؤدى تاعدة حصول حزب الاتلية على لعبوات الاحزاب التي لسم نصل الى ٨٨ مع تاصدة حصول حزب الاغلبية على المتاصد الباتية . الشرب بالغ في الارادة التسمية حيث ان تتفق مسع الواقع طلك التناج التي يحتفها الحزب الحاكم بنظله الانتخابي . . . أو في تعبير الشراح : « تكبير نجاح الأغلبيسة يحصل وتكبير نفسل الاقلية . بمعني أن الحزب الحاصل على الإغلبية النسبية يحصل على ما عامد تنوق بكثير نسسية الامسوات التي حصل عليها . ويعيسارة أخرى أن الحزب الحاصل على الإغلبية النسبية من الاصوات (حتى وأو كلنت المسلك بكتسير من الأغلبية الملئة) مسيحة نفسة حاصسلا على أغلبية الملئة) مسيحة نفسة حاصسلا على أغلبية الملئة ، المريد نفسة حاصسلا على أغلبية الملئة ، المريد ويذلك يحقق النظام انتفج المسلم على يعتمسل على يعتمد على طلى المناسبة ميكن أن يحمسل على يعتمد الملك بن الماسان المكن بن المحرد المدرية إلى خلال الأمارات وهي نتيجة ما كان مسن المكن به تعتبها في خلل نظام الإنافية الملئة الا اذا حصل على الكرون ، • ومن الأحدوات .

ه - سرقة اصوات النافين:

أن المسادة ١٧ من التانون المطمون هيه تحرم الأقلية من الاسوّات التي هصلت عليها ، وتمنحها لحزب الاغلبية .

و والنظام على النحو القائم بعيد عن الدينقراطية التي وضع اسسما دسستور سنة 1971 . ذلك اتنا تخلينا عن النظام الدردي بالاغلبية المطلقة لسا شسابه مسن ميوب أهبها أنها تهدد أصوات ناخين تصسل الى 36٪ فسم تأتى لتأخذ بنظام الاغلبيسة المطلقة ثانية وهو ينطوى عسلى ذات المهوب التي من اجلها هجسز النظام الدردي بالاغلبية المطلقة (ص 704 ، 700).

وقد اعترض بعض اعضاء الحزب الديبتراطى على هدفه التاعدة وتسالوا الالحسد بها مع قاعدة استبعاد الحزب الذي لا يحصل على لاي من الاحسوات المحتجة على بستوى الجبهورية سيؤدى الى ألى أن تعسل نسبة أهدار الاسوات السحيحة على بستوى الجبهورية سيؤدى الى ألى لا ألى لا إذا المناسبة المناسبة

الحزب الحاكم بقسم ويحدد الدوائر الانتقابية بلا ضابط وعلى نمو يرهق احزابه المسارضة :

تتسم الدولة الى دوائر انتخابية لبر ضرورى في الانتخابات سسواء لهسويت هذه الانتخابات طبنا لنظام الانتخاب الدورى أو لنظام التائبة مسع اختسالات مطبيعة الحيل بين النظامين في شأن ضوابط التقسيم وصده الدولان... اذ يزيد عسدد الدوائر في نظام الانتخاب المردى كثيرا عن عددها في نظسام الانتخاب بالنائبة .

ونثور في انتخابات النظام الفردى بوجه خاص مشكلة التسساوى بين الدوائر بمنى وجريج تناسب عسدد المثلين مع عدد الناخبين في كل دائرة ، وهسسو ما يستدعى اعادة النظر مصنة دائبة في تتسيم الدوائر ؛ بما يتابع حركة المسكلن زيادة أو نقسسا ، ووحقق النقاسب التقريبي أو المساواة التقريبية بين أهسداد الناخبين في كل الدوائر ،

أول هـذه البسادى: عماولة تحقيق المساواة بين الدواتر الانتخابية تحقيقا المساواة في التصويت لان المساواة تعلقه على المساواة في يكون هدد التأخيين الذين يطلهم الماد والصد في الورائل مساويا المسدد الفاخيين في كل دائرة كا حقى لا يهد القبل النسبيل بكل موت أو تفاوت صد الملخبين في الدوائر الانتخابية مختلفة ولذلك تفتت المحكمة المابسا الاتحادية الإربيكية بمسدم دستورية التفاوت من صدد شكل الدوائر الانتخابية (ص ١٣٣١)

وما من شك في ان الدسائي الديبقراطية تقدر ان تقسيم الدوائر يفكن أن يكون بدخلا لاهداء مبسدا المساواة في التصويت ، وقبلا السبب تعرص بعض الدسائيم على ان يكون عبقية القضيم عبلية تشريعية نوقما لانحراف الادارة وقسد سسانت هسذا الاتجاه دستور سنة 1971 غض عسلي ان تحدد الدوائر بقانون (م ٨٧ من الدستور) ضبانا لمسائبة التصين وبعد عسن مثلثة لاعب الادارة ، وهسو تلاعب لله تاريخ عريق في مصر ، « الدكتور ثروت بدوى » . (ص ٢٥١) .

غير أن الجذور التاريخية لهدذا التلاعب تعود الى عربسا (في مهسد تابليون الثالث) وأبريكا (بمعرفة حاكم ولايسة Berry الابريكية في القرن التاسع عشر ولقد برع هذا الحاكم في هذا الفن حتى اطلق اسم

على اسلوبه في التلاعب وصار علما على صور عديدة من التلاعب في الانتخابات محواء في تنسيم الدوائر ، أو في احصاء الإصوات وتوزيهها .

وما من شك في أن تقسيم النوائر الإنتخابية طبقا للجنول الرغق بالقسانون رقم 11\$ لنسنة 1947 يشلل قبة الشسنوذ والقلاعب على نحو يسمه بعدم الدستورية لاهدار بيسدا المساواة التتربية بين أصوات الناخبين .

لتشتيت الناخبين وتلاعبه في وحدتهم انفكرية ، على النصو الذي بيدد توكل الاحزاب المارضة ويخل ببدا المساواة في الفرص بين العزاب المتنافسة جميما . .

اما اهسدار مبسدا المساواة التقريبية بين لصوات التلفيين :

نهو واضح من الثل الذي شريناه خاصا بنطقة الجيزة وتقسيمها الانتخسابي على النحسو المضح بالخريطة المساهية المرفقة .

ولما الافلال ببيدا المساواة في نواحي القاصة بين حزب العكومة واهسزاب المعارضة فاته يتدال في ليرين:

ا -- اتساع المساحة الجغرائية للدولتر الانتخابية يضعات تدرة الاحسواء؛
 على الاتصال بالجباهير لكثرة تكاليف الانتثال : أذ توجد خيس وثلاقون دائسرة

انتخابية من بين الدوائر بيلغ مساحة كل منها ٥٠٠ كيلو متر مربع ويتراوّح -- هدد المكتها بين مائة الك تسبة الى مليون وفلائملة الله عوامان موزعين على أكثر من سحة تجمع مسكمي وهذا سحة بدن وبائة قرية ، ويجب على كل حزب ازيلاة أكثر من ملة تجمع مسكمي وهذا يمنى أن يتكك الحزب من نقلته الانتقال الانتقال ما يقرب من ١٩٠٠ الله جنيه لقاء استثجار خمس سيارات يوميا لمسدة خلالة اسابيع على الاتل سابقة على الانتفاءات على يتكن المرتسون من الانتفاءات على ويتكن المرتسون من الانتفاءات على

اشف الى ذلك دوائر المحانطات النائية كالبحر الاحبر وسيناء والوادى الجديد وبرسى بطروح التى تبتسد الدائرة الواحدة فيها لمساحات شاسمة .

٢ ... أن المنافسة غير متكافئة في الطروف الحالية :

لان الحزب الوحيد المتادر على الاتصال بالجماهير في الدوائر الانتخابية هسو الحزب الوطنى الدينتراطى لاته هسو وحده الذى يستطيع الاتصال بالجماهسيم بما تحت يده من اجهزة الحكومة ربما حققه بن غسوز في انتخابات المجالس الشمهية المحليسة (التي تاطعتها الاهسزاب احتجاجا على نظام الإنتخاب بالتائيسة) (صر ١٤٤٢ / ٢٤٤) .

اما الحكم في تقسيم الدو اثر و التلاعب في هسفا التقسيم :

غانه ظاهر من الطريقة التي مر بها القانون رقم ١١٤ لمستقة ١٩٨٣ والاسلوب، الذي اتم في تتسيم الدوائر الانتخابية ،

التحكم الحزبي شسوه العباية التشريعية :

١ ... فلقد طلبت الحكومة من خلال لحنة الشئون الدستورية والتشريميسة نظر الاقتراح ببشروع قانون تعديل قانون مجلس الشعب بطريق الاستعجال . ومن ثم لم تستطع المارضة في مجلس الشمب مناقشة تقسيم الدوائر الانتخابيسة ويشجب الشراح المحايدون هــذا الاسلوب الشاذ في تبير القوانين الاسساسية الخطيرة بهذه المجلة أو المباغثة مُبتولون : ﴿ وَالْوَاتِمِ أَنْ طَلَّهِ الْاستعجالُ سَنَّ المكومة لسم يكن في مجله ، إذا لسم تكن هناك حاجة تدعو إلى الاستعجال في أمر: هام كهذا يبس النظام بزبته خاصة وأن الثانون المسدل لقانون مجلس الشسميه قسد أقره المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٢ م ٠ وأسسدره رئيس الحبهورية في أول اغسطس سنة ١٩٨٣ ونص على أن يعبل يسه من بدء أجسراء انتخابات مجلس الشحم للنصل التقريمي الرابع اى في مليو سحنة ١٩٨٣ . ومعنى ذلك أن القانون ظل عشرة أشهر تقريباً لم يعمل به ، ومن تسم كان مسن الافضسل أن نتاح لاعضساء المجلس فرصة أوسع لفاقشته لانه لم يكن ثبة مبرر الفطرة يطريق الاستعمال ، ولا ندري ما هي العجلة التي دعيت المترر في مجلس التسسيب الى القول ... ردا على اثارة أهـد الإعضاء لمسالة تقسيم الدواتر ... « أذا دخامًا في عملية التعديل بما يحقق مصالح خاصة علن تنتهى الليلة أو بعد شهر من هسؤا **ااوشسو**ع (ص ۲۲۲۲۲۲) -

وما اعتبره المؤلفان امرا منفصــلا (اى مناشئة البراسائية لتقسيم العوالــر الإنتخابية هو في الحقيقة واجب دستورى ، وضــمان أوجبه النستور نفسه حتى لا يشوب هــذا التقسيم تلاعب ، والا لمــا الزم أن يكون التقسيم بقانون ، لان للعنى الحقيقي لان يكون التقسيم علية تشريعية أن تجرى المائشة التفصيلية أســة منواء على النطاق المام أو القطاق البراسائي الخاص حتى يلفذ التقسيم طليعه التشريعي المعتبقى وأن لا يتمحض عبلا أداريا حزبيا تنفرد بسه المحكومة بزكد ذلك با استترت عليه التتاليد الدينتراطية في وجوب اتنساق الاحزاب جبيمها على هذا التتسبيم ، ويشسير إلى ذلك النتيب التونسي تبديل لا حيث أهيد تتسيم الدوائر " في فرنسسا سنة ١٩٥٨ بناء على اتفاق بين الاحزاب ٤ شـم الخلف تعديلات جديدة عسلى ذلك التقسيم ٥ ومع ذلك على التقسد العرضي يطالب باعادة النظر في هذه التقسيمات ، (صر ٨٠) .

اما التلاعب في تقسيم الدوائر الانتخابية :

غهو واضح من مجرد مطالعة الجدول المرفق بالقانون رقم 111 اسسفة 1947 أن ينكرنا حسفة المحمدة الجدول بالمناورات الانتخابية الغير الشريفة الذي كانت تنفسل في تعزيق الدوائر الانتخابية حتى تضمن لبعض الاحزاب النجاح في بعض الدوائر وذلك بنقل الجوائر من عدد الدوائر الذي يكون لها غيها المليسة . وبتضنيت ناخبي الخصوم في دوائر مختلفة حتى تطل من عدد الدوائر الذي يكون لها غيها يغوز نهها خرجم . (محرم) .

وقد اكتشفت المارضة هذا التلاهب القسود ... هسانف الحكومة ، مسسواء في نهزيق الدوائر الانتخابية التقليدية ، أو تشميت الناهيين وتوزيمهم على هسدة دوائر ــ غير أن ما هو اخطر من ذلك محاربة المناطق والتجمعات المتبزة .

غبالنسبة التجمعات الممالية حرصت الحكومة على مائشاة إو تلويب توة هذه التجمعات أو أضعافها بعيث لا تغدو مؤثرة • نتام تتسيم الدوائر على ضم منامل عمالية كينطة حاوان وكبر الزيات والمطلق الكبرى وشبرا المنية وابيابة والمطرية والمطلقة الصناعية بالاسكندرية الى مناطق ريفية أو حرفية مها يضعف تأثير التجمعات المهالية ويجملها اللية بالقائرة للأعداد المكبرة الاضعرة التي تضمها الدائرة كما يسهل التأثير الممالية والاقليبي الادارى • (من ٢٤٤) • وليس هنا الاسلوب سوى امتداد المنس عبر الدستورى الوارد في قانون الاحزاب المهالية الى مجل الانتخابات بضمد أعدار فرة الكتلة المهالية التي من حقها أن تمثل كاحدى الجهاءات الضافطة • بعيدا عن هذا الهزل التشريعي المتحدل في اشتراك من حقها أن تمثل كاحدى الجهاءات الضافطة • بعيدا عن هذا الهزل التشريعي المتحدل في اشتراك نسبة الله • « من العمال والفالدين أو التي يتحكم في الختيارهم الصرب الحاكم بغض النظر عن تبغيلهم لوعم تبنيلهم المعالى والقلاحين و القلاحين و المناسخين والمناسبة المسلوب المعالم والفالدين أو القلاحين و المناسخين و الشروعة والفلاحين و المناسخين المعالى والفلاحين و القلاحين و المناسخين المناس المعالى الفلاحية والفلاحين و الشروعة والفلاحين و الشروعة والمناسخين و المناسخين المعالى والفلاحين و الشروعة والفلاحين و المناسخين المعالى الفلاحية والفلاحين و الشروعة والقروعة والمناسخين و الشروعة والمناسخين و الشروعة والمناسخين و الشروعة والمناسخين المعالى والفلاحية والقروعة والمناسخين و الشروعة والمناسخين و الشروعة والمناسخين و الشروعة والمناسخين المناسخين و الشروعة والمناسخين والشروعة والمناسخين والشروعة والمناسخين والشروعة والمناسخين والشروعة

وحتى بالنسبة لبعض التجهمات المالية كالحوامدية رغم تصدادها الكبير غانها لم تمط سوى سنة مقاعد بينما تكاد تبلغ في تصدادها ضحف دائرة أخرى مخصص لها عشرة مقاعد "

وبالنسبة للنجيعات الحضرية كان موقف الحكومة هو موقفها بالنسبة للتجمعات السالية ولهاذا روعى في تقسيم الدوائر ضم مناطق حضرية متحررة من التأثيرات الاتلييية والماثلية الى مناطق ريفية مثل مدينة القصورة التى دخلت ضمن دائرة نضم مراكز شربن وبلناس وطلخا ، ومدينة دمشهور التى دخلت ضمن دائرة تضم مراكز دمنهور وابو حيص والمحمودية وشيراخيت والرحيانية .

وهو ما يعنى اغسماف اثر التجمعات الحضرية التى تعبيّح الليسة بالنظر لسكان الريف وينسح الجال امام التاثير العائلي (ص ٢٤٤) •

ومدًا يعنى في وضُوح أن المكونة تتبع التجمع المعالى والمضرئ - على الرغم من تجييز كل منهما بسمات مضارية معينة .. وهي لا تكتابي بذلك ، واتما تعمي العصبيات العاملية بتظيب الريف على نوعى التجمعات ، وفي نفس الوقت تقوى من تأثير الادارة الساحق في عبلية الانتخابات التي تجرى عندنذ الصلحة الريف الخاضع الهيئة الادارية ،

وجنداول الانتضاب :

غير أن هذه المصورة البشمة لهذا القانون الشاذ ونظامه الانتخابي النسبي والتلاعب في تقسيم الدواتر — هذه الصورة لن تكتمل ماديحها دون الاشارة الى امر خطير يشوب المملية الإنتخابية ويشوه الادارة الشميية تشويها بالغا ونعني بذلك تتصير الحكومة المتبد في تصميح جداول الانتخاب حتى يضاف اليها الناخبون الشبان الذين بلغوا من الانتخاب وعلى نحو ما حرصت الحكومة على أن تحرم مالاين القاخبين والاف المرشحين من حقوقهم الدستورية صواء عن طريق حظر تكوين المزاب فأت المبتدان وي نفس الوت الحرجة المستطين من دائرة الانتخاب تمهدت وفي نفس الوت الحرجت المستطين من دائرة الانتخاب تصعدت الحكومة المترافي في قيد التلفين السبان وهم يكونون الجزء الاكبر من الشعومات المكومات المتعلقة عن الفلا المنافعة الانتخاب الشعب عن الفلا المنافعة عن الفلا المنافعة التي عبون المنافعة الانتخاب المنافعة عن الفلا المنافعة عن الفلا المنافعة المنافعة التي عبون المنافعة عن الفلا المنافعة عن الفلا المنافعة عن الفلا المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة عن الفلا المنافعة عن الفلا المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة عن الفلا المنافعة عن الفلا المنافعة ال

غطى الرغم من التصوص الصريحة في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ (بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية) في الزام الحكومة بتحيل جداول الانتخاب بوجوب ان يقيد نبيا كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الأكور والاناث • (م ٧٤ واعتبدت الحكومة على المسادة ١٥ التي نضع على علاق من أهبل تيده أو وقع خطة في شان القيد لكى لا تقيد الا من يتحيل مشقة التردد على الانسام ومتاجمة طاب قسده) •

ونحن نطاب من الحكومة ان تعانا عن مدى تطابق جداول الانتخابات بالاوام الحقيقية ان لهم حق الانتخاب ١٠٠٠ فعيث تكاد يقترب عدد مسكان محر من ٤٤ مليون ويكون الشبان شريحة من اكبر شرائحه ، نتسال ما هو عدد القيدين منهم بجداول الانتخاب التي تقاتم الحكومة باستكهالها على نحو ما تلح في تعقب المهندين التونيد اهم من مباشرة الحقوق السياسية حيث انها في نظر الدستور نفسه ولجب وطفى لا يقل في خطورته عن التجنيد ونتسال الميا ١٠٠٠ ما التر وجسود المسرمان المعبودة التي تعيب ماليين الواطنين القلفين والاله المرشعين ١٠٠٠ في شرعية البعاية الانتخابية وطل تضو هذه العملية مسم هسته القالفي معبودة من الادارة العالمة تعبيرا مسهدها.

أن الطائن الوجهة الى تضيم الدوائر الانتخابية فيست مجرد مطائن سياسية يعيفهــا التعديد الوضعى والقلاوني ٥٠٠ وانها هى مطافن دسلورية وتلونهـــة تستند الى اصول دستورية وديمتراطية التبكتها العكرية انتهاكا مسارخا - سوا، في نظابها الانتخابي الشاذ لو في انتخاذ الإجراءات التهويدية للمباية الانتخابية . ``

مجلس الدولة ميثة منوشى الدولة المحكمة الادارية العليا الدائرة الاولى

ي تقرير مغوض العولة في الطحن رقم ١٩٩٨ لسنة ٣٠ ق المنسلم سن المسيد عبد الحليم حسن رمضاسان

السيد رئيس الجمهورية .

؟ _ السيد وزير الداخلية .

نسي

الحكم المسادر من محكمة القضاء الإداري في الدموي رقم ٣٤٩٨ لسنة ٣٨ ق

الوقائسع

بصحيفة مودعة قلم كتاب محكبة التفساء الادارى ف . 1 / 198 / 19 السام الاستاذ عبد الطبم رمضان دعسواه ، طالبا في ختابها الحكم بتبولها شكلا ، وبعمة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيسه شابلا كافعة آثاره وفي المؤسسوع بالفساء هذا القرار بكل ما ترتب ويترفب عليه من آثار ، وسع الزام المدعى عليهما جميسح المسرولات منضيئة مقابل اتماب الحاماه بحكم مشمول باللغالا المجلس وبلا كفالة ، يقرم فيه تنفيذه بموجب مسودته وبدون اعلان ، تطبيقا لنص المسادة المجلس تجميح المرافعات ، وسع حفظ جميع الحقوق الإخسرى للطاقب شابلة التمويضات بجميع نوميتها الاحبية والملاية .

وقال المدمى شرها لدعسواه أنه بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨ أصدر وزير الداخليسة تراره بفتح بلب الترشيح الانخليات عضوية مجلس الشمعه فيها بين الواطفين وحسد القرار ميصاد يوم السبت الموافق ١٩٨٤/٤/١٢ لفتح بلب الترشيع ويسوم وحدد ١٩٨٤/٤/٢١ المنح بلب الترشيع ويسوم صورة بمعتبدة بن فالبة الحزب الذي يفتى البه ببينا غيها أدراج اسمه بصفة أصلية واحتليلية بين أسباء المرشجين من الحزب في وائهه .

وينمى المدعى على القرار المسلر اليسه أنه التحد جمهورية مصر العربية مسنة المحكم الميبقراطي الذي ارتضاه المحمد نظلها للحكم في احكام المسادة الاولى مسن المستور وأخل بمباديء المريمة الاسلامية المسدر الرئيسي للتشريع في احكام المسادة الثقية من المستور ؟ لان هذه المباديء تتيم المساواة بين جبيع المواطنين في جميع حقوقهم العامة ، وأخل العرار بمبعدا تكافق النرص لجميع المسريين المتصوص عليه في لحكام المسادة الثانية من المسسود ، وأخل بحق الوطنيين في تولى الوظاهرات

المابة واداء المخدبة والمبل المسام على الوجه المبين في احكسام المادتين ١٢ و ١٤ من الدستور والمتسد المصربين حق المنسساواة في جبيع الحقوق والواجبات طبقا المادة . ٤ من الدسسنور ، وصادر حقوقهم في الانتخابات والترشيع وابداء الراي وفقا لاحكام المسادة ٢٢ من الدسسنور ، وانطوى القرار على تمد على حق المحربين في مسدم النبييز ببنهم بسبب الراي المسياسي لتقييده حق الترشيع وقصره على اعضاء الاحزاب ، السياسية بالمخالفة لاحكام المادتين ٢ ، و ٢٦ من الانقائية الدلية للحتوق المنتية والمسابسية التي قررتها الجمية المابة للابم المتحدة في ١٩٦٦/١٢/١٦ والني وقصر عليها عكن المدتب جسرد القرار الوطنيين المستطين عن الاحزاب المسياسية من حقهم في الترشيع لعضوية مجلس الشحب .

وتنتهى صحينة الدعوى الى التولياته لمساكل الطائب. من آحساد المربين الوطنيين المنتلين عن الاحزاب السياسية الذين دهيهم الترار بعدواتسه في سلب حق الترضيح لمضوية مجلس الشعب منه برغم تبتمه بجيع عقوقه السياسية والمنتية عائم يلتبس الحكم له بالطلبات الواردة في صحر هذا التقرير .

وتسد أودع المدعى حافظة مستندات طويت على نمسخة من عسد جريدة الجمهورية رقم 10.1 الصادر بتاريخ ١٩٤/٤/١١ بنشور نيها القرار الطمون نيه . تحدد نظر الشبق ١٩٨٤/٤/١١ ميث الودع الماضو من الدعسوى جلسسة ١٩٨٤/٤/١٤ ميث أودع الصاضح من الحكومة صافقة طويت على صورة من قرارى السيد وزير الداخلية رقمي ٢٧٣ لسنة ١٩٨٤ بلجر ادات ترشيح وانتخاب المضاء مجلس الشحب و ٢٠٠ لسسسنة ١٩٨٤ بتحديد ميماد تبرل طلبات الترشيح لعضوية حجلس الشحب .

وبتاريخ ۱۹۸۶/۲/۱۷ حكت المحكة بقبول الدموى شــــــــكلا ، وف الطلب المستمجل برغض طلب وقف تنفيذ القرار المطمون فيه والزام المدعى مصروفات هـــذا الطلب ، ولمرت باحالة الدعوى بحالتها الى هيئة مغوض الدولة لتقدم تقريرا بالراى القانونى في طلب الإلغاء .

ولقد شادت المحكمة قضاءها على اساس أن القانون رقم ٢٨ اسنة ١٩٧٢ في اساس أن القانون رقم ٢٨ اسنة ١٩٧٣ في شان مجلس المسعب معدلا بالقانون رقم ١١٤ المسنة ١٩٨٣ وتبنى نظام الانتخاب النردي ؟ واعتبر القوائم العزبية عن الاسلوب الوحيد مليلين الترشيع والانتخاب . ثم جاء قرار وزير الداخلية رقم ٢٣٧ اسنة ١٩٨٤ مفسلا ما اجبلته نصوص القانون المذكور ببينا كيلية وضمها موضع التغيد فالزم كل مرفيح بتقديم صورة معتبدة من قالمة العزب الذي ينتعى اليه ببينا ؛ بها ادراج راسمه بصفة اصلية أو احتباطية ؟ لذا غان هذا القرار يكون تدصعر مشروعا .

وابا عن عدم دستورية الترار المذكور والتي اللرها المدعى ، عان المستور تشى بتيام النظام السياسي في محم على اسلمي تعدد الاحراب ، وإذا كانت الاحسراب السياسية هي التنوات الشرعية للمشاركة في النظام السياسي بيا يترب على ذلك من تجييع المواطنين من تجيمهم وحدة في المبادىء والاحداث المشتركة التحقيق برالمسجود ، عالمه يتبل من لا ينتمي الى احد الاحراب السياسية العقبة عانونا المشاركة في النظام السياسي للبلاد ، وليس بدعا في النظام السياسي أن تكون القوائم الحزيية هي الطريق الوحيد الى بقاعد مجلس الشعب عقد جرى العرف العمنوري والشعريهي على أن العضوري والشعريهي على أن العضوية العابلة بالانصاد الاشتراكي العربي هي الطريق الاوحد ليس عقد على أن العضوية العابلة بالانصاد الاشتراكي العربي هي الطريق الاوحد ليس عقد للذهاب الى بجلس الاية ولكن انتظاد بعض المناصب الخاصة ، وذلك من مهمسوم ان النظام السياسي في الدولة مّن دائما على صبيغة تحالف قوى الشبعب العالمة ضبن المار الاتحاد الاشتراكي العربي .

ومن حيث أنه عن القول بلفائل القرار المطعون فيه لمبدأى المساواة وتكافسؤ الفرص فيرد عليه الحكم باته بعد أن إفرد الدستور لهذين المبدأين المانتين A و ١٠٠٠ فقد أهل بالمثلم القاتون عواذ جاء قانسون مجلس الشعب ناتصا في المادة الخلمية مكررا والفترة الإولى بن المادة المانسة على أن يكون الانتخاب بالقائمة العزبية ويشترطا أن يكون المرشع مدرجا في المساحدة على أن يكون الانتخاب بالقائمة العزبية ويشترطا أن يكون المرشع مدرجا في المساحدة على أن يكون الانتخاب القائمة العربية ويشترطا أن يكون المرشع مدرجا في المساحدة ويكون قد صدر بقائما مع العسقور وخاصة فيها قصت عليسمه المادنان و ٢٢ منسه .

وتضيف المحكمة أن القرار المطعون فيه اقتصر على مجرد تنفيذ الاحكام العابسة والمجرده للشروط الواجب توافرها فين يتقدم مراسحا الانفايات مجلس الشسسمب وهي شروط القصد بنها تنظيم ممارسة حق الترشيح دون انطواء على تبيز فشسسة على اخرى من المواطنين بما يخل ببيدا تكافئ الفرص فيها بينهم ، مضسسسلا عن أن التصوص التشريعية التي توسدها هذا القرار تدور في طلك الملاتين • و 17 مسسن العسسسور .

وبتاريخ ۱۹۸۲/۲/۱۸ طعن في الحكم المذكور على أساس مخالفته المكسمام الدستور والقانون والخطأ في تطبيتها ، وقسد سساتي الطاعن أسباب طمنسه على النصح التالي :

ا _ ان ما نصت عليه المادة الغليسة من البغب الاول من الدستور من تيلم النظام السياسي في جمهورية مصر المربية على السلس تعدد الاجزاب في اطسلر المقومة و المادي، الاسلسية للجنيع المحرى المتصوس عليها في الدسستور ، يضبع النظام السياسي باحزابه في اطار مقومات وبهادىء الدستور الاسلسية ، ولا يضبع هذه المقومات والمادي، في اطسار وقالب النظام المذكور ، ومن ثم يتمين الزام السياسي الانتظام في ملك ودائرة هذه المقومات والمهدى، وليس المكسى .

٣ ... أن النص في المسادة الخامسة من الدستور على أن يقسوم النظاسية. السيفي في محر على أساس تصدد الاحسراب الا يرفض وجسود المستطين من الاحزاب السياسية ولا يسلبهم حقوقهم الطبيعية والدستورية والسيفسية ولكسه يرفض غفلاً أن تكون المارسة السياسية لعزب واحدث وقد مسبق قفسساء لمحاكم مجلس الدولة بأن النص في المسادة ١٧٢ من الدمستور على المتساس مجلس

الدولة بالنصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التلايبية لا يحجب مجالس التلايب من نظــر دعاوى التلايب والمسكم عليها ولا يسلبها حقوقها التأتونية التي قررتها تشريعات خاصة بالفصل فيهما .

3 — اخطا الحكم المطعون عيه عنها "ضغى شرعية على القدار المطعون عيسه عبدا قسره من هرمان غير العزيين من هدق المترشيع لعضوية مجلس الشعب حين رده الى العرف الدستورى والتشريعي السدى جسرى من قبل على جعسل العضوية العلية بالانصداد الاشتراعي العربي الطريق الاوهدد لعضوية مجلس الاسسة وتولى المناصب الخاصة > ذلك لان هذا العرف المزصدم لم يكن من العرف في شيء > وإنها كان نصومسا دستورية ومواد تشريعية عرضها نظلمام المستحم الشمولي الذي كان يقوم على اسسامي الحزب الواهدد وهو نظلم تظلمت منه مصر باعلان دستورها الجديد > وما كان يجسوز للحكم الملاحدون عيه ان يعطى الاشباء والإنثال فيها تعالم عيه الماعان لديسه من نظلمام شساذ انتخى ولا يجسوز التنسيه مولا القياسي عليه .

و _ ان النظام المدامى المدامى القائم على أساس تصدد الاحزاب في مصر وفقا للمادة الخابسة من دستورها هذا نظام جماهيرى صرف بباشره المواطنون باستقلال لومان خسلال الاحزاب السياسية التي هي جمعيات خصوصية من شخصيات القائون الخامي وليست من مؤسسات الحكم التي جمعها احكام الباب الخابس من الدستور في رئيس الدولة والسلطة التقريفية والسلطة التفائية و وقد خلط الحكم المطعون فيسه بين النظام السيامي وبين نظام الحكم في فكره واسبابه .

٦ ... اخطا الحكم حين ذهب الى أن حقوق المواطنين في المساواة وفي تكافؤ المرص التي وردت في مبسيغ مطاقته في المادين و . ٤ من الدستور اند تبدينها احكام الملحة المادينة المساورة الدي القانون .

٧ ـــ ذهب الحكم المطعون غيه الى أن المسادة ١٢ من الدستور تبدت حقوق المواملتين في الانتضاف والترشيح بها انسزل عليها القانون رقم ٢٨ اسفة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ السفة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١١٤ السفة ١٩٨٦ في عبسارة (القواملن حق الانتخاف والترشيع وأبدائ الرائ في الاستقداء وفقاً الاحكام القانون و وصاحبته في الحياة النماية وأجب وطنى) بها ولا يتدها) ملؤا حساد منها كان غير دسستورى ومستطت منه تسوة القانون وان ما السارة الماية وأجب وطنى وان ما السارت اليه المسادة من أن مساحبة الواطن في العياة الملية وأجب وطنى يفسد استدلال الحكم بها استدل طيسه منها حيث تبتر هذه المساحبة بحيان المواطن من حقه في الترشيع لعضوية مجلس الشحب بأى نصى في تانون أو لاحمة .

٨ ــ ادعى الطاعن صحم دستورية الترار المطعون عيه والعقون رقم ٣٨ اسنة ١٩٨٣ المصحل بالعقون رقم ١٩٨٠ المسخل بالعقون رقم ١١٨٦ المسخة التون ولاتحة تقسال من ديهتراطية نظسام المولة المتسحر المرسى المالية المساور ووسين بباديء الشرع طبقا المنصوص عليسه في بباديء الشرع طبقا المنصوص عليسا في المساوة المالية التلافة من العصنور ، ومن سيادة الشسعب المصوص عليها في المسادة المنافقة من العصنور ومن مسادة القصوص لحبيسا في المسادة القالمة من العصنور ومن مسادة الكامة الموس لجيساء المواطنين تطبية مسادة المنافقة من العصنور ومن مسادة الكامة الموس لجيساء المواطنين تطبية مسادة المنافقة من العصنور ومن مسادة الكامة الموس لجيساء المواطنين تطبية مسادة المنافقة من العصنور ومن مسادة الكامة الموسادة المنافقة المنافقة

لنص المسادة الثلثية من الدستور ، ومن حسق المواطنين في تولى الوظائفة العلمة واداء الخدمة العابة طبقا انس المساورة ، ومن حق المواطنين في المساورة أسلم القدور ، ومن حق الإنشاء أمسادة ، كا من الدستور ، فيصن حق الإنشاء أمسادة ، كا من الدستور ، عليها الحكم على ذلك بسرد مجهل زعم فيه أن تاتون انتخاب مجلس الشعب قسد وضع بقصد نظيم مارسسة حق الغرضيح دون تبيز بين المواطنين ودون اخلال بعدا تكاسؤ العرص و هسو رد غير سسليم ، مخالف الغابت من واتع حل السالب لحتوق المواطنين .

وانتهى الطاعن الى التباس الحكم بتبسول الطعن شسكلا وبالفاء الحكم المطعون قيه شسايلا كافسة آثاره ، ويتبسول طلبسات الطاعن الواردة في محيفة طعنه المسادر فيهسا الحكم المطعون فيه ، ومع الزام المطعون ضدهم منضايتين بجميع المصروفات متضينة متلبسل أتماب المحاماة عن الفرجتين بحكم مشعول بالنفاذ المجل وبلا كمالة لابسر فيه تنفيذه بعوجاب مسودته وبدون اعلان تطبيقسا لنص المسادة ١٣٨٦ مسن تاذين المالت .

الراي القسانوني

من حيث أن الحكم المطمون فيه صدر ق ١٩٨٤/٤/١٧ ، وطعن فيه بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٨ ، فأن الطعن يكون تسد أتيم في الميعاد المتسور تأتوفا .

وبن حيث أن الطعن قسد أستوفى مسائر أوضاعة الشكلية ، قبن قسم يكون بقبولا قسسكلا .

وبن حيث أنه عن الموضوع غاته بتاريخ ١٩٨٢/٤/٤ صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ باجراءات ترشيح وانتخابات اعضاء بجلس الشسب ، وقضى في المسادة الثانية بنسه على أن:

« يتـــدم طلب الترشيح كتابة على النبوذج المد لذلك الى مدير الابن بالماطلة التي يرغب في الترشيح في احـــدى الدوائر الانتخابية الواتمة بهـــا خلال المدة التي تحــدد لديول طلبات الترشيح ويكون مصحوبا بالمستفات الآتية:

()) صورة ممتدة من مائمة العزب الذي ينتبي اليسه مثبتا بهسا ادراجه فيهسا اصليا أو احتياطيسا ،

وفي ۱۹۸۲/٤/۸ مستدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٠ لسفة ١٩٨٤ بتعديد ميمساد قبول طلبات الترشيح لمضوية مجلس الشمب ونص في الملاة الاولى على أن : « تقبل طلبات الترشيح لمضوية مجلس الشمب ابتسداء بن يون السبت الموافق

.) 1 أبريل ١٩٨٤ وتنتهي مسساء يوم الاثنين الموافق ٢٣ أبريل مسئة ١٩٨٤ .

ويكون تبول الطلبات من السامة التاسمة صبلتا الى السامة الواهدة والنصف مساءا ليما عسدا اليوم الأغير فيهتسد المعاد الى السامة الخامسة مساءا ، .

ومن حيث أن الطامن يعدف بدعواه عنديا أتابها الطعن في القسرار رقم ٢٩٣ لمسئة ١٩٨٤ فيها تضيفه من مطابقة المرشح لعضوية مجلس الشسيعية من تقسديم مستورة معتددة من تقلبة العزب الذي ينتمي اليه يثبت بهسا ادراجه فيهسا اسليسا أو احتياطيسا ، باعتبسار أنسه بذلك قسد جسود الوطنيين المستطين عن الإهسزاب السياسية من علهم في الترشيح لعضوية مجلس الشمعة . ومن حيث أن القسرار المطعون صدر استفادا ألى أحكام التقون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٧٢ في فسسان مجلس الشعب مصدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، فأنه يتمين الرجوع أولا إلى أحكام القانون المذكور ،

ومن حيث أن التاتون الذكور ينس في السادة ٢ على أن :

« تشاك الى القاون رقم 7A لسنة 1947 في فنأن مطمى الشعب مادة جديدة برقم الخامسة يكرر نصها الآمي :

المسادة الخليسة مسكررا:

يكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الهزيسة (ا يكون لكل حزب قائمة خاصة بسه الا ولا يجوز أن تنضبن القائمة الواردة اكتسر من مرشحى حزب واحسد ، ويحدد لكل قائمة رمز يصدر بسه تسرار من وزير الداخلية ، ويجب ان تضبن كل قائمة مددا من المرشحين مساويا المصدد المطلوب انتخاب في الدائرة وعسددا بسن الاحتياطيين مساويا له طبقسا الجدول المرافق على أن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الانسل من العمال والفلاحين يعبث يراعى أن ترعب أسباء المرشحين بقائم المقدية من الاحزاب بحيث تبسدا بعرشح من المغلت ثم مرشسح من المبل أو الفلاحين أو المكمى وهكذا بذأت التربيب .

وتنص المسادة 1 مسن التسانون الذكور على أن :

المادة السادسية (غقرة 1) •

يقدم المرشيح طلب الترشيح لمضوية مجلس الشعب كتابة الى مديرية الاسن "بالحائظة التي برشيح في دائرتها مرفقا صورة مستبدة من تلقية الحزب الذي ينقي اليه مثبتا بهسا ادراجه نبها ، وذلك خسلال المسدة التي يحددها وزير الداخليسة بقسرار منسه على الا تقسل عن عشرة ايسلم من تاريخ نمتع باب الترشيح .

وتنص المسادة } من القانون المسار اليه على أن :

 و ينشر هذا القاتون في الجريدة الرسمية ، ويمبل بسه من تاريخ بسده اجسراء انتخابات مجلس الشعب للفصل التشريمي الرابع »

ومن حيث أنه بيين مما صبق من المنصوص أن القانون رقم ٢٨ اسعة ١٩٧٢. ق شأن مجلس الشحب - معدلا بالقانون رقم ١١٤ اسنة ١٨٣ قد تبنى نظام. الانتخاب بالقائمة العزيية ، اعتبارا من بده أجسراء انتخابات مجلس الشحب المعملة التشريص الرابع ، ثم صحد قراروزير الداخلية رقم ٢٩٣ اسعة ١٩٨٨ مرددا ومنفذ في المسادة التقلية ما نص عليسه القانون في ملاتيه الفالسة مكررا والسافسة عترة ان نذا عانه لا محل القول بصحم مشروعية الترار المطمون به .

ومن حيث أنه حسن مدى دستورية القرار الملمون غيه وكفلك دمستورية القرار الملمون غيه وكفلك دمستورية القرار في حرمان المواطن المستقل من القرشيج لمضوية مجلس الشعب ، غلقا سنمالج هذا الموضوع بطريقتين ؟ الاولى غير مباشرة

وذلك بالنظر في الموضوع من خسلال مناششة مدى دستورية نظام الانتخاب بالقائمة الحزيية ، باعتبار أن حريان المواطن المستقل من الترشيح هو نتجية المبعية المنظمة بهذا النظامة ، اى أنه في سدوء هذه المناشفة بهذا أن تقسرر ما أذا كان هرمان المستقل من الترشيع بنتى أو يختلف مع احكام الدستور أما الطريقة الفاتية لهي مطالبة الوضوع بطريقة بطرة أى بحث بدى فستورية حريان المستقل مسن الترشيع لمضورة مرجلس المستقل مسن

وعلى ذلك فاتا مستبدأ الكلام في الوضوع ببحث مدى دمتورية نظسام الانتخاب . بالقائيسة العزبية ونتائجه ، ثم نعقب ذلك ببحث مدى توافق حرمان الواطن المستقل من الترشيع لعضوية مجلس الشعب مع نصوص النصنور ، كل فلك على التغضيلُ السالي :

مدى دستورية نظام الانتخاب بالقائبة الحزبية ونتائجه

ظلت مصر منذ أن عرضت النظام النياس تأصف بنظام الانتخاب المسردى المي المسردى المي المسردى المي المسردى المي المسروري مدارا المسلم و اخترا جاء المسلم ا

اذًا كان نظام الانتخاب في مصر على حدد تاريخه كان هو نظام الانتخاب الترفية على التعلق الترفية على التعلق التربة المحرية منافقة المنظام الذي سيطيق في مصر بحكم انسه قسد زرع في التربة المحرية منافقة المنظ المنافقة المنظام المنافقة المنظام المنافقة المنظام المنافقة المنظام المنافقة المنظام التعلق ال

وتولنسا هذا ليس مجرد استنتاج يبلية النطق ؛ وانسا هسو تسول يكشف من اهسد نصوص الدستور ذاته ، فتنص المسادة ١٤ من الدستور عاس انسه : و اذا خلا يكان اهسد الامضاء قبل انتهاء بدته انتخب أو مين خلف لسه خلال ستين يوما بن تاريخ ابلاغ الجلس بخلو إلكان ،

وتكون بسدة العضو الجديد هي آلدة الكبلة لدة عضوية سلفه ؟ .

فالطريق الذى رمسيه التستور لشغل المكان الخالى لا يتمسبور الا أذا كشا نافسة بنظسام الانتخاب المردى ، ذلك أن في هذا النظام يتم فسيخل هذا المكان أبسا عن طريق الانتخاب المباكر المرى المام وققسا للبادة ۱۸۹۷ من الدستور اذا كان المضو الذى خلا مكانه قد صار عضوا بالانتخاب ، وأما عن طريق التمين أذا كان المضو الذى خسلا مكانه قد صار عضوا عن طريق التمين طبقا للمسادة 7/۸۷ من الدسستور والتي تص على أنسة و يجوز لرئيس الجمهورية أن يمين في مجلس المنته عربية على عشرة » .

وهذا الطريق الذي رسمه الدستور الشغل المكان الفسطى يتمارض تبليا مع الطريق الذي يعننه التانون رقم ٣٨ اسنة ١٩٧٢ الذي يتبنى نظسام الانتفاء بالتانيسة الحزبية ، عنسد نصت المسادة ١٨ من التانون الذكور معدلا بالتانون رقسم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ على أنه « إذا خلا مكان لعسد الاعضاء المتنوبين قبل التوام مسعة مضويته حل محله احسد الاعضاء الاصلين الذين لم يحل دوره في المضوية بتيجسة حسدد المتساحد التي حصلت عليها تائيته في الانتخابات عادًا لم يوجسد أعضاء السليون حل محل من انتهت مضويته العضو الاحتياطي وفي الحالتين يكون حلول المنسسبو بتربهب ورود اسسمه في الفائيسة التي انتخبت وبذات صفة مسلفه .

وتسستير مدة المضو الجديد حتى يستكيل مدة مضوية سلقة ، .

مالطريق أندى يعتنقه نظسام الانتخاب بالقالمة الحزيبة يؤدى اذا خسلا مكان الحسد الاعضساد الى حلول آخسر محله من القائمة الحزيبية المصدة سلما ، اى اتساد ان يتم انتخاب للمفسو الذى سيشنخل المكان الخالى وفقسا السا نمست عليه المسادة ؟ ون الدمستور .

وما سبق يمنى أنسه في هين أن الدستور في المسادة)؟ يكشف من تبنيسه لنظام الانتخاب الفردي / غان التانون رقم ٣٨ أسنة ١٩٧٢ جاء ليمتنق على خلاف فلسك نظسام الانتخاب بالدائمة المزيبة .

ولقد يرد على ما انتهينا اليه بالقول بأنه في نظامام الاقتفاب بالقائمة الحزية العضو الدالى هو منتخب ثاقه في نظات شائل الصفو الذي ينقضه لحبينا المادة)؟ من الدستور > كل ما هنالك أن الأول انتخب سلفا أكوفي نفسرة لمنسائلة على خلو المكان أشغل المكان الفائل بطريسق الطسول على التحسو الذي نص عليه القدسون > في حين أن الثاني ينتخب في نفسرة لاحقدة على خلو المكان الخالى بانتخاب ما لمكان الخالى بانتخاب معبود المكان الخالى بانتخاب معبق على خلو المكان الخالى بانتخاب معبق على خلو المكان الخالى بانتخاب معبق على خلو المكان الوائل ولا حق عليه ،

فير اتنا لا نمتقد ان هذا الزمم سلم ونرى: أن التقديم والتأخير في انتخاب النالب في مذه الصلة يكتملنان في المحقينة من نظام الانتخاب النبيع > مل حسو نظام الانتخاب المردى أو نظام الانتخاب المحابق على خلسو الانتخاب المحابق على خلسو المكابئ المحتى مناسبة التربية والانتخاب اللحق على خلسو المكابئ منى نظسم الانتخاب اللحق على خلسو المكابئ منى نظسم الانتخاب اللحدى على خلسو المكابئ عنى نظسم الانتخاب المودى .

وترتيبا على ما سبق غاتا. تستطيع القول بأن المسادة ١٤ من الدستور تقصع حسن تصسد المشرع الدستورى في اعتفاق نظام الاقتفاب الفردى ، والأحساء الدائون رتم ۲۸ لسنة ۱۹۷۲ المدل بالقائسون رتم ۱۱۶ لسنة ۱۹۸۳ ومن بمسده قسرار وزير الداخلية رتم ۲۷۳ لسنة ۱۹۸۴ وتبينا نظام الانتخاب بالقائمة العزبية عليما يكونان فير دستورين .

واذا كان نظم الانتخاب بالتائبة العزبية على النحسو الذى فصلناه مسلما غير دمنورى ، فانه تفريما عسلى ذلك يعتبر حربان المستثلين من الترشيح لمفسسوية مجلس الشمعب كانتيجة لاعتناق هذا النظام أدرا غير دستورى كذلك .

هذا هبو الطريق الاول الذي سلكناه المنتشة بسدى سلابة هرمان المستطين من الترشيح لعضوية حجاس الشعب ، يبتى الطريق الثاني الذي سنسلكه المالهة هذا المضوع ، وهو علاجه بباشرة في ضسود النصوص الواردة في الدستور ، وهذا بسا سستشاوله في الصفحات التاليسة .

مدى توافق عرمان المستقام بن الترشيع مع نصوص الدستور :

ف طريقة الانتخاب بالتقائبة يلزم على من يريد الترشيح لعضوية مجلس الشعب أن يكون منتبيا الى أحد الاحدواب القائبة وقت فتح بله، الترشيع ؟ ليس هذا مقط لما وأن يترجد الحزب في توائسم مرشسحيه سواء بصفة اسلية أو احتياطية ؟ أي أن المواطن المستقل من الاحدواب محروم من ترشيح نفسه ؟ قبل يتفق هذا مسعلة لكنام المستور؟

هنك من يتسول : أن هذا لا يخالف أحكام الدستور الذي ينص في المسادة
// على أن " يتوم النظام السياسي في جمهورية بصر العربية على اسساس تصدد
الاصبراب وذلك في أطار المتوبات والمبادئ الأساسية للمجتبئ المحرى المنصوص
عليها في الدستور » ، فهذا النص يعنى أن الاصبراب هي أداة صياضية النظام
السياسي في مصر بما ينفي اليسه وأن من القسول بأن القوائس الحزبية هي الطريق
الوحيد إلى بقاصد مجلس الشمه ، فلا يقبل ممن لا يقدى الى احسد الاحسراب
السياسية المصباركة في النظام السياسي للباللاء ،

والمقدمة التى يتول بها هذا الرأى لاتقضى الى النتيجة التى ينتهى اليها ،

المريق الوحيد الى مقاعد مجلس الشحب ، وبأن من لا ينتمى الى العدوم الحول بأن القوائم الحزيية هي

الطريق الوحيد الى مقاعد مجلس الشحب ، وبأن من لا ينتمى الى اعد الاصراب
السياسية لا تقبل بنه المساركة في النظام الصياسي للبلاد أد أن نص المادة الخامسة

من المستور لا ينضبن من العبارات ما يمنع قيام المستقلين الى جانب الاهزاب ،

ولا يغرض على المواطنين جميها أن ينخرطوا في عضوية الاهزاب القائمة حاليسا أو

التي مستقوم في المستقبل ، وترتبا على ذلك عانه أذا صدر قانون وفرض على

المواطنين الانضبام الى الاحزاب والاحظر عليهم حق التشريع ، على هذا المظر

ان تبئى نظام تصند الاحزاب لا يمنى منوى هجسر النظام اللبمولى أو سيطرة حزب واحد على الحكم ؛ لكنه لا يعنى أن الحرمان من لا ينضم الى حزب سياسى ما من المساحية في الحياة السياسية .

كذلك يقال : أن حربان المستقل بن الترشيح لا بتعارض مع الدستور ؟ فلك أن المسادة 17 من الدسستور حينها نصت على أن « لليواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الراى في الاسستناء وفقها الاحكام القافون) ومساهبته في الحياة الصابة واجب وطنى » غاتها قد غوضت المشرع العادى في وضع الضوابط لحق الترشيح لمضوية بجلس الشمع ، وإذا كان المشرع قد قصر حق الترشيح على اعضاء الاحسارات غان هذا لا يصدو أن يكون تنظيها للمبلية الانتخابية ترشيحا وانتخابا فون أن ينسال من أصل الحق المقرر بهذه المسادة الذي يبقى مكلولا للمواطنين وفقسا لاحكام التأور .

والقول سالف الذكر يقوم على غير اساس ، ذلك انسه اذا كان الدسسقور قسد قسرر للبواطنين حق الترشيع ونقسا لاحكلم العلقون ، فأن العلقون في هسده الحالة يجب أن يقتصر دوره على توقع بكلة الشهائلت لكي يبارس المواطن هذا الحق غاذا هساد القاتون عن هذا وسلب المواطن هسذا الحق أو عيده وبالتألى هرسسه من المساهبة في الحياة المائم تمكن تقد غلف المستور نصا وروها . ان حرمان طائفة من الواطنين هم المستقلون ؟ من مبارمسة حقهم في الترقيع لمضوية حجلس الشمع، مناه أن القانون قد حال بينهم وبين المساهبة في الحياة العالمة ملى خلاف الحكم الدستور التي كان يتمين على القانون احترامها ، أن المشرع العادى لم يتتصر دوره هنا على تنظيم علية الترشيح لكنه تجاوز هذا ليسلب تطاعسا من المواطنين حقسا كمله لهم النستور .

هذا هو راينا في موضوع النزاع على ضدوء المانتين ٥ و ٦٢ من الدستور ؛ والذي انتهينا نبه الى ان حرمان المستقلين من الترشيع لمجلس الشعب نيه خروج على احكام المانتين السابنتين .

وعضلا من ان حرمان المستقلين من الترشيع عليه خروج على اهكام المسادتين المسابقتين عاته يتمارض مع نصوص المسواد التالية من الدستور :

المسادة الثابغة: تنص هذه المسادة على أن « تكامل الدولة تكامل النوس لجبيسع المواطنين » ، ولا شسك أن حظسر الترشيح لجلس الشعب على من لم ينضم الى حسرب ما نيسه احسدار للتكانسة بين الفرص بين المواطنين .

المسادة الارمون: تنص هذه المسادة على ان « الواطنون لدى التاتون مبواء ع وهم ، بتساوون في الحتوق والواجبات العابة ، لا تدبيز بينهم في ذلك يسبب الجنس أو الامسال أو اللفسة أو الدين أو العتيسدة » ، ومقتضى المساواة لمسام القاتون السباح لاى مصرى يريب ترشيح نفسه لعضوية بجلس الشحب أن يمارس هذا المحق ، اما النفرقة بين من ينتمى لحزب ما ومن لا ينتمى لاى حسرته ، فيصمح للاول بأن يرقسح نفسه ولا يسمح المثنى بذلك ، فهى تفرقسة تتفافي مع الدستور لا هدارها مبسدا المساواة بين المواطنين في العقوق .

المادة السابعة والاربعون: تنص هذه المادة على أن «حرية الراى مكنولة ؛ ولكل انسان التعبير عن رايه ونشـره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حـدود القانون . . . » و إذا كان الدستور يكل للمواطـن حرية الراى من حرية الراى أن يختار بين الانضمام الى حزب ما لان مباديء الحزب هي مبادئه ، ويتن الوقوف بعيدا من ساحة الاحزاب لان مبادئه الخالف عبادئه ، و هـحم انتهائه لحزب ما لا يضـل بحته في مبارسة حقوته المدياسية التي نص عليها الدستور ومنها حق المرتبع لمضوية مجلس الشحب ، غاذا جاء تأتون ما وقرض عليه لكي يمارس حقـه المدياسي في الترشيع أن ينتمي الى حزب ما غان هذا القانون يكون متمارضا مع الدسياسي في الترشيع أن ينتمي الى حزب ما غان هذا القانون يكون متمارضا مع الدسياسي في الترشيع أن ينتمي الى حزب ما غان هذا القانون يكون متمارضا مع

اذا محرمان المستطين من الترشيح لمضوية مجلس الشحب من جانب القالون رقم ٢٨ اسنة ١٩٧٧ المسدل بالقانون رقم ١١٤ لسفة ١٩٨٣ ، ومن بعسده قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٨ مخالف لاحكام المستور .

لكن هنك تساؤلا يثور في هذا المسيد هسو : اليس في ايكان المستقلين أن يكونوا اهزابسا خاصة بهم يخوضون بها الانتخابات ؛ ويالتالي تختفي مسيكة حرمان المستقلين من الترشيح ويصبح لا محل المكالم عن دستورية أو عسم فستورية هذا الحسريان ؟

لا شبيك أن الملاق حرية تكوين الإحزاب يجعل موضوع النزاع عليم الجدوى ، لذ بادام لكل مواطسين الحرية في تكوين حزب يستطيع أن يخوض به الانتخابات عما على الواطنين المستقل الا أن يعلن من تكوين حزب ؛ وبالقالى يستطيع المساركة مى الانتخابات ، فهل توافرت هذه الحرية في تكوين الاحزاب في مصر حتى يبكن القول بأن في أبكان المستقلين أن يعلنوا ويسهولة عن تكوين أعزاب يمارسون من خلالها حقهم في الترشسيح لعضوية مجلس الشعب أ:

في الواقع هناك تقون يقيد حان لم يكن يبنع حامن حرية تكوين الاحزاب ة وفي ظلل العمل باحكام هذا التقون يصحبه القول بأن من السهل على أي مواطلن أن يكون حزيسا يمارس حقة في الترشيح من خلاله ٤ الملقدون رقم . ٤ أسنة 1977 بنظلم الاحزاب السياسية وضعع تسمة شروط أنكسيس أي حزب سياسي (م)) في وخول لبقاد ادارية (م) مستندة الى الصد الاسباب المشار اليها حق الاعتراض بقسرار مصبب على ناسيس الحزب ٤ والشروط الكيرة التي وضعها المقاون المنكور لقيام أي حسزم سياسي يشكل في الحقيقة مقبة يصحب تقطيها لقيام أي عزب سر وإذا كان الاسر كذلك غان التساؤل عن مدى مستورية حرمان المستطهن مسن الترشيح يظل امر مطروحا ويتمين الإجابة عنه .

اذا غفى ظل النياب العملى لحرية تكوين الاحزاب يكون حرمان المستطين من الترشيح لمضوية مجلس الشحب ابرا مخالفا للدستور ، أي أن نصوص التلون واللائمة التي تصمرم عليهم ممارسة هذا الحق لا تتفق وأهكام الدستور ،

وبن حيث انه لكل با سبق نان حربان المستقلين بن الترشيع لعضوية مجلس الشعب سواء جساء نتيجة الاخذ بنظام الانتضاب بالقائمة الحزبية ، أو نتيجسسة مخالفة بعض نصوص الدستور ، أمر غير دستورى ،

ومن حيث أن تأتون المحكمة الدستورية العليسا رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ يقص في المسادة ٢٥ على أن 9 تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي :

أولا: الرتابة التضائية على دستورية التوانين واللوائح .

•

وينص في المسادة ٢٩ على أن « تتولى المحكمة الرقابة التضائية على دستورية الغوانين واللوائسج على الوجه التالي :

۱۱ اذا تراءى لاحسدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص الغضائي اثناء نظر احسدى الدمارى عدم لاستورية نصى في تانون او لاتحة لازم للفصل في النزاع لوتفت الدموى واحالت الاوراق بغير رصوم الى المحكمة الدساورية العلما للفصل في المسائد الدستورية..

 (ب) أذا دنسع أحد الخصوم أثناء نظير دميوى ليام أحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستوريته نمسيل في فلتون أو لاثمية ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدنسع جدى أجلت نظر الدعوى وحسدت لن أشار الدفسع ميمسادا لا يجاوز ثلاثسة اشهر لرفسع الدعسوى بذلك لمسام الحبكسسة الدستورية الطيا ، عاذا لم ترفع الدعوى في اليعساد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

ومن حيث أن الطاعن يشع بمسدم دستورية النصوص الذي تحرم المستطيع من الترشيح مسسواء تلك الواردة في القانون رقم ٢٨ لمسسفة ١٩٧٢ في شعار مجلس الشعب المستفرة إلى المستفرة إلى المستفرة إلى المستفرة المستفرقة المستفرة المستفرقة المستفرة المستفرة المستفرة المستفرة المستفرة المستفرة المستفرة المستفرة

ومن حيث انه عن المسرومات غاتا نرى ابتساء الفصل هيها .

لللبكانسري

١ ... تأجيل نظر الملعن وتحديد بيماد لا يجاوز ثلاثة أشهر للطاعن لرغسع
 دمــوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليسا .

٢ ... ابقساء النصل في المعروفات .

مايسو سفة ١٩٨٤ ،

مغوض العوقة حكتور غاروق عبسد البر

اصدار دستور جمهورية مصر العربية (١)

رئيس الدولة :

بعد الاطلاع على نتائج الاستنتاء على دستور جمهورية مصر العربيسة ، الذى اجرى فى اليوم الحادى عشر من سبتبير سنة ١٩٧١ ، وعلى اجمساع كلمسة الشسعب على المواضح على هـذا الدستور ،

وبصد الاطلاع على المسادة ١٩٣ من دستور جمهورية مصر المربيسة ٠ يصدر دستور جمهورية بصر المربية بالنص الرفق ٠ القاعرة في ٢١ رجب ١٣٩١ م ــ ١١ سعتمبر ١٩٧١

وثيقة اعالان الدسستور

ندن جامع شعب مصر العامل على منه الارنس المجيدة منذ مجر التساريخ والمخصسارة ·

نحن جمامير مذا الشعب في ترى مصر وحتولها وبدنها وبصائمها ومواطن المحل والعلم فيها ، وفي كل موقع يشارك في صنع الحياة على ترابها ، او يشارك في شرف النفاع عن هذا التراب ،

نحن جامع هذا التسمي المؤمن بتراته الروحي الخالد والمطين على ترابها ، أو يشمارك في شرف الدفاع عن هذا التواب .

نحن جماهير هذا الشعب الذي يحمل الى جانب أمانة التاريخ مسئولية أهداف عظيمة للحاضر والمستقبل ، بذورها النصال الطويل والشاق ، الذي ارتفعت مع على المسيرة العظمي للامة العربيـة وايات الحرية والإشتراكية والوحدة .

نحن جماهر شسعب مصر : باسسم الله ، وبعون الله نلتزم الى غير ما حد ، وبدون قيد أو شرط أن نبذل كل الجهود لنحقق :

(اولا) السلام لمالمنا : عن تصميم بان السلام لا يتوم الا على الصدل ، وبان التقدم السياسي والاجتماعي لكل الشعوب لا يمكن ان يجرى او يتم الا بحرية صده المشعوب وبارادتها المستقلة ، وبان اى حضارة لا يمكن ان تستحق اسما الا مبراة من نظام الاستفلال مهما كانت صوره والوائد ،

(ثانيا) الوحدة : امل المتنا العربية عن يتين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصبر وانها لا يمكن أن تتحقق الا في حماية الهة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت الدعاوى التي تسانده ه

(ثالثًا) التطوير الستمر للحياة في وطنها ، عن ايمان بأن التحدي الحقيقي

 ⁽۱) الجريدة الأرسعية غي ۱۹۷۱/۹/۱۲ المدد ۲۱ مكررا (۱) . ومحل بقـرار مجلس الشعب بجلسة ۱۹۸۰/۶/۲ .

الذى تواجهه الاوطان مو تحتيق التقدم ، والتقسدم لا يصدت تلقائيا او ببجرد الوتوف عند اطلاق الشمارات ، وانها القوة الدائمة لهدذا التقدم مى اطلاق جبيع الابكتيات والملكات الخلافسة والمدعة للسعبنا الذى سجل في كل المصور اسهابه من طريق المبل وحده في ادا، دوره الحضاري لنفيسه وللانصائدة .

لقد خاض شعبنا تجربة تلو اخرى ، وقدم اثناء ذلك واسترسد خلال ذلك بتجارب غنية ، وطنية وتوهية وعالمية ، عبرت عن نفسها في نهاية مطاف طويل بالوثائق الاساسية لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ التي قادها تحالف القوى العالملة في نسعينا المنافس ، الذي استطاع بوعيه المهيق وحسه الرحف ، أن يحافظ على جوهرها الاصيل ، وأن يصحح دواما وباستعبار مسارها ، وأن يحتق بها تكابلا يعمل الى حدد الوحدة الكلية بين العلم والايمان وبين العربية السياسية والحربية الاجتماعية وبين عالمية الكفاح الانصائي من لجر تحرير الانسان سياسة واتتصادا وثقافة وفكرا والحرب ضد كل قوى من لجل تحرير الانسان سياسة واتتصادا وثقافة وفكرا والحرب ضد كل قوى

(رابعا) الحرية لانسانية المسرى عن ادراك لحقيقة ان انسانية الانسان وعزته هي الشماع الذي مدى ووجه خط سير التطور الهائل الذي تطعته البشرية نحو مثلها الاعلى •

ان كرامة الغرد المكاس طبيعي لكرامة الوطن ذلك أن الغرد الذي هو حجر الاساس في بناء الوطن وبقيمة الغرد وبصله وبكرامته تكون مكانة الوطن وتوته وهبيته ،

ان سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد ، محسب ، لكنها الاساس الوحيد اشروعية السلطة في نفس الوقت ،

ان صيغة تحالف قوى الشعب العابلة ليست سبيلا للصراع الاجتماعي نحو التطور التاريخي ، ولكنها في هذا العصر الحديث ومناخه ووسائله صمام ابان يصون وحدة التوى العاملة في الوطن ، ويحفق ازالة المتناقضات غيبا بينها في التضاعل الديمتراطي" .

نحن جمامير شسعب مصر تصبيما ويقينا وابهانا وادراكا بكل مسئولياتنا الوطنية والقومية والدولية وعرفانا بحق الله ورسالاته وبحق الوطن والامة وبحق المبدأ والمسئولية الانصانية وباسم الله وبمون الله ، نطن في هذا اليوم المحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ ، اثنا نقبل ونطن ونمنح لانفسنا صدًا العستور ، مؤكمين عزمنا الاكيد على الدفاع عنه وعلى حمايته وعلى تأكيد احترامه .

دستور جمهورية مصر العربية

اليساب الاول

الاولسة

مادة ١ - جمهورية مسر السربيسة دولة نظامها اشتراكى ديمتراطي يلوم على تجالف توى الشمب العاملة •

والشعب المصرى جزء من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها المساطة(١) •

هادة Y - الاسسلام دين الدولة ، واللفة العربية لفتها الرسبية ، ومبادى، الشريمة الاسلامية المسدر الرئيس التشريم(٣) •

هادة ٣ - السيادة للشعب وحدم ، وحو بصدر السلطات ، ويمارس الشعب هــنه السيادة ويحميها ، ويصون الوحــدة الوللة ، على الوجه المبن في المستور ·

هادة ٤ ب الاساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية مو النظام الاشتراكي الديمتراطي القائم على الكفاية والمدل بما يحول دون الاستفلال ، ويؤدى الى تقريب الفوارق بين الدخول ، ويحمى الكسب المشروع ، ويكفل عدالة توزيع الإعباء والتكاليف المامة (2) •

مادة ● - يتوم النظام السياسي ف جمهورية مصر العربية على اساس تعدد الاحزأب ، وذلك في اطار المتومات والبادئ الاساسية للمجتمع الممرى النصوص طيها في الدستور

ومنظم القانون الإحزاب السماسمة(٤) •

هادة ٦ - الجنسية المحرية ينظمها التانون ٠

الباعب الثلاقي القومات الاساسية للمجتمع

الفصل الاول -- المقومات الاجتماعية والخلقية .

هادة V سيقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي ·

هادة A - تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميم المواطنين ·

هادة 9 سـ الاسرة الساس المجتمع ، غوامها الدين والاخلاق والوطنية ·

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الاصبل للاسرة الصرية وما يتبثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تاكيد هذا الطابع وتنميته في الملاقات داخل المجتمع المريء

^(؛) الراد ٢ ، ٢ ، ٢ ، ٥ ، ه معدلة بترار مجلس الشمعب بتعميل الدستور بجلسته المحلمدة مي ١٩٨٠/1/٣٠ وأجرى بشان النحيل استفتاء ٠

والحة ١٠ - تكفل الدولة حماية الامومة والطنولة ، وترعى النشى، والشجاب ، وتوفر لهم الظروف الفامسية لتنمية ملكاتهم ٠

هائدة ١١ سـ تكفل الدولة التوفيق بني واجبات الرأة نحو الاسرة وعطها في المجتمع ومسلولتها بالرجل في ميادين الحيساة السياسية والاجتماعية والتقافيسة والاجتمادية ، دون اخسلال بأحكام الشريمة الاسلامية ،

والدة ١٧ ما يلتزم المجتمع برعاية الاضلاق وحمايتها ، والتمكين التقايد المسرية الاسيلة ، وعليه مراءاة المستوى الرفيع التربية الدينية والتيم الخلقية والوطنية ، والمراث التاريخي للشعب ، والمعانق الطمية ، والسلوك الاشتراكي ، والأداب المامة ، وذلك في حدود القانون ،

وتلتزم الدولة باتباع هذه البادى والتمكين لها ٠

هائدة ۱۳ حالمعل حتى رواجب وشرف تكتله الدولة ، ويكون المايلون المتازون
 بحل تتدير الدولة والمجتمع .

ولا يجوز فرض اى عبل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولادا، خدمة علمة وبمقابل عادل ٠

هائم 18 سالوظائف العامة حق المواطنين ، وتكليف المقامين بها لخدمة الشحب ، وتكفل الدولة حصالح الشحب ، وتكفل الدولة حصالح الشحب ، ولا يجوز نصلم بشر الطريق التاديين الإفى الاحوال الذي يحددها الدانون .

ملاة ١٥ صلحاربين القسدماء والمسابين في الحروب أو بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية في مرصى الصل وفقا للقانون -

هائة ١٦ سـ تكبّل الدولة الشعمات الثنافية والإجتباعية والصحية ، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر والنظام رفعا استواها،

هادة ١٧ مـ تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحى ، ومعاشات المجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جبيما ، وذلك ونقا للقانون .

مادة 1/ مـ التعليم حتى تكله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتصل الدولة على مد الالزام الى مراحل اخرى ، وتشرف على التعليم كله -

وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث الطمى ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج ·

مادة 19 - التربية الدينية مادة اساسية في منامج التعليم المام ·

هادة ٢٠٠ ما التطيم في مؤسسات الدولة التطيبية مجانى في مراحله المختلفة ·

هادة ٢١ مد محو الامية واجب وطنى تجند كل طانات النسمب من أجل تحديد -

ملاة ٧٢ ـ انشاه الرتب الدنية ممثور ٠

الغصل الثاني _ المتومات الاقتصادية

مادة ٣٣ - ينظم الانتصاد التومى وفقا لنطة تنبية شاملة تكنل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ، ورفع بستوى الميشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة مرص الميل ، وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد ادنى للاجور ، ووضع حد اعلى يكمّل تتربب الفروق بني الدخول .

. هادة ۲۶ - يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه ماتضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة ·

هادة ٣٥ - لكل مواطن نصيب في الناتج القومي يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستقلة .

مادة ٣٦ - للماملين نصحيب في ادارة الشهرعات وفي ارباحها ، ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الانتاجية وفقا للقانون ، والمحلفظة على أدوات الانتاج واجب وطنى ،

ويكون تمثيل المبال في مجالس ادارة وحدات التطاع المام في حدود خمسين في المسائة من عدد اعضاء صدة المجالس، وتعمل الدولة على ان يكفل القانون لصفار الفلاحين وصدغار الحرفيين ثمانين في المسائة في عضسوية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية ·

ملاة ٢٧ سـ يشترك النتفعون في ادارة مشروعات الخدمات ذات النفع الممام والرقابة عليها وفقا للقانون ·

هادة ٢٨ هـ ترعى الدولة المنشات التعاونية بكل صورها ، وتشجع المناعات الحرفية بما يكفل تطوير الانتاج وزيادة الدخل ،

وتعبل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الاسمس العلمية الحديثة ·

والله ٢٥ - تخضع المكية أرتابة الشعب وتحميها الدولة ، وهي ثلاثة انواع : المكية العامة ، والمكية التعاونية ، والمكية الخاصة ،

مادة ٣٠ سـ الملكية العامة هي ملكية الشعب ، وتتلكد بالدغم المستبر للتعلاج المام ٠

ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في حطة التنبية •

هادة ٣١ - المكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ، ويكفل التانون رعابتها ويضمن لها الادارة الذاتية ·

مادة ٣٣ - المكية الخاصة نتمثل في راس المال غير المحتفل ، وينظم التانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدية الانتصاد النومي وفي اطلب خطة النتيبة ، دون انحراف او استغلال ، ولا يجوز أن تتمارض في طوق استخدامهما بسم الخمير المعام المشمو ، هادة ٣٣ - الملكية الماية حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن ونقا للقانون باعتبارصا مسندا لقوة الوطن واسساسا للنظام الانستراكي ومصسدرا لرفاهية النسيعب ،

هادة ٣٤ ما الملكية الخاصة مصونه ، ولا يجبوز مرض الحراسة عليها الا في الاحوال المبنسة في القانون وبحسكم تضائى ، ولا نتزع الملكية الا للبندمة العسلية وبقابل تعويض ومنسا للقانون ، وجسق الارث نيهسا بكنول .

هادة ٣٥ ما لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومتابل تحويض .

هادة ٣٦ - المسادرة العامة للاموال محظورة ، ولا تجمعوز المسادرة الخاصة الا بحكم تنفسائي .

هادة ٣٧ سيمين الدانون الحد الاتصى للبلكية الزراعية بما يضبن حبساية الفلاح والعابل الزراعي من الاستفلال وبما يؤكد صلطة تجالف تسوى التسمع العاملة على مستوى التربة •

هادة ٣٨ - يقوم النظام الضريبي على المدالة الاجتماعية · مادة ٣٨ -- الاحضار واجب وطني تحيه الدولة وتضجمه وتنظهة .

البساب النسالت

الحريات والمقبوق والواجبات المبلهة

هادة 20 سالواطنسون لمدى القانسون صواء ، وصم متساوون في الحقسوق والواجبات العلمة ، لا تبييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو المقيسدة -

والدة 61 سالحرية الأسخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تبس ، وفيها عبدا حالة التلبس لا يجوز التبض على احد أو تنتيشه أوحبسه أو تقييد حريت على المتنفل الا بلعر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر صدا الإمر منالقاضي المختص أوالنيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام المنتس الالمنبون ،

ويحدد القانون مدةالحبس الاحتياطي

مادة 27 - كل مواطن يتبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى تبيد تجب مماملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز أيذاؤه بدنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غمر الإماكن الخاضعة للقاوانين المسادرة بتنظيم السجون .

وكل شـول بثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه -

هادة 28 ما لا يجوز اجراء اى تجربة طبية أو علميـة على اى انســان بنــير رضائه الحر ،

جلادة 22 سالمساكن حرمة غلا يجوز دخولها ولا تغتيشها الا بالمسر تضسائى مسبب وفقا لاحكام القانون ٠ هادة ٥٤ سد لحياة الواطنين الخاصة حرمة يحبيها القاتون .

وللمراسلات البريفية والبرقية والمحادثات التلهونية وضيرها من ومسمائل الاتمسال حرمة ، وسريتها مكنولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رتابتها الا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقا لاحكام القانون ،

مادة ٤٦ ـ تكفل الدولة حرية المتيدة وحرية ممارسة الشمائر الدينية ·

مالة ٤٧ ـ هرية الراى مكمولة ، ولكل انسان النصير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التمبير في حدود التانون ، والنقد الذاتي والنقد البنا، ضمان لسائمة البنا، الوطني ،

ملاة 18 حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائسل الاصلام مكفولة ، والرقابة على الصحف حظورة ، والرقابة على الصحف جخلورة والذارما أو وتفها أو الفازعت المطوري الادارى محفلور ويجوز استثناء في حالة اعلان الموارىء أو زين الحريه أن يغرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعالام وقابة محددة في الامور التي تقصل بالسلامة العالم أو اغراض الابن القومى ، وذلك كله وفقا القانون ،

مادة ٩٤ ــ تكل الدولة للمواطنين حربة البحث الملمى والابداع الادبى والفنى والثقافي ، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك ·

هادة ٥٠ ــ لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الاقلية في جهة معينة ولا أن يلزم بالاعلية في مكان ممين الا فيالاحوال المبينة في القانون ·

مادة 01 سـ لا يجوز ابعساد اى مواطبين عن البلاد أو منمه من المودة اليهسا. . مادة 27 سـ للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوته الى الخارج ، وينظسم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومفادرة البلاد .

هادة 97 سـ تعنسع الدولة حق الالتجاء السياس ذكل أجنبى أضعابد بسبيب الدغاع عن مصالح التسعوب أو حقوق الانسان أوالسسلام أو المسدالة ، وتسليسم اللاجئين السياسيين معظور ،

هادة 02 ـ المواطنين حق الاجتماع الخاص في صدوء غير حاملين سلاحا ودون حامة الى اخطار سيسابق ، ولا يجسوز لرجسالي الامن حضور اجتماماتهم الخاصة ،

والاجتباعات العامة والواكب مباحة في هـ حدود القانون . ولاية وه ـ المواطنين حتى تكوين الجمعيات على الرجه الدين في القانسون .

مادة • • • • المواطني حق تدوين الجمعيات على الوجه الجبير، في العاسون • ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا النظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى •

ملاة ٥٦ ما انشاء النقابات والإتحادات على أساس ديبقراطي حتى يكفله: القادن، ، وتكون لها الشخصية الإعتبارية ·

وينظم الفانسون مساحمة النقابات والاتحسادات في تنفيذ الخط والبرامج الاجتماعية ، وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحباية أموالها ·

ومى ملزمة بمساطة اعضائها عن سلوكهم في مبارسية نشاطهم وفق مواثيق شرف اخلاقية ، وبالدغاع عن الحقوق والعربات القررة قانونا لاعضائها .

مادة (e v - كل اعتداء على الحرية النسخصية أو حرمة الحياة الخاصـة للبواطنين وغيرما من الحتوق والحريات الملة التي يكتلهـا العصتور والقانسون جريمة لا تستط الدعوى الجنائية ولا الدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكال الدولة تعويضا عادلا ان وقع عليه الاعتداء ·

مادة ٥٩ - حماية الكاسب الاستراكية ودعمهما والحضاظ عليها واجب وطنى .

هادة ٦٠٠ - المناظ عملى الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل موامان . . . كل موامان .

هادة ١٦ - اداء الضرائب والتكاليف السامة واجب ومقا للقانون. •

مادة ٦٢ ما للمواطن حتى الانتخاب والترشيع وابداء الراى في الاستفتاء وفقا لاحكام التانون ، ومسماهيته في الحياة العامة واجب وطنيي .

هادة ٦٣ ما ذكل نورد حق مخاطبة السلطات المامة كتابة وبتوتيمه ، ولا تكون مخاطبة السلطات العابة باسم الجماعات الا للهيئات النظامية والإنسخاص الاعتبارية ،

البساب الرابسع

سيادة الضائون

هادة ٦٤ س سيادة القانون اساس الحكم في الدولة ·

هادة ٦٥ هـ تخضع الدولة للقانون ، واستقلال التفساء وحصائته ضباتان اساسيان لحماية الحتوق والعسريات .

ملاة ٦٦ ــ العتوبة شخصية ٠

ولا حريمة ولا عقوبة الابناء على تنانون ، ولا توقع عفوبة الا بحكم فضسائى ، ولا عتاب الا على الانمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون ·

هادة ٧٧ - التهم برى، حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل أنه فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ٠

وكل متهم في جناية يجب أن يكون له معام يدامع عنسه .

مادة 18 ما التقاضى حق مصون ومكنول الناس كانة ، ولكل مواطن حسى الانتجاء الى قاضميه الطبيعي ، وتكفيل الدولة تقبريب جهات التضماء من المتناضين وصرعة المصيل في القضايا .

ويحظر النص فىالقوانين على تحصين اى عبل او تسرار ادارى صن رقابة التنسبه ٠

أهادة ٦٩ سـ حسق الدناع اصالة أو بالوكالة مكفول -

ويكفل التاتون لفسير التادرين بالبسا وسسائل الالتجساء الى التفسساء مسن حقوقهم ·

هادة ٧٠ - لا تقسام الدمسوى الجنائية الا بلير من جهسة تضافية ؛ فيها مسدا الاحوال الذي يحددما القانون ·

٩.

مائة ٧١ سبباغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله نورا ؛ ويكون له حق الاستماثة به على المتعالفة به على الموجه الذي ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه ، وله والميراء التنظم المام التضاء من الاجراء الذي تبيد حريته الشخصية ، وينظم المقانون حق التظلم بما يكتل المصل فيه خسلال مدة محددة ، والا وجب الاضراع حتما ،

مائدة ٧٧ - تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشمب ، ويكون الامتناع عن تنفيذها و تعطيل تنفيدها من جانب الوظنين المعوميين المنتصبين جريمة يماتب عليها القانون ، وللبحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعـوى البنانيـة مباشرة الى المحكوم المناتيـة مباشرة الى المحكمة المنتصـة :

الباب الخليس نظام الحكم الفصل الاول ــ رئيس الدولة

هادة ٧٧ - رئيس الدولة مو رئيس الجمهورية ، وبسهر على تاكيد سيادة الشمب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات المسسمان تلدية دورها في المسلل الوطني .

واقعة ٧٤ مد لرئيس الجمهورية اذا قام خطر بهدد الوحدة الوطنية او سسلامة الوطن أو يعوق وقسسات الدولة عن اداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجسراءات السريمة لواجهة صدا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها ،

مادة ٧٥ - يشترط غين ينتفب رئيسا للجمهورية أن يسكون مصريا مسن أبوين مصرين وأن يكون متمتما بحوقوقه الدنية والسياسية ، والا تقل سنه عن اربعين سنة ميلادية ،

هادة ٧٦ – يرشع مجلس الشعب رئيس الجهورية ، ويعرض الترشيع على الواطنين لاستغتائهم فيه ٠

ويتم الترشيح في مجلس الشحب لنصب رئيس الجمهورية بناء على التراح تلث اعضاته على اغلبية ثلثي اهضاء التراح تلث اعضاته على الخلبية الشأر اليها المجلس على الواطنية الشأر اليها المجلس على الواطنية الشأر اليها اعيد الترشيح مرة اخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الاول ، ويسرض المرشح الحاصل على الاغلبية المطلقة لاعضاء المجلس على المواطنين لاستغتائهم فيه المحلس على المواطنين المحلس المحلس على المواطنين المحلس على المحلس على المواطنين المحلس على المواطنين المحلس على المواطنين المحلس على المحلس على المحلس على المواطنين المحلس على المواطنين المحلس على المح

ويعتبر الرشح رئيسا للجههورية بحصوله على الاغلبيسة المطلقة لسدد من أعطوا أصواتهم في الاستغناء ، غان لم يحصل الرشح على هذه الاغلبية رشح المجلس غيم • وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الإجراءات ذاتها • مُلَدة ٧٧ ص مدة الرئاسة ست سنولت ميلادية تبدأ من تاريخ اعسلان نتيهـة الاستفتاء وبجوز اعسادة انتخاب رئيس الجمهورية لمند اخرى (١) ٠

هائد ۷۸ - تبدأ الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء هدة رئيس الجمهورية بستين يوما ، ويجب ازيتم اختياره قبل انتهاء الدة باسبوع على الاقبل ، فاذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لاى سبب كان ، استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه ،

. والدة ٧٩ - يؤدى الرئيس اعام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصحيه البين الآتية : ٥ أقسم بالله المطليم أن احافظ مخلصا على النظام الجبهورى ، وأن احترم الدستور والقانون ، وأن ارعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن احافظ على استنظال الوطن وسالابة اراضيه » .

مالة • ٨٠ سيحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية • •

ولا يسرى تعديل الرتب اثناء مدة الرئاسة التي تترر بيها التعديل .

ولا يجوز أرئيس الجمهورية أن يتقاضى أي مرتب أو مكافأة أخرى •

مالة ٨١ - لا يجوز لرئيس الجمهورية اثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا ، أو أن يشترى أو يستاجر شيئا من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيمها شيئا من أسواله ؛ أو أن يتايضها عليه .

هادة AY - اذا قام مانسع مؤقت يحسول دون مباشرة رئيس الجمهورية و الإخصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية و

هادة AF – اذا تسدم رئيس الجمهورية اسستقالته من منصبه وجه كتساب - الاستقالة الى مجلس الشعب •

هادة As م في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية او عجزه الدائم عن السل يتولى الرئاسة مؤتنا رئيس مجلس الشعب ، واذا كان المجلس منحلا حل محلة رئيس المحكمة الدستورية الطيسا ، وذلك بشرط الا يرنسع أيهما للرئاسة ·

ويمان مجلس الشعب خاو منصب رئيس الجمهورية. *

ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة ·

مالة ٨٥ حد يكون انهام رئيس الجمهورية بالخيلة المظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث اعضاء مجلس الشمب على الاتل ، ولا يصدر قرار الاتهام الا باغليبة ثلثم اعضاء الجلس .

ويقف رئيس الجمهورية عن عله بمجرد صدور قرار الاتهام ، ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين النصل في الاتهام •

وتكون محاكمة رئيس الجمهورية امام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها واجراءات المحاكمة المالها ويحدد المتلب ، واذا حكم بلدانته اعلى من منصبه مع عدم الاخلال بالمعورات الاخرى .

 ⁽١) الآدة ٧٧ معطة بقدرار مجلس الشعب بتحييل المستور بجلسته المعلمة بقاريسخ
 ١٩٨٠/٤/٣٠ وكان نصبا عبل التحيل ما بلي :

ه محة الرياسـة مت مخرات ميلادية تبدأ من تأريخ ادان نتيجة الاستفتاء ء ٠

ه ويجوز اصابة انتفاب رئيس الهمورية لمنة تالية رماسلة » •

محكمة النقض ٠

الغمل الثانى ـ السلطة التشريعية ـ مجلس الشعب

هادة ٨٦ - يتدولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويتر السياسة العلمة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والوازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبنى في الدسبتور ،

وادة AV ـ يحدد التانون الدوائر الانتخابية التي تتسم اليها الدولة ، وعدد اعضاء مجلس الشمب النتخبين ، على الا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا نصفهم على الاتل بن المسال والفلاحين ، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المساشر المملى المام ،

ويبين القانون تمريف المامل والفلاح .

ويجوز لرئيس الجبهورية أن يعني في مجلس الشعب عددا من الاعضاء لا يزيد على عشرة ·

مالات AA عيدد القانون الشروط الواجب توانرها في اعضاء مجلس الشهب و وبيين أحكام الانتفاء والاستفناء ، على أن يتم الاقتراع تحت أشراف أعضاء من هنئة تفسأندة •

هادة ٨٩ ـ يجوز للماءلين في الحكومة وفي التطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لمفسوية مجلس الشعب و ونيها عدا الحالات التي يحددما القانون يتغرغ مفسو مجلس الشعب لمفسوية المجلس ، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقا لاحكام القانون .

هادة ٩٠٠ سينسم عضو مجلس النسعب ايام المجلس قبل أن بباشر عبله اليمين الآدية : « انسم بالله المطلع أن أحافظ بخلصا على سلامة الوطن والفظام الجيهوري وأن أرعى مصالح الشعب وأن أحترم المستور والقافون » •

والله ٩١ - يتقلفي اعضاء مجلس الشمعب مكافأة يحددها القانون .

هادة ٩٧ هـ مدة مجلس الشعب خبس سيسنوات نيسلادية من تاريخ اول . _ اجتماع له ٠

ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال السنين بوما السابقة على انتها مدته والمحقد المحتول المحتول

وتعرض نتيجة التحقيق والراى الذى انتهت اليه الحكمة على المجلس النصل في صحة الطبن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر المضوية باطلة الا بقرار يصدر بالخبية ثلثى اعضاء المجلس

هادة 45 ما اذا خلا بكان احد الإعضاء تبل انتها، مدته انتخب او عين خلف له خلال مستني يوما بن تاريخ ابلاغ المجلس بخلو المكان -

وتكون مدة العضو الجديد هي المدة المكبلة لمدة عضوية سلفه •

مادة 90 ما لا بجوز لعضو مجلس النسعب اثناء مدة عضويته أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو ببيعها شيئا من أموالله أو أن يقليضها عليه ، أو أن يبرم مع الدولة عندا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولا .

هادة ٩٦ ما لا يجوز استاط عضوية أحد أعضا، البطس الا أذا فقد الثفة والاعتبار، أو فقد أحد شروط المضوية أو صفة العامل أو الفلاح التي انتخب على الساسها ، أو أخل بواجبات عضويته ٥٠ ويجب أن يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس بأغلبية تلثى أعضائه ،

هادة . ٩٧ س مجلس الشعب هو الذي يقبل استقالة اعضائه ·

هائدة ٩٨ سـ لا يؤاخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الإنكار والآراء في الداء اعبائهم في الجلس أو في اجانه ٠

مادة ٩٩ - لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ اية اجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب الا باذن سابق من المجلس · . .

وفي غير دور انعقاد المجلس يتمني اخذ اذن رئيس المجلس -

ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من اجراء ٠

هادة ١٠٠ - مدينة القاهرة مقر مجلس النسسب ، ويجوز في الظسروف الاستثنائية أن يعقد جلسساته في مدينة الحرى بناء على طلب رئيس الجمهسورية أو الخدية أعضاء المجلس .

واجتماع مجلس الشمع في غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التي تصدر فيه باطلة ٠

مادة ١٠١ - يدعو رئيس الجبهورية مجلس الشعب للاتمقاد للدور المسنوى المسادى قتبل يوم التحميس التائي من شهر نوفعبر ، غاذا لم يدع يجتمع بحسكم المستور في النيوم المنكور ١٠٠ ويدور دور الانمقاد المادى سبعة أشهر على الاتل وينفس رئيس الجمهورية دورته المادية ولا يجوز فضها قبل اعتماد الموازنة المادية الموادة .

مادة ۱۰۲ سيدعو رئيس الجمهورية مجلس النسمب لاجتماع غير عادى ، وذلك في حالة الضرورة أو بنساء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس ألشسب . ويطن رئيس الجمهورية غض الاجتماع غير المادى .

هادة ١٠٣٣ ـ ينتخب هجلس الشعب رئيسا له ووكيلين في اول اجتماع لدور الانعقاد السنوى المادى لمدة هذا الدور ، واذا خلا مكان احمدهم انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته ٠

والدة ١٠٤ - يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل نبيه وكيفية ممارسة وظائفه ٠

هادة ١٠٥ ساجلس الشعب وحده المحافظة على النظام داخله ، ويتسولي ذلك رئيس المجلس ·

عادة ١٠٦ _ جلسات مجلس الشعب عانية ٠

ویجوز انمقاده فی جاسة سریة بنا، على طلب رئیس الجمهوریة او الحكومة او بنا، على طلب رئیسه او عشرین من اعضائه على الاقل ٠٠ شم یقور المجلس ما اذا كانت المناقشة فى الموضوع العاروح امامه تجرى فى جلسة عانمية او سرية ٠ هادة ۱۰۷ ــ لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور الخلبية اعضائه و ويتخذ المجلس تراراته بالإغلبية المجلقة للحاضرين ، وذلك في نمير الحسالات التي تشترط نيهما الخلبية خاصة ، ويجسوى المتصويت على مشروعات التوانين مادة مادة ،

. وعند تساوى الآراء يعتبر الوضوع الذي جرت الناتشة في شانه مرنوضا •

مادة ١٠٨٨ - لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحدوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس النسب بأعلبية تأثي أعضائه أن يصدد قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التغويض لمدة محدودة وأن تبن فيه موضوعات مذه القرارات والاسس التي تقوم عليها ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتها، مدة التغويض ، غاذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون .

ملادة ١٠٩ ــ لرئيس الجمهورية ولكــل عضو من اعضـــا، مجلس الشعب حق اقتراح القوادين ·

مادة ۱۹۰ سـ بحال كل مشروع تانون الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه ، على أنه بالنسبة الى مشروعات القوانين المتدمة من اعضاء مجلس الشمب غافها لا تحال الى تلك اللجنة الا بعد محصها امام لجنة خاصة لابداء الراى في جواز نظر المجلس فيها ، وبعد أن يقرر المجلس ذلك ،

هادة ۱۹۱ سه كل مشروع تانون اقترحه احد الاعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الانعقاد ،

مادة ١١٢ _ لرئيس الجمهورية حق اصدار التوانين أو الاعتراض عليها .

مادة 117 هـ اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع تانون اندره مجلس الشمه رده اليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اباه ، قاذا لم يسرد مشروع القانون في مذا المعاد اعتبر تانونا واصدر .

واذا رد في المحاد المتقدم التي المجلس واقره ثبنية بأغلبية ثلثى اعضائه اعتبر قانونا واصدر •

هادة ١١٤ سايتر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الانتصادية والاجتماعية . ويحدد القانون طريقة اعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب .

مادة 110 ـ يجب عمرض مشروع الموازنة العابة على منطس الشعب قبــل شهرين على الاقل من بدء السلة المــالية ، ولا تعتبر نافذة الا بموافقته عليها ·

ويتم التصويت على مشروع الوازنة بابا بابا وتصدر بقانون ، ولا يجوز لمجلس الشعب أن يصدل مشروع الوازنة الا بموافقة الحكومة ·

واذا لم يتم اعتماد الوازنة الجديدة تبل السنة المالية عمل بالوازنة القديمة الى حين اعتبادها •

ويحدد القانون طريقة اعداد الوازنة ، كما يحدد السنة المالية ٠

ملاة ۱۹۱۳ مد بيجب موافقة مجلس الشعب على نقل اى مبلغ من بلب الى آخر من ابواب الوازنة المامة ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها او زائد في تقديراتها وتصدر بقانون - مادة ۱۱۷ - يحدد القانون أحكام موازنات المؤسسات والهيئسات المامة وحساباتها

هادة ۱۱۸ - يجب عرض الحساب الختابي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا نزيد على سنة واحدة من تاريخ انتها، السنة السالية ٠٠ ويتم التصويت عليه بابا بابا ٠ ويصدر بقانون ٠

كما يجب عرض التقرير السنوى للجهاز الركزى للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب •

والمجلس أن يطلب من الجهاز الركزى المحاسجات اية بيانات أو تقارير أخرى. هادة ١٩١٩ - انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو الفاؤها لا يكون ألا بقانون · ولا يعفي أحد من أدائها ألا في الإحوال الهيئة في القانون ·

ولايجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون -هادة ١٢٠ - ينظم القانون القواعد الاساسية لجياية الابوال الماية واجراءات صرغها -

مادة ۱۲۱ م لا يجوز السلطة التنفيذية عقد تروض او الارتباط بشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خرانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشحب •

هادة ۱۹۲۷ م يمين القانون قواعد منح الرتبات والمائسات والتمويضات والاعانات والمكافات التي تتقرر على خبزانة الدولة · وينظم القبانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تنولي تطبيقها ·

هافة ١٩٣٣ - يصدد القانون القواعد والإجراءات الناصبة ببنع الالتزامات الناصبة ببنع الالتزامات المتطقة بنائية والمنافقة المتوال المتصرف بالمبان في المتقارات المطوكة للدولة والنزول عن الوالهما المنقولة والقواعد والإجراءات النظمة لذلك .

هادة ۱۷۱ حـ لكل عضو من اعضاء مجلس الشعب أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء أو احد نوابه أو احد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يتخبل في اختصاصاتهم .

وعلى رئيس مجلس الوزراء او نوابه او الوزراء او من ينيبونه الإجابة عن اسئلة الاعضاء •

ويجوز للعضو سحب السؤال في أى وتت ولا يجوز تحويله في نفس الجلسة الى استحواب •

واقة 170 حـ لكل مضــو من اعضــاء مجلس الشـعب حق توجيــه استجوابات الى رئيس مجلس الوزراء او نوابه او الوزراء او نوابهم لمحاسبتهم في الشــئون التي تدخل في اختصاصاتهم ٠

وتجرى الناقشة في الاستجواب بصد سبمة ايام على الاقل من تقديمه الا في حالات الاستمجال التي يراما المجاس وبموافقة الحكومة •

مادة ١٩٦٦ ما الوزراء بمشولون امام مجلس الشعب عن السياسة الملية للدولة ، وكل مسئول عن اعمال وزارته -

ولمجلس الشمعب أن يقرر سمعب الثقة من احمد نواب رئيس مجلس الوزراء

أق أحسد الوزراء أو نوابهم ، دولا يجوز عرض طلب سنت الثقة الا بصد استجولب ، وبناء على انتراح عشر أعضاء الجلس ،

ولا يجوز المجلس ان يمددر عراره في الطلب تبل ثلاثة ايلم على الاقل من تقديمه ه

ويكون سحب الثقة باغلبية اعضاء المجلس

ملاة ١٣٧ سالمجلس التسعب أن يقرر بنا، على طلب عشر أعضائه مستوليسة رئيس مجلس الوزرا، ويصدر القرار باغلبية أعضا، المجلس ·

ولا يجوز أن يصدر صدا الترار الا بعد استجواب موجه الى المحكومة وبعد الاثنة أيام من تقديم الطلب ·

وفي حالة تقرير السئولية بعد المطس تقريرا يرضب الى رئيس الجمهورية

متضمنا عناصر الوضوع وما انتهى اليه من راى فى هذا الشأن واسباب . ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير الى المجلس خالل عشرة أيام ماذا عاد

وارتبس الجمهورية أن برد التقرير الى الجلس خبلال عشرة أيام فاذا عاد المجلس الى أقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي • ويجب أن يجرى الاستفتاء خبلال ثلاثين يهما من تاريخ الاقرار الاخير للمجلس ، وتقف جلسات المجلس في عذه المحالة ،

غلاًا جاس نتيجة الاستغناء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا والا تعسل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة ·

هادة ۱۲۸ ساذا قرر المجلس سحب الذقة من احد نواب رئيس مجلس الوزرا، أو الوزراء أو نوابهم وجب عليب اعتزال منصبه ·

ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته الى رئيس الجمهورية اذا تقورت مسئوليته امام مجلس الشعب •

هلات ۱۲۹ سد بجوز لمشرين عضوا على الاهل من اعضاء مجلس التمسمب طرح موضوع علم للمناتشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشاته ٠

هائة ١٩٠٠ مد لاعضماء مجلس الشمعب ابداء رغبات في موضوعات عامة الى رئيس مجلس الوزراء أو لحد نوابه أو لحد الوزراء -

ماقة ١٣٦ صلجاس الشعب أن يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط احدى المسلح الادارية أو المؤسسات العلمة ، أو أي جهاز تتنهذي أو اداري ، أو أي مشروع من الشروعات العامة ، وذلك من أجل تقصى الحقائق ، والله المجلس بحقيقة الاوضحاع المائية أو الادارية أو الاتتصادية أو أجراء تحقيقات في أي موضوع يتحق جميل من الاعمال السابقة ،

والجنة في سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من آدلة وأن تطلب مماع من ترى مماع الواقه ، وعلى جميع الجهات التنفيذية والادارية أن تستجيب الى طلبها ، وأن تضع تحت تصرفها لهذا النرض ما تطلب من وثائق أو مستندات أو غير ذلك ·

مادة ۱۷۳ مد يلتى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانمقاد العادى لجلس الشعب بيانا يتضمن السياسة العلبة للنولة ، وله الحق في التاء أى بيانات أخرى أعلم المجلس *

ولمجلس الشعب مناتشة بيان رئيس الجمهورية ٠

مادة ۱۳۳ - يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تاليف الوزارة ، وعند النتاح دور الانعقاد المادى لجلس الشنعب ، برنامج الوزارة ،

ويناتش مجلس الشعب مذا البرنامج .

هادة ١٣٤ ت يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ان يكونوا اعضاء في مجلس الشعب ، كما يجوز لفي الاعضاء مذهم حضور جلسكت اللجلس ولحائه ،

مادة 170 - يسمع رئيس مجلس الوزرا، والوزرا، في مجلس الشعب ولجاشه كلها طلبوا الكلام ولهم ان يستمينوا بعن يرون من كبار الموظنين ، ولا يكون للوزير صوت معدود عند أخذ الراي ، الا إذا كان من الإعضاء .

مائة ١٣٦ - لا يجوز ارئيس الجمهورية حل مجلس النسب الا عند الضرورة وبعد استفقاء النسعب ، ويصدر رئيس الجمهورية ترارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثني يوما ، غاذا اقرت الاغلبية الطاقة لمحدد من اعطوا المواقهم الحل ، المحدر رئيس الجنهورية ترارا به ،

ويجب أن يشتعل القرار على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جعيدة لمجلس الشحب في هيعاد لا يجاوز سنين يوما من تاريخ اعلان نتيجة الاستنتاء . ويجتمع المجلس الجديد خلال الايلم الشرة التالية لاتبام الانتخاب .

الفصل الثالث - السلطة التفيلية الفرع الاول - رئيس المهورية

مادة ١٣٧ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبن في الدستور -

مانة ۱۳۸ - يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء المسياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تغفيزها على الوجه المبنى في الدستور ،

هادة ۱۳۹ ما درديس الجمهورية ان يمنين ناتبًا لمه او اكثر ، ويحمد اختصاصاتهم ويعليهم من مناصبهم .

وتسرئ التواعد المنظمة لمساطة رئيس الجبهورية على نواب رئيس الجبهورية -

هافة ۱٤٠ سايزدى ناتب رئيس الجمهورية ، امام رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة مهام منصبه البين الآتية : « اتسم بالله المظيم ان احافظ مخلصا على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مسالح الشحب رعامية كليلة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسائمة أراضيه »

هادة ۱۱۹ سايمن رئيس الجمهـورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويعنيهم من مناصبهم ،

. هادة ۱۶۲ سارئيس الجيهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانمقاد وحضور جلساته ، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما يكون له حق طاب تقاوير من الوزراء • هادة ١٤٣ سـ يسني رئيس الجمهورية الوظنين المنتيني والمسكريين والمثلين السياستيني ويعزلهم على الوجه المين في القانون -

كما يعتمد ممثلي الدولة الاجنبية السياسيين .

هائدة 185 - يصدر رئيس الحمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ التواتين ، بها ليس فيه تحديل ار تحطيل لها او اعنا، من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره أن اصدارها ، ويجوز ار صبن التانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه •

مالة 120 م يمسدر رئيس الجمهوزية لوائع الضبط ·

هادة ١٤٦ صايمت و رئيس الجيهورية القسرارات اللازمة لانشساء وتنظيم الرائق والصالح العامة -

ملاقة ۱۶۷ حالذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شائها قرارات تكون لمها قوة التأنون -

ويجب عرض هذه الترارات على مجلس الشعب غلال خعصة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس تلثما ، وتعرض في ول اجتباع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، خلال أم تعرض زال باشر رجعي ما كان لها بن توة القانون دون حاجة الى أصدار ترار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال باشر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا راى المجلس اعتماد/نفاذها في الفنرة السابقة أو تسوية ما ترتب على تذارها بوجه آخر ،

هادة ۱۶۸ ـ يطن رئيس الجمهبورية حالة الطوارى؛ على الوجب المدي في القائدون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التقلية ليترر با يراه بشائه •

واذا كان مجلس الشحب منحلا يعرض الابر على المجلس الجديد في أول اجتباع له ٠

. وفي جميع الاحوال يكون اعلان حالة الطوارى، لمنة محدودة ، ولا يجوز بدها الا بموانقة مجلس الشعب ،

هائة ١٤٩ سارئيس الجمهورية حق المغو عن المقوبة أو تخفيفها ، أبا العلو الشابل فلا يكون الا بقانون *

ملات ١٥٠ سرئيس الجمهورية هو التائد الإعلى للتوات السلحة ، وهو الذي يمان الحرب بعد موافقة مجلس الشمع ،

هائدة ١٥١ - رئيس الجمهورية بيرم المامدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان • وتكون لها قوة القانون بعد ابرلهها والتصديق عليها ونشرما للوضاع المتررة •

على أن معاهدات الصلح والتجالف والتجارة والملاحة وجديع الماهدات التي - يترتب عليها تعديل في اراضى الدولة ، أو التي تتطق بحقوق السيادة ، أو التي تحيل خزائة الدولة شبينا من النفقات غير الواردة في الموازنة ، تجب موافقة مجلس الشعب عليها . هائدة ١٥٣ - لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالم البلاد العليا ٠

الفرع الثاني ــ الحسكومة

مادة ١٩٥٣ مـ احكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية الطيا للدولة • وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم •

ويشرف رئيس مجلس الوزراء على اعبال الحكومة •

مادة 104 سـ يشترط فيمن يمني وزيرا أو نائب وزير أن يكون مصريا ، بالغا من العمر خمسا وثانتني سنة ميلادية على الاقل ، وأن يكون متعتما بكامل حقوقه المنية والسياسية ،

هائة 100 سيزدى أعضاء الوزارة ، امام رئيس الجهوزية ، قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين الآتية : « أقسم بالله المغليم أن احافظ مخلصا على النظام الجهورى ، وأن احترم الدستور والتادون ، وأن أرعى مصالح الشسمب رعاية كابلة، وأن احافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

مادة 107 سميمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

(أ) الاشتراك مسع رئيس الجمهورية في ومسع السياسسة العلمة اللدولة والاشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية

 (ب) نوجيه وتنسيق وبتابعة اعسال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمسات العابة ·

 (ج) اصدار القرارات الادارية والتنفيذية ومثا للقوانين والقرارات ومراقبــة تنفذها ·

- (د) اعداد مشروع التوانين والترارات .
- (a) اعداد مشروع الموازنة العامة الدولة •
- (و) اعداد مشروع الخطة العامة للدولة •
- (ز) عقد القروض ومنحها ونقا لاحكام الدستور •
- (ح) ملاحظة تنفيد القوانين والمحافظة على ابن الدولة وحماية حقوق الواطنين
 ومصالح الدولة

هادة ۱۹۷ ما الوزير مو الرئيس الادارى الاعلى لوزارته ، ويقدولى رسمم سياسة الوزارة في حدود السياسة العابة للدولة ، ويقوم بتغفيذها ·

هادة ٢٠٩٩ ما ترئيس الجمهورية ولمجلس النسسّب حق احسالة الوزير الى المحلكمة عما يقم منه من جرائم اثناء تادية اعمال وظيفته أو بسببها •

ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اتتراح يقدم من خمس أعضائه على الاتل ، ولا يصدر قرار الاتهام الا باغلبية ثلثي أعضاء المجلس • هافة ١٩٠٠ - يرتف من يتهم من الوزراء عن عمله الى ان ينصسل في امره ، ولا يحول انتهاء خدينه دون اتلية الدعوى عليه أو الاستبرار بنها ، وتسكرن محاكمة الوزير ولجراءات المحاكمة وضماناتها والعقاب على الوجه البني بالقانون ، وتسرى هذه الاحكام على نواب الوزراء ،

النزع الثالث ... الادارة المعلية

هادة 131 مستنسم جمهرزية مصر العربية الى وحداث ادارية تتمنع بالشخصية الاعتبارية ، منها المحافظات والمن والقرى ، ويجوز انشاء وحداث ادارية اخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية اذا انتضات المسلمة السابة ذلك ،

جادة ١٦٣ هـ تشكل المجالس الشعبية المطية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق الانتخاب المباشر ، على أن يكون نصف اعضاء المجلس الشعبى على الاتل من المعال والفلاحين ، ويكنل القانون نقل السلطة اليها تدريجيا .

ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بني الاعضاء -

هادة ١٦٣ - يبين القانون طريقة تشكيل المهالس التسمية المطية ، واختصاصاتها ومواردها المالية ، وضمانات اعتمالها ، وعلاماتها بمجلس الشعب والمكومة ودورها في اعداد وتنفيذ خطة التنبية وفي الرقابة على أوجه النشساط المتعلقة ،

الفرع الرابع ... المجالس التوبية المتمسمة

مادة ۱۹۴ – نتشأ مجالس متخصصة على المستوى القومي تعاون في رصم السياسة العامة للدولة في جديع مجالات النشاط القومي - وتكون هذه المجالس تابحة لرئيس الجمهورية • ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته تسرار من رئيس الحيهورية •

القصل الرابع ... السلطة القضالية

مادة ١٦٥ - السلطة التضائب مستقلة ، وتتولاها المعاكم على اختسانة الوأعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق التانون ،

ولا 171 سالتضاة وستتلون ؛ لا سلطان عليهم في تضائهم لغير التسانون . ولا يجوز لاية سلطة التدخل في التضايا أو في شنون العدالة .

هادة ١٦٧ – يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويدين شروط واجراءات تمين اعضائها ونقلهم •

ملاة ١٦٨ - القضاة غير قابلين المزل · وينظم القانون مساطتهم تأديبيا ·

مادة ١٦٩ - جلسات الحاكم علنية الا الذا تررت الحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام المام أو الآداب • وفي جميع الاحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية •

هادة ١٧٠ - يسهم الشعب في اقلبة العدالة على الوجه وفي الحدود الهيئة في القانون •

ولاة ١٧١ ما ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، ويبين اغتصاصاتها والشروط الواجب توافرها غين يتولون القضاء غيها ٠ هادة ۱۷۲ حـ مجلس الدولة حيثة تضائية مستقلة ، ويختص بالفصـل في المنازعات الادارية وفي الدعاري التاديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخري · .

مادة ١٧٣ سايتوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يراسه رثيس الجمهورية -

ويبين التانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سغر المل فيه • ويؤخذ رايه في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية •

الغصل الغليس ــ المحكية التستورية العليا

هادة ١٧٤ سـ الحكمة الدستورية العليا ميئة تضائية مستقلة تائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية ، مترما مدينة التامرة ٠

مادة ٧٥٥ مـ تتولى المحكمة الدستورية الطيا دون، غيرها الردسابة الخسسانية على دستورية التوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبنى في التانون ،

ويمني القانون الاختصاصات الاخرى للبحكمة وينظم الاجراءات التي تنبع ماهها ٠

هادة ١٧٦ - ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية الطيا ، ويبين الشروط الواجب توانرها في أعضائها وحتوتهم وحصاناتهم .

هادة ١٧٧ مد اعضاء المحكمة الدستورية الطيا غير قابلين للعزل ، وتتولى المحكمة مساطة اعضائها على الوجه المبن بالقانون .

هائدة ۱۷۸ منتشر في الجويدة الرسمية الإحكام المسادرة من الحكمة الدستورية الطبا في الدملوري الدستورية ، والترارات المسادرة بتفسير النصوص التشريعية ، وينظم القانون ما يترتب على الحكم بحم دستورية نص تشريعي من آثار ،

الفصل السادس بسالادى المأم الاشتراكي

مادة ١٧٩ - يكون الدعى المام الاستراكي مسئولا عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تابين حقوق التسعب ومسائنة المجتمع ونظامه السياسى ، والحفاظ على الكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ، ويُكون خاصما ارتابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه الدين في القانون ،

الفصل السابع ــ القوات المسلحة ومجلس الدغاع الوطنى

ماتة ١٨٠ مد الدولة وحدما من التن تنشئ التوات المسلمة ومن ملك للشعب مهمتها حماية البلاد ومسلابة اراضيها واعنها وحماية بكاسب النضال الشسعبي الاشتراكية ، ولا يجوز لاية مينة او جباعة انشاء تشكيلات عسكرية او شسبه مدى ة م

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المطعة •

وادة ١٨١ - تنظم التميئة المامة ونقا للقانون •

مادة ۱۸۳ ما ينشأ مجلس سعى « مجلس الدفاع الوطنى » ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسسائل تأمين البسلاد وسالبتها ، ويبين القانون اختصاصاته الاخرى

هادة ۱۸۳ مه ينظم القانون التضاء المسكرى ، ويبني اختصاصاته في حدود المباديء الواردة في الدستور ·

الفصل الثابن: الشرطة

واقة 146 سـ الشرطة هيئة مننية نظامية ، رئيسها الإعلى رئيس الجمهورية ، وتؤدى الشرطة واجبها في خدمة الشدمب ، وتكفل البواطنين الطهانينية والابن > وتسهر على حفظ النظام والابن العام والآداب وتتولى تفيذ ما تفرضسه عليها القوانين واللوائح من واجبات ، وذلك كله على الوجه الهين بالمعقون .

البساب السادس

احكام عابة وانتقالية

هادة ١٨٥ - مدينة القامرة عاصمة جمهورية ،صر العربية ·

هادة ١٨٦ - يبني الفانون العلم الصرى والإحكام الخاصة به ، كما يبني شمار العولة والإحكام الخاصة به ،

مادة ۱۸۷ سـ لا تصرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العل بها ، ولا يترتب عليها اثر نيما وقع تبلها ، ومع ذلك يجوز في غير الواد الجنائية النصى في القانون على خلاف ذلك بموافقة الخبية اعضاء مجلس الشمس ،

هادة ۱۸۸ - تنشر التوانين في الجريدة الرسمية خالال أسابوعين من يوم الصدارما ويعمل بها بعد شهر من اليوم التألى لتاريخ نشرما الا اذا حددت اذلك .

والله الله الله الله من رئيس الجمهورية ومجلس اللسعب طلب تحديل عادة أو اكثر من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر فيطلب التحديل المواد المجلوب تعديلها والإسعاب الداهية المي هذا التحديل -

فاذا كان الطلب صادرا من مجلس الشسعب وجب أن يكُون موقسا من ثلث اعضاء المجلس على الاقل ·

رق جميع الاحوال يناقش الجلس مبدا التحديل ويصدر قراره ف شانه بالطبية اعضائه ، غاذا رفض الطّلب لا يجوز اعادة طلب تعديل الواد ذاتها قبل مض سنة على هذا الرفض *

واذا وافق مجلس الشمب على مبدأ التحيل بناتش ، بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة ، الحواد المطلوب تحديلها ، غاذا وافق على التحديل ثلث عـدد اعضـساء المجلس عرض على الشحب لاستفتائه في شأته ،

ماذا ورفق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفقاء •

والدة ١٩٥٠ ما تنتهى ودة رئيس الجمهورية الحالى بانتضاء ومت سنوات من الريخ اعلان انتخابه رئيسا لجمهورية ومر العربية ا

ماقة ١٩١١ سكل ما قررته القوانين واللوانح من احكام قبـل صـدور هـذا المستور يبقى صحبحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز الفازما او تحيلها وفقا للقواعد والاجراءات القررة في هذا المستور .

واقد ١٩٣ حـ تبارس الحكمة الطيا اختصاصاتها البينة في القانون الصادر المسادر المنافقة المادا .

هائة ۱۹۳ - يعمل بها الدستور من تاريخ اعلان موانقة الشبعب عليسه في الاستغناء -

الباب السابع(١) المسكام جسديدة

القصل الاول - مجلس الشوري

والله 194 عنتم مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالخفاظ على مبادى، ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧١ و١٥ ميو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية ، والمسلام الاجتماعى ، وحباية تحالف توى الشعب الماملة والكاسسب الاشتراكية ، والمتومات الاساسية للهجتم وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ، وتعميق النظام الاستركى الديمتراطي وتوسيع مجالاته ،

هادة ١٩٠ - يؤخذ راي مجلس الشوري نبها على :

١ - الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة او اكثر من مواد الدستور •

٣ ـ مشروعات القوانين المكلة للدستور •
 ٣ ـ مشروع الخطبة السامة للتنمية الاجتماعيبة والانتصادية •

 ٢- مماهدات الصلح والتحالف وجبيع الماهدات التي يترتب عليهسا تمديل ف اراضي الدولة او التي نتطق بحقوق السمادة •

ه - مشروعات القوانين التي يحيلها اليه رئيس الجههورية •

 ما يُحيله رئيس الجمهورية إلى الجس من موضوعات تتصل بالسياسة المامة للدولة أو يسياستها في الشئون العربية أو الخارجية .

ويبلغ المجلس رايه في هذه الامور الى رئيس الجمهورية وسجلس الشعب ،

هادة ۱۹۳۱ سيشكل مجلس الشورى من عدد من الاعضاء يحدده القانون على الايتل عن (۱۳۲) عضوا ٠

وينتخب ثلثا اعضاء المجلس بالامتراع المباشر السرى السام على ان يكون نصفهم على الاتل من السال والفلاحين •

ويمين رئيس الجمهورية الثلث الباتي ٠

 ⁽١) البأي السابح كله مستحث بعرجب تـرار مجلس الثنيب بتصحيل المستور بجلســته بتاريخ ٣٠ ايريل مغة ١٩٨٠ -

هادة ۱۹۷۷ ما يحدد القابون الدوائر الانتخابية الخاصة ببجلس الشمورى وعدد الاعضاء بكل دائرة ، والشروط الواجب توافرها من المتخبق او المينين منهم .

ملاة ١٩٨ سـ مدة عفسوية مجلس النسوري ست سنوات ، وأذا خسلا مكان اهدهم انتخب المجلس من يحل محله والمينين كل ثلاث سنوات وفقا للقانون .

ويجوز دائها اعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته مر

هادة ١٩٩٩ ــ ينتخب مجلس الشورى رئيسا له ووكيلين في أول اجتماع لدور الانمقاد السنوى المادى ادة ثالث سنوات ، ويتجدد انتخاب واختيار نصف الاعضاء المنتخبن الى نهاية مدته ٠

هادة ٧٠٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشوري ومجلس الشعب ٠

هائدة ٢٠١ - رئيس سجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من اعضاء المكومة غير مسئولين امام مجلس الشوري -

ملاة ٧٠٣ ــ أرنيس الجمهورية القاء بيانه عن السياسة المامة للدولة أو أية بيانات أخرى في أجتماع مشترك لمجلسي الشمع والشوري يراسه رئيس مجلس الشمع،

وارثيس الجمهورية القاء ما يراه من بيانات أمام مجلس الشورى ٠

مادة ۲۰۳ م يجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم بن اعضاء المكهمة التساء بيان امام مجلس الشورى او احدى لجانه عن موضوع داخل في اختصاصه

ويسمع رئيس ملجس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من اعضاء الحكومة كلما طلبوا السكلام في مجلس الشوري ولجانه ، لهم أن يمستمينوا بعن يسرون من كبسار الموظنين ، ولا يكون للوزير أو لغيره من أعضاء الحكومة صدوت معدود عند أخذ الرأى ، الا إذا كان من الاعضاء .

مادة ٧٠٤ - لا يجوز ارئيس الجبهورية حل مجلس الشورى الا عند الضرورة، ويجب ان يشتبل ترار حل المجلس على دعوة الناخيين لاجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى في ميماد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور ترار الحل · ويجتبع المجلس خلال الايام المشرة التلية لاجراء الانتخابات .

الغمل الاتى ــ سليلة الصحافة

هادة ٢٠٦ ــ الصحافة سلطة شعبية مستقلة تبارس رسالتها على الوجه المبين في الدستور والقانون •

هادة ٧٠٧ ـ تبارس السحامة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدبة المجتبع بمختلف وسائل التعبير ، تعبيرا اعن انجماعات الراي العمام ولسهاما في تكويفه وتوجيه ، في اطار المترمات الاساسية المجتبع ، والحفاظ على الحريات والحقوق والولهبات المامة ، واحترام حرمة الحياة الخاصسة البواطنين ، وذلك كله طبقاً المستور والقانون ·

هادة ۲۰۸ ــ حرية الصحانة مكنولة والرقابة على الصحف محظورة واندارها او وقفها او الفاؤها بالطريق الاداري محظور ، وذلك كله وفقا للمستور والقانون

هادة ٢٠٩ ـ حرية اسدار الصحف وملكيتها للاشخاص الاعتبارية الصامة والخاصة وللاعزاب السياسية مكنولة طبقا للقانون -

وتخدم الممحف في ملكيتها وتمويلها والاموال البلوكة لها لرقابة الشسعب على الوجه المبني بالدستور والقانون ·

هائة ٢٩٠ سالمسطين على العصول على الإنباء والملومات طبقاً للاوضاع التي يجددما التلاون ٠

ولا سلطان عليهم في عبلهم لغير القانون •

هادة ٢٦١ ــ يقوم على شخون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون طريقــة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بصلطات الدولة ،

ويمارس المجلس اختصاصاته بها يدعم حرية الصحافة واستقلالها ويحتق المناظ على التومات الإساسية المجتبع ، ويضبن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتباعي ، وذلك على النحو البين في المستور والتانون ·

تلون رقم ۷۳ استة ۱۹۵۲

بتنظيم هساشرة العقوق السياقسية (١)

Hamby High

ف الحقوق السياسية وبياشرتهـــا

مادة 1 (٢) سد على كل مصرى وكل مصرية بلغ تبلتى عشرة سنة ميلادية أن نيساشر بنفسسه الحتوق السياسية الآتية :

- ابداء الراى فى كل استفتاء بجرى طبقا لاحكام المستور .
- ٢ ــ ابداء الراي في الاستفتاء الذي يجري لرياسة الجمهورية .
 - ٣ ــ انتخاب اعضاء مجلس الشسعي .
 - انتخاب اعضاء المجالس المطية ،

ويعنى من اداء هذا الواجب شباط وافراد القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والاضائية وضباط وافراد هيئة الشرطة طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة أو الشرطة .

وتكون مبساشرة الحقوق مسالفة الذكر على النحر وبالشروط المبينة في هسدًا التاتسون .

مالة ٢ (٢) - يحسرم من مباشرة الحقوق السياسية :

١ المحكوم عليه في جنابة ما أم يكن تدرد اليه اعتباره .

٢ — بن غرضت الحراسة على لبواله بحكم تضائى طبقا المعانون وذلك طوال بدأ غرضها ، وفي حالة الحكم بالمعادرة يكون الحرمان لمسدة خمس معارات مسن تارخ هسذا الحكم .

 ⁽۱) الوقائع المصرية في ۱۹۵۲/۳/۳ ـ العدد ۱ مكرر (۱) .

ومصط بالقوانين والقرارات بقوانين الأتية :

الكانون رتم ٢٦٠ نسنة ١٩٥٦ الجريدة الرسمية ... الحد ٤٢ مكرر في ٢١ ماير ١٩٥٦ ٠

القاتون رقم ٤ أسنة ١٩٥٨ الجريدة الرسمية ... السدد ١٢ مكرر في ٦ فيراير سفة ١٩٥٨ ٠

التأثرن رقم ٢٣ أسفة ١٩٧٣ الجريدة الرمعية ... الحدد ٣٣ في ١٧ أغسطس سنة ١٩٧٣ • التأثرن رتم ٢٧ أسفة ١٩٧٦ الجريدة الرمعية ... العدد ٢٥ في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٦ •

القرار بقانون رقم ٤١ لمسفة ١٩٧٩ الجريدة الرسمية _ العدد ٢٥ تابع غي ٢١ يونية ١٩٧٩ -الفانون رقم ٤٦ لسفة ١٩٨٤ الجريدة الرسمية _ العدد ١٢ مكرر (و) غي ١٩٨٤/٣/٣٠ .

 ⁽۲) معطة بالقانون رقم ۲۱ أسنة ۱۹۷۱ الجريدة الرسعية _ العدد ۲۵ في ۲۲/۸/۲۲ .

⁽٢) معلة بالتاتين رتم ٢٢ لسفة ١٩٧٢ ٠

٣ ــ المحكوم عليه بطوية الحبس ف جريبة من الجرائم المنصوص عليها في توانين الاصلاح الزراعي أو في قوانين النبوين أو التسميرة أو في جريبة اقتضاء ببلغ أمساني خارج نطاق عقد أيجار الاماكن أو في جريبة من جرائم تهريب الناسد أو الابوال أو جريبة من جرائم النهريب الجبركي ، وذلك كله ما أم يكسن المسكم بوتون الميابة المبيرة أو كان المحكم عليسه السبدود الإله اعتباره .

المحكوم مليسه بمتوبة الحبس في سرقة أو أغفساء أشياء مسرقة أو نصاب أو أعطاء أشياء مسرقة أو نصاب أو أعطاء شيك لا يتلبك رسيد أو خيانة أبائسة أو غسر أو رشوة أو نصاب بالتعليس أو تزوير أو أغسراء شهود أو مشبك مرضى أو المسمداد أخلاق الشباب أو أنتهاك حربة الآلاب أو تشرد أو في جرية أرتكب للنظمس من الفدية السحرية والوطنيسة ، كذلك المحكوم طيسه لشروع بنصوص عليسه لاحسدى الجرائم المذكورة ، وذلك ما لم يكن الحكم موتوفا نتهيدة أو كذل المحكوم مليسه .

ه ــ المحكوم عليب بالحبس في احدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد .) و ١١ و ١٦ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ بسن هــذا التانون ، وذلك با لم يكن الحــكم موتوما ننفيسذه أو كان المحكوم عليب قد رد اليب اعتباره .

٦ ـــ بن سبق نصله بن العالمين في الدولة أو القطاع المسام لاسباب بخلة بالشرف با لم تقتض خبس سنوات بن تاريخ الفصل الا أذا كان تد صدر لصالحه حكم نهائي بالفساء ترار الفصل أو التعويض عنه .

٧ ـــ من عزل من الوصاية او القوامة على الغير لسوء السلوك او الغياسة
 او من سلبت ولايته ، ما لم تبض خمس سنوات من تاريخ الحسكم نهائيا بالمسزل او
 بسسلب الولاية .

ملاة ٣ - تنف مباشرة الحتوق السياسية بالنصبة للاشخاص الآتي ذكرهم :

١ ــ المحجور عليهم مدة الحجر .

٢ ... المسابون بالراض عقلية المجوزون مدة هجزهم .

 ٣ ـــ الذين شهر اغلاسهم مدة خمس سفوات من تاريخ شهر اغلاسهم ما لم برد اليهم اعتبارهم قبل ذلك .

البساب الثسائى ف جسداول الانتفات

مادة ؟ (١) صديعب أن يقيد في جداول الانتخاب كل من له ببسائرة المتوق السياسية من الذكور والانك ، ومع ذلك لا يقيد من اكتسب الجنسسية المعرية بطريق التجنس الا اذا كانت تسد بضت خيس سستوات على الافل على اكتسابه إياهسا ،

⁽١) . معطة بالقوار بالعالون رام ٤١ اسمة ١٩٧٩ - الجريدة الرسمية المدد ٢٥ تابع في ١٩٧١/٦/٢١

مائدة • — نتشا حداول انتخاب يتيد عيها أسهاء الاشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الناضب في أول ديسبير من كل صنة ولم يلحق بهم أي مائع من مواتع مباشرة المتوى السياسية ، وتعرض هداه الجداول في كل سنة من أول يناير ألى اليم العادى والثلاثين من ذلك الشمور ، وذلك في المكان وبالكهفيسة التي تبينها اللائمة التنابذية لهنذا التداون ،

مادة ٦ سنين اللائحة الجهات التي بعد لكل منها جدول انتخاب خاص كها تتضين اللائحة بيسان كينية اعداد جداول الانتخاب ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتحديلها ومرضها والجهات التي تحفظ لميها وتشكيل اللجان التي تقوم بالتيسد وغيره ما هدو منصوص عليه في هذا التاتون

مادة ٧ (١) ـ تقوم النبابة العلمة بابلاغ وزارة الداخلية بالاحكام النهاتيسة التي يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية أو وقفها .

وق حالة عصل المايلين في الدولة أو التطاع المام لاسباب مطلة بالشرف تقوم الجهة التي كان يتبعها العالم بهذا الإبلاغ .

ويجب أن يتم الإبلاغ في جبيع الحالات خالل خمسة عشر يوما من التاريخ الذي يصبح نبه الحكم أو القرار نهاتيا .

بالله قد من المجتمعة القياد أن تطلب مبن قياد أسمه في الجدول أو مبن يراد.
 قيد أسمه فيامة أن يثبت سفه أو جنسيته .

مائة ٩ - لا يجوز أن يتيد الناخب في أكثر من جدول انتخاب وأحد .

هادة ۱۰ سه لا يجوز ادخال اى تعديل على جداول الانتخاب بعد دعوة التاخيين الى الانتخاب او الاستفتاء ، على ان تبدأ المواعيد المتصوص عليها في المسادة الخامسة وما بعدها كالمة من جديد من اليوم التسالى لاعسلان وزير الداخلية نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء .

والله 11 سد الموطن الانتخابي هذو الجهة التي يتيم فيها القدمة ، ومع هادة ، ومع ذلك يجوز له أن يختار لتبدد أسبه الجهة التي بها حجل مبله الرئيسي أو التي المسلحة جدية أو مقسر عائلته ولسو لم يكن متبيا فيهساً ،

وتبين اللائمة التنفيذية الطريقة التي يتم بها هسذا الاغتيار وموعده . وعلى الناخب إذا غير موطنه الانتخابي أن يعلن هذا التغيير بالطريقة التي تعين

جافة ١٣ سايمتر الموطن الانتخابي للبصريين المنبين في المخارج المتيسدين في التحليم المتسايلة أن المخرجة عالم المتسليلة الماريون المناب يعبلون على السابق المسريون المنين يعبلون على السابق المسريون المنين يعبلون على السابق المسريون المنين يعبلون على السابق الميتاء

مادة ۱۲ (ملغاة) (۲)

المعيدة به السفينة التي يمبلون مليها .

وننا للنترة السابنة .

⁽۱) منطة بالعاترن رقم ۲۲ أسنة ۱۹۷۲ -

⁽١) اللبيت على المادة بالقالون رتم ٧٦ أسلة ١٩٧١ الجريدة الرسمية العدد ٢٥ أبي ٢٦/٨]١٩٧١ •

والله 14 سيجب عرض جداول الانتخاب .

وتبين اللائمة التنفيذية طريقة هذا المرض وكيفيته .

والله 10 سد أكل من أهل قيدد أسبه في جداول الانتفاء بفسير حتى لو هددت خطأ في البيانات الخاصة بقيده أو توانرت ليه شروط النساخب أو زالت منسه الموانع بعد تعرير الجدول ، إن يطلب قيد أسسبه أو تصسحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل ناخب متيد اسبه في احد جداول الانتخاب ، أن يطلب تيد اسسم من أهبل بغير حتى ، أو حفقه اسم من تيسد من غسير حتى ، أو تصسحيح البياثات الخاصسة بالتيسد .

ويجب تقديم هذه الطلبات حتى اليوم الخليس عشر من شهر غبرابير من كل سنة ؛ وتقدم كتابة لدير أبن الحافظة (١) وتقيد بحسب تاريخ ورودها في سسجل خاص ويعطى ايسالات لمتبيها .

مادة 11 - تعصل في الطلبات المشار اليها في المسادة السابقة ، لجنة مؤلفة من مدير أبن المحافظة (٢) رئيسا ، ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضو نبابة يعينه النائب العام ، وذلك خلال اسبوع من تاريخ تقديبها وتبلغ قراراتها الى ذوى الشان خلال ثلاثة إيام من تاريخ اصدارها .

والله 14 م يجوز لكل ناخب متيد اسبه في احد جداول الانتخاب ان يدغيل خصبا ابام المحكمة في اى نزاع بشان تيد أى اسم أو حقه .

والله 19 سـ تفصل المحكمة الإبتدائية في الطعون على وجه السرمة ، وتكون الإحكام المسادرة في هسذا الشان نهائية غسير البلة للطعن نبهسا بأى طريق ون طرق الطعن .

ويجوز المحكمة أن تحكم على من يرفض طلبه بقرابة لا تجاوز خسمالسة قسرشي .

⁽١) عطت مدَّه الفارة بالتفانون رقم ٢٣ أسنة ١٩٧٧ -

⁽۲) و (۲) معطنتان بالتاتين يتم ۱۲ أسنة ۱۹۷۲ ·

والدة ٢٠ سـ تخطر المحكم ودير ابن المحافظة (١) ولجان القيد بما اصورته من الاهسكام وتعديل الجداول في الخوسة الإيام التسالية لمسهورها ، وحتى هذا الاخطار يكون لقرارات لجان التيسد آثارها .

هادة ٢١ مد يسلم رئيس لجنة القيد لكل من قيد اسمه في جداول الانتخاب شهادة بذلك ، يمين شكلها ومحتوياتها وطريقة تصليمها لذوى الشأن في اللائمـــة التنبـــذية .

السباب الاسكات

في تغظيم عمليتي الاستفتاء والانتخاب

وانته ۲۲ (۲) سه بمين بيماد الانتخابات الماية بقرار من رئيس الجمهورية ، والتكبيلية بقرار من وزيسر الداخليسة ، ويكون امسدار القرار قبل المحاد المحدد لاجراه الانتخابات بخيسة وأرممن يوما على الاقل .

اما في احوال الاستنتاء 6 نبجب أن يتنصن القرار موضدوع الاستنتاء والتاريخ المصين لسه وذلك بسرعساة المواعيسد المنصوص عليها في حالات الاستنتاء المقررة في العستور .

مادة ٢٣ - يعلن القرار المسادر بدعسوة الناخبين الى الانتخاب أو الاستفداء بنشره في الجريدة الرسمية ،

مادة ٢٤ (٣) سي يعدد وزير الداخلية عدد اللجان الرئيسية والمسابة والفرعيسة التى تجرى فيها عيلينى الاستقناء والانتخب ، ويمين مقارها ، وتفسيكل كل من مسدة اللجان من رئيس وعدد من الاعتماء لا يقل من النين ، ويمين لهين لسكان لجنبة ، ويوسدر بتميين رؤساء اللجان الرئيسية والملهة والفرعية والمنقها قرار من وزير الداخلية بعد موافقة الجهات التى يتبعونها وتشرك اللجان الرئيسسية من وزير الداخلية بعد موافقة الجهات التى يتبعونها وتشرك اللجان الرئيسسية المتدان علية الانتراع للمائد ويقتكيل اللجان الرئيسية أو المائمة أو الفرعيسة من يحل محل الرئيس عند غيابه أو وجود الرئيسية أو المسابة أو الفرعيسة من يحل محل الرئيس عند غيابه أو وجود عفر يبتمه من الميل.

ويمين رؤساء اللجان الرئيسية العابة من بين اعضاء الهيئات التضائية ويصين رؤساء اللجان الفرعية من بين المابلين في الدولة أو القطاع العام و ويفتسارون بقدر الابكان من بين اعضاء الهيئات القضائية أو الادارات الفقوئية بلجهزة الدولة أو القطاع العام ، ويختار اجنساء اللجان من بين العليلين في الدولة أو القطاع العام . وفي حالة الاستنتاء يختار رئيس اللجنة اعضاء اللجان من بين الناخبين الحاضرين الذي يحرفون التراءة والكتابة والمتبسدة اسماؤهم في جدول الانتفام الفاص بالجهة الني يجرجد بها بتر اللجنسة .

وفي حالة الانتخساب لعضوية مجلس الشبعب يسكون لسكل هزب تدم قائمسة

⁽۱) و (۲) معطنان بالقانون رتم ۲۳ اسنة ۱۹۷۳ .

⁽٢) المنادة ٢٤ معطة بالتانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ • ثم بالقانون رام ٢٦ لسنة ١٩٨٤ •

برشعيه أن يتدب عضوين من بين الفاخبين في نطاق اللجنسة العسابة لتبنيله في كل الحضية من اللجان العسابة والفرعيسة في الدوائر التي تدم نبها قوائم دون غسيرها الحدمها بمسغة اصلية والآخسر بصغة احتياطية وأن يبلغ رئيس اللجنسة ذلك كتابة في اليوم السابق على يوم الانتخاب كان عضوا في اللجنة وأن تخلف كان المنسوب الاحتياطي عضوا بدله . وإذا لسم يحضر بندوب الحزب تستدمى اللجنة من يبلسل الحسزب لاتبات اتواله عن سبب عدم حضور المنهوب غاذا بضت نصف صاعة على المعاد المحدد للبدء في عبلية الانتخاب دون أن يهسل هدد المندوبين الى التين اكسل المحدد للبدء في عبلية الانتخاب دون أن يهسل هدد المندوبين الى التين اكسل الرئيس هدذا المسدد من بين الفاخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة ، عادة رئيس اللجنسة بالقرمة من بين المندوبين .

ولكل حزب قدم قاتبة بمرشحيه أن يوكل عنه احسد التأخيين من المتيدين في ذات الدائرة الانتخابية ليبطه امام كل لجنة انتخابية رئيسية أو عسابة أو فرعيسة في الداو اثر الذي تدم غيها قوائم دون غيرها ويكون لهذا الوثيل حق الدخول في جمعية الانتخابات اثناء مباشرة عبلية الانتخاب وأن يطلب الى رئيس اللجنة اثبات ما يعن الانتخابات اثناء مباشرة علية الانتخاب وأن يطلب الى وتيس اللجنة اثبات ما يعن المخلقة ، ويكلى أن يصدق على هذا التوكيل من احسدى جهسات الادارة ويكسون المحلقة ، ويكلى أن يصدق على هذا التوكيل من احسدى جهسات الادارة ويكسون التصديق بغير رسم ولو كان الم احدى الجهسات المختصسة بالتسسسديق عسلى التونيمات ولا يجوز أن يكون المندوب أو الوكيل عبدة أو شيخا ولو كان موقوا ،

وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجنة من ثلاثة اهنداء برياسية المسيد مساهدى وزير الداخليسة لاعداد نتيجة الانتخابات طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المسادة ٣٦ ، عسلى أن يكون من بينهم احسد اعضاء الهيئات القضائية يدرجة رئيس بالمحاكم الابتدائية على الانسل .

عادة ٧٥ هـ اذا غلب مؤقت الصد اعضاء اللجنة أو لينها (١) ، عسين الرئيس من بحل محله من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراء والكتابة .

هادة ٢٦ حفظ النظام في جمعية الانتخاب ، منوط برئيس اللجنسة وله في ذلك طلب رجال الشرطة أو القوة المسكرية عنسد الضرورة ، على أنه لا يعسوز أن تدخل الشرطة أو القوة المسكرية قامة الانتخاب الا بنساء على طلب رئيس اللجنة .

وجمعية الانتخاب ، هي البني الذي توجد به تامة الانتخابات واللفساء الذي حوله ، ويتولى رئيس اللجنة تحديد عسدًا الفضاء قبل بسدء العبلية .

مادة ٧٧ — لايحضر جيمية الانتخاب في النلخين ، ويحظر حضورهم حليان سلاها ، ويجوز للبرشحين دائبا الدخول في قامة الانتخاب .

واقة ٢٨ — تستبر عبلية الانتخاب أو الاستنتاء من الساعة الثابنة صباحا الى الساعة الثابنة صباحا الى الساعة الخابسة مساء ، وسع ذلك أذا وجسد في جمعية الانتخاب إلى السساعة الخابسة مماء تلخبون لم يبدو آراءهم ، تصرر اللجنسة كشفا بأسباتهم وتستبر عبليسة الانتخاب أو الاستنتاء الى ما بصد ابداء آرائهم .

⁽١) معطة بالقاتون رتم ٢٣ أسطة ١٩٧٧ -

هادة ۲۹ (۱) سـ يكون ابداء الراى على اختيار احدى الدوائم أو على موضوع الاستفتاء أو على الإستفتاء أرياسة الجمهورية بالتلاسير على البطائة المعدة لذلك .

وعلى رئيس اللجنسة أن يسلم لكل نائب بطائة ملتوحة وضع في ظهرها غلم اللهنة وتاريخ الانتخاب أو الاستئناء وينتص الناخب جائبا من النواهى المخصصة الاسداء الراي في تامة الانتخاب نفسها وبعد أن يقبت رأيه على البطاقة يعيدها مطوية ألى الرئيس الذي يضمها في المستدول الخاص ببطائات الانتخاب وفي الوقت عينه يضمع أبين اللهنة في كشمة، الناخبين اشسارة لهم أسم الناخب الذي ألسدي أربة .

وضباتا لسرية الانتخاب أو الاستفتاء تصد البطاقات بحيث يقترن أسسم كل حسزب غيها أو موضوع مطروح للاستفقاء بلون أو رمز على الوجسه الذي تبيئسه اللاسة التندية .

كيما تبين اللائمة التنفيذية شمكل البطاقة ومعتوياتها وطريقة التأفسسير عليها ، ولا يجموز استمبال القلم الرصاص .

ومسع ذلك عُنه يجوز للحكوفين وغيرهم من ذوى الماهات الذين لا يستطيعون بانفسهم أن يثبتوا آراءهم على بطاقات الانتخاب أو الاستفتاء أن يبدوها شسفاهة بحيث يسمهم أعضاء اللجنة وحدهم ، ويثبت أمين اللجنة رأى الناخب في بطاقة ويوقع عليها الرئيس ،

ويجــوز أيضا لهؤلاء الناخبين أن يمهدوا ألى من يحضر معهم أبسام اللجنــة تدوين الرأى الذى يبدونه على بطائة أنتخاب أو استقتاء يتتأولها من الرئيس وتثبت هــذه الإنابة في المحضر .

مادة ٣٠ - لا يجوز المناخب أن يدلى برايه أكاثر من مرة في الانتخــــاب أو الاستنتاء الواحـــد .

وانة ٣١ سام كل ناخب أن يقسدم للجنة عنسد أبسداء رأيه ، شبهادة قيد أسسمه بجدول الانتخاب وما يثبت شخصيته ، سواء بتقسديم بطانة تحقيق الشخصية أو باية ومسيلة أخسرى تحسدد في اللائحة التقليلية ، ويجسوز للجنة قبول رأى من غشست شسهادة قيد أسهه .

والله ٢٦ (٢) ساملي رئيس لجنة الانتخاب لو الاستعداء أن يثبت على الشهادة الانتخابية با يغيد أن الناخب قد أعلى صوله) وعلى لبين اللجنسة أن يابت في كشف الناخبين أسام الناخب الذي أسدي رأيه ما يغيد ذلك .

⁽١) معطة بالقلتون رقم ٢٣ أسنة ١٩٧٣ تم بالتانون رتم ٢٦ أسنة ١٩٨٤ -

⁽٧) أضيفت النفرات الثلاث الإغيرة الى مهذه الماية بالقانون رتم و٢٣ أسنة ١٩٥٦ •

على انه في حالات الاستفتاء بجسوز المناخب الذي يوجد في مدينسة أو ترية غير المدينة او القرية المتيسد اسمه فيها ، أن بيدى رأيه أمسام لجنسة الاستفتاء المختصسة بالجهة التي يوجد فيها ، بشرط أن يتدم لهسذه الجهة شهادته الانتخابية .

وفي هذه المالة يثبت الاجين ، من واقسح البيانات الواردة بالشهادة اسسم الناخب وليد ويوطنه الانتخابي ، والمركز أو القسسم أو البنستر ورتم المتيد في جدول الانتخاب ، وذلك في كشف ممستقل يحسرر من نسختين يوقع عليه رئيسي اللجنة واعضاؤها وابينها .

وعلى الرئيس تسليم نسخة بن هذا الكشف الى مأبور المركز أو القسم أو البنسدر الذي يقسم في دائرته مقسر اللجنسة .

مادة ٣٣ (١) حد تعبر باطلة جيب الآراء الملت عسلى شرط او الني تعطى لاكثر او اتل من العدد المطلوب انتخابه او اذا اثبت الناخب رايه على بطائة فسير الني سلبها اليسه رئيس اللجنة ، أو على ورقة عليها توتيع الناخب أو ايه الشارة أو علاية اخرى تدل عليه .

واقدة ٣٤ (٣) سيطان رئيس اللجنة الفرعية ختام مبلية الانتراع منى حان الوقت الممين لذلك ، وتختم صناديق أوراق الانتخاب أو الاستفتاء ، ويقسوم رئيس اللجنة بتسليمها الهر رئيس اللجنة المالية لفرزها بواسطة لجنة الفرز التي تتكون برئلسسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤسساء اللجان الفرعية ويتولى اماتها لهين اللجنة المسابة ويجسوز لسكل حسرب تقدم بقسائية أن يوكل عنسه من يحضر لجنة الفرز .

ويجب على لجنسة الفرز أن نتم عبلها في اليوم التالى على الاكثر ، ويقسوم رئيسها بنسليم محاضر أعبالها موتما عليهسا منه ومسن جميع الإعضاء الى اللجنسة الرئيسية نسور انتهاء عبلية الفرز ،

ملاة ٣٥ (٣) صنفصل لجنة الفرز في مسحة ابداء كل ناخب رايه أو بطلانه . وتفصل اللجنة الرئيسية مشكلة من رئيسها وعضوية رؤساء اللجان العسلة في كل دائرة في باتى للمسائل المتطلقة بصلية الانتخاب أو الاستفتاء ويتولى لبانتها أمين اللحنسة الرئيسية .

وتكون المداولات سرية ولا يحضرها سيسوى رئيس اللجنة واعضاؤها .

وتصدر الترارات بالاغلبية المطلقة وفي حالة تسماوي الاصوات يرجح رأى الحانب الذي بنه الرئيس .

وتدون الترارات في محضر اللجنة وتكون مسببة ويوقع عليها من رئيس اللجنسة وأعضائها ويتلوها الرئيس طنسا ،

مادة ٣٦ ()) ... يعلن رئيس اللجنة الرئيسية نتيجة الاستفتاء أو مسدد مسا حملت عليه كل تائمة من أمنوات في الدائرة ، ويوقع رئيس اللجنة هو وجهيع اعضائها في الجلسة نسختين من محضرها ترسل احداها مع أوراق الانتخاب أو

⁽۱) معطة بالقانرن رام ۲۲ سنة ۱۹۷۲ ٠

٠ ٢ ، ٢ ، ١ ، ٥) الم الد من ٢٤ ـ ٢٧ معطة بالقانون رتم ٢٦ أسمة ١٩٨٤ •

الاستفتاء كلها الى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة ايام من ماربخ الجلسة وتحفظ الثانية بمقسر مديرية الاسسن .

وق حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تنولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المسكلة طبقا للفترة الاخيرة من المساده ٢٤ حصر الاصوات التي حصل عليها كل حزب تقسدم بقابت على مستوى الجمهورية وتصديد الاحزاب الذي يجوز لهما وفقا للقانون من تمثل بمجلس الشعب ؛ شم تقوم بنوزيع المناعسد في كل دائرة على تلك الاحسزاب وفقا لنسبة عسدد الاصنوات التي حصلت عليها قائمة كل حسزب بنها في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه تواثم علك الاحزاب من اصوات صميحة في ذات الدائرة وتعطى المتساعد المبتبئة بصد ذلك للقابسة المدائرة اصلا على اكثر الاصنوات ، على ان تستكمل نمية العمال واللاحين من قابسة الحزب الماسل على أمل على حدن الاصوات ثم من قائمة الحزب الذي يزيد حسله بالمباثرة ، وعلى تلك اللبقة ان تراعى شسمكل المتصد المخصص للنساء في الدوائر المبنية بالجدول المرفق بالقانون رقم ١٨ السنة ١٢٧٢ على اكبر عسدد من الاصوات بالقانون رقم ١٤ المنة ١٢٧٣ على اكبر عسدد من الاصوات المنبئة على اكبر عسدد من الاصوات المنبئة على اكبر عسدد من الاصوات المنبئة هذا الحزب ، وتصرر اللجنة محضرا بكانة الاجراءات مبينا به السهاء المنازين من المرشحين في كل قائمسة ويعرض على وزير الداخلية .

مادة ٣٧ (ه) — تمان النتيجة المسابة للانتخاب او الاستنتاء بترار من وزيسر الداخلية خلال الثلاثة الإيام التالية لانتهاء اللجنة المنصوص عليها في الفترة الثانية من المسادة السابقة من عملها أو لوصول محاشر لجسان الاستنتاء اليه .

مادة ٣٨ - برسل وزير الداخلية عقب اعسلان نتيجة الانتخساب الى كل من الرشحين المنتخبين شهادة بانتخابه .

البساب الرابسع ف جرائم الانتخاب

مادة ٣٩ مد يمانب بغرامة لا تجاوز مائة قرش كل من كان اسمه منيدا بجداول الانتخاب و الاستنتاء ويستبر من حال عمله في الادلام، في الانتخاب أو الاستنتاء ويستبر من حال عمله في خسمه الدولة يوم الانتخاب أو الاسستنتاء دون مباشرة حتوته السياسية المنوه عنها .

وكذلك يعتبر بن تبيل العذر التخلف لمرض أو لسفر خارج الجمهورية .

مالة ٤٠ هـ يماتب بالحبس لمد ؛ لا نريد على سفة وبفرامة لا تجاوز مالة جنيه او باحدى هاتين المقوبتين :

(أولاً) كل من تعبد تيسد أي اسسم في جسداول الانتخاب أو حفقه منهسا على خلاف أحكام هذا القانون ؟ أو تعبد أعبال تيسد أي أسم أو حفقه .

(ثانيا) كل بن توصل الى ثيد اسبه او اسم غيره دون أن تتوافر فيسه أو فى ذلك الغير شروط الناخب ، وهو يعلم ذلك ، وكذلك بن توصل على الوجه المتقدم الى حذف اسبم آخسر ،

مادة ١٤ - يماتب بالمتوبات المنصوص عليها بالسادة السابقة :

(أولا) كل من استعبل القوة أو التهديد لمنع شخص من أسداء أأوأى في الانتخابات أو الاستفتاء أو لا كراهه على أبداء الرأى على وجه خاص .

(ثانيا) كل من اعطى آخر او عرض أو النزم بأن يعطيه هائدة لنفسه او لغيره ، كن يحبله على ابداء الراي على وجه خاص او الامتناع عنه .

(ثاقها) كل من تبل أو طلب غائدة من هذا التبيل لنفسه أو لغيره .

مادة ٢٢ سد كل من نشر أو اذاع اتوالا كلابة عن موضيوع الاستثناء أو عن السلوك احب المستثناء أو الانتخاب ٤ سيلوك احب المرشعين أو عن اخلاته بتصد الثائر في نتيجة الاستثناء أو الانتخاب و كل من اذاع بذلك التصيد اخبارا كانبة ٤ يعاتب بالحبس مسدة لا تزيد على مستة المهر أو بغراصية لا تجاوز خيسين جنبها .

ماذا أنبعت تلك الاقسوال أو الاخبار في وقت لا يستطيع غيسه المُعاجون أن يتبينوا الحقيقة ضوعفت المقوبة .

وهذا بــم عدم الاخلال باية عنوبة اشد ينفى بها التانون .

هادة ٢٤ - يعاتب بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات :

(أولا) من دخل جمعية الابتخاب وقت الانتخاب أو الاستفتاء حايلا سيلاها من أي نسوع .

(ثاقيا) من مخل تاعة الانتخاب وقت الانتخاب او الاستفتاء بلا حق ولم يخرج عند لهـ الرئيس له بذلك .

مادة ؟} جد بماتب بالحبس لمدة لا تزيد على سمينة وبفراية لاتجاوز مائة جنبه ؛ او باحدى هاتين المقوبتين :

(اولا) كل من ابسدى رايه في انتخاب او في استفتاء وهسو يعلم أن أسسهه قيسد في الحسدول مغير حسق .

(ثانيا) كل من ابسدى رايه منتحلا اسم غيره .

(ثالثا) كل بن اشترك في الانتخاب أو الاستفتاء الواحد أكثر بن برة .

مادة ٥٠ عاتب بالحبس او بغرابة لا تجاوز ماتمي جنيه كل من اختلس او اختلى و احتلى او الاستقداء او المستقداء او الستقداء او السقداء او السقداء او السقداء او السقداء او السقداء الملية بلية ورقة أخرى تتملق بعبلية الانتخاب او الاستقداء او أخرى وسيلة اخسرى وذلك بتمسد نغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب او الاستقداء او بقصسد ما يستوجب اعسادة الانتخاب او الاسستفداء .

مادة ٦٦ - يمات بالمتوبات المبينة في المادة السابعة كل من أخسل بحرية الانتضاف أو الاستنتاء أو بنظام أجراءاته ، باستصال القوة أو التهديد

مادة ٧٧ ــ يمثقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة أشهر كل من ارتك الية جريبة من الجرائم المسوم عليها في المسافنين ٥٥ و ٤٧ أذا كان موظفا لـــه أتمسأل معلمة الانتخاب أو الاستناء .

مادة ٨٨ ــ يمد : «الحيس المده لا نقل عن سنة السهر كل من خطف السندوق المتوى على بطاقات الانتخاب او الاستفتاء أو أثافه أو غيره أو عبث بأوراقة ،

هادة 29 سد يماتب على الشروع في الجرائم المتصوص عليها في هذا القساتون بالمقومة المتصوص عليها للجربية التابة .

مادة . ه ... تستط الدعوى الميوبية والمنتية في الجرائم المنصوص عليها في هذا العانون بهضى سنة أشهر من يسوم اعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ الخسر عبل منطق بالتحتيق .

مادة 01 سيكون لرئيس لجنة الانتخاب لو الاستنتاء السلطة المخولة لمادورى الضبط التضائى مبيا يتعلق بالجرائم التي ترتكب في خاصسة اللجنسة أو يشسرع في ارتكابها في هذا المكان .

الباب الغابس احكام عابة واخرى وغنية

مادة 9 (۱) — تكون الدعوة لإجراء الاستفناء بترار من رئيس الجمهورية . مادة 9 (۲) — يجوز بترار من وزير الداخلية تمديل المواعيد المنصوص مليها ف هذا القانون او تقسيمها الى غترات ، وذلك عسد اعداد جداول الانتخاب لاول مسرة .

مادة كه ـ اذا كان انتقال الناخب من محل اتلبته الى مكان الانتخاب بطريق السكك الحديدية الحكومية ، يعطى عند تتديم شهادة تبيد اسهة بجدول الانتخاب تذكرتين بسلا مقابسل للسفر ذهابا وإيابا على النحسو الموضح في اللائحة التنفيقية .

مادة ٥٠ - يلفى المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وكل نس يخسالك اهكام هسذا الفانون .

مادة ٥٦ - على الوزراء كل فيها يخصه ، تنفيذ هذا القانون ولوزير الداخلية اصدار اللائحة التنفيذية له ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٢٠ رجب سنة ١٢٧٥ (٣ مارس سنة ١٩٥٦) ،

⁽١) معدلة بالقائون ٢٢ أسفة ١٩٧٢ -

⁽٢) معيلة بالقانون رقم ١٩٥٥ أسنة ١٩٥٦ -

قانون رقم ۳۸ اسنة ۹۷۲ في شسان مجلس الشعب (۱)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قسرر مجلس الشبعب القانون الاني نصه ، وقد أصدرناه :

البساب الاول

فى تكوين مجلس الشعب

مادة 1 (٢) - مسع عدم الاخلال بحكم المادة الحادية والعشرين من همذا التاتون يتلف مجلس الشمع من اربعمائة وشائية واربعمين عشوا ، يغتارون بطريق الانتخاب المسائم السرى العام ويجب أن يكون نصف الاعضاء على الاتسل مسن بين العسال والغلاجين .

ويجوز لرئيس الجبهورية أن يعين في مجلس الشحب عددا من الاعصياء لا يزيسد على عشرة .

والله تا (٣) س فى تطبيق احكام هذا القانون بقصد بالفلاح من تكون الزراعـــة عمله الوحيــد ومصدر رزقه الرئيسى ، ويكون متبيا فى الريف وبشرط الا يحوز هـــو وزوجته واولاده القصر ، ولكا أو أيجارا ، أكثر من عشرة المدنة .

ويُعتبر على لا من يمبل عبلا يدويا أو ذهنيا في الزراعة أو الصناعة أو الخديات ويعتبد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هـذا اللهاء ولا يكون بنضبا لنتابسة مهنية أو بقيدا في السجل التجارى أو من حيلة الأوهالات المليسا ، ويستثنى من ذلك أعضاء النتابات المهنية من غير حيلة المؤهالات المالية ، وكذلك من بسدا حياته عليال وحصل على مؤهل عال ، وفي الحالين يجب لاعتبار الشخص عاسلا أن يهتى بقيدا في نتابته العبالية .

⁽١) الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٩/٢٨ - المعد ٣ ٠

ومعدلا بالقانون رقم 17 أسنة 1972 ، الجريدة الرسمية ، العدد 17 غى 74 مارس 1972 -والقانون رقم 1-1 أسغة 1971 ، الجريدة الرسمية ، العدد 77 غى 9 سبتمبر سغة 1971 -

والمغرار بالمفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ ، الجريفة الرسمية ، الحد١٧ ، تأميم ، في ٣٦ ابريل ١٩٧٦ . والغرار بالفانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ ، الجريفة الرسمية ، الحدد ١٧ ، مقرر ، في ٣٠ ابريل ١٩٧٦ . والغرار بالفانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ ، الجريفة الرسمية ، العددرقم ١٨ ، تأميم ، ع مل ٣ مابو ١٩٧٩ ،

والفانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٣ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ في ١١ أغسطس ١٩٨٣ ، الذي نصت المادة (٤) بنه على أن - يعبل به من تاريخ بد، لجراء التخليلات مجلس اللسمية اللصل التشريص الرابع ، •

 ⁽٦) مسطة بالقرار بالمتانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ ، ثم على النصو الوارد بالتن بالتنانون رقم ١٩٤٤
 السنة ١٩٨٣ .

⁽٣) معلة بالقانون رتم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ -

ولا يعتبد بتغيير الصفة من علامات الى عبال أو غلامين اذا كان ذلك بعسد الله المالية المالة المالة المالية المال

ويعتبد فى تحديد صفة المرشنيج من الممال أو الفلاجين بالمسيقة التى ثبت لمية فى 10 مايسو 1971 أو بصفته التى رشيبح على أساسها لعضوية مجلس. الشيبية .

هائة ؟ (1) — تتسم جبهورية بصر العربية الى ثبان واربعين دائرة انتخلية ويكون تحديد نطاق دائرة وبكوناتها وكذلك عدد الإعضاء المظلمين لهما وقلسا للجسدول المرائق لهمذا التلتون ويتمين أن تتضين كل تائية في الدوائر الاحدى والثلاثين المبنية بالجدول المذكور عضوا من النساء بالإضافة الى الإعضاء المتروين لهما ماة نسبة العمال والكلاحين .

ويشترط لاستمرار عضوية اعضاء المجلس المتخبين من بين المعال والملاهين ان يظلوا محتنظين بالسفة التي تم انتخابهم بالاستفاد اليها ٤ عادًا قلسد أحدهم هسده المسلفة استطت عنه المفسوية بناء على قرار يعسسور من المجلس بأغلبية تلثي اعضائه ،

هادة ٤ ــ مدة مجلس الشعب خمس سنوات مبلادية من تاريخ أول اجتماع له .

ويجرى الانتخاب لتجديد الجلس خلال السبين يوما السابقة على انتهاء مدته . وفي الحالات التي يتخذ معها اجهراء الانتخاب في المبعاد المسرر لفسرورة ملحة تهسد بتانون ؟ بنساء على اقتراح رئيس الجمهورية ؟ مدة المجلس الي حين انتخاب المحلس الحدد .

ويملن رئيس الجمهورية انتهاء حالة الشرورة بمجرد زوال اسبابها ، ويجب ان يشتمل القسرار الممادر بذلك على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جسديدة في بيماد لايجاوز ستين يوما من تاريخ هذا الاعسلان .

البساب اللاتى

في الترشيح لمضوية مجلس الشعب

هادة ٥ (٣) _ مع عدم الاخلال بالاحكام المتررة في قانون ننظيم مباشرة العقوق السياسية ، بشنرط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب :

ان یکون مصری الجنسیة ، من آب مصری .

 ٢ ــ ان يكون اسبه بقيدا في احسد جداول الانتخاب ، وألا يكون قسد طسرا سيسه سبب يستوجب الفاء قيده طبقا للقانون الخاص بذلك .

٣ _ ان يكون بالفا من العمر ثلاثين سنة ميلاية على الاقل يوم الانتخاب .

 ⁽۱) عطات الفترة الاولى بالقارس بالقانون رضم ۲۱ لسسفه ۱۹۷۹ . تم عطات بالقوار بالقانون وضم ۲۲ لسفة ۱۹۷۹ ، واخیرا عطات على الفحو الوارد بالقان بالقانون رضم ۱۱۶ لسفة ۱۹۸۳ .

 ⁽۲) معدلة بالقادون رتم ۱۰۹ لسنة ۱۹۷۱ اما الفقرة الاولى منها فقد عدلت على النحب الوارد
 بالتن بالقادون رقم ۱۱۴ اسفة ۱۹۵۲ ٠

- إ _ ان يجيسد القراءة والكتابة .
- ان يكون قد أدى الخدمة المسكرية الإلزامية أو أعلى من أدائها طبقا للقسسانون .
- ١ (١) الا تكون قد أسقطت عضويته بترار من مجلس الشعب أو مجلس الشهورى بسبب غند الثنة أو الاعتبار أو بسبب الاخلال بواجبات العضوية بالتطبيق لاحكام المسادة ١٦ من الدمستور ، ومع ذلك بجسوز له الترشيع في اى مسن المالتين الاتفاسين :
- (1) انتضاء الفصل التشريمي الذي مسهر خلاله ترار استاط المضوية .

(ب) صدور ترار من مجلس الشحب أو من مجلس الشورى بالفاء الاتر المتع من النرتيج المترار على استاط المضوية بسبب الإخلال بواجباتها ويصدر تسرار المجلس في هذه الحالة بموافقة أغلبية أعضاته بناء على اقتراح بتعم من ثلاثين عضوا ، وذلك بعدد أنقضاء دور الانعتساد الذي صدر خلاله ترار استاط العضوية .

مادة و مكروا (۱) — يكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية — ويكون لكل حزب بقائبة خاصة به ؛ ولا يجوز أن تنضين القائبة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد ؛ ويحسد لكل تأثبة رسر يصحد به قسران من وزير الداخلية ويجب أن تنضين كل تائبة عددا من المرشحين مساويا للمسحد المطلب انتخابه في الدائرة وعددا بن الاحتياطيين مساويا للمسحد على أن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الاتل من الممال والقلاحين بحيث على أن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الاتل من الممال والقلاحين بحيث يراعى أن ترتب أسماء المرشحين المالية والمناخب من المعسال أو القلاحين أو المكس ومكذا بذأت الترتيب . وعلى الماخب أن يبدى رأيه بأختيار أحدى القوائم بأكملها جون أي الجراء أي تعديل نبهيا .

ويطل الاضوات الذي تنخب اكثر من تاثية أو مرشحين من أكثر من تائيسة أو تكون معلقة على شرط أو أذا أثبت الناخب وأيه على تائية غير الذي سلمها اليه رئيس اللهنة أو على عليه في تعلق أخير أن المستوات الذي تعطى لاكثر من المستد ألوارد بالتائية أو لاتل من هذا المعدد في غير الحالات المنصوص عليها في المسادة المسادة هشرة من هذا التافيون.

هائة ٢ - (٣) يقسدم المرشح طلب النرشيع لعضوية مجلس الشسب كتلبة الى مديرية الابن بالمحافظة التى يرشع في دائرتها موفقاً به صورة معتدة بن قائمة العزب الذى ينتهى اليسه منبتا بهسا ١- راجه نمهسا ، وذلك خلال المدة التى يحددها وزير الداخلية بترار منسه على الا تقسل عن عشرة أيلم من تاريخ فتح باب الترشيح .

 ⁽١) أفسيف حذا البنده بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ ، ثم عمل على النحو الوارد بالمتن بالقانون
 رقم ١١٤ لسنة ١١٤٣ .

 ⁽٢) أشيئت المادة الخابسة مكاررا بالقانون رشم ١١٤ أسخة ١٩٨٣ ·

⁽٣) مسئلة بالتانون رقم ١٠٠٩ لسفة ١٩٧٦ ، أما الفقرة الاولى من هذه المادة فقد عطت على النحو الوارد بالتان بالتانون رقم ١٩٨٤ لسفة ١٩٨٣ ،

ويكون طلب الترشيح مصدريا بليسال بليداع مبلغ عشرين بعنيها خسسراتة المعاشقة المقتصة ، وبالمستفدات التي يحددها وزير الداخلية بقسرار منسه الابسات توانسر الشروط التي يتطلبها هذا القانون للترشيح ، وتثبت صطة العالم أو الفلاح باقسرار يقدبه المرشح مصحوبا بسا يؤيسد ذلك من مستقدات .

وتمتبر الاوراق والمستندات التي يتديها المرشح اوراتا رسمية في تطبيق احكام تأتون المتويات ،

ويعلى المرتبح الذي تجاوز عبره الخليسة والثلاثين من تقديم شهادة اداء الخدية المسكرية الازامية أو الإعفاء منها ،

هادة ٧ ... تتيسد طلبات الترشيع بحسب تواريخ ورودها في مسجل خاص وتعلى عنها أيسالات ويتبع في شسان تقديمها الاجراءات التي يحددها وزير الداخلية نقسرار بنسه ،

مادة A ــ (1) تتولى عنص طلبات الترشيع والبت في صفة المرشح بن واقسع المستفات التي يقديها طبقاً لحيث المستفات التي المستفات التي يقديها طبقاً برياسة الداخة المسابقة واعداد كشوف المرشحين لجنسة أو اكثر في كل مدانطة برياسة احد اعضاء الهيئات التضائية من درجة ترئيس محكمة أو ما يعادلها وعضوية السد اعضاء هـذه الهيئات بن درجة قانس أو ما يعادلها يتذار موزيرها .

ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير الداخلية .

جادة ٩ -- (٢) يعرض كثب ينضبن توائم المرشحين في الدائرة الانتخابية بالطريقة التي يعينها وزير الداخلية بقرار منه وذلك خلال الخيسة الايام التاليسة لاتفال بلب الترشيح وتحدد فيه اسماء المرشحين والصفة التي تثبت لكل منهم والتائمة التي ينتمي اليها المرشع .

ولكل برشح ادراج اسبه في احدى القوائم ولم يرد اسبه في الكشف المُفكور ان يطلب بن اللجنسة المُنصوص عليها في هذه المسادة ادراج اسبه طسوال بسدة عرض الكشف .

ويكون لكل مرشح الاعتراض على انداج اسم أى من المرشحين أو على البلتًا صفة غير صحيحة أمام أسبه أو أسم غيره من المرشحين طوال مدة عرض الكشف .

ولكل حزب ينتمى اليه احدد المرشحين ممارسة الحق المقرر في الفقرقسين السابقتين .

وتنصل في الامتراضات الشار اليها ... خلال بدة اتصاها عشرة اليام من تاريخ النفال باب الترشيح ... لجنسة أو كل بندال باب الترشيح ... لجنسة أو كل محافظة برناسية أحد أعضاء الهيئات التضائية من درجة مستشار أو ما يعادلها لا تسويه أحسد أعضاء الهيئات التضائية من درجة تلفي أو ما يعادلها على الاتال يختارهما وزير المدل ومبثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها .

وتنشر توائم الرشحين في جبيع الدوائر الانتخابية وفي مسعينتين يوميتين على الاقسسل .

⁽۱) معلة بالتائرن رقع ۱۰۹ أسنة ۱۹۷۹ ٠

 ⁽۲) عطت هذه المادة أولا بالقانون رقم ۱۰۹ لمنة ۱۹۷۱ ، ثم عطبت على اللحو الوارد بالذر بالقادن رقم ۱۱۴ لمنة ۱۹۸۳ -

مادة ١٠ - بجسوز المرشح أن يحمل على صورة رمسية معناة من رمسم الدمنسة من جدول الناخبين في الدائرة منابل رسم يحسده وزير الداخلية بقرار منه على الا بجاوز هسذا الرسم مبلغ ثلاثة جنيهات ؟ وتسلم ألى المرشح المسسورة الرسبية خلال عشرة أيسام على الاكثر من تاريخ تتديم طلبه .

وادة 11 — (۱) تلتزم الاحزاب السياسية وكل مرشح لعضوية مجلس الشعب في الدعاية الانتخابية بالمبادىء التي وانق عليها الشعب في الاستقداء بتاريخ ٢٠ من الدقون ابرية ١٩٠٠ ، وكذلك بالمبادىء المنصوص عليها في المسادة الاولى من المتقون رئم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حياية الجبهة الداخلية والسلام الاجتسامي وكذا لي بالوسائل والاساليب المنطحة للدعاية الانتخابية وبالحسد الاتصى للبائغ التي يجوز الداخلية ، انتائها عليها ، وذلك كله طبتا للتواعد التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية ،

ويعان قرار وزير الداخليــة المشار اليه في جريدتين بوميتين واسمسحتى الانشمار ،

وللمحافظ المختص ان يلبر بازالة الملصقات وكافة وسائل الدملية الأخرى. المستخدمة بالمخالفسة لاحكام القواعد المشسار اليما في الفترة الاولى على نقعة المرشمج .

ويماتب كل من يخالف أحكام المقرة الأولى بالمقوبة المصوص عليها في المادة الثالثة عشرة بن تأتون حباية الجبهة الداخلية والسلام الأجتباعي رتم ٣٣ لمسنة ١٩٧٨ ، وذلك مسع عسدم الاخسلال بأحكام التأتون المذكور أو القاتون رتم ، ٤ لمسنة ١٩٧٧ بشأن الاحزاب السياسية أو بأية عقوبة أشد ينص عليهسا قاتون العقوبات أو أي تأتون آخس .

وتعتبر مخالفة احكام هذا القانون من الجرائم الانتخلية وتسرى عليهـــا احكلم المـــادة الثانية من قانون ننظيم مباشرة الحقوق المسياسية رقم ٧٣ لمسنة ١٩٥٦ فيها يتعلق بالحرمان من مباشرة الحقوق المسياسية .

ويفمســل في الدعاوى النائســئة عن الاخلال بلحكام هذا التاتون على وجه الامــتمجال .

مادة ۱۲ ك لا يجوز لاحسد أن يرشح نفسه في لكثر من دائرة انتخابية غاذا ما رشح نفسه في أكثر من دائرة اعتبر مرشحا في الدائرة التي ترشيحه فيها أولا .

مادة 17 — (٢) لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيع باعلان على يسد محضر يعلن الى مديرية الامن بالمحافظة والى الحزب صاحب القائمة المرشع بهسا قبل يوم الانتخاب بعشرة اليام على الاهل .

⁽١) معطة بالقرار بالتاترن رتم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ .

⁽٢) معطة بالتائرن رتم ١١٤ أسنة ١٩٨٢ ،

هادة 10 — (1) اذا لم تقسم في الدائرة الانتخابية لكثر من مقامة حزبية أجرى الانتخاب في ميماده ويمان انتخاب المرتسمين الواردة أسساؤهم بالمعائية المعدم مادالت الدورة محسلت على (٢٠ ٪) عشرين في المسائة من عدد الصوات الناخبين المعين مادائسرة .

مادة 17 — (۲) اذا خلا مكان احد الرشحين قبل اجراء الاتفادات بسبب النساؤل او الوغاة او تبول اللجنسة المتساؤل او السادة التاسعة للاعتراض على ترشيحه ، حل محله احد المرشحين الاحتياطيين بالترقيب الوارد بقائمة هزبه بشرط الايضل ذلك بالنسبة المتررة للمال والفلاهين .

وعلى الحزب صاحب القائمة أن يرشيح أسبأ اعتياطيا آخسر من ذات صفة من خسلا مكانه ليكيل الصدد المتسرر من الإحتياطيين في الدائرة ، ويكون ترتيب المرشيح الاحتياطي تاليسا الأخسر مرشح بتلك القائبة من الصفة المفايرة لصفته ،

غاذا خلا حكان آخر بعد ذلك وتبل اجراء الانتخابات لسبب من الاسباب المذكورة في الفترة الاولى ، يتسم شمسخل المكان الذي خسلا بنفس الطريقسة المبينسة بالفقرة المسابقة وتجرى الانتخابات في موعدها ورغم نقص صحد الاحتياط بين بالقائمسة المذكورة من العسدد المتسور ،

مادة 17 سد (٢) ينتخب اعضاء مجلس الشمعب طبقا لنظام القوائم الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عسدد من مقاعد الدائرة بنسبة عسدد الاسوات المسحيحة التي حصلت عليها وتعطى المقاعد المتبقية بعسد ذلك للقائمة الحائزة امسلا على اكثر الاسسوات .

وعلى الجهة المنتصة أن تلتزم في أعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الاسماء طبقا أورودها بتوائم الاحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المسالة المتسررة للممال والفلامين عن كل دائرة على هسدة .

ويلتزم الحزب صاحب التأثية الحاسلة على أمّل عسدد بن الاصوات والني يصبق لها أن تمثل باستكمال نسبة المبال والفلاحين علمة المترتب وأردبها ٤ وذلك عن كل دائرة .

ولا ببثل بالمجلس الحزب الذي لا تحصل توائمة على ثبانيسة في المساتة مسلى الاقل بن مجموع الاصوات المسحيحة التي اعطيت على مستوى الجمهورية .

هادة 1A سد (٤) اذا خلا مكن أحد الاعضاء المنتخبين قبل أنتهاء عدة عضويته حل محله أحدد الاعضاء الاصليين الذي لم يحل دوره في العضوية نتيجة عسدد المقاعد التي حصلت عليها تاقبته في الانتضابات غاذا لم يوجدد أعضاء أصليون حل محل من انتهت عضويته العضو الاحتياطي وفي الحالتين يكون حلول العضو بترتيب ورود أسمه في القائمة التي انتخبت وبذأت صفة مسلفه .

وتستبر بسدة المضو الجديد حتى يستكبل مدة عضوية سلفه .

⁽١) و (٢) (١) ، (٤) معطة بالتانون رتم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ ·

هائة 19 سبعد اعلان نتيجة الانتخاب يرد الى طالب الترشيع الملغ الذى أودهه خزانة المحافظة بعد خصم ما تسد يكون مستحقا عليه من مصاريف النشر وازالة المصنات وفق الواد ١٩ ، ١١ ، ١٣ من هذا التاتون .

هادة ٢٠ سـ يجب أن يندم البلمن بايطال الانتخاب طبتا للبادة ١٣ من العستور الى رئيس مجلس الشعب خلال الخيسة عشر يوما التالية لاملان نتيجة الانتخاب يشتبلا على الاسباب التي بني عليها ومصدنا على توقيع الطالب عليه .

وتنظيم اللائحة الداخلية للبجلس الإجراءات التي تتبع في المصل في صححه الطعون وفي تحقيق صحة العضوية .

الباب الذات في عضونة وهلس الشنعب

هادة ٢١ ــ لا يجوز الجمع بين عشوية مجلس الشعب ومضوية مجلس الابة الاتحادي .

وق حالة انتخاب عضو مجلس الثبعب عضوا بمجلس الاسمة الاتحسادي ينتخب أو يعين بدلامنسه ،

على أنه أذا أنتهت عضوية عضو مجلس الأمسة الاتحادى لأى سبب كان عادت له عضويته في مجلس الشعب ء

هادة ٢٧ سـ لا يجوز الجبع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية المجالس الشعبية المحليسة .

كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب ووظائف العمد والمشليخ أو مضوية اللجان الخاصــة بمــا -

هادة ٣٣ -- يعتبر من ينتخب لعضوية بجلس الشعب من الاشخاص الشار اليهم في المسادة السابقة متقليا مؤتتا من عضويته الافسرى أو وظيفته بمجسرد توليسه عبله في المجلس ،

ويمتبر المضو متطيا عن عضويته الأخسرى أو وظيفته بانتضاء شهر من تاريخ اللصل بصحة عضويته بمجلس الشعب اذا لم بيسد رغبته في الاحتماظ بعضويته الاخسري أو وظيفته .

والى أن يتم التظى نهائيا لا يتناول المنسو سوى مكاناة عضوية مجلس الشسعب.

والدة ٢٤ - اذا كان عضو مجلس الشعب عند انتخابه بن العليان في الدولة أو في القطاع العلم يتعرغ لعضوية المجلس ويحتنظ له بوظيفته أو عبسله وتحتسب بسدة عضويته في الماش أو المكافة .

ويكون لعضو مجلس الشحب في هسده الحالة أن يتنافى المرتب والبسدلات والعلاوات المسسررة لوظيفته أو عبله الاصلى من الجهة المسين بهسا طوال مسده عضويته ،

ولا يجوز مع ذلك أثناء مدة عضويته بمجلس الشمسعب أن تقرر له أيسة معاملة أو مِبرَة خاصة في وظيفته أو عبله الاصلى ،

مادة ٢٥ ــ لا يخضع عضو مجلس الشعب في الحالة المنصوص عليها في المسادة ` السابقة لنظسام التتارير السنوية في جهة وظيفته أو عبله الاصلية ، وتجب ترقيته بالانتمية عند حلول دوره نيها ؛ أو اذا رقى بالاختيسار من يليه في الانتميسة .

كبا لا يجوز اتخاذ اجراءات تأديبية فسد أحسد أعضاء المجاس من المابلين في الدولة او في القطاع المام بسجب أعمال وظيفته أو عمله ، أو انهساء خديته يغير الطريق التأديبي ، الا بمسد موافقة المجلس طبقا للاجراءات التي تقررها لاتحتيبه

مادة ٢٦ - يعود عضو مجلس الشعب بمجرد انتهاء مسدة عضويتسه الى الوظيفة التي كان يشفلها تبل انتخابه او التي يكون قد رقى اليها ، لو الى لهة وظيفة مبائلة لها ،

مادة ٢٧ ــ بع مراعاة ما هــو منصوص عليه في المادتين ٣٣ و ٣٤ بجــوز للمجلس ، بناء على طلب مكتبه ، لاعتبارات تتنضيها المصلحة العامة ، ان يستثنى من التفرغ لعضوية المجلس كل الوقت أو بعضه:

(أ) مديرى الجامعات ووكلاءها وأعضاء هيئات التدريس والبحوث نيها ومن في حكمهم من العاملين في الوزارات والهيئات المامة والمؤسسات العامة التي تهارس تشاطها عليبا

(ب) رؤساء مجالس ادارة الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لهيا ،

(ج) الشاغلين لوظيفة من وظائف الإدارة العليا بالحكومة ووحداتها المطية والهيئات المامة والمؤسسات المامة والوحدات الانتصادية التابعة لها .

و في هـذه الحالة بملتق في شأن من يتقرر نفر غه حكم المادة ٢٤ .

. مادة ۲۸ (۱) - لا يجوز أن يعين عضو مجلس الثبعب في وظائف الحكومسة أو القطاع العام وما في حكمها أو الشركات الاجنبية أثناء مدة عضويته ، ويبطيل أكل تعييين على خلاف ذلك ، الا اذا كان التعيين نتيجة ترقية أو نقل من جهـة الى أخرى أو كان بحكم تضائى أو بناء على تاتون .

والله ٢٩ - يتقاضى عضو مجلس الشعب مكافأة شهرية قدرها خمسة وسبعون جنيها ويستثنى من ذلك رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم اذا كاتوا أعضاء في مجلس الشبيعية ،

وتستحق المكافاة من تاريخ حلف المضو اليبين ولا يجوز التفازل منها أو الحجز عليها وتعنى من كافة أنواع الضرائب .

مادة ٣٠ (٢) - يستخرج لكل عضو من اعضاء مجلس الشعب اشتراك للمطر

⁽١) معطة بالقانون رقم ١٠٩ أسنة ١٩٧٦ -

 ⁽۲) عطت النشرة الاولى من هذه المادة بالقائون رقم ۱۰۹ أسفة ۱۹۷۱ .

بالدرجة الاولى المتازة بسكك خديد جمهورية مصر العربية أو احسدى وسسائل المواصلات المامة الاغرى أو الطائرات من الجهة التي يضارها في دائرته الانتخابية الى الناهـــرة .

وتبين الأهسة المجلس التسهيلات الاهسرى التي يتدمها المجلس الاهسساته المتكنم من مباشرة مسئولياتهم .

وتسرى على أية مبالغ قسد تدفع الى الاعضاء على هذا الوجه الاحسكام المبينة بالمسادة السابقة فيما يتطق بعدم جسواز التنازل عنها والحجز عليها واعقالها من كانسة الضرائب

هادة ٣١ سيتقاضى رئيس مجلس التسسيب مكاناة مساوية الجموع ما يتقاضاه نائب رئيس الجمهورية ولا يجوز الجمع ببنها وبين مكاناة المشوية وبين ما قسد يكون مستحقاله من مماشي من خزانة عامة .

والله ٣٤ هـ يعتلع على رئيس مجلس الشمع ، بمجرد انتخابه رئيسا ، مزاولة مهنة تجارية أو غير تجارية أو أية وظيفة عابة أو خاصة .

واذا كان من العليان في الدولة أو في التطاع العام أو في المؤسسات الدامة للاتحاد الاشتراكي طبق في حته حكم المادة ٢٤ مع مراعاة عدم الجمع بين ما يستحق له من مكاناة وبين مرتب وظيفته أو عبله الإصلى .

وادة ٣٣ - بنفرغ من بنتخب وكيلا للمجلس لمهام الوكالة ، ويطبق في شدائه حكم المسادة ٢٤ اذا كان من العالماين في العولة أو القطاع العام أو في المؤسسات النابعة للاتحاد الاشتراكي ، أما أذا كان من غيرهم فيحدد مكتب المجلس ما يتقاضاه مقابل تفرغه .

وينتاضى وكيل المجلس بدل النبئيل المقرر الوزراء وتسرى عليه اهكامه . ولا يجوز الجمع بين هــذا البدل وما تــد يكون مقررا لوظيفته أو عمله الاصلى من بدلات .

وادة ؟٣ (١) ـ يجوز للبجلس وفق لاتحته الداخلية أن يقرر تفرغ رؤمساء اللجان الاصلية بالمجلس ، وقى هـذه الحالة بطبق في شاته حكم المسلدة ؟٢ أذا كان المجلس في العلمية في القطاع العام أو في المؤسسات النابعة للاتحاد الاتعتراكي لما أذا كان من غيرهم فيحدد حكتب المجلس ما يتقاضاه مقابل تعرضسه لرئامسسة . اللجنسة .

مادة ٣٤ مكروا (٢) _ يجوز انشاء وظالف وكلاء وزارات للمساون مجسلس الشسيمية .

ويمين وكيل الوزارة لشئون مجلس الشسعب من بين اعضاء هسذا المجلس بقرار من رئيس الجمهورية ،

ويتضين قرار التعيين الحاقه بمجلس الوزراء أو بأحد القطاعات الوزارية أو بوزارة بمينة أو أكثر .

الغيت الغرتان الثانية والثالثة من هذه المادة بالقانون ١٦ أسفة ١٩٧٤ .

⁽٢) الميات على البادة بالقاترن رقم ١٠٩ أسنة ١٩٧٦ -

ولا يجهز الجمع بين منصب وكيل الوزارة لشئون مجلس الشمست وبين عضوية لجاس .

كبا لا بجوز لوكيل الوزارة لشئون مجلس الشمع الثاء توليه منصبه ان يزاول مهنة حرة أو مبلا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشغل أية وظيفــة أخــرى أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو بييمها شيئا من أمواله أو أن يعليضها عليه .

مادة ؟٣ مكوراً 1 -- (١) يتولى وكيــــل الوزارة لشــنون مجلس الشــعب معاونة نواب رئيس مجلس الوزراء الوزراء المختصين في كل الامور المتعلقة بمجلس الشحب ولجلته كما يشترك الشحب و واجلته كما يشترك معهم في اعــداد مشروعات القوائين ويحب المسئل المرتبطة بالمنافقــات التي تدور في المجلس ومتــابعة تنفيذ قراراته وتوصيياته وغير ذلك مما يعهــد به اليــــه من في المجلس ومتــابعة بنفيذ قراراته وتوصيياته وغير ذلك مما يعهــد به اليـــه من

والاق ٣٤ مكورا ٢ - (٧) لوكيل الوزارة الشئون مجلس الشعب في سبيل مباشرة اختصاصاته الاتصال مباشرة بوكلاء الوزارة المختصين .

وله عند الاقتضاء الاتصال برؤساء الهيئات العلمة وبرؤساء الجهات المختصة وفلك دون التدخل في سير العمل الاداريم أو في العلاقات بين وكيسل الوزارة أو رئيس المصلحة أو الهيئة الملمة وبين العالمين في هسذه الجهات .

ولوكيل الوزارة لشئون مجلس الشمب تبليغ ما يراه من ملاحظات الى نائب رئيس الوزراء المختص حسب الإحوال .

مادة ٢٥ مكورا ٣ - (٣) ينتاضى وكيل الوزارة لشنون مجلس الشمه المرتب وبدل النبئيسل المترر لنائب الوزير ، ولا يجوز له الجمع بين مرتبه ومكافأة العضوية بمجلس الشمسه .

مادة ٣٤ مكرد ؟ حد (٤) يعنى وكيل الوزارة لشنون مجلس الشعب من وظيفته بقرار من رئيس الجمهورية أو بزوال عضوية مجلس الشعب عنسه أو بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية الذي اصدر قرار تعيينه أو باستقالة الوزارة ، مع حفظ هذه في الماش أو المكاماة طبقا للتواعد المتررة .

أهكام خنابية وانتقالية

الجلس مسئل بموازنته وتدرج رتما واحدا في موازنة الدولة .

وتبين اللائحة الداخلية للجلس كينية اهداد مشروع موازنة المجلس السنوية وبحثه واتراره ، وطريقة اعداد حسابات المجلس وتنظيمها ومراتبتها ، وكينيسة اعداد الحمساب الختسابي السسنوى واعتماده ، وذلك دون التتيسد بالقواعسد الحكوميسة .

⁽١) ، (٢) أضيفت هاتان المادتان بالقانون رتم ١٠٩ أسفة ١٩٧٦ .

⁽٣) ، (٤) أضيفت هاتان اللعتان بالقانون رقم ١٠٩ أسفة ١٩٧٩ ،

هادة ٣٦ ــ (١) يضع مجلس الشعب بناء على انتراح مكتبه لائحة لتنظيم شسئون ا(هالمين به ، وتكون لها تو القانون ، ويسرى عليهم ، نيبا لم يرد فيه نص في هذه اللائحة ، الاحكام المطبقة على العاملين المنيين بالدولة .

والى ان يتم وضع اللائحة المشدار البها في الفترة السابقة ، يسسنهر تطبيق احكام الاتحة العلماين بالمجلس المعول بها حاليا ، والقواعد التنظيميسة العسلمة الصادرة بترار بن مكتب المجلس أو رئيسه .

ويكون لرئيس الجلس السلطات المخولة للوزير ووزير الخزائة المتسومي عليها
 ف التوانين واللوائح ،

ويفنس مكتب المجلس بالممثل التي يجب أن يصدر بها قرار مسن رئيس المجهورية أو مجلس الوزراء ، وكذلك المسائل التي تقضى غيها التواتين والمواتح بالحضة راى أو موافقة وزارة المخزانة أو الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أو أيسة حهسة أخرى .

مادة ٧٧ - يتسولى رئيس مجلس الوزراء النساء فترة حل المجلس جميسع الاختصاصات الادارية والمسألية المخولة لكتب المجلس ورئيسسه .

مادة 70 سندى على اعضاء مجلس الشعب التحالي بن العلماين في الدولة والقطاع العام الاحكام المقررة في هذا التانون اعتبسارا من تلريخ ادائهم اليسمين المنصوص عنها في المسادة ٩٠ من الدمستور .

ويلفى با يكون قد تم من تسوية أو ربط للمعاش لوظلى الحكومة منهم طبقسا للمادة ٩) من القانسون رقم ١٩٥٨ لمسنة ١٩٦٣ المصطلة بالقرار بقانون رقسم ١٠٦ لمسنة ١٩٧١ ، على أن بردوا الى خزانة الحكومة بما يكون قد صرف لهم بمنه .

مادة ٣٩ - (٧) مسع عسدم الاخلال بالتواعد والاحكام المنظمة لاستقسالة رجال التوات المسلحة والشرطة واعضاء المخابرات العالمة واعضاء الرقابة الادارية ، لا يجوز ترشيحهم او ترشيح اعضاء الهيئات التضائية والمحافظين قبسل تقسديم استقالاتهم بن وظائفهم ، وتعتبر الاستقالة بقبولة بن تاريخ تقديمها .

ويعتبر رؤساء واعضاء مجالس ادارة الهيئات العلبة وشركات التطاع العلم ، وكذلك العالمان في الجهاز الاداري للعولة وفي التطاع العام في اجازة معفوصة الإجر من تاريخ تقديم اوراق ترشيحهم حتى انتهاء الانتخابات العسسامة وانتخسابات الإعسادة .

مادة ١٠ ـــ (٢)

مادة 81 سيلفي القانون رتم 104 لمسنة 1977 في شأن بجلس التسمعي والقانون رتم ٥٣ لمسنة ١٩٦٤ بجواز الاستثناء من بعض شروط عضوية مجلس التسمعيا ، كما يلفي القرار بقانون رقم ٨٣ لسمسنة ١٩٧١ ، بشأن الترشيح لعضوية مجلس التسمعيا .

مادة ؟ ٤ ـ ينشر هذا المتانون في الجريدة الرسبية ، ويعمل به من تاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كتانون من توانينها ،

صدر برياسة الجيهورية في ١٥ شعبان سنة ١٣٩٢ (٣٣ سيتبير سنة ١٩٧٢) .

و ۲ ، ۲) معطة بالقانون رقم ۱۰۹ لسفة ۱۹۷۳ -

 ⁽٣) المغيت عن المادة بالقادر رقم ١١٤ أسنة ١١٨٠ ، الذي نصحت المادة (٣) مضـه عـلى أن
 تلفي المبادة الاربون من القادر رقم ٢٨ أسنة ١٩٧٦ وكل نصر بخالف احكام حدًا القادرن -

الجدول الرافق للقانون رقم ع \ \ اسسفة ١٩٨٣ في شأن بتمديل بمض اهكام القانون رقم ٢٨ اسسفة ١٩٧٧ في شأن معلس القسمت

يحدد نطاق الدوائر الانتخابية ويكوناتها وعسدد أعضاء كل منها على الوجسه المين بهسذا الجدول:

معانظة القاهرة:

(أولا) الدائرة الاولى شبيال ، ومقرها تسم شرطة شبرا ، وتتكون من :

1 - تسم شحیرا ،

٢ ـــ شبم الساحل .

٣ _ قسم روض الفرج .

٤ _ تسم الشرابية ،

ه ــ قسم الزاوية الحمراء .

ويخس هذه الدائرة احد عشر عضوا يضاف اليهم عضو من النساء ،

(ثانيا) الدائرة الثانية جنوب ومترها تسسم شرطة ممر التسديمة وتتكسون

⊷ن ٠

١ ــ تسم مصر التديمة .

٢ ــ تسم الخليف
 ٣ ــ تسم طوان

ه _ تسم التبسين .

٦ _ تسم البسانين ،

ويخص هــذه الدائرة تسمة اعضاء يضاف اليهم عضو من النساء .

(ثالثا) الدائرة الثالثة شرق ومقرها تمام شرطة مصر الجديدة ، وتتكسون

١ -- تسم بصر الجديدة .

٢ ــ تسم النزهـــة .

٣ ـــ تسم بدينة نصر ٠

} ــ شم الطريــة ،

ہ ـــ قسم مين شبس ،

٦ ــ تسم السالم ،

٧ _ تسم الزينسون ه.

٨ ــ تسم الصدائق ،

ويخس هذه الدائرة أحد عشر عضوا يضاف اليهم عضو من النساء .

(رابعا) الدائرة الرابعة ومقرها تسم شرطة السيدة زينب وتتكون من :

ا ـ قسم السيدة زينب

٢ ــ تسم تصر النيل .

٣ ــ تسم الزمالك .

إ ـ تسم الدرب الأحبر .

ه ـ تسم الجماليسة ،

٦ _ منشية نامبر ،

ويفس هذه الدائرة تسعة اعضاء) يضاف اليهم عضو من النساء ،

(خامسا) الدائرة الخامسة وسط ومقرها تسسم بسلب الشمويسة وتتكون . :

١ ــ شم باب الشعرية .

٢ أسد قسم الظاهسر ،

٣- تسم الازبكيـــة .

} ــ شـم بــولاق .

ہ ۔ تسم عابدین ،

٦ - تسم الوسكي .

٧ ... تسم الوايسلى ه

ويغص هـــذه الدائرة تسعة أعضاء ؛ ويضاف اليهم عضو بن النساء .

معافظة الإسكندرية :

(أولا) الدائرة الاولى شرق ويقرها تبسم شرطة المنتزه ونتكون بن :

١ ـ تسم المنتزه .

۲ ــ تسم سيدى جابر .

7 ... تسم الرمسل .

ويخص هذه الدائرة تسمة اعضاء ، يضك اليهم عشو من النساء .

(ثانيا) الدائرة الثانية وسط ومقرها تسم شرطة بلب شرقى وتتكون من :

ا ــ تسم باب شرتی .

- ۱۳.
- ٢ ــ. تسم محرم بك .
 ٣ ــ. تسم العطارين .
- ويخس هذه الدائرة سبعة اهضاء يضاف اليهم عضو من النساء .
- (ثالثا) الدائرة الثالثة غرب ومقرها تسم شرطة كرموز) وتتكون من :
 - ۱ ــ تسم کرمسوز ،
 - ٢ ــ تسم اللبسان .
 - ٢ _ قسم الجمسرك ،
 - ٤ ــ تسم بينا البصل .
 - ه _ تسم النخيــلة .
 - ٦ _ تسم العابريــة .
 - ٧ ــ تسم النشية ،
 - ويخس هبذه الدائرة ثهانية أمضاء ،

معافظة بور سميد :

- وبها دائرة واحدة مترها مديرية الابن ببور سمعيد ،
- ويغمنها خميسة اعضاء يضاف اليهم عضو من النمساء .

معافظة السويس:

- وبها ذائرة واحدة مترها مديرية الابن بالسويس .
- ويغصها ثلاثة اعضباه بضاف اليهم عضو بن النساد .

وهافظة دويساط:

- وبهسا دائرة واحدة ومترها مديرية الامن يدبيساط ،
- ويذمنها سبعة اعضاء يضاف اليهم عضو من التبساء .

معافظة العقولية :

- (أولا) الدائرة الاولى ومترها نسم شرطة أول المنصورة وتتكون من :
 - ا ــ قسم اول المصورة .
 - ٢ ــ تسم ثان المنصورة .
 - ٣ مركز طلخسا .
 ٤ مركز شريين .
 - ه -- مرکز بلتساس .
- ويخس هذه الدائرة احد مشر مضوا يضاف اليهم مضو من التسساء .

```
( ثانيا ) الدائرة الثانية ومترها تسم شرطة ميت غير ، وتتكون من :
                                                  ١ ــ تسم ميت غير ،
                                                  ٧ ـــ بركز ميت غير ،
                                                ٣ _ مركز السنبلاوين ،
                                                    ٤ _ بركز اجسا ،
                                     ويخمن هذه الدائرة عشرة اعضياء ،
        ( ثَالِثًا ) الدائرة الثالثة ومقرها مركز شرطة دكرنس ، وتتكون من :
                                             ١ ــ بركز شرطة دكرنين ،
                                           ٢ ... بركز شرطة المصورة .
                                          ٣ _ مركز شرطة بنية النسر .

 ٤ ــ مركز شرطة النزلة .

                                             ه ... تسم شرطة الطرية .
                                       ويخس هذه الدائرة عشرة أعضاء ،
                                                    معافظة الثم قبة :
    ( أولا ) الدائرة الاولى ومترها تسم شرطة أول الزعازيق ، وتتكون من :
                                             ١ _ تسم أول الزقازيق .
                                              ٢ _ تسم ثان الزقاريق .
                                                 ٣ ــ مركز الزنازيق .
                                               } _ تسم التسايات ،
                                                ه _ مركز بنيا التبح .
                                    ٦ _ مركز بلبيس ومشتول السوق .
ويخمن هذه للدائرة احد عشر عشوا ٤ يضاف اليهم مضيو ممن اللمعاء .
      ( ثانيا ) الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة ديرب نجم وتتكون من :
                                                1 ــ مرکز دیرب نجم ،
                                                  ٣ ـــ مركز أبو كبير .
                                                  ٣ ــ مركز ههيسا ،
                                   ويغص هـذه الدائرة ثباتية أمضاء ،
     ( ثالثا ) الدائرة الثالثة ومدرها مركز شرطّة أبو حباد ، وتتكون من :
                                                 ١ ــ مركز أبو حماد ،
                                                ۲ ــ برکز ناتسوس .
                                              ٧ _ بركر المسينية .
                                                ) ــ برکز کفر منتر ،
                                            ه __ مركز أولاد كالرصائر .
                                      ويخس هذه الدائرة عشرة أعضاء ،
```

محافظة القلبوسية :

(اولا) الدائرة الاولى شبال ومقرها تسم شرطة بنها وتتكون من :

- ١ _ تسم شرطة بنها .
 - ۲ ــ مرکز بنهـا .
- ۳ ـــ مرکز کفر شکر ه
- ٤ ... مركز شبين التناطر .
 - ا ہے مرکز ملےوخ ،

ويخص هذه الدائرة تسعة اعضاء ، يضاف اليهم عضو من النسساء ،

(ثانيا) الدائرة الثانية جنــوب ومقرهــا تسم شرطة أول شبرا الخبيــة وتتكون من :

- ١ ــ قسم أول شبرا الخيمة ،
- ٢ ــ تسم ثان شبرا الغيمة .
- ٣ ــ مركز التناطر الخيرية .
 -) ــ بركز تليسوب . ه ــ تسم شرطة تليوب .
 - ٦ _ مركز الخانكة .
- ويخس هـــذه الدائرة عشرة أعشام م

محافظة كغر الشبخ :

وبها دائرة واحدة بترها تسم شرطة كلسر الثبيخ ؛ ويخصها ثلاثة عشر هضوا يفسسانه اليهم عضو من النسساء .

محافظة الفربيــة:

(اولا) الدائرة الاولى ومترهب قسم شرطة لول طنطا) وتتكون من :

- ١ _ تسم اول طنطا .
- ٢ ــ تسم ثان طنطا .
- ٣٠ ... مركز المستطة ،
 -) ــ برکز زنتی ه

ويخص هبده الدائرة سبعة اعضاء يضاف اليهم عضو من النساء .

- (ثانيا) الدائرة الثانية ومترها مركز شرطة طنطا) وتتكون من :
 - ا ــ مركز طنطا .
 - ٢ ــ مركز كفر الزيات .
 - ٣ ــ مركز بسيون .
 - ا ـــ مرکز تعلـــور ،
 - ويخص هدده الدائرة عشرة أعضاء .

(ثالثا) الدائرة الثالثة وبقرها تسم شرطة أول المطة الكبرى ، وتتكسون

```
١ _ تسم أول المطلة الكبرى .

 ٣ - تسم ثأن المطة الكبرى .

                                        ٢ ... مركز المعلة الكبرى .
                                            ) __ برکز سسیتود .
                                 ويغمن هيذه الدائرة ثبانية أعضاء ء
                                             معافظها التوقيسة :
( اولا ) الدائرة الاولى ومقرها تسم شرطة شبين الكوم ، وتتكون من :
                                    ١ ... تسم شرطة شبين الكوم .
                                          ٢ _ مركز شبين الكوم .
                                           ٣ -- مركز تويسمنا ،

 ) — مركز بركة السبع .

                                              ه ـ برکزنــلا ،
  ويغص هذه الدائرة تسعة اعضاء يضاف اليهم عضو من النسساء ،
  ( ثانيا ) الدائرة الثانية ومترها مركز شرطة الباهور ، وتتكون من :
                                          ١ - مركز الباجـور .
                                          ٢ -- مركز الشبهداء ،
                                             ٣ ــ مركز اشبون .
                                           ) _ سرس اللبان .
                                            ه ــ برکز بنسوف ،
                              ويخص هـ.ده الدائرة النا عشر عضوا .
                                                 معافظة البجيرة :
    ( أولا ) الدائرة الاولى ومقرها قسم شرطة دينهور ؛ وتتكون من :
                                        ١ ــ تسم شرطة ببنهور ،
                                      ٧ _ بركز شرطة دبنهور ،
                                           ۲ ــ برکز ابو حبص ،
                                         ٤ ــ وكز الحوديسة .
```

ويعُمن هسده الدائرة احد عثير عضوا يضافيًا اليهم عضو من النساء .

ال المركز شسبراخيت ،
 المحالية ،

```
العجدان الكايس والسادس ب السنة الراممة والسحون
                                                                   171
    ( ثانيا ) الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة كفر الدوار ، وتتكون من :
                                               ١ ... بركز كفر الدوار .
                                               ٢ ــ تسم كابر الجوار .
                                                 ٣ -- مركز رئسيد ،
                                               ٤ ــ مركز أبو الطابع .
                                              ە ـــ بركز خوش عيمى .
                                                  ٦ -- مركز ادكــو .
                                   ويخص هسذه الدائرة ثباتيسة اعضاء .
( ثالثا ) الدائرة الثالثة ومترهبا مركز شرطة ايتاى البسارود ، وتتكون

 ۱ – مركز ايتاى البارود .

                                              ٢ _ مركز الدلنجات ،
                                               ٣ ــ بركز كوم حبادة ،

 إ ـ مركز وادى النظرون .

                                   ويخص هذه الدائرة ثمانية اعضماء ،
                                                محافظة الاسهاعيليسة:
                      وبهسا دائرة واحدة ومترها مديرية الامن بالاسماعيلية .
                      ويخصها خمسة أعضاء يضاف اليهم عضو من النساء .
                                                     معانظة الميزة: .
        ( أولا ) الدائرة الاولى ومترها تسم شرطة الجيزة ) وتتكون بن :
                                             ١ - تسم شرطة الجيزة ،
                                              ٣ ــ تسم شرطة الدتي .
                                            ٣ ـ تسم شرطة المحوزة ،

 إ ـ تسم شرطة بولاق الدكرور .

 م تسم شرطة الاهرام .

      ويخص هــذه الدائرة تسمة اعضاه يضاف اليهم عضو بن التببساء .
        ( ثانيا ) الدائرة الثانية ومقرها تسم شرطة البابة ، وتتكون من :
                                               ١ ... تسم شرطة ابيامة .
                                                  ٢ -- مركز البسالة .
                                                  ٣ -- مركز الجيزة.
                                                    ٤ — مركز أوسيم .
                                    ويخص هسده الدائرة عشرة اعضياء .
```

```
( ثالثا ) الدائرة الثالثة ومقرها تسم شرطة الحوامدية ، وتتكون من :

 ١ ــ تسم شرطة الحوابدية ،

                                         ٢ ــ مركز البدرشيين ٠
                                             ٣ ... بركز الصف ،
                                            ٤ ... مركز اطنيسح .
                                            ه ــ مركز الميساط .
                               ٦ ... تسم شرطة الواحات البحرية ،
                               وبغمن ميذه الدائرة ببنة أعضياء و
                                              محافظة بني سويف:
                  وبها دائرة واحدة ومترها مديرية الامن بيني سويف .
              ويخصها ثلاثة عشر عضوا يضاف اليهم عضو من النسساد .
                                                  معافظة القيور:
                     وبها دائرة واحدة مترها مديرية الابن بالنيوم .
              ويخصها ثلاثة عشر عضوا بضبيف البهم عضو بن النساء .
                                                 محافظة السبا:
     ( أولا ) الدائرة الاولى ومقرها تسم شرطة المنيسا ، وتتكون من :
                                        ١ - تسم شرطة المنيا .
                                           ٢ ــ مركز المنيا .
                                          ٣ ــ مركز أبو ترتامن.

 ا تسم شرطة ملوى ( )

                                               ه ــ برکز بلوی ،
                                           ٦ - مركز دُير مواس .
  ويخص هذه الدائرة ثلاثة عشر عضوا يضاف اليهم عضو من النساء .
  ( ثانيا ) الدائرة الثانية ومترها مركز شرطة سمالوط ، وتتكون من :
                                            ا ــ بركز سبالوط .
                                               ۲ ــ مرکز مطای .
                                            ٣ - مركز بني مزار .

 ١ - بركز بغافــة .

                                            ٥ ... بركز المستوة .
                               ويخص هسده الدائرة عشرة اعضساء .
```

معافظة اسيوط :

(أولا) الدائرة الإولى ومترها تسم شرطة أول أسيوط ، وتتكون من : ١ --- تسم أول شرطة أسيوط .

```
المددان الخايس والسادس - السنة الرابعة والسنون
```

```
٢ ـــ تسم ثان شرطة اسيوط .
```

1177

ويخص هـــده الدائرة احد عشر مضوا يضاف اليهم عضو من النساء .

(ثانيا) الدائرة الثانية ومترها مركز شرطة أبو نيج ، وتتكون من :

ومضم عذه الدائرة ثباتية أمضاء و

بحافظة سسوهاج :

(أولا) الدائرة الاولى ويترها تسم شرطة بندر سوهاج ؛ وتتكون من :

ويغص هدده الدائرة ثلاثة عشر عضوا يضاف اليهم عضو من النسساء .

(ثانيا) الدائرة الثانية وبقرها مركز الخبيم ، وتتكون من :

عند مرهر دار الشعم .
 ويخص هسذه الدائرة عشرة اعضاء .

معافظة قنسا :

(أولا) الدائرة الاولى ويترها تسم شرطة قشا ، وتتكونَ مِن : 1 ... تسم شرطة تنسا .

۲ ـــ مرکز شرطة تنسا ٠

٣ ــ بركز تفط ،

برکز قبوس ،
 برکز قبادة ،

٦ _ بندر الاقصر .

٧ ــ بركز الاقصر ،

۸ ــ مرکز امنت .

۹ ــ برکز استنا ،

ويحَس هذه الدائرة ثلاثة عُشر عضوا بضاف اليهم عضو من النساء .

(ثانيا) الدائرة الثانية ومترها مركز شرطة نجع حمادي ، وتتكون من :

ا ــ برکز شرطة نجع عبادی .

٢ -- مركز شرطة فرشوط.
 ٣ -- مركز شرطة ابو تشت.

٤ __ بركز شرطة دشنا .

ويخص هذه الدائرة ثباتية اعضاء ،

محافظة لسوان:

وبهسا دائرة واحدة ومقرها معيرية الامن بالسوان .

ويخص هذه الدائرة سبعة أعضاء يضاف اليهم عضو من النساء .

محافظة البحر الاهبر :

وبها دائرة وأحدة وبقرها بديرية الابن بالبحر الأهبر . ويخصها ثلاثة أعضاء يضساف اليهم عضو من النساء .

محافظة الوادي الجديد:

وبها دائرة واحدة ومترها مديرية الامن بالوادي الجديد .

ويغص هسده الدائرة ثلاثة اعضاء يضاف اليهم عضو من النساء .

بحافظة بطروح :

وبها دائرة واحدة مترها مديرية الامن بمطروح . ويغمى هذه الدائرة ثلاثة اعضاء يضاف اليهم عضو من النساء .

معاقظة هنوب وسناء :

وبها دائرة واحدة مقرها مديرية الامن بجنوب سيئاء . ويغصما ثلاثة اعضاء بغسساك اليهم عضو من النساء .

معاقظة شوال سيناء :

وبهسا دائرة واحدة مقرها مديرية الامن بشمال سيناء . ومضمها ثلاثة اعضاء مفسساف اليهم بعضو من النساء .

قانون رقم • £ لمسئة ٩٩٧٧ بنظام الإعزاب السياسية (١)

باسم الشسعب

رئيس ألجبهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصعه ، وقد اصدرناه :

البساب الاول الاهزاب السياسية

مادة 1 ـ الممرين حق تكوين الاحزاب السياسية ولكل ممرى الحق ف الانتهاء لاي حزب سياسي وذلك طبقا لاحكام هذا القانون .

واقة ٢ سايتسد بالحزب السياسي كل جماعة منظبة تؤسس طبقا لاحكام هذا القانون وتقوم على مبادئه واهداف مشتركة وتعبل بالوسائل السياسية الديية الفيق المتعقق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولسة وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم .

والدة ٣ - نسهم الاحزاب المدياسية التى تؤسس طبقا لاحكام هسذا الدانون في تحقيق المتعلم السياسي والاجتهامي والانتصادي للوطن على اسساس الوحدة الوطنية وتحسالف تسوى الشسعب المالمة والمسالم الاجتهامي والانستراكية الديتراطية والحفاظ على مكاسب المهال والفلاحين وفلك كله عسلى الوجسة المبين بالعستور ، وتعمل حدفه الاحسزاب باعتبارها تنظيسات وطنيسة وتسهية ولسهية وليها وويبراطية على تجبيع المواطنين وتنبلهم مدياسيا .

مائة) (٢) يشترط لتأسيس أو استبراز أي حزب سياسي ما يلي :

⁽١) الجريدة الرسمية على ١٩٧٧/٧/٧ ... العدد ١٧٠ -

رعمل بالقوانين والقرارات بالقوانين الاتية :

القرار بالقانون رقم ٣٦ لسفة ١٩٧٩ ، المشور في الجريدة لرسمية ــ العدد ٢١ مكرر (1) بتاريخ ٢٠ مايـر ١٩٧١ .

والقانون رتم ١٤٤ لسفة ١٩٨٠ ، التشسور في الجريدة الرسمية ــ الصدد ٢٨ مكسور (١) بتلويخ ١٣ يولير ١٩٨٠ ،

والتانون رتم ۲۰ لسنة ۱۹۸۱ ، المشور في الجريدة الرسمية ـ العدد ۱۸ متاريخ ۲۰ ابريل ۱۹۸۱ . والدار بالقانون رتم ۱۵۱ لسنة ۱۹۸۱ ، المنسور في الجريدة الرسسمية الحدد ۲۱ ز نابع) بناريخ ٢ مستدر ۱۱۸۱ .

 ⁽۲) معطة بالقرار بالقانون رقم ۳۱ أسنة ۱۹۷۹ ثم عبدل البلند (۱) من الفترة أولا بالتانسون
 رقم ۱۹۶ أسنة ۱۹۵۰ ٠

أولا : عسدم تعارض متومات الحزب او مبادئه او اهسدانه او برامجسه او سياساته او اساليبه في مهارسة نشاطه مع :

- ١ -- مبادى: ألشريعة الاسلامية باعتبارها المسدر الربيسي للشريع .
 - ۲ ... مبأدىء ثورتى ۲۳ يوليو ۱۹۵۲ و ۱۵ مايسو. ۱۹۷۱ .

٣ — الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشمستراكي
 الميمتراطي والمكاسب الاشتراكية .

ثانيا : تميز برناج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرناج تميزا ظاهرا عن الاحزاب الاخسري .

ثالثا : عدم تبام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار تبادأته أو أعضائه على أسساس يتعارض مع أحكام الفاتون رقم (٣٣) أسسنة
١٩٧٨ بشسان حملية الجبهسة الداخلية والسلام الاجتماعي ، أو عسلى أسلمي
طبقى أو طائفي ، أو بنوى ، أو جغرافي ، أو على أسلمي التفرقة بمسجب الجنس
أو الاحسال أو الدين أو المقيدة ،

رابعا : عــدم انطواء وسائل الحزب على اتامة اى تشكيلات عبـــكرية او شبه عســكرية .

خابسا : صحم تبلم الحزب كفرع لحزب او تنظيم سياسى في الخارج وعدم ارتباط الحزب او تعاونه مسع اية احزاب او تنظيمات او جماعات او قسوى سياسية تقوم على معاداة او مناهضة المساديء او القواعد او الاحكام المنصوص عليها في البند التالى ،

سادسا : مسدم انتباء اى من مؤسسى أو تيسادات الحزب أو ارتباطسه أو تعاونه مسع احزاب أو تنظيسات أو جماعسات معادية أو مناهضسة للبسادى المنسوص عليهسا في الفنسد (أولا) من هسذه المسادة أو في المسادة الإفلى من التانون رقم . ٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشسسلر اليه أو للبدى، التى وافق عليها الشسمب في الاستفتاء على معاهسة السسلام واعدة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠١٠ و 1٩٧٨ و

سابعا : الا يكون بين مؤمسى الحزب او تيساداته من تقوم الله جديسة على تيابه بالدعسوة او المساركة في الدعسوة او النحبيد أو الترويع بأية طريقسة مسن طرق الملانية لمسادىء او اتجاهسات او أعمال تتعسارض مسع المسادىء المتصوص عليهسا في البند السابق .

ثابتا : الا يترنب عسلى قيام الحزب اعادة تكوين أى حزب من الاحسزاب التى خضعت للبرسوم بقاتون رقم ٢٧ أمسنة ١٩٥٣ بشسان حسل الاحسزاب المدياسية .

تأسما : علانيت مبسادي، واهداك وبرابج ونظام ونظيمات وسياسسات ووسائل وأساليب مبسائم أ نشاط الحزب وعلانية تشكيلاته وتياداته وعضويته ووسائل ومصادر تبويله . هادة • _ يجب أن يشهل النظام الداخلى للحزب التواعد التي تنظم كل شئونه السياسية والمسالبة والادارية بما يتفق واحكام هسذا العانون ، ويجب أن يتضبن هسذا النظام بصغة خاصة ما يأتي :

اولا: اسم الحزب ويجب الا يكون ممثلا أو مثنابها لاسم حزب قائم .

ثانيا : بيسان المنسر الرئيسي للحزب وبقاره الفرهية ... أن وجدت ... ويجب أن تكون جبيس مقار الحزب داخسل جمهوريــة مصر العربيــة وفي خسير الإماكن الإنتاجيــة أو الخمية أو التعليمية .

ثانيا : المسلدىء أو الاهسداف التي يقوم عليها الحزب والبرامج أو الوسائل التي يدعو البها لتحقيق هسده الاهسداف .

رابما : شروط المضوية في الحزب ، وتواعد وأجراءات الانضبام اليسة ، والمسحاب بن عضويته والانسحاب بنسه ،

ولا يجوز أن توضع شروط للعضوية عسلى أساس التفرقة بسبب المقيدة • الدينية أو العنصر أو الجنس أو المركز الاجتماعي .

خابسا : طريقة واجسراءات تكوين تشكيلات الحزب واختبسار فيساداته واجهزته القبسادية وبالمرته انشاطه وتنظيم علاقت باغضائه عسلى اسساس ديمراطي وتعديد الاختصاصات السياسية والتنظيبية والمسالية والادارية لاي من هذه القبسادات والتشكيلات ، سح كمالة أوسع مدى لليفاقشة الديمراطيسة داخل هسذه التشكيلات .

سادسا : النظام المسالى للعزب شابلا تحديد مختلف موارده والمصرف الذي تودع نيسه أبواله والقواحد والإجراءات المنظبة للصرف بن حسفه الإسوال ، وقواعد واجسراءات المسساك حسابات العزب وبراجعتها واترارها واعدداد بوازنته السنوية واعتبادها .

سابما : قواعد وأجراءات الحل والانتهاج الاغتيساري للعزب وتنظيم تصنية أبواله والجهة التي تنول البها هذه الابوال .

مادة ٣ -- (١) ... ع مراماة المكام المسادتين السابتين وإحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه يشترط عين ينتي لعضوية أي حزب سياسي ما يلي :

۱ ... ان یکون مصریا غاذا کان متعندا وجب آن یکون قدد مضت هالی تجنیب عثر سنوات عالی الاتال ، ومع ذلك یشترط غیبن یشترك فی تأسیس الحزب او بتولی منصبا تیادیا نبه آن یکون من آب مصری ،

 ٢ ... ان يكون منيتما بحقوقت السيلسية كللة ولا تتطبق طبه أهمكام اكل من المسافتين الشمائية والثلاثية من القائسون رقم (٣٣) لمسينة ١٩٧٨ المسار
 ١١ ... م. ...

٣ _ الا يكون من اعضاء الهيئات التضائية أو من ضعباط أو المسواد

 ⁽۱) معطة بالقرار بالقائرن رتم ۲۱ أسخة ۱۹۷۹ -

القوات المسلحة أو الشرطة أو من أعضاء الرقابة الادارية أو المخابسرات المسلمة أو من أعضاء السلك السياسي أو التنصلي أو التجاري .

مادة ٧ (١) - يجب تقديم اخطار كتابى الى رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية المصوص عليها في المسادة التالية عسن تأسيس الحزب موقعا عليه من خيسين عضوا من اعضائه المؤسسين ومصدقا رسبيا على توقيعاتهم عسلي لن يكسون المسلم الاسلمان القسالاحين ، وترفق بهذا الاخطار جعيسيم المستقدات المتعلق بالحزب ، ويعسفة خامسة نظله الداخلي واسماء اعضائه المؤسسين ، المتعلق بالحزب ، ويعسفد خامسة نظله الداخلي واسماء اعضائه المؤسسين ، ويسان لبوال الحزب ومصادرها والمصرف المودعة به ، واسم من يتوب عن الحزب في اجراءات تأسيسه ،

ويعرض الاخطار من تأسيس الحزب عسلى اللجنسة المشار اليها في الفقرة السابقة خلال خيسة عشر يوما من تاريخ تقديم هسذا الإخطار .

مادة ٨ - (٢) تشكل لجنة شئون الاحزاب السياسية على النعو التالى :

١ ــ رئيس مجلس الشوري رئيسا

٢ -- وزيسر العدل

٣ ــ وزير الداخلية

اعشيناء

) __ وزير الدولة لثنئون مجلس الثنمب .

 م تلاثــة بن غسير المتين الى أى حسزب سياسى بن بين رؤســاء الهيئــات التفـــائية السابقين أو نوابهــم أو وكلائهم يصدر باختيارهم تــرار بن رئيس الجمهورية .

ويحل محل رئيس مجلس الشورى فى الرياسة عند غيابه احد وكيلى هـذا المجلس ، وفي حدا المجلس ، وفي حدا المجلس ، وفي حدا المجلس ، وفي حدا المجلس المجلسة ،

وتختص اللجنة بالنظر في المسائل المنصوص عليها في هذا القانون ويقعص ودراسة اخطارات تأسيس الاحزاب السياسية طبقا لاحكامة.

ولا يكون أجتباع اللجنة منحيها الا بحضور رثيسها واربعة بن اهضائها بن بينهم الاعضاء المنصوص عليهم في البنود ٢ و ٣ و ٤ بن الفترة الأولى بن هسده المسادة .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعنسد التسساوي يرجسح رأى الجانب الذي منه الرئيس ، '

وللجنة في سبيل مساشرة اختصاصاتها طلب المستندات والاوراق والبياتات والإينسساهات التي ترى لزومها من نوى الشسان في المواعيد التي يحسدها لذلك ، ولهسا أن تطلب أيسة مستندات أو أوراق أو بياتات أو مطومات من أيسة

⁽۱) معيلة بالتاتون رتم ١٤٤ أسنة ١٩٨٠ -

۲۰) معطة بالتانون رام ۳۰ أسفة ۱۹۸۱ .

جهسة رسبية أو عابة وأن تجسرى با تراه بن بحوث بنفسها أو بلجنسة فرهيسة بنها وأن تكلف بن تسراه بن الجهسات الرسمية بلجسراء أى تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة للنومل إلى الحقيقة نبيا هو معروض عليها .

ويتوم رئيس اللجنة بابلاغ رئيس مجلس الشسعب ومجلس الشورى والمدمى المام الاتستراكى باسباء المؤسسين المسمدى على توتيماتهم والسواردة في الاضلار المستكور بالمسادة السابعة بسن هسذا القاتون المسور تقديم اخطار تأسيس العزب اليه .

ويتولى كل من رئيس المجلسسين اجلان تلك الاسجاء في المكن ظاهرة في كلاً من المجلسسين المجلسسين المجلسسين المجلسسين المجلسسين المجلسسين المحدمين المام الاشتراكي اشرعا في ثلاث جرائد تومية صباعية يوميسة ثلاث مسرات ، مسرة كل اسبوع يكون الولها غور الملائة بها ليتقسم كل من يسرى الإعتراض على اى من تلك الاسهاء الى رئيس لجنسة شئون الاحزاب السياسية باعتراضه مؤيدا بما لديه من مستندات خلال شهر من تاريخ أول اعسلان ،

وعلى اللجنة أن تصدر تسرارها بالبت في تأسيس العزب على أسساس ما ورد في اخطار التأسيس الابتسدائي وبا أسفر عنسه الفحص أو التحتيق وذلك خلال الاربعة الاشهر التالية على الاكثر لعرض الإخطار بتأسيس الحزب على اللجنسة .

ويجب أن يصدر قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسببا بعسد سسباع الإيضاحات اللازمة من فوى الشأن ،

ويعتبر انتضاء بدة الاربعة الاشهر المسار اليها دون اصدار قرار من اللجئة بالبت في تأسيس الحزب بينابة قسرار بالاعتراض على هذا التأسيس ، ويخطر رئيس اللجنة بعثل طالبي التأسيس بقسرار الاعتراض وأسبابه بكتاب موصى عليسه بعلم الوصسول خلال عشرة أيسام على الاكثر من تاريخ صدور القرار ،

وننشر الترارات التي تصدرها اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب أو بالاعتراض على تأسيسه في الجريدة الرسبية وفي صحيفتين يوبيتين واسعتي الانتشار خسلال ذات الميعاد المصدد في المقرة السابقة .

ويجوز الطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الامتراض في الجريدة الرسسية أن يطعنوا بالالفساء في هذا القرار أبسام الدائرة الاولى المحكمة الادارية الطبسا التي براسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها مسحد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقسة المجلس الاعلى للهينات القضائية من الكشوف الخامسة بالشخصيات العامة المنظمة وفقسا لحسكم المسادة ١٨٨ بن التقون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٠ بشأن حماية القيم من العيب وتنصل المحكمة المذكورة في الطعن خلال اربعة اشهر على الاكثر من تاريخ

ونفصل المحكبة المذكورة في الطعن خلال اربعه الشهر على الاكتر من تاريح ابـــداع عريضته ابــــا بالغـــاء القرار المطعون فيـــه أو بتأييده وعفـــد تصلوي الاصوات يرجع رأى الجانب الذكراملة الرئيس . مادة ٩ ـــ (1) ينبتع الحسزب بالشخصية الاعتبارية ويبارس نشاطه السياسي اعتباراً من اليوم التالى انشر قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بالواعقة عسلي تأسيسه في الجريدة الرسبية أو في اليوم الماشر من تاريخ هذه المواعقسة أذا لم يتم النشر ؛ أو من تاريخ مسحور هسمي المحكمة الاحكام المعلى من هذه اللجنسة بالاعتراض على تأسيس العزب.

ولا يجوز المؤسسى الحزب معارسة أى نشساط حزبى أو اجراء أى تصسوف باسم الحزب الا في الصدود اللازمة لقاسيسه وذلك تبسل التاريخ المصدد لتبتمه بالشخصية الامتيارية طبقساً لاحكام الفقسرة السفية .

مادة ١٠ - رئيس الحزب هو الذي يعلله في كل ما يتعلق بشئونه السلم القضاء أو لمام أية جهسة أخسري أو في مواجهة الفي .

ويجوز لرئيس الحزب أن ينيب عنه واحدا أو أكثر من عيادات العزب في مباشرة بعض اختصاصات رئيسه وذلك طبعًا للنظام الداخلي .

مادة 11 سنتكون موارد الحزب بن الستراكات وتبرمات اعتمالته وحصيلة مالسد الستثمار أمواله في الاوجه غير التجارية الذي يحددها نظامه الداخلي ، ولا يعتبر من الاجه التجارية في حكم هذه المادة استثمار السوال الحزب في المسدار المسحف أو استفلال دور للنشر أو الطباعة أذا كان هذاها الاسامي خدمة أغراض الحزب .

ولا يجوز للحزب تبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من اجنبي أو من جهة اجنبية أو من أى شهة اجنبية أو من أى شخص اعتبارى ولو كان متحام بالجنسية الممرية ، وعلى الحزب أن يعلن عن أسم المتبرع لسه وقبية ما تبرع به في أحدى الصحف اليومية على الاطل وفلك أذا زادت تبعة التبرع على خمسمائة جنبه في المرة الواحدة أو على الله جنبه في الصحاب الواحسة.

ولا تخصم قيمة التبرعات التى نقستم للاحزاب من وعساء لية ضريبة نوعية أو من وعساء الضريبة العلمة على الايراد .

مادة 17 - (7) لا يجوز صرف أبوال الحزب الا على أغراضه وأهدافه طبعـــا للتو أعسد والاجراءات التي يتضيفها تطلبه الداخلي .

ويجب على الحزب أن يودع لبواله في أحسد المسارف المرية وأن يبسك دماتر منظسة للحسابات تتفسسن أيرادات الحسزب ومصروفاته طبقا للقواعد التي يحددها نظابه الداخلي .

ويتولى الجهاز المسركرى المحاسبات بصفة دورية مراجعة دماتر ومستندات حسابات ابرادات ومحرومات العزب وغير ذلك من شئونه الملية وذلك للتحقق من مسلامة موارد العزب ومشروعية أوجه صرف لبواله ، وعلى الحزب أن يمكن الجهاز من ذلك .

⁽١) عبات الفقرة الإولى من هذه المانة بالقرار بالقلسون رقم ٣٦ لمنة ١٩٧٩ -

⁽٢) عطت الفقرة الاخيرة من حدّه المادة بالقاتون رتم ١٤٤ أسنة ١٩٥٠ .

وعلى الجهاز المذكور اعداد نترير سنوى عن كافة الاوضاع والشئون المالية للحزب واخطار رئيس لجنسة شئون الاحزاب السياسية بهذه التتارير .

مادة 17 سـ نعنى المتسار والمنشات الملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسسوم العامة والمطيسة .

مادة)1 _ (1) تعتبر المدوال الحزب في حكم الابوال العلية في تطبيق الحكام تاتون العتوبات كيا يعتبر التقاون على شاؤن الحزب والمعلون به في حكم الموظفين العوميين في تطبيق احكام القانون الذكور ، وتسرى عليهم جميعه الحكام تاتون الكتب في عالم جميعه المحكم تأتون الكتب بجناية أو جنحية الحكام تاتون الكتب غير المدرب الا يحفسور أحد رؤمساء النيابة العسامة والا اعتبر التنبش باطلا ،

ويجب على النيابة المابة اغطار رئيس لجنسة شئون الاحزاب السياسية بما اتخسذ بن اجسراء بعتر الحزب خلال ثبان واربعين ساعة بن اتخاذه .

مادة 10 (٣) لكل حزب حسق اصدار محيفة أو اكثر التعبير عن آرائسه وذلك دون التبيد بالحصول على النرخيص المشسار اليه في المادتين 1 و ٢ من التأسون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشسأن تنظيم الصحافة .

ویکون رئیس الحہزب مسئولا مسع رئیس تعسریر محیفة العزب عمسا ینشسر نبها ،

مادة ۱۳ (۳) ... يخطر رئيس لجنة الاحزاب السياسية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول باى قرار يصدره الحزب بتغيير رئيسه أو حسل احزاب أو انمباجه أو بأى تصديل في نظابه الداخلي وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ مسحور القرار

مادة ۱۷ (أ) — يجسور لرئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية — بمسد موانتنها — أن يطلب من المحكة الادارية العليسا بتشكيلها المنصوص عليه في المادة (لم) الحكم بصلة مستحقلة بحسل الحزب وتصنية أبواله وتصديد الجهة التي تتول الليما حدة الادوال ، وذلك اذا ثبت من تقرير المدمى العام الاشتراكي بعد التعتبي الذي يجربه ، تخلف أو زوال أي شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة () من هسنة الدانون ،

وعلى المحكة تحديد جاسة لنظر هذا الطلب خلال السبعة الايام التاليسة الاساسة ويضا المحكة في طلسه الاسلان ويفصل المحكة في طلسه الحل مصلال المحكة في طلسه المحل في الاعترام من تاريخ الجاسة المذكورة ، ويجوز للجنسة شنون الاحزاب السياسية لتتضيات المبلحة القومية العايا وقف اصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أي المحلكة في المحالة المباسة المحلكة المحرب وذلك في الصحالة المباسة المناسة المحلكة المحرب وذلك في الصحالة المباسة أو في هالة با إذا

عيلت الفترة الإشيرة من هذه المارة بالقانون رتم ١٤٤ لمسنة ١٩٨٠ ٠

أضيات الفترة الثانية الى عده المادة بالقرار بالقانون رتم ٢٦ لسفة ١٩٧٩ •

محلة بالقانون رقم ١٤٤ أسقة ١٩٨٠ -

معلة بالترار بالقائرن رتم ٢٦ أسنة ١٩٧٩ -

فت لدى اللجنية من تقرير الدعى العام الاشتراكي الشيبار اليه في الفقسرة الاولى خروج اى حسرب سياسي او بعض تهاداته او اعضائه على الماديء النصوص عليها في المادنسين ٣ أو ٤ من هسذا القانون ، وعلى اللجنسة أن تصدر قرار الوقف أذا ثبت لها على النحو السالف ذكره أن الحزب تد تبل في عضويته أي شحص بمن تنطبق عليهم أحكام المسواد الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخابسة أو السادسة بن الغانون رتم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه.

وينفذ قرار الايقاف بن تاريخ صدوره ويجب نشره في الحريدة الرسسية وفي اهبدى الصحف اليومية واسمة الانتشسار ، كما يعان الى رئيس الحسرب في مقر الحزب الرئيس خسلال ثلاثة أيسام من تاريخ محوره بكتاب مومى عليسه بطم الومسول ،

وتسرى بالنسبة للطعن في تسرار الايقاف الاجراءات والمواعيد والاحسكام المنصوص عليها في الفترتين الحادية عشرة والثانية عشرة من المادة (٨) مسن هسذا القانون .

مادة ١٨ - (١) - يشترط لتبتع الحزب واستبرار انتفاعه بالزايا المنموس عليها في المسانتين (١٣) و (١٥) من هسذا القانون أن تكون له عشرة مقامسد على الاتبيل في مجلس الشبعب ،

مادة 19 ـــ (۲)

مادة ۲۰ ــ (۲)

مادة 11 - (٤) تضع لجنة شئون الاحزاب السياسية التواعد النظمة لاتصال الحسرب بأي حزب أو تنظيم سياش أجنبي وذلك بناء على ما يتترحه رئيس هده

ولا يجسوز لاى حزب التعاون او التحالف مسع اى حزب او تنظيم سياسي أجنبي الاطبقا للتوامسد المشار اليهسا في المترة السابقة .

البساب الثاني

المتربات

مادة ٢٢ ـــ (a) يعاقب بالسجن كل بن انشسأ أو أسس أو نظم أو أدار أو مول على أية منورة على خلاف أحكام هــذا القانسون تنظيما حزبيسا غير مشروع ولو كان مستترا تحت ای مستار ای ستار دینی او فی وصف جمعیة او هیئة او منظمسة او جماعة أيا كانت التسبية أو الوصف الذي يطلق عليه .

ونسكون المتوبة الاشمل الشائة المؤبدة أو المؤننة اذا كان التنظيم المزبى غير المشروع معاديا لنظام المجتمع او ذا طابع عسكرى او شبه عسكرى أو الصد

۱۹۷۹ معطة بالقرار بالقانون رقم ۳۱ لسنة ۱۹۷۹ -

 ⁽۲) ، (۲) الغيت هاتان المعتان بالقانون رنم ۱۹۶ اسمة ۱۹۸۰ .

 ⁽٤) عطت النفرة الاولى من حدد المبادة بالتانون رقم ١٤٤ أسنة ١٩٨٠ -

⁽٥) عيلت الفترتان الاولى والثانية من هذه المادة على النحر الوارد بالمتن بالقرار بالقانون رقم ١٥٦ استة ١٩٨١ ،

ملب ع التدريبات النبية التي تهدف الى الاعسداد التقالى أو أذا أرتسكيت الجريمة بناء على تخابر مسم دولة أجنبية .

وتكون المتوبة الاشفال الشاقة المؤسدة اذا ارتكت الجريبة بنساء على تخاسر مسم دولة معادية .

وتقضى المحكمة في جيع الاحرال عند الهسكم بالادانة بحل التنظيبات المذكورة واغلاق ابكتها وبمسادرة الابسوال والابتمسة والادواس والاوراق الخامسة بها او المسدة لاستعبائه،

هادة ۱۲ (۱) سيعانب بالحبس كل من انضم الى تنظيم حزبى غير مشسروع ولم كان مسترا تحت اى ستار دينى او في وصف جيعية او هيئة او منظمة أو جهامة إيا كانت التسبية أو الوصف الذي يطلق على هذا التنظيم .

وتكون العتوبة السجن أذا كان التنظيم المذكور في الفترة السابقسة معاديا لنظام المجتمع أو ذا طسابع عسكرى أو شبه مبكرى أو أغذ طابع التدريسات المنبغة التي تعدف الى الاعداد التدائى ، أو أذا كان التنظيم تسد نشسا بالدخابر مسع دولة أحضية وكان الجاتي يعلم مذلك .

وتكون العتوبة الإشغال الشائة المؤتمة أذا كان التنظيم المذكور قسد نشسا بالتخابر مسع دولة معادية وكان الجاتي يطم بذلك .

وادة ٢٤ سيعنى من المتوبة كل من بادر بابلاغ السلطة المنتسة من وجسود اى من التنظيمات المسسار اليها في المسادتين السابقتين وذلك اذا تم الابسلاغ تبسل بسدء التحقيق .

ويجوز للبحكية الاعفاء بن المتوية اذا تم الإبلاغ بعسد بسده التحتيق وساعد في الكثبف عن برنكبي الجريبة الأحسرين .

مالاة ۲۵ سیماتب بالحبس کل مسئول فی هسزب سیاسی او ای من اعضائه او من العاملین به قبل او تمسلم مباشرة او بالواسطة مالا او هصل علی میزة او منفعة بغیر وجه هستی من شسخص اعتباری مصری لمارسسة ای نشساط یتعلق بالحزب ،

وتكون المقوبة السجن اذا كان المال أو الجيزة أو المنفمة من اجنبي أو من أية جهة اجنبيسسية .

وتقضى المحكمة في جبيسع الاحسوال ببصادرة كل مال يكون متعمسلا من الجريسة ،

مادة ٢٦ - يمانب بالحيس وبغرامة لا تجاوز خمصياتة جنيه أو بلمدى هلتين المقوبتين كل من خالف أمكام المادة (؟) أو الفترة الناتية من المسادة (؟) أو الفترة الناتية من المسادة (؟) أو مدخ الاطراق أو القلتين من المسادة (؟) من حسدة القانون .

مادة ٧٧ سد لانخل أحكام هذا القانسون بلية مقوبة السدد ينص عليها قاتون المقوبات أو أي قانون ٢هــر ،

أأبسساب الاللث

لحكام ختابية ووقنبة

ملاة ٢٨ - استثناء من احكام المسادة (٧) يشترط لتأسيس أي حرب سياسي

 ⁽١) عدت الطبرتان الاولى والثانية على النح الوارد بالتن بالقبرار بالتانون رتم ١٥٦ نسفة ١٩٨١ •

من تاريخ المسل بهذا التانون وحتى بداية الدور الاخسير من اللمسل التشريمي الحالى لمجلس التساوي على الاتان المحلس النسسب 4 ان يكون من بسين مؤسسيه عشرون عضسوا على الاتان من اعضاء هسذا المجلس .

مالدة ٢٩ سـ نيها عددا ما يصدر بتحديده وتنظيمه قسرار من اللجنة المركزية للاتعاد الاشتراكي العربي خسلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا المتانون اللخي امانات وتنظيمات ولجان ومؤتبرات الاتحاد المذكور .

مادة ٧٠ ــ تستبر تائمة التنظيمات السياسية الثلاثة العالبة وهي :

إ ـ حزب مصر العربى الاشتراكى .

٢ _ حزب الاحسرار الاشتراكيين .

٣ _ حزب النجم الوطني النقدمي الوحدوكم .

وتتبتع بالشخصية الاعتبارية وتبارس نشاطها السياسي كاهزاب طبقا لاحكام هسذا التقون ، وعليها أن تخطر أبين اللجنة الركزية والوزير المختص بالتنظيمات الشمهية والسياسية بالاوراق والمستندات المتطقة بتأسيسها خلال ثلاثين يوما من تاريخ العبل بهسذا القانون .

مادة ٣١ - يحد بترار من لبين اللجنة المركزية - طبقا للقواصد التي تضمها اللجنة - ما يتول الى الاحزاب المسكلة طبقا لاحكام هذا القانون من أموال هذا الاتحاد خسلال سنين يوما من داريخ العبل به .

ويجوز بترار من لمين اللجنة المركزية النتازل عن حسق ابجار الاماكسن التي يشبغلها الاتماد المذكور الى اى من الاهزاب المسار اليها أو الى اهدى وحدات الجهاز الادارى للدولة أو احدى الهيئات العلمة أو الى غيرها من الانسخاس الاعتبارية العلمة وطبقا للقواعسد التي تضمها اللجنة المركزية .

وتحل الجهة التي يصدر الترار بالتنازل اليها طبقا لاهكام الفقرة السابقة بقوة التانون حال الاتحاد المذكور .

مادة ٣٣ - تلفى المسادتان (٢) و (٣) من الرمسوم بقانون رقم ٣٧ لمسئة المود المستود المستقد المن المكلم هسقا المود المستقدا المن المكلم هسقا المادة تكوين الإحزاب التي خضمت للبرسوم بقانون المسار المسه لو الاحساراب التي تتمارض مقوماتها مع مبادئ، ثورتي ٣٢ يوليو مسئة ١٩٥٧ و ١٥ ملجو سسنة ١٩٧١ و

وتلفى المسواد الثانية والثالثة والتأسسمة من القانون رقم ٣٤ لمسنة ١٩٧٧ بشان حيلية الوحسدة الوطنية ، والمسادة (٢) من القرار بقانون رقم ٢ لمسنة ١٩٧٧ بشان حيلية الوطن والمواطن .

كمسا يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

ماية ٣٣ - ينشر هــذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعبل به من تاريــخ نشره .

يبصم هذا الثانون بخاتم الدولة ويننذ كالنون من توانينها .

صدر برياسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٧ (٢ يوليو سنة ١٩٧٧) .

قانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۸۰ في شبأن مجلس الشبوري (١)

بأسم الشسعب رئيس الجبهورية

ترر بجلس الشمب الثانون الاتي نصه ، وفسد اصدرناه :

الباب الاول

في تسكوين مجلس الشوري

مالة 1 ــ بؤلف مجلس الشوري من ماثنين وعشرة أعضاء .

وينتخب ثلثا اعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام ، على أن يسكون تصفهم على الاتل بن المبال و القلاحين ، ويمين رئيس الجمهورية الثلث الباتي ،

ale Y - تقسم جمهورية مصر العربية الى ست وعشرين دائرة انتخابية ·

وتعتبر كل مدانظة دائرة انتخابية و احيدة ،

وتبثل كل دائرة بمسدد بن الاعتماء طبقا للجدول الرائق ،

مادة ٣ - مدة عضوية مجلس الشورى سنت سنوات ميسلادية من تاريخ اول اجتماع لـــه ،

ويتجدد انتخاب واختيار نصف الاعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات ، ويجوز أعسادة انتخاب أو تعيين من انتهت مسدة عضويته من الاعضاء .

ويتم تحسديد من تنتهى مسدة عضويتهم في نهاية الثلاث السنوات الاولى بطريق القرمة التي بجريها المجلس ونتسا للتواعسد التي يضعها في الشعته الداخلية .

ويجب أن يتم الانتخاب خلال السنين يوما السابقة على انتهاء مدة العضوية ، ويتم النميين خلال الثلاثين يوما السابقة على انتهائها .

والله ٤ مد أذا خسلا مكان أحسد الأعضاء المنتضيح قبل أنتهاء ودعاهل وهله الاحتياطي من ذات الصفة بالقائمة التي انتخبت.

واذا كان من خسلا مكانه من المعينين عين من يحل محله .

وفي الحالتين تستبر مددة العضو الحجديد حتى بستكيل مدة مضوية سلفه ،

مادة o -- اذا تعسفر اجراء الانتخاب في اليعساد التسرر لشرورة ملعة تعد بقاتون مدة عضوية من انتهت مدتهم من الاعضاء المنتخبين والمعينين بنساء عسلى اقتراح رئيس الجمهورية وذلك الى حين انتخاب الاعضاء الحدد .

ويطن رئيس الجمهورية انتهاء حالة الضرورة بمجسرد زوال اسبابهسا ويجب أن يشتبل الترار المسادر بذلك على دمسوة الثلفيين لاجراء انتخابات بعديدة في ميعاد لا يجاوز مستين يوما من تاريخ هذا الاعسالن .

۱۱) الجريدة الرسمية في ۱۹۸۰/۷/۳ ــ المدد ۲۷ .

الباب الثاني

في الترشيح والتمين لمضوية مجلس الشوري

واقدة ٦ ... مع عسدم الاخلال بالاحكام المتررة في التساتون رقم ٧٣ لسنة المدون بين عضوا بمجلس المدوري: المدوري: المدوري:

- ١ أن يكون مصرى الجنسية ؛ من أب مصرى .
- ٢ أن يكون اسبه متيدا في احسد جداول الانتخاب بجمهورية مصر العربية
 والا يكون تسد طسرا عليه صبب يستوجب الفاء تيده طبقاً للتأثون الخاص بذلك .

٣ ــ أن يكون بالفا بن العبر خبسا وثلاثين سنة ميلادية على الاقل يسوم
 الانتخاب أو التعبين .

- ان يجيد التراءة والكتابة .
- ان يكون تسد ادى الخدية المسكرية الالزابية أو اعلى بن ادائها طبقاً للتسانون .

٢ -- الا تكون قد استعلت عضويته بقرار من مجلس الشميوري أو من مجلس الشمير بصبح المقسدوية المقسدوية الشمير بصبح المقسد والاعتبار أو بصبب الإخسلال بواجبات العضميوية بالتطبيق لاحسكام المادة (١٦) من الدستور ما لم يسكن قد زال الاثر المقيم من الترشيع تقونا وذلك في الحالات الآتية:

- (١) انتضاء النصل الذي مسترخلاله تسرار استلط العضوية .
- (ب) أن يكون الترشيح أو التعيين للفصل التألى للفصل الذي صدر خلاله
 قرار استاط العضوية .
- (ج) صدور ترار من مجلس الثموري بالغاء الاتر المستع من الترفسيع المرتب على استاط العضوية ، ويصدر ترار المجلس في هذه الحالة ببوافقة الخليسة اعضائه بنساء على انتراح متسدم من ثلاثين عضسوا ، وذلك بعدد انتضساء دور الاتمناد الذي عسد ذلاله تسرار استاط العضوية على الاتل .
- ٧ ــ الا يكون شد مبيق الحكم عليه من محكمة الديم بالحرمان من الترشيح
 لعضوية المجالس النباية أو الشمهية .
- هادة ٧ _ يكون انتخاب اعضاء مجلس الشورى مسن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ويمين لكل تائمة رسـز يصــدر به قرار من وزير الداخلية ،

ويجب أن تنضين كل قائمة عددا من المرتسمين مسلوبا العسدد المللوب انتخابه في الدائرة وصددا من الاحتياطيين طبقا المسحول المرافق على أن يكون تعسف المرتسسمين أصلها واحتياطها على الاقسل من العبال والقلامين .

و على الناخب أن يبدي رأيه باختيار أحدى التوائم بأكملها .

وتبطل الاصوات التي ننتخب اكثر بن تائبة أو مرشحين بن أكثر بن تائبة . وكذلك تبطل جبيسع الآراء المعلقة على شرط أو التي تعطى لاكثر أو أتسل بن العسدد المطلوب انتخابه أو اذا البت الناخب رايه على تائبة غير الذي سلمها أليه رئيسي اللجنسة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أية السارة أو عالمة أخرى تعل عليه . مادة A _ يتدم المرشح منه الترشيح لمضوية مجلس الشورى كتابة الى مديرية الابن بالمانظة التي يرشح في دائرتها مرفقا به مسورة معندة من قائبة الحزب الذي ينتبى اليه منبنا بها ادراجه نهها ، وذلك خلال المسدة التي يحددها وزير الداخلية بترار منسه على الا تقسل عن خيسة عشر يوما من داريخ فتح باب الترسيح ،

ويكون طلب الترشيع مصحوبا بلهمال ايدًاع مبلغ مائة جنيه خسزانة مديرية الاسن بالمحافظة المختصة وبالمستندات التي يحددها وزير الداخليسة بقسرار منه لاتيسات توانس الشروط التي يتطلبها القساتون للترشيع ونتبت صفة العابل أو الفلاح باترار يقدسه المرشع مصحوبا بسايلايد ذلك من مستندات .

وتعتبر الاوراق والمستندات التي يقدمها المرشم لوراقا رمسية في تطبيق اهكام تلون المقومات .

مادة ٩ _ يعرض كشف ينضبن قوائم المرشحين في الدائرة الانتخابية بالعاريقة الني يعينها وزير الداخلية بقرار منه وذلك خلال المؤسسة الإيام التالية لتسائل بلب الترشيح ويحسد في هذا الكشف اسماء هؤلاء المرشحين والمسملة التي تبت لكل منهم والتائمة التي يندي الهما المرشح .

ولكل مرشمج ادراج أسبه في احدى التواثم ولم يرد أممه في الكثنف المذور أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في هذه المادة ادراج أسمه طوال مدة مرض أ الكشوف .

ولكل برشيح الاعتراض على ادراج اسم أي من المرشيجين أو البسات معكة عير صحيحة أيام اسبه أو اسم غيره من المرشيجين طوال بدة عرض الكشوف ، ولكل حسرب ينتبي اليه احسد المرشحين مارسة الحق المترر في المعتربين

السابقتين .

وتنصل في الاعتراضات المتسار اليها حـ خلال بدة اتصاها عشرة ايلم من تزييخ تنسل باب الترشــيح حـ لجنسة أو أكثر تشحــكل بقسرار من وزايد ، الداخلية في كل محافظية برئاسة احسد اعضاء الهينات القضائية من درجة مستشار أو با يصالحا وحضوية احسد اعضاء الهينات القضائية من درجة قاض لو ما يمادلها على الاتسال يختارها وزير المدل ومعلل فوزارة الداخلية يختاره وزيرها .

وتنشر تواثم المرشحين في الدائرة الانتخابية جبيمها ؛ وفي محينتين يومينين على الانسل .

مادة ١٠ - اذا لم تقسدم في الدائرة الانتخابية اكثر من دائمة حزبية أجرى الانتخاب في ميماده ، ويمان انتخاب المرشحين الواردة اسماؤهم بالقائمة المتدبة ، دابت تسد حسلت على الاغلبية المطلقة من الاصوات السحيحة التي اعطيت بشرط أن ينسل مسدد هذه الاصوات عن ٢٠ بر من مجموع الناخبين .

واقد 11 ما أذا خسلا مكان أهمد المرشحين بسبب التقارل أو الوفاة أو تبول اللجنة المنسوس عليها في المسادة التاسمة للاعتراض على الترشيع وبعب على الحزب صاحب القائمة أن يرشح أسها أغسر مكانة بشرط الا يظم ذلك بالنسبة المسررة للمال والفلاحين .

ويكون التنازل من الترشيح باعلان على يد محضر يمان الى مديرية الامسن بالمانطة تبل يوم الانتخاب بعشرة ايام على الاقسان . مادة 17 حد ينتخب أعضاء مجلس الشورى طبقا للقوائم الحزبية التي حصلت على الإغلبية المللتة لحدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت في الإنتضاب ،

ماذا لم تتومر الاغلبية المطلقة لاى من التواثم في الدائرة الانتخابية اميسسد الانتخاب بين القائمتين اللتين حصلتا على لكبر عسدد من الامموات ،

وفي جبيع الاحوال لا تبثل بالمجلس تواتم الاحــزاب التي لا تحصيل على هر (خبسة في المــالة) على الاتل بن مجبوع الامــوات الصحيحة التي اعطيت على بنستوي الجبهورية .

مادة ١٣ - لا يجوز الجبع بين عضوية مجلس الشورى وعضوية مجلس الشحب أو المجلس الشحبية المحلية ، كما لا بجـوز الجبع بين عضوية مجلس الشحورى ووظاف العد والشايخ أو عضوية اللجان الخاصة بهـا ، ر

ويعتبر من ينتخب لعضوية مجلس الشورى منظيا مؤتتا من عضويته الاخرى أو وظيفته المسسار اليها بالفقرة السابقة بمجسود توليه عمله بالمجلس .

ويعتبر العضو متخليا تهائيا عن عضويته الاخرى أو وظبيته المتكورة بانتضاه شعر من تاريخ المصل بصحة عضويته بمجلس الشورى اذا لم يبد رفيته في الاحتفاظ بمضويته الاضرى أو وظيفته .

والى أن يتم التخلى نهائيا لا يتقاشى المضو سسوى مكافأة عضويته الجلس الشسوري .

وادة ١٤ حد المجلس ومنتقل بووازنته وتدرج رتما واحسدا في بوازنة الدولة . وتبين اللائحة الداخلية للمجلس كيفية اعداد مشروع بوازنة المجلس السسنوية ويحته واقراره وطريقة اعداد حسابات المجلس وتنظيمها وبراتبتها وكيفية اعداد الحساب الختابي السنوى واعتباده ، وذلك دون التتسد بالقواعد الحكوبية .

مادة 10 - يضع مجاس الشورى بنساء على انتراح مكتبه لائمة لتنظيم شئون الملين به وتكون لهسا تو أ التقون .

وتسرئ عليم غيبا لم يسرد نيه نص في هسده اللائمة الاحكام المطبقة على العلمان المنبين بالدولة .

والى أن يتم وضع اللائحة المسار اليها في النترة السابقة تسرى في شاتهم الاحكام الملبقة على المابلين بمجلس الشعب .

ويكون لرئيس المجلس السلطات المخولة للوزير المختص ولوزير المسالية في التوانين واللوائين واللوائين

ويغنص مكتب المجلس بالمسائل التي يجب ان يصحدر بها تسرار من وئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء وكذلك المسئل التي تتغبى هيها التواتين واللوائح بالحضد راى أو موافقة وزارة المسئلية أو المجهئز المركزي للتنظيم والادارة أو لية جهسة أخسسرى .

مانة 11 سارئيس الجمهورية أن يعيل ألى مجلس الشهوري أهسد الموضوعات الداخلة في اختصاصات المجلس الواردة في المسادة (١٤) من الدستور .

مانة ١٧ سيحيل رئيس الجمهورية بقرار بنه الى مجلس الشورى الوضوعات الداخلة في اختصاصه الوارد ذكرها بالبنود الخيسة الاولى بن المسادة (١٩٥) بن الدستور .

ويجب على مجلس الشورى أن يبدى رأيه نيما أحيسل اليه خلال مدة لا تجاوزا شسهرا من تاريخ وصول القرار الجمهورية اليه وله أن يطلب مسد هذه المهلة يسما لا يجساوز مسدة أخسري مماثلة . علذا انتضت المددة المدار النها في اللغرة السابقة ولم بيلغ رئيس الجمهورية برايه اعتبر ذلك موافقه منه على الموضوع المحال اليه .

والدة 14 سيحيل رئيس مجلس الشعب التي رئيس مجلس الشورى الوضوهات التي تدخل في اختصاصه طُبِعًا للاحكام المتسررة في البندين الأول والثاني من المسلاة (190) من المستور .

ويسرى في هـذا الشـان حكم الفترتين الثانية والثلثة من المادة السابقة . والمادة 14 سينتاضي عضو مجلس الشورى مكلناة شهرية تعرها خمسة وسهمون جنيها ويستثنى من ذلك رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم اذا كانسوا اعضاء في المجلس .

وتستحق المكافأة من تاريخ حلف المضو اليمين ، ولا يجوز التثارل منهسا أو الحجز عليها وتمفي من كافة أنواع الضرائب ،

مادة ٢٠ سيتقاض رئيس مجلس الشورى مكاناة مسلوية لمجموع ما يتقاضاه نائب رئيس الجمهورية ولا يجوز الجسع بينها وبين ما قسد يكون مستحقا له من معاش من هزانة الدولة .

مادة ٢١ هـ بمنتج على رئيس مجلس الشورى بمجرد انتخابه رئيسا مزاولة مهنة تجارية أو غير تجارية أو أية وظيفة علية أو خاصة .

واذا كان من العلمايين في الدولة أو في التطاع المسلم طبق في حقه حكم المسادة (٢٠) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ في شسان مجلس الشسب مسع مراحاة مستم الجبسع بين ما يستحق له من مكافاة وبين مرتب وظيفته أو مبله الإصلي .

وادة ٢٢ سيجه أن يتدم الطمن بابطال الانتخاب طبقا للهادة (٩٣) من الدستور الى رئيس مجلس الشورى خسلال الخيسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب مشتبلا على الاسباب الذي بني عليها ومصدقا على توقيع الطالب عليسه.

وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الاجراءات التي تتبع في الفصل في مسحة المعون وفي تحقيق مسحة المصوية وذلك كله طبقا المسادة (٩٣) من الدستور ، وهو ٣٣ – يتولى رئيس مجلس التسعب النساء فترة حل مجلس الشورى جبيع الاختصاصات الادارية والمالية المخولة لكتب المطسى ورئيسه .

ويتولى رئيس مجلس الشورى انتساء مترة حل مجلس الشسحب جبيسع الاختصاصات المسالية والادارية المخولة اكتب المجلس ورئيسه .

ويتولى رئيس مجلس الوزراء انتاء نترة حل الجلسين جبيع الاختصاصات المالية والادارية المنسولة لكتبي المجلسين ورئيسهها .

مادة ٢٥ - ينشر هذا الدانون في الجريدة الرسمية ، ويميل به من اليوم النسائي لناريخ نشره .

ييمم هذا التانون بخاتم الدولة) وينفذ كتاتون من قواتينها م. صدر برناسة الجمهورية في 10 شميان سنة ١٤٠٠ (٦٨ يونيه سنة ١٩٨٠).

جلول ببيان علد أعضاء مجلس الشورى ف كل وإثرة اتخابية المشار إليه بلسانة الثانية من المتانون

والمرابع المرابع المرا			
عدد الأعضاء	عدد الأمضاء	ملد	المانظة
الاحتياطيين	. الأصلين	الدوائر	
	3		/
A	17	١,	القاهرة
£	Α "	1.7	الإحسارية الاحسارية
٧	٧	. 1	يورسعيد ــ
٧	٧	¥-	السوس
٧	٧	١	الإعاملية يا الإعاملية
ŧ	٦	١.	القلوبية
	Ä	١	الشرقية
٤	١.,٠	١	الدنهاية بالرساسات
٧	٧ .		دماط دماط
٧	£-	١	كفر الشيخ
٤.	٨	١	الغربية بريب بريد بديد
٤	٨	1	المنوفية
Ł	A	١.	الحرة
£	٦.	١	
٧	Ł	١.	
· 4	Ł	.)	بن سویف
t i	A	1	إليا ـــــ
Ł	٦,	.1	البوط به به به به به
£	A.	١,	سوهاج سيسيسي ياسي
٤	٨	١	
۲.	Y	1 1	اموان
Y	۲	١,	مطروح به به بد بد سا
٧	۲	١,	الوادي الحديد
٧	۲	١ ١	البحر الأحمر المحمر الأحمر
4	۲ .	١ ١	
, Y	٧.	١ ١	چنوب سياء

وزارة الطغليسة قرار رقم ۲۷۹ اسنة ۱۹۸۱ بشسان ننظيم الدعابة الانتفاسة (١)

والله 1 ومنظر الإعزاب السياسية وكل مرشيح ؛ في الدماية الانتهابية ؛ بوراماه

الحكام الدستور والتوانين واللوائح النائذة ، وبالحكام هذا الترار .

والله المعالم المعالم المعالم المعالم المنطبية الله عبارات او رسوم او مسور أو الله طريقة أخرى من طرق التعبير اذا كانت تنطوى على الدعوى الى ازدراء أو كراهية أو مناهضة أو رفض المباديء التي يتوم عليها نظام الدولة الاشتراكي الديبتراطي والمتوملت الاساسية المجتمع المنصوص عليها في النستور ، أو الساس بسيادة القسمانون ويشبل ذلك:

أولا : أية دموة بكون هدمها كراهية أو مناهضة انتباء بصر اللهة العربيسية أو التشكيك في النزام الشحب الممرى بهذا الانتباء .

ثانيا : النبل من السلام الاجتماعي أو الوحدة الوطنية أو المكاسب الاشستراكية للعبال والثلامين .

ثالثا : نشر أي المبار أو دمايات تنمارض مع وجوب عدم تيام مباديء العسزب على أسانس طبقي أو فئوي .

رايما : الدموة الى أية آراء أو أعكار تبس الايمان بالتيم الدينية أو الروهية ، او نشر اية دعاية بشرة او اخبار او اشاعات يكون بن شاتها المساس بالوحدة الوطنيه أو تعريضها للفطر أو تتعارض مع وجوب عدم قيام الحزب على أساس طالفي ه

خامسا : الدموة الى استخدام المنك ، أو مقاومة السلطات المسابة ، وقلك لتمتيق اي غرض يتطق بالدماية الأنتخابية أو بلجراءات الانتخاب واعلان النتيجة أو ای غرض آخر ،

معادمها : اطلاق فية دعاية بشيرة تتضبن مطاعن أو اغبارا أو اشاعات كاذبة عن سلوك وتصرفك المرشيعين المتفصيين يكون بن شاقها التأثير على بوضوعية المعركة الانتخابية ونزاهتها ، أو أذاعة أو ترويم أية طاءن نتعلق بالحياة الشخصية للبراسمين وماثلاتهم اذا كان بن شبأتها اثارة الفتن والحزازات بما يهدد الابن العام ،

ملاة ؟ - يجوز المرشح أن ينفق على الدماية الانتفابية في عدود الف جنيه ويجور للمزب أن يننق في الدائرة الواهدة خبسة آلاف جنيه ولا يجوز للجزب أو الرئسسيج بالذات او بالواسطة ، اعطاء مبالغ نتدية أو مزايا عبنية شخصية للناخبين للتأثير على تزامة الانتقابات ،

والله على الرشيح أو العزب أن يغطر مركز أو تسم الشرطة المُتص بأسباء الاشخاص الذين ينوبون عنه ف تنظيم عبليات الدعاية الانتخابية وذلك تبسل البسده ق تثنيذها ،

مادة ه مد يجوز لكل هزب او مرشيع عند الاجتباعات الانتفايية داغل مقسسار الاعزاب أو في السرادتات وذلك ببراماة أعتبارات الابن العام ، ويراعي ألا يتم أجتباع أكثر بن برشيص حزب واحد في ذات الواتت في نطلق شيلغة والعدة بدائرة القسم أو في القرية الواحدة .

ولا يجوز نسيير أية مواكب أو مظاهرات لتنخابية من شأتها أن تجعل الامن العلم ق غطر ،

والذ ٦ - يجوز استقدام السوامات الداخلية في الدملية الانتخابيــــة والتي لا يتجاوز صوتها مكان الاجتماع الانتخابي ولا يجوز استخدام مكبرات الصوت .

مادة ٧ - يلتزم رجال الشرطة بالحياد النام بين المرشحين ، ونهيئة المناخ السليم للتنافس المشروع بينهم في هدود القانون .

مادة A مه يلغي عرار وزير الداخلية رقم ١٥١ لسفة ١٩٧٩ بشمسان الدمساية الانتخابية ،

مادة ٩ - ينشر هذا التوار بالودائع المعربة ، ويصل به من اليوم النسالي لتاريخ

نشره . (١) الوقائم الحرية _ العد ٧١ (تلبع) في ١٩٨٤/٢/١٨٠٠ .

وزارة الناخليـة

ترار رتم ۲۹۳ أسنة ۱۹۸۶

باجراءات ترشيع وانتخاب اعضاء مجلس الشعب (١)

وزير الداخلية

بصد الاطلاع على التانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والتوانين المدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ في شان مجلس الشعب معدلا بالقانون رقم ١٩١٤ لسنة ١٩٨٣ ،

وعلى القرار رقم 870 لسنة ١٩٧٣ باجراءات ترشيع وانتخاب اعضاء مجلس الشنعب ،

وعلى القرار رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٧٩ بقواعد الترشيخ والانتضاب لمثلات المراة ،

وبنماء على ما ارتاه مجلس الدولة :

قسرر ۽

النساب الاول

في اعلان غرار دعوة الفلخين

هادة ١ سدمان الترار الصادر بدعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الشعب بتطبق صورة منه في كل شسياخة في الدينة وفي كل حصة في الترية وفي الاماكن التي يعينها مدير الامن بالحافظة بتوار منه *

البياب الثبائي

ق لجراخت الترشيع تعضوية مجلس الشعب

مادة ٣ - يقدم طلب الترشيح كتابة على النموذج المد لذلك الى مدير مالامن بالمائطة التى يرغب في الترشيح في احدى الدوائر الانتخابية الواتمة بها خلال الدة التي تحدد لقبول طلبات الترشيح ويكون مصحوبا بالمستندات الآتية :

 (1) صورة معتبدة من قائمة الحزب الذي ينتبى اليه بثبتا بها ادراجه نيها اصلما أو احتماطها *

 (ب) ایصال بایداع مبلغ التامن وقدره عشرون جنیها خزانة مدیریة الامن بالمانظة ·

(ج) شهادة ميلاد الرشع او مستخرج رسيى منها او البطاقة الشخصية او المائلية ، وذلك لاتبات بلوغ الرشع كالاين سنة بيلادية على الاترا يوم الانتخاب . (د) شهادة الانتخاب او شهادة ررسيية من مابور القسم او الركز المختص تنيد ان طالب الترشيح متيد في احد جداول الانتخاب وانه لم يطرأ عليه صعبه يستوجب الماء تيده طبقا القدائون الخاص بذلك .

⁽¹⁾ Hellin Harte 4 + 100 (1) Hellin Ar - 100

(م) صحيفة الحالة الحنائية ٠

(و) يكون النبات صفة الفلاح بنقديم مستند حيازة الاراضى الزراعية التي يحوزها مقدم الطالب هو وزوجته وأولاده التصر أيا كان الوجب القساتوةي الحيدارة كما يقدم شسهادة من مأمور المركز أو النسم بأن الزراعة مصدر رزته وعمله الوحيد، ووانه يتيم في الريف، ويجوز أن يكتني في النبات ذلك ببطاتة الحيازة الزراعية ، أو شهادة من الحيداة التماونية ، أو

ويكون اثبات صفة المامل بتقديم شهادة من رب العبل مصدق عليها من مكتب التأمينات الاجتماعية القابع له تقيد العبل والاجر والمؤهلات الدراسية الحامسل عليها مقدم الطلب حصب الثابت في ملف عله أو ملف خدبته وكذلك شسهادة من المتعالبة المتى مو عضويته وتاريخها ، غاذا المتالبة الممالية المتى مو عضو بها تقيد رقم قيده ونوع عضويته وتاريخها ، غاذا كان حاصلا على مؤمل جابمي أو عال أو من احدي الكليات المسكرية قدم ما يثبت أنه بدأ حياته عاملا بقبل حصوله على المؤمل الجامعي وأنه الازال باتبا في نقابت المعالبية .

(ز) شهادة اداء الخصيمة العسكرية الالزامية أو الاعفاء من ادائها طبقسا للقانون ٠

ر) شبهادة رسمية تفيد تقديم الاستقالة أذا كان طالب الترشيع من اعضاء الهيئات القضائية ·

اما رجال القوات السلحة والشرطة فيجب تقديم شامادة رسامية تفيد تبول الاستقلاة •

ويمنى مزلا، جميما من تقديم الستندات المسار اليها في البندين م ، و . هادة ٣ لم يجوز للمرشح ان يقدم طلب الترشيح بواسطة وكيل عنه وتثبت الوكالة بمحرر مصدق عليه من جهة الاختصاص ، ويرفق هسذا المحرر بالطلب عند تقديمه ،

وتثبت شخصية الوكيل بها يكون لديه من اوراق رسمية ، اما اذا كان توقيع او شخص الوكيل معروما لدير الامن بالمافظة ، غله الاكتفاء في اثبات شسخص الوكيل بذكر فلك على ورقة مدموغة .

هادة ٤ مـ تقبل طلبات الترشيع يوبيا من الساعة التاسعة صباحا الى الساعة الواحدة والنصف مساء نيما عبدا اليوم الاخير من الدة الحددة لتقديم طلبات الترشيح نيمتد اليماد الى الساعة الخابسة مساء ، وتقل خزانن مديريات الامن مفتوحة لتلقى تأمينات الترشيح حتى نهاية الوعد الذكور •

ويثبت مدير الامن على كل طلب تاريخ وساعة تقديب وحياله الى الوظف المنتص الذى يصوبا الى الوظف المنتص الذى يصلى على المنتص المنتص الذى يصلى على المنتسبة منه ويعد دعمر خاص لهذه الايصالات وبقا المنبوذج المصد لذلك ، يختم بخاتم حديرية الابن وبحرر الايمسال من اسسال يعطى لطالب الترشيح وصسورة ثانيسة تبقى بلادختر .

مادة ٥ ـ يتولى تيد طلبات الترشيع في مسجل خاص ونقا للنعوذج المحد
لذلك من يختاره مدير الابن من المعلمان بحيث لا نقل درجته عن الثانية ، ويدون
في صدا السجل اسماء طالبي القرشيح مرتبة حسب تاريخ ورود طلباتهم ويعطى
كل طلب رقما متنابها ويعرض صدا السجل بوميا على مدير الامن اراجعته على دفتر
الايصالات ثم يوقع على السجل بعد آخر طلب تم قيده فيه مع أثبات عدد الطلبات
التي تلبت في صدا اليوم بالارتام والحروف ،

مادة ٦ - تحل طلبات الترشيع مسحوبة بالسنندات الرغقة بها في مباح

اليوم التلقى على الاكثر الى اللجنة التصوص عليها في المادة الثابنة من القسانين، رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شسأن مجلس التسبب للمحص توقر النموط المبينة في المانين ٢ ، ٥ من القسانون وكماية المستندات طبقا المادة ٢ من صحفا القرار مـ وتفصل اللجنة في حدة الطلبات في ضوء ما يقدم اليها من مستندات •

ورشي أن يكون ترتيب أسماء مرشحي الإحزاب على النبوذج المد لذلك ، ويراعي أن يكون ترتيب أسماء مرشحي كل حزب سواء الإصليبين أو الاحتيادايين أن المؤلف عالاً وقد كلم مرشعي كل حزب عدا من المرشحين مسلوبا له طبقا للجعول المرافق للقانون رقم ٢٨ اسمة ١٩٧٧ في شأن مجلس الشحب، ويكون نصف عدد المرشحين أصليا أو احتياطها على الاتل من العمل والفلاحين . ومن نتنيب نكل قالبة في أالدوار الاحدى والملاكين البينية بالمبحدول المذكور من منافقة الى الاختصاء المتردين لها ، مع مراعاة نصبة العمل والفلاحين ، ثم توقع علائل والفلاحين ، ثم توقع اللياس على الكثير ، ثم توقع اللياس على الكثير بالاتراكية المنافقة الم

ويتولى لمانة بر اللجنة من ينتديه بدير الامن من المليلي بالديرية بشرط الا تتل درجته عن الثلاثة •

والقد ٧ - تقوم معيرية الامن بتحرير مستخرجات من كنف تواثم من محمد الاحزاب وتعرض في مقار الدائرة الانتخابية وعلى البواب المسئلم الحكوبية والمتر الرمين للمعينات وعلى مغازل مسليخ الترى وذلك خملال الخيسة ايلم التالبية لقبل باب الترشيع .

وتقسم كل دلارة انتخابيه الى مناطق ويمهد الى احد الفباط بالزور طيها مرزين على الاقل خلال بدة المرضى للتلك بن مرضى هذه المستفرجات في المواجهد والاباكن المحدد وتحرر محاضر يثبت غيها تاريخ المرور وساحته وتودع هذه المحاضر بعيرية الابن ،

جلاقة ٨ سـ لكل مرتبح كان اسمه مدرجا في الصدي للتواتم ولم يرد اسمه في الكنوف ان يوطلب من القصانون الكنوف ان المسانون المرتبع م السانون المسانون الم

ولكل مرشع الاعتراض على ادراج اسم أي من المرشحين أو على اثبات صفة غير صحيحة المام اسمه أو اسم غير، من المرشحين طوال مدة عرض الكشوف ·

ولكل حزب ينتمى اليه احد الرئسحين مبارسة الحق القرر في الفقرتين السابقتين ، وذلك طوال مدة عرض الكشوف •

وتفصل في الاعتراضات المنسار اليها ، خـلال مدة المصحاحا عضرة ايام من ناريخ قفل باب الترشيع ، اللجنة المنصوص عليها في المحادة التاسـمة بن القافون رقم 78 لسينة ١٩٧٢ المسار اليه ٠

هائة ٩ مد يجوز لكل من قبلت اوراق ترشيحه أن يطلب من مدير الامن صورة رسمية بن جدول الفاخين أو الدائرة الارشح فيها ٠

وعلى الطالب أن يودع تأمينا متدارة ثلاثة جنبهات على نمة تحرير صده المسورة ونسلم الى الرئسج المسورة الرسمية خسائل عشرة أيام من تأريخ. تقييه الطلب •

وتحرر صده الصدورة على النموذج الصد لذلك ، ويحسل على كل ورقة من مده النملاج رسم نستر بقداره أربعة تروش بشرط الا يزيد مجموع با يحسل من. صدة الرسم على ثلاثة جديهات ،

كإبساب الثالث

في تنظيم عملية الانتخاب

هادة ١٠ ست مد بطاقة انتخاب بيضا، اللون ونقا المنموذج المرافق الهخذا التراب (وتقسم البطاقة الى عدة اقسام بعدد الاعزاب التي تقدت بقواتم المنزشيع في الدائرة الانتخابية على ان يضمص لكل حزب نسم من صدة الاقسام وتخصص في كل قسم خاتة لكنابة اسم الحزب عليها ، وخاتة تانية المرمز المخصص لهذا العزب وخاتة بيضاء لابداء الراي ويكون التأشيع في خاتة ابداء الراي بيضاحان انسارة أو علمة في الكان المتمصص لمائه ، أو على أسمم الصرب أو الرمز المخاص به الذي يقع عليه الاقتيار ، بشرط ان تعل صدة الانسارة في العلابية بيطريقة تاطعة على راى الناخب دون أن تضمع عن شخصيته و

وتحدد للاحزاب الحالية الرموز الثابتة الآتيـة :

ه هيبالل ه	الحزب الوطنى الديمتراطي
ه نجسة ه	حسزب المسل الاشتراكي
د تخسطة »	حسزب الوفسد الجسديد
ء سساعة ۽	حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
ه منتساح ه	حسزب الأحسرار الاشستراكيين
وكيت	حسزب الامسة
. a will 2 would .	to setting they best to be a set the as-

ويراعى تسلسل صده الرموز في البطاقة ونقا لمدد الاحزاب المتفعمة للترشيح في الدائرة ويكتب نحت اسم كل حزب ثائيسة باسماء مرشحيه في هسذه الدائرة مم مراعاة الآتي :

(1) يكون عدد الرشحين لكل حزب امسليا أو احتياطيا مطابقا للسحد الذي حدده الجدول الرافق للقانون رغم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ مسدلا في شان مجلس الشعب (ب) تكتب أسهاء مرشحي الاحزاب طبقا لما هو وارد بقوائم الاحزاب .

هادة ۱۱ صنت كل بوزارة الداخلية لجنة من تالاته أعضا، برئاسة احمد. مساعدى وزير الداخلية ، على أن يكون من بن الاعضاء احمد اعضاء الهيئات التضائية بدرجة رئيس بالحاكم الابتدائية على الاتل ، تختص باعداد نتيجة الاتخابات على الوجه التالى :

(أ) تتلقى النتائج التي جمعتها اللجان الرئيسية •

به تتحقق من حصرتي كل حزب على نصبية الانهن مجموع الاصحوات الصحيحة التي اعطيت على مستوى الجمهورية طبقا للفترة الاخبرة من المالة: المسابعة عشر من القانون رقم ٢٨ المسنة ١٩٧٦ المحل بالقانون رقم ١١٤ المسابعة ١٩٨٢ تم تقوم بلعتباد الصرب الذي لم يحصىل على صدف القصية .

له) تتولى نوزيع الماعد في كل دائرة على الاحزاب التي استونت نصحية السـ // ، وذلك بنسبة عند الاصوات الصحيحة التي حسلت عليها تائمة كل حزب الى مجدوع با حسات عليه توائم مذه الاحزاب من اصوات صحيحة في ذات الدائرة، ومع مراعاة اعطاء القاعد المتبقية بعد ذلك القائمة الدائزة الصسلا على اكثر الاصوات طبقاً للمترة الاولى من المسادة السابعة عشرة المشار الليها ·

د) تستكل نمسية المحال والفلاحين من تائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الإصدوات يسمح بتبئيله في مجلس التسمس ، ثم من تلتية الحزب الذي يزيد عنه ميلترة ، ويثلك عن كل دائرة على حدة ، عملا بالفقرة الثالثة من المادة السابعة عشرة سائلة الذكر .

(م) بشغل التعد المنصص النساء في الدوائر الدينة بالجدول الرافق للتلاون رتم ٢٨ اسنة ١٩٧٢ المعل بالتانون رتم ١١٤ اسنة ١٩٨٣ من تائصة الحـزب الحاصلة على اكبر عـدد بن الاصـوات المحديحة ، على أن يحتسب ضبن عـدد المتاعد التي تمنح لهذا الحزب •

(و) تقوم باعداد مشروع النقيجة النهائية للانتخابات وتعرير محضر بكافة الإجراءات التى التخذتها ، على إن تعرض النتيجة على وزير الداخلية لاعتمادها واصدار ترار بالنبيجة العامة للانتخابات خلال الثلاثة ايام التالية ، طبقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

هادة ۱۲ ستشكل لجنة رئيسية في كل دائرة انتخابية ، برئاسة احد اعضاه الهيئات القضائية ويكون مترما مو متر الدائرة الانتخابية المنصوص عليها بالمجدول المرائق المنافزون رتم ۲۸ اسمنة ۱۹۷۲ في شمان مجلس الشمس ، وتختص بتغريخ وتجمع النتائج من اللجان العامة للدائرة وارسالها غورا الى اللجنة الشار اليها في الماحة السائمة المسائمة المسائمة المسائمة المسائمة المسائمة المسائمة المسائمة المسائمة السائمة السائمة المسائمة ال

ملاة ١٣ م تشكل لجنة علمة في مقر كل مركز او قسم برئاسة احد اعضماء المينات القصائية ، وتقسم كل لجنة علمة الى لجان فرعينة تجرى فيها عطيمة الانتخابات ،

ويمن رزساه اللجان النرعية من بين المسلطين بالدولة لو التطاع المسلم ، ويختارون بقدر الامكان من بين اعضاء الهيئات القضائية أو الادارات القانونية باجهزة الدولة أو القطاع المام ويختار لهناء اللجان من بين المسلطين في الدولة أو التطاع المسلم ،

ويكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه في الدائرة الانتخابية أن يفعه عضوين من بين النافيين في نطقه عضوين من بين النافيين في نطلق اللجنة الملية لتبغيله في اللجنة المسلمة وعضوين الخيرين للمبنيله في كل لجنة فرعية احدمما بصنة الصلية والأخر بصفة لحتياطية ما واذا تقدم للترشيع في الدائرة الانتخابية قائبة حزبية واحدة ، فعلى رئيس اللجنة الفرعية أن يختار احد الناخبين الدين يعرفون التراءة والكتابة علاوة على مغدوب المويد القائرين لاضماء اللجنة ،

ولكل حزب تدم مائمة ببرشحيه أن يوكل عنه أحد الناخبين ليمثله أمام كل اجنة انتخابية رئيسية أو عامة أو فرعية طبقا لنص المائتين ٢٤ ، ٣٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية •

هادة 12 مـ على رؤساء اللجان الرئيسية واللجان المامة واللجان الفرعيسة وابنائها ومندوبي الاحزاب في حذه اللجان أن يحضروا الى قاعة الانتخاب في تمام الساعة السابمة من صباح اليوم الحدد لانتخاب •

مادة ۱۵ مـ على رنيس اللجنة النرعية بمجرد وصبوله الى البنى الذي توجد به تماعة الانتخاب أن يحدد جمعية الانتخاب ، وهى المبنى الذي توجد به تماعة الانتخاب والنضاء الذي حوله •

وعليه أن يفطر بهذا التحديد رئيس القوة المن من قبل مديرية الامن لحفظ النظام ، وأن يطلب اليه منع غير الناخبين من التواجد بجمعية الانتخساب ومنع الناخبين إذا كانوا يحطون مسالحا *

مادة ١٦ - إذا تكابل أعضاء اللجنة ، نطى الرئيس أن يدعوما اللاجتماع وأن بنتح مسندوق الانتخاب ويتحقق من خلوه وسالامة ومسالاحية مغتلمه ، ثم ينفقه ويحتفظ بالفتاح ممه ، ويقوم الرئيس بمد ذلك بفتح المظروف المشقعل على بطانات الانتخاب وتراجع اللجنة عدما المتحق من مطابقة صدا المدد ئما هو مكتوب على المظروف ومن مطابقته لمدد الناخبين الدعوين لابداء رايهم املمهما -

مادة 19 حاول بن يبدى رايه في الانتخاب اعضاء لجنــة الانتخاب ولا تقبل اللجنة راى اى ناخب ما لم يكن لسبه واردا في كشف الناخبين امامها

مادة ۱۸ سام الناخب ان ينتخب تائمة واحدة من قوائم الاحزاب الدرجة مالبطانة وتعتبر بطانة ابداء الراى باطلة في الحالات الآتية :

(1) اذا انتخب الناخب اكثر من قائمة من صده القوائم أو مرشمين من
 لكثر من قائمة •

 (ب) اذا وجدت بالبطانة عائبة أو اشارة مبيزة تدل على التاخب أو. تلم بالتوتيع على البطانة •

. . . . اذا أثبت النساخب رايه على بطاقة غير الذي مسلمها اليه رئيس لجنسة الانتخاب -

(د) اذا كان الراى البدى في البطاقة مطقا على شرط •

جافة ١٩ - يقوم لمين لجنة الانتخاب الفرعية بتعرير ححضر بجيع الإجراءات التى اتختها اللبة وتلاوته عليها في آخر الجلسة ويحرر ممذا المضم من نسختني يوقع عليهما دليس ولهني اللبنة ترسل لحداما الى معير ابن المحافظة وتسلم المثانية الى رفيس اللبنة العلمية -

مادة ٣٠ ما يقوم أمن لجنة الانتخاب في اللجنة العامة بتدرير محضر بجميع الإجراءات التي التجلسات على الجلسات على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة من محضرها وترسلها التي رئيس اللجنة السابة الرئيسية معتر الدائرة الانتخاب التي مدير الامن -

مادة ٧١ - يتسلم لدين اللبغة الرئيسية بعقر الدائرة جميع محاضر اللبصان الصابة الواردة من رؤساء اللبحان المامة ويتروم بتتويغ الديلتات الواردة في كل محضر في النبوذج المد لذلك ويخرر مذا النموذج من نسختين تسلم اعدامما لدير الامن مع النماذج الواردة من رؤساء اللبجان العابة وترسل النسخة التلقية التي رئيسة اللبخة الشابقة بديوان الوارادة غور الانتهاء من العملية حتى يتسنى اعداد الننيجة المعلمية المنابدة المنتخابات ،

مادة ٣٣ - على رؤسا، لجان الانتخاب بالانسانة الى ما نص عليه صخا الترار مراعاة احكام المواد من ٢٤ الى ٣٥ وبن ٣٩ الى ٥١.من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية -

جادة ٣٣ - على كل نلغب يرض في الانتسال الى مكان الانتضاب بطريق السكة المحدد أن يتقدم الى الركبة أو التسم أو نقطة اللسرطة التى يتبها حصل المتقدة وصحة العادة الادارية المختصة نتبت أن ملاب السخر مقيد في جدول الانتخاب في الجهة التى بريد السخر اليها للحصول على تصريح سفر بالجلن ، وعلى الداخب أن يققدم بهخا التصريح الى الوظف المقتص بصرف تذاكر السفر في حطة السكة الصديد للحصول على تذكرتني حرجة تملئة بلا مقابل السفر ذما وليانا أ

ويبدا صرف تصاريح السفر قبل بوعد الانتخاب بثلاثة ايام وتستمر حمده التصاريح سارية المعول ادة يوم واحد ثال ليوم الانتخاب ·

هادة ٢٤ ما يلنى القرار رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٧٢ باجراءات ترشيع وانتخاب أعضاء مجلس الشعب والقرار رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٧٩ بقواعد الترشيع والانتخاب لمثلات الراة كما يلني كل نص يخالف احكام هذا القرار ٠

مادة ٧٥ ــ ينشر هذا القرار في الوقائم الصرية ويعمل به من تاريخ بد، اجراء انتخابات مجلس الشعب للنصل التشريعي الرابع ٠



بسم الله الرهبن الرهيم

(انا انزانسا اليك السكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك اللسمه ولا تسكن للخالدين خصيما ، واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيما » .
(صحق الله المظيم »



بسم الله الرحين الرحيم

(اثا انزائـــا اليك الـــــتاب بالعق إنتحكم بين الناس بها اراك اللـــــه ولا تــــكن الخالئين غصيها ، واســــتغفر الله ان الله كان غفورا رحيها » •
 (صحق الله العظيم »

بسم الله الرهمن الرهيم

ابها الزملاء الاعسزاء ٠٠٠

الحدد الله الذي وفقيها أن نقسهم لكم فقا المسهد متضعفا للطفيك... من الايحاث الهامة والجديدة •

وكذلك أهم أحكام محسكمة النقض بالداثريين المديسة والجنسائية آملين من الرمسلاء أن يوافونا بابعسائهم واشتراحاتهم هتى تحقق المجلة!! رسيسالتها

وغتنا الله جميعا في هدمة امتنا العربية ومصرنا العبييسة ونتابتا المريقية ومهتنا الغالية العاماة -

والسلام عليكم ورهمة الله وبركاته

البن مسلم النقابة

محيد غهيم ليسين

🕶 🖖 العالق بالتنعل 🦠

فهرس الابحساث

سفية	قىسىمىة .
السيد الاستاذ بحد نهيم أبين الملي لبين علم النقابة	المسيد الاستاذ محبد فهي
يذ الولى الطبيعي لمقوية بغلية يرحلي واليك	ثر تنفیذ الولی الطبیعی لعقوبة بم
للسيد الاستاذ نهد كبال عبد المزيز المابي	لأسيد الاستاذ نهيد كيا
فترخية الجنائية جدعالها ومناسره	بدل الترخية الجنالية حد بخالها
للاستاذ الدكتور نبيل مدحت سالم استاذ ورفيس هذم القانون الجنائي سد جامعة مين شمس	
يِّك فِي الشِّيهِ عَدِّ فِي مِعِلَّتِكِ الْمَعِيلَةِ الْعَمِلَلَةِ . للاستاذ الدكتور عبد الرحيم صدقي كلية العقوق جليمة	العيولين غير الشروعة في معالد للاستاذ الدكتور عبد الر
القاهرة تسم القانون الجالي	
المتراف المتهم أمأم فافنى للوجوع	مجية اغتراف المتهم أمام فاقنى
للسيد الاستاذ سسعيد عبد السلام القاضى بمحكمة شبين الكوم	للسيد الاستاذ سسعيد
التمسين وتعيفها القائوش	راءة التمسين وتكيينها الكالوش
 الاستان الدكتور سينوت حليم دوس الاستاذ بالركز التومى البحوث والمنتدب بكلية الحتوق وعضو المنظبة الدولية 	للبحوث والمنتنب بكلية اا
	المراجعة ال المراجعة المراجعة ال
" المسيد الاستاذ / زكريا عامر البكرى المعامي بالنقض - مدير	للسيد الاستاذ / زكريا
قضايا جليمسة الازهسر	
تضاء المجكمة التستورية	تضاء المحكية التستوري
تضاء محكية النتض المدتى	تضاء محكية الثقض ابلد

تضاء محسكمة الثعض الجنائى

نهرس الإحسكام

177

NEA

أثر تنفيذ الولى الطبيعي لطوية. ونايسة ، على ولايتــــه

أأبيد الاستاذ / معد كوال ميد العزيز المعلى

نَصُ اللَّهَ ٣٠/٤ مِن قَالُونِ الْمَقْوِياتِ لا يَعَالَ مِن اهلِيَّةَ أَلِمُسَكِّهِمْ هَلُهِ، ولا يبتد لغير أبوالسبه :

وواضح بن صريح هـذا النص انسه لم يتصد بعنع المحكوم عليه بن المسببال الادارة أو التصرف بصـغة عابة أن يسلبه الاهلية اللازمة لذلك ، وأنها هـو تصر المنع على « لووالله ولهلاكه » أى الابوال الملكة له شخصيا ، وبن ثم لا تبتد التبيد التبيد الواردة في معذ المسادة الى الابوال غير الملوكة للمحكوم عليه ، وأنها تبقى أسه ولاسة بالدام أن الدحكم الجنائي أو تتغيذه لا يؤثر على هـذه الولاية الولاية المحالة المحالة

ويؤكد ضرورة الترام حـذا النطاق ، انـه بها لا شبهه عيب أن البهود التى المردنها الفترة رابعا من المحادة ٢٥ من تقون العقوبات لانها على مورا العليبة المحكوم عليه ولا نعنى الصحيح عليه لهتمس في الاطلبة ، وإنها عبى مقوية تبسيبة على الاستعلة بلواله المتبكن من الهرب والنجباة من المقوية أو اللهنائية بين البعيد على الاستعلة بلواله المتبكن من الهرب والنجباة من المقوية أو اللهنائية بهر تهيده من المحكوم را يراجع في هـذا المنى الككور / حسن كيره في أصول القتون الطبعة التاتية من ملاله من ملاله المحكوم من المحكوم المحكو

يقند الله بعد ذلك بعدية النفش حيث تبنت بأن عنية المهابي التسيمس عليها في الهند وابعا من عنون المتوفق عن عنوية عبدية بالربه العنوية الأسطية ومن أثر لا يترنب عليها لاعتبار المحكوم عليه بمعبورا عليه بالمن المنسب وبهاسية لنامس أو ماند الاعلية ويتبيد على ذلك أنسه بعن اعترى المؤمي علم في بالمال مدة تنفيذ العقوبة عارض عوارض الاهلية كالجنون والعنه ، ترتب على ذلك وقف
تنفيذ العقوبة الإصلية ومن ثم وقف عقوبة الحرمان باعتبارها عقوبة تبعيسة ووجسب
اتضاد اجراءات الحجر عليه بمعرفة وحكية الاحوال الشخصية المختصة اذا بسا
توافرت شرائطه لان عقوبة الحرمان ساعلى الحكم نفاسه سالا يرجخ
التمين أطبيبة المحكوم عليه عهو كابل الاهلية لاتسه كابل التبييز وإنها هي توقيع
لأستكبال المعقوبة من جهسة وللفرورة من جهسة أخرى (يراجع نقض جدني في
الإستكبال العقوبة من جهسة وللفرورة من جهسة أخرى (يراجع نقض جدني في

ومن المترر من جهسة اخرى ان مسدا شرعية الجرائم والعقوبات يحظر الدياس في الجرائم أو العقوبات ، كما يفرض الأخسد بعسدا التقسير الضيق في تفسير مسواد التجريم والحسباب .

واذا كان ذلك وكان نص البند رابعا من المادة 70 عقوبات يقرر مقوبة تتمية وشد حدد نطاق اعبالها باعبال الابارة والنصرف الخاصة بلهوال المحكوم غلهه وأملاكسه غائه لا يجوز التوسع في نطاق علك الاعبال أو هدف الابسوال ، ومن شيغ يتمين قصر طك الاعبال على أعبال الادارة والتصرف ، وقصر هسدف الاموال التي ترد عليها القيود الواردة في المسادة بالابوال المبلوكة للمحكوم عليه أي التي شدخل في فيته السالية ، ومن هنا كان الجمع عليسه أن حسكم النص لا يتقاول غيز الخقوق المسالية لانها وحسدها التي يرد عليها أعبال الادارة أو التصرف فسلا يتصرف اللي غيرها من الحقوق كتلك التي تتعلق لشخصه كالزواج والطلاق والاترار ، بالمبنوه ولحي هسا ،

...: الر المكم بمقوبة جناية وغقسا لقانون الولاية على المسأل ا

تَضُلُ المسلمة ألولى من المرسوم بقانون رقم 114 السفة 1107 على أن ه اللب ثم المجلسة السميح أذا لم تكن الاب تسد اختار وصيا > الولايسة على سال القامر وملي القيام بهنا ولا يجوز له أن يتحمى عنها الا بأن المحكة > وحكماً جمسان المسلمة على من ولايسة الاب على مال أولاده ولايسة ذائبة أصلية يستمدها بعوّة القائون المسلمة ألى مسدور حكم بها من المحكمة > بعل أنسة جملها الزابية علما أنها من المحكمة > بعل أنسان المسلم ويقيق المله على تنظيم المام ويقيق الله هني تقطيعي بسلميه من الأسبط، التي مسددها القانون على سبيا المحمر ﴿ يراجع أن هسسما المعنى من المعنى المسلم بن الأسبط، التي مسددها القانون على سبيا المعنى ها المعنى ويسلم بن المسلم بن الأسبط، التي مسددها القانون على سبيا المسلم المسلم المسلم بن المسلم بن المسلمة عن المسلم المسلم

وقد حددت المواد ۱۸ حتى ۲۷ من المرسوم بقانون رقم ۱۹۱ أسسنته المرسوم بقانون رقم ۱۹۱ أسسنته المواد المسائلة المحادث النهاء الولاية المواد المسلم المسلم

ونصت المسادة ٢٠ على ان يكون المحكية سلب الولاية أو العسد بنها أ اصبحت أبوال القاصرة في خطر يسبب سوء تصرف الولى أو لأي سبب آخر / وواضح كذلك تخلف هسدة الحالة في الدعوى الراهنة أذ لم يصدر قرار من المحكية بذلك . ونصت المسادة ٢١ على أن ٣ تحكم المحكية بوقف الولاية أذا اعتبر الولى

والصلف المساورة المسلم بعقوبة جنابة أو بالحبس بسدة تزيد على سغة » · ·

وبن المقرر في مسدد هدذا النص ان وقف الولاية لا يكون الا بحكم من محكمة الاحرال الشخصية المولاية على المسال ، غهو لا بقع بقوة الفاقون ، وفي هسسدذا يختلف نص المسادة المفاقل له في القاقون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٨ المفال له في القاقون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ المسلمي السدة كان ينص على ان « تقف الولاية اذا اعتبر الولى غائب أو حجر عليه أو اعتبر الولى غائب المسلمي على ين منه والما القامر وصى غوقف اذا لسم يكن لسه ولى آخر » •

وواضح من متارنة النقنين أن النص القسديم الملفى كان يرتب على مجرد الحكم على الولى بعقوية جناية وقف ولايته ، أما النص الجديد الحالى مائسه يشسسترط لترتيب هذا الآلر مسدور حسكم بوقف الولاية ، غيما لم يصدر هذا الحسسكم نبق للولى الطبيعى ولايتسه كلملة منتجسة كانة اللرها (مراجع في هدفا المعنى المستشار محيد كبال حيدى في المرجع السابق على ٧٠) ،

اثر الحكم بمقوبة جناية وفقسا القانون الولاية على القصر :

نصت المسادة ٢٣ من تاثون الولاية على المسال رقم ١٩١٧ لمناة ١٩٥٢ على انسه
« يترتب على الحكم بسلب الولاية على نفس الصغير أو وقفها أو ستوطها أو وقفها
بالنسبة الى المسال ... » « وواضع أن هسذا الاثر يترتب بقسوة القانون دون هاجة
الى صدور حكم به ٤ منى صلبت والاسمة الولى على نفس الصغير أو الوقف طهتما
للتاثون الولاية على النفس ترتب على ذلك بتوة القانون ستوط ولايتسه على الواله

أو وتفهساه .

وند نظم المرسوم بقاتون رقم 11 السنة 1907 الخاص بالولاياة على النفس ما وند عنظم النفس و وقتها ، واذ هسبدت المسادة الثانية منسه المهالات سبلب الولاية على النفس او وقتها ، واذ هسبدت المسادة الثانية منسه المهالات التي يجب غيها مدين الولاية وسقوط كل ما يترتب عليها من حقوق أن حالة المستجر على الولاية المتربية المتاتب المبادئة و 10 والمناة المورض أو بجربية منا عص عليه المتبسساية المستم الولاية وحالة المحتم عليه المبسساية المستم على نفس احده م وحالة المستم طليه المبادئة وقعت على نفس احده م وحالة المستم طليه المبادئة ، المترب المبادئة ا

خالات لولهه ٤ الخاصيم على الولى بالاشخال الشائة المؤتنة أو المؤيدة و وثليها :

ذا حكين عليه بجويفة المتصنف أو حلك عرض أو دحسارة متى وقصت على غير من
تشبهم ولايتها ؟ وإثالها : أذا حكم عليه أكثر من مرة لجريمة تمريض الاطنسال
للخطر أو العبين بغير عتى أو الاعتداء بعبسهم منى وقصت الجريبة على من تشبلهم ولاية احدى دور الاستصلاع وضاسها :

ذا عرض الولى المخيار صحبة أحسد من تشلهم ولايته أو سلابته أو أخلاته أو أذا عرض الولى المخيار صحبة أحسد من تشلهم ولايته أو سلابته أو أخلاته المنابعة المنابعة على أن يتكم بسلب الولاية ولو كانت الاسباب
التي انتضيت بلك سابقة إقبام الولاية أو بسببها كما نصبت المسادة الخامسة على أنه من حكم بسلب المسادة الخامسة على أنه من حكم بسلب العادة الخامسة على أنه من حكم بسلب العادة الخامسة على أنه من حكم بسلب العادة الخامسة على أنه من حلى المحكوم عليه نميا المحكوم المنابعة الموادية المحكوم المنابعة عليه نميا الحكم المنابعة المحكوم المنابعة عليه نميا الحكوم المنابعة عليه نميا الحكوم المنابعة عليه نميا الحكوم المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة عليه نميا المنابعة عليه نميا الحكوم المنابعة عليه نميا المنابعة عليه نميا المنابعة عليه نميا المنابعة عليه نميا المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة عليه نميا المنابعة المنا

ويقصع من مجبوع هذه النصوص لوران اساسيان اولهما سلب الولاية سسواء كان وجوبا أم يخوازيا " أو وقفها) لابتم الا بحكم من المحكة المختصة غهو لا ينتج أثره لججيد يهافر صبخه وانها يتمين ان يصدر حكم بذلك (براجع في ذلك المرحوم الشيخ أبو يرجم في الولاية على النفس من ١١١ و ١٥٠ و ونانهما ان المحسم بمعلوبة جناية أو يخفها ليبرس بين بعن حالات سلب الولاية الوجوبي وليس كذلك من حالات جواز وقهما ما لم يكن صادرا بعقوبة الاشفال الشاتة المؤسسة أو المؤقتة ، وعلى ذلك غان المحكم على ولى النفيي بعقوبة السجن لا يوجب أو يجيز المحسكم بسلب ولايته لات ليس من الحالات التي عددها مص المسافتين ٢ و ٢ على سنيل بالخضر .

ولف كان بها تقديم وكانت المادة الرابعة بن المرسوم بتانون 119 اسسنة المرابعة بن المرسوم بتانون 119 اسسنة الموال بهولى صلطة القيام بكانة اعبال الادارة أو اعبال التعرف في شأن الموال الفعاسر الولى عليه ، أذ جرى نصبا لا يقوم الولى على رعلية أبوال المقاسو وله ادارتها وولاية التصرف فيها بعم براياة الإحكام المزرة في هذا القاسون ... فن لا إلى خلك إلى الطبيعي المحكوم عليه بعقوية جناية يكون لله ولسو خلل المحابد المعقوبة المقوية المقسى عليه بها بباشرة كانة أعبال الادارة أو التهرف المتعلقة على المعنوب الموالى عليه ، ولا يقيده في هذا المسدد سوى القيسود الواردة في غاسدة الولاية على المسال المسافد سوى القيسود

ولا يَبْقُلُ مِنْ ذَلَكِ نَمِنَ الْمُلْتُمَّ الْقَانِيَةُ مِنَ الْقَانُونَ ١٩٨ أَسَيْنَةُ ١٩٥٢ :

فُقَدُ حَرَى نَس السادة الثانية من القانون 119 اسنة 1907 على السسه « لا يجوز الولى مباشرة حق من حقوق الولاية الا إذا توافرت له الاهلية اللارمة لمباشرة هــذا التعلق فيلاً يتماثل بمثله أهز » .

فَيْنَ الْفِرْدُ اللَّهُ مِنْيُ اسْتَخْمِ الشرع لفظا قسه معنى اسْطَلَاحَي قالسه منى اسْطَلاحَي قالسه يتمين استطاع المنظام المنظام المنظام المنظام المنظام المنظام الله المنظام المنظم المنظم

والمواضيخ من صريع نص المسادة الفلتية الملكور أن كل ما الشعرطة عسو أن ا يتوافر في الولي المطيعي الإطلية الملازمة لمباشرة المصرف السدى يجريه في مسال المنبر والدّ كان تلك وكان القيمة السندي أوردته المعرة الرابعة من المسسلة ٧٥ عقوبات لا ينسأل من اطلبة المحكوم عليه بمعتوبة جناية أثناء تنفيذها ، وإنها هسو مجرد عقوبة تبعية تنفيذ المعتوبة في ادارة الإسال الملوكة لسبة شخصيا أو التصرف فيها حتى لا يستخدمها في التخفف من آثار المعتوبة أو الهروب منها ١٠٠٠ مائه لازم ذلك أن صدور عقوبة جناية ضد الولى، الطبيعى أو تنفيذه لها لايكون له ادني أثر على اهليته أو ولايته أو سلطته في النسرف في أموال الصغير .

والقول بغير ذلك يؤدى اما الى القول بنقسد الولى الاهلية نترة تنفيذه عفوية المجنية وهو ما يخلف المجمع عليه تضاء وغفها ، ولما الى اعمال القيسد الوارد في الفترة الرابعة بن المسادة ٢٥ عفويفت بالنسبة الى لووال الصغير وهي نتيجة غيم بقبولة ، أذ هي من جهسة تخلف صريح نص هدف الفترة التي قصرت نطاق القيسد الوارد غيها على لووال المحكوم عليه الشخصية ولم تصرف القيسد الوارد غيها اللي اعمال الادارة والتصرف بوجه عام ، وهي من جهسة أخرى تخلف المستقر في تقسير النسوس العقابية تقسيرا ضيئا ، وهي من جهسة ثلقة تبتسد بالمحتوبة التبسيسة الى ابوال أما الوارد على الولاية على الوالا غير المحكمة المختصة (محكمة الولاية على المسال) الى المحكمة المحتمدة (محكمة الولاية على المسال) الى المحكمة المحتمدة (محكمة الولاية على المسال) الى المحكمة المحتمدة (محكمة الولاية على المسال) الى المحكمة المحتمدة (محكمة الولاية على المسال) الى المحكمة المحتمدة (

ويقطع في الامر كلسه نص المسادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ المستة ١٩٥٢ السدّى ينص على انسه « تحكم المحكة بوقف الولاية اذا اعتبر الولى غائبا أو اعتقل تغيذا لحكم بمقوية جناية ، أو بالحبس صحة تزييد على سنة » ..

اذ واضح من صريح هسذا النص انسه جعل من تنفيذ الولى الطبيعي لمقوية جناية أو (بالحبس لمسدة تزييد على سنة ايا كانت الجرية) سبيا يجيز للقضاء الحكم يوقف ولايتسه على الصغير ، ومن ثم تمن ومى مؤقت على أبوال الصغير ،

ويتضع من صريع نص المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ المسغة ١٩٥٦ الم تنفيذ الولى الطبيعي لمعقوبة جنابة هسو سبب لوقف الولاية بشرط أن يصحص حر بذلك حكم من محكة الاحوال الشخصية الولاية على الملل بناء على طلب النبسساية المالة أو احد نوى الشان فيها لم يصدر هذا الحكم تبقى للولى سلطته يباشر حسما بنفسه أو بواسطة وكيل عنه ، والحكم بوقف الولاية في هذه الحالمة يضم المتدين المحكمة فقد لا ترى موجبا لذلك (براجع في ذلك المستشار محمد كبال صدى في الولاية على المال الجزء الاول ص ٧٢ وما بعدها سالدكتور حسن كوة في اصول القشون الطبعة على ١٨٩٠) .

ولو صنع القول باتمراف حكم المادة الثانية من المرسوم بقانون ١١٩ السنة ١٩٥٢ الى حالة تنفيذ الولى لمقوبة جناية ٤ لما كانت هناك حاجة الى نمس المادة ٢١ من المرسوم ... المكسسور ...

وواقع الأمر أن المتصود بالمادة الثانية من المرسوم بتانون رقم 11 المسسنة 190 هو حللة المحجر على الولى الطبيعى لجنون أو عنه أو غللة أو سفه ، أذ في هذه الحالة ننمدم أو تنتقص اهليته غلا يكون له أن يباشر في شأن لوال المسفير الا الاعبال التي يبلك بباشرتها في أبواله الشخصية .

ويكثبف عن ذلك بوضوح بقارنة نصوص الرسوم بتانون رقم 119 لسسسنة

1967 بالقاتون السابق عليه رقم 19 لسنة 1949 الخاص بالمحاكم الحسبية ، اذ أن هذا التاتون رقم 19 لسنة 1967 لم يكن فيه نص متابل لنص المندة الثانية من المرسوم هذا المناون رقم 19 لسنة 1967 لم يكن فيه نص متابل لنص المندة الثانية من المرسوم « تقت الولاية أذا اعتبر الرلى غلبا ، أو صجر عليه ، أو اعتقل تنفيذا لحكم بعقوبة بخلية ، و اعتقل تنفيذا لحكم بعقوبة بخلية ، و اعتقل تنفيذا لحكم بعقوبة النص الته كان يجعل من توقيع الحجر على الولى الطبيعي سببا من اسباب وقسف الولاية ويسرى ببنه وبين تنفيذ الولى لعقوبة جناية أو غيبته ، . . غلبا وضع المرسوم بقاتون رقم 111 لسنة 1917 وأورد المادة المائية من من الطبيعي من يحتف حملة الصحور على الولى الطبيعي من نص المادة 17 منه المقابلة للمادة 17 من القانسون رقم 19 السنة 1917 وطالت مذكرته الإيضاحية هذا الحذف بأنه إكتفاء بنص المسادة رقم 19 السنة 1917 والمنافق بأنه المقابلة للمادة 17 من الماليق المادة 18 المحبو على الولى الطبيعي لمارض من عوارض الاعلية وهي الجنون والمته والنمة والمنه سببا التنفيذ وسلمة الولى الطبيعي لمارض من عوارض الاعلية وهي الجنون والمته والنمة والنمة سببا التنفيذ سلطة الولى تبعا لأثر المجر عليه ، وانها جمله سببا التنفيذ سلطة الولى تبعا لأثر المجر عليه .

ويؤكد ذلك ما هو مقرر من أن مقد أو نقص أهلية الولى الطبيعي 8 لا يترتب عليه بذاته أنتهاء ولايته على الصغير ، ما لم يصدر حكم بدلك من محكمة الاحــــوال الشخصية للولاية على الملل ، فيها لم يصدر هذا الحكم بنقى ولاينه على الصغير ولكن تحضع مدى صحة تصرفاته للتأتون المدنى ، غان كان الحجر للجنون أو السته كان التمرف بالحلا لإتعدام التبييز والارادة (في هذا المضى يراجع المستشار محبد كمال حيدى في الولاية على المال الجزء الاول ص ١٣٣) .

ويساقد ما نقدم كله نص الملاتين ١٠٢١ ، ١٠٢٧ من قاتون المراغمات اذ اجاز اس المادة ١٠٢٧ مراغمات الدجيت نص المادة ١٠٢٧ مراغمات تسجيل الطبات وقف الولاية او طلبات الحجر كما اوجيت المادة ١٠٢٧ مراغمات تسجيل القرارات المسادرة بذلك ثم نصبت المادة ١٠٢٨ مراغمات ملى أن القرارات المسار المها في المادة ١٠٢٦ مراغمات (وبنها قرار وقف الولاية او قرار الحجر) لا يكون هجة على الفير حسن النية الا من تاريخ تسجيل الطلب او ترايخ تسجيل الحكم .

وبذلك وضع المشرع معيارا منضيطا لتحقيق استقرار التمابل وحياية الغير حسن النبة الذي يتمابل مع الولى الذي يقوم فيه سبب من اسباب وقف الولاية المنصوص طبها في الحادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ومنها تغنيذه لمقويسة جناية ، أن يشترط للقول ببطلان القصرف أو عدم نفاذه ، أن يكون قد تدم طلب الى المحكمة الابتدائية للاحوال الشخصية الولاية على المادة (البند الرامع من الملاة ٩٧٣ مراعمات) وأن يكون العصرف تاليا لتسجيل هذا الطلب أو تاليا لنسجيل الهسسكم بوقف الولاية ذا الم يكن الطلب قد سجل .

ويخلص مما تقدم كله أنه لا محل لاعبال المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 111 السنة ١٩٥٧ على حالة تنفيذ الولى لمقوية جناية اللاسباب الذي اوردناها آنفا ولان هذه الحالة محكومة صراحة بنص المادة ٢١ من المرسوم نفسه الذي جعلها سببا لوقف الولاية واشترط لاتتاجها هذا الاثر صحور حكم بوقف الولاية ، كما اشترط للاحتجاج على الغير حسن اللهنة الذي تعامل مع الولى الطبيعي الذي اوقفت ولايته أن يكون

دار الافتاء تؤكد هذا الرأى :

وقد اكد ذلك غضيلة مغتى الديار المصرية فى غنواه رقم ٣٧٧ المسسسلارة فى
١٣٢/٧/٢٤ حيث سئل سيادته فى هذا الثمان من ححافظة القاهرة بعوجب كشف بها
المؤرخ ١٩٢١/٧/١٨ فى شمال مبلغ مستحق لديها القاصر له والد ينفذ عقوبة الاشمال
الشاقة المؤيدة ، وجد ، وقد طلب الوالد عدم تسليم المبلغ للجد ، وطلبت المائتها عمن
يعتبر الولى الشرعى على القاهر ، ويحق له صرف المبغ للإنفاق منه على القاصر ،
ناجاب فضيلته باللنوى التالية :

ورد لنا خطاب المحافظة في 18 يوليه سنة ١٩٢٥ — ١٥٢٠ و تفيد أن العكم على الاب بالاشخال الشابة وسجنه لا يصلبه حق الولاية على ابنه الصغير في نفسه وماله وليس لجد الصغير فلك الحق با دام الاب حيا عائلا حائزا لاهلية التصرف ، وقد نمس نفهاؤنا على أن الولاية في مال الصغير للاب ثم وصية ثم وصي وصية و لو بعد ، غلو مات الاب ولم يوصي فالولاية لابي الاب ثم وصية ثم وصي وصية ، غان لم يكن غلقاضي وينصوبه — ويتي تقرر هذا علم أن صرف الملغ المين الاعادة أنها يكون لوالد الصغير أو من يوكله في ذلك ، وهذا علم أن مرف الملغ المين الاعادة أنها يكون (يراجع نص الفتوى الشرعيسة !! (يراجع نص الفتوى المسلمية الصادرة بن دار (يراجع نص الفتوى الاسلامية الصادرة بن دار الاعتداء المرية بن مطبوعات نادى القضاه ص ٧٤٧ و ٨٧٤٨) .

ويلاحظ أن الرجوع الى الفقه الإسلامى فى شبأن أحكام الولاية على النفس والولاية على المال ، واجب يتمين التزامه باعتبار ذلك الفقه المصدر التاريخي لهدفه الاحسكام ، ومن ثم يتمين الالتزام بذلك الفقه ما لم يوجد نص وصفى صريح فى الخروج عليه .

ويلاحظ من جهة اخرى ان حكم الفقرة الرابعة من الملاة 70 عقوبات كان تأثما عند اصدار الفتوى المذكورة علم ١٩٦٤ اذ الفقرة المذكورة مطابقة لنص الفقرة الرابعة من الملاة ٢٥ من تأتون العقوبات الاعلى المحبول به وتنذاك لسنة ١٩٠٤ .

مبدأ للشرعية الجنائية مبلهامه وعنسامره

الاستاذ الدكتور نبيل مدحت سالم أستاذ ورئيس تسم التساتون الجنائي بجابعة عين شيس محام بالنفض

مقدم....ة:

+

يعبر مبدأ الشرعية في المجال الجغائي عن ضرورة حصر الجرائم والعقسموبات واثباتها في نصوص تانونية محددة يلتزم القاضي بتطبيقها (۱) ، وهو احد المكاسب الهامة التي تمخضت عنها ثورة الانسان في صبيل اقرار حقوقه وحرياته ، اذ هسو الضمانة الاساسية لهذه الحقوق والحريات .

ومنذ عرنت الانسانية هذا المبدأ وحيل الفلاسفة والمفكرون لواء الدعوة اليسه التصر جهدهم على مجرد ترديد مدلوله اللفظى ، وتفعوا من البحث فيه بالتنفسساء النص التاتوني لوجود الجريبة وتحديد عقوبتها . وتطرف بعضهم غاطلق عليه اسسم « مبدأ تاتوفية الجرائم والمقوبات » .

ولكن كثيرا ما بلترم التشريع في ظاهره بالملول الشكلي للشرعية ويتحسسونه في جوهره عن الغابة التي شرع المبدأ بن اجلها الا وهي تحالة المبارسة الطبيعيسة للحقوق والحريات المامة ، فيصادر هذه الحقوق لصالح انظمة شمولية حاكميسسة نستخدم القانون لتحتيق غاياتها في العسلط والارهاب ،

نقاعدة لا جريبة ولا عقوبة الابقانون لا تعبر في الواتع الا عن العنصر الشكلى للشرعية . اذ ثبة عنصر موضوعي لا يتحقق بغير كفالة المهارسة الطبيعية لحقوق الافراد وحرباتهم .

وغاية هذا البحث هى تحديد بدلول الشرعية الجنائية وبيان العناصر النسى تدخل فى تكوينه - ونعتقد أن بلوغ هذه الغاية رهن بدراسة تاريخ مبدأ الشرعية وبيان الإساس الفلسفى الذي يقوم عليه .

ونتناول هذه الدراسة في نصلين : نخصص اولهبا لتلريخ ببدأ الشرهية واسلسه الغلسني ، ونخصص الثاني لمدلوله وعناصره ونتائجه ،

⁽١) انظر في الشرعية الجنائية : " and are enough office " alude "

Julliot De La Morandière : De la règle " nulla poena sine lege ". These de Doctorat, Paris, 1910. Dupré : La régle pénale legaliste, son application actuelle en Droit comparé, These de Doctorat, Grenoble, 1938.

واضطر أيضا أعمال المؤتمر المعرفي الرأيج لمغانوبات المتويات الهذي المحتد في بلويس في المفترة من ٢٦ الى ٣١ يوليو سنة ١٩٣٧ ، والتقارير الطعية المقدمة في هذا المؤتمر والخشور، في المجلة العوليـــة لقانون المتويات صنة ١٩٣٧ ، مسلمة ١٣٨ الحي ٤١٩ .

الفصسل الاول تاريخ بندا الشرعيسة واساسه الفلسفي

١ -- تمهيـــد :

يتوقف تحديد مدلول الشرعية الجنائية على دراسة الظروف التاريخية القسى مهدت لظهور هذا المبدأ ومكنت له فى عقيدة المستفلين بالملوم الجنائبة . ولا غنى عن دراسة هذه الظروف أيضا لبيان الإساس الفلسفى للعبدا 'لمذكور :

وهو ما نتاوله في بجثين : نخصص اولهما لتاريخ مبدأ الشرعية ، ونخصص الثاني لاساسه الفلستي ،

البحث الاول ــ تاريخ مجدا الشرعية

٢ ... عوامل ظهرر الشرعية الجنائية :

ثمة عوالم تأريخية مهدت لظهور مبدا الشرعية الجنقية . أذ كانت الجرائسم والمتوبات في العصر الوسيط تحكية يتررها الحاكم أو القاضى على هواه > ولا يلتزم في شأنها بالمقاصد المشروعة للقانون الجلقى (١) . فغلبت الحكة من التجسيريم والمعتلب عن هذا القانون ، وانسرنت تواعده عن توفيم الحملية للوجود الانسانسي المي خدية أغراض الحاكم وضهوانه ، فانسعت دائرة التجريم لتشمل المقاسسية والوقايا ، واطلقت حرية القائسي في تجريم ما يشاء من الاعمال وتقرير ما يريد مسن المقوبات ، فتصللت الاهواء الى ضميره وعقيدته ، واحقر ميزان المعالمة في يده نحت وطأة الصدف والجور والطفوان ، وأساء الحاكم من ناحيته استممال حقه فسى المتدي والمعنو عن الجرائم لقاء ما بعود عليه من غنم أو نقع ،

وكانت المقوبة تغتلف بلختلاف شخص المنهم والفئة الاجتماعية التى ينتمى البها . فاذا كان بن المله تعرض لاتصى المقوبات والشدها جسابة ، واذا كان بن النباد استحق ـ على العكس ـ اختها ولتلها جسابة .

واستهدف السلم المقلبي في كلفة درجاته ايلام المحكوم عليه وتشويه جمده ، كشربه بالسياط ، ويكه بالحديد المحمى ، وحرقه حيا ، ورجبه بالحجارة ، وقطع رشته او لسلة ، وفقاً عينيه ،

وانسم تغنيذ المقوبة بالوحثمية والبربرية ، واتضح ذلك بسمة خاصسسة في تغنيذ عقوبة الاعدام ، فسلد اعدام المحكوم عليه بتعزيق جسده وذلك بريطه من المرافه بخيول اربعة تطلق في اتجاهات متباينة (٢) ،

ولبقدت المقوبات بن شخص الجاني لنشبل افراد اسرته ولو لم يكن لهم ايسة ملاقة به أو بجريمته ، أذ لم تكن العقوبة شخصية •

Garraud René : Traité théorique et pratique du Droit
Pénal Français, Sirey, Paris, 1913, 3eme édition, Tome 1et, no 67, P. 138
a 140.

Garraud : t. l, no. 69, P. 144.

واليكتور عبد الاحد جمال العين : في الشرعية المختلفية ، مجلة المطوم المقانوفية والاقتصادية ، إلىنة ١٦ ، المحدد الثاني ، يولير ١٩٧٤ ، صفحة ٤٣٦ -

وعرف التعذيب طريقه الى اجراءات التحقيق والمحاكمة بغرض الحصول على اعتراف المتهم ، وصار وسيلة مشروعة ومقررة لمالانبات الجنافي .

٣ - التطور التاريض لبسدا الشرعية :

كان لنصف السلطة التغييرية واستبداد السلطة القضائية والمظالم النسى اقترفت بتوقيع المقوبات وتغييرها أثر بالغ في ثورة الفكر الانساني ضد الجدور والطفيان الذى ساسد المصر الوسيط ، فاحدر ضهائلت المعدالة الجنائية ، واخدل بيزانها ، والهب بشاعر الفلاسفة والمفكرين ، فأشعطوا بكتاباتهم ثورة الحريات الكبرى في فرنسا علم 14/4 و 18/2 .

وكان « مونتسكيو » هو أول من ندد بالظلم والطفيان في كتابه الخالسسسد « روح القوانين » م غنادي بعبدا الفصل بين السلطات ليضيع هذا لاعتداء السلطسسة التفيية على اختصاص السلطة القضائية ، واستبدادها بعتوق الامراد وحريانهم بالزج بهم في السجون دون تحقيق أو محاكة ، واعتداء السلطة القضسسائية على اختصاص السلطة التصريصية بتنيرها الجرائم والمعتربات وفق هواها (۱) ، ونادي ايضا بهبدا « الشرعية المنصية » لبتيم سياجا منيما حول الحربات الفردية .

ثم طلع " جان جاك روسو " على العالم بنظريته في " العقد الاجتباعسى " الني تقيم انتقال الامراد من حياة الفطرة الى حياة الجباعة السياسية على أسساس تعاقدى أو اتفاقى ، فثهة عقد اجتباعى تخلى بقتضاه كل منهم عن جانب حسسن حتوقه وحرياته الى السلطة العابة التى اتابوها بينهم واختاروا مثليها من بينهم ، فدخلوا بهذه الصغة طرفا في العقد المذكور يتحبلون بالتزامات معينة قبلهم .

مالسلطة العلمة بما تنظوى عليه من انتقاص للحتوق والحريات الغردية هي محصلة الاجزاء التي تبل الابراد التشاؤل عنها من هذه الدعوق والحريات بعتضي المحتد المحتاجي ليضيغوا التهتع بما تبقى لهم منها في أمن وطبائينة ، فهى ليست حقسا عالما للدولة ، بل حصوعة من الوظائف والواجبات المنوطة بها بمتنضى المعتد المذكور لخدية ججوع الامراد ،

والمقلب _ بوصفه بعض هذه السلطة _ هو بدوره حصيلة تنازل كل فرد عن حقه في الدفاع الشرهي عن نفسه لها ، بغرض الحفاظ على النصيب الذي تبقى له من الحقوق والحريات ، وصونه من كل ما يتهده من صنوف العدوان (٢) ،

وقد النقط الفيلسوف الإيطالي « شيزاري ببكاريا » أفسكار « موننسسكيو » و ه روسو » ، والف في ضوئها كتابه عن « الجرائم والمقويات » الذي أصده عام الإلا ، غابرز في هذا الكتاب تبية ميدا الشرعية باعتباره الوسيلة الفعالة لتخليص التقون الجنائي بن المحظور والمباح واكد أن السبيل الي حياية الإعراد من طغيان القضاة وتصنفهم في مجال التجسريم والمدل مع المقلون ، غلا يؤاخذ السان جنائيا عن غمل لم ينس عليه القادسون مسبقا ، ولا توقع عقوبة على انسان ما لم يكن المشرع هو السددي حسدها

Montesquieu : De L'esprit des Lois, Livre 11, chapitre 6.

 ⁽۲) الدكتور على رائحد : غلسفة وتاريخ القانون الجفالي دورس اللهيت على طبخ الدكنوراء
 بكلية فلحتون / جلسة عين شمس ، التامرة ، ١٩٧٤ ، صفحة ١٧٧ - ١٢٠٠ .

وعين مقدارها (۱) ، وربط شرعية الجرائم والمقوبات بالمقد الاجتباعى . فعجرائم هي التي ترسم في هذا المقد حدود المعظور من المباح ، لو هي بالاحرى بعثابة حدود وردت فيه على حريات الافراد ، ولا مغر من بهان هذه الصدود ليعرف كل فود ما انتقمى من حريته وبات من ثم محظورا عليه ، وما تبقى له منها غظل مبلحا ومشروعا ، ومن هنا فان البيان المذكور هو اهم شروط المقد الاجتباعى ، وهو اداة الفصل المحقيقية بين السلطين التشريعية والقضائية (۱) ،

وفي طور لاحق عرف مبدأ الشرعية طريته الى وثائق الثورة الغرنسية ، تقدد نضمنت الملاة الثابنة من وثيقة اعلان حقوق الانسان والمواطن التي اصدرتها الثورة الغرنسية عام ۱۷۷۸ تقنينا لهذا البدا عبرت عنه بقولها « لا يجوز الفاقون أن يغرض من العقوبات الا با هو ضروري ، وبهذا القدر فقط ، ولا يجوز البتة عقاب احد - لا بوجب قانون يصدر سلقا على ارتكاب الجوية (؟) » .

ثم جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن الصافر عام 1984 ماتسر مبد الشرعية ونتائجه في المواد التلسمة والماشرة والحافية عشر منه ، اذ نصت المادة الناسمة على انه انسان أو حجزه أو فنيسسسه نصمنا ، ونصت المادة العاشرة على ان لكل أنسان الحق على قتم المسلوأة النابسة نصمنا ، ونصت المادة العاشرة على ان لكل أنسان الحق على قتم المسلوأة النابسة على ان كل شخص منهم بجريهة يعتبر بريئا حتى تثبت ادانته تقونا بحاكمة علنيسة مؤن له قبها الفسائلات الضرورية للدفاع عنه ، وأنه لا بدان شخص من جراء عمل مؤن له قبها الفسائلات الفرورية للدفاع عنه ، وأنه لا بدان شخص من جراء عمل وابتنا الذاكان عذا الممل أو الابتناع يعتبر جريهة وقتا للقانون الوطني أو "الدولي وتت الارتكاب ، ولا توقع عليه عقوبة أشد من طك التي كان يجوز توقيعها وقت الربكا الحربية ،

واستقر مبدا الشرعية في كانة الدساتير والقوانين بوصفه ضماتة اسامسسية للحقوق والحريات المابة ، وصار الانذار قبل العقاب وما يستتبعه من عدم رجعيسة التوانين الجنائية ركيزة دستورية هلمة لهذه الحقوق والحريات ،

١ - دخول بدا الشرعية في التشريع المصرى :

مرف التشريع المصرى مبدأ الشرعية لاول مرة عام ١٨٨٣ مع صدور لاشعة تربيب المحلكم الاهلية . فقد جاء في المادة ٢٨ من هذه اللائحة أن و كافة الإحكاد تصديد منتفضي نمس من القانون وبالقطبيق عليه ، وعلى المحاكم أن تتبع القود بين المصريسة التي سنتشر وكذلك الاوامر واللوائح الجارى العمل بموجبها الان مني كانت لحكامها غير مخللة لنص القوانين المذكورة والاولمر واللوائح التي تصدر وتنشر فيها بمصدحد القواهد المقررة » .

ثم أقرت المادة ١٩ من قانون المعنوبات (١٨٨٣) قاعدة الشرعية أقرارا ضمنها

Beccaria : Traité des délits et des peines, éditions cujas, ... (1)
Paris, 1966, P. 67 et 68.

Beccaria : op. cit., P. 65 a 67.

ტ ქ (შ)

والمكتور على راشد: الرجع السابق - صفحة ١٧٤ . Garraud : t. l, no. 138, P. 294,

بقولها « يكون المقلب على الجناهي والجنع والمخالفات على حسب القانون المسول به في وقت ارتكلها » . ولما عدل التانون علم ١٩٠٤ جاء النص على القاعدة فــــى الفترة الاولى من الملدة الخابسة التي عبرت عنها بقولها « يماتب على الجرائـــم بعتضى القانون المعول به وقت ارتكلها » . واستقرت القاعدة نهاتيا في نص الملاة الخلوسة من تانون المعول به وقت ارتكلها » . واستقرت القاعدة نهاتيا في نص الملاة الخلسة من تانون المعتوبات الحالي (١٩٣٧) .

ولما صدر دستور عام ١٩٢٣ وضع القاعدة في المكان اللائق بها في المسلمة السادسة منه الذي وردت ضمن مواد البلب الثاني الشخاص ببيان حقوق الممريين وواجبانهم ، وعبرت المادة السادسة عنها بالالفاظ الانية « لا جريبة ولا عقوبة الإبناءا على الأمال اللاحقة لمسدور القانون الذي ينص عليها » .

البحث الثاني ــ الاساس الفاسفي للشرعية الجنائية

ه - الشرعية الجنائية اثر من آثار المقد الاجتماعي :

برتبط ببدأ الشرعية ارتباطا وثيقا بنظرية المقد الاجتماعي ، وخلاصة هذه النظرية — كنا بينا من قبل — أن انتقال الافراد من حياة الفطرة الى حياة الجماعسة السياسية هو ثبرة عقد اجتماعي نظلي بهتضاه كل منهم عن جآتب من حتوقسه السياسية الى السلطة العابة التي التهوها بينهم ، فالسلطة العابة هي محصلة الاجزاء التي قبل الافراد النتازل عنها من حقوقهم وحرياتهم بهتنشي العقد المذكور ، والمقاب ب بوسفه بعض هذه السلطة — هو بدوره حصيلة تنازل كل فرد عن حقه الخاص في الدفاع عن نفسه لتتولاه نيلبة عنه (1) ،

وبدا الشرعية ... في عنصره الشكلي بالاتل ... هو نتيجة بنطقية للمقسد الاجتباعي . فالجرائم هي التي ترسم في هذا المقد حدود المحظور بن الباح ، او هي بالاحرى نبئل الحدود التي يعتنع على الفرد ... وفقا المقد المذكور ... تجاوز ه... عند المهارسة الطبيعية لحريقه ، ولا مغر بن بيان هذه الحدود ليعرف كل فــر من انتقى نه منافز ليعرف كل فــر من المتقوم بن حريته وباقت بن ثم محظورا عليه ، وما نبقي له بنها نيجوز له التصرف نبه ومبارسته ، وهذا البيان هو توام ببدا « شرعية الجرائم والعقوبات » . وهد المعتروط المقد الإجتباعي .

٦ - الشرعية الجنائية اثر من آثار الفصل بين السلطات :

تعد الشرعية الجنائية ثهرة من ثمار الفصل بين السلطات الذي نادي به الفيلسوف الغرنسي « مونتسكيو » .

مبؤدى مبدأ الفصل بين السلطات ضرورة حصر مصادر التجريم والعقاب مي

بين اختصاص السلطتين التشريمية والنصائية ، وتبدو من ثم نتيجة منطقية للبدا المنكسسور ،

العانون الذي تعتمى السلطة التثيريعية باصداره ، ولا تبلك السلطة التضائية ازاءه غير التطبيق ، مالشرعية الجنائية — في عنصرها الشكلي ايضا ــ ترسم الحدود الفاصلة

٧ ــ السلولية الاخلاقية اسناس الشرعية الجنائية:

تستيد الشرعية الجنائية اساسها الفلسفي بن نكرة المسئولية الإخلاتية (۱) . فالمسئولية الإخلاتية (۱) . فالمسئولية في التحريم الجنائي الحديث اخلاتية تقوم على الذنب أو الخطاء) على الاحوال من ناحية لخرى ، والادراك تعبير عن قدرة الجاني ملى التبييز بين المشروع وغير المشروع بن الاعمل ، وأبا حرية الاختيار المتعرف الى المنائية الحر بين اتجاه ارادى وانجاه ارادى كمّر > أو بالاحرى قدرته على الخذال القرار الناسي بالجربية ثم ارتكابها وتنفيذها بحرية ، فجوهر الخطيئة الذراك عدم بشروعية المعلى ثم ارتكابها وتنفيذها بحرية ، فجوهر الخطيئة الذراك عدم بشروعية المعلى ثم ارتكابها وتنفيذه بحرية (۲) .

وطالما تابت المسئولية الجنائية على الادراك وحرية الاختيار ، وظل توابهبا الاختيار الحر بين المحظور والمياح من الاعمال عقد يجب لاتعقدها أن علم الانسان سلما تقية المحظور عليه من الانمال ، ولا ينصور ذلك بداهة بغير حصرها وبيان مقوباتها في تشريع مسطور يوفر له العلم بها ، والموازنة بين مخاطر الاندام عليها وغشائل الابتناع عنها ، غان انتقد تصبيه على انبائها وأقدم على اقتراعها مسار اعلا لاستحقاق العقاب المغير عنها ،

الفصل ألثاني بدلول بيدا الشرعية وعناصره

۸ -- تبويـد :

يسود في الفقه مدلول معين للشرعية الجنائية يصرفها في معنى الشرعية النصية كلية عن حصر مصادر التجريم والعقاب في تشريع مصطور بيين أركان الجرائسسم ويحدد مقوباتها .

وتكل الشرعبة المبنائية بهذا المعنى تحديد بصادر التاتون الجنائي وضبط التواعد التي تحكم تنسيره وتطبيعه بن حيث الزبان (؟) ، فين ناحية يقصر ببحثا الشرعبة سلطة تغرير الجرائم وتحديد المعومات المستحقة عنها على المشرع . ويحصر المنسئ في تطبيق با يصدره المشرع من نصوص في هسخذا الخصوص ، ويحظر عليه بصفة خلصة خلق الجرائم أو نوتيم العقوبات بطلسريق النسيع أو التباس ()) .

ومن ناهية المرى يتيد هذا البدأ سلطة الشارع في التجريم ، نمؤاده ضرورة

البكتور عبد الاحد بمثل الدين : الرجع الديابي ، مشحة ١٩٨٨
 Garraud : t, I, no. 275, P. 560.

C..rraud : t. l, no. 137, P. 292.

Garraud : t. l, no. 138, P. 286.

الانذار قبل المتلب . والانذار لا يكون الا للبستنبل . ملا يجوز تطبيق التمسـومن الجنائية الا على الانمال التي تقع بعد تفاقها (ا) .

ولا ريب ان مبدأ الشرعية يحقق على هذا النحو النصل بين اختصـــــــاس السلطتين النشريعية والقضائية . ولا ريب ليضا في لته يسد الذرائسع المم تعسف القضاة ويضعن خضوعهم لسلطان القانون . غير أنه لا يكمى لردع المشرع عسن الاعتفاد على الحتوق والحريفت العلية ، والانحراف في استميال سلطانه في التجريم والعقاب عن الفاية التي شرعت من لطاه وهي كمالة المارسة الطبيعية لهســـــذه المحتوق والحريف .

وفي حدود هذا الممنى لا تعدو الشرعية النصية ان نكون مجرد عنصر من عناصر الشرعية الجنائية للمنظم عن مناصر الشرعية الجنائية لا يعبر بذاته عن مكونها ومعواها ، ولا يكمى لنحديد مدلولها ، اذ ثبة منصر موضوعي لا غنى عنه لليلمها ، ونعني به ضرورة توافق نصوص التشرع المبتلى مع الحقوق والحريات العامة بما يكمل المبارسة الطبيعية لها ، وشــــــة للبترة تترتب على مبدأ الشرعية بالنسبة للبشرع والقاضي على السواء ،

ونتناول هذه الدراســة فيبحثين تخصص لولهما لمدلول الشرعية الجنائية ومناصرها ، ونخصص الثاتي لنتاتج مبدا الشرعية .

البحث الاول - مداول الشرعية المنالية وعناسرها

٩ ــ التبييز بين الشرعية والمشروعية :

الشرعية والمشروعية مصطلحان يستخدبان الميانا للالالة على نفس المنى . خير أنه لا زالت الشرعية تصرف في الجمال الجبائي في معنى « التاتونية » ، اى في معنى حصر مصادر التجريم والعلقب في نصوص تاتونية محددة ، نهى نتماق بالنس الجبائي ، وبالعناصر الدكلية والموضوعية التي توفر شروط صحته وتكمل التسوافق بينه وبين الحتوق والحريات العابسة .

ولها الشروعية منصرف في معنى انتفاء التعارض بين الواتمة المادية وبين نصوص التحريم والعقاب ؟ أو بالاحرى بينها وبين المسالح والابوال الشمولة بحياية هسذه النصوص (٢) ، فهى تنصرف من ثم الى لسباب الاباحة ، أذ لا يوصف فعل بعسدم المشروعية ما لم يثبت أنه لا يخضع لمسبب من السباب الاباحة التى بينها القانون وحدد شروطها ، غالشروعية تعنى الاباحة ؛ وتتعلق بالفعل دون النص ،

١٠ ــ تعريف الشرعية الجنائية :

الشرعية الجنائية تعنى عصر مصادر التجرم والعقاب في نصوص تاتونية تتوافق مع الحتوق والحريات العامة وتكال المبارسة الطبيعية لها ،

ويبرز هذا التعريف الاسلمي الملسفي لمبدأ الشرعية ، مالشرعية الجنائية هي شرة من ثبار العند الاجتماعي واثر من اكاره ، اذ تبثل الجرائم الحدود التي تسرد

Garraud : t. l, no. 137, P. 292.

⁽¹⁾

 ⁽٧) الدكتور مأمون محمد صلاحة : قانون المتويات ، النسم العام ، دار الذكر الحربي ، القاحرة .
 ١٩٧١ ، صفحة ١٩١٦ .

في هذا المعتد على حتوق الامراك وحرياتهم الطبيعية . وهم يلتزمون بهذه المعدود في سلوكهم . فلا يتجاوزون نطاق ما يبيعه المعتد المذكور لهم من حتوق وحسريات الى ما يحظره عليهم منها معا سنقط بالمتاثرا . ومن المضروري أن يلتزم المشرع بهذه المعدود أيضاً . فلا ينشىء من الجرائم ما يتجاوز به سي ظلما وعدوانا سد نطاق المحظور من حتوق الامراد وحريتهم الى المباح المشروع منها .

ويتبير التعريف المتدنم بأنه يعيط بكافة عناسر الشرعية الجنائية . غهو بيرز المنصر الشكلى لها بها يتطلبه من قاتونية مصادر التجريم والمقلب ، أو بالاحسرى من ضرورة أفراغ الجرائم في نصوص قاتونية تحدد أركائها ودين المتوبات المستحقة عنها . كما يوضح المقصر الموضوص لها بما يتنضيه من توافق هذه المصوص مسع الحضر الموضوص لها بما يتنضيه من توافق هذه المصوص مسع الحقوق والحريات العابة على الوجه الذي يكمل المعارسة الطبيعية لها .

11 - عناصر الشرعية الجنالية :

يتضح من التعريف الذى وضعناه للشرعية الجنائية أن ثبة عنصرين يدخلان في تكوين بدلولها : الأول شكل توليه حصر مصادر التجريم والعلل، في نصسوص المتونية والمتلف في نصسوص المتونية والمتلف أن وضوعي فرداه ضرورة تولف هسده النصوص مع الحقوق والحريات العابة بما يكفل المارسسة شرورة تولف ها .

١٢ ــ اولا : قانونية مصادر التجريم والمقاب :

ينترض المنصر الشكلى للشرعية الجنائية أن يأخذ النص النبت للجريبة والمقاب صورة القانون ، أو ما في حكيه من الترارات الجيهورية التي لها قوة القانون ، أو اللوائح التي تصدرها جهات الادارة بتلويض تأثوني .

والتاتون هو كل نص مسطور يصدر عن السلطة المنوطة بالتشريع في الدولة ويترر تواعد علمة مجردة تنطبق على الوقائع المستقبلة ، عابرز الخصائص الميسزة لسه هي مدوره عن السلطة الخصصة بالتشريع في الدولة من ناحية ، وكونه يقسرر عواعد علمة مجردة من ناحية أخرى .

١٢ -- السلطة التشريعية :

السلطة التشريعية هي السلطة المنوطة بوظيفة التشريع في الدولة بومسفها التسير التاتوني من الارادة الشمية . اذ ياتيها التعويض بالتشريع من أفراد الشمعية الذين ينتذبون مبتليهم فيها بطويق الانتزاع المسلم السرى المباشر لكي يجروا عسن أرادتهم الحرة(ا) .

والسلطة التشريعية بهذه الاختصاصات والوظائف هي محصلة الفصسل بين السلطة ، فوقت من وظلسائف الدولة ، والسلطة التشريعية تخصص بطائق من وظلسائف التشريعية تختص بالتشريع والسلطة التثنيئية تختص بطبيق هسلفا التشريع على المالات الفردية ، والسلطة التنسلية تختص بالفصل في الخصوبات التي تتوم في ثمان هذا التطبيق ، وبني السبع لكل سلطة اختصاص محمد تعذر عليها الخروج عنه الانتثاث على اختصاصات السلطات الاخرى ،

والسلطة التشريعية يباشرها في معر مجامي الشعب ، لذ تقضي المادة ٨٦ من الدستور بأن يتولى مجامي الشعب سلطة التشريع ويتر، السياسة العلمة الدولسة والخطة المابة للتنبية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العابة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، ولرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاهوال الاستثنائية وبناءا على تغويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضاته أن يمسدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لدة محدودة وأن تبين فيسسه موضوعات هذه القرارات والاسس التي نتوم عليها . ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التنويض ؛ غاذا لم تعرض أو عرضت ولم يوانق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون (المادة ١٠٨ من الدستور) . ويجوز لرئيس الجمهورية اذا حدث في غيبة مجلس الشمب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتبل التلفير أن يصدر في شائها ترارات نكون لها توة القانون ، ويجب مرض هذه الترارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها أذا كان المجلس تالما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، غاذا لم تعرض زال باثر رجمي ما كان لها من توة القانون دون حاجة الى اصدار ترار بذلك . واذا عرضت ولم يترها المجلس زال باثر رجعي ما كان لها من توة التانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخسر (المادة ١٤٧ من الدستور) . وبديهي أن ما يصدره رئيس الجمهورية من ترارات ونقا لهذين النصين تكون له تسوة التاتون وصالحيته كمصدر ناتجريم والعقاب.

والاصل أن تنفرد السلطة التشريعية دون غيرها بن السلطات الاخرى بوظيفة التشريعية والدولة . واستثناء بن هذا الاصل قد بننج الدستور أو القاتون السلطة التندينية اغتصاصا تشريعيا حدودا يخولها حق اصدار اللوائح التي تصلح ببناها على خلك ب أن تكون مصدراً للتجريم والمتلب(۱) . وقد احتاط النص الدسستورى بناها على المسجل لبنا الشرعية بهذا الاعتبار في قوله و لا جريبة ولا عقوبة الا بناها على تقتون » (الملدة ٢٦ من الدستور) . فلكلت هذه العبارة ضرورة أن يجيء النسص بن المتاتون ، ومن تبيل هذا النوع من القويض با نصت عليه الملاد ١٣٥ من قاتون من العاتون ، ومن تبيل هذا النوع من التعويض با نصت عليه الملادة ١٣٥ من قاتون العديث في قولها أن و من خلف احكام اللوائح المعومية أو الملية أو الملية بهائي بالمعتوبات المتروة في تلك اللوائح بشرط الا تزيد على المعتوبات المتروة في تلك اللوائح بشرط الا تزيد على المعتوبات المتروة في تلك اللوائح بشرط زائدة عن هذه العدود وجب حتها أنزالها اليها ٤ . وجلادى هذا النص تقويض جهات الازارة في الصدار لوائح تنشىء من الجرارة في المدار لوائح تنشىء من الجرارة في المدار لوائح تنشىء من الجرارة و المدالة (١٤) .

١٤ ــ الفرق بين القانون واللائمة :

تتفق اللاتحة بم التاون في سلاحيتها لتكون مسدرا نلتجريم والعقاب ، ولكنها تختلف منه في أنها التل منه مرضة ،

⁽۱) نتنى ۱۲ يناير منة ۱۹۵۹ ، مجموعة المكام محكمة إلاتشى، السنة المائيرة ، الحدد الاول ، رئم ۱۰ ، صدمة ۲۵ - ونفشر ۱۲ مارس سنة ۱۹۵۹ ، مجبوعة أحكام محكمة اللنفني، السنة المائيرة ، المدد الاول ، رئم ۲۰ ، صدمة ۳۱۵ - ونتشي ۳۰ مارس منة ۱۹۵۹ ، مجموعة الحكام محكمة المنتشي ، السنة المائيرة ، الحدد الاول ، رئم ۸۵ ، مضمة ۲۷۷ .

 ⁽٧) الكتور على رائد: القانون الجنائي ، الدخل وأصول النظرية الدامة ، مكتبة سيد عبد الله وصه،
 التامرة ، ١٩٧٠ ، اللهبة الإيلى ، صفحة ٢٠٠ .

ثم أن اللائحة أتل من القانون مرتبة ، وتظهر أهبية ذلك عند بحث مدى سلطة التفساء في رداية دستورية القوانين واللوائح ، ومن المتسق عليه أن للحساكم الحق في بحث تلتونية اللوائح التي تصدرها جهات الادارة سواء من حيث الشسكل أم من حيث الوضوع ، أي من حيث الجهة التي يوضت في أمسسدارها والقيسود التي فرضها القانون على سلطها في التجريم والمقلب ، غاذا ثبت للمحكية أن لسة تمارض بين نصوص القانون ونصوص اللائحة ابقحت ضرورة من تطبيق النصسوص الاخيرة نزولا على بديا * تدرج القواعد القانونية » الذي يلزمها بترجيع نصوص القانون باعتبارها أعلى برتبة من نصوص اللائمة (٢) ، ومن المتق عليه ليضا أن للمسلكم باعتبارها أعلى برتبة من نصوص اللائحة (٢) ، ومن المتق عليه ليضا أن للمسلكم المقانونية دستورية القوانين من حيث الشمل أي من حيث القواعد والإجراءات المتربة لا مسالم المهمد المسجد ، عشل الانتراع عليها ونشرها بالجريدة المرسية ،

وكان هناك خلاف حول حق القضاء في رقابة دستورية القوانين بن هيث الموضوع . غير أن المشرع هسمه بالقلتون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ الذي انشأ المحكمة المليا وخولها . وحدها اختصاص الفصل في دستورية القوانين حتى يتم نشكيل المحكمة الدستورية . الطيا وفتا للبادة ١٧٢ من الدستور لتتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية . التوانين واللوائح وتفسير النصوص التشريعية (المادة ١٢٥ من الدستور) .

ومؤدى الاعتراف للمحاكم بالحق في رقابة دستورية القوانين واللوائح أن تقضى. ببراءة المتهم أذا ثبت لهما أن القسائون المطلوب تطبيته غير دمستورى أو أن الملائحة المطلوب تطبيقها غير تحقونية ، وذلك نزولا على مبدأ شرعية الجرائم والمعلوبات (٣) .

١٥ _ القانون قاعدة علبة بجردة :

من أبرز الخصائص التي تتبيز بها نصوص القانون أنها تقدر تواعد ملها مجردة ، ومعنى أن هسدة القواعد علها قبالات المراتق عن العالات اللي تدخل في نطاق تطبيقها ، بل تتطبق دون استثناء اللي كلة العالات المردية المثالة التي تصدر بمرض تنظيها ، فتحتق بها غكرة المسلواة ، ومعنى أنها قواعد مجردة أنها لا توضعها لحالة غردية بعينها ، ولا تستند غرضسها بمجرد تطبيقها على

 ⁽١) الدكتور السعيد مصحفى السعيد : الاحكام العلمة في قانون العقوبات ، مكتبة اللهضة المحرية ،
 القامرة ، ١٩٥٣ ، الطبعة المائية ، صفحة ٩٠ -

⁽٢) الدكتور عثمان خطيل عثمان : المتانون الادارى ، المتاضرة ، ١٩٥٧ ، مشحة ١٩٩٧ ، والدكتور المسيد مصطفى الصعيد : الحرج السابق ، مشحة ٩٦ ، وانظر أيضًا نقض ٢٧ يوديو سخة ١٩٩١ ، مجموعة المكام محكمة النقض ، السنة ١٢ ، الحد اللغنى ، رقم ٦ ، "ص ١٩٤ .

 ⁽٣) التكتور محمود نجيب حسنى : "شرع تلتون العلوبات ، القسم العلم ، دار الفهشة العربية ،
 القامرة ، ١٩٧٧ ، الشيئة الرابعة ، رئم ٧٠ ، مستمة ٨٩ ،

هذه الحالة بالذات ، بل تصدر لتتبلق على طائعة غير محدودة بن العالات الفسردية ، فلتحقق بها فكرة الحيدة وعدم التعيز (۱) ، فلتجسرد نصوص القسانون لازم هسن عمومها ، والعموم والتجرد مسقدان بتلازمدان تضغيان على هذه النصوص يا تتبيز به من مكلة حماية الحقوق ، فهي لا تلر بفعل أو تنهي عن فعل الالتحقيق المسلحة الماية ، ولا تفسيح التواعد أغرد بل لجموع الافسراد وفي وتلاح بمستقبلة على وجسه الدوام والاستبرار (۲) ،

١٦ -- القيا : توافل النصوص القانونية المبنة المجرائم والمقربات مسمع المقول والحريات العلبة :

يفترض العنصر الموضوعي للشرعية الجنائية تواغق النصوص التانونية المبدة الجرائم والمغوبات مع المعتوق والحريات العابة على الوجه الذي يكمل المهارسسة الطبيعية لها ، والانوافق يعني انتقاء التعارض بين هذه النصوص وتلك المسسوق والحديات ، والضابط الذي يعرف به ذلك هو النزام المسرع في النصوص المنتسمية بالمفاية من التجريم والمعتاب أو انحرائه عنها ، وتتحدد هذه الفاية بتوفير الحبساية و للوجود الانسائي » في شني خاهره (۲) ،

وتختلف هدده الحبساية باختلاف طبيعسة الحق الذي يسكون موضسوعا لها فقسكون تارة أيجسابية وتسكون تارة أخرى سلبية . فكسافة المبارسسة الطبيعية للحق في الحياة تتطلب حياية أيجابية طرم المشرع بالانتخل لتجريم الإعتداء الذي يتسع عليها وينتهي باهدارها . أما كمالة المبارسة الطبيعية لحرية المعيدة أو حرية الراي متحطلب عملى المكس سد حياية سلبية طرم المشرع بالابتناع عن التنخل لتجريم هذه المهارسة . وإذا كان ثبة ضرورة التنظيمها سكما هو الأسأى في الدستور المسرى (المادة ١٤ الخاصة بحرية الراي) ب فلك بشروط بالا يؤدى هذا التنظيم الى تضميا أو الاشتاس منها في مدودها الموضوعية المتردة (٤).

والفلاصة أن تحقيق توانق النصوص المثبتة للجرانم والعنوبات مع الحقسوق والحريات العابة رهن بكفاة المارسة الطبيعية لها .

١٧ ــ المقوق والمريات العلبة :

رغم أن كثيرا من الوثائق العالمية (٥) . قد تضبن بياتًا والنيا بالعقوق والعربات

 ⁽١) عبد الرزاق احبد السفهوري : مظاهة التشريع للمستور والإلحراف في استبعال العصاحة ١٠ - التشريعية ، مجلة مجلس الدولة ، السفة الثلاثة ، وخابر ساة ١٩٥٢ ، عاملة - Rivero : op. cit., P. 133 et 134.

Esmein: Droit Constitutionnel, Paris, 7eme édition, Tome
1. P. 23.

Franz Von Liszt: Traité de Droit Pénal Allemand Traduit (7) sur la 17 eme édition allemande (1908), par René Lobstein, Paria, 1913, Tome 2, partie spéciale, no. 79, P. 1.

⁽٤) عبد الرزال المد السنهوري : الرجع السابق ، صفحة ٧٤٠٠

 ⁽٥) مثل وثيقة حقوق الإنسان والرابط التي اسجرتها الثورة الترنسية علم ١٧٨٩ ، والإسسان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الذي الصعرته الإنم المتحدة علم ١٩٤٨ .

العابة غان الاجماع لم ينعقد بعد على ماهيتها . بل لا يزال مدلولها محل خلاف تتنازعه ثلاث فلسفات هي الفلسفة الفردية والفلسفة الاشتراكية رالفلسفة المركسية .

ونمتند مع ذلك أن النواء الاولى للحنوق والحريات المسابة هي ظك الطائعة من الحقوق الطبيعية اللمبيقة بشخص الانسان والمتصلة انصالا لا يتبل النجزئة بذانه . مثل حقه في الحياة وحقه في صلابة جسمه (1) .

وعلى أساس بن هذه الحقيقة نقسم الحتوق والحريات الماية الى ثلاثة طوائف رئيسية : الاولى هى طائفة الحتوق والحريات الشخصية ، والثانية هى طائف بسب الحقسوق والحريات الفسكرية ، والثالثة هى طائفة الحقوق والحريات ، (تتصافية والاجتماعية ،

١٨ ب الحقوق والحريات الشخصية :

هي تلك الطائفة من الحتوق الطبيعية اللصيقة بشخص الانسان والمتصالا لا يتبل النجزئة بذاته مثل هنه في الحياة ، وحته في سلامة جسمه ، وحته في نقسساه عرضه ، وحته في الشرف والاعتبار بين مواطنيه ، وحته في النقل على لرض الوطن أو الهجرة الى خارجه ، وحقه في المسكن الخاص ، وحقه في الحياة الخاصة .

وقد تضبن الدستور في البلب الثالث الخاص بالحربات والحتوق والواجبسات العامة بيانا منصلا بالحقوق والحريات الشخصية ، فنتضى المسادة ١١ منه بأن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تبس ، ونيما عدا حللة التلبس لا يجوز التبض على أحد أو تنتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى تيد أو منعه من التنقال الا بلير تستازمه شرورة التعتيق وسيانة لبن المجتبع ، ويصدر هذا الابر بن التانسي المختص أو النبابة العابة وذلك وغقا لاحكام القانون . وبعدد القانون مدة الحبس الاحتياطي » . وتقضى المادة ٢٤ مان « كل مواطن يتبض عليه أو يحبس أو تثيد حريقه بأي تبد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسار ولا يجوز البذاؤ، بدنيا أو معنويا كما لا يجوز هجزه أو حبسه في غير الإماكن الخانسمة للتوانين المسسادرة بتنظيم المسجون ١ . وتقضى المادة ٤) بأن ﴿ للمساكن حربة غلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأبر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون » . وتقضى المادة ٥) بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يعبيها القانون . والمراسلات البريدية والبرنية والمحادثات التليغونية وغيرها بن وسئل الاتصال حرمة ، وسريتها مكلولة ، ولا تجوز بصادرتها أو الإطلاح عليها ، أو رقابتها الا بلُّمر قضائي منتبِّب ، ولمدة محدودة ووفقا لاحكام القانون » . وتنضى المادة ٥٠ بائه « لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الاتابة في جهة معينسة ، ولا أن يلزم بالاتلبة في مكان ممين الا في الاهوال .لبينة في التاتون " ، وتتضي الملاءً اق بلته « لا يجوز أبعاد أي مواطن عن البلاد أو منجه من العودة اليها » . وتقضى المادة ٢ م بأن ﴿ للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقونة الى الضارع ؛ وينظم القانون هذا الحق وأجراءات وشروط الهجرة ومغلارة البلاد ، •

⁽۱) وقبارن :

واستعدت الدستور لاول مرة نصا يجرم كل اعتداء على الحرية الشخصية أو غيرها من الحقوق و الحريف الصلبة الذي يكلها الدستور أو القانون ، هجمل من هذا الاعتداء جريبة الجرائم التي لا تستط الدعوى الجنتية الناشئة عنها بالتقام ، وذلك استفاد أمن القواعد العلمة المقررة لانتشاء الدعوى الجنتية بضى المدة (المادة 10 من المتور بأن " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حربة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحتوق والحريات المائمة الذي يكلها الدستور والقانون جريبة لا تستط الدعوى الجنة أو لا المنبسة الناسانية عنها بالتتسام ، وتسكمل الدولة تعويضا عادلا لمن وتسمع عليه الاعتداء » .

واذ أغفال النص المتسدم بيان المقوبة المستحقة عن الجريبة المبينة به ، يجب على المشرع أن يتدخل لتحديد المناصر القانونية المكونة لها من ناحية ، وتقرير مقوبتها من ناحية أخرى .

١٩ ... المقوق والحريات الفكرية :

هى تلك الطائفة من الحتوق الذي تخدم الجانب الذهنى من شخصية الانسان مقتبح له رصد الاشياء وادراك حقيقتها وحقيقة العلاقات المختلفة الذي ننشأ بينها وتكوين فكرة عامة عنها واتخاذ موقف بنها(1) .

وأبرز صور الحتوق والحريات الفكرية حرية الرأى ، وحرية المثيدة ، وحريه الصحافة والاذاعة والتليفزيون ، وحرية تكوين الاحزاب والجيميات وانشاء التنابات والاتحادات ، وحرية عند الاجتباعات العلية والخاصة .

وقد ورد البيان الخامل بالحنوق والحريات الفكرية في الباب الثالث من المستور ف المواد ٦} وما بعدها منه ، عنتضى المادة ٦} بان « تكل الدولة حربة المتبدة ، وحربة ممارسة الشعائر الدينية » ، وتتضى المادة ٧} بأن « حربة الراي كلولة ، ولكل أنسان التعبير عن رأيه ونشره بالتول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك بن وسائل التعبير في هدود القانون » . وتقضى المادة ٨) بأن « هــرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف بمظورة ، وانذارها أو وقفها · أو الفاؤها بالطريق الإداري محظور ٤ ويجوز استثناء في هالة اعلان الطواريء أو زين الحرب أن يفرض على المبحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رثابة محددة في الابور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الامن القومي ، وذلك كله ومننا للتانون » . وتغضى المادة ٩} بأن 3 تكل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الادبي والفنى والثقافي ، وتومر وساقل التشجيع اللازمة لنحقيق ذلك ؟ . وتقضى المسادة ٤٥ يأن « للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حابلين سلاها ودون هاجسة الى اخطار سابق ، ولا يجوز ارجال الابن حضور اجتباعاتهم الفاسة والاجتباعات الماية والمواكب والتجهمات مباحة في حدود التاتون » . وتتفيى المسادة ٥٥ بأن للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه البين في الثانون » . وتقضى المادة ٥٦ مأن ﴿ انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديبقراطي حق يكفله القانون وتسكون لها الشخصية الامتبارية » . وتتضي المادة ٦٢ بأن « للبواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الراي في الاستعداء وفها لاحكام التاتون ، وبساهبته في الحياة العابة وأجب

وطنى » ، وتتضى المادة ٦٦ بأن « لكل نسرد حق مضاطبسة السلطات العلية كتابة ويترفيعه » .

· ٢ - الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية :

مى تلك الطائفة من الحقوق التي تنطق بالنشاط الانتسسادي والاجتمامي المتاريخ و مراولة المتاريخ و مراولة المتاريخ و مراولة المتاريخ و مراولة المتاريخ التي من المائيخ المائيخ المائيخ التومي و وحسسه في الميل و وحسم في الميل و وحسم في الميل و وحسم في الميل و وحسم في المراب ، وحسم في الاجراب ،

وقد نشين الدستور بياتا بأهم الحقوق والعربات الانتصادية والاجتماعيسة في الفدة ٢٣ أن الملف الله المنافئة والمنافئة المنافئة المناف

المحث الثاني ... نتائج جدا الشرعية الجنائية

۲۱ ستبید:

يرتب ببدا الشرعية مجموعة من النتقج التي تلزم المشرع والقائسي على السواء .

قبن ناحية يجب على المشرع تحتيق النوافق بين النصوص المنبة للجرائم والمخوبات
والمقسوق والحريات المسامة ، وأن يعترم تامدة عد رجيعة تصوص التجريع ، وأن
طنزم البيان والتحديد في هذه النصوص . ومن تلمية أخرى يجب على القائسي سالة المسر حكا بالادانة – أن يمين النمي المبتلى الذي يساند المه هذا المكمّ ، وأن
يتهذ بما ورد عه من عقلي ، وأن يلتزم بقاعدة عنم الرجعية والا يتوسع في تقسير
النصوص الجنائية أو داويلها ،

ونبحث ذلك في مطلبين : مُفصحي اولهما لنداتج مبدأ انشرمية بالنسبة للبشرع ، ومُخصص الثاني لنداتج هذا المبدأ بالنسبة التاضي ،

الملكب الاول ــ تتالج مبدأ الشرعية بالنسبة للبشرع

۲۲ ــ توپيــد :

تتعصر ندلج ببدا الشرعية بالنسبة البشرع في المل على تعليق النوافق بين

Rivero : op. cit., P. 19.

النصوص المثبتة للجرائم والعقوبات والحقوق والحريات الماسة ، واحترام شاعدة عدم رجمية نصوص النجريم ؛ والتزام البيان والتحديد في هذه النصوص .

٢٢ ــ اولا : تحقيق التوافق بين النصوص المثبتة للجــراثم والمقوبات والحقــوق والحريات الملهة:

يتقيد المشرع عند استعمال سلطته في التجريم والمقاب بالعنصر المؤسسوعي للشرعية الجنائية الذي يفرض عليه تجنب التمارض مين النصوص المثبتة للجسرائم والمقويات والمتسوق والحريات العلمة . . ووسيلته في ذلك هي سـ كما سبق القول ـــ الالنزام في هذه النصوص بالغاية من التجسريم والعتساب وعدم الانحراف عنها الى أغراض ونوايا أخرى بشبوهة .

٢٤ - ثانيا : اهترام قاعدة عدم رجمية نصوص التجريم :

يتمر ببدأ الشرعية سلطة التجريم والمتلب على الشرع . ويفرض عليه مسم ذلك أن يلتزم بقاعدة عدم رجعية نصوص التجريم ، نمؤدي هذا البدأ هو ضرورة الانذار قبل المقلب . والانذار لا يكون الا للبسنقبل غلا يجوز أن تسرى النصوص الجنائية الا على الاضعال التي تقع بعد نفاذها(١) ، وقد عبر النص الدستوري المسجل للبدأ المذكور عن هذا المعنى بتوله « لا جريمة ولا عقوبة الا بناءا على تاتون ، ولا عقاب الا على الانمال اللاهقة لتاريخ نفاذ القانون » (المادة ٦٦ من الدستور) .

٢٥ ... ثالثًا : التزام البيان والتحديد في نصوص التجريم :

يجب على المشم ع أن يلتزم البيان والنحديد في نصوص التجريم حتى يقطع على القاضى سبل التدخل في تحديد الجرائم ونعيين المتوبات . ويفرض عليه ذلك أن يبين الوصف الثانوني لكل جربية ، والعناسر المكونة لها ، والعنوية المستحدّد عمها سواه من حيث 'وعها أم حجمها على نحو ينتفي به الغبوض والتصور من النص الجنائي . فان أخل بواجب البيان والتحديد تعين على القاضي أن يتضى بالبراءة نزولا على ميدا شرعية الجرائم والعتومات(٢) .

المعاب الثاني - نتائج ببدا الشرعية بالنسبة القاضي

: - Tape - 17

يحصر ببدأ الشرعية مبل القاضى في تطبيق نصوص التشريع الجنائي ، ويعظر عليه أن ينزلق عن طريق المسير أو التاويل الى تجريم أفمال أو توتيع متوبات لم ترد بها هذه النصوص ، ولذلك مان نتائج هذا المبدأ تنتهر الى معنى واحد هو هـرماله من سلطة التجريم ،

وانحصر هذه النتائج بالنسبة للقاضى في ضرورة أن يمين النصوص الجنائيسة الذى تستند اليها احكامه بالإدانة وان ينتيد بما ورد ميها من عقاب ، وان يحترم تامدة عدم رجمية نصوص التجريم ، وأن يتجنب التوسيع في تدسير هسسده النصوص أو تاوطها

⁽۱) التكترر على راتلند ، المربع السابق ، مشعة (۱) Merle Roger et Vitu Andre : Traite de Droit Griminel, (۲) Editions Cujas, Paris, 1978, 3eme édition, Tome 1, no. 151, P. 226.

والمكتور على راشد : الرجع المابق ، عضمة ٢٠٣ -

٢٧ ... أولا : تعين النصوص الجنائية التي تستند اليها لمكلم الاداتة :

يفرض بددا الشيرمية على القاضى أن يمين النصوص الجنائية التي تستند اليها أحكامه بالادانة وأن يجتهد بها ورد غيها من عقاب . غهو لا يسنطيع أن يقرر عقسوية لفعل لم يرد نص بالمعلف عليه ولو كان ذلك بالاستفاد الى بباديء العانون الطبيعي أو العرف أو شرورات الدفاع الاجتماعي أو غير فلك من المبردات التن تبكيه من سلطة التشريع وتتبح له انشباء الجزائم خالفا للهذا الشرهية .. وهو لا يستطلع ان يوهم متوية غير تلك التي يتررها إلنس الجنائي أي يخرج في تسيئ بتدارها علي المسهود المبيئة به مهما كان الفحل مذانيا لملادانه أو غبارا بالمسلحة العابة(١) و عبر المرابعة المابة (١)

١٨ - ثانيا : احترام قاعدًا عدم رجعية تصومن اللجريم

طرم قاعدة عدم الرجمية القاضى كما تلزير الشرع يه مهد مطالب بالتزول بسلي احكامها عند تطبيق النصوص الجنائية ، ولا يجوز له من ثم أن يطبق هذه النصب ومن على وجه يجعلها عسرى على الماضي " شهؤدي ذلك المتقب على المال كُلُت مياهسة وقت جدوتها ، وهذا يبكنه من سلطة التشريخ وانفسناء الجرائم مُوَسَّلُهُم اللهِ المُوالِّم مُوَسِّلًا المُ الشرعية . of high that to be my the heart growing Board

٢٩ ــ ثالثا : تجنب التوسع في تفسي نصد مر التجريم :

way in the way يتطع مبدأ الشرعية على المتلفيين سبل لنشب الإدائم وتتسرير المتوبات ؟ ويازمه بعدم التوسع في تفسير نصوص التجريم أو عاويلها على هجه يجرج بهايمن غرض المشرع (٢) . ويجب عليه من ثم أن يتحرى هذا الغرض ، وأن يستمين في ذلك بكافة وسائل التفسير المنطنية واللغوية وان يرجم الى الاعمال المتضمرية والمذكرات الاينسساهية والوثائق الرسسلية ، وأن ينسارن النُّسَنَ الرَّادُ تَنْسَيُّهُ بِالنَّمَتِ وَمُنْ الاغرى الماثلة له والمتصلة سنة (٣) ". "

العام الراهية مايرج في بالمائلة ويعظر مبدأ الشرعية على العاشس ان بلجا الى للعاجة بطريق القياس عنب انعدام النص ، غاذا مرضت عليه واتمة لم يرد بعجريهما نص تقوتي وجب طهاسه أن يقضى بالبراءة ، ولا يجوز له أن يطبق الثانون طبها بطبيق القياس (٤) و مساسرة

ولا يعنى كل ذلك أن يقتصر دور القائس على مجرد الالملم بارادة المشرع كمنشا تعبر عنها نصوص التجريم ، بل يجب عليه ان يسمى الى تكلة إيجه النتيل والتصور ف هذه النصوص دون أن يصل مع ذلك الن حد خاسق الجراثهاو النهب الها (هارج

⁽١) المكتور على راشد : الرجع السابق ، صفحة البنا البلدائ ، فررا: Merle et Vítu : t. l. no. 153, P. 229.

⁽⁷⁾

Garraud: t. l. no. 146, P. 302 et 303. n

والتكثور السيد بعبطي السعيد : الرجع السابق ۽ صِفعة ١٠٠ ٤ Merie et Vitu; \$, 1, no. 153, P. 229. (8)

 ⁽⁰⁾ التكثور عادون معجد سائمه : الرجع السابق ، صلحة ٢٤ لـ ١٩٤٠ أنه .

المبولات في أأشروعة في مجالات التجارة الدولية

دَكُور عبد الرقيم صدقى مُنْكِلِي الدَوْرِي شَا جامعة القاهرة مَنْكُلِي الْمِنْمِ الْقِلْون الْجِنَالَي

أن الله كان السنطلان التلوف القد يون اطبق استثل الموالة المسلم الموالة المسلم الموالة المسلمان المسلمة الموالة المسلمة الموالة المسلمة المسلم

" ولقد تجول بتلك ينطق البدريغ عن الرغبة في المفاظ على هيمة الدولة لسلم الجمورة في العلم الاول ببطل ان نجريم الرشوة كان عاصراً على حالات هـــدونه في اوساط الشرطة ، المعالمة ، العلوناسية ، الجيش والحلية الى مواجهة كل طرق وا حاليب الانحراف التي تبس نظام الدولة وخططها الانتصادية .

ودن ثم ظهر تجريم الرشوة الذا ما هدفت في محيط الأعبال الصرة (كالطب و كالجرائدة سدوكالولادة سدوكالخبراء على محيط الإعبال الحرة الفسخية التي وكالجرائدة سدوكالولادة سدوكالخبراء على تعيط الاعبال الحرة الفسخية التي وتوقعت طي تعدل الحرفة المام على الموقعة المام على الموقعة المام على المام على المام على المام على المام على المام المام على المام المام المام المام الموقعة الموقعة المام الموقعة ال

ي مركزين إبرق السور الغدية البحولات غيرا الشروعة في مجالات التمارة الدولية . ولا الشعر المنافق المنافقة ا

A. VITU, Les précupations actuelles de la politique de la politique de la corruption - in - Mélanges H. D. DEVABRES - Les principaux aspects de la politique criminelle moderne - Ed. Cujas - P. 127 - P. 145.

المسبحت جريعة تتجاوز التليم الدولة أو ما يطلق عليها تجاوزا إلا جربية دولية إلى والعد لمسترعت الآراد حول تنظيم المسترعت الآراد التحريق والمنكر المسترعت الآراد التحريق والمنكر المسترعت أو تنظيم المستركة والمستركة في جالة ما أذا كان حسولاه المستركة في جالة ما أذا كان حسولاه والمستركة وال

ونانتو به بن علين على انبهاد المؤتمر الغولي الخالس عدر المنهد الدولق احدوق الرائد المالية الدولق احدوق الرائد و المالية المؤتمر المالية الدولة المؤتمر المالية المالية المالية المالية المالية المؤتمرة المالية المؤتمرة ا

أن الولكنيا في جانبنا العديد بهرانسة جند الإجاث بالتصافة بالرشنوة وبغيرها .
وقد ببناك بعد الديره عنها عاليها اللي ضرورة العنها المشرع المركا أو لاجانباع عليه المدال وقد ببناك بعد المدرورة المتساولية المدالية الإجابية الإجابية المتالية الاجابية الإجابية المتالية ا

المتناكية كيا تعاقباً أن يستفيد بن المفكاد بوليس الحراق العاهرة بند اليام (١٩٨٧/٣/٢) المراقب المساورة بند اليام (١٩٨٢/٣/٢) المراقب المساورة المساو

ما الواقع التراسية بمعددة الم المترع الوطني قر فطلب معلمة مؤسسوع المعرلات غير المدرومة في مجالات النجارة الدولية وتطفس عده العقبات في المدرومة في مجالات النجارة الدولية وتطفس عده العقبات المدرومة المعلقية المعالمة المع

آسم وعم يهجها أوب بهنو وداي السباطة والعبالية في المعام طلا دولة سناطتها المعام طلا دولة سناطتها حال المعام طلا دولة سناطتها حال المعام ال

Plan Balt La 31 +

⁽۱) انظر دیتی ۔ الرجع السابق ۔ می ۱۳۸ ء ۱:۰

يهذه الأرهائسات الفلاسلية يتكلف لنا صحوبة بعلجة بوضوع البحولات غير المسروصة في المتجارة الدولية على ضوء النصوص الحالية لجريمة الرشوة الواردة في تلقينا العالمي، ويستدعى الحال حسوط احسادة النظار في تعريف أو في بالدنا أو في مهموم المسابقة في بالدنا أو في مهموم المسابقة في بالدنا أو الإوبيمة المعرفية محسب بل يجب في المنطوع أو المسابقة في المنطاقة أو المسابقة في المسا

وجدير بالذكر أن أحملهات قلا من الصوبات المعدية في الدول المتعدية تعيل نحو تجدير بالذكر أن أحملهات قلا من المتحديد المعديد المعدية المحالة المحالة من المتحديد المعدية المحالة المحالة والمحمد المحديد المحديد

ويقضى هذا الوضيع السيء أن يندهل المدرع من وقف وهند المدر المدرع من وقف وهند المدر المعالمات المناللين في تصنيقا المناللين المن

ومن جانبنا سنحاول في السنحاوز القائمة أن توضح الاحكار الفائمة المستحدة والتشريعية الاسلسية المتحدة بموضوع المعرلات غير القمروسة في اجدالات المتحدة المتحددة ال

⁽١) بل وعن العاملين المعالمية عسليها عن عاد العصبية العرفال ساء

⁽٧) انظر غيتي ــ الرجع النبايق ــ ص ١٤٠ ٠

⁽۲) انظر نیتی ۔ الرجع السابق ۔ س ۱۶۲ م ۱۳۰

الدولى الخابس عشر للمعهد الدولى لحقوق الراى والتعبير العرنسي (الدول الناملسية العربية العربية الماملة الماملة الفرية الماملة الماملة

ان الرشوة حد تحد مشحكلة وطنية ؛ ولهذا تستحوذ على اهتهامات رجال التشريسي الوطني ، ولكن اذا تجاوزت الرشسوة حدود الدولة الاطبيسية اصبحت مضحكة دولية تؤرق رجال التشريسية الوضمى في المالم كله وتستوجب تضافرهم لحل هذه الظاهرة الإجرابيسة المتجازة المصدود الاطبيعية لدول ، والاهم يهيا يتماق بالمحولات غير المروعسة في النجسلرة الدولية أنها تهز الاوسساط المالية أو بقول آخس حركسة التمالي في أسسواق التجارة الدولية .

ولكن هذا الاسر لا يقلل من خطسورة هذه المسسكلة الاجرامية بالنظر الى ضخامة أو كبر حجم المبالغ النقدية التي تكون محل رشساوى المتعاوضين في المعليات التجارية العولية ، ولكن ضخابة حجم الرشساوى النقدية ... بالنسية الى رجل التانسون ليس مسوى جانبا واحبد من جوانب تجسيد أو ، تجسيم مشسكلة العمولات غير المشروعية أذ أن ما يهم رجل القانون هسو البحث عن غلسية التجريسم للعمل غير المشروع والاركان الاسلمسسية لتجريمه وكذا المتوبات والتدابير المثلي لواجهته .

اما البعد الثاني في اهبية معالجة موضوع العبولات غير المشروعة في التجارة الدولية التي جوار ضخابة مبالغ العبولات فينبثل في الإنسر الخطير لهذه الجريمة على العلاقات السياسية بين الدول فيها بينها ، وبين الدول والمنظمسات العالمية ذات الطابع التجاري .

وهناك بعد آخر لاهبيسة معالجة موضوعنسا محل البحث يتمثل ف الإسر المبائر لهذه الجريمة على انتظهة الاقتصاد الوطني وعلى تجانس عمل الشركات والمنظمات التجارية الوطنية داخل الدولة الواحدة .

وكذلك بؤثر موضوع لخذ عبولات غير بثر وعسة في النجارة الدوليسة على البحو المسلم أو المناخ الواجب لعقسد الصغالت الانتصادية الدوليسة ، أذ بلا جدال يسبب كثير من الانزعاجات أو التلق المباحثات الانتصادية ، لا سيها حينا تكون السياسة العابة الدولة (طرف في صفقة تجاريسة) لا تقر ولا تجيز أخذ العربية (المسولة (التومسيون Commission) في حين نقوم السياسة الانتصادية للشروعات التجارية أو المساعية (طرق آخسر في الصفلة التجاريسة) على الدرار وعلى المساعدة التجاريسة) على الدرار وعلى المساعدة التجارية مرف المسولة بغاسية أنجساز الدنقاء التجارية (مساواة المناعية التجارية (مساواة المناعية التجارية (مساواة المناعية التجارية والمساعدة التجارية أو بعد أنتهاء

_

ال النظر أصال المؤتسر (البطائه وينالشنان) غير صولاً ().

Revue Jurjdique et poitique independance et cooperation - I. N. E. F.
Criminalité internationale et coopera tion des Etats - xvème Congrès de

L' I. D. E. F., Le Caire - 20 - 27 novembre 1962.

كل مراحل اتمام الصفقة التجارية) (١) .

واذا ما نظرنا الى موضوع « العبولات غير الشروعة » بنظرة مدتنة غاتا سنتين أنها في متينسة الحال لا يشه عربها المستهلات (الواطن العادى) عند شراء السلمة فهى لا تتسكل جزءا ولو طنيتا في اسمار المسلمة محل المساعلة التجاريسة عبن النادر أن تؤثر ببلغ المعولات غير المشروعسة المنطقة المتعادد ومن هذا الملاؤسية المعوسة في زيسادة استمار المسلع مصل التصافد ومن هذا الملاؤسية المحتلة المتعادة المتعاد

المعومة في التجارة الدولية أثرها الضار من القاهيسة الاقتصادية المحتة أو يعمني أدق من زاويسة الاقتصاد السهاسي :

(1) أذ تعرقسل تطبيق ببدا حريسة المناسسة بين المستفلين بالتجارة وبالانتصاد ٤ وبالتألى تضر ببندا حتيسة النمايل التحساري بشرف ونزاهسة ، وهذا كله يؤشرُ في فقد الفقسة بالمولة التي يتبعهما الموظف أو المفسوض «الرئشي» وفي مسهم احترام التعهدات والانزامات الناجمة من الممقات حيال هذه المولة .

(ب) كنا تؤدى هذه الظاهرة الى تلب المناسسة التجاريسة بين الشركسسات التجارية المالية الى نوع من الاحتكار المشركسة التى تقوم يدفسع عمولات اكبر بن مبولات الشركات الاخرى .

ويعلم رجال الاتفسساد خطسورة الفضساء على حربة النائسسة وعلى تلب العياة التجاريسة الى نوع من الاحتكار ، كذا يعلم الانتصاديين بل وواضعى العيساة التجاريسة الى نوع من الاحتكار ، كنا يعلم الانتصساديين بل وواضسعى السياسسة العابة خطسورة فقد الثقسة بدولة في جال التعابلات التجارية ،

فالاهتكار : يمنى أن ترتبط الدولة المتناجـة لســــلمة با بدولة أو بينظية مالمِــــــة وهذا يمنى التبعيـة النابــة والخضوع الملاق لتمكم الدولة أو المنظية المنتجة لسلمة لو المنظية المنتجة لسلمة بما في أســملر السلم في المستقبل القريب ، وهذا بما يخلق أو بيــــاهم في المجاد نــوع من غلاء المعشـــة في الدولة التي يلجا موظفيها أو مودفــها التي الحصول على رشــرادي أو مودلات غير بشروعة .

التي الحصول على رشــادي أو مولات غير بشروعة .

وفقد اللقة: وللدولة التي ينتلفس تاميها رئيساوى أو عبولات غير بشروعة يعنى سوء تقيد لدول أو للشركات العالميسة المنتجسة للالتزايات الواردة بعقسود الصفقات فتتوم بتنفيذها بصورة سيقة :

معمد معموم بمسيدها بصور المهدة . قوريد سلمة لا تحتوى على القليسات اللغنية أو المواصفات المطلوبة . قوريسد سلم غير صالحة للاستحمال (آلات غير تقييسة -- سلم غذائية غاسبة - مواد بناء غير صالحة للبناء . . . اللخ) .

اى بلختصار بحدث استهتار من قبل الشركبات المالمية التي تقدم هذه المولات بالدولية. التي تقدم هذه المولات بالدولية، التي تبش تابعيها لين بقس لكرابة دولتهم وليدسم الشرف والاباسة . أذ أن تعويض الدولة لهؤلاء التابعين الموشين يعنى اتحلال الدولة ذاتها

DELMAS - MARTY et TIEDEMANN, la criminalité le droit pénal et les multinationales, J. C. P., 7979. 1. 2935, no 8, note 29 et aote 30.

أو بمعنى أدق عدم دفسة المعلير التي يقوم عليها تقويض القامعين بحيث يسسمهم يتسرب عناصر غامسدة الى تولى هذه اسامسب الحسامسسة في الدولة (المتلل في التعاقسد باسم الدولة) ،

وفى مقام استعراضي مضار العدولات غير المشروصة لا يصح لن ننفسل الهذه العدولات غير المشروصة تنفر كذلك الشركات والمؤسسات التى تقسسوم بدعها غضاسة اذا كلت في بدايسة بسارستها انتسلطها التجارى . كها واتنا نعلم لن حليلي الاسهم أو أصحاب الحصص في هذه الشركات عم الذين يقومون بدفسح حسفه المهدولات وربها لاداء أعبال كان من المكن أداؤهسا بدون دغسم حدة المهدولات وفي هذه الجالة لا يصدح مقد المهرولات ألمسم ولاصحاب المعمودين من من علي يكن أن تقرير مناسي يستعيدون بنه ، وهذا يعنى حدوث ضرر بالشركسة ، بل يكن أن تقريل لا دني تردد أن تحسين موائسد الأصول في أي يشروع نجارى أو صنامى ١٠٠٠ المخ من طريق اللهوء إلى المهولات غير المشروعة المناسومة الرغير مضبون .

وبن جهة نظر علم الاجتماع لمن البلطين في الولايات المتحدة الابريتيسسة الاثر الديء للمولات غير المشروعية (الرشوة) ملى نضابن الهيئة الاجتماعيسة وتسمسكها ، ولقد بلور البلطين نتائج دراسستهم في كتيب رسمي بعفوان . "The President's Comission on law Enforcement and Administration of Justice, The Challenge of Crime in a Free Society, Washington DC, US Government Printing, Office, 1967.

أذ تبين لهم أن أنعراف المشروعات (ليا كانت طبيعسة المشروعات تجارية م صناعيسة مد زراعى . . .) مس خاصية التي يكون لهما هبينها مع طريق الرشاوى يعدم المثل السيء للمواطنين وقعد يؤدى ذلك الى انعراعهم على غرار هذه المشروعات الكبرئ لدهم الرشسوة في كل ربوع المجتبع يشكك التصلين الاجتباعي وتنزعزع المنتج بين الامراد والمكومة ، كما وأن لهذه الجربية أثرهما المدر الذي يضبوق الشرر المادى الناجم عن الرشسوة في أنها تسبب وقدوع جرائم مالية وانتصمسائية أخرى مثل جرائم : النصب سائفة الضربيي منياسة الامانية مد الاعتداء على المسال العالم (الافتلاس ب النسياد مد الضربي الغر .

وهذه الجرائم المتوادة كالر غير ببائير لجريبة لفسد عبولات غير بشروعسة بمناسبة التجارة كما نعام جرائسم بالفسة التعليسد ويصحب ان أم يستعيل اكتشافها وبالتالي اثباتها ، وغالبسا لا تكتشبف هذه الجرائسم الا بمعض الصدفسة ، يضاف الى ما تقسدم أن جزيبة العبولات غير الشروعسة في التجسسارة .

الدولية بمسعب أن لم يستحل الكشسف عنها أو أثباتها ، وقسد تكون المدهسة . وهدما وراء كشسف هذا النسوع المعنيد من الجراسم المعلمرة وعلى سسبيل المالة ، كان تقسل موظف مرتشى من أدارة مكوميسة وتغيره بآخر سببا وراء اكتشافه . جزيمة أخذ مبولات غير مشروعة في ليطاليسا بصدد التعامل في الوقود (1) -

ولا نسى اله الذا كانت ٥ الرفسوة الوطنية ٤ (عى الرئسوة بين المواطنيين corruption nationale

⁽١) تشرت علد الرائمةِ في جريعة لومولّد الأنراسيةِ

يصحب الابشاعها وتنديم مرتكبها للبحاكية كوقوعها في الخفساء والتستر وباساليب خبيلة ، مائه من الاكيسد أن هذه الصحوبات تتضاعف حبنها تكون بصند الرفسسوة الدولية أو بقول اخسر بصند رفساوى المتعارضين في الاسيسواق التجارية الدولية .

السنيم

ملى ضوء الدراسسات الطبية الحديثة التي لجريت في هذا الموضوع « العمولات غير المشروعسة في التجسارة الدوليسة » يعكن تقسسيم دراسسته الى تسالات مطالب رئيسية :

المطلب الاول: يتناول الجانب القانوني البحت لجريمة رشوة المتناوضين في الاسواق الماليسية .

المطلم، الثانى : يتناول الجانب الوتائي من هذه الظاهبرة الإجراميسة المدينة اي البحث في اسبغ، جريمة رشموة المتعلوضين في الاسواق المالية .

المطلب الثالث : يتناول الجانب الملاجى لهذه الظاهسرة الاجرابية على المسيسسد المسالى ،

الملك الاول

الجانب القانوني البحث لجريبة رشوة المفاوضين في الاسوال العالمة

سنبرر عيما يلى محاولات رجال التانسون الجنائي القارن في ومسمع مفاهيسم تاثونية لهذه الظاهرة الإجرامية .

ا س محاولة وضع تعريف لجريبة رشوة المعارضين في الاسواق المالية في كل المدهسسة :

(١) الجريبة :

وجدت مسدة معاولات لوضيع بنهوم لهذه الجريبة يسرى على كل بسلاد العام المنطقسة وتعد عده المعاولات جسزء في معاولة البحث عن تأسيون متابى دولي ؛

صواء على صعيد النظبات الدولية العالية أو العلية ، ولقسد مقدت لجسان الاستثبارات في هذه النظبات السديد من الجلسسات الدوريسة لتبادل وجهات النظسر حسول هذا الوضوع ،

ولقد انتهى المجتمع الدولى الن اصدار قانون سيلوك للجنمين الدولى الن اصدار قانون سيلوك المجارية ووضح بن خلاله في ٢٢ ابريل ١٩٨٠ ، (١) استخدف براقبة المبارسة المجارية ، وتجلى ذلك في منايته ببراقبة المبارسة المبارس

M. DEIMAS - MARTY, La corruption des negociateurs des (1) marches Internotionaux, in, Rev. juridique et politique independance et coopération, 37 année, o nos 1 et 2, Janvier - Mars 1963, P. 470 - P. 481 - V. P. 477.

الأعبال المتواصد التعلوض المالى الدولى ، وكذا فى الزام الشركسات ذات الطابسيم الدولى (بتعدة الجنسيات) بأن نقسدم بصورة دورسة بطومات كليسة ودهيسة حول انتساطتهم واصولهم التجاريسة بل وسيلمستهم المالة ، وقلسد سبق هدذا المقاسون صدور المالتيسة بن جاب بنظبة الإمم المتحسدة بتطلبة بالمدوسات في المرادية بالدوصات في المردوسات المتعارفة المتعارفة المتعارفة المتعارفة على المدور المالة المتعارفة المتعارفة

ولقد كان وراء هذه التحركات الدوليسة اكتشسك نضائسه مللية مشسهورة مثل تضايا لوكبيد Locheed وبوينج Boeeng التملتين بصنفسات و طائرات » اذ تبض المتلوضين في بعض البلاد التابيسة رئسساوى من شركات الطيران العالميسة المشسل البها حالا نظير اتبام صفقسات بيسم للطائرات .

ولقد المت المادة الاولى بند أولا من بدوئسة ٢٢ أبريسل سنة ١٩٨٠ بتعريسه الموسوة الدوليسة بحالى فرار الرشوة الموفين الرشوة المروفين (الايجابي والسابي) عند وضسع تعريف المرسوة الدوليسة سابي عنى المشرع الدوليسة سابي عنى المشرع الدوليسة بالمقسلب على من يتسرك فبعة لتكون محل شراء أو بيسع (المسورة الايجابية للرئسوة) وكذا بالمقساب على من يكانىء مجالمة للطرف الاخسر في صفاقسسسة (الصورة الديلية للرئسوة) في آن واحسد ،

وصورة الرشوة السلبية :

لا تثير منعوبة تقوية خامسة ، وغيها يبخذ التعاوض عطيسة من أهد رهايسا الدولة التي ذهب البهسا ، وهذه الدولة سابداهسة سابيدن أن تعاقب من دهسسع هذه العملية سيهولة ،

ونبياً يتعلق بالمتعلوضين المعربين - يجب لضمان عقاب المعرى منهم الى سمعة بلده ان تنخل مصر في انتلاب عالمية أو تتلقيسة مع نادول الذي ترتبط بهم تجارياً أو صناعيا أو زراعيسا لضمان عقابسه بصسورة تتلق وعقاب تابعي الدولة الاجنبية م

اما صورة الرشوة الإيجابية:

يمسعب المحلكية عنها . ومع ذلك يمكن من طريسق النموص العنائية المتطقة بسيادة الدولة الإطليبية أن نهد نطساق المعقب على هؤلاء المرتشسين أى أن القلسون المبائي الدولي يحيل الى احكام التشريسي الوطني في هذه الصفة الواجهسة هسذه

ولقد عنيت المسادة ذاتها بقبيان مفهسوم عرض الرشسوة ومفهوم طلب الرشسسوة .

وهرقى الرشوة وللتا لهذه المسادة يتملق اذا : تسدم الجلال أو وصد أو أعملي لبوالا أو هدايا أو أي مزايا أو مناسع لخرى الى موظف طومي أو المساهم بصنة مجاللة لحبله على الليام أو عسدم الليام بوظائف بنامسية صنفية نجارية دواية •

ولها طلب الأرشوة عتبلل في التعريض لو الطلب بالحساح أو الثبسول بمسورة بعاشرة أو غير بعاشرة الاسياء لهسا قبية بالية fonds أو هدايسا أو أي أشياء أشري لها قبية بصفحة بجلفة اللهبام أو لمسحم القيسام بوظائف المرتضى (الوظف الموض) بنامية مفاشسة تجارية دوليسة . ولكن أغفلت هذه الانفاتيسة الدولية الني صدرت في ٢ أبريل ١٩٨٠ أبواسطة الامم المنحدة) تصديد عكرة المهمسة الأسطقة الي جوار المطيسة السابقة ، وعلى الساب سياق النص النمورة النمس سياق النص النمورة والنمسة بعدورة وقسوع المطاء بصورة غير بباشرة عهم جانبا من الفعد الغرنسي انسه يجسوز أن يفسر على أنه يحسوي أيضا صورة الهية أو المكامأة اللاحدسة . (١)

ولقد أثار البنسد الثاني من المسادة الاولى من مدونة ٢٧ ابريسل ١٩٨٠ مشسكلة المعلم، على الشخص الممنوى (الشركات أو المؤسسات التجارية) .

ولقد قديت هذه المسادة العقويات التي تتناسب مع طبيعسة المستحص المعنوى وبينت أن هذه المعقويات يجب أن تكون مستجه مع أحكسام القائسسون الوطني والامم في هذا المعمومين أنها امتراست يحتية أقرار المسئولية المعلمية للإشخاص المعنويين رغم مستماعزات الكرساس التوليات التناسف والمستقر في بعض الدول على الآن بهذه المسئولية ، ويتضح من استعراش مقويات الشخص المعنوي أنها بنيت على الاساس التهديدي للمتقوية .

وميها يتطلق بتعريف المتعلوض أو المبيل أو الوظف العلم agent public المدادة ؟ من همذه المتوضى مسلم كل أوردت المسادة ؟ من همذه المتوضى مسلم كل شخص يكون ذو اختصاص أو ولايسة في وظيفة تشريصيسة أو اذاريسة أو تضافية أو مسكرية أو يكون بستخدما بواسسطة ادارة علمية أو أي جهساز عملم أو اداري كذو الميكون مبدارسا الوظائف العلمة بصسورة أخرى يلوض لسه اختصسساس أو ولاية باصدد أجسراء الصفائفة العلمة باسمة المولة ،

وغيبا يتطق بالوظف الصوبى بالمنى الكثى التتيسق لا يشترط فيه أن يكون معينا في وظيفت غقد يكون منتخبا ، كذا لا يشترط أن بكون وجسوده في الوظيفة بعضلة مستدية أذ تعد يكون بولوسط أن هذه الوظيسة بصفة مؤقتسة ، كذا لا يتطلب أن يكون الوظف معين على مستوى ادارى معين : فقسد يكون على مستوى ادارى معين : فقسد يكون على مستوى مطلى وطنى مام وقسد يكون على مستوى مطلى عمد وقائد قد تريين على مستوى مطلى .

الصفقة التجارية الدولية :

مى كل عبلية بيسم أو ترويج سلمى Passation de marché حتيلية أو متترجسة مع أدارة علية وطنيسة (أطيبية كانت أم الحيسة) أو أي جهار مسام آخر من الإجهزة ألتي يعبل بها الموض أو الوظف المسلم والتي وردت في الفارة أ من المسادة ٢ من هذه الانعلامية ،

الله الله مليسة طلب بالواققة بن ادارة علية وطنيسة لمهلهسة بيستسع أو لاى مبلية ترويج تجارى (واقعيسة أو مقترهسة) متطلسة بشراء سلم تجارية أو خدمات أو تروس أموال أو تكلولوجيسا بن دولة الى دولة أخرى ،

أو أي ميليسة طاب تتطق بلغة نوائسه أو معوق انتساج لمشروع أو الشخص لاستتبارها لدى ادارة عليه لجنبية ،

⁽۱) انظر دیلماس ــ مارتی ــ افرجع السابق ــ ص ۶۷۹ ۰

ولتد هدد الشرع كذلك المتمسود « بالوسيد » Intermédiaire هينا شرر أنه « كل شخص طبيعني أو محسوى (اعتباري سكالشروعات «entreprise») يتعاوض أو يتعابل بطريقسة لفسري مع موظف عمومي احسساب مشروع أو شخصي تضر (طبيعي أو اعتباري) بغاسبة ضفقة تجارية دوليسة » .

(ب) محاولة لوضع نماذج مواجهة :

بينت المواد ٧ و ٨ و ٩ من الانتاقية الموليسة المسلم اليهسا نهما تقسدم أحكسام ومسمور المواهبة الجنائيسة الواجيسة حيسال جريمة رئيسسوة المتعاوضين في الاسسواق العالمية .

وتتخذ مبور المواجهة ثلاث اشكال:

ا ... جزاد سیاسی (م / ۷) .

ب --- جزاء عقلبی (م / ۸) . ج --- جزاء او تدبیر وقائی (م / ۹) .

ا - الجزاء السياسي:

أوضعت المسادة ٧ هذا الجزاء المعل في :

حظر التعابل مع الشركات الدولية أو الدول التي تاجيا الى أساليب غير مشروعة في مجال الصفتسات الدوليسة ب سواء في تعايلات الدولة دانهما أو في تعابسيالات رعاياهسيا .

ب - الجزاء العقابي : بينته المادة ٨ .

بطلان السفتة التجاريسة النولية لمسالح الطرف الذي غش .

وهذا الجزاء ببثابة عرابة جنائية . والتبد تعرض هذا النص المتصبات كثيرة . ولكن كان مصطنها حنية حيابة دول العالم الالك (النابي) الم الزحف غير المدوع الدول الفنية بها .

هِ ... الجزاء أو التعبير الوقائي :

تسرك تحديد مضبون هذا الجزاء ونقسا لنص المسادة ٧ الى حريسة الدول كل التابعة ١٠ الى حريسة الدول كل التابعة ٠ وان وضسح اعتباد ذلك الجزاء على تدميسم وتتويسة بن قبل باتني دول العالم على خسوء تظميلم المسباعدة الدوليسة الجناية . Entraide pénale كما أن نص المسادة ٣ الخاص بالتعابر الوقائيسة ورد غير شايلا لايكان الاعتباد عليه في تبيان طبيعة واشسكال هذه التدابي الوقائية .

يبكن أن تدرس تحت هذه القفرة موضوعين :

 (1) بواقف الشريصات الجنائية الداخلية في بعض الدول المتعبسة ازاء الرضوة الدولية .

أب) موتف الأحكام الدولية ازاء الرشوة الدولية ،

٢ -- وواقف التشريمــات الجنائية العاشليــة في بعض العول المتنبة ازاء الرشوة العوليــة:

١ -- بوقف التشريع الجنائي الفرنسي :

مالج المشرع الجنائي المرنسي جريبة الرئسسوة والقسون المتوبات وماتسب طيها بعوجب المسادة 1۷۹ من تاتون المتوبات ، ولقسد ييسز السور المسسلبية للرئسسوة بنص خاص (م/۱۷۷)) وكذا الاتجار بالفوذ (م/۱۷۸) .

ولقد عرف الشرع الفرنسى الرئسوة « الايجابية » بهدفها وبالوسدالل المستخدة في ارتكابها ، وجمل لهما عنوبني الفراية (التي عي تارة بمسددة وتارة نسبية) والمتف المتبد للحرية (الذي يتراوح حدده الاتصى بين سنتين أو للالة أو عشرة مدحسم صناة الاشخاص المرتكين لهذه الجريمة) ،

واهداف الرئسوة باختصار ف التشريسع الفرنسي تعنى ميسل غامل الجريمة للحصول على أبسور من الامور الآتي بهاتهسا من شريكة (المرتشي) .

(1) التيام بعمل أو بالامتساع من عمل يدخل في اختصاص وظيفته أو يمكن بمسمولة القيام بما طلب منسه عن طريق وظيفته . .

وحسب نص المسادة 177 ع.ف. يجب أن يكون تاعلى الجريبة أحد الاسخاص الوارد ذكرهم في هذه المسادة ووقف الهداد المسادة العالمية الوارد ذكرهم في هذه المسادة والقلب المسادة والمتحدين والمجادة والمعلمة والمعلمة المستخدمين ولهياء المكومين والمحددة المستخدمين ولهياء المطوق المدادة الراشي الى تحقيق احسدات من المرزها أن يسسكت الموظف منا يقور عوله - yeux والمحقق منه أو يتفلني من أوراق مقدمة فم كالمة بصحدد هذه الصفنسات التجارة الدوليسة ،

اب) الحصول على ميزة من المزايسا أو المتاتب الواردة في المسادة 174 ع. هنا يكون للشريك Partenaire هدف أو أهمداف منفعيسة مقابلة للاهمسداف الوارد فكرهما في (1) . هنا الوظف المرتشى يسمستهدف من رشوته تحقيق ميسزة خاصمة لمه أو لصالحه .

لما عن وسائل الرشوة علته بين الشرع أن هذه الوسسائل متنوعة ومتعدة - منها اللجوء الى التهديد أو الإيذاء أو الترغيب أو الوصبود أو العروض أو المطابسا - أو الهدايسا أو الهيسات .

ومن الملاحظ على شوء ما تقدم أن أحكام تنظيم الرئسوة الوطنيسة في التشريع المرنسي تتطابق مع أحكام التشريع المسرى .

ولقد خصص المشرع النرنسى البقب العاصر من الكتاب الخابس من تأسون الإجراءات الجنائب الخابس من تأسون الإجراءات الجنائب الفاسحة العيان المكسام الجرائم الرتكبة في الخسارج ولكن بينها سيدامسة سجريمة الرئسسوة الدولية (م/١٨٦ وما بعدما) ، ولكن تطلب لماتسسة البنسة (من غير الفرنسيين) أن يكون التقريسيم الذي يختسب له الإجنبي بحسب جنسيته يجرم كذلك الواقعة الواد المقاب عنها الدالي الدحتق من شرط المالية باللل () .

T. corr. paris, 15 Janvier 1980, et v. M. DELMAS - MARTY, jail (\)
P. U. F., coil. Thémis, 1981, P. 189,

ويرى ألفت الجنبة حيل الفرنسى أن تطلب هذا الشرط ... مع أختـــلاف مواتف الدول الاجنبية حيل الرئسدة أو حتى بعض مواتف الدول الاجنبية حيل الرئسدة الإبهائية الموافيين المعوديين ... يجعل من المستحيل أن تماتب مرنسا على الرئسوة الإبهائية لاجنبى ولهذا أنسسم موقف التشريسع الامريكي بمساوب آحر لبتلاق أفسالت الجاني في مثيل الحالة المتقدم بينها حالا (ا) .

(١) موقف التشريع الجنائي الامريكي (في الولايات المتحدة) :

لم يلتزم المشرع الامريكي في الولايات المتحدة الامريكية بعبدا المعابلة باللاسل ودلك هسجما بيين لنسا من الاطلاع على تشريسم ١٩ ديسمبر ١٩٧٧

ونص مراحسة على عقسف الرشوة أو الشروع ميها ولو تبت من موظف اجنبى أي دبع لدولة اجنبيسة سد كما منحت سلطات انتحقيق في اللجسان المحتمسة بتحقيق الرشسوة "Securities and Exchange Commission" سلمالت واسعة .

ويفضل هذا الاسلوب الجديد .. الذي كانت وراءه اعتبارات مصلحية أهبها الدخلط على روح المنافسية الشريفية بين الم روحيات من جهة واعيادة تقيية المجاهير العريفية بالأوسياض التجارية ... استطاعت السلطات العابة ولجيان المجاهية المتعلق المتع

. بمساعدة الصحافسة في يعض الاميان ... ان تكتسف عن غضائح متسينة هزت المجتمع الامريكي ، وتابت الـ B.E.C. بينني صدة مشروعات توانين مستهدفة تحسين اداؤها حيال جرائسم الرئسوة وتطبور اساليبها ،

وكان اساس التجريم معاتبة اي موظف ولو اعنبي طالب آتسار فطسة

الشسبهة ودخل بهذا في اختصاص الس . S. E. C. ومن اطلة ذلك تقديم موظف اجنبي ذو اصل هوانسدي يعمل في شركة أمريكية

عرض رشوة على أحد الموظفين التابعين الحدى الدول العربية . (٢)

وينص القانون الامريكى على عقوبات ماليسة (الغرابة) تصسل الى مليسون دولار بالنسبة للشروعات (الاشخاص المنويين) ، والى عشرة آلاف دولار وخمسة اعسوام سجن (كحد اتصى) بالنسبة للاشخاس الطبيعين .

ويرخص القانون الامريكي للادارة الميدرانية للمدالة . Departement fédéral de la justice

ان تقدم تقريرا برايها - بناء على تحقيق مرضوع اليها - عن بشروعيه · légalité اى منقدة أو بشروع أمريكي سيتم في الخارج ، وذلك عنى يتجنب المشرع هستوث اى استخلال في تقسي النصوص التشريعيسة ،

ولكن هذا النمن ... رغم جدواه ... ، عل انتقاد من قبل البعض : على اسلمن الله يجوز أن يخفسم التقرير الاهاواء واضعيسه ، ويرى البعض الأهر أتسه يجوز أن يخفسماد الامريكي لانسه سيعيق حركة المنزوعات الامريكي لانسه سيعيق حركة المنزوعات الامريكيسة لنام مناهمساة الشروعات الامريكيسة لنام مناهمساة الشركات والمشروعات الامبيسة و في يطرفها على الاستواق العالمية .

⁽١) أنظر ميثماس ــ مارتي ــ الرجع السابق ــ ص ٤٧٤ -

⁽٧) ورد المثال بمقالة م ، عيلماس - مارتي - الرجع السابق - ص ٤٧٥ ،

والولتم أن لهذا الانتساد الذاتي وجاهته أذ أن نبني المشرع الامريكي لهذا ألموقف بعون أن يقر في بالتي تشريعات الدام بجعله صار بالمسالح الامريكية وأن كان مقيدا في مواجهة قاطرة العولات غير المشروعية في التجارة الدولية ، ولهذا يبيل المقلمة ما المقالدين المي التسول بحقية تبنى حذا الموقف الامريكي في صلب انتاتيسة دولية ظزم كل دول العالم بقتهاج هذا المسلك لتحتيق الواجهة المعالة لهذه الظاهرة الإجرامية ، (1)

(ب) موقف الاهكام الدولية ازاء الرشوة :

على الصعيد الدولي وجدت فكرتين :

التمارن فيها بين الدول في المجال المعابي (هنا الاحكام أو الاتماتيسك أو الموابق المحافية الموابقة المحافية والمحافية والمحافية والمحافية والمحافية المحافية المحا

 ٢ -- العبل على وضمع مدونة حقيقيمة للجرائسم التولية ومن ضمنها جريمة الرشموة الدولية .

(١) التعارن القاصر على النواحي المقابية :

بالحظ أن تواعد المساعدة الدولية الشرطيسة أو القضائية على هسوء التطبيق العبلي غير شمة تابة .

مالساهدة الشرطية المهسودة الى جهاز « الانتربول » (وهي منظبة مكونة بن
مالسة وسنة وعشرون عضوا بطون حكوسات دول منصددة تستهدف المصب
تأمين وتنبية النماون الشرطى الدولي المنطق بالوقاية والمثلب عن الهوائم القطائية.
وبن ثم طيس لها أن تعدخل في جرائم رئسوة المالموضين على أساس أنها ليسبب
جريبة من جرائسم القانون العلم ، ولقدارك عذا العجبز أوضحت الجمهة العابسة
المنتربيل في دور انمتادها الخليس والاربصيون (١٩٧١) بضرورة اقرار بيسدا
المساعدة الشرطيسة فيها يقطق بالاجرام الاقتصسادي (وبن بين صوره جريبة
الرئيسوة الدولية) .

واحساسا بهذا النقص مدت الدول من جتبها الى متد اتعاتبات الناهية أو متعددة الاطسراف للنظم مواجهتها لهذه الجرائسم ، بل أن هذا با حدى بـ مثلا بـ بالاله المددة الإمريكيية الى مقد اتعاتبين في علم 1971 بناسبة تشيية شركة لوكيد الطيران الخصاص المدميا بع البياني والنقية بع ايطاليا وملى سعيد التعاون القضائي نلحظ صدم عاملية احكام تسليم المجريين بالنسسية لجرائم الرئسوة الولية لما سبق أن وضحته وخرسا من أن شرط المعاملة بالمثل يقد عقية في تعتق التسليم بالول ، أو المساحة في تعتق التسليم بين الدول ، أو

واحساساً بخطسورة المجلس الاقتصسادى والاجتباعي سه المنبلسق مسن منظبة الايم المتحدة ازاء منسبكلة الرئسوة الدولية بن جوسة ، وازاء ضمف التماون بين لجهزة الشرطسة والقضيساء بن جهة اخسرى اومني عذا المجلس بشروع اتعالى أ

⁽١) انظر م ، عيلماس ... مارتي ... الرجع السابق ... ص ٤٧٥ ٠

دولى المارية الحبولات غير الشروعة . Les paiements (fflicites (Nations . غير الشروعة على المارية الشروعة المارية (Nations, Conseil économique et social, doc. Ε/1979/104, 25 Mai 1979) . يقضي بنسبيل الإطلاع على الوثائق المتعلقية بالرشيدة بين البلاد أو أى معلومات الخرى ؛ وكذا بنسبيل جمع عناصر الحلة الإنسان (م/١٠) . كما نضين الشرع في مادته ١١ النص على تغليبية تطبيق الحكيم وتواعد نسليم المجرمين في جرائسم رئشسوة المتعاوضين .

ومع ذلك تضين المشرّع صدة تعنظات أو لنقسل استثناءات تحد من التعاين المساعدة الدولية منها : ... أن هذه المعاونة الدولية لا تتحتق الا هيئما يسسمع تشريسها الدولة المطلوبي طارح السريسة أو الاثنيان حتى لا يحدث عبث بحريسة أو عبت بالاحترام (وأجه للتشريصات الوطنيسة (م/ ، ! فقرة ؟) ومن الفريسم والمدينة المناسبة ضمينت اجسالة عكميية الما تتده عبد الدولية على المسادة ما في فقرتها الخليسية تضيفت اجسالة عكم يقاد الالمساعة طروري أو على لا بقر وضعى على : جواز انفسياء الاسرار اذا كان هذا الالمسساء ضروري أو على لا بقر وضعى لا بعدد البحث عن اجراء معين جوهري في توقيع أو تطبيق الالتعنية () .

المطب الثاني المِانب الرِدَالي من هذه الظاهرة الإمرابية المدينة (دراسة لاسباب هذه الظاهرة الإمرابية)

يسود العالم الحر مبدأ حريسة المناسسة على الاتل من حبث المبدأ وصلى الصحيد النظرى ، ومع هذا علمترام الصراع في المناسسة يؤدى في المهايسة الى الاحتكار ، ولهذا لجسن المهتبع الدولي بحقيسة تنظيم ترويج بعض اسسواق مندها ، لكن هذا الاتبساء يحمد استثناء بحض يرد على المندأ المسلم والمهين على النجارة الدولية ()) .

ويكن السر وراء سيطرة مبدأ حريبة المناسسة على التجارة الدوليسية في أتسه ينمى التجارة الدولية ويوسسع حركة تبادل السسلع والفنيسات بين بلاد المللم تمانسة الاسر فالذي يحتق الرجاء الانتمسادي والاجتباعي والتعلق لكل دول العلم ،

ويعد عظر نوع جمين بن الاتفاقيات فيد عليقيا على بدا عربسة المناسسة (٢) ولكن له با يوره ، اذ أن اطلاق عربة المناسسة أو أي عسوية الحرى بلا فيسود أو تنظيم يؤدي الى الفوضي فصلا .

V. E. SHAEFFER - LA cooperation entre les Etats en بيان (۱) vue de la prevention et de la prevention et de la prevention et de la prevention et de la repression des pratiques restrictives de concurrence dans le commerce international - in - Rev. juridique et politique independance et cooperation, 37 annés - n. 1 et 2 -

Janvier - Mars 1963 - (P. 440 - P. 463-), V. P. 441. ويحرق مثل البحث المراجع بالميادة في مثل المراجع المراجع بالميادة في مثل المراجع المراجع بالمراجع المراجع ال

E. SCHAEFFER, L' abus dans le droit de la concurrence , hal (7)
G. P.No. 247 et 252 du 4 et 9 Sept. 1981.

ومن أبرز ألتيسود أو التنظيف التي نزد على هريسة المناسسة وتعد مليسدة تجريم العمولات غير المروعسة أى تجريم الاعتدامات التي يلتي بهما الوكسسلام التجارين الخصوصيين أو المهومين . كذا من نماذج التيسود المليسة التي تتيسد حرب المناسسة : التعاريف الجمركيسة وتحديد الكيسات المسسوردة أو المصدرة أو تعديد نوعيسات المسلورة أو المصدرة أو تعديد نوعيسات المسلع التي تستورد وتلك التي تصدر .

ومشساكل نتيسد حرية المنفسسة نعل عن طريق النساوض الديلومهمي أو امنصلي المسادل ولكن الاسر لا يكسون دانسا مسملا اذ أن حل همذه المشساكل الدوليسة يتوقف على سياسسة، كل دولة وطهسا تتطابسق سياسسة دولتين في المعالم في المجال التجاري .

ويساعد على نقاتم مشسلكل النجارة الدوليسة وبوجه خلص ارتكسساب جرائس المعولات غير المشروعسة:

۱ حدم وجسود خيرة لدى الوكلاء التجاريين ما يدسع حدولاء الوكسلاء الم التحليل لعم ما قدد بيدو لهم من قيسود حكويسة على بيدا عريسة المالمسسسة الذين يعتقدوه لتسسميل اعمالهم وانحقيق اربساح طائلة من جسراء تجاراتهم عالمتعارضين في يحض الاحيسان سد وبوجه خاص في دول العالم الناميسة سد لا يفهبون حديسة قيسود خطسة بالاحم الانتمسادية أو احسداف نخطيطها القومي .

٢ -- عدم كفاية اساليب السلطة في بواجهسة هذه الجربة اى وجود نقص في السلطة ، اذ لا توجود نقص في السلطة ، اذ لا توجود عتى الآن سلطة اعلى من مسلطة الدولة مضسسة بسن تشريصات لها تسوة تعلو شوه التشريصات الوطنية لتعلقب حورا المسسلام الانتصاديين العابين والذين يتخذون التجارة فيا بين الدول محورا المنسطهم ، ويداهسة جرية الرشوة الوطنية تعلق ويداهسة جرية الرشوة الوطنية تعلق ويداهسة جرية الرشوة الوطنية (وقدمه في تكر من دولسة ، وبين لكثر من جنسية واحدة) ، وهسلا الوطنية (وقومه في تكر من دولسة ، وبين لكثر من جنسية واحدة) ، وهسلا ما يستوجب حتية الاعتصاد على التعاون بين الدول ، وتحدد المساكلة حينساء بناسد مصالح الدول ، وهي نلارا ما بتقاري ،

ولم يحس المشرع الوضعي في البلاد المتنصة (وبوجسه خساص دول أوروبسا الغربية) بخطسروة المسالة سووجه خاص في مرضسا سرالا بعد العرب العالمة الثانية ، وهنا مرنا الاستملة بالقواعد المتيدة والمنظمة لحرية المناسسة والتجسيدة وسايرت البابان ويدخى بلاد العالم الثالث دول العالم المتنصسة طريقها في التعبيد لجدا عربة المناهسسة ،

ولكن ظهرت أساليب الوتليسة بن حدّه الجريمة في الجدامية تستستهف ههايسة الاقتصاد الوطئي تجساه الشركات والمشروعات الاجنبية أو حتى بن الشركات الوطنية اذا با احللت شد الاقتصاد الوطني ، واكن هذا الاسلوب الوطني بلكت الدول الاجنبية تمترض عليسه خلصسة اذا ما نجم عن تطبيق التشريع الوطني .مساسي بدواسسطة المعلم الجنبية الساد و مساسي بنصالهم الاقتصادية ، كما وأن المسلس بدا سيادة الدول الاجنبية في تطبيق توانينهم الجنائية على رعلهاهم أي أن فلك يمس مدا اللهية التاون الجنائي ، بسل قسد يؤدي هذا الوضيع الى تطبيسى احكسام جنائيسة لجنبية على اللهم الدولة .

والوقسع أن عدم تفهم المشرع الوضعى حتى الآن لفطسورة المسسور المحديثة للشركات (مجموعة شركات Groupe de Société شيخة واهدة والمشركات المجموعة شركات Groupe de Société multinationales وغم اجتكارها المساح إلى من الانتصاد العالمي (١) أدى الى عدم وجسود نشليم تقوني محكم لها يساعد لد على الشروعسة أي تنظيم هريمها في التحرك وبعدها عن شسبهة البعث بالطرق غير الشروعسة الامر الذي يضر مالتجارة الدولية و قدد تتعقد المساكل بنعد الدرع هذه المسسور المركات في شعى بقساع في حسل و المركز الزيسى * لهذه المسسور المحديثة من الشركات يساعد في حسل غالبية ان لم يكن كل هذه المساكل ، ولكن قسد المحديث الشرعاء و قدم جغراف واقتصادى بعدت تدايل المعديد المساوب المراع عند الرشوة المداية .

والواقع أن الدخول في المنظبات الدولية الإقليبية في المتخصصة بساهم الى حد كبر في الوقاية من هذه الطاهرة الإجرابية ، الا أن درجة نجاح هذه المنظب عسات ليست واهدة ويرجع السر في هذا اللهاين في النجاح التي أن الدول التن تدخل الإنمائيات الدولية تكون محدرة أبام ليرين :

1 ... المسلحة العلبة للبجتيع العالى ،

٢ — المسلحة الخاسة للنولة المستركة في الاتفاتية .

ويكون السؤال أمام كل دولة :

هل تضمى بنغام هرية الماسمة اصالح بشروعات اقتصادها القومى ازاء الصلحة ادمائية أو الدولية في القضاء على الرشوة الدولية ؟ .

وهنا تتدخل متنسبات وشروريات الانتصاد السياسي للدولة وهدها لتفسيع الرد الماسم على هذا السؤال والذي يظهر صداء في الانتائيات الخاصة بمكاهمسة جرائم الرشوة الدولية ، وهناك اعتبارات تجمل الدولة مرددة في الرد على هسسذا الصالى منها:

1 — هل الدولة — طرف المعاهدة الدولية أو الإنتائية الثنائية — دولة بصدرة للسلع والمغدمات (هنا نبيل نحو تبني هرية المناسسة بالانيود والزوج سلمها وضدماتها) أم أنها دولة بستوردة للسلع وللغدمات (وهنا نبيل نحو تقييد هرية المناسسة حتى لا تقع غريسة لجريمة الرشوة الدولية وينهار اقتصادها التوسى) .

٧ ... على الدولة مسامية أو منتجة أم دولة مستهاكة ومن الملاحظ أن الدول المتحدية أو المسامية أو المنتجة تقف موقفا غير عادلا أزاء تجريم الرشوة الدولية -وقد تمان الدول المنتجة مبادئ، نظرية تشير إلى انتنامها بتجريم الرشوة الدولية لكلها في حقيقة الابر لا يمكن أن تطبقها عبليا لتمارضها مع انتصادها المديى .

وتحد المدونة السلوك Code de conduite المسابق الإشبارة اليه ساوالسذى

⁽١) انظر د ارجين شيأتر د الرجع السابق د عن ٢٥٤ ٠

و كنه لا تزال خطوة في بداية الطريق نحو تجاوز سدا سيادة الدولة الوطنيسة في المواد الجنائية وعلى الاتل في نطلق النجارة الدولية .

ولذا بيل اللته الجنائي الى الأهتبام بهذه الظاهرة الإجرامية في التشريمات الوطنية رغم ان طابعها طابعا دوليا واضحا (۱) ، على ان تكون التشريمات الوطنية في شنى دول للعالم متسمة بالانسجام بيبا بينها وبالتوحيد والتعبير في أحكامها .

. الطلب الثالث

المانب العلاجي لهذه الظاهرة الاهرابية . على المسعيد العالى

ستركز في هذا الملك على مواقف دول وينظيات العالم لكانعة هذه الجريمة العديثة ،

لا كنا قد انتهينا ... في الدرع الثاني ... الى أنه يجب أن تتجاوز السحول الخاذ مواتف سطحية في حدود مبدأ الاتلبية لمواجهة جريبة رشدة التفاوضين في الاسواق المالية ، لذا سنتعرض في هذا الدرع لعيان التنظيم الدولي لمواجهة هذه الجريبة واكافحتها .

والواقع أن هذه الجريبة وضَّعت أبها حلول على ثلاث مستويات :

١ ملى بستوى بنظبة الأبم المحدة (دول العالم) .

٢ _ على مستوى المنظمات الاتليمية أو ما تسابهها (دول منطقة ما) .

٣ ... على مستوى الانتاتيات النتائية (دولتين) .

١ ... على وستوى ونظوة الاوم المتحدة :

ظير الاهتبام بدوضوع الاتعاقيات التجارية بصدد الصفتات الصفاهيـــــة بين دول العالم غداة الحرب العالمية الاولى في عهـــد جيمية (أو عصـــــة الامم) ...

La Société des Nations. على أساس احساس بعض دول العالم بعضية

ايجاد رقابة دولية على هذا النوع من الاتعاقبات الدولية ، ولكن نظرا لعدم وجسود الجماع في الوقت الدولي من قبل دول المالم ظهرت توصية في ٢٣ مايو ١٩٣٧ منبلتة من الجماد الاقتصادي الدولي ... Conference Economique Internationale من الجماد الاقتصادي الدولي ... التديير الأن الاتعاقبات الوطنية وأن مبليسسات تقرر ما يلي ١ أن الحكومات عرة في تقدير الأن الاتعاقبات الدولة التي المرحة فيها ١١ . الاعتقبات الدولة التي المرحة فيها ١١ .

ولكن حدوث الآرمة الانتصادية العالية المعروفة في علم ١٩٣٠ لم تعاقصه الاحداث باندلاع الحرب العالية الثانية جعل العالم ينص بأهبية الجاد رقابة دولية عمالة ، ومع انتهاء العرب العالمية الثانية لحست الولابات المتعدة الامريكية —

^{• 884} - 304 - 184 - 104 - 104 - 104 + 105

باعبارها قائدة الشعوب العرة منذ انتصارها في الحرب الاخيرة ، وأن الحاجسسة تستوجب انشاء جهاز agence أو وكالة متخصصة تابعة النظمة الامم المتحسدة لواجهة هذه الجربية .

ويناء على هذا تم تضيين هذه النكرة في النصل الخابس من مشروع ميثلق المنظمة الدولية للتجارة المنتقة عن الامم المتحدة في علم ١٩٤٥ . وبعد ادخال بعض المعميلات عليه ظهر في صورته التي عرنت بد « هامانا » وصدر في عام ١٩٤٨ سـ وخصص لبه المصل الخابس لمواجهة هذه الجريبة أو بعض أوسع لواجهة التصرفات المتحدة أو المسكوك نبها أو الواجب تقييدها

ولقد منيت المادة ٦) من المثاق الدولي بتبيان المتصود من هذا المسطلح المنضبط Les pratiques restrictives المعبر عن مضمون هذه الجريمة .

ولكن للاسف لم يتم التصنيق على هذا الميثاق من الدول الخمسين التي والمتت عليه عدا لبيريا ، والواتع إن هذه المتاطعة شنبه التلبة أو الإحبالية لم تكن بسبب نصوص هذا المصل الخامس (النصوص التي تتعلق بهذه الجريبة) وانبا كان بسبب السور اخسري ،

وبن علم ١٩٥١ حتى علم ١٩٥٥ اعاد المجلس الانتصادى والاجتماعسي لنظمة الامم المتحدة دراسة موضوع هذه الجربية ، ولكن لم ينجح مشروع سفة ١٩٥٥ لحدوث انشقاقات بين الدول ،

وظلت المسألة مطروحة على نطاق البحث ولم تناح جُهود الهيئات الدولية المتضمسة الا في التوصل التي توصية اخرى الذخت في ١٢ نوليدي (١٩٦٠ لم تواجه مسكلة تجارر الطبيبة القانون الجنائي بحل حاسم لو غمال (١) . ولم نبداً المواجهسة الحقيقية الا مع المؤترر الاول لـ - C. N. U. C. E. D. ومع تناقيم أصرار هـدف الحقيقية وشكلت أول لجنة تضم خبراء متضمصين (في المترة بابين ١٩٧٨ - ١٩٧٢ الجرية وشكلت الحرق عام ١٩٧٥ لبحث مسألة التعليات المنتجات الصنابية ، وفي علم ١٩٧٦ شكلت لجنة انحصرت مهنها في تحديد المتصود بالنصرغات المناجبة أو المتسكوك ليها أو الواجب تنبيدها في التجارة .

وق كشف اساليبها غير المسروعة أبلم دول العالم بواسطة عنوات اتصال وببادل مطوعات بين الدول ؛ بل وق تقديم المساعدات الفنية للبشرع الوطنى بهدف الوصول الى تشريع موهد لدول العالم . Loi modèle

والواتع أن هذه المعاولة لم تسفر عن وضع التشريع النوفجي للبواجهبسة الجنائية . وبع هذا السخاءاء هذه اللجنة اعداد « يجبو عنين البادي» والقواعبسد المعادلة التي تستطيع أن تحقق الرطبة على الصغفت التجليبة » . ولقد نوفشست حذه المبادي» وظك القواء في تونيبر سبقة ١٩٧٦ ولترت في مؤتدر جنيك الذي مقسد مي ابريل سنة ١٩٨٠ . وظهر هذا المشروع الذي لطلق عليه « بخونة المسسوك » أمي ابريل سنة ١٩٨٠ ، ولتمرف « Code de conduite» أو « قانون السمل أو التعرف له وكن هذه المعرف المناشعة للتريية التشريع الجنائي

⁽١) انظر ب ارجين ثبيار بـ الرجع السابق ــ ص ٤٤٧ ٠

النبوذجى بعد فى نظر بعض الفتهاء المتضمصين فى بعث هذا الموضوع (1) مهمسلا متواضعاً ولا يكنى لمكامحة جرائم الرشوة فى مجال النجارة الدولية لعدة لسيف :

ا — أن هذه المدونة Code ليس لها أى تبية أجبارية ، أى أنهـــا من الناحجة التقوينية البحتة ليس لها أى توة ملزمة ولا تزد عن مجرد توصية لها تهية توصيات الجمعية العلمة اللايم المتحدة ، حقا المتوصيات تبية ولكنها تهية اخلاقيــة أو معنوية بحثة ، بلختصار تعد المدونة بمثابة وعد بتشريع دولى أو ما أطلق عليه السعفي اصطلاحاً 200*

٢ ـــ ان الاجهزة المتولدة عن هذه المدونة ليست لها اى ماهلية أو تســــوه
 ينم لتحقيق التماون الابجابي بين الدول في مكافحة هذه الجريمة .

ومع هذا كله نبيتى لهذه الدونة أنها حددت وشرحت المناهيم الخاصة بجريهسة الرئسوة الدولية وبوجه خاص بينت مفهوم « المشروع التجارى الدولى » في همسةه الجريمة ، كما يرجع الفضل لهذه المدونة في أنها اكنت على أهمية انخاذ مواتف موحدة (سواء بالقبول أو بالرغض) أزاء أوضاع معينة بهذه الجريمة .

٢ ... على مستوى المنظمات الاقليمية أو ما شابهها :

من المطوم أن النجارة التولية تزداد اتساعا وهجبا بين دول المنطقة الواهدة م ولقد اهتبت دول المناطق الواحدة بليجاد تنظيم بوحد أو منسق المكامحة جريمة الرشوة الدولية في مجال التجارة ظهر في :

... اتفاقية السوق المشتركة لاهوكا الوسطى Le Traité instituant le Marché Commun de L' Amérique Centrale, · Traité bilatéral

- انداق الجماعة الانتصادية الفريق الفربية .
 انداق النماون لدول أفريقيا الشرقية .
 - ... اتفاق بالجكوك (١٩٧٥) لدول آسيا ·
 - _ اتفاتية السوق المستركة لدور، أوروبا .

وبالنسبة لهذه الإتفاقية الإشرة لم يكتف واضعها بتجريم الاتناقيات فسسسير المشروعة بغلسبة الصفات التجارية الدولية (موادها ٨٥ و ٨٦) وانهسا هنيت بتظيم الإجراءات التي تسجع بلكشاك هذه الجرائم وبالتنعقيق لها ، كما عنيت هذه الإعرائم وبالتنعقيق لها ، كما عنيت هذه الاتعادية بالنص على تشكل بنت تنجم بنوضيح الإعمال غير المشروعة في بحال التجارة الدولية هني نهدى السلطات التصارة في كل دولة من دول المدوق في استثناج المبادي، المخاوفيسة المجارة من دول المدوق في استثناج المبادي، المخاوفيسة المجارة الجرائم .

ولقد منحت شرارات المحكمة سلطة تفيلية واجبة حتى وأو شطق الامر بأصدار شرارات بالفرامة •

ومن اللَّاحظ أن المِتبع الدولي يعسى بداملية السُوق الاوربية المُتعركة نظراً لتثاول دول السوق الاعتباء عن تدر كبير من السيادة الوطنية المِتلقية .

⁽١) أنظر أوجين شيار _ أأرجع السابق _ ص 18.6 •

P - على مستوى التفاقيات الثنائية : bilatéral .

تحد الولايات المتحدة الامريكية الدوية الرائدة في هذا النوخ من الإسلتيات الدولية وبوجه خاص في اعتاب الحرب المالمية الناتية .

وينضع من هذه الانتلتيات الثنائية أن هذه الجرائم نضر بمصلحة الاسسواق التجارية . وينتج عن الدخول فيها نحقيق الندابير الخلارمة بالتنسيق مع الدولسس المتماند معها في مكامحة هذه الجريبة ولكن هذه الإنقائيات لا ترضع يذ الدولة عن أند. الجزاءات التي ترى أنها عنيية وواجبة .

ولكن يعيب هذه الاتفاتيات الثنائية أنها لا تتجاوز الدولتين المتعددين .

وتحد التاتية الولايات المتحدة مع المانيا الغربية في ٢١ يونيو ١٩٧٦ خير لموذج للانقائيات الثنائية اذ نصت على تحقيق انتعاون الدولي في ثلاث مجالات مختلة :

ا -- أن مجال نقل المطومات المتملقة بالجريبة والتي تهم احدى الدولتسين ,

. ٢ -- في مجال التشاور بصدد اجراءات المناسة التجارية بينهما ،

٣ - في حجال البحث عن صبغ جديدة المتشاور حد وللتباحث النجاري بدلا من الطرق التعليدية التي قد تؤدي الى الاتحراف غير المشروع اى الى الوقوع في براثن الرشوة الدولية ، وفي صور الاخطارات عن العمليات التجارية التي قيم البلدين .

في نهاية هذا الاستعراض الموجز لاساليب المكامحة يتضح لذا أن الشسسكلة المقاهة هني الان هو البحث عن سلطة عليا على سلطة الدول تعرض عراراتها بصفد هذه الجريبة على كل دول العالم التحقيق المكامحة الإمثل ضد هذه الجريبة الخطيرة .

ــ كذلك يتضح لنا وجود مشاكل اجرائية جنائية تد تساهم نيها اجراءات الانابة التضائية (وقتا لاتعانية لاهاى ١٩٧٠/٣/١٨) .

ولكن من الملاحظ أن هناك دول كثيرة ترغض الاستجابة الانباء التضائية بحجسة اعتبارات الامن أو المسلحة القومية (بقال رغض بريطانيا الاستجابة لها في قضية وستتجهاوس على أساس أن التصادات المطلوبة نشر بائدارة تضايا أخرى تبس الاستدار في بريطانيا) (1) . وفي هذا المقام لا يجب أن نفل نص المادة ٢٧٣ مقوبات صويسرى الذي تحظر تقديم أي بيانات بنكية لحسابات الغير لحباية سر البنسسوك المسويسرية .

كذا من الملاحظ أن أى ترار جنائى وطنى لا يحتلى بأى توة تنهيذية فى مجال
 الجرائم الانتصادية المولية ، ويقاذات أحكام أمرامة أذ أن أحكام الحيس فى هذه
 التضيف نادرة الوتوع ، ويكمى للتطيل على عدم عاملية تنفيذ القرار المعلى مسا

⁽١) انظر _ اوجين شيار _ الرجع السابق _ ص ٤٥٨ ٠

المسطرت اليه الولايات المتحدة الامريكية الى تنفيذ حكم على جان أجنبي اثناء وتوفه ` في مسلة الترانزيت بمطار كيندي بنيويورك في علم 1976 .

كما وإن الغرابة يصنعب تنفيذها على المحكوم عليه با لم تكن فواهة تضليفية .
ونعقد أنه يجب أن تبنح هذه القرارات تونها التنفيذية طالما لا تتضين أي مسلس
بالنظام العام .
.

وحتى يحين توحيد التشريمات بصدد ممالجة الرشوة في جال التجارة الدولية ، نويد الرأى المادي بميل منظهة دولية تختص بالقيام بالصعقات التجارية بين الدول تجنيا اجدوث الرشاوي الدولية (۱) •

موقف التشريع المصرى من موضوع العبولات غير الشروعة في التجارة الدولية (٢)

 عنيت المادة ٧٧ هـ من قانون المقوبات الواردة فى البان الاول (الجنايات والجنع المفرة بلبن الحكومة من جهة الخارج) من الكتاب الثانى (الجنايات والجنح المفرة بالصلحة العمومية وبيان عقوبتها) بالنص على ما يلى :

« يعاتب بالاشفال الشاتة المؤيدة كل شخص كلف بالقاوضة مع حكومة اجتبية _
 في شان من شقون الدولة فتعيد اجراءها شد مصاحتها » م

- ومنيت الملدة ٨٨ بالنص على أن ٥ كل من طلب لنفسه أو لغيره أو تبل لفذ وأو بالواسطة من دولة أجنبية أو من لقد من يصاون لمسلحتها نتودا أو أية بنفية أخرى أو وهذا بشيء من ذلك بتصد ارتكاب على فيال بوسطعة قويعة يعاتب بالاشمال المؤتنة وبفرنامة لا تقل من الف جنيه ولا نزيد على ما أعطى أو وعد به وتكون المعوبة الإضفال الشائة المؤيدة وقرامة لا تقل من الف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به أذا كان الجاتي موظفا علما أو يكلفا بخدية عامة أو ذا صفة تبابية علمة أو ذا ارتكاب الجربية في زين العرب .

ويماتب بنسى المتوية كل من اعطى او عرض او وهد بشىء مبا ذكر بتصسيد ارتكاب عبل ضار ببصاحة توبية ،

ويماتب بندس المتوبة ايضا كل من توسط في ارتكاب جريبة من الجــــرائم السابقة .

واذا كان الطلب أو المقبول أو العرض أو الوعد أو النوسط كتابة غان الجريمة تتم بعجرد تصدير الكتاب -

وفى امتعادمًا أن نص المادة ٧٧ ع م غترة ه ينطق بالماوضة السياسسسسية لا التجارية على أسلس أن هذه المادة ترد ضمن مواد تقونية تتعلق بالجنايات والجمع المضرة بلنن الحكومة من جهة الخارج (٢) .

⁽۱) انظر د ارجين شيدر د الرجع السابق - هن ١٤٦٠ ·

La corruption des negociateurs de marches intérnaionaux en Egypte - in - Rev. juridique et politique independance et cooperation - 37 année - no. 1 et 2. Janvier Mars 1963 - (P. 119 - P. 126).

⁽٢) قان د، العد رفت خلجي – الرجع السابق – ص ١٧١ ة حيث يتبلى وجه الرأى المارضة ،

لما هن المادة ٧٨ع ، قد تضيفت في صياغتها مبياغة بطابقة الى حسد
 كبير صياغة جرائم الرشوة الواردة في المواد ١٠٣ وبا بعدها الابر الذي يوحسى
بان هذا النص هو النص الوحيد المخصص للرشوة الدولية أذ واضح وجود « العنصر
الاجنبي » (الدولة الاجنبية) في جريعة المادة ٧٨ع .

ولكن عند التليل في النمى نجده بثل نص المادة ٧٧ هيدور في نلك واحسسد « الإخلال بالعيل » نحسب اذ نضبن النصان التشريعيان با يدل على وقوع الجريبة إذا حدثت بقصد ارتكاب عيل ضار بعصاحة قومية ولم تشر الى حالات اداء المسل أو الابتناع عن عبل يجب الابتناع عنه حسب قواعد الاختصاص الوظيفي .

وازاء تصور النصوص يحاول بعض الشراح أن يطرح على نطباق البحث البحث البحث البحث مثل بسلة صحة الصفة التجارية وبطلانها وبسلة رد العبولات وبصادرتها دون طرح المسائل الجنائية التي يتيرها المقه الجنائي المتارن والتي طرحناهسا على بساط البحث في هذه الدراسة الموجزة ،

كذا لم تطرح مسائل التماون الدولى والاشتراك مع المجتبع الدولى في الاتماتيات سلقة الذكر لاتارة الطريق لهلم توحيد وتنسيق الاحكام التشريسية الوطنية مسسع التشريمات الاجتبرة ، فائل أن يساهم هذا البحث المواضع في اثارة وتنبيه الاذهان الى المسائل الجديرة بالبحث وبالتحليل للوصول الى نتائج عنيدة وممالة للواجهة الشائلة لجريمة المصولات غير المكرومة في التجارة الدولية (1) .

(١) جدير بالذكر أن الشرع المحرى كان يضع ضعن احكام اختلاس الاموال الامدرية والمدد نصر
 تحريه المادة ١١٥ ع - يقور الإنجي :

و يماتب بالإتنال الشاقة المؤتنة كل موظف مصوبي مكلف بالمائلة على مصلحة الدولة أو احدي الهيئات في مستقة أو صلية أو تضية وأشر بهذه السلحة ليحسل على روح للنسب أو لفيره المكسب، الإضابية تعمل احكام اللهب الرابع من الكتاب الثاني من تقرننا المتابي كلها والأمالي بلكنالاب الاصوال الإضابيرية والمفصر الأمل نمي مقد الحافة بموجه الخالون وقم 17 أصفة 1470 ما المجرودة الرسمية المعدد 71 بلاوخ بولير 1470 -

هجية اعتراف المتهم لبأم قاضى الموضوع

قاسيد الاسقاذ / سميد عبد السلام القاضى بمحكمة شبين الكوم

باب تہوردی الاعتسراف

الامتراف دليل تولى من أدلة الاثبات البيتائي الإ أنه دليل تحيط الشبهات ونه واضي مثقل بالاوزان نقد كان في المصور الوسطى هو أداة الاستجواب للحصول على الاعتراف وكان للامتراف تدييا أهبية كبرى أد كان ينقر أله بوصعله ملك الادلة وكان يعمى المحكمة من البحث في مناسر الاثبات الاخرى وقد تلاشت أهبيته في المسلسل المحكمة من البحث في مناسر الاثبات الاخرى وقد تلاشت أهبيته في المسلسل المحتويات المنابق ولذلك جلسان في قرارات المؤتبر الدولى السادس لتأتون المتوبات المنعد في روما عام ١٩٥٣ أن الاعتراف لا يعد من الادلة المتاونية ومع ذلك غلا زال الاعتراف دليل براتا يتطلع اليه المحتق التنافي ولا زال الاحساس المام بأن المتهم لا يعترف الا أذا كان محقسا في ارتكابه جريبته وهو من ناهبة أخرى عامئن ضبير القاضى الى صحة اقتناعه وخصوسا أذا كان وقد المناب بأن المتهم اللي مستوف اقتناعه وخصوسا أذا كان وقد المناب بأن المتهم اللي مترف المنابة وخصوسا الذا كان وقد المناب المتهم لا يمترف الا أذا كان وحقد وسا

الفصل الاول « بدلول الاعتراف » ماهینسه ـــ شکل الاعتراف ... انواعه

« باهيه الاعتراف » :

اعتراف المتهم هو التراره على نفسه بارتكاب الوقائع المكونة للجريبة كلهسا أو بعظها اما عبلية التكييف التقوني التي هي من اغتصاص المحكبة لا تصبح أن تسكون محلا للاعتراف والاعتراف يتبيز عن الشهادة بأنه ينضبن اقرار بنسبة الوقائع الى المتم المعترف ولا يعتبر اعترافا ما يصدر من المتهم على غيره من المتعين (1) ، (3) .

والاعتراف غالبا با يكون شرة استجواب المنهم لبام سلطة التعقيق الابتدائي وهو كدليل تعتبد عليه المحكة لا بد أن يكون لبام المحكة أو تضاء التحقيق أو الاحاقة وهو با يسمى بالاعتراف القضائي لها الاعتراف الغير تضائي يتوقف تبينه على الثقة في السلطة اللي صدر أبلها الاعتراف أو شهادة من صدر الاعتراف أبادهم .

⁽¹⁾ استقر تضاء محكمة المنفس المدرية على الاخذ باتوال متهم على اخر وسماها التفسيساء اعتراف متهم على اخر وإن المحكمة المؤضوع إن تستقد في ادانة متهم الى أتوال منهم اخر بحالها من كامل العربية في تكوين متينتها من كامة المناصر الطورحة لباديا - و النظر نتفي ١٩٦٢/١٢/١ مجموعة الإحكام من 12 وقم ١٩١٣ من ١٩٨٤) - .

 ⁽۲) تكتور آميد للتمي سرور د الرسيط في فلتون الإجراءات الجلائية د من ۲۵۹ طبعة عام ۱۹۸۰ د يسيد قبل متهم طي متهم لخز د -

ولا يعتبر اعتراف الترار المتهم بصحة التهمة المسندة اليه ما لم يتر صراهــــة بارتكابه الامعال المكونة لها .

ولذلك منه يكس من ملحية لفرى لصدور الاعتراف أن يترر المتهم باردكاب بعض الوقاع ولو لم يترر بصحة الوصف الثانوني الذي ينطبق عليها ولا يجسدوي القرار المتهم بالواعمه وانكار وصفها القانوني فاطلاق الاوصاف القانونية أمر يتطق بوظيفة سلطة التحقيق في الحاكم.

ويشترط في الاعتراف أن ينصب على الوقائع الذي ارتكبها عملا لها اعتراف المعهم بشأن ما يعتزم ارتكابه من أعمال في المستقبل حتى وأو وتعت بعد ذلك ()) .

« شكل الإعتراف »:

ولكن الاعتراف الشمهي يعتبر أقل تبية من الاعتراف المكتوب عملها ما يسكر المعرف شماهة ويدعى أنه لجبر عليها باستصال المنف بمه أو التهديدات الموجودة :

ولذلك يجب على المتنق كتابة الاعتراف الشنهى عقب صدوره بباشرة ويسبح للمصرف بقراعه ثم يوقع عليه لكيلا يترك له فرصة للعدول عنه مالتهم الذي يواجسه باعترامه المكتوب والموقع عليه بنه يجد صعوبة في اقتفاع القاضي بعدم صدوره بنه .

وقد قضت بمض المحاكم الابريكية بأنه اذا رقض المعترف التوقيع على اعترافه قانه يمكن الاستناد اليه في الاثبات رغم ذلك ولكن بشرط أن يشهد تساهد أو أكثر بالله سمع المنهم وهو يدلى بهذا الاعتراف (ه) -

وتضت محكمتنا العليا (١) بلته لا يلزم توتيع المنهم على الاعتراف الصادر منسه والذي ثبت في محضر الدهليق ما دام المحضر موقعا عليه من المحقق والكاتب .

والامتراك الكتوب ليس له شكل ممين نقد يكون مكتوبا على الألة الكاتبة أو باليد او في صورة جديث مسترسل أو في شكل أسئلة وأجوبة ،

وملى أي حال علن الاعتراف سواء كان شفها أم مكتوبا عليه متروك انتسفير التغفى سواتتنامه على ما سياتى في حينه عندما نتحدث عن سلطة التسانسي في تتعره اللاعتراف .

 ⁽٧) استثر تضاء اللغفى ٥ طن أن المحكمة الرضاوع أن تأخذ باعتراف القوم ابن معضر الفسيط أو محضر التخفيق متن تأكفت من معلامة الدايل المستخدم ومطابقته الراقع » : (حكم فاض ١٩٧٤/٢/١٧ مهمومة الإمكام من ٥٢ وتم ١٥ ص ١٩٧٠) •

⁽³⁾ في تحرى التضايا انهم شخص بنثل والده وشود طيه اسحتلاء بأنه علل لهم لهل ايتكاب الهويهة د صليحل إبي ينام الى الابد علد الليلة ، غلم يعتبر: توله هذا منه جويهة (رسالة مكتوراء القامرة سنة 1979 ــ د - ساس صادل اللا ص 9 اعتراف المنهم -

 ⁽۵) و مشار الله و رسالة وكتوراه مكتور سلس منافق الله عام ۱۹۲۱ عن ۱۰ اعتراف القوم ۱
 (۲) مكم تفض ۱۹۰۵/۱/۱۲ مجموعة المكام التنفي س ٦ رتم ۳۱۰ ص ۸۵۱ ٠

انواع الاعتراف: ...

يمكن تنسيم الاعتراف الى عدة انواع وهذا التنسيم يرجع الى اعتبارين . اولا : بن حيث السلطة التي صدر اللها الاعتراف .

ينتسم الى نوعين : اعتراف مضائي سـ واعتراف غير مضائي ه

١ -- الاعتراف التضائي ينقسم بدوره الى : --

 (ب) اعتراف قضائي بالمني العام : وهو الذي يصدر ابام احدى جهات قضاء التحتيق أو قضاء الاحالة واذا صدر الاعتراف ابام محكمة مدنية بمسدد دعوى منظورة ابلها فاته يعتبر اعتراف قضائي .

٢ — اعتراف غير تضائى: وهو الذى يصدر فى غير الاحوال السابقة نقد يرد ذكره فى التحقيقات نفلا من لقوال بنسوبة الى المتهم خارج القضاء (٧) . كبن يعترف بارتكاب الجريبة الهام اعد الاستخاص نيشبهد ذلك الشخص بالتحقيق بالاعتراف الذى سبعه أو بن يعترف فى بحرر صادر بنه يثلا تبل شروعه فى الانتحار بانه أرتكب جريبة با أو فى محضر الاستدلالات (٨) . أو فى تحقيق ادارى (١) .

ثانيا : - من حيث الحجيه ينتسم الى نومين : _

۱ سالاعتراف كدليل أثبات في ألدعوى وفي هذه الحالة يستوى أن يسكون اعتراف قضائي أو غير قضائي وينقسم بدوره ألى نومين .

 (۱) الاعتراف كدليل انتاع شخصى : وهو الذي لا يحتبه القانون كعليل اللادانة ويستوى مع غيره من ادلة الإنبات في توة الانتفاع .

(ب) الامتراف كذّليل تانوني: وهو الذي يستلزم التأتون كيصدر التانون للادانة وذلك كما هو الحال في جريبة الزنا كما نصت عليه المادة ٢٧٦ من قلسون المقوبات « الادلة التي تقبل وتكون هجه على المنهم بالزنا هي التهض عليه مطبعاً بالمفعل أو اعترافه أو وجود مكتب أو أوراق أخرى مكتوبة منسه أو وجوده في منزل مسلم في الحل المخصص للحريه » .

٢ ــ الاعتراف كسبب للامقاء من العقاب ،

الانفاق الجنائي .

راى الشرع في بعض الجرائم الخاصة التي ترتكب عادة في الظلام أو يصحب البات التهبة غيها بالنظر الى ما تحيطه بن دقه في تغنيذها . أن يشسجع الجناه على كشفها وأرشاد السلطات الى حتيقة المساهبين غيها ننص على اعفاء الجناه من العقوبة أذا اعترفوا بشروط معينة .
كما هو الحال في نص المادة ٨} من تاتون العقوبات في حالة جسريهة

(٧) التكتور روزف عبيد ه مبادي، الإجراءات الجنائية في التانون المحرى » الطبعة الرابعســـة
 سنة ١٩١٦ عن ٥٥٠ •

۸) حكم نتض ۲۰/۱۱/۳۰ مجموعة التواعد التانونية جـ ٦ رقم ۲۰ ص ۳۲ ٠

۲۷۰ مكم نتنى ۱/۱/۲/۷۰۰ مهموعة لحكام النقفي س ۸ رتم ۱ ص ۱۷۰ .

الفصل الاسساني

« الطبيعــة القــــانونية للاعتراف »

يقتضى البحث في خلك التحدث عن طبيعة الاعتراف القانونية والتبييز بينه وبين الاترار المدنى والشبهادة ولذلك سنبحث في هذا المصل الموضوعات التالية .

« طبيعة الاعتراف القانونية » ... « التفرقة بين الاعتراف والاترار المدنى » ...
 « التعرقة بين الاعتراف والشبهادة » .

أولا: الطبيعة القانونية الاعتراف -

ور . العبيمة العمولية للاعتراف 1 ... الاعتراف كميل قانوني :

ثار خلاف حول الطبيعة التاتونية للاعتراف فذهب رأى الى اعتباره تصرفا (١٠). تاتونيا وذلك لان المعترف تتجه ارادته الى الآثار المترتبة على الاعتراف .

ويرى راى تحر أن الاعتراف عبل عاتونى (۱۱) ، بالمنى المسيق وذلك لان التاتون وحده هو الذي يرتب الاثار القاتونية للاعتراف وليس لارادة المعترف دخل بتحديد هذه الاثار كيا أن للقاضى سلطة تقديرية مطلقة فى تقدير قيمة الاعتراف دون أى دخل للمعترف ،

والراى الثانى هو الراى الراجع وذلك لان الادار التانونية الاعتراف يوتبها المتانونية الاعتراف يوتبها المتانون ذاته بغض النظر عن ارادة الشخص مدوره هنا قادر على مجرد الاتجاه الى المل دون آثاره الم التانون فهو الذي يحدد هذه الاثار بعيدا عن نطاق الارادة وذلك على خلاف الحال في التصرفات التانونية التي يكون لسلطان الارادة دخل في تحديد اتارها غضلا عن نشوئها .

ويترتب على هذا التكييف نتيجة هية وهى صلاحية الاعتراف كدليل في الدموى وترتيب آثاره الإجرائية بثل الاستغفاء عن سجاع الشهود م ٢٧١ اجراءات ولو لم تتجه ارادة المعترف الى ذلك ، فعلى سبيل المثال اذا استرف المتهم بالجريبة بقررا السه يعترف بتصد الابلاغ عن زملاته النمية النهبة اليه لو تررباته يعترف بشرط مراحاة ذلك الإعتراف لحنظ الدعوى مكل هذه القيود لا احبية لها في ترتيب آثار الاعتراف التي التي التي الاحتراف كان التي ارادها المتنون ومعد ذلك يبدأ المقترف قد انجهت ارادته الى الاعتراف كان ذلك وحدد كافيا لنشوئه وبعد ذلك إن الاعتراف ليس الا عبلا تاتونيا بالمعنى الفسيق وليس تصرفا تمتونيا .

٢ ــ الاعتراف كميل اجرائي :

يثور البحث بعد ذلك حن صلة هذا الصل بالخصوبة الجنائية علن كان له السر في نشوئها أو تحديلها أو انتضافها أحتور عبلا أجرائيا وفاقدة هذا البحث تبدو في حدى / خضوع الاحتراف لنظرية البطلان في تأتون الاجراءات الجنائية على احتيار أن البطلان لا يحيب غير الاحبال الاجرائية أبا عدا ذلك من أعبل بخالفة للتأتون فيقال عنها بالها غير صحيحة أو غير بشروعة والخصوبة الجنائية هي بجدوعة الاحبال الاجرائيسة

 ⁽⁻¹⁾ مثار الایه غی مؤلف الفکتور قصد غتمی سرور و نظریة البطان غی قانون الاجراءات الجعائیة .
 رسالة مکتوراد القامرة سنة ۱۹۰۹ م می ۱۳ .

⁽١١) الولف السابق المكتور أحد التعي سرور ص ٦٤ •

التي تبدداً بتحريك الدعوى الجنائية بقصد الوصول الى انبات الجريمة ومعساتية الجاتي (١٣) .

وقد ذهب البعض (١٣) الى أن العبل الإجرائي هو الذي رتب عليه التسانون
بباشرة آثار اجرائيا ويكون جزاء في الخصومة ويترتب على هــــذا الراى استيماد
الإجراءات التي يباشرها عضو الضبط القضائي سواء كانت بن اجراءات الاستلال أو
التحقيق وبا يسبتها من بلاغ عن الحادث وشكوى الجني عليه ترى أن العبل الإجرائي
هو العبل القانوني الذي يرقب القانون عليه بباشرة الاثر في انشاء الخصــــومة أو
تعديلي أو انتفاسائها سواء كان داخل في الخصومة أو تبهيدا لها (١٤) . أي انسه
لا يشسترط أن يسكون مؤثرا أنها
على نحو ما سبق ه

بالنسبة الى العبل الإجرائي ينتسم الاعتراف الى نوعين :

- (1) الاعتراف كميل أجرائي هو الذي يصدر أثناء الخصومة الجنائية وذلك لاتهاء الانشاء اما بتحريك الدهوى الجنائية سواء امام تضاء التحتيق أو الحكم أو يصدر خارج الخصومة ثم يوثر في نشونها أو سسيرها أو تعديلها أو انتضافها .
- (ب) الامتراف كميل غير اجرائي هو الذي يصدر خارج الخصوبة مسواء في
 الحدى الجالس الخاصة أو أبام القضاء الذني يصدر دعوى بدنية مرفوعه
 المبلها ، بشرط الا يوثر في نشوء الخصوبة أو مسسيرها أو تعديلها أو
 انتضائها ،

« التبييز بين الاعتراف والاقرار المني » :

لما كان الامتراك على نمو ما سبق بيئه هو اندار المنهم على نفسه بارتكاب الوقائد المجرية لها الاترار المدنى فهو افرار خصم لخصيه بالحق الذي يدهيه بتدرا نتيجته قاصدا الزام نفسه بعتضاه (10) .

وهنك أوجه اختلاب عديدة بينهما ، فبينما تتجه نية المتر في الاترار المعنى الى تحمل الانتزاب وتربيب النارك وتربيب النارك القلونية الن هذه النية لا حفل ولا اهمية لها في الاعتراف الجائي لان القانون وحده هو الذي يرتب الاثار الثانونية على الاعتراف ولو لم تتجه نهة المحرف الى مصولها ، عبدالا اذا اعترف المحمم بالنيمة طنا بنه أن هذا الاعتراف سوف يتجهه من المقاب غان ذلك لا يحول دون تربيب اتاره القانونية .

والاترار المنى هو سبد الادلة في المسائل المنية وحمه تلطمة على المتر ويؤدى الى اعداد المدمى بن اتابة الدليل على دعواه طالما أن خصبه أتر بها (١٦) • ويلزم للتلفي المدنى • ولا يجوز المجتر أن يمدل عن أقراره الالخطأ في الوقائع (١٧) • وعلى المتر أن يثبت الخطأ عنى يستطيع العدول عن أقراره •

⁽١٢) الإلف السابق ، التكاور العد غلص سرور عن ٣٠ ه

⁽١٢) المكتور المتحمي واللي « تظرية المبطلان في تالنون الرائمات » عام ١٩٥٨ رام ٢٦ •

⁽١٤) المُؤلِفُ السابِق - الدكتور العبد غلَّص صرور من ٥٠ -

⁽١٥) الإستاذ أحد نشأت و رسالة الإثبات في التعيدات و علم ١٩٥٥ م ص ٢ ج ٢ ٠

⁽۱٦) الدكتور عبد الرازق السلهوري « الوسيط في شرح التلاون الملى » عام ١٩٥٦ من ١٩٥٠ .

⁽١٧) الدكاور احد نشأت - الرجع السابل من ٤٩ بلد ١٩٨ -

لما الامتراف الجنائي ليس هجه في ذاته وانها هو خاضع دائها لتعدير المحكمة ولا يعضي النيابة من البحث عن باقتى اللة الدعوى والمنهم أن يحدل عنه في أي وقت يساد (۱۸) ، ولاترار المدني لا يجوز تجزئته أذا يجب على التاشي المدني أن يأخذ به ولا يطرحه (۱۹) ، لها الاعتراف الجنائي نهجوز تجزئته أذا الابسر متروك لسلطسة التاشين في الانتناع ،

وله الاخذ بما يطبئن اليه وطرح ما عداه دون لن يسكون ملزما ببيان هسلة ذلك (٢٠) ، والاترار المدنى قد يكون صريحا وقد يكون ضبنيا فيصتبر الابتناع او السكوت اقرار ضبغى في بعض الاحوال ، لها الاعتراف البعثار أن يسكون صريحا لا لبس فيسه ولا غبوض وذلك لامكان الاستفاد اليسه كدليسال التسلت في الددوى ،

وأخيراً : ــ غان الاترار المدنى لا يصبح صدوره البها مبن اكتبلت اهليته المدنية وليس هناك تلازم بين الاهلية المدنية والجدائية .

« التبييز بين الاعتراف والشهادة » :

بينا أيها سبق أن الاعتراف هو الترار المهم على نفسه بارتكاب الوقاع المكونه للجريبة أنها أذا تطرق الاعتراف الى مسئل صودرت عن الشير على هذه المسألة يكون المعترف في وقف الشهادة على الشير (٢١) .

لها الشهادة فهي أن يدلي شخص بما رآه أو مسمه عن الجريمة أو عاملها أو بن أبور نبس غيره سواء كانت روايته في مقام الاتبات أو النفي .

وأوجه الشبه بينهما هو أنهما من أدلة الانبات الجنائي التي تساعد على كشف المقينة وتوسيل لادلة جديدة في الدعوى بثل الامتراف (٣٣) . وللتاضي سلطة بطلقة في تعديرها كالامتراف غله أن يطرحها وله أن يأخذ بشهادة الشاهد بالتحليقات دون شهادته بالجاسة طالما انتشع بها .

ويبكن التبييز بينهما نيما يلى : _

 ب. يختلف الإمتراف من الشهادة في أنه انتزار على النفس أبا الشهادة فهي الادلاء بمعلومات عن المين غالشاهد شخص غريب عن الانهام .

 ٢ ... الامتراف وسيلة للائمات في الدموى وفي الوقت نفسه قد يكون وسيلة دفساع المتهم أنها الشهادة وسيلة أثبات نقط بالنسبة الوقائع التي تنضيفها أذا أن الشاهد ليس خصما في الدموى .

 ٣ ـــ الاعتراف أبره متروك لتتدير المهم ومشيئته عيجب أن يكون مسادرا عن ارادة هرة غالية بن ادغى اكراه وبن ثم غالتهم له الحق المللق في عدم الاجسابة على

 (۱۸) الدكتور مصود مصود مصود مصطفى د شرع تأتون الإجراءات الجنائية ، الطبعة التأسمة عسام ۱۹۱۵ ص. ۱۳۱ .

(۱۹) السنهوري ۱۰ الرجع السابق عن ۱۰۵ ۰

۲۰) حكم نقض ۲۱/۲/م۱۹۱۹ - مجموعة الحكام التقض س ۱۱ رقم ۱۱۹ ص ۲۰۰ •

(۲۱) أن امتراف بتهم اكم لا يغير اعترافا ولا شبادة وظك لاته محر بغير يعين • واقدا يقال قرل مقهم طى اكم حسار الله • المحد فتحى سرور « الرسيط فى قانون الإجراءات الجنائية » من AoT ملية عام ١٩٨٠ •

(٢٧) حكم تتقل في ١٩٥٤/١٣/٢٠ م مجموعة احكام التقفي س ٦ رقم ١٠٦ ص ٢٣٢ -

الاسئلة الذي توجه اليه ومن ثم غلا يجوز تحليفه البين قبل الادلاء بالتسواله والا كان الاعتراف باطلالها الشهادة فهي واجبة على الشاهد حلف البين شرط جوهري المسحة الشهادة كعليل في الدعوى والا تحولت الي مجرد استدلال ولما كان للشاهد أعينة في الانبات عان القانون يعاتب على الشهادة الزور في المواد 191 م ٢٩٥ - ٢٩٥ مقوبات و.

ولا يازم لتحقيق جريبة شهادة الزور أن تكون الشهادة مكنوبه من أساسها بل يكمى أن يكون في بعض وقائمها التي من شائها أن توثر في الفصل في الدموي الجنائية أو الدنية التي سمع فيها الشاهد وبالحظ في هذا الشأن أن جريسة الشاهد الزور لا تقوم ألا أذا أحد الشاهد على ما أيده من الاتوال السكانية حتى تقل بك المرافعة في الدمسوى فالى ذلك الوقت مستطيع الشساهد المدول من شهادته (۲۲) .

البساب الاول سقطة القسائس في تقسمير الأفتراف

بتتضى بنا هذا البحث في بدى السلطة التى خولها التقون لقاضى الوضوع في الدعوى المطروحة لهاضوع في النصسساية الدعوى المطروحة لمالمباق المسسساية المتناع جمائين المطروحة المالية المتعرض الابتناع جمائين المطروحة المتعرض الأبنائية التي المرض المسلمين الم

« القصل الاول » تظـــام الاعلة القـــاتونية

نبحث في هذا الفصل سلطة القانسي في تقدير الإدلة في المصور القديمة هيث كان متيدا ينظام الادلة القانونية .

فكان التاشى تدييا متيدا بنظام الادلة الثانونية الذي بمتضاء أن ينتيد التاضى في حكيه بالادانة أو البراءة بأنواع معينة من الادلة بصرف النظر عن مدى التناع بثبوت الواتمة أو مدم ثبوتها فيثلا كان التانون يستلزم عدد معين من الشسعود ويشترط صفات خاصة في شهلاتهم كأن تدون شهادة رؤية لا سماع ومبنية على البقين لا المرجيح أو أن يتطلب من المتهم الاعتراف لامكان المكم ، بعلوبات معينة ،

وكانت الادلة الفاتونية تنقسم في مرنسا إلى ثلاثة أنواع : ادلة وامية ، وادلة شبه وامية ، وادلة منهية وكان يلزم الإمكان الحكم بالاحدام توامر دليل واف في حين للكان فلك المرد دليل شبه وإف الا اذا أشيف أليه امتراف المنهم سواء كان ذلك الامتراف المنهم سواء كان ذلك الامتراف النهم سواء كان ذلك الامتراف النهم الوافي وحده العسكم بالادائة بمعوية خام من المنال شبه الادائة الا أذا الكينها أدلية أخرى ولم تكن وعدم الماكنة تدم بطريق سرية . مكانت المحاكمة تدم بطريق سرية

⁽۱۲) حكم نقض في ١/٥/١/١/ مجموعة الحكام التقض من ١٠ رام ١٧٠ هن ١٨٠ -

ويكتمى بقراءة لتوال الشهود عاذا اعترف المنهم بالنهمة استغنت المحكة عن قسراءة هذه الانوال (٢٤) وكان الاثبات بخضع لنظام الاناة التقونية أى الاناة المذكورة على سبيل الحصر والني لا يجوز للقاضي أن يقتنع بضيرها غاذا توافرت هذه الاناة يحكم القائمين بالاناة واذا قضى باقبراة لعدم كانية الاناة عالى المحكمة تنار بالانراء بؤقتا عن المنهم بناء على أنه تجوز اعادته للمحاكمة عند توافر اطلة جديدة وبوجه عام يكن القول بأن هذا النظام كان يتبيز بسرية المحكمة وعدم اعترام حق الدفاع واعدار حرية المتهم وتقوية سلطة المحقق في جمع المناليل والاخذ بنظام الاناة القاتونية وقد لدى ذلك كلم أن اصبح المنهم من سرحمة تأمين ونشحر بالمجز الإجرائي كنا ترعب على البلغة في الرغبة في كشف المحتيق باى شن أن شد القضاء حيية رسمج لسه بجم بين سلطات الانهام والتحقيق والحكم على الرغم من الشائف بين متنضيات كل بنها سادى الى أن ينشأ في ظل هذا النظام بينا أن كل تاضى هو مدع عام .

الفصل اللسائي « فظسام الاقتفاع الشخصي »

يقتضى البحث في هذا النظام أن تحدد ببدأ الاقتفاع الشخمى سد قيوده سد نطاق تطبيقه الاستثناءات الواردة عليه ،

« نظام الاقتناع الشخصي » :

قد هدت تطور فاسفى في القرن الثابن عشر وقورة ضد نظام الادلة القانونية وانه يجب عدم التنيد بالادلة التانونية في مسائل الاثبات في المواد الجنائية وانها يصدر القاضى حكمه بناء على اقتفامه الشخصى غالامر كله مرجعه الى انتناع القساضى الشخصى مهما كان يصدره ،

وقد الملق على هذا النظام نظام الادلة المنوية أو نظام الاقتناع الشخصى (70).
وأصبح للتانسي العربة في تقيير الادلة (بر) وقد ساد البدأ في التشريب الالانتيب
وانظام الإنجاء أمريكي وأخذ به أيضا التشريب السونيني وأخذ به المُسرع المسرى فتص
ساد ببدأ حرية انتناع القاضي في المائون المصرى عنشي المائدة ٢٠٠٣ من قلسسون
الإمراءات الجناقية على أن القاضي يحكم في الدعوى حسب المقيدة التي تكونت لديه
بكالي حريته وقد خول للقاضي في المسائل الجناقية سلطة واسمة وحرية كالمة في سبيل
بكالي حريته وقد خول للقاضي في المسائل الجناقية سلطة واسمة وحرية كالمة في سبيل
الإثبات ولا يتبد باى تيد سوى بعض استقنامات سنقرم بذكرها بما يبا بعد عنها
الإثبات ولا يتبد باى تيد سوى بعض استقنامات سنقرم بذكرها بما يبا نيين في
مكله المناصر الذي استيد منها رأيه والاسائيد التي يني عليها تضاءه وذلك للتحقق
بما أذا كان ما أعتبد عليه بن شائه أن يؤدى هنا أني المتنجة التي خلص المينا شريد
ملى نبا عرض على بسلط البحث المه بالجلسة حتى لا يؤذذ به الخمسوم
على غيرة منها وقديم والاملة المقاهية في الدوري لا يصح مطابته بالاخذ بعليسل

 ⁽۲۱) الفكتور لجد نتمي سرور د الرسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، عام ۱۹۸۰ من ۱۹۵ .
 (۲۰) الفكتور على رائيد د الإقتناع التستمين للقاضي ، رسالة دكتوراد عام ۱۹۵۲ من ۱۰۷ .

معين الا اذا تيد القانون بذلك (٢٦) . ما لم يقضى حكبه أنه يقضى بالبراءة الا بعد أن اللم بتلك الادلة ووزنها غلم يقتفع وجدائه بعمضها فلا تجوز مصادرته اعتقاله والا المجللة في حكم لهام محكبة النقض كما أنه لا يحكم بالادانة الا اذا الحبال فضيره اليها (٢٧) .

النتفى (٢٨) بأن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكة الجنايات الا اذا تبيئت أن الواتمة جناية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت ادانته ولها بناء على ذلك أن تمحص واتمه الدعوى والادلة المطروحة أبابها وأن تلفذ في سبيل تكوين متينتهم بقول دون آخر ،

ولكن تضاء التحتيق لا يتدر عناصر الانبات الا من وجهة نظر كدايتها بالانهسام ويلاحظ أنه لا يشترط أن نصل أدلة الإنهام إلى مرتبة اليقين كها هو الحال في هسكم الادانة أذ يكمى توافر دلائل تفيد جدية الشك في ارتكاب المتهم للجريبة فالشك يفرض المتهم في مرحلة الاتهام ولصالحه في مرحلة الحكم .

« استثناءات مبدأ الاقتناع الشخصي » :

هناك بعض الاستثناءات جطها المشرع خروجا على الاصل العام وهو مبددا الانتناء الشخصي للقاضي وهي: ...

 ١ - جعل لبعض المحاضر حجية خاصة بحيث بعتبر المحضر حجة بما جاء نبه الى ان يثبت ما ينفيه إسا بالعلمن فيه بالتــزوير . أو أثبــات عكمـــه بالعلرق الاعتبادية (٢١) .

تبات المسائل الاولية أي المسائل غير الجنائية يتبع القاضى المصل عبها طرق الاثبات المتررة في القانون الخاص بطك المسائل .

٣ - حمر ادلة الاثبات في جريبة الزنا اذجاء نس م ٧٦٧ من تاتون المتوبات وجعلها ملى سبيل الحصر وبجب التند بها عند البحث في الادلة التي تقبل وتكون هجة على المنهم بالزنا . الا أن هناك رأى آخر (٣٠٠) . يرى اضاعته استثناء رأيسيع وهو الترائن التقونية سواء كانت تلطمه لا بجوز البلت عكسها أو بسيطسة بجوز البلت عكسها ونحن نؤيد هذا الرأى لوجاهته في التأسل التاتونية .

((غيوده)) ;

ولكن حرية القاضى في تكوين متبعته تفضع لقيدين : ...

أولا : _ اتباع وسائل الانبات الشروعه : _

يجب على التأسَّى الا يلجاء الى طرق الاتبات التي ننطوى على اهدار لمتوقى

[«]٣٦) حكم نقض ٢/١/٧/١/ مجموعة أحكام التقض ص ١٨ رقم ١ عن ٣٣ م «٣٠ »

⁽۲۷) حكم نقض ١٩٥٨/٦/٨ مجموعة احكام التقض س ٣ رقم ١ - ٣ ص ٩٤٨ -

 ⁽۲۸) المادة ۳۰ من غانون اجرادات اللهض بالنفض او حيث الله لا يجوز اثبات عكس ما ورد لهـــي
 محضر الجلسة او الحكم الا بطريق اللهض بالتزوير -

⁽٣٦) اللادة ٢٠١ من تلفون الإجوادات الجنائية للمحاضر المحرو في المقالفات حجة مطلقة ثبت نبيا التي لن يثبت عكس ذلك وكذلك تلفون المرور جعل نفس الحجية للمحاضر المحرود في حدا الشان • (٣٠) الدكتور أحدد ننحى سرور • المرجم السلبق عن ٢٥٤ بند ١٤٣ هيمة ١٩٨٠ •

الامراد وضمانات حرياتهم دون موجب من القانون غمليه بثلا الإيلجاء الى تصسفيب المتهم لاتبك الجريمة أو الى استجواب مطول لحمله على الاعتراف أو الى طرق احتيالية للحصول على أفلة الاتهام .

ثانيا : ... أن يكون التناع مستهدا من ادلة : ...

القاضى عند بحثه عن المقيمة لتكوين عقيدته لا بد أن بيحث عن اللة تمثّلة في الدعوى وطرحت المله بالمجلسة وخضصت لماتشنة طرفي الخصوصة ولا جامع بعد ذلك من أن يعززه باستدلالات ويكون حكم القاضى يمييا . أذا استقد على الاستدلالات وحدها (٢١) .

وقد تضت محكننا الطيابا بأنه يجب على المسكبة الانبئي حكيها الاعلى الوتام الثابته في الدعوى وليس لها أن تتهمه على أبور لا سند لها بن التعتيقات . ويجب أن يكون الدليل أجراء صحيح (٣٦) .

نطلق ببدأ الانتناع الشخمى : ... ا ا ... في تضاء الحكم : ...

استقر اللقهاء على أنه يجب أن يطبق ببدأ الانتفاع الشخصى لهام القضاء الجنقى جبيعة سواء لهام حكية الخالفات أو الجنوب أو الجنايات وقد أكدت بحسكية التغفي ذلك في عدة أحكام لها (٣٣) ،

وقد لخذ المشرع المحرى بذلك عجساء نص المسادة « م ٣٠٠ من ماتسون الاجراءات الجنائبة « يحكم القساشى في الدعوى حسب العنيدة التي تسكون لديه مكابل هرينه » .

٢ _ تضاء التحتيق بالاحالة : _

يطبق هـذا المبدأ أيضًا أبلم تضاء التحتيق أو الاحالة فهم يتدرون كماية الادلة للانهام أم الادانة للخضوع لقواعد معينة ولا ارتابة بحكبة النقض ولكنهم يخفسـمون ارتابة ضهارهم واتتناعهم الشخصى (٢٦) وقد تضت بحكبة ،

القصل الثاقث

تجسزلة الاعتسسراف

راينا نبيا سبق من خلال عرضنا لمدا الانتناع الشخصى أو الشرع الجنائي تد لغذ ببيدا حرية التانس في الانتناع وذلك خلاما التانسي الذي الذي ينتبد في الانبات بوجه مام بالادلة معينة ونتيجة لذلك نملي خلاف الحال في التانون المدني من عسم جواز تجزئة الاترار على نعو ما سبق بياته عند النبيز بين الاعتراف والاترار المدني .

⁽٣١) الدكترر محرد محود بصطنى - الربع السابق عن ٣٨٢ -

⁽۳۲) حكم نتش ۱۹۲۹/۱۱/۳۳ مجرعة العسكام النتض ص ۱ - رقم ۵۲ مر ۱۹۲ باولوسسا الكتاب المواوسسا الكتاب المواوسسا الكتاب الك

⁽۱۲) عدم على المد راشد - الحرج السابق من ۱۷۷ -

فأن اعتراف المتهم يقبل النجزئة وقد استقدم قضاء محكمة النقض على أن مصكمة الموضوع غير مازمة بالاخذ باعتراف المتهم بنصه وظاهره بل لها في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزىء الاعتراف وتأخذ منه ما تراه مطابقا للحقيقة واتعرض عما تراه مغاير لها (٣٥) . على أن تجزئة الاعتراف لا تصبح قانونا الا اذا كان الاعتراف قد نسب على ارتكاب الجريبة وانحصار انكار الجاني على الوقائع التي تتعلق يظروف /الجريمة أو بتقدير المقاب كما اذا اعترف المتهم بارتكابه جريمة القتل ولكن بغير سبق اصرار أو اعترف بقتل المجنى عليه الا أنه لم يقارن جريمة القتل وحده وأنما سلساهم ممه متهم آخر في ارتكابها وفي هذه الحالة يقتصر أثر الاعتراف على الجريمة مجرده عن ظروفها أما تقدير مدى ثبوت هذه الظروف فهو متروك لاطبئنان المحكمة من سسائر ادلة الاثبات ولا ينمن الاعتراف على ارتكاب الجريبة اذا اقتصر على بعض وقائمها س تتيدها بوتائع أخرى ننفى أحد أركانها سواء كانت هذه الوقائع بن أسباب الإباحسة او تنفى أحد اركانها مثال ذلك من يتر بارتكابه جريمة قتل وهسو في حسسالة دفاع شرعى (٣٦) أو ارتكابه حادث تصادم مع الادعاء بأنه لم يرتكب خطأ في هذه الأمشلة المب الاترار على وقائع متعددة الا أن وجود بعض هذه الوقائع الى أنصب عليها هذا الاترار والاخذ ببعضها دون الاخر . الا أنه لا يجوز التول بأن الاترار ببعض هذه الوقائع بمتبر في ذانه اعترامًا بالجريمة الا أن ارادة المعتسرف لم تنصرف الى التسليم بارتكاب الجريمة ويجب على محكمة الموضوع أن تقصح عما اطمأنت اليه في هذا الاترار وما لم تطبئن اليه ،

البساب الثاني

غوة الاعتراف في اغتناع القاضي

يتضى البحث عن تيبة الاعتراف في دائرة الانتناع المرخص لقاضى الوخسوع ان تتعرض في سبهل بيان ذلك لبحث بدى تيبه هذا الاعتراف في ظل نظام الادلة التلقونية ونظام الانتفاع الشخصى ونقتضى هذا البحث عن بدى سلطة القاساضي في تقدير تيبة الاعتراف وبدى خضوعه في هاذ الرقابة محكمة النقض وبناء على ذلك على هذا المباب يكون فصلين .

القصل الاول

مبدا الاغتنساع الشخصى وقيبة الاعتراف

تبل أن نفوض في هذا البحث يجب أن ننوه على أن نبحث هــذا البدأ يتنضى تعديد لجزائه ويعتم علينا أن نبحث الموضوعات الاتية : ــ

تهمة الامتراف في ظل نظام الادلة التاتونية ونظام الانتناع الشخصى ــ انــر المناطقة يصدر الملها الامتراف في تحديد مدى هجية ــ حدود سلطة التاضى في تقدير تهمه الامتراف ، وتحتم هذا الفصل بالاجابة على سؤال علم وهو هل يكفى الامتراف وحدة الحكم بالادانة ... أ

⁽٣٥) حكم نقض ٢٢/١٠/٢٢ مجموعة الاحكام م س ١٤ رقم ١١٣ من ١٨٧٠ .

⁽٣٦) حكم نقشي ١٩٥٢/٦/١٠ مجموعة الاحكام في من ٣ رقم ١٠٣ ص ١٠٧٦ ٠

ا حسقية الاعتراف في ظل نظام الادلة المتلونية والانتناع الشخصى: - ظل الاعتراف في ظل نظام الادلة الدليل وكان ظل الاعتراف في الثورة المتراضية في ظل نظام الادلة التكونية سيادة الدليل وكان لله توقع تتليد المتاشعي وقد ظل كفلك بالنسبة المدول الذي لا زالت تلفذ بنظام الادلة المتونية والتي لا يتبتع عليها المتلفى بحرية في تقدير الاعتراضات بل هو يتقيد بالتواعد المصروص عليها في المتلون .

ولكن على خلاب في ظل مبدأ الانتناع الشخصى الذى تأخذ به النشريمات الحديثة اسبع للظاهري الحرية في تتكبير حجية الاعتراف (۱۳۷) . علم أبن بعول على اعتسراف المنهم في آية من بحرحلة بن مراحل التحتيق بنى اطبان الى أنه يبثل الواتسع وذلك على المنهم بن جحوده ألبله يجلسة الحاكمة (۲۸) . وصار الاعتراف أبن تقديره بن شنون عاضم الموضوع بحرية حسيها يتكشف له بن ظروف الدعوى وقد تضب يحسكمة التنقض (۱۳) . بأن الاعتراف في المسائل الجنائية بن عناصر الاستدلال التي تبلك تتلك يحكمة المؤسوع كابل الحرية في تقدير حجنها وقييته في الابنات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المنعم في محضر الفصيط بنى الحابات الى حاليته للحقيقة وأن عسلام أي مراحل التحتيق الأخرى ولكن أذا هنم المنهم بأن الاعتراف المنسوب الله كان نتيجة سليم بما يشويه واطبائت اليه نفسه كان له أن يلخذ به وهو في ذلك لا يكون خلفسما اكراه وجب على القاضى (.) ، وهذا با سنوضعه في الفصل الخاص بعدى رقابة محكمة التنفس (.) ، وهذا با سنوضعه في الفصل الخاص بعدى رقابة محكمة النتفس في التنفس .)

٢ -- « اثر السلطة التى صدر الملها الاعتراف قى تحديد مدى حجيته » . سبق ان ذكرنا نها سبق ان الاعتراف ينقسم اللي اعتراف تضائى وغير تضائى وحددنا ان الاعتراف التضائى ينقسم بدوره الى نوعين اعتراف تضائى بالمعنى الفسيق المنصوص عليه المسادة ٢٧١ اجراهات جنائية واعتراف تضائى للم سلطة التحقيق والمدكة .

(1) حجية الاعتراف الصادر المام المحكبة المنظور لمالها الدموى: - وهذا الاعتراف هو الذي يصدر المام القاضى الذي يحاكمه ويتبيز أن كان يتفاول

⁽٢٧) التكتور روؤف عبيد - الرجم السابق من ٨٨٥ -

⁽٣٨) حكم نقض في ١٩٥٦/١/٣٤ مجموعة احكام النقض من لا رقم ٨٣ ص ٢٧٤ -

⁽٢٩) حكم نتفي ٢/١٢/١٣/٢ مجدوعة احكام النتفي من ٢٤ رقم ١٥٨ ص ٢٧٨ -

وجها، من حيديات المحكم : أن الشاعن الإيل اعترف الضابط بدارة منزله الدهارة، وتسجيلها كمسا اعترف الإخرون بتلمسيل ما سحرة الفياجة في محضرة مثبتا أنهم وددوا لهيه ما سبق أن قريدا له بسبه بر شخامة وأورد المحكم المقبون غين عشى ثبوت الوثيقة لديه الداة مستحدة منا الثبتة الشابط في محضره والوال الشاعدين واعترف المنهين غي محضر الفسيط ومي اعلم سائفة تزدى اللي ما رتبة المحكم عليها ١٠٠٠ لما كان ذلك وكان المحكم الملمون فيه د عرض المفاح المتهين بثبان الاعترف الصادره مفهم والهراب مندعها المائم عليها على المحافظة المحكمة المن مسمة حلم الاعترافات والثنائجا عن عدولهم عليا في تحواد مده الاعترافات الذي لم تراد المحكمة في اورائ الدعوي ولا في مافيستها ما ينفي مسحلها أو بفت عليد الملكة دايلا المستميدة وتعتبرها المحكمة دايلا مستقلا وبالا كان أي من المتهين لم يدع

⁽٤٠) حكم تقض في ١٩٥٦/٢/٢١ مجموعة الحكام النقض من ٧ رقم ١٩ ص ٢١٩ -

جميع وتاتع الاتهام بلله يعفى المحكة من سماع الاتلة الاخرى اذا رات ذلك ولها اذا كان الاعتراف تأسر على بعض الوتاتع اى اعتراف جزئى غلا يبتى لهلم محسسكية الموضوع الا البحث فى كونه مطلبقا للواقع لو غير مطلبق (1.)) .

(ب) الاعتراف أمام محكمة غير مختصة أو أمام سلطة التعتيق ...،

وهو الاعتراف الذي ينظر اليه على انه حدث ابلم لحد رجال التضاء الابر الذي يبحل الانجاء الفلب أن يكون هذا الاعتراف في جلن بن الثبك في سلامة كيفية هصوله عليه وان كان لا يجوز للمحكمة أن تستعمل في شأته الرخصة التي خولتها الملاة ٢٧١ اجراءات جنافية (٢١) ،

(ج) الاعتراف أمام سلطة جمع الاستدلالات

الاعترافات الصادرة المام هذه السلطات تكون خالية من الفسياتات لان من
بياشر ما بيارس فيها سلطة التحقيق أو الحكم وقد سبيت هذه الاعترافات اعترافات
غير تفساتية ولانها غير منظمة تنظيبا يحدد لوضاعه تقونية الإجراءات الجنائية ولكن
طبتا لمبدأ انتناع المقانسي وحريفه في تكوين عقيدته عان القافسي حر في تقدير تهسية
الاعتراف سواء كان تفسلتي لم في تضافي لابه لا يخرج عن كونه دليلا في الدمسوى
يخضع لتندير القضاء كبائي الاطة (٢٤).

٣ ... حدود سلطة القاضي في تقدير تبية الاعتراف ؟

ليس المتانس سلطة في تتدير قيبة الامتراف ماذا مدل المنهم من اعترافه أو التكور المنافقة الم التكور المنافقة المن

وفى ذلك تقول محكمتنا الطيا (٤٤) . « أنه وان كان للمحكة في الواد الجنائية السلطة الكليلة في أن تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق على الحليلة بمحتمه الا أنه أذا الكليلة في أن تأخذ باعتراف المتهاء وفن المحكمة أن تحتق هــذا الدماع وفن يتضبن حكمها الرد عليه وتقده أذا رأت عدم صحته ثم تأخذ بالاعتـــراف أذا رأت مدم صحته ثم تأخذ بالاعتـــراف أذا رأت

ولذلك ينبغى على القساضى دائما أن يبين رئيه فى الاعتراف عنى ولو كان قسد صدر أبام الشرطة أذا رأى طرحه وبراءة المتهم حتى يتفادى عيب القصور الذي يبطل هكه (ه)) .

وقد جرى تضاء محكمتنا الطيا على أنه اذا كان الامتراف سليما مما يشسسويه متونا ، للتاضى الموضوع تقديره بكابل حريته وله أن يلغذ به متى اطبأن اليسسه

 ⁽²¹⁾ التكتور روزف عبيد - الرجع السابق عن الده - الدكتور محود محود معطى - الرجع
 البين ص ٤٣١ -

 ⁽۲۵) الدكتور سلس سابق الماد رسسالة بكتوراه اعتراف التهم ۱۹۹۹ من ۱۸۸ رام ۱۶۱ م.
 (۲۵) الدكتور حسن الرسفاري مقالة في المهلة الجنائية القومية ۱۹۹۰ من ۱۰۹ من قسوة

الامتراف في الاثبات الهنائي -(£2) حكم نقض ١٩٦٨/١٢/١٨ مجبرعة لحكام التقض ص ١٣ رام ٢٩٨ ص ٩٦٢ .

^{(£}a) التكترر روزف عبيد - الرجع السابق من ٩٥٩ -

نفسه وهذا الاطلاق محل نظر : ... الذ أن يتسنى المقاضى وقد استجبع الاعتسراف شروط صحته وصدته أن يجد أسبابا سائفة لاطراحه وأنها حتيتة الراد أن المتاضى العربة في تقدير توافر كل عنصر من عناصر صحة الاعتراف وأذا كان الاعتسراف مستوفيا في نظره شروط الصحة ومطابقا للحقيقة نعين عليه لخذ به (٢٤) .

٣ ــ هل يكفي الاعتراف وحده للحكم بالادانه .

كل دليل على حده لا يكمى لتكوين انتناع القاضى فالحجية والانتناع بستخلصان من تسائد الادلة المختلفة وكل دليل في الفائب الاعظم من الاحوال مفتقر الى أن يؤيد بالاغر ولا يستثنى الاعتراف من ذلك .

ولم يلخذ المشرع المسرى بذلك ولكن ... برى الفقهاء (٧٤) . شرورة تليسد الاعتراف بأدلة تعززه فالاعتراف وهده لا يكلى في تسبيب حكم الادانة فاذا أعتسرت المتهم بالقهمة المسندة اليه يجب على المحقق أن يبحث عن الادلة الذي تعزز الاعتراف لائه ليستل المفاتشة كغيره من أدلة الاثبات (٨) . ولكن قد جاء نص م الا الميل يعتبل المفاتشة كغيره من أدلة الاثبات (٨) . ولكن قد جاء نص م المال المتهم عما أذا كل معترف بارتكابه اللمعل المسند اليه غان أعترف جاز المحكمة الاكتفاء باعترافه والمتكم عليه بغير مساع الشهود والا نفسيم شبهادة شهود الاثبات الله ع

مَالِحَكِة بِنَاءَ عَلَى هَذَا النَّصَ لِهَا أَن تَكَثَى بِالْأَمْرَاف في الحكم بالادانة (١٩) . ولكن بيكن الامتراض على هذا النبي اذ أن الواقع يتنضى أجراء تحتيق للاتنساع بمسعة الامتراك .

وتوجد الان حسركة توية ظهرت احسداؤها في المحسائل والمؤتدرات الدولية ضد صلاحية الاعتراف كاساس للادانة في المسائل الجنائية اذا لم يكن مؤيدا بسائلة الخرى ويبدو أن هذا الاتجاه أترب الى الصواب والى حماية الحريات الفردية غالاعتراف الذى لا يسنده دليل آخر لا يمكن الاطبئنان الى صدته ومن المجازعة أن يبثى عليسه حكم بالادانة (٥٠) .

القصل اللبيائي

مدى رقابة محكمة النقض على اقتفاع القانس

لما كان بيدا الاتناع الشخصى للتانس هو المبدأ الذى ساد التشريعات الجنائية المحديثة للم يصد التضريعات الجنائية المحديثة للم يصد التانس به يعدا التخدير طبقا لما يستقر أن وجدائه لا رتابة عليه أخير ضعيره أن أن يكون عنيناته حسب الالحالة التي صرحت لما يه بالمجلسة ونع بالتشتة خصوم الدعوى فيها وتولى الرد عليها وتنتيدها ليس مطالبا بأن ياخذ بالحلة بهائدرة أن غير مباشرة (أه) ، أذ أن مدار الإنبات أن المواد المجاشرة الأمن المناسي الى نبوت أو نفى الوتائية المحروحة عليسه بني استقرت عنيناته على رأى والمتاعدة أن الاداة في المواد الجنائية على رأى والمتاعدة أن الاداة في المواد الجنائية على رأى والمتاعدة أن الاداة في المواد الجنائية عنسائدة يكسل

⁽٤١) التكثير مصود مصود مصالى - الربع السايق - يقد ٢٣٩ عب ٢٢٤ -

⁽٤٧) التكترر بحود معود معطى - الرجع السابق ص ٤٧٤ -

⁽AA) التعليمات العامة المنيابات ج القسم القضائي لسنة ١٩٥٨ بند ٣٦ -

⁽٤٩) ملكم نقض ١٩٥٧/٥/٢٧ مجموعة المكلم المنتفي س ٧ رتم ٥٣ ص ١٨٠ •

١٩٠٥ مولة المعنية العلبة السورن عام ١٩٠٤ عن ٢٠٨٠ -

بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة القاضى وبعد أن يكون القساضى قد كون المتاعه يصدق المتناعه يكون المناعه بالمدق المتناعة بعدق دليا المتناعة بالمدق ولا ينضع لم يكون مازما بتسبيب اقتفى بل يكون دليل وبيان المناصر التى كونت هذا الاقتناع ولا ينضع لرقابة محكمة النقضى بل يكون خاضعا لرقابة ضميره فقط (٥٣) . فالقاضى يستطيع أن يقتصر على اعلان اقتناهه بعدق الدليل أو عدم صدقه دون بيان أسباب هذا الاقتناع .

ولكن يجب ملاحظة أنه وأن كانت سيادة الانتفاع تعلى التاشى من تسبيب الانتفاع يتطلب بيسان الانتفاع يتطلب بيسان الانتفاع يتطلب بيسان تتاصيل تقدر والطريقة التي كون بها انتفاء أي تصوره والطريقة التي كون بها انتفاء أيا تسبيب الاحكام فهو البلت وجود اللمل الاجرامي ونص القسادون الذي ينطبق عليه والانتفاع .

ولكن محكمة النقض بمكنها عن طريق مراقبتها لصحة أسباب الحكم أن تراقب اتفاق انتناع التاشي مع العقل والمنطق .

الباب الثالث

بطسسلان الاعتسراف

القصل الاول

الاسباب التي تشسوب الاعتراف

كي يكون الامتراف دليل اثبات يمول مليه القاضي في حكيه بالاضافة الى أدلة اخرى في الدموى لا بد أن يكون اعتراف صحيح خالى من أي عيوب تلحق به ،

مالامتراف قد تلحق به اسباب تجمله بشوبا وبالتالي لا يعول عليه في الاثبات والتأثير الذي يجعل الاعتراف غير ارادي بتبييز شكلهن: ---

اما تاثير أدبى يؤثر في نفس المتهم ويضمف ارادته الحرة ولما تأثير مادى يصحم ارادة المتهم ويحمله على الامتراف وهذان النومان من التأثير يخطفان فيما يلى "

١ ــ بن ناعية المحر :

التأثير الآدبي مصدره عوامل لا تبس جسسد المقهم وتؤثر على ناحيته النفسية إما التأثير الحادي يتم عن طريق المسامس بجسد المتهم .

٢ ـــ من ناهية الاثر:

التأثير الادبى يؤدى ألى مجرد ضعف أرادة الجاتى أبا التأثير فيعنبها ويشلها . وبناء على ما تقدم ذكره يبكن القول بأن الاسباب التي تجعل الاعتراف

او اعترامًا بشوبا يبكن تنسيمها الى نوعين - -

أسبل تتعلق بالناهية المطوية وأسبك نتعلق بالناهية المادية وليها يهلمي نبسدا بعث : -

⁽١٥) الدكتور على راشد ، الرجع السابق ص ١٥١ ·

or) حكم نتش ٢٩/١/١/٢٩ مجمرعة أحكام النتشي س 18 رقم ١٢ ص ١٥٤ ·

 ⁽٥٢) الدكتور سامي صادق اللا رسالة بكتوراه القامرة ١٩٦٩ عن ٢٧٦ جزء ٢٢٩ •

⁽¹⁴⁾ لليكتور على راشد - الربيع السابق ص ٢١٣ -

أسباب التلاير المنوية :

عند بحث الاسباب المعنوية التي تجعل الاعتراف غير ارادي يبكن التول بأن هذه _ الاسباب عديدة لا حصر لها ونـــكن يبكن بشيء من الايجـــاز ايضاهها في المـــــور الاتية : __

الوعد ... التهديد ... الحيلة والخداع ... استعمال الوسائل الفنبة للكشف عن الاعتراف .

1 ـــ الوعسد 🙄

ويمكن تعريف الوعد بأنه بعث الامل لدى الجقى في شىء يتحسن به مسركره ويكون له آثر على حربة المنهم في الإختيار بين الانكار والاقرار وهو لذلك سبب للشك في قوته كتليل (٥٥) . فبجب استبعاد الاعتراف الناتج عن الوعد والاغراء وعسسدم تبوله في الانبات (٥٩) .

مندئذ لا يجوز للمحكمة أن ترغض العليل الذي تبله المتم تبولا هرا وأن تتبسل الإعتراف الذي أدى اليه والذي تبله المتم ليضا تبولا هرا ورأى وهو في كابل حريته أن من مسلحته عدم الطمن عليه (١٥) . لها أذا أنتيت المحكمة ألى المتمه لم يكن عالما بالعيب الذي شاب الدليل أو الى انه على علم بالعيب لم يكن هرا في المأرته أو عسدم المزيب المنبعة ملمه بالتبعيد على أسلم ذلك العليل في المسلم ذلك العليل الاعتراف الذي حمل المتم على الالاء به تنبية ذلك بهذا العليل فيها المروع لان ضمائات العربية المتروع المنافقة المنافقة المنافقة من المنافقة من المنافقة المنافقة المنافقة الم تر أنه سلمة النافقة وتوافر شروط المنافقة الم تر أنه سليم قانونا وأن تستبعده أذا لم تر أنه سليم قانونا وأن تستبعده أذا لم تر أنه سليم قانونا وأن تستبعده أذا لم تر أنه سليم قانونا وأن لم يطلب بنها أهد الخصوم استعداده استبعده أنا الم تر أنه سليم قانونا وأن في يطلب بنها أهد الخصوم استعداده أ

٣ -- تأثير الاعتراف على الوقائع والدلائل القائجة عنه :

القاعدة : مد بين تقنون الاجراءات في المادة ٣٣٦ منه « اذا تقرر بطلان أي أجراء ملته يتناول جبيع الاثار التي تترتب عليه مباشرة » .

مُلقاعدة اللّلوعة ان كلّ ما بنى على بِاطلُ عهو بِاطلُ مِنْه مَاذَا استِهد الامتراف لعدم توافر شروط صحته مُلقطيل المستبد من هذا الاعتراف لا يكون محلا لاى اعتبار وقد قضت محكمة النقض (٥٩) . بأن الأخذ بالطيل الذي يكشف عنه الاعتراف ضمير الاختياري بعتبر تقريرا عانونيا خاطئا لا يتفق وفقه قانون الإجراءات الجنائية وكان

⁽وه) الدكتور محود مصود مصطنى • الرجع السابق ص ١٨٠ •

 ⁽٥٦) التطيعات العامة للنبيابات بند ٢٥ مل ١٣ « لا يجوز للمطلق أن يعد التهم بشيء ما كتخفيفه
 ١٥ . نب ذاك بند على ١٧٧ه ألف بلد تكامه العدمة و ٠

المقاب أو نسعر ظلك منه على الإعتراف بأوتكابه الجريمة ، • (١/٥) المكتور أحمد فتحى سرور (نظرية البطائن) ص 810 •

 ⁽ه) حكم نتفي ١٩٥٨/٦/٣ بيورعة الحكام النتفي س ٩ رقم ١٥٦ من ١٠٦ ٠

⁽٥٩) عكم نقض ١٩٥٨/٢/١٠ مجموعة الحكام النقض رقم ٣٥ ص ١٦٦٠ ٠

المتهم الطاعن قد بنى طعنه على أن الحكم المطمون نبه أنطوى على تناتض وخطا جوهرين وذلك أنه بعد أن قرر استبعاد الاعتراف الصادر من التهيئ لضابط الشرطة لاته وليد أكراه ، عاد الحكم غاعد على واتمة أكتشك جنة التنيل التى أرشد عنها الطاعن بعد أن ذكر في اعترائه التى الجنة أنه في ترعة وكان يتمين استبعاد كل دليل ترتب على هذا الاعتراف البلطل هذا وقد انتهينا من أثر الاعتراف البلطل على الوقائم الماتجة عنه وثائره بالاجراءات السابقة عليه وبدى بطلان الاعتراف وتعلقه بالنظام العام نود أن نشير في نهاية هذا البحث الى أنه يهكننا الخوض في بحث آخر يتضرغ لهذا الوضوع وهدو (بطلان الاعتراف) ويهكن أن بحثا يثمره لفسسمان الحرية الشخصية .

وكمُلَّة هذه الحرية في مواجهة عسف السلطة القائمة طبقا لمدا سيادة القانون . ولكن ما هو الوعد المبطل للاعتراف الإرادي ؟

يكون الاعتراف غير ارادى اذا كإن الوعد من الصحب على الشخص المسادى بقاومته بحيث يكون من شائه أن يدفعه الى الاعتراف مثال ذلك وعد المتهم بالمغو عنه أو باعتباره شاهد أو بالافراج عنه أو عدم تقديبه للمحاكبة فالاعتراف المسادر نتيجسة الوعد في هذه الحالات يتم بالحلا أو كان اعتراف حقيقيا طالما صحر نتيجة للتأثير ولكن اذا اعترف المتهم نتيجة لامل راوده في احتبال العفو منه دون أن يكون بناء على وصد من المحقق فيعتبر اعترافا متبولا في الاثبات بتى ثبت أنه كان صادقا واذا استنتج المتهم من تصريحات المحقق على خلاف الظاهـ را التسساهل معه عند اعترافه فلا يستبعد هذا الاعتراف .

٢ --- النهديد (الاكراه المغوى) :

التهديد هو اهم صور الاكراه المعنوى وهو ضغط شخص على ارادة آخر لتوجيهها الى سلوك معين ،

ا ــ ويستوى فى ذلك أن يكون التهديد بالنداء المهدد فى شخصه أو فى ماله أو فى بدله و فى ماله أو فى بدله و مور النهديد كليم ، بندنيسة أو حرباته من الطعام ويستوى بعد ذلك أن يكون التهديد مصحوب بقعل مادى أو غسيم مادى أو غير مصحوب إو أن يكون مباشرا أو غير مباشر ويشترط فى التهديد شرطان كي يبطل الاعتراف الارادى : ...

اولا: أن يكون وليد أبر غير شروع ،

ثانيا : أن يؤدي مباشرة الى اعتراف المتهم .

ويؤثر التهديد في ارادة المعترف نيجمل اعترافه هذا باطلا لان المتهم سيجد نفسه بين أمرين : --

اما أن يعترف كى يتفادى الضرر المهدد به واما آلا يعترف فيتعرض للخطر وتأثير التهديد يختلف من شخص لاضر ياختلاف السن ــ الجنس ـــ درجة التعليم ـــ البيئة ـــ وقد يؤثر التهديد على شخص إلتهم في اعترافه وأنها يهتد ليشمل الشخاص أعزاء عليه كروجته او والديه او اولاده ناته غالبا با يضعف ابلم هـــذا التهديد ويعت ب بارتكابه الجريبة (.١) .

٣ ــ الحيسلة بالخداع :

بيكن التول بأن الحيلة ليست كنبا مجردا بل يجب لن تكون مؤدة بمظاهسر خارجية تعززه ولا يجيسز القسانون استصال الحيسلة للحصول على اعتراضات من المنهم حتى ولو كان الوصول الى المتيتة متعذرا بدون استعمالها وعليه اسستبعاد الاعتراف المبنى على العيلة هر، إنها .

نوع من التدليس الذي يوقع المنهم في غلط ويسيب بانتالي ارادته وطالما كاتت الارادة معيبه وقت الادلاء بالاعتراف غانه لا يكون صحيحا .

وبن أهم صور التدليس التي لجا البها المحقق للحصول على الاعترامات مس المتهم سـ الاستماع خلسه الى المحادثات التليفونية .

ان الاستباع الى المحادثات التليفونية يعتبر من الطرق الاحتيالية المحرمة لان فيها لهتناع على حق الانسان في سرية مراسلاته الذي كتله الدستور (٦١) ، وقسد احاط المسرح هذا الحق برزيد من المسهلات علا يكمى توامر الشروط القانونية الني تجيز القاضى والتنتيش بل يجب دائها تدخل القاضى الذي من اختصاصه وحده الاذن بالراقبة (٢٦) .

اسباب التاثي المادية :

وهي : المنك (الاكراه المادي) _ ارهاق المنهم بالاستجواب المطول _ استعمال المتاتي المخدرة .

1 ــ الاكراه المسادي:

الاكراه المادى يشل ارادة المتهم بتوة مادية لا تبل له ببقاومتها ننتمطل ارادته وقد تحيى على نحو ولا تنسب اليه نهيه غير حرية عضوية محددة من الصفة الارادية ويتبئل هذا في التعذيب وهو اشد انواع التأثير ويفسد الاعتراف .

1 -- والعلة بن استبعاد الاعتراف الغاجم عن التعليب هى أن المتهام الذى يخضع للتعليب لا يعترف بحرية وتكون ارادته محيية غاتراره هذا لا تبية له . وفي الواقع بعض رجال الشرطة والمحتق الى استعمال العقف مع المتهم للحصول بمنه على الاعتراف لاخفاء عدم كمائنها وتصورهم فى التحقيق وهم بدائع الكسلة بتصيون الاعتراف لاعفاء انفسهم من الجهد الذى تستظرهه مواصلة البحث عن الاعلم الموضوعية السلية ويتحقق الاكراه الملدى بأى درجة من السنف ويبطل الاعتراف طالما فيهم مساس بجسم الجانى ويستوى أن يكون سبب ألما أو في يسبهب شيء من

⁽⁻١) حكم نقض ١٩٠٣/٣/١٢ مجموعة احكام النفض ج ٣ رتم ١٣٦٧ ص ٢٠٦ بقولها ه أنه اذا كان المحكم مع تسليمه وإن ضابط الشرطة مدد المتهم بالقيض على فوية واتاربه وبان اعتراف المتهم لم يصحر الا بعد هذا المتهديد تد اعتد في ادانته على هذا الاعتراف وحده ويكون صبيا ويتدين نقضه ٥ ٠

 ⁽٦١) المادة ١٢ من الدستور جمهورية مصر العربية ٠
 (٦٢) المادة ١٥ من قانون الإجرادات الجنائية ٠

ذلك (١٦) . ويحدث العنف ابطال الاعتراف . اذا كان غير بباشرا وبثال ذلك هرمان المنهم من الاتصال بنويه أو وضمه في زغرانة بعفره عدة ايلم قبل الاستجواب ولسكن ينور السؤال عن اثر المنف المترتب على بعلوبة النهم عند التنبض عليه . لا يسد الاعتراف في هذه الحالمة لان المنف منا عمل بباح ولكن يشتره أن يكون بالقترر اللازم لشل مقلوبة ألمتهم ولكن لا يجوز لرجل الشرطة أن يشادى في استمبال المنف غسب المنمروري عنى الاعتراف المنزت على ذلك يستبر غير ارادى ولا يتبل في الاثبات وليس هنك اعتراض على تمال الغرد بعض القيود على حريته عنما يكون في ذلك حيساية للمسابح المعلي الدوليسة في تماهما ضد الجربية غيجسوز استمالها وسائل الاكراه لاتبا المواليسة في تماهما شد الجربية غيجسوز استمالها وسائل الاكراء الإنبات الالمرابع الذا كان الخيرية على جسم المنهم بدال الخذ عينة من دم المنهم لاثبات شربه للخمسراء الم الجربية المحالة الكراء المنابع اذا كان ذلك يساعد في كشف الجربية .

٢ ــ أرهاق المتهم بأستجواب مطول:

يثور السؤال التالى لبيان اثر الاستجواب المرهق المتهم .

هل كاتت لدى المنهم انتاء الاستجواب المطول القدرة الواهية على تحيل هسده الاستجواب تلاجلية على تحيل هسده الاستجواب تلاجلية على هذا السؤال يجب بلاىء ذى بدء أن تحدد مصدر القصة في هذا السؤال أن الاستجواب في ذاته اجراء بشروع بن اجراءات التحقيق وبالمثالى مان كل ما يترتب عليه يكون صحيحا ولكن المشكلة لا تهس مشروعية الاستجواب من حيث المبدا وأنها تتعلق بدى اساءة استصل هذا العمل الاجرائي فالمسروض أن الاستجواب بنم مع المنهم ولديه حرية الاختيار حنى تكون الاقوال التي تصدر عنسه بينية على ارامنته واحترام المدرية المرتبة له انتاء التحقيق يتنضى الا يطلب بن المنهم بينية على ارامنته واحترام اذا كان جدركا واعيا أى تتوافر لديه الارادة الكليلة وخلصة بالمستجراء بالمستجواء بن عبد من انوال واعترافات و

والاستجواب المطول ورهق المنهم ويؤثر في ارادته الواعيسسة ولذلك تبطل

ولكن ما هو معيار الاستجواب مطولا - ١٠٠٠٠٠ ا

المعيار ليس هو مرور وقت كبر اثناء الاستجواب ولكن هو شعور المنهم بالارهاق من هذا الاستجواب وهو ضابط نسبى يفتلف باغتلاف درجة تعبل الشخص المسراد استجوابه وقد اوصت اللبغة الدولية المسائل الجنائية بتحسيريم احضار المنهم لاستجواب مطول أو دون السماح له بالراحة والتفنية الطبيعية (10) . هذا وقسطاطت التشريعات الجنائية استجواب المنهم بضمائلت عديدة لا يتسبع هسدذا البحث لذكرها عيث انه يمكن من هذا المنطلق أن تقوم ببحث آخر وليكن موضوعه « ضهائات استجواب المنهم» .

استممال المقاقي المفدرة:

المتاني المدورة هي بواد يتماطاها الشخمي نتؤدى الى حالة نسوم عبيسق نستمر غنرة بن الوقت لا نتجاوز المشرين دنيقة ثم نعقبهسا البقطة ويظل الجسانية

⁽١٢) التكتور محدود نجيب حسنى ، الرجع السابق ص ١٦٠ ،

⁽¹³⁾ المكتور محبود نجيب حسنز - المرجع السابق - متلك غي مجلة المتادون والانتصاد س 19 عدد ٣ ص ١٥ عن د المثل غي سائمة الجسم ومدى الحماية التي يكتلها له كانون العقوبات » -

⁽١٥٠) المبلة الدولية لتانون المقربات عام ١٩٥٢ عم. ١٣٢ ·

الادراكي سلبها فترة التخدير بينها ينقد الشحض القسدرة على التحكم الارادي بها يجعله اكثر قابليسة الايداء ورغبة في المسارحة والتعبير عن مشسساعره الداخلية (١٦) واهم هذه الواد الينتوتال وهي المتسار السمى بعمل الحقيقة ولسكن تسميتها بهذا النظر فيه شيء من التجاوز لان التطيل عن طريق لا يسمى الى الحصول على الحقيقة بباشرة اذ من الحقائق العلميسة المعرفة أن الاعترافيات الله التناجة عن هذه الاوسيلة ليس من الضروري وفي جميسم الاحسوال ان تأتي مطابقة المحتبسة (١٧).

ونظرا لان هذه المقاتي تقلل من سيطرة الشخص على ارادت وتعطيل لمكت الانتياه لديت بحيث تجعله يسترسل في الكلام بغير تصد مما يشوب ارادته الحرة نيثور السيؤال الذالي:

ما مدى شرعيسة هذا الإجراء ٠٠٠ أ

للجابة على هذا السوال ذهب راى الى عدم جواز (١٦) استعمال هذا الخدر ، استترت الآراء في الجال الطبي والتصالى لذى تيامه بالبحث في مسالة تغدير المنهم على نطاق واسسع الى حفار استعمال بثل هذه الوسسال للحصول على اعتراءات من النهم لانها تعتبر من تعيسل الاكراء الملاى ومبهسا اعتداء على اعتراءات من المنهم لانها تعتبر من تعيسل الاكراء الملاى ومبهسا اعتداء على للانسسان ببادىء النورة الفرنسية والاعلان العالمي لحقوق الانسسان التي اكتنها الجمعية المعووسية لهيئة الاهم المتحدة وقعد أكترسات المورسية لهيئة الاهم المتحدة وقعد المؤتبرات الدولية الدولية عنست المؤتبرات الدولية عنست المتعبل المتعبد هذه المتسكمة ترض المؤتبر الدولي للطب الشرعي السياح المؤتب من اعتداء على حريسة المتعبل المتعبد وشلك المتعبد المتعبد هذا الانتهاء المؤتبرات الدولي النائم وشلكة الاعتراف في الاجراءات الدولي النائم وشيئة المتعبد المتعبد هذه الوسيلة من تعييل الاكراء المؤتبر الذي يؤتر في انسوال المنهم المسادرة بناء عليها غيشومها المطلسة الن

أولا : يرى بعض اللقهاء الإجانب (٧٧) أنسه يوجد حالات يستعمل فيهسط المخدر أسنعبالا معقولا وذلك في بعض الجرائسم الغطسرة مثل جرائسم التنسل والاغتبال والعربق . . . * كل ذلك بشرط أن يكون الانهسام والهسحاء وأن تسكون الشبهة قويسة ولكن تظل هذا الإجسراء ذو السر استثنائي ويستعمل في حالسة الشرورة نقط حيث يفضسل مصلحة المجتمع على مصلحة الفسرد . وفي هذه الحالات

١٦٢) وكتررة لمال عثمان و الغبرة في المماثل الجنائية و عام ١٩٦٤ ص ١٩٢٠ .

⁽٦٧) الدكتور حسن محمد على : الرجع السابق ص ٢٢٣ -

⁽٧٨) التكتور معاود معاود مصطلى : الرجع السابق ص ٢٧٩ -

⁽٦٩) مجلة غانون الطويات وعلم الإجرام علم ١٩٤٩ من ٥٥٨ -

⁽۷۰) المُجلَّة الدوليّة للتانون المُعارِن عام ١٩٥١ من ٥١٦ ° (۷۱) حكم تفضى ١٩٥٤/١/١٨ مجموعة المكام التقضى من ٥ وقم ٧٦ ص ٢٠٥ °

⁽۱۲) مطابق التاما الإستاذ « جراف » عن متلكل الاعتراف عن القضاء • مجلة العسلوم الإستانية وتقون المتوبات عام ۱۹۵۰ من ۱۲۳ •

الشساذة لا تقوم الشرطسة بهذا الإجسراء ولا يطلق لقاضي التحقيق حرية بطلقسة في استعبقه ماذا رأى اللجسوء الى هذه الوسيلة لاظهار الحقيقسة وجب عليسه أن يامر بها بقرار مسبب قابسل الطمن فيه السام غرفة الاتهام أو أيسة جهة قضائية أخرى .

وفي هذا المعنى (٧٣) انترح البعض في المؤتبر الدولي الثاني لتقسون المعوبات المتعسد في لندن عسلم ١٩٥٠ اللجوء لهذه الوسسيلة في حالات نادرة المسالح العسام ويشترط موافقية محلى المعهم غاذا رغض شسكات لجنسة من تفسساة المحكسة وبعض الاخصائيين لبحث احيبة استمال هذا المخدر (٧٤) .

ثانيا : الخبرة الطبية الشرعيسة : يذهب البعض الأخسر الى جواز استعبال المخسدر الى جواز استعبال المخسدر بواسطة الخبير فقط بقصد التشخيص ولموضة با اذا كانت العسالة نفسية أو تصنعا للجمسسول عالى اعتراف أو التناسى للمسسسول عالى اعتراف أو التدويل وتصنع المتهم المرضى المتلفى أو التدني ليس حقساللنهم بتمين المحافظية عليه غاذ اجسار للبتهم الالتحساء الى بثل هذه الوسسسائل عليس من الاتصاف حربان العدالة بن الاستعانة بالخبرة الانصاح عنها .

ثالثا: وهناك راى يذهب الى جواز استمال المضدر للمسلاج الطبى بشرط وافقة أانهم وقد نعت أهدى المحلكم الاريكية و بان الاعتراف الذى مسدر سلام النهم وقد من المحلم النهم وقد من تعد المدى المصدر الذى أهلى لسه بقتضى مسلاج طبى وبنساء على طلبه وليس يقصد التريض على الاعتراف يهتبر أعترافا أراديسا بتبولا في الاتبسات ويكشف هذا الاتبساء الى الاخذ بالاعتراف من كان اسستمبال المخدر تسد أتنضبته ضرورة العسلاج وبناء على جوافقة المنهم (٧٥) وفرى بعض عرض هذه الوسلة عدم حبواز استمبال المخدر على الأطلاق ولو بجوافقة المنهم عرض هذه الوسلاق وقد ضبان هسام لا يجبوز التهاون فيه على الاطلاق بل ، ولا يتبسل أن يقترل المنهم عن هذا الفسان مسلما لانسه بعقوق الاسسان وهو جزء من النظام العلم غالم هسلم أن يتول المحتبلة أذا أنه غير المتصور صدر هذه الموافقة بن أوادة هسرة بسل المتعبل على ممادرة حريته وابلدسة أكراهيه على أن يتول المحتبلة أذا أنه غير المتصور صدر هذه الموافقة بن أوادة هسرة بسل بيم ، والخلامية : (١٧) أن كل اعتراف سلار بنساء على استمبال هذا المفدر وبطر على استمبال هذا المفدر بعد والملاح في ولا المللة عنى والمناه على استمبال هذا المفدر.

القصل الأقى أثر الامتراف البساطل

نتكلم في هذا الغمسيل عن نوع البطلان المترتب على عدم براعاة شروط صحسة الإعتراف وهل هو بطلان بتطق بالنظام العام أه بتطق ببصلحة الخمسيوم ثم نبين

⁽٧٢) المبلة الدولية لقاتون المتربات علم ١٩٥١ من ٦٣٩ ٠

⁽٧٤) مجلة الطوم البنائية وتاتون العاويات علم ١٩٥٠ من ٧ ه

⁽٧٠) الدكتور سلبي سابق اللا رسالة دكتوراه القامرة عام ١٩٦٩ ص ١٩٣٠ -

⁽٧١) الدكتور أحد غنمي سرور « الرسيط في الإجراءات الجفائية ۽ من ١٩١٧ علم ١٩٧٩ »

تأثير الاعتراف البلطل بالاجسراءات البلطلة السابقة عليسه وتأثير بطلان الاعتراف على الوتائسع والدلائسل الناتجة عنسه ،

١ - نوع البطلان المترتب على عدم مراعاة شروط مسحة الاعتراف ،

ولما كانت شروط صحة الاعتراف نتمسلوى في أهينها جبيعا في ترعب البطلان على مخلفة أي ينها دون استثناء ومني لحق البطسلان الاعتراف زالت عنسه تيبتسه الثانونية كتلبسل في الدعوى ولتحديد نسوع البطلان يتمين تطييل شروط صحية الاعتراف كل على حسدة ليبان طبيعة المديمة التي تحبيها وهل هي متطنسة بالنظام العام أم مصلحة أنتهم وحسده .

ثانيا : صدور الاعتراف من ارادة حرة : أن شرط الارادة في الاعتراف شرط موضوعي توقف عليسه وجسود العمل الاجرائي وبدونها لا يكون للمبل كيسسان تقوين (٧٧) ولهذا على انصسار نظريسة الانصحام يرون أن الجسزاء المترعب على اغتسال شرط الارادة ، والانصحام لا البطلان المتعقى بالمتطلسة المعلم فحسب وبلدون اختبط المبلدت في درجسات البطلان والتبيز بينه وبين الاتصحام على المسلسة والمبلدة ولو سمى انصحام بتعلق بالمنطر الارادة ولو سمى انصحام بتعلق بالمنظر الارادة ولو سمى انصحام بتعلق بالمنظر الارادة ولو

ثانيا : صدور الاعتراف من ارادة هرة .. ان شرط الارادة في الاعتسراف شرط موضوعي بنوقف عليه رجبود العمل الاجرائي وبدونها لا يكون للعمل كيسان مقوني ولهنذا فان انصار نظرية الاتصدام يرون أن الجزاء المترتب على اغسال شرط الارادة . هو الانصدام لا البطلان المتطق بالنظام العلم قصب وبدون حلمة لمبحث في درجبات البطلان والمتبين بينه وبين الانصدام فان القسدر المتبين والمجمع هو ان البطلان المترقب على اغسال شرط الارادة ولو سمى انصدام يتطق بالنظام المسلم المسلم ..

" ثلاثا : مراهبة الامتراف : في الواقسع ان هذا الشرط نتيجة لازبة للشرط المسابق بالمتراط ان يكون التعبير عنه المسابق بالمتراف الرادة بستازم تبدلا لذلك أن يكون التعبير عنه وأضحما الابس فيه ولا غموض وقاتون الإجسراطات الجنائية يقلد عند المصحد الظاهرة ولا يتنخل في النوايات ويرنب اثاره التانونية على الارادة الظاهرة في العبل الاجرائي وشرط الوضوح في الاعتراف يلفذ حكم الشرط السابق من حيث الميثال المتراض على مسحم مراحاة هذا الشرط ان يكون بتحلاء بالمنظم العام (۱۷۸) .

⁽۷۷) البكتور العبد فتحي سرور (نظرية البلائل) من ۱۹۵۰ -

⁽٧٨) البكترر لعد فانعي سرور - الرجع فلسابق عن ١٦٥ -

رابعا : استناد الاعتراف الي اجراءات صحيحة :

يفتبد هذا النبرط الاخير على صححة الإجراءات السابقة عليسه والتي تعتبر اساس لسه انضت اليه ونتيجة لذلك فان نسوع البطلان في هذه الحالة يشترط مع بطلان هذه الإجراءات أي انهبا يكوننا في طبيعة واعدة .

وفى الغالب الاعم أن تكون الاجسراءات السابقة على الاعتراف التي لحتهسا متعلقة بالنظام العام لانهسا تكون منطويسة على اخسالال بضهاتات اجريسسة الدناع كالقبض والتنتيش الباطلين والاستجواب البلطل وعدم توفير مدامع للمتهم .

وفي هذه المحالة لا يشترط للدخلج ببطلان الاعتراف ان يكون المتهم قد مسبق له الدخلج ببطلان ما مبقة هذا البطلان فيادام المنافذ عن المحالان فيادام البطلان منادام المحالم جاز النصل بحد في أيسة حالة كانت عليها المحالم جاز النصل بحد في أيسة حالة كانت عليها "دعوى وتقضى بسه المحكمة ولو بغير طلب وينطوى الدخلج بالبطلان في هذه الحالة على خسس غضفي بطلان الإجراءات السابقة عليث (٧٩) .

لها اذا كان بطلان الإجراءات السابقة متطلب بمسلحة الخصوم كما أذا صعر في اعتاب تنتيش باطلاط بطلانا متعلق بمسلحسة المتهم (لمخالفتسه شرط الحضور انتساء التعنيش مثلا نفى هذه الحالة لا يحق الدفع ببطلان الاعتراف ما لم يكن المنهم الحق في ذات الوتين الدفسع ببطلان التعنيش .

والخلامية من ذلك : أن بطلان الاعتراف المبنى على اجراءات سابقة غير محيحية لا ينفسيل عن بطلان تلك الاجسراءات سواء من هيث نوعسه أو من هيث كنيسة التبسيك بسه ه

ناثر الاعتراف بالإجراءات الباطلة السابقة عليه :

يثور السؤال الآتي بمناسبة هذا البحث ٥٠٠٠

ما ثيبة 'لأعتراف الحر الذي يصدر من المنهم في محضر تحقيق غير مختص مكتب او نوعيا او المام محكية غير مختصة وحسب المكان أو النسوع او الوظفة أو غير يشالخة تشكيلا محبوعا في جبيب عدد الاحسوال يكون للاعتراف الذا استواق المتاشى من نسبة الى المتهم وانه كان محسرا في الالاثر به ولديه الاطلبة المذلك متيية الاعتراف المتضافي باعتباره واقعسة حدثت وصدرت عن المتهم ويصح للتاشى تبية الاعتراف المتضافي المحبيلة بمرينة في تكوين اعتقداده ولا يهون عسمم اختصاص المحكمة السادر المامها الاعتراف من اعتبار الاعتراف تضافيا لان العبرة بالمحفقة المتحلقة التي اولى الاعتراف الملها لا اختصاصها ولا يحد هنا لاعبال المدحدة الاغتصاص أو لا يحد عنم محدة تشكيل المحكمة أو عسم استفاء شرائط المحضر كل ذلك لا علاقة الدين الاعتراف في ذاته كواقعة صدرت عن صاعبها ولا يخشمها القانون لاى

⁽۲۹) المكتور احمد فتحى سرور ، الرجع السابق عن ١٥٤ ـ ١٦٨ - في تحديد البطائن التحلّل بانظـــام العام .

وبعد ذلك بجب أن نفرق بين حالتين عند تقرير بطسالان الامتراف ومسدم بطلانه لبطلان با سبقه بن أجراءات:

أولا : حالة ماذا كان الاخلال بالاوضاع والضمافات المؤثرة على حرية المعترف .

ثانيا : حاقة ماذا كان الاخلال بالاوضاع والضمائات لا تؤثر في حرية الاعتراف الصالة الاولى : وبنها ضرورة تواعر مدافسع وقت الاستجواب والاطلاع على التحقيق . وعسم جسواز الاستجواب الا بموافقسة النفساع وعدم جسواز الاعتراف ولاغتراف ولاخلال الاعتراف ولاخلال بالاعتراف أو التعدد أو الوعيد أو الحيالة لحل المتهم على الاعتراف ولاخلال بالضمائات المقررة في حريسة الاشخاص أو المكان أو المراسلات أو بحضائة المدائع .

لما ما عدا ذلك من الاوضاع والضيقات التي لا تؤشر في حريسة الاعتراف علن الخلال بها لا يستتيع بطلان الاعتراف التي الخلال بها لا يستتيع بطلان الاعتراف التي المخلل بها والاضباف والاضباف والاضباف والاضباف والاضباف والاضباف السابقة كلها من النظام الصام ولكن لمطلبها يتوقف على تبسوت عناصر موضوعيسة . لا يجوز الثارة الجدل بشائها لاول بسرة السابق محكمة النقض .

ب ـ الحالة الثانية : وهى لا تؤسر على حرية الاعتراف وكبا لو عرف المتهم العيب الذى شساب الدليل المتحم معرضة يتيشة ورأى وهو بكليل هريتسسه ان مصلحت في الدنساع عسدم استيماده بن الدعوى علن الضباقات المسسسان اللها تكور شد ادت وظيفتها اداءا كلسلا لان الدليل عندشذ يكون قسد اعبد تقديم بن المتهم نفسسه وتجسرد بذلك بن التجريسم الذى كسان بن قبل يسسد المحكية من تبولسه ويصبلها على استيماده عتى ولو أم يطلب بنها أحد ذلك ،

خاتستة

هذا البحث ليست مسوى دعوى لآن يظل هدف الإجسر ادات الجنائية هدو المحت ليست مسوى دعوى لآن يظل هدف الإجسر ادات الجنائية هدو اعسان الحتيقة الواتمية في الادعاء المحول الى تضاء الحكم وتدعيسا اعسان الحتيقة الواتمية في الادعاء المحول الى تضاء الحكم وتدعيسا للبحدا الاجرائي الاساسى الذي لا غنى عند الإحسان في المنهم البراءة ووجدا في المورسة الشخصية في ظل بحداء سيادة القاتسون وحتى يكون وجدان القاضي حليفنا الى ما يعلف في فتيقة الحكم الجنفي لان هذا المحكم هدو اعسلان المعتبدة المواتمية في يقرف في هذه المعتبدة وقد مسبق ان أورضا في نهلية البحث الى ان بحلاسا هدذا لم ينتمي عند هذا الصد وأنها يمكن ون خسلال التعرض لموضوعات أن نضورج الى بحث القسر هدو و بطلان اعتراف المهم » .

راجين من الله تعالى ان يحسوز بعثنا هذا تبسول سيادتكم ، الله الله الله الله

براءة التصين وتكييفها القانوني

دكتور / مسينوت هليم دوس الاستاذ بالركز القومي للبحوث

والمتسحب بكلية الحقوق وعضو الفظهة السعولية . A. T. B. L.P.

الاختراع دائما في تطـور والابتكـار لا يبقى جابدا وكل مبتكر توصل إلى جديد يرغب في تحسينه أو ابتكـار ما هو احسن مسه وهكذا دواليـك غالتطـور هـو طبعـة وخاصيـة في كل المبتكـرات غيراءة الاختـراع تنبيز بخاصية دينائيكيـة غان بتيت اغترة وجيزة استانيكية الخصائص غبا هي الا غنرة كهـون ستعتبهــا غترة انتماش والماتجة ، غاذا طابت فتـرة المسـكون سقط الاختراع في الملك العالم وبدأت حياة أختراع أخـر جديد .

ولمسا كاتت بسراءة الاختراع لا تنشسا من غسراغ وانها تعتبد على اختراعات سابقة ، ماته يمكن تجسوزا تسسيية كل البراءات النائسية غن الاختراعات الحديثة بأنها براءات تحسسسين بالمنى الواسسع ، من النسادر ظهسور اختسراع لا يستند الى ابتكسار أو ابتكارات مسابقة .

الا أن المشرع تسد الشترط في بسراءة التحسين أن يكون مناهبهسا هو مناهب البراءة الاصليسة التي تستقد البهسا .

ونتسم هذه الدراسمة الى مبحثين:

المحث الأول:

أبراءة التحسين وخصائصها . "

المبحث الثاني :

التكييف القانوني لبراءة التحسين ،

المبحث الاول: براءه التحسين وخصائصها:

يطلق على النمديلات التي تدخل على الاختـــراع لتقلل من تكلفتــه أو لنيسر من الــدانة لوظيفتــه أو لنزيــده قبــولا لــدى جمهور المستهلكين أو لتغطية قـــة احتيال أكبر ببراءة الاضافــة (1) . Brevet d'addilion

أو براءةِ التمديل أو براءةِ التحسين Brevet de Perfectionnement

⁽١) يسترط غي الاختراع الجديد الذي يطلب عنه برات انساخة أن يكون موضوعه استجدال وسجلا .
سماعية جديدة باحدى الوسائل التي ننخصنها الاختراع الاصلى او استبدالها بجزء من احمدى همله
طوسائل الاصلية وتنخصن الميرات الانساخية انساخات معين انساخت وسيلة جديدة للوصول اللي نفسي المتجات
رسطلب برات التصديد عن تصديلات الجريت عي الاختراع من حيث الاجادة والتجليب واليسر لهي
الاستمبال مع وجوب الاختلاظ بنفس الرسيلة الاسامية التي تقضمنها الميرات السابق منحهسا ٠٠
ويستطيع أن يطلب برات التصديد صاحب الاختراع الاصلى كما يستطيع أن يطلبها كللك لمع مساحب
الميرات الاصلية ، غير أن صاحب برات التصديلات الاخير أن يستطيع أن يستظي هذه الميرات الا يوسعه
انتها، مدة الميرات الاصلية خدما بعضم عنهما المياهة ٠

انظر بحثنا مراءة الاختراع بحث علمي تلاوني دراسة متارنة رسالة الطم ، ديسمبر ١٩٦٨ مي ٣٢٠ -وفي بحثنا حل نحيد عن حده النترقة للاسباب الهيفه في الذن ·

وأن كتب نغضال اطلاق براءة التحسين بدلا من غيرها د ذلك أن كل تغير في ترهبا د ذلك أن كل تغير في تركب بنتج معين أنها قصد به تحسينه بصغة علية علفالف حسزه جغيد ألى الآلمة هو تحسين لها — ويجعلها في شبكل أكثر غيولا لدى الذوق العام هو تحسين لها — والتغيير في أسروع ولسون الطلاء ليتحل درجات الحرارة العالمية ووتحسين لها ، واسنيدال جزء من البلاسنيك بجزء صلب من الملكيفة فو ايضا ويطيل من ساعات التشسيل بحيث لا تتأسر بدرجات الحرارة العالمية هو ايضا تحسين على تضدن أشاقبة أو حتى تغييرا غهو أنها يسمى الى التحسين في نهايسة المطالب وشد لا يكون التحسين عن طريق الإضافة بحشى أن يكون في الإنتكار الإسلى المائمة بحشى أن يكون في الإنتكار الإسلى الألمائي خطرة زائدة من التكاليف دون أن تلعب دورا مهما في ادائمه لوظينته على الفياء هذه الخطاسوة هو تحديل وليس اضافية وهدفه النهائي هو تحسين الإختيار ع ،

من اجل ذلك اطلاق براءة التحسين على كل تفييسيرات تستخل على البراءة و Verbesserungspatent و الالماقي مي البراءة التحسين ولا تستعبل اسباء أخرى ،

فاذا رجعنا الى القاتون المصرى لاحظنا أنسه استعمل في م ١٤ الالفسساط الفلائسة متوله:

« اذا كان موضوع الاختراع المفال تعديلات أو تحسينات أو أضافات على اختراع
 سبق أن منحت عنه براءة » .

ولكن عندما وسف هذه التمديلات أو التحسينات أو الإضافات في الفقر، الثاقية من نفس الملاة وصفها بالبراءة الإضافية حيث يذكر في ١٢/١٤ :

و وإذا الغيت البراءة الإصلية لمدم دفع الرسوم المقررة عان البراءة الإضحافية تصبح لاغية إما اذا الغيت البراءة الاصلية لسبب آخر أو لبطلت عان البراءة الاضافية تظل قائمة بصد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة وتصبح مستقلة عن البراءة الإصلية وتصبح مستقلة عن البراءة الإصلية وتصبح مدتها من تاريخ هذه البراءة .

ونمتند أن كلية أهدائية التي أتى بها المشرع لم يتصد منها وصلت نوعية العمل و الإبتكارى الجديد المصاف التي البراء (تمديل حستصين حد أضافة) حد بل تصحد مجرد وضع براء وحديد لتمهد في وجودها على براءة قائمة حد أي وصف شكلي دون إن يطرق التي دمفه موضف موضوعي لحتوى الابتكار .

ومن أجل ذلك أعتبد بعض النقهاء في مصر على تسميتها ببراءة الإضافة (٢) . وأن كانت تموزها حتيقة الدتة ، عليس كل تحسين في الاختراع هو أضافة جديد البه غلد يكون التمديل هو أخترال بعض أجزأته كيا سبق وأن أوضحنا .

ولم يذكر المقاون المرى كلمة الشهادة الاضافية التي عرفها القساقون الغرنسى Certificat d'addition للمفترع في القاون الغرنسي ، لما عن طريق براءة التحسين أو شهادة الإضافة ،

 ⁽۲) د - مسجعه التلايترس - الرجيز الى التشريعات المعناعية - ع ۲ - ص ۱۰۲ وط بعما د - حسلس سيلس - المكية المعناعية والحل التجارى ص ۱۲۳ -

وللشهادة الاضافية مزيد في التشريع الفرنسي وهي أن حليلها 8 لا يلازم بداع وسوم سخوية عن استغلالها للدولة ... وعلى ذلك ماليزة هنا تتركز في الاعقاء من الرمسوم ولكن يتللها حق التاتون الفرنسي في أن يبطل الشهادات الاضافية التي تمسدر عن الميرات أو تحسينات لا ترعط بالمراءة الاصلية وذلك على لا تتخذ الشهادة الاضافية وسيلة للنهرب من دفع الرسوم السنوية .

لها براءة التحسين في القانون الفرنسي (٢) ، غهي يواءة عادية تعبر محسنقلة تمهد المسلارة المسادرة المسلارة المسلورة المسلو

ومعبار التعرقة بين شهادة الاضافة والبراءة الاضافية كما عرفها القسانون المرتمى مددها القضاء الغرنسي بمعبار اتحاد الفكرة الام أو الفكرة الاسلميسية idee - mere, idee essentielle منظم الشهادة الاضافية اذا لم تسكن هفاك وحدة في هذه الفكرة الاسلمية بين الاختراع والتحسين كما استقر القضاء على ان هذه الوحدة لا تقوم إذا اختلف الهفف النهائي من التحسين علم من الاختراع وكفلك إذا اتحد الهدف ولكن اختلفت الوسائل اختلاما عبيقا وجوهرها بحيث يكون التحسين أفي هنيته اختراعا جديث يكون التحسين الفي هنيته اختراعا جديد المنب المنسى الى التخساء المرنسى الى التخسية من دائرة بطلان الشسهادة الإضافية لانه بطمالان مؤسس على اسمسياب

ومما سبق نلاحظ أن التأتون المسرى لم ينتهج نظام القانون الفرنسى في النفرقة بين براءة النحسين وشهادة الإضافة وبالتالى غلا محل للنقد الذى يوجهه البعض (١) . بقوله أن بعض الكتاب المعربين يترجبون Certificat d'addition ... الهي براءة المسافية دون أن يعيزوا بينها وبين براءة التحسين .

. وفي الواتع لم ينص التاتون المصرى على هذه التفرقة وعليه اهبل الفتهاء في مصر التفرقة في محرض الحديث عن براءة الإضافة ــ في حين أن بعض الفتهاء الإشرين

⁽٣) أثيد من التناسيل عن أحكام براء التصيين عن التعلين ، الإضافيان والالماني والدانيركي والمصرودي والاصباني ودول البنيالاس ، تنظر بحثنا ، رصالة الملم ، المرجع السابل ص ٣٥٠ - ٣٥٠ . (4) د - لكتم الفولي ، الوسيط في التانون التجاري ، ج ٣ الادوال التجارية ، ط ١ مطبعسـة

نهماه مسر ۱۹۱۱ می ۱۹۹۱ Roubier, Paut, Le Droit de la propriété industriette, tome 2, (د) Paris 1954, p. 246 - 249.

 ⁽۱) د ۰ سعیر جسیل هسین الفقاوی ، استفال براه الاکتراع ، منشورات وزارة المتفافة واللغون ، المرفق ، ۱۹۷۸ می ۵۲ .

انظر على صبيل الثال الدكترره . سيمة الطيوبي ه الرجيز ج ۲ من ۱۰۳ ويا بعدما د ، مسلم مبلس ، الكية المسلمية والمل التجاري من ١٣٣ وكذلك Stephan P. Ladas, The International protection of industrial property, Cambridge, Massachusetts, Howard University Press, 1930, p. 377 - 378.

مندما تعرضوا للدراسة المقارنة مع القانون الغرنسي ذكروا مواضع التفرقة ومسببت كملا منهما بمسببتها الحقيقية كسا قد اعطيت الترجيسة المسسحيحة لسكلمة Certificat d'addition

وكقاعدة علمة غان تشريعات الدول العربية قد حذت حذو القاقون المصرى فيها يتعلق ببراءة التحسين ؛ فيذكر القالون العراقي في م ١٥ : (٧) .

- ا سافا كان موضوع الاختراع ادخال تغييرات أو تحسينات أو أشافات على اختراع سبق أن نعت به براءة جاز الملك هذه البراءة أن يطلب وفقا لاحسكم الملدة السندسة عشر من هذا الملقون بعد دفع الرسوم المترزة براءة أهسسافية تتهى مدتها بانتهاء بدة البراءة الإسلية وطغى الاضافية في حالة الفاء البراءة الإسلية وطغى الاضافية.
- ٢ -- يجوز لاى شخص ان يطلب براءة بتعديل اختراع او اصلاحه او اكباله بمــد دعم الرسوم المقررة .
- ٣ -- وبيين من ذلك أن القانون العراقي لم ياخذ بالتعرقة التي أخذ بها القسسةون الغرنسي ، بل أحكام البراءة الانسامية تتشبابه مع الاحكام التي أخذت بهسسال العرب من العول الثانية (A) ، حيث أن عبر البراءة الإضافية يسسالي المسدة من البسراءة الاصلية ومن عنا تلاحظ الارتباط بين البراءة الاصلية ومن عنا تلاحظ الارتباط بين البراءة الاصلية .

وارتباط براءة التحسين بالبراءة الاصلية يؤدى الى اجدات شديد (٩) ، بحق المخترع الذي تكون براحه الاصلية قد انتضى وقت طويل على صدورها له سـ المخترع الذي تكون براحه الاصلية قد تضمى بن عبرها تلائة عشر سنة غان البراءة الإضافية المؤسلة قد مضى بن عبرها علائة عشر سنة غلن البراءة الإضافية المها يصبح عبرها عامين غقط ، قد يجيب رأى على ذلك بأن المخترع من حقـه أن يطلب براءة الصاية عن اختراهه المحسسين يون يطلب بنحه براءة المخترع من عقيد تمكون للبراءة الجديدة استقلالها عن البراءة التي قرب بوحد سقوطها في الحالم ،

ويرى بمض المنهاء عدم ايكان ذلك لان ارادة المشرع ظاهرة في تحديد الطريق الذي يسلكه المخترع الذي تلم بتحسين اختراعه وهو طريق طلب براءة أخس ساهية والحكمة في ذلك ، الا يتخذ تحسين الاختراع من وقت الى آخر فريمة للحصول على براءة جديدة عن كل تحسسين تبدأ مدتها من تاريخ طلبها ولا تنتهى باتنهاء البسراءة

 ⁽۷) بزید د- الفتانوی ذلک جانوله : وحذا الفح لا بنتلف عن نص م ۱۶ پهن التانون الحصری رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۶۹ والمادة ۱۱ من فانون الحکمة الاردنية الهاشمية رقم ۲۲ لسنة ۱۹۵۳ -

 ⁽٨) الارجنتين : بوليفا : شيلى ، الكوندو ، كوستاريكا ، جوانيمالا ، ايران ، جامليكا ، يقما ، اوراجواى ، تركيا ، نغزويلا .

⁽٩) نظاف رايدا وجوب استقلل برات التصيين أو برات الإضافة من الدرات الإصفية واعتبار كل منهما برات جعيد تتقاضى عليها وسوما مستقله معا يؤدى الى زيادة حصيلة الخزالة العامة عن هده الإضراعات خاصة ذا الاحقاقا أن فاقبية الهراءات التي تسجل لمينا هى براءات اجنبية وما بمسمول من براءات مصرية عدها جد غمليل ٥٠ و ، سينوت خليم دوس، رسالة العام الرجع الصابل ٥ ص ١٣٧٠.

الأولى وبهذا يتوصسل المختسرع الى اطسسالة اسد احتسكاره الى غسسير نهاية (١٠) .

ونحن نخالف هذا الرأى للاسانيد التالية :

أولا : لم يذكر القانون صراحة مثل هذا الالتزام غنمى م ١٤ جاء : اذا كان موضوغ الإختراع ادخال . . . جساز الصاحب اللراءة أن يطلب . . . ودلسيسا على فلك فلل . . . والسيسا على فلك فللأطبيق أسسام المختسرع منفوح على مصراعيسة فيجسسوز لسة طلب يراءة أخسساقية أو أن يسلك الطريق الاصلى أي يحصل على بسراءة . اختراع أصلية .

ثانيا : القول أن استبرار الاحتكار سبيقى رغم أن البراءة الاصلية قد سنطت في الملك العلم طالما أن براءة التحسين با زالت سسارية المعسول أذا طلبت كبراءة أصلية تستوجب ذلك لان كبراءة أصلية تستوجب ذلك لان الشهر أذا لدخسل تحسينا جسنودا على البراءة التى سقطت في الملك المام نسوف يحصل على براءة أصلية لها خصة عشر عاما ، نكيف نحرم صاحب البراءة الاصلية التي سقطت في الملك العام من حتى تعطيه لشخص أجنبي لم يزد عن قراءة لبراءة مكتوبه وادخال تحسين عليها ، أن صاحب الاصد لجدر بهذه الحديلة ،

تالثا : كيف نستطيع الحكم على اختراع انه اختراع غير مرتبطة وله كيان ذاتي (11) ،
ولا يكيل أو يحسن اختراع اكثر ، المعيار هنا من والكاد قد يصل اليسه
القضاد الماني اختراع لا ينشأ من قراغ أنها له أساس يعتبد عليه ، الخذا
اعتبدنا على معيار التقرقة الخاص بأن البراءة الإضافية لا تبنح الا للمخترع
الذي سبق له الحصول على براءة أصلية ولا تبنح الفير غان صاحب باراده
التحسين اذا ما استشمر أن غائدة كبيرة ستعود عليه من طلبها كبراءة أصلية
الكن لممه تسجيلها باسم الغير المروجه أو قريب المنتقب الساليب
النفاق القالوني وبناهات الشمالية الزائمة و وهذا ما نرى وجوب حسم
انتهاجه لا القرونا ولا عبلا .

للهبية لا تلاول معيار موضوعي وهي النسكرة الام idée - mére النسير ويراهمة في المنا يستطيع وكلاء البراءات بنا لهم من حيسل في التعبير ويراهمة في استعبال الفلظ فضافته التفلب على تكرة الإختراع الام ليعرضونه في صورة تشبيه جديدة تتطلى على أكما فاحص اختراع .

مذا بالاضافة الى ما يلعبه الاسم التجاري والعلامة التجارية من دور في

ایکان بزاولة الاهتکار الفطی (۱۲) ه

ا انظر بحثنا باللغة الالتنية عن النظرة الابتكارية . Fortsciritt und Erfindur zehöhe

⁽١٦) د ، حستى عباس ، المكية السناعية والمعل التجارى ، ص ١٧ بند ٩٧ لا يرى – رحمه الله خان المفتوع بستطيع له عن المعلاء ، وهذا ان المفتوع بستطيع له عن طريق المائدة التجارية وبواسطتها بيحمل على المعلاء ، وهذا يعنى أنه يجزز للغير صفع للس طعه التركيبات ولكن بدون استحمال المائمة التجارية والا عد متحميا تجاء المائمة سيرن .

رأبعا : وتضيف بأن الرأى المعارض (١٣) ، الذي يقصر طريق الاختراع المصن على طلب البراءة الاضافية معللا ذبك بأن القانون يخضع انبراءة الاضافية لسائر أحكام البراءات وهو ما يدل على أنها تبثل في نظره الطريق الوحيد الذي يجوز للمخترع أن يسلكه هذا الرأى يتضمن تناتضا مسع متسدماته Petition de Principe غلا زال رغم ذلك الفسرق الاسسساسي قالما وهو مندة حميماية البراء التي هي مندة الل من ، منة عشر علما وقد تصل الى عام واحد وبين كونها خيسة عشر عابا كابلا ،

بل أن هذا الرأى لا يجد حدودا وأضحة المعالم يستمين بها في القسانون المصرى ليحدد ننى تكون البراءة اضافية أو البراءة أصلية وعليه يتقسسرح الاستعانة بالضوابط التي استقر عليها القضاء الفرنشي وان كانت هدده الضوابط قد وضعت لفرض مختلف ٠٠٠ أي كضابط أو معيار لبطلان الشهاده الاضافية ، ويتيس هذا هذا الراي ضوابط الشهادة الاضافية بضوابط براءه الإضامة في القانون الممرى ، ولا شك مائها ضوابط تختلف في الموضوع كما تختلف في الهدف نظرا لاختلاف النظامين المسرى والفرنسي في وضع هــذأ التصنيف الى براءة تحسين وشبهادة اضافة .

خليسا : أن المُخترع كما سبق أن أوضحنا (١٤) ، قد أجحف القانون بالكثير من حنوقه اذا ما قارناه معقى المؤلف الذي يتكسب من وراء مؤلفه طوال حياته والحمسين سنة اخرى لورثته وما قاله احد الفقهاء الاتجليز (١٥) : « اننا نستطيم أن نؤكد انه لو لم يوجد شكميم مطلقا لما كتب شخص آخر أعماله بينما يصعب القول بأنه لو لم يوجد جيبس وات لظل ما ادخله من تحسينات على الألة البخارية خاتيا على غيره من التتنيين » . ان هو الا سفسطة - فكل أفكار هؤلاء واولئك بن كتاب وادباء واهل تصمة تعود الى ما في التراث الشميي بن بشاكل وكل اديب قد شكلها بأسلوبه الخاص ،

وتاسيسا على ذلك قد يكون من العدل أن نطيل من مدة حماية الاحتسراع بعض الشيء تنعطي براءة التصبين حياة كحياة البراءة الاصلية - أو نقطً على الاتل كما معل القانون الروماني بمنحها (١٦) ، حياة محددة منذ البداية عَتَذَكَرُ مَ ٢٤ لا نعتبر مدة البراءة الإضائية هي المدة الباتية للبراءة الاصلية على أن لا تقل من مشر سنوات من تاريخ أصدارها .

غي حين يرى د٠ اكتم الخولي ، ان المُعَرع عن طويق العلامة التجارية لا يتمتع الا بحماية ضائيلة لا تقاس بحماية المفترع عن طريق البراث لاته يجوز دائما للغير ان ينتجوا نفس المركب وان يطرحوه للتدامل شعت علامة تجارية أخرى ، وهذا غضلا عن الملامات الشجارية للمقانير والمركبات الصيدلية يمكن ان تقطب بسبوله الى علامات ترعية لا يحييا القانون ، الرجع السابق ، ص ١١٨ -

⁽١٢) د، اكثم الخولي _ الرجع السابق ص ١٦٢ ٠

⁽¹⁴⁾ انتظر كتابنا ء مور المسلطة العامة في مجال براءات الإغتراع ، ، منشأة المارف سبسفة ١٩٨٢ ، ص ١٣٣ - ١٤٤ ، ص ١٦٣ - ١٧٠ والراجع الشار اليها بالهامش ٠

⁽١٥) ه- الكثم الغولي ، الرجع السابق ، ص ٢٥ -

⁽١٦) القانون الروماني رقم ٦٢ لسفة ١٩٧٤ منشور في مجلة اللكية المشاعية المدد الباشر أسنة ١٩٧٥ جنيف ، الصفحات ٢٠٦ روا بعدما .

سادسا : با استقر عليه المهل في القانون الفرنسي (۱۷) ، لا داعي فله سارة به مع
تشريعنا المرى ، غلاا كن المنازل اليه من البراءة يكتسب الحق ايضا
المكل بجد تبريره في حطرية النفي المنصدرها المغترع بعد التنازل ، غان صف
الحكم بجد تبريره في حطرية النفي الذي الذي النبائل الاضرار بحقوق
المنتزل اليه عن طريق استغلال الشهادات الاضبائية اذا كان التنازل عن
الاختراع جزئيا ، كيا طبق القضاء الفرنسي هذا الحكم على براءات التحسين
الاختراع جزئيا ، كيا طبق القضاء الفرنسي هذا الحكم على براءات التحسين
الاخرى المنطقة بالقضيين في النتج وكذلك شهادات الاضافة المعلقة بسه
الاخرى المنطقة بالتحسين في النتج وكذلك شهادات الاضافة المعلقة بسه
ويكون عادة المتثرل والمتثرل اليه على صلة بسندية وبحرنة نابة بسا
يغمله الاخر غالملاقات السائدة في دنيا الصناعة رهيبة ولا ستطيع التوانين
يغمله الإخر غالملاقات السائدة في دنيا الصناعة رهيبة ولا ستطيع التوانين
بغمله الإخر غالملاقات السائدة في دنيا الصناعة رهيبة ولا ستطيع التوانين
الاستثناءات القاعدة — أن كل تحسين في الاختراع هو بتصد التحلل مسن
البراءة المتنزل عنها لانتاج نفس المنتج تحت براءة أخرى ، عفي ذلك انتئات
على حرية المغترع وابتهان لابانته الطبية .

سليما : ترى بعض الاراء وجوب استقلال البراءة الاضافية عن البراءة الاصلية ،
بقصد تحقيق المسلحة الوطنية للدول النابية ، وحجة ذلك الرأى هي أن معظم ;
اختراعاتنا تكون اضافية ، ولما كان الدخول في انفلتية باريس يجمل الحياية
في جبيع دول الاتحاد بستيرة ، فليس من المسلحة الوطنيةان نبقي القبعية
بينها وبين اختراعات لجنبية سبق أن حصلت على الحياية في بلدنا فالمسلب
بيدا التبعية لا يمكن من فستقلال اختراعاتنا طاك الا بيوانقة الإجنبي صاحب
الاختراع الاصلى ، فترك التبعية يجعلنا في وضع أنضل من الالتزام بها (١٨) ،
وان كان هذا الرأى يؤيد ما نراه من وجوب ترك للحرية لصاحب التحسين
في تسجيل هذا المتحسين الجديد بحراءة أصلية أو بحراءة تحسين ، فان
استغلال براءة التحسين والإنشاق من بتكر غير صاحب البراءة الاصليـــة
قد الملاته التشريعات المخطفة بسياج من الحياية واتخذت الوسائل الكفيلة
بينع تعسف المفترع الاول في شروطه (١٩) .

مما سبق يتضع أن ادخال التصمين على الاغتراع يمكن صاحبه من أن يصلك احد طريقين أما طلب براءة أصلية أو طلب براءة تحصين ، والخيار يكون له بمتنضر. ما يراه مقامها لحالته ، ويؤيد ذلك أن المشرع لا يسير طويلا في أنجاه أرتباط البسراءة الاضافية بالبراءة الاصلية فينص مشرعنا المسرى وقد استشمر الاجحاف الذي يقع على المفترع عيدكر في م 1/ / : ذا الغيت البراءة الاصلية لسبب آخر غير دفسسع الرسوم أو أبطلت على البراءة الاضافية نظل قلبة معد دفع الرسوم وتصبح مستقلة عن المراءة الاصلية وتعتبر جنها من تاريخ هذه البراءة .

Roubier, op. cit., p. 249.

⁽VA)

⁽۱۸) لهذا یری د - الفتلاری اقتراح التسمیة ببرات التسمین او التحدیل حسبها ورد غی بعضی القدری ، الفتلاری ، Paul Robier, op. cit., T2 p. 243 - 244 No. 177.
الرجع السابق می 44 - انظر ایضا ، ۱۹۸۳ - ۱۹۵۵ و وا بعدها .
(۲۱) انظر کتابنا ، براحت الانخراع - ۱۹۵۸ می ۱۹۹۵ وا بعدها .

وقد نظر المشرع في تقرير هذا الحكم ألى نفس الاعتبارات التي الملت تقسريره في التاتون الفرنسي عن تصديله صلم ١٩٤٦ وهي أن البراءة الاضافية قد تتضين تجديدا هلماً وليس من العسدل أن يمسقط على هسذا التجديد في الدومين العسام بمجرد بطلان البسراءة الاصلية ولا سيما أن بطلائها قد يكون لسبب فيه خفساء كتيام بعض السوابق (٢٠) .

والجدير بالذكر أن تلتون الاختراعات النبوذجي للدول النابية لم يتضمن لحكاما خاصة بالبراءة الاضائية وكتلك المشروع النهائي للقانون النبوذجي للدول العربيسة في أسأن الاختراعات (٢١) .

ويرجع السبب في رئينا الى تنضيل ان يتنم المفترع بتصينه في صورة براءة عن أن يطلب براءة تحسير ، خلصة ان الاسبف التي عدءو الدول المتنبة لانتهاج هذا المسلك لا تتواهر في واتسع بالاننا مصدد البراءات المسجلة في دولتا المربيسة جد تلهل كما أن الصعوبات التي تتسور في الدول المتنبة بشائها غير علية في الدول النابيسة ،

المحث الثسائى

التكيف القاتوني أبراءة التحسن

بعد أن أوضحنا خصائص بواءة التعديل والاسم المتنزح لها وحرية المبتكر في أن يسلك طريقها أو طريق براءة لصلية جديدة عن كل تحسين ينقدم به 6 نوضح تكييف هذا النوع بن الدراءات .

سبق وأن كفنا البراءة الاسلية بأنها مقد ادارى وحددنا نوع هذا المقد بكونه مقد النزام برداغة علمة (۲۷) ، وبراءة المتسبين أو براءة الاضافة هي عبل يرتبط بالبراءة الاصلية ومن ثم يعد الملكيف السبابق للبراءة الاصلية الى البراءة الاضافية ، وقصيح هي أيضا عقدا اداريا موضوعه النزام برداق علم ، عجبيع العناصر السسبين ايضاهها واللازمة كاركان وشروط للمقد الاداري موافرة في براءة المصمين كسسا

Paul Robier, op. cit., p. 249 (cf. also Alian Casalouga, Brevet (5-) d'invention Marque et Modeles tome 1, Paris 1949, p. 541.

(۲۱) ده الغشباتری ، الرجع السابق - ص ۶۹ -

"Il a'agit d'un contrat administratif, conclu entre l'inventeur et L'autorité publique (direction de l'institut do la properiété industrielle, par example directeur financier), pour la protection exclusive accordée, pour une période limitée, a une invention a application industrielle et qui n'est pas contraire à l'ordre public et aux bonnes moeurs (en francais dans le texte). Une telle invention répondrea aux besoins du service public, et quelqu'en coit la nature. l'autorité publique a tous pouvoir pour menre a bien l'application de cette invention. Si le propriétaire du brovet empeche son application, l'autorité publique peut conclure un contrat avec d'autres atin de réaliser cette application.

هى متوفرة بالضبط في البراءة الاصلية _ وقد أبدت المحكمة الادارية العليسسا ذلك في حكين : ---

جاء في د عمها الاول (٢٣) ما يلي

« ان صغة العقد الاصلى نبتد الى العقد المكيل » ولقد تضى القضاء الادارى الترنسي في هذا الصدد بأن هذا المقد المكيل تتصرف اليب طبيعة المقد الاصلى بحكم ارتباطه به . . واذن غلا حاجة اليه الى استظهار اركان العقد الادارى فيه . كذلك ورد في هذا الحكم:

ولما كان العقد الاصلى ... عقد التليف ... يسهم في تسيير مرفق التعليم وقسد انطوى على شروط استثنائية غير مالوغة في القانون الخاص ، غان المحكمة قد انتهت الى اشغاء الصيغة الادارية على العقدين الاصلى والتكيلي .

« ومن حيث أن هذا الدغع مردود بأن مصلحة الناجم والمحاجر لا تقوم - طبقا لما تغضى به القوانين المعاتبة في شبأن المناجم والمحاجر - بناجير أرض خارج مناطق البحث والاستغلال لاتلة مبان أو منشآت أو مد خطوط ديكونيل أو لتكوين (احواشي البحث والاستغلال بنجم أو محجر ؛ غبل هذه المعقود تعتبر عقود ألا بسقال ويتقرعة عنها ، ومن المادى، المتزرة أن المعتد الشعمى أو المنترع عن مقد أ-لمر يسرى عليه ما يسرى على المعند المناطق عقود ثافير هذه الاراضى حكم تراخيص البحث وعقد السغلال المناطق عن هذه الاراضى حكم تراخيص البحث وعقد السغلال المناجم والمحاجر ولا خلاك في أن هذه التراخيص تصير قرارات ادارية ، كما السغلال المتراجة عليها عقدود ادارية ، وبهدذا جسرى تضاء هذه .

وعلى ذلك نقسد استقر مبدأ سريان احسكام العقود الاصلية على العقسود التبعية ، وتؤدى محمته الم قبول الطعن ليام المحسكية الادارية الطيا في الاحسكام الصادر على خلاف ذلك المدا .

ويصبح تكيف البراءة الاضافية أو براءة التعديل أو براءة التحسين هو نفس تكيفُ البراءة الاصلية ــ عندا اداريا ــ يحتوى عنى كل متومات وخصائص ذلك المقد ــ وهو عند الترام مرفق علم (٣١) ·

ه۱۹۷۰ ، من ۹۰ -(۲۵) حتم المحكمة الإدارية الطيا الصادر على ٣٦ فبراير سخة ١٩٧٢ (س ١٧ ، ص ٣١٣) •

⁽⁷⁷⁾ حكم المحكمة الإدارية اللطبة الصادر على ١٨ مايو صفة ١٩٥٨ (س ١٣٠ ، من ١٩٥٣) .
(٢٦) المعيد الشماري ، الإسس العامة المعزود الإدارية ، دراسة متارية ، ط ٣ ، دار الذكر العربي .

د عدم دستورية الريسا ۽

الاساس الشرعى والقانون السفع بمسدء مستورية المسادة ٢٢٦ من القانون المسنى الاستأذ / زكريا عابر البكرى المعلى بالنقش مدير قضايا جابمة الازهـــر

تنص المادة ٢٣٦ من التانون المدنى على أنه أذا كان محل الالنزام مبلغ من النقود والمن معلوم المتدار وتت الطلب وتلفر المدير في الوغاء به كان ملزما بأن يدنع على سبيل التعويض عن التلفي فوائد (١) قدرها ٤ ٪ في المسائل المدنية و ٣٠٪ في المسائل التجارية وتسرى هذه القواعد من تاريخ المطابة التضائية بها .

وبالنظر الى عبارة على سجيل التعويض عن التلغير ينهم من هذه العبارة أن هــذه المادة تتــكلم عن التعويض سبب التلغير ومن المسلم به أن التعويض عن أى ضرر يتلق مع الشريفة الاسلامية والقانون الوضعى عالمسلولية التتمسيرية التي مناطها الخطأ والضرر وعلاقة المسببة ،

ابا كون أن الشرر يفترض على خلاف الواقع فهذا لبر غير واقعى والتعويض عن أسر موهوم يكون غير عادل ،

وان تقهاء الفته الوضمى للقانون : بر الألهى يقررون في صفحة ٥٨٢ من مجووعه الإممال التحضرية الجزء الثاتى بذكرة المشروع التمهيدى الخاص بالمادة ٢٦٦ مسن الدائون المدنى كان من أثر الاصفاق من معاطب الرباً ن عبد التشريع في أكثر الدول الي تحديد سعر الفائدة التي تستحق عن التأخير في الوفاء فحسب بل وكذلك الى تحديد هذا السعر بالنسبة لمسائر ضروب الموائد وهكذا رجال القانون الوصمى الذين اسمهوا في وضع هذه المادة يمترفون بأن هذه المادة تشغيل على ربا بقولهم عبارة الاشفاق من المضرر الشعويض عن المضرر الشعويض عن المضرا الفيائد عن هدفه المدائة ويتقق مع المدالة ه

أن متابلة الزبن بالثبن هو ربا محرم شرعا وهو عين ربا السيئة .

تحريم الربا في جبيع الشرائع:

تحريم الربا عند اليهود :

في المهد القديم (التوراة التي بين أيدية ! في سغر الخروج ٢٢ : ٢٥ -- أن الرضت نضة الشعبي الفتير الذي متدك علا تكن له كالرأبي لا تضعوا عليه ديا • وفي سغر الاوابين (٢٥ : ٥٥) وإذا التقر أخوك وتصرت يده عندك عاعضده غريبا أو مسوطنا عيمتي سمك (٣٦) لا تلقذ منه ديا ولا مرابحة بل أخضى الهك فيعيش أخوك ممك (٣٧) نضتك لا تعمله بالريا وطعلك لا تعمله بالرابحة • وفي سسسطر النتية (٣٠) لا تقرض أخاك ربا فضة أو ربا شيء أو مها يقرض ربا • .

تحريم الربا عند النصرانية :

وفى المهد الجديد (الانجيل الذي بين أيدينا) (٢٠: ٣٥: ٣٥) من انجيل لوتا: المهد الجديد (الانجيل الوتا: المهدين ا

⁽١) كلمة فوائد التى في المادة ٣٣٧ معنى حفى حفى في نفسها علامة استعمالها الاستعماليا ال

واترضوا. غير متنظرين عقدها ــ والنص السابق في كتاب المجموع الصفوى للشيخ الصفى بن النصائل بن المسال ص ٨٩ أن الآباء اليسوعيين الدين يتهمون غالبا المساب النصاف وردت عنهم في الربا عبارات مسلمة بنها قول سكوبلر : أن بن يقول أن الربا ليس مهمية بعد ملحدا خارجا عن الدين وقول الاب يونى : أن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا وليسوا اعلا للتكلين بعد موقع (ص ١ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٤) من رسالة دكتوراه نظرية الربا المحرم في الشريمة الاسلامية للدكتور أبراهيم زكى الدين بدى .

تعريم الربا في الشريمة الاسلامية :

الملامة الجمساس في مؤلفه احكام الترآن الجزء الاول صفحة ٥٥ والعلامة محمد أبن عبدالله المعروف بابن العربي في كتابه احكام القرآن الجزء الاول منفحة ٢٤١ يجمعان على تحريم الربا سواء ربا غضل مال خال عن عوض وربا النسينة وهم التأخير مقابلة الزمن بالثمن ويتولان بأن التحريم بشمول الاسم على كل صوره الربا والتحريم من طريق الشرع صفحة ١١٠ ، ١١١ من رسالة دكتوراه ــ للدكتور / سلمي حسن أهمد « تطوير الاعمال المعرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية » ، وجاء في رسسالة للدكتوراه للدكتور / سهد محمد السهد (حكم التعلمل بالدين في الشريعة الاسلامية والاسباب المقتضية لذلك) صفحة ٢٠١ كل قرض شرط نبه أن يذيده نهو حرام بغير خلاف هذا ما جاء في المفنى للملامة الفتيه ابن تدامه الجزء الرابم صفحة ، ٢٤ وجساء في المحلى لابن حزم الجزء الثلبن صفحة ٧٧ ولا يحل أن يشترط رد أكثر مما أخسسة ولا أتل وهو رباً وفي رسالة دكتوراه (استثمار رأس المال في الاسلام) للدكتور / ميد الرشيد حاج دانيل صفحة ٢٩٣ العلامة النسفى في كشف الاسرار وابن عابدين في تسمات الاستدار وابن لمير الحاج في شرح التحرير لابن المهام ذهبوا الى أن التحريم الذي في القرآن انها تناول ما كان ممهودا في الجاهلية من ربا النسيئه وهي التأخسي مقابلم الزبن بالثبن (الفائدة المنصوص عليها في المسادة ٢٢٦ منالقاتون المدني) وجاء ف نفس صفحة ٢٩٢ من نفس الرجع وان ربا الفضل وربا النسيئه واحد في أنه حرام تفسير الترطبي الجزء الثالث صفحة ٢٥٨ وجاء في السنن الكبرى للبيهتي الجسسزء الخايس صفحة ٢٥٢ ما ينيد أن الزيادة المالية بسبب التسرض عمى ربا مسفحة ٢١٧ رسطة دكتوراه (الربا والمسابلات المسرنيسة في نظر الشريعة الاسلامية عمر بن عبد المزيز المترك) ،

وجاء على السان الملابة الفتيه المائظ ابن زكريا محيى الدين شرف النصورى المتوفى سنة ١٧٦ هـ منهة ١٧٠ الجزء الناسع من مؤلفه الجبوع شرح المؤنب ومعه منع المزيز لابي التقسم عبد الكريم بن معبد الرائمي المتوفى سنة ١٧٣ هـ ، الريا محرم والاصل نبية قوله تمائي (ولحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تمائي (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يقيمها الشيائل من المس) روى في التفسير خين يتوم من ثيره وروى ابن مصود رضى الله منه تمال (لمن رسول الله جلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهده وكانه) وقي صنعت ١٣٦١ المس الجنون تمال المطباء من المسرين وغيرهم توله تمائي (الذين يتكلون الربا) معناه يتمائون بسه بيمسا أو شراء وانها خمن الاكل بالذكر لاسه منام المقصسود كما قال الله تمائي (ان الذين يتكون أبوال البيائي نظما في والمنه المعائي) عرب المؤلية من تهميوره على يتفول (لا يقومون ألى يوم المثيلة من تهميوره سو

الضرب على غير الاستواء ويقال خبط هسسواء وهى النائسة الضعيفسة النصر قالوا لمهمة الآيسة ان الشنطان يمبيه بالجنسون حين يقسوم من تبسره غيبعث مجنونسا فيمرف اهل الموقف النسه من لكلة الرمسا واما حديث ابن مسسعود المذكسور في الكتاب لمصبح برواه أبو داود والترمذي وابن ملجسه واخرون باسلتيد صحيحة قال الترمذي هم وحديث حسن صحيح وهو من رواية عبد الرحين بن عبد الله بن مصعود عن أبيسه ورواه مسلم في صحيحسه من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنها ووتسع في ورواه مسلم في صحيحسه من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنها ووتسع في المهنب ومسنن أبي داود وشاهده بالاعراد وفي الترمذي وشاهديه بالمتنية (وامسا) الاحكام فقد اجمع المسلمون على تحريم الربسا وعلى اتسه من الكبائر وقبل السه كان محرما في جبيع الشرائسع ه

وما جاء في المادة ٢٢٦ من القانون المدنى هو ربا النساء الذي جاء فيه هــذه التصوص ، ربا النسساء وهو طلب الزيادة في المسال الاجل وكان احدهم اذا حل اجل دينه ولم يصرفه الغزيم أضمته لسه المسال واقد وأضمت لسه الإجل لم يقعل كذلك عند الاجل الأخسر وهو معنى قوله تعالى (لا تتكلوا الربا أضعانا مساعقة) ونضيلة الشيخ محدد أبو زهــرة في هؤلسه بحوث في الربسا / حلومــة دار الفكر العربي سنة ٨٣م في صفحة ١٩ يذكر : قوله تعالى: يا أيها الذين الذين آمنوا لا تتكلوا الربا أضعانا مضاعف الله والتسون واتقــوا النسل التي الربسا أضعانا مناطبة وانقــوا الله الملكم ترجبون) وفي هذه الأيسة الكربية تصريح تناطب علقحريم وبيان لقبع الرباء ما فياء سه من ظلم شــديد عذكن انسه يؤدي الي اي يأخذ الدائس المضاعات مضاعفــة .

والامام الملابة الفخر الرازى (البكرى) المحديثي في مؤلف في التنسير المسير بنائيج النبيب البور النائي منفح ٣٦٦ = المليمة الحديثة الطبعة الاولى يذكر في قوله تمالى (يحق الله الربا) : المحق نقصان الشميء حسالا بعد حال ويضمه المحالى في الهلال بقال بعقب الله عابندى ولمنتج ويقال هجير ملحق اذا نقص في المحالى في الهلال بقال محتب الله عابندى ولمنتج ويقال هجير ملحق اذا نقص في كل شميء بحرارته .

الربا عاتبته الذنب والنقص ومستوط المدالة وزوال الاباتسة وحصول اسسم اللهسسة و النسب وباله ويشسير اللهسسة وباله ويشسير مولنا الابام الفضر الرازى البكرى الصديقي الى ما تلله سيدنا ابن عباس رضى الله منها عقال تلل ابن عباس رضى الله عنها منها قال تلل ابن عباس رضى الله عنها منى هذا المحق أن الله تمالى لا يقبل بنه صديف و لاجبا ولاحبا ولا صلة رحم .

وق كتاب غيض الأله الملك في حل الفاظ عبدة المسلك و عسدة الناسسسك للشيخ السيد عمر بركات الناسرية المروم السيد محيد بركات الشاقص البقامي/المكي الجزء الثاني المكتبة التجاريسة الكبرى ١٣٧٤ ه صفحة ١٠ في المستوث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ١ الريا سبعون بليا ايسر هسا مثل أن يتكح الرجل اسسة وفي الحديث النبوى الشريف درهم ربا أعظم عند الله من ست وثلاثين زاتيسة ٢ وفي صفحة ١٥ من كتاب الاسراء والمعراج للابام الاكبر شسيخ الازهر فضيلة الاستاد المكتور عبد الطيم محبود ١ اخرج ابن مردويسة عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفيت ليلة اسرى بي رجلا يسبح في نهر يلام بالحيارة نصالت من هذا تكل الربا ، وأن مجمع البحوث الاسلامية

في مؤتمره الثلثي في المحرم ١٣٨٥ هـ الموافق مليو ١٩٦٥ م قرر أن النائدة على انواع الغروض كلها ربسا محرم وان نصوص الكتساب والننفة في مجموعها قاطمة في تحريم الربا قليلة وكثيرة حسرام والاقراض بالربسا محرم لا فرق بين حلجة ضرورية وغير ضرورية .

هذا هو ما اجمع عليه مجمع البحوث الاسلامية في مؤتبره الذاني ولقسد الجسع له إساء المسلمين على أن قول الله تعالى (ولحل الله الببسع وحرم الربسا) يفيسسد تحريس ريا الفضل وربا النسيئة ورب النسيئة ورب النسيئة ورب النسيئة ورب النسيئة ورب الدائن يقول للمدين عند حلول أجل الدين (انتقضى أم تربى) غيزيد أصل الدين بهذا الإجل ويقع ربسا النسيئة ه الموافقات للشاطبي ج) ص٥) جمع البيسان ج٣ ص٧٧ » الدور المنشور لبالله النسيئة قضالا عن تحريم ربسا اللهضل وصاحب المغنى قسال في مؤلفسسه لجلال الدين السيوطي ج٣ ص/٧ وقد نقل البنسا اجماع الفقهاء على تحريس ربسا اللهضل وصاحب المغنى قسال في مؤلفسسه (العلالية المغنى ابن تدابسة) المسمى بالمغنى ج) ص ١٣٣ الربا على ضريين وبا النسل وربا النسيئة وأجهاء أهل العلم على تحريهها .

وما هو جدير بالذكر أن قدماء المصريين حرموا الربا غفى مؤتمر للتالون الاسلامي بباريس في ١/٧/٥ وحدثما الدكسور محبد عبد الله دراز عن قالسون وضمه الملك بوخوريس من ملوك الغراضة الاسرة ٢٤ حرم الربا وكذلك نشيم الى ما ذكره نضيلة الشسيخ أبو زهرة في مؤلفسه السابق الانسارة اليسه بحوث في الربا ص٧ بعنوان الربا في نظر الفلامسفة « نهى سلون الذي وضمع قالسون النيا في الملك التقون عن الربا وقال لا يحل النيا في الملكسون في كتابه القانون عن الربا وقال لا يحل لانتجاب على منازع ما المبابغ غير طبيعي لان مؤداها أن يكون النشد وهده منتجا غلة بن غير أن يشترك صاحبه في أي عمل أو يتحمل أي يقدل ما ويتول في ذلك أن القدلا ليد النقد .

المادة ٢٢٦ من القانون المدنى تخالف المدالة القانونية وتخالف الدستور .

ا' ــ القول بأن هــذه الفوائد مقابل الانتفاع فهذا الزعم يتطلب البــــات حصــول هذا الانتفــع فمسلا ولكن المفهوم بن نصوص القانسون التى اجازت الفائدة التحويضية هو أن هذه الفوائد بســـتحقها الدائن ســـواء انتفـــع المدين بالديسن أو لم ينقع فدل هذا على أن هذه الفوائد لا تقابل انتفــاع المدين بالدين .

٢ — اذا كان الاجل لا يعتبر مالا غانه يخرج عن دائــرة النمابل مثل الزمــــان في ذلك مثل المـــاء والهواء يبطــل النعابل عيها الا اذا لكن حيــازة شيء منهما والسيطرة عليــه ولا سبول الى حيازة الزمان والمـــيطرة عليه (كتاب مبــاديم القانون للدكتور / عبد الناصر العطــار طبعــة ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ عـفحة ١٩٧١ .

٣ ــ الاجأزيان لا يصح أن يكون بالا وبالتالى لا تجـوز المعاوضــة منه بالمال مشحة ١٩٢٤ من التقليون المنفي نصلا من كان من المساحة ١٣٦١ من التقليون المنفي نصلا من كسون أساسها القانوني مزعزها لعسدم مسلاحيــة الزمان أن يكون محل تعامل بالمسال وفي نفس الوقت الالفاء الضبئي لحق هــذه المسادة ، تطبيعا المهادة الثانية من المتحون المساحة ، تطبيعا المهادة الثانية من المتحون المساحة .

ان أحكام الشريعسة الإسلامية اليغينينة القطعية النيسوت والدلالة في مسسطّة تحريم الربسا واضح التعريم في قول الله تعلى 3 واحل الله البيع وحرم الربسا » وهذه القاعسدة الشرعيسة شد فعدت فيصاف القواعد الوضعية الإسرة المعترجة في وحبث أننهينا للى ادراج احكام الشريعة الاسلامية القطعية اليقينية الثبوت والدلالة في مصـــك القواعد الأبـــرة وثبتت لها مشهوعيـــة التطبيق المباشر بحـــكم طبيعتها أستفادا لاترار الدستور لمسدرها غان هذه الغوامد الاسللهية بما تتضيئه من حكم أو تنظيم البر أو موضوع له حكم في القرآن الكريم أو تظهتــــه قامدة شرعية مان مجرد تمارض أي قامدة ماتونية سابقة على حكم من أحكسام الشريعة الاسلامية قان القاعدة الاسلامية الشرعية أصبحت وأجبسة التطبيق اذا تمارض حكم الشريمة الاسلامية مع حكم في قاعدة قانونية سابقة غان اندماج القامدتين (قاعدة قانون وضمى وقاعدة شرعيسة في نظسام قانوني واهسد بحتم أعبال المنطق الموضوعي الذي بربط الوحدة العضويسة للقاعدة الواجبسة التطبيق وذلك تحقيقسا للانسجام التشريعي واحترابا للنص الاتوى نبهجرد تعارض تمانوني وضعى سابق (منطوق المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التي ننص على فوائــــد تأخير وهو ربسا نسيئة يتعارض مع قاعسدة شرعيسة واحل الله البيسم وحرم الربا (سواء ربا الفضل أو ربا نسبيلة) مع تاعدة شرعية عند هذا التعارض واجب الضاء النص الذي يتمارض مع القاعدة الاسلامية عبلا بقاعدة الالفساء الضبئي الوارد في المسادة الثانية من التقينين المدنى التي نصبت على انسه و لا يجوز الفساء نص تشريعي الا بتشريسع لاحق ينص صراحسة على هذا الالفساء او يشتهل على نص يتمارض مع نص التشريسع التديم أو ينظم من جديد الوضوع الذي مسبق أن قرر قواعده ذلك النشريسع .

وبناء على هذا مان أي حكم قطمي يقيني ثبوتها ودلالة في الشريعة الاسسلامية يلغى ضبنا أي حكم في أي قاعدة تأتونية سابقة على صدور الدستور الدائسم في عام ١٩٧١ ، أذا تعارضت مع الشريعة الاسلامية ومقتضى هذا أيضًا أن احكالم الشريمة الاسلامية اليتينية القطمية الثبوت والدلائسة باندراجهسا في مسسلف النصوص التشريميسة كقواعد آمرة والالنزام بتطبيقها مباشرة كاحكام وضميسة من حيث التنظيم القاتوني المجرد تتقدم قواعد العرف في التطبيق ذلك إن هذه الإحكام وبحكم طبعتها مصدرا ودلالة قد اكسبت عنصر الالزام بتطبيقها من النص المستورى الذي الغي بالشرورة ندرج مصادر النصوص التشريعية الواردة النترة الثانية من المادة الاولى من التتنيين المدنى التي نصت عنى انه و تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أر في محواها ماذا لم يوجسيد نص تشريعي توجد فببتنشي بباديء القانون الطبيعي وفواعد العدالة وأحكستم الشريعة الاسلامية قد اندرجت في مصاف النصوص التشريعيسة عهى اذا تتقدم العرف في النطبيق ويلتزم القاضي بذلك ليس نقط استفادا للفقرة الثانية من المادة الاولى من النتنين المدنى بل ايضا استنادا للفقرة الاولى من ذات المسادة التي نصت على أن تسرى النصوص التشريعية على جبيسهم السسائل التي تتفاولها هددم النصوص فَ لَمُظْهِسًا أَوْ فَ مُحْوِاهِسًا مِمَ الأَفْسِارَةَ أَلَى تَقْطَةَ هَابِسَةَ الآوْهِي أَنْ بَبَادَيْءَ القبريمةُ الاسلامية بن العار وبن السمَّف أن يقال انها في بصاف القاعدةة القانونية الوضعية فهى قاعدة فوق كل القوامسد ذلك أن القواعسد الكلوة في مبادى، الشريعسة الاسلامية التي جادى، الشريعسة الاسلامية التي جادت في مسمو فسوق الدسلور فهى دستور الدسائر والقول بغير ذلك يجمل التاعدة التشريعيسة التي من صفع الفكر البشرى فساوى في الرتبة والرتبة مع التقون الالهي وهساوى في الرتبة والرتبة مع التقون الالهي وهساوى في الرتبة والرتبة مع

ولقد انجه القضاء المصرى بعدم تطبيق المادة ٢٧١ من التاتون المدنى لما تضيفه من ويا تسيئة هرام شرعا و المحكة الادارية بمدينة المبهوط في الدعوى المتيدة بسجل المحكة برتم ٢٠٧٧ استقة ١ في المؤوسة من وزير الاربية والتعليم ضحح على عبد المسالم محد حكت بجلسة 11/4/١/١ برقض طلب القوائسية التاتونية التمارض المسالة محد حكت بجلسة 11/1/4/١ برقض الشريعة الاسسلاية المائز المسالة محكة النقض في جكم لها صدر بتاريخ ٢٣ يونيو صنة ١٩٧٥ في الطمن رتم ٢٥٨ لمسالة ، قضائية تلت يهده اذا خلف الحكم نصبا من القرآن أو المسنة أو خالف الحكم نصبا من القرآن أو المسنة أو خالف الاجماع عائم يبطل واذا عرض على من المدره إلطالة واذا عرض على غيره اعدره ٤ . وتذكر حددًا الحكم في جعلى الدولة المسنة لم المسائد والمشرين ، وتشر حددًا الحكم في جعلى الدولة المسنة المستشار وجود

وسم هندا الحتم في جهاد جهاس القولة المنطة السائدية والمطرين . عام 1977 ، وكذلك رفضت محكمة أستثناك القاهرة برئاسة المستشار محمود هريدي الحكم بتوائد التلخير لمخالفة توائد التأخير للشريمة الاسلامية نشرته جريسدة الواسد في 1/4/0/1/1 المنتة الاولى المسدد د) .

ولما كانت المسادة ٢٣٦ من القانون المسنى غضلا عن انهما بلغماة طبقا لمبعدا الالفعاء الفضيق غان هذه المسادة في دستورية لانتوائهما على ربا نسسيئة معرم شرعا ولقعد تعلقت جليمة الازهر في الدعوى الدستورية رهم ٢٠٠ لسفة الى مستورية عليما بعضم دستورية هسذه المسادة ذلك أن هسنده المسادة كلا سبق أن اشرنسا اتفسا با هو بدون في صفحة ٨٦٥ من مجبوصة الاحسسال المتصلية المؤمرية اليزء اللاتماني من الر الاشغاق بن معاطب الربا أن صحد التشريع في أكثر السحول لا الى تصحدد صحر الفائدة المسادق عن اللائم تسديد هنذا السمر بماطب لسارة مروب القوائد وهنذا اعتراف واقضح في عبارة من معاطسين بالنسبة لسائر منروب القوائد وهنذا اعتراف واقضح في عبارة من معاطسين الربابان هنذه المسادق المتراسفية عليها المسادق المسادق عليها المسادق المسادة الشعر المسادق عليها المسادق المسادق عليها المسادق عليها المسادق المسادق عليها المسادق المسادق عليها المسادق عليها المسادق عليها المسادق المسادق عليها المسادق المسادق عليها المسادق عليها المسادق المسادق عليها المسادق المسادق عليها المسادق المسادق عليها المسادق المسادق المسادق عليها المسادق المسادة المسادق المساد

وبها هو جدير بالذكسر أن سأن توبائس كان يقسرر أن التقسسون اسلات التاتون القالد وهو التاتون الإلمي السدى يعسكم الفنيا بأسرهسا والأرى الإسراء المتاتون الطبيعي وهو لا يسرة بعد الا اللسه و الذين يعطفيهم من النساس ثم التاتون الطبيعي وهو ذلك الجاتب من التقون الالإلمي السدى يدكن للعقل البشرى القويم أن يتوصسسا اليه وأخير المتقون الأدي يضمه البشر (الداتون الوضعي) معتقام التاتون الطبيعي وجسمه على القام طام المتازف الماتون الألمي دون ذلك القاتون الوضعي ، (كتساب مبهادة على التاتون الالمية () عبد اللبه مرسى المحامى في صفحة ٢٠٦ طبعة ٢٠٢ م المكتب المرى المسديث) عان تطبيق الداتون الإلمي الإسلامي الولى بالتطبيق وهسو قوق المسركة د. المسركة ٢٠٠ طبعة ٢٠٦ طبعة ١٠٠ المسركة د. الم

ولى هـذا المغي يذكر الدكتور على بحيد جريشه في رســــالته للدكتوراه الشموم عبة الاسلامة الماليا) مكتبة وحيب عام 1970 م صلحة 119 ان مـــر التصوص مبتاسد وبع هده وظك جاديء وأصول لكنها تأبي أن يكون بمهــــا شمريك أسها المقبقة أو أسهة المقل أنه نفسها هي الحقيقة والمعلى حدول لهــــا النفسوس الشمية أله للنفسوس والاحكسام بالملامية في المتصود في عبارة احكامها) مستبط ومجتهد داخلها الاخارجها وهـذا في مبحث مضبون الشريعة الإسلامية في المصل الخاص بالذلة شريعة الله والتحكسام نفسوس الشريعة ما ورد في كتساب الله وسنة رسوله ملي الله عليه وسلم من نصوص تطمية الدلالة عهى واجبة الإعمال بالانفق لنها أرتقت الى مرتبـــــة من نصوص تطمية الدلالة عهى واجبة الإعمال بالانفق لنها أرتقت الى مرتبـــــة اليعن وأن الاسلام مقيدة وأبيان وينهج ونظام نها كان لكتساب الله أن يعيش حبيس الفكــر أو الغيل نظرية أو غلسفة أو حبيس الشسفاه والجدران تسلاوة وتصيدا أو حبيمي الصحور عقيدة وأبيانا أنها كنات الله وصده بميش في اللغوب مقيدة وأبيانا وفي المعتوب مقيدة وأبيانا انها كنات اللهوس وفي الحبــــا، فيها ونظابا نقول بحق أن الاسلام يقعل المسلم خلقا وسلوكا قرآنا يبشي على الرشوس و

ولنسا معنى خاص لا يغيب عن العابة ولا الخواص وهو أن دين اللسه وشريعة الله من صنع الله بحكته وأرادته لا من صنع عقسل البشر وألا أذا كان الدين مسن صنع عقل البشر لمسا كان خالسدا ومستوعبا لمسالم العبساد في كل مكان وفي كل زمان والخطف بن عثل الى عقل وبن عصر الى عصر ولتضاربت الاوابار والنواهي من عقل الى عقل ومن فكر الى فكر ولاضطرت أبدوال العباد ولا با كاتت هنساك قاعسدة عابة بجرد وفي هــذاالمني يحدثنا الشيخ بحدد زاهــد الكوثري في مؤلفة مقالات الكوثرى في من ٢٥٨ ومن جملة الاساليب الزائفة في تغير البرع بمتتخص أهواء من يتول ان مبنى التشريع في المعاملات ونحوها المصلحة (والمصلحة تختلف من شخص ألى شخص ومن وتت الى وتت ومن مكان الى مكان) ماذا خسسالف النص المسلحة يترك النص ويأخذ بالمسلحة نيا للمسار والشنار على من ينطق لسأتسه ببئسل هسذه الكلبة ويجعلهسا اصلا يجنى عليسه شرعسه الجسسسديد عسله وقسل لسه ماذا تريد بالمسلحة التي تبغي بنساء شرعك عليهسا فاذا كتت تربعد المسلمة الشرعية لمرمنها طريق غير الوحى (وبسذلك لا بمكن الا تنفيلة شريمية اللبه لاصلاح واتحتيق مسالح الميساد) وفي رسالة للدكتوراه بعنسوان نظرية المسلمة في الفقسه الاسلامي في صفحة ١٢٥ جساء في المستصفى للاسسسام الغزالي جدا من ٢٨٦ * المعلمة نهى عبسارة في الامسال عن جلب منتمهة أو دفيع مضرة ولسنسا تعلى بساء ذلك فان جلب المنعسة ودفع المضرة مقامسيد الظق وصلاح الخاق في تحصيل بدامدهم لكن نعني بالمعلمة المحافظ على متصود الشرع ومتصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دنيهم ونفسهم وعظهم ونسلهم ومالهم فكل ما يتشبن حفظ هذه الاصول الخبسة فهبو مصلصة وكل ما يقوت هسذه الاصول فهسو مقسسدة ونفعسة مصلحة والغزالي لا يقعسند بالمسلمة معناها العرفي وانها يقمسد بهسا جلب نفع ودفسع ضرر مقصسسود الشارع لا مطلق نفع أو شرر ومعنى هــذا أن الناس قسد يعسدون ألامر منفعسة وهو في نظر الشارع بنسيدة وبالمكس نليس هنسك تلازم بين المسلمسية والمسهدة في عرف الناس وفي عرف الشارع أو بعيارة أخرى يأن المسلحة في نظره

هى المحافظة على مقاصد الثمارع ولو خالفت مقاصد الناس قان الاخيرة عنسد مخالفتها للاولى ليست في الواقع مصالح بسل أهواء وشهوات زينتهسا النفس والبستها العادات والتقاليد ثوب المسالح » (رسالة دكتوراه المسالح في الفقسة الاسلامي للدكتور حمين حابد حسان) ،

وفى نفس الوقت مترر لاقتصاديون القدامي والمحدثون خطورة الربسا فيذكر انسدرية يسيجرد مريسد المرنسى وراثر لنك الامريكي وارثر شترتيت وغيرهم كثيرون من كبار الاقتصادين أن الربا يفسد المجتمع مما يضفيه عليهم من مادية مسرفة خالصة فالفتير يفرط نحت ضغط الحاجة والفنى يستثرى من فيض ماله الذي بتزابسد منهون الاعراض وتفحل الاسر (ص ١٢ وضع الربا في البناء الامتصسادي للدكتور عيسى عبده ويذكر الاستاذ / محمود عارف وهبف في مجلة المسلم المعاصر المسعد الخابس والعشرون يناير غبراير مارس ٨١ في مثال بعنوان تتوبم الربسا) ﴿ أَنَ الرَّبِا يَعَظُّلُ مِصَلَّمَةَ الْأَنْسُطَةَ الْأَنْسَادِيةِ ٱلْمُطْلَقَةِ . ن زراعسة وتجارة ومناعة هــذا في بنسد أولا : ثانيا : أن الربا أنها يتبشل في القروض الربوية وهي السبب في حسدوث التقلبات الدورية ثالثا : ان المراد الجماعة يؤدي ضريبسسمة غير مباشرة للمرابين ذلك أن أرباب الاعمال لا يدمعون مالسدة الاموال التي يقترضونها بالربا الا من جيوب المستهلكين مهم ينقلون عبء الربا الى المستهلك عن طريق رام اثمان السلم الاستهلاكية وابعا: أن المشروعات الربوية لا نتجه الى الاعمال بحسب منفعتها الاقتصادية الحثبثية بالنسبة للجماعة باسرها وانما تسلك طريقها الى اكثر اوجيه الاستثمار جلب الربح فالمسا: أن أسحاب الأبوال بن الرابين يرفضون أن يقرضوا أرباب الاعمال لاجل طويل وهذا يؤنسر على المشروعات الاستثمارية سعادساً: أن الربا يسبب الاملاس و التوقف ويسبب الانجساء ألى حيل غير مشروعة لجلب مزيسد من الارباح وهو ما يضر بالمسلحة التومية .

من هدفا يتضح ان الربا خسد الدين والانتصاد والقانون والدستور بعسفة خساصة وأن جامعة الازهر حياما لسست دفاهها بعد هم مستورية المسلسلة 177 (مدنى) عنبادا على أن دين المحولة هو الاسلام والاسسالام اعتفىسساد بوحديثة الله و أن سيدنا مجمد صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء والمرسلين وأن الاسلام ينظم السادات والمابلات وضعن المعابلات قول الله تصسيسالي و واسلل الله البيع وحرم الرسا » .

وان فقهاء الفقون الدستورية يؤكدون المنى الدذى تالت بسه جليسة الازهر بصدم مسئورية ألمادة ٢٢٦ من الفقون المدنى ذلك فضلا عن ببسدا الازهر بصدم مسئورية ألمادة ٢٢٦ من الفقون المدنى ذلك فضلا عن بوسط الانستور الا انها قاصدة مسئورية بالنظر الى تسدرج القوانين فان مجبوعات الدستور الا انها قاصدة مسئورية بالنظر الى تسدرج القوانين فان مجبوعات الفواعيد الفتونية بهسسو لاختلاف تسدرجها وبقف الدستور على اعلى بدراج القواعيد الفتونية الاخرى التقريع الاعلى في السحولة السنورية والسحو على جبيع القواعيد القانونية الاخرى ولما كانت احكام الشريعة الاسلامية البنية القطمية اللبوت والدلالة قاعسدة دستورية واضح النس على تحريم الريا في قول الله تعامل ٥ واحمل اللسعة وجم الريا عول المدت تلفي وهو ربا نسيئة البيع وحم الرباء و وال المسئورية والمحمل المربان عن مقول المدت عليه عن عدام شروعا المسئونة المربان على محرم شروعا على مؤاند تلفي وهو ربا نسيئة المبينة وبالقالي تصطفم مع قواعدد بهاديء الشريعة الشريعة

الاسلامية ومسا جساء فىالقرآن الكريم والسفةالنبوية المطهرة من تحريم الربسسسة سواء ربا لمضل أو ربسا نسيلة التي تضينتها المسادة ٢٢٦ من القانون المسمسطني وعلى ذلك كل بسيامسطوم بع ببادىء الشريعسة الاسلابية تهسو غير ومستورى وعلى ذلك نكون المادة ٢٢٦ من التاتون المدنى غير دستورية وفي كتساب الدكتور رمزى طب الشاعر ص ٢٢٦ كتسابه المسبى بالنظرية العابة للتسانون النستورى وتحت عنوان الوسائل الفنيسة لتفسير القواعسد الدستورية اول سا يلجسسا اليسه المدسر لاستخلاص معالى النصوص الدستورية هدو دلالة الفاظ هديده النصوص وتركيبها من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية والمسادة الناتية من الدستور تسد نصت على أن مبادىء الشريعة الاسلامية المستدر الرئيسي للتشزيع وعلى ذلك تكون عبارة مبادىء الشريعة الاسلامية المسدر الرئيسي المتشريع تؤكد ان مبادىء الشريعة الاسلامية هي مبادىء دستورية وأن كانت حتيقتها تسبو على الدستور والدكتور رمزي الشاعر في صفحة ٣٣٥ من مؤلفة هذا يتول انه في سببل تفسير القواعسد الدستورية الاستعانة في ذلك بالاعمال التحضيرية والبواعث وراء التشريع وفي مسقحة ٣٢٥ يتول أن اصطلاح النصوص التستورية يشبهل الوثيقسة الدستورية والتوانين الاساسيلة مما وانتسا لنجمد العبارة الواردة في وثيقسمة أعلان النستور ونصها نحن جباهم الشحب المؤبن بترانسه الروحي الخالسد هده هــذه العبارة تؤكــد ومت الدولة بالإساليية وان التراث الروحي لهــا هــو كتــاب الله المزيز الترآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وعلى ذلك تكون الآبسسات الترآنية والاحاديث النبوية هي مبادىء دستورية وان كانت في حقيقتها موق الدستور والآيات القرآنية والاحاديث النبوية الواردة في شأن تحريم الربسا بكافة صوره تصادبت معهما المسادة ٢٢٦ من القانون المستضى التي تعتوى على ريسا تمبيئة محرم بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهره وضسد المشروعيسة الاسلامية ويذلك تكون ضد ببادىء الشريعية الاسلابية المسجر الرئيسي للتشريم فتكون هسسبذه المسادة ٢٢٦ من القاتون المسعنى غير دممتورية ذلك أن اسباغ الاسلامية على الدولة ليس ومسنفا يسدون مضبون ولا مجال لان تسدين الدولة بالاسسلام الا اذا كان مؤدى ذلك أن تسدين معنويا بالدين بالخضوع لاحكامه في نظمهما وتوانينها (صمحة ١٣ من جريدة الاهرام ل ١٩٨١/٤/١٠٥ بعنوار رأى في تضمية المسادة ٢٢٦ من القانون المسدى - رأى الاستاذ مؤمن عبد اللطيف المستثمار بمحكهــة الجيزة الابتدائية) ،

والدكتور بحبود بحبد الطنطارى رئيس تسم الشريمة بحقوق عين شبص يلكر رايه في تضية المادة ٢٣٦ مع الاستاذ بؤبن عبد اللطيف ويتول عبارته التي تتفسسين استفهام استنكارى : بنى كان الربا لم يضع الفقه الاسلامي له حكيا حتى تلفذ الحكم بن بصدر آخر غير اسلامي •

ولا يشك أحد أن النفع بعدم دستورية المادة ٢٦٦ من التاتون المدنى هي تضية تحريم الحرام والتضاء على تغنين المال العرام في الحصول على ربا نسبية بحسرم بالترآن الكريم والنسنة النبوية الملهرة الدي يشعل عليه مضمون المادة ٢٣٦ من التاتون المدنى وهذا با دمع كلي من الجدت المتطلق بالدمع بعدم دستورية الملادة ٢٣١ التي من أرسسار الاحترسال التعريمي في محسسد الاستبسسداد يبدون بنهج جامعة الازهر هكات تقلية جامعة الازهر رتم ٢٠ لسنة ١ تضافية بدستورية عليا وبعدها بعام توالت التعليم الازهر رتم ٢٠ لسنة ١ تضافية حسنورية عليا وبعدها بعام توالت التعليم الازهر رتم ٢٠ لسنة ١ تضافية العسورية عليا وبعدها بعام توالت التضايا الان لبام المحكة العستورية العليسا

تضلوا خطوات جامعة الازهر متيدة بالسجل الرسمي بالارتام الاتية: ٢ ، ٢ ، ٢ ، E. CTY CTY CTI CTECTY CT. C 19 C 1A C 10 C 1T C 17 C 11 C 1. ١٤ ، ٢١ ، ٨٧ لسنة ٣ تضائية عليا دستورية ، ٧١ ، ٨٤ ، ٢٩ ، اسنة ٤ تضائية دستورية عليا وكذلك ١٠ لسنة ٥ قضائية دستورية عليا كما هو ثابت بسجل جدول الدماوى الدستورية بالمحكمة التستورية العليا هدذا بخلاف ما أضيف من القفسلها لطِسة ٢ مبراير سنة ١٩٨٥ وبخلاف تضايا اخرى بعستم تستورية المسادة ٢٢٦ لازالت في النحضير بهيئة ملوضي المحكمة الدستورية العلبا والتي انتهت في تتريرها بالنسبة تضية جامعة الازهر رقم ٢٠ لسنة ١ تضائبة الى عسدم دستورية المسادة ٢٢٦ مننى والتترير مننى النكيلي بمسدم دسستورية المسادة ٢٢٨ مسنني لاحتوانهما على ربسا محرم شرعا . ودولتنا اسسسلامية ولا يوجسد مشرع سوي الله جلا جلاله يشرع للدولة الاسلامية وما علينا الا اتباع شريمة الله جلا جـــلاله وفي هذا المنى يذكر غضيلة الاستاذ عبد الوهاب خلاف بمجلة القانون والاقتصاد السنة ٣٧ من ١٥٥ أن التشريم معنيين (١) أيجاد مشرع مبتدع وهذا في الاسسلام لا يكون الا لله (ب) بيان حكم تقتضيه شريعة تأثبة وهذا مو المنى في الاسلام ويذكر الاستاذ محبد المبارك في كتابه نظام الاسلام الحكم والدولة دولة الاسلام دولة عقيدة وشريعة ودولة نظام الاسلام هي دولة مفتوحة إن يخترون الانتماء اليها وليسسب دولة وطن وتراب ولا دولة جنس أو توم وانها هي دولة الاختيار الانساني للنظسام الالهي في الحياة وعبارة النظام الالهي في الحياة هي المعنى الذي اشار اليه المكتور سليمان الطماوي في مؤلفه السلطات الثلاث ص ٣٠٦ مكتبة دار الفكر العربي (سلطة) التشريع بمعناه الدنيق في الاسلام أنما هو الله نعالي وعلى هذا الاساس لا تملك اي سلطة في الدولة الاسلامية سلطة التشريع وفي.ذات المعنى يذكر الدكةور تنحى عبد الكريم في رسالته للدكتوراه الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي ص ٢٢٦ مكتيسة عبد الله وهبه أن مصدر الاحكام الشرعية القانون في الاسلام هو الشارع سبعانة وتعالى دائما قما أتى به النص عَهْره وأضح من حيث ضرورة تطبيته ويذكر الدكتسور المؤاد محمد النادي في مؤلفه مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للتانون في الفقه الاسلامي من ١١٧ في عصل طبيعة الدولة الاسلامية « يكتفي بنسبة هذه الدولة للاسلام أن التنظيم للدولة في الفقه الاسلامي يستبد أصاقة من صاحب الكيال المسسلق وحده الله عز وجل عن طريق ما شرعه من قواعد واحكام بينتها على سبول الحسم ادلة الاحكام في الشريعة الاسلامية ويبين مما تقدم ان النص المحرم للربا بجبيع مسورة سواء أكان النص من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريقة مهو نص عتبي التطبيق لكونه نص الهيا وان روح التدين في شمعب مصر قد تحدث عنه الدستور في وثيقته ف عبارة ندن جماهير الشَّعب المؤمن بتراثه الروحى الخالد دؤكد قول ارتست رينان في تاريخ الادبان ؛ أن من المكن أن يضمحل كل شيء نحبه وأن نبطل حرية استعمال المثل والطم والضاعة ولكن يستحيل ينمحى التدين وتؤل معجم (لاروس) ان الفريزة الدنية مشتركة بين كل الاجناس البشرية حتى اشدها همجية واتربها السي الحياة الحبوانية وأن الاهتمام بالمنى الالهي وبما دوق الطبعية هو اهدى النزمات المالية الخالدة للانسانية ، وتول عنرى برجسون: لقد وجنت وتوجد جماهسات انسائية بن غير علوم وننون وناسفيات ولكنه لم توجد تط جماعة بغير دياتسسة (ص ٨٠ ، ٧٥ ، ٢١ ،ن كتاب الدين) للدكتور محمد عبد دراز سنة ١٩٥٢ المطبعة المالمية » .

نهجال أن نظل المادة ٢٢٦ من التقون المدنى دستورية في ظل دستور ينص على الدولة دينها الاسلام وبباديء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع نيها ولى في المصدر للاستعراق كما يقول علياء اللغة الموبية نبياديء الشريعة الاسلامية المصدر للاستعراق الشريعة الاسلامية المصدر لكل صور التشريع وأن المحكمة الدستورية المطاي الموترة في التضية رقم ٧ لمسئة ٢٤ المت المنافقة المسئورية بطلسة أول مارس سنة ١٩٧١ في تضية المحلف البهائية من أصله واسلمت على الدريعة الإسلامية غان الدستور لا يكمل حبايتها نيكون من غير الممكن أن يكمل الدستور مجايلة ربوية تخلف الشريعة الاسلامية في بلد يتوم في أصله وأسلمت على الشريعة الإسلاميسة وبالتسسلي لا يكمل الدستور حبسابة وبالدستور حبسابة الملاة ٢٢٦ من القانون المنني على على وأسلمتسمة وبالدسائي يعمل الدستور دستورية وما ألشريعة الإسلامية وبداديء الشريعة الإسلامية هي بنص الدستور دستورية وما خالفتها من وانين تكون غير دستورية المادة ٢٢٦ من القانوا للدستور دستورية المادة بالدانون المنني خالفتها للاسمور و

بحث الفرر المفترض في الشريمة الإسلامية ومدى انطباقه في مسألة تحريم الربا في الشريمة الإسلامية

ذاتية الدولة الإسلامية :

الدولة الاسلامية دولة من طراز خاص لها خصائدسها التي تندر بها من غيرها الدولة الاسلامية دولاحكم من الدولة المعامرة ولها كياتها المتقوني الذي يشمل مجبوعة القواعد والاحكم المتلقة بالمعتبدة والترميع التي نرضها الله من وجل والتي يتدد بمتتضاها الاطلر العلم الذي يلتزم به المسلون مكلها كاتوا لم محكوبين (صلحة ١١١ / ١١٤) • مبدأ المسرون وضوابط خضوع الدولة للتلتون في الفقه الإسلامي للدكتور فؤاد محمد التلامي التابية عالميسة التابية عن التلامية عند عالم الكلم التلامية عند عالميسة التلامية عند عالميسة التلامية عند عالم التلامية عند عالميسة التلامية عند عالميسة المتلامة عند عالميسة المتلامة عند عالميسة المتلامة عند عالميسة المتلامة عالميسة المتلامة عند عالميسة المتلامة عالميسة عالميسة عالميسة المتلامة عالميسة المتلامة عالميسة عالميسة عالميسة المتلامة عالميسة عالميسة عالميسة عالميسة عالميسة عالميسة عالميسة عالميسة المتلامة عالميسة عالم

وف هذا الممنى يذكر نصيلة الرحوم الشيخ / عبد الوهاب خلاف في معنى الراي في التشريع الاسلامي يتول نيه ان للتشريع معنيين:

(1) ايجاد مشرع مبتدع وهذا في الاسلام لا يكون الالله .

(ب) بيان حكم تقتضيه شريعة تائمة وهذا هو المعنى في الاسلام (مجلة التأتون والانتصاد السنة ٣٧ صفحة ٥١٥) .

وهذا النص ذاته نتله استاننا الدكتور سليبان الطباوى في مؤلمه السسسلمات الثلاث صفحة ٣١٠ ثم نقل ان الراي في التشريع الإسلامي يحب ان يدور في نطاق الإحكام الخلادة التي تقررت في كل من القرآن والسنة .

وهذا المعنى ذاته اشار اليه الدكتور على جريشة أن بؤلفه بصادر الشرعية الاسلامية صفحة الراقب السلامية صفحة الراقب السلام وذكره نضيلة الشيخ عبد الرحب تاج رحبه الله في بؤلفه السياسة الشرعية وذات المنى اشار اليه الدكتور نتحى عبد الكريم في رسالته للدكتوراه الدولة في الاسلام ،

القرآن والسنة فوق الدستور : وق هذا يتول الدكتور سلينان الطباوى ف مؤلفه الساطات الثلاث ف الدساتير العربية وف الفكر السياسي الإسلامي صفحة ٢٠٨ الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٨ حادر الفكر العربي (أن القواعد والاحكام المستدة من القرآن والسنة باعتبارها تعبيرا عن ارادة الله سبحاته وتعلق بطريق مباشر (القرآن) أو غير مباشر (السسسنة) تتسم بالخلود ولا يمكن أن تنشر بحال من الاحوال حتى يجوز لهم التعديل فيها بهذا لا يمكن تشبيه القرآن والسنة حتى بالقواعد الدستورية وقالا لاصطلاحات فقهـساء الداتون العام المعاصرين لأن المسلم به أن المجاهة في كل وقت أن تغير دستور عا بمطلق حريتها ودون أي تبد في هذا الخصوص .

ويستفاد من هذا التول أنه شكلا لا يجوز التعرض لمتارنة بين الشريعـــة الاسلابية والتقون الوضعى والله تبلك وتعلى ذاته ليست بظها ذات وصفاته ليست بظها ممات وتشريعاته ليست بظها تشريعات لله ولم يكن له كفوا لمدد في ننس الوتت ادعاء أن القواعد الدينية يجوز تحديلها بنكر بشرى هذا الادعاء تضين خيالى ونرض عتيم يحبل في طيه آية بطلانه علو كان التعديل جائزا لكسان الدين ناقصا في هذا الفكر وكان وقدى ذلك أن الفكر البشرى يسنع مجوده من الفكر الله ناء.

الضرر المُفترض في الشريعة الاسلامية ومدى انطباقه في مسالة تعريم الربا: ،

ويجمل بنا تبل البدء في هذا الكلم أن نذكر باختصار مصادر التشريع الاسلامي أو ما يعرف لدى الفقهاء باسم ادلة الاحكام الشرعية ،

بذكر غضيلة الشيخ زكى الدين ضعبان فى مؤلفه أصول الفقه الاسسسلامى مسقحة ٢٧ ، ٢٨ الطبعة الثالثة ، أن الله لم يخلق الغلس عبنا ولم يتركهم سدى بل كلهم وشرع لكل غمل بن المملهم حكما يختص به من ايجاب أو تحريم أو كراهسسة أو صحة أو فساد الى غير ذلك بن الاحكام الشرعية وجعل لهذه الاحكام أدلة تؤخذ بنها با أن هذه الاحلة بنها ما أتلق جمهور العلماء على حجيته ومنها ما هو محسل أختلاب بينهم .

الادلة المتفق عليها: ابا الادلة التي انفتوا عليها فهي اربعة:

١ - الكتاب ، ٢ - والسنة ، ٣ - والإجماع ،) - والقياس ،
 الإدلة المختلف نعها :

وأما الادليّة التي اختلفوا نبها فرآها بعضمهم دليلا على الاحكام ولم يرهست المفض الاخر دليلا طبهسا نهى :

اً _ الاستصدان . "٢ - والمسلام المرسلة . "٢ - والاستصحاب . ٤ - والمرف ، " ه - وشرع من قبلنا ، "١ - وبذهب الصحابي .

الضرر الفترض في الشريمة الاسلامية "

جبيع المقود المتهى منها في الشريمة الاسلامية الضرر فيها مفترض من التسارع المكيم جل جلاله لما تعتويه من ضرر يعلمه الله مر وجل وكل عقود الفرر/الضرر منترض فيها في الشريمة الاسلامية -

والفرر كما يتول الزيلمي هو ما يكون مجول الملتبة لا يدري أيكون أم لا وقال الكلمائي الفرر هو الخطر الذي استوى فيه طرف الوجود والعدم ببنزلة الشسسك (بدائع المنتاع الكاساني سـ ١٠٥ - ١٦٣) وقال السرخسي الفرر ما يكون مسبور المائية (البسوط للسرخسي سـ ١٠ - ١٩٤) .

وقال ابن علمين الغرر هو الشك في وجود البيع (حاشية بن عابدين ٥ : ٦٢) وفي كتاب المنتهي لابن الحاجب ٢ : ١٥ : ١٨ .

الغرر المنهى عنه لصفته وقد يثلوا له بعقد الربا حرام لاشتباله على الزيادة نهو يدل على الفساد خلاما للاكثر (رسالة دكتوراه الغرر رنتره في المقود في الفقسسسية الإسلامي للدكتور ياسين احيد ابراهيم درادكه ص ٦٥ و ٧٩).

ولنذكر أبلكة للعفود النهي عنها في الشريعة الاسلامية وكذلك يعض عقود الغرر على سبيل المثال لا للحصر :

أبثلة للعقود المنهى عنها: سواء لحربتها لذاتها أو لحربتها لغيرها بشسك للمقد المنهى عنه لحربته في ذاته أو لذاته بثال ذلك قول الله تمافى : واهل اللسه البيع وهرم الربا .

فاته يدل بلنظه وعبارته على حكين احدها حل البيع وتحريم الربا وتاتيهما النظم وعبارته على البيع الله والربا حرام (٢٥٦ من كتاب أصول المنت الاسلامي للفضيلة الشيخ زكى الدين شمبان) .

وبثال العقد المنهى عنه لحربته لفيره (عند بعض الفتهاء وكراهته عند البعنى الاخر) مثال ذلك عند البيع ساعة اذان الجيمة ... (قال تعالى : يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجيعة غاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) لتعطيله عسى صلاة الجيعة (الرجع السابق ص ٣٠٩) ،

المثلة لبعض عدد الفرر:

في صفحة ١٥ من كتاب سبل السلام لابن حجر العستلاني ما نصه (عن أبي هويرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه رسلم عن بيع الحصاه وعنه بيع الغرر رواه مسلم أرم لهذه الحصاه فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم وقيل هو أن يبيعه من أرضه قدر ما أنقهت الله رمية الحصاه) .

بيع الغرر بفتح الغين المعجبة والراء المتكررة وهو بمعنى مغرور اسم مفسسون وممناه الفداع الذى و حققه أن لا رضا به عند تحققه ميكون من لكل المال بالباطل ، ويتحقق في صور اما بعدم القدرة على تسليمه كبيم العبد الإبق والفرس النافسسر الو يكون معدوما أو مجهولا أو لا يتم ملك البائع له كالسبك في الماء الكثير واجموا على عدم صحة بيع الابتة في البطون والطيق في الهواء وفي صفحة كالا من الجزء الخامس من كتاب نيل الاوتار للملامة الشوكاني طبعة مصطفى البابي الحلبي ، واخسسرج الحبد عن طريق عثبان بن عبد الله بن سراقه سالت ابن عبر عن بيع الشار غتى ذهب العامة ، تال النووي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الشار عتى ذهب العامة ، تال النووي مي الابقة تصيبه فيفعد لاته اذا اصيب بها كان اغذ ثبته من لكل أبوال النام على بالباطل وفي صفحة ۱۲۸ من كتاب الموطل اللابام مالك بن انس رضي اللم عنسسه وارضاء طبعة مطبعة الشحب بلب النهى عن بيع الشار حتى يبدو صلاحها ما نصه :

حدثنى يحى بن بالك عن نامع عن ابن عبر ان رسول اللَّسه عليه وسلم نهى من بيع النبار حتى يبدو صلاحها نهى الباتع والمُسترى (اَهْرِجَـهُ البِخَارِي فَى 3٣ ٣٤ كتاب البيوع و ٨٥ بك بيع الثبار تبـل أن يبدو صلاحها ومسلم فى ٢١ كتاب البيوع ١٣ بك النهى عن بيع الثبار قبـل أن بتـدو صلاحها هديث ٩٤ :

وحدثني عن مالك عن حميد الطويل على الس بن مالك أن رسول الله صلى

اللب عليه وسلم نهى عن بيع النبار حتى نزهى حيسل لله يسا وسول اللبه وما الزهى قتال تحينتمبر وقال رصول اللبه عليه وسلم الرايت اذا منسع اللبه اللبه المبرة قبم يلفسذ المسكم مثل الفيه ؟ (اخرجسه البخارى سف ؟ كلسسام الزكاة وفى ؟؟ كنسان المساقاة ويلب وضع الحواتج المساقاة ويلب وضع الحواتج مسديث و 1) .

وفي صفحة ٣٨٣ من نفس المرجع ما نصه (وحدثتى عن ملك عن ابى الرجال محبد بن عبد الرحين ان رسسول محبد بن عبد الرحين ان رسسول الله على والله على الله على النهار عبد المرسل وقد وصله بن عبد البر) على ملك على النهار عبد المرس من بيع المرر ،

وفي نفس الرجع مس ٣٨٦ ما نسه (وحنتني عن ملك عن داود بن المصين عن ابي سنيان مولى ابن لبي احبد عن ابي سعيد الخصوي ان رسول اللسسه عن ابي سنيد الخصوي ان رسول اللسسه عليه وسلم نهي عن المزابلة والمحافظة والمزابنسة اشتراء الشور بالقر في رؤوس النخطي و المحافظة كراه الارض بالحنطة المورجسة البغاري في ٢١ كله البيوع به بحراه الارض حسيت البيوع به بحراه الارض حسيت ه. و وسلم المرجع مسلمتي ٢٦٦ و ٢٨ با نصبه و وحدثني عن بالله عن به شهاب عن سعيد بن السيب ان رسول اللبه عليه وسلم نهى عن المزابنسة عن سعيد بن السيب ان رسول اللبه عليه اللبه عليه وسلم نهى عن المزابنسة عن سعيد بن السيب ان رسول اللبه علي اللبه عليه وسلم نهى عن المزابنسة والمحتودة و ولمحافظة والمتكراه المرض بالحنطة و وسلمتي المحد ابراهيم درادكة في رسانته للدكتوراه المرض بالمحدد ابراهيم درادكة في رسانته للدكتوراه المرض وانروق المحدودة المحافظة وهي المحافظة وهي المحافظة وهي المحافظة والمحدد المراء المرض المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحدد المراء المحدد المحافظة المحافظة المحافظة المحدد المحدد المراء المحدد المح

ا سالمتول ولا يجوز بيع الماتلة لملتين الاول: مخانة الوتوع في الربسا للجهل بالماتلة نبها لان المنطة في سنبلها مجهولة الندر غلا يجوز بيمها غرطسا لان فيسه شبهة الربا الملحقة بالمتبتة في التحريم ومسل كن باع صنفين موضوعين على الارض احدها بالآخر (العاوى الماوردي و : ٣٠٧) .

والمنهج بهامش البجيرسي ٢٠ - ٣١ والنيل ﴾ : ٢٣ والعناية على الهــــداية بهامش فتح القدير ٥ : ٥٥ مفتاح الكرابة ﴾ : ٣٨٦ والمنتقى للبلجي ﴾ : ٢٤٦ وكشاف القناع ٣ : ٢٥٨ والمجبوع ٩ : ٣٣٩ .

الثانية : نقسد مشاهدة ما في سنبله ويلحق البيع سائر الزروع غلا بيساع البنس منها عليها في زرمسه بها قسد خفي من جنسه الا أن الزرع اذا كان مستورا في كبام كالرز كالمنطة وأن كان بارزا الاكبام كالشمير لهم مجز لطسة وأهسسدة وهو خوف الربسا ،

(الحاوى للباوردى ٢٠٠٥ والمجموع شرح المزب ٣٣١٠٩) و من جابر كال نمي رسول اللسه صلى اللسه عليه وسلم من المحافلة والمزابئة والمقابرة ومن المحافلة والمزابئة والمقابرة ومن يبط اللب حتى يبسخو صلاحة صحيح مسلم يشرع القووى ١٠٠ - ١٩٣١ و وفي مسلمسة ٢٣٦ و ٢٣٧ لجزء القتى من سنن أبو داود ما تسه (حسطنا عبد اللسه بن مصل التعنبي من ماك من نقاع من مبسحة اللسه بن مبر ان رسول اللسه صلى اللسه عليه الله وسلم نهي من بيح التابر حتى يبسحو صائحها نهي البقع والمقترى محقسا عبد الله

أبن محبد النفيلي ننسا أبن علية عن أيوب عن نقع عن أبن عمر أن رسول اللسه صلى اللسه عليه وسلمنهي عن بيع النخل حتى تتزهو وعن السنبل حتى بييض ويلبن العاهسة نهى البلتع والمشتري) .

الأزهاء في الثهر أن يحمر أو يعفر وذلك أمارة الصلاح فيها _ بييض أي حتى بيدو صلاحة الماهة : الاقة تصبيه فيفسد :

وفى صفحة ٧٥٠ الجزء الثانى من سنن ابن ملجسه ما نصه (حدثنسا محيد من بشمل ننسا وهب بن جرير ننسا أبى : سمعت يعنى بن أيوب يصدث عن يزيسا ابن ابى حبيب عن عبيد الرحون بن شهاسة عن عقبية بن علير تالل سمعت رسبو الله صلى الله عليه وسلم يقول المسلم أخو المسلم ولا يحل المسلم باع من لخبيه بيعا عبد الرهسان بيعسا عبه عبيب الا بينه لسه : ولفس المستعة ٧٥٥ ما نصه حدثنسا عبد الرهسان ابن الفسحك ننسا بتيسه بن الوليد عن معاوية بن يحى عن حكول وسليمان من موسى عن وائله بن الاستق قال سمعت رسول اللسه صلى اللسه عليه وسلم يقول : من باع عبيا لم بينه لم يزل في مقت الله ولم تزل الملائكة تلعنسه (الى هنسانتي النبي المدينة) .

والفقهاء المسلبون يقررون ضمان الضرر: غلو اغتصب شخص عبـــدا وحبسه كان ضابئنا لذاته ولكلنبه التي كان يحصل عليها أي ضابئنا لسسالاتة حسمه ولما كان سيدره على سيده وبالكه من المناتج والاموال ــ لولا اغتصابه للعبــد - غالضرر عنا مفترض والتمويض اللازم في ذبــة المفتصب تعرفه الفقهاء بغــبان اضرار ،

ويبين مها تقدم أن الشريعة الإسلابية تجعل الضرر مفترضا في عقود الفرر لم غير الشريعة وهدا إلى الشريعة به من المنافقة وهداع وما تضيفت عدم الرضا عند تحققه ومسا نشسسمله من الكسل المسأل بالباطل وما يكون من عدم القدرة على تسليم المبيع كالعبد الآبق والفرس النافر أو أن يكون المبيع معسدوما أو مجهولا كالسمك في المساء والطير في المواء والاجتسة في البطون قالفرر مفترض في عقود الغرر .

والشرر كذلك حتيقة واتعة في اعتقاد المسلبين في كل بسا نهى اللسسه عنه بن عقود والضرر كذلك بنترض في كل با نهى اللسه عنسه بن نسواهي في السلوك كذلك بشيل توله تعالى انها الخير والميسر ... غلجتنبوه وكذلك تحريسم اكبل الميتسة والسدم ولحم الخنزير والنهى عن ان يعاشر الزوج زوجتسسه وفي المحيض وذلك لاسه اذى ، فكيل ما نهى اللسه عنه فيسه ضرر للانسان ، ؟

الشرر المترض في الشروسية الإسلامية ومسدى انطباقه في وسالة تحريم الديا في القريمية الإسلامية :

ان تحريم الربا بنص الردآن الكريم والربا محرم كفلك بالسنة النبويسة المشرعة قال تعالى : (واحل اللسه البيع وحرم الربا) .

وقال تمالى : يا ايها الذين آمنوا انقوا الله وفروا ما بقى من الرسا أن كنتم مؤمنين غان لم تعملوا فالنوا يحرب من الله ورسوله وأن تبتم غلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، وقال تمالى : يحق الله الربا ويربى الصحقات ، وقال تمالى : الذين يكلون الرسا لا يقومون الاكما يقوم المدتى يتخطه الشيطان من المس وفي الحديث النبوى الشريف : من جابر تال لعن رسول الله ملى الله عليه وسلم آكل الربسا وبوكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء ، رواه مسلم وابو داود والتربذي ص ١٦٨ من كنساب مع القرآن في آدابه ومعاملاته لفضيلة الدكتور عبد الحسيب طه حميدة سالطبعة السلاسة سدار المعسارات

وفي كتساب فيض الآله المسلك ـ في حل الفائظ عهدة المسلك وعسدة الناسك للعلابة الشيخ عمر بركات الشابى البقاعي الجزء الثاني ص ١٠ المكتب النجارية الكبرى ما نامه (الريا ثلاثة أنواع ـ ريا الفضـسـل وهو البيع صع تغير فيضها أو تيض المنطق وهو البيع مع تأخير قبضها أو تيض المنطق وربا النسيئة وهو البيع لاجل وزاد المتولى وهو ربسا القرض هيئ جر تفصا وفي المستدرك عن التبي صلى الله عليه وسلم (الريسا سبعون بسابا أيسرها مشـل أن ينكح الرجل اسهـ) •

وفى سنن ابى داود الجزء الثاتى من ٢١٩ مطبعة مصطفى البابى الحلبى حدثنا مسدد ننسا ابو الاحوص تنسا شبيب بن غرقدة عن سليبان بن عبر عن ابيسه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يقول الا ان كل ريسان ريسا الجاهلية موضوع لله المراد بالوضع الرد والإبطال .

هذا مع عدم تكرار منا سبق ان ذكرناه في منحة رقم ٦ في المستكرة المتحدة بسنات المتحدة بسنات المتحدة بين ١٩٨٣/٣/١٩ وسلبت بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٠ ويكفي الاشارة بما هنو ثابت في صفحة ٣٦٠ الجزء التاسع من المجدوع شرح المهنف للامام النووى في تحريم الريسا .

قاعيدة أصوابية :

انسه من المجمع عليه لسدى علياء لمسول الفقسه انسه عند وضوح النص لا اجتماد للفقت والربا حرم بنص القرآن الكريم (واحل اللسه البيع وحرم الربا) يا إيها الفين إينوا انتوا اللسه وذروا ما ينجى من الربا ان كنتم مؤمنين غان لسم تعلوا غاندوا بحرب من اللسه ورسوله وان تبتم غلكم رؤوس ابوالكم لا تظلمون ولا نظلمون و لا

وفي الحديث النبوى الشريف عن جابر لعن رسول اللسه صلى اللسه عليه وسئم الكل الربا ووكله وكابيه وشاهديه وقال هم سواء فاى استقسار عن ضرر بغنرض في الربا ويحد هرمه اللسه في توله تمالى وهرم الربا ونهاتا عنسه في تولسه تمالى وفروا ما يقى من الربا وحفرنا من النهاون في ترك الربا عائلا فان لسم تعملوا فانذوا بحرب من اللسه ورسوله ، أيصد هذا تحفير من حتية ترك الربا والحديث النبوى الشريف قند لعن رسول اللسه صلى اللسه عليه وسلم اكل الربا وحكله وكاتبه وشاهديه فيصد اللفنية شيء فالمشرر ثابت في الربا بوضوح النمي في كل با تقديم نص الحرية وني التهديد بحرب من اللسه ورسوله بوني لهنات الله الربا لان الكل من ساهده على ذلك فالضرر واضح في الربا لان الله نبات الله الربا لان الكله عن غرب والتهى يقيد الزجر والمتح والكل عن العمل ألى طلب الكله عن الفعل ،

وفي البستان أن النهي يعني الزجر والمنع بالثول أو بالفعل ... البستان الجزء

الثاني صفحة ٢٩٢٢ بلاة نهى - النهى في اللفة طلب طلك عن الفعل والمنع منسبه نيقول الزمشري في اساس البلاغة ما تنهاه عنسا ناهية اى سا تكنه كلفة . (اسباس البلاغة المؤمشري ٧٥٤ بلدة نهى -- رسالة تكتوراه في الاسسر والنهى المذكور محيد المعيلمي محيد) وكل أنواع الرسا حرام ومحرمة شرعسا ولمسسا الملل المتليبة التي افرتضها الطهاء نهى -- طنية -- تسد تكون حكية بالنهى عن الرسا وقد لاتكون) .

المسدة ــ نجـد الحرة ف الشريعـة الاسلامية نتقضى عسدتها للسسلات حيضات والابة تنقضى عنها على النصف بن الحرة ولما لم يمكن تنصيف الحيضسة فالابة تنقضى عسدتها بحيضتين فالمراة هى المراة ولكن المسدة تختلف في الحرة عن الابة بحكم الشارع الحكيم تعبدا وشرعا فلا علة ولا معلول ولا تياس ولا معتسلول مع وجود نص شرعى تنزيل بن عزيز حعيسد فلا اجتهاد مع النص الشرعى .

والمملحة الني يراها المتل البشري وتتصادم مع النص الشرعي أو تتصادم مع تاعسدة اصولية في النقسة الاسلامية نهى مصلحة مهسدرة أو مصلحة ملفساة لان المسلحة مي المحافظة على مقاصة الشازع الحكيم جل جلاله ولو خسالفت مقاصد الناس ـ مان الاخيرة مقاصة الشارع الحكيم جل جــــلاله ولـــو خالفت بسل اهواء وشهوات زينتها النفس والبستها العادات والتقاليد ثبوت المصالح صفحة ٦ من كتساب نظرية المسلحة في النقسه الاسلامي للدكتور حسين خابسد حسان ١٩٧١ مكتبسة دار النهضة العربية وعلماء اصول الفقسه تسدردوا القاضي الندى قضى على عبسد الرحمن بن الحكم أحسد ملوك الانسداس بأن يعسسوم شهرين منتابعين لانسه جامع زوجته في نهسار رمضان وقالوا لسه على الامير الكفارة طبقاً للنصوص الشرعية وليس لك ايها اللقاضي أن تجتهد مع النص ونرى أنه من المسلحة أن يصوم الامير شهرين منتاليين ليكون الصوم زاجـــرا له بذلك لان سمعته المسألية تسمح لهسذا الامير لان يعيسد الكرة ويستفع كفارات مهما كان ثبتها ويعود الى مسا مُعل ذلك أن ما رآه القاضي هو مصلحة مهسدرة أو مصلحة ملفساة لان الشارع الحكيم رتب كينية تننيذ الكفرارات وبأى هذه الكفارات يكون البسدء (للمزيسد كتساب الاحكام للامسدي سـ الاعتصام للشاطبي سـ تواعسسد الاهكام للعزبن عبد السلام وكتاب جامع الجوامع وكلهسا توضح بتوسع المسلحة اللغــاة (١) .

وعلى ذلك يبين مما تقدم ان الربا بحرم وهو ذاته بحرم لمذاته والنص واضح في تحريبه وعند وضوع النص لا اجتهاد للفقسه •

الرب محرم فالكتاب والسنة وبالاجماع وهو محرم المذاتب وكل مسا فيسه شبهة الربا يكون الفرر فيب ميلارضا وبيع المحلقة حرم ولا يجوز بيمه بغي الرسول عنه مضلة الوقوع في الربسا للجهل بالمحلقة فيها لان المنطسة في سنبلها مجهولة المتسفر فلا يجوز بيمها فرطسسا لان فيسه شبهة الربا المنطسة بالمحقيقة والمحتويم ، وسبقي الاشارة الى هسذا في مرب الابطقة لبحض عقود الغرر .

⁽١) عن ١٦٧ من كتب أصول الفته للشبية زكن العين شعبان أن القضية التى نتراه على مصلحة وعو أن الصوم زجر الملك وهى مصلحة ولكن الشارع جل جلاله قد الني هذه المحمة بالجحسابه الكفارة عي وجه المتغيير بين المثن والمعرم والاحكام والزجر مصلحة خاصة وخلك الملك والشارع التي صدة المحمة بالبياب الكفارة وجه التخيير .

دولة مصر المؤمنسة ومشروع القانون المسدني الجديد يستبعد الربسا :

نص في المسفكرة الايضاحية للاقتراح بمشروع القانون المسدني طبقا لحكام الشريعة الاسلامية صفحة ١٨٩ من هسدَّه المنكرة الايضاحية نص الآني حرفا : مادة ٥٣٧ سـ يقع باطلا كل شرط بزياده في العوض بؤديها المقترض الى المقرض هـــذه المسادة مستحدثة _ والغرض منها بطلان كل شرط في عقـــد القرض يغرض المقترض ان يؤدى الى المقرض ما يزيد على التيء المقرتض ايسا كان نوع هــــذه الزيادة ما دامت تنطوى على منفعة للمقرض لانها من الربسا المحرم بالإجماع كسسان نشمرط موائسد لمبلغ القرض . نصت المسلاة ٢٣٣ من مشروع تقنين الشريعسة الإسلامية على مذهب الامسام أبي حتيفة على ما يأتي : أذا أتترن القرض بشرط يلفو الشرط وصح القرض ولزم المقترض رد مثل ما تبضه (انظر ابن عابدين ج ؟ ص ١٨٢) ونصت المسادة ١١٩ من مشروع نقنين الشريمسة الاسلامية على مذهب الامام مالك على ما يأتي (يفسد عقد القرض باشتمال عوضه على زيادة شرطست في المقد أو جرى بها العرض في بلد المقد ، ولا حق المقرض في المطالبة بهذه الزيادة مهما طال بقاء راس المال في نمة المترتض) انظر الشرح الصغير جزء ٢ ص ١١٦ وجساء في المسادة ١٦٤ من مشروع تقنين الشريعة الاسلابية على مذهب الامام أحمد ابن حنبل أنسه من الشروط المنهى عنها في الترض شرط تعصيل منتمة للبقرتض وشرط المتترض أن يوفي المقرض انقص بما اقترض .

(انظر كثماف التباع صفحة ١٣٨ ، ١٣٩) .

ولهذا غان الشروع جريا على خطئه في تحريم الربا اغفل نصوص التقنين الحالى التي تتصدت عن الغوائد في عشد القرض ،

نبــــذة عن مـــدى انطباق الضرر المغترض في الشريمـــة الإسلامية في مســــــالة تحريم الربـــا :

أذا كان بيع المحاتلة نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم مخاتة الوقوع - قوع كل من البائع والمسترى في الرباء خلاضرر منترض في كل ما نيسه شبهسة الربسا والمضرر منحقق بالنصوص الترآنية والإهاديث النبوية في كنسه ذات الربسا حرام به غالربسا حرام اذاته وتحريبه بالكساب والمنة كاف بأنسه نيسه بالضرر والمسدة ،

فقيه اهضة رصول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وايدذان بالحرب من الله م. وايدذان بالحرب من الله م. الله عليه وسلم الم الزيت وحق من الله م. والمحافقة على المادية الله المنابقة على المادية المادية على المادية الما

جلمة الازهر لجسلات الى المحكمة الدستورية الطيسا وهى تعلم أن الترآن الكرم والسنة النبوية الشريقة فوق ذات الدستور وانسه محال أن تحاكم نصوص الشريعة فوق ذات الدستور وانسه محال أن تحاكم نصوص المشاهدة الإشريعة وهو مجرم في قول السه تعسالي ٢٢٨ من القانون المسلمة تبهجان ربسا النسيئة وهو مجرم في قول السه تعسالي وانطل اللسه البيع وحرم الربسا وأن حربة الحرام لا يبيحها الا من يجهل حسساته الله المنافقة عن التي تحاكم اللسه وعلى ذلك عن الشريعة الاسلابية هى التي تحاكم

النصوص الوضعية التى ابلحت الريسا ودور المحكمة هـو تطبيق الشريعة الاسلامية نزولا على دستورية القواصد والاحكام الاسلامية ذلك ان الشريعة الاسلاميــــــة هى المسـدر الرئيسي للتشريع .

وقد استنارت عبدالة المحكمة براى مجمع البحوث الاسلامية بان ربسا النسيئة التى اشتبلت عليها المسلوة ٢٢٦ من القاتون المسفى هرام شرصسا ويضائف حسسكم القرآن الكريم وان اللسه تبارك وتعالى يحفرنا من عسم تحكيم كتسسابه العزيز فقال تعالى :

(ومن لم يحكم بها أنزل الله غاولتك هم الكفرون « المقدة }} ، و قسسال تمسالي ومن لم يحكم بها أنزل اللسه نماولتك هم الظالون « المسادة 6) ، وقال تعسالي ومن لم يحكم بها أنزل اللسه فاولتك هم الفاسقون « المادة ٧٤) ، .

بسل أن وصف الايمان ينقى عن المرء الا ان يستسلم في جبيع الاحسوال والاوضاع لحكم اللسه تعالى استسلاما تلما وان يرضى بسه رضاء مطلقا عن اعتقاد جسائرم أنسه الحق وان با عسداه البلطل وان يعلم يقينا بن قاع طلبسه انسة لا لخيارله الماختيارللسه ورسوله على اللسه عليه وسلم ويكون دائيا مستفرت لسه الا بيا يرضى اللسه ورسوله على اللسه عليه وسلم ويكون دائيا مستفرت في نحقيق العبودية لله عز وجل دينه الهى انت بتصودى ورضاك بطلسلوبي مستحضرا بقلب وروضوه تقل الله وراسلوبي المسلوبي المسلوبي ينها شير بينهم ثم لا يجسفوا في انفسهم هرجا مها قضيت ويسلموا تسليها (النساء 10) وساكان الحين لا يؤمن ولا يؤمنة اذا قضى اللسه ورسوله امرا لن يكون لهمالخيرة مرادرهم الاهراب ٣٠ .

كل هذه الآيات القرآنية تحتم تحكيم احكام الترآن الكريم في جبيع المسألل ولمطلبة القرآن سمى اللسه القرآن الكريم نورا فقال : يا ايها الفاس قسد جاعكم برهان من ربكم وانزلنا البكم نورا مبينا ، ١٠٪ النساء و وقال تعالى (غامنوا باللسه ورسوله والنور المذى الزفتا واللسه بها تعلون خبير) ٨ التفاين ... تال ابن جرير الطبرى في تفسيره ... ذلك مشل ضربه اللسه للقرآن في تلب اهمل الإيبان فقال .. مشل نسور اللسه المذى انزله لعباده في ظوب المؤمنين الصافتين ملى مثل مشكاة فيها مصباح تقلوب المؤمنين هى الشكاة والقرآن هو المصباح المسندة تحميد نيسه جويم السبله النور فاشاء هدذه التلوب .

فين لم يهند بنور القرآن فيا له من نور وأن ظلام القانون الوضعي المسددي المبادع الربا في المادة ٢٢٧ من القانون المدني وما أرتبطت به من مواد أخرى منسسل المدني 13 من المدني المدني

(1)

بأسم الشعب

الحكمة الدستورية المؤسا بالجلسة الملتية التمقدة في يسوم السبت ٢ يونيه سنة ١٩٨٤ الوافق ٢ رمضان سسسنة ١٠٤ ه -

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور غندى عبد الصبور ، رئيس المحكمة ،

وحضور السادة السنشارين محيد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى ومدوح مصحطفى هسن ومنير امن عبد الجيد ورابح تطفى جمعة وفوزى اسعد برقس ، اعضاء ،

وحضور السيد المستشار الدكتور / محمد ابراهيم ابو المينين ، المورض ، محضور السيد / لحد على فضار الله ، لمت

وحضور السيد / أحبد على فضل الله ، لبين السر .

اصدرت الحكم الآتى :

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدسستورية المألفة بعد أن المستورية المبدد أن المشابعة المستورية المبدد أن احالت محكمة جنايات القادرة ملك الجناية رقم ١٩٨٨ كسنة ١٩٨٠ كلى مضدرات تسم الازبكيسسة القاهرة ، م ١٩٨٤ كلى مضدرات القاهرة ، و

المرفوعة من :

النيابة المابة .

ضـد:

- ١ ــ السيد / زكي محيد الصوفي ،
- ٢ ــ السيد / محمد رمضان الجندى ٠
- ٣ ــ السيد / حسن احمد عبد الحميد ٠
- ۽ ــ السيد / محبود محبد محبود رمضان ،

الاجراءات

بتاريخ ۱۰ يناير سنة ۱۹۸۲ ورد الى قام كتاب المحكمة ملف الجناية رقم ۲۸ اسنة ۱۹۸۰ مخدرات الاركية المقيدة برقم ۱۰۱۶ لسسنة ۱۹۸۰ كلى

مخدرات القاهرة بعد أن قضت محكة جنسانات القاهرة بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ بوقسف ألف المحكمة الدستورية المعلود المسادة ٧٤ من متورية ١٨٠٨ من متورية متورية من متورية من متورية متورية من متورية من متورية متور

وقعت ادارة قضایا المكوبة مسلكرة طلبت فیها رفض الدعوی و

وبعد تعضير الدعوى اودعت هيئة المفرضين تقريرا برايها - ب

ونظرت الدعوى على الوجسه الجين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة الموضسين رايها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكية :

بعد الاطلاع على الاوراق المداولة . حيث أن الدعوى استونت أوضاعها التانونية . وحيث أن الوقائم ... على ما بمين من قبرار الاحالة وسائر الاوراق ... تتحصل في أن النباسة العامة أسندت الى المتهمين في الجنساية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المتيدة برتم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القساهرة ارتسكابهم جرائم صنع واحراز وحيازة جواهر مخدرة بتصد الاتجار وفي غير الاحوال المصرح بهسسا قانونا ، وأحيل المتهمون الى محكمة جنايات القساهرة لحاكمتهم حيث رأت المحكمة أن رجال المسبطية القضائية قلموا بتفتيش مسكني المتهمين الاول والثانى دون اذن من النيابة العامة استفادا الى تيام حقة التلبس أعمالا لنص المسادة ٧٤ مسن مانون الاجراءات الجنائية التي اجازت لمسامور الضبط التضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ، وأذ تراءى لمحكمة الجنايات بجلسة ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٨١ عدم دسستورية نص هذه الملاة ــوهو لازم للنصل في الدعوى ـــ تأسيسا على أن ثبة تناتضا بين هذا النص ومسا تقضى به المادة }} بن الدستور بن عدم جسواز دخول المملكن ولا تفتيشها الا بلمر تضمساتي مسبب وفقا لاحكام القاتون ، فقد تضب بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في السالة الدستورية .

وحيث أن أدارة تضايا الحكومة قد طلبت رفض الدعوى استقدا ألى أن ألمادة ؟؟ من الدستور وأن نصت على عدم جسوار دخول المسائل ولا نقتيشها الا بلر تضاقي حسيب كتاعدة علية الا أنها تركت بيان ذلك ألى أله سسكام التشريب العادى ، وإلى أن ألمادة أ؟ من الدستور تجيسز تفتيش الشخص دون أبر تضاقي في حالة التلبس ما يجوز معه من باب أولى تفتيش مسكك في حالة التلبس بضبط الاشياء التي تفيد في كشف الحقيقة التلبس بضبط الاشياء التي تفيد في كشف الحقيقة السكن ، الحرية الشحصية السهى من حرسة

وحيث أن الدستور قد حسرس سـ في سبيل حماية الحريات العامة ــ على كقـــــالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجسوده مَلَكُنت المسادة ١٦ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا نمس » كما نصت المادة) لم بن النستور على أن اللبسلكن حربة » ثم تضت الفقرة الاولى بن الملاة ه} بنه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميهــــا التاثون ٤ في أن الدستور لم يكتف في تقرير هذه الحماية المستورية بايراد ذلك في عبارات علمسة كها كانت تفعل الدسائير السابقة التي كانت تقرر كفالة الحربة الشخصية وما تفرع عنها من حسق الامن وعدم التبض او الاعتقال وحرمة المسازل وعدم جواز دخولها او مراتبتها (المواد ٨ مسن دستور سنة ١٩٢٣ ، ١) بن دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سببئة ١٩٦٤) تاركة للمشروع العادى السلطة الكابلة دون تيود في تنظيم هـــذه الحريات ولكن أتى دستور سنة ١٩٧١ بتواعسد اساسية تترر ضهانات عديدة لحباية العسرية الشخصية وما ينفرع عنها من حريات وحسرمات ورغمها الى مرتبة التواعد الدستورية سخبنها المواد من ١} الى م} منه ــ حيث لا يجوز للمشرع المادي أن يخالف تلك القواعد وما تضمئته مسن كخالة لصون تلك الحربات والاجاء عبله مخالفا للشرعية النستورية .

وحيث ان المشرع المستورى سد تونيتا بين حق الفرد في الحرية المستصية وفي حربة مسكلة وحياته المناصة وبين حق المجتمع في عقاب الجاني وجمع ادلة اثبات الجربية ونسبتها اليه قد أجساز نفتش المشخص أو المسكن كلجراء من أجراءات

التحتيق بعد أن أخضعه لضماتات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للبشرع المادى أن يجدد الجرائم التى يجوز نبها التفتيش والاجراءات التي يتم بها ، ولذلك نصت الفقرة الأولى مِن المادة 1} مِن الدستور على انه « الحربة االشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تيس » ونيها عدا حللة التلبس لا يجوز التبض على لحد أو تفتيشه أو حبسه أو تتبيد حريته بأى تيد أو منعه من التنقل الا بأسر تستلزمه ضرورة التحقيق وصياتة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العابة ، وذلك وقتها الحكام القانون ، ثم نصت المادة ؟} بن الدستور على أن « المساكن حرمة نلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأبر تضـــسالى مسبب ونقا لاحكام القانون وهذا النص الاخسير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما في ضماقات وأحدة متى كاتا يبثلان انتهاكا لحرمة المساكن التي قدسها الدستور ،

وحيث انه بيين من المتابلة بين المادتين 13 ، ١٤ من الدستور سلفتى الذكر أن المشرع الدستوري قد نرق في الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المساكن فيها ينعلق بضرورة أن يتسم التفتيش في الحالين بأبر قضائي مبن له سسلطة التحقيق او من القاضى المختص كضماتة أساسية لحصيول التفتيش تحت اشراف مسيق مسن القضاء ، نقد استثنت المادة 1] من الدستور من هذه الضهانة حالة التليس بالجريبة بالنسسبة للتبض على الشخص وتغتيشه فضلا عن عسعم اشتراطها تسبيب أمر القاضى المختص أو النيابة الماية بالتفتيش في حين أن المادة }} من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمسسر تضائى مسبب مهن له سلطة النحقيق أو سن التاضى المختص بتغتيش المسكن سواء تسلم به الآمر بنفسه أم اذن لمابور الضبط القضسائي اجرائه ، عجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المسار البها عليا مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده مِمَا مِؤْداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جبيم احوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبشق بن المرية الشخصية التي نتطق بكيان الفسرد وحياته الخاصة وبسكنه الذي يأوى البه وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور _ في الطروف التي مدر فيها _ على التأكيد على

عدم انتهاك هربة المسكن سواء بدخسسوله او بتنفيشه ما لم يصدر ابر تضائى مسبب دون ان يستثن من ذلك حالة التلبس بالجريبسة التي الانتجيز — وفقا اللهادة 1] من الدستور — منوي التين على الشخص و تنتيشه اينها وجد . ويحد ذلك أن بشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشحب عند اعداد الدستور كان يضين نص المادة }} ان هذا الاستثناء حالة التلبس من حكها غين نص المادة إلى المستثناء عند استقط في الشروع النهائي لهذه المادة وصدر الدستور بتضينا نص المادة }} الساكن على ما ملف بيانه .

لما كان ما تقسيتم وكان نص المادة }} بن التستور واضح الدلالة ... على ما سيق ذكره ... على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتسين اللتين اوردهما _ اي صدور ابر خضسائي وأن يكون الامر مسببا ــ فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضماتتين قياسا عسلى أخراجها من ضباتة صدور الامر التضائي في حالة. تفتيش الشخص أو التبض عليه - ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كها أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة . ولا يغير من ذلك ما جاء بعجـــــز المادة ٤٤ من الدستور بعد ايرادها هاتين الضهانتين سسالفتي الذكر من أن ذلك ﴿ ومنها لاحكام القانون * لأن هذه المبارة لا تمنى تغويض الشرع المادي في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضموع للضمانتين اللتين اشترطها الدستور في المادة ٤٤ سيسالمة ١/

الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتطبق أعمالهما على أرادة المشرع العادي وهو مالا يتيده نص المادة ٤٤ من الدستور وانها تشير عبارة « وفقا لاحكام القاتون » الى الاحالة الى القاتون المادى في تحديد الجرائم التي يجوز نبها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية سدوره وتسبيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هـــندا التفتيش ، 1 كان ذلك وكانت المادة ٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رتم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ــ المطعون فيها ــ تنسس على ان « لمأمور الضبط التضائي في حالة التلبس بجناية او جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق الني نفيد في كشف الحتيقة اذا انضج له من امارات توية انها موجودة نيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط النضائي الحق في اجسراء تفنيش سكن المنهم في حالة التلبس بجنساية او جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب مهسن يبلك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المسادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذي يتمين ممه الحكم بعدم دستورية المادة ٧٧ مــن تاتون الاجراءات الجنائية .

لهقه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٧٧ مسن تأتون الإجراءات الجنائبة الصادر بالقانون رتم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

قضاء محكمة النقض الدنى

(7)

جاسة ٢ مايو ١٩٨٢

وكالة « اثبات الوكالة » .

عدم جواز التصدى لملاقة الموكل بوكيسله الا اذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله .

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه لا يتجوز التصدى لعلاتة الموكل بوكيله الا اذا 'تكر صاحب الشان وكالة وكيله .

ر الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ١٠ ق جلسة ٢/٥/١٩٨٢) -

(4)

جلسة ٦ مايو ١٩٨٢

 (۱) تقادم «تقادم مسقط» - حیازة «الحاقز سیء النیة » والتزام بریع •

النزام الحداد سىء النيسة برد النار . تقامه بغيس عشرة سنة ، م ٣٧٥ مدنى .

 (٢) تنفيذ « تنفيذ الإحكام » « مسئوليسة طالب التنفيذ » ، حيازة « الحائز سى الفية » ،

تنفيذ الحكم بالمخالفة لقواعد القانون ، اعتبار طالب التنفيذ حائزا سيء النية منذ اعلاقه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به ، علة ذلك ،

(۲) نقش « اثر نقش العكم » • أمسطنات « سلطة محكية الإحالة » •

ا ... النص في المادة ٢/٣٧٥ من التاتون الذني على أن الربع المستحق في فية الحــــاتز سيء النبة لا يستط الا ياتقضــــاء خيس مشرة سنة يدل على أن حكم المادة ١٧٧ من التاتون المذني لا يسرى على النزام المائز سيء النبة برد النبار .

المطعون نيه نبعتبر ببثابة اعلان المسائز

بعيوب حيازته مما تزول به حسن نيته .

٣ ــ يترتب على نقض الحكم المطعون فيه عودة الخصوم إلى ما كاثوا عليه قبل مسحور الحكم المنتوض كما يعود الخصصوم الى مراكزهم الاسلية بما كاثوا تد ابدوه بسن دفاع وما تبسكوا به من بستندات على أن تلتزم محكمة الاصلة براى محكمة النقض في المسللة المقونية التي نصلت فيها ويكون لها بطلق الحرية في اتابة حكيها على فهم جديد لوقاتع الدعوى الذي تحصله مسن جبيع عناصرها .

ر الْعَلَمَنَ رقم ٨٦٨ أسنة في جلسة ٨/٥/١٩٨٢) ٠

(1)

جاسة ٦ مايو ١٩٨٢

التزام « الاشتراط إصلحة الفي » •

الشخص التماقد باسبه على التسزايات يشترطها لمسلحة القسير ، م ١٥٤ مدنى ، . « المشسترط حق المطالسة بتنفيذ با اشسترطه لمسلحة المنتفع » الاستثناء ، أن يكون العقد قد نص على أن يكون للمنتفع وحده هذا الحق .

المادة 106 من التاتون المدنى تجيز الشخص ان يتماند باسبه على التزابات يشترطها لمسلحة الغير وتجيز للبشترط ان يطالب بتنفيذ ما اشترطه لمسلمة المنتمع الااذا تبين من المعدد ان المنتسع وحده هو الذي يجوز له ذلك .

(الشلعن رقم ۲۸۹ أسخة ٤٩ ق جلسة ١/٥/١٩٨٢)٠

(a)

جلسة ۹ من مایو ۱۹۸۶

(١ -- ٣) وسئولية «وسئولية تقصيرية» ،

 (۱) مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه م تحديد المتبوع م العبرة فيه بوقت وقمسوع الخطأ من التابع م (مثال)

(۲) مسئولية المبوع ، تحققها كلما كان غطل التابع قد وقع الثاء تلاية وظيفته أو كلما أستقل وظيفته أو ساعدته على ذلك وسواء كان الفعل لملحة المبوع أو عن باعث شخصى بطم المبوع أو غيره .

 (٣) تقدير تيام رابطة السببية بين خطأ التابع ووظيفته ، استقلال محكمة الموضوع به متى اللهت تضادها على أسباب سائفة .

ا سالمبرة في تحديد المبيرع المسئول عن خطا التكهة سو وبقت وقوع الخطا الذي ترب عليه الشهر الموجب للتمسويض و اعتياد تابع الشهرة الطاعنة العمل لدى السر بعض موطنيها تحت اشرافهم في غير التمينة عمله لدى الشهرة وان نقل اليهسم لتبعيته وقت استخدامهم له ، الا أن هذه التمينة العارضة لا تجعلهم مسئوله عسن التمية العارضة لا تجعلهم مسئوله عسن الذي يحدثه بخطئة في غسير الوقت الشرر الذي يحدثه بخطئة في غسير الوقت الشرر الذي يحدثه بخطئة في غسير الوقت الشرر الذي المتخدوه غيه ، سواء وقع هسذا الشرر على الغير أو على داحد من اعتادوا المنزدامة والمنازدامة المنزدامة والمنازدامة المنزدامة والمنازدامة والمنازدامة والمنازدامة والمنازدامة المنزدامة والمنازدامة والم

وسواء وقع الخطا بعلم المبوع أو بغسير علمه ، يستوى بعد ذلك أن يكون التسابع تأثيا بعبله وقت ارتكابي الخطأ أو بتغييسا عنه أو أن يكون المضرور قد تعالما مسع التابع بصفته الوظيفية أو بصفته الشخصية أو كان يجهل اصلا وظيفته طالما أن وظيفة التابع قد ساعدته أو هيأت له بأى طريقة كانت فرصة أرتكاب الفعل غير المشروع.

 ۳ ــ تقدیر تیام رابطة السببیة بین خطأ التابع ووظیفته هو مها تستقل به محکمة الموضوع بغیر معقب متی اتناب قضاءها علی اسباب ساقفة .

﴿ الشَّعَانَ ٤٠٧ كُسنَةً ٤٩ ق جِلْسَةً ٩/٥/١٩٨٢ ﴾ •

(7)

جلسة ٩ من مايو ١٩٨٢ .

(1) حكم (الصدار الحكم) و بطلان و وزور اسم إحد القضاه في ديباجة الحكم ضمن اعضاء الهيئة الحكم المدى و اعضاء الهيئة التي أصديته نتيجة خطأ مادى و لا بطلان و تصحيح هذا الخطأ يجب أن يستهد ما هو ثابت بعضر جلسة النطق بالحسكم الذى يعتبر كيلا له و

(۲) نزویر ٔ ۱۰ حکم ۱۰ استثناف ۱۰

عدم جواز الحكم بصحة المحرر وفي الموضوع مما ، م }} اثبات ، رفض الإدعاء بتزوير اعلان الحكم الابتدائي ، وجوب أن يكون القضاء بسه مستقلا عن الحكم في شكل الاستثقاف وموضوعه ،

1 س بن المترر في تضاء هذه المحكمة أنه بتى ورد اسم احد التضاه في ديباجسة الحكم ضين اغضاء الهيئة التي اصدرته نتيجسة لخطأ بادى وتع عند اعداد الحكم وتحريره › نلا يترتب عليه بطلان الحكم ، غسير أن تصحيح هذا الخطأ يجب أن يستبد مصا هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالمسسكم الذى يعتبر مكلاله .

 ٧ ... اذ نصت المادة ؟} من تأتون الاثبات على
 انه ٩ اذا تضت المحكية بصحة المحرر أو برده أو تضت بسقوط الحق في أثبـــات

مسحته ، أخذت في نظر موضوع الدعسوي في الحال أو حددت بذلك أقرب جلسة » قد المحكمة ... على أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر ــ أيا كان نوعه ــ وفي موضــوع الدعوى معا ، بل يجب أن يكون القضساء بصحته سابقا على الحكم في الموضوع ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في اثبات نزوير المحرر من ان يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دماع أخمري كان يرى في الادعاء بالتزوير ما يغني عنها _ لما كان ذلك وكان عجز الطاعن من اثبات تزوير اعلان الحكم الابتدائي اليه لا يستتبع - بطريق اللزوم - جريان ميماد الاستئناف في حقه ، اذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه بأوجه دفاع أخرى بعد الحكم برفض الادعاء بالتزوير ، ولما كان الحكم المطعون نيه تد تضى في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستثناف بستوط الحق نيه معا فاته يكون قد جاء باطلا ومخالفا للقانون ،

ر الشن رقم ۱۳۶۰ اسنة ۱۸ ق جلسة ۹/۵/۱۹۸۲) •

(V)

جاسة ۹ من مایو ۱۹۸۲

(۱ ، ۲) تعویض ۰ مسئوایة ۰

(۱) التعویض عن الضرر المادی ، شرطه ،
 تحقق الضرر بالفعل او ان یکون و قوعه فی المستقبل
 حتیب ،

(۱) التمويض عن الضرر المادى الذى لعــق بالمضرور نتيجة وفاة شخص تضر ، شرطه ، فات أن المتوفى كان يمول المضرور فعلا وقت وثبت على نحو مستمر وأن فرصة الاســتورار محققه ، احتبال وقوع الضرر ، عدم كمايته للحكم بالتمويض .

(٣) الثبات ، محكة الموضوع ، مسئولية ، المضرور ، عليه عب، اثبات الضرر ، لا الزام على محكة الموضوع بتكليف بدعى الضرر بتقديم الدارا ما دنامه الرئا ، الم ارتحاق المسالم.

على محكمة الموضوع بتكليف بدعى الضرر بتقديم الدليل على دغاعه أو تأبر باجراء تحقيق أم يطلبه. حصيها أن تقيم تضاءها على الادلة والمستندات المطروحة بها يكمي لحيلة .

١ -- يشترط للحكم بالتعويض عن الشرر المادى الإخلال بمسلحة بالية للبضرور وأن يكون الضرر بحقتا بأن يكون قد وقع بالفحل أو يكون وقوعه في المستقبل حنبا فان أصاب الضرر شخصيا بالتبعية عن طريسق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد أن يتوفر لهدذا الاول حق أو بمسلحة بالبة بشروعه يعتبر الاخلال بها ضررا أصابه .

٧ -- العبرة في تحقق الفرر الملدى الشخصة للذى يدعيه نتيجة ولماة آخر هي تبوت أن المجنى الشخصي عليه كان يعوله فعلا وتت وفاته على نحو وحستير ودائم وأن غرصة الاسستيرا على ذلك كانت محتقة وعندئذ يتدر القاضي ما ضاح على المضرور من غرصة بفتسد على ألم المجرد الحتال وتسوح الفرر الاستيل لما مجرد احتيال وتسوح الفرر في المستيل لما يكي للحكم بالتمويش ومن ثم غلن مجرد حرجان الزوج من خدمسات ثم غلن مجرد حرجان الزوج من خدمسات زوجته ورعايتها أو حرجان الاولاد من خديا والدتهم ورعايتها لهم لا يعتبر بذاته ضرراً.

٣ - المفرور عليه عبء انبأت الضرر السذى يدعيه وعناصره وبداه ولا الزام على يدعيه وعناصره على الفرر بتنويم الدليل على دفاعـه أو الفحت نظره الى منتضياته ، ولا عليها أن هى لم تدر بلجراء تحقيق لم بطلبه الخصـم ولم تتيم غضاءها وقتا للاخلة والمستندات الطروهـة عليها بها عكم تتيم غضاءها وقتا للاخلة والمستندات الطروهـة عليها بها يكى لحبله المطروهـة عليها بها يكى لحبله .

(الشن رتم ٤٦١ السنة ٤٩ ق جاسة ٩/٥/١٩٨٢)

(V)

جلسة ١٢ مايو ١٩٨٢

(١) التباس اعادة النظر • نقض • حكم •

الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو باكثر مها طلبوه ، منبيل الطمن عليسه هو النياس اعلاة النظر ، الطمن غيه بطريق النتض ، شرطه . صدوره من المحكمة وهي معركة مقينة الطلبسات

وعالمه بأنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم . أو بأكثر مما طلبوه مسببه قضاءها في هذا الخصوص.

(۲) دعوى « الطلبات في الدعوى » • محكمة الوغسوع •

محكة الموضوع ، تقيدها بالوقاتع والطلبات المطروحة عليها ، ليس لها أن تغير في مضمون هذه الطلاعت أو استحداث طلبات جديدة لـم تطرح عليها ،

١ - الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مها طلبوه هما مزوجوه التماس اعادة النظرطيقا لنص النترة الخابسة بن المادة ٢٤١ بن مانون المرافعات ، ويمتنضاه يعاد عسرض النزاع على المحكمة التي فصلست فيسه لاستدراك ما وقعت نيه من سمو غم متعبد فتبادر الى اصلاحه متى تنبهت الى سببه فان كانت تسد بيئت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها منه واظهرت نيه انها تضــت بما تضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات وعالمه بأتها بقضائها الطعون نيه انبا تقضى بهالم يطلبه الخصوم أو بلكثر مما طلبوه ، ومع ذلك أصرت على هــــــذا القضاء مسببه أياه في هذا الخصوص المتنع ــ وعلى ما جرى قضاء هذه الحكمة __ الطعن في الحكم بطريق الالتماس ، وكـــان سبيل الطعن بنه في هذه الحالة هـــو النتض ،

٣ ب محكمة الموضوع - وعلى ما جرى بسه تضاء هذه المحكمة به مقيدة بالوقائد بسع والطلبات المطروحية عليها ، كلا تبلك التغيير في مضون هذه الطلبات أو استحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم (المشريم باده ١٨٨/١٨٣) .

(4)

جلسة ١٢ مايو ١٩٨٢

 (۱) تنفيذ عقارى - تنفيذ - هجز - ملكية -اجراءات التنفيذ على منقول بطريق المجز

أو على عقار ، مناط صحفها ، أن يك ون ما يجرى التثقيذ عليه مملوكا للمدين الموجهه اليه تلك الإحراءات ،

ا سد مناط صحة اجراءات التنفيذ سسواء كان التنفيذ على منتـول بطريق الحجز او كسان \ التنفيذ على عقـاره ان يكون ما يجرى التنفيذ عليه مبلوكا للمدين الذي وجهت اليه تلك الإجراءات ر الفش رتم هادة المن قطفة 18/م/١٨٧١) .

(1+)

(۱) بيع « دعوى صحة ونفاذ البيع » ، تسجيل ملكيــة ،

ا — انتقال ملكية المقار من البائسع الى المسترى ، شرطه ، تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم النهائي بالبات التماقسد أو التأشير بذلك الحكم على هابش تسجيل السره ، عد بقاء المسلمية ، عدم التسجيل ، السره ، شخص الملكية على نبة المصرف ، تصرفه لأشخص تخر شام بتسجيل عقده قبل تسسجيل عقد المترف الره - انتقال المتصرف اليه الول — الره - انتقال المتصرف اليه الول — التا المناس ال

(٢ ، ٣) (الإثر الناقل الاستثناف) (تطلق الاستثناف)

- (۲) الاستئناف ، أثره ، نقل الدعوى السي بحكية الدرجة الثانية بحالتها التي كانست عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما دغم عنه الاستئناف ،
- (\$) بيع ((صحة ونفاذ عقد البيع) ، ملكية ،
 دعوى المسترى بصحة ونفاذ عقد البيسع ،
 ماهيتها اصابة المسترى الى طلبه ، شرطة ،
 ان يكون انتقال الملكية اليسم وتسجيل الخسكم
 الذى يصدر في الدعوى ممكنين ، البائع دفسيد
 الدعوى باستحالة تفيذ التواماته الانتقال الملكية
 الى آخسر ،
 الى آخسر ،

(ه) تسجيل « القاضلة عند نزاهم الشنوين » . بيــع • شهر عقارى •

المخاصلة عند تزاهم فاشترين في شان عقسار واحد على اساسي الاسبنية في الشــــهر ، مناطــه ، اسبنية نقديم الطلب لجهة الشـــهر لا أثر لــه ،

ا - مؤدى نصوص المواد ٩ ، ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بتنظيسم الشبهر العتارى المعدل بالتاتون رتم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ ، وعلى ما جرى بـــه تفساء هذه المحكمة - أن ملكية العقار لا تنتقـل من البائسم الى المشترى الا بتسجيل عقد البيسع أو بتسجيل الحكم النهاثي باثبات التماتسد أو التأشير بذلك الحكم عسلى هامش تسجيل صحيفة الدعوى اذا كاتت قد سجلت ؛ فا لم يحصل التسجيل فان الملكية تبقى على نبسة المتصرف ، قادًا تصرف لشخص آخر غاته يتصرف غيما يملكه ملكا تاما ، وإذا تسام هذا الشخص الاخر بتسجيل عقده قبل تسجيل عقد المتصرف اليه الاول خلست له _ بمجرد تسجيله _ تلك الملكية التي لم يتعلق بها حق ما للاول .

٢ — الاستئنائي بنقل الدعوى الى الحكيسة الاستئنائية بماتها التي كانت عليها تبال صدور الحكم المستئنة بالنسبة لما فنسع عنه الاستئناف مها يقتضى من تلك المحكمة ان تعبد النظر في الحكم المستأنف مسن الناهيتين التاتونية والمؤسوعية .

٣ ـ مغاد نص المادة ٣٧٥ من تاتون الرائعات انسه يجوز للخصوم ان يتقدوا لمحكسة الاستئناف بخداة ودنسوع واوجه دخاج جديدة لم يسبق لهم الداؤها المرجة الولى ، ووسائل الدغاع الجديدة يسئند الها الخصم التابيد با يدعيه ، وتنيز من الطلبات الجديدة باتها لا تغير من اشاء المراغمة لهام محكة الاستثناف ما يشاء من الاسباب التي يرى الاستثناف ما يشاء من الاسباب التي يرى الاستثناف ما يشاء طلب الفداء المراغمة المام الكبدة الاستثناف ما يشاء وذلك بخلاف الاسباب التي يرى الاستثناف ما يشاء وذلك بخلاف الاسباب الواردة بمحيفة وذلك بخلاف الاسباب الواردة بمحيفة وذلك بخلاف الاسباب الواردة بمحيفة الاستثناف .

التصود بدعوى صحة ونف اذ عقد البيع هو تنفيذ التزامات الباتع التي مسن شلقها نقسل الملكية الي الشتري والحصول على حكم يقوم تسجيله فقسلم تسجيل المقد في نقسل الملكية ، لهذا فسل المشترى لا يجفي الى طلبه الا دا كسل انتقال الملكية الميسة وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين ، وللبستان ان يدفع هذه الدعوى باستصال تنفيذ هذه يدفع الملكية الى بشتر ذان منه.

م مضاد نص المسادة التاسعة من التلون رقم 70 رقم 34 لسنة 1951 المحل بالسادون رقم 70 المسنة 1957 المحل بالسادون رقم 70 المحكة – أن أجراء الما نشلة عشد تزاهم المشترين في شأن عقسار واهد يكون على أساس الاسبقية في الشهر طالما أن التماتد حصل مع مالك حقيتي لا بشوب سند ملكيت عيب يبطله ، ولا يغير مسن نلك أن يكون صلحب التسجيل اللاحسق تد هصل على اسبقية في تقديم طليسمة لجهة الشهر أذ أن مجرد الاسبتية في تقديم الطلب لا نقال من الاثار القاتونية المترتب.

ر الشعن رتم ۱۷۹ كسنة ۶۹ ق جاسة ۱۲/م/۱۹۸۲) ٠٠

(11)

جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٨٢

(۱) دعوى « الدعوى البوليصية » حكبة الموضوع • اثبات « القرينة القانونية » .

اثبات الدائن اعسار مدينه . الترينة التاتونية الواردة بالمدة ٢٣٦ مدنى ، مؤداها ، محكمة المؤضوع لها الدين عدم منتوي با اذا كان تصرف المدين عدم خضوعها في ذلك لرقابة محكمة التنفس ما دام استخلاصيا

(۲) دعوى « الدعوى البوليصية » • التزام عن المدين • اثبات • محكة الرضوع •

طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصسادر من

(Y) حكم ((تناقض الاهكام)) ،

التناقض الذي ينسد الاحكام ، ماهيته . (٤) دعوى ((ألدعوى البوليصية)) ، عقد ، التزام ((آثار الالتزام)) ،

الدعوى البوليصية ، ماهيتها ، دعوى بعسم شساد التصرف الصادر من المدين اضرارا بدائنه . : عدم مساس الحكم الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين ، بقاؤه صحيحا وتأثيسا بين عاقده ،

(٥) بيع « دعوى صحة ونفاذ البيع » - ملكيته .

دعوى المشترى بصحة ونفساذ عند البيسع . ماهيتها ، أجابة المشترى الى طلبه ، شرطه . أن يكون انتقال الملكية اليسه وتسجيل المسكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين ، (بثال التعد المشترين) ،

ا - النص في المسادة ٢٣٩ من القانون المدنى على أنه « اذا ادعى الدائسة اعسار المدين فليس عليه الا أن يثبت متدار ما في فمتسه ن ديون ، وعلى المدين نفســـه أن يثبت أن له ما لا يسلوى قيمة الديون أو يزيد عليها » يدل على أن المشرع قسد وضسع قرينة قانونية تيسر على الدائن ائبــــات أعسسار المدين فليس عليه الا أن يثبت ما في ذبته بن ديون وعندئــــذ تبدم ترينــــه مانونية مابله لاثبات المكس على أن المعين معسر وينتقل عبء الاثبات بفضل هسسذه القرينة الى المدين وعليه هو أن يثبت أنه غير مفسر ويكون ذلك باثبات أن له ما لا يعسلوى قيمة الديون أو يزيد عليها غان لم يستطيم اثبات ذلك اعتبر معسرا ، واذا طولب المدين بانبات أن له ما لا يسلوى تيمة ديونسه وجب عليه أن يدل على أموال ظاهرة لا يتعذر التثنيذ عليهسا والا اعتبر مصىرا ، وتقدير ما أذا كان التصرف هو الذي سبب أعساء

المدين أو زار في هذا الاعسار مسألسسة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة المنض ما دام استخلاص محكمة الموضوع لهسسا ساتما وله اصله الثابت في الاوراق .

- ٢ -- البين من نص المسادة ٢٣٨ من القانون المدنى انه اذا كان التصرف المسسادر مسن المدين معارضة وجب أن يكون منطويا على غش من المدين ، ويسراد بالفش الاضرار بحقوق الدائن ، وعلى الدائن أن يثبت أن المدين وقت أن صدر منه البيسع كان يعلم أن هذا البيسع يسبب اعساره أو يزيد في اعساره وأن بن صدر لله التصرف يعلم ذلك أيضا ويستطيع أن يستخلص هـــــذا العلم من بعض القرائسن القضائية التي تقدم في الدعوى ، واذا أثبت الدائسن علم المدين باعساره وأنه من صدر لسه التصرف يعلم ذلك أيضا كان هذا ترينه على غش المدين وغش من صدر لمه التصرف والن كانت غير قاطعــة ، وما دام لم يثبت أي منهما أنه لم تكن عنده نيسة الاضرار بالدائن نرض الغش في جانبهها ، واستنتاج وجود الغش _ أى التواطؤ بين البائع والمشترى بن طروف الدعوى ووقائعها هو بسسالة موضوعية تنحسر عنها رقابة محكمة النتض با دام استخلاص بحكية الموضوع لسب سلتما وله أصله الثابت في الاوراق ويؤدي الى النتيجة التي أنتهت اليها ،
- ٣ -- التناقض الذي ينسد الاحكام هو -- وعلى ما جرى به تفسساء ه---ذه المحكية --ما تعلمي بسه الاسبب بحيث لا بيتى بعدها ما يبكن حيل الحكم عليه أو ما يكون وأقما في أسبابه بحيث لا يبكن معه أن ينهم على أي أساس تفت المحكة بها قضي به في منطوته .
- ٢ الدعوى البوليمية وعلى ما جسرى بسه تضاء هذه المحكة — ليست في حتينتها الا دعوى لعدم نفساذ النصرف الصادر من المدين أشرارا بدائته ولا يمس المحكم المسادر فيها مسحة المقسد من المدين بسل يظل هذا المقد صحيحاً وقامًا بدر ماكنده يظل هذا المقد صحيحاً وقامًا بدر ماكنده

منتجا كافة آثاره القاتونية بينهما 6 وليس من شسان الدعوى البوليسية المناشلة بين المعتود بل هي دعوى شخصية لا ينطلسب نيها الدائن بحق عيني ولا يسؤول بمتضاها المحق انعيني اليه أو التي مدينة بل أنها تنخل ضين ما يكمل بسه القاتون حقوق الدائنين ضين وسائل الضيان 6 دون أن يترتسب على الحسكم غيها لمسلح الدائن أن تمسود الملكية ألى المدين وانها ترجع المين نقط الى الضجان العام الدائنين .

ه ـ دعوى صحة ونفساذ عقد البيسع هي دعوى استحقاق ما لا يتمين بها تنفيذ النزامات البياسع النياسع التي من شأتها نقسل ملكية البيسع حكى يتوم نسجيله بقام تصحيل المقسد في نقل الملكية ولا يجلب المشترى الى طلب الا اذا كان انقسال الملكية البه وتسسجيل الحكم الذى يصدر في الدعوى مكنين ويترتب على ذلك أنه اذا كان البلتع تسد بساع المقار مرة تائية المبتر قان وسجل هسدذا المقار مرة تائية المبتر قان وسجل هسدذا المتحيل اصبح تنفيذ التزام الباتع بقتل النسجيل الصبح تنفيذ التزام الباتع بقتل المسترى الاول عسن المشترى الاول الى تحول حق المشترى الاول الى تحول حق المشترى الاول الى تعويض وتعول حق المشترى الاول الى تعويض وتحول حق المشترى الاول الى تعويض وتعول حقول المسترى الدول الى تعويض وتعول حقول المسترى الاول الى تعويض وتعول حقول المسترى الاول الى تعويض وتعول حقول المسترى الاول الى تعويض وتعول حقول المسترى ال

(14)

حاسة ١٢ مايو ١٩٨٢

(۱) النزام « شرط الفسيخ الصريح » شرط الفسخ الضيني » •

شرط النسخ الصريح وشرطت الضبنى . ماهية كل منهما واثره ،

(٢) بيع ، فوائد ، نظام عام ،

تاعدة استحقاق البائع الفوائد عما لم يدفع من الثمن منى معلم المبيسع للمشترى وكان قابسلا لانتاج ثهرات م 1/٤٥٨ مدنى . عدم تطقها بالنظام العام ، وجوب تعسك البائع بهسا .

(٣) بيع . هبسة . بيع المتسار المسادر من الولى الشرعى الى

اولاده مع تبرعه لهم بالثين ، هذا التصرف هبسة سافرة وليس بيعا ، علة ذلك ،

(३) أصول شخصية «ولاية على ألمال » . أعلية - وكللة .

نيابة الوصى عن القاصر ، نيابته قانونية . تجاوز الوصى حدود نيابته ، اثره ، عدم انصراف ائسر التصرف الى القاصر .

(a) استثناف « الاثر الناقل اللاستثناف » • الاثر الناقل للاستثناف ، ماهيته ،

1 -- شرط النسخ الضريح وشرطه الضبئي ---وعلى ما جرى بــه تضاء هذه المكمة ــ يختلفان طبيعة وحكما ، فالشرط الفاسخ صريحة قلطعة في الدلالة على وقوع النسخ حتما ومن تلقاء نفسمه بمجرد حصمول المخالفة الموجبة لبه ، وهو كذلك يسلب القاضى كل سططة تقديرية في صحدد الفسخ ولا يستطيع المديس أن يتفسادى النسسخ باداء التزابه أو عرضه بعد اتلهة دعوى الفسسخ ، أما الشرط الضمني غلا يستوجب النسخ حتما أذ هو خاضـــع لتقدير القاضي ، ، وللقاضي أن يمهل المدين حتى بعد رضع دعوى النسسخ عليه ، بل المدين نفست له أن يتفادى الفسخ بعرض دينه كلملا قبل أن يصدر شده حسكم

٧ ــ لئن كان نص الفقرة الإولى من المسلدة و م من المسلدة و م من المتقون المدخى صريعا في أن النبائع الفوائد القانونية مما لم يسدفه من الثنن من كان قد ملم المبيسم المشدري وكان هذا المبيع تابلا لانتساح شرات أو ايرادات لفرى ٤ الا أن حدة التاعدة لا تتعلق بالغلم العام غلا يجوز لمحكمة الوضوع أن تقضى بها من تقسان نفسها بل يجب الفسم بها من المساح وأن نفسها بل يجب الفسم يها من المبائح وأن نتحق المحكمة من تواضر شرائطها .

تهائي بالنسخ ،

 ٣ ــ تبرع البائع لإبنائه التصر بالثبن في المتسد والنزامه بعدم الرجوع في تبرعه ينصب عن أن التصرف هية سائرة وتحت باطلة لتخلف الشكل الرصيى الذي يتطلب تص (TP)

هلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٢

حراسة ((الحراسة الادارية)) • بيع • بيع • بيع الحدارس العام على الموال الخافسسمين لاحتام الإدراك المقارات المبنية الماركة للخاضمين للحراسة الى شركات • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة خاصسة ، ودي ذلك • • • بيع ذو طبيعة ، ودي المناسقة ، ودي خاص ، ودي ناك • • بيع أن و طبيعة ، ودي المناسقة ، ودي الم

البين من عقدى البيع موضوع التداعى أنهما صدرا من الحارس العام على أموال الخاضيين للامر رقم ١٣٨ أسنة ١٩٦١ الى الشركسسسة الطاعنة بموجب التعويض الصادر لسب بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ ، وهسدًا القرار السدى اصدره رئيس المجلس التنفيذي ورئيس لجنسة الحراسات المشكلة بمتنضى الامر رقسم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ قد خول الحارس العسمام على أبوال الخاضعين للابر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والاوامر اللاحقة له سلطسة بيع العقب أرات المبنية الملوكة للخاضعين للحراسة الى شركات التلهين وذلك ونقا لنبوذج المقد المرافق للقرار المذكور والذي يتضمن أن ألبيسم بصدر مسسن انحارس العام بصفته الى احدى شركات التأمين بثبن يقسدر وفقا لحكم المسادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أي أثني عشر ضما للتيبة الايجارية المتضدة اساسا لربط العوائد بسدمم منه مقدما ٥٪ والباتي بقسط على أثنى عشر تسطا سنويا متساوية وبفائدة تدرها كالا سنويا ويستحق التسط الاول منها بمضى سفة من تاريخ توتيع هــذا المقد ، وظاهر من هذا أن السدولة انها تصرت تصر هذه البيوع على شركسسات النامين المؤممة بثهن حسد متداره وكيفية دفعه بطريقة خاصة ، والتصرف على هدذا النحسو يعتبر ذا طبيعة خاصة روعيت فيه اعتبسمارات تتطق بشخص المتمرن اليه وبمصالح عليها اجتماعية وانتصادية هي تمكين شركة النسليين بعد تأبيمها من النهوش بوطيفتها ، و هو على هذا الاسلس لا يعتبر بيما عاديا مما يخضع لسلطان ار ادة الماتدين أو تطبق بشاته على الاطسلاق القواعد الماية التي تحكم سائر العقود ، بل هو بيع من نوع خاص المته الاعتبارات العاسسة

الفترة الأولى من المسادة ٨٨ من القاتون المسخني ، ولا يُعتبر هسذا التصرف بيما اذا لم يستوف المقد الحسد اركان البيسع وهو الثين ، ولا يصلح المقسد وهو على هسذا العالم النوي نسائرا للهسسسة. وفقا لما تجيزة الفترة الثانية من المسادة لذكر لان مناط مصحة الهبة المسترة ان يكون المفسد السذي يسترها مسسستوفى الاركان والشرائط القاقونية مهمسستوفى الركان والشرائط القاقونية مهمسستوفى

 ٤ -- نبابة الوصى عن التلجر هى نيابة تاتونية ينبغى ان بياشرها ... وفقا لما تقضى بـــه المسادة ١١٨ من القانون المسعنى ـــ في المحدود التي رسمها القانون ، ولحا كان النص في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رتم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المسال قد حظمر على الومس مباشرة نصرفات معينة الا باذن المحكم ... ، من بينها جميع التصرفات التي من شأتها أنشاء حق من المتوق المينية المتارية الاصلية او التبعية أو نقله أو تغييره أو زوالسه وكذلك جبيع التصرفات المتررة لحق من هذه النتوق ، فانه ينبني على فلــــك التصرفات دون اذن المحكمة يكون متجاوزا حدود نيابته وينقد بالتالى في ابرام----لهددا التصرف صفة النيابة فسلا تنصرف آثاره الى التاجر .

٥ - بن المترر - تطبيقا لقاصدة الاثر الناتل للاستئناف المنصوص عليها في المسادة على من عثون المراقطات السه يترقب على مغم الاستئناف نقل موضوع النسزاع مرمته الى محكة الاستئناف واعسادة طرحه عليها مع السائيدة القاتونية وادلته الواتمية ونتيجة لهسذا الاثر يعتبر مطروحا على محكة ثلى درجة كل با كان قسد الدى اسام محكة أول درجة من أوجسه خفاع ودفوع غيتمين أن تقول كلمتها فيها الا أن يكون المستأنف عليه قسد تنسازل عنها .

ر الطمن رقم ۲۷۸ اسنة ۱ه ق جاسة ۲/٥/۲۹۸۲) *

السالف بيانها فيبلك المشرع بمنتضاها التدخل في مثل هذه العقود ويتناول الالنزامات الناشئة عنها بالتغيير والتعديل بما يراه متفقا مع المسسالح العام .

(الشن رِتم ۲۱۰ استة ۶۹ ق جلسة ۱۹۸۳/۵/۱۳ c

(18)

جاسة ١٢ مايو ١٩٨٢

(۱) دعوی « الدفاع فی الدعوی » ، هـــکم « اصدار الحکم » ،

هدم تقييد الجهة المطروح عليه النزاع للخصوم في دناعهم ، قصر الخصوم في دناعه المرغم ذلك المخالف في موضوع النزاع برمته ، لا اخلال بحق الدناع .

(٢) اثبات « اليبن » - اوراق تجارية - نقادم. اليبن الوجهة للحين في النتادم المرفى - يبن حاسمة - ليس للمحكية أن نوجهها من تلقـــــاء نفسها -

(۲) اثبات « التحقيق » ،

المسائل العارضة الخاصة بالاثبات ، وجوب عرضها على القاضى المنتب للنحقيق حتى ما كان بنها من اختصاص المحكة ، اغنـــــال ذلــك ، سقوط الحق في عرضها بعد ذلك ،

(}) دعوى « النفاع في الدعوى » • هــــكم « اصدار الحكم » •

الدناع الذي يتمين على المحكمة الإجابة عند المساب، خاصة ، ماهيته ،

ا - النصوم هى اصحاب الشان نهيا يبدون من أوجه الدفاع ، فاذا كانت المحكمة الملسروح عليها النزاع لم تقدهم في دغاعهم وانما كانوا هم الذين اثروا جعل دغاعهم متصوراً على وجسسه معين غلا يسوغ لهم النمي على المحكمة الخلالها بحقيم في العناع .

 اليمن التي اجازت المادة ١٩٤ مسسن قاتون النجارة توجيهها من الدائن بدين صرق الي المدين المتسك بالنقادم هي يمين حاسسسهة شرحت لمسلمة الدائن لتأييد القريف القاتونيسة

التى يرتتر عليها انتقادم الخمس المنصوص عليه في هذا المادة — وهي حصول الوغاء المستبد من مشى مدة التقادم — غان الدائن اذا لم يطــــلب توجيهها غليس للمحكة أن توجهها من نلقاء نفسها ولا عليها أن هي قضت بسقوط الدين بالتقــادم الخمس .

٧ -- بن المترر في تضاء هذه المحكة أن تواعد الاتبات ليست بن النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفنها صراحة أو ضبنا ، وبعلان نص المسادة السابعة بن تلاون الاثبات رتم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ العالمية المحاسبة بالاثبات على القاضي المنتسب للتحتيق حتى بالاثبات على القاضي المنتسب للحكية الكالمسية بالاثبات الحق في عرضها وذلك مسواء كانت هداه المسالة بنطقة ببوضوع الطيل وكونسه بقولا أو غير متبول أو متعلقة باجراءات تقديم متبول أو متعلقة باجراءات تقديم

 الدفاع الذى يتمين على المحكمة ان تجيب عنه باسبلب خاصة هــو ذلك الــذى يقســدم اليها صريحا معينا على صورة دفاع جــاثرم واضح المعالم يكثبف عن المتصود منــه .

(الْطُنْ رَمْمِ ٢١٥ أَسَنَةَ ٤١ قَ جِلْسَةَ ١٩٨٣/٥/١٣ ﴾ •

(10)

جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٢

اثبات « القرائن القانونية » . وصية .

تونية م ١٩١٧ مننى ، تيابها باجتمع شرطين . احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف بهسا وبحقه في الانتفاع بها مدى الحياة استنسادا الى مركز قانونى يخوله حقا غيه .

مفاد نص المسادة ۱۹۱۷ من التانون المستنى .
وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة سان القرنية
المنصوس عليها في تلك المسادة لا تقوم الا بلجنياع
شرطين ، أولهما احتفاظ المنصرف بحيازة المهن
التصرف نبها ، وثانيهما احتفاظه بحشسسه في
الانتفاع بها على أريكون الاحتفاظ بالاجرين مدى
الحياة ، والمتصدود باحتفاظ المنصرف بحشسسه
في الانتفاع أن يكون انتفاعه بالمين حسدى حياته
مستفط الى حق ثابت لا يستطيع المنصرف السه

نجديده بنه ، نسبلا يكلى أن يحتفظ المنصرة بالحيازة والانتفاع لحساب الغير ولو كان ذلك لحدى حياة النصرة ، اذ يكون الحق في الانتفاع في صدة الحالة تصورا لهذا الغير ، كها لا يكلى أن ينتقع المتصرة بالعين انتفاعا أعطيا حتى وفاته فون أن يكون بسنتها في هذا الانتفاع الى مركز تانوني يخوله حتسا في الانتفاع (١١) .

ر الشن رقم ١٥٧٤ استة ١٥ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٩ ٠٠

(17)

جفسة 19 مايو 19۸۲

استئناف « نطاق الإستثناف » .

الاستثناف ، الره ، نقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية في حدود طلبات المستأنف (مثال).

الاستئناف ب وعلى ما جرى به قضاء هدفه المحكة - لا ينتل الدعوى لحكة ثاثى درجية الا في محدود طلبات المستأنف ، لما كان ذلك وكان المين محدود طلبات المستأنف ، لما كان ذلك وكان المين محدوث المنتنافها على مغالاة حكم محكسة أول درجة في تقدير التعويض والزابها بالمسروفات ، عيكون قضاؤه في خصوص هذا الدنع قد حاز توة لا ييكون قضاؤه في خصوص هذا الدنع قد حاز توة للنكور وتضى بتبوله وستوط الدعوى تبل للدنع المذكور وتضى بتبوله وستوط الدعوى تبل المطعون عليها بالتعليم فإن الحكم يكون قد اخطا للطعون عليها بالتعليم فإن الحكم يكون قد اخطا في تطبيق التانون مما يستوجب تقسه .

ر الشن رتم ۲۰ اسنة ۱۹ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۸) ٠

(NV)

جلسة ۲۰ ملير ۱۹۸۲

بيع ، قضاه ، محلياه ، بطلان ، محكسة الرضوع ،

و بطلان شراء القضاه واعضاء النيابة والحلين واعوان القضاء الحقوق المنتازع فيها . م (٧) بدني . اعتبار الحق البيع بنتازع فيه . حالاته . فضاء حكية الوضوع باعتباره كذلك . خضوعه لرقابة محكية النفض ، علة ذلك .

النص في المادة ٧١] من القانون المدنى مسلى

انه « لا يجوز للقضاه ولا لاعضاء النيـــــابة ولا للمحلين أن يشتروا لا باسمائهم ولا باسم مستمار الحق التنازع نيه كله أو بعضه اذا كان النظر في النزاع بدخل في اختصاص المحكمة التي بياشرون أعمالهم في دائرتها والا كان البيم بأطلا » والنص في الفقرة الثانية مِن المادة ٦٩ من ذلك القانون على أن " يعتبر الحق متنازعا ميه أذا كان موضوعه تد رنست به دعوی او تنام فی شسانه نزاع جدى » يدل على نحريم شراء القضاه وأعضاء النيابة والمحابين وغيرهم من أعوان القضساء المتوق المنتازع عليها اذا كان النظر في النزاع بشائها يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشرون أعمالهم في دائرتها والا وقع البيع باطلا بطلانسا مطلقا سواء اشتروه باسمائهم أو باسم مستعار ويعتبر الحق المبيع متفازعا عليه في حالتين الاولى اذا رضمت به دموى كانت مطرومه على القضاء ولم يغصل نيها بحكم نهائى وقت البيع والثانيسة ان يتوم في شان الحق المبيع نزاع جدى ويستوى ان يكون النزاع منصبا على اصل الحسيق أو انتضاله ، وأن نصل محكمة الموضوع في كسون الوقادع التي اثبتنها وقدرنها مؤديه أو غير مؤديه لرقابة محكمة النقض بأعتباره مسألة فالوئيسسة نتعلق بتوافر الاركان القانونية لحكم الفقرة الثاتية من المادة ٦٩ من القانون المدنى آنفة البيان .

(الْعُلَانَ رَمْمِ ١٦٩٧ فُسنَةَ ١٨ قَ جِلْسةَ ٢٠/٥/٢٨) •

CAA

جلسة ٢٠ مايو ١٩٨٢

(۱) نقش « ويماد وسافة » •

ايدًاع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض. وجوب أضافة ميماد مسافة الى ميماد الطعن بين موطن الطاعن ومقر محكمة النقض .

(٢) استثناف « اعتبار الاستثناف كان لم يكن)١٠ دفوح ، نظام عام ،

(٢) عقد ، بحكبة الموضوع ،

تكيف المند ، المبرة منه بحقيقة الواتسم ونية المماتدين دون اعتبار للوصف الذي اسبغ عليه ، خضوعه لرقابة بحكة النقض ، عسلة ذلك .

()) ارث ، نظام علم ، بطلان ، صلح ،

احكام الأرث وتعيين الورثة وانتقال الحقوق في التركات ان لهم الحق فيها شرعا ، تطقها بالنظام العام ، الصلح على ما بخالفها ، بالملل ، (مثال) ،

ا سنص الملاه ٢٥٣ من تاتون المراغطت يجيز ايداع صحيبة الطمن بالنقض اما بقلم كتاب محكمة النقش أما بقلم كتاب محكمة النقش أما والحكم المقتل المقتل المقتل المقتل المقتل الايداع بقلم كتاب محكمة النقض بلقه يتمين طبقا لنص الملاه ١٦٠ من تأتون المراغطت — وعسلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة — أن يضسسانه بين موطن الطاعن وبين متر محكمة النقض بالمقاهرة لما يتنضيه ذلك من حضور والطاعن في شخص محابيه الى قلم كتاب هسدة الطاعن في شخص محابيه الى قلم كتاب هسدة الما

٧ - ايداع الجزاء الوارد بالمادة ٧٠ - - ن تانون الرائمة - وعلى ما هو مترر في تضاء هذه المحكمة - لا يتملق بالنظام العلم بل هو من تبيل الدفوع الشكلبة المتطقة بالإجزاءات غيتهمن ان يتبحث به الخصم المترر المسلحته هذا المجزاء - وهو من لم يتم اعلانه خلال المحاد - وأن يبديه تبل التعرض للموضوع والا سقط الحق غيه وفق المادة ١٠٤٨ من تانون المراضعة .

 إ. ... النمى بالفترة الاولى من المادة ٨٧٥ من القانون المدنى يتضى بأن نميين الورثة وتحديد انصبتهم في الارث وانتقال أبوال التركــة اليهم

يسرى فى شائها أحكام الشريعة الاسسسلاية والتوانين الصادرة فى شائها ، وينبنى على ذلك أن كون الانسان وأرثا أو غير وأرث وكونسه يستقل بالارث أو يشاركه فيه غيره الى غسير ذلك من أحكام الارث وتعيين الورثة وانتقسال المحقوق فى المتركت بطريق التوريث أن لهم الحق فيها شرعا كل هذا بما يتعلق بالنظام المسلم غلا يجوز أن يكون النزاع المتصل بهذه الاحكام صريع نص المادة أها من التانون المدنى بل يقع صريع نص المادة أها من التانون المدنى بل يقي مثلة المقت باطلا بطلانا بطائعة باطلابطلانا بطائعة تعسى به المحكم من تلقاء نفسها ،

(الشن رام ۷۹۲ اسنة ٤٤ ق جلسة ۲۰/م/۱۹۸۲) ه

(14)

جلسة ٢٠ مايو ١٩٨٢

(١) نزع الملكية للمنفعه العلية ، اختصاص ،

لجنة الفصل في المعارضات الخاصيصة بنزع الملكة لمنفعه العلية - ق ۷۷ لسنة ١٩٥٤ منصلها في الملكة للكويش ، فصل في خصوبة - جواز الطمن فيه ابلم المصلحة الابتدائية - الحكم الصادر بنها ، غي جالات استئنائه بحجة بطلانه ، علة ذلك .

استتر تضاء هذه المحكة على أن الشرع قد خول لجنة النصل في المعرضات التي نص عليها في المعرضات التي نص عليها اختصاصا تضاير نزع الملكة وهسفا اختصاصا تضاير عن نزع الملكة وهسفا النصل بمقبر خصلا في خصوحة بجوز الطعن نهم الم المحكة الإبتدائية المخصصة التي تصدر على النزاع حكيا انتهائيا عبلا بالمادة ١٤ من القانس المسار اليه لا يجوز استنافه ، وأن الاحسكم المسارة من المحكن الابتدائية لا يجوز الطحسن عليها بطريق الاستثناف بحجة أنها لحكام بالملكة الاستشاف بحجة انها لحكام بالملكة في هذه الحالة لا لا النمي مناسبانا في هذه الحالة لا لا النمي ضايعاً مناسبانا المدارة في تاتون خاس ،

(الشامل رقم ٧٠ أسفة ٤٣ ق جلسة ٢٠/٥/٢٠) •

(4.)

جلسة ۲۰ مايو ۱۹۸۲

(۱) ملكية ، اختصاص « اختصاص ولائي » ،

القانون 1.0 لسنة ١٩٦١ بتنظيم تلجسيم المقارف الملوكة للدولة بلكية خاصة والتصرف المفاوة بلكية خاصة والتصرف المفاوة المف

(٢) ملكية ، نظام عام ، بيع ،

التسوانين الخاصية بتبلك الاراضى المصدراوية ، تطلها بالنظام العام ، اثر ذلك ،

1 ــ ائن كان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الاراضى الصحراوية ومن بعده المتارات الملوكة للدولة لمكية خاصة والتصرف نيها قد سلبا جهة القضاء العادى الاختصاص بالفصل في المنازعات المنطقة ببلكية الاراضسي الصحراوية والمعتبره خارج الزمام ، ونسلط الاختصاص بالغصل نبها الى لجان تضائية نص عليها في المادتين ٥ ، ١٢ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ثم في المادتين ٣٩ ، . } من القانون . . ؟ لسنة ١٩٦٤ ، الا أنه وقد صدر القانون رقـــــم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شان الاراضى الصحراوية ــ والذي الغي التانون رتم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وعمل به اعتبارا من ١١/٨١/٩/١ ــ ونص في الملاة ٢٢ منه على « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشا عن تطبيق أحكام هذا التانون ، وترنع الدعاوى الى المحسكية الابتدائية المختصة ، وعلى اللجان التضائية المنصوص عليها في التانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ أن تحيل المنازعات والاعتراضات المعروضية عليها عند الممل بأحكام هذا القانون الى المحاكم الابتدائية الكاتن في دائرتها المقار موضيوع النزاع وذلك بغير رسوم وبالحقة الني تكسسون عليها ، ويكون لذوى الشان خلال ستين بومـــــا من تاريخ المبل بأحكام هذا القانون الطمن نسي القرارات المسادرة من اللجان المسار اليها أمسام

المحاكم الابتدائية " ومن ثم غان جهة القضساء العادى تكون تد عالت اليها ولاية الغصل ضمى المتازعات المتعلقة بالكية الاراضى الصحراوية " ولم يعد هنك وجود للجان التضائية المتصوص عليها في المتاونين ١٢٤ لسنة ١١٥٨ ، ١٠١٠ لسنة

٢ ــ القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الاراضي المسحراوية والذي عمل به اعتبارا بن ١٩٥٨/٨/٢٤ قد نص في بادته الخابسسة على أن الملكية والحقوق التي تستند الى عقسود مسطة أو أحكام نهائية سابقه على المبل به أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل اذا كالت شروط العقد قد نفذت نظل تأثبة ، ثم صبيدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تلجسير المتارات الملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف نیها وعبل به اعتبارا بن ۱۹۹۴/۳/۲۳ -- بعد ان الغي القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر سـ ونص في مادتــــه الثانيـــة على أن الاراضي المحراوية الواقعه في المناطق المعتبره خارج الزيام بملوكة بلكية خاصة للدولة ، ونص فسي التانون بحنوق الملكية واالحتوق العينية الاخرى الواردة على عقارات كاثنة في احدى المناط سمق الممتبره خارج الزمام في تاريخ العبل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والمستنده الى عقود تم شبهرها او احكام نهائية سابقة على هذا التاريخ او الي عتود صدرت من الحسكومة وتم تنفيذ الشروط الواردة بها ولم تشهر بعد ، ولما كانت أهسكام التوانين المتعلقة بتهلك الاراضى العسمراوية بن النظام المام وتطبق على آثار العقود السسارية ر وقت الممل بها ولو كانت مبرمة قبل ذلك لمسما استهدفته بن تحقيق بصالح علية ورتب بسسن جزاء المتوبات والبطلان على مخالفة احكامها أل المواد ١٠ ، ٣٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من المقانسون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ . اذ كان ذلك وكانت الدعويان محل النزاع الماثل موضوعهما صحة وتفاذ عقسسود عرفية عن ارض صحراوية ابرمت تبل سريسان القانونين ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، ١٠٠ لسنة ١٩٩٤ ولما كانت تلك المتود غير مسجلة وليست صادرة من الحكومة ومن ثم لا يعتد بها في نقل ملكيــــة نك الاراضى عبلا بالتاتونين ١٢٤ أسنة ١٩٥٨ ،

... السنة ١٩٦٤ ، واذ خاف الحكم المطمون نيه هذا النظر وتضى بصحة ونفاذ هذه العقود الموفية على سند من اعتبارها ثابتة التاريسسخ وانها في حكم المسجلة وينطبق عليها ما ينطبسق على العقود الصادرة من الحكومة لذات الحكة التشريعية هله يكون قد خالف القانون .

ر الشن رقم ۱۲۱ استة 11 ق جلسة ۲۰/م/۱۹۸۲) ٠

(11)

جلسة ٢٢ مايو ١٩٨٢

(۱) التزام « الشرط الفاسخ الصريح » • بيع • دعوى • « الطلبات في الدعوى » •

طلب المدعى عليه رغض الدعوى استنادا الى انتساح المقد اعبالا تشرط الفاسخ السريح . دغع موضوعي في الدعوى وليس طلبا عارضا . علة ذلك .

(٢) النزام ((تنفيذ الالنزام » - ((الدفع بعدم النفيذ » - عقد -

الدغم بعدم التنفيد ، شرطه ، أن يكـــون الالتزام الذي يدغم بعدم تففيذه مسنحق الوفاء ، م ١٦١ مدني ،

1 — طلب المطعون فسسدها الاولى رئض الادعوى تضييبا على أن عقد التنازل الصادر بنها الله الطاعن قد انتسخ اجهالا للشرط الصريح الله المنافقة عليه بينهما لا يعتبر منها سيوصفها بدعى عليها حطابا علرضا بل هو هغم وضوعي المقد بمكم الشرط الفاسخ الصريح بقع حتيب بمجدد اخلال المدين بالالازام الذي يترتب عليه المسخ > ولا يقتضى رفع دعوى لطابه أو صدور حكم به > ويكنى أن ينبسك به الدائن في مواجهة أن تقرر أنه حصل بالنعل بنساء على دفع البدي والمبحكة أن تقرر أنه حصل بالنعل بنساء على دفع البدي والمبتكة أن تقرر أنه حصل بالنعل بنساء على دفع البدي والمبارع المنافقة المنافقة

 ٢ -- بن المترر في تضاء هذه المحكمة أنسبه يشترط لاستعمال الدغع بعدم التنفيذ تطبيق---ا لنص المادة ١٦١ من القانون المدنى أن يك---ون

الألتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه بمستحق الوفساء اى وأجب التنفيذ حالا ، فاذا كان المقد بوجب على احد الماتفين أن ببدأ بتنفيذ التزامه قبسل المتعقد الآخر فلا يحق للمتعاقد المكلف بالتنفيذ اولا أن ينتفع بهذا الدفع .

(الطَّن رقم ١٤٦٢ أسنة ٤٨ ق جلسة ٢٢/٥/٢٢) •

(TY)

جلسة ٢٣ مليو سنة ١٩٨٤

حكم « هجية الحكم » ، قوم الابر المقضى ،

هجية المتكم - مفادها - امتناع المتصوم في الدعوى التي مصدر نبها من المودة الى مناشسة المساقة التي المساقة التي المساقة التي مثل نبية ولو بالدلة تلتونية أو واقعية لم يسبق المارتها في الدعوى الاولى .

ر الطَّن رقم ٧٧٥ غبلة ٤٩ ق جلسة ٢٢/٥/٢٨١) •

(77)

حلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٨٢

ارث، تركة،

المنتقلل شخصية الوارث عن شخصيية والورث . انفصال النركة عن اشخاص الورشية. والوالهم . تعلق النزاخت المورث بتركته دون ان نتقل الى ازمة الوارث الا في هدود بسيا آل اليسه .

شخصية الوارث بسنتلة من شخصية المورث والتركة بنفسلة من اشخاص الورثة وابوالهم الخاصة ، ودبيون المورث تنطق بتركته ولا تنشغل بها نمة ورثته ومن ثم لا تنتقل التزامات المورث الى نمة الوارث لمجود كونه وارثا الافي هسدود با تل اليه ابن موال التركة ،

ر الشائن رام ۸۰۸ استة ۵۱ ق چاسة ۲۲/۱۹۸۲) •

(37)

جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٨٢

تعويض « عناصر المضرر » ، مسئولية ،

التعويض عن الضرر المسادى ، شرطسه ، تحتق السرر بالفائل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حنبيا ، احتمال وقوع الضرر ، عسدم كفايته للحسكم بالقعويش ،

تصيين المناصر الكونة داتونا للضرر والتي . يجب ان تسخفل في خصيف التمويش ... وعلى ما جرى بسه قضاء هسذه المحكمة ... بن مسئل الثانون والتي تخضع لرقابة محكسة النقض ويشترط المحكم بالتعويض عن الضرر المسادى الاخلال بعصلحة مالية للبضرور وان يكون الضرر وتوعه في المستقبل تقييا أمسا مجرد احتمسال وقوعه في المستقبل حقيا أمسا مجرد احتمسال وقوع الضرر في المستقبل غلا يكمى المحسسكم والتعويض عنسه .

(الْطُعَنْ رقم ٤٧١ أُسنَة ٤٢ ق جِلْسَهُ ٢٣/٥/٢٨) •

(Ya)

جُلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٨٢

نقض « حالات الطمن » ، قوة الامر المقضى ،

الطعن بالنقض المبنى على تناقض هـــكين انتهائيين م م ٢٤٩ مرائمات شرطه ، مناقضــة الحكم المطعون فيــه لقضاء سابق حاز قــوة الامر المقضى في مسالة ثار حولها النزاع واستقرت حديثتها بين طرق الخصومة بالفصل فيهـــا في الحكم السابق .

نص المسادة ٢٥٩ من تاتون الرائعات على أنه الخصوم أن يطعنوا أمام محكة التغض التي أصدوت مسلوني نزاع خلانا لحكم آخر سبق أن مدر بين الخصوم أنعسهم وحاز توة الاسر المفضى » 6 ووؤدى هسذا المنص سوعلى وعلى ساجرى بسه تضاء هبذه المحكسة سال المطين عصع حسين المنس عصدين انتهائيين يصع حسين

يكون تضاء الحكم المطعون فيه تسد ناتض تضاء سابقا حاز قسوة الشيء المحكوم فيسه في بسالة نار حولها النزاع بين طرق المضمونة واستقرت المتبقة بشأنها بالمصل فيها في منطوق الحكم المنابق او في أسبابه المرتبطة ارتباطا وثبقسا بالنطوق .

ر الشن يقم ٨٦ اسنة ١٩ ي جلسة ٢٣/٥/٢٣) •

· (۳۴) حاسة ۲۲ مانو ۱۹۸۲

بيع ((دعوى صحة التعاقد » ، تسجيل ، ملكية

دعوى صحة التعاقد ، ماهينها ، اختصام المشترى في دعواه البائع للا للمسكم في مواجهته بصحة ونفاذ عقده دون طلب الحسكم بصحة العقد الصادر منه الى البائع للمشسترى اثره ، عسدم تبول الدعوى ، علة ذلك .

المقصود بدعوى صحة ونفاذ ألبيع المعروضة بدعوی صحة النعاقد ... وعلی ما جری بسمه تضاء هذه المكهة ... ه...و تنفيذ التزاهات البائع التي من شأتها نقل الملكية الى المشترى تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقسل الملكية مان المشترى لا يجاب الى طلبسه الا اذا كان انتقسال الملكية اليسه وتسجيل الحكم السذى بمسمدر له في الدعوى ممكنين وبن ثم ماذا ظهر المحكمة بن أوراق الدعوى ان الملكية لم تنتقل الى البائم حتى تاريخ الفصل في الدعوى لان عقد شرائسة لم يسجل وان المشترى وان اختمسم البائع للبائم له طالبا الحكم في مواجهته بصحة ونفساذ عقدة الا انبه لم يطلب الحبكم بصحة العقبد المادر منسه (الطاعن) الى البائع للمشترى نوطئة للحكم بصحة عقده هسو حتى اذا بسا سجل الحكم الصادر بعسعة المتدين انتقلت الملكية اليسه غاته لا يكون المحكمة أن تجيب المشترى الاخير الى طلبه ذلك انه ما دامت المطكية لم ننتقل الى البائع له عان هــذا البائع لا يستطيع نقلها اليسه ، كما وان الحكم للبشتري في هسده الحالة بصحة عقده لا يمكن ان يحقق الفسساية بنه بسبب استحالة تسجيله تبل أن يسجسل

البائع عقد شرائه و سد ينتع من باع لهاذا البائم على المساقط المساقط المساقط على المكان اجباره على تنفيد التناوية بالمساقط على المكان اجباره على تنفيد التناوية بنك عن طريق رفع دعوى عليه بمحمد التماسد و على المسافر مساقط و غير واجب النفاذ لسبب تاتونى على محيح الوغير واجب النفاذ لسبب تاتونى و

ر الطمن رقم ۲۳۲ اسنة ۲۰ ق جلسة ۲۳/۱۹۸۲) •

(۲۷) جاسة ۲۲ مايو ۱۹۸۲

(۲ ، ۲) استثناف « اعتبار الاستثناف كان الم يكن » ، اعسلان -

1 — عدم اعلال المستأنف عليه بصحيفة الاستئنف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها علم الكتاب . حضور المستأنف عليه لا يستطحته في التبسك باعتبار الاستئناف كان لم يكن . علة ذلك .

 ٧ ــ اعتبار الاستئناف كان لسم يكن لعسدم اعلان المستئنف عليه بالحضور خلال الميعساد المصدد بالمسادة ٧٠ وراضات ٥ لا خطا . علسة ذلك .

١ - ميماد الثلاثة أشهر المنصوص عليه في المسادة ٧٠ من قانون المرانعات والني أحسالت اليها المادة . ٢٤ الواردة في يلب الاستئناب من هذا القانون ... هو ميماد حضــــور بصريح النص ، ويترتب على عسدم تكليف الستأنف عليه بالمضور خلال هدذا الميعاد اعتبار الاستئناف كان لم يكن ، غاذا لم يقم المستانف بتكليفسسه بالحضور الابعد توات الميعاد المذكور وحضر المستانف عليه ، فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توتيم الجزاء المنصوص عليه في هــــــده المسادة ، واذ كان البطلان السذي يزول بحضور المطن اليسه عبلا بالمسادة ١١٤ من قاتمسون الراقمات ... وعلى ما جرى به قضاء هـ.ده المحكية ... هو مطلان أوراق التكليف بالحضسور الناشيء من عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو فى تاريخ الجلسة أسا البطلان الناشىء عن عدم مراعاة المواعيد المتررة لرمع واعلان الطمن في الاهكام بحضور المطعون عليه بجلسة الاستثناف استفادا الى المادة . ٢ من قانون الرافعات ،

نقك ان اعتبار الاستناف كان لسم يكن انها هـو جزاء اجار المشرع ابقاعه أذا طلبـــه صاحب المسلحة نبسه عند عدم اعلان الصحيفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديها لقلم الكحـــــاف وكان عـــهم اعلانها راجعا لمعــل المستأنف ، نمجرد نوات هــذا الميماد دون اعلان صحيفة كان الثابت أن المطمون عليه أم يتم اعلانـــه ، واذ بمحيفة الاستثناف حلال المحاد امان حضوره لا يستط حقة في طلب الحكم باعتبار الاستثناف كان لسم يكن .

٢ ... مقاد النص في المسادة ٧٠ من تانون الرانعات ... والتي احالت اليما المسادة ٢٤٠ منه في صدد الاستثناف _ على أنه « يجوز بنساء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كأن لـــم تكن اذا فم يتم نكليف المسدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم المحيقة لقلم الكتاب وكان ذلك راجعا الى معل المدعى » والنص في المسادة الخامسة منسه على أنه * اذا نمس القانون على ميمسلد حتمى لاتخاذ أجراء يحصل بالاعلان غلا يعنبر الميماد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم خلاله " أن الميعاد المنصوص عليه في المسادة .٧ لا يعتبر مرعيسا الا أذا تسم الاعلان خلاله واذ التزم الحكم المطعون فيسمه هذا النظر واقام تضاءه باعتبار الاستئناف كأن لـم يكن على أن الطاعن قدم صحيفة الاستثقاف الى قسلم الكتاب في ١٩٧٨/٧/٢٤ ولم تعلن الى الطقون عليه الا في ١٩٧٨/١٢/٣ بعد مضى اكثر من ثلاثة أشهر على تقديمها مائسه لا يكسون تسدخالف القانون ،

ر الطعن رقم 17۸ أسنة 19 ق جلسة ٢٣/٥/٢٣) •

(**47**) L.E. 44 de 74 d

جاسة ٢٢ مايو ١٩٨٢

١) طعن ((مواعيد الطعن)) . قوة قاهرة .

جهل الخصم بوغاة خصمه . قسوة قاهرة . اثره . وقف سريان البماد في حق الخصم ، بسده سريانه من تاريخ العلم بالوغاة .

(٢) شــفعة ه

للشفيع الاستغناء عن اعلان رغبته في الاخسد

بالشفعة برفع الدعوى راسا على كل من الباتع والمسترى ، شرط ذلك ، اعلان صحيفة الدعوى خلال خبسة عشر يوما من تاريخ الانسذار بوقوع البيم ، علة ذلك ،

 ا - من القرر - وعلى ما جرى بسه تضاء هذه المحكة - ان الجهل بوفاة الفصم بعد قوة عاهرة توقف سريان الميعاد في حق الفصم الآخر على ان ببسدا سرياته من جسديد من تاريخ علمه بالوفاة .

آ — يصبح الشفيع أن يستفنى عن أعسلان رغبته في الأخسط بالشفعة برغع الدعوى وأسسا على كل من البائع والمشترى الا أنبه يشترط أن نمان صحيفة الدعوى في هسده الحالة ألى كليهما خلال فيسة عشر يوما من تاريخ الانسذار بوقوع البيع عنى نصلح العريضة لان تكون أعلانا بالرغبة في الاخسذ بالشفعة حاصلا في المهمساد التلوض.

ر الطعن رقم ۲۹۹ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٧/٥/٢٣) -

(۲۹) جاسسة ۲۱ مايو ۱۹۸۲

(۱) محكمة المرضوع - عقد «فسخ العقد»
 حكم « تسبيب الحكم » -

تقدير مبررات نسخ العقد ونصديد الجانب.
المتصر فيه ، من سلطة محكسة الوضوع ،
حسبها أن نقيم تضالها على أسباب سالفة تكنى
لحبلسه ،

 (۲) بيع • التزامات البائـــع « ضمان نقض البيع » •

تعيين القدر البيع بالعقد ، النزام البسسائع بضبان هسذا القدر المشترى .

 (٣) بيع (البيع بالفريون)) عقد (تفسير العقد)) • محكمة الموضوع (مسائل الواقع)) •

العربون ، ماهيته ، نية الماتدين وحسدها التي بجب التعويل عليها في اعطسساء العربون حكمة التقاوني ، استظهار هسذه النيسة بن سلطة محكمة الموضوع ،

الحكمة الوضوع - وعلى ما جرى بسه المناء هذه الحكمة - السلطة الثلمة في بحث المنتدث المنتدية على الواقت المنتدية على المنتدية وتصديد الجلس المنتدية مرات النسخ وتصديد الجلس المنتدية على المنتد و حميها أن تقيم على اسباب سائفة تكى لحيله .

٢ _ بغاد المفترة الاولى من المسادة ٢٣٤ من المقادن المستفى _ وعلى ما جرى بسه تضاء هدفه المحكون المستفى المس

٣ — المربون — وعلى بسا جرى به قضاء هذه المحكة — هو با يقبه اهد المائدين السي الآخرة عبد انشاء المقد ، وقسد يريد العائدان بلاتفاق عليه أن يجملا عقدها مبرما بينهما على وجه نهائي ، وقسد يريدان أن يجملا لكل منهما الحكدين هي وحدها التي يجب التعويل عليها في أعطاء المعربون حكية التاتوني ، واستظهار هسذه المعاد بن طوف الدعوى وقائمها يسخل في المناء بن طروف الدعوى وقائمها يسخل في سلطة محكية الموضوع .

ر الشنزية ٢٤ أسنة ٤٩ ق جلسة ٢١/٥/٢٩٠) •

(4.)

جاسة ٢٦ مايو ١٩٨٢

(۱) نقض « اسمباب الطمن » ما لا يصلح سبيا ، حكم ،

تعبيب الطاعن الحكم لاغفاله دفاعا أو طلبسا لم يقسدم مفه ، غير مقبول ، مثال ،

(۲) بيع ((الفاضلة عنــد نزاهم الشنرين))
 نسجيل - عقــد -

الماضلة باسبقية التسجيل بين عقسدى بيع صادرين من مالك واحسد ، شرطه ، أن يكون العقدين صحيحين ،

 ا ـ لا يقبل من الطاعن ـ وعلى ما جسرى بسه تضاء حدد المحكمة ـ تعييب الحــــكم الطعون قيسه بسبب اغفاله دغاها أو طلبا لم

يقدم منسه وأنما في خصم له ـــ لمسا كان ذلك وكتت المطالبة بباتى ثين المبيع من شأن البقع وحده ، منته لا يقبل بن الطاعن التمي على الحكم المطمون فيه عسدم تحقيق الادعاء بالتزوير من المطمون عليه الناتى على الإيسال السذى يفيد استلابه بابتى الثبن بن المطمون عليها الاولى .

۲ – المفاضلة بين عقدى بيع صادرين من بالك واحد باسبقية التسجيل لا يكون _ وعلى ما جسوى به قضاء هسذه المحكمة _ الا بسين عقدين صحيحين .

ر الشن رتم ۱۸۰ أسد ٤٧ ق جلسة ٢٥/ه/١٩٨٢) ،

(41)

جلسة ٢٧ مايو ١٩٨٢

وقف « تدخل النيابة » • دعوى • حيازة • نيابة علية •

النزاع المنطق بحيازة ارض الوتف . عسدم نطقه باصل الوقف او بمسائر مسائله . مؤداه . عسدم لزوم تسدخل النيابة العابة في الدعوى .

أذا كانت المطعون ضدها تسد أقلبت الدعوى
بطلب بنع نعوض الاوقاف لها في الارض المينة
بصحيفة الدعوى استفادا اللى الحيارة ، ويدعى
المحافون أن تلك الارض مبلوكة لاوقاف خيرية ،
وكان النزاع على هسدة الصورة يتطلق بالحيارة
ولا عالمة له باصل الوقف ولا بسائلة
التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تبسل
المنافي بل نختص المحاكم السدنية بالقصل عبه
ومن ثم غلا يلزم تسدخل النيابة العابة في الدعوى
طبقا لما تقضى بسه المسادة الاولى من القانون
رقم ١٩٧٨ اسنة ما ١٩٥٠.

ر الطمن رقم ۱۸۶ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٥/م/١٩٨٢) ،

(TT)

جلسة ۲۷ مايو ۱۹۸۲

(۱) نقض « صحيفة الطمن » - بطائن -صورة صحيفة الطمن بالنفض الملئة . خلوها من بيان تاريح ايدامها تلم الكتاب وساعة حصوله لا بطلان . ملة ذلك .

(٢) نقض « الاختصام في الطمن » - بيع -

الدعوى بطلب شطب تسجيل عقد البيسع . اختصام بمثل الشهر العقارى . اعتباره خصما حتينيقا نيها . اختصاص في الطعن بالنقض . صحيح .

(۲) دعوی «الصلحة» ،

(المسلحة في الدعوى ماهيتها) •

١ ... تنص المسادة ٢٥٣ من قانون الرافعات رقم ١٣ لمنة ١٩٦٨ ... الذي رفسم الطمسن ف ظله على أن يرمع الطعن بصحيفة تودع تلسم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطمون غيه واوجبت اشمالها على بياتات معينة ليس من بينها أن بثبت ميها تاريخ الإسداع وساعة حصوله من الموظف المختص بتلم كتاب المحكمة أذا أوردت بسه صحيفة الطعن ، ويكفى لكى يتحتق بيان تاريخ الإسداع ـ ودون اشتراط الترانسه ساعة حصوله ... أن يثبت في أيسة ورقسة رسبية يحررها بوظف تلم كتاب المكهة الذى اودعت نيه الصحيفة ويعتبر الطعسن مرفوعا من هذا التاريخ ، واذا ما هلت صحورة المصحيفة المعلقة من تاريخ الايسداع مان ذلك -وعلى ما جرى بسه تضاء هذه المحكمة سد لا يبطل الطمن باعتبار أن هذا البيسان ليس من البيانات التى يوجب القانون اشتبال ورقة الأغلان عليها . ٢ ــ البين من مدونات الحكم المطعون فيسه أن يطلب الدعوى التي أقابتها المطعون ضدها الاولى هو الحكم بشطب التسجيل الذي ترتب على عقد البيسع المؤرخ ١٩٥٧/٧/١٨ والحكم القاشى بصحته ونفساذه ، وتسد أجابهسا الى هذا الطلب الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطمون غيه 6 و أذ كان المطمون شــده الثاني تــد اختصم ف الدعوى بصفته مبثلا لمسلحة الشبهر المتاري التي يتبمها مكتب الاسكندرية الذي تسلم باجراء التسجيل ، ومن ثم غان طلب شسطب هسدا التسجيل لا يكون موجها قصبب ضد الطاعسين بل يعتبر موجها ايضا الى المطمون ضده الثاتي بصفته المتوط بسه تنفيذ هذا الشطب بما يجعلسه

 ٣ -- المسلحة في الدموى -- وعلى بها تتضي بسه الملاة الثالثة بن تالون المراغمات -- لا تهدف الى حباية الحق وانتضائه غصب وانها قسسد

خصما حثيتيسا في الدعوى ويتوافر لدى الطاهن مصلحة في اختصابه في هذا الطعن .

يقصد بها مجرد استيثاق المدعى لحقه بحيث لا يؤم أن يكون لسه هق ثابت وقع عليه المدوان حتى تقبل دعسواه بل يكمى حتى تكون دعسواه جديرة بالعرض لهام القضاء أن يكون ادمساؤه مها يحميه التلثون وتعود عليه الفائدة مس رضح الدعوى بسه .

(الطان رقم ۱۲۵۷ فسنة ٤٤ ق حلسة ١٩٨٧/٥/٢٧) .

(44)

جلسة ۲۷ مايو ۱۹۸۲

دعوى « انعقاد الخصوبة » • استثناف • بطالان •

انعقساد الخصومة في الدعسوى لا يتحقق الا بالاعلان ، قضاء محكمة الاستثناف ببطلان صحيفة المتنفاف بعسم اعلانها ، عسدم جواز تصديما للبوضوع ، علة ذلك ،

من المقرر في تضاء هذه المحكمة أن صحيفسة انتتاح الدعوى هي اساس الخصومة وتقبيوم عليها كل اجراءاتها ، فاذا حكم ببطلاتها فاتسه ينبني على ذلك الغساء جميسع الاجراءات اللاحقة لها وزوال جميے الآثار التي تترتب عليها ، أذ يترتب على عسدم اعلان المسحيفة عدم انعقاد الخصومة ، ومؤدى ألتضاء ببطلان تلك الصحيفة والحكم المبنى عليها الاتبقى بعد ذلك خصوسة بطروحة على المحكمة ، وبن ثم لا يسموغ لمحكمة الاستئناف أن تبضى بعد ذلك في نظر الموضوع بل عليها أن تقف عند حسد القضاء بالبطلان ، فأن هي جاوزت ذلك وتضت في الوضوع فسأن تضاءها يكون واردا على غير خصومة منعتبدة ومغسا للقانون الذى بمتبر التقاضى على درجتين القضائي بحيث لا يجوز مخالفته .

(الشامن رقم ۱۹۷ أسنة ٤٢ ق جلسة ۱۹۸٥/٥/۲۷) ،

(TE)

جلسة ، ٢ مايو ١٩٨٢

(۱ ، ۲) النزام ، «حق الحبس » ، بیسع ، « النزامات الشنری » ،

(۱) هق الشترى في حبس الثين ، بتأسله ، وجود سبب جدى ينشى معه نسزع البيسسع ، من تحت يده ، م ٥٧ / ٢ مننى ،

(۲) علم المشترى وتنت الشراء بالسبب الذي يخشى معه نسزع المبيع من نحت يسده لا يكفى بذاته للدلالة على النزول عن حق الحبس ما دام لم بشتر ساتط الخيار .

(۲) بیع ۱ (افترامات المشتری) ۱ مصحمة الموضوع ۱ نقض ۱

تقدير جسدية المند الذي بولد الخشسية في نفس المسترى من نزع البيع من تحت يسده . خضوعه لسلطة تاشى الموصوع بلا رقابة مسن محكمة النقض منى اتسام قضاء على اسسسباب النقة .

()) بيسع - « التزامات الشترى » التزام . « العرض والإيداع » .

ثبوت حق المشترى في حبس باتى ثبن البيع . مؤداه جواز ايداعه باتى الثين دون عرضه على الباتع - للبودع تقبيد الصرف بزوال السبب المبرر للحق في الحبس .

1 سهفاد نص المادة ٣/٤٥٧ من القسسانون المنب و على ما جسرى بسه تفساء هسسفه المحكمة أن المسرع لجاز للبشترى الحق في حبس الثنن اذا تبين لسه وجسود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يسده ، مجرد تيسسام هذا السبب لدى المشترى يخول له الحق في أن يحبس ما لم يكن قسد أداء من الثنن ولو كسان مستحق الاداء حتى يزول الخطر الذي يتهدده .

7 — علم المشترى وقت الشراء بالسبب الذي يختى معه نسرع المبيح من تحت يده لا يكون بذاته بن دلالة على نزوله عن هذا الحق لانسه قد يحرب حكون محيطا بالخطر الذي يتهدده ويسكون في ذات الوقت معندا على البالسم لدفسع هذا الخيار من الشن في نمت من الشن في شمير ما دام لم يشتر معاقد الخيار .

٣ -- لا يجدى الطاعنة المجادلة في جديدة السجب الذي يولد الخشى في نفس المشتريين من نزع البيع من تحت يدهما أذ أن تقديد ذلك كله من الامور التي يستقل بها تلفسي الموضوع

ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض متى أقلم قضاءه على اسباب سلفة تكمى لحبله .

المطالما قام لدى . . المشتريين الحق قى حبس باتني الثبن فال يعتبر سببا جديسا يجيز لهما أيداع باتني ثبن المقسل الميم دون عرض عملا بنص الفترة الاخسيرة من المسادة من المسادة من المسادة بزوال السبب المبرر للحق في الحبس وذلك بحسم المسادة في المجس و فلك يحيد في المبس و فلك يحيد على المسادة في المسلمة في المسلمة في المسلمة في المسلمة في المسلمة في المسلمة المستريين .

ر الطمن رقم ۲۲۹ أسفة ٤٩ ق جلسة ٢٠/٥/٢٠) •

(40)

جلسة ۲۰ مايو ۱۹۸۲

(۱) بطلان • نظام عام • نقض « الســب، الجديد » •

عم القهمسك المسلم محكمة الاستئناف ببطلان الإجراءات التي تبت المسلم حكمة أول درجسة ، عسم تبول التحدى بها لاول مرة السلم حكسة النقش مادام هذا البطلان غير منطق بالنظام العام ،

(۲) حكم ، « بيانات الحكم » ، بطـــالان ،

عدم توقيع لبين السر على الحكم ، لا بطلان ،

۱ _ لا كانت _ الطاعنة لم نتيسك السام يحكمة الاستثناف بما قدعيسه من بطلان المسكم والإنتخائي للاستهاع الى الشهود في اكثر من جلسة والإنكائي وجه الرأى فيها أذا كان مفسلة هسة الإجراء يترب عليها بطلان من عديه _ فائسة لا يقبل من الطاعنة أن نتحدى بسه لاول حسرة أسام محكمة النقض .

٣ ــ عدم توقيض ابين السر على الحسكم الابتدائي . . . لا يترتب عيد بطلان هذا الحكم ويكمي توقيع رئيس الجلسة على النسسسخة الأصلسة لسه .

ر الشفن رفم ۱۹۲۰ استة ٤٨ ق جلسة ۲۰/٥/٥٠/١ ٠

(44)

هاسة ۲۰ مايو ۱۹۸۲

(١) هكم ، « تسبيب الحكم » نقض ،

اتابة الحكم تضاءه على دعابة تكفى لحبله . تعييه في الدعابات الاخرى . غير بنتج .

(۲) حكم ، «ما لا يعد قصسورا)» ، نقسفى دناع الطاعن ، عدم استفاده الى اسساس تاتونى صحيح ، اغتال المنكم الرد عليه لا تصور .

ا ـ من المقرر فى قضاء هذه المسكبة انه
 اذا أقيم الحكم على دعايات بتعددة وكانست
 الحكم هذه الدعايات كالية لحيل تضائسه قان
 تمبيعه فى باتى الدعايات الاخرى ــ بفـــرض
 صحته ــ يكون غير منتع .

 ٢ — اذا كان دفاع الطاعن الذي يقسول ان الحكم المطعون فيه لم يرد عليه ردا مساقفا . .
 لا يستند الى اسفى قانونى صحيح فان أغفسال الحكم الرد عليه لا يعيبه بالقصور .

ر أَلْفُنْ رَبُم ٢١٧ أَسَنَةً ١٠ قَ جِلْسَةً ٢٠٠) •

(TV)

جلسة ٣٠ مايو ١٩٨٢

(۱) حوالة ، « حوالة الدين » ، التسرام ،
 تعويض ،

حوالة للدين . تحققها باتداق الدين والمحال عليه . اثر ذلك . النزام المحال عليه تبسل الدين الاصلى بالوغاء للدائن في الوقت المنساسب عسلة ذلك . تخلفه عن تنفيذ هذا الالنزام ، اثره .

(۲) دعوی ، «مصروفات الدعوی » ،

اخفاق كل من الخصوي في بعض طلبات. . للحكية الزام كل خصم بها دغمه من مصروف الد الدعوى ، او تقسيمها بينهما على إى اسساس تسراه ، او تصكم بها جبيما على احدها . م ١٨٦ مرافعات .

من المترر ونقا لنص المادين ۲۵۰ ، ۲۲۱۷ من القاتون المدنى أن حوالـــة الدين تتم باتقاق بين المدين وشخص آخر يتحيل عنـــه الديسن ، وأنه ما دام الدائن لم يحدد موقفه من الحوالـــة

اترارا أو رفضا ، بل حتى ولو رفض الحوالـــة غان المحال عليه يكون مازما قبــل الدين الاصلى بالوقـــاء للدائن في الوقتد المناسب با لم يوجــد اتقـــاتى يتضى بغير ذلك ، و التزام المحال عليـــه في هذه المحالة هو التزام بعمل أذ يلنزم بتخليب فيسة المدين الاصلى من الدين في الوقت المناسب الذي هو عسادة وقت حلول الدين المحال بــــه غيدرا المحسل عليه عن المدين الاسلى كل بمطالبة من الدائسن غاذا في بتم المحال عليه بالتزاه هذا كان للمدين الاسلى أن يرجـــع عليه بالتويض وفقـــا للتواعد العابة ،

٢ - مفاد نص المسادة - ١٨٦ مرافعسات - مربح في أن الامر بالنسبة لمساريف الدعسسوى جوازى متروك تقديره للمحكية أذا أخفق كل من الخصيين في بعض الطلبات فلها أن تلزم كل خصم ما دهمه من مصروفات أو تقسسيها بينهما عسلى أي أساس تراه أو نخكم بها جميسسا عسسلى أحدهسسا .

ر الشفن رقم ۲۷۲ اسنة ٤٩ ق جلسة ٢٠/٥/٢٨٠) ٠

(YA)

جلسة ۲۰ مايغ ۱۹۸۲

(١) أعلان - « الإعلان في الوطن الإصلي » .

الاعلان في الموطن الاصلى ، كتابة تسليم الصورة الى احدد المتيمين مع المراد اعلانسسه حال غيابه ، عدم وجوب بيان السلة بينه وبين المراد اعلانسه ،

(۲ ۲ ۲) دعوى ، ﴿ سقوط الفصومة ﴾ ،

- (۲) انتطاع سسير الخصومة بونساة المدعى عليه ، وجوب بوالاة المدعى السير في الإجراءات في مواجهة ورثته قبل انقضاء سنه .
- (٣) الاجراء القاطع لسدة سقوط الخصوبة .
 شرطه ، أن يكون بن اجراءات الخصوبة ذاتها مقسود به المضى فيها .
- المشاد ـ النصن في الفقرة الثانية مسن
 المادة الماشرة من قانون المراضمات ... يدل
 على أن المشرع لم يوجب على المحضر التحقق من .

صفة من تسلم صورة الاعلان ولا من حقيقة علاقته بالمراد اعلانه طالما أن ذلك القسخص يؤكد الصفسة التي تخول له تسلمها ويعقب الاعلان صحيحا متى سلمت الورقة على النصسو المتقدم .

المجرد في المقرر في قضاء هيؤه المحكمة السهري كان انقطاع سير الخصومية راجعسا لوغاة الدع عليه او من في حكمه كالمستانف عليه تمين علي المدعى أو المستانف في هذه المحالة أن يبدئ المرامة خصمه المتوفى بدعى عليهم كاتسوا أو يكن مورثهم سبستانفا عليهم بغيام الخصوبة بينه وبين مورثهم عبل موالاً السير في اجراءاتها في مواجهتهم عبل انتضاء سنه ومحانظة على مصلحته وعسدم ضويض دعسواه الستوط بنطه أو المتناعه.

٣ - يشترط فها يعتبر تاطمسا قاترنيسا لمدة
 سقوط الخصومة أن يكون من أجراءات الخصومة
 ذاتها ، قصودا به المضى فيها .

(الشفان رقم ٢١ه لسقة ٤٧ ق جلسة ٢٠/٥/٢٠) .

(44)

جاسة ۲۰ مايو ۱۹۸۲

الاواور على عرائض • « التظلم ونها » • حكم « واهيته » • استثناف • .

 الاوامر على عرائض ، النظام منها يكون بالطرق المعنادة لرفسع الدعوى ، حكم القاضى الامر في النظام ، حكم قضائي قاسل للطعن فيه بالطرق المتررة للاحكام .

- بغاد النص في المادنين ١٩٧٧ ، ١٩٩٩ مسن

متانون المراقعات - يعل على أن المشرع رسسم

مقرقا خاصة للنظام بن الاوامر على العرائش

ناجاز إن صعد الابر شده التظام النفس القاضى

الابر أو الى المحكمة المختصة بنظر موضوء

النزاع الذي صحر الابر تبهيدا له أو بيناسبته ،

النزاع الذي صحر الابر تبهيدا له أو بيناسبته ،

المختصة غاته يحصل بالعلرق المتسادة الرفسع

ومع المحكمة المختصة تودع علم الكتساب

المحدود - أي بصحيفة تودع علم الكتساب

وقع الملدة ٢٣ من قانون المراقعات ، وإذا

المتانس المراقعات المتالية المحكم الكن يصحره

المناشى في النظاء يكون حكما تضائيسا لا مجرد

الماتسات المناشيسا لا مجرد

المناسفة المناشى في النظاء يكون حكما تضائيسا لا مجرد

المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة

المناسفة المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المناسفة

المنا

لمر ولاني ويجوز الطعن فيه بطرق الطعسن الجلازة ، والمحكة التي تغضص بنظر استئنسات الحكرة المحكة التي تغضص بنظر و التنظيم الحكرة المتلاف هذا القاضي الابور الوقتيسسة في النظام صلاوا من قاضي الابور الوقتيسة الجزئية ، الحكمة الإندائية التي تتبعها المحكمة الجزئية ، الحالم أنه المحكمة الإندائية اختص بنظر الوتنية علم الحكمة الإندائية اختص بنظر الاستئناف محكمة الإستئناف ، ذلك لان الشرع حينها اجراز النظام الى المحكمة انها لحل القاضي الأمر بدلا سن النظام الى المحكمة انها لحل القاضي الأمر بدلا من المحكمة ، فالحكم الذي يصدر في النظام يعتبسر المحكمة ، فالحكم الذي يصدر في النظام يعتبسر المحتدة ، كابل المحكمة ، فالحكم الذي يصدر في النظام يعتبسر من المحكمة انه سادر من المحكمة انه سادر من المحكمة انه سادر من المحكمة انه سادر من المحكمة انها سمادر من المحكمة المحكم المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة

ر الطن رقم ۸۰۰ كسنة ۶۱ ق جلسة ۲۰/م/۱۹۸۲) ٠

((1)

جلسة ٣٠ مايو ١٩٨٢

 (۱) بيع • « البيع الوغائي » • بطلان • اثبات القرائن القانونية القاطعة » •

مطلان البيسع الوغائى الذي يستر رهنسا المدنين ٢٣٨ ، ٣٣٩ مدنى تديم بعد تعديلها بعد إلى السنة على المنتج بسنة رهنا .

(۲۲۲) ، عقسد «تفدير النقد)، ، محكمة الموضيوع ،

-(٢) تفسير المقسود أبر بسنقل به محسكية الموضوع طالما أقابت تضاءهما على أسسباب مسائفة .

(۲) نفسسير الشسك في الغرض المصود من ألمقد بها فيه فائدة للبدين ، شرطة ، أن يقوم الشك في نفس القاضى لخاو الدعسوى من دليسل بقتسع ،

()) اثبات • « الاحالة الى التحقيق » • هكم • « تسبيبه)) •

طلب اجسراء التحقيق ليس حقا للخصوم . لحكة الموضوع رفض اجابته متى وجدت في ادلة الدعوى ما يكنى لتكوين عقينتها ، عدم النزامها ببيان سبب الهض .

1 — أن المادنين ٢٣٨ - ٢٣٦ من القانون المعنى التديم الذي يحكم واقصة المعند - والمعالمين المتديم الذي يحتم واقصة المعند - والمعالمين البيع الوفائي المتصود بسه اختاء رحن عقارى سواء بسعته بيما أو رهنا وان المعند يعتبسر مع الفوائسد أو اذا بتيت المين المبيسة في حيارة المتن المبيسة على المتاب > وقسد استقر قضاء هذه المحكة على أن القريسة بسن تبيل القرائن القانونية القاطعة بحيث اذا نوافرت عمداها كان ذلك تالمعا في الدلالة على أن المترود من المعتب على أن المترود من المعتب على أن المترود من المعتب هن المتعبد على أن المتروبة على المتروبة المتحدد من المتحد هو اختساء رهن ومانحسا من المتحدد من المتحدد و اختساء رهن ومانحسا من المتحدد على المتحدد عدد المتحدد عدد المتحدد عدد عدد المتحدد عدد المتحدد عدد المتحدد عدد المتحدد عدد المتحدد المتحدد عدد المتحدد ع

٧ — تفسير العقسود واستظهار طرفيهسا هو اسر تستقل بسه محكة الموضوع ما دام تضاؤها يقوم على اسباب سائفة وطالما انهسا لم نخرج في تفسير ما للعقد واستظهار نية الطرفين عن المني الظاهر لمباراته .

٣ — الشك في الغرض المتصود من المقسد الذي يجب معه تفسيره بها فيه فائدة للمدين هو الشك الذي يقوم في نفس القاضي لخلو الدموي من دليل مقتسع .

} -- طلب اجراء التحتيق ليس حدا للخصوم وانها هو من الرخص التي تبلك محكدة الموضوع الاستجابة البها متى وجدت في اوراق الدعسوي ومستفداتها ما يكني لنكوين عقيدتها أن تلزم ببيان سبب الرفض . .

ر البلدن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٠/٥/٣٠) •

(11)

جاسة ۲۰ مايو ۱۹۸۲

(١) وكالة ، مسئولية .

تقاعد الوكيل عن الطالبة بدين يوكله ، واتمة "مادية يستنبد المدين بن اللرهسا القانونيسسة للبوكل مساطة الوكيل عنها ، .

(٢) عقد · «غسخ العقد» ·

عدم تنفيذ المدين الانترابه لخطا من الدائن .
 اثره . وجوب التجاوز عن شرط الفسسخ
 الاتفاق .

(٣) التزام ، « تنفيه الالتزام » ، « حبسل الرفاء » ، عقد ، « غسخ العقد » .

الوغاء بالدين ، الاصل غيه أن يكون في محل المدين - عدم الإستراط الوغاء بثين البيسع في موطن البلتي ، عدم البشع عن السمي الى مواطنين المشتماء الشن ، لا يترتب عليه غسخ المشترب الشرط الاتفائي ،

1 - تناعد الوكيل عن المطالبة بالدين حتى المطالب بسه في انقضى بالتقادم أو ابتناعه عن المطالب بسه في بيحاده بها أدى الى عدم أعبال شرط الفسخ الاتفاقي لا يعد تصرف القونيا يصح أن يكون أن المساحة عدم وضعمت في بدى أنساع الوكالة لسه ، وأنها هو وقعمة حاليبة يفيد المدين من أثار هسال عنها الوكيل أملم موكمه .

١ - من المقرر في تضاء هذه المحكمة انسه اذا تسبب الدائن بخطئه في عسم تنفيذ المديسن لالتزامه وجب على القاضي النجاوز من شرط الفسخ الاتفاق ولا يبتى للدائن سسوى النبسك بالفسخ القضائي طبقا للهادة ١٥٧ من القانون للغفر.

٣ ــ أذا كان الاصل في تنفيذ الالتزام عبسلا بمتتضى المادين ٢/٣٤٧ ، ٥٦ من التانون الدني أن يكون دغسم الدين في محل المدين ألا أذا أتفق في خلاف ذلك غان النص في عنسد البيسع على الشرط المريح الفاسخ عند تخلف المشترى عن سداد باقي الثبن أو تسط منه في ميمساده سع عدم اشتراط يكون الوقساء في موطن البائع ، لا يعنى البالع من السمى الى موطن المشترى لاقتضساء التسط أو ما بقي من الثبن عند حلول أجلسه ، غان هام بذلك وأمنتم الشترى عن السداد بدون حق اعتبر متخلفا عن الوفاء وتحتق فسلخ العقد بموجب الشرط ، أما اذا أبي البائسع السمى الي موطن الشنرى عند حاول الاجل بتيسة تحتسق الشرط عن ذلك بمثابة رمض لاستيماء الثمسن أو ما حل منه دون مبرر أملا يرتب الشرط أثــره في مذه الحالسة .

ر الشن رقم ۲۷۷ لسطة ۶۹ ق جلسة ۲۰/م/۱۹۸۲) •

(۲۶) جاسة ۲۰ مايو ۱۹۸۲

(۱ ، ۲) تسجيل «الماضلة بين الشترى» . بي ــــع .

 (۱) العبرة في المفاضلة باسبتية التسجيل أن يكون المتصرف واحدا ،

(٢) تسجيل عقد البيع لا ينقل الملكيسة الى المشترى الا اذا كان البائع مالكا لما باعه .

(۲) تنفید ۰ « تنفید عقساری » ۰ « هسکم مرسی الزاد » ۰ « بطلانه » ۰ « اثره » ، بطلان-

الحكم ببطلان اجراءات حكم مرسى المزاد . مؤداه . بطلان حكم مرسى المزاد مع زوال كانة الاثار المترتبة عليه . « مثال » .

ا - بن المقرر - وعلى ما جرى سه قضاء هذه المحكمة - ان المبرة في الماضل باسبيقية التسجيل هي أن يكون المتصرف واحدا ، وأنسه لا يجوز تطبيق مبدأ الاسبيقية. في التسبيل في ملة اختلاف المتصرف في البيمين .

٢ ــ من المتر ان تسجيل عقد البيع لا يفتسل
 الملكية الى المشترى الا اذا كان البائع مالكــــا
 لما باعــه .

٣ - يترتب على - القفاء ببطلان اجراءات حكم مرسى المؤاد حكم مرسى المؤاد - بطلان حكم مرسى المنزاد المترتبة عليت واعلمات الأدار المترتبة عليت واعلمات المثار المالية تبلك المعقل مدوره فيمثير المن المباتع الإسلى ، واذ كان ذلك فان المسلى ، واذ كان ذلك فان المسلى على الملحون خده المسلى الملحون خده المنابقة - الراسع عليها المؤاد بن الملاعفة . لا ينقل الملكسة للأخرة بعد صدور حكم بسات ببطلان اجراءات نزع الملكسة وزوال كالسمة الاثار المالية من المنابقة . الأسامة .

ر الشن رام ۱۹۰۱ استة ۱۸ ق جاسة ۲۰/م/۱۹۸۲) ·

قضاء محكبة النقض الحناتي

(24)

جلسة ٨ مايو ١٩٨٠

(أ) نقض ((التقرير بالطعن - وايـــداع الاسباب)) - ((اسباب الطعن - ايداعها)) . (ب) محضر الجلسة - حكم ((بياتاته)) .

 (ج) محكة الوضوع (سلطتها في تقسدير الغلل) - دعوى مدنية (نظرها والحكم فيها) .
 البات (بوجه عام)) - حكم (تسبيه - تسبيب غير معيب)) .

(د) دعوی مدنیة « نظرها والحکم فیها » . محکمة استثنافیة « نظرها الدعوی والحـــکم فیها » - اســــنثناف ، دعـــوی جنائیــة . اختصاص ، حکم « تسبید ، تسبیب غیر مهیب».

ا — اذا كان القترير بالطعن كها رسيسهه التانون هو الذى يترنب عليه دخول الطمن في حوزة بحكية النقض وانسالها به بناء على اعلان ذى الشان عدم التقرير بالطمن لا يجعل للطعن تأثية ولا تنصل به يحكة النقض ولا يغنى عنه اي اجراء آخر.

۲ - من المترر أن محضر البطسة يكسل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسهاء الخصوم في الدعوى وسبائر ببانات الديباجة عدا الناريخ .

٣ - يكنى أن ينشكك القاضى في صحة اسناد التهبة الى المنهم لكى يغضى بالبراءة ، ورغض الدعوى المفنية ، اذ مرجع ذلك الى ما يطهئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه الصلا بالدعوى عن بصر ويصيرة .

 إ — من المترر أنه لا يجوز أصدار قرار باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية أذا كسسان حكم البراءة يبس أسس الدعوى المدنية مسلمسا يتيد حرية العاضى المدنى .

المكية:

من هيث أن الطاعنين و و و و و وان قدموا أسبابا في الميماد الا أنهم لم يقررا بالطمن في تلم كتاب المحكمة التي

امدرت الحكم طبقا للمادة ٢٤ من القانون رقسم
وكو لسنة ١٩٥٩ في شان حالات واجراءات الطمن
الم محكمة النقض ، ولما كان التترير باللطس كما
رسمه القانون هو الذي يترتب عليه مخسول
الطمن في هوزة محكمة النقض وانصالها به بناء
على اعلان ذي الأسان عن رغبته غيه ، غان عدم
التترير بالمطمن لا يجمل للطمن عالية ولا تتصل
به محكمة النقض ولا يفنى عنه اى اجراء آخسر
وبن ثم يتعين عدم تبول الطمن القدم من هؤلاء
الطاهنين شكلا ،

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن قد استوفي الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم الملعسون فيه أذ تضى ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المنفية والزام المدعين بالحق المدنى مصاريفهـ قد شابه البطلان والفساد في الاستدلال كمسا اخطأ في تطميق القانون ، ذلك انه خلا من تاريخ صدوره وبيان المحكمة التي صدر منها والهيئسسة ألنى أصدرته ، كما استند في قضائه بالبراءة الي نأخر المجنى عليهم في الابلاغ رغم تسلمهم الشتق مع أن الدعوى الجنائية لم تنقض بالتقادم وكسان المجنى عليهم ينتظرون رد المبالغ المدنوعة وديسا كما اعترف المطعون ضده في شريط التسجيل الذي تم بوجه قانوني باستكام المبالغ المذكورة وان عدم احتواء كشوف الحساب التي تدبها المطعون ضده والخاصة بمحاسبة المدعين بالحق المدنى على هذه المالغ مرده عدم معقولية أن يثبت المطمسون ضده هذه المبالغ في مستند كتابي ، عضلا عن ان الحكم المطعون نيه تضى برغض الدعوى الدنية والزام المدعين بالحق المدنى مصاريفها رغم انهسا غير مطروحة عليه بعد أن تضت محكمة أول درجة بلدالتها الى المحكمة المدنية المختصسة وانتصر استئناف المطعون ضده على الدعوى الجنائية وحدها دون الدموى المنتية كل ذلك مما يعيب الحكم بها يستوجب نتضه .

وحيث أن ألبين من الحكم المطعون فيه أنسه يحمل في صدره تاريخ صدوره ـــ لما كان فلــك وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكبل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة

التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوي وساتر بيانات الديباجة عدا التاريخ وكان يبين سسن مطالعة محاضر جلسات الحكم المطعون نيه انهسا قد استومت تلك البيانات مان النعى عليه مسى هذا الخسوس يكون غير سديد ــ لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون ذيه قد اسسى قضساءه ببراءة المطعون ضده على عدم اطبئنان المحكمة لاتوال المجنى عليهم - المدعين بالحق المدنى ومنهم الطاعن لتراخيهم في الابلاغ بالواشعة رغم تسلمهم الشتق وخلو كشوف المعاسبة المقدمة مسسن المطعون ضده وخاصة بمحاسبته للمجنى عليهم من أى بيانات عن مبالغ مدفوعة خارج نطساق عقد الايجار ومن ثبوت المنازعة بين الطرفــــين بخصوص تتدير الاجرة تانونا واطمئنانها لاشوال شهود النفي ومنهم من له صلة مصاهرة بالطاعن ولما كان ما أورده الحكم مفاده أن المحكمة بعد أن محمت الدعوى وأحاطت بظرومها لم تطبئن الى أدلة الثبوت ورأت أنها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام في حق المطعون ضده مان بــا بثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا هسول سلطة المحكمة في نقدير الادلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليهسا مما لا يجوز مصادرتها فيه أو التعرض بشسساته أمام محكمة النتض ، فضلا عما هو مترر من السه يكنى أن ينشكك القاضى في صحة أسناد التهــة الى المتهم لكي يقضى بالبراءة ورفض الدعسوي المدنية اذ يرجع ذلك الى ما يطمئن اليه مسى نقدير التليل ما دام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وبن ثم قان با يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد ـــ لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه اذ تضى في الدعوى الجنائية _ ببراءة المتهم _ المطمسون ضده من التهمة المسندة اليه لمدم ثبوتها وكان

لازم ذلك حنما التضاء برغض الدعوى المدنيسة

وكان لا يجوز اصدار قرار بلحلة الدعوى المنية الى المحكمة الدنبة اذا كان حكم البراءة يبس

أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حريسية

الحكم المطمون فيه بهذا النظر مان النمي عليسه

ف هذا الشبان یکون غیر سدید لما کان ما تقسیم فان الطعن برمته یکون علی غیر اسیاس متمینا

رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة والزام الطاعن المساريف الدنية .

و الطعن رقم ۲۳۱۳ فسنة ٤٩ ق جلسة ٨/٥/٥٨٨ .) •

(33) جاسة ۱۲ مايو ۱۹۸۰

(أ) دعوى منتية • ﴿ اجراءات نظرهـا ﴾ دعوى جنائية ،

(ب) حكم • ((تسبيه • تسبيب غير معيب)) • ((اسسياب نقض • ((المسلحة في الطعن)) • ((اسسياب الطعن • ما لا يقبل منها)) • وصسف التههة • دعوى منية • اثبات • ((بوجه عام)) •

(ج) اثبات - ((بوجه عام)) - ((شهود)) -نقض - ((اسباب الطعن - ما لا يقبل منها)) -

(د) اثبات • « بوجه عام » • « شهود » • حكم • « تسبيبه • تسبيب غير معيب » •

(ه) أثبات • ((بوجه عام)) • حكم • ((تسبيبه• تسبيب غير معيب)) • نقض • ((أسباب المطعن • ما لا يقبل منها)) •

ا سا كان الدعى بالحقوق المنية لا يبلك استمبال حقوق الدعوى البنائية او التحدث عن الوصف الذي يراد هو لها وانها ينظل فيها بمسئة مشرورا من الجربية التي وقعت طالبا تمويفا مننيا عن الفرر الذي لحقة اذ أن دعواه مبنية بحقة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا في تبعينها لها علن نمي المدعين بالحق المدنى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يستجب اطابهم تعديل الحكم المطعون فيه بأنه لم يستجب اطابهم تعديل وصف التهمة لا يكون سديدا .

٢ — من المقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة لا يعيبه لانه يكني أن يتشكك القاضي في صحة النهية كي يتضي بالبراءة أذ ملاك الامر كله برجع ألى وجدانه وما يطبئن اليه» ومن ثم فنحييا للحكم في اهدى دعاياته بالخطأ في نطبيق القانون سبرض صحته سيكون غسير منتج وأذ تضي الحكم المطمون فيسسه ببراءة المنهين تأسيسا على عدم تبسسوت الانهاسات

المسندة اليهم المته لا يجدى الطاعتين النعى عليه المسندة أي تطبيق القانون فيما أورده عن نفي نبة التتل وظرف سبق الامرار لاته استند في تضاله بالبراء على أسباب أخرى بيناها التسميكان في صحة اسناد اللهمة إلى المتهين وعسدم اطبئنان المحكمة إلى اهلة اللبوت في الدعسوى كما لا يجديهم أيضا النعى عليه بأن المحكمة أسم تستميل حتمة في في دد الواتمة ألى وصف قانون تستميل حمينة لائم وصف قاني وصف قانون المحكمة ألى وصف قانون التناك المحكمة في صحة اسسناد المتاليات المحكمة ألى وصف قانون التناك المحكمة في صحة اسسناد المتاليات المحكمة ألى ال

 ٣ ــ بن المترر أن المتازعة فيها استظملته المحكمة بن التوال الشهود جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

 3 ـــ من حق المحكمة الاخذ بالتوال الشاهـــد في اية مرحلة من مراحل التحقيق او المحاكبة متى اطبأنت اليها ، وأنها غير بلزبة بسرد روايات الشاهدة المتعددة ويحسبها أن تورد من أقواله ما تطمعن اليه في أي مرحلة من مراحل التحقيسق أو المحلكية ، كها أنها غير بلزية بأن تورد من اتوال الشهود الاما نقيم عليه تضاءها أذ لها في سبيل استخلاص الصورة الصحيحة لواتعسسة الدموى ان تجزىء أتوالهم فتلخذ بما تطمئن اليه منها وتطرح ما عداه دون الزام عليها ببيان الطة . ه ــ لا يشترط أن تكون الادلة التي اعتبد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويتطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الاطة في المسواد الجنائية متسائدة ومنها مجتمعة نتكون عقيدة المكهة غلا ينظر الى دليل بمينه لمناتشته على حدة دون باتى الادلة بسل يكفى أن تسكون الادلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما تصــده الحكم منها ومنتجة في انتناع المحكمة واطمئناتها الى ما انتهت اليه وهو لبر لم تخطىء المحكبسة تقديره ،

المكبة :

حيث أن مبنى الطعن المقدم من المدهــــين بالمقوق المقنية أن العكم المطعون فيه أذ تغى ببراءة المطعون شدهم ورغض الدعوى المقيـــــة علهم قد أخطأ في تطبيق القانون واعتراه القصور

في التسبيب والفسساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق أذلك بأنه أطرح مطلبهم بتعديل وصف التهمة الى وصفها الصحيح وهو الانتساق الجنائي على ارتكاب جفحة دخول عقسار لمنسع حيازته بالقوة التي ارتبطت بها جنايتا قتـــــل مقترنتين الامر الذي يبجعل المتهبين جهيعا مستولين جفائيا عن كل الجرائم التي وقعت باعتبار هـــــا نتيجة محتبلة لجريمة الاتفاق الجنائي على غصب حيازة المقار بالمتوة واذكانت نثك الجريمة جزءا من الواقعة الجنائية المطروحة على المحكمة والتي صورتها النيابة على أنها ركن سبق الاصرار في جريبة التتل العبد تبكينا للبتهمين من تنفيسة مخططهم بالاستيلاء على حيازة العقسار غقسد كان على المحكمة أن تقوم بواجبها في تعديل ألوصف على هذا المقتضى ووققسا لمسا لطالسب يسسم المدعون بالحق المدنى اذ لا ينطوى هذا التحديسل على تحوير لكيان الواقعسة أو المساس بعناصر جريمة اخرى لم ترمع بها الدعوى ، واذ أخطأ الحكم المطعون غيه في تأسيس رغضه بطلخه تمديل الوسف على أنه لا يجوز المدعى مالحق المدنى المرامعة في ذلك وأن منساط مساطة الجاتي عن النتائج المحتملة هو توفر القمسد الجنائي الاصيل منذ البداية بأن تنصرف أرادته ألى أعداث الموت من بادىء الامر مقد هجب هذا الخطسسا الحكبة عن تبحيص حقيقسة مسلؤولية المتهمين عن جريمة التنسل حتى على مرض عسدم تواأمر ظرف سبق الاصرار باعتبارها تتيجسة محتملسة . لجريبة الاتفاق الجفائي الثابتة في حقهم ، كها ابتى انتفاء طسرف سبق الاصرار على أنه غير منصور في جريمة التنسل مع تخلف نيسة ازهاق الروح وخلص الى عسدم توفر نلك النيسة دون نمصص الدعوى والاحاطسة بظرونها ، ويأتلسة الثبوت نيها عن بصر ويصيرة مع أتها مستفادة من ثبوت نزاع سابق بين المتهمين والمجنى عليسه وتوجههم اليسه حلبلين أسلحتهم القارية لاغتهاب حيازة الجراج المتنازع عليه بينهم وهو ما يوفر سبق الاصرار ويكشسف عن نية ازهاق روح المجنى عليه ان هو قاومهم واذ نفى الحكم - خطاً تومر نثلك النيسة وأورد في تبرير توجسه المتهمين الى الجراج على تلك المسورة نروضا احتبالية غير تلطمة لم يستقر يتين المحكة على أي منها كها تردى الى الخلط بين ركلي سبق الاصرار ونية

القتسل رغم كونهما مستقلين لا ينفى تخلف أحدهما قيلم الآخر ، وانضى به هذا الخطأ الى نفى مسئولية المتهين عن جريمة قتل المجنى عليه التي لم يتحدد ميها شخص الجاني من بينهم ورسب على ذلك براعتهم ماته يكون قد اخطأ في تطبيق القانون هذا تضلا على أنه لم يمحص الدعوى عسن يصر ويصيرة ولم يحط بادلة الثبوت التي تسلم عليها الاتهام وجاء قاصر البيان ومخالفا الثابت بالاوراق في استظهار الاهلة التي تساتد اليها في قضائسه بالبراءة بان اسقط في تحصيله لاقدوال العقيسد ... ما ادلى بــه في تحقيقات النيابة وجلســـة المحاكمة . كيا حصل بن أقوال الشاهد ما لا تؤدى اليه باغناله الوتائسع الهامة التي رواها أيام النيابة ، وثانته أن شهادةً . . . وردت على الوتائع التي حدثت في الليلة السابقة على المائث ، كما غفسل عن معلومات هامة ومنتجة ف الدعوى وردت في شبهادته ، واسسندل بأتوال الثابت بالاوراق وتعد عن الالمسلم والاهاطسسة ملتوال الشاهد ٠٠٠

وحيث انه لمساكان المدمى بالحقوق المدنيسة لا يملك استممال حقوق الدعوى الجنائيسة أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها وانها يدخل يدخل نيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وشعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه أذ ان دعسواه بدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعسسوي الجنائية الا في تبعيتها لها غان تعى المدعين بالحق المدنى على الحكم المطمون فيه بأنه لم يسسنجب لطلبهم تعديل وصف النهمة لا يكون سحيدا ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الخطأ القانوني في المحكم القاضى بالبراءة لا يعيبه لاته يكفى أن بتشكك القاضى في مسعة النهبة كي يقضى بالبراءة الى وجدانه وما يطمثن اليه ومن ثم متعييب الحكم في احدى دعاماته بالخطأ في تطبيق القانــون ـــ بفرض صحته ... يكون غير منتج ؟ وأذ قضى الحكم المطمون فيه ببراءة المتهمين تأسيسا على عستم ثبوت الاتهامات المسندة اليهم ماته لا يجسيدي للطاعنين النمى عليه بالخطأ في تطبيق القائسون نيها أورده عن نغى نية القتسل وظرف سسبق

الامرار الانه استند في تضائسه بابراء على السباب الخرى ببناها التشسكات في صحة اسناد النهبة الى المتهبة الى المتهبة الى المتهبة الى المسابق وحدائه المن المحتها في الدموى بعد أن الم بهاولم يطهئن وحدائه الى محتها كما لا يجديهم ايضا النهى عليه بأن المحكة لم تستمهل حتها في رد الواقعة التى وصف تاتونى بعينه لانه يكمى للقضاء بالبراءة التى اي وصف تاتونى بعينه لانه يكمى للقضاء بالبراءة التى الدمينة الى المتهم كما هدو الحل في الحكمة الله المحكمة المحكمة

وحيث أنه لمــا كان ذلك وكان من المقرر أن المنازعة نيما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمسلم محسكمة النتض ، وإن من حق المكمة الاخد بأتدوال الشاهد في أيه مرحلة من مراحل التحتيسين بسرد روايسات الشساهد المتعددة ويحسبها أن نورد من اتواله ما تطمئن اليه في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، كما أنها غير ملزمـــة بأن تورد من اقسوال الشسهود الا ما نقيم عليه قضاءها اذلها في سبيل استخلاص المسورة السحيحة لواقمة الدعوى أن تجزىء أقوالهم مناخذ بيا تطبئن اليهنهاوتطرح با عسداه دون الزام عليها ببيان العلة ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطمون فيه ومن المفردات التي ضبتها المحكمة أنسه ألم بأدلة التبسوت في الدعوى واهلط بها محصلة من مصادر هسسا في مرطنى التعقيق او المحاكمة تحميلا صحيحا في في جملته من اتسوال الشهود وهم الرائد م٠٠٠ و . . . و . . . ، و بعد أن تطرق الحكم الى التليسل المستهد من كل تقرير الصفة التشريحية وتقرير الممامل الكيماوية ، خلص الى عسدم ثبوت الاتهام على التسوال هؤلاء الشهود وأورد في تبرير ذلك اسبابا سائفة ومؤديسة في مجموعها ألى اطسراح الدليل المستهد منها انطلاتها من حق محكسة الموضوع في وزن أقسوال الشسهود وتتدياسس الطروف التي يؤدون شهادتهم نيها ، ليا كان نلك مان النمى على الحكم المراحه أتسوال هؤلاء الشهود أو ايرادها محصلة من مرحلة أو أخرى من مراحل التحقيق أو المحاكبة ومناقشسة كل دليسل منها على حسده بغية تخطئة الحكم في عدم

الاخذبها أو غيما استخلصته من بعضها لا يعسدو أن يكون جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع ف تقدير الدليــل لا نجوز اثارته أمام محكمة النقض ذلك أنه لا يشترط أن تكون الاطة ألتي أعتمست عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليك منها ويتطحم في كل جزئية من جزئيات الدعوى انها الادلة في المواد الجنائية متسسائدة ومنها مجتمعة تتكسون عتيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناتشته على حدة دون باتى الادلة بل يكفى أن تسكون الإدلة في مجموعها كوحدة مؤديسة الى ما قصده الحكم بنها ونتيجة في اتنشاع المحكبة واطبئناتها الى ما انتهت اليسه وهو امر لم تخطىء المحكمة تقديره . لمساكان ما تقدم مان الطعن برمشه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة طبقا للمادة ٢/٣٦ مسن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن حسالات واجراءات ألطعن أمام محكمة النقض ، والـزام الطاعنين المساريف ،

ر الطعن، يقم ١٥٥١ لسنة ٩٤ ق جلسة ١٢/٥/١٩٠) -

(50)

جلسة ١٨ مايو ١٩٨٠

(أ) تبديد ، نقض « التقرير بالطمن » ،

(ب) تبديد - ممارضة - «نظرها والحكم فيها » أجررادات «أجرادات المحلكية - مكم «وصفه » . « بطلاته » تسبيب معيب » - دفاع -« الخلال بحق الدفاع - ما يوفره » - نقض « اسباب الطمن - ما يقبل منها » .

إلى 1 - 11 كان الطاعن بعد صدور الحكم المطعون ليه قد شام ب - 2 عقر المرض الماتح دون التقرير المطعن في المساد القانوني ثم بادر فور زوال المساد وعلى التيمية الثالية لسه الى المقرير بالمطعن باعتبار أن هذا الإجـــراء لا يعدو أن يكون عبل الحايا يتمين القيام بــه أو زوال المقرع ، غان الملعن - وقدد استوفى الشياط بكل المقرر في القانون _ يكون مبتولا شكلا .

٢ ــ من المقرر أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الفيابي

الصادر بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شسكلا ورغضها موضوعا وتأبيد الحكم المعارض فيه بقير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفسه عن الحضور بالجلسة حاسلا دون عدر وأنه اذا كُان هذا التظف يرجع الى عذر تهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر نيها الحكم في المعارضة عن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شماتها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحسل نظر المذر المانسع وتقديره يكون عند استثناف الحكم أو عند الطعن نيه بطريق النقض ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ــ على ما تقدم البيان ... أن تخلف الطاعن عن المثول أمام المحكمة عند تظر معارضته على الرغم من تواجده بالجلسة انها يرجع الى عفر متبدول هو سبق حضوره املها في ذات الجلسة عند المناداة على أسسم يتهم مماثل لاسبه وفي دعوى أخرى مماثلة لدعواه ابدى نبها دنامه ، وقدم دليسل السداد ، مسا حال دون سبهاع دنامه في معارضته بما لا يصبح معه في القائسون القضاء في غيبته باعتبسار المعارضة كأن لم تكن ، ومن ثم يتعين نقض الحكم الطمون نيه والاحالة .

المكية:

من حيث أنه أثن كان الحكم المطعون فيه قد مدر في ١٢ يناير سنة ١٩٧٨ باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولم يقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض ويودع اسبابه الاف يوم السبت اول ابريل سنة ١٩٧٨ بعد نسوات الممساد المنصوص عليه في المسادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لمنة ١٩٥٩ في شان حالات واجراءات الطعسن أيام بحكية التنفس ؛ الا أن الطاعن اعتقر في اسباب طمته بأته مرض عقب صدور الحكم الملمون نبه وهال المرض ، وهو عدر تهري --بينه وبين التقرير بالطمن في البمساد القانوني وبادر الى التترير بسه فور زوال المرض ، وقستم شهادة طبيسة مفادها أته كان غير تسادر مسلى الحركة وملازما الفراش في الفقسرة من ١٣ يقاير ۱۹۷۸ الی ۳۰ مارس سنة ۱۹۷۸ بسسسیب اصابته بالتهاب روماتزمي هساد بالماصل والعبود النترى ، مها يؤيسد صحة دنامه ، ولمسا كاتت هذه المحكية _ بحكية النقض _ تطبئن الى صحة

عُدِر الطاعن المستقد التي الشهادة الطبية سالفة الفكر، وكان الطاعن بعد مدور الدسكم الملمون فيه تحد قلم بسه عقر المرض الملتسسع دون المرض الملتسسع دون وراد المرض وعتب عطلة يوم الجمعة التلية له سلامات المستوير بالملت يا عبيناً أن هذا الأجراء لا يحدو أن يكون عسلا ماديساً يتمين التيام بسه السروال الملتسع ، غان الملمن سوقت الستون ملكل الملتسع ، غان الملمن سوقت الستون منذل المستون المشكل المترر في التقون سيكون متبولا شكلاً .

وحيث أن ما ينماه الطاعن على الحكم المطعون نيه أنه أذ دانس الإجوبية اختلاس المجوزات قد شسبة البطلان والاطلال بحق الفناع > ذلك بالته تنفي باعتبار معارضته في الحكم الفيلي الاستثناق كان لم تكن مع انه تخلف عن المثول اسلم المحكمة عند نظر معارضته رغم تواجده بالتجلسة بسبب مسيق مثوله الملها وتقديه الطيسا على مسداد الدين عند المغلاة على متهم آخر اسه يهائل اسمه في تشهية ممائلة هي الجنفسة رئم ١٩٧٧ مسفة بالمساقة لمائب بعضر جلسسة هذه منا الدعوى الاخير بينها أثبت غيليه بعضر الجلسة في دعسواه مها حجب دفاعه عن المحكمة وحال دون صياعها اياه ،

وهيث أن الثابت بمعضر جلسة المعارضية الاستثنافية للؤرخ ١٣ يناير سنة ١٩٧٨ أن الطاءن لم يحضر نقضت الحكمة بحكمها الطميون غيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن ويبين من الاطلاع على المفردات المضبومة للجنحة رقم ١١٢٠٧ سنة 1977 مستأنف المتصورة أنها مباتلةً في يوضوعها للدعوى المطروحسة وأمسم المتهم نيها مماثل لاسم الطاعن نيها عدا اللقب وتسد نظرت أيلم المعكية في ذات الجلسة واثبت بمحضرها عضــــور المعارض وتقديمه دليسل السداد في حين أن الثابت مهذا المستند - المرغق بالاوراق - اتنه مسادر لاسم الطاعن عن سداده الثين موضوع الدعوى الحالية مما يؤيسد صحة ما يثيره بوجه الطعن من أن تخلقه عن حضور معارضته رغم توانجده في الجلسسة يرجع الى سبق حضوره وابداء دماعه وتقديهه دليل السداد في معارضة اخرى نظرت في ذات الجلمسة بسبب سائلة اسم المتهم غيها لاسسمه

مما حجب دغاعه عن المحكمة . إـا كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصبح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم من الحكم الغيابي الصلار بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بتبولها شكلا ورفضها موضوعا وتابيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسسة حاصلا بدون عسفر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر تهسري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات محيية من شأتها حربان المارض بن استعبال حقه في النفاع ، ومحل نظر العذر المانسع وتقديره يكون عنسد استئناف الحكم او عند الطمن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ــ عــلى ما تقدم البيان ... تخلف الطاعن عن المثول أسسام المحكمة عقد تظسر معارضته على الرغم مسن تواجده بالجاسة انما يرجسع الى عذر متبول هو سبق حضوره أملهها فهذات الجاسة عند المناداة على اسم متهم ممثل لاسبه في دهوي أخسري مماثلة لدعواه ، أبدى فيها دُمّاعه وقسدم دليسل السداد ، بها حال دون سباع دفاعه في معارضته مما لا يصم معه في القانون التضماء في غيبته باعتبار المعارضة بأن لم تكن ، ومن ثم يتمين نتض الحكم المطمون نيه والاحالة ،

(اللَّمُّنَ وَمَم ٢٨٢٧ أَسَنَة ٤٩ قَ جِلْسَة ١٨/٥/١٨٠) •

(43) جاسة ۱۸ مايو (۱۹۸۰

(1) اثبات - «شهود» - محكمة المؤسسوع -« سلطتها في تقدير الدليسل» - نقض « اسباب الطمن - ما لا يقبل منها» - هنك عرض -

 (ب) محكمة الوضوع « سلطتها في تقيير النايسل » اثبات - خبرة - دفساع - « الاخلال بحق الدفاع ما لا يوفره » -

(ج) عكم • « وا لا يعيبه في نطاق التعليل » •
 نقض « اسباب الطعن • وا لا يقبل ونها » •

ا -- بنى كان القانون تــد أجاز سماع الشهود

الذين لم يبلغ سنهم عشرقسقة بدون حلفييينعلى سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارع على التلشي الاخذ بطك الاتسوال التي يدلي بها على سسبيل الاستدلال اذا أنس نيها الصدق ، نهي عنصر بن عناصر الاثبات يقسدره القلضي حسسب اقتفاعه ، خاته لا يقيل بن الطاعن النعى على الحكم اخذه بأتوال المجنى عليه بحجة عسمم استطاعته التبييز لصغر سسفه ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما ادلى بـــه وركدــــت الى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه . واذ كان الطاءن لا يدعى بأن الطفـــل المجنى عليه لا يستطيع التهييز اهسسلا ولم يطلب الى المحكمة تحقيق عسدم توافر التمييز لديسه ، بل اقتصر الاعتماد على اقــوال المجنى عليه بصفة أصية لعدم استطاعته التهييز بسبب صغر سفه ، وكانت العبرة في المحاكبة الجنائية هي بالتنساع القاضى من كاقسة عناصر الدعوى المطروحسة أمامه فلا يصح مطالبته بالاخذ بطيــل دون آخر ، مان ما يثيرُه الطاعن في هذا الشمان لا يعمدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليسل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجسوز

٢ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجب الم يتقاريرهم من بطاعن مرجعه الى محكسة الموضوع التي وعليه المنافض مرجعه الى محكسة الموضوع التي إلى الخبر شلكة في هدذا شسان التعليلية لتعرير الخبرية شلق في الاخذ بها تطهئن البه بنها والاقتمات عبا عداه ولا تقبل مصلعرة المحكمة في هذا التعمير عاداه ولا تقبل مصلعرة المحكمة في هذا التعمير .

اثارته أمام محكمة النقض .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقترم بلجابة الفساع الى طلب تقديم تقرير استشارى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حلجة الى هذا الإجراء كما هى الحال في الدعسوى .

٧ ... خطأ الحكم في القول بعدم وج...ود التغلق بين التعليم الطبية المعدم في الدعــود ... بفرض صحة هذا الخطأ ... ليس الا نزيدا لا الله في بنطق الحكم ولا في تكوين معيدة المحكم ولا في تكوين معيدة المحكم في الدعوى با دامت في استدلالها لم نجم بين تلك التعليم ، في نفى على الحكم في هذا الخصوص بكون غير سديد ...

المكية:

حيث أن مبنى الطمن هو أن الحكم: المطمون فيه أدان الطاعن بجريمة هنك العرض رقد شسابه أسلا في الاستدلال وأخلال محق الدفاع ومخالفة الثابت في الاوراق ؛ ذلك بأنه عول في تنسلسه على أتسوال المجنى عليه رغم أنه مبى غير معيز أو أستد اللي ما جاء في التعلير الطبية المتدسة في الدعوى مع تناقضها ؛ ولم يستجيب الي طلب النفاع التصريح على سند من القسول بقتضا الانتاشاري واطرحه على سند من القسول بقتضا الانتاشار على طالب عن تلك التعلير على خلاف الواقسع ؛ مها يعيب الكم ويوجب نقضسه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الطعمون فيه أنه بين وأقعة الدعوى بما تتوافر كالمسمة المناصر القانونية لجريمة هتك المرض التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حسبه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون قمد اجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم لربع عشرة سنة بدون حلف يبين على سبيل الاستدلال ، ولم يحسرم الشارع على المقاضى الاخذ يتلك الاقسوال التي يدل بها على سبيل الاستدلال اذا أتس نيهسسا الصدق ٤ مُهي عنصر من عناصر الاشسات يقدره القاضى حسب التناعه ، غانه لا يقبل بن الطاعن النعى على الحكم احده بالسوال المجنى عليه -بحجة عدم استطاعته التهييز لمنفر سنه ما دابت المكبة تسد المباتت الى صحة ما ادلى بسه وركفت الى أقواله على اعتبار أنه بدرك ما يقول ويعيه ، وأذ كان الطاعن لا يدعى بأن الطفـــل المجنى علبه لا يستطيع التبييز اسلا ولم يطلب الى المحكمة تحقيق مدى توافر التبييز لديسه ، مل انتصر بجلسة المحاكمة على التول بأنه صفي ؟ وعساب على الحكم بدعوى أنه ما كان يصسسح الاعتباد على أتسوال المجنى عليه بصقة اصليسة لعدم استطاعة التمييز بسبب مسغر سنه ، وكانت المرة في المحلكة الجنائية هي بانتناع الناضي من كافة عناسر الدعوى المطروحة لبابه فلا يصبح مطالبته بالاخذ بدليل دون آخسر ، قان ما يثيره الطاعن في هذا الشان لا يعدو أن يكون جـــــدلا موضوعيا في تقدير الدليسل وفي سلطة المحكية في

استنباط معتقدها مما لا يجوز اثارته أملم محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان بن المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه المي تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كلمل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقدير الخبير شاته في هذا شأن سائر الاطة قلها مطلق الحريسة في اللخذ بها تطبئن اليسه منها والالتفات عمسسا عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقديسر ، واذ كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيسه ان المحكمة لم تستند في تضائها الى التقارير الطبية الثلاثة المقدمة في الدعوى ، ولكن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ... اطمأنت الى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى واستندت الى رايه الغنى الذي أكده في شهادته بجاسسة المحاكمة من أن اصابة الكنم الطنى المساهد حول ننحة شرج المجنى عليه مع الكدم المشاهد بخلفية فتحة الشرج لا يتأتى حصولها الا عن لواط بايلاج في وقست قد يتفق وتاريخ الحادث ، ماته لا يجوز مجادلة المحكبة في ذلك أبام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم تسد اطرح طلب نقديم تقريسر استشارى بقوله لا أنه فضلا عن أنه لا يوجد أي تناقض بين التقارير الطبيسة المقدمة في الدعوى بشأن الاصابات الني وجددت بالمجنى عليه بسبب الحادث فانها تسرى أن ما ورد بتقرير وأقسوال الطبيب الشرعى قلطع وكاف لتكوين عقيدتهسسا من أن الاصابات الني لحقت بدبر المجنى عليه تشير الى حصول لواط بايلاج في وقت يتفق وتاريخ الحادث » و أذ كان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة الدفاع الى طلسب تقديم تقريسر استثماري ما دام أن الواقعــة قــد وضحــت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى هذا الإجراء كما هي الحال في الدعوى ، وكان خطأ الحكم في القول بمدم وجسود التناقض بين التقارير الطبية المتبهة في الدعوى - بفرض صحة هذا الخطأ -لبس الانزيدا لا اثر له في منطق الحكم ولا في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى ما دامت في استدلالها لم تجمع بين تلك التقارير ، غان ما يثيره الطاعسن بن نعى على الحكم في هذا الخصوص يكون فسير

(۷۶) چاسة ۱۸ مايو ۱۹۸۰

اشكال التنفيذ ، طعن ، « الصلحة في الطعن » نقض « الصلحة في الطعن » ،

لا كان الاشكال لا يرد الا على منفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النسوارا نهائيا من محكمة الموضوع ؛ أذا كان بساب المحتم بها زال منقوصا وذلك طبقيا للماده ٢٥ من تاثون الإجراءات الجنائية. للماده ٢٥ من تاثون الاجراءات الجنائية. للمادة ٥٠ كان الثابت من الاحراق أن الطمن بالنقض من الحكوم عليه في الحكم المستسكل فيه بناريخ ٧/٤/١٩/ ١٩/٩ بنقض الحكم المحمون فيه بناريخ ٧/٤/١٩/٩ بنقض الحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المعتمد في الاشكال بالاستورال في تغذه ؛ منان الطمن المائل للمحكم عليه في تغذيذ ، غان الطمن المائل للمحكم عليه في تغذه ؛ الحكم الذي وقا الحكم الأخير ، قد أصحى بذلك عدب في هذا الحكم الأخير ، قد أصحى بذلك عدب في هذا الحكم الأخير ، قد أصحى بذلك عدب

المكبة:

حيث أن الطاعن يمى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق الدانون قلك أنه قضى برفض الشكاه والاستورار في تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه رغم تقريره بالطعن بالنقض في الحكم الاخير لبطلانـــه .

وحيث أنه لما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ
حكم بطلب وتنه مؤقتا حتى بغصل في النسزاع
نهائيسا من محكة الموضوع أذا كان بلب المصن
في الحكم ما زال بغنوصا طبتا لنص المادة ١٧٥
في الحكم ما زال بغنوصا البخائية . لما كان ذلك
وكان الثابت من الاوراق أن الطمعن بالتقض مسن
المحكوم عليسه في الحكم المستشكل في تنفيسذه
المتد برتم . اسنة ؟ ؟ في قد تضمي غيه بتاريخ
المتد برتم . اسنة ؟ ؟ في قد تضمي غيه بتاريخ
المتد برتم . تنفيذ الحكم الذي تضمي الحسكم
الصادر في الانسكال بالاستورار في تنفيذه > امن
الطمن المثل للمحكوم عليه في هذا الحكم الاخم
الخض ، بنعين الرغض .

(الطعن رقم ۲۰۲ أسلة ٥٠ ق جأسة ١٩٨٥/١٩٨١) •

ر الشفن رتم ١٩٤٩ استة ٤٩ ق جلسة ١٨٨/٥/١٨٠) ٠

سديد ، إسا كان ما تقدم ؛ قان الطعن برمته

. يكون على غير أساس متعينا رفضه ،

(A3)

جلسة ١٩ مايو ١٩٨٠

(ا) حكم • «بيانات النسبيب » • «نسبيه • نسبيب غے معيب » • اثبات « بوجه علم » •

(ب) حكم ((نسبيه ــ ، نسبيب غير معيب » ، اثبات ((بوجه عام)) ، استثناف ، محكمة استثنافية سرقة ، دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة ،

(ج) اثبات ((بوجه علم)) • حكم • ((قسبييه • تسبيب غير معيب)) •

· (د) حكم · « بيانات النسبيب » · « نسبيبه · نسبيب غير معيب » · اثبات « بوجه عام » · وحكمة استثنافية · استثنافي ·

(ه) دخول عقار بقصد منع حیازته بالقوة . سرقة ، اثبات ((بوجه عام)) حکم . ((تسبیبه . تسبیب غیر معیب)) . جریمة ((ارکانها)) .

 (و) تعويض ، دعوى مدنية ، « نظرها والحكم فيها » ، دعوى جنائية ، « نظرها والحكم فيها » ، سرقة ، دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة ،

الاصل - على ما جرى فضاء محكمة النقض - أن المادة 1 أعرقانون الاجسراءات الجنائية لم تشترط أن ينضمن حدكم البراءة - وبالتالي ما يترتب عليه من تضاء في الدعسوى المدنية - لمورا أو بيانات معينة أسدة بأحكام الادانية -

٢ — لاجناح على المحكمة الاستثنائية اذا هى المحلمة في ذكر وقائسع الدعوى كلها أو بعضها الى ما ورد بالمحكم الإنتدائى حتى في حالة بخالفتها في النهاية لوجهبة نظر محكمة الدرجة الإولى مادام التنافر منتئيا بين ما عولت عليه هي من السحكم الابتدائى من الوقائسع بالثبتة ويين ما أستلخصته من هذه الوقائسع حائفا لما استخاصته بنها استخاصته بنها الدرجة الاولى .

۲ - یکنی ف الحاکمات الجنائیة ان تتشـکك حکمة الموضوع في صحة اسـخاد النهمـة الى النهم لکي تقضي الدب بالراءة اذ مرجـع الامـر في ذلك الى ما تعلمتن المـه في تقدير الدليـل مادام حکمها بشـتبل على ما نبيد آنها محمت الدموى

واحاطت بطرونها وبادلة الثبوت التي قلم عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين ادلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الربية في صحة عناصر الاتبات .

ليس على المحكمة الاستئنائية متى كونت
 ليتها ببراءة التهم بعد الحكم ابتدائيا بادانتــــ
 ان تلتزم بالرد على كل اسباب الحكم المســـتاتف
 و كل حليل من ادلة الاتهام ، ما دام قصاؤهـــــا
 تد بنى على اساس سليم .

ه ــ الــا كان يجب في جريهــة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المسادة ٣٦٩ من قانون المتوبات أن يكون تصدد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليسد بالقوة من الحيازة ، وأن التوة في هذه الجريمة هي ما يتسع على الاشخاص لا على الاشياء واذ كان الحكم المطعون نبسه تسد اقلم قضاءه ببراءة المطعون ضده على أنه لم يقع ينه ما يعد استعبالا للقوة ضد الاشخاص وأورد على ذلك تدليسلا مماشفا مستقى من أوراق الدعوى ومن شاقه أن يؤدى الى ما رتبه عليه الحكم في هذا الصدد فاته لا يجدى الطاعن تخطئة العسكم في دعابهه الاخرى بالنسبة لسا تضى بسه في تلك التهمة من أنسه أخطأ في نفى توفر الحيازة الفعلية لان تعييب الحكم في ذلك على مرض صحته يكون غير منتج طالما أنسه تسد سائد الى دهامة أخرى صحيحة تكفى لحيله اذبن المقسرر أته لا يقسدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون احدى دعاماته معيبة ما دام الثابت أن الحكم شد أقيسم على دعامات اخرى متعددة تكفي وحدها احبله ،

آ - من المقرر أن شرط الحكم بالتمويض في الدعوى المنية المراوصة ، بالتمسة الدعسوى الجنية في مالة المركز أم البخائية في حالة المدعوى البخائية وصحة اسناده المغل موضوع الدعوى البخائية وصحة اسناده الى المنهم المناخرة دون أن تتوادر به الاركان المقانونية للجربية ، ولما كان الحكم المطعون غيد قسد أنتهى الى عسدم ثبوت أرتكاب المطعون غيده المنطين المسندين الله ، مان ذلك يستظرم الحكم - حجيدا - برفض الدعوى المذنية تبله مها يكون النعى عليمه في هذا الشرعى المنبسة تبله مها يكون النعى عليمه في هذا الشرئ غير سحيد .

المكبة:

حيث أن مبنى الطعن المقلم من المدعى بالحق المعنى أن الحكم المطعون فيسه أذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمتي السرقسة ودخول عقار بغصد منع حيازته بالقوة ويرمض الدعوى المنية قبله ــ قد شابه القصدور في التسبيب وخسالف الثابت في الاوراق وأخطأ في تطبيق القائسون ـــ ذلك بأنه اقتصر في بيان الواقعسة على الاحالسة الى الحكم المستأنف رغم أنه الفساء ولم يورد بيانًا لها وفيق ما تتطلبه المادة . ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما سحكت عن تفنيسد الاهلـة التي قلم عليها ذلك الحكم الملغي الذي قضى بالإدانسة ، وابتنى تضاءه بيراءة الملعون ضده من تهمة السرتبة على خلو الاوراق ممسا يفيسد ثبوت الواقعة وعلى أن اقسوال المجنى عليه لم تتأيد بدليل في حين أن الثابت بالاوراق أنها تأيدت بأتوال شـاهد وياعتراف المتهم ، كها حجب الحكم نفسه في صند التهمة الثانية مسن استظهار الحيازة الفطيسة على النحو المتطلب قانونها واعتدفي الحيدارة الفعليسة بالسحيطرة الماديسة ولم ينف أن هذه الحيازة ثابتسة للطاعن وتتحقق بها حيازنه القانونية بنيه التملك ، كما أهذ في تصوير الواقعسة بقها نزاحم بين مالك ومشتر وراي أن القوة التي تقسع على الاشخاص معاصرة لمنع الحيازة متخلفة في الواقعة رغم قيسام الدليسل عليها وتسد أدى بسه ذلك الى تبرئــة المطمون ضده من النهمة الثانية ، كهـــا انتهى الى رمض الدعوى قبله في حين أن الواقعة المسندة اليه بفرض أنها لا تشكل جريمة مخول عتسار بتصد منع حيازته بالتسوة فاتها تسكون معلا ضارا يوجب التعويض ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوحب نقضه ،

وحيث أن اللامل - كما جرى قضاء محكة النقض - أن الملدة ، ٢١ من تقون الإجسراءات الجنائية لم يشترط أن يتضمن حكم البسراءة - وبالثاني ما يترتب عليه من تفسساء في الدصوى المنية - أسروا أو بيفتات معينة اسسوة بلحكم الادانة وأنه يكنى لمسلمة الحكم بالبزاءة أن تتشكا المحكمة في صحة اسفاد التهيمة المي المنتقبة الما المنتقبة الما المنتقبة الما المنتقبة الما المات المات المنتقبة المات على المحت السفاد المتقبة المات على المحت الدسسوى كلها أو من ذكر وتقسع الدسسوى كلها أو من ذكر وتقسع الدسسوى كلها أو من ودر بالحكم الانتشائية المات على ما ورد بالحكم الانتشائية المات على من على ما ورد بالحكم الانتشائية على من عرف المات على من حالة المات على من عرف المات على المات على المات على من عرف المات على المات على المات على من عرف المات على الم

مخالفتها في النهاية لوجهة فظسر محكمة الدرجسة الاولى مادام التنافر منتفيا بين ما عولت عليه هي من الحكم الابتدائي من الوقائسع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استلخصته منها محكمة الدرجة الاولى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون منيه قد أحال في بيان الواقعة الى الحكم الابتدائي الذي أحاط بها ثم أبتني قضاءه بالبراءة على اسباب مضمونهما بالنسبة لتهمسة السرقة المسندة الى المطعون خسه أن المعكية لا تطبئن الانسوال المجنى عليه التي لم تتعسزز بما يؤيدها وأنه ثبت وجسود أشخاص عديدين بارض النزاع ولا دليـل على أن المتهم هو الذي ارتكب السرقة من بينهم وأنه نظرا لدخول المتهم أرض النزاع باعتباره مشتر لها مان تينسسه بنزع اللاغتية محل الاتهام بفرش حدوثه لا يمد سرقسة لاته لم يثبت أنسه معل ذلك بنية تملكها وعرض الحكم لما أثبته المحتق نقالا عن المتهم من أنه اعترف بنزع اللاغنة واطرحه ، وأخدد بانكاره عند الادلاء بالتواله نفصيلا ، كمسا أتسام الحكم قضاءه بتبرئة المطعون ضده من تهمسمة دخول عقار بتصد منع حيازته بالتوة على أتسه ليس في الاوراق ما يفيد أنه دخل عقارا بتصحد منع حيازته بالتوء أو ارتكاب جريمة غيسه وان الصورة الصحيحة للنزاع هي نزاحهه باعتباره مشتر مع مالك الارض وأنه لسم يثبت بالاوراق ما يفيد قيامه باستعمال القوة ضد شخص المجنى عليه او سواه وأن المناط في توافر الجريمة هسو باستخدام التوة ضد الاشخاص ثم أنتهى السي رفض الدعوى المدنية ، ولما كانت تلك الاسباب من شاتها أن تؤدي في مجموعها الى ما رتبــــه عليها الحكم من براءة المطعون ضده من التهمتين السندتين اليه ومفادها أن المحكمة بعد أن محست الدعوى وأحاطت بظرونها لم يطمئن وجدانها الى ادلة الثبوت وأنها قد مطنت إلى أسباب الإدانسة التي أخذ بها الحكم الابتدائي ووزنتها ولم تتتثع بها قد أو تطبئن اليها وراتها غير مسسلحة للاستدلال بها على التهمة ، قان النمى عسلى الحكم بالقصور في التسبيب لعدم بياتسه مؤدى الواقعة أو الرد على أسباب الادانة التي لفسد بها الحكم الابتدائي لا يكون له حجل ، إلا هسو مترر من أنه يكني في المحاكمات الجنائيـــة أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسفاد التهسة

الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة اذ مرجع الامر في فلك الى ما تعلمتن اليه في تقدير الدليل دام يعكبها يشتبل على ما ينيد أنها محمت الدعوي وأخاطت بظرونها وبأطة الثبوت التي قسلم عليها الانهام ، ووازنت بينها وبين اداـــة النفي عناصر الاثبات ، ولما هو مترر من أنه ليسمس على المحكمة الاستثنائية بتى كونبت متيدتهــــــا (14) جلسة ١٩٨٠ مايو ١٩٨٠ بعلياه - بطلان « بطلان الطين » . لما كانت الملاة ٢٤ من القانون ٧٥ أسسسية

مرجحت دماع المتهم أو داخلتها الربية في مسجة ببراءة المتهم بعد الحكم ابتداثيا بلدائته أن تلتزم بالرد على كل اسباب الحكم المستلف أو كل دليل بن أدلة الانهام ، با دام تضاؤهـــا تديني على أسامى سليم ، لما كان ذلك ؛ وكان يجب فسى جريمة التمرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من تاتون المتوبات أن يكون تصـــد المتهم من دخول المقار هو منع واضع اليسسد بالقوة من الحيارة ، وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يتع على الاشخاص لاعلى الاشياء واذا كان الحكم المطعون ميه قد اقام تضهاءه ببراءة المطمون شده على أنه لم يقع بنه ما بعد استعمالا للتوة ضد الاشخاص وأورد على ذلك تدليلا سلتما مستقى من أوراق الدموى ومن شلقه أن يؤدى ألى ما رتبه عليه الحكم في هذا الصند فالسبسية لا يجدى الطاعن تخطئة الحكم ف دعايته الاخرى بالنسبة لما تشي به في تلك التهية من أنه أغطأ ف نغى توغر «الحيازة الفطية لان تعييب الحكم في ذلك على مُرض مسحته يكون غير منتج طالما أنه قد نسأتد الى دعليه أخرى سجيحة تكنى لحبسله اذ بن المقرر أنه لا يقدح في سالمة العمكم القلمسي بالبراءة. أن تكون احدى دعلهاته معيية ما دام الثابت أن الحكم قد أتيم على دعليات لغـــرى متعددة تكفي وعدها لحبله ، لما كان ذلك ؛ وكان شرط الحكم بالتمويش في الدموى المدنيـــــة المرفوعة ... بالتبعية للدعوى الجنائية في مطـــة ألحكم بالبراءة هو ثبوت وتوع الفعل موضسوع الدموى الجناثية وصحة استاده الى التهسيم المثلبة عليه الدعوى المذكورة دون أن نتواشر به الاركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم المطمون فهه قد انتهى الى عدم ثبوت ارتكاب المطمسون ضده للقطين المسندين اليه ، قان ذلك يستلزم الحكم - مسجوعا - برنض الدعوى المنية تبله مما يكون النص عليه في هذا الشأن غير سعيد : لما كان ما تقدم مَثَن الطَّمَن برمته يكون على غير

أساس يتعينا رفضه بوضوها مع بصادرة الكللة ١٩٥٩ بشأن هالات واجراءات الطمن أسسسلم محكمة النقض ، والزام الطاعن المساريف .

ر هفن رام ۲۲۱ استه ۵۰ ق جلسهٔ ۱۹/۵/۰/۱۹ و

(أ) نَقَضُ ﴿ أَسَبِابُ الطَّمَنُ • تَوَقَّيْمُهَا ﴾ •

1901 بشأن حالات وأجراءات الطعن المسملم محكمة النقض بعدان نصت على وجوب التقسرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه ف أجل غايصه أربعون يوما من تاريخ النطق به اوجبت في مترتها الاخيرة بالنسبة الى آلطمون التي يرتمها الممكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام متبول لملم محكسة النتش وبهذا التنصيص على الوجوب يكسبون المشرع قد دل على أن تقرير الاسباب ورقة تسكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب لن تحمل متومات وجودها بأن يكون موتما عليها من محام متبول أمام معكبة النتنس والاكانت بقللة وغير ذات اثر في الخصومة ، ولما كان من المترر أن التترير بالطمن بالنتش هو بناط التمسيال المحكية به وأن تقديم الاسباب التي بني عليهـــا الطمن أفي الميماد الذي حدده القاتون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان مما وهدة لجرائية لا يتوم نيها لمدهما متسسلم الاغر ولا يغنى منه ، وكان البين مما تقدم أنسيه مضلا عن أن التقرير بالطمن تد جاء بعد الميماد الداتوني غان بذكرة أسباب الطعن والتي لسسم يعرف بوشعها تعتبر معدومة الاثر في الخصوبة . ومن ثم يكون الطمن قد افتقد مقوماته المسكلا . أنا كان ذلك وكان تبول الطمن شكلا هو منسسلط انصال المحكبة بالطمن غلا سبيل الى التصدي لتضاء العكم في يوضوعه يهيا شبسليه بن عيب الخطأ في التاتون بغرض وتوحه . (a.)

هلسة ۲ يونيه ۱۹۸۰

مواد مشدرة • « عقوبة تطبيقها » • نياسة علبة • نقض « اسباب الطمن • ما يقبل منها » • حكم « تسبيب • تسبيب معيب » •

لما كانت الملدة ٢٤ من التانون رتم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن يكانحة المستدرات وتنظيم أستعمالها والاتجار نيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تثمن على أن يماتب بالإعدام أو الاشتقال الشباتة المؤيدة ويقرابية من ثلاثة آلاف الى عُشرة الاف جنيه ... 3 كل من هاز أو أهرز او اشتری او باع او سلم او نقل او قدم التعاطي جوهرا مخدرا وكان ذلك بتصد الانجار أو انجر فيها بلية صورة وذلك في غير الاحوال المسرح بها أ عدا القانون . . . » وكانت المادة ٣٦ من التانون سألف الذكر قد نصت على أنه : 9 استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العنوبات لا يجسموز في تطبيق المواد المسابقة النزول عن المقسوبة النالية مباشرة للمتوبة المتررة للجريمة ٤ مسان الحكم المطمون نيه اذ نزل بالمتوبة المتيسدة للحرية المتررة لجريمة احراز جواهر مخدرة بتصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع ان العتوبة المقررة هي الاعدام أو الاشتقال الشناتة المؤيدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى المتوبة التالية لها بباشرة استثناء بن احكام المادة ١٧ بسسن عاتون المتوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القاتون بما يوجب نتضه نتضا جزئيا وتصحيحه بمعاتبة المحكوم عليها بالاشمغال الشباتة لدة ثلاث سنوات بالاضافة الى متوبتي الغرابة والمسادرة المتضى . ____

المكية:

 المعكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ

۲۱ اكتوبر سنة ۱۹۷۷ نفررت المحكوم طبها الطعن نبه بطريق النفض في ۱۸ يناير سسسنة ۱۹۷۸ وقدت وقدرة بقسسبه الطعن في ۱۹ يناير سنة ۱۹۷۸ وقدما طبها بترتبع غير واضح بعيث يدفر قراحه ومعرفة اسم صاحبه وخسالا

مُلَبِ الاسبِغَةِ بن الاشغَرة الى المَلَبِي سَاحَتِ التوقيع الوارد على هذه الذكرة .

ولما كانت الماده ٢٤ من القانون ٧٥ لمسسنة ١٩٥٩ بشأن هالات واجراءات الطعن أبلم معكمة النتض بعد أن نصت على وجوب التترير بالطمن بالنئض وابداع اسبابه في لجل غابته أربعسون يوما من تاريخ النطق به أوجبت في مُقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطمون التي يرضمها المحكوم عليهم أن يوتع أسبابها محام متبول أمام محكمة النقض وبهذا التنسيس على الوجوب يكون المشرع تد هل على أن تقرير الاسباب ورقة شلكية مسن أوراق الإجراءات في الخصيومة والتي يجب أن تعمل مقومات وجودها بأن يكون موقعا عليهسا من محام متبول أمام محكمة النتض والا كالت باطلة وغير ذات اثر في الخصومة ، ولما كان من المترر أن التترير بالطمن بالنتض هو مناط انصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التي بني عليهـــا الطمن في الميماد الذي حدده القانون هو شرط لتبوله ، وأن التترير بالطمن وتقديم اســــبابه يكونان مما وهدة اجرائية لا يتوم نيها احدهما مِثَلُم الأخر ولا يمنى عنه ، وكان البين مما تقدم أنه نضلا عن أن التقرير بالطعن قد جاء بمسد الميماد القاتوني نان مذكرة أسباب الطعن والتي لم يعرف موشعها تعتبر معدومة الاثر في الخصومة؛ وبن ثم يكون العلعن قد المتقد مقوماته شكلا. لما كان ذلك ، وكان تبول الطمن شكلا هو منقط . انمال المحكمة بالطمن فلا سبيل الى التمسدى لتضاء الحكم في موضوعه مهما ثبابه من عيب الخطأ ق الثاثون بنرش وتومه ؛ غاته يتمسين الحكم بعدم تبول الطعن شكلا ،

ر الشان رقم ۱۸۲ أستة -ه ق جلسة ۲۵/م/۱۹۸۰) -

(01)

جلسة ۸ يونيو ۱۹۸۰

 (۱) دعوى مدنية « الصفة والمسلحة غيها » «نظرها والحكم فيها » ، اجرامات « اجرامات المحاكبة » ،

(۲) الادعاء مدنیا امام المکمة البطائیة ، حق ن لحقة ضرر من العربية جوازه حتى اقتسال بك الراقمة ، المادان ۲۵۱ سـ ۲۷۰ ا ع ، تمامه باملان المتهم على بد محضر او بطاب ق المجلسة اذا كان المتهم عاضرا ،

(٧) استثناف (ما يجوز وما لا يجوز من احكام ٥) أجراءات ((أجراءات الحكية)) • حموى مدنية ((نظرها والحكم فيها)) • نقض ((ما لا يجوز الطمن فيه)) •

۱ ـ من المترر أن المدة ٢٧١ من تقسسون الإجراءات الجنائية تنفى أن يديع في المسسلل في الدعوى المنية التي ترفع ليلم المسسلكم الجنائية الإجراءات المترزة في ذلك المتسسون منجرى لمكليه على ظك الدعوى في شأن المملكية وطرق الطمن عيها با دابت عيه نصوص خاسة بهسسا .

٢ - ١١ كانت المادة ١٥١ من تاتون الإجراءات الجنائية تد أجازت إن لحته شرر من الحريبة أن يتيم نفسه مدعيا بحتوق مدنية املم المحكمة المنظور أملمها الدموى الجناتية في أية حالة كانت عليها ألدعوى حتى صدور الترار باتفال بغب الراغمة طبقا للبادة 270 من ذلك التاتون ويكون الادماء مدنيا ... بالتبعية للدموى الجنائية ... باعلان المتهم على يد محضر أو بطلب في الجلسة المنظورة ميها الدعوى ، اذا كان المتهم حاضرا ، واذا سبق تبوله في التحتيق بهذه الصفة غاهالة الدمسسوي الجنائية الى المحكمة يشمل الدموى المنبية . ال كان ذلك ؛ وكان البين من الاطلاع على المتسردات المنمومة أن الطاعنة _ المدمية بالمتوق المنية _ بعد أن طلبت في مواجهة المطمون ضده أيلم محكمة أول درجة مادت وعدات طلباتها ... بعد أتفسيل بلب الرائمة وفي غارة هجز الدموى للعسكم ألى وأحد وخبسين جنيها في الذكرة المعبية بنهسا

من المتنون رقم ۱۸۲ لسنة . ۱۹۲ المعدل مند امبال المدة ۱۹۲ امن تقون المقسوبات النزول بالمتوبة المتلاوة المقابدة المسابدة المسابدة

وحيث أنه بيين من الحكم المطمون نيه أنه بعد أن أورد واقمة الدعوى وادلمة الثبوت عليهسسا أنتهى الى معاتبة المطعون شدها بالسجن لمسدة ثلاث سنوات وققا للبواد ١ ، ٢ ، ١/٢٤ ، ٣٩ ، ١٤ من القاتون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رتم ،) لسنة ١٩٦٦ والبندين ٩ و ٥٧ بن الجدول رقم (١) الملحق به والمعدل بقسرار وزير الصحة رتم ٧٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة من تاتون ألمتوبات نظرا لظروف الدموي . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شان مكامعة المفدرات وتنظيم استعمالها والاتجار نيها المدل بالتاتون رقم ١٤ لسسنة ١٩٦٦ تنص على ان و يعاتب بالاعدام أو الاشتقال الشباقة المؤيدة ومفريايية من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه . (1) كل من حاز او احرز او اشترى او باع او سلم او نقل أو قدم للتماطي جوهرا مخدر! وكسان ذلك بتصد الانجار أو النجر نبها بأية صورة وذلك ف غير الاحوال الممرح بها في هذا التاتسسون ٤ وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر تد نصت على أنه : استثناء بن أحكام المادة ١٧ بن قانون المتوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقسسة للجريمة غان الحكم المطعون نبيه اذ نزل بالعتوبة النزول عن العتوبة التالية مباشرة للعتوبة المتررة للجريمة عان الحكم الطمون غيه اذ نزل بالمتوبة . المتيدة للحرية المتررة لجريمة احراز جواهــــر مخدرة بتصد الانجار الى السجن ثلاث سنوات مع أن العنوبة المتررة هي الاعدام أو الاشمال الشائة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها السسى المتوبة التالية لها مباشرة استثناء من احـــكم فى تطبيق الثانون بما يوجب نتضه نتضا جزئيسا وتصحيحه بمماتبة المعكوم عليها بالاشتغال الشناقة لمدة ثلاث سنوات بالاضافة الى متوبتي الفزامسة والمسادرة المتضى بهها .

﴿ الْمُعْنَ رَبِّم ٢١٩ أَسْنَة ٥٠ ق جِنْسَة ٢/١/ ١٩٨٠) ٠

والمسرح لها بتقييها ، دون اعلان المطعون شده بهذا التحيل عبلا ينص المادة ٢٥١ بن تقسون الإجراطت الجنقية ، لما كان ذلك ، قان طلب التعديل يصبح غير ذي الر .

٣ -- لجازت الملدة ٢٠٤ من غانون الاجراءات الجنائية للبدعي بالحقوق الدنية والسئول عنهسا أو المتهم نيبا بختص بالحتوق المنية وُحدها ... الساسة الأحُكام المسادرة في الدعوى المنتية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنع ، اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب السددي يحكم فيه التانس الجزئي نهائيا ، فأنه لا يجسوز للدمى بالمتوق المدنية أن يستلف الحكم السادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التمـــويض المطالب به لا يجاوز النصاب النهائي للقساضي الجزئى ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق التاتون أو تأويلة ، حتى وأو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤنت ، وبالتالي لا يكون له الطمن في حذه الحقلة بطريق النقض ... على ما جرى به تضاه هذه المحكمة ــ لاته حيث ينغلق بلب الطمن بطريق الاستثناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق التنفى اذ لا يتبل أن يكون الشارع قد حظـــر استئناف هذه الدعاري لتفاهة تيبتها ، وفي الوقت ذاته يجيز الطعن نيها بطريق النتض ، 1 كــان ذلك ، وكانت الطاعنة قد ادعت مدنيا بببلغ ترش وأحد على سبيل التعويض المؤتت فاتسه لا يجوز الطمن في دعواها المنية بطريق النقض النهائي للناضي الجزئي . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطمون نيه تد صدر بن محكسسة الدرجة الثانية بعد أن أستأنف المتهم الحسكم الابتدائي القاشي بالادانة والتعويض ذلك أن غضاه المحكمة الاستثنافية ليس من شاته أن ينشىء للبدمية بدنيا حتا في الطمن بطريق التغمر في الحكم المسلار في الدعوى المنبية متى امتنع عليها حق الطمن ابتداء بطريق الاستثناف . لما كان بما تقدم ؛ قان الطمن يكون غير جائز ويتمين لذلــــك التضاء بعدم جوازه ومسادرة الكفالة والسسزام الطامنة المساريف .

المعكية :

من هيث أنه يبين من الاوراق أن النيابسسة المله الثابت الدموى الجنائية على الملسسون

ضده بوصف أنه أعطى بسوء نية للبذهبسة بالحقوق المدنية شبكا لا يقابله رصيد قاتم وقابل السحب وطابت عقابه بالمسلفتين (١/٣٦) المستب وطابت عقابه بالمسلفتين المأم الحكيسة البرنية ، ادعت الطامنة بدنيا قبل الطعون شده ببلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقسة والمسابيف المدنية ، فاستقف الحكم ، وقضت المحكمة الاستثنافية حضوريا بالنسبة للمطعون شده بالمناه الحكم المستقف وعم جواز نظر الدموى لنابقة المصل فيها . وقد جواز نظر الدموى لنابقة المصل فيها . قطفات الدمية بالدمية بالمعتوى الدنية في هذا المستكل بطريق النقش .

وحيث ان الملدة ٢٦٦ من قانون الاجسراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في النصل في الدمسوى المدنية التي ترمع أمام ألمحاكم الجنائية الاجراءات التررة في ذلك القانون ، نتجري أحكامه على تلك الدعوى في شبأن المحاكبة وطرق الطمن فيها سنا دابت نيه نصوص غاصة بها ؛ ولما كانت المادة ١٥١ من تقون الإجراءات الجنائية قد أجسازت لن لعقه ضرر من الجريبة أن يتيم نفسه مدعيا بمتوق بدنية لبلم المحكبة المنظور أبليها الدمسوي الجنائية في ابة حالة كانت عليها الدموى حتسى صدور الترار باتفال باب المرافعة طبقا للهادة ٣٧٥ من ذلك التاتون ويكون الادعاء مدنيا ـــ بالتبمية للدموى الجنائية ... باعلان المتهم على يد محضر أو يطلب في الجلسة المنظورة عيها الدعوي، اذا كان المتهم حاضرا ، وإذا سبق تبوله فسي التعتبق بهذه الصغة ناهالة الدموى الجنائية الى المحكبة يشمل الدموى المدنية ، لما كان ذلك ، وكان البين بن الاطلاع على المفردات المضبوبسية ان الطاعنة ــ المدعية بالمعترق المدنية ــ بعد أن طلبت في مواجهة المطعون ضده أمام محكبة أول درجة عادت وعدلت طلباتها ... بعد اتفال باب الرائمة وفي نترة حجز الدعوى للحكم الى واحد وخسين جنيها في الذكرة المتنبة بنها والمسرح لها بتقديمها ، دون أعلان الملمون غسده بهـــذا التمديل عبلا بنض المادة ٢٥١ من قانـــون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، غان طسلب التمديل يصبح غير ذي اثر . واذ تجازت المسادة ٠٣) بن تقون الإجراءات الجنقيسية البدعي

بالحتوق المدنية والمسئول عنها او المتهم نبيسا بختص بالحتوق المنية وحدها _ اسمائنات الاهكام المسلارة في الدعوى المنية بن المحكمة الجزئية في المخالف المجالت والجناح ، اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه التاضى الجزئي نهائيا ، فانه لا يجــــوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم السادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعسسويض المطالب به لا يجاوز النصاب الفهائي للقاضي الجزئى ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون او تأويله ، حتى ولو وصف التعويض المطالب به بانه مؤنت ، وبالتالي لا يكون له الطمن في هذه. الحالة بطريق النتض ... على ما جرى به تضاء هذه المحكمة - لانه حيث ينفلق بأب الطعـــن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض أذ لا يقبل أن يكون الشــــارع تد حظر استثناف هذه الدعاوى لتفاهة قيبتها ، وفي الوتت ذاته يجيز الطعن نيها بطريق النقض. لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد ادعت مدنيسا بببلغ ترش واحد على سبيل التعويض الؤتست غانه لا يجوز الطمن في دمواها المنية بطسسريق الفقض طالما أن التعويض المطلوب في حسدود النصاب النهائي للتاضي الجزئي - ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قسد صدر من محكمة الدرجة الثانية بعد أن أستأنف المتهم الحسكم الابتدائي القاضي بالادانة والتمسويض ذلك أن ينشىء للبدمية بدنيا حتا في الطمن بطـــريق النتض ف الحكم المادر في الدموى المدنية متى المتنع عليها حق الطمن ابتداء بطريق الاستئناف ، لما كان ما تقدم ، غان الطعن يكون غير جائز ويتمين لذلك التضاء بمدم جوازه ومصادرة الكفالة والزام الطاعنة المساريف .

ر طفن رام ۱۹۹۱ استة ۱۹ ق جاسة ۱۹۸۰/۱۸/۰) •

(PY)

جلسة ٩ يونيه ١٩٨٠

(۱) قبض ، تابس ، هسكم ، « تسبيه ، تسبيب مبيب » ، استثناف ، مابورو الفسيط. القضائل ، دفوع « الدفع يبطلان القيض » ، قابات « وجه على » ، دهارة ، استدلالت ،

(٢) أستثنف ، نقش ، « نطاق الطعن » ، « نظر الطعن والحكم أيه » ، « الر نقش الحكم » ، دعسارة ،

١ ... من المقرر أنه لا يفسير المدالة أفسالات مجرم من المقلب بقدر ما يضيرها الانتثاث على حريات الناس والتبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من القرر أيضًا أن التلبس هالة تسسلالهم الجريبة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكأن بؤدى الواتمة التي اوردها المكم ليس نيه ما يدل على ان المتهمة شوهدت في حالة من هالات الطبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من المساون الإجراءات الجنائية ، ولا يصح التول بأنها كانت وتت التبض عليها في هالة تلبس بالجريبة حتى ولو كانت المنهبة من المعروفات لدى الشرطة بالاعتياد على مهارسة الدعارة ذلك أن مجسسرد دخولها احدى الشقق لا ينبىء بذاته من ادراك الجريمة ، وبن ثم غان ما وقع على الطاهنسسة هو تبض صريح ليس له با ببرره ولا سند له في القانون . ذلك بأن المادة ؟ ٣ من تانون الإجراءات المناثية بمد تعديلها بالقانون رقم ٧٧ لسسسنة ١٩٧٢ لا تجيز لملور الضبط القضائي القبض على المتهم الاف أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها ، لما كان ذلك ، وكسسان الحكم الطمون نبيه قد خالف هذا النظر وكسسان ما اورده تبريرا لاطراهه دنع الطاعنة ببطسسنلان اجراءات القيض لا ينفق مع صحيح القانون ولا يؤدى الى ما رتبه عليه غانه يكون معيبا بالمطأ ف تطبيق القانون خطأ حجبه عن تقدير أدلسة الدعوى وبنها اعتراف الطاعنة ولا يفنن منن ذلك ما ذكره المكم من أدلة أخرى أذ الإدلة عي الراد الجنائية متسائدة يشد بعضها بعضا ة وبنها مجتمعة نتكون عنيدة القاضى بحيث اذا ستط احدها أو أستبعد تعذر التعرف عسسلي مبلغ الاثر الذي كان لهذا العليل الباطـــل في الراى ... الذى انتهت اليه المعكبة ، بما يتمين ممه نتش الحكم المطمون فيه والاهالة دون هلجة الى بحث باتى اوجه الطعن .

لا كان وجه الطمن وان أنصل بالتهمة
 الاخرى في الدموى الا أنها لا تفيد بن نقض المكم
 المطمون فيه لاتها لم تكن طرفا في الخصسسومة

الاستثنائية التى صحر نبها ذلك الحكم ؛ ومن ثم لم يكن لها اصلا حق الطعن بالنقض غلا يبتد اليها الره .

المحكية:

حيث أن ما تنماه الطاعنة على الحسمة المطعون فيه أنه أذ دانها بجرية الاعتياد حسلى ممارسة الدعارة فقد/شابه الخطأ في تطبيسسق الدانون والفساد في الاستدلال ذلك بأن الدانع المامنة دفع ببطلان اجراءات اللبض عليها لحموله أبغير أذن بي بن النيابة العالمة وفي غير حالات الطبس التي تجيزها تانونا ، ولكن الحكم رد على ذلك بما لا يتنق والقانون ، مما يعيب الحكم بها يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون نيه بين واقعسة الفقيب . . ، في محسمره المسؤرخ ١٩٧٧/١٢/٦ من أن مطومات تجمعت لديسية مفادها أن النسوة الساقطات يترددن على المقار رةم ٠٠٠ لمبارسة الدمارة مع قلطني الشبيستق المفروشة الموجودة به من رعايا الدول العربية وقد توجه الى هذا المتار لراتبة هذه الحالسية ولتحقيق هذه المطومات وبينما هو كذلك شهد كلا من المتهمتين تدخسلان الى هذا المنزل وتطرقسان احدى الشقق بالعقار حيث غنج لهما شخص عربي وقد تأكد من حضورهما اليه لمارسة الدعارة معه فقام بطرق باب الشقة بعد دخولهما حيث فتسم له صاحبها عساله من الراتين اللتين مخلتا اليه فأذبره أنهما تنمتا اليه لمارسة الدعارة وأنهسا اعتادتا التردد عليه لمارسة الفحشاء لقاء اجر تتحصلان طيه فقلم بضبطهما حيث اعترفتسما بقدومهما لمارسة الدعارة وأتهما اعتادنا التردد طيه لمارسة المحشاء لقاء اجر تتحصلان طيه ٠٠٠ وحيث أنه بسؤال المنهنتين في محضر الضبط تفصيلا تررتا أنهما اعتلاتا ممارسة الدعارة لقاء أجر لظروفهما الماثلية . . وهيث أنه بمسؤلل المتهمة . . ، (الطاعنة) بمحضر النيابة أنكرت ما نسب اليها بن انهام وتررت أنه قد تم ضبطها أثناء مسعودها على سلم العقار للتوجه الى طبيب للكشف عليها ٧ ، وعرض الصــــكم للنفع ببطلان اجراءات النبض واطرحه في توله . وحيث أنه من الدفع المدى من المنهمة بيطلان التبض لعنم جنية التعريات ولعدم تواتر حالة

من حالات التلبس غيردود ذلك أن المترر . . أنه اذا وجنت مظاهر خارجية نيها بذاتها ما ينبىء بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة مسان نلك يكني لقيام حالة بن حسالات التنبس ... وترتيبا على ما تقدم ولما كان ملهور الضبط تسسد أثبت في محضره أن المعلومات التي تجمعت لديسه أكنت التحريات التي قام بها واسفرت مسن تردد يعض النسوة الساتطات على المتسبار المبين بالمحضر لمارسة الدعارة لقاء اجر سسبع مُلْمُنِي الشَّقِقِ المُنروشيةِ مِن رعايا الدول العربية وأنه تلم بالراتبة نشاهد المنهمة المعرونة لديسه بالاعتياد على ممارسة الدمارة تدخل الشييقة التى ضبطت بها والتى يتبم نيها رجال غرباء عنها من رعايا الدول العربية دون وجود ما يدعو الصدد مان الواهمة تكون احدى حالات التلبس ألنى نجيز به كل الصلاحيات المنصوص عليهسا بالمواد . ٣ ، ٣١ ، ٣٢ من قانون الاجسراءات الجنائية ويتمين رمض الدعم » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يضير المدالة الهلات مجرم من المقالب بقدر ما يضيرها الافتثات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق 6 وكان من المترر أيضا أن التلبس حالة تلازم الجريم.....ة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعسة التي أوردها الحكم ليس نيه ما يدل على أن المهمة شوهدت في هالة من حالات الطبس المبيئة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الأجراءات الجنائية ، ولا يصبح القول بأنها كاثت وقت القبض عليه....! في حالة تابس بالجريمة هتى ولو كانت المتهسمة بن المعروضات لدى الشرطة بالاعتباد على ببارسية الدعارة ذلك أن مجرد دخولها احدى الشمسقق لا ينبىء بذاته عن ادراك الضابط بطريتــــــة يتينية على أرتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم غان ما وقع على الطاعنة هو تبض سريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون ، ذلك بأن المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله...... بالتاتون رقم ٢٧ أسنة ١٩٧٢ لا تجيز لماسسور الضبط التضائي التبض على المتهم الا في أحوال التلبس بالجريمة ويقشروط النصوص عليها مهها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون ميه قد خالف عدًا النظر وكان ما أورده تبريرا لاطراعه دعسم الطاعنة ببطلان اجراءات القبض لا يتنق سسع

صحيح القانون ولا يؤدى الى ما رتبه عليه غاته يكون معيبا بالخطأ في تطبيق التانون خطأ حجبه هن تقدير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطامنسسة ولا يفني من نلك ما ذكره الحكم من أنلة أخسري اذ الادلة في المواد الجنائية متسائدة يشد بعضها بمضا ٤ ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر القعرف عسلي مِبلِغُ الاثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الراي - الذي انتهت اليه المحكمة ، مما يتمين معـــه نقض الحكم المطعون نيه والاحالة دون هاجة الي بحث باتى أوجه الطعن ، لما كان ما تقدم وكان وجه الطمن وأن أتصل بالمتهمة الأخرى في الدعوي الا أنها لا تغيد من نقض الحكم المطعون غيه لانها لم تكن طرمًا في الخصوبة الاستثنائية التي صدر نبها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها أصلا حــق الطمن بالنقض فلا يهتد اليها اثره ،

(الطَّعَن رقم ٤١١ أسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١/٩) -

(PP)

جلسة ١١ يونيه ١٩٨٠

دعوى جنائية « انقضاؤها بمضى الدة » . تقادم ، نقض « اسباب الطعن ، ما يقبل منها » . « الاسباب المتعلقة بالنظام العام » ، « نظـره والمكم فيه » .

متى كان الحكم المطعون فيه صمصدر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٧ بادانة الطاعنين بجنحتى لعب التمار والسماح بلعبه بالمتهى ، فترروا بالطمن فيه بطريق النقض في اول مارس سنة ١٩٧٧ م ، وقدموا أسباب طمنهم في ذات التاريخ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها اي اجراء من تاريخ الطمن الى أن نظرت بجلسة اليوم ١١ من يونيو سسنة ١٩٨٠ و اذ كان ببين بن ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاسل في أول مارس سنة ١٩٧٧ مدة تزيد على تسلاث المسنوات المقررة لاتقضاء الدعوى الجنائيسسة بمضى المدة في مواد الجنح دون اتفاذ اجسراء قاطع لهذه المده متكون الدعوى الجنائية تسسد انتضت ببضى الدة ويتمين لذلك نقش الحسسكم المطعون فيه والقضاء بالقضاء الذعوى الجنائبة بمضى المدة وبراءة المتهمين الطاعنين .

المكنة :

حيث ان الحكم المطمون فيه قد مندر في ٢٨ غبراير سنة ١٩٧٧ بادانة الطاعنين بجنحتي لحب التمار والسماح بلعبه بالمتهى ، غترروا بالطمن نيه بطريق النقض في أول مارس سنة ١٩٧٧م، وقدموا أسباب طعنهم في ذات التاريخ ، ولكسن الدموى لم يتخذ نيها اي اجراء بن تاريخ الطمن الى أن نظرت بجاسة اليوم ١١ من يونيو سسنة . ۱۹۸ ، واذ كان يبين من ذلك أنه وقد انقضيي على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل في أول مارس سنة ١٩٧٧ مدة تزيد على تسلات السنوات المتررة لانقضاء الدعوى الجنائيسة بمضى المدة في مواد الجنع دون انخاذ اي اجراء تاطم لهذه الدة متكون الدعوى الجنائية تسسد انتضت ببضى المدة ويتعين لذلك نتض الحسكم المطعون نيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ويراءة المنهمين الطاعنين .

ر الخن رتم ۱۲۸۰/۱/۱۵ استة ٤٩ ق جلسة ۲۱/۵/۱/۱۸) •

(ag)

جلسة 10 يونيه 19۸۰

(۱) محكمة استثنافية - دفاع - « الافسلال بحق الدفاع - ما لا يوفـــره » - البــــات ، «شهود » - اجراءات - « اجراءات الحاكمة» ، نقض - « لسباب الطمن ما لا يقبل منها » .

(۲) اثبات « بوجه علم » • « شــــهود » •
 بطلان • نفتیش « بطلان التفتیش » •

(٢) محكمة الوضوع « سلطتها في نقسسدير الدفل » ، دفاع ، « الإخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره » ، هكم ، « تسبيبه ،، تسبيب قسسے معيب » ،

(}) نقض ، « اسباب الطمن ، ما لا يقبل منها » ، هكم ، « تسبيه ، تسبيب غير معيب »،

۱ — لما كان البين بن براجعة معاضر جنسات الملكية المام محكة أول درجة أن العفاع عسن الماعنين لم يطلب سوى سياع شاهدى نفسسي المحكة ولم يطلب بنها أيا بن الطلبات الواردة بأسباب الطعن والتي المتصر فقاع المامنين التشري والثاني على ابدائيسا ببذكرته المتعبة للحكة الاستنفاية بهاسسية.

14W/1-/14 وكان الاصل أن المحسسة الامتنائلية تحكم على متنصب الاوراق وهسي لا تحرى من المتحسفة لا تحرى من المتحسفة وكان التلبت أن دفاع الطامنين النقي والثالث والأسائلية عام المحسفة والرابع وأن أبدى تلك الطلبات أبام المحكسة الاستنائلية غانه يستبر يتنازلا عنها بسكوته عسن التحسلة بها أبام محكمة أول درجة ومن ثم السأن النصاع على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفساع يكون في عرب حطله • ويكون في غير جحله • ويكون في غير بحكون في غير بحكون في غير بحكون في خير بحكون في غير بحكون في خير بحكون في غير بحكون في خير بحكون في خير بحكون في خير بحكون

٣ ـ بحسب الحكم كيها يتم تعليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الافلة المنتجة التي مسحت لديه على ما استخاصه من وقوع الجريسة المستندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقيه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان ملد التعاده عنها أنه المرحها.

ولم ير نيها ما يغير من عقيدته . } ـــ من المترر أنه يجب لتبول أســــباب

الحكية :

الطمن أن تكون وأضحة محدة .

وهيث ان مبنى الطمن هو أن الحكم المطمون فيه أذ دأن الطاعنين بجريبة السرقة قد شسابه أخلال بحق النفاع وتصور في التسبيب وخطأ في تطبيق التاتون ، ذلك بأنه لم يتسط دخـــــــاع الطاعنين المبدى بمذكرتهم المتدمة لطسسسة 1977/1./19 في المرحلة الاستثنائية من طلب اجراء معاينة لكان اخفاء المسروقات وتحتيسق الواقعة وسماع شهادة معاون مبلحث مديريسة الاءن ورئيس البحث الجنائي وشهود النفسي وأثبات الاكرأه الواقع عليهم فأغفل هذه الطلبقت أبرادا وردا غيما عدا طلب أجراء المعاينة نقسد رد عليه بما لا يمسوغ ، كما رد على دغع الطاعنين المبدى بذات المذكرة ببطلان تغنيش منازلهم بما لا يتفق وصحيح القانون والتفت عن دفاعهسم بقتطاع الصلة بين الاغشاب المضبوطة وضلف ألعواليب المسروقة ودانهم بلعلة لا تصلح مستندا

للادانة لما شابها من تفاقض وتضارب وهذا كلسه يعيب الحكم بما يوجب تقضه .

وحيث أن ألحكم الابتدائي ... المؤيد لاسسبابه والمكمل بالحكم المطعون نيه ـــ بين وانعــــــة الدعوى بما تتوافر به كافة المناصر القانونيسة لجريمة السرقة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم انلة مردودة الى أصلها الصحيح من الاوراق ومن شائها أن تؤدى الى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعــــة محاشر جامنات المحاكمة أمام محكمة أول درجسة ان التفاع عن الطاعتين لم يطلب سُوى سماع شاهدى نفى سبعتهما المحكمة ولم يطلب منها أيا من الطلبات الواردة بأسباب الطمن والتسمى اقتصر دفاع الطاعنين الثاني والثالث والرابسع على ابدائها بمذكرته المقدمة للمحكمة الاستثنافية بجلسة ١٩٧٧/١٠/١٩ وكان الاصل أن المحكمة الاستئنانية تحكم على متنضى الاوراق وهسسي لا تجرى من التحقيقات الإما ترى لزوما لأجرائه ، وكان الثابت أن دماع الطاعنين الثاني والثالب الاستثنافية غانه يعتبر متنازلا عنها بمسكوته عسن التبسك بها أمام محكمة أول درجة ومن ثم غسان النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدنساع يكون في غير محله . أما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون فيه قد عرض للنفسع الذي انفسسرد الطاعنون الثاني والثالث والرابع بابدائسسه ببطلان تعتيش منازلهم في مذكرة دغاعهم المتدسسة بجلسة ١٩٧٧/١٠/١١ الاستثنائية ، ورد الحكم ملى التقع بتوله : ﴿ وهيث أنَّه في خصوص بــــــا أثاره الدماع الحاضر عن المتهبين الثالث والرأبع والخليس - الطاعنين الثاني والثلث والرابع -من بطلان تفتيش مفازلهم ، مانه وان كان الذي لا خلاف عليه أن تفتيش المنازل اجـــــراء ون اجراءات التحتيق يحتم في غير حسالات التلبس استثذان النبابة المالة أو القائس الجزئي حسب الاحوال ، بيد أن بطلان الإجراءات الذي يقسسم بالمخالفة لذلك شرطه أن يكون الدليل المستبدة منه الادانة وليد هذا الاجراء الباطل أما اذا كانت الاوراق تنطوي على أدلة بتبيزة وبمستقلة مسسن اجراء التفتيش بغرض بطلانه عاته لا محل في هذا الخبيوس لاعبال الر البطلان والمتسبط ف ذلك التقدير لما تقدره محكمة الموضوع وبن ذلك

لها الحكية في

(00)

طِسة ١٦ يونيه ١٩٨٠

(۱) اثبات « بوجه علم » » « اعتراف » •
 اکراه • حکم • « تسبیبه • تسبیب معیب » •
 نقض « اسعاب الطمن • ما یقبل منها » •

(۲) اثبات ، « بوجه علم » ، « اعتراف » . اكرزه ،

(٣) اثبات ((بوجه عام)) ((اعتراف)) .
 اكراه ، دفاع ((الإكلال بحق الدفاع ، ما يوفره)).
 مكم ((تسبيه) تسسيب معيب)) ، نقض .
 ((اسباب الطمن ، ما يقبل منها)) .

إ ... من المقرر أن الامتراف الذي يعول عليه كتليل أنبلت في الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة هرة ، غلا يصح المتعويل على الاعتراف حولو كان صافقا حديثى كان وليسد اكراه كاننا با كان خدره .

٢ ــ الاصل أنه يتمين على المحكمة أن هسى رأت التعويل على الدليل المستبد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاصابات المقسول بحصولها لاكراه الطاعن عليه ، ونفى تيلها في استدلال سائغ .

٣ ... متى كان الثابت مما أورده الحكم المطعون نيه أنه كان يوجد بالطاعن اسابات أشار التقرير الطبى الشرعى الذي تنبه الى معاصرتها لوقست شيطه ، وقد اطرحت المحكمة دغاع الطاعسين ببطلان اعتراقه في معشر الشبط استثادا الى مجرد التول باطمئناتها اليه والى شهادة المجنى عليه دون أن تعرض الصلة بين هذا الاعتسراف وما وجد بالطاعن من أصابات مان حكمها يكسون بشوبا بالتصور البطل له 6 ولا يعصبه سسان المطلان ما قلم عليه من أقلة أخرى أذ أن ألاقلة ق المواد الجنائية منسائدة يكبل بمضها البعسض الاخر ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط لمدما أو استبعد تعفر الثعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأى السندي انتهت اليه المكية أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو انها نطئت ألى أن هذا الطيبل غير تائم ،

غائه لما كانت الادلة التي تطبئن لها المحكية في ثبوت الاتهام تبل المتهمين الثالث والرابسسم والخليس - الطاعنين الثاني والثالث وارابع -هي ما شبعت به المتهمتان المسادسة والثابنة من أن هؤلاء المتهبين هم الذين احضروا الأسروشات لمسكن المنهمة الثابئة بالاضافة الى ما تاله المنهم السابع مؤيدا ما تالت به/زوجته المتهمة الثابنة وهذه الوقائع هي الطيل الاساسي لادانـــــة المتهبين بالاضافة الى ما تفصل بالحكم المستأنف وكاتت هذه الادلة متبيزة مستقلة عن اجسراء التفتيش الباطل وبن ثم غان ادانة المتهبين يكون له ما يؤيده ماتونا ، ، لما كان ذلك ، وكان نقدير الاتوال التي نصدر من متهم على آخر اثر تفتيش باطل وتحديد بدى صلة هذه الاتوال بواتعسسة التنتيش وبما ينتج عنها هو من شئون محكمسة الموضوع تقدره حسبها يتكشف لها من ظـــروف الدعوى بحيث اذا تدرت أن هذه الاتوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء الباطل --كها هو الشأن في الدعوى المطروحة ساجاز لهسا الاخذ بها ، وبن ثم غان ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد بدعرى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سعيد ، 14 كان ذلك ، وكان بحسب الحكم كهما يتم تطبله ويستقيم تضاؤه أن يورد الادلسة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصــــه من وتوع الجربية المسندة الى المتهم ولا عليسه ان يتمتبه في كل جزئية من جزئيات دفاعـــــه لان بقاد التفاته عنها أنه اطرحها وأم ير قيها ما يغير من عقيدته ، ومن ثم غان ما يثيره الطاعنون في هذا المدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تتدير الطيل وفي سلطة محكمة المؤضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط ممتقدها وهوما لا يجوز أثارته المام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لم يكشنوا بأسباب الطعن عسن اوجه التناتض بين ادلة الادانة والتضارب غيها بل ساتوا تولهم مرسلا مجهلا ، وكان من الترر اته يجب لتبول اسباب الطعن أن تكون وأضحة المصوص لا يكون متبولا ، لما كان ما تقدم ، غان الطمن بربته يكون على غير أساس ويتمين رغشه بوشوعاء

ر الفان رام ٤٤٨ ملنة ٥٠ ق وقدة ١٩٨٠/٦/١٥) ٠

المحكية :

وحيث أن الحكم المطمون فيه أورد في مدوناته أن المدامَم من الطاعن دمَم بأنه تعرض للايذاء من رجال الشرطة ، وأن أعترافه المثبت بمحضر الضبط كان وليد اكراه ، وأنه قدم صورة بن تقرير الطبيب الشرعي المتضمن وجود امسابات به ينفق ناريخ حدوثها وتاريخ ضبطه ، ثم أصدرت المحكمة حكمها بادانة الطآءن مستندة ... نيسا اسالنت اليه .. على اعتراقه بمحضر الضبيط واقتصرت في الرد على دماعه الشبار اليه بسبان المحكية تطبئن الى التوال الطــــامن في يحضر الضبط والى شهادة المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف الذي يعول علي..... كعليل اثبات في الدعوى يجب أن يكون اختياريا منافراً عن أرادة حرة ، قلا يمنح التمويل على الامتراف ... ولو كان مسافقا ... متى كان ولي....د اكراه كاتفا ما كان قدره ، ولما كان الاصل أنه يتمين على المحكمة ان هي رأت التمويل على الدليــل المستبد من الاعتراف أن تبحث المسلة بينه وبين الاسابات المتول بحصولها لاكراه الطاعن عليه ، ونفى تيامها في استدلال سائم ، واذ كان الثابت مما أورده الحكم المطمون نيه أنه كان يوجـــد بالطاعن اسامات لشار التقرير الطبى الشرعسي الذي قدمه الى معاصرتها لوقت ضبطة ، وتسد اطرحت المحكبة دغاع الطامن ببطلان اعتراغه في محضر الضبط استفادا الى مجرد القول باطبئناتها اليه والى شهادة المعنى عليه دون أن تعسرض للصلة بين هذا الاعتراف ؛ وما وجد بالطاعــــن من اصابات مان حكيها يكون مشويا بالقمسيور

البطل له ، ولا يعصبه من البطلان ما قلم طبب من ادلة أخرى اذ أن الادلة في المواد الجناقيــــة متساقدة يكمل بمضها البعض الاخر ومنهــــــا مجتمة تتفون عقيدة القاضي بعيث اذا سقط احدما أو استبعد تعقر التعرف على بيلغ الاشر الذي كان المليل الباطل في الرأى الذي انتهت اليه المحكمة أو الوتوف على ما كانت تفتهي اليه من تنجية أو أنها عطنت الى أن هذا الدليل غي قائم ، لما كان ما تقدم عاتم يدمين نقض الحكم المطعون بن والاطاقة ،

ر الشن رام ۲۲ه استه ۵۰ ق جاسة ۲۱/۱۱) ۰

(10)

جلسة ٢٥ يونيه ١٩٨٠

تقادم ، « بدته » ، « انقطاعه » ، دهـــوی جنائیة ، « انقضاؤها بهضی الدة » ، اعلان ، معارضة ، « نظرها والحكم فیها » ،

لما كان تاتون الاجراءات الجنائية بنص فسي المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانتضاء الدعوى الجنائية في بواد الجنح يبضى ثلاث سنوات بن يوم وتوع الجريمة وتنقطم المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام او المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي أو بلجسراءات الاستدلالات اذا انخفت في مواجهة المتهم أو أذا اخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جسديد ابتداء من يوم الانقطاع ، واذا تعقدت الإجراءات التي تقطم المدة غان سريان المدة ببدأ من تاريسخ آخر اجراء ، ولما كان ذلك ، وكان من المســرر انه اذا لم يحضر المحكوم عليه غيابيا بالحبس الجلسة المحددة لنظر معارضته وهضر عنه معام في هذه الجلسة وطلب التلجيل لمرضــــــه نابياته المكية وأجلت القضية لجلسة أخرى · وهو الحال في الدعوى المطروحة ــ وجب أعلان المارض اعلانا تاتونيا للجاسة المنكورة ، واذ كان الثابت حسبها سلف بياته أنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات ابتداء بن جلسة ١٩٧٠/٥/٣ التي أجلت غيها المارضة وعتى صدور العسكم المطمون فيه في ١٣ قبراير سنة ١٩٧٨ ، وكسان ذلك دون اتخاذ اجراء تاطع لتلك المدة ... أذ خلت المتردات بها ينبد املان الطامن أعلانا مسعيما

لاى جلسة بن الجلسات التي نظرت قيها الدموى وكان الدعم بالقضاء الدموى الجنائية بالتغلم مبا تجوز التارته لاول مرة المام محكة النقض با دابت بدونات الحكم تشجد الصحته وهو ما تقصح به الاوراق فيها سطاب بياته ... علن الحكم المطعمون نهمه أله دان المطمون شده يكون قد أخطاً في تطبيق القانون مبا يدمين معه نقضه ، والقضساء باقضاء الدعوى الجنائية بضي الحة ويسراءة المبلمون شده بها نسب الهه .

المكبة :

حيث أن مما يضعاه الطاعن على الحكم المطمون يه أنه أذ قضى باعتبار معارضته في الحسكم الفيابي الصادر من محكمة الجنايات بادانته أسى جنمة أشتراك في تزوير حجرد عرفي كلفها لسم تسكن في تطبيق القانون ذلك بأن الدعسسوى الجنائية كانت تد انقضت بعضى المدة مما كان ينمين محمة ببرئته عملا بالمادة 10 من تأسسون الإجراءات الجنائية الأمر الذي يعيب الحقم بسا بوجب تقضه .

هيث أنه يبين من الإطلاع على المسردات الفسودة أن الطائي قرير 17 غبراير سسخة 140 بالمعارضة في الحكم الصادر ضده غياييسا من محكة الوينايات بداريخ 17 يونيو سسسخة 1471 والقاضي بحبسه سنة شهور مع الشغل في تزوير محرر مرق واستحمالة أن جنمة أشعار محرر مرق واستحمالة 147 ميلو سنة 147 ميلو سنة 147 ميلو أن محمد تقيير محرد من موسود أن المحمد المعامل نقطر الدعوي بجلسة الطبية المعاملة بالمعان عبد المحمد المعاملة المعاملة بالمعان عبد بطلسة المعاملة المعاملة بالمعان عبد بطلسة المعاملة المعاملة بالمعان عبد بطلسة المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة بالمعاملة والقائد بالمعاملة بالمعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة بالمعاملة بالمعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة المعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة المعاملة المعاملة والمعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة المعاملة والمعاملة وا

١٧ منه بانتضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنم بمضى ثلاث سنوات بن يوم وقوع الجريمسسة وننقطع المدة اجراءات النحيق او الاتهسمام او المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي أو باجميراءات الاستدلالات اذا انفقت في مواجهة المتهم أو ا أخطر بها بوجه رمبيي وتسرى المسندة سنسن جديد أبتداء من يوم الانقطاع واذا تصمحدت الاجراءات التي نغطع المدة مان سريان المدة ببدأ من تاريخ اخر أجراء ، ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه أذا لم يحضر المحكوم علهه فيابيسا بالعبس الجاسة المحددة لنظر معارضته وحضر منه محام في هذه الجلسة وطلب التلجيل لمرضه فأهابته المحكمة واجلت القضية لجلسة اخرى ... وهو الحال في الدعوي المطروحة ... وجب اعسلان . المارض اعلانا تاتونيا للجلسة المذكورة ، واذ كان الثابت حسبها سلف بياته أنه قد مضيءا يزيد على ثلاث سنوات ابتداء من جلسة ١٩٧٠/٥/٢ التى أجلت نيها المعارضة وحتى معدور الحكم المطعون نيه في ١٣ نبراير سنة ١٩٧٨ ، وكان ذلك دون اتخاذ أجراء تاطع لتلك المدة ... اذ خلت المفردات مما يفيد أعلان الطاعن أعلانا مسحيحا لاى جاسة من الجامسات التي نظرت ميهسسسا الدعوى ، وكان النفع بانتضاء الدعوى المنائية بالتقادم بها نجوز اثارته لاول مرة ايام محكسة النقض ما دايت مدونات الحكم تشهد لصحته وهو ما تقصح به الاوراق فيما سلف بياته ... اسسان الحكم المطعون نبه أذ دان المطعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون سيا يتمين سعه نقضه ، والتضاء بالتضاء الدموى الجناثية بهضى المدة ف المرحلة الاستثنائية من طلب اجراء معاينسسة وبراءة المطمون شده مما نسب اليه .

(كلتُون رام ١٩٤٧ أبيقة ٤٩ ق جنسة ١٩٨٠/٩/١٥ ي -

البيان	تاريسخ			رتم الصفحة	رقم الحكم
قضاء المحكية الاستورية الطيا					
الْتَسُية رتم 0 أسنة } تضائية 3 دستورية » .	1148	يونيه	۲	1.5	1
قضاه محكبة التقض المدنى					
وكالة « انبات الوكالة » .	1147	سأيو	۲	1.0	*
 إ تقادم ٥ تقادم مسقط » . حيازة ٩ العقر سيء النية » الترام بريم . ٧ تفيذ ٥ تفيذ الإحكام » ٥ مسلولية طالب التفيذ » . 	7821	مايو	٦	1-0	٣
يازة و الحائز سيء النية » . ٢ ـــ نفض و الرنفض الحكم » ، استثناف و سلطة بحكية احالة » .					
التزام « الاشتراط لمسلحة الغير » .	1441	مايو	٦	1.0	ŧ
١ ٠ ٢ ٠ ٢ ــ بسئولية ﴿ بسئولية تقسيرية ۽ ، `	1147	مأيو	٩	1.1	
ا سد حكم « اصدار الحكم » . بطلان . ٢ سـ نزوير ، حكم ، استثناف .	YAFE	مايو	٩	1.7	٦
 ١ - ٢ تعويض ، بمناولية ، ٣ اثبات ، بمكلة الموضوع ، بمناولية ، 	11.47	مايو	١.	1.7	٧
 إلى التياس اعادة النظر ، نقض ، حكم . لا سدعوى « الطابات في الدعوى » ، حكية الوضوع . 	1481	المايو	7	1.4	A
۱ ــ تغنیذ عقاری ، تغنیذ ، هجز ، ملکیة ،	YAPI	اسايو	7	1-A	•
ا ــ بيع « دموى صحة ونفاذ البيع » . تسجيل ملكية . ٢ ٢ ٣ ــ « الإثر النائل الاستثناف » وخطاق الاستثناف » . ٢ ــ بيع « شحة ونفاذ متد البيع » . ملكية . ص تسجيل « الماضلة مند تزاهم الشنارين » . بيسع . ،مر متارى ، متارى	1941	۱ مايو	۲	1.4	١.
ا دعوى « الدعوى البوليسية » محكة الموضوع ، بات « الترينة التقونية » . ٢ دعوى « الدعوى البوليسية » ، الترام عن المدين ، بات ، محكة الموضوع ، ٢ حكم « تنفض الإحكام » . ٢ حموى « الدعوى البوليسية » ، مقد ، التسارام ٢ تار الإلترام » ، مقد ، التسارام	añ - añ	ا مايو'	14	1.1	. 11
 سبيع و دعوي صحة وتفاذ البيع ؟ . بلكوته . با ـــ الاترام و شرط النسخ المريح ؟ و شرط النسسيخ ب يبع . نوائد ـــ نظام عام . ب يبع . فيسة . بيع . فيسة . با ـــ يبع . با ـــ المحول شخصية (ولاية على المال » . اطبية . وكالة . بـــ المحول شخصية (ولاية على المال » . اطبية . وكالة . 		ا مايو	۳	111	

البيــــان	ساريخ	4 1	رةم لصفحة	رقم الحكم ا
حراسة ٥ الحراسة الادارية ٥ - يبع . يبع الحارس العلم على لبوال الخاصعين لاحكام الابر ١٣٨ نَهُ ١٩٦١ العقارات المنية المبلوكة للخاصعين للحراسسة إشركات التادين . ماهيته . يبع فو طبيعة خاسة . و تركك ناتادين . ماهيته . يبع فو طبيعة خاسة .	لىــ الى	۱۲ مايو	, 111	14
 ا ــد دموی « النفاع فی الدموی » ، هکم « اصدار المکم » ، ٦ ــ اثبات « اليبين » ، اور اق تجارية ، تقادم ، ٣ ــ اثبات « النحتيق » ، ١ ــ دموی « النفاع فی الدموی » ، هکم « اصدار المکم » . 	7AP1	۱۲ مايو	117	1€
البلت " التراثن التقونية " . وصية .	1141	۱۹ مايو	117	10
استثناف ٥ تطاق الإستثناف ٤ .	YAPE	11 مايو	118	13
بيع ، تضاه ، محلياه ، بطلانِ ، محكية الموضوع ،	1147	۲۰ مایو	116	14
 ا سنتش « بيماد مساهة » . ا سر استثناف « اعتبار الاستثناف كأن لسم يكن » سـ درع . نظام مام . ا سند . محكمة الموضوع . ا سارت . نظام مام . بطلان . مطح . 	13AY	°gås ¥s	118	1.4
 ا اللكية للبندمه العلية ، اغتصاص ، 	1147	، ۲ مايو	11+	13
 ١ بلكية ، اختصاص « اختصاص ولائي » • ٢ بلكية ، نظام علم ، بيع ، 	TAR	۲۰ مایو	117	۲.
 إ الترام « الشرط الفاسخ الصريح » . بيع ، دعوى ، الطلبات في الدعوى » ، ٢ الترام « تنفيذ الالترام » . « الدفع بعدم التنفيذ » . ١٠٠٠ الدر . 	1481	۲۲ باید	117	**
حكم 9 حجية الحكم C ، قوة الابر المقضى"،	1147	۲۲ باید	117	77
ارث ، ترکسة ،	TAPE	۲۲ بایو	117	**
تعويض ٥ عناصر الشرر » ، بسلولية ،	7471	۲۲ مايو	11A	71
بْتَشِي « هالات الطمن » ، قوة الابر المُقضى •	1141	۲۲ مايو	116	10
بيع « دموى مسمة التمالد » ر تسجيل ، ملكية م	1147	7٢ مايو	11A	17
 ١ . ٢ استثناف و اعتبار الاستثناف كان أم يكن ٩ . ٠	13A1 1,	77 مايو	113	**
1 ـــ طمن 4 مواميد الطمن 4 ، فوة كأهرة ، ٢ ـــ شفعة ،	TAPE	N off	111	TA
1 بمكرة الوشوع ، عقد 1 فسنج العقد 4 هــــــكم ٢ ــــــــــيم ، الترثيث البقع 9 شيئن تفض البيم 6 ، ٣ ــــــــيم 4 البرم بالعربون 5 مقد 9 تقصير العليم 6 ، يمكرة الوضوع 8 مسائل الواقع 6 ،	7421	77 146	14.	** .

المنسان	التساريخ			رقم
ر نقض « أسبل الطمن » با لا يصلح سببا ، حكم . ٢ بيع « الماضلة عند نزاهم الشنرين » تســــجيل .	1944	17 بايو	الصفحة.	الحكم ۲۰
وقف ۱ تدخل النيابة ۱ . دعوى ، حيازة . نيابة عامة .	YAFF	۲۷ مايو	111	71
۱ بـ نتض « صحيفة الطمن » ، يطلان ، ۲ ــ نتض « الاختصام في الطمن » ، ييم ، ۳ ــ دموي « الصلحة »، « الصلحة في الدموي باهيتها ».	1441	۲۷ مايو	171	**
دعوى « اتمقاد الخصومة » . استثناب ، يطلان ،	YAFE	۲۷ بايو	144	TT
 ٢ - ١ - النزام . وحق العبس » . بيع . والنزايات شنرى » . ٢ بيع . و النزايات المشنرى » . حكية الموضوع ض . 		۳۰۰ مایو	144	TE
) ــ بيع ، « التزامات المشترى » التزام ، « العسسرخي لايسداع » .	وا			
1 — بطلان ، نظام علّم ، نقض 4 السبب الجديد 3 ، ، 7 — حكم ، 4 بيانات الحكم 3 ، بطلان ،	TAPE	۲۰ مایو	177	۲۰
1 — حكم ، 3 تسبيب الحكم 4 تقض ، ٢ — حكم ، 3 با لا يعد قصوراً ٤ ، تقض ،	11,11	۲۰ مايو	111	77
1 — حوالة ، 9 هوالة الدين ٤ ، التزلم ، تعويض ، ٢ — دعوى ، 9 مصروفات الدعوى ٤ ،	1441	۲۰ مايو	117	TY
1 اعلان . ﴿ الاعلان في المومان الاصلى ﴾ ، ٢ ٥ ٣ دعوي ، ﴿ يستوط الخصومة ﴾ ،	14.61	۳۰ مایو	371	TA
الاوامر على مرائش . « التظلم بنها » . حكم « باهيته » . متناك .	11AY al	۲۰ مايو	171	*1
 إ - بيع ، « البيع الونائى » ، بطلان ، اثبات القسرائن بتونية القاطعة . ٣ ، ٣ - مقد « تنسير المقد» بحكية المؤضوع . ٢ : ٢ - اثبات « الإحالة الى الدخليق » ، حكم « تسبيبه » . 	19AY Hz	۳۰ مایو	110	٤.
! وكالة ، يستولية . ٢ مقد ، « نصخ المقد » . ٣ النزام ، « تثنيذ الالنزام » ، « حيل الوفاء » - مقد . نسخ المقد » .	1447	۲۰ مایو	110	E1
۳ ــ تثفید . ۵ تثفید مشاری » . ۵ حکم مرسی المرآد » . پطلانه » . ۵ اثره » . بطلان .	1441	۲۰ مایو	171	
قضاء معكبة النقض الجنالي	•			
 1 ـ نتض « التثرير بالطمن ، وأيداع الاسسباب » ، أسباب الطمن ، أيداعها » ، ب ـ محضر الجلسة ، حكم « بهالانه » ، 		۸ ملیو	.117	ET.

البيسان	القساريخ	رتم رتم
		المكم السفعة
محكة الموضوع « سلطنها في تتدير الدليل » , في خشية « نظرها والتحكم لميها » . البلت « بوجه علم » . « تسبيبه » تسبيب غير محيب غير محيد	دعو: حکم د اسط اسط دعو:	
صدموى بدنية ، ﴿ اجراءات نظرها ﴾ دموى جدائية ، ه سد حكم ، ﴿ قسبيه ، تسبيب غير محيب ﴾ ، نقض ، سلمة قى الطمن ﴾ ، ﴿ السباب الطمن ، يا لا ينزل بنها ﴾ ، التهمة ، دموى بدنية ، النبات ، ﴿ بوجه علم ﴾ ، التهاب ، ﴿ بوجه علم ﴾ ، ﴿ قسسود ﴾ ، نقض ، البات ، طاب بعلل بنها ﴾ . البات ، ﴿ بوجه علم ﴾ ، ﴿ قسود ﴾ ، هستيم ، سبيب غير محيب ﴾ ، ﴿ تسبيب ، تسب	ب د الم ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا	IYA EE
تعديد . نقض « التقرير بالطمن » و سراه المجراه المجراه المجراه التجراه التجراء التجراه التجراء ا	e 	
اتبات . « شهود » . بحكة الموضوع . « مسلطتها تدير الدليل » . تتضي « اسبك الطحن . ما لا يتبل بنها » . » هر محكة الموضوع « سلطتها في تتدير الدليل » اثبات . ة . دخاع . « الإخلال بحق الفاع ما لا يوفره » م. ب حكم . « ما لا يعيب في نطق التدليل » ، تقض . ببباء الطمن . ما لا يعيل بنها » .	ق تق متك م خبر	
شكال التنفيذ ، طعن ، لا المسلحة في الطعن » ، نقض ، المسلحة في الطعن » ،		176 69
سدكم . 3 بيقات التسبيب » . 3 تسبيبه . نسبيب ، بسبيب ، بسبيب ، بسبيب ، بسبيب ، بسبيب ، بسبيب ، ب بسبيب ، ب	غير او 9 و و 4 مؤ م ام	170 {A
د ــ حكم ـ د بيقات التسبيب ٤ - د تسبيب ، تسبيب غير ب ٤ ـ أليك د بوجه علم ٤ ـ محكه استثناف ، استثناف ، د ــ دخول عقل بقصد منع حيازته باقتوة ، سرتسة ، ت د بوجه علم ٤ ـ حكم ، د تسبيب ، تسبيب غير محيب ٤ . ه د اركالها ٤ .	يوم. ا الإيما	

السيان		الصفحة	الحكم
	28 1	رقم	رتم
و تمويض . دعوى مدنية . « نظرها والحكم فيها ؟ . دعوى جنائية . « نظرها والحكم فيها ؟ . سرقة ، هضول عقل بتصد هنع حيازته بالقوة .			
. ۱۹۸۰ استقض « اسباب الطمن ، توتیعها » ، محلماه ، بطالن « بطلان الطمن » ،	ه۲ مايو	177	11
. ١٩٨٨ مواد مخترة . « عنوية تطبيتها » ، نيابة علية ، نقض « أسيف الطعن ، ما لا يتبل بنها » ، حكم « نسبيبه ، تسبيب بعيب » .	۲ یونیه	ITA	٥.
نيها » . اجراءات ه اجراءات المحكمة ه	۸ یونیه	174	01
۱۹۸۰ ۱ ـ تيض ، تلبس ، حكم ، 9 تسبيبه ، تسبيب معيب ٢٠ استثناف ، بالورو الفيبط الفضائي ، دفوع 9 الدفي ببطلان التيض ٤ ، اتبات 9 وجه مام ٤ ، دمارة ، استدلالات ٢ ـ استثناف ، تفض ، و نطاق الطحن ٤ ، د نظر الطحن والحكم نيه ٤ ، د التر نفض الحكم ٤ ، دعارة ،	۱ یونیه	181	26
. ۱۹۸۵ حموى جنائية « التفساؤها ببضى المدة » . نقاهم ، تقض « اسبياب الطمن . ما يقبل منها » . « الاسبياب المتطلقة بالنظام العام » . « نظره والشكم فيه » .	۱۱ يونيه	167	٥٣
يا لا يونره » . اثبات ، « شبهود » . اجراءات ، « اجراءات ، « المجراءات ، « الجراءات ، المحلات ، « المجراء المحلات ، المحلف ، الم	۱۵ یونیه	1{**	•{
د تسبیبه ، تسبیبه بمعیب ۵ . تفقی د اسیاب الطعن ، صب پیش بنیا ۳ . ۳ اثبات ، د بوجه مام ۵ . د امتراک ۲ . اکراه ، ۳ اثبات د بوجه مام ۵ . د امتراک ۶ . اکراه ، دخا د الاخلال بحق الداخ ، با پیشره ۵ . مکام د تسبید ، تسبید مدت ۲ . نشش ۱ د است الطعن ، با پیشره ۵ . مکام د تسبید ، تسبید مدت ۲ . نشش ۱ د است الطعن ، با پیشره ۵ . مکام د تسبید	١٦ يونيه	160	**
A distance desilects was a second	۰ ۲۰ برنیه	161	6 3

رتم الايداع ٢٦١٠ ليسسنة ١٩٨٥

دار الطباعسة العصشسة ٢ كليسة الرين ـ اول شارع الجيش

7 كليسة الإرمن ــ اول شارع ا تليفهن : ٩٧٩٨٠



بسم الله الرحمن الرحيم

« يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون » « مدق الله العظيم »

> ع**دد خاص وثالغی** « عن الحریات العلبة وحقوق الإنسان»

وتیبر ـــدیمــیر ۱۹۸۶

المسنة الرابعسة والمستون

العددان المتفسم والعاشر



بسم الله الرحمن الرحيم

« يا اهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون ،
« صدق الله المظيم »

عدد خاص وثائقي « عن الحريات المابة وحقوق الانسان »

تونیبر ــدید مبر ۱۹۸۶

البسنة الرابعسة والمستون

العددأن التاسيع والعاشر

فهسسرس

صفحة	
	مقستهة المسيد الاستاذ محبد غهيم أبين المحلبي وأبين علم النتلية
٥	هول بشروع قالون الميب هول بشروع قالون الميب
٧	سون بسروع معول معین للسید الاستاذ مصطفی مرحی المحامی
·	قانون الطواريء والقوانين البديلة
17	للمبيد الاستاذ الدكتور محبود محبود مصطفى المحامى نائب رئيس الجمعية الدولية لقانون المقوبات ومبيد كلية الحقوق جامعة القامرة سابقا
77	مواد النستور الواجبة الالفاء لتميق مفهوم النيمقراطية للسيد الاستاذ السنشار بمثار نصار الحابى
47	العريات والحقوق العابة في ظل حالة الطوارىء للسيد الاستاذ المكتور بكر التبائى المحابى بالنتض والاستاذ بحتوق التساهرة
77	قانون الاشتباد رقم ١١٠ نسنة ١٩٨٠ «رده في حقوق الانسان» للسيد الاستاذ ننحى رضوان المحلى
13	استق لال القفساء السيد الاستاذ صلاح مبد المجيد المحلى
A3	هيئة الايم المتحدة وحقوق الانسان في بصر للسيد الاستاذ عادل أمين المحاس
31	نحو معاولة اسد الفاقد لبام ظاهرة التحليب للسيد الاستاذ عادل عبد المحاس
17	الحد الادنى للقواعد القاتلية المسالمة المستقان والمسجوفين النسيد الاستلا سابى نصار المعابى ساليتان •
٧٦	بدعة المحاكم الاستثناقية في البلدان الاسلامية المسيد الاستاذ الدكتور حسن صلاح الدين مصطفى اللبيدى ــ كليــة الحتوق ــ جامعة أسيوط
1	الدين وعقوق الأنسان للمبيد الاستاذ هسن رضى المعلمي ــ البحرين

118	مدى توافق مضمون حقوق الإنسان التصوص عليها في مواثبق الامم المتحدة مع مفهوم حقوق الانسان في الاسلام للسيد الاستاذ عبد العزيز الشرقاري المجامي
141	نداء نقابة المحلين بيصر واتحاد المحلين العرب والفظية العربيسة لحقسوق الانسان بمناسبة اليوم العالى لحقوق الانسان
177	كلية الابين المام لاتحاد المحليين المرب في الاحتفال بالميد السادس والثالثين الاعلان المالي لحقوق الانسان • للسيد الاستاذ غاروق أبو عيسي المحلي
187	رسالة الامن العام الامم المتحدة بمناسبة يوم حقوق الانسان القاها السيد الدكتور رجاء مرسى منير هيئة الامم المتحدة بالقاهرة
114	الإملان المالى لحقوق الانسان
101	مشروع الميثاق المويي لحقوق الانسبان

بسم الله الرحين الرحيم

مقصحمة

في عام ١٩٨١ صدقت بصر على الإعلان المالي لحقوق الاسسيان الذي اقرته: واعلنته الجمعية المابة للأيم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ .

وفى ذات العام (۱۹۸۱) وقعت منبحة سبتير الشئومة واعتقات قيادات الشعب الوطنية من مفتك اتجاهاته واصبحت مصر كلها سجنا كبيرا .

والاعلان العالى لحقوق الانسان ينادى بالاعتراف بكرامة الانسان وحقسوقه أساسا للحرية والمعدل والسلام في العالم حتى لا يضطر المرء آخر الامر الى التمرد على الاستعداد والظلم .

وفي مصر لا كرامة بأن يعارض الحزب الحاكم ٥٠٠ لا كرامة في المنقلات ولاحقوق المحبوسين ولائحة السجون تطبق فقط على تجار المخدرات وباتى المجرمين .

ويرفض الاعلان العالي التعنيب والمعابلة القاسية والوهشية .

وفي مصر أصبح تمنيب المسجونين بل وقطهم في السجون والمعظلات أهيسانا أبرا عاديا وعلى مدى أكثر من ثلاثين علما لم يقدم للمحاكمة مسئول عن التعذيب ،

ويرفض الإعلان العالى ان يحاكم الشخص الا أمام قاضيه الطبيمي .

وفي مصر الى جانب قانون الطوارىء قوانين دائمة المحاكم الاستثنائية كمحاكم امن الدولة وغيرها والتي يشكلها العزب العاكم على هواه كانتكيل بخصومه .

وينادي الإعلان المالي بحرية الراي والتعبير والإعلام .

وفي مصر تغرض قبود عديدة على هرية اصدار الصحف واصبحت المسسسحف المسماه بالقومية صحفا للطقة بلسان الحزب الحاكم وحده ٠

ويطالب الاعلان العالى بحرية تكوين الاحزاب دون قيود ٠

وفي بصر قانون للاهزاب على خلاف كل دول المالم التبدينه ٠٠ يضع العراقيل أبئم تتوين اي حزب لا يرضي عنه الحزب الحاكم ٠

ويطالب الإعلان المالي بحق كل فرد في اختيار ممثليه من خلال انتخابات حسرة نامسة ا

وق مصر تزيف الانتخابات دون حياء بل وضع لها قانون لا مثيل له في المسألم عنى يضبن للحزب الحاكم اغلبية أبدية .

وينادى الإعلان الثمالي بحق كل فرد في اهر عادل يحفظ كرامة الإنسان ومستوى مميشة لاتى يضبن له التغذية والمسكن والملس والمغلية الطبية حتى يتحرر الإنسان من الفزع والقاته ،

وفي مصر يعيش اكثر من ٨٠٪ من الشمب محروبا من حياة هرة كريمة لائقة . بينها الطنيليين يحتقون الملاين ارباها غير مشروعة من دماء الشسعب وقسسوته ويستنزفون ثرواته ويحبلون الدواة فوق طاقتها من الديون ٥٠ دون اي حساب او رقابه من التسعب عليهم .

فالذين يتحدثون عن واحة الديمقراطية — الزائفة — في مصر عليهم اولا أن يلفوا حللة الطوارىء وكافة القواتين المينية اللحريات والسيلة السيمة -، عليهم أن يجروا التخابات حرة نزيهة بدون قانون التخابات بشبوه وقير دستورى حتى يكون حسكم التسعب بالشعب والشعب وهذه هي الديمقراطية ، عليهم أن بطلقوا الحريات التسعب المستعب والمائية على المتوق الاسان الذي صدقوا عليه ولم ينفلوه ،

وعندها يعرف معنى الديبقراطية ٥٠٠ يوجد الطريق الصحيح لمثل كل قضايا التُسعب ،

لهذا راينا ان نقدم عددا خاصا عن الحريات المابة وحقوق الانسان يضم بعض الايحاث التي تدبت عن الحريات المائة في مصر والوطن العربي كبا يضسم نصوص الاعلان المائي والكلبات التي القيت في احتفالات التقابة بهذه القاسبة ،

ومَقَنَا الله جبيما في خدية ابتنا المربية المربيّة وبصرنا الخالدة الحبيّية ونقابتنا الشابخة المتبدة ومهنئنا المالية المزيزة الجلباة ،

والسلام عليكم ورحبة اللسه وبركاته عده

اسين عسام الفضابة معهد فهيم لين المسسامي بالفضائي

هـول مشروع قانـون العيب (١)

للسيد الاستاذ مصطفى مرعى المعامى

كلبة الاستاذ بحيد فهيم ابين المعابى بقرر الندوات وعضو بجاس النقابة

بسم الله الرحين الرحيم

اهلا بكم فى داركم تلمة الحق والحرية ... مرحبا بالاستاذ مصطفى مرحى المحلى وشيخ المضامين ... مرحبا بكل الشنوف ... وليعلم الجبيع أن هذه النقابة نقابة توبية لكل الأراء ... وهنا هذه المرة محاشرة عليية وليست سياسية ...

وايا كلن الموجودون محاين أو ضيومًا أقول أنه يتمين المحافظة على النظسام لا تطبق أبدا على المحاضر أثناء كلمته وكما قلت لكم حتى تبر الندوة بهدوء وتسمعون محاضرة علمية كبرة نحن في حاجة الى سماعها .

والآن يتفشخل الاستاذ مصطفى درعي المعلمي ه

سبداتی ساتتی :

هذا الاستنبال الحار واغلاط نفسى ولا التول الاستنبال العاصف لتكون البداية بداية خر هذا الاستنبال الحار يتسعرني بالفارق الكير بين مرادى وبين تحريق معنز على ان تصل الى ما اريد ولا الملك الا ان اضرع الى الله سبحلة وتمالى ان يلهنا حبيما الصبر على الطريق القويم ان يبهننا السبر على الطريق القويم ان يبهننا السبر على الطريق القويم المن الموقع المناز الذي يسمى الى المقوس المناز المناز

 ⁽۱) محافدرة الاستاذ مصحفي مرعى بدار المتقابة علم آ٩٨٦ لم تكتمل بمحبب الحدوان على المتابة المتاحما ورايتا لاسينها نشرها بحالتها .

واذكر بالمخير نقابة المحلمين اذكرها بكل خير لانها صاحبة النفســـل في إننا هذا في هذا المكان في هذا المنبر القومي الذي تعلو نميه مصلحة مصر على كـــــل مصلحة

وانتم تطهون أيها السادة بدار حديثي . . . تطبون انني جئت لاقول كلمة العلم في تانون يعد مشروعه ويطلب الراي فيه وقلت بعض الراي في صحيفة وزعت وفسرت وسلختُمر بعض الذي قلته ثم استكبل ما لم أقوله للصحيفة التي تفضل رئيس تحريرها وأجرى معى الحديث

موضوعى: تاتون عنوانه حياية القيم من العيب هذا المشروع يستعمل في لغة التقون الفاظا لا يعرفها الفقون أولها كلية عيب ... فالعيب في اللغة هو الوصم والعلم والقانون لا يتنن العيوب ولا يبحث عن العيب انها يبحث عن هل جنائي جريبة . . . غان كان هذا المشروع اراد ان يجعل من العيب جريبة ويعاتب عليها غيذا محل للمناقشة لآنه أوضح من أن يكون مجلا للهناقشة جديدا في عالم القانون .

والعيب الذي يريده واضع المشروع:

تلنا انه لفظا منهومه اخلاقي لا تانوني ولكننا سندخلي عن هذا النظر ونساير واضع المشروع ونسير معه لنرى هل بنتهي الابر لان يتوم للعيب شكل بنتق مع الجربية كها نعراعا في تلون العقوبات . . .

نلفذ الطريق من بدايته ٠٠٠

قال واضع المشروع ان العيب هو الخروج عن القيم وهذا يتضع من المادة الاولى منه أنه خروج عن القيم اذ ان حماية القيم الاساسية للمجتبع واجب كل مواطن والخروج عليها عيبا برنب المسئولية وفقا لهذا القانون وبناء على هذا قاول ما يستخلص من هذا القانون أنه يرى ان العيب الذي يحدد المسئولية هو الخروج على القيم . .

ننتقل الي خطوة اخرى :

اذا كان العبب هو الخروج عن القيم نها هذا العبب الذي يريد الشدارع أن يؤثبة ...ما هي هذه القيم ؟!

هنا ليضا نبدأ باللغة

ان تيبة الشيء في اللغة هي تدره هي ثيفه والثين يصمي تيبة لاته يقوم مقام الشيء هذه معلى التصادية تستميل في المجلل الانتصادي والقانون المدني الحيانا بتحدث عن التيبيات تقابل المثليات ... أشياء تيبية وأشياه مثلية فالقيهة في الانتصاد هي تيبة الشيء ... هي ثينه ومن بقب المجاز انتقل المفهوم من الملاة على نوح من الأخلاق تسمى تيبا الخلاقية هذه هي أيهات الإخلاق المحدق ... كالابلة ... كالشجاعة ...

هذه قيم لاسباب عدة :

لاتها تستيد تبيتها بن ذاتها لا بن شرع الشارع ولا بن أمر الأسمر ٠٠٠٠٠ الصدق جبيل لذاته لا لان الشارع ارتضاه ولو كان الشارع _ وهذا فرض طبعا غير متصور ولكن بن الناحية الطبية جائز _ لم يحدد الصدق لوجد الصدق مكانا له في كل مجتبع انساني .

أمهات الأخلاق كالصدق والإمانية تستيد قيينها من ذاتها ... تعرض نفسها على الناس بذاتها لا بقوة السلطان .

ان المجتمع لا يستطيع ان يكون مجتمعا مطمئنا جديرا بأن يكون أسرة واحدة تسوده الامائة ، الا اذا بني على القيم ،

يتول الله سبحانه وتعالى :

« أن الله يلبركم أن تؤدوا الهائلت ألى أهلها وأذا حكيتم بين الناس أن تحكيوا بالمسسدل » .

هذه هي لههات الفضائل ... كل هذه هي اصول الإخلاق اطلقوا عليها في غرنسا تيبا وقالوا عمها في اللغة الفرنسية (غالبه) وفي الاتجليزية (فالهو) وييدوني انتا في الفصحة تقلناما عنهم بمعني انتا اخذنا هذا المعني المعنوي للعيبة من الفرنسية هذا رأي علمي قد اكون فيه مصيا وقد اكون خطئا لان العلم عندنا يقوم على الظن ولا يقوم على البقي على أية حال القيبة لها مفهوم عندنا كمفهومها عندهم في مجال الاخلاق القيبة غضيلة من المهلت الفصائل استقر هذا عندنا ح.، لا يهم ان يكور وجال اللغة عندنا قد صفعوا با صنعوا الفرنسيون هنا ... المهم انك اذا تلت القيبة في الفصحي هي خارج نطاق التجارة والانتصاد والمال غائك تعني أصلا من اصول الإخلاق كالصدق والابلة ...، المغ ... المغ ... المع أسلا

من خصائص هذه القيم أنها تستبد من ذاتها .

الخصيصة الاولى: انها تطلب لذاتها ولذاتها لا عائدة من ورائها قد ينبغى على المستق مبرة بالفة . . . ابهائه بالمدق يضرب عليه أن يكون صادق ولا ينظر المضرر الذى سيائي من وراء صدقه .

الخصيصة الثانية: ان التيبة لا تحول ولا نزول . . . الات السنين انتضت على الجماعات الانسانية موق الكرة الارضية والصدق هو المستق والامائة هي الامائة والتعدل هو المعدل ـ اسمى الفضائل ـ شاء الشارع أو لم يشأ لان تيبتها مستبدة من ذاتها .

الخصيصة الثلثة: الفضيلة بن هذه الفضال الامهات نقيضها الرفيلة ولذلك الخروج عليها بكون صادق وأبا الا تكون الخروج عليها بكون عليه الانتكان على الخروج عليها بكون عليه المنتكون تلكون فلا الا تكون عادل أو لا تكون فتكون ظاهم ... الخ . ان لكن فضيلة بن الفضائل الامهات نقيض ولابد أن يكون نقيضها رفيلة أو عيب .

ولهذا لا غرابة أن يكون وانسع هذا المشروع الحيلية التيم الانسلتية للمجتمع المجتب كل والحن والغروج عليها يكون عبيا ده كلام قابلع في أن القيم هذا قيم اخلاتية لان هذه القيم الاخلاقية هي هذه الإخلاقية هي وحدها التي لكن قيبة منها تغيض الخروج عليها ينتهى الى تقيضها والاخذ بها التيم الاخلاتية لل حدم عن غير لذاتها وبذاتها نقيضها لالخلاتية لل عيب لذاته وبذاته عنين يقول واضع المشروع حملية القيم الاسلمية للجنبع واجب لتول له مسهما وطاعة وحين يقول أن الخروج عليها عيب يرتب المسؤولية لقول السهائة لكن على أن تحيل القيم على مفهومها الخلقي فقط لاتها في حدود هذا المفهو المنافق من الخروج عليها عيب وأنا تلت واكرر أن أخس خصائص هذا الخلق أن الخروج عليها يعني التورط في تقيضها أخرج عن الصدق تكون كاذبا

تلنا ان واضع المشبروع عرف العيب انه المخروج عن القيم . جاء في المادة الثانية ليمطينا تعريفا للقيمهم

أعجب العجب :

(خلى بالك معليا يا حامة . يقصد حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية) القيم اللي انكلم طبيعا في المادة الاولى وقال ان الخروج عليها عيب جاء في المسادة الثانية وقال انه بقصد بالقيم الاساسية في تطبيق احكام هدذا القانون المبادئ المقررة في المساحب المساحب الاسامسية القول له قف عفدك انت تداول أيها الشارع ان تسمى الاشياء بفي مسمياتها فالمتبي لا يمكن أن تكون هي المبادئ المقررة في المستور لا يمكن . . . ومد سبيد بالاسسيدية .

اولها ٥٠٠ أن التيم ترسبت في الوجدان والا لما سميت تيما ٥٠٠ صارت هقيدة ٥٠٠ مُلقيهة مقيدة يعمل بها النّاس عن يقهن مستكن لا يقبل البحث فيه ٥٠٠٠

لكن مبادىء الدستور ككل دستور فأتول له لا والف لا لان التستور نفسه هناك احتمالات ان يتفير . . ورسم طريقة التفير فيه

وكبا تلنا أن للتيم الأخلاتية تداسة أبا لاتها بن عند الله وهذا هق لاتنا على
دين ! ولكن هيوا أو أننا لسنا طلى دين أعلموا أيها الاخوة أن هناك المحدين
يؤينون بالتيم الأخلاقية يعصمونها من المنتشئة أو البحل يخلقون عليها تداسسة
لاتها تيم اخلاقية من تيم الجماعة الانسائية بقدر ما اجتبع لها من هذه المتيم ولسكن
الدستور لا يخلع عليه القداسة ومن أولى القوانين والتعرض لها لا يمكن أن يستبر
عيسسا .

فهذا الذى وضع الشروع اقول في حقه با يازم ان اثوله لرجل ببحث من الحتيتة ويأتبر بأوابر العلم تيازيني ان لتوله أنه استعبل *أساوب المقالطة* ٥٠٠ اتول هذا مع شدة هرمس على زبلائى من رجال القانون الذين يطبخون الحلجات دى بع شدة عرمس للمسحاق الذى زارنى فى منزلى ومسالنى ما رايك ؟

انا على ولكن أنا اعيش الان في هذا البلد على حلقة الحياة ... هذا تضاء ... هذا قضاء . استوفاه

اهُواني : انا تلت للمحنى الذى شرفنى بالزيارة فى بنزلى (أن هــذا التشريع تلبس بالخديمة لان التهية فى لفتنا الفصحى لا تكون الا تهية اخلاقية لانها أزلية ... لان قوتها فى ذاتها ... اما الدستور وكل تأنون فهو قابل للنفير ،

اخواني اندم لسكم تسارعنا الذي وضع دستور سنة 1971 م وأنا سسميد قوى بوجود حافظ هنا الانه مين وضعوا هذا التشريع وأرجوا أن يقبل منى التعرض لهذا الموضوع .
الموضوع .

رد هافظ بدوی « استائی دائها بس ارجوا ان تتبل منی النعتیب » .

ويستطرد الاستاذ مصطفى مرعى قائلا:

ان الدستور سنة 1941 م استعمل كلمة تيمة في موضعها في المادة ؟ منه (خلى بالك معايا با حافظ) ننص في المادة الناسعة على : أن الاسرة اسلس المجتبع توامها الدين والإنخلاق والوطنية وتحرص الدولة على الحفظ على الطابع الاصيل للاسرة المحربــة وما يتمثل فيها من تيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتبيته في علاقتنا داخل المجتبع في محرم...

واضع في غلبة الوضوح ان التبهة هنا وضعت، في موضعها الصحيح ، . في الاطار الخلقي المنوى البعيد عن المبياسة وفي المادة ١١ من دستور سنة ١٩٧١ ينص على :

تكل الدولة ويلتزم المجتمع برعاية الاخلاق وصابتها والتمكين للتقاليد المصرية الإصيلة وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية .

تلت لكم أن القيبة منهومها المنوى أخلاقي وليس سياسيا وهناك شاهد ثالث على ذلك هو استفتاء 11 أبريل سنة 1949 الذي حسرى على عدة بسائل — السالة وهم منها نبين الاسمون التي يقوم عليها المجتبع الجديد وبن بينها الالتزام بالسلوك الإخلاقي الذي يندع بن ديننا الإخلاقي من القيم الاساسية (لارض مصر ٠٠٠) « القيم منهومها أخلاقي لا سياسي لا لان فعمتور سنة ١٩٧١ اشار اليها وهندها لكن أينسا استفتاء سنة ١٩٧١ م » .

ان السيد الرئيس يوم أمر بهذا الاستفتاء تقدم ببيان الى الامة وتقضل ووقف على كل أسلس من الاسس التى عرضت للاستفتاء وقف عليها وقفة في بيان مطسول نشرته الاهرام في أبريل سنة 1979 م • لهام الالتزام الخلقي وذكر غيه كلمة قيم •

قال الرئيس نفسه في بيان اتجه نيه إلى الابة وبنشور في المسطف وبمايا الجرنان

قال : الالتزام يعنى « عايز يشرحه الى الابة » الالتزام بالسلوك الاخلاقي الذي ينبع من ديننا ومن التيم الاسلمنية لارض مصر .

قال أأسيد أأرفيس : دى أولها كلمة أسمها الميب نعرف أن ده عيب ما نعبلوش . . . ده بيفسر الالتزام بالسلوك أألى بستفاد من التيم نعرف أن فيه عبب ما نعبلوش .

« دنيا الحب والوفاء والإصالة » • •

يعنى نعيش في دنيا الحب والوقاء والاصالة . . كل ده خصائص شعبنا واحنسا بنبندي حياتنا الجديدة حاتحطها أبيض واسود وبوضوح

حاصل ما تقدم حين نذكر في متابنا القبهة لايراد بها الا تبية خلقية كما أرادها دستورنا في المادة ٩ و ١١ وكما أكدها السيد رئيبي الجمهورية في الاستفناء وذلك في كليته الشهورة.

ان واضع هذا المشروع من رجال القانون وقد نقول انه تغريط فيه ... اذا احسسنا النظن . لكن هناك احتبال كبير ان ده مقصودا بنه ، .. لانه يريد ان يخلع قداسة على نظام الحكم من جملته وتقصيله ليس فقط بالنسبة لمبادىء الدستور بل وايضا لسكل ما ينص عليه القانون ورجال القانون فيكم يعرفون ان كلمة قانون حين نقال تعنى كل ما امر الفسارع به في اوي تقون من القوانين المنحدة ،

لهذا غزعت . . . ليه الغزع ؟ اذا جاز ان تخلع القداسة على القيم الاخسلاقية غلا تناقش غلا يبكن أن يقال عن نظام من صنع الانسان قابل للتغيير انه مقدس لا يمس .

كان عندنا نظام ملكى وكان عندنا دستور وضعته لهنة بن علياتنا وعاتت با عاتت لانه رهية الله عليه كان قد اساء القان بها في وقت بن الاوقات ولذلك سباها لجنــة الاشتياء .

۔ ونظر مصطفی مرعی الی فکری مکرم عبید حیناڈ وقال لــه : ــ مش کده ولا لا یا فکری ۵۰۰ وهفارد فکری مکرم عبید محیدا ۵۰ کده ۵۰

مقاطعه : « لم يتبين منهومها ولا الفرض منها غير الضوضاء » .

وهنا تدخل الاستاذ نكرى مكرم عبيد قائلا : « ايها الاهوه الاعزاء ايها الزبلاء ارجو الاستاع ايها الاهوات المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنازع المنائل المنازع من المنازع المن

ايها الاخوه لولا هــذا الجو من الحرية لما استمعنا الى كل هذا ... نعلينا أن نستم ونتثلثش بطريقة ديمقر اطية لذلك لرجوا أيا كان الرأى أن نستمع .

ويستطرد الاستاذ وصطفى ورعى قاتلا :

ا**شد ما يزعجني وحياتي** ف المصاه شاهدة على ذلك واسعد ما يصعدني أن اجد خصمي في الطرف الأخر خصما تويا لانازله واؤكدلكم . . .

مقاطعسه « عباره عن غوغاء وهنافات غوغائيه » .

الاستاذ مسطنى مرعى : زمالتي الاهباد من المعلمين يذكرون جيدا من كان بريد منهم أن يسبمنى فلا يأتي الاحين يعلم من خصيبى . . . ؟ لاته هين يستيتن لننى أمام خصم قوى عندنذ برى أن هناك مجال ليائي ثم يأتى .

هذا في مجال خصومة التقاضي نما بالكم في اجتماع لا خصومة نبه ٠٠٠

نحن هنا نسمى وراه الحقيقة ولقد بدات كليتى قائلا أن طبى لا يعدوا أن يكون طنا لا يقبنا بعد ذلك رحبت غلية الترحيب بان يكون ببننا حافظ ، و وحافظ بدوى . . وحافظ بدوى . . ان يكون ببننا نكرى . . . اعتبرت هذا فضلا منهما وسلمها وأسلمها منهما لا ليسمعوا مصطفى مرعى ولكن ليطلبوا الحقيقة كينما كاتت وحيثها كاتت وأنا بقلول لتكرى زميلى وصديقى وحافظ كذلك ولما يقولولى اننى استلاهم عسليزين يعجزوني وهم اعجز فنى .

لا ... لا أنا أقول للاخ الفتوه (يقصد من قلم بالقلطعه وطلب مسماع الرائي
 الاخر) .

أنا معك حتى الصباح .

متاطعيه . . تهتف هناغات مختلفه .

مصطفى مرعى . . ايها الاخوة : اعطونى صبركم واسأل الله أن يصطينى الصبو عليكم انتم شبان اما أنا فلست شباء وكل طاقة لها حدود وأن كنتم لا تريدون أن تسمحوا فأمّا على استعداد لان أغادر هذا المكان فورا -

مقاطعيه « تطلب بشدة الاستماع » •

مصطفى درعى: في سنة ١٩٢٢ وضع اول دستور لمصر وضع في ظل نظسهام سلطاني وكان يهم الملك وقت ذاك ان ينمى الدستور على حياية العرض ولانه بسلم ان الدستور لا حصائة له فقد طلب الملك من لجنة الثلاثين أن تضبع نصا يجد احكاما بذاتها في الدستور لان رجال القانون الذين كان يستشيروهم حيناذ قالوا له ان الدستور ككل شرع انساني يقبل التغير فان شئت ان تحصن عرشك غليرد في الدستور المواد الذر يتناول هذا .

ولذلك طلب من لجمة الثلاثين أن تنزل على رغبة السلطان أو الملك . . . الحق انهم كاتوا في منتهى الإمانة سايروه ولكن بثين التنضوه منه لحساب الامة .

ماذا اقتضوا ، أ

نست الملاة ١٥٦ من دستور سنة ١٩٣٣ على الاهكام الخاصة بشبكل الحبكومة النيابي البرلماني ٠٠٠

لجنة المستور قالت نحط دى الاول لان البلد استفادت من كون الفظام نيابيا ٠٠٠ تانون لم تكن هذه بدايته ٠٠٠ (أن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيلي البرلماني ونظام وراثة المسسوش ومبادئ الحرية والمساواه التي يكفلها هذا العستور لا يمكن اقتراح تغييره) . لماذا وضم هذا النص ؟

ولولا هذا لكان التغير ممكنا لان واضع هذه المادة يتصد بها حمسالية العرش والحريات العامة .

ويقصد أن يجمد الدستور حين يتعلق الامر بهذه الاحكام فلا ينكر في تغييرها . . . خلعوا عليها الحصائة ولولا هذه الحصائة كان الدستور يمكن تغييره . .

من نلحية أخرى كاتب المادة ١٧٤ من قانون المقويات السابق على عهد الشورة تحرم المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادىء الدستور الاسلسية للهيئة الاجتباعية بالقوة أو الارهاب من باب مفهوم المخالفة الذى يكتب بتحديا هذا الجزء من الدستور ما كان يقع تحت طائلة المقلب لاته لكى يقع تحت المقلب كان يلزم القهجم على هذا الدسستور ببذهب من المذاهب التى تدين بالقوة ، ونجد في المجليع الجنائية أحكام صدرت من حكمة النقض في قضايا كثيرة في المهد القديم السابق على الثورة سديث ظهر من يقهجم على النظام الملكي وعلى مبادىء الدستور فقضت المسكمة بالبراءة لان دعوته لم تقدين بالمورة .

المادة ١٥٦ من دستور سنة ١٩٢٣ راحت ببتاش غيها حاجة خالص والمادة ١٧٤ عقوبات تنيم حل محلها المادة ٨٩ عقوبات جنيدة ٥ تماتب بالعبس أو الغراسة كل من روح في الجبهورية المصرية بأى طريق بن الطرق لنغير بباديء الدستور الكل من روح في الجبهورية المصرية الإيساسية المناه الاجتماعية وتصيد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية أو تلب نظم الدولة منى كان استمبال المنسوة الطبقات أو القضاء طبقة المناه الذي شرع لنا بعد الثورة وضع دستور سسنة ٢٦ مسنة ٢٦ مسنة ٢١ تملك الدستور بغير حصانة تشيل غرد من الاتراد الحسكم كللصمنة التي كان يتحدث عنها دستور ٣٦ في المادة ١٥٦ . . . لصبح الدستور شانه شأن اى بشروع آخر م. اك أن نقده والى أستغناء لدستور آخر بحيث تكون هذه الدودة غير مترونه بالمناوة أو الارهاب تدوو الى استغناء لدستور آخر بحيث تكون هذه الدودة غير مترونه بالمناوة أو الارهاب .

انتقل من هذا المني

وانا لا اريد أن الحيل الى أن وأضع المحروع الجنيد الذي اجتمعنا لننافشه اليسوم منافشة هرة صلعب الامر والنهي قال:

ان المروض من هذا القانون نسخة عبلها بعض أهضاء الحزب الديبقراطي ٠٠ بقائسي ان هذه هي الكلمة الإخيرة علشان نكسر الاقلام ونقطع الالسن ٠٠ والباب مفتوح للحوار . . حرام . . غلية الحرام . . مهما اغتلنت آرائكم ان تصدوا على الابة بف أن نتناقش ونحن مختلفون لان الحقيقة تبدوا وتظهر حيث تحلك الاراء . .

دعونی اقسول :

وليتل منكم بمد ذلك تمتيبا على ﴿ أَو نقدا لَى أَو تجريحالَى على الرحب والسعه . . . المسلحة مصر الاننا نطلب الحقيقة والحقيقة بنت البحث والبحث لا يتانى الا أذا تصارعت الاراء . .

القسم الذي : اتف الان على ضرورة العلم بغير وازع فى ان انطلول على غسيرى ويضر رغبة بان اكرر هنا أو هفاك ـــ الها اعيش عؤلتي الآن لكن لقول المتعقة واسعد ما بسعدتي أن أصل اللها واقتمها لكم ولتسمئوها بعد ذلك تحت اقدامكر . . المولها بيئين لا اعرف فى هذا هواده لانه لا هوادة فى الحق ولو دغمت ثمن الذى النول رئيتي أتولها الدى والمسلم ان الذى الدول المسلمين الدى الدول المسلمين فى الدستور الفياسية والدستور تداسه تداسة المتيم المخلقية .

قد سخر وسحق القانون وسيادة القانون . . . قد سخر القانون لانه اراد أن يكم الانواه ويكسر الاتلام بغير تصد ويغير تعذيب ... عائست مصر وقتا رأت فيسه الاهوال وهاكمنا الهوم اخرجنا من هذه الاهوال . . . هذا حته أتوله في كل وتت لتــد نتلنا من وهدة النار ألى الظل الظليل . . . لا انكرها نمثلا أتى بثورة النصخيح وأعلى نيها كلمة القانون واعلى كرامتنا معه . . . اخذنا معه نستروح ونستنشق نسيم الحرية لكن سيادة القانون تبقى شعارا اجومًا أذا ما أمرغناه عن معناه وأخذنا القـــانون واستميلناه اداة نخلع التداسه على الدستور وعلى التوانين والنظام وهذا يمنى لا نقد . . لا حوار . . لا مناقشة . . . وهذا لا يرضاه احد . . . لهذا تلت ولذلك اتول ان واضع المادة ٢ سبى الاسماء بغير مسبياتها . انهم ان يتول القيمة الخلقية الخروج عليها عيب لكن أن يتول أن التيبة التي يعتبر الخروج عليها ميب هي التيبة السياسية هى التى رتبها التاتون . . اقول له لا أن تسخر التاتون في غير ما أعد له القسانون ولذلك لتول أن الذي وضع هذا المشروع أساء جدا الى صاحب ثورة التصحيح لان هذ الثورة عايشة بفضل سيادة القانون فلما يستعمل هذا للقانون ليكون قيدا على الاقلام وهجرا على الالسن بدل المصا نكون قد وقعنا في خطيئة لكبر من الضرب بالعصا فبعد أن عرف الناس بأننا نعيش في سلام معيب كبير أن نضرب بالقانون بدلا من الضرب بالمصا أنا بقول ده والدستور في يدى ويقول سيادة القانون اساسية .

« أجبل حلجة وضعتها يا حافظ » .

حافظ بدوی : طبقناها .

مصطفى مرعى : القانون له رجاله والقاعدة القانونية اذا ما خرجت من المسواه هؤلاء الرجال وخرجت من رجال لا يفهموا حرمة القانون دول اصم في العمل .

ان سيادة القانون اساس الحكم في الدولة هكذا ينص النستور •

الملدة اللي بعدها بتقول تخضم الدولة للقانون واستقلال التضاء وحمسسانته ضهانان أساسيان في حملية الحقوق والحريات . . .

سيادة القانون ٥٠٠ نعبه كبرى جين نفهم ونطبق تخضع الدولة للقــــــاتون لا العكس . . والمكس هو الواقع في المشروع الذي نناقشه . سيادة القانون تقوم على ان يكون القانون سيد لا خادما ، وقد عرفنا أن هسذا الشرع يجعل من القانون خادما لا سعدا ،

متى صدر هذا القانون مستكون مفسالفة التيم اعمال مؤشة عليها عتاب بتقى تلتحق بتانون المتوبات زى عشرات القوانين اللى دخلت فى تانسون المتوبات ولكن الشسارع فى هذا المشروع لا يريد ان يسمى دى عقوبات ... بيسميها تدابي .. واقرأ النهارده لدكتسور فى التانون سألت عنه فقاقوا أنه بسدير سكته الوزير ... بيسسا فى مكتب الوزير ... وزير المسمل . يتول هذا الدكتور إن الجزاء المقتر يسير لا يصل الى حسد المقاب وانها يدخل فى دائسرة التدابير الاحترازيسة لحماية البلاد من الالحاد اى ان الحربان خمس سنوات بن الترشيح لو تأسيس الاحسراب او مزاولة المهسل اى تطبع الرزق والمزل بن الوظيفة الماية والمنع بن مفادرة البلاد ووضع الشخص فى مكسان معين ...

كل هذا من تبيل التدابي اليسيره ،

رجمت المنقلات . ، رجمت المنقلات .

بقاطعسة وثرثرة

مصطفى مرعى : المتقلات في طريقها اليكم -

مقاطمة : لا معتقلات يا مرعى في عهد السسادات وبدأ الناس تهتف هنافات مخطفسة .

فكرى مسكرم عيسد : أيهسا الأهبوة الاصبراء أرجو الهسنوء الشد حضرنا لاستماع محاشرة عليه ولكني أقرر أن الزميل بمسطفى مرعى قد خرج عن الموضوعية .

مقاطعة وبدأت الهنامات المفرضة والغير هادعة .

وانتهت المحاضرة

ةانون الطوارىء والقوانين البديلة

أسيد الاستاذ الدكتور محبود معبود مصطفى المعابى عُقَّب رئيس الجمعية الدولية لقانون المقوبات وعهيد كلية الحقوق

۱ سالطابة بالهاء حالة الطوارى: لم تكف الهيئسات المختلفة الشستطة بالقداون من المطالبة بالهساء حالة الطوارى، بل بالفساء تاتون الطوارى، قائسه ، بن بالفساء تاتون الطوارى، قائسه ، بعض لعكسلم العسار، ، ففسلا هن اتسه يمكن اصدار تشريمات ، وكان رد السلطات ان الحوالة المؤارك، في التابم مصر أو جزء منه ، وكان رد السلطات ان الحوالة المذكسورة أن يتسنى الفاؤهسا الا بصدروال اكثر المدوان ، تابيا لبرعت مساهدة السلام مسع اسرائيل لم تسبع هذه المجة تاتيد ما المنابع ما المنابع من المنابع منه المنابع منابع عنه المنابع منابع منابع عنه المنابع منابع منابع منابع عنه المنابع منابع منابع عنه المنابع منابع منابع عنه المنابع منابع منابع

تنفس النابى المسعداء ؛ إذا استرحوا من تطبيق لحكسلم استثنائية تنتخص من حياتهم وحقوقهم وضبائتهم ؟ عدالون الطوارىء يجيز وضبع غيبود على حريسة الاشخاص في الاجتباع والانتقال والالبة والمرور في لبلكس أو اوتسات بعينة واللبش ملى المستمه فيهم أو الخطرين على الامن والنظسلم المسلم واعتقامهم من المن والنظسلم المسلم واعتقامهم من المناف (البلاة ؟) (؟) ، وليس للمعتسل أو المتبوض عليه أن يتظلم تبسل ثلاثين يوسا ؛ يضاف البها خمسسة عشر يوما للغمسل في نظلبه (المرتبس الجمهورية أن يشكل هذه المحلكم بالمنافة ضباطين من القوات المسلمة (الملاة ؟) ، ويكون للنبلية العالمة عنسد المحتبق والمستشار الاطالة (الملاة ١٠) ، ولا يجوز المطعن بأى وجسه من الوجوه في الاحكام المسادرة من محاكسم لمن الدولسة (المسادرة من محاكسم لمن الدولسة (المسادرة من محاكسم لمن الدولسة (المسادرة من محاكسم لمن الدولسة

٧ - خبية إسل الغاس: غند كاتوا على يتين بن عسودة العيساة الطبيعيسة بنخذ إحسراء جناتي الا بناء على جريبة وطبقا للتقون الملدي ، ولا يحلكم منهم الا لهم إلمكمة العلمية ، وهو با نفس عليه صراحت الفقرة الثقية بن المسادة ١٩ المر المكمة العلوبية ، وهو با نفس عليه صراحت الفقرة بقاة بقد بن المسادة ١٩ التوانين الاستثقية إلى النم علىه مسلت امكالما لتقون الطوارىء واهجا الققون رقم ٢٤ لمسفة ١٩٧١ ابتنظيم غرض العراسسة وتلين سسائية الشحب . خلب لهال الجمهور منديا أصدرت الدولة بفسسم الشحب توانين مليو سنة ١٩٨٠ ، غلث الاستكم المسكرية ، محلوق الارتفانين التي لم يعدها تقون الطوارىء . ف ١٥ ما يو سنة ١٩٨٠ صحر تأتون العبب يجوز باسم المسئولية للديان الدياني الم يتواني ما المسئولية عربان المواطن من محتوقة السياسية دون أن يحلق الديان محتول هذا على ارتكاب جرية وخلول هذا المدتون محتول الدياسة الذي يجود المواطن من هو الدوان من هوته الدياسة دون أن يحتول هذا المدتون محتول الدواسسة الذي يجود المواسسة الذي يجود المواسسة الذي يجود المواطن من هو الدوان ودارتها دون أن نتحت عليه جريهة ، وهده سجى المواطن من هو الدوان ودارتها دون أن نتحت عليه جريهة ، وهده سجى المواطن من هو الدوان من قوت طبه جريهة ، وهده سجى المواطن من هو الدوان و الدوان ون نتحت عليه جريهة ، وهده سجى الموانية و الدوان و الدوان ون نتحت عليه جريهة ، وهده سجى المواضن من هو الدوان من قوت عليه جريهة ، وهده سجى المواضن من هو الدوان ون نتحت عليه جريهة ، وهده سجى المواضن من هو الموان ون الموان ون الموان المقون ون المواضن من هو الموان ون الموان ون الموان الموان ون الموان الموان ون الموان الموان ون الموان ون الموان الموا

 ⁽۱) عقب مقتل رئيس الجمهورية في لكتوبر ۱۹۸۱ عجر تسرار رئيس الجمهوريسة المؤلفت باهسائز
 مثلة الطواري، دوانش عليه ميلس الشعب ، وقد تحد سريانه حتى مارس ۱۹۸۱ .

 ⁽۲) بمتنفى ترتر رئيس الجمهورية رئم ۸۲۸ أسغة ۱۹۲۱ عبد الى وزير الدلفاية سلطة التضالا
 (۱) من الجارة الثالثة من الخارة الثالثة من الخارة رئم ۱۲۶ أسغة ۱۹۸۸ .

في المعاضرة الاولى من هذه السلسفة أن ابعينا أهم مختصفا على الفتتونين المنكورين . وتقتصر في هذه المعاضرة على التعليق على قانونين من توانين مايو سنة . ١٩٨ ، وهما : القانون رتم ١٠٠ لسنة . ١٩٨ بانشاء محاكم أمن الدولة ، والقانون رتم . ١١ لسنة . ١٩٨ بشأن المستبه ميهم .

(١) غانون انشاء مملكم ابن الدولة

٣ - المقتصاص يحكية لمن اللاولة: تعتاج صياغة القانون الى دقية بتناهية في اختيار الألفاظ والعبارات بحيث تدل بلا لبس على المضبون المصدود ، وقسد نتدم علم المقانون في تقسيم الجرائم المحكية بالتالى ، بثلا أصبح للجرائم المسكرية بدفول محدد ، فهي الجرائم التي لا يرتكهما الا المسكريون ، واصبح اختصاص المحاكم المسكرية مقصورا على هذه الجرائم (١) كذلك الجرائم الملكم المحتى المحدد ، فهي الجرائم الموجهة الى شخص الدولة . المنسس الدولة ويناه من المولة المنافرة على المنافرة بالمنافرة على المنافرة على المنافرة على المحتى المحتى الدولة المنافرة على المنافرة على المنافرة على المنافرة إلى المنافرة إلى المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة على المنافرة على المنافرة على المنافرة المنافرة على المنافرة على المنافرة المنافرة على المنافرة عل

من المنطق اذن عندما تنشسا محلكم لابن الدولة أن يكون اختصاصها متصورا على الجرائم المسسسة بلن الدولة الخارجي والداخلي ، ومن الواجب كذلك أن تجاط بلاسمي الضهائات بالنظر لجسامة العقوبات المتررة لهسا . وهذا ما معلمه المشرع المرنسي ، مقد أنشا محكمة واحدة لابن الدولة بقانون 10 يناير سنة ١٩٦٣ (١) .

لها التقون المرى نقب انشا في دائرة كل محكية من محاكم الاستثناف محكية ابن دولة عليسا أو اكثر ، كيا أنشسا في مقر كل محكية جزئيسة محكية ابن دوليسسة جزئية أو اكثر (المادة الاولى) - وكان ذلك تبعا الانسساح اختصاص هذه المحاكم النظر في جنايات وجنع هي في الاحساس من المحاكم العاديسة لانها لا تبس المحلق المحايم المحاكم العاديسة لانها لا تبس المحلق ألما المحتبة ابن المحلق ألما المحتبة ابن المحلق ألما المحتبة ابن المحلق ألما المحتبة ابن المحتبة ابن المحتبة المحتبة ابن المحتبة المحتبة ابن و (المحتبي) و (المحتبي كرد) و (التلق) و « الرابع » بن الكتاب المسابى من تأتون المحتبية بابن الدولة : جرائسم المحتبية والمحتبة بابن الدولة : جرائسم التربين و النسميرة واختلاس المحالم والمحدون عليه والمختب والمنسميرة والمنسميرة واختلاس المحالم والمحدون عليه والمختر ، وجرائسم التربين والنسميرة واختلاس المحالم والمحدون عليه والمختر ، وجرائسم التربين والنسميرة واختلاس المحالم والمحدون عليه والمختر ، وجرائسم التربين والنسميرة واختلاس المحالم والمحدون عليه والمختر ، وجرائسم التربين والنسميرة والمحالمة المحالم المحالم والمحدون عليه والمختر ، وجرائسم التربين والنسميرة واختلاس المحالم المحالمة المحالم المحالم والمحدون عليه والمحدون عليه والمحدون عليه والمحالمة المحالمة المحالم

 ⁽١) انظر التفسيل في كتابنا عن الجرائم السكرية في القانون المارن ج ١٠٢٠

⁽٣) لتظر ني ذلك « نموذج لتانون المتوبات » •

⁽٣) رغم الفصادات الذي تدررت أن يحاكم أمامها غان الفته الفرنسي يعتبرها محاكم استثنائية ، والشاعر أنه تلما نحق والشاعر أنه تلما نحق والشاعر أنه تلما نحق والشاعر أنه تلما نحق والشاعر أنه المحاكم السكرية التي كانت تنظر ني المجازم بأن المنتج المجازم بأن المنتج المناسخ بأن المنتج المناسخ بالمناسخ المناسخ المناس

ولا يحتمل نص المسادة الثالثة من التانون رقم 1.0 لسنة . 194 الا تعسسيرا واحدا ؛ وهو انه قصد بب تقنين أوابر عسكرية صدرت بناء على المادة المنسسمة من تانون الطوارىء نهذه المسادة تنس على ثبة « يوثر شيس الجمهورية أو لما يقوم مقلمه أن يحيل المسادة على عدة المسادة مصدرت أوابر جمهورية بتعددة ، منها الابسر رقم ٧ لسنة عنها اعام المن الدولسة . وبنا الخوالم المنافق المسادة كثير من جرائم القسقون العام الى محاكم أدن الدولسة . من بينها الجرائم المنصوص عليها في الابواب الاول والثاني والثاني مكرر والنالسك والرابع من الكتاب الثاني من مانون المعويات ؛ وكذلك الجرائم المنسوص عليها في المسادة والمسادة والمسادة عنها المسادة والمسادة والمسادة والمسادي المسادي والمسادة والمسادي المسادي والمسادي والمساد

والملاحظ أن محاكم أمن الدولة الجديدة قد انسبع اختصاصها كنيرا مسن الخصاص محاكم أمن الدولة التي شسكلت بناه على قائسون الطوارىء فيها يتطلب عبراتم القانون العام . حتى أن الاسر الجمهورى رقم . كاسنة ١٩٥٨ بتشب كيل محاكم أمن القانون العام . كتني مبحكية أمن دولت جزئيسة واحدة في عاصمة كل محافظات النظر في الجرائس التي تقسع بالمخالفة لاحكام الاواسر المسكرية والاواسسر بالمائها الي بحاكم أن الدولة .

\$ — تشكيل محكية لهن الدولة العليسا : جساء في الاعبسال التحضيريسة للتاتون رتم 1.0 لسنة .10 أن الشرع قسد انتسى هذا التشكيل من محكية أسمن الدولة أن مرنسسا فنتضى إسكية أسمن الدولة ألطيا من ثلاثة من مستشارى محكية الاستثناف على أن يكون الرئيس بدرجة الدولة العليا من شباط القوات المسلحة القضساء الى عضورية هذه المحكية عضسوان من شباط القوات المسلحة القضساء المقتضاء المستكيل برتبة عبيد على الاتسل محكية أمن الدولة في فرنسا برئيس الجمهوريسة » - ويجب التنويسه الى أن تشسسكيل محكية أمن الدولة في فرنسا برئاسة الرئيس الأول لحكية الاستثناف وعضويسة أربط من ميث الضمائلة الرئيس المحكية المناسمة الرئيس عائرة أو مستشسار أربعة مستكيل من تشكيل محكية الجنابات > فهذه المحكية يرئسسها رئيس دائرة أو مستشسلة بيحكية الاستثناف ومعه عضوان يجوز أن يكونسا من بين قضساة المحكية الإنتذائيس وما بعدها) .

 ⁽١) انظر كتابنا عن الجرائم الانتصادية في الكانون الخابن _ الطبعة الثانية صعفة ١٩٧٩
 بند ١٧٥ وما بعده ٠

 ⁽۲) المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات وهو أهد المؤتمرات التي تضمنها دورية الجمعيسة الدولية لتانون المقوبات -

 ⁽٣) انظر أدر رئيس البمهورية رقم ٩٢ أسنة ١٩٧٧ بلطلة البرائم فقصوص هليما في القرار بقانون
 رقم ٧ سنة ١٩٧٧ الى محاكم أمن لمولة -

⁽²⁾ الماليد ولاولي من مأمون رهم 10 يمأير صفَّة 1777 -

وقعد تصد بضم اثنين من الصكريين أن محكمة أبن الدولة في فرنسيا قعد أتفسئت اسلسنا لمحلكة غيباط تعرفوا على قرار الجغرال فساول ديجول بيضع الاستقلال للجزائر . ثم أن المعروف في فرنسنا أن المسكريين حتى في المحلكم المستكرية مجود غيرا أن في المسائل المسكرية التي تقصر مطومات القضاف من الإصابلة بها (۱) . والاهم من ذلك أن القضاف المسكريين في مؤسسا تتوافر نيهم نفس الشروط اللائرة في المسكري (المدة المسكري (المدة المتعسول على ليسائس المتوق الا بالنسبة لمدير التفسساء المسكري (المدة أللتية) والمدى المام المسكري (المدة من المكن أنن المن المتول أن المنافرين عمر موطين غير موطين ، وحتى أو كانا مؤهلين نيتينا لم يكتسبا خبرة المستسارين ، اختيار المسائرين ، المتوافق المسكري (المدة المسلمين غير موطين ، وحتى أو كانا مؤهلين نيتينا لم يكتسبا خبرة المستسارين ، المتوافق و تطبيق القوانين المحدود التي وردت في المدة الثلاثة من المتوادر رقم و ، المسئة - 1914 .

ه ... سلطات الدمتيق الابتدائي بين الثانون الفرنسي والتانون المسرى : معلوم الاطلة ... اثباتا أو نغيسا ... بحيث لا تعال الدعوى الى المحكمة الا بفساء عسلى أطة ترجح معها الادانة ، إذلك تهتم التشريعات المتقدسة بنونير لقصى الضمانات المنهم ف هذه المرحلة ، وقد حرص القانون الفرنسي على ذلك ، فليسلم محكمة أبن الدولة نيابة خامسة وثلاثة من تضاة التمتيق وأكثر من غرضة أراقية تسرارات تاضي التحقيق . أبنا النبياية متشب كل من ناقب عسام يطونه اثنان من المعامين العامين ، ولا يقلم الاتهلم الا من النيابة باء على أمر كتابي من وزير العمل (الملاة ١٩٨ أجراءات) • ماذا تم ذلك تخطر النبابة تانس التعتيق الذي زوده التسانون بسلطات واسعة خاصة في التفتيش والحيس الاهتياطي ، ولكن أعماله تخصيع اراتبة غراسة تشكل من رئيس استثناف واثنين من المستشارين (المافتان ا و ٨ من القانون) . وتنظر الفرعة ، بناء على طلب النيابة في الطمن في اي ترار يصدره تناسى التحتيق ، وليس للمنهم أن يطمن ابلها الا في ترار قاضي التحقيق يرفض الافراج المؤشست (المادة ٢٩) . وتنظر الفرقة كذلك ؛ بناء على طلب قاضى التعقيق أو النَّيابة ، في طلبات ابطال أعسسال الاستدلال او التحتيق (المادة . ٣) . واذا انتهى تلضى التعتيق الى أن هنساك أملة كانية ملى الاتهام يصدر ترارا بذلك يحدد نيه وصسف التهبة والادلة التائبة عليهسسا ويرسل المله الى النبابة التي لا تستطيع أن ترفسع الدموى الى محكمة أبن الدولسة الابناء على مرسوم (المادة ٢٧ من تلاون سنة ١٩٦٣) (٢) .

بالنظر لجسلة البنايات التي تنظرها معلم لبن الدولة الطيسا كسان الدولة الطيسا كسان الدولة الجاليسة المردوض أن نقسك ضمالت الفرادات الجفاليسة كان يفهد بالتعليق فيها الى قضاة تعايق ، ولكن عصل العكس بأن انتقص من ضمالت عذا القانون ، غالمي الشراف القانوي الجراري على تحقيق النيابة والفيت مرطسسة الاحلة على المحكة ، غنست المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٠ على أن .

 ⁽¹⁾ لنظر في خلك كتابنا من البرائم المسكونة في التانين الخاف - الجزء الثاني في التفساء المسكري حاا مع أن نظريا يصدر الحكم باطبية الاصوات (المائة ٣٧ من تانين ينابر سفة ١٩٦٣) .

⁽٣) ورغم حدد الفصلتات فقد احتبر اللغف العرنسي محكية أدن الحولة محكية استثنائية ، وكان الذاء حدد المحكية ضمن برنامج عز السرا ميزدان في الحملة الإنتفامية ، وبالعمل اللعيت حلمه المحكية حقب. فتنفيذ رئيسا الجمهورية الفرنسية .

« يكون للنيابة العابة - بالإنسائية الى الإنسانية المتررة ليا - بالمائة على التعقيق في تحقيق البعالية التي تغتمي بها بحكية أمن الدولة الطبيا » و وتبائ نظائ نصت الفترة الثلثية من المادة الثلاثة على أن « ترضع الدعوى في الجنايسات المنصوص عليها في المغرة السابقة الى المحكة مبائرة من النيابة العليسة » . وهذا عين ما نصت عليه المادة العاشرة من تقون الطوارى في نقرتها الثانية : « يكون للنيابة العابة مند التحقيق كاسة السلطات المخولة لها ولتائمي التحقيق واستشار الاسائية () ».

(ب) القانون رقم ١١٠ اسنة ١٩٨٠ بشان المستبه نيهم

التقون المتازن بنذ اكتسر من ربع قرن ، فقد لوحظ أن هذا النظام المبرى نظاما أننهى فى المقاون المتازن بنذ اكتسر من ربع قرن ، فقد لوحظ أن هذا النظام لم يوجبه فى بعض العول لمسلحة الغرد وألمجنع بالتألى ، وأنها استهدف بسه تحتيق أعراض سياسية . أي حماية القاتمين فى الحكيمين أعداء النظام ، والرائد فى ذلك هو المقتسون ألموسى القديم الذى استماض عن العقوبات بتدابير الفساع الإبتبامى ، ولم تكن المفاج من ذلك مسوى حملية المؤكمية الملابعة أو ديكتاتورية المسلل والملامين . المفاج ايساد فى سنة ١٩٣٠ غمو تأتون فاشدين على سياس والمحمد فهو تأتون فاشدين على سياس من ومن هذا المهلك الماتون فاشدين كان يسر واضعه أن يسخبه يثنه تأتسون سياسى ، ومن هذا المتبل كذلك المتازن الذى المدر هنار سنة ١٩٣٣ بتدابير الامن (٢) .

وحذ مؤتمر روما (المؤتمر الدولى السائدس لققون المقومات) بدا الفقه والتشريع يهجر نظلم الازدواج بين العقوبة والتنبير لعدم امكان وضسح ضابط للتفرقة بينهما . فكل مفهما يصبب بالمنقض احد المقوق القانونية ، وكل مفهما يسستند الى جريسة ، وكل مفهما يستخدم لتخوياء الناس (الردع العلم) والتويم المحكوم عليه (الردع الفلم) والتويم المحكوم عليه (الردع الفلم) والمناس بالمسئول عن المسئولين من الفعل المكون للجريمة وهم مرضى المقل والصفار ، الما المسئول عن الجريسة على الفلم المكون عن المعلل على المقومين ، وهذا ما ينفق مع الفقسه الاسلامي ، في أن الفطل المعانس وجه الى القلمي الذي بالمعالمي وجهه الى القلمي الذي يالمعالمي الموزية) با النبير قالفطله فيه وجهه الى القلمي الذي يقوم المعانس الفقيم الذي يقرر تكبيرا عليها لو تربويا ان تجرد من المقسل أو المبيز (؟) . كذلك نبذ الفقسه الان بفساء التعبير على خطرورة الفاعل أو الفعل لاستحالة وضسح ضابسط

⁽١) وينبض أن يلاحظ أن أوامر النيابة تنضيح الاسراف اورقة الشورة على اللوجه الدور بالنسبة لقاضى المتحقيل ديادة على خصبة واربحون يومسا لقطفى التحقيق وإنه من المحتفظ واربحون يومسا وجب احطلة الاوراق على غرضة المتسرارة على ما تقضى به المادة ١٩٤٣ من تقون الاجراءات الجغائبية وعنما تصدر أمرا بالاحطلة على محكمة أن الدولة الطيبا على النبية أن تتبع تحكما المراد ١٨٩٥ ١٨٩٠ من عاصون الاجراءات الجغائبية من المادة ١٨٩٥ من عاصون الاجراءات الجغائبية من المادة ١٨٩٥ من عاصون الاجراءات الجغائبية من المادة ١٨٩٥ من السينة الاولى للمشرع المسرى (بالقانون رام ١١٨٧ من عاصون الخواري، - وقد الليب القانون رام ١١٨٧ من عاصون الدولاءات المنت المنافقة الاولى المتالية الاولى المنت الاولى المنت الاولى المنت الاولى المنت الاولى المنت الاولى المنت المنت الاولى المنت الاولى المنت الاولى المنت المنت المنت المنت المنت الدول المنت المنت الدول المنت المنت المنت المنت الدول المنت الدول المنت الدول المنت المنت الدول المنت الدول المنت الدول الدول الدول المنت الدول الدولة الدولة الدولة الدولة الدولة الدولة الدول الدول الدول الدول الدول الدول الدول الدول الدولة الدولة الدولة الدول ال

⁽۲) انظر في ظلك: العام الاجتماعي الجعيد ... مارك اسل ... الطبعة الثانية سنة ١٩٦٦ من ١٠٠٠ . وفي تنصيل المؤضوع مثقاناً عن التطبير الارتقة ... مجلة الشرق الاوني ... بيروت ... عدد يناير ... لبرو....ل سنة ١٩٦٩ ، وكتابنا د أصول تثاون الحتريات في العول العربية سنة ١٩٧٠ ء .

 ⁽٣) النظر: أهلية البغوبة في الشبريمة والتانون - حسين نوفيق - رسالة مكتوراة - جامعة التنامية
 مسنة ١٩٦٤ .

لهذه الخطسورة ، وقانون العقوبات يجب أن يبنى على ضوابط محددة تماما تحقيقسا

٧ — اقتدابع المتبعة في بعض قواتين الدول للعربية: هي بن آثار الاسستمبار البريطاني ؟ وقسد بدأ تتنينها في قانون الإجسراءات الجنائية في الهنسد (المادة ١٠٧ وقيا بعدها) ونظها تاتون المسول المحاكبات الجزئيسة في السوداني (المادة ٢١٧ وما بعدها) . وبن الغريب أن ينتهسا المحاكبات الجزئيسة في العراق (المادة ٢١٧ وما بعدها ، على أن المصورة في هذه التوانين المحرج ما لكويت أو جندة الخف بكتي مواورد في القسانون المحرك ، فالتديم الأساسي في قانون الكويت أو جندة الشخص المستبه فيه بنوعيس عمهد بدفسغ جلغ معين أذا أرتب جنايسة أو جندة المحدة عينة ، أو بأن يقدم كليلا يضمن سداد هذا الجلغ ، أو بأن يودع المبلسخ المعين ضمانا لمتياه بالمناه على طلب المعين ضمانا لمتياه بنايسة وملي المناه المناه بالمناه وملية المناه بدسة المعين هذا الجناء على منتين (١) . وعلى أيسة حال ماخذة تعبير بغير جريمة يخالف بسدة عالميا ، وهلى الدول المذكان من توانينها با يتمارض مع هذا المبدا .

A - لا يجوز تجريم الاشتهاء والتشرد والتسول وما اليها : لم ترد في التاسون المسرى مصوص مثابلة لمسا ورد في توانين البند والسودان والعراق والكويت ، وادجه المسرى المسرى المسرى المسرى المسرى المسرى الي اعتبار التشرد والاشتباء جرائم ، وهو ما يخالف الراجح في المقته . ملتجريم لا يتناول مركز اشخصيا للانسسان لا يغير بالعرد التجريم بن سلوك الجبابي أو سلبي ، وليس المركز الشسخصي (التبال) أو المحالة كذلك . وثبة فسارق بين توريم الحالات المذكورة والجرائم ذات القطر ، كالانساق الجنائي والتحريض بعن بدل المسرى أهمال تنصح عن نبسة الإجرام والخطر فيها مؤكد . بلا الشروع) فهي أهمال تنصح عن نبسة الإجرام والخطر فيها مؤكد . يعد خلات الانساق أو المسرى بمقانون المقتل أن تضمي بين الماء وحالات الانسفية في المرسسوم بمقانون المرتبق بمن نطاقها بالمين . فقد كانت المسادة تريم سال المين . فقد كانت المسادة تريم سال على المنافرة على خسرة سنة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة على المنافرة على خس عشرة سنة المنافرة المنافرة المنافرة على النفس (٢) أو المنافرة على النفس (٢) أو المنافرة على الاعتداء على النفس (٢) أو المنافرة على المنافرة على النفس (٢) أو المنافرة على المنافرة على عالماء على النفس (٢) أو المنافرة على المنافرة على على المنافرة على على المنافرة على المنافرة على المنافرة على على المنافرة على على المنافرة على المنافرة على المنافرة على المنافرة المنافرة على الم

⁽۱) انظر النفصيل عنى « أصول غانون العقوبات في الدول العربية ، بند ۲۱۱ ـ ۲۱۱ من الطبعة الثانية ،منة ۱۹۸۲ وكذلك غانون مع الجوائم عن الاردن رقم ٧ لسنة ١٩٥٤ ومحاصرنا في عمان في ٧٧ لبريل سنة ١٩٨١ عن القوانين الاستثنائية في الاردن مجلة تقامة المحامين في عمان .

 ⁽۲) انظر مارك انسل ــ الحرجع السابق عن ۲۰۰ وانظــر في التشيد والاشتباء كتابنا د شرح قانون المقوبات ــ القسم الخاص ــ الطبعة المسابعة سنة ۱۹۷۰ بند ۲۵۰ وما بعده -

 ⁽٣) رفع القانون الجديد (١١٠ لسنة ١٩٨٠) السؤال ثمانى عشرة سنة تمشيا مع رفعها عن قانون اعداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ،

⁽³⁾ حديث محكمة النفش الاعتداء على النفس الذي بتطاول الى البصم دون تلك التي تصيب الشخص على شته أو اعتبره ، فلا يحقل عن لك الهذة الحد رجال الشرطية و نفش ١٣ اكتوبر سنة ١٩٦١ من مجموعة الحكم النفش من ١٣ الارتم ١٣١٠ من ١٨ وفيها يتبلقي بالاشتياء غاز محكمة النفش لا تكتفى مجموعة الحكم النفظ ، وإنما الى السباب مقبرلة ، ففي حكم لها ايدت محكمة الوضوع غي استنادها السرسامة سنة غضر عدو الاستاد من المنافق ا

الاشخاص المخطونين أو الاشياء المروتسة . ٣ - معطيل وسائل المواصلات أو المخارات ذات المنفعة العابة . ٤ - الاتجار بالمواد السابة أو المفسط المخارات ذات المنفعة العابة . ٤ - الاتجار بالمواد السابة أو أوراق المنكسوت المجارة الموادية في الموادية المحادثة و أوراق المنكسوت الجائز تداولها قانونسا في البلاد أو تقليد أو ترويج شمى مها ذكر » .

والى هذه الحالات أضاف التأتون رتم . ١١ كسنة . ١٩٨ تسبع شالات هي :

 ٦ - جرائم شراء المواد النموينية الموزعــة عن طريق مؤسسات القطاع المسلم والجمعيــات التعاونية الاستهلاكية وفروعها اذا كان ذلك لغير الاستمهال الشخصى ولاعسادة البيسع .

 ٧ --- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شان مكانحة الدعسارة .

 ٨ - جرائم المعرقمات والرشوة واختلاس المال العام والعدوان عليه والفدر المتصوص عليها في الابواب الثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من تاتسون العدوسسات .

الجنايات او الجنع المضرة بلين الحكومة من جهسة المسارج الممسوص
 عليها في البلب الاول من الكتاب الثاني من تالون المتوبات .

 ١٠ جرائم هرب المحبوسين واخفاء الجناة المنصوص عليها في البغب الثلمن من الكتاب الثاني من تانون العتوبات .

١١ --- جراثم الاتجــار في الاسلحة .

 ١٢ – اعداد الفير لارتكاب الجرائم أو تدريبهم على ارتكابها وأو لم تقسع جريبة نتيجة لهذا الاعداد أو التدريب .

١٣ - ايسواء المشتبه نيهم وفقا الاهكام هذا القانون بتصد تهديد الفير أو فرض السيطرة عليه.

١٤ - جرائم التدليس والفش المنصوص عليها في القانون رقم ٨٨ لسفة ١٩٤١ بقيع التدليس والفش » .

ا _ زمادة المقوبات وتضعيدها: كانت المتربات المتررة في مانون سنة ه ١٩٤٥ أخف بكثير من المعتوبات التي ويدمت في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٠ عقد كان يجوز التخاصي أن يكتمي في الاشتباء لاول سرة بانذار المشتبه عيب بأن يسسلك سلوكا التخاص عاد عقوبة مراقبية الشرطية الا أذا وقسع منسه في خسلال كالاقه سنوات من الانذار عمدل من شائه تأييد حسالة الاشتباء (المادة ٧ س من تانون سنة ١٩٤٥) .

ابا تاتون سنة . ١٩٨٠ غند نص في المسادة السادسة على ما ياتي : « يعاتب المشتبة غيه بتدير أو تكثير من التدايي الوقائية الآنية : [— تحديد الاقابة في جهسة أو مكان مين : ٢ – الإعسادة الملوان الاسلى . ٤ – الوضع تحت مراتبة الشرطسة ، ٥ – الابسداع في الحسدي مؤسسات المهل التي تحدد بترار بن وزير الداخليسة ، و يكون التدبي لمدة لا نقل من سنة اشهر ولا تزيد على غلاث سنوات ، وفي حالة المصود أو ضبط المشبة فيه حابلا اسلحة أو آلات او أدوات اخرى من شائها احداث الجروح أو نسبط المشبة فيه حابلا اسلحة أو آلات او لا توجب عن المسابق من سنة المحبود أو تقديم المتوبة المدتق لا نقسل عن مسئة ولا تزيد على خمس سنوات . ٢ – ابعداد الاجتبى » وظاهر أن أخطر المحتوبات عن المدتوبات المراتبة الشرطسة والحبس في حالة العورسات عند المراتبة الشرطسة والحبس في حالة العود خلا القائسون السابق من المحتوبسات

(1)

التي أوردتها المسادة الصادسسة من القانون الجديد والسبب في ذلك واضح ، فقد كسان المسلطة القائمة على تغذيد قانون الطواري» أن تغذ التدابير المستحدثة بناء على اللدة الأسساطة القانون ، و نصها كالآتى : « وضع غيرود على حريبة الإشخاص في الاجتباع والانتقال والاتلمة والمرور في لملكسن أو لوقات بحينة والتبضي على المستستم أن المنطوب والمنطوبين على الابن والنظام المسلم واعتقاهم والترخيص في تغنيس الإشخاص والاجاكن دون التقيد بمجكام تأتون الإجراءات الجنائيسة » . فأريد أن تبقى لوزارة الداخليسة هذه السلطة ، فزيمت حالات الاشتباه الى الصحد الذي كان مضولا يسمتاد التي كان مضولا يسمتاد التي كان مضولا يسمتاد التي كانت تطبقها الادارة في ظلى المستلدا للى المسادة الذائلة . ثم تقنت المقويات التي كانت تطبقها الادارة في ظلى المتاون وي،

١١ - ملاحقات اخرى على القانون رقم ١١٠ السفة -١٩٨ : أولا _ يلاحظ عــدم الاكتراث بترتيب حالات الاشتباه على أساس على ، بحسب بحسبابتها بثلا ، أو بحسب ترتيب حالات الاشتباه على أساس على ، بحسب بحسبابتها بثلا ، أو بحسب ترتيب ورودها في قانون العقوبات ثم في القوانين الملحقة ثم الجرائهم المسستمدئة في القانون رقم ، ١١ في البند ١٣ من المادة الخابسة .

فاقيا : حاول المشرع الإيهام باتنا اسنا في مجال المستخب وانها في مجسال تدابير ، ولكنه لم يوفق في ذلك ، اذ عبر في صدر المادة السادست بكلية لا يماتت الا وهي كلية تطلق على المعودية و دال التدابير . و منديا تكون المتوبة هي العبس في اي حالة من حالات الاستباه فيمعني ذلك أن حيسع الحالات تعد جرائم ، وذكر المصود في الخاتون يمنى أتسه تنسون عقوبات نهو الذي يتبيز في التوانين التطبية من غيره من الخواتين معوسات في المسادة السادسسة هي متوبات في المنادة السادسسة هي المسادة المنادست هي المساد على المناز المنازين والمترازي والمنازين والمنازين والمنازين والمنازين والمنازين والمنازين والمنازية المعاشرة من المنازية المعربات المعدينة ، من تعبيل المقوبات المعالمة المنازية المعاشرة من المنازية المعربات المنازية المعربات و المنازية المعربات المنازية المعربات المنازية المنزية الاسترائية المنازية المنازية المنازية المنازية المنازية المنازية المنازية الاسترائية المنازية الاسترائية المنزية الاسترائية المنازية المنازية المنازية الاسترائية المنازية المنزية الاسترائية المنازية المنازية المنازية المنزية الاسترائية المنازية المنازية المنازية المنازية المنازية المنزية المنازية المناز

وابعساً: فرجو أن يتأتى للمشرع المصرى أن يطم بأن السياسسة المقسابية المدينة لا تشسحد المقوية على المقدم جدوى هذه السياسسة في مكاهسة المهدد ، فالقانون الروسي يكتنى بتخصيص ووسسسة هفيسة للمانين في الجرائسم الخطية ، ومشروع تأسون المقويات الفرنسي لسنة ١٩٧٨ يخص المائدين بنسوع من الحبس لطلق هليه الحبس الابنى ، فالقصديد لا يتنسلول المقوية وأنما من الحبس الل

J. De Asua : L'etat dangereux; Rev pén Suime 1952 p. 424 eta.

 ⁽٢) انظر في ذاك : نموذج ثقانون العقوبات ونبليقات على مشروع قانون العقوبات الفرنسي .

خاتمة: في دولة تؤمن بحتوق الانسان كان يجب أن يلغى المرسومان بتلتون رقم 14 ورقم 14 أسنة 1160 ، أعلى ما ذكر أسا لا يعخل التشرد و الاشتباه عليسا في دائسرة التجريم ، ولا يجوز اتفساذ أي اجراء جنثى ولا توقيس عقوسة أو ندبي الا بنساء على أنهام بجريمة - و الاستئد في الاشتباه على مسوابق المتهم نبه عنى محلكسسة الشخص على المعل الواحد أكثر من مرة ومحاتبته عليه كذلك لكثر من صرة ، وهو أما تباء العدالة . لها استئاد الاشتباه الى الاشتهار ، الذي يبنى عسادة على تقاريسر المبلحث ولاغراض خارجة عن المبلحة العالمية ، غالمي لا ينقق مع ضرورة بنسساء لحكام تأنون العقوبات على ضوابط محددة نهايا ، غالمي لا ينقق مع ضرورة بنسساء لحكام تأنون العقوبات على ضوابط محددة نهايا ، غالمي لا الاشتباء فيسه ، كيا يقسول جهيئز دي أسوا أنديات على الحرية الفردية (ز) .

١٣ ... خلاصسة : يتصد بهذا المثال وما سبته تنبيسه المشرع المسرى الى أتباع الاصول العلينة المتعارف عليها عالمها .

ا ... في مجال التجريم ، لا يجوز تجريم حالــة غير ظاهرة للحس والعيــان او مركــز شخصى للانســـان ، غلابد بن ســلوك وعند التجريم تحدد عناصر الجريبــة تحديدا دنيقــا نفيـده الفاظ النص تطبيقا لجدا تناونية الجرائم والمقوبات .

ب _ وفي المقاب تحدد المقوية على اساسي جسالية الجريمة تحاسبيا للاخسلال بيزان المقويات ، غلا يمثل مثل الريكون عقوية التجبير هي الانسخال الشائة الجوية وان تكون مقوية النبرب الضربيي هي الانسخال الشائة المؤتسة ، وهي لا تعدو الغرابة في الحلب النشريمات ، علما بأن القائسون المتارن لا يعرف الآن عقوية الانسخال الشائة والمقوية هي كل جزاء يستخل ويقيد هقاء من حقوق الانسان ،

ج _ لا يجوز عتوبة أو تكبير أو انخاذ أجراء متيسد للحقوق الا بناء على
 جريمة .

د ... يجب الفساء جبيسع المحاكم الاستثنائية أو الخاصة ، وكثير من التساتير يحظر انشاء بثل هذه المحاكم .

J. De Asua : L'etat dangereux; Rev pen Suisse 1952 p. 424 ets.

هوأد الدستور الواهبة الالغاء لتعميق مفهوم الديمقراطية

كلسيد الاستاذ المستشار ممتاز نصار المعامى

مالة ¥¥ : لرئيس الجمهورية اذا قلم خطر بهند الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدونة عن اداء دهرها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعسة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشسعب ويجرى الاستغناء على ما انخسذه س اجراءات خلال ستين يوما بن انخاذها .

تعلقي : هذه الملاة تخول رئيس الدولة سلطات واسمة تجمل بنه سيينا مسطا على رقاب الشعب اذ إنها تعليه الحق في اتخاذ كانة الإجراءات الضرورية في غيبة التأتون بحجة العظاظ على ابن البلاد الداخلي والخارجي – والتجارب العبليسة اثبتت نشل هذه الملاة ودكتاتورية التأتين عليها بظها حدث في ترارات سبنير الفاشية التي نقحت نبها المعتلات على مصراعيها وزج بالإلاف الى داخلها دون روية أو تبصر الا لرغبة غاشمة تستر وراءها استراتيجية هسكم الفرد الذي يعني الدكتساتورية بكل العذها . .

ملاة ٧٦ : يرضح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشسيع على المواطنين التحصي لنصب رئيس الجمهورية المواطنين التحصي لنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث اعضائه على الاتل . ويعرض المرشح الحاصل على اغلبية ثلثى اعضاء المجلس على المواطنين لاستنتاجم بنه ، غاذا لم يحصل على الإغلبية المسسرة اليها اعبد الترشيع مرة اخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الاول ، ويحسرض المها المحاصل على الإغلبية المطلقة لاعضاء المجلس على الواطنين لاستنتاجم بنه . ويعصر المرشع الحاصل على الإغلبية المطلقة لمدد من اعطوا اصواتهم في الاغلبية المطلقة لمدد من اعطوا اصواتهم في الاغلبية رشع المجلس غيره . وتتبع في شان ترشيعه وانتخابه الاجراءات ذاتها .

تعليق: هذه المادة تتيد حق المعارضة في الترشيح لرئاسة الجمهورية وتجعله حكراً على حزب الاغلبية الحاكم لاته من المطوم جيدا أنه لا يستطيع أن يعللي الرئاسة من لم يرشحه تلث اعضاء المجلس ويحصل على أغلبية ثلثى أعضاته وهو لم يتوفسر للمعارضة في الوقت الحالي الابر الذي يجعل لعبة الرئاسة تصراً على حزب الاغلبية ، والحق لالا: حدة الرئاسة ست سنوات بيلانية تبدأ من تلزيم أعلن نقيجة الاستفتاء

ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لدد أخرى ،

تعليق : هذه المادة تجمل من رئاسة الجمهورية وراثية وتعود بنا الى نظام الحكم الملكى الملكق والاعضل أن تحدد رئاسة الجمهورية بها لا يزيد عن مدتن نقط م والدة 110 : يجب عرض مشروع الموازنة على مجلس الشسع قبل شهرين على الاتل من هذا السنة الملك ، ولا تعتم نافذه الا موافقته عليها .

ويتم النصويت على مشروع الموازنة بلباً بابا وتصدر بتاتون ، ولا يجوز لمجلس الشحب أن يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة ، واذا لم يتم اعتماد الموازنة الحديدة تمل السنة الملية عمل بالموازنة القديمة حين اعتمادها .

ويحدد القانون طريقة اعداد الموازنة ، كما يحدد السنة المالية .

تعليق: هذه الملاة تحرم مجلس الشحب من تعديل الموازنة الا بموافقة الحكومة وبديمي أن الحكومة وهي حكومة الإغلبية لن توافق على أي اقتراح بتعديل الموازنة تقوم به المعارضة .

مادة ١٢٧ : لجاس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضاله مستولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغليية أعضاء المجلس . ولا يجوز أن يصدر هذا القرار الا بعد استجواب موجه اللى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الاقل من تقديم الطلب .

وفي حالة تقرير المسئولية بعد المجلس تقريرا يرضمه الى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى اليه من راى في هذا الشأن واسبابه ، ولرئيس الجمهورية ان يرد التقرير الى المجلس خلال مشرة ايلم غاذا عاد المجلس الى اقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية ان يصرض موضوع النزاع بين المجلس والمصكومة على الاستغتاء الشمين.

وبجب أن يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين بوما من تاريخ الاتراز الاخير للمجلس -ونتف جلسات المجلس في هذه الحالة .

مَاذَا جَاتَ تَتِيجَة الاستعتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس متحلا والا قبل رئيس الجمهورية استقلة الوزارة .

تعليق: هذه المادة تقيد حق مجلس الشعب في تقرير مسئولية الوزارة برمتها ولا تقرر مسئولية الوزارة الا باغلبية ولا تقرر مسئولية الوزارة الا باغلبية اعضاء المجلس وهو مالا يتوافر للمعارضة وهم الاتلية داخل المجلس الامر الذي يجعل اعضاء المجلس على المعلية حيث أن رئيس الوزراء من حسزب الاغلبيسسة وهو با يتنافى مع مفاهم وهو با يتنافى مع مفاهم الدميرة والمحدود في المعلية ديث .

وادة ۱۲۹ : لرئيس الجمهورية أن يمين نائبا له أو أكثر ، ويحدد اختصاصاتهم ويمنيهم من مناصبهم ، وتسرى القواعد المنظيسة لمساطة رئيس الجمهورية عسلي نواب رئيس الجمهورية ،

تعليق : يجب أن يكون تعيين نائب رئيس الجيهورية بناء على استفتاء السميم عام حتى لا يكون هذا المنصب عملق على الأهواء الشخصية مما يزج بالشخاص لا يتبتعون بالاختيار الشمين الى هذا المنصب الخطير.

تعليق : بجب أن نلغى هذه المادة لانها خلقت نوما من الازدواجية في التحقيق
هما نتج عنه خلطا في تطبيق مواد القانون لا عائدة منه ولا طائل وراءه بل أن هذا المسلك
أدى الى نوع من انفيض في أجراءات التقاضي أدى الى التعقيد في بعض الاهيـــان
وكان يفنى عن ذلك سلطة النحقيق المختصة وهي النيابة المابة وهي كثيلة بأن تتولى
الدناع من جبيع مسلح المجتبع ،

هادة 1943 : بختص مجلس الشورى بدراسسة وانتراح ما يراه كتيسلا بالحفاظ ملى مبلاى: ثورتى ٢٣ بوليو ١٩٥٧ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودهم الوحدة الوطنيسة والسلام الاجتماعى وحياية تحالف توى الشحب العالمة والمكاسب الاشتراكية والمتومات الاسلسية للمجتمع وتبه العالم والحتوق والحريات والولجبات العالمة ، وتعميق النظام الاشتراكي النبيتراطى وتوسيع مجالاته .

تطليق : بلاه بشرفسة بن كل بمنى الا با حوته في طباتها بن خلق جهاز زيادة في النفقات بخرج بالبزانية عن مقوفها واكثر بن ذلك أنه جهاز مفرغ من كل شيء وليس له اية غاده ديني بن ورائه .

المريات والحقوق العامة في ظل حالة الطواريء

السيد الاستاذ الدكتور بكر القبائي المعلمي بالنفض والاستاذ بحتوق التاهرة

يتنضى الكلام في الغصوص أولا قبل كل شيء تعديسدا المتصدود بهذه الحريسات وتلك الحقوق ، وما ينبغي لها بوجه عسام من حيايسة واحتسرام . . هذا بالاضافسة الى ايفسساح المراد بحالة الماوارىء ، وذلك تمهيسدا الاظهار ما ينفسسا عن اعسلان هذه الحالة من مسامي بالنسية للحريات والحقوق المفكسورة :

وغيما يلى بيان لكل مسالة مما سبق .

(اولا) الحريات والحقوق الملبة :

١ ــ ماهية العربات والحقوق العابة:

تنفسم الحقوق ــ كما هو معلوم ــ الى حقوق علمة وحقوق خامسة ، وهسو تقسيم يقوم على اساس التفرقة الإساسية المعرومة بين الققون العام والقانون الخاص .

وعليه غان الحقوق العلمة هي التي تنشسسا ... على عكس الحقوق الخامسة ... عن ملاتات يحكمها القانون العسلم ، وهي الملاتات التي توجد بين الدولة بالمعنى الواسسع وبين المواطنين ، وذلك بوصفها السسلطة العلبة أو ذات السيلاة .

ويلاحظ بهذا الفصوص أن الحرية هي أمسل جبيسم الحاوق والسبب في نشسوه الانظمة المنطقسة بأي هق ، وذلك على أساس أن العريسة أسبق من الحقوق من حيث النشاة والظهسور ، وأن نشساة أي هق تبدا بعد الاختيار التعسس ، وهو الاسبر الذي يجعل للحرية بالضرورة مضبونا أوسسم وأنسسل ، كما يجعل لها جائبا الجائبا وآخر سلبيا في وتت مصا ، مما يجعل للفسرد بالتألى مكتسة أتيسسان القعل الصر أو صحم اتبائه في تفس الوقت ، وذلك مع عسدم الإضرار بالأخريسن
داهسية .

وذلك على مكس الحقوق التي يتعتم ان تكون ــ لما سبق ــ بمسهة ومحدة ، وان تكون غايتها ابجــ الطبائينة الدي ذويهــ ا ، مع ابتناعهم مقد بباشرة حقوقهم من ارتكاب ما يحرهــ القلقون ، شريطــة ان يكون القانون تائبا على اسهس المدل والاتمـاف ومراعاة الخير العام ، وعلى اسهس تطبيق القوانين دون تبيز بين المواطنين لاي، مب بن الاسبف ،

وتنقسسم حقوق الواطنين العابة ازاء الدولة الى حقوق سياسسية وهسسوق عابة جننية . والمراد بالاولى هـو الحقوق التي تبكن المواطنين من المساهة في تكوين الارادة العابة الجباعيسة ، وذلك عن طريق اختيار من يظهم في المجلس النبابية أو اكتسسك عرض تلك المجلس ، في المحتوق اللمية المنيسة (أو التي تسمى أحياتا حتوق الاحسان أو حقوق الحرية أو الحقوق الاجتباعية أو حقوق المواطنين الاساسية) ، غيراد بها تلك التي تلقل بالمنسوقة في مجال التي تلتي المحاسبة المساسكة عن مجال المواطنين من خدمات أو درايا أو ضبعات ما بستحقة في مجال با تلترم الدولة بتوغيره للمواطنين من خدمات أو درايا أو ضبعات والعقوق العابسة الحريسات والعقوق العابة ، وعسدم تقييدهسا الا بتانون أن يكون ذلك في أنسيسق الحسسدود

. ولامس الضرورات ومع مراعاة كانسة الصور الدستورية والاجسراءات التانونيسة المررة في هذا الخصوص .

وما من شك في أن تبتع المواطنين في الدول المنطفسة بحريفهم وحقوقهم الملة ينتلف بالمفرورة عبسا لاختلاف النظام السياسي والاجتباعي والانتصادي السائد في كل دولة ، وبالتالي في ختلف تبصا لما أذا كانت الدولة تنخل في صداد الدول الدولسية أو الدول القادونية .

أذ أن الدولة البوليسية تقسوم على أساس أن تكون الكلمة الطبعا غيها لارادة المحكلم ، كما أتسه لا برجد أي فصل بين شخصية الدولة وشخصية هؤلاء الحكلم اللذين تسند اليهم السيادة – وفلك بخلاف المال داخل الدول الدعيثة بوصفه سلام لا تدخضع السلطات العامة فيها للقاتون بحيث تصدر كاسة أعمالها العامة بيها للقاتون بحيث تصدر كاسة أعمالها بفضل المساقل التي تعلق علها . ويتحقق ذلك بالطبع بفضل اسغاد السيادة الى الشخب ، واعتبار الحكام خوضين في مباشرة اختصاصاتهم ، للرز بوجب النظم التاتونية السابقة على تولى بناصبهم .

ولذلك لم تكن للافراد في العصور التدبية حريسات أو حتوق عابسة في مواجهة الدولة (صاحبة اسبيادة والسلطة العابة) ، وكان ذلك بسبب انتشسار الفكرة القائلة بالسيادة المطلقسة الدولة والتي لا ترد عليها من تم ايسة قيسود أو حدود ، هذا بالإنساسة في المستسل المكن وان كلت هذه الإمكار تسد انكشت الى حسد ما في العصور الوسطى ؛ وكان ذلك يضل ظهور نظريات عديدة أريد بتنضائنا تقيد سلطة الدولة السالح المديات والمتوق المائة ، ومن أهم تلك النظريات نظريسة المقد الإجتباعي ونظرية المتانون الطبيعي ونظرية التأتون الطبيعي ونظرية التنامي ،

٢ — المريات والحقوق العلبة في الاسلام :

هذا مع ملاحظة أن لحقوق الانسان في الاسالم حيزا رجبا ونسيدا . ولهذه المعقوق مضردات مختلفة . ومن أهمها هـق الحياة والحرية والمساوأة ، وكذلك حق المحلكة المائلة وحق حباسة العسرض حق المحلكة المائلة وحق حباسة العسرض والسمعة . هذا بالاضضة الى حق الحباسة من التعذيب وحتى المساركة والاعتقاد والتعبر ، وحق الحريسة الدينية وحق حباية الملكية ، عسلاوة على حق هريسسة الارتحال والاتلبة .

وقد ظفرت الحريات والحقوق العلمة في الوقت الحاضر داخل كثير من السحون القاتونية بالاعتبام والحباية اللازمة . وذلك على الساس أن هذه الحريسات ونسلك المحقوق تنطق بالفرد وتصل بذائسه ، بوصفه كالنسا حيسا بوصفه عفسوا في جهامة واهنبحت للحريات والحقوق المذكسورة مسافر متعددة ويتثوعسة وذات سبخ على القوانين العلايسة مما أوجد لها من ثم مهابسة وقداسسه ، كما أوجد لهسام صبغة نضابنية توجب على الحكومات اتخاذ مواتف أيجابية فضان اسبتاع المواطنين بحرياتهم وحقوقهم العلمة وهو الإسر الذي لا يجسوز معه لاى مشرع عساد تعديسا جوه ال ورياحة والا كان محطما للنظام التاتوني .

وبن اهم هذه المسكر داخل الدول الماشرة بوجه عسم المواثيق الوطنيسة والتوانين الإساسية (الدستورية) وبتدباتها ، وكذلك امالتسات الحقوق المطيسة والإعسان الوطنيسة والإعسان المالي لحقوق الاسسان ، وان كان البعض يضيف الى المساور المتلون العليمي والضمير اثمالي والوجدان الاساسي .

٣ ــ البحريات والحقوق العلية في الاعلان المالي:

اترت هذا الاعلان الجمعية العابة للايم المتحدة في العاشر من ديه حسمبر منة ١٩٤٨ . وقد عنى الاعلان المذكور بايراد يفسردات هذه الحريات وتلك الحقوق • ومن اهمها ما بلي وذلك فيها يتعلق بتأثير اعلان حالة الطوارى، عليها :

(ب) لكل فرد الحق في الحياة و الحربة وسالامة شخصه ،

(ج) لكل شخص الدق في أن يلجأ ألى المحاكم الوطنية لانصائب من أعمسال

فيها اعتداء على الحقوق الاساسية التي يمنحها له القانون .

(د) لا بجوز انتبض على اى انسسان أو هجزه أو نفيه تعسفا .

(ه) لكل انسان الحق ، على قدم المساواة التابة مع الآخرين ، في أن منظر فضيته اسام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عسادلا علنيا للفصل في حقوقه والنزاماته وأية تهمة جنانية توجه اليه .

 لو) كل شخص متهم بجريعة يعتبر بريسا الى أن نثبت ادانت قانونا بمحاكمة مثنية ، تؤمن لــه نيها الضياتات الضروريــة للدغاع عنه .

(ز) لا يعرض احد التدخل تعسفى في حياته انخاصة أو اسرته او مسسكنه او مراسلاته أو لحيلات على شرفه وسسمعته ، ولكن شسخص الحق في حيايسة القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحيلات .

(ح) لكل نرد حرية النقل واختيار بحل اقابته داخل حدود كل دولة .
 (ط) لكل شخص الحق ف حرية الراي والتعبي - ويشسمل هذا الحق حرية اعتمال الإنساق الأراء دون تدخل ، واستقاء الإنساء والانكار وتلقيها واذاعنها بايسة

(ي) لكل شخص الحق ف حريـة الاشتراك في الجمعيات والجماعــــات و لا يجوز ارغـــام احــد على الانضبام الى جمعية ما . كما أن لكل شخص الحق في أن ينشىء وينضم الى نقابة حملية الصلحته .

(ك) لكل شخص الحق في العبل ، وله حريسة اختياره بشروط عادلة مرضية .

كما أن له دون اى تهييز الحق في أجر مساو للعمل ،

 ل) يخف على الفرد في ممارم قصوته وحريات منتك المتسود التي يقررها القانون نقط : لضمان الاعتراف بحقوق الفير وحرياته واحترامها ولتحقيق المتنضيات المعادسة للنظام المام والمصلحة العامة والاخلاق في مجتمع ديدوتر اطى .

المريات والحقوق العابة في النستور المعرى :

وكذلك نقد عنى الدستور المرى الحسالي 1971 بالنص على الحريسسات والحقوق الماية مع بيسان مغرداتها ، ويهمنا منها ما يلى ، وذلك فيما يتطسق بقائم اعسلان حالة الطوارى عليها:

المراطنون لدى القانون سسواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العليسسة .

إبرا الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصوضة لا نبس ، وفيها عسدا حالب الطبس لا يجوز القبض على احسد أو تفتيشسسه أو حبسسه أو تقييد حريشه بأى قيمد أو منصه من التنقسل الا بأبر تسطرهه ضرورة التحقيق وصيانة لين المجتمع. ويصدر هذا الاء حر بن القاضى المخصر، أو النيامة العابة : وذلك وفقا لاحكام القانون . (ج) كل مواطن يتبض عليه أو يحبس أو نقيد حريت به بأى تيب د تجب معاملته بما يحنظ عليه كراسة الانمسان ، ولا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الإماكسسن الخاضمة للقوائين العسادرة بتنظيم السجون .

(د) للمسلكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر تضائى مسبب وفقا لاحكام القانون .

(ه) لحياة المواطنين الخاصسة هرمة يحيها القانون ، وللمراسسلات البريدية والمحادثات التلفونية وغيرها من وسسائل الاتصال هرمة ، وسريتها مكولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها الابأسر قضائي مسبب ولمدد ووقف الاحكام القانون .

(و) حرية الراى مكولة ، ولكل انسسان النعبير عن رأيسه ونشره بالقسول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك بن وسائل التعبير في حدود المتانسون والنقسسة الذاتي والنقد البناء ضميان لمسائمة البناء الوطني .

(ز) حرية المحافية والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكنولة ، والرقابة على المحف بحظ والرقابة على المحف بحظ ور -- المحف بحظ ور أو أذارها أو وقتها أو الفاؤها بالطريق الادارى محظ و ويجوز استثناءا في حالة أعالن الطوارىء أو زين الحرب أن يغرض على المحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محدة في الامحور التي تتمل بالسلامة العابة أو أغراض الاين القوبي ، وذلك كله ونقا للقانون .

(ح) لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الاتلية في جهة معينة ولا أن ينزم بالاتامة

في مكان معين الا في الاحسوال المبينة في القانون . (ظ) للمواطنين حق تكوين الجمعيات والنقابات على الوجه المبين في القانون .

(ى) الإجتباعات العلبة والواكب والتجمعات مباحسة في حدود التانون .
 وللبواطنين حق الاجتباع الخاص في هدوء غير حليلين سلاحا ودون حاجة لاخطار
 سيسابق .

(ثانيا) حالة الطواريء:

١ ــ الراد بالطواريء:

تتحقق حالة الطوارىء أو الظروف الاستثنائية أو ما كان يسمى بالاحسسكام المرئية ، أذا تلبت ضرورة تحتم قيلم السلطة الادارية بالخروج على حكم اللسستور أو حكم التاتون ، وذلك عن طريق ممارصة بعض الإجراءات الخطرة الماسة عاجبرة والمحتوق العابة ، وكانت القواعد القانونية المنبعة في ظل الظروف العادية عاجبرة عن تمكين السلطة الادارية عن مواجهة الظروف الاستثنائية ، وقد تكون الإجراءات المذكرة أنمالا بادية أو قرارات على قرارات على على أن يكون ثمة تغامبه ، مين مجتوز السلطة عبر العاملية و بين متطلبات الظروف الاستثنائية ، ومثالها الحروب بين متطلبات الظروف الاستثنائية ، ومثالها الحروب والنشار الاوبئة ، وكذلك المغزو الخارجي واضطراب الابن الداذلي .

ويترتب على قيام هذه الحالة أو تلك الطروف اشتاء صغة المسروعية عـــلى الاعمال الادارية المسادرة في ظل الطروف الاستثنائية . وذلك رغم انتفاء هــــذه الاعمال الادارية المعادرة ، على الا تتجاوز هذه الاعمال بالعلب لقدر اللازم الذكرة .

ولذلك مانه قد يبدو لاول وهلة أن قيام حالة الطوارى، أو الظروف الاستثنائية يخول السلطة الادارية الخروج على مبدأ المشروعية . هذا في بن أن امعان النظــر يدعو الى القول بمكس ذلك ، أو ينبغى على السلطة المذكورة أن تلتزم سـ في ظل حالة الطوارىء سـ باحترام مبدأ المشروعية ويتمثل ذلك في التزامها بعدم مخالفة احسكام التشريمات الاستثنائية المتررة لمواجهة هائة الطوارىء ، مع النقيد بالشروط النسي عينها التضاء لتحقق هذه الحالة .

۲ ـ تشریعات الطواریء :

عنيت التساتير المسرية المختلفة بالنص على حالة الطوارى، كبيرر لاحسسلان الاحكام العرفية وكبيرر بالمالى لتمطيل بعض احكام الدستور من جانب المسسلطة الادارية في مجال الحريات والحقوق العابة .

فقد كان الدمبتور المصرى المسادر في 11 ابريل مسسسة ١٩٢٣ بنص على أن
ه الملك يعلن الاحكام العرفية ، ويجب ان يعرض اعلن الاحكام العرفية فورا عسلى
البرلمان ليقرر استبرارها أو الشاءها ، عادًا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانعتساد
وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجبه السرعة (الملاة ه) ، كما أن الدستور
المنكور كان ينص على أنه لا يجوز لاية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور الا أن
يكون ذلك وقتبا في زمن الحرب أو أثناء تيام الاحكام العرفية وعلى الوجه المبين في
التاتون ، وعلى أية حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط
المترة بهذا الدستور » .

وكان دستور الجمهورية المصرية الصادر في ٢٣ يونيه ١٩٥٦ بنس في المادة ؟ ي منه على أن و يهان رئيس الجمهورية حالة الطوارىء على الوجه المبن بالخالون ، و وجب عرض هذا الاملان على مجلس الابه خلال مدة معينة ليترر ما براه في شله ، فاذ كان مجلس الابة منحلا ، عرض الابر على المجلس الجديد في اول اجتماع له » ، وكان محسور الجمهورية المحبورية المحسور الجمهورية المحبورية المحبورية المحبورية مصر في الملاة ١٣٦ منه نصا مماثلا ، شاته في ذلك شأن الدستور الخالي لحمهورية مصر المعربية المصادر في ١١ سمينير (١٩٧١ ، وأن كان قد أضاف غفرة توجب أن يكون اعلن عالما المان حالة الطوارىء ، لدة محددة ، مع عدم جواز مدها الا بواغقة مبلس الشحب المعربة (المدة ١٤١٥) .

ومها يؤخذ على نص الدستور الحالى انه ترك تحديد الاسباب المبرة لامسلان حالة الطوارىء وذلك بالرغم من ان تحديدها بنصوص الدستور يعتبر اكثر ضحانا للحريك والحقوق المائمة ، هذا بالاشعائة الى أنه كان يجب النص في الدستور بنتيه الشبان المذكور على ضرورة المسارعة الى دهوة مجلس الشحب المنحل لمسرض الطوارىء المعروض عليه ، وذلك بوصفه على اى حال ممثلا المشحب وبخامسسة في حالة بالمغم المخاص وبخام على المحدد المجلس تائها الى حين الجلس الجديد ،

صداً وقد اخضمت حلة الطوارى، في مصر للتنهيذ التشريعي ، وكان ذلك بوجب توانين متعاقبة ، ففي ٢٦ يونية سنة ١٩٢٣ صدر قاندون الاحكام العرفيسة (رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣) مقدرا جواز اعدان هذه الاحكام كليا تصرض الاسن والنظام في الاراضي المصرية للخطر سواء كان ذلك بسبب اغدارة توات العدو المسلحة أو بسبب وقدوع اضطرابات داخليسة ، وقدد تم تعديسل ، القانون المنكور بتوانين متعاقبة ومنها القانون رقم ٢٣ لسنة ، ١٩٤٤ ورقم ٨١ لسسسة

وقد نصت معاهدة الصداقة والتحلف التي أبربت بين مصر وبريطانيا سفة ١٩٣٦ ق المسادة السابعة منها على جواز أعاذن التحكم العرفيسة في مصر في هالة دخول انجلترا في حرب او حسلة تهسدها بحرب او حسلة ضرورة دولية وانلك لملت الاحكام العرفية في مصر في سبتهر سنة ١٩٣٩ وكان ذلك بنساء على طلب انجلترا ، نسم الفي هسذا النص بالطبع بسع الفساء المعاهدة المذكورة في اكتوبر سنة ١٩٥١ .

وفى ١٣ مليو علم ١٩٤٨ وبعناسية حرب فلسطين أضيفت بالتاتون رتم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ هـ الة جديدة مبررة لاملان الاحكام العرفية ، وكان ذلك لتأمين سلامة الجيوش المرية وضمان تبوينها وحملية طرق مواصلاتها ، وغير ذلك مما يتطق بحركاتها واعمالها فسارج الملكة المحرية .

وفى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤ مسدر القلنون رتم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٤ – كتلنون جديد بشأن الاحكام العرفية _ عام نتصد غايته نزيد عن تجييع ما كــان ينص عليه تانون سنة ١٩٢٣ وتانون سنة ١٩٤٨ من هـالات مبررة لاعسلان الاحكام المسنكرة .

والجسدير بالذكر في هذا الشان ان لجنة نظام الجكم المتعرمة عن لجنة المسين المسكلة في علم ١٩٥٣ كانت شد اقترحت إيراد نصوص جديدة تقضى بسايلي :

لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلسان تفويض الحكومة في سلطات معينة ، لواجهة الحال ، وذلك في حالة الحرب أو وقوع أضطرابات جسسية » .

و واذا كان البرال في غير ادوار الاستلاء ، ودعى للجتماع فورا ، واذا كان البرال في غير ادوار الاستلاء ، ويطل البرلسان مجتما ، تحقيقا لكفالة القويف العابة ، ويطل البرلسان مجتما ، تحقيقا لكفالة القويف العابة ، وللمنابة القولية القولية عند الانتشاء ان تحلل معين . ويجب دائما توتيتها بزين معين . وللحكومة عند الانتشاء ان تطلب كذلك التعويض في سلطت جميدة ، وللبرلسان أن يقرر في أي وقت الفساء جميع السلطات التي يقرها البرلسان بأطبية الاعضاء الدني يتلف منهم كل من جميع المطلت التي يقرها البرلسان بأطبية الاعضاء الدني يتلف منهم كل من المجلسين ، ولا يجوز المساس ببدئا تحريم التبض على اعضاء البرلسان بفسيدان من المجلس المختص ، وتؤلت هيئة برلسانية المؤوضة غيها ، وتودع التحوين البرللي ، تمثل غيها الجماعات السياسية المؤوضة غيها ، وتودع الحكومة البرلسان ما تصدره من الأولمر النظيمية أثر صدورها . وتكون المحكومة البرلسان ما تصدره من الأولمر النظيمية أثر صدورها . وتكون المحكومة البرلسان ما تصدره من الأولمر النظيمية أثر صدورها . وتكون المحكومة البرلسان ما تصدره من الأولمر النظيمية أثر صدورها . وتكون المسئونية المؤسنة بعلها » .

وبها تفسيم ينضيع مسدى هرص « لبغة نظلم الحكم » على تجنب مساطه من عيوب الاحكام العربية ، وذلك بايراد تيسود عسطيدة على سلطة الحكوبة في مجال الاحكام المستكورة .

ومع ذلك ، فقد ذهبت « لجنة المتوق والحريات العلية » المتدعة عن لجنة الخمسين الى عكس ما ذهبت السيه « ليونسة نظام الحكم » ، وآثرت الإبتاء على نظام حسالة الطوارىء على الاضد بفكرة التلويض التشريمي ، مع تنظيم حسده المللة بشكرة التويض التشريمي ، مع تنظيم حسده المللة بشكون يوضع ملفا ومقدما ، الى جانب النص فيسه على بعض الضمائات الكليلة بن اساءة استعمال ما تخوله لها المالة المسلكة المسلكة

وفي عام ١٩٥٨ صحدر قانون جحديد بتسان حالة الطوارىء ، وحسو القانون رقم ١٦٢ اسنة ١٩٥٨ والسدى تم ١٩٥٣ اسنة ١٩٥٤ في السابق رقم ١٩٥١ اسنة ١٩٥٤ في شسان الاحكام العرفية ، شم مسحد غيبا بصحد القانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٧٢ بعديل بعض احكام القانون المستكور ،

٣ ــ القانون الحالي لمالة الطواريء:

بجيز القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ (المسدل) والمعبول بسه حاليا في مصر بشان حالة الطوارىء لرئيس الجمهورية أن يعلن أو ينهى بقرار منسه هسده العالة مسع بيان السبب السدق اعلنت بن أجله والنطقة التي تشبلها وتاريخ بسده سرياتها ووسدة سرياته الا يتم هسذا الاعمان ألا أذا تعرض الابن أو النظام العام في أراضى الجمهورية أو في منطقة بنها حالة تهدد بوتوعها أو حدوث اضطرابات في الداخسا أو كوارث علية أو انتشسار وبساء

ولرئيسُ الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارىء أن يتحذ التدابير المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام ، واست على وجب الخصوص .

(1) وضع تبود على حرية الاشخاص في الاجتباع والانتقال والمرور في أحاكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه نبيم أو الخطرين على الابن والنظام المسام وامتقاهم والترخيص في تقتيش الاشخاص والاحاكن هون التقيد بالمسكام قانون الاحراءات العالمية .

(ب) الامر بمراقبسة الرسائل (أيسا كان نوعها) ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكلفة وسائل التعبير والدعلية والاعلان قبسل نشرها وضبطها ومصلارتها وتحطيلها واغلاق لهاكن طبعها على أن تكون الرقابة على السحف والمجلات ووسائل الاعلام متصورة على الامور التي تتصل بالسلامة العلبة أو اغراض الامن القومي .

(ح) تحديد مواميد منع المحالات العملية واغلانها ، وكذلك الامر باغلاق هذه
 (لحال (كلها أو بعضها) .

 (د) تكليف اى شخص بتلاية اى مبل من الامبال والاستيلاء على اى بنتول او عقل ، ويتبع فى ذلك الاحكام النصوص عليها فى قاتون النعبئة المابة فيها يتعسلق بالتظلم وتقدير التعويض .

 (م) سحب التراخيص بالاسلحة والذخائر والواد التابلة للانتجار أو الموقعات على اختلاله انواعها أو الابر بنسليمها وضبطها واغلاق مخازن الاسلحة .

(و) اخلاء بعض المناطق أو هزلها ، وننظيم وسائل النقل وحصر المواصلات
 وتحديدها بين المناطق المختلفة .

ومعيس بين و وتتولى قوات الابن أو القوات المسلحة تنفيذ الاوامر المسلحة من رئيس المسلحة من رئيس المسلحة هذا التنفيذ بكون المباطها والمباط الصف ابتداء بن الرتبة التي يعينها وزير الدغاع سلطة تنظيم المسلسلم المبالغات التي تتع لتلك الاوامر .

ومع عدم الاخلال بأى عقوبة اشد تلمي عليها التوانين المعبول بها ، يماتب كل من يخالف الاوامر السائرة من رئيس الجمهورية أو من بقوم مقلمه بالمقوبات النصوص عليها في تلك الاوامر على الا تزيد هذه المقوبة على الاشفال الشاقسة المؤتنة ولا على غرامة تدرها أربعة آلاف جنيه . واذا لم نكن تلك الاوامر قد بينت المتوية على مخالفة احكامها نيماتب على مخالفها بالحبس مدة لا تزيد على مسد اشهر ويغرامة لا تجاوز خمسين جنيها أو بلحدى هاتين الصتوبتين .

. ويجوز المتبض فى الحال على المضافين للاوامر التى تصدر طبقا لاحكام حالة الطوارىء والجرائم المحددة فى هذه الاوابر .

وتفصل محاكم أبن الدولة الجزئية والعليا في الجرائم التي نقع بالخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجبهورية أو من يقوم مقله ، ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أبن الدولة بعد أخذ رأى وزير العدل بالنسبة للقضاة والمستشارين ، ورأى وزير العفاع بالنسبة الى الضباط ،

ويجوز لرئيس الجمهورية أو لن يتوم متلبه أن يحيل الى محلكم أبن الدولة الجرائم التي يماتب عليها التأتون المام .

هذا ولا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه في الاحكام المسادرة من محاكم أمن الدولة ، ولا تكون هذه الاحكام نهائية الابعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

ويجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى تبل تقديمها الى المحكمة . كما يجوز له الامر بالانراج المؤتت عن المتهمين المتبوض عليهم تبل احالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة .

ولرئيس الجمهورية مند هرض الحكم عليه أن يخفف المتوبة المحكم بها أو أن يبدل بها عقوبة أثل أو أن يبدل بها معتوبات أو بعضها (ابا كان نومها لصلية أو تكيية أو تبعية) أو أن يوقف تنفيذ المقوبات كلها أو بعضها . كما يجوز لم الفاء الحكم مع حفظ الدعوي ، أو مع الابر باعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى ، الذا صدر الحكم بعد اعادة المحاكمة تأضيا بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الاحوال . وإذا كان الحكم بالادأنة جاز لرئيس الجمهورية تخفيف المتوبة أو وقف تتفيذها أو الفاؤها ، أو الغاء الحكم الحكم مع حفظ الدعوي .

ويجوز لرئيس الجمهورية ... بعد التصديق على الحكم بالادانة ... أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف المقوبة أو أن بوقف تنفيذها وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جناية قتل مبد أو أشتراك فيها .

عذا ولرئيس الجمهورية أن ينيب عنه من يقوم متلبه في مباشرة اختصاصاته المتحمد (كلها أو بمضام) وفي كل أراضي الجمهورية أن في منطقة أو مناطق معينة منها . (فلفنا) وساحى هائة الطوارىء ماهوريات والعقوق العلية :

وبن كل ما سبق يتضع مدى ما يصبيب الحريات والتحقوق العلمة في مصر للمواطنين بوجب الدستور من اعتداءات صارخة في ظل اعلان حالة الطوارى ، وهو الامر الذي جمل التانون الصائد بشئل هذه الحالة في يصر من أشد التوائين خطورة على الذي جمل التانون الصائد بخض الحكم سائدا مساسياً في يد بعض التكويات التي سمعت الى تحقيق سيطرتها المطلقة وفرض الارهاب وتعطيل المستقلت المسسورة المواطنين في الدستورى والقوائين (يراجع دكتور سعد عصفور : النظام الدستورى المراح كالتي كالمائين في الدستور السين المستورية ، 141 ص 151) ، ويرجع ذلك كله المارود الحالات المبردة لاعلان حالة الطوارى في عبارات واسعة وفضفاضة لا يوهد

لها مادة مثيل في كثير من الدول الديمتراطية ، هذا بالاضافة الى تضــــويل رئيس الجمهورية منى امان حالة الطوارىء سلطات تشريعية ولخرى قضائية في وقت معا مما يهدر الضباتة الاستسبة السيندة المستبدة من مبدأ المصل بين السلطات ، ويهدر بالتالى مبدأ سيلاة القاتون وبهذا السيلاة الشبب وحده وكونه مصدرا لنجيع السلطات ، علاوة على تخويل رئيس الجمهورية بدون اية تبيد الحق في اللجة من يقوم متابه في ممارسة على الو منصف المنتصل المنتصل المسلحة المتررة في قاتون حالة الطوارىء ، في اي مكان ، وهو مسايحات كل الوصول العابة المسلحة في مجال التقويض بالاختصاصات الاداريـــة أو الدستورية أو الدنائية بوحه علم ،

وما من شك في انه لا يقال من خطورة اعلان حالة الطوارىء في مصر عسسني الحريات والمحتوق الملية أن الظروف الاستثنائية هي ميرر اعلان خلك الحالة ، وانه يجب عرض ذلك الحالة ، عجلس الشحب خلال مدة محينة ليترر ما يراء بأسأته ، ` عنا المحتولة كان الجلس بتحلا عرض الامر على المجلس الجديد في أول اجتماع له ، هذا محدوب أن يكون اعلان الحالة المذكورة لدة محددة لا تهد الا بموافقة حجلس الشحب .

كما أنه لا يقلل من خطورة أعلان حالة الطوارى؛ على الحريات والحقوق العابة في مصر با هو مسلم من أعتبل أوامر السلطات المندة لعالة الطوارى؛ المطنة أعبلا ا ادارية يجوز الطعن فيها بطريق الالغاء ليام مجلس الدولة أذا خرجت الاعبال عن الحدود المرسومة بعوجب تقون الطوارى؛ و على هو مسلم كذلك من جواز المطالب ... بالتعويش عن الاصرار التي تتجم عن مثل هذه الاوامر المخالمة للتقون .

وذلك تأسيسا على أن رئيس الجبهورية الصرية وهو في نفس الوقت رئيس الحزب الوطني الديتراطي الماتم وزعيم الافليية البرالمتية لن يهد من هذه الافليية رقبة هلى ممارسة سلطاته كحاكم عرض و ذلك نبيا يتماق بالسبب الداعي لاعلان حالة المواريء المائة ، وهو الاجر الذي يتلل كثيرا من احترام الجريات والحثوق العابة وجلها عادة الى التصنف في هذا المجال في مواجهة الاطبية .

هذا بالأضافة إلى أن الرقابة التضافية على أعبال السلطات المنفذة لحالمة الطوارىء المعلفة لا تكون مثيرة ومعالمة في الإغلب الاهم نظرا لكونها رقابة لاحقة ؟ تأتى بعد قيام هذه السلطات بعاباشرته من أصال ويخاصة الاعبال المادية.

وهذا هو ما يدعونا الى القول في النهاية بأن الضهلة الوحيدة لاحترام الحريات والمعلق المعتوق وتبسكه بها ، والمعتوق الملية تكون في تشبث الشمعب بهذه المعريف وتلك المعتوق وتبسكه بها ، كما يدعونا في نفس الوقت الى القول بإن المبرة في النسائل المدينات والمعتوق المليسة ليست بما يضلك أو يطن أو يتقرر في الدستور أو في القانون بل يتم وينفذ ويطبق بالفعل ، وذلك لتجنب اضطرار الاسمان الى التعرد على انظام والاستبداد وانتفاعه المالية بها يلزمه الى المتاون المسرة البشر للتبتي بها يلزمه بن مريف وحقوق علية ارتفاعا ببستوى هذه الحريات وظك المحتوق ،

قانون الاشتباه رقم ۱۱۰ لسنة ۱۹۸۰ رده ني حقوق الانسسان

تقسيد الاستاذ فنحى رضوان المحلمي

عرفت مصر ، قاتون الاشتباه لاول مرة في مترة من اسوا مترات حياته السياسية ونعني بها ، الفترة التي تات نهاية الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩١٨ .٠٠ غفى هــذه الفترة خرجت بريطانيا التي كانت تحتل مصر منــذ سبتببر سنة ١٨٨١ غائزة على أتسوى خصومها وهو الامبراطور غليوم تيصر المسانيا ، فأصبحت بذلك أتوى دولة في العالم عسكريا وسياسيا ، وبذلك ازدادت تبضتها احكاما على عنسق -الشبعب المصرى ، ولكنها موجئت بثورة سنة ١٩١٩ ، مادركت أنها لا تستطيع ان تواصل حكمها الصبكرى المستبد الذي اعلن الاحكام العرفية منذ ديسمبر سسنة ١٩١٤ ، وقد حرم هذا الحكم العرف المصريين بن كل حقوقهم ، غلا اجتباعات عابسة تعقد ، ولا مسيرات الجباهي تسير ، ولا الكتاب في ألصحف يبلكون التعبير عن اندسهم ، لأن الرقابة كانت تقرض سلطاتها على الصحف فتحدثك با تاشاء ، ويبتى الشعب ، بــ لا لسان يعبر عنــ ، ولا صوت يمــ در عن زعماته ومفكريه . فلما اهتز الحكم العسكرى البريطاني ، بسبب انفجار ثورة ااشعب التي لم تكن تخطر على بــال تواد الجيش الاتجليزي ، الــذين استبروا في حالة الركود فترة الحرب التي استبرت نحو اربع سنوات ، رأت بريطانيا أنه لا مغر أملها سسوي تخفيف حـــالة الحكم العرفي الطاغي ، ماطلقت سراح المعتقلين ، واعادت الزعماء المنفيين في سيشل رجبك طارق ومالطة خارج مصر ، وفي الماظه وواحسة التعاريق ، في داخلها ، شم اعلنت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الددى اذاعت فيه أنهسسا ستسمع لحكومة مصر أن تضع دستورا للبالد ؛ فتجرى انتخسابات وتخلف من الرقابة على الصحف ، ولكي تواجب بريطانيا هذه الحالة الجديدة التي سطفي نيها الاحكام العرفية ، وقاتون الطوارىء ، ونظام الرقابة على الصحف ، نطفت حبلتها عن اصدار عسد من القوانين المقيسدة للحريات العامة كقانون الاجتماعات والمظاهرات كقاتبون الاشتباه ، وقد صدر هذا القاتسون معلاً تحت رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ،

وقد عسدل هذا القانون بالقانون رقم ١٩٨ أسنة ١٩٤٥ .

وقد اريد بقانون الأشتباه الاول الذي صدر في سنة ١٩٢٣ كما سبق القول بـ تحت رتم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ وبلقي القوانين الاستثنائية التي صدرت بهسه كتانون الاجتباعات ، وتأثون الحليرعات ، وتأثون احراز الاسلحة والذخائر ان تكون في مجبوها ، بديسلا بن تأثون العلمياريء السذي صدر في تأك الفترة ذاتها وبعنوان القواريء السنة التنفيذية وبالذات سلطسات المورطة والجهزة الابن على الشحب ، فيتعرض كل من تسسول له نفسه أن يعارض المكومة الذات المسكرية البريطةية الاوام المسكرية البريطةية المراحة المسكرية البريطةية للاعتقال بنم وحاكمة ، وحرماته من حرية الانتقال من بكان الى مكان ، وبحريسة النعير عن النفس ،

وتسد ورد في تلتون الاشتباه لاول مرة ما عرف بالتدابير والتدابير هي لفظ بديل عن المتوبة التي ترد في تلتون المقوبات ، والتي فهم دارسو التوانين في المالم المتبدين

معناها ومدلولها ، ومسد كان القانون الروسي الصادر في ظلل الحكم القيصري التي سقط سنة ١٩١٧ . ولم يكن نظلم المدابير الذي ابتدعسه الحكم القيصرى ، يتغيا حمايــة الشعب ولا حماية المجتمع ، وانما كانت الفاية من هــذه التدابير حماية التكلم من غضب الشمي ، ومن حركات النحرر التي تبغي تحطيم القيود التي مرضعة عليه : وقد نجح الحكم الفاسيشي نهج الحكم القيصري في المخال نظام التدابير الى التشريع الحناتي ، وذلك في سنة ١٩٣٠ ، وقد تبعسه نفس النهج الحسم الهتارى في سنة ١٩٣٣ . ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ -١٩٤٥) بهزيمة الانظمة الشمولية الفاشيسية والنازية والحكم المسمكرى في اليامان ، أخذ الفقع والتشريع الدولي بهجر نظام التدابير ، والاكتفاء بالعقوبة المصددة لكل نمسل مجرم ولكن بقيت الشموب التي كاتت ترغب في اعسلان الحكم الاستعماري ، تعانى من نظام التدابير كبديسل نظام المتوبة فالهند والسودان ، والجزائر والعراق ، ومن الغريب أن دول الكويت اعتنقت نظام التدابير في المادة ٢٣ وما بعدها من قاتون العقوبات الصادر سنة ١٩٦٠ (١) وقد عدات مصر فجأة قانون الاشتباء الدي ورثناه عن عهد الانجليز في الفترة التي سبقت الاشسارة· اليها والتي بدأت في سنة ١٩٢٣ ، وذلك باسسدار القانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ . وقد جاء هذا القانون ببثابة خطوة تالية لتمديل مرسوم القانون الخاص بالاشتباه الصادر في سنة ١٩٤٥ وبرغم ٩٨ ، مقدد كانت حالات الاشتباه في قانون سنة ١٩٤٥ غيس هالات نقط ، فأصبحت في سفة ١٩٨٠ تسبع حالات .

كان تانون سنة ١٩٤٥ يقصر الاشتباه على كل شخص يزيد سنة على خمس عشر سنة حكم عليه اكثر من مرة في احسدي الجرائم التالية أو اشتهر عنه الاسبلام متبولة بأنه اعتساد ارتكاب بعض هذه الجرائم ١٠ – الاعتساد على الننس أو المسلل أو التهسديد بذلك ٢٠ – الوساطة في اعسادة الاشخاص المخطوفين أو الاشباء المسروتة ٣٠ – تعطيل وسائل المواصلات أو المخبرات ذات المنعسة العامة ٤٠ – الاتجار في المواد السابة أو المخدرات أو تقديمها للغير ٥٠ – تزبيف التقود أو تزوير أوراق النقد المحكومية أو أوراق البنوك المجائز تداوله التانويا للبلاد او تقليد أو ترويج شيء مما فكر ٠

غلضاف القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ نسخ حالات جسديدة هي :

١ --- جرائم شراء المواد التبوينية الموزعـة عن طريق مؤسسات التطــــال
 المام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وغروعها اذ كان ذلك لغير الاستعبــــال
 الشخصي ولاعادة البيع ،

 ٢ — الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكامحة الدميسيارة ،

٣ حـ جرائم المفرقمات والرئدوة واختلاس الابوال العامة والعدوان عليها والغدد المنصوص. عليها في الإبواب الثاني والثانث والرابع من الكتساب الثاني مسن تاتون العقوبات في البساب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

⁽١) راجع بحث الدكتور محود محد مصطفى المخون قانون الطواري، والقوانين البديلة ،

جــرائم هرب المحبوسين واخفـــاء الجِئاة المنصوص عليها في البــــلب الثاني من الكتـــاب الثاني من قانون المقوبات .

جرائم الاتجار في الاسطحة :

جرائم التدليس والفش المنصوص عليها في التاتون رتم ١٩ لسنة ١٩٤١.

وقد تابل زيادة عدد جرائم الاشتباه ، زيادة المتومات التي يجوز انزالها على المشتبه نهم ، مع تغليظ طك المتوبات المضافة . فقد كان كل ما يلكم التفضي في حالة الاشتباء المرة الاولى بالشذار المشتبه فيه بالحه أن لم يسلك مسلكا حسنا ، فلا توقع عليه عقوبة وضعه تحت مراقبة الشرطة الا اذا وقدع بنه خلال ثلاث سنوات من الانستارا فعلا من شائه خضوعه لحالة من حسسالات الانسستباه .

اسا تأتون سنة .110 الرقيم .110 نقصد ليسار توقيع احسدى العقوبات التالية : تحديد الاقابة في جهسة او مكان ما اعسادة المشتبه غيه الى موطفسه الاصلى ، وضمه نحت رقابة الشرطة ، او ايداعسه في احدى مؤسسات الميل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية لمدة لا نقل من سنة النمو ولا تزيد على شسلات سنوات وفي حسالة العود أو ضبط المشتبه غيسه حليلا اسلحة أو آلات أو ادوات أخرى من شانها احسدات جروح أو تصهيل ارتكاب الجرائم تكون العقوبة الحبس والحكم بتدبير أو أكثر من التدابير السابقة لمسدة لا تقسل عن سنة ولا تزيسد عن حيس سنوات ؛ شـم إبعاد الاجنبي ،

وقسد جساء القانون ١١ السنة ١٩٨٠ غير مكتف بزيادة هسالات الاشتباء ، هتى كانت تشهل خانون المقوبات كله ، أو على الاقسال المواد الاساسية في هسسخا القانون ، كما لم يكتف بنظيظ المقوبات ، وأنها أشاف الى هنين الميبين الكبيرين في قانون الاشباء ، عبيبا غلقا في الإجراءات ، أذ نص على وجوب حضور خبيرين مع تأخي الاشباء ، أهسدهما ضابط شرطة ، والثاني خبيبسير من وزار الشيئون الاجتماعية ، وهذان الخبيران لا ينتدبهما القاضي حينها يسرى نفسه في حاجة الى شهره أنسان ذي خبرة في موضوع القضية المعروضة عليه ، بسل انهما منها المن منها من يلفسذان مكافهما الى جواره ، براهما المنهم ، والمحلى والجمهور ، على القاضى ، يلفسذان مكافهما الى جواره ، براهما المنهم ، والمحلى والجمهور ، يراد سوقهم الى قض الانهام وبالتالى الى السجن بنساء على مجرد شبهة ، ويكون يراد سوقهم الى قض الانهام وبالتالى الى السجن بنساء على مجرد شبهة ، ويكون شمور بالمحرج وبذلك يصبح المدعى ، حكما ، في حين ان محلى المتهم يقف بعيدا ليسرى منسوب اللهن في محل الاحترام ، والمقهم ومحليه بعيدانهن منصب سنة التساقي .

وقد نددنا بهذا العيب الصارخ في القانون ونعبد الله أن الحكومسة

استجابت بعد لاى ، وعدلت القانون في هذه النقطسة . ولكن لا يؤال القانسون معييسا كليسية .

معيبا من حيث نشأته ، معيها من حيث اهكلمه معيبا من حيث صياغته .

فقد مر بنا أن هذا القاقدون ولد في حجر أعنى الحكومسات ، واشدها بطفي الحكومسات ، واشدها بطفي الروسية القيمرية تبل في خلط الحكومة الروسية القيمرية تبل فررة سنة ١٩٧٧ ، والبطش بالانسان ، وتحذيته ، ومطاردة على اشسدها ، وكل شيء ينسخر بأن الدولة القيميرية آيلة الى السقوط وبن ثم غنى تعمل كل شيء لتحلفظ على وجودها ، ولتطار خصوبها وتلقى بهم في غياهب السجون والمنتقلات بسلا محاكمة ، ولا دفاع ولا رأى عام يسبع ويرى ويراقب ، وقسد انتقسل بعسد لك هذا القانون الى المائيا الهطرية ، وابطالها الفائسيسية ، وقد تلاته سسلطات الاستمبار الى معتمراتها عطيق في الهند ، (المادة ٧-١ في قانون المقوبات وبا بعدها) وفي القانون العراقي في قانون الصول المواتى المواتى المواتى المواتى المائيات المائ

وقد بينا غيما تقدم أن تأنون الاستباه ولد بع عدد من القوانين بنها القانون رقم إلا أسنة 1917 الخلص المنون (تقرير الاحكام الخاصة بالإجتماعات المابـــــة والمظاهرات في الطرق المعومية) والقانون رقم 10 أسنة 1977 الخاص بنظـــــنام الاحكام العرفية ، وبعد تليل صدر قانون المطبوعات رقم ٧٠ أسنة ١٩٣٠ وقد كناء هذا البناء الشابخ من القوانين الاستثنائية التي ولدت تباعا ترتبا لما قد يحدث من جانب الشعب بعد الغاء الاحكام العرفية أي نظام الطواريء بعناسبة صدور الدستور سنة الشعب بعد الغاء الاحكام العرفية أي نظام الطواريء بعناسبة صدور الدستور سنة البريطانية الى أصداره عملا بالسياسة الجديدة التي رأت تلك السلطات التاعه . والتي ما ليثت حتى عدلت عنها ، وتعطلت الدستور أولا في ســـــفة 1970 ثم الغت الدستور تياباً واستولدت بهانظايا مصحة الأروح المحرية فيه .

ثانيا ... ان قوانين الاشتباه تقضى اساسا آخر من اسمس المدالة التى تعارفت عليها الامم جيلا بعد جيل وهى تحريم ازدواج العقوبة ، غلا يجوز ان يحاكم المنهم مرتين على جريبة في حين ان الاشتباه يسمح بمحاكمة الانسان على جريبة سبق محاكمه عليها ووقعت العقومة عليه ، وهو امر منك للمنطق ، ومتحد للعدل ،

ثالثا ... أن قانون الاشتباه قائم على تقارير الشرطة وهي تقارير كثيرا ، بـــا نتشدد مع المواطنين بحجة الدفاع عن الابن وقد أثبتت السبوابق أن هذا التشديد يكون عادة على هسبك جريات الامراد .

لهذا كله يجب على المواطنين ورجال القانون واستندة الجابعات ورجال القضاء والكتاب والمفكرين جبيعا أن يتفوا جبيعا في وجه قوانين الاشتباه ، والعبل معا على نقضها من أساسها .

استقلال القفيساء

السيد الاستاذ صلاح عبد المجيد المحلى

القضاء هو السلطة التي تضع العدالة موضع التنفيذ بهي الناس ، والعسدالة ليست كلمة حديثة أو فكرة حديثة بل هي فكرة كانت في ذهن الانسان منذ بدا العضارة على الارض في صورها المنطقة بل كان لها ظلال في مخيلته حتى قبل أن يتجمع ليقيم العول والحكومات وطليل ذلك أنه خلق لها آلهة يتدم لها الصلوات والادعية ، فندسد النه في مصرة أو أراة حسانة تحيل فوق راسها ريشة فنو مصرة ريشة فقط وسماها « ماعت » محللة للعدل والصحق والحق تزامل دائماً ألسه المائون (تحوت » ، وكان المصري القديم بعقد أن مصر ولادت في ظل حكم رغ الملك المائمانية والمحل الدائم الدائم الدائم الدائم المائمة في الرخاء والمحل ، فاجا اتصه البي السماء تركا المعربي ما يطبح اليه الحاكم المدل والصدق والحق .

وتاريخ مصر القديمه مليىء بالبرديات والنقوش التي نمجد المدالة وينخر كل ملك وأمير أنه فد أرساها بين الناس وحكم بها وجعلها نبراسا لحكمه وتسراراته ، مَالْعِدَالَة في مصر القديمة قامتٍ على أساس ديني من حكم العادل الأول « رع » ، كمسا تلكد هذا الاعتقاد نيها كان يؤمن به من أنه سيحاسب في الدار الآخرة بأن يوزن قلبه في كله وفي الانرى رمز الهة العدالة ماعت ، محاول نتيجة ذلك جاهدا ان يثبت ان المدالة كالت طريق حياته غلم يعتدى على احد ولم يخرق سياج القانون نقد جـــاء في نقوش مقبرة « حتب حرى أخت » وقد كان تناضيا وناتب الملك في « نخن » قوله : لقد اتبت هذا الغبر بن بناعي الحقيقي ، ولم استولى على شيء للغير ، ولقد اتبت تبرى هذا على المنحدر الغربي في مكان طاهر لم يستميل من عبل ولم يكن نهيسه تبر اى انساق ، لاجل أن يحافظ على أملاك الذي قد رحل الى قرينه » ، كما جاء بمقبرة أمير « سيوط » في المهد الاعتاسي توله . . لا يوجد امرؤ مصلته من عمله ، ولا انسان اغتصبت أملاكه ما دام متبعا حدود وظيفته ، ولقد نشرت السمعادة على الارض ، واختفيت أثر اللص ؛ وكنت أيتبت انتهاك حرمة الملكية .. وقد صور المصرى القديم الحساب في الاخرة في صورة محكمة يجلس نبها عدا القاضي الاكبر اثنين واربعون الهسا آغر ببثلون مقاطعات مصر كلها وتسمى تماعة الصدق والحق وكان الميت يتقدم نيها أمام القاضي الاكبر « اوزير » تاثلا « لقد اتبت البك واني احضر المدالة اليك والتمسى الخطيئة عنك ، انعي لم ارتكب ضد الناس لية خطيئة » ثم يلخذ في نمـــداد محاسن ما فعل ونفي ارتكابه لاية جريمة ،

وقد جاء في خطاب الفرحون « تحتيس الثالث » الى وزيره « رخ مى رع » — والوزير هو تناضى القضاة ورئيس المحكمة العليا في مصر القعيمة — توله « وقد مجدت العدالة وجعلت جبالها يرسخ في عرض الارض ، حتى تستطيع ان تلوى الى انسوف الناس تمل النسيم عندما يخلص التلب والجسد من الحقد ، وقد قضيت بين المقتسيط المنسيط من القوى ، ولم اشره العدالة من الجل رشوة ، وهم لكن اصم لمارغ الدي ، لا بل كنت فضلا عن ذلك لا أقبل رشسوة إى المسلف . . . ثم يسترسل قائلا أن الفرعون قبال له . . انظر الى قاعة الوزير (وهي تمامة المواقعة المواقعة المواقعة المناس المسلف عن كل المناس تقليل الإهراءات فيها ، أن ذلك يعنى توطيد حالمة البلاد تلطية ، اذا حضوك شاك بن البلاد تلطية ،

مستحدا المحاكمة ، لاجل سماع تضينه فواجبك أن حرى كل اجراء لازم أفلك قد انخذ حسب القانون وعندما يكلف حاكم بسماع قضايا ، عليك أن تجعلها علنية ، ان التبسك بالبلدىء الاولى القانونية ، فيه لهان للحاكم في تنفيذ التعليمات الجلرية ، وعلى ذلك غان بن يحاكم يستطيع أن يقول ، ليس هناك عقبة أنيل حتى . .

وهناك تصمى كثيرة في مصر القديمة تبجد المدالة والقاضى الذي يحكم بها نهناك تصدة الفلاح القصيح الذي نصره الفرعون عندها علم بظلم حاكم الاتفايه له ، وهناك قصة المؤلمرة التي دبرت لاغتيال رمسيس الثالث من زرجته « تى » لاجل أن ينتقل الحكم لابنها « بنتاور » وما كان من هذا الفرعون من تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة الجناه اوصاها أكثر من مرة قائلا « خفوا هذركم › واعتنوا لثلا تجملوا بعض النساس يماتب خطا » .

- وقد استور تهجيد المدالة كفكرة يتردد على السنة الفلاسفة والحكهاء ققت عرفها الفقيه أولينانوس في مستهل القسرن الثاثث بقوله « المدالة هي از ادة دائسة دائيسة لايتاء كل ذي حق حقسه ومباديء الحقوق ثلاثة ، ان نؤييس خيرين وان لا نضر لمدا ، وان نؤتي كل ذي حق مقه » ، كها قال « انها نسبقد كليسة الحقوق من كلمة المدالة » ، كها عرفها الفقيه سلسس « celaus» بقوله « الحق في المعدل والاحسان ، ولذلك صدق الذين يدعوننا سعنة المدالة ، ننحن نظم المعدل والخير ونفرق بين الحق والباطل ونحيل الناس على الخير بما ننزل بالخطئين من عقاب وبما نجزي الحسنين من ثواب ، واننا اذا لم تخطيء اصحاب المسقد حته لاعاة النبة ، اى ، مصطنعة » . كما قال سيسرو في سنة) ؟ قبل الميلاد « ان أساس المدالة الذبة ، اى ، المستى في القول والإباشة في العهد » .

وفي الحضارة الاسلامية وابتداء من غزول القرآن الكريم وفي غجر الاستسلام كالمات عدة عين المفهوم الصحيح للمدالة وقد توج القرآن الكريم هذه الكلمات كلها بالآية الشريفة (ان الله يلمركم أن تؤووا الاباثات الى أهلها ، و إذا حكيتم بين الناس ، ان تحكيوا بالمدل » . وفي خطاب بن الخليفة على بن أبي طالب الى عالمه على مصر قال (المقرر الحكم بين الغاس أفضل رعيتك في نعسك من لا تضيق به الابور ، ولا تستشرف الخصوم ، ولا يتخدى والذي كان بالدي فهم الى أقصاء ، اوتفهم في الشبهات ، وأحد من نفسه على طبع ، ولا يكتفى بالدني فهم الى أقصاء ، اوتفهم في الشبهات ، وأحد خرم بالحجج ، واقليم نبرما ببراجعة الخصوم ، واصبرهم على كشف الأبور ، وأحرسهم عند اتضاح الحكم ، من لا يزدهيه المراء ، ولا يستبيله أغراء ، وأولئك قليسل ، قسم لكر تمهد تضافه ، وأقسح له في البذل ما يزيل علته ، وتقل معه حلجته الى الناس ، وأعطه من المنزلة لديك مالا يطهع فيه غيره من خاصتك فيامن بذلك أغتيسال الرجالي له عندك .

وفي العصر الحديث تواترت التوال الفلاسفة وقادة الراي والفكر على ضرورة استقلال القاضي وتبكينه بن وضع العدالة في وضعها الصحيح نقد قال بيرابو خطيب الفورة الفرنسية أن « الفلس في حاجة الى القضاء ما عاشوا ، غاذا مرض عليهم احترابه وجب ان يحسوا بأنه محل ثقتهم وموضع طمأينيتهم » كما قال جيرو « اذا دخلت السياسة عرم القضاء ، خرجت بنه المعدالة حتما » ، وقال الفيلسوف كانت « اذا اختمى المعدال من الارض لم يعد لوجود الانسان تهية » ، وقال فقيه بصر الكبير عبد العزيز فهمى في احتمال بصر بالعيد الذهبي للقضاء عام ١٩٣٣ ان « العدل صفة بن صفات الله الكبير

المتعال ؛ لو تبثل لكان خلقا جبيل الطلعة ؛ طلق الحيا ؛ حلو الحديث ؛ مؤلفا للتلوب ؛ ساعا في رضاء الكلف على السواء ؛ في بسبقه الطبائينة والسلام ؛ وفي راحتيه البركة والرخاء والنعيم المتبع » ومن كلهة رئيس وزراء مصر في الاحتفال بالسدار تأسون استقلال القضاء عام ١٩٤٣ قال « ان حرية القائمي واستقلال القائمي هبا حقب الطبيعي ، وجزء لا يتجزأ من الحرية العابة لا يتم تشييدها الا به ، غلا بجوز أن يقال لتناض بعد الليوم عزلتك لا يتم تكان تحديث ويا خشست » .

وقد تواترت الدساتير لا في مصر وحدها وإنها في جبيع البلاد التي يخدم غيها التضاء على استقلال السلطة القضائية ورعضائها وسيضر بلك في دستور مصر المصادر في سبتبير عام 1911 على استقلال السلطة القضائية ورجبال القضاء ٬ فقسد نصت المادة ١٦٠ من الدستور على أن « السلطة القضائية مستقل ، وتتولاها المحاكم على المتقلاف اتواعها ودرجاتها ٬ وتصدر احكامها وفق القانون » ٬ كما نصت المادة ١٦٦ من الدستور على أن « القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لمير القانون ٬ ولا بجوز لاية سلطان التنفل في القضاء أو في شئون المدالة » ، ونصت المادة ١٦٨ من الدستور على أن « سيادة القنون مساطنهم تأكيبيا » ٬ كما نصت المادة ٢٨ من الدستور على أن « سيادة القنون أساس الحكم في الدولة » › ونصت المادة ٢٨ من الدستور على أن « تخضع الدولة القانون ٬ واستقلال القضاء وحصائه المادة من مادستور على أن « تخضع الدولة القانون ٬ واستقلال القضاء وحصائه على أن « التفاضى حق مصون ومكول المناس كانة ، ولكل مواطن حق الانتهاء الى على أن « التقاضى حق مصون ومكول المناس كانة ، ولكل مواطن حق الانتهاء الى

ورتم رضوح هذه النصوص بمعناها العرق والمتصود منها الا أن المعسسل والتشريمات الصافرة بمد ذلك قد أهدرت الكثير من منهومها وأجهضت المقصود منها نصدرت القوانين الاستثنائية التي أنشائ محاكم خاصة ، كما صدر قانون أنشساء محاكم خاصسة لابن الدولة ، وفرضت هالة الطوارىء التي نشل بسد النيابة العابسة ونطلق يد السلطة في رقاب الناس وحياتهم ومساكتهم وأملاكهم ،

والابثلة على ذلك كثيرة غالمادة السادسة من المتاتون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشسان حياية الجبهة الداخلية والسلام الاجتباعي قد انتاطت باللجنة المتصروص عليها في المتاتون ، كا لسنة ١٩٧٨ في الملحة الخابية منه ان تصدر قراراً بحرمان اى شخص من الانتياء الى الاجزاب السياسية أو ممارسة أي حق أو نشاط سياسي ، أذا ثبت لها من التحقيق الذي يجريه المدعى العام الاشتراكي ونقا لاحكم هذا المتاتون أنه أتي أعمالا الاجتباعي للفطر ، أو تام بالدعوه أو الاشتراك في الدعوة الموطنية أو المسلام انتخابي للفطر ، أو تام بالدعوه أو الاشتراك في الدعوة الى خذاهب تنطوي عسلى انكار للشرائع السماوية أو تتنافي مع أحكامها ، سواء كان ذلك بصورة مردية أو من خلال تنظيم محزبي أو نشام محربي أو نشام محربية أو من أن الدوسان أو المراز يجب أن يصدر بهما حكم تضافي من قضاة يتبتحون بالاستقلال لا من وظفين في لجان ، كما جاء في الملاة الماشرة من تفس القاتون على حق هسذه لا من وظفين في لجان ، كما جاء في الملاة الماشرة من تفس القاتون على حق هسذه المنتز النظ الذكر في اينظ نشاط الاحزاب مثا أمر كان يجب أن يرجع فيه المقضاء .

كما صدر القانون ٦٥ لسنة ١٩٨٠ وهو الخاص بحياية القيم من العيب منظما لوظيفة المدعى العلم الإشتراكي النابع لمجلس الشيعب فأعطاه سلطة التحقيق والإدعاء نجعل بذلك للتحتيق والادعاء لكثر من سلطة واتشا ازدواجا في ذلك ، وترتب على ذلك الشاء محكمة القيم وهي محكمة مشكلة من غير رجال القضاء وان كان نيها بعض رجال القضاء الآن المادة ٢٧ من هذا القلقون قد نصت على ان يكون من بين اعضائها ارسة من الشخصيات المالة مها يجعلها محكمة استثنائية لا ينبته عضاءها بالاستقلال ومها يخرجها عن ان تكون تفاضيا طبيعيا كما نص على ذلك العمسستور واعطى لهذه وما يخرجها عن ان تكون تفاضيا طبيعيا كما نص على ذلك العمسستور واعطى لهذه والمتبر (التحفظ في مكان لهين) و العراسة وذلك وفقا للتقون ٢٢ لسنة ١٩٧١ بنتظيم فرض الحراسة وتابين سلامة الشعب ، وبذلك كان القاضي غير الطبيعي صاحب مسلحيات نتازع القاضي الطبيعي — الذي نص عليه الدستور صلاحياته .

كما أن القانون رقم 1.0 اسنة .110 بأنشاء محاكم أمن الدولة قد نص في المادة الثانية منه على أن تشكل هذه المحاكم من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستثناف واعتب ألك في المقدرة الثانية من نفس المادة على جواز أن يضم الى عضوية هذه المحسكم عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاة بالقضاء المسكرى برتبة عبيد على الاتل عصد بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية ، وبذلك جمل هذا القانون من سسلطم رئيس الجمهورية تعيين القضاه من بين الماس تحكمهم بحكم وظينتهم قواعد أسره لا يستطيعون مخالفتها وتجليلة للحزل من هذه الوظيفة غاهدر بذلك هذا القانون قاعدة أسبية في اللدستور وهي قاعدة مدم تلبلية المقانى المخال واستغلاله .

له المنافرة الطوارى، وتم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨٢ الماليق والمطبق بالقيدود والمطبق بالقيدود على الحريات المالة والاعتقال والتقنيش والقيض وتشكيل محاكم خاصة من الضباط وعدم جواز الطعن في الإحكام الصادرة من محلكم لمن الدولة .

كل ذلك يبين بوضوح أن مكرة استقلال القضاء وهي دملية أساسية بن دعايات الحرية والديبقراطية تداهدرتها هذه القوانين التي لا زالت سارية تحكم بخروجها عن المهوم الصحيح للمدالة تصرفات الناس وتقيد حرياتهم وتسلخ من سلطان القضاء تصرفات كثيرة كان يتمين أن يكون الفصل فيها للقضاء وللقاضى الطبيعي كبا نص على زنك الدستور .

واستقلال القضاء بمفهومه الصحيح يتمين معه الفاء جبيع هذه القسسوانين الاستثنائية والمحاكم غير الطبيعية وان يوكل امر الناس في تصرفانهم جبيعها الى المحلكم . المادية ولا شيء غيرها .

وأول اللبنات في شأن استقلال انقضاء أن يفهم بوضوح أن القضاء ســــــلطة كالسلطة التشريعية والسلطة التننيذية وقدنص الدستور على ذلك صراحة في النصل كالرابخ منه عندما تحدث عن القضاء ننص على السلطة القضائية وجاءت المادة الاولم من هذا الفصل وهي المادة ١٦٥ من الدستور تقول « السلطة القضائية مستقلة » . ومفهوم هذا النص أن يستقل القضاء بذاته نيكون له وحده الراي في شئون رجاله وان تعتد ولايته لتشمل جميع المنازعات لا يشماركه في هذه الولاية شريك وأن يكون له وله فقط حماية سيادة القانون ، ولا يكون ذلك الا بعودة مجلس القضاء الاعلى الى ممارسة اختصاصاته كما كان تبل العدوان على السلطة التضائية في اغسطس سنة ١٩٦٩ ، وأن نقتصر عضوية هذا المجلس على رجال القضاء فتتولى امر القضاة هيئة تضسائية محضه مؤلفة من كبارهم لا يشترك فيها أحد من خارجهم تكون هي مناط استنقلال السلطة. القضائية ومظهر ذلك الاستقلال وضماته ، ويكون لهذا الجلس سسلطة وضع الحركة القضائية واجازتها من ترتبات وتنقلات دون معتب على هذا الراي ، وأن يكون وجوبا ضرورة اجازة هذا المجلس لمشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة ، وان تعتبر النيابة العلمة جزء لا يتجزأ من السلطة القضائية يسرى عليها ما يسرى على رجال القضاء جهيما من عدم القابلية للعزل والنعل نحت اشراف مجلس القضاء الاعلى وشرورة موانقته ، ومنهوم كل ما تقدم بوضوح الا يكون رئيسا لهذا المجلس وزير المدل والا يكون بين اعضائه وكيل وزارة العدل ولا الثائب العلم لصلة كل منهسا الواضعة برجال السلطة التثنيذية والمكان تداخل هذه السلطة في شأن المسدالة ورجالها ، وتمكينا لهذا الاستقلال يتمين مصل ميزانية رجال القضاء عن الميزانية العامة للدولة وان ينفرد مجلس التضاء الاعلى بتقدير هذه الميزانية والاشراف على انفاقهسا على رجال القضاء بما نيهم رجال النيابة العلمة مع تقرير حقه في تقسدير المرتبات والملاوات ومواعيدها وكيفية انفاتها ، حتى تكون السلطة القضائية بذلك سسلطة مستقلة كما نص على ذلك الدستور ، لاته ممر لا شك ميه أن التحكم في مرتبات وعلاوات , حال التنساء من السلطة الننفيذية هو اهدار لا شك فيه لاستقلال السلطة التضائية .

واستقلال القضاء ابر يهتم به المجتمع الدولى فقد وضمت الابم المتحدة هسدة القضية في قائمة احتباءتها وتتولى هذه الدراسة نبها اللجنة الفرعية للابم المتصدة المنسة بنها اللجنة الموعية للابم المتصدة المنسة بنه التبييز وحياية الاتفيات ، كما نس الاعلان المالى لحقوق الانسان في مانته المائمة والتعاهد الدولى حول الحقوق المفنية والسياسية في مانته الرابعة عشسر نقرة اولى على وجوب أن يمكل لكل شخص محاكبة علية علالة أبام محكمة مسسنقلة بنشك بقانون ، والقضاء المستقل ضرورى للحصول على هذا الحق .

وقد عقد بعدينة مونتريل (كذه ا) مؤتمر دولى في يونية سنة ١٩٨٢ مسمى الى الترار معاير تعتبر الحد الادنى المتبول لاستقلال المحاكم الدولية والوطنية ونقسابات المحاين ، وذلك من الجل التعجيل باصدار ميثاق لهذا الغرض من الامم المتحدة .

وكانت تد التقت لجنة من الخيراء في مغيو سنة ١٩٨١ كونتها الرابطة الدوليسة للقانون الجنائي واللجنة الدولية للحقوقيين في سيشلي بايطالها لصياغة مشروع مبادىء حول استقلال القضاء ، وقد انتهت هذه اللجنة الى صياغة جبلة مبلدىء بصح ان تتخذ نبراسا لمن يسمى بحق الى تقرير استقلال القضاء وحيفته .

نقد نصت المادة الثانية من هذا المشروع بأنه يتصد باستغلال القضاء (1) ان كل قلض حر في أن يحكم نهيا يعرض أباله من وقائع طبقا الادراكه للدعائق ولفهه المقانون بعيدا عن أى تأثير آخر بالترغيب أو الضغوط المباشرة أو غير المباشرة من أى جهسة أو لاى قصد (ب) وأن القضاء مستقل عن التنفيذ وعن التشريع وأنه يمثلك حسف التشريع المباشر أو من خلال اعادة النظر في كل المسائل ذات الصفة القضائية .

كما نص المشروع في شمأن اختيار القضاة على أن يتم ذلك بدون تعييز من أي شكل كالنوع أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الراي السياسي أو غيره ، أو الإصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو الحالة الاجتماعية ، وهذه المادة لا يتعارض مع ما يتمين أن يكون القاضي مواطنا يصل جنسية الدولة التي يفتار فيها (الماد الخابسة) .

وقد تعرض هذا المشروع لنواحى عدة تختص بالتضاء والقضاة منها توصيف واختيار وتدريب التضاء وتنصيبهم ونظهم وترقيتهم وفيها يختص بالتاديب والتنحيسة والحصانة والتقاعد والتدابير الادارية والمالية ودور القضاء وحماية حقوق الانسان.

معن تنصيب ونقل وترقية القضاة نصت المواد ٨ ، ٩ ، ١١ مَن المشروع على أن تخصيص قاض لمنصب في نطاق ولاية المحكمة المهين بها هو عمل ادارة داخلي تقسوم به المحكمة ذانها ، وإن القضاة لا ينقلون من محكمة أو وظيفة قضائية الى اخرى الا اتباعا نظام دورى منتظم ما لم يعبروا عن رضاهم الحر بذلك ، وإنه تنشأ لجنة مسسنتلة تتكون بكالمها أو في أطلبها من القضاة ، تتولى مسئولية تقدير الترقية أو التوصية . مالرشيين المالدي الجهة المختصة .

وعن انتقاعد والتلديب والتنحية والحصافة نصبت المواد ١٢ حتى ١٧ على أن الضاة ينعين أن يضمن لهم البقاء في مناصبهم حتى بلوغهم سن التقاعد ويخصصون للتنحى فقط لعدم القدرة أو المرض الشديد ، وأن أي أجراءات تلايبية تتطق بالقضاة يجب أن تكون أيام حكية أو هيئة تتكون وتختار بواسطة أعضاء من الهيئة اللاستثناف أهام حكية ، وأن القاضى لا بجب أن يمزل الا بسبب تصنع حكم هذه الهيئة للاستثناف أهام حكية ، وأن القاضى لا بجب أن يمزل الا بسبب تحدم الكساية . الا بسبب عدم الكساية . المتعلق أن أن يبدى بشكل ظاهر عدم ليافته الشغل وظيفة القاضى ، وأن تسكون المتفاة حصالة من تتبعهم مدنيا بسبب الاعمال التي يتوجون بها في حدود ولايتهم الرسعية .

وعن المفصصات المالية نصت المادة ٢٤ من المشروع على انه لتامين استقلال التاضى يجب أن يزود بالوسائل والموارد الفرورية لتحقيق وظائفه القضائية على الوجه الاكبل ، كما نصت المادة ٢٥ على أن ميزانية القضاء يجب أن تضمها السلطة المضمة بلاستراك مع السلطة المقضمة بلاستراك مع السلطة المقضمة بلاستراك مع السلطة المتحدة من أن تعمل دون الاتحمل باعباء على مضاعفة ، ويجب أن تسكون المتبادة المقائية القضائية قلارة على أن تعرض احتباجات ميزانينها على السلطة المختصة . كما نصت المادة ٢٦ على أنه يجب أن يحصل القضاة في فترات منتظمة على عائد مقابل

ختماتهم بمعدل بالاتم مراكزهم ، ولا يقل . فلال استمرارهم فى مناصبهم . وبعد التقاعد يجب أن يحصلوا على معاش يبكنهم من الحياة على اسستقلال ويتوافــــق مسع اوضاعهم .

وعن الاستقلال القضائي وحياية حقوق الانسان نصت المادة ٢٩ من المشروع على أن استقلال رجال النباية والمحليين وادائهما الواعي دون خوف لواجبائهم المهنية المترة مكل ضروري لاستقلال القضاة ، وهو ضهفة اسلسية لتحقيق ألهدالة والحرية ولاحترام حكم القانون ، ولحهاية حقوق الانسان لجميع الاشخاص في أي مجتبع ، كما نصت الملادة ٢٠ على أن يقضى مبدئا استقلال القضاء ويقطلب وجود قاضي لكل تضية جنائية تتاجين السلوك النزية لسلطة الاتهام ، وأن تكون له مسلطة مطلقة المنحقيق في أي ادعاء حول انتهاك حقوق المنهم الربيطة بجوانب القضية .

من كل ذلك يتبين اهتمام المالم اهتماها شعيدا ببيدا استقلال القاضى وحيدته وضرورة احملته بسياح بن التشريمات الني تصفط عليه كرايته ومركزه واحكانه القيام بمهله على خير وجه بعيدا من التائيرات سواء اكانت بعلية أو بمعنوية أو ادبية ، لان في استقلال القضاء درع يحمى الشحب كله في حريته وأمنه وطمكنيته نهو الملاذ والموئل لكل مثلوم ولكل شاحب حتى مهدر يسمى في سبيل التصول عليه .

وما لا شك فيه أن الام تقوم على صيانة حرية أنرادها وحفظ حقوقهم المشروعة ضد سلطان الدولة أولا ومحاولة البعض اغتيال حقوق الاخرين ؛ وضد احسساس السلطة بأنها تستطيع أن لقضاء الامين السلطة بأنها تستطيع أن لقضاء الامين النزية القادر السنقل هو سفد لى ولك ولكل أنسان فى أن ينال حته كل حقه من كل أسلحب سلطان ومعتد على حقوق الاخرين هو صفحة غضار للحاكم الذى يريد لسه فكرا عطرا بين الناس وعلى صبفحت التاريخ ويتدر حصانة القاضى ورفع المائاة عنه بقدر ما يكون وجه الدولة مشرعا بين الدول .

وقديما قال الفرعون على قبره منذ اكثر من خمسة آلاف سنة « أتم المعدل لرب العدل ؛ الذى أصبحت عدالته موجوده ؛ الحق أبدى ويذهب من يميله الى القبر وسيدفن وتطويه الارض اما اسمه غلن يمحى من الارض » .

وقد نوج الله سبحانه وتعالى كل ما قبل عن فلك فى كتابه الكريم بالآية الشريفة « أن الله يأمركم أن تؤدوا الإمانات الى اهلها ، وأذا حكبتهم بين الناس أن تحسكموا بالعمل » . صدق الله العظهم .

هيئـــة الامم المتحـدة وحقوق الانســان في مصر

فسيد الاستاذ/ عادل ابين المعابي

بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢ وقعت مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق المسسدنية والسياسية التي اترتها الجمعية العلمة للامم المتصدة في ١٩٦٢/١٢١ ، الا إن الا إن تقرار رئيس الجمهورية المصرية بالموافقة على هذه الاتفاتية أم يتم الا في أول اكتوبر سنة ١٩٨١ ، الذي والتي عليها مع الاخذ في الاعتبار أحكام الشريعة الاسلامية وعدم تعارضها معها وذلك مع التحفظ شرط التصديق . وقد تم التصديق على هدف الاتفاقية بتاريخ ١٩٨١/١٢/١ ، شمر هدف الاتفاقية بتاريخ ١٩٨١/١٢/١ ، شمر عبدل بها اعتبارا من ١٩٨٤/٨/٢ (نشرت الاتفاقية والجريدة الرسمية على أن يصبل بها اعتبارا من ١٩٨٤/٨/١ (نشرت الاتفاقية والقرارات الخاصة بها بالعدد ١٥ من الجريدة الرسمية المي أن مدد ١٥ من الجريدة الرسمية المي أن يصبل بها الجريدة الرسمية المي أن يصل بها الجريدة الرسمية المي أن يصل بها الجريدة الرسمية المي أن من البريل سنة ١٩٨٧) .

وقد نصب المسادة (٠٤) من هذه الاتعاقية على تمهدد الدول الاطراف عيها لوخم التقارير من الإجراءات التي انتختها والذي بن شائها تؤدى الى تابين الحقوق المقررة في هدف الانعاقية وعن القديم المسادة في هدف المناقية وعن القديم السذى تم اصرازه في التعقيم بتلك الحقوق وذلك خسلال علم من تاريخ نفسة في مولها بالنسبة المسحول الاطراف المغية أو بنساء على طلب لجنة حتوق الانسان بعد ذلك . كما نمت هدف المسادة على ان تدم كمة التقرير الي الابين العام للامم المقددة السذى يقوم بدوره بالطائه على التعسام على المناقبة النظر نبها ؟ وتبتون المقارير المواسل والمسمويات ، أن وجسعت ، الني تؤثر على تطبيق الانتقارة أي وتتوم اللجفة بسدراسة التالير المقدية لها وتحيسا تقارير على الموالي الاطراف.

ولجنسة حقوق الانسان التابعة لهيئة الايم المتحسدة تتكون من ثمانية عشر خبر ايقومون بعيلهم بصفتهم الشخصية لاكميثلين للسدول التابعين لها .

وهرض على لجنسة حقوق الانسان في ٨ مارس سنة ١٩٨٣ ، وقام بعرض هدذا وعرض على لجنسة حقوق الانسان في ٨ مارس سنة ١٩٨٤ ، وقام بعرض هدذا النتحة أسدى لجنسة الولايات المتحدة المتحدية السدى لكند أعضاء المستفرة المحرية لدى مكومة الولايات المتحدة الابريكية اسدى لكند في بداية تقريره أن المحكومة المصرية قولى حقوق الانمان المتحديث المستفرة المعربة أعلان المتحديث المستفى في بنساء المحرد وأضاف أن مصر المحديثة اعترفت بصورة دائمة أن تحقيق حقوق الانسان وتقدما هي مضرورة تاليخية لا يكن عباطلها لانها هي الشرط الرئيسي لتطور شخصية المسافرة من وتقديما هي مضرورة تاليخية لا يكن عباطلها لانها هي الشرط الرئيسي لتطور شخصية مبادىء الشريعة واللتران هدو مصدر رئيسي لحقوق الانسان أذ أنسه يؤكد كرامته وحريته والمساوأة بين الجبيع دون تقرقة أو تبييز بسبب الذين أو الأصل أو اللون ؛ كيا بضين الحرية لكلفة الإبيان . وتقرق الانسان واحترامها يحكس بهادىء المتحدي المتحدي لتقديل تقديل المتحدي لتقديل المتحدي لتقديل المتحدي المتحدية المتحدي المتحديد المتحدي المتحدي

وقسد أوضحت الحكومة المصرية في تقريرها الهيكل العلم لضمائات الحقسوق والحربات التي تضبنتها الاتفاقية دون أن نقوص في تفاصيل النصوص التشريعية ، وعلى ذلك مان التقرير يمكن اعتباره مقدمة او مدخل للحوار الــذى تأمل الحكومة المصرية في انشائه واستهراره مع اللجنة . واوضح التقرير ان الدستور المسرى ينص على تشجيع كافة الجهود لتأكيد احترام الحرية الانسانية التي تعتبر حجر الإساس لكرامة الوطن والتطور الشامل لسكانه ، وقسد عسدد التقرير الحقوق و الحريات التي تضمنها الدستور ، فالواطن لــدى القانون سواء (مادة . }) والحرية الشخصية حق طبيعي هي مصونة لاتمس (مادة ١١) والمحافظة على كرامة الانسان الذي يقبض عليه (مادة ٢)) وحرمة المساكن (مادة)}) وحرمسة الحيسسساة الخاصة (مادة ٥٥) وحرية المتيدة وممارسة الشعائر الدينية (مادة ٢٦) وكمالة هرية الراى (مادة ٧٧) وحرية الصحافة (مادة ٨٨) وحرية الاتامة والتنقـــل (ملدة ٥٠) وعسدم جواز الابعاد (مادة ٥١) وحق الهجرة (مادة ٥٢) ومنسمح حق الالتجاء السياسي (ملاة ٥٣) وحق الاجتماع (مادة ٥٤) وحق تكوين الجمعيات (ملاة ٥٥) وحق انشاء النقابات (مادة ٥٦) وكل اعتسداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنيين وغيرها من الحتوق والحريات العامة التي يكفلها الدسنور والقادون يعتبر من الجرائم التي نسقط الدعوى الجنائية ولا المسسحتية الناشئة عنها بالتقسادم

كما عرض التترير بعض نصوص الدستور التي تؤكدد هدده الحريات ، فالمقوبة شخصية ، ولا جريبة ولا عقبهة الا بناء على تاتون ، ولا توقع عقوبة الا بخم تضالى (حادة ٢٦) والمنهم برىء حتى تثبت ادانته في محلكية تاتونية تكسل السه غيها ضبائك الدفاع عن نفسه ، وكل متهم في جناية بجب ان يكون سه . حام يسدائهم عنه (حادة ١٧) وكل شخص ينبض عنبه أو يعتقل بجب ان ببلغ فسميرا بأسباب انتبض عليه أو اعتقاله (حادة ١٧) والخيرا فان الاحكام تصدر وتغفد لنحم السمير (حادة ٢٠) والخيرا فان الاحكام تصدر وتغفد للمحمور الحدود (حادة ١٧) والمراقبة السمير والمحادد عليه السمير والمحادد عليه المحمود المحمود

وبسدات لجنسة حتوق الانسان التابعة لهيئة الامم المتحسدة بمناقشة هسدا التقرير في يسوم ۲ ابريسسل سنة ١٩٨٤ ، ويسدا الاعضاء في عرض وجهسة نظرهم الخاصة بها ورد في هذا التقرير .

ثم تحدث الاستاذ اوبشهل Opeans نظرا لايجاز التترير

فانسه يجب أن نقوم بدراسته على ضوء المطومات المتوفرة لسدينا عن الوقف الحسالي في مصر ، مع وجوب تقسديم تقارير تفصيلية أخرى ، فالتقرير يتضبن معلومات ضئيلة عن القيود المفروضة على حقه ق الانسان في بصر والضهائات التي نهدف إلى تاكيد ممارستها ، كما أنه لم يتضين العوامل والصعوبات التي تؤثر على تطبيق الاتفاتية وعلى وجب الخصوص حالة الطواريء المغروضة في مصر ، والتي يبدو أنها تد مرضت بصورة دائمة مند الحصول على الاستقلال ، ولا شك أن الدستور المرى من الدساتير الحديثة ، الا ان الامر الرئيسي يتعلق بمدى التطبيق النعال لتصوص هــذا الدستور بخصوص حُقوق الانسان ، وبالإضافة الى ذلك غانــه بيــدو ان مناون الطوارىء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ السدى يطبق في مصر منسد امسد طويل يمنح السلطـة التنفيذية صلاحيات واسعة الى المدى الـذى نستطيع ان نقرر ان هذا القانون قسد أصبح دستورا ثانيا ، ونحن نتساط في ظمل تطبيق هذا القانون هل مازالت نصوص الدستور لها ماعلية في التطبيق ، لقد نصت المادة الرابعة من الاتفاتية على أنه في أوتات الطواريء للدول الاطراف أن تستعبل حتها في التحليل من التزاماتها على أن تبلغ البدول الاخرى الإطراف في الاتفاتية مورا عن طريق الامين العام للامم المتحدة بالنصوص التي احتلت ننسها منها والاسباب التي دعتها الى ذلك ، ولما كانت الحكومة المصرية لم نقم بهذا الابلاغ ، فهل تطبيق قانون الطواريء لا ينضبن اى تطلل من نصوص الاتفاتية ، ان الامر بحتاج الى ايضاح تفصيلي من الحكومة المصرية ،

وتسد أضاف الاستاذ / أويشهل للمطالب في تطيقة حقيقة أنسه من المسلم بعد أن رئيس الجمهورية الحالى يستخدم السلطات المخولة لسه في تالون الطواريء بصورة معتسلة ، وإننا يجب أن نرجب بالتعديلات التي الدخلت على هذا التانون في عليم 1941 ، 1947 والني يجب أن نرجب بالتعديلات التي الدخلت على هذا السياسيين ، الا أن السلطة التنتيذية ما زال لها من العالميات أن تصدر أله أن السياسيين ، الا أن السلطة التنتيذية ما زال لها من العالميات أن تصدر أله أن يتضرها الإنتائية ، كسا يتضح من تطبيق أهكام القانون رقم ؟ السنة ١٩٧٧ الخاص بحياية الوحسدة الوطنية ، كذلك فان صلاحيات المسحى العام الاشتراكي التي نص عليها في السادة الإطانية المسابين لم توجه اليهم الالامتالات طنيفة ، وهساذا الامر بحتاج أيضا الى أيضاح وتنسير من جسانية المحية ، المحية .

كها أشار أيضًا ألى القانون رقم ٢٧ أسنة ١٩٧٢ والسدى جساء تطبيقنا لاحكام المسادة ٥٧ من الدستور والسدى جمل جريبة الاعتسداء على الحرية الشخصية من الجرأم التي لا تستط بالقائم ، وتساحل هل مبدرت قوانين أخرى في هسسدا المضموس ، وهسل من المكن تطبيق النص الدستورى بصورة مباشرة ، كما أنسه من المبدد أن تعلم اللجنة عن القضائيا المنظورة حالية والتي حكم نيها بتعويضات لضحايا هدذه الحرائم تلسيسا على هدذه المسادة .

وبالاضافة الى ذلك فاته يرى أن تترير الحكومة المصرية من الصحب فهمه أو: تعسيره بخصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ الخاص بحياية الوحسدة الوطنية والقانون رقم . ٤ لمنة ١٩٧٧ بتنظيم الاحزاب السياسية ، فهل هــــذه القوانين تسد ترتب عليها تقييد مهارسة حقوق الانسان في مصر أو على المكس قيد قابت بحباية هدده الحقوق . وكذلك الحال بالنسبة الهادة ٥٥ من الدستور الخاصة بحريـــــة النقوض. النقابات ، وأوضع أنب برغب في المزييد من المطوبات لتوضيع هدذا الفهوض.

واغيرا اعرب الاستاذ أويشهل Opsahl عن انتناعه بأن الحكوب....ة المصرية على استعداد لمعاونة اللجنة في مهلها وان تناتش معها الموقف الخساص بحقوق الانسان في مصر ، وقد قامت بذلك من وقت بتريب مع وفود من منظمات غسير حكومية كهنظمة العفو الدولية والجمعية السدولية لحقوق الانسان .

وانه يعتد انسه على لجنة حقوق الانسان التلبعة لهيئة الامم المتحسدة ان تقوم باتابة اتصالات خباشرة مع السلطات المصرية للحصول على المعلومات الاضافية التى تحتاجها . ومن المفيد للفاية أن تقوم الحكومة المصرية بتقسديم تقوير تكيلي يتضبن الاجابات على النساؤلات التى طرحت في اللجنة ، على ان تضع في اعتبارها نصوص المسادة (١٠) من الانعاقية واكسد لمسحوب الحكومة المصرية أن النساؤلات البائد المعان والتناهم المستوك .

واعتبه في التعليق الاستاذ كوارى المحموم المحد ان التقرير المصرى موجز للفابة خاصة نبيا يتطق بالإجراءات التي اتحنتها الحكومة المصرية والتي من شاتها ان تؤدى الى تأمين الحقوق المقررة في الاتفاتية . وتسامل عن المركز التاتوني للاتفاتية بصدد التصديق عليها ونشرها وهال صدرت اى احكام تضائية في هذا الخصوص .

لقسد اشار التترير الى تاتون الطوارى: ، والسدى نمس على وجوب عرض قرار اعلان حسالة الطوارى: على مجلس الشحب خلال خيسة عشر يوما ، فيا هو الموقف في حالة حل مجلس الشحب وصدم ايكان دعسوة المجلس الجديد للاجتباع خسلال خمسة عشر يوما ، فيل يجب على رئيس الجمهورية أن يسدمو المجلس المنطل التي الاجتباع لمرض اعلان حلة الطوارى: عليه ، أن مثل هذا التساؤل سن الاهمية بكان ادانته في كثير من الدول مثل « سيرلانكا » غان اجراءات اعلان حالسة الطوارى: تضمي الاشراف البراحات المعالف حالسة الطوارى: تضمي الاشراف البراحاتي الدائم عليها .

وقد لاحظ الاستاذ كوراى Cooray ان تاتون الطوارىء تسد انشا محاكم امن الدولة العليا ، وتسائل هسل الشبهالت الواردة في المواد من ١٦٥ الى ١٦٨ من الاستور والتي تؤكد استقلال القضاء تطبق على هسذه المحاكم ، كما انسه سود ان يعرف من السذى يقوم بتعين اعضاء هدذه المحاكم .

م تعرض لما ورد في التقرير عن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الاحزاب السياسية و الذي الشخر المناسبة و الذي الشخر على الساس طبقي أو وظائمي أو منوي الما الماري الماري أو مناسبة و المناسبة و المناسبة عنه المارية المارية المارية المارية المارية المارية عنهم السياسية و حركتهم المارية و حركتهم

واخيرا تسامل الاستاذكوراى Cooray عيا تابت بــه الحكومة المعربة نصو اشاعة مبادى الاتفاتية سواء في المسدارس ام في اوساط المسئولين عن تفيذ القوانين كالقضاء والموظفين المهوميين وضباط البوليس وضباط السجون . كيا التوانين كالقضاء والموظفين المهوميين وضباط البوليس وضباط السجون . كيا الته بن المفيد ان نعام في هــذا الخصوص هــل تابت الحكومة المعربة بنشر واعلان واتمسة ان التقرير المتسدم من الحكومة المصرية سوف يناتش في نبويورث بمعرفة لجنة حقوق الانسان .

ثم اعتبه في التطبق على التترير المسدم من الحكومة المصرية الاستلذ / برادو المليحو Prado Vallejo علك المضار المسرى كان مختصر للفاية ، وان اللجنة لم نتبكن ان نتبين منسه مسدى النقدم السذى احرزته مصر والصعوبات التي تواجهها دولة نامية في انخاذ اجراءا، منفيذ بنود الاتعاقبة .

وذكر أن هناك تقطعين أيد ببتين تضهنها التقرير ، الأولى خاصة بالسادة (١٥١) من الدستور المصرى والتي تعتبر الاتفاقية لها قسوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها ، وهو يريد أن يعرف هل من الحكن تطبيق نصوص هذه الاتفاقيم بباشرة في المحاكم المصرية ، والثانية خاصة بها نضيفة الدستور المصري من من مريد يجمل الجرائم المترتبة على الاعتداء على حقوق الانسان من الجرائم الذي لا تسقط المتعدد أن هدا النصورة . أن هدا المتحدد أن هدا المتحدد أن المدرد أن المدرد أن المتحدد أن هدا المتحدد أن المتحدد أن هدا المتحدد أن هذا المتحدد أن هدا المتحدد أن هدا المتحدد أن هدا المتحدد أن هذا المتحدد أن هدا المتحدد أن هذا المتحدد أن المتحدد أن هذا المتحدد أن هذا المتحدد أن هذا المتحدد أن هذا المتح

اما عن تلتون الطوارى، غهو ياسف اشهد الاسف لان اعلان هذه الحالة في مر قسد اسبح المربح الم يوضع مهم قسد اسبح المحتودة المربح لم يوضع مها المحتوى المتوق التي تعطل في حالة اعلان حالة الطوارى، • كما اته من المهم ان نعام هما عن الطروف السياسية والاجتماعية والمسلكل الاخرى التي تبوز اسبتورار حالة الطوارى، في مصر •

لقد أثار تترير الدكوبة المصرية بمسقة التحفظ على الاشخاص ، وقد نهمان التحفظ يكن ان يستبر اكثر بن علم ، والابر يحتاج الى ليضاح في هسفا الخصوص ابه هي التصوص الله يتبيع ذلك وبا هي السلطة المختصة بالابر بهسفا التحفظ على الاشخاص نهم بن التربير ان رئيس الجبهورية يكن ان يتسحف في حالة التحفظ على الاشخاص وهدف ابر معتبر انتهاكا صارخا لجسدا الفصل بين السلطات ، ان المشتلل القضاء مسو ضباته ضرورية للحفظ على حقوق الانسان ولمنع تسخفل المكوبات في الامور القضائية لاغراض سياسية ،

كما طالب الاستاذ برادو فالبجو Prado Vallejo ببيان مــا هي السلطات الذي يخولها تاتون الطواري، لرئيس الجمهورية ، حتى تستطيع اللجنة أن تتاكد أن أي تحتل من مواد الاتفاقية لا يجاوز الصحود التي أشتر لماها المــادة الرابعــة بن الاتفاقية . كما أن التقرير لم يوضح ما هي الوسائل التي يكن للقرد اللهــوء المها لمعارضة القرارات التي تتخذ فــده في حالة اعلان الطواري، والي أي المحاكم بكن أي يلجا .

ومن نلعية اخرى غان المتاية بالوحدة الوطنية بستشف منها وضع فيسود على حرية التعبير ، لان القانون الجنائي المسرى يجرم أى غمل يعارض الحفساط على الوحسدة الوطنية ، والإير كذلك بالنسبة لحق انشاء الجميات ، أذ أن القانون الممرى يقرر حق انشاء الاحزاب السياسية بشرط الا تتعارض مبادىء الحزب مسع الصناط على الوحسدة الوطنية وعسدم تيامها على أساس طبعي أو طائقي أو نفون أو حفرانى ، مناهى السلطة المقتسة بتقرير ما أذا يكتت ذه الجمعية تتعارض مع

الحفاظ على الوحدة الوطنية ؟ وفي خصوص هذين الامرين غان التقرير لم يوضح ما هي الوسائل التي يلجا اليه الغرد لمارضة هذه القرارات .

وفى نهاية تطبيتاته اكد الاستاذب ادو غاليجو Prado Vallejo ان على الحكومة المحرية ان تقدم تقريرا أضافيا الي اللجنة حتى تستطيع ان تكون نصورا كابلا عسن لوضاع حقوق الانسان في مصر .

وعتب ذلك علقت السيدة كونيه هاربر Coté Harper ملى التقرير المقدم من الحكومة المسربة ، فكررت با ذكره اعضاء اللجئة السابقين من ،ن هذا التقرير لم يتضمن العوالم والمسعوبات التي تؤثر على تطبيق الانتفاقية في مصر كما أنه لم بيضح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصربية والتي من شائها أن تؤدى الى تلمين المحتومة المصربية والتي من شائها أن تؤدى الى تلمين المحتومة المصربية والتي من شائها أن تؤدى الى تلمين

وقد رحيت السيدة كونيه هارير Obersunger بصحور التانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٧ الذي اباح البعتلين حق النظام من الاعتقال أو التبض أذا انتضى ثلاثون يوم من النظام من الاعتقال أو التبض أذا انتضى ثلاثون يوم من النظام من المائلة التي والذي يسمح بالت نظ على الاشخاص لمدد تسل ألى خمس سنوات دون توجيه أية أتهليك . وأعربت عن رغبتها في الحصول على مطومات في هذا الخد رص وأن تعرف المزيد عن الظروف والاحوال التي تسمح بالتعفظ على الاستخاص لمن تحفظ عليهم لاسسباب ، وما هو عدد الاشخاص الذين تحفظ عليهم لاسسباب .

منساطت السيدة كونيه هارير Coté Harper عبا اذا كانت الحكومسسة المسرية ننوى السير تنبا في تحرير تشريعاتها المطبقة في حالة اعلان حالة الطراريء والتي بدات بصدور التاتون رتم (٥٠) لسنة ١٩٨٦ ، حتى تؤكد تطبيق احكام الملاتين التاسعة والرابعة شر من الانفاقية .

واستندت بمد ذلك المادة الرابعة عشر من قانون الطواري، والتي تنص على حق رئيس الجبهورية في أخفاه الإحكام الصلاوة بيراءة النهم والابر باعادة المحلكية ، وقررت أن هذا النصي يتعلرض مع الفترة السليمة من الانتفائية والتي تنص على أنه لا يجوز محلكية أحد أو معاتبته مرة ثانية عن جريبة سبق أن نثل حكما نهائيا بها أو أفرج عنه نبيها طبقاً في المنافقة في المنافقة المنفى ، وأعربت عن رغبتها في الحصوص ،

ثم تحدث السيد دبيترى جيفش Dimitri Gevie نذكر ان ممر تسست أمسلوت للى اللجوء الى بعض الإجراءات لولجهة موجة الإرهاب التى أثرت على المحتوق الاسلسية والحريات ، الإبر الذى ادى الى بقاء بثل هذه الإجراءات واضحة في التشريعات الملبقة ، وإضاف ان علينا منتشئة تقرير الصكومة المسرية في شوء هذه الإعتبارات ، ورغم ان التقرير كان موجزا المفاية الا أنه كان مشجعا لمسراحته ولتأكيم الحكومة المصرية على عزمها لتقوية واحترام حقوق الانسان التي نص عليها غسى الانتقادية ، وخاصة ما نصت عليه المعترة المعتوق المترة في هذه الاتفادية والتي تتص عليه المعترة المعتوق المترة في هذه الاتفادية .

ولما كانت الانتاتية لم تنفذ في مصر الا منذ علين غلم يكن لدى الحكومة المصرية الوقست الكافي لمراجعة كامة تشريعاتها على ضوء المبلدىء المحررة في الانتانية ، وعلى اللجنة ان تساعدها في مساعدة دائبة وضعاله لتحقيق هذه المهمة المسعبة ، كهان تقرير الحكومة المصرية مصراحته لم يحلول اخفاء المشاكل القائمة ، والتي كانت واضحة في النصوص الذي تضبها التقرير .

واشـــار السيد ديبترى جيفش Dimitri Gevic الى المادة 101 من الدستور المرى والتى تنص على ان المعاهدات والاتفاقات الدولية يكون لها توة التاتسون بعد التصديق عليها ونشرها ، كما اشار الى المادة (٢) من هذا الدستور والهى تنص على ان الشريعة الإسلامية هى المسجر الرئيسى للتقريع ، وتساعل عبا اذا كــان على ان المدرية الإسلامية هى المسجر الرئيسى للتقريع ، وتساعل عبا اذا كــان المبداين يجب صدور تطريع لتنفيذها الم انه يمكن للمحاكم تطبيقها مباشرة و فى المجالات ، ومن المفيد ان تعلم اللجنة ما هو الموتف فى حالة تعلم فى مبادىء الشريعة الاسلامية والنصوص المورد ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٧ ، ٢٧ وما الاسلامية والنصوص المورد ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٧ ، ٢٧ هى وسيلة حل هذا التعلم فى .

وقد لاحظ النسيد ديمتري جبنش Dimitri Gevic انه رغم اهسلان هاله الطواري، في مصر قبل انضابها وتصديقها على الاتفاقية ، الا انه كان على الحكومة المصرية ان نخطر الدول الاعضاء بالنصوص الني تحالت منها تطبيقا لاحكام الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الاتفاقية .

وبخصوص تطبيق المادة (١٤) من الاتفاتية غاقه يرى طبقا لما ورد في التقرير غاته لا يرى حد اتمى لمدة الاعتقال طبقا لقانون الطوارىء وهو يرغب في تلقى مطومات كانية عن طبيعة محاكم أمن الدولة الطيا ومن هم القضاة الذين يجلسون فيها.

ثم تحدث بعد ذلك الاستاذ سيرانو كالديرا Serano Caldera فاوضع التأمية النائية وطبعا للقواعد المرشدة الشكل ومضبون التقرير الني وضعتها اللجنة منذ انسائها / فان تقرير الحكومة المحرية معتبر غير كلف وغير مطابق وان الامر يحتاج الى مزيد من الملومات . ومثل هذه المطومات بيكن تقديمها بمعرفة المندوب المصرى عند رده على التساؤلات التي تطرحها اللجنة أو في شكل تقرير الضافي . ورغم لكن تقرير الحكومة المحرية قد نضبن عناصر هامة وعلى الاخص عبيا بنعلق بعدم سقوط الجرائم المتطقة بالاعتداء على حقوق الانسان بالتقادم .

وذكر أنه قد ورد في التقرير بعض الامور المتعارضة بخصوص أوامر الاعتقال بني احدى فقرات التقرير ذكر أنه تطبيقا لاحكام القاقون ١٦٤ اسمنة ١٩٨١ فلكل من بقيض عليه يعتقل أن يتظلم من ذلك ألى رئيس الهجهورية أذا انتضات سنة أشهر من تاريخ القيض أو الاعتقال دون أن يفرج عنه ، كما ذكر ذأت التقرير أنه تطبيقا لحكام المتقود رقم (٥٠) لمسنة ١٩٨٣ فللجمتل أن ينظلم من القيض أو الاعتقال أذا انتضى ثلاثون بوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه وتسامل عضو اللجنة كيف بهكن الجمومين هفين الإجراسية أ

كما أن تأون الطواريء لم يحدد حدا أتصى لدة الاعتقال الامر الذي ينيد أن هذه المدة ببكن أن تبتد طوال نترة أعلان حالة الطواريء ولا توجد مدة محددة لذلك .

واخيرا تساط الاستاذ سيراتو كالدير . Serano Caldera مها ورد في التقرير بخصوص عدم تيلم الاحزاب السياسية على، أساس طبقي أو طائفي أو.

نئوى ، وتساط هل يوجد في التقون المرى نصوص تحدد ما هو الاساس الطبقى أو الفئوى بصورة مقبقة ، اما أن الامر قد ترك تحديده لتقدير السلطات المختصة وما هى هذه السلطات . وبخصوص حق تكوين الجمعيات والتقابات مانه يود أن يعلم هل يمكن حل احدى النقابات بقرار ادارى أم أن تقونا يجب أن يصدر في هذا الشأن ؟

كما ذكر أنه من المجيب في خصوص تطبيق قانون الطوارىء فانه قد اعطيت بعص الاختصاصات لوزير الداخلية لا لوزير العدل .

ثم علق بعد ذلك على التقرير المصرى السير فينسنت ايفاقر وضعتها اللجنة والتي فقرر ان التقرير المقدم لا المصرى السير فقرر ان التقرير المقدم لا المحبة والتي طرح المفطوات التي طرح المفطوات التي المنقوبة المعنية المتفيدة نصوص الانفاقية ، وعدم خوافر هذه التقصيلات في التقرير وقدى الى مشاكل وصحوبات تعددة ،

الا أنه بيدو أن الموقف العام بالنسبة لحقوق الانسان في مصر مرضيا ٤ رغسم وجود مسعوبات نتيجة لنفاذ حالة الطوارىء والتشريعات المنطقة بها - وتود اللجنة أن تمرف ما هو الموقف القانوني في حالة وجود تعارض بين نصوص الانفانيات والتشريعات المصرية -

كما أن التتزير لم يشر الى أى مجهود قالت به السلطات المصرية لنشر الانفانية وأشاعتها بين الناس وبيان الحقوق الواردة نيها ، وفي هذا الخصوص عائمه من المهيد أن نعلم ما أذا كان من المسهوح به انشاء لجان لحقوق الانسان في مصر ،

لقد فرضت حالة الطوآرى، في مصر لعدة سنين ، وقد اشار التقرير الى نصوص تشريعية ذات صفة مؤقته ، وذكر أن مجهودات قد بذلت لحيالة حقوق الانسان في الله الميان التصوص الواردة بالانتفاقية ، كما يتضع من الدستور المحرى ان رئيس الجمهورية له ملاحيات واسمة في اعلان حالة الطوارى ، ويجب ان نضع في الاعتبار ان المادة الرابست من الانتفاقية تقرض معدودا معينة لاعلان حالة الطوارى بنصها 3 في أوقات الطوارى المالة التي تهدد حياة الابة » ، كما ان هذه الانتفاقية تنص على ان هنك مواد معينة لا يجوز القحل من الالترابات الواردة فيها رغم أعلان حالة الطوارى ، وتكسر من ذلك فان الفترة الثاقية من المادة الرابعة تنص على ابلاغ الابين العمل للام المتحدة بالمالات علمة الطوارى بالمستوم التي قطات نفسها مها والاسعاب التي نفستات المائز على المستبر فينست المائز المستحدة الارعاب الكان المتحدة الارعاب الكان والمياب ان ترجب به ، هو ادر يجب ان ترجب به ، «

ان الاتفاتية تحرم التحفيب وكفلك العسنور المسرى ، ولكن هناك المديد بن الاحمادات الفاسة بالتحفيب ضد السلطات المصرية ، ونود ان نصرف با هي الإجراءات اللي اتفت المن التحقيق في هذه الادماءات وبا هي نتيجة هذه التحقيقات وهل ادت الى تقديم المسئولين الى المحاكمة وهل يستطيع بن أضيروا بن هذه الإجراءات ان يغلوا تعويضا عادلا .

ان السلطات القائمة على نتفية قانون الطوارىء لها حق اعتقال الاشـــخاص واللجنة في حاجة الى ان تعرف ما هى المدة المسبوح بها لاعتقال الاشخاص قبل متولهم المم القضاء وهل لهم حق استقلف هذه القرارات وهل هناك اشخاص يمتقلون لاسباب سياسية وليس لاسباب اجرابية .

والنقرير المقدم من الحكومة المصرية لم بشر الى المادة ١٣ من الانعلقية الخاصة بالمحاد الاجانب ؛ واللجنة تود ان نعرف هل يوجد نشريع في مصر مترافق مع ما نصت عليه المادة ١٣ من الانفاقية .

ثم تحدث عن محاكم أبن الدولة العليا المنشأة تطبيقا لنص المادة (1۷۱) من الدستور المسرى ، وتسامل أن كانت هذه المحاكم بتلام في تنظيبها مع أحكام المادة ؟ الانتقادة المسادرة بن هذه من الانتقادة القدارة ا ؟ ؟ ؟ ؟ . وهل يمكن استثنائه الاحكام المسادرة بن هذه الحاكم الار الذي اشترطته انقترة الحابسة بن المادة ؟ ا بن الانتاتية . أن النص على أن من حق رئيس الجمهورية الامر باعادة محاكمة الذين ثبتت براقتهم أمام محكمة أبن الدولة العليا هو أمر يخلف وينعارض مع أحكام الفقرة السابعة من الملدة ؟! من الانتقية .

ثم عقب بعد ذلك الاستاذ اجويلا Paguilar الذى قرر اته بينها جبيع العول الملتجه قد انفيت كاطراف في الاتعاقبة ، الا أن المعدد من العول الغلبة لسم تلتحق بها ، وأن اشتراك بصر سوف بساعد في التلتي على قرارات العول الغلبية للتنميام البها . ولقد قدمت مصر تقريرها البعد في في المعدد ، وهذا يمشن تقعل بلموظا في الجافين المدني والسياسي بالأضافة الى أن هناك بعض القرارات قد مصدرت الألفاء بعض القوانين التي تتمارض مع تصوص الانفاقية ، كما أن مصر تت تعاونت وقرا مع بعض التنظيفات غير الحكوية التي رعبت في زيارة بحصر بخصوص بشاكل حقوق الانسان ، وقد لحسنت الحكوية المصرية استقبال هسذه البحوث ، وكل هذه التطورات تشير الى رغبة بصر الجادة للدخول في حوار بناء مع لمنة تعوق الانسان القليمة لهيئة للامم المتحدة .

وقد انضم الاستاذ اجويلار Aguilar الى زملائه أعضاء اللجنة الذين تساطوا عن حق المواطن المصرى في المطلبة بتنفيذ قواعد الاتفاقية لهام المحلم الذا. كانت هذه المبادئ عشارض مع القوانين المصرية الحالية ، ونكر اللجنة في حاجة الى المؤيد من المعلمية م هذا المخصوص ، عافا كانت مبادئ الاتفاقية قسد اصبحت جزءا من التشريع المحلى في مصر باقتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسسيية المصرى والتي تصبح باطنة وماضية على القوانين المحلية المخالفة في التشريسسيع المصرى والتي تصبح باطنة وماضية على القوانين المحلية المخالفة في التشريسسيع والتي تصبح باطنة وماضية على القوانين المحلية المخالفة في التشريسسيع والتي تصبح باطنة وماضية على القوانين المحلية المخالفة في التشريسسيع والتي تصبح باطنة وماضية على القوانين المحلية المخالفة في التشريسية على القوانين المحلية المخالفة في التشريسية المحلى والتي تصبح باطنة وماضية على القوانين المحلية المخالفة في التشريسية المحلى والتي تصبح باطنة وماضية على القوانين المحلية المخالفة في التشريسية على القوانين المحلى والتي تصبح باطنة وماضية وماضية على القوانين المحلى والتي تصبح بالفائدة المحلى والتي تصبح بالفائدة المحلى والتي تصبح باطنة وماضية المحلى والتي تصبح باطنة وماضية وماضية المحلى والتي تصبح باطنة وماضية المحلى والتي تصبح باطنة وماضية المحلى والتي تصبح باطنة وماضية المحلية المحلى والتي تصبح باطنة وماضية المحلى والتي تصبح باطنة وماضية المحلة المحلى والتي تصبح باطنة وماضية المحلة المحلى والتي تصبح باطنة وماضية المحلى والتي تصبح باطنة وماضية المحلى والتي التوانية المحلى المحلى التوانية والتي المحلى المحلى المحلى التوانية والتي التوانية والتوانية والتي التوانية والتي

كما اعلن رغبته لمرغة الخطوات التي انخفتها الحكومة الممرية للتحقيق مسمع هؤلاء الذين انهموا بتعذيب بعض المتهمين في القضايا وما هي الإجراءات التي اتخذتها للحد من سوء معاملة الامراد سواء من البوليس أو الجيش .

لقد اخطرنا ان مجلس نقلبة المحلين المنتخب قد حل ، وان مجلس معينا قد حل محله في عهد الرئيس السادات ، وهذا التغيير سطيقا لمطوماتي سالم يعلن كلجراء غير دستورى ، ولذلك فاتنا ترغب في مزيد بن الإيضاح في هذا الخصوص ،

كما أنه طبقا لإحكام المادة 15 من الاتفاقية فاته يجب أن يكون اهتلك بحاكم مستقة وحيادية ويهنا أن نعرف أن كان يوجد في محر تنظيم مهنى مستقل للقضاة . كما يهنا أن نعرف ما هو موقف الحكومة المحربة مها نقص عليه الفقرة السابعسسة من المادة 15 من الاتفاقية وأنتى تنص على أنه لا يجوز محاكمة أحد أو معاقبته مرة نائية عن جريمة سبق أن تال حكما نهائيا بها أو أفرج عنه فيها طبقا للقافون والاجراءات المنابعة المبد المسي .

واخسم الاستاذ اجويسلار Aguillar مطبقه بالاعراب عن لبله في أن يكون التقرير المقدم من الحكومة المصرية بداية لحوار ايجابي وأن ينضمن التقرير الفكيلي بالاضافة الى الإجابة على تساؤلات اعضاء اللجنة ، والاجراءات التي اتخذتهـــــا الحكومة المصرية لتأيين الحقوق المقررة في الانتفاقية والعوامل والمسعوبات التــــي نزثر على نطبيقها .

وعقب ذلك تحدث الاستاذ ايرماكسورا Erma Cora فذكر أن التتريسر يتضين وصفا للنظام الدستورى في مصر بدلا من شرح الاجراءات التي اتخذههسسا الحكومة المصرية لتنفيذ الحقوق المتررة في الاتفاقية . وكان تساؤله الاول بخصوص المدة 101 من الدستور المصرى وعها أذا كانت الاتفاقية بعد التصديق عليها ونشرها تبثل جزءا من التشريع الداخلي في مصر .

والابر الثاني الذي يحتاج الى ايضاح هو اهبية الشريعة الاسلامية بالنسسية للانتاتية ، وما هو مدى الاختلاف بينهما ، وهل القضاء المسرى يعتبر الاتعالية كمصدر تشريعي لم مجرد اداة لمقونية .

وعقب ذلك تحدث الاستاذ جريترات Granfrath غترر أن التترير أم يتضين عدم النبيز بسبب المقيدة السياسية أو الجنس في مصر ، في حين أن ألحادة ، ٤ من المستور قد قررت ذلك ، ونحن نود أن نعرف با هو الموقف السليم في هسسسذا الخسوس . كما أن التقرير لم يشر الى يتعلكم لهن الدولة المشكلة طبقا للبادة ١٧١ مسن الدستور ، وتحن نريد أن نعرف الزيد عن هذه المحلكم وسبب انشائها وما هسسى الإجراءات المتبعه لملها حتى اصدار حكها وما هى أجراءات تعيين أعضائها ،

ثم تحدث الاستاذ هاتيا Hanga نقرر أنه جاء في التعرير المعدم من الحكومة المصرية أن انتضام معمد المحرية أن النصاب محر الى الاتفاقية يوحل هذه الاتفاقية بصورة تلقائية جزء مسن المتشريع المحلى ، ونحن نريد أن نعرف هل الاتفاقية تعتبر والامر كذلك تأتونا دستوريا أم تأتونا عاديا ، وفي حالة التعارض بين الاتفاقية وبين نصوص القواتين الممريسة عليها يسودة !

وتساطل ايضا عن حق تفسير القوانين وهل اختصت به المحكمة التستورية العليا لم أن البرلمان يتساركها في ذلك ، وإذا كانت المحكمة وحدها هي المختصة فهل تلتزم كافية السلطات التضافية بهذا التفسير .

وقيما يتملق باستقلال القضاء فهن المهيد أن تعرف اللجنة أن كان القضاة في محمر ينتخبون أم يعينون وما هي معايير هذا الاختيار ، كما أننا نود أن نعرف أن كان تعبير * النساوك الاشتراكي » الذي ورد في التقريع يتطابق مع التعبير الذي ورد في الانتابية عن النظام العام أم أنه تعبير مخالف ،

وعقب ذلك عقب الاستاذ توبوشات Tomaschat نذكر أنه على يقين أن مصر
قد واجهت صعوبات في أعداد التقرير غالبلاد في مغترق الطرق لحضارات مختلف
والمعند من السيطرة والنفوذ الديني ومؤثراته ، كما أنه مها لا شك نيه أن الظروف
الاقتصادية الحلية للبلاد لها تأثير مماكس بخصوص ممارسة الحقوق الاقتصاديث
والاجتماعية والمنية والسياسية ، ومثل هذه العوامل تؤثر بلا شك في التقصاديث
المقتم من الحكومة المعرية ، بالإضافة الى المطومات التى تؤكد صدور تشريعات
تقيد من ممارسة الحقوق المنصوص عليها في كل من الدستور المعرى والاتفاقية ، وققد
وافقت مصر على أن تناقش مع منظمة العفو الدولية مدى ممارسة الحقوق المنصوص
عليها في الملاتين ؟ ، ؟! من الانتقاق . وعلى ذلك منان المطومات التي تندم الى
لحينة حقوق الانسان يجب الا تكون اتل حجها من خلك الني قممت الى لجنة المفسود
الدولية . ومن حق اللجنة أن تعرف بدى تأثير حالة الطوارىء على الحقوق المنيسية
إلى والسياسية في مصر .

ومن المنيد معرفة بدى تيلم الدولة بقدية التقرير بتعديل تشريعها المتعلقات ومن المنيد معرفة بدى تيلم الدولة بقدية التقرير بتعديل تشريعها المنعلقات با ورد في الانتائية ، نهل تابت الحكومة المصرية بنشر تقريرها المبدئي (لذى قدمسه الى اللبضة داخل مصر ؟ ان هذا الامور على المستوى الوزارى ، كما يجب اتابة تقدل ومن الانتخال ان تتغلق الدولة اللبود على المستوى الوزارى ، كما يجب اتنائية التقرير الدول الاطراف لا يجب ان ننظر اليها كجود ممارسة كل خمس سنوات بل يجب ان ننظر اليها كفرصة ندارة بيان مدى التأثير المستول لهذه الدول في مجال مقسوق الاستان . ومن قبل جمل الحوار بين اللبضة والدول الاصفاء بناء نعلى كليهما ان بيذل معمودة جلادا لهذا الفرض ، غان مجرد جمل الانتقادية جزء من التاثون الداخسلي للتغليق الكابل والمارسة المعمالية المنطرة الدوليين الداخساني النائية والسياسية .

وفي بعض الدول مان المتطرفين السياسيين بحاولون تغريب التطور الطبيمي لعياة المجتمع والفاء الحقوق المدنية والسياسية معا . وفي هذه الاحوال ماته يكون من الصموبة بمكان للدولة ان تتبسك بالتوازن بين حقوق الامراد والصالح العام ، وطبقا لنص الملاة الرابعة من الاتعلقية علن بعض المحقوق الاسلسية يجب المحلفظة عليها في كلفة الاوقات ، اما بعض الحقوق والالتزايات الاخرى ميكن النحل منها از ايقاتها الى الدى الذى الذى الدى الدى الدى والمسلم بعقه بتطلبات الوضع ، ولا شك ان الدول الاطراف في هذه الاتعاتية مقيدون بهذه النصوص ولا يمكن ان تستخدم لو تبرر عدم النتيد بها تحت ستار السيادة الوطنية .

وفي حمر غان رئيس الجيهورية له سلطة الفاء الاحكام والاسر باعادة المحاكمة : بينما من حق النقب العام رفع الاستئناف عن الاحكام - والسلطة التي يتبتع بهـــا رئيس الجيهورية في هذا الخصوص تؤدى الى التدخل في مدير العدالة والتضاء وهو أمر قد حريقه الملاة ؟ 1 من الاتباتية .

وأشاف الاستاذ توموشات Tomachat أنه على بينه بالمصاعب التي تواجه محر وهو يؤكد أن الحقوق المقررة في الاتفاقية مسوف يتبتع بها الجميع بالنقسة والشجاعة الذريجا أن تتحاربها حميها .

وعقب ذلك أعرب المنتوب المسرى عن تقديره النوح الذي نوقش بها التقسرير المقدم من حكومته ، كما اوضح أن بعض التساؤلات تتملق بمسائل ننية ، وأن حكومته سوف تبذل تصارى جهدها لتقديم نقرير تكيلي في هذا المضوص .

هذا بالاضائة الى ان المستوى الذى مثلت غيه مصر امام اللجنة كان مستوى لا ينلام مع المهمة الملقاة على ملتق الحكومة فى هذا الخصوصى ، فالتقرير هو التقرير الول الذى تقدمه الحكومة المرية ، وكان يجب ان يكون مقدم هذا المتقرير على المستوى الوزارى وان يكون فريق من المغيراء المقونيين المصريين كاهضاء فى الوفد المستعدم المتحرير كى يتحكوا من الرد على كلفة النساؤلات التى طرحها اهضسالجنة مقوق الإنسان ، فقد التار اعضاء هذه اللجنة المحيد من النساؤلات التى كان يسطل والد عليها لو ان هناك فريقا من المتصدين فى شنون التشريع كان يبطل وفد مصر لهام هذه اللجنة .

ولا أدل على ذلك من اثارة موضوع الفلون رتم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ الخاص بحيلية الوحدة الوطنية تعبل اثارة هذا الموضوع ابام اللجنة كلت الحكومة المصرية قد الفت هذا التانون ولكن المندوب المصرى الحاضر بهذه اللجنة لم يوضع هذا الابر لعدم علمه بعذا الالفاء .

كما ان ما اثاره الاستاذ سيراتو كالديرا Serano Caldera بمُصوص التمارض بين احكام القانون ١٩٨١/١٦٤ الخاص بالتظلم من ثبر الاعتقال الى رئيس الجبهورية واحكلم القانون رقم ، ١٩٨٢/٥٠ بخصوص التظلم لبام محكمة أمن العولـــة نـــد اخسط عليه نهم هذين القانونين نتيبة للقصور الذى اصف النترير اذ أنه لم يوضح أن الفانون رقم ،١٩٨٢/٥٦ قد الفي ما ورد بالقانون رقم ،١٩٨١/١٦٤ من احكام ،

وكذلك ما ذكر السير غينسنت ايفتز Sir Vincent Evans عن محلكم اسس الدولة المنشأة تطبيقا لنص المادة (١٧١) من الدستور وهي المحلكم الشكة تطبيقا لاحكام الخاتورية م ١٠٠ السنة ١٩٨٠، اقتد خلط بينها وبين محلكم أمن الدولة الشكلة تطبيقا لاحكام الطوارىء ، واعتبر أن من حق رئيس الجهورية الماء الاحكام المسادرة من المحلكم الاولى والابر باعادة المحلكية في حين أن احكام هذه المحلكم لا تخضع للتصديق وهي من الاحكام اللذي يجوز الطعن غيها بطريق النقض تطبيقا لاحكام المادة النابلسة من الاحكام السنة ١٩٨٠،

من كل هذا نستطيع ان نقرر مستوى تبثيل الحكومة الممرية امام لجنسة حقوق الإنسان بهيئة الامم المتحدة كان تبثيلا غير متلام مع المهام الملقاة على عاتستن مبثل مصر في مثل هذا الامر الهام والخطير .

واستطیع أن أثرر أن التساؤلات التى أثارها أعضاء اللجنة وطلب التعريسر التكينى الذى وعد المندوب المسرى بتقديب لم تصل الى وزارة المحل المسرى متديب لان ، وبالتألى غان هذه الوزارة لم تشرع بعد فى الرد على هذه انساؤلات أو اعداد التقرير الذى يضع مصر فى موقف هرج لا يتلام مع أهيتها الدوليسة ولا مع ما تبذله من جهود للتوفيق بين نصوص اتفاقية المقوق المدنية والسياسسية .

واود ان اقترح ان تشرع وزارة العدل في دراسة هذه الامور وان تستمين بكافة المجراء القدونية حقوق الانسان ، الخبراء القدونية حقوق الانسان ، الخبراء القدونية حقوق الانسان ، وإن تسلرع الحكومة المحرية الى سد هذه النفسسرات والانتهاكات الموجسودة في التشريعات المعربة حتى تتلام مع الاملان المالي لعقوق الانمان ومع نصوص الاتفاقية الدولية بشأن المعترف المنتقرة والسياسية ،

نحو محاولة لمد المنافذ أمام ظاهرة التعنيب

للسيد الاستاذ عادل عيد المعلى

من المبادئ، المسلمة في القانون الجنائي ان اعتراف المتهم لابد ان يكون تلقائبا غير نانج عن أي ضغط أو أكراه أو تعذيب والاكان باطلا ولا يجوز الاستفاد الله في الادانة حنى ولوكان صحيحا ومطابقا الواقع :

وتعذیب المتهم بتصد حمله على الاعتراف جنایة مؤثبة فى قانون المتوبات المسرى منذ صدر هذا التانون فى عام ۱۸۸۳ ــ وذلك بمتنضى المادة ۱۲۱ والتي تقضى بأن :

« كل ،وظف أو مستخدم عبومى لمر بتعذيب منهم او غعل ذلك بنفسه لحملسه على الاعتراف بمعاقب بالاشخال الثماقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر » .
« و إذا بات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عبدا » .

وقد استحدث النسنور المرى الصادر سنة ١٩٧١ نص المادة ٥٧ الذي يتضي

« كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حربة الحياة الخاصة للبواطنين وغيرها... من الدة وق والحريات المابه الني يكلفها اندستور والقانون جريمة لا تسخط الدموى الجنائية ولا المنبة الناسئة عنها بالنقادم ، وتكبل الدولة تعويضا عادلا ان وقع عليه

سسان :

الإعتــداء » ،

وعلى ضوء تلك الحقائق ماله يمكن بلورة أهم الضمانات التانونية للمواطنين ضد التمذيب واساءة المعابلة مبيا يأتى:

اولا ; توفير أكبر قدر من المصانة والضبائلت القائب العام والنيابة العابة :

عادة يقع التعذيب من مامور الضبط (ضابط الشرطة او ضابط المباحث) عسلى المنهم بعد التبش عليه وقبل عرضه على النيابة بقصد الحصول على اعتراف منسسه بنجريسة المنسوبة اليه ٠٠٠

والضيفة العتيتية ضد تعنيب المتهين ، هى الثيابة العابة ، اذ يفترض فيها أن تقف بالمرصاد لاى عدوان جسدى — او حتى معنوى يتعرض له المنهم المتيد الحرية ولكن — مع الاسف — غان تجارب السنوات الماضية اكتت أن النيابة العلبة — وعلى وجه الخصوص نيابة ابن الدولة العلبا — قد تقاعست عن اداء واجبها في صابسة المتهين في القضايا السياسية بن التعذب البشع الذى تعرضوا له على أيدى أجهسرة الشرطة والملحث في السجون المقتلفة وأماكن العجز ، وعلى وجه الغصوص سجن القلعة وهو سجن سياسي يخضع الاشراف مبلحث لمن الدولة مباشرة .

ويقضى واجب وكبل النيابة المحقق والذى تفرضه عليه المائة منصبه نضسلا عن تطبيات الذلب العلم أن يثبت را بجسد المتهم من اصابات ظاهرة لدى مثوله الماله المائحتيق معه ، وأن يساله عن سببها وتاريخ حدوثها ومن أحدثها والفرض الذى استهدعه من أحداثها ، وذلك كله حتى يمكن تقدير مدى سلامة الاعتراف أو الاتوال التي يدلى بها اليه .

ومن هنا نان جريبة التمذيب لا يرتكبها ضابط الشرطة أو المباحث الذى بقارف أمالها المادية - وحده - وانما لابد له من شريك بالنواطؤ أو النستر - أو حتى بالاتماق الضبني - وهو وكيل النيابة المحتق!

نالضابط لا يجرؤ عادة على تعديب منهم الا اذا كان مطبئنا مندما الى موقف وكيل النيابة الذي سيبثل أمامه ذلك المنهم وجسده ناطق بآثار التعذيب !

لذلك غان من الاهبية القصوى ان نعبل على توفير اكبر قدر من الحسساتة القصائية العلية ، ولنصب النائب العلم على وجه الخصوص غهو صاحب القصقية العبية العلية ، ولنصب النائب العلم على وجه الخصوص غهو صاحب الدعوى العبوبية ، ولا شك انه كليا ارتقع منصبه وتحصن على الجواطنيع، السلطة العلية وخصوصا أجهزة الإمن السياسي غان ذلك ينعكس على الجواطنيع، مزيدا من المنصبة و عزفيرا للحريات العامة — ولعل من المناسبة في هذا المنائبة — وليس من تعيينه في منصبة وعزله منه بعرار من المجلس الاعلى للهيئات القضائية — وليس من المحكومة حتى يتحرر من نفوذها وتأثيرها كما أن من المناسب أن ينعى التأثون على حد الحكومة حتى يتحرر من نفوذها النبائة تجاوزه للعمل في نبابة أمن الدولة — يتمين عدده أن يتعاون بناوا إمنها أن ميل قضائي آخر.

ثانيا : اخضاع رجال الشرطة للمساطة الجنائية عن طريق الادعاء المِاشر :

فالشرطة كما نطم ... هم الاداة التي تستخدمها الانظمة الشمولية للقهر والقبع وأخباد الاصوات الشريفة وكات الاراء الحرة والبطش بالمعارضين وتلفيق الانهابات ضدهم وتعديمهم داخل السجون لانتزاع الاعترافات منهم ، وتزييف ارادة الشعب في الاستخدارات والانتخابات ...

وحتى تنيكن الشرطة من اداء هذا الدور « التبيع » في خدمة النظام ، فلابد ان تكون طلبتة البدقي عملها واجراءاتها فلا يصونها تاتون ، ولا يتيدها دستور ، ولا تخضع لرقابة من النيابة او المساطة الم القضاء ! منعفة نظلق اجهزة الشرطة خصوصا اجهزة المباحث ، وعلى الاخص مباحث ابن الدولة — تتبض على المواطنين وتودعهم الماكن الحجز بغير سند من القانون ، ودون أذن من النيابة وتعاملهم الناء ذلك الحجز السوا النواع المملكة . . .

بقصد الحالاق يد اجهزة الشرطة في اداء هذا الدور الباطش صدر التقون رقم ١٢١ استة المثانية ــ وبعقنساه ١٢١ استقون الإجراءات الجنائية ــ وبعقنساه لم يعد يحق للبواطنين أن يحركوا الدعوى العمومية اللعلويق المبابر ضد أى موظف عام أو مكلف بخدمة عامة من جريعة وقعت منه الثاء العمل أو بسببه ــ بل لم يعد يحسف لوكيل النيابة نفسه تحريك الدعوى العمومية ضده > وأنها لابد من استئذان رئيس النيابة على الاتل في ذلك .

وهذا القاتون اعطى رجال الشرطة — بالذات — الاحساس بانهم قد اسبحوا
نوى حصانة تصبيم وتحول دون مساطقم — من الناحية الواقعية — مساطة جادة
وحتيتية ، مما شجع الكثيرين منهم على اسماءة معللة المواطنين الذين تضطرهم ظروفهم .
للنردد على اجهزة الشرطة حتى ولو كاتيا في موقف الإبلاغ أو اداء الشسسهادة .
خضوصا وأن النبابة العلمة كلت تتقاعس عادة الا في الحالات المسارفة — عن نقدم
رجل الشرطة الى المحاكمة الجنائية امام القضاء ، وتكفى عادة بارسال الاوراق الى
الجهة الادارية لتوقيع الجزاء الادارى المناسب . . . كما أن هذه الجهة الادارية تكى
عادة متعاطفة مع مرؤوسها رجل الشرطة مرتك الواقمة المراد مجازاته عنه
بل وربه متورطة معه نبها حوبن ثم غان امجزاء الذي توقعه عليه يكون — غالبا —
حزاء هنا لايحقق زحراء لاردها .

لذلك غان التصدى لظاهرة القاضي غير الطبيعي ، هو في الحقيقة تصد لظاهرة التعذيب وانتزاع الاعتراعات الزائفة وتلفيق الانهابات . وهناك في النشريع المحرى عدة نفرات يتسلل بنها « القاضي غير الطبيعي » إلى بنسة القضاء ، أهيها :

الشفرة الاولى: هى المادة السادسة من تقنون الاحكام المسكرية رقم م السنة المبارية رقم م السنة المبارية المناف المسكري ... المناف المناف المبارية الم

الثفرة الثانية: « هم المادة السابعة بن عانون الطوارى، رقم ١٦٢ لسنة ١٦٥٨ ؛ والتي تعطى رئيس الجمهورية الحق في أن يدخل في تشكيل دوائر محاكم لبن الدولة ، سواء الجزئة أم الطبا ... عناصر من المسكريين ؛ وكذلك الملاة الثابنة التي تعطيه ... بالنسبة لمناطق معينة أو تضابا معينة ... الحق في أن يابر بتشكيل دوائر لبن الدولة من الضباط وهدهم » أ ... المناطق معينة أو تضابا معينة ... الحق في أن يابر بتشكيل دوائر لبن الدولة من الضباط وهدهم » أ ... المناطق عليه المناطق عليه المناطق عليه المناطقة عناطة المناطقة عناطة المناطقة عناطة المناطقة عناطة المناطقة عناطة عناط

لها الغفوة الثالثة: نهى التاتون رقم 4) اسنة 1979 بنتساء بحكمة الثورة والذي
صدر في اعتلب هزيبة سنة 1979 بتصد احكام تبضة السلطة على النهام ، . . ويتضى
هذا القانون النساذ بان تشكل علك المحكمة بقرار بن رئيس الجمهورية بدون أن ينقيد
في هذا التشكيل بأى تيد أو ضابط أ ومع ذلك فلا يجوز رد هيئة المحكمة أو احسب
اعضائها وتختص هذه « المحكمة » النويدة في نوعها بالمصل باليس نقط في الجرائم
المؤثبة بمتنشى عانون المقوبات أو غيره بن القوانين المعول بها بدوانها تختص ليضا
بالمحاكمة عن الامعال الذي تعتبر ضد المبادىء التي قابت عليها الثورة ، أي أنها تبلك
أن تحاكم المواطن عن أعمال ليب وثبة تقونا أ بما يعد اخلالا بالقاعدة المستورية
ألم وفة ! لاحرية لا يتمع !

واحكام هذه المحكمة ... بعد ذلك ورغم ذلك ... تعتبر نهائية ولا يجوز الطعن فيها باى وجه بن الوجود ، وانها تعرض على رئيس الجمهورية وهو الذي شكل المحكمة وأحال اليها المنهين ... للتصديق عليها أو تخفيف العنوبات المقضى بها ! مما تقدم بيين أنه حتى نحاصر ظاهرة التعليب ونقضى عليها قلا منر من سد تلك المنافذ التي يتصرب منها .

رابعاً : توفير ضمانة القاضي الطبيمي :

حرص الدستور المصرى على ان يؤكد في المادة ١٨ بنه ان « لكل مواطن حق الالتجاء الى عقدية الرابع الخاص حق الالتجاء الى عقدية النب الرابع الخاص « بسيادة الققون » مما يوحى بان الاخلال بهذه الضملة أخلال _ في الوقت نفسه _ بسيادة القلون !

من هو القاضى الطبيعى الذي يبشر به الدستور باعتبار أن الالتجاء اليه يعتبر حتا طبيعيا للبواطن ؟

يجيب الدستور نفسه على هذا السؤال بما أورده من نصوص في المصن الخاص بالسلطة التقاشية : فالقاشي الطبيعي هو القاضي المتضمس الذي ينتبي لهــــذه السلطة المستقلة وهو نفسه مستقل لا سلطان عليه في قضائه لغير القانون براخيرا فهو غير قابل للعزل ؟

ولكن ما تبية هذه النصوص الدستورية اذا ما جاء المشرع الوضعى ، وتسان من الابواب الخلفية ، ليسلب المواطنين حتهم الطبيعى فى هذه الضهاتة الإساسية المتبطة فى القاضى الطبيعى ؟ لا شك أن علك التشريعات تكون مخالفة للدستور ، نصا وروحا : ،

ولكم تاسى هذا الشعب من « القاضى غير الطبيعى » ففى ساحته « غسسير التدسة » طالما فبحت المدالة ، وديست الحقيقة وظلم الإبرياء والشرفاء!

وهل نسينا محاكم الثورة ومحاكم الشحب ومحكمة الدجوى الشميرة ، وما جرى نبها بن مآس ومهازل ؟!

ولقد أثبتت التجارب واحداث الماضى القريهب أن المحاكمات التي نتم أمام غبر القاضى الطبيعي ، وهي محاكمات للخصوم السياسيين عادة - تسبقها « تحقيقات » تنزع ميها الاعترامات من المتهمين بعد استخدام اعظع وأبشع وسائل التعذيب ، ولا شك أنه لو عرضت مثل هذه الاعترافات المام « القاضي الطبيعي » بما يتوفر له من حيده واستقلال وتخصص ، نسوف يتصدى لها وينصحها ويتضى ببطلانها ثم ببراءة المتهبين المعترفين ! ومن هذا كان النعرص على أبعاده عن النصل في تلك القضايا ، وعرضها على القاضى غير الطبيعي ... وهو قاض عسكرى غالبا ... لا يجد حرجا في قبدول تلك الاعترافات والتعويل عليها في اصدار حكم بالادانة عليه الا في الحالات التي تجيز ذلك قاتونا ، واشتراط صدور أبر بذلك بن جهة التحقيق المختصة ، ووجوب معابلة المتبوض عليه معابلة تحفظ كرابته ، وحظر ابذائه أو تعذيبه ، وعدم جواز حجزه في غير الاماكن الخاضعة لتاتون السجون ، كما أهدر با تضمنه قاتون الاجراءات الجنائية من أحكام منظمة لقواعد الضبط والحبس الاحتياطي وحالاته ومدته وتجديده وستوطه وأيضا ما نضينه تانون السجون من أحكام تحدد أنواع المعاملة التي يعامل بها المسجونون وحتوتهم . . فكل هذا الحشد من النصوص ذات البريق والرنين - تد اصبحت مجرد نصوص تذكارية بلا مضمون حقيتى ، منذ أن صدر ذلك القاتون الذى اطلق يد الشرطة واجهزه المباحث على اختلاف انواعها في التبض على أي مواطن. واحتجازه في أحد أملكن الحجز الملحقة بها ، حيث يعامل المعاملة البوليسية المعهودة الذي لا يأدن فيها على كرامته أو انساقيته أو حتى عرضه ؛ وأن يستبر هذا الاحتجاز للهدة « المنطبة عالني يراها الضابط الذي أبر بحجزه ؛ وأن يتم هذا الاحتجاز بغير أذن من انشابلة العلبة وبدون عليها ، أذ أنها لا تبلك تقيش لهاكن الحجز أو دخولها لنجدة طؤاء المحتجزين بغير وجه حق دون وجود قوة من الشرطة للحراسة داخل اللسجن وخارجه ساعلى أن تكون تلك القوة التظاهية خاضعة لمدير السجن سالذي الحدرال القضاء .

و معا لابد وأن نشير الى تأتون شاذ ... هو القانون رتم لاه لسنة ١٩٦٨ الذى مدر في أكثوبر سنة ١٩٦٨ في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وكان التصد منه احكام تبضة السلطة على الشارع المصرى خشية أن يتحرك في محاولة للخلاص مين كاتوا سببا في طك الهزيمة ، وقد نضين هذا القانون أمالنة عادة الى تأتون السجون تقضى بأن و يودع كل من يحجز أو يعتقل أو يتحفظ عليه أو تبلب حريته على أي وجه في أهيد السجون أو أحد الاماكن التي يعحر متحديدها قرار من وزير الداخلية وتسرى عليه جينم الاحكام الوارده في هذا القانون على أن يكون حق الدخول غيها المسموس عليه جينم الاحكام الوارده في هذا القانون على أن يكون حق الدخول غيها المسموس عليه في الاعلى الاعل

وهذا التأتون الشاذ اهدر كانة النصوص التي هواها الدستور المحرى مسن كغالة الحرية الشخصية للبواطن ، وهدم جواز التبخي على اهد بغير وجه هق .

لم تعد العقوبة ؛ كما في العصور الفابرة ؛ ردة غصل انتقابيـــة هدفهـــا الثار من الجانى والنشفى منــه بانزال المسى ضروب التنكيل والنشفي منــه بانزال المسى

لقدد تبدل منهوم المعتوبة وتطوز عبر الزمن فاتراء والاعكار والنظريات وانتجارب ، حتى أصبح المعقاب في عصرنا هدذا ، علم نشأ مع حركة أصسلاح السجون هدف تدريبة المجرم تربية تحرية تنتشسله من رواسب الماضى وتجملسه انسانا صالحا لمجتبعه ، فالاعتقال أو السجن عقوبة ذات وظيفة اجتماعية ترمى الى المعلاج والوقاية ، فتبنر كل مسلة تربط المجرم بباضيه أو نشذه الهيسه .

لسدا تبل البحث بالمسجن أو أنواعه وكونسه متوبة علاج ووقاية واصلاح ، سنستعرض بشكل موجز بعض المراحل الفكرية وانفلسفية والعياتية التي مرت بها المشوبة والتي نشير محلفت لها تأثيرها المشابي في التاريخ .

أولا ... النطور التاريخي العقوبة :

تميش المجتمعات البشرية ضبن انظبة وتوانين تهسطف الى استنصال الإجرام البشرى وتحتيق عسدالة اجتماعية يرضى عنها الضبير الانساني .

السدا ولسنت نظريات علية وتحاليل فلسفية نغيرت ونبدلت مع الزمن نبعسا لتطور الإبحاث الفكرية والتجارب العلهية .

فالإجرام معضلة انسانية رائتت المجتمعات عبر التاريخ مهددة الكرسان الانساني والسلوك الاجتماعي ، لحد القول أن جفور ذلك الاجسرام عبيق ومتأصسا عبق تلك المجتمعات واصالتها ، مما كان سببا لاتخاذ العقوبة ، في المجتمعات البدائيسة سبيلا للتعبير عن شهوة الانتقام ،

الى جانب هــذه الطريقة البدائية للمقوبة كان لرب الاسرة سلطــة تأليب أفرادها والانتصاص بن المعتــدى حسب نوع الجريبة وشخص ماعلها ، بحرمانه بن بعض الزايا الماتلية أو التبلية ، او استخدامه في أمرة المعتــدى عليه أو تشغيله في اعبال شائدة أو حتى اباحة دســه برغع الحياية القضائية عنه .

الا أن المصالح والضرورات المُصنركة انشات المشيرة أو التبيلة باتضهام
بجيوعة بن المقالات : فعيل على الحد بن الانتقام الفردى الا انسه حسل بكانه
الانتقام الجماعي بين المشائر الى أن عرف نظام السدية السذى كان اختياريسسا
بدىء الابرنسم أصبح اجباريا على الجاني وتبيلته .

والدين نصب دورا مهما في تطور منهوم العقوية وطرق تتنيذها . اذ أن الدين كان عليلا اساسبا للتوحيد بين القبائل ، امتسد تشاطه التي المساهمة في تكوين السدولة وترجيه سياستها ، عاعطى سلطة الحاكم صيفة دينية وحول العقوبة من انتقسام جماعى أنى انتقام دينى وأصبح هدفها التكثير عن الجربية باتزال العداب بالجاني كي يطهر بن ائم السدى يحيله .

⁽١) بحث مقدم للؤتير الفليس عشر لإتحاد المعادين العرب بتونس ٣ ــ ٦ نونسبر ١٩٨٤

اذا كان الغمل الضار الصادر عن الفاعل هسو السذى يحسد نوع المعتوبة وبدى تساوتها دون النظر الى الظروف الخاسة أو المبررات التى رافقت غمسسسن الفاعل ودون الاهتبام بالاهبية الانسانية والاجتباعية في انزال العقوبة المتى كانت لا تحيل لشخص الجاني سوى القصاعر والعذاب والمزلة .

الا أن غلاسفة اليونان نادوا بجعل المتوية لكثر أنسانية معتبرين أن المتويات المسارمة على الجرائم والثار والتنكيل والتعذيب بشخص الفاعل لا تزيال آنسلر المجرية ولا تحتق غلبة المعتوبة التي هي أبسا اصلاح المجرم وأما تتليص روح الشراسدية .

فى القرون الوسطى اكد متهاء الكنيسة وعلى راسهم القديس توسسا الاكويني على عاصر التكبير والقصاص الدي تؤمنه العقوبة لفاعل الجرية . مالمقاب هــ وسيلة للتفكير والتفكير وليس للانتقام الدذي يجب أن يستبعسب

لما فى عصر الفهضة ، السذى التي بمسد زمن عانت خلاله المجتمعات البشريسة من رطاة الحكام المستبدين واعبال المنف والنتكيل والانتقام الذي كانت تمسسور منهم ، انجهت آراء المفكرين وافكارهم التي ايجاد اسس محيحة للتيسان الإجتماعي بحيث تصبح الجربمة محددة المفاصر ، والعقوبة معروفة المضبون والمدى .

من هؤلاء المنكرين مونتسكيو في كتسليه « روح التوانين » سنة ١٧٤٨ ، وجان جاك روسو بكتساب « العقد الاجتماعي » سنة ١٧٦٢ ، ومولتير في مؤلفاته المليلة بالنقسد اللاذع .

فرو، و بحث في شرعية العقوبة وفلسفتها بعتبرا انسه يجب الا يصلكم على الله المستوبة المسوت الا أذا كان يشكل خطرا لا يبكن تحاشيه أو تفاديه ، كما أن التحفيب واستعبال العقف في المحاكبات هلو دليل ضعف في شخص الحللات المحتلفة الاسلمية بكالمها .

اما بكاريا في كتابه « الجرائم والعقوبات » مسنة ١٧٦٤ نقد شسند على ضرورة تصديد العقوبات ضمن اطل الفائدة المرجوة فاستبعد التعنيب والتنكيل بالجرم لان ذلك بحرج عن غلية العقوية كافلة اصلاح ، كما استبعد عقوبة الاعسدام لانهسابرايه غير شرعيسة وغير ضرورية .

لقد نادى بكاريا بحتية المقاب وليس بشئته ، معتبرا أن المقاب هـــو نتيجة حتية للعبل الجرمي والرادع الاكيسدله .

وكان لبنتهام كما لبكاريا تأثير كبير في تطور العلم الجنائي ؛ مركز في كتسابه « المقومة والثواب اسنة ١٨١٨ على الفائسدة المرجوة من العقوبة .

اعتبر بكاريا ان الانسان يسمى الى السعادة الكابلة في اعباله ، مان انسى عسلا اجرابيا فيتضى انزال العقوبة بشكل نشل شعوره بالسعادة المنشودة . فيوازى عسدابه الفرح او السرور السذى كان يتوخساه بن ضطه الجرمى .

ان المتوبة بنظر بنتهام ضرورة يجب استمبالها ضبن الاطر المبيدة المجتبع . . هــو يفضل عقوبة السجن على سائر المقوبات لما تتركه في نفس الحكوم عليه من اثر بالنظر فلوقت السذى يمكن المسجين ان يقضيه بالتالل - أسما الوقليسسسة فتكون برايه نشر الدمليم والتربية المستنبة والتوجيه نصو نصاطات بناءة وايجابية بن شاتها المبل على انباء شعور المجرم بالمسؤولية .

جاعت الثورة الفرنسية لتقلب الاوضاع السياسية وتفير الماهيم الفلسفيه والقلونية ، مظهرت الاتجاهات الفكرية الداعية النحرر كما ظهرت الدراس التي تقوم على فلسنة ونظريات واهداف خاصة بها ، من هسنذه المدارس :

١ ... المحرسة التقليحية الأولى:

نشأة هدذه المحرسة في النصف الثاتي من القرن الثابن عشر ، مركزة آراءها التخفيف من شددة المعقب باستبعاد التعفيب في الإجراءات الجنائية واقرار قاعدة شرعيسة الجرائم والمقوبات والمساوات بين مرتكبي نفس الفعل الجرسي .

وضد تأثر القاتون الفرنسى الصادر سنة ١٧٩١ بآراء هسده المسدوسة بقرا ف بواده الكثير بن افكارها وتواهيدها .

٢ _ الحرسة النقاب بية العبيئة :

تأثر رجال هذه المدرسة بناسفة « عباتونيل كانت ») المنتدوا المدرسة التغليدية الاولى بتركيزها على الجريبة وخاورتها دون اهتبالها بشخص الجاني واصلاحه ، وجمعوا بين مكرتي الصدالة والمنمسة الاجتباعية ، مالمتوبة اساسها المدالة وغرضها تعقيقها ، ولكنها محدودة بحدود المنامسة الاجتباعية .

٣ ــ المسترسة الوضعية أو الإيطالية :

اعتبرت هدده المدرسة ان الفاية من المقلب ليس التكمير عن الغطيئة أو تعتبق العددالة بسل الدفاع من المجتمع باسلاح المجرم أو انتساء شره اذا استعمى علاجه وتفرعت الى جماعتين : المذهب الطبيعي والمذهب الاجتماعي .

(1) جباعة الذهب الطبيمي :

وعى راسهم الطبيب الإيطالي لومبروزو Lombrose تعسموا المجرمين الى نفات تبصا للعوامل والانفعالات المثلية والمخلقية والجسمية والوراثية وحتى الظرفية . ووضعوا تبصا لكل نوع اجراء أو عقوبة .

(ب) جماعة الذهب الاجتماعي :

هذه الجباعة وعلى راسهم المفكر الإيطالي فرى Ferri الذي اخسنة عن Lombroso بمض تعليمه ، شددت على تأثير العوابل الاجتباعية على سلوك الاسمان بمعتبرة : ان المجرم انها اجرامه حصيلة بحيطسة والقوى المختلفة المسيطرة عليه من انحسالال عائلي واجتباعي ، مركزه على نظام المتوبات المتقابلة لا بالنسبة لانواع الجرائم انها بالنسبة الحوالف أو غلسات المجرمين .

في البسلاد العربية لعب الشرع الاسلامي السدور الاكبر أذ أن مجتلم الاحكام
 كانت مستهدة من القرآن الكريم وما نقسل عن الرسول والصحابة

اتى الاسلام معنى بتهذيب السلوك البشرى بطورا الملدات والتقايد هاديسا

النفس محاولا منثل الامكار والنفوس بشكل موافق مع الطبائع تتقبله العقــــــول والمشاعر دون ان تنفر منسه أو تتباهــد عنه .

وسا أنساه الاسلام قاصدة المين بالمين والسن بالسن التي تعرض عقوبة موازية نبايا للفرر اللاحق بالجني عليه ويستبعده مائتلي النزمسة الثارية التي ماشت في ظلها المجتمعات القبلية في المصور الجاهلية .

تقياب السحن: أتواعسه وانظيته:

ان اثبن المتيم الانسائية التي يصارع الانصان من اجلها ويديسا ويهوت هي العربة - تلك التي تفجرت في سبيلها براكين من الثورات وستطت أملها عروشي وابيراطوريات وسفكت من اجلهسا ارواح وصاء .

تلك الحرية اليوم موضوع عقاب اذ ان الجرم يعاتب على معله الجرمي بسلب حريته او بسجنه .

والسجن كمتوبة اسا ان يكون ربزا للنظام الاجتباعي كما في بعض السدول · واما مدرسة للاصلاح واحياه للقسم وتاهيلا للحياة الكريمة الشريفة .

ان الطباء والمتصمين في العلم الجنائي الحديث منفقون بصورة مسلمة على ان عقوبة السجن ليست نقط من أجسل ترهيب المجرم أو أهافته أنها أيضا من أجسل أصلاحه وتأهيله .

فالجرم يجب اخضاعه لعقوبة ترمى الى أصلاحه وهكا يكون السجن عسلاج ، كما يجب تحضيره اجتباعيا على الحيساة الكريبة البعيسدة عن مهلوى الإجرام وزالقه نيكون السجن وقاية .

نبالملاج والوقاية تكسب ننسسا طبية وروعسا في مجتمع بناء بعلجة لادني تواعسد النزاعة والاخلاق .

ان هـدة اتنابــة بمـجنية بعنيدةنعتبر في عصرنا العــاشر كالاســيكية . واخرى تعتبر حديثة أو معاسرة (Systômes Nouveaux) يكثر تطبيقها اليــــــوم في البلدان المتطورة .

١ ـــ انظهة السجن الكالسبكية :

(Les Systèmes d'emprisonnement Classique)

في هسنة الاطار بوجد شكلان من السجون منضادان (Opposés) ، يلتي بينهما انظية توفيقية وسط. (Syntèmes Intermédiaires)

(L'emprisonnement en Commun) : السجن الجيامي (ا)

انه بن ابسط الانتلبة وتسد بكون بن القدما ، يجمع المنتطبي والسجونين في غرفة سجن واحسدة . (طبعسا يفرز النساء عن الرجال والراشدون من القصار) نيولدون مجموعة عبال لميل واحسد في النهار ويغادون في غرفة واحسدة في اللهاء. لهـذا النظام فوائده الاقتصادية نهو الادنى كلفة من الناهية المسادية ، لكن خطورته نظهر من النواهي الخلقية اذ يضدى روح الفساد في شخص المجرم بسدل اسلاحها ، فاحتكك المجربين المسلمين طوال الوقت ينمى فيهم روح الاجرام والمعرد ويؤدى الى خلق مجبوعات من المصليات تقوم بصد تحريرها بالمسلل جرمية تسين بالمناوس كما تضر بالمجتبع .

(ب) السجن الانفرادي : (L'emprisonmement Cellulaire)

وحسو المعروف ليضا بالنظام الفيلادلفي أو البنسيلناني أذ طبق اكثر مسسا طبق خلال القرن الثابن عشر في بنسيله الديا ، ثم نسبي بالنظام البلجيكي Système Belge لإنه اكثر ما طبعق في المعسس الصحيت في بنجيكا ، وكبسا نفن عليسه النسبية يوضع المسجود في زنزائه منعزل فيها عن باتني السجناء أي ينفرد في سجنسسه وحسسدا .

من حسنات هذا القطام :

 انه يبنع احتكاف المنتفين وتبارجهم مما يبنع حصول الخطر الحسيدق بالنامية الخلتية التي تكلينا عنها في معرض كالهنا عن السجن الجهامي.

كما يترك السحون في خلوة مع ذاته يتلبل خلالها وضعه فيحاسب نفسه ويطلب التوسسة .

٢ — أنه يبعث أفرعب والخوف في ننوس أغلب المجرمين الذين يعالون وينفرون
 بن العزلة .

 ٣ -- أنه يسمح ببراتبة سلوك وتصرفات كل سجين وبالتالي تحسسينها وأسالاهها .

لكن التجارب العبلية دلت على واقع مغاير في بعض جواتبه لطك النظريات . نتين أنه :

.... من الناهية الانتصافية : هو اكثر واتل نفعا ،

... من الناهية الخلقية : مالمزلة في زنزانة لمدة طويلة تولد لدى المجرم روها معوانية ننتظر غرصة للانتقاء .

لذا كانوا بسيحون للبجرمين ببعض الزيارات والمقابلات (الرئيس السجن) المسلحون الاجتماعيون . . .) .

(Les systèmes mixtes) : الإنظامة المخططة :

هذه الانظمة حاولت جمع حسفات الفظامين السابقين وتجنب سيئاتهما .

۱ - نظام اوبرن: Auburn

سبى كذلك لانه عرف ف سجن . Auburn . ف نيويورك سنة ١٨١٦ . هذا السجن يعتبد نظاء الانفصال الجسدى بين المجرمين في الليل ، والانفصال الخلقى في النهار ، بمعنى أن المسجونين ينامون كل في غرفة مستقلة ليلا ، ويعملون في مكان واحدنهارا ولكن دون حصول أي احتكاف بين بعضهم البعض .

Y ــ النظام الإيراندي : (Les Systèmes progressi - irlàndais)

ان النظام الكلاسيكي يضع الانسان في موضع مغاير ومناف لطبيعته العاشقة للحرية . فوضع المجرم في سجن انفرادي معزول عن المجتبع يهدم عزيمته ويضعف قوته في مجابهة الحياة أذ يتضى عليه جسديا ؛ عقليا ؛ نفسيا وخلقيا .

(Les Systèmes Nouveaux) : انظمة السجن الماصرة : ٢

اذا تلنا على الانظبة السجنية التي تعتبدها الدول المتطسورة (كالمسسويد والولايات المتحدة الامريكية وسويسرا وهولندا او غيرها . . .) يبدو لنا اتها تعتبد الانظبة المعاصرة الحديثة التي تهدف بالنتيجة الى حماية المجتبع من الاجرام بواسطة تدابير وبقوبات تؤهل المجرم على العيش ، في ظل القانون ، حياة سالحة شريفة .

نطى خلاف ما يستنده البعض ؛ أن الانظبة الماسرة لعقوبة السجن تسلب المعتل حريته نبيثى مسجونا ؛ معزولا في الليل ضمن زنزانته ؛ منظمة هياته قسم النهسار .

نه و يحيا ويمل طبلة النهار ويقوم بتبارين رياضية مع مجبوعة من السجناء في الهواء الطلق وضمن شروط م"سابهة للشروط التي يعدل ضمن اطارها المسال "Self Control" "الرعابة الذاتية "Self Control" لدى السجين واعادة مجه بالمجتبع باعتياده تدريجيا على للحياة الاستباعية .

ان احتكاك المسجون نهارا مع ُ غيره من المساجين ضمن اطائر الصل الجماعي يجعله يعتاد عالى الحياة شبه العالمية وينالاق سيئات تطبيق نظام السجن الإنفرادي ؟ مع ملاحظة على أنه يجب وضع كبار المجرمين ضمن شعب خاصة .

مَا لَمُسَاجِينَ يَمَكُنُهُمُ القيامُ بِأَصِالُهُمْ فِي الهُواءُ الطَّلَقِ تَبِمَا لَطَرِيقَتِينَ :

الاولى: بالماتهم بورشة عبل معينة ،

الثانية : (والتي أكثر انقانا من الاولى) بقيليهم بأعمال مستقلة في الزراعة والمستاعة ؛ انها يبقون دوما في سجنهم المسيح .

في تطبيق هذا النظام لابد من اعطاء السجين صاحب السلوك العسنة بعض المكانات (سينما سراديو سرمض المقابلات سرمطالعات) بعية تشجيعه على تحسين مسلكه وعبله .

"لا أن ذلك لا يمنى أن نظام السُجون هذا يؤمن للسجين حياة رخيصة مسلمة كما يعتقد لاول نظرة سريمة ، محصوله على المكاتات لا يتم الا باستحقاته أياها عن طريق الاميال الشائة والتي تتطلب مجهودا مستمرا -

ان السجين الذي يطبق عليه النظام الماسر ، يوضع للمبل أولا ، في تمسر

ان هكذا نظام لابد وان يساعد فى اصلاح السجين وتحسين اخلاقه وتهذيب سلوكه ، فالسجن اصبح تبعا له مؤسسة اصلاعية تعنى بحياة الانسان المسجون على انضل وجه .

هذا النظام احسن تطبيقه في السويد "Suède" وتتجامه يجب أن يطبق على مؤسسات أصالحية صغيرة المساهة ، قليلة قيها أعداد المسلجين (من ثلاثين الى اربعين سجين في المؤسسة كخد أقصى) ، بشكل بيكن من مراقبة المسلجين وضبط سلوكهم واصلاح نفوسهم ، سيئة هذا النظام الوهيدة هو أنه باهظ الكلفة كثيرها .

ثالثا : وضع السجون في لبنان و الدول العربية :

حتى عصرنًا هذا لم تعتبد الدول العربية بعد نظرة موسدة أو حتى متشابهــة للمقوبة وابعادها .

غالاوضاع السياسية والاجتماعية التي تعيشها كل دولة عربية ؛ وخصوصيات كل مجتبع منها ، ادت الى انخاذ تدابير عقابية خاصة تختلف ولو في بعض اوجهه.....ا عن الاخرى .

 الا أن كل الانظبة المتلبية المتبعة تبقى بعيدة كل البعد عن الانظبة المعاسرة لعركة السجون ؛ فهي تميش في جاهلية السجون ورواسبها .

كما انفا لا نهد اى مدياسة مقابية المتزمة ولا اية محاولة جدية لفهضة سجينية المسلاحية ، ما نهده بعض المحاولات وفي القابل من المجتمعات العربية ، منها المى حصلت في لبنان خلال المستينات والتي هدمت الى بنعى علىضة مقابية صحيحة ووضع نظام حديث السجون ، فوضعت النصوص وهيئة مراكز بعض السجون ، المسلول المسلول على ولا المسلول على المسلول المسلول على المسلول على المسلول على المسلول على المسلول على المسلول المسلول المسلول على المسلول المسلول

هذا مع الانسارة الى أن المتوبات التى ننزل بالمعتلين السياسيين وطلسوق مالملام تتخطى بظلمها وتساوتها كل المتوبات والمعابلات التى ننزل أو يعامل بها الجسرم ،

مسلم. أنه من المؤسف أن يتعدم في المجتبع العربي وجسود هسسد أدني من الاسس والقواعد المعاصرة المنيدة واللائفة بالانسان المعتقل والانسان المسجون - والنسي بتطبيعها نقضي على عوامل المقال والشفوذ والاتحراف في مجتمعاتنا .

رابعا: الركالز الإساسية النفسمة المقابية الحديثة :

 ف الواتع لا يمكن أن نحصل على سجن جديد ببنائه ، بادارته ، بدهبيته -بنظامه وبجهازه قبل أن نتبئي فاسفة عقابية محددة ومفهوم واحد صحيح للسجن .

ومن أحسل ذلك مقسدت معظمة الإمم المتحسدة مؤتيرا في جنيف (سويسرا ! اشترك فيسه العسفيد من السفول الاعضاء في المنظمة خرجوا بنتيجسة الى اعتماد توصيات يمكن اعتبارها بمثابة شرعسة لحقوق المعتطين والمسجونين . وكتقطسة انطلاق للتوصيات اعتمسد المؤتمر مانرجتمه :

« أن غلية العقوبة وجرراتها وكذلك غلية وجررات التدابير المستمة للحرية « نهف بالتنجة الى حباية الجنبع من الإجسرام . أن هكذا هسسف لا يمكسن معتبقه . « ما لم تستمعل حدة الحريان من الحرية لتأهيل المجرم ، ليكون ، عنسد الهلسلاق » سراحه ، ليس رانجسا غقط في احترام القانون بسل تالدرا أيضا على العيش في ظله وتحصيل جدينته » .

انطلاقا من هسذا التصديد يجب أن تبنى السياسة المقابية على أسمى مثلاثية مسع مفهوم السجن الحديث ، من أهم هسذه الاسمى : الاحتفاظ بالمقلب ، أحترام الاسمان ، أصسلاح المعتقبين .

(البحث سيمتبد الكثير بن الإيماز) . ٠

١ ... الاهتفاظ بالطابع المقابي للسبون :

ان ما يخفه كل أنسان من التدابير المتابية الحديثة أن تنقد غليته ال الاسلمية في هيابة المجتبع والسداع عنسه ، قلا يعود السجن هــو الرادع عن الرحك الجرام ولا المؤدب لسلوك المجرمين أننا مكان يطو العيش فيــه ويعليب السلكن .

ان المدورة التي ترتسم ضبن هــذا الاطار هي غاطئة كليــا ، فالسجن يبتى محافظا على طابعه الاصيل بكونه بركز المتجاز للعربة ، وحافظا للحدالة معنــاها والمعتاب صفته .

غالسدة التي يتضبها المسجون ضبن جسدران ارمسة مسلوب الحرية مغفردا في عزلته (عسدا الاوقات المستركة طبعا) ، طبقا العسدة الصبت الملساق (عسدا الاستثناءات التي توجبها ضرورات المسلحة أو العمل) ، معنوعا من كسل انصال او اهتكك مع رفاته ، منفذا العقومات التكييبة عنسد ارتكاب مخالفة .

ظهـــا تبقى عنيا الطابع العقابي للسجن وتحافظ على استبر اريته ،

٢ ... اعترام السفات الإنسانية :

ان الاحتفاظ بالطابع المتقى السجن ليس منساه الانتسسام والانتسساس والتشمى من المجرم ، فالمنتظ يجب ان يمايل في السجن الممايلة التي ظيق بالانسان منتظم عياده كما الانسان الحر الطليق :

بلحق السجين بورش عبل كل حسب طاقته واختصاصه ،

لا تستخدم وسئلل الاعراء على شخصه الا في هالات الانسسطرار وانخطر . لا تنزل المغوبات الناديبية بحقسه الا في نطاق ما تقص الانظمة ،

معالجة المنتل الريش والسباح له بيبارسة هق النفاع وفق متنفسسيات السجن . . . الخ .

كل ذلك بتصد ابقساء النتسة في نفسه ، وشموره باته لا يسزال مواطنسسا ، وقسورته على تقويم ارادته بارادته ، وينع تلجيج عواطف النتية والعقسد والكره والكبت والحريان في نفسه .

٢ ـــ أأعملاح وتفويم .

ان عقوبة السجن لم تصد بحد ذاتها ضاية ، بسل وسيلة لامسسلام المجرمين وتقويم اعوجاجهم ومحاربة شسفوذهم والمبل على تحسين ورنم مستواهم الخلقى ، والمعنوى ، تمهيدا لاعانتهم ، مواطنين مليدين ، نامين ، ومساحبة في اعداد نفسيتهم الى تفاسى المساضى والابتعاد عنسه .

ومن أجل ذلك يجب أعتباد مبادىء اساسية مسديدة ، نورد : أهبها :

(١) الارتبساد الروهي:

بايجاد مراكز خاصة للعبادة ، داخل السجون ، تمارس داخلها الشسعائر الدينية وتؤدى نبها الواحيات الروحية .

فِي التنشئة الملية :

عيض ماقاية تتواعب صحيحة لتنشقة المعتطين من النواحي :

... الأخلاقية : بننبية شنعورهم ومبادىء الشرف والاستقلبة ورفع المستوى الخلقى لسديهم -

_ المستنية : بتعويدهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم في النبياة العلمة .

... الوطنية : باعادة تعزيز روح المواطنية المستبحة بقمسد !عادتهم الى المجتبع مواطنين سالعين مفيدين -

ويتم هــذا الابر على ايــدى اخصائيين يلعقون بصورة دائمة ببراكل خدمات السجن ، غيلقون على المعتقاين المعاشرات ويعرضون عليهم الاعلام التوجيهيــة التربوية ويساعدونهم على القيسام ببعض النشاطات الاجتماعية ، الخ .

(ج) التعليم والتثقيف :

من الثلبت ان الجهل والايهة هما من العوامل الجوهرية التي تشجع على خلق ونبو الاجرام والدوائع المصدرية التي تبهسد طرقه وتعيدها .

فتفتح المدارس ف صحيم السجون لتطبيهم وتثنينهم وتثنينهم أمسسول التراءة والكتابسة ،

او ليس صحيحا انب كلما فتحنا مدرسة اتفلنسا سجنا ،

(د) تصنيع السجون:

لذلك بجب سبد هسذا الفراغ عن طريق تصنيع السجون وتدريب المعتلين مهنيا على مبارسة الاعبال التي قسد يعتلجونها في المستقبل .

فلاحاتهم بالمشاغل والمسائع ، وتيابهم باعبال زراعية أو صناعية أو حتى حرفية تؤهل تدرانهم وتنبها وتبصدهم بصحد اطلاق سراههم عن أصبال الشر

والرفياسة أذ بصبحون منتجين تادرين على اكتساب معيشتهم في ظلل التوانين . وحماية الانظية .

هدذا بالإضافة لكونهم يمتلاون على الحياة الاجتباعية المنتجسة التي سا عرضوها لولا نظام السجون الاصلاحي هدذا .

(م) الرعاية المسلبة:

كالمنايات الطببة ، والرياضية البدنية ، ووسائل النسلية والنرغيب والرعاية الاجتماعية . . . وغيرها من الاهتبايات التي نساهد كلها في وقاية السجين وعلاجه واحسلاهه .

ليس من الجائز أن تبقى مجموعة الدول العربية خارج نطاق تطور المكسر الدولى في ما يختص بالسياسة المعابية . وليس أجسد من رجال التاتون والمحابين العرب لكى يضموا دراسات حول وضع السجون والمسجونين والمعتلين في اللسادا العربية . مهال يتضد اتحاد المحابين العرب المسادرة في حددًا الوضوع نيكله نقلية محابى كل دولة عربية للتيام بالتحقيقات والاستقصاءات والدراسالين الملازمة ليصر الى مقارنتها وبناقشتها وبحثها) وتوضع بالنتيجة أسس ومبادى، العد الدني للقواعد الناظية لمعابلة المعتلين والمسجونين تكون بطابة شرعسالم

غالجرم مهما بلغ اجرابه بيتى انسانا عليه واجبات مضاعفة نحو مجتمعه انسا ييتى له حتبا حتوتا على هــذا الجتبع الــذى ساهم بشكل او بآخر في دغمـــــه الى الإجرام .

المراجع: النظرية الملة للجريبة في التاتون اللبنائي (الدكتور القاشي يصطفي العوجي) .

- ... السياسة المقابية الجديدة في لبنان (القانس نريد الزغبي) .
- Taité de Dr. pen. et de Criminologie (Bouzat et Pinatel).
- Rev, de Sc. Crim. et de Dr. Pen. Comparé (Sirey).

السيد الاستاذ الدكتور حسن صلاح الدين بصطفى اللبيدى كاسيد المتوقد بالمديد

إ ... القصود بيدعة المحاكم الاستثنائية :

منديا نصف المحاكم الاستثنائية بأنها بدعة . عنمنى بذلك انها حدث طرا على البلدان الاسلامية ، ثم يعلمر نشانها الاولى ، ويخالف شريعتها ، وهو نفس المغنى الذي أعطاه فقية الاندلس العلاية الشعاطي للبدعة ، من انها طريقة لا طبل طبي المبل بها في الشرع ، بل اغترمت على غير مثل تقديما بنه ، بقصد الخروج عما رسبسمه الشعر عزال وأذ ثم يرد دليل على المبل بالمحاكم الاستثنائية في الشريعة الاسلابيسة ، كما أنها تشار خروجا على أحكاها) لا يقتصر بداه على ججرد اصطناع عيثات تعطى وصف المحاكم ، تسلب اختصاص قضاة الشرع ، ونخل ببدأ المسلواة بين الواطنين ، وبين الحاكمن والمحكون ، بل يبتد بداه الى تبلي المهائمة الخرام مخالف المحكم الشريعة الاسلامية ، كانها تعتبر بدعة ، حيث يكشف أنا التاريخ من تلازم ابتداع المحسلة في البلدان الاسسلامية ، مع تبليها بشابيق قوانين اجنبية تخالف احكام الشريعة ذاتها .

الى جوار تيام الرسول صلى الله عليه وسلم بتبنيغ رسالة ربه الى النساس كان سابورا بالحكم فيها يشجر بينهم من منازعات ، قال تعالى :

ق فلحكم بينهم بما أتزل الله ه(٢) ، وقال جل شبقه ٥ غلا وربك لا يؤمنون حتى يمكنوك غيبا أسجر بينهم ثم لا يجدوا في أنسمه حرجا منا تضيبت ويسلبوا تسليبا ١٩٦١ - ١٩١٥ من أن التضاء بما أتل أخذا تلقيم الرساقية المجدود كان معلى الله عليسه أن أخذات تضاء الرسول أسوة ، شرط للايمان بالله تعليسه ، وقد كان صلى الله عليسه وسلم ، أعدل الذلك بقد الر الله بلمحل ، وتكلم كله السبح أعن معلم صلى اللسه عليه وسلم ، وعن مسلواته بين الخصماء ، حتى ولو كاتوا غير مسلمين ، عكان يتسم عليه وسلم ، وعن مسلواته بين الخصماء ، حتى ولو كاتوا غير مسلمين ، فكان يتسم النحاكم اليه في الجاهلية قبل الإسلام ، وذذك سمى حتى قبل نبونه بالاين ، وقد جساء المحتج ردا على من يطالبه صلى الله عليه وسسلم بالمحل : ٥ ويحك فين يمعل » أن لم أعدل(٤) ؟ عالجميع سواء أمام شريعة الله تمالى ، لا غاشل وحت المطابق حكم ولا بطبق حكم على السواء ، ويحرى تطبق حكمها عسلى ولا بخضول ، فهى تكود الراعي والرعية على السواء ، ويحرى تطبق حكمها عسلى

 ^(※) بحث مادم المؤتمر الخامس عشر الاتحاد المامين العرب بتونس ٢ ـ ٦ نوفمبر ١٩٧٧ .

⁽١) الشاطبي - الاعتصام ١٠٠ التجارية جـ ١ ص ٣١ - ٢٧ -

⁽٢) الليسة 18 من سورة الخاتسمة -

 ⁽١) الآية ١٥ من سورة النساء ٠

 ⁽³⁾ القاضى عياض ... الشفا بتحريف عقوق المعطى داء قبنان بد ١ من ١٣٧ ... ١٣٥ .

الاتوياء والضماء ، لا نرق في ذلك بين ملك وصوقة ، ولا بين ابيض واسود ، ولقسد صاح محدد بن مبدالله صلى الله عليه وسلم بهذه المعتبقة منذ أربعة عشرة قرنا ، عندما تحفل أشراف تريش لبندوا حدا على شريفة صرفت مطنا بأنه « انها اهلك الذين من شلكم تهم كاترا اذا سرق الشريف دركوه ، وإذا سرق الضعيف شطعوه ، وإلله لو أن غلطية بنت مجد سرفت ، لقطعت يدها او(ه) .

ولقد تمتع بعدالته مدل الله عليه وسلم المسلمون وغير المسلمين ، علم توجد في مصره محاكمات استثنائية عملي الكفل ، عيث المسلمون وغير البحة الفقهاء محاكمة يهود بني الريقة، على يد العسداري ، من قبيل المحاكمات الاستثنائية بل اعتبره تحكيما لسعد من جقبهم ، لاستفاده الي رضاهم بالعسلم على اساسه ، يضاف اعتبره تحكيما أن قرار سعد في فلك التحكيم ، جاء يتققا مع حكم الشريعة الاسلامية بالنسبة المحلمين ، وليس تولا بالراى الجرد ، اذ لو خلف سعد حكم الشريعة فيه ، كما السريعة الاسلامية الرسول صلى الله عليه وسلم عليه (١) .

٣ ــ ولا محلكمات استثنائية في عصر الراشدين:

ولقد سار الخلفاء الراشدون على النهج النبوى ، عكان حكهم صورة بثالية للحكم الاسلامى ، غلم يفضبوا الانسمم تعل ، بل كلنوا يحتبلون القول المر ، ولا يجدون غضافة في الاستباع اليه ، ان كان فيه موطقة ، او رمع مظلمة ، لان لمساهب الحق متالا ، كما جاء في حديث الرصول صلى الله عليه وسلم ، ورس واجب الحكم الملال أن يستبع الى يقاله ، غلم يجعل أى خليلة منهم لنفسه منزلة فوق منزلة المرمية ، ولا جعلها غوق النقد ، ولا فعكل محاكم استثنائية لتحمى ملكه ، يل دعوا الفاس الى نقسدهم ، نوقف عمر بن اسخطاب يتول و ايها الفاس : من راى منحم في أعوجلها طيقومه ، فقسل بعض السامعين ، والله أو راينا غيك أعوجلها لمويناه بصيوفنا ، فقال معر ، الصحد لله الذي محمل في أنه يعهد من يتوم عبر بالسيف أذا أوج » .

وفي تاريخ الطدري + شلل عبر + * اذا كلت في منزلة تسمني وتعجز النسلس . فوالله با طك لم بينزلة > عش لكون أسيرة اللسية > > عبيدا المسلوأة > عش في الإجور الخاصة هو بن شريمة الاسلام التي سبار على حكمها عبر > وعندما ضرب ابن عبرو بن العلمي اعد المسريين لبر عبر المسري بأن يقتمي بن ابن عبرو وأرسل عبارته المشهورة لمبرو « بش استبعثم الناس وقد ولعتم ابهاتهم اعرارا ٢٧٤)

ولما غرب ابن بلجم الابلم على خبى الله عله قال لولده الحسن 3 لعسسنو! استاره فان عشت فاتا ولى يبن 4 وان بت فصرية كشريتى « فكان الابلم على كيا وصفه الرسوا. صلى الله عليه وسلم 4 اتفنى المسلمين 4 على ف عالمة اعتضار (A) .

 ⁽a) محمد أبو رحرة - تأسسفة التورية في الفقيه الإسلامي -دا- معهد الدارسيات العربيسية.
 جرة ١ ص ١٨ - ٢١ -

⁽۲) الشخصي .. الام .. ط: الشحب ج (۱) مضحة ۲۰۱۳ - ۲۰۱۰ ، ج (۷) عص ۲۰۱۰ - ۲۰۱۳ و انظر في تحكيم بني تروشة لسحد بن مصاد ابن سيد النامي .. عيون الاشر في نضون الحادي والشجائل والسير دط، بهروت ج ۲ ص ۲۷ - ۷۷ - ۷۲

⁽۷) العائري ـ تاريخ الامم واللوك - جزه (۵) ص ۹۳ -

⁽A) معدد أبو زهرة ... الجريمة ...ط- دار لفكر العربي ... ص ١٥٨ ... ١٦٩ ».

وبهذا الهدى اغذ الفتهاه ، غلم يفرتوا في مجال الجرائم الفردية بين الجربية التي يرتكبها الخليفة وبين الجربية التي يرتكبها أحد الفلمي ، مالنفس بالنفس والسن بالسن والمين بالمهن ، غلو قتل الخليفية احسد الرعسايا بفسير غفس أو فسساد أن الإرض لجسرى عليسه حسكم التمسلص ، وكذلك أذا ضرب هسو في مهله أحد الرمايا بغير حسق ، لجسرى عليسه نفس الحسكم ، فكان عور بن الخطاب يجرى حكم القصاص على عباله إذا اعتدوا على الرمية ، لان لنافى القصاص على عباله إذا اعتدوا على الرمية ، لان لناب في القصاص عليه من تحقيق للمساوأة ، ونظر ألى ما ينزل بالمجنى عليه غلورة ملاية الموامنة اليس سهلا في كل الاحوال ، ولذلك لم يحفل القعقها بالبواعث لتصنيف الجرائم الى سياسية وغير سياسية ، لما يؤدي الله ذلك التصنيف من تعرقة ظالة بإناها الإسلام ، بجمل عقوبة سياسيسية ألسياسية ألم يحفل التعقية المحالم المستدين ، من منذ النائدين ، ولوم المعرسة ألسوية في العقوبة بين الجرائم أن منذ النائدين ، ولوم المواعث سياسي أم غير سياسية ؛ كل وذكر الم واعث سياسي أم غير سياسية ؛

هذا من الجرائم الفرنية التي تقع من الأحاد ، حلكين لو ، حكويين ، اما الجرائم الجماعية الني تقع ضد الدولة الإسلامية ، والتي كانت تلفذ المسطلاح جريمة البغي ، فقد لوضح المنفها ولحكلها ، ولم يقل أحد منهم بغروج الحاكمات فيها عسن مسلطان القضاء ، ميتوم قضاة الشرع بتطبيق المقوبات غيها ، دون المسلناع بحساكم المنفئ المن حد الغروج المسلح على المام المسلمين ، واستباهة عباد المسلمين ، واستباهة عباد المسلمين ، واستباهة عباد المسلمين ، فهذا قطع يكون اللامام تقالهم(١) .

ومن المنيد ، بحد هذه النظرة الموجزة لنظلم المحاكبات مند الراشدين ، أن نشير الى محنى الدولة الشرعية مندهم ، أذ سأل الفاروق عبر أحد ولاته ، وهو سحد بن عبير ، أخليفة هو أم ملك ؟ تبجيبه سحد ، بلن الخليفة لا يلخذ الا حتا ولا يضمه الا في حق ، بخلاف الملك ، الذي يصبف الفاس (.) ،

والحق ، ان حكم الفاروق صر ، كان نبوذجا للحكم في الدولة الاسلابية ، اذ على الرفة من الازمات والحروب والظروف الاستئنائية التي حدثت في مصره ، غانه لـم يستند في ادارته لدغة الدولة الى ما قد تبليه تلك الظروف من الارتــكان الى تدابير ومحاكمات استثنائية ، بل بقى متبعا لاحكام الشريعة الاسلامية وهدها(١١) .

وكذلك حكم الابام على كرم الله وجهه ، حيث بين على تبسكه بقواعد الخسالفة الشرعية ، والأداب اللبوية ، في تقله للابرين ، وللخوارج ، وضيرهم ، حتى لا يتحول لير الدولة الإسلامية الى ملك عضوض على هسف الإحكام الشرعية(١٢) .

⁽٩) ابن الهمام ـ فتح التعير ـ ج ٤ ص ١٠٥ ـ ١٠٩ ما التجارية ـ مصر ٠

⁽۱۰) محمد حسين حيكل ـ المفاورق عبر _ ط ۲ ج ۲ ص ۲۷۳ ـ رلنظر الغزالى ـ التبر الححيوك غي ضميحة الملوك ص ۷۲ ـ ابن مسكرية ـ تهنيب الاخلاق ص ۱۱۷ ٠

 ⁽۱۱) رفيق الطم - أشهر مشاهير الإسلام ط ٣ ج ٢ من ٤٠١ - حسن ابراهيم حسن - زعماء الإسسانم من ٣٨ -

⁽۱۲) هياس المقاد ... عبقرية الإدام عن ۱۲۵ الى ۱۲۵ ... ابراهيم الإبيساري معارية عن ۱۵۷ ... القاضى عبد الجبار المانى به داسم) عن ٥٥ ... ۱۳ محد ضياء الدين الريس .

النظيات السياسية الاسلامية من ٥٠ ـ أحد مجمل نظرية الامامة من ١٦٥ - ١٦٥ ٠

١٠ تحول الفلاغة الى ملك في عصر الأمويين :

واذا كاتت حكومات الراشدين حكومات شرعية بكل معنى الكلمة ، كما تدينا ، الا أن نظام الحكم قد تغير بعدهم بانقلاب بنى أبية ، حيث تحولت الخلافة إلى ملك على بد معوية ، الذى ابندع غلما توريف في الاسلام(١٦) ، هيئاك غلم علم من تولو حكم الدول خلفا عن سلف في الشرق ثم في الاتدامر(١١) ، وكذلك غط معظم من تولوا حكم الدول الاسلامية من بعدهم ، فكانت ظك الدول المسلمين في معناها العام ، ولهؤلاء الملوك في معناها العام ، ولهؤلاء الملوك في معناها العام ، ولهؤلاء الملوك في معناها العام ، عليه الملوك على معناها للعام ، عليه الملوك في معناها العام ، عليه عليه على الملوك والعم نوق معنوى القد ، لدجة أن أعلن عبد الملك بن مروان الابوى : « من ثمل لى التي الله قطعت منفه » . فيثل هذا القول ، يعد خروجا صدرخا على الاحكام الشرعية ، ويدهة فيئية ادخلها هــــؤلاء الملوك على دول الاسلام ، وإذا كان نمل ثوال عبد الملك ملى دول الاسلام ، وإذا كان نمل ثوال عبد الملك على دول الاسلام ، وإذا كان نمل ثوال عبد الملك على دون الاسلام ، وإذا كان نمل ثوال عبد الملك على دون الاسلام ، وإذا كان نمل ثوال يعد الملك على دون الاسلام ، وذا كان المن ثوال يعد الملك على دون الاسلام ، وذا كان المن الدول الاسلام وذا كان نمل الدول الاسلام ، فين وزن الاسلام ، وذا كان المن الدول الاسلام ، فين المناه تعلى دون الاسلام ، وذا كان المن الدول الاسلام ، فين وين الله تعلى دون الاسلام ، وذا كان المن الدول الاسلام ، فين المناه تعلى دون الاسلام ، وقال من دون الاسلام ،

ولنا أن نتساط « هلكتت أنعال معاويسة » وابنسه يزيد » و مبد الملك بن مروان » ومن جاء بعدهم من الموك » من تتلهم لخصهاتهم السياسيين » والتنكيل بهم » من تبيل المحكمات الاستثنائية أم لا ؟

نبادر بالإجابة عن ذلك بالنفى لاتهم لم يدهسوا أن لهم صفسة القضساء في تصرفاتهم هذه ، ولا هم عرضوا خصاباتهم على القضساء ، كما لم يجروا أية محلكات لهم ، وبالثالى ، فلا تعفير تصرفاتهم هذه من تبيل الإحكام القضسسائية ، بسسل تعد من صبيع الجرائم التي عجز القضاة عن المتصدى لها ، ومحلكهم والمحسسكم عليهم معقوباتها ، ولذلك تبد الإلم القراق يعقد فصلا في كتابه الاحكسام يهم عليه هذه الظاهرة ، فيقرر بان حكم القاضى نصاتى به عليهم بنفص القاضى من حكم ، لان الالساط تتعذ وسيقة للتجير صاحسام في نفسي القاضى من حكم ، ثم ينظرق بعد ذلك للتنوشمة بين حكم القاضى وين نتينده ، ويعلن صراحسة بأن شمسلطة التنبيذ كم ديمان عدال عن القاضى أزاء الخلوك الجبارة (١٨) كما نامس هذه الظاهرة في الصراع الريز الذي نسبه في عمسور الاستجداد بين المسلطين وولاتهم من نطحة ، وبين اللساة من ناهية اخرى ، والذي نشيع الهي :

⁽۱۳) انظر في محود الاسلام عن نظام توريت الحك ما نقامه التنبكتي عن الخسرى في نيسسل الابتهاج من ۲۵۳ م الكتائي م التراثيب الادارية ج ١ من ١١ م الدينائي • روضة الغضاء بـ ١ من ١٧ م الزماشرى م الكتابائه ط • الاميرية مـ من ٢٩٩ محد يوسف دوسى • نظام الحكم ضن الاسمسلام من ١٢٧٠ •

⁽١٤) اين حزم الساد الخلساء والولاد من ٣٥١ - ٣٥٧ حسن وطل ابراهيم حسن - المنظميم الإسلامية ط ٤ من ١٥ - ١١٢ -

⁽۱۵) ابراهیم الابیاری ــ نهایة المالف ص ۱۵ ۰

⁽١٦) ابن خلون ... اللمة - 15 الشعب بصر - ص ١٨٠ - ١٨٦ -

⁽١٧) معد أبو زهرة _ الجريمة عن ١٦١ •

 ⁽٨) القرائي - الإمكام - ما دعشق من ٤٤ - أين فرحون - التعرق - ١ صن ١١٧ - ١١٨ الطوابلسي
 معين الاحكام من ١٠٠ -

(a) الصراع بين الولاة والقضاة :

ترتب على استبداد الملوك وولانهم بالسلطة ، وناى تصرفانهم عن اهكسام الشرع ، وتنولهم على المكسام الشرع ، وتنولهم على سلطان القضاء وتنخلهم في شئونه ، أن احتسده الصراع بينهم وبين القضاء ، بحيث صار بن المتردد على الالسنة في تلك المسسسور ، أيها لتوى المسلطة الدنيوية التي يتلهسا المهان وولانهم! (١٩) . السلطين وولانهم! (١٩) .

وتد اخذ الصراع بين الطرغين صورا عددة ، تبدت في عجز التضاة عن محلكية السلاطين وولاتهم عن جرائيهم ، وفي حد خم تعبول هؤلاء الآخرين لاحكم التفساة ، غاذ لم يتبسل الوالي من هؤدم حكم القلسي ، لم يكن اسلم القلشي الا أن يغمرك من الحكم عن التلاثي الآث ين يعمرك من طفا السراع المجلم البسنة القلهاء عن تولى القضاء في خلل تلك نجم عن هذا السراع الحجلم البسنة القلهاء عن تولى القضاء في خلل تلك يتبعر دف المنازع وحكا أخسرت الدول الاسلامية بشساركة لرباب المقسول نوى الفضائر في تسيير دفسة لورها ؟ علقط المقلودين الفصائر ومن هنا تستطيع أن ترصد بدايسة تدهسور الدول الاسلامية .

كبا أخذ ذلك الصراع مسورة تعدى السلاطين وولاتهم على اختصاصات التخسساة ، بتيلهم بالمصل في المتار صات بباشرة ، منشا ديوان المثالم (٢٣) حيث داوم بعض السلاطين ، كلعبد بن طواون في مصر ، على النظسر في المثالم ، حتى استغنى الناسي من التانسي (٢٤).

وكذلك غمل كاور الاخشيدي ... حتى أصبح « التانس كالحجور عليه ، لكاسرة جلوس كانور للطالم » (٣٥) . مع أن مجلس المثالم ، كما ذكسر تلفس القضاف المؤردي لا يستكل نظره الا بعضور القضاة (٢٦) ثم عبد السلاطير بعد ذلك الى انتطاع الصبية من المتاسات القانس ، غيذكر تانس القضاة ابن خلدون بأن الحسبة كانت داخلة في عموم ولايسة القانس ، ثم لما اندرت وطيفسة السلطان عن المقالدية ، وسسار نظره علما في ابور السياسية ، اندرجت الحسيبة في وظلف الملك وأمردت بالولاية » (٢٧) مع أن الحسبة في حتيتها تمثل ثلثا مهسار

⁽۱۹) دكم مينز ... المشبارة الإسلامية في القرل الرابع البحرى .. ترجمة ابو ربية ج ١ ص ٤٠٩ ... لين السبكي الطبقات الكبرى - ج ٢ ص ٢٠٥ .. ٢٠٠ ترجمة الإسفراييني .

⁽۲۰) نشقر تلکندی .. تاولاد والقضات .. س ۲۲۱ ، ۱۳۱۷ ، ۱۳۹۷ ، ۱۳۹۷ - ۱۳۹۱ ، ۱۳۹۰ و ۱۳۹۱ - ۱۳۹۱ - ۱ مسد (۲۰) کالازمة فلفوری والایزامی ... انتقر الشمرانی فلمیتسات الکبری به ۱ می ۱۹ ، ۱۹ ، آهسد المیزیی .. الطبری ... می ۵ ، محمد امیز دمرت ، امر حقیقهٔ ۱۵ می ۵۰ ،

وري . مصدري مدين و ما مدين المدين المدين على الاسلام مر ١٧٢ - ١٧٣ - ١

⁽۲۲) محود عرنوس ـ تاريخ التضاء في الإسلام من ٢٠ محدي عبد الدم • ديوان المظلم من ١٩٠١ -

⁽۲۶) بلحق الكندي من ۱۲۵ -

 ⁽⁷⁵⁾ المحرر السابق عن ٩٨٥ - ٩٨٤ (77) الموردي ... الإحكام السلطانية عن ٩٨ ... وليضا ... المحراء ... الإحكام السلطانية عن ٩٨ -

⁽٢٧) ابن غلون - العباص ٢٠١ ــ ابن الازرق - بدائع الملك و ١ ص ٢١١ -

القاضى (٢٨) ولقد لدى مسلخ ولابة النصبة عن القضاء ، واعتبار مسلطة المسلسب مستبدة من سلطة السلطان (٢١) الى وساوىء كثيرة ، من اههما افتيات المتصبين ورجال الشرطة على اختصاصات القضاء ، (٣٠) كما لدى الى تبسسلم السلاطين بتسخير المتسبين لتحقيق مآريهم الخلصات ، لدرجة قيامهم بنسسع المسلاطين من كثرة الكلم ، لما استهروا به بن السخرية بالماتيك وسلاطيني (٢١) .

(١) مقاومة القضاة لتمدى السلاطين وولاتهم على سلطتهم :

والى جوار المتاومة السلبية التي ابداهسا القضاة شد السلاطين وولانه بطريق رخض تولى بنصب القضاء ابتداء او اعترائسه بعد توليه ، اعلى القضاة ؛ ومعهم المقضاء ابتداء او اعترائسه بعد توليه ، اعلى القضاء ؛ المصود المقصود بلولى الابر الوارده في الاية الكريسسة السلمساء المعامن الرسول الدرسة الرسول الرسول الرسول الرسول السلطان الاول للشرع ، لوجوب خضوع السلاطين الاحسساء بلشريعة ، لان السلطان الاول للشرع ، لوجوب خضوع السلاطين الاحسساء الله وطاعة رسوله ، اما طاعة توليه وطاعة سنة تبيه ، ولاتهم اى العلماء بن مقهاء وقضاة سرسوله ، اى طاعة كتاب وطاعة سنة تبيه ، ولاتهم اى العلماء بن مقهاء وقضاة سرسوله ، اى طاعة كتاب وطاعة سنة ، تبيه ، ولاتهم اى العلماء بن مقهاء وقضاة سم العلمون بالمحكم الكتاب والسنة ، تمتهم يكونوا بذلك مسلمينا السلطين (٣٦) ، وولى الابر الحقيقين للابة وقسد اعلنسوا ذلك في خطبهم بالمسلميد (٣٦) ، وولى تصديرهم المؤلفاتهم ، فنجد قاشى القضاء تاج الدين السسيكي يصدر كتابسه المطبقات الشاهمية الكبرى » يقوله والمحد لله الذي رضح جبيد النحم وبهيد النتم » ، المقتلد اللائع لسلاطين الماليك وولانهم مع تصحهم بوجوب القساء مقاليد الاحكام الى الشرع للالم عقولهم به (٢٥) .

كبا نجد قاضى القيروان ابن هشسام ، يكتب لسه احسد الوزراء مقدمسسا فكسر الوزارة على التفسساء ، فيرمى ابن هشسام بالكتاب قائسلا د ما مهدنسا وزراء القوم تنفذ لحكامهم » (٣٦) فهو يعتبر نفسوذ الاحكسام ساوى بندمهسا بحجيسة الاسر المتضى بلفسة عصرنا (٣٧) لا تلحق الا الإحكسام التي يصدر هسا التفسسسة دون غيرهم وبالتالي ، فهيئتدون على الوزراء ، كما منسم التفسساة اسحسساب

⁽۲۸) الشامي ، بصائر الاحتساب .. مطغوط .. دار الكتاب المعربة رتم ۲۲) نقه هغي ورقة ۱۹ -

⁽٢٩) عبد القمم ماجد - نظم الفاطبيين في مصر - جدا ١٩٧٥ -

⁽۳۰) العم مينز _ البابق جا عن ۲۰۹ - ۲۹۲

 ⁽٣١) عبد الدمم ماجد - نظم دولة سائطين الماليك جد ١ من ١١٦ ــ نشاد عن الزرع ابن الياس -

⁽۳۲) الدرازی ــ تضمير ج ۳ ص ۲۰۹ ــ الفنيمشيرری ــ تفسير جه ص۸۱ ۱ الفرطبی ٠ تفسير جه ص۲۱۰ ــ ميرزا الاستهانی ٠ ولاية الارليساه ص۷۷ ؛

⁽٣٣) كالقاضي عز الدين بن عبيد المالم .. انظر بن حجز رفع الاصر عن فضاة مصر القسم الثاني

ودع) ابن السنيكي · الطبيعات الكبري بدا ص12 ما - العلبي -

⁽۲۵) ابن السبكي - معيد النصر ص ۲۲ -

 ⁽٢٦) النباص - تاريخ تضاد الإنطاس -ط- بيروت - ترجعة التاضي أبي الطرف - ص٨٨٠ -

[&]quot; (۲۷) حسن اللبيدي ، الاولير على للحائص هيءً؟ ، الرصاع ، شرح حدود بن مرضسه مر772 ـ - 22 ـ ابن الاربق ، بدائج السلك جا ص25 ،

الشرطسة من الحكم والتكلم فيها هدو من اختصاص القضاء (٣٨) ومن تلحيسة أخرى ، نلاث المتقام المسلمة تصدر البعض عسدم أخرى ، نلاث القائمي المسلمة تصدد (٣٩) وانتهدوا الى أن المتأخمي لا يحسل بولايسة الخليفة وفي حقوقهم (٤٠) ، وبالنسسية الخرائم الراى نقرر القنهاء لها عقوبة تعزيزية ، وقد اشترط الإسلم ابو حنيفسة واصحابه الاتصال حدة المقوبة الى حدد المقال (٤١) .

(٧)سبو مكانة القفساة تحد من نغول السلاطين وولاتهم:

على أن تدخل السلاطين بالفصل في لبور كان يتمين مرضها على التفسساء الاحتماء على ما سبق بيله ، لم يخل اخسلالا خطيرا بالأطسار العام النظسساء الدرعى ما سبق بيله ، لم يخل اخساء عند تصرفهم في المطالم ، ولآنه كاتت للتضاة بن الصدية والمكانت في المطالم ، ولآنه كاتت للتضاة بن الحربة والمكاني يحسبون لهم الف حسسله ولتدخلت كتب الطبلات بروايات بشرقة عن مواقف القضاة أزاء المسسلاطين ، وانسياع السلاطين المبلاطين المبلاط عزلى عن وانينسي التي وانبيا الله تعلى ، وإنا التعد المبلاط على عناص مبلاط عناص المبلاط على عناص والمبلاط المبلاط المب

عاذا أشعنا الى ذلك ، أن السلاطين الأين كانسوا يحضرون جلسسات
ديسوان المظلم ، كانوا عددا محدودا ، وأن ذلك لم يحصل منهم الا في أيسام نادرة
ومقلب عليسه الطابع المظهري حتى يتصفسوا بالصدل على السنة الناس ، وأن ذلك
الحضسور ما كان يعثل خروجا عن المسروعيسة الإسلامية ، لديامهم بنطبيسية
السريمة الإسلامية ، ولوجود التضاة الى جانبهم ، ولان نظرة عموم المنقساء كانت
تمعلى لنسلاطين ولاية النصل في المنزعات الذكاف عضورة ساملة المتفساء
ذاتها مشتقة بن مسلطتهم ، وجزءا من أجزائها (١٤) عاذا لاحظنا هذا كله ،
ماننا نستطيع أن نقرر بأن المحلكيات التي كانت نجري اسلم ديسوان المظلم
في تلك المصسور بواسسطة السلاطين ، لا تصد من قبيل المحاكم الاسستنائية
في تلك المصسور بواسسطة السلاطين ، لا تصد من قبيل المحاكم الاسستنائية

(٨) الفلامــــة :

وحاصل ما تقدم أن تدخل السلاطين وتصديهم للمصل في الاقضية في ديسوان

⁽۲۸) الکندی ص۹۹ه ، ۲۰۶ ، وانظر الجُهُسياری الوزداء والکتاب ص۳۵ ، ۱۰۷ ،

⁽٣٩) ابن الشحنة - لمسان الحكام مطبوع مع معين الحكام -ط- الطبي س٢٢٤٠ -

 ⁽⁻²⁾ الكاساني ... البدائم جـ ۷ من ۲ أ .. الطرسوسي ٠ ابنم الوسائل من ۳۳۳ ٠
 (-2) محد ابو زمرة ٠ الجريمة عن 170 ... ۱۷۵ .

⁽¹⁵⁾ ابن السيكى ، الطبقات الكبرى ، ج ٣ ص ٢١ ـ وبثل ذلك حصل القاضين المحر البن عبد السائم السائم .

⁽٤٣) السيوطي - حسن المطاهرة - جـ ٢ ص ١٠١ في ترجمته للتلشي لبن حربوية - "

⁽³⁵⁾ ابن فرحون - تبصرة المحكام جا ص ۲۰ مصود عرنوس السابق - ص ۸۷ ــ ابن عبد السائم التراهد با اص ۱۷ ـ المنتساني سبل السائم ج ٤ ص ١٩٣ -

المظام ، لا يعد من قبيل المحاكم الاستثنائية لان موم الفقهاء لم يجمعوا على سلب هذا الاختصاص منهم ، وكلاك الحالات التي تنام فيها السلاطين بالانتقام المهاشر من الاختصاص منهم ، وكلاك الحالات التي القساء ، لا تعد فيها المحاكسات الاستثنائية ، لانها جرائسم ارتكوا ، وحيل بين القساء ومين "مدار احكسام عليهم فيها ، فليست محاكمات استثنائية قالم الولاة بور القصاة فيهسا المحالية عن تلك الجرائم تقسع على عاتق السلاطين انفسهم سافين لم يبلغ بهم النطول والتعيل الى اصطناع توانين وضعيسة استثنائية مخافسة لاحكسام بهم التحليل الدائم تتم لهم بمنتشاها تسخير القضاء وتسهير المحاكمات التحقيل الشريصة الاسلامية ، يتم لهم بمنتشاها تسخير القضاء وتسهير المحاكمات التحقيل

(٩) المعاكم النفصصية ليست من قبيل للعاكم الاستثنائية :

ولا تعتبر المحلكم التخصصية التي ظهرت في كثير من للعصور الاسلابية بن شبل المحلكم الاستثنائية ، اسببين : الاول ببلاترتها بوالسطة قضاة — الفاتي
ينامهم بتطبيق الحكام الاستثنائية السببين : الاول ببلاترتها بوالسطة قضاة — الفاتي
المنافة (١٤) الا يصلح مبررا التول بان ذلك التخصيص يعتبر من تبيل الاستثناء
المحدية ولايسة القضاء بنظر كافسة المنزعات (١٧) اذ لا يصدو ذلك مجسود
تنظيم السير عمل الجهاز القضائي ، وون التطلق على الجبار القاضي على الحكم
بلحكا تخلف الشريصية الاسلابية ، او التحفل في شؤون علمه ، يسخل على ذلك
بالمحكا تخلف الشريصية الاسلابية ، او التحفل في شؤون علمه ، يسخل على ذلك
بالا يحمد يحكم الا بدهب معين في جبيسع الاحكام ، فان الشرط يكون باطلا ا لاتسه
اشتراط لا يجوز ، وتكون ولايسة القاضي صحيحة ، عند معظم الفقيساء الذين قرروا
بلا يحمد يحكم الا بدهب سها يؤديه إليه اجتهساده ، وبسواه واسق ذلك شرط توليسة
الم خلفسه ، في حين ذهب البعض الي بطلان ولايسة التنفي قرائها ، الاتماده على فاسده ، الم قاد المساده ، وعلى فسحاده ولايسة القاضي ان كان المعلده عليه المه)) .

(١٠) ليللة ليمني الأماكم التضمية :

اشمار الاستاذ ظافر القاسس في بؤلفسه عن السلطة القضائية الى أتسه

⁽⁶³⁾ لعبد مناوي الرسيط من الرائمات - ص ۲۷ :

⁽¹³⁾ محد سائم مدكور ، التضاء مي الاسلام من ٥٦ ، عطيبة مشرضة به طلغضاء في الاسائم چ ٢ ص ٧٧ ، عبد الصيد عبد الطيم ، السلطة القضائيية واطوارصا ، رسيالة جامعة الارصسر عن ٧٧ به على سيد بنصور ، تضاء الاسسائم ، رسيالة المتزمر ص ١٣١ ، المحد عبد المرجسود ، تاريخ المغضاء الاسائدي في الانطس ، رسيالة ليجلعة الازصر عن ١ ب البراحيم عوض ، القضاء في الاسلام المدر عن ١٦٠ - ١٦٢ ،

⁽٤٤) أنظر عى صوبية ولايسة القضاء أ ابن رشده ، بدليسة المجتهد ونهايسة المتحسد » ط صبيح المتامرة به ٢ من ٣٨٢ ، ابن فرحون ، المنبعرة ١ من ١٨ نشخلا عن لبن سبول . الفرايلسى معين السكام دا. الطبي ص ١١ - خاص القضاعي نظام المجتمع عن الشروحية والتاريخ الإسلامي ، السكفة الافسائية عن مع ١٠ - ليراميم عرض ، التفساء في الإسلام من ١٢٠ -

⁽A) انظر - معدد عرنوس - تاريخ التضاء في السائم عن ٩٣ - ٩٠ - ٩٠

نظرا الانسباع رقعسة الدولة الاسلامية ، وتكاثر عسده مسكاتها ، جبري تخصيص بعض القضاة بعض أسواع الانضية ، غجري تخصيص قضاة النظاست في المراح ، يشبه قضاة البخت في عصرنا ، وقضاة النظر في الاحسدات يتباقسل مع قضاء الجنايات الماصرة ، وقضاة لتركيب الحجاج ، وقضاء للر ، للفصل في منازعات البدو ، وقضاة للبخارية وهكذا (١٤) على أن المطرأ الدواع منازعات المدون تقضاء المسكر ، لانه كان المخطر الدواع في تقضاء في تقضاء د

(١١) قضاة السنكر:

ارتبط تخصيص تضاء خاص بالمسبكر في الاسلام باغتلاف الاجبدواهات والاحكام التي تتبع حيال الحسبكر ، ومن جرى حجراهم ، النساء الحرب به عن الاجراءات التي تتبع من غيرهم ، في زمن الحرب والسلم طي حسد سسواء ، فقسد روى أبو داود أن اللبي صلى الله على وسسلم ، فهي أن تقطسح الايدي في المسروع مني الرقم من اتسه حسد من حجود الله ، وفلك خشسية أن يترتب على العالمسما ها هو المفض الى الله من تصليله أو تأخيره ، وهو لحوق مساحبه بالاحسداء ، وقسد نمي الاتبارة الحدواسحاق بن راهوية والاوزامي وغيرهم على أن الحسود لا تقلم في أن المسحود الا تقلم في أن المسحود الا تقلم في أن المسحود الا تقلم المسحود النفلة على ذلك (-ه) .

ولقد تسام اللقهاء ببيان حسدود ولاية تاضى الصسكر ٤٠ يأته لا ولابسة لسه على غير العبدى) ومن كان محترفسا في مسوق المسكر نهسو جندى ليفسا (١٥). وق واتمات المنتين ؛ لو نتسازع الجندى وواحد من اهل البلسد في قضيسة ، واراد كل أن يتحاكم الى تافسيه غلاميرة لقاضى المدعى عليسه ، غلا يلى قاضى الجند الحسكم على المنتى (٥) .

هذه هي حدود ولاية تلفسي العسكر ؛ ولكن بنذ عهد السلطان سليمان العثباتي المفتلي المفتلي المفتلية في نعين تنافس عثباتي في كل ولابسة من الولايات اللي احتلفها ، المفتل المفتلية في المولايات المكان الكل يذهب نقاب ، ولكن احكابهم لم تكن تطن الا بعد دوامة تنافسي المسكر ، ولا يعقسد أسد عقسدا ، ولا يقف وقفسا ، ولا يكتب وصيسة ولا اجازة ولا حجة ولا غير فلى من الابهور الشرعية حتى يعرض فلك على تقلفين العسكر بالمسالحيسة ، ثم جرى مد ذلك على تقلفي العسكر بالمسالحيسة ، ثم جرى مد ذلك تنصيب الفتساء ومعرب المام إلى حنيفة (٥٧) ،

⁽٤٩) انظر في تفسيل ذلك: خلف المقاسمي نظام الحكم في الثمريمة والتاويخ الاســـالامي السلطة المفصائبة ، طبيروت عن ١٠٥٠ - ٢٧٢ ·

 ⁽⁻ه) ابن إلغيم ، اعلام الرقمين ط، مكتبة ، الكليات الإرمزية ، مصر ج ٣ ص ٥ ٨ - ٠
 (٥١) ابن الشحنة ، لسمان المكلم ص ٢٣١ ، التلتشندي صح الاحسى ج ٤ ص ٣٦ ،

^{. (}۱۵) معدود عرتوس - تاريخ القضاء س ۱۰۰ -

⁽٥٢) محدد نجيب عرض _ التضاء ني الاسلام عن ١١٧ على مجمع البحوث الاسسادية مرحة البحوث الاسسادية مرحة الله التقارض على المسادية التأريخ التشريح الله التفارض التقارض على الاسلام التفارض على الاسلام على ١٠٠ ـ ٢٠٠ شنيل شمالته التاريخ العام للتأثول من مدا المسلام على ١٠٠ ـ ٢٠٠ شنيل شمالته التاريخ العام للتأثول من مدا المسلام على ١٠٠ ـ ١٠٠ شنيل شمالته التاريخ العام للتأثول من المسلام التفارض المسلام التفارض المسلام المسلام

ويشير المؤرخون الى أن تدخل قلفى عسكر العثبائي فى شسنون التفسساء المصرى ، تسد أنسسد ذلك لقضساء وقسد انتهى أسير ذلك القلفي بزوال كل نفسوذ للاتراك في مصر مع بدايسة الحرب العالمة فى ١٩٦٤ (١٥٤) .

وهكذا انفهت المسورة المثلقة للقضاء الاسلامي التي قسام بهساخير تيسلم غلة من شوابخ القضساء من طراز ابن حربوبسة الذي كان ولاة مصر ينفرون بحضور مجلس قضلة ، وخير بن نعيم الحضريم الذي اعتزل بعد ان حبس جنديا واطلاسه والى مصر ، واذ يسترضاه الوالى للرجسوع يرفض حتى يرد الجندي الى مكاسسه ، وابراهيم بن اسحاقي الماري ، الذي شسفع الوالى في أحسد الخصسوم الديسة ، فترك التضاء الاته ليس في الحكم شهاعة (٥٥) .

وهذا التعفل في شئون القضاء في مصر الدولة العثيقية ، وان لم يكن يشسكل نبط من أنهاط المحكم الاستثنائية ، الا اسم يصنيا مصرة ، وأضعه تعلى على ان تعفل على ان تعفل تعلى المتصدى المحكم المسكرية بلغة عصرنا ، والمعلته على اختصاصات القضاء - من شائلة التعبل على استغلال القضاء ، من شائلة التعبل على استغلال القضاء (20) .

استثنائية يتم نهيا الصدار المحالة والطاهة باستغلال القضاء (20) .

(١٢) بحاكم الحجية الاستثقالية :

واذا كتباق استعراضنا المتسدم ، لم نصل الى تغرير وجسود محكمة استثنائية يجب معناها الحقيقى ، حتى في ظل نظام قاضى العسكر ، الا أتنا نجسد تلك السورة تتحقق التناء حكم الماليك البحرية لمسر ، في نظام محاكم الحجية ، الذي ارتبسسط بتطبيق قانون جنكيز خان العرف بسد « الهاسسة » ،

غيذكر الايام المتريزى بأن رتبة الحجيسة قسد استطأت في قولة الماليسك البحرية ، بحيث كاتت على رتبة نائب السلطنة ، حيث بدا بتوليها يحكم بين الابراء والابتساد ، واختلاعهم في لمور الانطاعات ونحو ذلك ، دون أن يتعرض للحكم في شعرء بن الابور الشرعبة ، كتداعى الزوجين ، وسائل الديسون ، الاختصاص تلفىي الشرع بها ، ثم تنفر الحال بانسارة الحجية على اختصاصات القلفى ، عكان المنتشون يفرون بن باب الحجب الى باب احسد القضاة ، ويستجيرون بحسكم الشرع ، غلا يطبع احسد في احدهم بن أسلم بأب القاشى ، حتى وصل الاسر الى أن صار الحليب يحكم في كل جليل وحقير ، وأن تعرض تقشى بن تفساة المترع ، لاخذ أن صار الحكيب يحكم في كل جليل وحقير ، وأن تعرض تقشى بن تفساة المترع ، لأخدسد في أحده بن بلف الحليب يكفسدة غريم من بلب الحليب ، كان الحليب بالفسر ع ، بلغ عرب من بلب الحليب ، كان الحليب بالفسر ع ، بلغ الحليب ، كان الحليب بالفسر ع ، بلغ الحليب بالفسر ، للها الحليب بالفسر النص بالمناسفة عرب من بلب الحليب ، كان الحليب بالفسر ، بلغ الحليب بالفسر ، بلغ الحليب ، كان الحليب بالفسر ، بلغ الحليب ، كان الحليب بالفسر المناسفة عرب ال

^(8٪) متدود عوض ـ. السابق ص ۱۳۰ ۰

⁽ac) الكندى : الولاد والفضاة ص ١٥١ - ٢٥٦ - علية مشرضة - القضاء في الإسلام مع ١٥٤ - (١٥) انظر في نقد والإسلام مع ١٥٤ - (١٥) انظر في نقد على المشادة والإنهاسية لاهتداد والإنهاسية الم الهندين ، والشنوذ في تانونها وعنوانها على سيلمة التضناء واحدارها للاصول المتلونياسية المأملة بيما يكافى بالإجراءات وونشكيل المحكمة ، ويعيدا المساواة .. صحيد عصصور – اسمنتلالي المأملة من ويعيدا المساواة .. صحيد عصصور – اسمنتلالي المنافة المنافة من ١٩٥ - ١١٠ - ١١٠ المنافة المنافقة المناف

الغريم من باب القاضي 4 ويتحكم فيه 6 بالغيرب ولقد السئال 6 ثلا يُستشلُّه الصد إن يتكر عليه فلك ، ثم يحكم نيسه بحكم السياسسة ، وهو حكم حسسبه الناس هينا ، وهو عند الله عظيم ، لأن لفظية السياسيسية شيطانية ظالمة ، اسلمسا كله « يامسة » الموليسة ؛ عمرتها المربون الى سياسسة ، وهي نمير عن مجبوعة القواعد التي وضعها جنكيزخان النترى ونقشسها في سفائح بن تولاذ ، وجعلهسسا شريمية لقومه ، حيث جانت بالكثير من شسفوذ الاحكام ، يهمنا منها الحكم السذي يلزم أرمراء النبار بعدم التردد على غير الملك ، ولا تعرض الامير منهم للتنسل ، عليسا اشجرى الملك الايوبي المسالح تجم الدين ، جماعة منهم ، انتهى الامسر مان ال قهم الملك الايويي على يد المعزين أيبك الميث بكثر الوائدون منهم الى مصر وعرفوا بعض أحكام الاسلام؛ مجمعوا بين الباطل والحق متركوا لقلضى القضاة النظر في القضية الشرعيسة ، أما بالنسبة لامورهم الخامسة ، نقد تصبوا الحاجب ليتضى بينهم نبها اختلسوا عيه على منتضى لحكسام « البابسة » وجعلوا اليسه مع ذبك النظر ق تضايرا الدواوين السلطانية عند الاختلاف في لبور الانطاعات ثم تفول مسسطان العلجب ؛ وعلى وجسه مقابل ؛ تقلص ذاسل المسدل ؛ حيث سفرت اوجسه الفحور : وكثر الجور ، وقلت البالاة ، وذهب الميساء والمشبة بن الناس ، حتى تمسيل من شساه ما شساء ، فهتك العجاب سنة ٨٠٦ ه كل حربة ، وتحكوا بالجسبور تعكيا ختى معه نور الهدي وتسلطوا على الناس ، متوبسة من الله لاهسل مصر بِهَا كَسَيْتُ الِدَيْهِم . ، لَيَدَيْتُهم بِمَنِي الَّذِي مَلُوا لَعَلَهم يرَجِعُون (٥٧) .

و هكذا اقترنت محاكم الحجاب الاستقنائية ، بتطبق تاسون منولى اجنبى ، وانتهى الاسر مقسلطان الصالح بن قلاوون الى أن يرسسم فلملجب سيف الدين جرجى ويمهد الهب بقنصل بين أرباب الدين بأمكام السياسة (٥٨) .

(١٣) المعاكم القصابة الاستثنائية :

وبعد قضاء العثباتيين على سلطان المقليك ، وحجابهم ، وزوال محكنهم ، بدات الميازات المجانب في الدولة العثباتيين في صنة ove الدولة العثباتية في مصدورة لذوى في صنة ove في الدولة العثباتية في الميازات بمع تزايد ضمك الدولة العثباتية في الرب الثابن عشر حتى منعت الميازات لمبيسع دول أوروبسا ، وحكت كلها على ضط الابتياز الفرنسى الذى عقد سنة . الابتياز الاوروبسا ، الابتياز الاوروبسا ، الدولة الابتياز الاوروبسا ، والذى يلفذ اصطلاح الدولة الاكثرار روبسا ، والذى يلفذ اصطلاح الدولة الاكثر روبسا ، والذى يلفذ اصطلاح الدولة الاكثر روبسا ، ويتمان الدولة المثباتية ، مبيث لم تكن هنسك نصوص تشريعيسة مصرية ولا نصوص من بلدان الدولة المثباتية ، مبيث لم تكن هنسك نصوص تشريعيسة مصرية ولا نصوص في المعاهدة الذى تبين حسدود اغتصاص المحاكم التصابيسة ، البسل انشساء المحاكم المناخلة الذى الذي في دو بدول المناخلة الذى الذي في دو بدول المناخلة من الذي المؤسنة ، المبلل الشساء المحاكم المناخلة الذى الذي في دوليسة الربع الاغير من الدون المؤسنة ، الذي قيد في دوليسة الربع الاغير من الدون المؤسنة ، الذي قيد في دولي الدولة الذي الدولة المثبات المناخلة من الدولة المثبات في المعاهدة الدولة الدو

⁽٥٧) التريزي - خطاط، التحرير مصر ٠ جـ٢ ص ١٠ – ٦٤ -

واده) الخريزي ــ السابق من 14 ــ وانظر في طر ثبيان التفساء على السياسة في الشريعة الإسلامية ، محود عبد الحميد - الإنسانية والحل في السائم من 70 -

كما كان نظام المحكمة في كل قنصلية يفظف هنه في القنصلية الاغسرى ، وان كان الجلع المسترك بين هذه النظم ، هو سلبها لاختصاص القضاء المسرى ، وخروجها هن تطبيق احكم القريمة الاسلامية (٥٩) وقسد انتهت المحاكم القنصليسة في حر بصدور تقتون المرافصات المختلط في ١٣ سبتبر ١٨٧٥ ، الذي هو مجسود مورة من قاتون المرافصات الفرنسى ، ثم هسدر تقتون المرافصات المنسل الاهلي في ١٣ نوغبر سنة ١٨٨٦ وهو بنسابه لقاتسون المرافصات المختلط (١٠) والدى التي المعالمها في ١٨٧٠ والدى المرافصات المختلط (١٠)

(١٤) الخصائص الميزة لحاكم الحجية والمحاكم القنصلية :

والذى يهنسا من هذا الاستعراض التاريخي الوجز لكل من محاكم الحجاب والمحاكم التنصلية ، هو استخلاص الخصائص العليسة التي تبيزها بوصفها محاكم استثناية طرات على البلدان الاسلامية ، والخصائص المشتركة بينها والتي يحكن أن نجالها عيا يلي ::

لولا : قيسام أشخاص ليست لهم صفة القضاة وغير مؤهلين للقفسساء بالتصدى للحكم في تلك المحاكم ، كالمجية والقناصل الإجانب .

ثانياً : ان انشاء هذه المحاكم قد تم أساسا بهدف استبعاد تطبيق اهكسام الشريعسة الاسلامية ، بتطبيق توانين اجنبيسة على المنازعسات التر تطرح الملها ،

(١٥) تعريف المحاكم الاستثقالية :

صاف الفته المعاصر كثيرا من العصر في سبيل تعريف المحاكم الاستنقية ، واخذ في وضع المعايم التي تبيزها عن المحاكم العادية ، كيميلر مفهوم المخالفة ، فتكون الحاكم الاستثنائية هي المحاكم هير العادية ، وكسيلر الاختصاص العصدود للمحاكم الاستثنائية ، بناك المحاكم الاستثنائية ، تحت تكون الاجراءات بعسطة اسلم المحاكم الاسستثنائية ، وكبعيلر تشسكل المحكمة ، حيث تشتيل المحاكم الاستثنائية على اصفاء عليين غير وكبعيلر تشسكل المحكمة ، حيث شتيل المحاكم الاستثنائية على اصفاء على العالم المحاكم الاستثنائية على المساء على العالم بخلاف الحاكم العاديث غير من تشسكلها من تضاة ، ويضير الفتهاء الى ان هذه المعيلر الاخير ، هو مسسوب المعاير في سبيل تعريف المحاكم الاستثنائية (11) .

والدى فى نظرنا انه لا يبكن عصل شخص القاضى عن المادىء التي يلتزم بهسا فى اصدار احكامه ، والمسائل شسخص فى اصدار احكامه ، واحسائل شسخص غير مؤهل لذلك بدلا عنه ، ليس وسيلة لاتخاذ ذلك الشخص السسسة لتطبيسسسن احكام استثنائية ، وقد قضنا تلازم القضاء بلحكام الشريصة الإسلامية مع الشريعة

⁽٥٩) لنظر بالتصيل عن نشأة المحكم الفصلية - عبد الصيد أبر حيف - المتاترن الدولن الناص ط7 من ١٦١ - ٢٠٩ - ١٧٧ - ١٠٠٥ المحكم المحكم المناس ط7 من ١٦١ - ٢٠٠٥ - ١٠٠٥ المحكم المحكم

⁽٠٠)° عبد المعيد أبو حيف ـ الراقعات العنية ط ٢ ٢ عس ٢٥ ـ ٢٨٠ -

⁽١١) انظر في هذه المابيع ونقدما .. محد عبد الخالق عبر - غانون الراضات عن ١٨ - ١٠ -

ذاتها عند تعرضنا لقضاء الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتلازم وج ــود المحلكم الاستنقية من الناهية التاريخية مع الخروج عن احكام الشريعة الاسلابية ما يجعلنا فؤثر تركيز النظر على التوانين الاستثقابية ذاتها ، في تعريفا الما المحلكم ، باعتبارها السبب في وجودها ، فنعرفها بأنها الهيامات التي تعطى وصف الحاكم ، ويجرى تشكيلها على نحو يسلب بعض ولايسة القضاء المسادى بهدف نطيق توانين استثنائية .

(١٦) موقف الفقه المرى الماسر من المحاكم الاستثنائية:

ينظر الفقيه المعاصر ، في عبوبه الى المحاكم الاستثنائية نظرة صداء ، على الرغم من المررات الكثيرة التي تعطي الإنبطة) كظروف الحرب ، وصالات الطوارىء ، أو الترابط المناقبة التي تعطي الإنبطة) كظروف الحرب ، وصالات الضوع معين من المتراعبات ، أو توحيد تفسير التوانين ، وذلك لما تؤدى البسه تسوع معين من المتراعبات ، أو توحيد تفسير التوانين ، وذلك لما تؤدى البسه صرح اى نظم لم المتاتبين ، ومن المحاف عبية القضاء المادى ، وسلب المتصاصاته ، ومن سلوك اجراءات مختصرة لهلمها والارتكار الى السلام، مختلفة في الانبلت معا يغل بحدسن سير العدالة ، ومن اشراك الشخاص المسلم، مختلفة المتفاق ، ومن المراك الشخاص المسلم، محقسة المتفاق ، والمناقبة عندين أن المسلم، مناقبة المتفاق ، مطلعها بظروف استثنائية تشكل سلطة تتديرية من بسد المضاف بالمسلم بالمناقبة المناقبة من المحاكم ، مجرد الله لنعين المالي مناف علم المحاكم ، مجرد المناقبة المناف مينة ، فيخضع واختيار اعضافها وقضا لهواها ، ما يقل بالمستقلال المتصادة هذا فضلا عصا تشيره بلسان الجهة الذي يتمين على المتتلال المتساد هذا فضلا عصا في حرة بلسان الجهة الذي يتمين على المتتلال المعادة هذا فضلا على في حرة بلسان الجهة الذي يتمين على المتتلال المتعاد المهمة الذي يتمين عليه الانتجاء الهدا (١٢) .

(١٧) الانواع المختلفة للمحلكم الاستثنائية في القانون المسرى المعاصر:

سبق لنسا أن استبعثنا ... بع غيرنا ... المحلكم التخصصيــة من نطـــــاى المحلكم الغاصـــة (١٦٣) .

ونظرا لكثرة الهيئات واللجان الخامسة الواردة في القانون المسرى ، عاننا نشير الى اهمها نبيا يلي :

(١٨) اولا : محلكم رئيس ووزراء النولة :

تنس المادة ٨٥ من الدستور المصرى على أن يكون أتهام رئيس الجمهوريــــة

⁽۱۲) انظر غی مساوی اقتکام الاستثنائیة _ غضی والی - الوسیط نی تانون اقتضاه الحض ص ۲ ص ۲۷ _ ۲۲۱ _ صورتی وبیرو _ القانون اقتضائی الخاص ج ۱ بند ۲۱ه می ۸۵۷ _ ۸۸۹ محمد عصفور - استثال السلطة التضافیة ۹۲ _ ۱۱۰ - عبد العزیز بعیوی _ تواعد الحراضات والقضاه فی الاسالام ص ۱۹۰ _ احددماری - الوسیط فی الحرافعات می ۲۸ _ ۳۲ _ ۱۲۰

⁽۱۲) انظر بند ۹ سابقا لمدعناری ، السابق ص ۲۷ ــ ۲۸ ،

بالخيانة المنظمي أو بارتكاب جريبة جنائية بناء على انتسراح بقسدم من ثلث اعضاء حياس الشعب على الاهل ، ولا يصدر قرار الانهام الا بأغلبية ثلثي اعضاء المجلس ، وتكون محاكمته لهام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها ، واجسراءات المحاكمة أمامها ، ويحدد المقلب نبها ، ماذا حكم بلالنسه أعفى من منصبه مع عسدم الاخلال بالمقوبات الاخرى المحددة بذلك القانون ، وهكذا ترتبط تلك المحكميسة الاستثنائية بقانون استثنائي

وتنص المادة 101 من الدستور المصرى على أن لرئيس الجمهوري قلجلس الشمعب حق احالة الوزير الى الحاكمة عما يقع منه من جرائم انتاء تائية اعمال وظيفته أو بسنبها ويكون قرار مجلس الشمعب باتهام الوزير بناء على اقتراح يقدم من خمس أو بسنبه على الاقل ، ولا يصحر قرار الانهام الا باغلبية على الاقل ، ولا يصحر قرار الانهام الا باغلبية على العقد المادة . ١٦ بائمه يوقف من يقمم من الوزراء عن عمله الى أن يفصل في أمره ، ولا يحول انتهاء خدمة دون اقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها ، وتكون محاكسة الوزير واجراءات المحاكمة وضماتها والمتلب على الوجه المين بالقاتون .

وتسرى هذه الاهكام على مواب الوزراء .

وهذا النص كانص الذى سبقه يتعارض مع اهكام الشريعة الاسب للبية ،
لاخلالهها بالمساواة ، وقد أشا الى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه انها
اهلك الايم بن تبلكم أنه اذا سرق الشريف تركوه ، واذا سرق الضعيف اقلوا عليه
الحد ، والله او أن غاطبة سرقت لقطعت يدها ، كما نشير الى خطبة الصديق بو بكر
عند توليه الخلامة ، متحدثا الى جمهور المسلمين بأنه أذا رايتم في خيرا غاعبنوني وأن
رايتم في شرا توبوني ، وإلى قول الفاروقي عمر ، الحبد لله الذي جعل من المسلمين من يقويه بسيفه أذا اعوج في سيرته .

١٩ ــ تانيا : المعاكم المسكرية :

هدد القاتون رقم 70 لسنة 1971 ، والتوانين المحلة له ، الامراد النيسن بخضعون لقاتون الاحكام العسكية ، وكذلك العرائم التي يسرى عليها القاتون السكلة أن من تقون الاحكام العسكية على أن الملطك النشائية العسكرية عي وهدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاسها المطارىء ، حيث خول لرئيس الجمهورية أن يحيل الى القضاء العسكرى ايا من الجرائم الني بعلته عليها تقون الجوائم التي تقون تخر ، وقصت الملاء 19 الجرائم العسكرية على أن القضاء العسكري بهة تضائية عن كل من تقون الإحكام العسكرية على أن القضاء العسكري جهة تضائية من كل المحاسكية من المحاسكية المحادي أو الادارى ، ولا يجوز الطعن في الاحكام العسادة من المحاسس من انتضاء المحادي أو الادارى ، ولا يجوز الطعن في الاحكام العسكرية بطبراءة الو الدارية على خلاف نصوص احكام ذلك المتلون و واضائت المادة الما المناخر من المحاكم العسكرية بطبراءة أو واضائت المحدي المنص المحدية بطبراءة الو بالادانة توة الشيء المتضى طبحاللغائون بعد التصديق عليه تقونا .

والمآخذ على المحاكم العسكرية كثيرة . حيث تبلك السلطة التنفيذية طبقا لقاتون الطوارىء ، سلطة التشريع كما تبلك سلطة اتفية تضاء استثنائي تسيطر عليه سواء في وضع قواعده الموضوعية ، أو تشكيل محاكبه أو الرقبلة على أحكله ، كما المندى ولاية تلك المحاكم ألى المدنيين ، وتغوت على سلطان القضاء المادى (١٦٤) ، ومن ثم مصحت تبقل خروجا صارفا عن المبلدىء التي ارساها الفقه الإسلامي ، والتي تقصر ولاينها على المسكر فقط ويقائلي علن الحكلها على غير المجنود تكون من تبلل المحاكم المحاكم الاستثنائية التي ينبغي عدم اسباغ أي حبية عليها كما سليها الدين .

٢٠ ــ ثالثا: المحكمة الدستورية العليا:

صدر تقون المحكمة الدستورية الطيا رتم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ليدل بحل تقون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٧٩ ليدل بحل تقون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بقشاء بحكمة دستورية عليا بـ كجهة تضائية بالرقابة على دستورية التوانين واللوائح ١ المادة ٢٥ صنورية عليا) ولم تتح المادة ٢٦ من القانون الالمواد حسسق الالتجاء المباشر الى المحكمة لتترير دستورية أو عدم دستورية نص قانوني أو لائحسة بالمجلمة نافد بناء على رأى اهدى المحاكم أو المهيئات ذات الاختصاص التضائي ، أو المحكمة الدستورية ذاتها .

وتعارض تاتون المحكمة الدستورية العليا مع مبادئ الشريعة الاسلامية ينضح
 ف موضسمين :

الاول: حظر تقرير دستورية أو عدم دستورية نَص تاتوني أو لائمي على جهات القضاء 6 وهو وضع يتناقى مع عبادىء الشريمة الاسلابية التي تشعرط توالـــر الملم في القاضى ، وتترض عليه تشعط عبله بالعمل والا كن آتما ، فكف بحال بينا لبينه وبين الممل بتقرير عدم دستورية نص ؟ يضات الى ذلك نفور الاسلام من استبداد وبين المعل بتقرير عدم دستورية نص ؟ يضات هذه المهيئة ، مى هيئة كبـــار الملاء ذاتها ، غلكل مسلم ، وكما ترر الاستاذ الابام محيد عبده أن يفهم من الله من كتاب الله ، ومن رسوله منكلام رسوله ، بدون توسيط أحد ، با دابت قد تحصلت له الوسطى أن وظها لذلك المهم ، غلا يوجد في الاسلام با يسمى بالسلطة الدينية ، أو الشيوتراطية ، التي تحتذر تفسير النصوص عام لكنت نعطه الكنيسة في أوربا أو الثبوتراطية ، والتي توجد في الاسلام الكنيسة في أوربا في القرون الوسطى ؛ والن توجد في الاسلام الملمة الابر بالمروف والنهى عن المنز ، وهي سلطة خولها الله لانني المسلمين ، يقرع بها أنف أعلام ، كما خولها لاعلام م .

الثقى: تقييد التجاء الامراد الى المحكمة الدستورية الطيا بوجوب استئذان جهة تضائية ، أو هيئة ذات المتصاص تضائى ، وهو شرط براه عجة الاسسسلام الغزالي شرطا عاسدا ، لإن الابك والانجار تدل على أن كل من راى منكرا سوالنس

⁽١٤) انظر مصد عصف ور ٥ استقلال السلطة القضائية ص ١٢ – ١١٠ •

⁽١٥) معد عبده .. الإسلام بين الطم والمنيسة .. ط- الملال ص ١٣٢ .. ١٣٠ ٠

⁽٦٦) حسن اللبيدي _ ودعاوى الحسية ص ١٨١ – ١٨٢ •

المخالف الدستور بن تبيل المتكرات ... نسكت عليه ، حسى ، الديجب تيابه بالنبى عنه أينها رآه ، وكيفها رآه ، وفي كل حالة ، نيكون التخصيص بشرط الاذن تحكم لا أصل له (۱۷) .

وبالتالى غان كل نص يتضين قيدا على حرية الاغراد ، أو القضاء في طلب أو نترير عدم دستورية نص يكون غير دستورى ، لمنافاته للاصول الاسسسلامية ، وللبادئين ١٨ ، ١٧٠ من الدستور الوضفي ، التي تكل الاولي منها حق الالتجساء الى التافيي للكافة ، وتكل الدائية منها حق الشمس في المساهبة في اتجابة المعالة ، ومساهبته هنا ، تتاتي عن طريق طلب تارير عدم دستورية نص قاتوني المعالة ، وبحد (١٨) ،

وهكفا يتبين أن تاتون المحكة الدستورية صدر لحياية نبسوص فسسير دستورية من الرقابة بالحياولة بين القضاء العادى وبين النصدى لرقابة النسوص غير الدستورية ، بأن سلبه اختصاصه بتترير عدم دستوريتها ، ومن ثم فاته لا ينبضى النظر الى المحكة الدستورية المغايا في محر على أنها محكهة تخصصية ، يل محكمة استغالبة اخذت رداء المحكة الخاصة .

٢ _ رابما : محكمة القيم :

صدر القانون رقم 40 لسنة .174 بشان حياية النيم من العيب ، حيث نصت الحداد الأولى على أن الخروج عن القيم ، يرتب المسئولية السياسية واكتت المادة 17 من المسئولية السياسية واكتت المادة 17 من المسئولية السياسية المسئولية ، كما حرصت المادة 17 على السييز بين كل المسئوليات السياسية والبنائية والادارية ، وبينت المادة اللتية بنه حقيقة المتصود بالقيم الذي بوسنية من مشكة المحرد ميئة استثنائية (17) ، ليس لها أى اختصاص تضائي لاشتراك عناصر شمية في تشكيلها (٧٠) ، ولاتها لا تصدر لحكايا تضائية تحوز الحجيد ، بلا المسئلية و ولذك نرى غربيا ما تصورته المالاتان بالا المسئولية الولائية و الواردتان في النصل السابع تحت عنوان « في حجية الاحكام » من وقوع تنافض بين تدبير صادر من محكية القيم سياسي ، والقرارات التي تصدر نيها تبنين على الدلائل موضوع دعلوى محكية القيم سياسي ، والقرارات التي تصدر نيها تبنين على الدلائل لا الإدلة ، بخلاف الدءوى البينائية ، الذي هي دعوى قضائية بطبيعتها ويصدر نيها كما تحدائي بدخية ما يتمنى على الدلائل كارية في غيريا ما تصفه الفترة الأولى من المادة ، كان يتجد غربيا ما تصفه الفترة الأولى من المادة ، كان المقانون رقم ٢٤ لسنة ، كان يتحد غربيا ما تصفه الفترة الأولى من المادة ، كان المقانون رقم ٢٤ لسنة ، كان يتهن ما الادفة ، كان المقانون رقم ٢٤ لسنة ، كان يتبيا ما المسئة الفترة الأولى من المدة ، كان من المقانون رقم ٢٤ لسنة ، كان يتبيا ما المسئة الفترة الأولى من المدة ، كان من المقانون رقم ٢٤ لسنة .

⁽١٧) الغزالي _ احيــاه علوم الدين ط- الشعب عن ١٢٠١ •

⁽٦٨) حسن اللبيدي ــ دعاري الصنبة ص ١٨٣ ٠

 ⁽۱۹) مسن اللبيدي - اصول النشاء الدني ص ۱۹۱ - محد محبود لبراهيم الوجيدز في المرافعات.
 ۲۲۰ مي ۲۳۰ ،

 ⁽٧٠) ولذلك تصف الذكرة الإيضاحية للقانون رتم ٣٤ لسفة ١٩٧١ ـ نظام المحكمة ٠

19V1 بتنظيم عرض الحراسة قرارات محكمة القيم ، باتها احكام ، واتها نهائية وتضيف في نفس الوقت النمس على جواز المحكمة عنها لان الاحكام القضائية لا يجوز للمحكمة الرجوع عنها .

ولقد اثارت محكمة القيم في مصر ، ولا زالت تثير ، كثيرا من الاضطراب في ميلاين الفقه والمحاماة والقضاء ، غابنداعها تم يقانون استثنائي ، ووصفها بانها محسساكم سياسية في مطيرة المحاكم الاستثنائية وادخال عناصر غير تفصيسائية في تشكيلها ، يؤكد عليها هذا الوصف ، وتعيين المدعى الاشتراكي الذي يقوم بدور الادعاء المهها ، من قبل جلس الشعب ، يتعارض مع استقلال الهيئات القضائية وابتناء القرارات الذي تصدر نبها على الدلائل لا الادلة ، ينفي عنها صفة المحكة وجواز مرجوعها عن قرارتها ينفي عنها صفة المحكة وجواز

وهذا الاضطراب الذي يعانى منه الفقه المعاصر ، لم يقع فيه الفقه الاسلامى ، حيث فرق بوضوح بين الاحكام القضائية من ناحية ، وبين التدابير الساسية من ناحية اخرى ، ننجد فقهاء يستخدون اصطلاح * السياسة » بصنى النجير الذي يتخسف لاصلاح إمر ما ، فيستعمل قاضى القضاء الماوردي كلمة سياسة ، مر ادافة لكلمسسة تدبير (٧) ويذلك يزول هذا الاضطراب الذي يحف بحكية القيم المصرية ، بنمي وصف المحكمة عنها ، لان التدابير التي تصدرها ، مجرد ترارات ولاتية ليست من القضاء في شيء ، عتى ولو اشترك في اصدارها قضاة ، لاتحصار التصرفات القضائية في الاحكام وحدها (٧٧) لا يندرج فهها غيرها من تصرفات القضاء او الولاة (٧٧) .

(٢٢) انتفاء هجية قرارات المحلكم الاستثنائية :

بعد أن أوضعنا التفرقسة بين كل من المحكم الخاصة والمحكم الاسسستنشية أو واثبات التلازم بين هذه المحلكم الاخرة وبين القوانين الاسستنشية التي تحكم متسكيلها وتحكم قراراتها ، مما يشكل خروجا على القواعد المستقرة علنه ينبغي علينسا أن نتعرض لمدى حدية قرارات المحلكم الاستنشاية .

يذهب الفقسه المعلمر ، الى تبتع الاحكام المسادر بن الحاكم الخاصسة بحجيسة ، ان الاحكم الخجيسة ، ان المحد في هدود الخجيسة المدور المحدول المحدول المحدول المحدول الجهة التي الصدوتها ، بعيث أذا جساورت في حكيها ، حدود الختصاصها ؛ قالها سكون بمعدولة الحجية ، فيجوز المساحب المصلحة أن يرضع دعوى المحدول المحكمة المائية المختمسة عن نفس الموضوع ، دون أن يرون لخصيه أن يدخسع الدعوى بحجيسة الشيء المتضافية المحكمة الشيء المتحدول المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة الشيء المحكمة الشيء المحكمة الشيء المحكمة المحكمة المحكمة الشيء المحكمة المح

⁽٧١) الماوردي الإمكام السلطانية ص ٦٥ – ٦٦ ٠

⁽۷۲) اکتراض ۰ الاحکام می ۱۹۳ ـ این غرصدن ۰ اقتیمترة ۱۰ می ۱۷ ـ زکریا الاهمــاری بنج افرمـاب ۱۰ می ۲۰۷ ـ (بن تیمیه ـ افغاوی ۱۰ می ۱۳۲۸ ـ ۲۵۰ ـ بیران آواسد طی افرانشن می ۱۱ ۰

⁽٣٣) قتمی والی مبادی، القضاء الفنی بنند ۱۲۵ ص ۱۹۳ ب محد عبد المُالق عبر فانسون الرافعات می ۵۲ ب تفنی معنی مصری ۱۸/۱/۸۲۸ السفة ۲۳ ب رقم ۹ ص ۵۰۰

هذا بالنسبة المحاكم الخاصة ، الما بالنسبة للهيئات الاستقنائية ، بحسب تحديدنا لها ، فاقفا ننفى عن قراراتها كل حجية لاتصدام صفة القاشى بالنسبة لاعضماء تلك الجهات ، ولاتصدام صفسة المحكمة عليها ولاتنساء المحاكمات الصحيحة الملها ولخالفتها للنصوص والاجماع وهو ما نبنيه فيها يلى :

(٢٣) انتفاء صفـة القاضى عن اعضاء الهيئات الاستثنائية :

عرف الامام المجتهد محيد بد بن عرفة التونسي (٧) التضاء بأسه سهسة حكية توجب لوصوفها نفوذ حكيه الشرعي ، وأو بتعديل أو تجريح ، لا في عصوم مصالح السلمين (٢٥) وقد حرص الفتيسة أيقاملة على تعريف القضياء بأسه صفة حكية أ) اعتباريسة ، تستوجب نفسوذ حكيه لا السه مجرد حكم ، كما حسو معنى بالتفساء في اللغة ، لان الوصف اخص من المصدر وهو وصف السه معنى يسمبق تيام القاضي باصدار الاحكام ، ويعان يوجوب ذفسوذ تلك الاحكام ، مما يسدل على أن القاضي له معنى عرفي يغتس بسه دون غيره ، وهذه المصفة الاعتباريسسة أو الحكية ، أو المعنويسة ، لا تتعقق الا بالانتران المعتلى ، غنطلق على أبر تقديرية هي أذا وجسد ترتب عليه نفسوذ حكيه ، أي حجيته ، لان تلك الصفة التخديرية هي الني تستوجب لموصوفها ذلك اللغة الذي الحيد كله (١٧) والنفوذ بالذال المجهة سرعا امضاء ، وهو يتبيز عن التنفيذ ، لان التنفيذ متن عنه ولا حق عليه (٧٧) كيا يسم التول بالفنود بالذال سلان النفسود هو الفراغ ، وكل معنى الحكم القضائي يمنى الايصاء ، وهو يتبيز عن التنفيذ ، لان النفسود و الفراغ ، وكل معنى الحكم القضائي

ومها تجدر الانسسارة الله ، ان الامام ابن عرفسة ميز الحكم القضائى عن العمل التشريعي بقوله « لا في عبوم مصالح المسسفين » لان الحكم محدود الانسر بالنسبة لوضوعه ، واطرافه ، أما العمل التشريعي فله خاصسة العبوم (٧١) .

كما تحدر الاشارة الى ان علك الصفة الاعتبارية ، او التقديرية ، التسساضى هي الني تعلق مهما المقهماء المسلمون فالردوا بايا من اسواب والفاتهم لامب

⁽۲۷) المتوفي سفة ۸۰۳ م و له الإلغات العدودة التي وضحت بانها جامعة ماضعة انظر التنديكتي زيل الديباج على مامش الديباج لابن الرحون ص ۷۷۶ ،

⁽۷۰) انظر شروحا للتعریف ان الرصاح ... شرح بدائسج السلک ج (می ۲۰ ... الحظاب ج ۹ می ۸۸ ... الشخاب ج ۹ می ۸۸ ... التعریف و التاروی علی العاصمیة جم ص ۱۶) میارة وابن رحمال علی العاصمة ج ۱ می ۹ ... ابراهیم نجیب عوض التضاء فی الاسلام ص ۲۱.

⁽٧٦) المرابع السابقة ، نفس المرافسيم ، وانظر في معنى الصحة الاعتبارية .. أحمد مكى ... شرح رسالة أداب البحث عن ٧٢ ــ القراض ... الفروق ... الفرق ٣٤ ج ١ عن ١٠٠ ــ عبد الرحمل بيصار ... تطبق على شرح المراتف للتأنفين المضدط ٣ ص ٤١ .

⁽٧٧) ابن رحال السابق - اعجد ابراهيم طرق التخساء في الشريعة الإسالابية عن ٤٠٤ وانظم عن الفقه الماهم اعبد ابو الوضا - نظرية الإحكام ط 7 بند ٢٤٤ من ٣٩٣٠ .

 ⁽۷۸) الغرشی ، الرصاح _ مبارة ، التاوردی به الراضمج السابقة ، وانظر الفرطبی نضمسیر
 البطم لاحکام الفران ط، دار الکتب بنصر ج ۱ صرح ۱۸ .

 ⁽۱۹۹) النسولي .. الناودي .. ديارة .. ابن رجال .. العطالب .. الخرشي والعدوي الإنسارة والمواضع السنيقة .. وكذلك الفداري المواكمة الدوائي على رسالة المديرواني .. احمى ۱۳۲۹ .

ألتاضى ، حيث مرعوا هذه الصفية الى شروط وصفات عديدة ينبغى أن تتوافسر في القاضى ، لا نجد مثيلا لها في اى نفسه آخسر في العالم قديمة وحديثة ، وذلك لادراك الفقهاء المسلمين ، أنه لا يمكن نمسل حكم القاضى كقصل عن القاضى كشخص ، لان الحكم نتيجة والقاضى هو الفاعل لتلك النتيجة ، قاذا أنحرف الفاعسل ، لابدوان ينحرف الفعل ، لان المتدمات المنحرفة ، لا تلد الانتاج منحرفة .

والذي يهمنا من الشروط الكثيرة التي اشترطها الفتهاء المسلمون في القاضي في مجال الحديث عن المحاكم الاستثنائية ، شرطان ، شرط العلم الذي ينبغي نوافره فيه . وشرط تجرده وحريته ، فلا يقسع تحت أي تأثير داخلي أو خارجي في عبله .

(YE) شرط العلم:

قدينا أن من أهم المعاير التى يعيز بها النفسه المعاصر ، المحاكم الاستنتائية من المحلكم المديسة ، تشكيلها ، بعضة كلية أو جزئيسة ، من الشخاص ماديين ليست له صفحة القضاء ولا بؤهلانهم ، ولقد الشترط جمهور النقسه الأسالابي وجسوب توانم العلم في المتافي ، في هين لم يكتف البعض ، كالقاضى عياض ، والتافي أبن العربى ، والابسام المترى ، ببعرد توانم العلم لدى القاضى ، بل اشترطوا نوق فلك أن يكون من أهل الاجتهاد (٨٠) ، بينيا ذهب البعض التليل ألى عدم اشتراطه (٨١) وقسد قسام بعض الفقي ملى وقسد قسام بعض الفقي ما التفساء نسرط العلم لدى القاضى على تراراته ، وأنتهى الى نفى صفحة القضاء في تلك القرارات لأن القضاء نسرع من فروع انشاطة الدولة ، لا يليسه غير العالمين بسه المتضمين في المالين بسه المتضمين في المالين بسه المتضمين في

ولان المحاكم الاستثنائية يدخل في تشكيلها ، كليا أو جزئيا ، من ليسست لهم صفحة القضاة ، غان النتيجة اللازمة ، هي انقساء صفحة القضاة ، غان النتيجة اللازمة ، هي انقساء صفحة القضاة ، المناهبا ، حتى ولو كان ليعضهم هذه ألصفحة في الاصسل ، لانهم يدخولهم في نشكيل هيئة استثنائية ، ينخلع عنهم وصف القضاة ، لان رأى كل منهم يصبح هذه النتيجة ، لان القاضى الذي يتبسل الدخول في تشكيل محكمة استثنائية ، لابد وان تذهب عند صفحة الفضاء خلال المدة التي يعارس غيها هذا العمل ، لخروجه من تواصد الشريعة المضاهة عن تواصد الشريعة المناهبة ، ولخضوعه لتواصد استثنائية تهد استقلاله وحريته هو تبل اهدارها لحريات وحقوق من يتولى بتأشاتهم ، وبعبارة أخرى غان صفخه كلاض ، تتحول الى صفة أخرى هي صفحة الولايسة ، وتكون تسيينه بقاض صفحة كلاض ، تتحول الى صفة أخرى هي صفحة الولايسة ، وتكون تسيينه بقاض

⁽۸۰) انظر میارة وابن رحال على العاصحیة ص ۱۳ ... التسولی على العاصحیة ج ۱ ص ۱۹ ... المسوتی على الشرح الكبیر للدرمیر ج ٤ ص ۱۳۱ ... الشیرازی - الهدب ح ۱ ص ۳۱۸ . الرعلی نهایسه المعناج ح ۸ ص ۱۳۸ ...

⁽٨١) وهو ما ينصب إلى الاحتاف – ومع ذلك نجد البحض منهم يشترطه – انظر ابن الغرس المتواكبة البعرية مع المجاني الزهرية عن ٧١ – الطرابلسي معين الحكام من ١٤ -

⁽٦٢) انظر تحقيق صفه المسألة في فؤاد عبد القدم • حكم الإسلام في القضاء الشميي من •ه ـ ٧٥ محد عصفور • استقلال النضاء من ١١٠ - ١٥٠ •

الشريعسة ، ولا ببشى فى الرعيسة بالمسدل ، يكون شد عسزل نفسسه عن النصرف الذى اجسراه دون انعزاله عن منصبه بل بنعزل بالنسبة لذلك النصرف نقط لانسه لم يحكم بما أمره الله أن يحكم به فى الرعية بالمعذل (AY) .

(٢٥) شرط التجرد والحرية :

تحرص الدساتير المعاصرة على النص على استقلال التضاء ، حتى لا يتسع على استقلال التضاء ، حتى لا يتسع على القاضى اي نائير من مسلطة اخرى من سلطات الدولة ، ولقد اشراء الى اعتزال التضاء المسلمين لمعلهم اذا تدخل أحد في شسئونهم ، ويؤكد ابن طلحة الاندسي هذا الاستقلال ببياته تقسسية القضاء ، عند تعريف له له بلكه الدخول بسين الخالق ليمضى غيهم احكامه ، فالقاضى المسلم لا سلطان عليه الا احكام خالقه ، ولذا نجد القاضى ابن حربويه يصبح في احد من ضحكوا في مجلس تضائه تأسلا :

أتضحك وقاضيك معلق ما بين السماء والارض (٨٤) •

وقد أضفى الاسلام القديبية على منصب القضياء ، لأن خشيبة الله هي الماصم الاكبر من زلل التضاة نيكون تسد زاد على التوانين المعاصرة أسوا آخر يكسل تجرد القضاء من كل تأثير شخصى حتى ولو جاء من قبل نفس القاضى • وهو أمسر نهمه الفقهساء من حديث الرسول مسى الله عليه وسلم بالايقضى القاضى وهو غضبان ، حيث تاس الفتهاء على الفضب كل أسر بشوش ذهن القاضى . ويؤثر على تجرده واستقلاله ، وأننا نستطيع في عصرنسا أن تعتبر القسسوانين والمحاكمات الاستثنائية ، بن عوامل التضويش بالنسبة للقاضي ، ولمنازعة التوانين الاستثنائية للتوانين المادية ومخالفتها للقواعد المادية ، غضلا عن مصادمتها لضهير التاضى مما بجعله في حالة غضب واحتجاج مكبوت يفقده المسلاحية للقضاء ، ولذلك لم يكن من تبيل المسادغات أن يجمع مقهاء الاسلام ، على أشمسستراط الحرية في القاضي ، لان القاضي العبد يتبع سيده ، غيفت. د استقلاله ، أما القاضي الحر في حكم الاستبلام ، فلا مسلطان عليه الا لله تعالى ، وقد رصد الفقسسة الماصر اختلاف دور القاضي في المحكمة المادية ، عن دور القاضي في المحكم.....ة المادية وعن دور التاضي في المحكمة الاستثنائية ، حيث يتصف في الاولى بالتجسود والحيدة والتقيد بقواعد القاتون ، أما في الثانية غاته يخرج عن عَلَك الصفيات بقدر خروج القاتون الاستثنائي عن القواعد العامة ولذلك نتص المادة ٦٨ من الدستور الممرى على أن « لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي » لأن ذلك القاضي يبثل الضمان الرئيسي للمنقاضي ، لانه بوفر لمه قاضيها محايدا ينظر دعواه خلال ادائه لعبله المعتاد ، وفقا لقواعب د واجب راءات معتب اده ومعروفة سلفا ، أما القاضي الاستثنائي ، فلا يعتبر تلضيا طبيعيا . لانه يتسم اختياره في الفالب ، لنظر دعوى معينة بالذات ، ليصدر الحكم فيها على تحسير و بمين ، أو يجرى تشكيل المحكمة بفرض نظر دعوى معينة بالذات ، وهذه كلها من صور التلاعب التي تؤدي الى اغتيال سلطة القاضي الطبيمي وأهدار العدالة (٨٥) .

⁽AT) الشجراني ، اليواتيت والجواعر ج ٢ ص ١٣٧ ~ ١٣٩ غضلا عن لبن عربي ، وهي نظريــة تمثلل نظرية البطلان المساسرة "

 ⁽A1) انظر ترجمة القاضى بن حربوية - السبكي - طبقات الشائمي الكبرى •

⁽٨٥) محمد عبد الْخَالَق عبر تانون الرافعات من ٥٥ – ٥٦ •

(٢٦) ثانيا _ انعسدام وصف المحكمة بالنسبة للمحاكم الاستثنائية .

مسبقت الاشسارة الى نفى الفقسه المسرى المعاصر وصف المحكمة عن محكسة التيم الآم) بوصفها فوذجا المحلكم الاستثنائية ، ونحن من جاتبنا نهد هذا النفى ليشهن كافسة الهيئات الاستثنائية ، لان القفساء ، وفقسا لتعريف الاملم ابن عرفسة ، صفحة معنوبة ، للقاضى في الهيئسات الاستثنائية ، ليس بقاضى في المهئسات ، كما اوضحنا ، ويؤكمد الفقسه الاسلامي هذه المحتبقسة ، غيقرر بأن تنسول القاضى في غير موضع قضائسه ، كقول واحد من الرعيسة (۸۸) ويؤسسترط لصحة الدعوى ، ان تكون في مجلس القضساء ، غاذا دعى المدعى في غير مجلس للصحة الدعوى ؛ ان تكون في مجلس التفسساء ، غاذا دعى المائم الاسستثنائية ، ليست بمجالس للقائم الاسستثنائية ، ليست بمجالس للقائم ، وذلك الرد بين الفقهاء ، القسول ليست بمجالس للقطاء ، وذلك المقساد ، وذلك المقساد ، وذلك المقساد ، كافيا المقساد ، وذلك المقساد ، كافيا المقساد ، كافيا المقساد ، كافيا المقساد ، وذلك المقساد ، كافيا المساد ، كافيا المقساد ، كافيا المقساد ، كافيا المقساد ، كافيا المقساد ، كافيا المتعساد ، كافيا المقساد ، كافيا المساد ، كافيا المقساد ، كافيا المقساد ، كافيا المساد ، كافيا الم

(٢٧) ثالثا: انتفساء شرعية المحلكيات الاستثنائية:

يضع الفقعه المعاصر معيارا لنبييز المحاكم الاستثنائية عن المحاكم العاديسة .
يمتهد نسوع الاجراءات التي تتبع لهام كل منها ، حيث تكون الاجسراءات الاستثنائية
سريعسة ومبسطة ، وهو وضعع يؤدى الى الاخلال بعق الفضاع او اجهاضسه
او كتبه ، او الاستثناء عضه ، خصوصا بالنظر الى المسرعة التي تصدر نهها ترات
المحاكم الاستثنائية ، والى السلطة الطليقة لاعضائها التي تتبح لهم الفروج عن
قواصد الاثبات لاحكام الاجراءات العاديسة ، اما المحاكم العاديسة ، عاتمها تتبيين
باتباهها للاصلوب القضائي في نظرها للدعاوى ، والذي يمكن استخلاصه من
روح القانون ، لا من مجرد الاعتماد على معايد لو مظاهسر خارجيسة او مادية (٨٦) .

ويوضح الفقسه الإسلامي هذا الاسلوب بلنسه يشترط للفرد التفسساء في حقوقي العبسلاء على دعوى صحيحة بن ضمم شرعي هاشر ؟ العبسلاء على دعوى صحيحة بن ضمم شرعي هاشر ؟ على خصم شرعي حاضر (١٠) ولذا وصف بعض القتهاء ، بعض لحكام القضسساء : بلقها خرجت مخرج الاقتاء ، لاتهم رأوا فيها فوات شرط من شروط القضسسساء بلقها خرجت مخرج الاقتاء ، لاتهم رأوا فيها فوات شرط من شروط القضسساء غلاً اصدر التصرف من القاضي مع تخلف حدوث خصوبة صحيحة ؛ بنساء على دمسوى صحيحة ؛ فقه يكون فتسوى لا حكيسا (١١) لان التفساء يستند الى البيئة ؛ وهي تسمح

⁽٩٩) انظر محمد محمود ابراهيم - الوجيز في الرائمات من ٩٣٠ .. أمينة النمر توانين الرافعات ٩ احمد ١١٤ من ٩٣٠ - .

⁽٨٧) ابن الشعنة _ لسان الكلم من ٢٣٧ -

⁽AA) ابن عابدین _ حاشیة ج ء ح ح ع ۲۵ م الکلسانی _ البوللسج ج ٦ ص ۲۲ ٦ ابن نجم للبحر الرائق ج ٧ ص ۲٠٩ ـ الفتاری البندیة ج ٤ ص ٥٢ ـ عبد الرحین الفاسم مدی حتی ولی الامر فی تنظیم للتضاء ص ۲۸۵ ـ شوکت علیسان _ السلمة الفضائیة فی الاسلام ص ۲۲۱ .

⁽٨٩) محد عبد الخالق عبر ٠ السابق ص ٥٥ -- ٦٣ ٠

 ⁽٩٠) التعرتائي منطط عن التضاء والحكام ٠ دار الكتب المصرية _ نقف حضى ورقة ٦ ابن الغرس٠
 الغواكـ البدريـة ص ٢٠٠٠

⁽۱۱) ابن نجيم ـ رسائل ـ الرسالة ۲۷ ص ۲۸۲ ـ والإنسباء والنظائر من ۱۰۱ والبحر الرائسق ج ٦ ص ٦ ص ٢ من ١٦٦ ، ابن عابدين حائسية ج ٤ ص ٢١١ ـ ابن تانس ٠ سماونة جامح المصولين جه من ٢١ ـ الفتاري الهندية ج ٣ صر ٢٠٠٠ ، الفناري البزائية على طعمى الهادية ج ٥ ص ١٣٠ ، ١٧٢ .

لا لحق المدعى ولا لحق القاضى ، بل لحق الخمسم وحده ، بعسد نقدم دعسسوى صحيحة من خمسه عليه (١٦) و هكذا بشترط الفقسه الاسلامي ، الفسوذ حكم القاضى ، أي حجيته أن يصدر مبن له صغة القاضى ، على للر دعوى مسيحة وخصومة مسيحة تسمع غيها البينات الشرعية ، وهذا هو الاسلوب القضائي الذي حاول الفقسسة المعامر شرحه .

لما كانت الهيئات الاستثنائية ، يتم تشكيلها مين ليست لهم صفحة القضياة ، لو من بارحتهم هذه الصفحة ، كما بينا ، كما أنها لا تسيمح فيها البنيسات على النحو الشرعى ، فأن الاجسراءات التي تتبع ليلها ، تكون غير شرعيسة ، مما يفقد قراراتها وصف الاحكام القضائيسة ، وبالقالى غانها لا تجوز الحجية .

(٢٨) رابعًا ــُ مِخَالِقَة النصوص والاجهاع:

يترر بعض الفقسه المرى المعاصر ، بان تبسام جهسة غير قضائية بوظيفسة الجهة القضائية ، هو اعتسداء بن جانب الجهة الأولى على وظيفسة الجهة القضائية . من تسلته أن ينتقص من ولايسة القضاء التي أوجب المستور أن تكون كالملة (٩٣) .

وهذا الاتجاء تسد تردد في الفقسه الاسلامي على نحو يذهب الى مسخم نفسوذ لحكسام القضاء اذا كان الخلاف في نفس التضساء (٢٤) كعدم جسواز القضاء على الفقب عند الحنفيسة ، أو عدم جسواز القضاء من هيئة استثنائية ، القضاء على الغائب عند الحنفيسة ، أو عدم جسواز القضاء من هيئة استثنائية ، الانشخاء الاستثنائية ، كان تقضاء الاستثنائية ، كان يقاف الإجباع ، المسسواة ، والمسلواة تنتفي بالنسبة للحاكم الاستثنائية ، كها يضافه الإجباع ، حيث لم نر في لبهك الكتب ، فقيها واحدا يجيز تشكيل محاكم تسير وفقا لإجراءات مخلفسة للاجراءات العلية ، أوتحكم وفقسا لقوانين تخلف لحكسام الشريفسية مخلفسة المنافقة عبد المحسلم الشريفسية ولكل من القضاء قنفسه اذا رضح اليسه ، وليس لاحسد ان يجيزه (١٥) لان غصل الخسومات بغير حكم الله تمال نجيزه (١٥) النصومات بغير حكم الله تمالي ليس بقضاء عنهال بالخسومات بغير حكم الله تمالي ليس بقضاء حتير (١٦) .

(٢٩) عدم تمتع قرارات المعلكم الاستثنائية بحجية الامسر المقضى:

واذا كنسا قد نفينا صفحة القضاة بن اعتساء الهبئات الاستثنائية 6 كمنا نفينا وصف المحكمة عن تلك الهبئات 6 وقررنا انتضاء شرعية اهراءاتها 6 وبخالفتها القصوص والإهباع 6 فان التنجيبة الكارمة لذلك هي نفي هجيبة الاسر المقضى عن تراراتها 6 لان خلك الحجية لا تتماق الا بالأحكام التضائيبة وحدهما دون سواها . ولقد رئيسنا الدسم الاسلامي معتبر قراراتها جرد فتاري لا لمحكم قصائيسة 6 ينيني عنها بهذا الوصف صفحة الاحكام 6 القصائية 6 ويضع قاعدة الصوايسة الهماعيسة

⁽۹۲) این نجیم درسانله د الرسالة ۲۷ ص ۲۸۷ د والاشیاه ص ۱۰۱ ۰

⁽٩٣) غؤاد المطار .. النظم السياسية والقانون النستوري ط ١٩٧١ ص ٢٣٠ ٠

⁽⁹²⁾ ابراهيم عوض القضاء في الإسلام .. نقلا عن المصاف -

⁽۹۰) الترانى ـ الإمكام • الســــؤال ٢٦ ص ١٢٨ ـ ١٣٣ محدد عردوس • تاريخ التفســـاه في الإســـلام ص ١٥٠ •

⁽٩٦) البابوري - حاشية على لبن قاسم الغزي چـ٢ ص ٣٢٥ -

تقرر مدم تابليسة الاحكام التضائيسة المنتض ، الا اذا خالفت النصوص أو الاجماع أو التياس الجلى (١٧) في حين يضم تاعسدة أجماعية بقابلة تقرر جواز نقض الفتاوى (٨٥) لحدم تبتحها بالنفسود ؛ أي الحجية بلغة عصرنا (٩٩) .

وقد ذهب بعض القته المصرى المعاسر ، بالنسبة لاحكام المحاكم الفاصسية ، الى عدم تبتعها بالعجية غيبا جاوزت نيب عدود اختصاصها ، والى جسواز رفسع دموى اصلية ببطلانها ، أو عسدم الاعتداد بهسا ورقع دعسوى اخسرى المام المحاكم العادية بنفس موضوعها ، حيث لا يجوز للفصسم المرفوصة عليه ان يضع جسبق الفصل فيها ، لصدم عيازتها لحجية الاسر المغضى (، ١) اما بالنسبة للمحاكم الاستثنائية ، الحد نفينا عن قراراتها ساحك عجبة ، ومن ثم خالته يجسون الطحن ابتداء في قراراتها بدعسوى بطلان اصلية أمام المحاكم المادية بامتبارها بحسرد قرارات ولائيسة لا تجب اختصاص المحاكم في اصدار احكام تضائيسة ، ولا يؤسس في هذا الحل نمن قاضون انشساء المحاكم الاستثنائية على عسدم جسواز الطمن في احكامها أمام المحاكم العادية ، لان بثل ذلك النمن يكون غير دستورى (۱ ، ۱) كما لا يؤسر على هذا الحل نمن تقبون انشساء المحاكم الاستثنائية على اعتبسار اقراراتها دن تبيل الاحكام القضائية الني تحوز الحجيسة ، لان الحكم النفسائي

وبما تنبغى ملاحظته ، أن الطعن في قرار بحكية استثنائية أبسام احدى الجهات القضائية العادية ، يعتبر طريقسا خاصسا لمبارسسة الرقابة القضائية للمحاكم العادية ويسطها على جديسع المغازعات ومن ثم لا يصبح تقسسيه ذلك الطعن بالطعن بالمعارضة أو الاستثناف ، حتى ولو استخدم المشرع أحسد هذين الاصطلاحين (١٠٢) .

كيا يترر بعض الفقسه للعاصر ، للحد بن تفول المحاكم الاستثنائية ، الا تكون لحكابها فهائيسة تحول دون الالتجساء الى المحاكم العلايسة ، والا كانت النسومي التشريعية التي تقرر لها ذلك غير دستورية (١٠٠) .

(٢٠) مساواية الساعى الى المحاكم الاستغفاية في الشريعة الاسلامية: والى جانب نقض قرارات المحاكم الاستغفاة ونقرير رقابة القضساء عابهسسا ،

⁽٧٩) الاحتى ، الاحسكام به ٣٠ ص ٣٣٧ ـ ابن الحساجب المقتصر وشروحه للقباض العضد والتغاراتي به ٢ ص ٣٠٠ ابن بدران ، المنظ ص ١٩٠ ـ سيد تواف الاجتهاد ص ٣٠٠ .

⁽۱۹۵) القدراني ، الإحسكام في تعييز الفتساوي من الإحسكام من ۱۵ ، ۱۵۵ ، ۱۷۷ - ۱۹۲ - ابن فرمدون - القدرة ج ۱ من ۱۹ - ۱۹ الطرايلسي - مين الاحكام من ۶۲ التاج السيبكي ٠ الابهاج بد ۲ من ۱۷۱ - ۱۷۱ .

⁽١٩) القطر في مقاونة فكرة الفضوة بالعجية ، لحد ابراميم ، طبرق الإنبيات ، في الشريعة الإسانيية عن ٢١٥ ، أحد تعصة وعبد الفتاح المديد ، شرح الأحمة الإجراءات المشرعية بند ١٢٤ ... س ٣٣٧ ... محد سبائم متكرر القضاء في الإساند له ٢ ص ١٤١ ... محد سبائم متكرر القفساء في الاساند ص ٣٢ .

^{(-} ١٠) فتحي والى - ميادي، التضاء المني - بند ١٩٤ ص١٩٢ - -

⁽۱۰۱) تتفی معنی مصری ۱/۱۹/۱ ــ اقسقة ۲۰ رقم ۱۱۲ می ۱۲۲ -

⁽١٠٢) غؤاد المطار - السابق من ٣٣٠ -

يضيف الفقه الاسلامي الحكم بالضهان... اى بالتعويض على الساعي الى نقاف المحاكم ،
باعتبارها محاكم جائزة ، فيقرر نضمين الساعي الى السلطان الظالم ، (٤٠) ويبقى
باعتبارها محاكم جائزة ، فيقرر نضمين الساعي الى السلطان الظالم ، (٤٠) ويبقى
هيئة استثنائية من أسباب خاصمته وعدم صلاحيته ورده والحكم عليه بالتضمينات،
دون أن يعصمه من ذلك حصائه قضائية الهرها هو نفسه بالضوائه في تشكيل
هيئة استثنائية ، لان الهيئسات الاستثنائية من طبائع الاستبداد ، ومن أصسول
القضاء ، كما نكسر الأيام عبد الرحن الكولكي أن تكون لحسكله سسدا
القضاء ، كما نكسر الأيام عبد الرحن الكولكي أن تكون لحسكله مسسدا
كل وجهه الاستبداد ، بجمله لا تسوة فوق الشرع ، ولا نفسوذ لفي الشرع ، وخضوع
كل من الحاكم والمحكوم السلطة القاضى ، فيحاكم السلطان والصعلوك على هسده الدوائية عدالة السهاء (١٠) ،

(۲۱) خاتیسة :

انقهينا في هذا البحث الى أنه لا محلكم ولا محلكسة استثنائية في شريعة الاسلام ، وأن تلك المحلكم ابتدعت في البلدان الاسلامية ، بهدف الخسروج عسن الحكسام شريعتها ، لانسه لا يمكن نصل القواعدة الإجرائية عن القواعدة الموضوعية وإذا نسد المصد نسحت الوصيلة ،

وبقى علبنا أن نقرر في الختام ؛ أن كافسة القوانين الموضوعية والاجرائيسة الدخيلة على بلادنا ، والمخالفة الشريمة الاسلامية نصا وروحا ، تبثل امنسدادا للتفساء الاستئنائي ، الذي يها وجسوده في البلدان الاسلامية مع الفسزوات والمفارات الاستمهارية عليها .

والله ندعو أن يزيل بنوره ونور شريعته الفسيراء ظلم القسموانين والمحاكمسات الاستثنائينة في صبح قريب يمسطع ضياؤه على مسائر البلدان الاسلامية ، وما ذلك على الله بعزيز .

 ⁽١٠٤) ابن خاشی سماونة - جامع القصولین ۱۱۰ - الامیرمة ج ۲ ص ۷۸ - ۷۹ - الیفسدادی مجمع الفصانات ط. الخبریة ص ۱۵۶ - ۱۵۰ -

⁽١٠٥) عبد الرحم الكواكبي ، طبائح الاستبداد وعمارع الاستجاد ، منشسور في الاعسال الكاملة له التي جمعها محدد عبارة من ٢٦٦ - ٤٢٧ .

الدين وحقوق الاتسسان (١)

السيد الاستاذ حسن رضى المحابى ــ البحرين

كثر المتشدون بالتلطق بحقوق الاتسان ويتغفى الساسة على اختسسالات مشاريهم بهضده الففية وذلك سواء في الشرق أو الفرب وسواء في السدول المتقدمة أو السدول الفلية وتسدعي مختلف انظهة الحكم تطقها باهسداب تلك الحقوق ، ولا يظو دستور من الدسائير من الفس على الانزام بها وهمايتها والعمل بهسسا طبقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الام المتصدة .

واذا كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان والتشريعات الدولية الحديثة العهد موضع اختلاف في التصور والتفسير وهي علك الانظية والتوانين المكتوبة والمعدد من تبسل رجال القانون بلغسة صريعسة وحسيئة تخاطب الحكام والمحكوبين في الصعر الحديث عان الاختلاف لولى به في تعسير النصوص الدينية القديبة العهسد والتي انها استثبت من نصوص الكتب المقدسة أو سير السلط المسلح من المكربين والحكام أو الفتهاء الذين لختلفوا في مشارعهم الفكرية ومدارسهم الفتهيسة وطروف حيستهم المكانية والزمانية .

ولذلك غليس من الفريب ولا المستفرب بأن نجد في عصرنا هدفا من قارعي طبول الدكتاتورية ونافضي زمورها من مدعيين الاسلام من يصور الدين على انسبه بتيمية للحاكم وأن من نبسوا عرش بلد أو جلس على كرسي الحكم نيها هسسو الإيم الواجب الطاعة مستفايات نصوص القرآن الكريم والاحليث النبوية الشريف، لمساريهم الغنيشة خدمة لاسيادهم ونملقسا لهم طهما في أن يرتموا في نفليات بلاط السلامين ويؤيؤا مصادر ثرافهم من نقسات مواندهم > نهاهم لا يتورعون في تقسير آية كريبة كتوله تمالي « واطبعوا الله والرسول وأولى الابر منكم » لا نراهسم يتورعوا في نفسيرها بأن (أولى الابر)هم من جلسوا على العروش وكراسي الحكم والزيندة ويا الى ذلك مما يحلو لسلامينهم بن أوصاف تطلقها على معارضيهم ولقد نسوا والنشقة ويا الى ذلك مما يحلو لسلامينهم بن أوصاف تطلقها على معارضيهم ولقد نسوا الابتية الكريبة « وأن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم غلا تطمهما » ونسوا الحديث النبوى الشريف « لاطاعة لمخلوق في محصية الخالق » .

ان اولى الامر فى الاسلام ليسوا اولئك الملوك والسلاطين والجالسين مسسوق كراسى الحكم وانها هم اولئك الذين يحكمون طبقا للشريعسة الفراء والتى اهسم ساغيها هو اعتزام كرامة الانسان التى عبر عنها اللسه عز وجل فى توله تصسالى « ولقسد كرمنا بنى ادم » . وان اولى الابرهم اولئك الذين يولهم المؤمنون امرهسم ولقسورى غيا بينهم ويقول أبو بكر بعد مبايعته بالخطافة . « أنى وليت عليمًا مولست . بخيركم غان رايتمونى على حق غاعينونى وان رايتمونى على باطل فسسددوني الهمونى سا الهمت الله فيكم غان عصيته غلا طاعة لى عليكم » .

⁽١) محت مقدم للمؤتمر الخامس عشر لاتحاد المعامين العرب بتونس ٢ ــ ٦ توضير ١٩٨٤ -

وأن الاديان الآخرى قد لا نقل شباتنا من حيلية الانسان وكرابته وحقوقسه الا أن يا يهنا في هذا الموضوع هو وضع نظرية حقوق الانسان في الاسلام ، على أن يرابت أن من الاصوب على أن انتازلها أيضا في ظل الدياته المسيحية السيحاء أن رأيت المسلمية من أثر على الفكر الانسليق وخصوصا في أوربا وفي منطقتنا المربية الني عاش المسيحيون والسلمون غيها أخوة وينوا غيها بيد واحده حضارات المسيحيون والسلمون غيها الخوة وينوا غيها المراب الاخلاق والفكر كما رد المسلمون والمسيحيون الموب بيد واحدة على هجمات الشر من حاولوا غزو أوطاهم والغيل، ترائم الوطني أو من مبادئهم وحضاراتها الشر من حاولوا غزو أوطاهم والغيل، ترائم الوطني أو من مبادئهم وحضاراتها المطيعة .

وعليه نشى سأعرض فى هذا البحث الى حقوق الانسان فى كل من المسيحية والاسلام آملا ان اتدم ما يغيد المتارى، فى هذا المجلل ، وسأقسيه الى مبحث المحدث فى المبحث الاول عن حقوق الانسان فى الدياته المسيحية ثم عن حقوق الانسان فى الاسلام .

المبحث الاول - حقوق الانسان في الدياقة المسيحية

ان تأثير الديانة المسيحية على الفكر الحديث هو أمر بسلم به سواء المسيحية في مهودها الإولى او في عهد الإصلاح الديني على حد سواء ؛ ولذلك غاتني ساتغلول هذا المبحث في تسبين : سلتحدث في القسم الإولى عن تأثير المسيحية في مهودهـــا الاولى ثم ساتغول في القسم الفاتي تأثير المسيحية في عهد الاصلاح الديني وفتـرة ظهور الدروتـماتية .

أولا : تأثير المسيحية على تطور الفكر السياسي ونظرية حقوق الانسان :

يمكن لنا أن نتسم تأثير المسيحية على النكر الأوربي الى تسمين .

أولا : تأثير المسيحية في عهودها الاولى على هذا الفكر .

الثانى : تاثيرها عليه في عهد الاصلاح الديني ابان ظهور البروتستاتتية .

ا ـ تأثير المسيحية في عهودها الأولى:

ولقد لعبت المسيحية دورا بارزا في مقاومة ظلم الإباطره والملوك منذ آوائسل عهدها ومنذ أن اعلنت بأن للحاكم حدود عليهم الا يتجاوزوها وأن لله حقوقا ليس من حقهم أن يمسوها نفرض عليهم احترام الفرد وعالاقته بالرب : « دع ما لقيصر لتيصر وما لله لله » .

ولقد تاسى المسيحيون الوان الاضطهاد في سبيل مبادئهم ننكل بهم الامبراطور نيرون اشد ننكيل لمصقا بهم تهمة حريق روما الذي أتهمه الشسب بتعبيره وكان ذلك

⁽١) أوردة . عال ايفائز _ معطّل لدراسة حتوي الإنسان ،

بداية لعهد من الارهاب والإبادة شرب فيها المسيحيون أروع الابطلة في الإيبان والصمود في وجه الطالم .

. ولقد كان للمسيحية دور كبير في ظهور فكرة تقديس الفرد وحقوقه وان كـــان بعض الكتاب يرجمون هذا الى تأثر المسيحية بأفكار البرابره الذين مخاوا في الديائسة المسيحية منذ أوائل عهدها وكان لهم دور أساسي في تقوية دعوتها وتدعيم أركامها (١) » الا ان بما لا شك غيه غان تقديس الفرد اعتباره محورا للحقوق كان من مميزات الدعوة المسيحية ،

ولقد لعب الفلاسفة المسجون الاول دورا بارزا في تطوير نظرية الحقسوق فيها طرحوه من انكار نذكر منهم على سبيل المثال قليمان الاسكندرى (١٥٠ – ٢٧) عيف ناتش حق اللكية وهليم مظاهر الاستبداد والاثراء بلا سبب حتى اثار الرعب في أوساط الطبقات المستقلة وكلك الفيلسوف اوغسطيني (١٣٥ – ٢٣) والذي أنتش هو كذلك حتوق الملكية والحرية والرق وكان من أول دعاة القانون الطبيعي اذ كان يرى أن المقانون الوضعي يجب أن يستبد دعائمه من القانون الطبيعي لكي يكتسب مشروعيته في أن يفرض على الانداد الانتزامات والواجبات ولكي يكتسب صفة الدق .

ولقد ناتش الفلاسفة المسيحيون الاوائل حقوق الملكية والفكر والحريسة الشخصية والحرية الدينية وغير شاكل من أوجه الحقوق وكان من أبرزهم نوماس الاكييني الذي كنتش مسالة السلطة ودور الفرد غيها وغير هؤلاء الكثير من المفكرين الذين اثروا ببحوثهم وارائهم الفكر المالمي عامة والفكر الاوربي بصفة خاصسة فيها يتحقق الاسان المنتبة والسياسية ،

ولمانا نجد في قول هال إيفائز خير تمبير عن مساهبة المسيحية في نظرية حقوق الإنسان اذ يقول : « باية طريقة كان البحث لتحديد دور المنظرين والمفكرين المسيحيين فيها يتملق بها يبكن تسبيته بتطوير فكرة حقوق الإنسان غان نجد اسدق من القسول بأن اعظم مساهبة قدمتها المسيحية في هذا المسدد هو تبثل موقف المسيح وبثله المجسم في شخص يضحي بحياته في سبيل مبلائه مفضلا لها على سلامته الخاصة » (٢) .

٢ ــ تاثير السيحية ف عهد الاصلاح الديني (ظهور البرونستانية):

نشر دعاة الاصلاح الدينى انكارهم بحماس بالغ منادين بأن الانسان مسئول امام الله بباشرة وانه حر في نفسير الكتاب المتدس فيها يطيه عليه ضميره فاعطى بذلك هذا المذهب للفرد حرية لا حدود لها غاذا كان قد اطلق هذه الحرية في الاسور

⁽١) يراجع للبكتور مصطفى الخشاب _ تاريخ الفلسخة والفظريات السياسية ٠

⁽٢) عال ايفانز المسحر السابق •

الدينية وهى اسمى الامور واندسها ماته اولى بهذه الحرية في مجال الشئون الدنيوية وهي ادني من الدينية على اي حال ،

و هكذا نقلت الدعوة البروتستانية الفرد الى خصم البحث في أصول المسيلاة بجميع مظاهرها وانتقل الى البحث في اسس الحكم وما للحاكم من حقوق تجاه السلطة وعن أسباب تكليفه باعباء من ضرائب رسواها هذا التكليف ومسائدة الشرعبسة والقاونية .

ولقد كان لامكار المفكرين البروتستانتيين وفي طليمتهم بارتن لوثر ــ ١٤٨٣ -١٥٤٦ الذي نادى بضرورة الخضوع لاصحاب الحقوق الشرعية والذين هم الناس
عموما وبضرورة تحقيق الحرية والمساواة ــ والذي ضرب لروع الابتلة في سلسبيل
الذاع عن حرية المفكر والتحبير عنها هو يخاطب مجمع (ويرمز) عنديا سئل اذا كان
على استعداد لسحب كتاباته :

وبها أنتم يا صاحب الجلاله ويا أصحاب السعادة تطلبون أجابة صريحــــة نسوف الحلى لكم بجواب لا لبس فيه ولا أبهام ، لن تثبت أدانتى الا بواسطة الإسفار المنزله أو المنطق الصحيح لاني لا أنقى ألبابوات أو المجابع الدينية اتنهم كثيرا با المخطأو وتاتضوا انفسهم أتول بها أنى لا أتنت الا على هذا النحو فانا مرتبط بنسوص الكتاب المتدس وضميرى أسير كلمة الله . أنفى لا أستطيع أن أسحب ولن أسحب اى شيء لانه لبس من الحق أو من الصلابة أن يعهد المرء ضد ضميره وليكن الله في عن . (ا) .

ولقد تماتب بن بعد مارتن لوثر اتباعه وتلامذته أبثال زونحل (١٥٨١ – ١٥٣١) الذى حارب نظرية التفويض المباشر ودعا الى الديمتراطية الشسبية والى هــــكم يتوم على اساس الحرية والمساواة ورائدة تحتيق الخير العام .

ونذكر كذلك من المتكرين البروتستانت قاليز الذى دما الى مكرة القالسون الطبيعي وقال بأنه يرجع الفضل الى هذا القانون في بقاء الذوع البشرى ودوامه واستقراره ويرى بأن المكاتة بين الحكم والمحكوبية أنها هي قالهة على التماند في ظل هذا القانون غاذا اخل به الحكام وجب عزلهم وقال بأن الملوك أنها خلقو الرعايسة الشمعي وخدية وسالحه وتحقيق اهدائه ولم تفاق القموب لخدية الملوك غاذا ما طفى الملك ويتار به الناس الجزاء المائل .

وهكذا نجد تأثير البرونستةتهه واضحا على تطور نظرية الحقوق والحريات خصوصا نبيا ينطق بالحرية الفردية وحرية العبادة والفكر والتمبير والثورة عسلى الطلسيام ،

المبحث الثاني ... حقوق الإنسان في الإسلام

لقد راينا أن المسيحية السهجاء قد جاءت ببيادىء سلبية وأن مفكروها قسم ادوا دورا عظيما في نطور نظرية الحقوق الا أن المسيحية لم تضع نظاماً محسم ها للحكم والدولة تحدد نيه واجبات وحقوق كل من المكلم والمحكومين أما بالنسبة للاسلام علته قد جاء وبنذ بدايته بطعمة في الحياة ونظام للحكم والدولة وجاء الرسول الكريم

⁽١) أورده وليم دوجانس في كتابه حقوق الشعب -

﴿ شاهدا وبشرا ونفيرا ﴾ لينفذ بما أبره الله أن يقيبه من حكم ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾
 بستندا على دستور وكتاب وأضح ﴿ تنزيل المعزيز الرحيم لتنذر توما ما أنذر أباؤهم
 نهم غلطون ﴾ .

ولتد اشتبلت الدعوة الاسلامية على حقوق ... وهريات كلفرد والجباعة الا ان هذه الحريات والحقوق هي ليست محلا للجدل والمناتشة وليس لاحـــد التصرف فيها الا بلقدر الذي تحدده الاوامر الريانية "تي هي تنزيل من الله فيده الحقوق مصدرها الله نفسه وليس الانسان وليس من حق أي بشر كان حاكما أو محكوما أن يفي منها الا في اطار الاجتهاد الذي يكمل تنظيها ، وللنسان في ظل الدين الاسلامي حقوق عليه وللفرد حقوقه المصورة والكمولة الا لته بع ذلك مسئول في النظيم السياسي والاجتماعي للدولة: (وله مسئولية في هذا التنظيم في نطاق ما يعرف بحقوق الانسان أو المحاملات) ،

والناس في هذه الحقوق سواسيه وهم جبيعا منساوون امام الله (وليسمى لابير على خفير نضل مستهد من أن هذا خفير وذاك لبير فالاكرم في الإسلام هو الانتى) ويقول نعلى « يا أيها الناس أنا خلتناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله التلكم ».

ويحكننا القول بأن الاطار التشريعي الاسلامي يكمل للفرد حقوقا ويحبيها ولكنه ينظمها وليس من هجر على الحريات الفردية والجهاعية وانها هناك تنسيق لها ضمن النظام العام ، ولقد عبر المعتزلة عن الحرية للفردية خير تعبير اذ قالوا : « الانسسان خلق أفعاله » .

ولما أن كان _ كيا أسلفنا _ الدين الاسلامي هو غلسفة أنسانية ونظام للحكم مثنى سائتلول هذا المحث على تسمين: أنتاول في الاول نظام الحكم في الاسسسلام ثم سائتلول في الثاني كل من الحتوق الواردة في الاعلان المالي لحتوق الاسسسسان الصادر عن الجمعية الملة للامم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ووضع كل منها في الشريعة الاسلامية .

أولا: نظام الحكم في الاسلام:

ا ــ نظام الشورى :

ان اهم ما يميز النظرية الاسلامية في الحكم هو نظام الشورى حيث قال عز وجل « وأمرهم شورى بينهم » وقال مخاطبا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم « وشاورهم في الاسر » .

عاذا كان الرسول الكريم نفسه قد أبر أبرا من الله عز وجل بأن يشمساور المحكومين في الابر غالاولى بذلك أي خليفه أو لهام بعده ، وهذا هو الرسمسول الكريم يقول : « استعينوا على أموركم بالمساورة » ويقول الابام على بن أبى طالب : « لا صواب مع ترك المشورة » .

ومكذا نرى ان الاسلام هو نظلم يقيم اساسا من الحكم لا يستد فيها حاكم برايه أو يحكم بهواه بل ان هذا الحاكم هو مازم بنظام وان هذا النظام هو الذي يلزمه ذاته بعدم الانفراد بالسلطة بل يفرض عليه فرضا مشاركة من حوله من المحكومين ، ولقد حارب الاسلام كل مظاهر الحكم المعردي منذ بدايته فرفض كل أنظسة المحكم السائدة في تلك الحتبه من التاريخ حقية عصر المتكبات المطلقة حيث انبعث صوت الرسالة النبوية لم نفس دفضا تطعا وصريحا هذه السورة من صور الحكم اذ يقول صلى الله عليه وآله وسلم : « اسم عند الله تعالى يوم القباءة رجل يسمى ملك الملك » ويتول ليضا : « المستد غضب الله على من قتل ندمه واشتد غضب الله على رجل نسمى بطك الملك » ثم يطلقها اكثر صراحة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا بملك الا الله تعلى »

ب ــ اختيار الحاكم وساطته :

ويلارغم من اختلاف طرق اختيار الخليفة أو الاسلم بين الذاهب الاسلانيسة أذ قال الشيعه بأن تميين على وقال جمهور السنة أنها يكون تعيينسه بالاختيار الا أنسه لا يوجسد بعد ذلك خلاف جوهرى في نظام الحكم بصورة علية سواء من حيث الشروط المتطلبة في الظايفة أو من حيث مؤسسات الحسكم وتشريعاته

وكيفها كان نظام نميين الخليفة وهو راس الدولة الاسلامية مائسه انها يحكم بدستور ليس له الخروج عليه والقرآن هو دستور هذه الدولة نتيد احكاسسيه اعلى سلطة نبه ،

والظبفة وان وصل الى الحكم فاتسه ببقى خاضها للبداسبة والمساطسة غلفا لم يقم بهسئولبانه على النحو الصحيح والطريق التويم جلر المسلمين عزله ونرجع بهذا الصدد الى تول أبى بكر الصديق : « أنى ولهت عليكم ولست بخيركم . . . الغر » .

على انسه بنبغى النسفكير بان القرآن أو السنة النبوية لسم يصنعا نظلها مصحدا وقالبا ثابنا لاختبار النظيفة أو لنظلم الشورى وانها كلات مسالة الشورى مسحا ثلبنا تقرر نيسه حق المواطن في اختبار حائبه وتركت التقاصيل وتصحيد الأطر لاجتهاد الانسان في كل زمان ويكان أذ أن ذلك خاضع بالطبع للتطور والتغيير ويتول الايام محبود شلنوت: (وأنها ترك هسذا الجانب من غير أن يوضع لسه نظلم خلص لانه من الشئون التي تنفير غيها وجهة النظر بنغير الاجيد سسال والتقسيم المشرى علو وضع نظام في ذلك المهد لاتضد اصلا لا يحيد عنسه من يجيء بعدهم ويكون في ذلك النضييق عليهم لا يجاروا غيرهم في نظام الشورى (ا) .

 ⁽١) أورده المكتور محيد عبارةً للخلافة ونشأة الإحزاب الإسلامية -

ومع ذلك غاتمه تسد ظهرت نهاذج في عهد الرسول شبيهة بالمجلس النبلية ، ويصير الدكتور محيد عباره في كتابه (الخلافة ونشساة الاحزاب الاسسلامية) الى ذلك غيتول : « نهناك ما يشير الى وجود مجلس الشورى في عهد الرسول كان مند اغضائه . ٧ عضوا ١٤ كات عناك ننك الهيئة التى عرفت في كتب النارسسية مدد اغضائه باسم المهاجرين الاولين وهي الهيئة التى كانت اشبه بحكومة الرسول والتي استلارت بعنصب الخليفة ترشحه من بين اعضائها وتختاره هي شم يبليهم

والنزاما بامانة البحث غانني رايت أن أورد رأيا لاحد المتكرين المسرب المساس حول مسالة الشورى وهو رأى البلحث الفلسفي الكبير الاستاذ حسيسين مرة حيث بنول بالنسبة لنظام الشورى بأن « مبعدا الشورى يتصدد في نهاية المانات بناء مبدا استحساني بوصى الاسلام ببراعاته حين نقتضي الصلحة العالمية لللك ، بمعني أن المسلحة العالمة هي المرجع في اغتيار نظام معين للحكم و للكن يقول الاستاذ مروة « لقد فرض الواقع نفسه على كل رأى أو جدل في المسالة ومال الواقع العبل هو السودى يقرب وجبه المسالة قان الموقع العبلي هو السودة الدين المنزي بشيئة بني مساعدة أن دن اسفر من نفسيه الي بكر خليفة بعبادة فردية من عبر بن الحطاب سار مرسما في نحسديد الرأى وطريقة الاختيار شسم حسدت من عبر بن الحطاب خليفة بصده شم عن عبر بن الخطاب خليفة بصده شم الحسدة مبر بريانية أخرى سميت بطريقة « الشورى » ذلك السه حين أصيب بلطمنة الخير بعبادة غيس له أن يعين من يخلفه غاختار سمة رجال من المهجابة المناسانية المد ينتقط المن ينتقط) واحسسدا منهم فليفة المسلمين و (١) ، منهم فقط) واحسسدا منهم فليفة المسلمين و (١) ،

ولكن كما اسلفت مان الباحث مروة يرى على اى حال بان مبسدا الشمورى هـو مبسدا اسلامى استحسانى وان المصلحة العابة هى التى نقرر نظام الحكم في دولة الاسلام .

وليست على أي حال بصدد تفصيل نظام الحكم في الاسلام في هذا البحث وانها قصدت من الحديث عن هذا النظام توضيع احدى الوسائل الني تكمل بها الدولة الاسلامية صيانة الحقوق والحريات ، وسلحاول فيها يلى أن أنناول حقوق الانسان طبقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان وموقع كل منها في الاسلام .

ثانيا ... الاعلان المالي لحقوق الانسان والاسلام :

في الماشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمي لحقوق الانسان والسذي كان شرة جهود بنسنية وبؤنيرات دولية عسديدة بسفل نبها المنكرون والطهاء من شمق انحاء العالم الكثير والتي تكفعت على الاخصرة انمياد بؤنير (دببارتون) وهو المؤتبر السذي وضمت غبه كل من الولايات المنصدة الابريكية والاتحاد السوفيقي والصبن بقترحات علية لحبابة حقوق الانسان الالاراد والامم) وحسبوا ذلك بانضاء هيئة دولية تكون من اغراضها تحقيق التعاون الدولي في حل المسكلات الدوليسة والانتصائية والاجتماعية وغيرها من المشكلات الاتسانية ، ولقسد ورد في التصريح

⁽١) حسين مروء .. النزاعات المادية في الظبيفة الاسلامية ٠

الصادر عن المؤدّر ما نصه : « ينبغي على الهيئة الدولية المتنرحة أن ند مد عد الم لا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والدولية وسواها من المشاكل الانسانية وال حسا. على احترام المخوق الانسانية والحريات الاساسية » .

وفي شهر غبراير عام 1951 اصدر المجلس الانتسادى والاجتماعي تـسـرارا بتشكيل لجنة حقوق الانسان والتي كان من اهيها اعداد اعلان عالى لحتوى الانسان ويشكيل لجنة حيلها ووضعت مشروع ميثاق الانلان العالمي السسدى عرص على المجمعية العبوبية للايم المتحدة في دورتها المتعدة في تصر الشليو ببلريس في أو أخر عالم 1954 وقد الودية الهيئة الدولية بالإجباع هذه الوثيقة في يوم العاشر بن دسمر لتدخر تشمية حقوق الانسان المجال الدولي ولتنقل مذلك من كونها قضيه وطنيه لتمسيع بسساة دولية .

ولقد نضمن الإعلان العالمي ديباجة وثلاثين مادة ، احتوت الديباجة على مبلديء عامة للتمامل الرسائي ثم نصلت المواد هذه المادى، بسرد مفصل للحتوق فقسمت في المفته الى تسمى الحقوق المنبة والسباسية والحتوق الإجتماعية والإنتسسادية والتغابية وسنعرض نهيا بلى للديباجة والمواد ونحدد وضعية كل مها في الشريعسة الاسلامية وموقف الإسلام من كل هذه الحقوق .

ا ... الجادي، العامة : « الدبياجة » :

ونستخلص من الديباجة الماديء النالية:

ا حجوب الاعبراف بان كرابة غي الانسان متاسله وان حقوقهم ثانه: رمدً ٠ - و هذا هو أساس الحرية و الحدالة و السلام في العائم .

وادا با رحمنا الى القرآن الكريم والسبه النبوية غاتنا سندد الاسسنندلاي سباتا في بفرير «دا البداغال تعالى « ولند كرمنا بني آدم » وقال تعالى » واذا حكيتم بين انائس ملتحكوا بالعمل » وقوله تعالى « ولا يجرمنكم شنال قرم على الا بعنسندا اعدادا هو أفرد اللقوى » .

٢ ... :اساواة شبابلة بين كل الشموب وبين الرجل والنساء على حد سواء اد يتول الاعان في دبياجته « وبها ان شموب الايم المتحدة قد 'نكت بن جديد في ميشامها إجازتها بحقوق الانسان الاساسية وبكرابة المرد وقيبته وبحفوق الرجال والتسسساء بنساويه » ،

وليس ابلغ نمبر عن هذا المدا في المسلواة بين الشموب بن نص الاية الكريمة « يا ايها الناس أن خلفناكم شعوبا وقبائل لتمارغوا أن أكريكم عند الله انقاكم » وفي مساواة الرجال بالنساء نجده في توله ب لى « يا ليها الذين أينوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا ينهم ولا نساء بن نساء عسى أن يكن خيراً منهن » وفي تول الرسول الكريم « كلكم لام وأدم من ترب » .

٣ - حق الثورة على الحدام الخلين بيراعاة الكرامة الانسانية :

تقول ديباجة الإعلان في هذا النسدد « وبها أن جهاية حقسوق الإنسسسان بحكم القانون أبر ضروري حتى لا يدغمه يأسه ألى الثورة على الظام والطفيان « ونجد ذلك أوضح في قول الوسول الكريم : « من رأى منكم منكرا غليفيره بيده وأن لم يستطع قبلشة وأن لم يستطع قبلشة وأن لم

واذا ما رجعنا الى ما سبق أن ذكرناه من خطبة لبى بكر الصديق عاتنا نجد هذا الحق مريحا في توله: « الجاموني ما اطحت الله عيكم عان عصبته عا طاعة لي عليكم » . ب - الحقوق المدنية والسداسة :

ويقصد بها مجبوعة الحتوق المتملقة بالغرد تكفل الدولة حمليتها وذلك بان تبذع كل ما من شبّلة ان يمس بحرية الفرد في ممارستها .

وهذه الحتوق نتبثل في حريات لمبيتة بشخصية الانسان ووجوده وحرية بتكيره على وجه الخصوص .

١ -- المقوق االصيقة بالشخصية:

هن الانسان في الامان:

وهو الحق الذي نست عليه المواد من المادة السليمة الى المادة المحادية مشرة من الاعلان ، والتي تضت بأن الناس جبيما متساوون المم القانون ولهم جبيمسا أن بنالوا حمايته وللجبيع حق التقانسي دون تبيز ، وأنه لا يماتب انسان الا اذا الثبت ادانته بجريبة محظورة بنص تانوني وأن العتوبات شخصية لا تتعدى مرتكبها .

ونرى الاسلام بمبر عن جداً شخصية المتوبة في توله تعالى 3 ولا تزر وازرة وزر أخرى > وقوله تعالى 8 كل نفس بها كسبت رهينه > . ونرى في قوله تمسسالى ١ وما كنا مدنين حتى نبحث رسولا > تقرير أيدة لا جريبة ولا مقوبة الا بنص وتقرير كثلك لبدا عدم رجعية القوانين الجناقية . ونرى في المبدأ الفقهى الصريح المنسوب الى حديث الرسول الشريف 3 ادرأوا الحدود بالشبهات > تعبيرا واضحا وترجيسة حديثية لمبدأ (ان المتهم برى» حتى تقبت ادائنه تقوتا) .

هل الانسان في اهترام الشخصية :

وهو التي نصت عليه المادة الثانية عشرة بن الاعلان : لا يعرض أهسد لتدخل تعسفى في حياته الخاصة أو اسرته أو مسكنه أو براسلاته أو لحيالت عسلى شمية هذه شرمه وسيعته لا وسنجد في الايلت القرآنية الثالية نصوصا مريحه على حياية هذه المتوق ، ويقول تعلى) وفي ذلك حياية للحياة الخاصة والشرف والسبعه ، ويقول تعلى : (يا أيها الذين أمنوا لا تتخلوا للحياة الخاصة والشرف والسبعه ، ويقول تعلى : (يا أيها الذين أمنوا لا تتخلوا بيونا غير بيونكم حتى تصنفدوا وتسلموا على أعلها فلكم خير لكم لملكم تذكرون) وفي هذا النص حياية لحق احترام الشخصية وبالذات في حياية الاسرة والمسكن اللذين تحدثت عنهم المادة الثانية عشرة المذكوة .

عن عرية النفقل والإقابة :

والذى تناولته الملاة الثلاثة عشرة بن الاملان (لكل عرد حرية التقعل واختيار محل التابتة داخل حدود كل دولة ويحق لكل عرد أن يقادر أية بلاد بما في ذلك بلده كها يحق له المودة اليه) . وفي هذا المشى ذاته يقول الله تعلى : [الم تكن لرض الله واسمة تمتها وكلوا من رقة و الله التشور) ولا شك بان في هذه الإيلت ما هو أوسع معنى واشهل من نعس الملاة الثلاثة الشاهة من واشعه عمني عند الله الي دول فات عدد عمن ارض الله بنود في المدرد عمن أرض الله بنود في الله الي دول فات

٢ سحق المسلكية :

تنس المسادة السابعة عشرة من الاملان المالي لعتوق الانسان على في « لكل انسان عق التبلك سواء لوهسده أو بالانستراك مع غيره ولا يجسوز حرمان انسان من املاكسه بغير مصوغ تناسوني ؟ .

ولقد كل الاسلام حق المسلكية الخاصة الا أنسه عرض طبها غيودا للحسد من اخطار تجاوزها فاصسل بلكيية من اخطار تجاوزها فاصسل بلكيية الذي يجب أن تؤديها فاصسل بلكيية الاشياء كلها للسه لقوله تعالى و وللسه ما في السموات وما في الارض ؟ ولسسكن الاسلام أجسار التبلك الشخصى في حسدود مسايكسب المرء ، بالمليع كمبا باشروها أذ يقول تعالى : و للرجال نصيب مها أكلسبوا وللنساء تصيب مها أكلسين ؟ .

ويقول الباحث الاسلامي الدكتور على عبد الواصد واق في كتابه (هتسوق الانسان في الاسلام) : « الحرج الاسلام من نطاق الملكية الفردية الاشيادالتي لا يتوقف وجودها ولا الانتفاع بها على خاص وتكون ضرورية لكل الناس فلوجب ان تكون ملكينها جماعية حتى لا يستبد بها غرد أو أغراد غيضار المجتبع من جسسسسواء ذلك » وقد عهد الرسول عليه الصلاة والسلام من هذا النوع لربعة السياء وهي المساوكات والكام والثار والمسلح غفال : النامي شركاء في فلاث المساء والكسلام والنسرة « وروى أبو داود أن رجسلا سلل النبي غفال يا رسول اللسه تما اللميء المسادة و لا يجوز بنصمة غفال : المساء قال وماذا إيضا عال الكسلاء قال مالكسلاء عال ومول اللسة تما اللميء على المساحة » .

ويستنل كثير من الكتاب والفكرين الاسلامين على أن المتصود بهده الاحاديث ومسا هو مستنتج من السنة النبوية العلية واعمال الصحابة الاول بان النساس شركاء في وسائل الانتاج عبوما وان حرية الملكية الشخصية هي نميها عسدا تلك الوسائل الاستهلاكية والخاصة بالعاجة الشخصية .

٣ ... حرية المبل وحق الاجر:

(لكل شخص الحق في العمل ولسه حرية اختياره بشروط ملعلة مرضسية كما ان له حق الحماية بن البطالة ـــ لكل مرد دون اي تبييز الحق في الهمسسر مسسسا والعمسسل) ،

ولقد تدس الاسالام العبل وحث عليه نيتول تعلقي : « هو الذي جمل لكم الارض ذاولا غاسمو في مناكبها وكلوا من رزقه » ويتول الرسول الكريم ا أن اللسه يحب المؤمن المحترف) ويتول كذلك « اطيب الكسب عبل الرجل بيسده » .

ويتول الإبام على كظك في حرية المسل وحق الإجر • ولسنت لرى ان اجبر احسد على عبل يكرهه نمان كان الابر في النهر على بما فين أحب أن يعبل فيه بالعبل والنهسر لمن عبل دون بن كره • (۱) .

⁽۱) جورج جرداق ۔ علی حقوق الانسان ۔

وبالرغم من أن الاسلام أعطى حرية الكسب الا أنه حسسندها بحدود عسستم التمدى على حقوق الآخرين وحتى في الدجاره مثلا غل عنصر رصسا المعابلين مطلوب وليس لتأجر أن بالخسة من الارباح مسا شاء منى ما تبكى و "لا خال أكسلا للسحت أذ يقول تعالى : « يسا أيهسا الذين أمنوا لا نظوا أموالكم بمنتم بالبادلل أن يكون تجسارة عن تراض منكم » .

٤ --- حرية الفكر والمنقد :

ان حربه الراى والفكر هى من الكثر المسائل تعقيدا واضلاما بين انتظريات والانتخاء استباسية - وان ممارسة هذا الحق كانت ومسايزال متسار جسدل نقهى وفلسنى بير مختلف المفكرين والانتظية ، وعلى راى جون ستبورات مبسسل ۱ ال الحربة كثيرا ما منسح حيث يجب أن منحوما ذلك الالعظم وجسود مهادىء معسق عليها و (۱) .

وإذا كانت حرية التفكير ليست هي المشكلة الحقيقية غالكل يفكر بالطرية... .. الني براها داخل نفسه وعقله ولسكن المشكلة بتطقة حمية محرية التعبير عن الرائ الشكلة بتطقة حمية محرية التعبير عن الرائ المشكلة ومنول من ومنول مدر ديون و. هستا الموضوع « لكن هسده الحرية الفكرية الطبيعية النسخمية ليست لها غيمة سمحن الاعتبار اذهي حرية لا تجدى الرء ولا جرائه شيئا - انها حرية وفيلمة للانسار المكر مادام لا يستطيع لهمال المكاره للناس » (١) .

ولقد نناولت المادة الثابنة عشرة من الاعلان العالمي على حقوق حـــريه النفكي والفيني والذين واقلبـــة النفكي والذين واقلبـــة شمارها وكلك المنافق في حرية الرأى والتمبي المسافة وكلت المسافة القلبمة عشرة لكل شخص الحق في حرية الرأى والتمبي با في ذلك حرية اعتناق اى راى دون تــدخل واستقاء الاتباء والافكار وتلقيهـــا وإذا منها بايه وسيلة كلفت .

فها هو يا ترى موتف الاسلام من هــذه الحريات 1

لقد كانت الدعوة الإسلامية ف ذاتها انطلاقة نكرية نسد الانظبة والمقاهد السائدة في ذلك الزبان ، ولقد قاد الرسول المسلمين باصرار وعنساد من اجسل انتصار الفكر والمعتقد السذي آبن بسه هو ومريدوه من المسلمين الاوائل الى أن استلبوا دفسة الحكم واستولوا على السلطة ،

وفي الدولة الاسلامية الاولى نفرا في التساريخ نباذج لاتاحة الرأى للمعارضين اجسل ابسداء مكرهم فهسذا هو التوجيه القرآني يخلطب الرسول في توله بعالى : (لا اكراه في الدين ٢-د تبين الرشسد من الفي فين يكمر بالطاغوت ويؤمن باللسسة منذ استبسك بالعروة الوئتي لا اننصسام لها) (٣) ، ويقول تعالى مخاطب الرسون الكريم : (ولو شساء ربسك لامن من في الارض كلهم جميعا أمانت تكره الفاس على أن يكونوا وؤنسسين) (٤) وفي هسذه الآية اعتراض وأضح على اكراه الفاس على أن

⁽١) جون ستيوارت ميل في كتابه بحث في الحرية ٠

 ⁽٦) جون ديورى في كتابه _ حرية الفكر ٠

⁽٢) آية ٢٥٦ من سورة البقرة •

⁽٤) آية ٩٩ من سورة يرنس •

يغضبوا الى الدين الاسلامي وانها يبين القرآن أسسى المناششة مع المختلفين في اأولى فيقول محاطباً الرسول: (أدع الى سبيل ربك بالحكية والموعظة الحصفة وجذائهم بالمراح، أحداث (().

وه نا هو الامام على بعبر عن حرية المقيسدة في نظره وهو أول المؤمناين وأمرز المنكرين في العسر الإسلامي الأور بيول بعبرا من رابه في حرية المقيسدة: را أو نلبت لي وسادا مجلست عليها محكت في أهل اللوراء بنورامهم وفي أهل الانجيل بالجيلهم وفي أعسل القرآن بقرائهم حتى تركت كل كتساب يبطق عن نفسه)

وفيها يعطق بحرية النعبير غاننا نرى في مول الرسول في ادده الشريفا من راى منكم منكرا فليغيره بيسده وإن لسم يسعطع غبلساته وإن لسم سنطع فيتلبسه وهدذا أضعف الايمان ا دعسوة صريحة الى وجوب ابسداء الراى بشجاعة بسل وإن القسدرة على ابسداء هدفه الشجاعة هي تيساس لتوة الايمان فين تسوى تعبيره قسوى ابمانه غاذا ما ينعه ضعفه عن التعبير عن رايه فهو أنها صلحب أضعا أتواع الايمان و ويروى عن عبر بن الفطاب أنسه قال : « بسا ايها الناس من راى منكم اعوجاجا فليتومه فقام رجل وقال له : واللسه لو رايسا منك اعوجاجا لقويناه بسيوففا فقال عمر : الحد للسه الذي جمل في هدذه الايمة من يقوم عمر بسيفه » .

هــذه هي المبادئ؛ العلمة للتعلمل مع اصحاب الانكار والمعائد المختلفة في الاسلام نستشفها من الكتاب الكريم ومن السيرة النبوية وأتوال الصخابة الاوائل .

(ج) الحقرق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية :

لقسد نضبن الاعلان العالمي لجتوق الإنسان النص على مجموعة من الحقسوق عرضت في الفقه القانوني بمجموعة الحقوق الاجتماعية والاقتصالية والثقافيــــة .

ولقد جسامت هده المجموعة من الحقوق نتيجة لتأثير الامكار الاشتراكية على الر تيسام النورة المساعية في أوربا والتي أضحت نكرة الدولة المارسة والتي كتت مهمتها متنصرة على تقرير الحريات السياسية التقليبة وقريت نكرة تدخسل الدولة البجابيا لتوغير وضمان مجموعة جديدة من الحقوق غير تلك الحقوق التقليمية التي درج على تصميتها بالحقوق المستفية والسياسية والتي أهمها:

الحق في العبل (المسادة ٢٣ من الاعلان) والتكين الاجتباعي والعسلاج والضمان ضد العجز والشيخوخة والتعليم (المادة ٢٥ من الاعلان); والصســـق في مستوى كك من العبلت (المسادة ٢٥ من الاعلان) والحق في الراحسة والمراغ (المادة ٢٤ من الاعلان) وحق اللجوء السياسي (المادة ١٥ من الاعلان).

وبرغم انسه لا يمكن لنسا أن نتصور تناول هسذه الحتوق بشكل محسدد ومفصل الا انه يمكن لنا أن ننظر الى النصوص والإنمكار الملية في الشريمة الذي يمكن أن. نجسد لهسذه الحتوق واتم فيها

١ ــ التعليم :

⁽١) آية ١٠٥ من سورة النحل ٠

والامر بهما فيتول تمالى مخاطبا نبيه الكيرم (ص) « اقرأ باسم ربيك السدى غلق الاسانين على الإنسانين على الأسانين على الأسانين على الأسانين على الأسانين على الأسانين على الأسانين أمنوا منكم والذين أونوا العلم لسم يعلم » . ويقول جسل شباته « يرفع اللسه الذين آمنوا منكم والذين أونوا العلم درجسات » . وقال على اللسه عليه وسلم « طلب العلم غريضة على كل مسلم ومسلمة » . وقال كذلك « اطلبوا العلم من المسدد إلى اللصدة » .

٢ _ المبل والضبان الاجتباعي :

لا مجال كما قدمنسا للحديث عن تقنين اسلامي لملاقات المبل أو الحريات النقابية أو تشريع منظم لضمان العجز والشيخوخة على النحو السذى تناوله الاعلان الممالمي للحقوق ولكن يمكن القول بشكل علم بان الاسلام قد كرم العمل والعلمل كما أنسه وضع مبادىء علمة للتكافل والتضلين الاجتماعي وأولى أهتماما بالطبنسسة العاملة والدنيسا من الناس نيها هو الخليقة الاسام على يكتب الى واليسه على مصر. اللسه اللسه في الطبقة السفلي من الذبن لا حيلة لهم من المساكسيين ما استحفظك من هقه فيهم ، واجمل لهم تسما من بيت ما لله ، وقسما من فــــالات صوافي الاسلام في كل بلد غان للاقصى منهم مثل الذي للادني ، وكل قد استرعيت حقه ، فلا يشغلنك مفهم بطر ، فاته لا تعذر بتمــــنمك التـــاقه لاحـكامه الـكثير المهم فلا تشخص هبك عنهم ولا تصعر خسدك لهم وتفقسد أبور بن لا يعسسل أليسه منهم ٤ مِن تقتحمه الميون وتحقده الرجال ٤ ففرغ لاولائك ثقتك من أهل الخشـــــية والتواضع ، غليرمع اليك أبورهم ، شبم أعمل عيهم بالأعسدار إلى اللسه يوم تلقاه غان هؤلاء من بين الرعبة احوج الى الانصاف من غيرهم ، وكسل ما عذر الى اللسه في تادية هنسه اليسه ، وتمهسد أهل اليتم ، وذلك الرقة في السن ممن لا هيلة أسه ولا ينصب للبسالة نفسه 🛊 .

وانها اشرب الى كتاب الابلم على الى واليسه لانسه توجيه بباشر ورسمى من رئيس السفولة الاسلامية الى حاكم من حكام القليمها يرسم لسه فيها المسيامية الرسبية فيها يتعلق بموضوع العبل والضبان الاجتماعي ،

واتنا نجد في الآيات التراتية الكربية والاحاديث النبوية الشريفة الكنسير من النصوص على الاخوة والتضاين بين المسلين ، يقول تمالى « انبا المؤينون لخوة » (سورة الحجرات) ويقول تمالى : « واذكروا نعبة اللسه عليكم اذ كنتم اعسداء ملك بين تلويكم غلسبحتم بنعيته اخوانا » (سورة آل عبران) ،

وقال رسول اللسه (مر) « المسلم أخو المسلم ؛ لا يظلبه ولا يسلبه » ويقسول امضسا « لا يؤمن أحسدكم حتى يحب لاخيسه با يحب لنفسه » وقال كذلك « المسلم للمسلم كالنفين تضيل أحدهها الاخرى» ،

ولقد سبق أن تقاولنا موضوع العبل والاجر في موقع آخر من هــــــــذا البحست .

حق اللجزء السياسي :

لتهد سبق لى في تناول الحقوق اللصيقة بالشخصية الحديث عن حق هرية النظا والاقلية ، وعرضنا الى بوقف الاسلام بن حيث حرية النظل في ارض الله عبوسها دونها حسود سياسية أذ أن الارض كلها بلك اللسه تمالى ولعباده أن يهاجروا في ارضه الواسمة .

خسساتية

لقد هاولت في هذا العرض النوفيق أن صح التعبير بين مباديه: الاهسسلان العالمي لحقوق الإنسان والديقتين السيحية والإسلامية ، وركزت على وجسسه الخصوص على التوفيق بين الشريعسة الاسلامية وبين مبادىء الاعلان العالمي لمتوق

ويجب أن اعترف للقارئ، بأن البحث في حسدًا الموضوع فيسه الكثير من العسر وذلك لوجود الكثير من نقاط الجسدل وعلى الاخص فيها يتماق بمسالقين :

الأولى هى مسالة اختيار الخليفة والتى هى منسار اختلاف كبير بين كلير من الطوائف الاسلامية ولمسل لكبر حلاف في حسفة المستقد هو الخلاف بين الشيعة من السبة هيث برى الشبيعة بأن اختيار الخليفة أنها يكون بنعس من اللسسة وإن مبلهسة الخليفة المنسوس عليه هو واجب على المسلمين وليست حق لهسم ، بينما يرى جمهور أهل السنة أن الخلافة أنها تكون بالاختيار متخلين من تقييسسة بنى ساهسة السفى اختير فيها أبو بكر خليفسة أول بعسد الرسول سابقسسة

والثانية هي مسألة الحرية الفكرية وهي مسألة تثير الجسسدل العنيف ، فالبرقم مما تدينا حول الحرية الفكرية الا ان هنسك أبورا لابسد من التوقف عندها في هسذا الخصوص وعلى الانضى منها مسألة الإرنداد عن الدين التي يتقق الفقهاء المسلبون على ان عقوبة المسلم المرنسد عن الاسلام هي القتسل وهو أمر يرد استثثاء على مبسدا حرية المعتشد .

وعلى أي حال غان هـذه الابور لا يبيغي أن تبنعنـا من البحث ومحـــاولة المسافة والوصول الى الاستنتاجات التي تضدم مسلحة الانسان ووجوده وحقوقه وحرياته ومــا طال باب الاجتهاد في الشريعــة مفتوح وما دامت الظروف متفيرة غانسا نرى صرورة اعمال الفكر من قبــل الفقهـاء المسلمين من أجــل وضــــع الاجتهادات والافكال الانسانية المفيرة بثقــة وجرأة ولبــات .

وتبل أن أختم عرضى هنذا يجب أن أعنرف القارىء يقتى في هنذا المعرض للمد أنظلتت من وجهبة نظر متبينة للأعلان العالى للحقوق متبنيا مضد البنداية أن الجسد في الشريعية الأسلام المحتفظة بلعث عبا يستشد عقوق الإنسان ولست باحثنا في النزيجة ؟ أذلك علني النبس المستخر مسبقا من البلطان في الشريعية ؟ اذلك علني المستخر مسبقا من البلطانية في الشريعية إلى المحتفظة من المحتفظة من المحتفظة من المحتفظة مستخطة المحتفظة المحتفظة محتفظة والمحتفظة المحتفظة محتفظة والمحتفظة المحتفظة ال

مدى توافق مضمون هقوق الانسان النصوص عليها ق مواثيق الامم التحدة مع مفهوم حقوق الانسان في الاسلام السيد الاستاذ عبد العزيز الشرقاري المحامي

بسم الله الرحين الرحيم حقسوق الإنسسان

ان الاسلام ، وهـذا اجباع على المؤرخين على اختلاف اجناسهم ــ كان اسرع رسالة في الانتشار على هـذا النطاق الواسع ، رغم انـه لم ينتشر في نراغ ولا في نقطة نائية من الارض ولكنـه انتشر مكتبحا في طريقه حضارات وامبراطوريات شامخة توية ،

فى أقسل من قرن ونصف ، كان الاسلام قسد شبل هسده المساهة الهائلة من المعاونة و المساهة الهائلة من المعاونة و تتنافى . . . والاهم أنسه لسم يكن أنتشار غزو عسكرى نحسب . ولكن سرعسة اعتنافى الناس من كل الحضارات والاجناس لهذا الدين الجديد ، هى التي اكسفت أنسه رسالة ، وليس اجراطورية .

وكل شيء حدث بسرعة ...

عنى القرون الإربعة الاولى ، بع التساهل الشديد ، حسدت كل شيء تقريبا تتلبعت العصور الهلة . . . من عصر الخلقاء الراشدين الى الدولة الابوية ، الى المنولة المباسية في بمسداد ، الى دول الاندلس القوية ، الى السباتية (سير قسد) والفزنوية (في المفاسمان) والصدانية من الموسل الى حلب ، والطولونيـــــة . والفطالونيــــة . والمطالفية في بحر ، حد

وفي علك القرون ذاتها عرفنا كل كيار القادة العسكريين الخالدين من خالد بن الوليد ، الله الله بن الله بن الله بن الله بن الله بن الايوبي لم يتأخر عن القرن الخابس الا تقييلا . . وهنذا بالطبع ليس عصرا ولكنسه مجرد المثلة من الماكن وعصور متباعدة .

وق الفتية عرفنا كل الانبة والفتهاء بن جعفر الصادق الى أصحاب المسدّاهب الربعة: أبو حنيفة ، والثنائعي ، وبالك ، وابن حنيال ،

وفى الأداب والملوم والفنون والفلسفة كان الجاهظ والمتنبى ، والكنسدى ، وابو المسلاء المعرى ، وابن الهيئم ، ابن سيناء والرازى وجابر بن حيان وابن حزم ، وغيرهم كتيرون .

والتاتية طويلة ماثلة ؛ ليست في حلجة الى تعريف . . .

ولكن مع اواخر طك القرون الاولى ، كان الخيط الاسود يختلط بالخيط الابيض مع الشروب ، وكان الظلام يزحف تدريجيا ، ربيا في بطء مصحوس لاهل كل عصر ، ولكنا عين ننظر اليه مجيلا نستطيع أن فراه بوضوح .

وكما هي العادة دائما ، عرف التاريخ الاسلان الحكام المستبدين مبكرا ، مشدّ .

⁽١) بحث مقدم الزنمر المامين العرب بتونس ٢ ــ ٦ نونمبر ١٩٨٤

زيدد بن معاوية وتفاوب المسالح مع الطلح منعودا وهبوطا مع تجولات السندول وتفسل مراكز الاحداث ، فكان مهر بن عبد الغزيز يذكر الغاس بصندل الخلفساء الراشدين ، وكان ضرب الكميسة بالمنجنيق وهستمها يذكر الغاس بالجاهلية .

ولسكن جسو الحضارة العام ، في صعوده وهبوطسه ، ظسل هو المسمة الاساسية لتلك الترون الاولى .

وفي تلك الاثناء ، كانت ءوامل الاضبحلال تتداخل في اندفاعه النهفسية ، او بقايا انتفاعتها وتكسب أرضيا جسديدة كل يوم . .

أحياتًا من الداخل ؛ مع تضييق الخناق على حريه الفكر ، وانتهاء عهد الفقهاء والأنبة وحلول عهد المسرين غير الجنهدين ؛ تسم تقسل بغيا الاجتهاد ، والخسد اي بحتهد بالنسي العقاب .

أو مع طفيان المصبيات الاتليبية والمائلة ، على روح الاخسوة والمساواة وبالمائي الحروب المستبرة بين دويلات لا حصر لها ، وصلت الى الاستعانة بالطفاء الفراء ضلد الأخوة كما حسدت في ممالك الإندلس على سبيل المستال .

او بسبع العدول عن نظيد عصر النهضة العربية التي كانت وانقسة بنفسها فانفتحت على حضارات الدنيا وثقافتها > نقبل بفها وتستنبط وتفتار ، • الى انفسالاق مدريجي عن الدنيا > نافسال الفرب بالذات ينقسم > والعلم يتعاور > والمعارف تتغير وضح معرفة با يدور حوالنا رافضون > الى ان جاء يوما > غزاه بأسلحة لا نعرفهسسا وعلم لا نفهها > وعلم لا نفهها > وعلم لا نفهها > وعلم لا نفهها > وعلم لا نفهها و هلم لا نفها و هلم لا

واحياتا كانت عوامل الانهيار من الخارج ؛ مالتنار يكتسحون مالمت من الشرق نارة ، والاروبيون يطردوننا من الاندلس ومن كل جزر البحر الابيض ، حتى الاندنماعة المثمانية تصمل الى أسوار فينيا ، شم تخمر بالفساد والترف والاستبداد .

و هكينسا الماليك والانكشارية والمبيد والخمسيان ، تبسل إن يأتي الاستصار الحديث بجبروته فيجد كل شيء معزقا مهلهلا ،

طبعسا ظهر بعد هدفه الترون الاولى بهاليك مظلم مثل الظاهر بيبرس الذي هرم النتار وردهم في عين جلوت . . . أو غلاسفة عظلم مثل ابن خلدون أو رحسالة مثل ابن بطوطة ، ولكن الظلام العلم، الزاحف كان التسوى من تلك الشهب العليلة الدؤسسة .

و هكذا فليس غربيا ان نقول ان الاسلام يسدخل القرن الخليس عشر والمسلبون بتخلفون عنسه ما يقرب من عشرة قرون ، ولمسل الكثيرين سيقولون : بسل والكثر بن ذلك .

وق نفس الوقت يستخل الاسلام القرن الخليس عشر وبن اهم بالامح الاحداث الماليسة محدوة اسلامية تتخسف هفى الآن أشكالا ششى ، احيانا متضارية ، وأهيانا حائزة ، وأهيانا بتفائلة ،

خلك ان تعويض قرون من التخلف ليس بالامر السهل . . . ولا يوجسد طريق مختصر سريع البسه . . وليس حق اى حاكم او زعيم أن يحتكر لنفسه الكشاف هــذا الطريق . ولكن هناك ضرورات مسلما بها ؟ أذا كنسا هنا نريد الجنبار هسذه المرحلة من اسلم الطرق . . . أتسه الإسد من النظر الى الإمام ؟ ولابسد من رغض كل لنجاه الى أن يعود المسلمون الى خوض معارك جرت منسذ ألف وارمعالة سنة تتريبا (١).

والغريب أن الاسلام هنو الدين الوحيد النذى لديه نص أساسى واهسند غير بتغازع عليه ، هو القرآن الكريم ، وبالتالى عبهما اختلفت الاجتهادات والتعسيرات ماته ليس متبولا أن يصبح الخلاف صراحا ، وهنسك عندنا ذلك الاساس الواهسد الثابت غير المتدرع عليه ،

انسه لاسد من ادراك ان نقطة البدد في التطور هي الانسان ، والانسان مثل وقلب . . . التطور ليس بناه ناطعات سعاب ، وليس شراء العسدث الاسلعة ، وليس انتناء أي نوع من الساديات .

انها لابسد ان نقول ان المقل الانسائي لا يتحرك الا بالمرية والانتاع ، وان الطب الانسائي لا يكسب الا بالحب والكرامة والاحترام .

ق البدء لابست ان نعيت الى الاستان المنام حقوقة التى اتى بها القرآن ؛
 الرسالم انتشر بالرساة وليس بالمناح . . . وقت كان خصستونه دائسا في مصر الزدهاره السوى بنسه سالحا واضعف بنسه حجة . حقوق الانصان المنام هى نقطة السدد .

ما عرفه العلم بصد ذلك باسم حقوق الانسان من حرية الفكر والراى والعقيدة أو من الحرية والاخساء والمساواة ، أو من الديبقر اطبة (الشورى) والعدل الاجتماعي،

ان تصور حقوق الاتصان الاساسية جسديدا علينا نحن المسلمين وتسد يبسدا في نظر الاخرين بينائق الايم المتحسدة أو المهد الاحظم Magna Carta الاتحليزي(٢) لكن سدايته عنسنان نعن المسلمون بعيسدة في التدم والعراقة .

وارى من الضروري ـ قبل القاء الضوء على مقوق الاسسان الاساسية في الاسلام وسدى توافق مفهومها مع مضمون الحقوق المصوص عليها في مواثيق الامم المتحدة ـ أن أعرض بليجاز فسحيد لبداية فكرتها :

قدرة الخالق في خلاصه جملت الانسان هو الكائن الوهيد السدّى لا يزال البحث والسؤال من حقوقه الاساسية — أو كما أرغب في نسبيتها بالحقوق الانسائية — يظهر من أفراده أنفسهم .

مالخودات الاخرى ... و يسا اكثرها في هيذا الكون ... امطنها اللطرة حاوتها طعتها ، ولا تزال نتالها دون تحبل منساء التنكير في لبرها ، و يشغة البحث والسمى للحصول عليها ، ولكن الانسان وحسده هو المظوق الدذي يظهر السؤال من حاوته ، وتتنسى الضرورة تحديدها وتعيينها .

كذلك من المجيب أن أي نوع آخر من المفلوتات في هـــذا الكون لا يعلِل أفراده

⁽١) الاستاذ أحبد بهاء الدين ــشرعية السلطة من - ه

 ⁽٢) مو وثبيتة المحتوق التي الهمورالنبياد، الإسجليز المالك جون على التراوما والإعتراف بها عام ١٩٦٥ ميادية

كيا يعلنل الانسان بنى نومه ، ضعنى الحيوانات لا نرى نومسا منها يهلهم نومسسا كفر بن اجل اللسفة المجردة . . . أو من اجل أن يصبح حاكما عليه وسيدا .

واذا كان قانون الطبيعة تسد جعل حيوانا ضداء لحيوان آخر ، غان تصدى الاخير وجوبه على الاول يقف عند حد الغذاء لا اكثر ولا انسسل ، وأى حيسسوان مغترس لا يطارد الحيوانات الاخرى دون سبب بعسد أن يشيع غريزة الجوع في ذاته نهو لا يسلك مع بفي جنسه ما يسلكه الانسان مع بني نوهسه وجنسه ، لسم يستعبد أي كلب غيره من الكلاب الاخرى ، كذلك لم تقم ضفدعة باغلاق أفواه غيرها مسن الضعاع ويتمها من اخراج صوتها والتعبير عن نقسها وهي ما يتعها اللسه بها ،

أبا الانسان غهو وحده الذي راى الا حلية به الى توانين الله تصـــــالى وطفق يستفل ما منح من قوى وطائفت ، غاذا به يصب جديم الظلم والجـــور على بنى جنسه ،

وبنذ وجسد الانسان على وجه الارض ، والحيوانات لم تزهق أرواح آدبين بت حر ما ازهق الانسان بيسده بن أرواح بنى جنسه في الحرب العالمة الثانية وحدها ، بما يدل دلالة وانسخة على أن الانسان بجهل تمام الجهل حتوق اللاميين الاساسية ، واللسه وحسده حسو السذى حسدى الانسان في حسدا المجلل ، ومرفه حقوق الانسان عن طريق لتبيائه ، لان خلق الانسان الحتيقي هو الوحيد السذى بمتدروه تحسديد حتوق خلقه ، وبن ثم نقسد ذكرها لنسا الترآن وتلم الرسول عليه الصلاة ، واساسان عليه العالمة .

حقوق الإنسان في المصر العنيث :

عبل ان نخوض في الحديث عن بنود الميثاق الاسلامي لحقوق الاتسان ؟ يجدر بنسا ان نعرض لمسا جسامت بسه بوائيق الايم المتحسدة بن حيلية لهسده الحقوق وتأكيدها وسيكون ذلك بشيء سيختصرا بقدر بسيا تسبح بسه متتضيفت هسسذا المحث :

تساريخ نطور غكرة عقوق الانسان

ا سلم يكن للمهد الاعظم Magna Caria السذى طبقه الملك و جون » في المجلز ا مسلم ١٢١٥ الا نتيجة ما مارسه لمراؤه و البارونات » عليه من ضغط » نكان بمثابة بماهسدة بد المسلك وامراته » وجامت موادة في جانب مسلح الامراء بقد أكبر ، على حين لم بشنبل أي بند نبسه على شيء يتمثل بحقوق المئة من النكس في تقليل أو كثير ، علها تتحصه الناس في المصور الثالية ، وتراوا بين سحوره سا تصده كتابه الاصليون من بعني تبلكتهم الدهشة والديرة ، وراى نيسه خبراء المثلون في الترن السابع عشر الميلادي انسه منح الشحب الاتبطيزي حقوق التحقيق في الجريبة ليملم مجلس تضاء وجها أوجه ، والتظلم خسد الحبس دون المتراف جريبة في المنات في المؤلفات بأن المثلث في المطات برض الشراف الديرة المادة الحبس دون المتراف جريبة والتخلف في سلطات برض الشرائات .

٢ ــ اثر بيواني Tom Paine ۱۸-۹ ــ ۱۸-۹ م الخاص بحقوق الاتسان ف المكار الغربيين دائرا كبيرا ، اذ اثساع هذا البائل لمكرة حقوق الاتسان في الدول الغربية على نطاق واسع علم ١٩٧١م ، ولم يكن هــذا الاسخص يقول بدين من الغربية على نطاق واسع علم ١٩٧١م ، ولم يكن هــذا الاسخص يقول بدين من الاديان بل على المكس كان ذلك العصر عصر الثورة على الدين ، ومن تسم فهم عامه الغربيين ان الدين يخلو من تصور لحقوق الانسمان .

 كان اعلان حقوق الانسلن Declartion of the Rights of man الذي ظهر عام ۱۷۸۱م اهم وثائق الثورة الفرنسية ، وكان ثبرة الفلسفة الاجتماعية في القرن الثابن عشر خصوصانظرية «روسو » (المقسد الاجتماعي) .

وقسد نضبن الحقوق الفطرية فيها يختص بحاكبية الشسعب ، والحريسة ، والمساواة واللكية ، كما شمل ايضا حق التصويت ، والانتخاب ، وحق التشريع وحق نحكم الراي العلم في فرض الضرائب ، وحق التحقيق في الجرائم أيام مجلس تضاء Trial by Jury وغيها من الحقرق ، وقسد وضع مجلس التشريع الفرنسي في عصر الثورة هسذا الإعلان لمسكى بوضع في بسداية الدستور على أن تراعى مواده ونبؤده عند تدوين الدستور .

 إ -- الاصلاحات المشرة في الولايات المتحدة الامريكية ، وقد حوت معظم الحقوق المنزنبة على فلسفة الدينقر اطبة البريطانية .

 ٥ -- الاعلان الهام لحقوق الانسان ووأجبانه الــذي تبلته الدول الامريكية في مؤتمر «بجوتا» عام ١٩٤٨ م .

إلى الجارت الامم المتحددة في ظلل الناسخة الديمتراطية كثيرا من المواثبتي
 الخاصة بحماية الحقوق وتأكيدها كان آخرها الإعلان العالمي لحقوق الانسان .

وفى ديسمبر سنه ١٩٤٦ وافقت الجمعبه العابة للإسسم المتحدة على قرار بعدر قتل الجنس البشرى Genocide جربة دولية .

ثم ووفق في ديسمبر عام ١٨٤٨م على قرار منع تنال الانسان وتوقيع العقوسة على من برتكه ، وقسد في ١٢ يناير ١٩٥١م ، وقسد جاء فيه نعريف قتل الجنس البشرى بائه : القيام بأي غمل من الإنمان الآدية دغيسة المضاء على أية جماعسة Group

(١٠) الحاق أضر أر بدنيه أو عقلية بها .

(ج) فرض ظروف معيشيه عليها من شاتها أن تدبر بقاء أفرادها العسمائي
 كليسا أو جزئيا .

(د) انخاذ اجراءات جبرية لمنع النوالد فبما بين هدده الجماعة .

(هُ) نقل أولاد هسدُه الجماعة من شخص إلى أخر مانتوة و الأكراه.

اله الساكان الاعتراف بالكرامة المتأسلة في سائر اعضاء الاسرة البشريسسة وبحتوشه المنسادية الثانثة هسو الساس الحربة والعدل والسلام في العالم .

ولما كان نناسى حقوق الانسان وازدراؤها قد انضيا الى اعمال همجيسة آفت الضمير الانسانى ، وكتب غابة ما يرنو البسه علمة البشر هو انبثاق عسسالم يتبتع نيسه الفرد بحرية القول والمقيسدة ويتحرر من الفزع والفاقة . ولمسا كان من الضروري ان يتولمى القانون حياية حتوق الانسيان ، لكيلا يضطر المرء آخر الامر الى النمرد على الاستيداد والمثلم .

وأالكان أطراد نمو الملاقات الودية بين الامم يعتبر أمرا جوهريا ،

ولما كاتت شعوب الامم المنصدة قسد اكدت في الميثاق من جديد ابياتها بحقوق الاسان الاساسية وبكرامة الغرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت امرها على ان نسدم بالرقى الاجتماعي قدما ، وان ترفع مستوى الحيساة في جو من الحربة المسح .

ولما كانت الدول الاعضاء قسد تعهدت بالتعاون مع الامم المتحسدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية واحترامها .

ولما كان للادراك العام لهذه الحقوق والحريات الإهبية الكبرى للوفسسساء التام مهدذ التمهد .

نان الجيمية العابة تنادى بهسدا الاعلان العالى لحقوق الانسان . . . على انه المثل الاعلى المتوك الشخوب والابم حتى المثل الاعلى المتوك السدى ينبغى ان تصلل اليسه كافة الشموب والابم حتى يسمى كل فرد وهيئة في المجتبع ، واضعين على الدوام هذا الاعلان نصب اعينهم الى توليد احترام هدده الحقوق والحريك عن طريق التعليم والتربية واتخلساذ الجراءات بعلردة ، توبية وعالمية ، لضمان الاعتراف بها ومراعتها بصورة عالميسة عالمة الخاضعة لسلطانها .

وينضح من المتدمة المسابقة للاعلان العالمي لحقوق الانسان السذي ووفق عليه في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ان من بين جيلة اهدامه تلكيد الايبان بتساوى البشر رجالا ونساء في العزة والكرامة والاهبية والحقوق الانسانية الاساسية ، وتحقيق النماون العالمي في العبل على احترام حقوق الانسان ، ومنحسه كل الحريات الاساسعة هون تفريق على اساس الجنس أو النوع أو اللغة أو الدين .

ولم يعترض مبثلوا أى تسعب على اية مادة من مواد هسذا الاعلان لاته كان مجرد تعبير عن مبادىء علمة ، لم يغرض تنفيذها واتباعها على احسد ، غهسو ليس معاهسدة ينبغى على المتوجلت المؤتمسة عليها تنفيذ بنودها بحيث يغرض عليهم الازام التانوني طبتا اللقانون الدولى ، وإنها ذكر فيه صراحة أن ما تضمنه بعد محيارا أو نبوذجا يجب الاجنهاد لاعتذائه والوصول البسه ، ومع هدذا فقسد اينفعت بعض الدول عن التصويت في جانب هسذه الحقوق أو ضدها (1).

ولما كم ما يجرى في العالم الآن من وأد لكانة حقوق الانسان الاساسية في ظل هـ ذا الاعلان ، وتحت سمعه وبصره ، ومهن لا من الدول العظمى المتحضرة التي وقست بيدها عليه . . . وأيضا من معظم الدول العربية والتي وانقت هي الاخرى على الاعلان العالم لحقوق الانسان .

مسدى توافق حقوق الانسان في الاسلام مع حقوق الانسان المُصوص عليها في مواثيق الايم المُتحدة :

ندنكر لكم في السطور التالية ما اقره الإسلام من حقوق للانسان ومسدى توأفق هدذه الحقوق مع مضمون الحقوق المنصوص عليها في مواثيق الامم المتحدة :

 ⁽۱) غر جلسة النصويت على اعالن حقرق الإنسان ولنفت عليه ٤٨ دولة وامتنحت ثماني دول بح النصويب -

١ ــ حق المساواة :

اكسد القرآن على مبسدا تساوى كانة النوع الإنساني إيها تأكيد ، وجاء بنصوص مريحة تقرر المساواة وتقرضها فرضا ، غلا تبود ولا استثناءات وأنها بساواة تابة بين الحاكمين والمحكويين ، ومساواة تابة بين الرؤساء والمرموسين الافضل لرجسل على رجل ، ولا لابيض على السود ، ولا لعربي على أعجبي ، وذلك قول اللسه تعلى :

« يا أيها الناس أنا خلفتاكم من فكر أنثى ، وجعافاكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ،
 أن أكرمكم عند الله أنقاكم » .

(الحجـــرات ١٣)

وذلك ما اكده رسول الله صلى الله عليه وسلم في توله : « الناس سواسسية كاسنان المُسط الواحد ، لا نضل لعربي على عجبي الا بالتتوى » وفي توله : « ان الله تد اذهب بالاسلام نخوة الجاهلية وتفاخرهم بآبائهم ، لان الناس من آدم ، وآدم من تراب ، واكرمكم عند الله اتتلكم »

مالناس جيما في الاسلام متساوون على اختلاف شعويهم وتبتلهم ، متساوون في الحقوق ، متساوون في المستوليات ، وهم في ذلك كاسسنان المشطوليات ، وهم في ذلك كاسسنان المشطوليات ، وهم في ذلك كابنساء المشط الواحد لا تزيد سن عن سن ، ولا تنقص سن عن سن ، أو هم في ذلك كابنساء الراجل الواحد والمرأة الواحدة ترشحهم وحدة اصلهم الى المساواة في حقوقهم ، والواجئ المساولة في مقوقهم ، والمبتان الميني على اسود كيا يفضل الدوري على المود كيا . يفضل الدوري على مجمى ، يفضل الدور المنطولية على على المديم ، وكن المضل لجنس على جنس كما الدمت المانيا وغيرها من الدول في أوربا المضليقة على يقية الاحتاس على جنس كما الدعت المانيا وغيرها من الدول في أوربا المضليقة على يقية الاحتاس .

والتقوى وهدها هي نصلب التفاضل بين الناس في الإسلام ، ولكنه تفاضسل في حدود معينة ، تفاضل بين الناس مند رمهم فقط ، فلكرمهم عند الله التقاهم ، وكون التن كربنا على الله لا يمطيه حقا عند الناس بزيد على ما لغيره من الحقوق ، فالتقوى صفة تؤثر في صلة الانسان بغيره ، والتفاضل صفة تؤثر في صلة الانسان بغيره ، والتفاضل الذي يشا من التقوى هو تقاضل محتوى لأمادي .

واذا كفت نظرية المساواة قد مرغت في الاسلام من ثلاثة عشر قرنا فان التشريعات الوضعية لم تحرفها الافي اولفر القلب عشر م الوضعية لم تحرف القرن التلبيع عشر م واوائن قد سبئت الشريعة الاسلامية القوانين الوضعية في تقرير المساواة بالعسسد عشر قرنا ، ولم تلت التشريعات الوضعية بجديد هين قررت المساواة ، وانها سلرت في اثر الشريعة واعتدت بهداها .

وسنبين ايضا أن التشريمات الوضعية تطبق نظرية المساواة تطبيقا معدودا بالنسبة للشريمة الاسلامية التي توسعت في تطبيق النظرية الى أقصى هد:

واذا نظرنا الى الاعلان العالى لختوق الانسان والصادر في ١٠ ديسبير سنة ١٩٤٨ نجده يترر نظرية المسلواة في ملاته الثانية والسابعة ٠٠٠

منصت المادة الثانية من الإعلان الذكور على أن : « لكل انسمان حتى التبدع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هسسدذا الإعلان ، دون أي تبييز ، ولا سبها من هيث

الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسي أو أي رأى آخر أو الاستسل الوطني أو الاجتباعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر ، دون أية تفرقه بسين الرجال والنساء .

وفضلا عما تقدم غلن يكون هناك أي تبييز لساسه الوضع السياسي أو القاتوني أو الدولي للبلد أو البقمة التي ينتبي اليها الفرد سواء أكان هذا البلد أو طك البقمة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متبتع بالحكم الذائي أو كانت سيانته خاضمة لفيد ما ٤٠

ونصت المادة السابعة من ذات الاهلان على أن : « كل الفاس سواسية اسما التقون ولهم الحق في النمتع بحياية متكافقة بنه دون فية تعرقة ، كما أن لهم جميعا الحق ف حياية متساوية ضد أي تبييز بخل بهذا الاعلان وضد أي تحريض على تعييز كوسسؤا » .

ويمكننا أن نلاحظ مما صبق أن الشريعة قد سوت بين الرجل والمراة ، فالقاهدة الملمة في الإسلام : أن المراة تسلوى الرجل في الحقوق والواجبات ، غلها مثل ما له وعليها مثل ما له علمي المثل ما طبي المثل ما طبي المثل التزاياته لها ، مكل حق لها علمي الرجل بعا يقابل واجب علمي الرجل فها ، الرجل يقابله واجب علمي الرجل فها ، وذلك تقوله تملون بالمروف » .

(البترة - ۸۲۸)

ولكن الاسلام مع تتريره المسلواة بين الرجل والمراة كتاهدة ملية ميزت الرجل على الراة بميزة واحدة ، فجملت له على المراة درجة في توله تمالي :

« وللرجال عليهن درجة » .

(البترة ... ۲۲۸)

وقد بين المرآن حدود هذه الميزة أو الدرجة التي اهتص بها الرجل في توله تمالي : « الرجال توليون على النساء بها عضل الله بعضهم على بعض وبها أتفتوا من اسسوالهم » .

(النمساء _ ۲٤)

مبين ذلك أن الدرجة هي درجة الرئاسة والتوامة على شئونهما المستركة .

فالسلطة التي اصطبت الرجل أنها اعطبت له يقابل السئولية التي حياجا ليتبكن من القيام بسئوليقه على خير وجه ، وهذا تطبيق دنيق لقاعدة شرعية علية هي القاعدة التي تقول « السلطة بالمسئولية » تلك القاعدة التي جاعت بها الشريعية الإسلامية لتحكم علاقة اصحاب السلطان بغيرهم ، ولتبين مدى سلطتهم ومسئوليتهم والتي قررها الرسول عليه السلام في قوله : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، والمراة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيتها » .

واذا كان الرجال درجة على النساء في شئونهما المُستركة عان الرجل لا يديز على الراة في شئونهما الخاصة ، وليس له طبها أي سلطان نهي تستطيع مثلاً أن تقطك الحقوق وتتصرف فيها دون أن يكون للرجل ولو كان زوجا أو أبا أن يشرف عليها أو يتدخل في أعبالها .

وعندما نزلت الشريعة الاسلامية منذ اربعة عشر قربا وسوت بين الرجسل والمراة في وقت لم يكن فيه العالم مهيئا للتسوية بين الرجل والمراة في الحقوق والواجبات، غلم تكن حاجة الجماعة هي التي دفعت الشريعة لتقرير المسلواة وإنها المتنسست ذلك ضرورة تكيل الشريعة بالبلايء التي يجب أن تكون في شريعة كالمة دائمة .

ونستطيع أن ندرك مدى السبو الذى وسلت اليه الشريعة بتقريرها مبدا المسأواة بين الرجل والمراة اذا علمنا أن القوانين الوضعية لم تسجح بالتسوية بينها الا ق القرن التاسع عشر ، ولن بعضها يعنع النساء الى اليوم من التصرف في شئونهن الخاصة الاباذن الزواجهن .

ويستطيع المكرون المثليون طلاب المساواة النابة أن يرجعوا الى الشريعسة الاسلامية ، من المساواة النابة التي يبحثون عنها تائبة في الشريعة ، بحوطه المن بحبال التكوين ، وجلال التقنيين ، وحدالة التشريع ، ما يبهر ابصارهم ويحسسر المباهم ، ولكه دون شك يحتق لعلامهم ويشبع اطباعهم .

٢ ــ نظرية الحرية :

من المبادىء الاستسمية التي جامت بها الشريعة الاسلامية بدأ الحرية ، فقد أعلنت الشريعة الحرية وقررتها في أروع مظاهرها فقررت حرية التفكير ، وحرية الاعتقاد ، وحرية القول ،

وسنتظم عن هذه الحريات واحدة بعد اخرى وسنبين بدى توافق بفهوم هذه الحريات بع بضبون الحريات المنسوس عليها في بواثيق الايم المتحدة :

(۱)ھریے اکٹفکسے :

جاحت الشريمة الاسلامية مطلة حرية التلكي محررة للمثل من الاوهام والشرامات والتقاليدوالمادات ، دامية الى نبذ كل مالا يتبله المثل .

ولقد قابت الدموة الاسلابية نفسها على اساس المثل فها هو القرآن يمتيد في البات وجود الله ، ويعتبد في حياهم على الايبان البات وجود الله ، ويعتبد في حياهم على الايبان بالاسلام ، ويعتبد في حياه استثارة تلكير بلله ورسوطه وكتابه ، يعتبد القرآن في ذلك كله اعتبادا اساسيا على استثارة تلكير النفى و في المساسوات النفكي في خلق المسسموات النفى وفي في ذلك ليصلوا من وراء ذلك كله الى معرفة المخالق ، وليستطيعوا التبييز بين المحقى الباطل .

ونصوص القرآن التي تحض على استخدام المثل وتحرير الفكر منها توله تعالى :

« أن في خلق السبوات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجرى ف البحر بها يقمع الناس ، وما انزل الله من السباء من ماء تلعيا به الارض بعسسد موتما وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين اللسماء والارض لايات لقوم يماطون » .

وتسسوله 🗧

« تل انما أعظكم بواحدة أن تتوموا لله منتي وغرادي ثم تتفكروا » .

((1 - 4 - 7)

وتسبوله:

" « قل انظروا ماذا في السبوات والارض » .

(یونس ـــ ۱۰۱)

وقسسوله:

« علينتار الانسان مم خلق ، خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والتراتب » . (الطارق _ _ ؟)

وتسبوله :

« افلا ينظرون الى الابل كيف خلفت ، والى السباء كيف رفعت ، والى الجبال
 كيف نصبت ، والى الارض كيف سطحت » .

(الغاشية _ ١٧)

ويميب القرآن على النفس أن يلغوا عتولهم ، ويحطلوا تنكيرهم ويقلدوا غيرهم ، ولان المقتل هو الميزة الوحيدة التي بيز الله بها الإنسان على غيره بن المخلوشات فاذا المفي عقله أو عطل مكره نساوى بالانعام بل كان أضل بنها .

ونصوص الترآن صريحة في تترير هذه المعاني ، واقرأ توله تعالى :

« واذا قبل لهم اتبعوا ما انزل الله تلوا : بل نتبع ما الدينا عليه اباضا او لو كان كباؤهم لا يعقلون شيئا ولايهندون . ومثل الذين كفروا كبثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء صم يكم عبى مهم لا يعقلون » .

(البترة ـــ ١٧٠ ، ١٧١)

وقوله تمالي :

 « الملم يسيروا ف الارض متكون لهم تلوب يمتلون بها أو آذان يسبمون بهسا مائها لا تمي الابصار ولكن تميى الملوب التي ف الصدور » .

(الحم ــ 73)

رتوله تمالى :

ولقد دراتا لجهنم كثيرا بن الجن والآنس لهم تلوب لا يفقهون بها ولهم أهين
 لا بيصرون بها ولهم آذان لا يسمعون لولئك كالانعام بل هم أضل لولئك هم الفاقلون ٤ .
 لا بيصرون بها ولهم آذان لا يسمعون لولئك كالانعام بل هم أضل (الاعراف ـــ ١٧٩)

وللانسان أن ينكر غيبا شاء كبا يشاء وهو آبن من التعرض للمقلب على هذا الفكر ولو مكر في اتيان أعبال تحربها الشريعة الاسلامية ، والعلة في ذلك أن الشريعة لا تعاتب الانسان على العلايت نفسه ولا تؤاخده على ما يفكر فيه من تول أو غمل محرم ، وذلك معنى قول الرسسول مسلى الله عليه وسلم : وأن الله تعاوز لا يقى عبا وسوست أو هدفت به اتفسها ما لم تملى باو تظم » ، و

(ب)حريسة الاعتقاد :

والشريمة الاسلامية هي أول شريعة ابلحت حرية الاعتقاد وعبلت على صباتة هذه الحربة وحمايتها الى آخر الحدود ، فلكل أنسان طبقا للشريعة الاسلامية أن يعتنق من المقائد ما شاء وليس لاحد أن يحبله على ترك مقيدته أو اعتناق غيرها أو بينمه من اظهار عقيدته .

وكانت الشريمة الاسلابية عبلية هين قررت حربة المقيدة غلم تكتف باعلان هذه الحربة وأنما اتخذت لحمايتها طريقين:

أولهما : الزام الناس ان يحتربوا حق الغير في اعتقاد ما يشاء وفي تركه بعيل طبقا لمتيندته ؟ عليس لاحد أن يكره كان طبقا لمتيندته ؟ عليس لاحد أن يكره كفر على اعتقاد ما يوين له وجه الخطأ لهيا يعتقده ؟ يمارض آخر في اعتقاده عليه أن يقتمه بالحسنى ؟ وبين له وجه الخطأ لهيا يعتقده ؟ عان تبل أن يقبل غلا يجوز اكراهه ولا النسفط عليه ؟ وجامت نصوص القرآن صريحة والمسحة في قوله تمالى :

« لا اكراه في الدين » .

(البترة ... ١٥٦)

وتسبوله :

وأو شناء ربك لابن من في الارض كلهم جبيما أغانت تكره القاس هتى يكونوا
 مؤمنسسين » .

(يونس ـــ ٩٩ }

وتىسولە :

« فذكر أنها أنت مذكر لست عليهم يبسيطر » .

(الفاشية ... ٨)

وتــــوله :

« وما على الرسول الا البلاغ المبين » .

(التور ـــ)ه ؛

قاقهها : الزام صاحب المقيدة نفسه ان يميل على حياية مقينته ، وأن لا يقف ووقفا سلببا ، فاذا عجز عن حياية نفسه تحتم عليه ان يهاجر بن هذه البلدة التي لا تحترم نهيا مقينته الى بلد تأخر يعترم اهل المقيدة ، ويبكن نيه بن اهائن ما يمتلد، ا مان لم يهاجر وهو قادر على الهجرة فقد ظلم نفسه قبل أن يظلمه غيره ، وارتكب الله نفسا عطيبا ، وحقت عليه كلمة المذاب لما أذا كان ماجزا عن الهجرة فلا يكلف الله نفسا الا وسمها ، وهذا هو القرآن ينس صراحة على ذلك في قوله تمالي :

« ان الذين توفاهم الملائكة طالى انفسهم شالوا : غيم كنتم تللوا . كما مستضمفين في الارض ، قالوا الم تكن لرض الله واسمة نتباجروا فيها فاولئك بأواهم جهنم وساعت مصيرا ، الا المستضمفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيمون حيلة ولا يهتدون سبيلا ، فأولئك عسى الله أن يعلوا عنهم وكان الله عنوا غفورا » .

(النساء ــ ۲۷ ، ۹۸ ، ۲۹)

وقد بلغت الشريمة الاسلامية غلبة السبو هينما قررت هرية العقيدة للناس علمة مسلمين وغير مسلمين ، وهينما تكالت بحماية هذه الحرية لغير المسلمين في بلاد الاسلام ؛ غفى أي بلد استلامي يستطيع غير المسلم أن يبطن من دينه وبذهبه ومقددة ؛ وأن يباشر طقوسه الدينية ؛ وأن يقيم المعابد والكنائس والمدارس لاقلية دينه ودراسته دون حرج عليه .

(هِ) حرية القول :

أبلحت الشريعة الإسلامية حرية القول وجعلتها حقا لكل انسان ، بل جعلت القول واجبا على الانسان في كل ما يعس الاخلاق والمسالح العلية والنظام المسسام وفي كل ما تعتبره الشريعة بنكرا ، وذلك توله تعالى:

« ولذكن منكم أبد يدمون ألى الخبر وبالرون بالمروف وينهون من المنكر » . (ال ميران-- ١٠٤) . (ال ميران-- ١٠٤

وتـــوله :

« الذين أن حكاهم في الأرض أتلبوا المسلاة وآتوا الزكاة وأبروا بالمعروف ،
 ونهوا عن المنكر » .

(**الحج ۱۱**)

وذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من راى منكم منكرا عليفيره بيده عان لم يستطع فبلسائه عان لم يستطع فبتلبه وذلك أضعف الإيمان » ، وقوله : « أغضل الجهاد كلمة حق ضد سلطان جائر » وقوله « سيد الشهداء حيز ً بن عبد المطلب ورجل تمام الى لهام جائر عابره ونهاه فقتله » .

وقد قررت الشريمة هرية القول من يوم نزولها وثينت في الوقت نفسه هسنده الحربة بالقيود التي تبنع من العدوان واساءة الاستعمال ،

وحرية القول في الحدود التي وضعتها الشريعة تعود فون شك على الاسراد والامم بالنفع وانتخدم ، وتؤدى التي نبو الانفاء والعب والاعترام بين الابراد والهيئات وتجمع علية أولى الام على الحق دون غيره ، وتجعلهم في حالة تعاون دائم ، وتتفضى على النمرات الشخصية والطائنية ، و هسذا كله ينقص العالم اليوم ، أو بيعث عنسه السالم لل يهندي اللهه .

ونستطيع أن نبين أن المشرعين الوضعيين بعد تجاريهم الطويلة ينقسبون اليوم تسبير: قسم يرى هرية القول دون تهد ألا تميا بيس النظام العلم وهؤلاء لا يعمرون الأخلاق اى اعتبام ، وعليهي رايم، يؤدى دائها ألى التباغض والتنافذ والمتحرب قسم المقلاط والغورات ومعم الاستقرار - وقسم آخريرى تقييد هرية الراى في كل ما يخالك راى المتكين ونظريم للحياة ، ونطبيق رأى هؤلاء يؤدى ألى يكيت الآراء الحرة وابعاد المناسر المسالحة عن المحكم ، ويؤدى في النهاية الى الاستبداد ثم القلائل والمؤرات ،

ونظرية الشريعة الإسلابية تجمع بين هاتين النظريتين اللين تأخسف بهما دول العام ، خلاف الشريعة الله بالحرية على العام ، خلاف الشريعة على العام ، ولا بالتقييد على الطالقة ، فالقامدة الإساسية في الشريعة هي هرية القول ، والمتبعد على اطلاقه ، فالقامدة الإساسية في الشريعة هي هرية القول ، والتبعد على هذه الحرية ليست الا فيما يهس الإخلاق أو الأداب أو النظام ، والواقع التي دا لتي دهد مدينة المخالق والأداب والنظام ،

ويبكننا بعد ذلك أن نقول أن الشريمة الاسلابية تبيع لكل أنسان أن يقول ما يشاء دون عدو أن فلا يكون شنابا ولا عيابا ولا تألفا ولا كانبا .

والنصوص التراثية تعتبر دستور التول في الشريمة وهي توله نعالى :

الدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسفة وجادلهم بالتي هي احسن » .
 النحل -- ١٢٥ --

وتوله :

« خَذْ بالعقو وابر بالمروف واعرض عن الجاهلين » .

(الأعبيراف -- ١٩٩)

وتوله:

وقوته . « ولا تسبوا الذين يدمون من دون الله فيشموا الله عدوا بشر علم » .

(ألاتمسام ١٠٨٠)

وقوله :

« لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم » .

(التسماء - ١٤٨ -

وتوله:

و ولا تجاذلوا أهل الكتاب الابالتي هي أحسن الا الذين ظلموا منهم » .

(المنكبوت - ٢١)

هذه هم نظرية الحرية بشسبها الثلاث جاعت بها الشريعة الاسلابية في وقت كان الناس نبه لا يفكرون بمقولهم ، ولا يحفلون الا بها وجدوا عليه آبادهم ، ويظهسر من ذلك أن الشريعة حين جاعت بنظرية الحرية لم تكن تجارى نطور الجهاعة أو تلمى رغباتها ، لان المعلم عله خلك الوقت لم يكن بهها انظرية الحرية ، و إنها قررت الشريعة هذه انتظرية لمترفع بها مستوى الجماعة ، وتتضمم نحو التقمم والرقى ، وقسمو بهم عن المحافظة ، وتضمم بحو المحافة ، كنلك كان تقرير النظرية لازما لتكيل الشريعة لازما لتشريعة الكيلة الدائمة .

ولقد سبتت الشريعة الاسلابية التشريعات الوضعية في تترير نظرية الحسرية باحد عشر قرنا على الاقل لان القوانين والتشريعات الوضعية لم تبدأ بتقرير حسفه النظرية الا في اواخر القرن الخلف مشر واوائل القرن الناسع عشر . . . حينها تساعت النظرية الا في اواخر القرن الخلف عشر . . . حينها تساعت مكرة شعاعت غكرة معتوق الانسان في القون الفريية اثر ميثق والانسان الذي ظهر عسام ۱۷۳۷ م وكان شرة الملسفة الاجتباعية في القرن الثابن عشر خصوصا نظرية « روسو » الام المقونة الاجتباعي » و الاصلاحات المصرة في الولايات المتعدة الاجريكية و دوسو » المتعدة الاجتباعية على علما مقولة الدينية أملية البريطانية ، والاعسلان الهام لحقوق الانسان وواجبانه الذي عبلته الدول الاجريكية في طوير « بجودا » عام 1914 م وقد الجانب الام المتوفق المتوزة والمتبدئ المالم لحقوق الانسان الذي مسسر في . . المتوزة والمتبدئ من بين جبلة أحداثه بنصه كل الحريات الاساسية ومنها المتاسكي والدين والمتبين من بين جبلة أحداثه بنصه كل الحريات الاساسية ومنها هرية التمكير والدين والمتبدئ و بين جلة أحداثه بنصه كل الحريات الاساسية ومنها عشر من هذا الاعلان ، عنصت المادة الثانية عشر على أن المائية عشر على المائية عشر على المرائية عشر على المائية على المرائية عشر على المائية المائية عشر على المائية عشر على المرائية عشر على أن المائية عشر على المرائية عشر على المرائية على المرائ

 لكل تسخص الحق في حرية التفكير والدين والضمير ، ويشمل هذا الحق حرية تغير ديانته أو عتينته ، وحرية الإعراب عنهما بالنطيم والمارسة واتامة الشمسعائر ، ومراعاتها ، سواء اكان ذلك سرا أم جهرا ، منفردا لهم النجماعة » .

ونصت المادة التاسمة عشر على أن :

 « لكل تسخص الحق في حرية الراي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتمال الآراء ، حون اي تدخل واستقاء وتلقى الاتباء والانكار دون تقيد بالحدود الجغرائيسة وبلية وسيلة كانت » .

وجات الانتائية الدولية بشان الحقوق المنية والسياسية والذي والمتت طيها الجمسة المومية للامم المتحدة في 11 ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، ووافقت عليها جمهورية بمحر العربية بالمرار الجمهوري رقم ٥٦٦ اسنة ١٩٨١ ،

بهتنمة جاء نيها :

حيث أن الاعتراف بالكرابة المناصلة في جبيع أعضاء الاسرة الدولية وبحثوثهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها يشكل استقادا للبياديء المطنة في ميثاقي الاسسم المتحدة ، الساس الحرية والمدالة والسلام في العالم .

و اقرارا منها بأن مثال الكاتفات الانسانية الحرة المندمة بالحرية المعنية والسياسية والمتحررة من الخوف والحاجة انها يتحتق نقط اذا قابت أوضاع يمكن معها لكل فسرد ان يتمتع بحقوقه العنية والسياسية كذلك بحقوقه الانتصادية والاجتماعية والثقافية ،

ونظرا لالنزام الدول بموجب ميثاق الابم المتحدة بتمزيز الاحترام العالى لحلسوق الانسان وحرياته وبراماتها ،

وتتديرا منها لمسئولية الفرد ، بما عليه من واجبلت تجاه الافراد الآخرين والمجتبع الذي ينتمي اليه ، في الكماح لتعزيز الحقوق المقررة في الاتفاقية الحالية ومراعاتها .

لذلك مقد اكتب الاتفاقية على حرية الانسان في مكره وعليمته وحريته في التعبير وحقه في المساواة بغيره من الامراد أيام القانون وذلك في المواد ٢ ، ١٨ ° ٢ / ١٩ ° ٢ ، ٢ ° ٢ ،

وظاهر مما سبق أن الشريعة الإسلامية قد صبقت التشريعات الوضعية في تقرير مسلم نظرية الحرية بلحد عشر قرنا على الاقل ، لان القوانين الوضعية لم بعدا بتقرير هسلم النظرية الا في أو اخر القرن الثانين عشر وأو إنان القرن التضمع عشر ، اما قبل ذلك علم تكن هذه القوانين تعترف بالحرية بل كانت اقسى المقويات تخصص للمسكرين ودماة الاصلاح ولن ينتقد المقيدة التي يعننقها أولوا الابر ، هذا هو الواقسع وهذه حققق التسليخ .

فين شباء بعد ذلك أن يعرف كيف نشبك الاكثوبة الكبرى التي تقول أن الاوربيين هم أول من دعا للحرية غليطم أنها نشبك من الجهل بالشريعة الاسلامية ، وقد يعسفر الاوربيون في هذا الجهل أبا نحن غلن نجد لانفسنا عفراً .

٣ ــ لاعقاب بدرن جريعة : ـــ

ان كل انسان يعيش في ظل الاسلام في ملين من أن يتخذ شده أي أجراء بسدون

تحقيق ، وقد وضسخ الثران عدة قواهد تقضى بضرورة أجراء تحقيق عادل فيها ينسب لاى انسان بن اتهابات ، بن أجل الا تتخذ أجراءات ضد فرد أو جبامة دون الوقسوف على حقيقتها فقال سبحةه وتعالى :

تسال تعسالي :

« اجتنبوا كثيرا من الظن ان بمض الظن اثم » .

(المجسرات - ١٢)

 د ان جامكم غاسق بنبا غنيفوا ان تصبيوا توما بجهالة غنصبحوا على ما فطنسم غلبين » .

(العجسرات ١٦٠)

ويتول سيدنا عبر رضى الله عنه: 8 لا يؤسر رجل في الاسلام الا بحق 6 والعقى Judicial Process of Low المن من وجهة نظره هنا هو ما يسمى الآن تعقيقا قاتونيا ملدلا علم الله على عربة الانسان وجود نهمة موجهة ضده 6 وأن يعطى فرصة المفاع الكلل عن نفصه 6 وأن يحاكم المام حكمة عادلة ، لما ما هو دون ذلك فلا يسسمى عدلا .

ان المثل العام يتنضى أن يكون مقلب المنتب عقابا عادلا منصفا ، أما أن يلغى التبضى على الإنسان ويوضع في الإغلال دون تهمة ومحاكمة عادلة عهذا سلوك لا يوجد في الإسلام ، وقد جمل القرآن تعقيق العدل والإنساك واجبا على كل من الحسكومة ودار النضاء الاسلامية ، قال نعالى :

« واذا حكيتم بين الناس أن تحكيوا بالعدل » .

(النساء ــ ۸۵)

ومعد اعد عشر قرنا قررت القوانين الوشسية ، هذا الحق غصدر الإعلان العالى لحقوق الانسان عام ١٩٢٨ بقضينا في مادته الحادية عشر أن :

(۱) كل شخص منهم بجريعة يعتبر بريئا الى أن تثبت أدانته تأتونا ببحاكمة مانية تؤمن له نبها جميع الضيالات الضرورية للعناع منه . (٧) لا يدان أي شخص من جزاء أميال أو ابتناع عن أميال الا أذا كان ذلك يعتبر جرما وبقا للتقون الوطني أو الدولي وتت الارتكاب ، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك ألتي كان بجب توقيعها وقت ارتكاب الجرم » .

كما السارت الانتفقية الدولية بشمل الحقوق المنية والسياسية الى هذا الحق ونست عليه في المادة التاسعة حيث الررت أن :

1 ... لكل فرد الحق في الحرية والسلابة الشخصية ولا يجوز التبض على أحد أو أيتفه بشكل تصنفي . كما لا يجوز حرمان أحد من حريته الا على أساس من القانون وطبقاللاجز أدات المتررة فيه .

 ٢ --- يجب ابلاغ كل من يتبش عليه بأسباب ذلك عند حدوثه كما يجب ابلاغ---غورا بأية تهمة توجه اليه .

وأكنت على هذا الحق أيضا المادة الخطيسة عشرة من الإنعاقية الدولية المذكورة .

١ -- هربة الروح أو حق المياة : ...

ورد في القرآن الكريم ذكر أول حادثة تقل ، وكانت أول واقعة في الناريخ الانساني أز هق غيها أنسان روح أنسان آخر ، المتنضى الابر حينذاك أن يعرف الانسان احترام الروح ، وحق كل أنسان في الحياة . . . ثم يقول القرآن بعد ذكر هذه الواقعــــة : « من تقل نفسا بغير نفسي أو فساد في الارض فكانها تقل الناس حبيما » .

ولقد أقر القرآن في هذه الآية أن قتل أى انسان يعد تقلاً الانسانية جمساء ، وفي مقابل هذا جمل حماية روح أى انسان تعدل حماية أرواح النوع الانساني باسره ، ومعبارة أخرى أن الانسان أذا أجتهد في حماية الحياة الانسانية مقد أحيا الانسان ذاته ، ويله من جهد خير حتى أن الله جعله مساويا لاحياة الانسانية كلها باستقناء حالتين : سـ

الاولى : من تتل شخصا عن عبد ينتل تصاصا بنه .

الثانيَّة : بن ماك في الارض نسادا نقطه حلال ،

غالله تعالى بين اصول ومباديء حملية روح الانسان منذ بداية التلريخ الانسلني . لها الفكرة التي تزعم أن الانسان قد خلق في ظلام وتيه ، ولنه قتل المعيد من بني جنسه ، ثم فكر في مرحلة ما في حتيبة الافلاع من قتل بني نوعه ، انها هي فكرة خطائســـة من اساسها ، وتقوم على سوء الظن بالله تعالى ، لان القرآن يذكر لمنا أن الله حدى الانسان منذ بداية خلقه ، وأن هدايته له تضيئت تعريفه بحقوق الانسان على الانسان .

وجات التشريمات الوضعهة وقررت حق الانسان في الحياة غلك الإملان المالي لحقوق الانسان في مادته الثالثة على أن :

الكل فرد الحق في الحياة و الحرية وسائمة شخصه » .

واكنت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية هذا الحق منست في المدادة المسادسة على أن :

ا ... لكل انسان الحق الطبيعى في الحياة ، ويحمى التانون هسسذا الحق .
 ولا يجوز حرمان أي من حياته بشكل تصنفى .

٢ — يجوز إيقاع حكم الموت ، في الاتطار التي لم تلغ نبها مقوبة الاصدام ، بالنسبة الاكثر الجرائم خطورة نقط طبلة القانون المبول به في وقت ارتكاب الجريسة وليس غلالما لنصوص الاتفاقية المطلبة والاتفاق الخاص بالوقاية من جريمة أبسادة الجنسي والمقلب عليها . ولا يجوز تفيذ هذه المقوبة الا بعد صدور حكم نهائي صسادر عن محكة بخدصة .

٢ - اكل محكوم بالموت الحق في طلب العنو أو تخفيض الحكم ٤ ويجوز مسبح
 المنو أو تخفيض حكم ألموت في كلفة الإحوال .

 لا يجوز فرض حكم الموت بالنسبة للجرأم التي يرتكها أشخاص تقسسل المبارهم عن ثباتية عشر ماباكبا لا يجوز تنفيذه بالبراة حابل - اليس في هذه المادة ما يمكن لاية دولة من الدول الاطراف في الاتفائية الحالية الاستفاد اليه من أجل تأجيل الفاء ماوية الاعدام أو الحيلولة دون ذلك الالفاء ».

عن الاشتراك في العبل السياسي : __

قرر الاسلام للانسان ــ ضبن بها قرر بن حقوق أساسية ــ حق اشتراك كل أفراد المجتمع في الحكومة ، أذ لا بدوان تسبير الحكومة ببشورة الافراد ، يقول القرآن السكريم :

﴿ لُيستخلفتهم في الأرض € ،

(النسور ـــ ٥٥)

وقد جاء الضمير هنا في صيغة الجيع فقال ليستخلفنهم كلهم لا بعضهم ، فالحكومة ليست لفرد أو اسرة أو طبقة ، بل حكومة الإبة بأسرها وتتكون ببشورة الإفسراد كلهم فقال سبمانه وتعالى :

د وأمرهم شبوري بينهم 4 ·

(الشسوري - ۲۸)

وقال تمالي : دوشناور هم في الابر ٢٠٠

(آل عبسران -- ۱۵۹)

يعفى أن السكومة تسير بالتشاور فيما بين الأيراد ، وتوضيح كلمات مبر رضى الله عنه هذا الأمر توضيحا تابا اذ يتول * ليس لاحد أن يلى أسسس المسلمين دون بشورة بنهم * .

غين رضى به المسلبون ولوه لهرهم ، وبن لم يرضوا به قلا حكم له عليهم . وعلى هذا يقيم الاسلام المكومة على مبادىء الشورى والنينقراطية ، وبن سوم هسنظ المسلمين أنه لا يزال ينرض عليهم عبر الدوار التاريخ حكام غير شرعيين ، وليكن بعلوما أن الاسلام لا يبيع لنا نحن المسلمين عولية علل هؤلاء الحكام ، وتوليهم المسلمة ليس الا نصفة خدية لجهل المسلمين الآن وصالتهم .

ومما سبق بنين أن الاسلام والمسلمين مرفوا من أربعة عشر قرنا حق الاشتراك في الميل السياسي وفي المساركة في ادارة شنون البلاد ، ابل أن تعرفه القسسوانين الوضعية ، . . ثم جانت التوانين الوضعية بعد أحد عشر قرنا وقررت هذا الحق ملكد علمه الإعلان العالى لحتوى الاتسان في المادة الحادية والمشرين حيث قالت:

 ا سد لكل شخص المق في الاشتراك في ادارة الشئون الملية لبلاده أبا بباشره واما بواسطة مبطين يختارون اختيارا حرا .

٢ - لكل شخص نفس الحق الذي لفره في تعلد الوظائف الماية في البلاد .

٣ — أن ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر من هذه الارادة بانتخابات بزيهة دورية تجرى على أساس الانتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجبع ، أو هسب أي إجراء مماثل يضمن هرية التصويت » .

وصعوت الاتفاقية الدولية بشبأن الحقوق المدنية والسياسية وتررت ذات الحق في المادة الشابسة والعشرين . . .

٦ ــالمندل: بــ

والعدل مع بنى الانسان مبدأ أساسى حتمى من مبادىء القرآن الكويم ، يقول الدآن :

« ولا يجر منكم شنأن توم على ألا تمدلوا اعدلوا هو اترب للتقوى » .

(المائنسدة A)

ويتول تمالي:

« أن ألله يلبر بالمسدل والإحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن المحسساء والمنكسر والبغى » . (التحسسل سـ ٩٠)

وتولسمه :

« أن الله يأمركم أن تؤدوا الإمانات إلى أهلها وأذا حكيتم بين الناس أن تحكوا المستدل » . (النسساء - ٨٠)

وبيين الاسلام في هذه الايسات المبدأ الذي لابسد من اتباعسه مع الانسسان فردا أو جماعسة بالمساف تام في كل الظروف ، وسواء كان مع الاسدقاء أو الاعداء ،

وبعد برور حوالي أحسد عشر قرنا بن تقرير الاسلام لهذا الحسق جساعت القوانين الوضعيسة لفقرر ذات البسط . . . ، فهي حين قررت هذا الحق علم علت بجعيسه و أنها سارت في (شسر الشريمة الاسلامية واحتدت بهداهسا وتأكد هذا البسدا في الاعسلان المالي لحقوق الانسسان المسسلار في ديسمبر سفة ١٩٤٨ بالخادة العاشرة بنسه القاسرت :

« لكل انسان الحق على قدم المساواة في ان تنظر قصيته أمسام محكمة مستقلة نزيهسة نظرا عسادلا طنيا منواء لكان ذلك للقمسل في حقوقه او التزاياته أو الانهابات الحنائية الموجهة اليسه » .

ونصت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الدنية والسياسية على هذا الحسق ايضا في التهسا الرابمة عشر ،

المعاية من التعليب والمعابلات القاسية والمعطة الكرابة .

من بين حتوق الانسان الاساسية في الاسلام أن تصان عزته وكرامته وسساء وجهه ، فقال تمالي :

ولقد كرمنسا بنى آدم وحملتاحم فى البر والبحر ورزئتاهم من الطبيات وغضلتاهم
 على كثير ممن خلفتا تضييلا ؟ .

وفي حجة الوداع خطب الرسحول صلى الله عليه وسلم نقال: ٦ أيها النأس لن مباعكم ولموالكم عليكم حرام كعربة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكحم هذا اللهم تسد بلغت اللهم فاقدصهد . كل المسلم على المسلم حرام تبه وماله وعرضه ٢ . و هذا الحق نسره اللاز كي سورة الحجرات بلل :

وهذا الحق قشره اللزان في سوره الحج

ا ــ لا يسخر قوم من نسوم ، ٢ ــ ولا تفارو ا مالالقساب ،

٣ _ ولا يغثب بعضكم بعضا .

يعنى منم كلمة الاشكال التي من شائها المسلس بعزة ، الانسان وكرامته ، فلا تجوز السخرية بن احسد هاشرا كان أو غائبها ، ولا يجسوز اطسالاق ما تبعم من

الفاظ عليه ، لان حــق الاتسان القانوني ألا تتعرض كرامتــه وحياؤ ُ للخفش و التجريح سن قبل أي أنسان والا يتعدي عليه احــد باليــد أو اللـــــان .

ولكن في العصور الوسطي هانت كرابة الانسان ، وعزته ، هتى مسسلات حقوق الانسان بصدور اعلانسات هذه الحقوق و آخرها الإعلان العالمي لعقوق الانسان سنة ١٩٤٨ والذي حظر تعذيب المتهم فنصت المادة الخليسة منه على أن:

« لا يُعرض اى أنسسان للتعذيب ولا للعقوبات أو الممايلات القلسسية أو الوحشية أو المحلة بالكرامة » .

وأكنت هذا المعنى الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية عنصت المادة السامعة بنها على أنسه :

« لا يجوز اخضساع اى نرد للتعنيب او لعنوبة او معاملة تاسسية وغير انسانية او مهيئة وعلى وجسه الخصوص ناته لا يجسوز اخضساع اى نسرد دون رضائه الحر للتحارب الطلبة او الطبية » .

وتـــد اصدرت الجمعية العلمة للابم المتحدة في ٦ ديسبير سنة ١٩٧٥ املانــــــا بشأن حماية جميع الاشخاص ضد التعذيب وغيره من العقوبات أو المصلات القاسسية أو غير الانسانية أو المهينة ٤ (الترار رقم ٣٤٥٧) .

ونصبت المادة الاولى بن هذا الاعلان على أن :

« التعذيب في خصوص هذا الاعسلان يشمل كالهمل بستخدم لاحسدات ألم او معاتاة بدنية أو معلية شد أحد الاشخاص بواسسطة موظفين عموميين أو بناء على تحريضهم ، وذلك لتحقيق أهداف معينة وخاصة الحصول على مطومات أو اعترافسسات » .

وحظرت المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٣ ، ٧ ، الالتجاء الى التعذيب ونصت على التدابير الوجب انخاذها الوجبة ، ونصت المسادة ١٢ من الإعلان المذكور على أن الاتوال التي تصدر بناء على تعذيب لا يمكن الاستفاد اليها كدليل في الدموى سسواء ضد المنهم أو ضد أي شخص آخس ،

مذا وقد نصت الفقرة الثقيسة من المادة ٢٢ من مشروع المبادىء لحمايسة جبيسع الاشخاص الخاضعين تحت اي شكل من أنسكال الحجز أو الحبس على عدم جواز استعمال الاكراء أو القطيب أو النهديد باستعماله دون حسق أو اسستعمال اليسة بسائل أخرى للاستجواب تحرم المنهم من حريفه في القرار أو الذاكسرة أو المختم على الابور . (١)

يتضع بن هذه المجالة السريعة لموضوع هذا البحث أن تصور حقوق الانسان في المعلم الغربي لا تاريخ له ولا وجود تبل قرنين أو ثلاثة وأن هذه الحقوق بالرغم من أن المالم ما يقتبا يرددها و يطنطن بأسسمها سابس وراهها أيسة مسلطة أو قدوة بنندة sanction ، بل هي مجرد ابأن ورغبات صبت في كلمات والفاظ ساحرة براقة ، غاملان حقوق الانسسان العالمي المسادر في ديسسبر سنة ١٩٤٨ لم يكن أكثر من نموذج ومعيار لم يتبعه أي شعمب من الشعوب ، أو يعمل وفسسق نصوصيه ، لاسه ليس معاهدة فعالة تعلى الحقوق اسائر الشعوب .

ماذا نظرنا الى الاسلام رايده قد أقر اعسلان حقوق الانسان في كتابسه

 ⁽١) أعد هذا المشروع بالتماون مع سكرتارية الاسم المتحدة بنساء على طلب اللجنة اللوعيسة لتم التمييز وحماية الإنكيات .

الكريم ، وهو ما أزاع ملخمسه الرسول عليه المسلاة والمسلام في حجة الوداع . وبعد اقدم بكثير من اعلان الامم المتحددة وموانيقهسسا ، وانباعه مرض على الامسة الاسلامية ، سواءمن الناحيسة الدينية لم الخلقيسة .

مقد تولى الله جل شسقه وضع الشريعة ، وانزلها على رسسوله نوفها من الكبال ليوجه الناس الى الطاعات والنصائل ، ويحلهم على السسامي والتكامل حتى يصلوا أو يقتربوا بن مستوى الشريعة الكامل وتسد حققت الشريعسة ما أراده لها العليم الفير ، غادت رسالتها احسن الآداء ، وجعلت من رعساة الإسل سادة للعالم ، ومن جهال البادية معلهن وهداة للابسائية .

ولقد أدت الشريعة وظينتها طالما كان المسلمون بتبسكين بها عابل المسلمون بتبسكين بها عابل المسلمون الاوائل وعملوا بها وهم قلسة بمستضعفة يخانون أن يخطفهم الناس ، فاذا هم في عشرين سنة مسلحة العالم وقسادة البشر ، لا صوت الا صوتهم ، ولا كلية تعلو كليتهم ، وما أوصلهم لهذا الذي يشسيه المهسرات الا الشريعة الإسلامية التي عليتهم وادبتهم ، ورقتت نفوسهم وهذبت بشساعرهم والمعرقيم المزة والكرامة ، والمختلم بالمساواة التالية ، والمعدالة المللقة ، والوجبت عليهم الاتم والعدوان وهردت علولهم ونفوسهم من نير الهمالات والشموات وجملتهم يعتقد عون أنهم هير ليسة الهرجت المناس يلمرون بالمعرف ، وينهون عن المتكر ، ويؤمنون بالله .

كان ذلك حال المسلمين طالما تبسسكوا بشريعتهم ، غلبا تركوهما واهلوا احكامها تركهم الرقى واخطاهم التقسدم ، ورجعوا التهتزى الى الطلمسات التى كقسوا يعمهون غيها من قبل فصادوا مستضعفين مستعبدين لا يستطيعون دفسع معدد أو رد طاهم ،

وتسد خيل للمسلمين وهم فى غيرتهم هذه أن تقسيم الاوربيين راجسم لقوانينهم وانظينهم ، فذهبسوا يتلفونها وينسجون على ينوالها ، فلم تؤدهم الا فسسلالا على ضلالهم ، وخبالا على خبالهم ، وضعفا على شعفهم ، بل جعلتهم آخرابها وشيعا ، كل حزب بنا لديهم فرحسون ، يأسهم بينهم شسيدند تحسسهم جميعا وقلوبهم شتى . كولو اراد الله بالمسلمين خير لعلموا أن الشريعسة الاسلامية وقسد جبساعت

كلية لا بشوبها نقص حابلة في طيانها وسائل التقديم والتطهور المستبر المبينيم ، من املح الشرائع المسور النقدم وعصدور التأفر على السسواء ، لابنها في كل الاحدوال ترمى الى تكون الجهامية الصالحة وتوجيهها دائها للتحديد الماستير والتطور الصالح ، فقد جساعت الشريمة كلله لا نقص فيها ، جليمة تحكم على حالة ، المتصدة لا تضرح عن حكها هالة ، شابلة لابور الاراد أو الجهامات والدول ، نهى تنظم الاحدوال الشخصية والمعالمات وكل ما يتعلق بالابراد ، وتنظم هون عصر ، الحكم والادارة والسياسية وغير نكل مما يتعلق بالجهامة ، كما تنظم دون عصر ، أو لزمن دون زين ، وأتها هي شريعمة كل عصر وشريعمة الزمن

وتبل أن أتمى هذا البحث المتوافسه ، كنت أتبنى أن يكون ضين البعسوث المتحدد لهذا المؤتمر بحثسا يقدم بن جبيع نقابات المحليين العرب عن « تطبيق أحكام الشريمة الاسلامية سرحكم القوانين واللوائسج المخالفة للقرآن والمسابة سروما يترتب على بطلان النصوص الخالفة الشريعة » .

وانوجة بالسؤال الى كل مسلم يفكر ٠٠٠ و با الذي يبنمنا نمن المسلمين من اللهسة حكومات شرعية هتيتيسة في بلادنسا ، تميل ومسق الدستور الاسلامي وتفذ شريعة الله كابلة غير منتوسسة ا اندًا لو حققنا هذا المسبوف ترى شعوب المالم بنفسيها نظام حياتسا ، وتشعر أنه بغير هذا النور سوف نظل تألهة الى الإبد في هذه الظلميسية التي تعيش بين لججهسيا .

بلحوظة هابسة :

بعد صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسسان في ديسمبر سنة ١٩٤٨ ؛ انجهسست الام المتحددة الى مواد معاهسدة تقرر الام المتحددة الى مواد معاهسدة تقرر التراك تاتونية من جانب كل دولة مصدفة تقر التراك عنساك التراك تاتونية من جانب كل دولة مصدفسة . . . وفي نهايسة الاسمر تقرر ان هنساك حلجة الى انتخابين وليس تتاتية واحدة :

الاولى : تتفاول الحقوق المدنية و السياسية .

و الأخرى: تعلج الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

وقد تم مساغة الاتفاتيتين مادة مادة ، وكان بَلك في بادىء الامر في لجنسسة حقوق الانسسان ، ثم في اللجنسة الثالثة التابعة للحيصة الماية ،

وفى ١٦ ديسمبر علم ١٩٦٦ صدقت الجمعية العلمة على الانفاقيدين الدوليدين والبروتوكول الاختياري .

ومضت عشرة أعوام أخرى قبل أن يصدق على الانفانيتين عدد كات من السدول لوضعهما موضع التنفيذ ، وكان تنفيذ كل اتفانيسة ينطلب مصادقة أو « موافقسسة » ٣٥ دولة على الانسل ،

وعندما بلغ عدد الدول المسدقة ٣٥ دولة ، دخلت الانعاقية الدوليــــــــة الخاصة بالحقوق الاقتمـــادية والاجتباعية والنقاهيــة حيز النقهيد ، وذلك اعتبــارا من يوم ٣ يناير عام ١٩٧٦ .

اما الاتفاقية التناصة بالحقوق المدنية والسياسية فقد وضعت موضـــــع التنفيذ يوم ٢٢ مارس علم ١٩٧٦ وــع البرونوكول الاختياري المحق بهـا ، الذي حصل بالفعل على تصديق عثير دول ، وهــو العــد الادني المطلوب لدخوله حيــــز التنفيــــذ .

ويتمهد الدولة التي تصدق على الانعاتية الدولية للحقوق المنية والسياسسية بحماية شعبها بالقائدون ضد المعاملة القاسسية ، وغير الانسانية والمهينسة ، وغير كل كان بشرى في الحياة والحرية والابن والحياة الفلسسة الشخص ، وتقر حتى الانتاتية العبولية ، و ويتضين الحق في يحاكمة عادلة ، وتحيى الاشخاص فسد الاعتقال او الحجز المصنى ، وتقر حرية التقكير ، والدياته ، وحرية الارتبسسان المولية المحتوق المنيسسة بالأنبيسسة الدولية المحتوق المنيسسة والسياسية المحلية المحتوق المنيسسة والسياسية تبيل الحد الامني لحقوق الانسسسان التي ودعت في المرآن الكريم ، والمناسبة للان عبدا مجهورية مصر العربية الإسلامية لم تصدق عسلى الجهوري رقم ٢٦ المناب المناب

الانسان لازالت تنتهك الى اليسوم بالانتقسال والتمذيب داخل السجون وانتهساك الاعراض هذا هو الواتع وهذه هى حقائق التاريخ نهل هنك امل فى أن نتخاصر من مارسسة هذه الاساليب الهجية التى لا تترهسا الاديان ولا الانسسانية النابهسة من المهوم المسحيح لهذه الاديسان ٠٠٠٠

انها الماسساة . . . ماسساة كل المسلمين من حكام ومحكومين . . وماسساة الأزمة التي مر ويمر بها الحكم في المالم الاسلامي تديما وحديثا .

انها الازمة وراء جاهليسة القرن العشرين والتى ارتدت الشرعيسة المستورية بعد الفساء الخلافسة في معظم بلاد المسلمين وعلى بسد حكلم باعسوا آخرتهم بدنياهم واستحبوا الضلالة بالقهدى واشتروا العاجلة بالأجلسة وباعوا ما بيقى بعا يغنى ، وياكن الله سبحاته وتعالى لا يظلم منتسل فرة ، . . وما كنسا لنيتلى بطل هسفا . . . وما كلسا لفتوسط بالمسلم علينسا هذا النسوع من الحكلم . . . وما كلسا لنترسط و احبابل مثل هذه الانظمة من الحكم الا اذا كتمنا بفتوينسسا واعبالنسسا العدم الكنسة ذلك .

غيا من رجل دين واحد في موقع المسئولية أو خارجها الا ويعلم أن الزنسسا بالتراضى بين البالغين وشرب الخير مباح اليوم في معظم بلاد المسلمين • ويعلم أن بيوت الدعسارة مصرح بها في معض بلاد المسلمين •

وما من دستور وضعى وضع لبلد مسلم الا وشسارك في وضعه اسساندة من اساندة القادر، السلمين .

وما من استفتاء مزور الا واشرف عليه راعتبد نتيجة تضاة من تضـــــــاة المسلمين ورجال من رجال الشرطسة المسلمين .

وما من حاكم فرض نفست على شبعيه مسلم الا وطبسل وزير لسه وركسع على اعتب عرشت الملتون والمنافقة والمنافقة المسلمين المنتسون في لجهزة اعلامه وصفق لسه وهنف لطلمته البهيسة من هم في محل مستساطته من اعضاء المسلملة التدريعيسية .

لكل ذلك . . . انوجه يكل الايمان والرجساء الى زبلاننسا اعضساء اتحاد المحلين العرب بصفته البرلمان الثانوني للشعوب . . ان يوجه نسداء الى كل البسسلاد العربية المسلمة ان تصبح اطرافسا في الاتفاتيسة الدوليسة المتوق الانتصاب الدي والابتفائيسة والانتفائيسة والابتفائيسة والسيامسية والبروتوكول الاختياري المن نمنتد نحن رجل القصون النها مسوف تدعمان احترام حقوق الانتصان . . وذلك خلال فدسرة بصدة وبعده وبعدها يرسل استذكارا قسديد اللهجسة الى الدولسة الني لا تقدم على على هذه الخطوة مع لخذ بعض المواقف الإيجابيسة من خسلال الارتحاد ضد بلل الدولة .

جملكم الله عونا لكل انسان نتنهك هريته وآدبيته في بلاد العرب والمسلمين . والسلام عليكم ورحبة الله

ن نسسدار

نقابة المعامن بممر واتحاد المحامن العرب والمنظمة العربيسة لحقوق الانسسان بمناسبة اليوم العالى لحقوق الانسان (1)

بيناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للاملان المالى لحتوق الانسان ، يوجب بمثلوا نقسابة المحلين المحربين وانحساد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان النداء التالى للرأى العام العربى وللحكومات العربية وللمنظمات الشمسية والنقابية في الوطن العربى ،

ان الوطن العربي بعيش أرسة خاتة بند سنوات ، وتتجلى مظاهر هسدة الاربة في التراجمات والانتخابات التي أصابت بسيرة الاسة العربية في سعيها نعو تحتيق أهدائها التاريخية في الاستقلال ، والعربة ، والعدالة ، والوحدة ، والتبيسة وتأكيب أصابتها الحضاوية ،

♣ أن التراجعات والانتكاسات و, تحتيق هدف الأهداف يرجع في الاساس ألى نهيش الانسان العربي ، وحرماته بن حقوقه الانسانية وحرياته الاساسية التي نمت عليها الاديان السياوية والمواثيق الدولية . ويرجع إلى زيادة القهر والبطش والتذكيل الدفي يتعرض له هدف الانسان العزبي .

وق الوقت السدى تتضاعف نيسه المفاطر الخارجية ، ويشتد حصار تسوى الهيئة الإجنبية حلى يتدرات الوطنى العربى ، عان الاتسان العربى يشعر بتضاعف الحسار المروض عليه وعلى حركته وعلى حريته فى التعبير والمساركة فى داخل الوطن .

ولا سبيل لكسر هذا الحصار المزدوج لا باستمادة الانسسسان العربى
لحقوته وحرياته الاساسية ، وبن ثم تبكينه بن المسلوكة الكليلة والاسهام الفسلاق
فينساء وطنسه داخليا والدفاع منسه خارجيا ، لذلك :

أولا : 1 ... نطاقب الحكومات العربية أن تسدرك بأن لبنهسا الخارجي لا يتعلق الا بلن مواطنيها في الداخل ، وبأن شرعينها لا تستقيم الا برضاء مواطنيها ، واهترام حقوقهم الانسائية وحرياتهم الاساسية ، وانطالاتا بن هسذا الادراك غان على الحكومات العربية :

(1) ان تنف التزايلها الدولية الواردة في املان العالمي لحقوق الانسان الصادر في . اعتمال اعتقوق الانسان الصدر في . اعتمالها اعتمالها المتقوق المستنبة والسياسسسية والبروتوكول الاختياري بها ، وانتقلهة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والانتفاعة لعلم ١٩٧٠ . ونطلب الحكومات العربية الذي لم تصادق على هذه الوائيق والانتفاعة حتى الآن ان بعادر بالمصادقة عليها ، ومنتفذ كله الخطوات الدستورية الملازمة من الجسل وضع الاجراءات التلريسية لضمان المقوق المترة فيهاللواطنين العرب ،

(بي) ان تقوم بالفساء جبيع القوانين والمحلكم والمجالس الاستثنائية ، وبالفاء الاجراءات الخاصة بحالة الطوارىء ، وباطلاق كلفة المتطين والمعجزيان ، أو

⁽١) مبدر هذا النسداء في يوم الاحتمال المالي لحتوق الانسسان بدار النتابة يوم ١٢/١٠/١٤/١٢/١٠ (

احالتهم غورا الى المحاكم العادية ، وتبكينهم من السنفاع عن انفسهم ، وضمان حقهم في توكيل محاميهم .

(ج) ان تقوم بالفساء كاقة المعتقلات والسجون غير النظامية ، وبوضسم السجون النظامية العادية تحت الاشراف الكامل للسلطة القضائية ، والنمسك بالحد الادنى في معاملة المسجونين والمتظامين وضمان حقوقهم الانسانية المشروعة .

(د) أن توقف كافة ممارسات التعذيب الجسدى والنفسى ، وان تسسسدر التشريهات التي تجعل من التعذيب جريبة يعلقب عليها جذائها ولا تستط بالتقساح في الانظار العربية التي لا توجد فيها هدفه التشريعات ، وانخساذ الاجراءات الننفلة لاعبال صدف التشريعات في الانطار التي أصدوتها .

ثانيا : نطالب الرى العام العربى ان يسدرك ان الهزائم والانتكاسات التى حاتف بوطنه الكبر في السنوات الاخيرة ليست قسدرا محتوما ، وليست دلالة على عجز في الانسان العربي أو في شعوب لهته ، وانها هي بسبب عقم الحسكام وعجز الانظهة ، وان يسدرك ان قسعوب لهته قد سيطات في المساشي القريب انتصارات باهرة ، وقامت بلجيد الثورات ، وقدمت اعز التضحيات . وان يسدرك أن احسد السبلب الازمة الحاضرة ، بسل واهم أسبلها هبو التغييب القسرى للجماهي العربية عن المساركة في تقرير مصيرها والاسهام في صياغة حاضرها ومستقبلها ، والنهاء عن أوطانها ، وأن هسذا التفهيب بهدا بعصادرة الحريات الاساسية وللجماهي وينتهي بدعوك الانسان الغرد ،

انطلاقا من هـ ذا الادراك نهيب بالراى العلم العربي من المحيط الى الخليج :

(أ) ان لا يقبل والا يمسدق اى دعاوى تحاول نزييف وعيسه وخامسسسة تلك التى تنطوى على مقايضة الحريات الاسلسية وحقوق الانسان باهسسداف ومطالب شعبية اخرى - فتحقيق المدالة الاجتهاعية أو النتيبة الاقتصادية أو الوحدة العربية أو النضال ضحد الصحو الخارجي ، لا ينبغى ان تكون فرائع لمسسلارة الحريات أو اهدار أتمية الانسان في الوطن العربى - ان أهسداف الابسة العربية ومطالب جهاهيرها الشعبية هى كل متكامل ، لا ينبغى التذرع بمصادرة بعضها مقابل تحقيق البعض الآخر ، أن شهل هذه الدعاوى الزائمة في السنوات الاخيرة هى التى أوتعت بوطننا العربي الهزائم والانتكاسات .

(ب) أن يوتن أن المكومات العربية ... بهما مستقت نيسة البعض منها ... أن نقوم من تلقساء نفسها ببراعاة وصياتة حقوق الاتصان العربي ، أو السجاح للجماهير بممارسة حرياتها الاساسية ، وفي مقدمتها حقوق القعبر والمنتظيم والمشاركة السياسية ومن ثم يجب على الراى العام العربي أن يسمى لاتنزاعها بكل الصبل والوسائسسل المشروعة ، وأن يقسدم الدم المسادى و المعنوى للهيئات والمنظمات الشعبية العربية التي تصدى للعفاع عن حقوق الانسان العربي والعربات الاساسية للجهاهي م وأن يسارع الواطنون العرب بالانضهام إلى هدده الهيئات والمنظمات على المستويين القومي والقطرى .

دُفَتًا : نطالب الهيئات والمنظمات الشحبية ، وخاصة الاحزاب والاتحــــادات والتقابات والروابط المهنية ، بأن تــدرك انهــا الاحصاب الحساسة لا نقط لاعضائها وانبا ايضا لجماهي الايسة العربية ، وان عليها بالتالى مسئولية كبرى تجساه هسده الجماهير ، وخاصة في اوقات الازمات والمن القوبية ، وان تسدرك انها ككيانات منظمة لابسد ان تكون طلائع وضمائر شعوبها في المطابة بصيلة حقوق الانسسسان العربي واستعادة العربات الاساسية لشعوب الامة العربية ،

وانطلاقا من هـذا الادراك ماتنا تهيب بها:

(أ) ان تضع مسالتي حقوق الانسان والحريات الاساسية في قبة اهتباءاتها ، وفي جسداول أهبالها ، وان تنشأ لذلك لجانا متخصصة في أجهزتها ، وتفرد لذلـــــك بكانا مربوتا في نشراتها ومطوعاتها .

(ب) أن تقدم الدعم المادى والمعنوى للمنظمات والروابط واللجان التي دميل في مجال النفاع عن حقوق الانسان والحريات على مستوى الوطن العربي الكبسير وعلى مستوى كل قطر عربي .

(ج) ان تتسارك مساركة معلة في الحيلات الجياهيرية والاعلايية لنوعيـــــــة الرأى العام العربية بالعيسة ، في الرأى العام العربي باهعيــة الدغاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية ، في مهلوسة الضغط على الحكومات العربية لكى ترعى هـــذه الحقوق والحريات ولمــكى تك عن انتهاكها والعبث بها .

ولفيرا . . الاسد من التنويه بأن اهدار حتوق الانسان في الوطن العربي قسد ومسل الى درجلته القصوي في السنوات الاخيرة . وهو الابر السذي لا يحسب بسه المواطنون العرب فقط بل انسه استرعي انتباه واهتبام العديد من المنظمات الدولية الرسية و غير الرسية في هدذا المسدد حديث العربية في هدذا المسدد حديث العالم كله ، وخاصة ما يتطق منها بالتعذيب .

طليكن عام ١٩٨٥ بداية صحوة عربية من اجل حقوق الانسان وليكن عام ١٩٨٥ بنداية حيلة لا تتوقف ضند التعذيب في المعتقلات والسجون العربية .

وليكن عام 1140 بسداية مسمد جماهيري من اجسل استعادة الحريسسات الاساسية لكل الشموب العربية .

> انداد المدايين العرب غ**اريق أبوعيسى**

نتابة المابين

المسند الفواجسة

جمهورية مصر العوبية

المنظمة العربيسة لعنوق الانسان غنعي رضوان

كلمـــة الامين المــــام لاتحــاد المحلمين المــرب في الاحتفال بالميد السادس والثلاثين للامــلان المالي لحقــوق الاتمــــان (١)

السيد الاستاذ غاروق ابو عيسى المعامي

سسيداتي سسادتي

الاغوة الاساتذة والزيلاء الإجسالء

شيونفا الكسرام ...

اسبحوا لى ان اخى جمعكم الخير والنبيل - اذ تلتمى فى تدمى الحق والعروبة ، فى تلمة النصال من اجل الدينة المصريين ، فى نقابة المحليين المصريين ، الشمير الحى الشمعب مصر ، انتخلف سويا يقعيد السلدس والثلاثين للإعلان المصالى لحقوق الانسان . فشكرا لكم على تلبية دعوتنا ، وشكرا لمجلس نقابتنا الموسسرة الاستان الموسسرة الاستان على تبنيهم خذا المؤتبر الذى يمثل شممة فضيئها ضمن بالمبين واتصدها الاعتماد المعرورة ، لا يعيز بينهسسات بينس أو لون أو دين أو لغة أو تباين فى الراي والمقدد ، الم تلاقعى قطى اسل واحد وعزيز ، هو اعلاء شان حقوق الانسان ، وانتضال من أجل اعترامها وتنفيذ كافة المهود والمواتيق المعول بها ، وفي صدرها الإعلان المالي لحقوق الانسان ،

ايهسسا الإغسوة ٠٠

ان احتفالنا بهذا اليوم العالى لحقوق الإنسان يأتي مواكبا لعدة مناسبات:

 ١ - مرور أربعين علما على زوال واندحار النازية والفاشية المسكرية التسى أزهنت الارواح ودمرت التراث الانساني وعطلت بمسيرة التطور والبناء .

 ٢ - مرور لربعين علما على تأسيس أنحاد المحلين العرب الذي تأسس علم ١٩٤١ في اطار تحوك طلائع لهنا العربية من القلونيين والمحليين ، لواكمة المنقلج والمتعرب العالمية المتقلجة
 التأسيسة .

٣ -- انعتاد مؤتمر اتحاد المحايين العرب الخامس عشر خلال الفترة بن ٣ -- ٦ نوفبر الماشي بمدينة سوسه بالجمهورية التونسية تحت شعار « الدينتراطيسسسة وحقوق الانسان ضهانة أساسية للتحرر والتقدم والوحدة » .

وما انتهى اليه من قرارات وتوصيات تبس تضية القضايا وجوهر مضالاتنا جبيما وهي حقوق الانسان وهرباته الاساسية .

⁽١) القيت في الاحتفال باليوم العالى لحقوق الانسان في ١٩٨٤/١٢/١٠ .

ومنسقا مع تضحيات ونضال الشعوب المحبة للسلام والتي عانت من أهوال الفازيسة الهترية ودمويتها واهلامها في التوسع والسيطرة .

فقد كان صدور هذا الاعلان بارقة ابل الهبت الملايين من مختلف الملل والمقائد والمسارب ، وزرعت في قلوبهم الامل والبقين بانتراب الخلاص والانتصار لكراميسة الانميسان .

وعلى الرغم من أن الميثاق جاء مركزا أحتوى على ثلاثين مادة فقط الا أنه كان عهيقا ومسرا ، وفي حده المفاسبة اسمحوا لى أن أكرر على مسامعكم الكريمة نص مافته الاشيرة (المادة ٢٠٠): الثلاثين فيه .

« ليس في هذا الاعلان ما ببكن تأويله على أنه يخول لاية دولة أو جماعة أو فرد
 اى حق في التيام بأى نشاط أو أداء أى عبل يستهدف هدم أى حق من الحقوق و الحريات النصوص عليها فيه » .

لقد اخترت هذه المادة بالتحديد لان حكيها وبعد سنة وثلاثين عابا لم يعد في نظرنا تاهرا على ما ورد في الاعلان من حقوق ، أذ خلال هذه المسيرة الطويلة تتابعت بفضل نضال الإنسان وكماحه على كافة الجبهات والمستويات — العديد من الموانيق والمهود والانتفائية بها يزودها بقوة الانتفائية بها يزودها بقوة الانتفائية بها يزودها بقوة الانتفائية بها يزودها بقوة الانتفائية بها ينودها بقوة الانتفائية بها ينودها بقوة الانتفائية المحاصر بمرحلة الجبل القائن من حقوق الانسان ، غبالاضافية الى ما نضيفه بيئاتي الايم المنحدة المحل من مواد تنطيق بهائرة بحقوق الانسان (المتحدة والمواد ۱ ، ٥٥ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۷) ، مسدر المنافر المعالى الذي تلتي الان في عيده السادس والثلاثين ؛ في ١٠ من ديسمبر سنة الإعلان المالي الذي تلتي واحدثها واهها :

١ ــ الاتفاتية الدولية الخاصة بالمعتوق الانتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢ ... والانفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوك...ول الاختياري الملحق بها) نقد اعتبدا في ديسببر سنة ٦٦ ودخلا حيز التنفيذ في يناي...... ومارس سنة ١٩٧٦ على التوالي بحد أن صادق عليها النصاب اللازم من ال....دول (٥٥ دولة على الاتل) .

ان الدول المصنقة على الانعائية الاولى نلتزم بحياية شعبها بالقانون ضد المعابلة القاسية وغير الانساقية والمهنية ونلتزم بحق كل كان بشرى فى الحياة والمصرية وهرمة حياته الخاصة ، وتحرم الانعائية المهودية وتضين الحق فى بحاكمة عادلسة وحياية ابن الاشخاص ضد الامتقال او الحجز النصيفي ، وتقر حرية التفكر والضيم والديانة ، وحربة الراى والنسير والحق فى التجيع السلمى والهجرة وحرية الارتباط بالأخرين .

والدول التى تصدق على المهد الثاني تسلم بمسئولينها في ترمي طسروف معيشية أغضل لشعبها ، وتلتزم بتومير حق العبل والاجر العادل والابن الاجتباعسي والمستوى الكافي من الحياة ، بما يكمل التحرر من الجوع وتومير العلاج والتعليم ، وكذلك حق تشكيل النقابات العمالية والانضيام اليها ، لها أهم ما تضيفه البرولوكول الاختيارى فهو اعطاؤه الامراد حق الشكوى ضد بمارسات الدولة المنتهكة لحقسوق الامراد ، والزامه الدول بالتقدم بتقارير عن بدى احترامها لدخوق مواطنيها ، وإذا كان هذان المهدان هما الاحدث ضين سلسلة الانتقائيات الدولية المعددة المنيسسة بحقوق الانسان ، فهما أيضا الاهم أد تضيفنا في نصوصهما سائر لحكام حتوق الانسان تقريبا ، ثم وهذا هو الاهم ، كفلا انشاء لجيزة وادوات للازام بهذه الحقوق .

لقد أصبحت حقوق الانسان جبيعها وبلجيالها المتواترة ديثل رادعا أدبيا وقانونيا لاى دولة عن القيام بنشاط أو أنيان عبل يستهدف هدم أى حق من الحقوق النسوص عليها نميها جبيما ، ولكه بيدو أن تلأل النصوص وحدها ليست ترياتاً كفيا ضد يواقص الماضى وسلبياته أو ضد الانتهاكات التي نراها تبارس يوبيا في مواقع هديدة من بلاد العالم وخاصة في وطننا العربي حيث أصبحت جزءا من نسيج نظاينا السياسي العربي ،

ان تلك النصوص والاتناقيات والعهود وما استحدث من أجهزة وآليات لفسبط تطبيقها ليست كالية لتوقى انتهاك حقوقنا الثابتة في الحاضر أو المستقبل ، صواءا كنا شمويا أو مواملنين بل لإيد أن تتوفى القناعة والارادة والعزيبة والاصرار لدى الدول والهيئات الحاكمة ، وتبلها وفوقها ، لإيد أن تتوافر هذه الارادة لدينا نحن كأسسراد ومواطنين أو هيئات ومنظمات ديمقراطية ، من أجل تنفيذ جوهر هذه المواليسسقى وانشار روضها ومضاينها في جسد نظاينا الاجتماعي ،

وهنا يسرنى بل ويشرفنى أن أوجز لكم بهذه المناسبة ومن فوق هذا المنبسسر الذى يبثل شموخنا نحن المحلمين العرب بل وشموخ ابتنا المناشلة ، بعضا من خيرة اتحاد المعلمين العرب في هذا الشان:

لقد كانت قضية حقوق الانسان والحريات الاساسية هى القضية المحورية التى شخلت المحلمين العرب عبر مؤتبراتهم طوال الاربعين عاما الماضية سواء في جانبها السياسي البحت ، او انمكاسها المتاوني في مجال مووع القانون المخطفة .

كما انمكست عليها المهام النضالية التي واجهت الابة العربية طوال "معود الاربعة الماضية ، بدءا من مهام التحرر الوطني وبناه الدولة الحديثة حتى المهام التوميسسة كالوحدة وقضايا النتبية والمدل الاجتباعي ويبكن ملاحظة كل ذلك خلال الغنرات التاليسة :

1 _ الفترة بن بنتصف الاربعينات هتى الخبسينات :

وخلالها انسم تناول المحايين العرب لتضية العربات وحتوق الانسان بالمظهمو القانون المنافي اي نناول الحتوق والحريات في اطلر ببادى، وآليات القانون الوضعي النافذ ، كالبحث في الجناسر المنافونية الفنياء المناسر المنافونية لحق العناج أو حرية النشر التي غيز ذلك من التضليا ، دون أن يبتد التناول لتضليا محتوق الإنسان على أنها حتوق طبيعية يعتبر النضال من أجلها نضالا سياسيا مروعا ، ويرجع ذلك الى أن طبيعة المهمة المطروحة في ذلك الوقت كانت مهمة بناء الدولسسة وصباغة الهرا القانونية الرهصول بعض الدول العربية على استقلالهسسا الوطنسي .

٢ ــ الفترة بن الخيسينات حتى نهاية الستينات :

ونتيجة لتبيز هذه الفترة بعدد من التلواهر السياسية والاحداث القوبية ؛ التي
تتبلور في تداخل الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية وارتباط الاستقلال الوطني بمهام
البناء الداخلي لصالح الجماهي ، وظهور الجيوش الوطنية على بسرح الحياة السياسية
في عديد من الاقطار العربية ، وخصوصا بعد نتجر ثورة يوليو المطليبة في مسر ،
وتزايد المد التحرين في المنطقة العربية الر ذلك أذ اكتسبت قضايا العربات وحقوق
الانسان طابعا قوبيا ، خاصة بعد هزيمة يونيو ١٧ ، حيث اكد المحامون العرب أن
اللورة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق وتتطور مع قعر المواطن العربي مإن العربيات
الطبيعية للانسان والمواطن هي ضبان الاستقلال الوطني والمتعلق الاجتماعي ، وضبان
نجاح اى مشروع وحدوى ، كما وأن كمالة الحريات العلمة هي الاساس الاول للخروج
من حالة الهزيمة التي مني بها الوطن العربي ، والاجاط الذي مني به المواطل العربي ،
من حالة الهزيمة التي مني بها الوطن العربي ، والاجاط الذي مني به المواطل العربي .

٢ ـ فترة السبمينات والثمانينات:

شهدت هذه الحقبة تزايدا ملحوظا لانتهاكات حقوق الانسان والحريات في الوطن المربى ، وخاصة في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني . كما برزت طبقات طنيلية سيطرت على اجهزة الحكم في العديد من البلدان العربية ، حرمت الجماهير المريضة من حقوقها العادلة في الثورة الوطنية ، والدغاع عن مصالحها عبر نقاباتها ومنظماتها السياسية وصحفها ، كما حاصرت علل الواطن العربي عبر أدوأت الاتصال الخطيرة من اذاعة وتليفزيون وصحف وسينما ومسرح ، وذلك بغرس قيم جسسديدة تضرب جذوره وانتمائه الوطني ، ونقوم بعملية غسيل جماعي للعقل العربي ، بالاضامة الى محاصرة المواطن من خلال معدته ، وذلك بالهائه بمطالب الحياة ومشاكل العيـش اليومية ، وقد تفننت هذه الطبقات الحاكمة في استبدادها ، ما بين استخدام القانسون كلطار لتكريس هيئتها وتهرها للبواطنين وذلك بابتكار نظم المحاكم والتوانين الاستثنائية والسمى للسيطرة على النقابات والمنظمات الشمبية ، ومحاولة توظيف الدين لمواجهة قوى التغيير المسحوقة ، الراغبة في بناء مجتمعاتها ، وفقا للعدل الاجتماعي الذي هو جوهر الاسلام ومنطلق جبيع الرسالات السباوية ، وازاء ذلك مان المحامين العرب قد تيبوا الاوضاع المتردية لحتوق الانسان ، وعلاقتها بتزايد الهجمة الامبرياليــــة والمبهيونية على المنطقة ، على اساس أن بقاء الانسان المربى محروما من حقوقسه الاساسية ، ومعزولا عن تضاياه الوطنية والقومية ، تشكل قدرا كبيرا من أسباب الهزائم المسكرية والسياسية التي أصابت الابة العربية . اذ دفعت بالمواطن العربي الى دائرة اللا قمل و اللا مشاركة ؛ ونبت لديه نوعا من الاتكالية و اللاببالاة وهذا هـ...و جوهر الازمة الراهنة التي نميشها .

كيف نواجه الازمة ؟

هذا السؤال طرحته الابنتة العابة على نفسها وخاصة بع بداية عام ١٩٨٤ وبعد تدارس لتشاط اتحاد المحابين العرب على الساحة الدولية والخبرة النسبي تكونت لديه ، بن خلال عضويته الاستشبارية لدى المجلس الانتصادى والاجتباعي الدابع اللامم المتحدة ، وياعتباره بنظبة عربية دولية غير حكوبية ترتبط بشبكة المنظمة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة بالمنطقين المسلسفين في سجون الانتظمة ، والمختدين والاسرى من الطسسسطينين واللبنابين في سجون ومعتقلات العدو الصهيوني ؛ ناتنا قد وضعنا ايدينا على اسباب القصور بداية الخطوة الاولى على الطريق الصحيح .

وأسباب القصور هي :

 ا -- غياب الدور الفاعل للمنظمات العربية غير الحكومية ، وعدم وجود اطار استشارى يربطها بالجامعة العربية والمنظمات الاعليمية الدولية الاخرى مثل منظمة العلوم والتربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

٢ -- نجيد الاعلان العربي لحقوق المواطنين في الدول العربية ، وبتاته حبيس ادراج المكاتب بالجامعة العربية ، بالاضافة الى عدم التصديق على الانقلتية العربية لحقوق الانسان .

٣ - ضعف المبادرات الشعبية المنظية ، في مجل حقوق الانسان بدرجة جعلت بعض المنظبات الدولية مثل منظمة العفو الدولية تتبد صعوبة في انشباء غروع لها أو مجموعات انصار بالانطار العربية المنطقة .

خياب الوعى بتدريس حتوق الانه بان والاعلام به ، حتى في ميدان المسل
 الملمى مثل مراكز الابحاث وكليات الحتوق وميدان المسحافة والاملام .

وأواجهة ذلك: ما المنا قد تبنينا طوال العام الحالى كانة المبادرات الساعيسسة لتنظيم الجمعيات والجهود النردية في مجال حتوق الانسان ، وخاصة الاسهام في دفع وتنهية نشاط المنطبة العربية لحقوق الانسان التي كانت عند نشائها وحتى الاسس تتخذ من بقر الابائة العامة القيامة التي زارت بتخذ من بقر الابائة العامة العامة القيامة التي زارت معظم الاتطار العربية قد وضعت في اولويات عبلها وخلال لقاءاتها بالمسؤولين هناك المطابق بالاتراج عن بمنهم وتفهت المطابق من المنتلين وأسجونين السيلسيين وخاصة الحلمين منهم وتقهت توام باسميةم وتابعت ذلك بها ادى الى الاتراج عن بعضهم .

كما كثفت الاملة العالمة من اتصالاتها بالجامعة العربية ، واتفق على مشاركة اتحاد المحلين العرب في اعلى الشبئة النافزيسة التحدوق الإنسان ، واللجنة التافزيسة الدائمة لمحلون العربية العربية بين الدائمة بصغة مراقب ، الى انتم مسابقة علم المحكومية بربيط الجامعة العربية بعد تعديل ميناتها ، اما بالنسبة المنتظمة العربية على للربية والثقافة والعلوم فقد حصل الاتحاد على معنة العضو المنسب ، وكذلك كفف من نشاطانه في اعبال اللجنة الامبية لحقوق الانسان ، كما يتيني الاتحاد مع عدد مسن نشاطانه في اعبال اللجنة الامبية لحقوق الانسان ، كما يتيني الاتحاد مع عدد مسن المنظمة الدولية التي المربوع شبكة للانذار المكر ضد التحذيب ، واسمهم أيضا في المهود الدولية التي البرت في النهاية اتفائية دولية ضد التحذيب مدقت عليها الام المتحدة بنذ البالم المالة الدالم المتحدة بنذ البالم المالة المناب المنابقة المالية المنابقة المحدود بنذ المنابقة المالية المالية المنابقة المالية المالية المنابقة المالية المالية المنابقة المالية المال

واتجه نشاط الاتحاد نحو بناء مركز للابحاث والدراسات التقونية يضع ضمن اعتبالاته تضايا عقوق الانسان وصياغة برلمج وبواد علية تشبل هذا المجال ، وتصلح لندريسها في الجاسمات والمعاحد الثانوية ، كيا كرس أعبال مؤترم الخابس عشر لهذه التحقية ، حيث انعاد تحت شعار الديتراطية وحقوق الانسان ضمائة أسامىسسية تحقيق التحرير والتقدم والوحدة ، واجتمع ترابة الالهي محام وتأتوني وباقف مسي اطار لجانه الثباتية ، كيا شارك مطاوا ، ٢٦ منظمة دولية وعربية في أعماله بمسسفة مرابة ، وتحديد غلاله أربعون ورقة وبحنا .

وانتهت توصياته وقراراته في مجال الحريات وحقوق الانسان وسيادة القانون الى ٢٨ توصية وقرار . ركزت على أهية بناء اشكال تنظيية تدعم وتنشط الجهود الميذولة ؛ للدماع من حقوق الانسان والحريات العابة مثل : ــ بناء جهاز مني للحريات تابع للاماتة العابة والدعوة لتأسيس اتحاد القضاه العرب يهتم بقضايا استقلال القضاء ويدمع اى محاولة للجور عليه .

- ادانة النعنيم، واعتباره جريهة يساتب عليها جناتيا ، والتيسك يتواعد الحد الانمى في معلية المسجون تحت الاشراف الحد الانمى في معلية المسجونين والمعتلين ، والمطابة بوضع الصجون تحت الاشراف الكمل للسلطة التغسلية ، والمسلكة في الشبكة المتزحة لمكلمة التغليب المتناب الدولية غير الحكومية والوغاء بالانترامات العملية والمالية المرتبة على ذلك ، وحث النعاب والحملين العرب على الاسجام في الحيلة العالمية ضد التعسسينيات الجسدية .

التحقيق في الشكاوى وقوائم المعتقلين السياسيين الني تقديت بها المهيئات
 والمنظمات العربية ومعتليها الى المؤدير الخابس عشر ومتامعتها وتقديم نقرير حولها
 الى المكتب الدائم.

اقامة علاقة ثابتة ودائمة مع كليات الحقوق العربية .

وجدير بالذكر أنه أد تم عقد أجتماعين لبعض عبداء كليات الحقوق العربية من مصر والسودان والكويت وبعض مطلى مراكز الإبحاث خلال المؤتير وتم الاتفاق عسلى النصاون المشترك في ميدان تدريسي مادة حقوق الانسان ومراجعة مناهج التعليم في كليات الحقوق بها يخدم الاتباء والاسهام في تطوير اعمال مركز الإبحمالية والدراسات القاتونية لمينكن من الإضطلاع بدوره لخدمة أهداف الاتحاد والجواناب التطبية لمنافون بشكل علم .

وعقب انتهاء المؤتمر تقديت الابائة العابة الاحداد المحلين العرب بهذكره الى تطاع المتاتون النابع للمجلس الاحلى للجاهدات المصرية بشأن تدريس جادة حقوق الانسان بكليات الحقوق المصرية ننفيذا لقرار المؤتمر الخابس عشر ويسرنا أن نذكر انه قد تبت الواقعة على ذلك ويجرى مناتشة الموضع داخل مجالس كليات الحقوق الان الوصول الى احسن الاطرالاني يتم نبها تنفيذ ذلك .

كبا تم عقد اجتباع لعبداء كليات الحتوق المحربة بالابائة العابة الاتحاد يسوم الخميس الماضي النول بالتحضير الخميس الماضي النهائية الدول بالتحضير لاجتباع عبداء كليات الحقوق بالاتطار العربية الذي يستهدف تطوير الطوم الماقونية بالجابعات العربية بنا يخدم تضية ندريس حقوق الانسان ، ويعنى الثاني بصياغة بمروع برناج للتدريب والذي سينظمه بركر اتحاد المحابين العرب للبحوث والدراسات المانية .

... دعوة الجابمة العربية للتصديق على الانتائية العربية لعتوق الاست.....ان والاملان العربي لحتوق المواطنين .

- اعتبار سنة ١٩٨٥ - علما عربيا لحقوق الانسان وق هذا الصدد اماتنى أضع الهم الهيئةت العربية وانتخبات والمنظمات والمؤسسات الاعلاجية وانتحب الدات الراى والمهنيين والشباب والمراة وكانة القطاعات هذه القرارات والتوصيات النسى صدرت عن مؤتمرنا الخليس عشر وما ينطق بنها بالحريات وحقوق الانسان خاصة على المل الدعوة لها والاعلم بها حتى نتبكن من أن تكريس عام ١٩٨٥ باعتباره سنة عربية للدفاع عن حقوق المواطن العربي وحرياته الاساسية ، وآمل أن تبتد لياديكم جيما للقيام بالشملة مشتركة في هذا المجل حتى نعيد المواطن العربي المتبد المسلحة ما التعدى لاعدائنا الله على المشارة المسلحة في هذا المجل بواجباته ومسئولياته القوية في التعدى لاعدائنا التاريخيين وتصلية العدوان الهبجي الاسرائيلي الذي ندميه الولايات المحسد الالريخية بل وتخطط لك ضد الارض والمقدرات والوعان في فلسطين المحتلة وطابسيا

ولبنان والجولان والجنوب الادريقي ، ويهذه المناسبة اسبحوا لي ان اشع بعض المترجات المكر :

۱ --- ان تتبنى كافة المنظمات والجمعيات والنقابات برنامجا متواضعا ضمن خطة علم ١٩٨٥ لحقوق الانسان بنفق مع أهداف المنظمة أو الجمعية أو النقابة ٤ منظلمة أما ١٩٨٥ لحقوق المواطسسين منظلمة المحمولين تستطيع أن تتوم بالشطة تتعلق بحرية الاعلام وحق المواطسسين في الانسال والحصول على نصيب عادل من الانباء والانكار باعتبار أن اللفاع عن هذا الحق يعد وأجبا من الواجبات المتدسة بالأضافة الى مواجهة ظاهرة اهتكار الراى بكافة صوره وتقبيد حق أسدار الصحف ومراجعة كلة القوانين المختلية وقوانسين المختلية وقوانسين

٢ — أن تتبنى نقابات الاطباء ببادىء آداب مهنة الطب المتطقة بدور الموظفين المستيين ولا سبيا الاطباء في حماية المسجونين والمتنجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعابلة أو المعتوبة القاسية أو الملائنسانية أو المهنية وتعمل على نشره بين أعضائها وتضيفه الى وثائقها ومؤدر أنها وتسمى الى تطبيقه .

وجدير بالذكر ان هذه المبادىء تد صادق عليها المجلس التنفيذي لنظمة العسحة المالية في كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ بعد ان نقدم به مجلس المنضات الدولية للعلوم الطبية واقرته الامم المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩٨٢ بموجب القرار ١٩٤٢ ٠

٣ — أن يهتم الكتاب والمفكرين والصحفيون والناشرون والفناتون بقضية التوعية بحقوق الإنسان والنمزية على المنافية المنافية التوعية والمستخدام وسنائل فنية مثل الكاريكاتير وتصمى الاطفال والرسوم المتحركة وغيرها من الوسائل في هذا الميدان لواجهة بشكلة الابنة الطبية والسياسية ، وحتى لا تصبح متموق الانسان محصورة في الحل النخبة الملتقة وحدها .

 إ — أن تتولى أندية هيئات التدريس بالجابمات ومجالس الطيات والجابصات واتحادات الطلاب عقد حلقات علمية لندارس تضية حقوق الانسان وكيفية تدريسها والاعسلام بها .

ه ... أن تجمع نوقيمات بن الامراد والواطنين في كل الاتطار العربية وترسل المحكومات والجامة العربية وترسل المحكومات والجامة العربية من أجل التصديق على الاعلان العربي لحقد والانتفاقة العربية لحقوق الاتسان وتنظيم حمسلات دمائية واسمة للمطالبة بالامراج عن سمجناء الراى في كافة البلدان العربية وخاصة في الاراضي المعربية المحلفة والجنوب الامريقي .

٢ -- نفنتفق جيها بأن نجعل من اتحاد المحلين العرب مركزا لنشاطفا وحركتنا حول عام ١٩٨٥ عاما لحقوق الانسان العربي وأن يتقدم النقابات والانصادات والبينات والاتراد للالهقة العالم لاتحاد الحلين العرب بالافكار والمتزعات والبرامج المستركة حتى نتيكن سويا من انجاز بعض الانشطة العلية المحددة في مجال العفاع عن حقوق الانسان في العالم المائرات العربية وفي المرتبا وفي العالم الجمع ثم تلتقيق في هذا وقال عندا المحدد من المتطاق عديمة في ميدان حقوق الانسان اسوه بها العما المتحدة ومنظهاته والعديد من المتطابات الدولية .

وختكم الله وأعلننا وأياكم لما نيه الخير والسسمادة والرتى لابغاء أبتغا .

والسلام عليكم ورحبة الله وبركاته ٥٠٠ وكل علم وانتم بخي ٠٠٠

رسسالة الامن العام للامم المتحدة بمناسسسية (يوم حقوق الانسان) (1)

القاها السيد الدكتور رجاء مرسى مدير هيئة الامم المتحدة بالقاهرة

الأملان المالى لحقوق الانسان السذى تحتفل مصر اليوم بسع السدول الامضاء في الام المتصدد المنجزات الرائمة الرائمة المرائم المتصددة السذى عبت اثاره مخطف انحاء المالم ، وكان مصدر الهام السامى للجهود الوطنية والدولية الرائمية لحياية وتعزيز حقوق الانسان وحرياته الاسلمية .

وقد شكل الاعلان المالى لحقوق الانسان اساسا وحائزا لاعتباد المزيد من انفاتيات حقوق الانسان من تبسل الايم المتحدة ، وقد نظرت الجيعية العلية في دونها الاخيرة على سبيل المنسل في مسالة اعداد انفاتية بشأن حقوق الطفل كما أصدرت اعلانا بشأن حق الشعوب في السلم ، وينص سذا الإعلان على ان لشعوب الارض حقا مندسا في السلم وان الصفاظ عليه يشكل التزاءا اساسيا لكل دولة . ولا شك أن محر قدد لعبت دورا على في مجلل حقوق الانسان على المستويين الوطني والدولي . واذكر أن اللجنة المنية بحقوق الانسان قد رحبت في تقريرها الاخير للعام الحالي بانضهام مصر الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، للعام الحكومة المحرية لمتدييها تدريرها الدين السنوي عن حقوق الانسان في الوقت المشكر الى المكومة المرية المحرية المدين المالين الوقت المناسبة ، البحرة أن تدريجوا لي الان بأن انقل اليكم الرسالة التي وجهها الابين العام الملكرة المالية، وجهاة الابين العام الطالحية وجهنة الابين العام الملكرة بهذه المناسبة ،

نحتفل اليوم بالذكرى السادسة والثلاثين لاتجاز رائع حقتته الابم المتعسدة وهو : اعتباد الاملان المالمي لحقوق الانسان . اننا نشيم باهبية هذا الاعسلان ووثائره اكثر من اي وقت مضى حيث تعرك لمداد متزايدة من الناس حقوقهم المتاصلة وقصر على أن تحترم هذه الحقوق ، ونحن اذ نسختر هذا الممك التاريخي ... ملائكر ليضا لولئك الذين اسمهروا في وضعه . نفى هذه السنة ، وهي الذكرى المسسوية لمواحد على نحو خاص السيدة النبور روزئيلت التي وانقت لجنة الابم المتحدة للانسان برناستها على هذا الاملان .

لقد النبس واضعو الاعلان اضفاء منى اكبل على أسلوب بياق الابم المنعدة الذى يؤكد من جديد الايمان بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة المرد وقدره وبما للرجال والنساء والابم كبيرها وصغيرها من حقوق متسلوبة ، وقد النبسوا لمعل ذلك بخلق صك دولى جديد قابل للتطبيق ملى كقة البشر ، وكان الاعتبار الرئيسية بسي عسى الذهاقيم هو الحاجة الى حجاية الفرد وكمالية ضمان بعض المنطلبات الرئيسية المعينة التي لا غنى عنها لحياة تتسم بالكرامة والقبية بن الان نصاهدا ، ومن بين اكتسرهدا ماحقوق اهمية الحق في الحياة دون التعرض للتسرة لو اضطهاد ، ومن بين التعرض للتسرة لو اضطهاد ، ومن بين التعرض للتسرة لو اضطهاد ،

ووفقا لذلك ؛ مان الواجب الاساسى الذي يقع على ماتقنا جبيما هو أن نبذل تصارى جهدنا لحماية الانسائية ربنم وقوع أية تسوة جسدية أو مقلهة على نحسو منصد . واننى الاسعر بالحزن والاسى الاننا فى عالم اليوم نصادف بصورة متكررة مماناة بشرية جائزة ، وما ولنا نشهد هالات اعدام تصسفية ومتمجلة ، وحالات اختفاء لجبارية أو غير اختيارية ، وتعذيب - وفى الوتت ذاته ، غلن ما يشجعنى هو هتيتة أن صكا جديدا وهال يجرى اعتباده فى الدورة الحالية الدجيعية العابة ، وهو اتفاتيسية مناهضة التعذيب - أن الاسم المتحدة ، بتحريم هذه المبارسة البغيضة ، تسسسجل عالمة رئيسية هامة فى جهدها المتواصل النضاء على التعذيب - أن هذه المهارسسسات وغيرها ، بن تبيل الإيداع فى السجون على اسلس الراى أو المعتد ، وغالبا ما يكون فلك فى ظروف تصم بالتعذيب ، تتر تلتنا جيها . ويجب أن نظل مصبين على مكاهمتها ون نشالنا الدائر ضد القسوة .

ان حرية الرأى والنمبير ، والدين أو المعتقد ... لهور مقدمة لكل مود ، وهسى تتسم بأهبية خاصة في العالم المعاصر حيث نشجه الى أى درجة تبتد جذور النزاهات في الاختلافات حول الإيولوجية أو المعتقد ، وبنذ ثلاث سنوات مضمت ، اعتهدت الجمعية العالمة اعلانا بشأن القضاء على جبيع اشكال التعصب والتبييز القائمين على اساس الدين أو المعتقد ، وأنه ليحدوني المل قرى في أن ببذل كل جهد ممكن من قبل الحكومات والنظمت الدولية ، والاطبعية ، والوطنية ، واليضا من قبل الالراد ، لتعزيز ننفيذ المكلن هذا الاملان .

وهنات أيضا ظلم لا مبرر له يقع في العالم بسبب النزاع العنصري والاحتساد ، وينبغي أن يوغر العقد الثاني العمل من أجل مكافحة المنصرية والتبييز العنصري ، والذي بدا منذ عام مضي ، الفرص لبذل جهود متجددة وقوية لاستئصال المنصريسة والتبييز العنصري في كل اشكاله ومظاهره ولا سببا الشكل القانوني للابارتهايد . وفي هذا اللشان ، عانني أرجب باتفاق الرأي الذي تم النوصل اليه مؤخرا من تبسل الجمعية العلية بشان الانشطة التي سننفذ اتناء النصف الاول من العقد الثاني وهندي ، بطبيعة الحال ، لا يمكن أن نفسي الجوع والفتر اللذين يستهلكان أرواح

البشر وينشران الياس والماساة . ويجب ان يظل خفض الوفيات الناجبة من الجوع والحرمان احدى الاساسيات بالنسبة لنا ، ويقع على الحكومات والمجتم الدولي التزام ، بسوجب الميثاق وعهدى حقوق الانسان ، وايضا بحوجب ما يعليه الضمير الانساني ، وهو تلبية الاحتياجات الاساسية التسعوب في كل حكان ، وهوق ذلك ، العمل الضمان تعريفهم على بلوغ مستويات الفصل للحياة في ظل حرية أرحب .

المهل لصبان عدومهم على يقوع متقويته مسل السيادي ملى النحو الآكل لحقوق الانسسان ولابد أن نبذل الزيد لتعزيز التفهم والتخدير على النحو الآكل لحقوق الانسسان المبنة قى الإعلان العالمي ، ومن لجل هذا المهدف > آمل أن تبذل جهود نشطة لجمسل التدريس في مجال حقوق الانسان جزءا من النطيم على كل مستوى — ونعن أذ نحتفل بيوم حقوق الانسان > غلفجدد التزاهنا بعبادىء وأهداف الاعلان العالمي أهما كي > ومن أهسل تعزيز الفسيلات المنطقة بالجنس الشرى الذي غلبا ما يكون مقيد الحرية - ولتوازر ليضا جهدا توبا لتحقيق المساحقة العالمية على العهدين الدوليين لحقوق الانسان > والانتاقية الدولية للتضاء على كانة أشكال التبييز العنصرى - وفي هذه المناسبة > أوجه نداء خاصا الى الحكومات الذي لم تقمل ذلك بعد > من أجل أن تصبح اطراها في هذه المسكوك باسرع وقت محكن -

وختاباً ، وتحن تقرب من السنة الدولية للشبك ، والاحتقال بالفكرى الاربمين لتلسيس الامم المتحدة سـ ملفطن تصبيبنا سـ موسسات ، ودول أعضاء ، وقدراد سـ على . أن ندعم منبوزاتنا الماضية ، البارزة وأن كانت غير كالملة ، وفلك بلبل لن تتبتع الاجيال العلامية ضال بلو مد العظيم للبيثاق .

الاعسلان المسالى المتسوق الانسسسان

فى الماشر من ديسمبر (كافون الاول) ١٩٤٨ اترت الجمعية العابة للابم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الاتسان واعلنته ، وبعد هذا الحدث التاريخي دعت الجمعيسية العابة الدول الإعضاء الى ترويج نص الإعلان ، والى العبل على نشره وتوزيمسيه وترامته ويقاتشيته ، وخصوصا في المدارس والمعاهسد التعليمية بدون اي تبييز بشيان الوضيعة بدون اي تبييز بشيان الوضيعة الدول أو الاقليم ،

الامم المتحدة مكتب الإعلام المام

الدبيساجة

لما كان الاعتراف ملكرامة المتاسلة في جبيع اعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو اساس الحرية والمدل والسلام في العالم .

ولما كان تناسى حتوق الانسان وازدرائها تد انضيا الى اعبال همجية آفت الضمير الانسكى ، وكان غلبة ما يرنو اليه علمة البشر انبثاق عالم بنبتع نبه المرد بحرية المتول والمقيدة ويتحرر من الفزع والفائنة .

ولما كان من الضروري أن يتولى القاتون حماية حقوق الانسمان ، لكيلا يضطر المرء آخر الامر الى النمرد على الاستبداد والظلم .

ولما كانت شعوب الايم المتحدة تد اكنت في الميثاق من جديد ايمانها بعقــــوق الانسان الاساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق منسساوية ، وحزمت امرها على أن ندفع بالرقى الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جسو من الحرية المغ .

ولما كاتت الدول الاعضاء قد تعهدت بالتعاون بع الامم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية واحترامها .

ولما كان للادراك المسلم لهذه الحقسوق والحريف الاهبيسة السكيرى للوضاء التلم بهذا التمهد .

غان الجيمية المسلبة ننادى بهذا الاعسلان المسالي لحقوق الانسسان

على أنه المستوى المُشترك الذى ينبغى أن تستهدعه كانة الشعوب والابم حتى يسمى كل مرد رهبته في المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الاعلان نصب اعينهم ، الى توطيد احترام هذه المحتوق والحريات عن طريق التعليم والنربية واتخاذ اجسراءات مطردة ، توبعة وعالمية ، اشمار الاعتراف بهسا وبراعاتها بصورة عالمية غمالة بين الدول الاعضاء ذاتها وشعوب البتاع الخاشسة اسلطاتها .

المادة الاولى: يولد جبيع الناس احرارا بتساوين في الكرامة والحتوق ، وقسد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم أن يعابل بعضهم بعضا بروح الإنفاء .

المادة الثلقية: ذكل أنسان حق النبتع بكانة الحقوق والحريات الوناردة في هسذا الاملان ، دون أي تبييز ، كالتبييز بسبب المنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسي او اي راي آخر ، او الاصل الوطني او الاجتماعي او اللروة او الميلاد لو اي وضع آخر ، دون لية تفرقة بين الرجال والنساء .

و فضلا عباً تقدم علن يكون هناك اى نبييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلاد أو البقعة التي ينفي اليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقسمة مستقلا أو تحت الوساية أو غير متبتع بالعسكم الذائي أو كانت مسيادته خاضعة لاى تبد من القبود .

المادة الثالثة: لكل مرد الحق في الحياة والحرية وسالمة شخصه.

المالاة الوابعة: لا يجوز استرقاق أو استبعاد أي شخص ، ويعظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكانة أوضاعها -

المادة الخامسة: لا يعرض أي أنسان للتعنيب ولا للمتوبات أو المعاملات التأسية أو الوحشية أو الحاملة بالكرامة .

المُلاة السائسة : لسكل انسان أينها وجُسد العسق ف أن يعتسرف بشخصيته القانونية .

الحادة العسابعة : كل الناس سواسية امام القادون ولهم الحق في التبنع بحياية متكافئة منه دون اية تفرقة ، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تبيير يخل بهذا الاعلان وضد أي تحريض على تبييز كهذا .

المُلادة الثَّلُمَة : لكل شخص الحق في ان يلجا الى المحاكم الوطنية لانصائه مسن اعمال فيها اعتداء على الحتوق الاساسية التي يسنها التاتون .

المادة التاسعة : لا يجوز التبض على أي انسان أو حجزه أو نفيه تعسما .

المادة العائدة: نكل انسان الحق ، على تدم المساواة التلبة مع الاخرين ، في ان ننظر تضيته امام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للنمسل في حقوته والتزاماته واية نهمة جنائية نوجه اليه .

المائة العادية عشر: (١) كل شخص منهم بجريبة يعتبر برينا الى أن تثبت ادانته تقونا بيحاكية علنية تؤمن له نبها الضيانات الضرورية للدفاع عنه .

(۲) لا يدان اى شخص من جراء اداء عمل او الامتناع عن اداء عمل الا اذا كان ذلك يمتبر جرما ومنا للقانون الوطني او الدولى وقت الارتكاب ، كذلك لا توقع عليه عقومة الشد من ذلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجربية .

الملاة الثانية عشرة: لا يعرض احد لتدخل نعسمى في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو نحيلات على شرفه وسيمته ، ولكل شخص الحق في حيساية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحيلات .

المائدة الثالثة عشرة: (١) لكل مرد حرية التنقل واختيار محل النافسه داخل حدود كل دولة .

المادة الرابعة عشرة : (١) لكل مُرد الحق في أن يلجأ الى بلاد أخرى أو يحسلول الالتجاء اليها هريا من الاضطهاد . (٢) لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لاعمـــــال
 نتاتفي أغراض الامم المتحدة ومبادئها .

المادة الخليسة عشرة: (١) لكل نرد حق التبتم بجنسية ما ،

(٢) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا أو انكار حقه في تغييرها .

الملدة المسلامسة عشرة: (1) للرجل والمراة بني بلغا سن الزواج حسق النزوج وتأسيس أسرة دون أي تيد بسبب الجنس أو الدين ؛ ولهما حقوق متساوية عند الزواج واتفاء تيامه وعند انحلاله .

(۲) لا يبرم عقد الزواج الا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كالمسلا
 لا اكراه نيه .

 (٣) الاسرة مى الوحدة الطبيعية الاساسية للبجنيع ولها حق التبتع بحبساية المجنيع والدولة .

الله السابعة عشرة: (١) لكل شخص حق النبلك بينسرده أو بالاشتراك م ضيره .

(۲) لا يجوز تجريد احد من ملكه تعسقا .

اللّه الثابنة عشرة: اللّم شخص الحق في حرية التفكير والضجير والدين اويشال هذا الحق حرية المخير والدين اويشال هذا الحق حرية تغيير دياتته او عقيدته ، وحرية الإعراب عنها والتعليمات والمارسة واتلية الشمائر ، ومراعاتها ، صواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة .

المادة التلسمة عشرة: لكل شخص الحق في حربة الرأى والتعبير ، ويشبل هذا المق حربة الرأى والتعبير ، ويشبل هذا المق حربة اعتناق الآراء دون الى تدخل ، واسنتاء الانباء والانكار وطقيها والذاعنها بالمدود الجغرافية .

المادة العشرون : (۱) لكل شـخص الحق في حرية الاشتراك في الجيميـــات والحيامات السلبية -

(٢) لا يجوز أرغام أحد على الانضمام الى جمعية ما ٠

المادة المحادية والعشرون : (۱) لكل غرد الحق في الاشتراك في ادارة الصنون العلمة لبلاده اما مباشرة واما بوامسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا

(٢) لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف الماية في البلاد .

 (٣) ان ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر عن هــذه الارادة پاتتخابات نزيهة دورية تجرى على اساس الانتزاع السرى وعلى تدم المساواة بين الجبع او هسب اى اجراء مماثل يضمن هرية التصويت .

المادة الثقية والعشرون: (١) لكل شخص بصفته عضوا في المجتبع الحق في المسلحة الاجتباعية وفي أن تمثق بوساطة المجهود التوسى والتماون الدولى ، وبسايتنق ونظم كل دولة ومواردها ، الحقوق الاقتصادية والاجتباعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرابته والنبو الحر الشخصيته .

(٢) لكل مُرددون أي تمييز الحق في أجسر متسساو للعمل •

(٢) لكل نرد يقوم بعبل الحق في أجسر عسائل مرض يكفل لسه ولاسرته عياسسة

لاتفسة بكرابة الانسان تضاف اليسه ؛ عند اللزوم ؛ وسائل أخرى للحباية الاجتباعية . (٤) لكل شخص الحق في أن ينشيء وينضسم الى نقابات حباية لصلحته .

المادة الرابعة والعشرون: لكل شخص الحق في الراحسة ، وفي اوتات النسواغ ، ولا سيِّباً في تحديد معتول لساعات العبل وفي عطلات دورية بلير ،

المُلدة الفليسة والمشرون: (۱) لكل شخص الجق في بمستوى من المعشسسة كاف للبحافظة على الصحة والرفاعية له ولاسرته ، ويتفسن ذلك التفنيسة والملبس والمسكن والمغانية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق في تاسين معيسته في حالات البطالة والمرض والمجز والترسل والشيخوخة وغير ذلك بسن عقسدان وسائل العيش نتيجة لطاسروف خارجة من ارادته .

(٢) للامومة والطلولة الدق في مساعدة ورعاية خاصتين ، وينهم كل الاطفال بنفس الحماية الاجتماعيسة سواء اكانت ولانهم ناتجسة عن رباط شرعى ام بطريقسة غير شرعيسة .

المادة الهبانسة والعشرون: (۱) لكل شخص الحق في النطم ، ويجب أن يكسون التطيم في مراحله الاولى والاساسية على الاطل بالجان ، وأن يكون النطيم الاولى الراميسا ، وأن يبسر التبسول للنطيم الفالى الراميسا ، وينبغى أن يعبم النطيم الفنى والمهنى ، وأن يبسر التبسول للنطيم العالمي ملى تسدم المسسواة التابة للجيوم وعلى أساس الكفاءة .

(۲) يجب أن تهدف التربية الى نساء شخصية الانسان انباء كليلا > والى تعزيسز احترام الإنسان والحريات الإساسية وتنبية التفاهم والقسسام والمسابع والسدائسة بين جميع الشموب والجباعات العنصرية أو الدينية > والى زيسادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السسالم .

(٣) للابساء الحق الاولى في اختيار نوع تربية أولادهم .

المدة السابعة والعشرون: (١) لكل مرد الحق في أن يشترك الشتراكا حسرا في حياة المجتبع اللاتافي وفي الاستبتاع بالفنسون والمساعبة في التقدم الطبي والاستفادة مسن تلكحبسه .

 (٣) لكل غرد الحق في حماية المسالح الادبيسة والماديسة المترتبة على انتاهسسه الطبي أو الادبي أو اللغي .

المادة الثانية والمشرون: لكل نرد الحق في النبتم بنظام اجتباعي دولي تتمثق بمكتساه المقوق والحريات النسوس عليها في هذا الإملان تحتقا تليا.

المادة التناسمة والعشرون : (۱) على كل نرد واجبات نحر المجتم الذي يتاح نيه وهده الشخصيته أن تنبو نبوا هسرا كابلا .

(٢) يغضع الدرد في بمارسة حقوقه وحرياته لتلك القيسوة التي يقرر هسسا المقانون نقط ، لضمان الامتراك بحقوق الغير وحرياته واحترابهما ولتحقيق المقضيات المادلة للنظام المسام والمسلحة العابة والإخلاق في مجتم ديبقراطي .

 (٣) لا يصبع بقال من الاحسول أن تبارس هذه الحقوق بمارسسة تتناقض مسبع أغراش الإيم المتوضدة ومبادئها .

المُلْعَةُ الْلَّلْكُونَ أُلِيس في هذا الاملان نمى يجسوز تاويله على انسه يخول لدولسة أو جيامة أو غرد أي حق في الفيسلم بنشاط أو تادية عبل يهدف الى هستم المقسوق . والعربات الواردة فهه .

مشــــسروع الميثاق العربي لحقوق الانسان

ان هسکومات :

الملكة الاردنية الهاشبية دولة الامارات المربية التحدة دولة البحسرين الحهورية التونسية الحبهورية الجزائرية النبيتر اطبة الشبعية جبهورية جبيوتي الماسكة العربية المنعودية جبهورية السودان الديبقراطية الجمهورية العربيسة المسورية حبهورية المنوبال التيبتر اطية الحمهورية المراتية سلطنعة عبسان غلمسطعن عولة تطسر دولة الكويت الجمهورية اللبنسانية الجماهيرية العربية الليبية الشمبية الاشتر اكية الملكة المغربية المهوربة الاسلامية الموريتاتية المبهورية المربية اليبنية جمهورية اليبن الديمقر اطية الشبعسة

الدبيساجة

انطلاقا من ايمان الامة العربية بالانسان منذ أن أعزها الله بأن جعل الوطسن العربي مهد الديقات وموطن الحضارات التي كرست الانسان واعطته حقه في هيساة كربية على اسمن من العربة والعدل والسلام .

وتحقيقا للببادى، الضالدة التي ارستها الشريعة الاسالدية والدياتات المساوية الاخرى في الاخوة والمسلواة بين البشر .

واعتزازا منها بما ارسته عبر تاريخها الطويل من تيم وببادىء أنسائية كان لهما الدور الكبير في نشر مراكز الطم بين الشرق والفرب مما جطها متصدا لاهل الارض والباحثين عن المرفة والثقافة والحكية .

واذا بتى الومان العربي يتفادى من أتصاه الى اتصاه حفاظا على عقيسته ،

مؤبنا بوحدته بناشيلا دون حريته ، بدائماً عن حق الابم في تقرير مصيرها والحفسلط على نرواتها وابيانا بسيادة القانون وان نبتع الانسان بالعربة والعدالة وتسسكافؤ المرص هو معيار اصالة اي مجتبع .

ورفضا للمنصرية والصهيونية اللتين تشكلان انتهاكا لمعتوق الانسسان وتهديدا للسلام المالي .

والترارا بالارتباط الوثيق بين حقوق الانسسان والسلام العالمي .

ونلكيدا لمبدىء ميتاق الام المنحدة والاعلان العالمي لحقوق الاتصان واحسكام انفاقيني الام المنحسدة بشمان الحقسوق المدنية والسياسية والحقسوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وبصداقا لسكل، انتدم:

تتمهد الدول العربية الاعتساء في هذا البثلق بأن نضمن لكل انسان على أراضيها هنوقه وهرياته الإسساسية التي لا يجوز المساس بها وتحتم تثنيذها وتأمين الاهترام السكامل لها ، طبقا للاهكام الآتية :

المقوق والمريات الإساسية

المسادة 1 مستعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بان تكمل لكل انسمان حق التبدع بسكانة الحقوق والحريات الواردة نبه دون أي نبييز بسبب المنسر أو اللون أو البنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسي أو الإصلى الوطني أو الإجتباعي أو التروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء .

المسافة ٢ - 1 - لا يجوز تقييد اى من حقوق الانسان الاساسية المقررة او التقبة فى اية دولة طرف فى هذا الميثاق استغلاا الى التقون أو الانتلقيات أو العرف كما لا يجوز التحلل منها بحجة عدم أقسرار الميثاق لهذه الحقسوق أو اقرارها بعرجة أقسل .

ب — لا بجوز لاية دولة طرف ف هذا الميثق النتييد أو التحليل من العسمهات
 الاساسية الواردة نبه والتي يستفيد منها مواطئو دولة أخرى تعليل طك العريات
 بدرجة لتل .

المسادة ٣ ساكل مرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي مسالمة شخصه ويحبى القانون هذه الحفوق .

الحادة ؟ ... أ ... نحبى الدول الاشراف لكل انسان على اطبيها بن أن يعسنب بدنيسا أو نفسيا أو ان يعامل معاملة تفسية أو لا انسانية أو مهينة أو حاملة المسكر أمة وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعتبر بمارسة هذه التصرفات أو الاسهام غيها جريمة يعانب عليها .

ب ـــ لا يجوز اجراء تجارب طبية أو عليية على أي أنسان دون رضائه الحر .
 المسادة • ــ ذكل أنسان الحق في الحرية والسائية الشخصية علا يجوز التبض

عليه أو هجزه أو ايتسافه بغير سند من القانون ويجب أن ينسدم ألى القضساء دون ابطباء -

ولمن تتخذ ضده هده الاجراءات أن يطعن في شرعيتها ويطلب الافراج عنسه . ولمن كان ضحية التبض أو الايتاف بشكل غير تاتوني الحق في النعويض .

المادة ٢ سد الحياة الخاصة حربة بتدسة ، لا بساس بها جربية وتشبل هده المياة الخاصة خصوصيات الاسرة وحربة السكن وسرية المراسسلات وغيرها من سمل الخابرة الخاصة ،

المسادة ٧ سـ ا ــ لا يجوز مرض تبود على الحقوق والحريات المكولة بموجب هذا الميثاق سوى ما ينص عليه التلون ويعتبر ضروريا لحماية الامن والانتصــــاد الوطنيين أو النظام المسام أو الصحة العامة أو الإغلاق أو حقوق وحريات الأخرين .

ب _ يجوز للدول الاطراف في الوتات الطوارىء العابة التي تهدد حيساة الابة
 ان تنخذ من الاجراءات ما يحلها من التزاياتها لهذا الميثاق الى المدى الضرورى الذي
 تنتضيه بدقة متطلبات الوضع .

ج _ ولا يجوز باى حال ان تبس تلك النبود او ان يشمل هذا التحليل المعتوق والنسبانات الخاسة بمخل التعذيب والاهلة والعودة الى الوطن واللجوء السياسي والمحاكمة وعدم جواز تكرار المحاكمة عن ذات الفعل وشرعية الجرائم والعقوبات .

هن تقسرير المسمر

المادة ٨ سـ ١ سـ لكفة الشموب الحق في تقرير المديم والسيطرة محسلي ثرواتها ومواردها الطبيعية ولها استفادا لهذا الحق أن تقرر بحرية نمط كياتها السياسي وأن تواصل بحرية نفيتها الانتصادية والإضاعة واللثقافية .

ب — ان المنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الإجنبية هي تحد للكرامة
 الإنسانية وماثق اسلمسي يحول دون الحتوق الإسلسية للشعوب ومن الواجب ادائة
 جميع مبارساتها والمبل على ازالتها ،

المسادة 4 سد لا يجوز استاط الجنسية الإسلية عن المواطن بشكل تصمسفي ولا ينكر حته في اكتسف جنسية أخرى بغير سند تأتوني .

الشخمسية

المالة 10 ... الشخصية القانونية صفة ملازمة لكل انسان .

حق التقاضي

المسائدة 11 سـ جبيع الناس بتساوون ابهم القضاء وحق التقاضى مكاول لكل شخص على المليم الدولة ،

الحل السياسي

المسادة 17 - الشعب مصدر السلطات والاهلية السياسية حق لكل مواطن رشيد يبأرسه طبقا للقادون .

هرية الإنتقال

المسادة 14 مد لكل مرد متيم على اعليم دولة حربية الانتقال واختيار مكان الاتابة في اي جهة بن هذا الاعليم في حدود القانون .

المسادة 10 سالا بجوز نفي المواطن من بلده أو منعه من المودة اليه .

المسادة ١٦ سـ لسكل مواطن الحق في طلب اللجوء السياسي الى بلاد أهسرى هربا من الاضطهاد ولا ينتقع بهذا الحق من سبق تتبعه من اجل جريبة عادية نهم الحق المام ولا يحوز تسليم اللاجئين السياسيين،

حق المبسل وحسريته

السائدة 1٧ سـ تكمل الدولة لكل مواطن الحق في عبل يضبن له مستوى معيشيا يؤين المطلب الاساسية للحياة كسا تكمل له الحق في الضبان الإجتماعي الشامل .

المسافة 18 سحرية اختيار العبل مكنولة والسغرة محظورة ولا يعد من تبسل السخرة ارغام الشخص على أداء عبل تنفيذا لحكم تضائى .

المسافة 19 سـ تضمن الدولة للبواطنين تكاثؤ الفرص في العبل والاجر العسادل والمساواة في الاجور عن الاعبال المتساوية القيبة .

المسادة ٢٠ ــ لكل مواطن الحق في التقدم لشيغل الوظائف العابة في بالده .

حسرية التهلك

المادة ٢١ - حق الشخصية بكنول لكل مواطن ويحظر في جبيسع الاحوال تجريد المواطن من ابواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير تاتونية .

حرية المقيدة والفكر والراي

المادة ٢٢ مسحرية المتيدة والنكر والراى مكفولة لكل فرد .

الملقدة ٣٧ - للانراد من كل دين الحق في ممارسة شمائرهم الدينية ، كما لهم الحق في التعليم وبغير المسلال الحق في التعليم وبغير المسلال الحق في التعليم وبغير المسلكال المتوق الاخرين ولا يجوز غرض اية فيود على حرية المقيدة والمكر والراى الا بها المتاون ،

الحقوق الجماعية

المسافقة ٢٤ سا للمواطنين حرية الأجنباغ وحرية النجمع بصورة سليمة ولا يجوز وضع القبود على بمارسسسة أي بن همساتين الحسسريتين الابما تسمسسستوجبه . دواعي الابن القومي أو المسالامة العامة أو حماية حقوق الاخرين وهرياتهم .

١٤ الدرقة ٣٠ سـ تكل الدولة المق في تشكيل المقابلات والحسق في الإضراب في الحدود التي ينصى عليها القانون .

حل التطيسم

المادة ٢٦ - محو الامية النزام وأجب والتطيم حق لكل مواطن على أن يكون

الابتدائي منه الزاميا كمد ادنى وبالمجان وأن يكون كل من التطيم التساتوي والجامعي. بيسورا للجبيم ،

المقوق الثقافية والقوميسة

المادة ٧٧ سـ للمواطنين الحق في الحياة في مناخ نكرى وثقافي يعتز بالتوميســة العربية ، ويتدس حتوق الانسان ويرغض التفرية المفصرية والدينية وغير ذلك من أنه اع التفرية ويدعم التعاون الدولي وتضية السلام المالي .

المسادة 20 سـ لكل فرد حق المساركة في الحياة الثقافية وهق التبتع بالاعمسال الادبية والفنية وتوفير الفرص له لتنبية ملكاته الفنية والفكرية والابداعية .

الملدة ٢٩ ــ لا يجوز حرمان الاتليات من حقها في النبتم بتقائفها أو اتبـــــاع تعليم دياتاتها .

ف هساية الاسرة

المسانة ٣٠ سـ ا ــــ الاسرة هي الوحدة الاسلسية للمجتمع وتتمتع بحمايته ، ب ــــ تكمل الدولة للاسرة والامومة والطنولة والشيخوخة رعاية متعيزة وحماية خاصـــة ،

فارعسانة الشسباب

المسادة ٣١ مد للشباب الحق ف أن نتاج له أكبر مرمس النفية البدنية والمعلية .
 في التنفسان الجزائي

المسادة ٣٣ مد لا جريبة ولا عقوبة الا بنص تاتونى ولا عقوبة على الانمسسال السابقة لصدور ذلك النص ، وينتفع المنهم بالقانون اللاحق اذا كان في صالحه ، المسادة ٣٣ مداكمة قانونية تؤمن له فيهسا الشبرورية للدفاع منه ، الشبانات الضرورية للدفاع منه ،

المساقدة ٣٤٠ ــ لا يجوز سجن انسان على أساس عدم تدرته على الوغاء بدين أو أي التزام بدني -

المادة ٣٥ سـ لا تكون عقوبة الاعدام الا في الجنابات البالغة الخطورة ولسكل محكوم عليه بالاعدام الحق في طلب المغو أو نخفيض المقوبة .

محوم عنية بالإعدام الحق ورعسة العمو أو تحميص العموية . المسالة ٢٦ سالا يجون في جميع الاحوال الحكم بمتوبة الاعدام في جريمة سياسية .

المانة ٣٧ هـ لا يجوز تنفيذ حكم الاعدام نبين يقل عبره عن ثبانية عشر عالم او في امراة حامل حتى تضع حملها أو على ام مرضع الا بعد انتضاء علمين على تاريخ الولادة .

المادة ٣٨ ــ يجب أن يعلمل المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية معالمــــــة . انسانية .

السادة ٢٩ سالا تجوز محاكمة شخص عن جرم واحد مرتين .

34 228

المسادة ٤٠ سيصبح هذا الميثلق ناهذا بالنسبة لكل دولة اعتسسارا من داريخ ابداعها الاماتة العامة الجامعة الدول العربية وثبيّة تصديبتها علبه . ويتوم الامين العام بالخطار الدول الاعضاء بايداع هذه الوثبيّة .

رتم الايداع ٢٦١٠ لمسسنة ١٩٨٥

دار الشباعسة الحيشسة ١ كليسة الرين ... اول شارع الجش تايلين : ٩٠٠١٢٠٤

